

شماره	مطلب	صفحه
۱	الدلائل القاطعة في تجديد فضائل الجمعة	۱۷۰-۱
۲	التأسيسات الأربعة في تجديد دلائل الجمعة	۱۸۹-۱۷۱
۳	التأسيسات الثلاثة في تجديد ادلة الجمعة	۲۰۲-۱۹۰
۴	الفصول الثلاثة في تجديد ادلة الجمعة	۲۱۲-۲۰۳
۵	الأصول العديدة ممهدة لتجديد دلائل الجمعة	۲۲۶-۲۱۳
۶	الفائدة الضرورية	۲۳۸-۲۲۷
۷	رسالة في بيان وجوب الجمعة	۲۶۱-۲۳۹
۸	في التحقيق في الجمعة	۲۷۲-۲۶۲
۹	الفوائد الطارئة في الاوراق المتفرقة	۴۳۳-۲۷۳
۱۰	متن فاضل گرشکی	۴۴۶-۴۳۴
۱۱	التمهيد في جواب فاضل الکرشکی	۵۱۷-۴۴۷
۱۲	التحقيقات الثلاثة في جواب مولوی عبدالرؤف اناردره گی	۵۶۷-۵۱۸
۱۳	المناهج الثلاثة ايضاً في جواب مولوی اناردره گی	۶۴۲-۵۶۸
۱۴	کتاب في جواب المولوی محمدعظیم البرنابادی هروی	۶۶۱-۶۴۳
۱۵	حامداً مصلياً في بيان العشر	۶۷۲-۶۶۲
۱۶	بيان ماء الخراجی	۶۸۵-۶۷۳
۱۷	بيان إحياء اراضی الموات	۶۹۶-۶۸۶
۱۸	فذلکة الرسالة في بيان العشر	۷۰۶-۶۹۷
۱۹	بيان في عشر هرات و فراه	۷۱۴-۷۰۷
۲۰	رسالة العشر	۷۲۴-۷۱۵
۲۱	نقش الفصوص	۷۳۹-۷۲۵
۲۲	البلاغة و التركيب في القرآن المجيد	۸۶۵-۷۴۰
۲۳	القراء السبعة	۸۷۷-۸۶۶
۲۴	العقائد	۸۸۴-۸۷۸
۲۵	بحث الطلاق	۸۹۶-۸۸۵

مقدمه

این کتابی است بنام مجموعه آثار جناب مرحوم مولوی محمد سرور فیضی جیجه ای رحمۃ اللہ علیہ که تقریباً تمام نوشته هایشان را شامل و متشکل از ۲۵ جزء کوچک و بزرگ است. اگر چه اکثر آنها درباره دلائل نماز جمعه میباشد ولی بسیاری از موضوعات مفید دیگر را نظیر تقلید حق، تقلید جامد، حقیقت مذهب، اتباع مذاهب، بحث عشر در هرات و فراه، بحث طلاق، درباره بلاغت قرآن مجید و ترکیب آن و غیره شامل است و همچنین چهار کتابشان مستقیماً در جواب سه عالم هم عصر ایشان بطور مفصل میباشد؛ البته برای علماء لازم است که ببینند و از امثال بنده بشنوند و از خداوند تبارک و تعالی راضی و شکرگذار هستیم که بنده و همکاران بنده را توفیق داده تا مصدر چنین کار بزرگی بشویم.

تأییدی مولوی صاحب عبدالرحمان مرادی ولد مرحوم مولوی صاحب محمد مردان ذهکنی با همراهان قرار آتی است (آثار مرحوم عالم ربانی مولانا محمد سرور رحمۃ اللہ علیہ که اگر بنظر عمیق مطالعه گردد سزاوار چاپ خط زرین میباشد که در عصر خود یگانه عالم محفوظ من لدن علیم حکیم بوده است).

مولوی مرادی، مولوی سلطان احمد امام مسجد جامع بزرگ هرات،

مولوی کبایانی

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الدلائل القاطعة فى تجديد فضائل الجمعة



مؤلف:

مولوى محمد سرور فيضى جيجه اى رحمته الله



مرتب:

مولوى ابوالحسن صاحب زاده

حق چاپ محفوظ و مخصوص کتابخانه مولوی محمد سرور فیضی جیجہ ای رحمۃ اللہ علیہ می باشد و هیچ مؤسسه، انتشارات و یا فردی در افغانستان و یا خارج از آن، حق ندارد بدون اجازه کتبی از ناشر، این اثر را چاپ و نشر نماید. این کار شرعاً ناجایز بوده و نیز پیگرد قانونی دارد.

الدلائل القاطعة فی تجدید فضائل الجمعة

♦ **مؤلف:** مولوی محمد سرور فیضی جیجہ ای رحمۃ اللہ علیہ

♦ **مرتب:** مولوی ابوالحسن صاحب زاده

♦ **ناشر:** مولوی ابوالحسن صاحب زاده

مرکز پخش:

- فراه، ولسوالی خاکسفید، قریہ جیجہ، کتابخانہ مولوی محمد سرور فیضی رحمۃ اللہ علیہ

تلفن: ۰۷۰۶۹۶۱۲۸۹ - ۰۷۹۸۴۶۵۸۶۹



فهرست مطالب

٩	<u>مقدمه</u>
١٢	<u>تذكر:</u>
١٣	<u>ايضا من اقواله <small>رحمه الله</small> مايلي</u>
١٥	<u>فائده:</u>
١٦	<u>فائده:</u>
١٦	<u>فائده:</u>
١٦	<u>فائده:</u>
١٩	<u>فائده:</u>
٢٠	<u>الفائدة العظمى:</u>
٢١	<u>فائده:</u>
٢١	<u>الفائدة العظمى:</u>
٢٤	<u>مطلب ثلث اعتبارات فى المذهب</u>
٢٤	<u>مطلب الدعاء لسلطان الوقت محمد ظاهر شاه</u>
٢٤	<u>مطلب ضرورت الاخذ بامر السلطاني</u>
٢٥	<u>مطلب فساد القول بتخصيص آية الجمعة</u>
٢٦	<u>الرسالة مشتملة على مقدمة و بايين و خاتمة</u>
٢٧	<u>المقدمة مشتملة على فصلين</u>
٢٧	<u>الفصل الاول فى التقليد الحق والتقليد الجامد</u>
٣٨	<u>و الفصل الثانى فى الانتقال من مذهب الى مذهب</u>
٥٠	<u>الباب الاول مشتمل على ثلاثة فصول</u>
٥٠	<u>الفصل الاول فى حجج القائلين بشرطية المصر و الجواب عنها</u>
٦٣	<u>الفصل الثانى فى حجج القائلين بعدم شرطية المصر</u>
٧٦	<u>و الفصل الثالث فى تحقيق معانى ادلة الباب</u>

- الباب الثانى مشتمل ايضاً على ثلاثة فصول الفصل الاول فى حجج القائلين بشرطية السلطان و اذنه و الجواب عنها ٨٧
- و الفصل الثانى فى حجج القائلين بعدم شرطية السلطان و اذنه ٩٨
- و الفصل الثالث فى تحقيق معانى ادلة الباب ١٠٨
- الخاتمة مشتملة على فصلين الفصل الاول فى ان للانس تأثيراً لتغير العقائد ١١٨
- و الفصل الثانى فى سبب وقوع بعض الاحكام فى مقابلة الآيات الصريحة و الاحاديث الصحيحة ١٢٩
- تتمة فى بيان الاستدلال بوجوه النص من العبارة و الاشارة و الدلالة و الاقتضاء ١٣٩
- مأمورية الجمعة على وجه العموم و الاطلاق و خيريتها كذلك و مأمورية الانتشار كذلك ثابت بعبارة النص المقطوع به ١٣٩
- منع الظهر و عدم خيريته على العموم و الاطلاق ثابت باشارة النص المقطوع به ١٤٠
- فـ تقدم الجمعة و كون الظهر متروكا عنده تعالى باعتبار المزاحمة ثابت باقتضاء النص العام المطلق ١٤٠
- (فائده) ثبوت كون وظيفة الوقت هى الجمعة و الظهر متروك فيه بالدلالات ١٤٠
- مطلب اشد الاستدلالات فسادا ما قال بعض شراح الكنز ١٥٦
- مطلب شناعة فهم التزام بين نصوص الاداء و بين نصوص الايجاب و الطلب ١٥٩
- مطلب شناعة التمسك بالنصوص المقدمة على وجه فيه التزام للنص الآخر نزولا ١٦١
- مطلب وصية اصحاب المذاهب فى ان اعادة الجمعة لجور السلطان بدعة ١٦٧

الحمد لله على عبادته الذين اصطفى

ربنا آتنا فى الدنيا حسنة و فى الآخرة حسنة وقنا عذاب النار

الدلائل القاطعة فى تجديد فضائل
الجمعة من تأليفات المولى محمد
سرور الفيضى الجيجى ثم الفراهى
الافغانى المعروف بمولى صاحب
جيجه المتوفى فى سنة ١٣٤٦ ش
٢٣ قوس فى عصر يوم الجمعة فى
شهر رمضان المبارك حين كان
عمره ستة و ستين عاماً

مقدمه

من هذا الكتاب صفحه ٣٤ "فقد نقل المولى سعد الله قندهارى فى السحاب الاضماك عن الغزالى ان الانصاف ان جعل الحق و قفاً على واحد من النظر بعينه قول قريب الى الكفر و متناقض فى نفسه آه ملخصاً و فيه ايضاً المقلد البذى ران التقليد على قلبه كما انه قاصر عن النظر فليس باهل لان يناظر او يناظر فالواجب ان يخلى و طبعه و لا يشتغل بالبحث معه" انتهى.

من هذا الكتاب صفحه ١٢٢ "وقد اطلنا النظر فى هذا الباب و اوسعناه بملاحظة كتب غير محصورة و كررنا لك التحقيق لانه كان غير مأنوس عند اكثر اهل الزمان تأسيا بقوله تعالى ﴿وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾ [الزمر: ٢٧]."

من هذا الكتاب صفحه ١٠٠ "و من لم يكن ذا مهارة فى علوم التفاسير و الاحاديث و ما توقفوا عليه من سائر العلوم و القواعد المذهبية يظن هذا منا تحقيرا للاجتهادات و التقليدات خصوصاً اذا كان به رائحة تعصب المذهبي و ليس الامر كذلك بل الغرض ان لها شروطا اذا لم تراعى بل يذهب فيها يمين الافراط و شمال التفريط صارت سببا للضلالة فهى تضاحى فى هذه الامور الكلام الا لهى فى انه يضل به كثيرا و يهدى به كثيرا و لو عددنا ما فى فتاوى اصحابنا من فروع خالفت المذهب بل بعضها الشريعة الغراء ايضاً لعجزنا عن احصاءها حتى قالوا ان الفتاوى كالصحارى فيها الافاعى و الغرض ازالة استبعاد المنصف من وقوع الخطاء و التغيير فى بعض الاحكام مع استيناس الناس عليه حتى صار المعروف منكرا و المنكر معروفا و نحن نبين الخ" انظر الى اخر ما قال.

من هذا الكتاب صفحه ٩٠ "و تحقيق المقام ان الله تعالى انما بعث رسوله ﷺ بالهدى و دين الحق ليظهره على الدين كله و جعل بعض هذا الاظهار بالسيف و بعضه بالحجة و بعضه بالعبادات التى هى الشعارات الاسلامية من الصلوات الخمسة و غيرها و الجماعات المخصوصة ثم انزل علينا اية هدينا و امرنا على شعار اتم و اكمل من تلك الشعارات حيث امرنا بالسعى اليه و ترك الشواغل و اخبرنا على لسان رسوله ﷺ بطبع القلوب و استحواذ الشيطان و نفى جميع اعمال البر من الصلوات و الزكوة و الصوم و الحج بتركه و شدد فى امره و عظمه فكان

فيه مظنة الحرج لبعض الاشخاص و فى بعض المواضع و ما جعل فى المدين من حرج فبين لنا على لسان رسوله ﷺ الاشخاص الذين رخص لهم الترك فمنهم الخائف من اليهود و النصرى و المنافقين لكون هذا الشعار اغيظ لهم من اكثر الشعارات الاسلامية فكان فيه مظنة الاذى من طرفهم لا معنى خلل فى اكدية هذا الشعار فجمعة الخائف جائزة كجمعة المريض و امثاله و كذلك خفف على اهل البوادي معنى حرج الاجتماع و قد ورد به حديث بطرق شتى يقوى بعضها بعضا ان اهل البادية من الخمسة الذين لا جمعة عليهم (اى لا انهم ان اقاموها لم يجز عنهم) كما فى الحجة الله البالغة لولى الله المدهلوى و كما فى بعض القرى بل الامصار لخصوص الواقعة كحديث ليس على ما دون الخمسين جمعة مع حديث الجمعة واجبة على كل قريه و حديث الجمعة واجبة على كل قرية و ان لم يكن فيها الا اربعة الحاصل ان لا تحجير فيها لانه خلاف اكديتها بل فيه فى بعض المواضع و من بعض الاشخاص تشتت فى اغراض الشارع و خلاف الاحاديث الواردة فى الباب الخ" انظر الى آخر ما قال.

اشعار چند در توصیف جناب مرحوم انشاءکننده دختر خورد جناب مرحوم که بعد از وفات آن جناب به استماع از دیگران این ابیات را انشاء کرده است درحالیکه آنرا یاد نمیدهد:

<p>مظهر انوار رب و وارث پیغمبران عندلیب شرع غراء محمد در زمان مشعل راه هدا و نور چشم عارفان مجتهد در علم دین و عارف دور زمان هم محقق هم مجدد هم سراج مؤمنان مظهر ایمان و تقوی هادی انسان و جان مرشد راه فلاح و اسوه آزاده گان او بود نجم هدا اندر طریق سالکان از فروغ او منور شد زمین و آسمان آنکه از توصیف اوقاص بود عقل و زبان راه او خالی مبادا یک زمان از رهروان</p>	<p>غوث اعظم پیر اکرم قطب اقطاب جهان نام آن صدیق عصر ما محمد سرور است مخزن جود و سخا و منبع صدق و صفا مهد احسان کان عرفان کاشف اسرار حق راسخ اندر علم قرآن مکتشف هم مبتکر عالم ربانی و شمع صراط مستقیم در شریعت ماهر و اندر طریقت بی نظیر حامی اسلام و دین و حافظ شرع مبین گشت طالع از افق ناگه فروزان اختری رحمت حق بر وجود پاک آن مجذوب حق شمع او تابنده بادا راه او پاینده باد</p>
--	--

تذکر: چون خود جناب مرحوم این مجموعه را نام نکرده بود بناءً خود بنده بعد از تفکر نام آن را (الدلائل القاطعة فی تجدید فضائل الجمعة) مناسب دیده، نام گذاری نمودم و ایضاً چهار نقل از چهار صفحه کتاب در اول کتاب نمودم جهت متوجه نمودن خواننده از همان اول به چند مطلب ضروری مهم آتیه:

۱. غرض از نقل مولوی صاحب قندهاری این است که از این کتاب عالمی مستفید میشود که باضافه داشتن تقوی و انصاف و استقلال فکری از اهل استدلال باشد یعنی خیلی عالم باشد بعلوم مخصوصاً به علم اصول فقه خیلی ماهر باشد و با استعداد و قواعد آن کاملاً برای آن مستحضر باشد بطور مثال از امثال این اقوال که (لم قال صاحب فتح القدير هذا القول و من این قال هل دليله صحيح ام لا) نه تنها وحشت نکند بلکه منشرح القلب شود و الا فهو من المذین قال فيهم الفاضل القندهاری "يخلي و طبعه و لا يشتغل بالبحث معه" بناءً عليه كسان اخير الذكر نه تنها منتفع نخواهند شد بلکه متضرر هم میشوند.

۲. غرض از نقل دوم این است که تکرار بسیار مسائل و دلائل این کتاب قصدی بوده و هدف از این نحو بیانات باضافه افاده مطالب و دلائل استحضار آنها است در ذهن خواننده چون این دلائل برای اکثر در این عصر غیر مأنوس میباشد بناءً عليه باید غرض از تکرار را فهمیده اعتراض نکنند.

۳. مقصد از نقل سوم این است که چون تقلید حق شرائط خاص خود را دارد اما در بین بسیاری از علماء زمان این شرائط نادیده گرفته میشود لذا جناب مرحوم بعد از بیان تقلید جامد و تقبیح نمودن آن این مطلب را روشن نمود که غرض تقبیح نمودن تقلیدات و اجتهادات مطلقاً نیست اگر چه عده که ماهر بعلوم نباشد چنین فکری خواهند نمود بلکه غرض از این بیانات این است که شرائط تقلیدات و اجتهادات مراعات گردد و الا سبب اشتباهات حتی گمراهی میشود.

۴. تحقیق معنی جمعه میباشد بطور خلاصه که تمام تناقضات ظاهری دلائل آن باین تحقیق مرفوع میگردد و هم در این تحقیق بیان فوائد دنیوی و اخروی این فریضه بزرگ یاد آوری شده هم بطور مفهوم ضرر منع آن بر مسلمین که در حقیقت خواسته دشمنان جهان اسلام است گوشزد غمخواران دین مبین اسلام شده است. ابوالحسن صاحب زاده ابن المرحوم.

ايضا من اقواله رحمته الله مايلي

"اعلم ان المشائخ قالوا ينبغي للمفتي ان يكون له ضرباً من الاجتهاد و الا فقد يكون ضرر افتائه في الدين اكثر من خيره فلذا اوصى اصحاب المذاهب بما ملخص اقوالهم انه حرام الاخذ باقوالنا ما لم يعلم مأخذنا من الكتاب و السنة و التأسيسات الاستخراجية فتري الغافل عن المأخذ في امور متناقضة في افتائه من متون المذهب و شروحه و سائر الفتاوى فيرى فيها ان المصر شرط في صحة الجمعة فلا تجوز في القرى و ايضاً يشترط السلطان و اذن العام و قد يكون الاحوط هو اعادة الظهر في بعض المواضع ثم تری فيها ان الصحيح من المذهب هو جواز تعدد الجمعة انتهى".

منبع عرفان محمد سرور است
 وارث پیغمبر آخر زمان
 بایزید وقت بود آن مرد حق
 در سخا و جود از حاتم فزون
 بود اندر عصر حاضر بینظیر
 شد چراغ امت خیر البشر
 رفت آن گنج مروت زیر خاک
 حیف کان گل شد ز چشم من نهان
 حیف کان خورشید شد در زیر میغ
 حیف کان دریای رحمت رفت زود
 چون نگریم از فراقش در جهان

مخزن اسرار محمد سرور است
 شد وجودش رحمتی از ذوالمنان
 از همه اهل زمان برده سبق
 خلق را اندر ره حق رهنمون
 عصر ما شد از فروغش مستنیر
 خاک پایش را کنم کحل البصر
 در عزایش عالمی شد سینه چاک
 من نبـردم شـمـه از بوی آن
 زو نه دیدم ذره نور ای دریغ
 تشنه رفتم از لب آن بحر جود
 آنکه گریـد در عزایش آسمان
 دختر کوچک جناب مرحوم

فأثده: واما المقلد لا يخيفه فخرام عليه ذلك (اي ترك الجمعة لجور السلطان) لان مذهب امامه ان الجائر سلطان اهد بحر الرائق شرح كنز الدقائق صفحه ١٤٩ قلت بل من لم ير صحة الجمعة لكون السلطان ظالماً فهو مبتدع ضال خارج عن مذاهب اهل السنة و الجماعة و هذه المسئلة مبرهنة في فن الكلام و في الاتحاف شرح الاحياء باب الامامة صفحه ١٧٩ للعلامة محمد السيد الحسيني الحنفى في بيان عقائد السلف ايخيفة رحمته الله و اصحابه رحمته الله و اهل مذاهب الباقية تصريحاً و مالاً على انه يلزم ان يتدين باقامة الجمعة خلف كل بر و فاجر و ان لا يكون في صدره شك فمن اعادها فهو مبتدع تارك للآثار مخالف للسنة ليس له من فضل الجمعة شئ و لا يقبل منه كتابته للعلوم آه ملخصاً و المراد عدم قبول جميع الاعمال و انما خص الكتابة لانها كانت معظم اعمالهم في ذلك الزمان و في جامع الفوائد صفحه ٩٨ الا ربع بعد الجمعة ينبغي ان يصلى بنية التطوع و ان كان السلطان جائراً و عليه الفتوى لان الجائر و ان ظلم في اشياء فقد عدل باقامة الجمعة و من قال ينبغي ان يصلى بنية الفرض لان السلطان غير عادل فهذا عند اهل الاعتزال و فيه تهمة للمسلمين انهم يوم الجمعة يقيمون التطوع بالجماعة و يتركون الجماعة للفرض و هذا فاسد و انه من حبائل الشيطان لا فساد علم الاسلام و هى الجماعة و هذا مذهب الاعتزال فعلى السنى ان يعرضه و قد جاء الآثار في هذا ان صلوة الجمعة فرض قائم الى يوم القيمة كان السلطان عادلاً او جائراً آه و قد جاء في فتاوى البخارى المطبوع في مطبع كاكان صفحه ٧١ و ٧٢ شناعة ترك الجمعة المقطوع بها او اقامة الظهر بعداد انها لجور السلطان لكونه من مذهب الاعتزال لا ائمة المذاهب و فيه ايقاع الشك في كل واحد من الجمعة و الظهر و التشكيك في الامر اليقيني للشكوك الثلاثة اعلى اشتراط المصر و السلطان و اقامة الجمعة في موضع واحد غير واقع موقعه خصوصاً اذا ادى الظهر بعد ذلك لانه حبل من حبائل الشياطين آه قلت خصوصاً اذا قيل بوجوب هذه الاعادة فاستحسان بعض المتأخرين مقيد بعدم وقوع المفسدة فاي مفسدة اعظم مما نرى في زماننا هذا من اهمال الجمعة في مواضع كثيرة لا شك في وجوبها فيها ١٢.

فأثده: وفي حواشي الكنز سئل السيد الحموي عن الاربع بعد صلوة الجمعة اذا اختلت بعض شروطها هل هي فرض او واجبة او مستحبة او ليست بواحدة منها فاجاب بانها ليس بفرض ولا واجبة ولا سنة بل ولا اصل لها في المذاهب وقال في البحر وقد افقت مرارا بعدم صلاتها خوفا على اعتقاد الجهلة انها فرض دون الجمعة آه.

فأثده: اعلم ان من جملة ضرورات لا بد للمفتي منها حمل كلمات صرح فيها بعدم جواز الجمعة في القرى والبراري على القول باشتراط المصر على حالة القدرة باتيانه وعدم التحرج فيه بخلاف حالة التحرج اذ لم يقل احد بعدم جواز الجمعة عند العجز عن اداء اركانها وشروطها كما هو الحكم في الصلوات الباقية الا من زل قدمه في خصوص المصر لصيرورة امره الى انكار جواز العمل بالقاطع القرآني مع عدم ما يزاحمه لكون نصوص الاركان والشروط ساكنات عند حالة العجز اجماعا بين الامة ولا فرق بين دلائل الجمعة وغيرها الا وجود الترك رخصة في الجمعة لدفع الحرج فقط واما عدم الجواز فلا مقتضى له لا من جانب نصوص الظهر لكونها كالمعدوم على قدر التزاحم لتقدمها ولا من جانب نصوص الاركان والشروط كما علمت ولا من جانب دليل ورد في نهيا من حيث هي هي للاجماع على انه لم يورد من الشارع نهى في باب الجمعة من الحيثية الكذائية ١٢.

فأثده: لا يتصور دعوى تخصيص نص الجمعة مع القول ببقاء قاطعيته ومقطوعية الجمعة لان المدعى يريد به اثبات ظنيته وظنيته يمكن تخصيصهما بعد ذلك بحديث على عليه السلام والمذكور

^١: قوله بحديث على عليه السلام اه قلت لو فرضنا نص الجمعة من الظنيات وحديث على من القطعيات متنا و مرادا لا يتصور تخصيص النص بهذا الحديث ايضا لان ظن تخصيص النصوص الاوامر كقوله تعالى ﴿أَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [البقرة: ٤٣] بالنصوص الواردة لاثبات كمية الاداء وكيفيته من فضائح الوقت وذلك لعدم المزاحمة باختلاف الجهة فإى شنيعة اشنع من القول بتخصيص النصوص الآمرة بالصلوات نحو حديث "لا صلوة لجار المسجد الا في المسجد" حتى يحكم بعدم جواز صلوة من لا يجد مسجداً يصلى فيه بل يحكم بسقوطها عنه فكل ما قيل في اثبات شرطية المصر والسلطان تخمين محض في مقابلة القاطع القرآني والاحاديث الصريحة في الباب وافعال النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة رضي الله عنهم بل لو فرضنا شرطية المصر والسلطان لكان مقصورا عند القدرة عليهما بخلاف حالة العجز والحرج لكون نصوص الشروط كنصوص الاركان ساكنة عند الحالة الكذائية اجماعا بين الامة فلذا تصح جمعة غير القادر على طهارة الثوب وستر العورة واستقبال القبلة والقيام والقراءة والركوع والسجود والسلطان اجماعا بين الائمة كما تصح صلواته الباقية

في الفتاوى ان النص دليل قاطع و الجمعة هي فريضة محكمة مقطوعة بها اجماعا حتى يكفر جاحدها فلذا قال اهل التحقيق ان شرطية المصر لاجل جواز الجمعة تخين محض في مقابلة كتاب الله تعالى من بعض اصحاب الراى لا من اصل المذهب قلت قد طالعت عبارة الجامع الصغير المطبوع في المطبع العلوى صفحه ٢٠ فرأيت الاظهر فيه ايجاب الجمعة و رخصة تركها في بعض المواد فقط و رأيت في كتب المحققين اختلاف ائمتنا و غيرهم في ايجاب جمعة عرفات و اولويتها لا الجواز و عدمه و اجمعوا على انه لم يورد من الشارع نهى في باب الجمعة اصلا في الجمعة بمنأى فان كان الامام امير الحجاز او كان الخليفة مسافراً جمع (اى وجوباً) كما في الخلاصة (الفتاوى) و ان كان غير الخليفة و غير امير الحجاز و هو مسافر فلا جمعة فيها^٢ (اى وجوباً) كما في الخلاصة) و قال محمد لا جمعة بمنى (اى وجوباً) كما في الخلاصة) و لا جمعة (اى

بلا فرق بينها و بين الجمعة الا وجود رخصة الترك فيها لدفع الحرج لا لخلل في دلائلها فمن ظن عدم جواز الجمعة في القرى و البرارى عند تخرج المصر فقد زل قدمه عن التمسك بالقاطع القرآنى و نصوص الباب مع عدم وجود دليل فيه راحة من المزاحمة اصلا فلله الحمد و اليه المتاب ١٢

^١: فيه اشارة الى ان الخليفة اذا طاف مملكته فعليه الجمعة في الامصار و القرى كما كان يقيمها رسول الله ﷺ في سفر الحديبية والحنين كما في ابى داود و الصحابة رضي الله عنهم زمن خلافة عمر رضي الله عنه و عثمان في المصر و السواحل بامرهما كما في البيهقي و كتابة عمر رضي الله عنه الى البحرين ان ادوا الجمعة بجوائى و اينما كنتم كما في مصنف ابن ابى شيبه و كتابة عمر رضي الله عنه ايضاً الى ابى هريرة رضي الله عنه في البحرين ان اد الجمعة بجوائى و حيث ما كنت كما في المبسوط و قد اقام مصعب بن عمير الجمعة في الحديبية مع اثني عشر رجلاً و اسعد بن زرارة مع تسعة عشر رجلاً كما في المبسوط ايضاً و تصريح ائمتنا و غيرهم و تقريرهم على انه لم يورد من الشارع نهى في الجمعة و عليه اجماع اهل الكشف كما في جمعة الميزان و حجه فمن هنا علمت تحقيق ما قاله اهل التحقيق ان منع الجمعة ليس من اصل المذهب بل هو انما نسب اليه باعتبار التخريج فهو في الحقيقة قول بعض اصحاب الراى فلذا ترى كل ما قيل من دليل المنع من التخمينات الواهية كما في الفتاوى البخارية المطبوعة في مطبع كاكان صفحة ٧١ و ٧٢ و المجموعة الفتاوى للمولوى عبدالحى رحمته الله بافتاء كثير من اعلامنا الحنفية ١٢

^٢: قوله فلا جمعة فيها أه فيه اشارة الى انه ان كان مقيماً فعليه الجمعة فيقدمون رجلاً يقيم بهم الجمعة و ذلك لسقوط الامير عند عدمه اجماعاً كما في الرسائل لمولينا بحر العلوم و كون منى مصرأ على تفسير ذهب اليه اصحاب المتون بكونها تحت ولاية السلطان و حمايته كما نبه به صاحب التحرير على الرد المحتار فحج كل معمورة مصر اذا كانت تحت ولاية امام المسلمين و هذا هو معناه اللغوى الذى هو الحد و القطع و الحجز خصوصاً اذا ذكر في مقابل البرارى و انما يطلق على قرى كبيرة فقط اذا ذكر في مقابل القرى فعلى تفسير المتون لا وجود للقرى الا في دار الحرب مع انا لا نقول بعدم وجوب الجمعة في القرى عند الامن و لا نمنعها في الصحارى لعدم ورود نهى من الشارع في باب الجمعة من حيث هي هي اجماعاً كما يفهم من حج الميزان و حج الفتوحات ١٢

وجوباً كما فى الخلاصة) فى عرفات^١ على قولهم جميعاً آه الجامع الصغير المطبوع فى المطبع
العلوى صفحة ٢٠.

الكافى شرحه شمس الائمة السرخسى

محمد بن احمد المتوفى فى سنة ٤٩٠ تقريباً وقيل فى سنة ٥٠٠ تقريباً

الجامع لظاهر الرواية مؤلف الحاكم الشهيد محمد بن محمد المتوفى فى سنة ٣٣٤ كذا فى مقدمة
شرح الوقاية للمولوى عبدالحى رحمته الله

مؤلف القدورى هو ابوالحسين

احمد بن محمد بن جعفر القدورى

المتوفى فى سنة ٤٢٨ كذا فى نافع

الكبير للمولوى عبدالحى رحمته الله

مبوب الجامع الصغير و مرتبه هو

ابوطاهر الدباس محمد بن محمد بن سفيان

ثم قرأه عليه بعض تلامذته

فى سنة ٣٢٢ شرحه الصدر الشهيد

حسام الدين عمر بن عبدالعزيز

^١: قوله و لا جمعة فى عرفات آه قد استخرج بعض اصحاب الراى من هذا النفى نفى الجواز و جعل شرطية المصر و السلطان المفهومين من العبارة راجعا اليه و الحق ان المراد بالنفى هو نفى الوجوب كما هو الظاهر من السوق و المتعين من لفظ و هو مسافر لان السفر لا يمنع الجواز كيف و عدم ورود نهى الجمعة من حيث هى هى امر مجمع عليه لان النهى من الحيثية الكذائية يناقض غرض التشريع الذى هو اشد الواجبات الا الترخيص لدفع الحرج ثم كيف بعدم الجواز و قد نقل فى الرحمة الامة عن ابى يوسف رحمته الله انه يصلى الجمعة بعرفات و نقل الامام عبدالوهاب الشعرانى فى الميزان عنه انه قال يصلى الجمعة فى عرفات بعدم ورود نهى من الشارع و قال الجمهور عدم اقامتها اخف و نقل عن اهل الكشف بعدم التحجير و نقل الشيخ الاكبر فى حج الفتوحات اختلاف الائمة فى جمعة عرفات على الوجوب و عدمه و اختار هو الوجوب سواء كان اهلها قليلين او كثيرين مادام يطلق عليهم اسم الجماعة و قال لا واجب اوجب من الجمعة فى عرفات و علل فى جمعتها انه لم يأت فى شئ من هذه الامور نص من كتاب و لا سنة فاذا صحت الجماعة وجبت الجمعة لا غير آه ١٢

بن عمر بن مازة فاز بالشهادة في سنة ٥٣٦ بسمرقند

كذا في النافع الكبير مقدمة الجامع الصغير

فأئده: اعلم ان النهى على قسمين نهى مطلق و هو نهى عن الشئ من حيث هو هو و نهى مقيد بعروض عدم مراعات الاركان و الشروط الثابتة لذلك الشئ فالثاني لا يتصور ان يكون مزاحما لمامورية الشئ من حيث هو هو لاختلاف الجهة فكان التزاحم المنتج للنسخ و التخصيص للمامورية الكذائية مختصاً في القسم الاول الا انه لما اخبرنا الشارع بمامورية الجمعة من حيث هي هي الى يوم القيمة لا يتصور منه النهى الكذائي بعد استقرار امرها لذلك و لان فيه تشتيت غرضه فلذا نص ائمتنا و غيرهم (اجماعا) على انه لم يورد من الشارع نهى في باب الجمعة اصلا و على اجماع اهل الكشف فبقى تزاحم نصوصها مع النصوص الظهرية فقط و لا يخفى ان المنسوخية و المخصصة بفتح الصاد مخصوص بالنصوص المقدمة بالتزاحم لا المأخرة لكونها مخصوصة بالنسخية و المخصصة بكسر الصاد فنصوص الظهر كالمعدوم بالنسبة الى نصوص الجمعة على قدر التزاحم و انما اخذ رخصة فعله من رخصة تركها لعدم التزاحم ح ء فكان امرها متردداً بين الايجاب و ترخيص الترك فقط كما لا يخفى على من طالع حج الفتوحات و حج الميزان الكبرى و حج الرحمة الامة و جمعة الميزان و الحجة الله البالغة و المجموعة الفتاوى و فتاوى اهل البخارى المطبوع في مطبع كاكان و لقد صدق اهل التحقيق من اصحابنا ان جميع ما قيل في عدم الجواز الجمعة من حيث هي هي تخمينات واهية في مقابلة كتاب الله تعالى و قد تحقق عندنا من عبارة الجامع الصغير ان الراجح هو نفى وجوب الجمعة في بعض المواد و انما نسب نفى الجواز الى ظاهر الرواية باعتبار تخريج بعض اصحاب الراى فقط.

الفائدة العظمى: و من اراد ان يكثر سواد المجددين فى رؤوس المئات فعليه بحفظ ثلث تاسيسات: الاول: ان مامورية الشئ من حيث هو هو الى يوم القيمة باخبار الشارع يمنع تصور منيته من الحيثية الكذائية من طرفه اجماعاً بين الامة^٢.

الثانى: ان مأموريته من الحيثية المذكورة لا يمكن ان يكون مخصوصاً من جانب نصوص وردت فى كمية ادائه و كفيته اجماعاً ايضاً لعدم المزاحمة^٣.

الثالث: ان هذا المأمور لا يتصور ان يكون مخصوصاً بالنصوص المقدمة لثبوت العكس اجماعاً بين الامة فهى كالمعدومة بالنسبة اليه على قدر المزاحمة^٤ ١٢.

^١: قوله اجماعاً أه اى هذا التأسيس من حيث هو هو امر اجماعى بين الامة و ان زل قدم البعض فى تفريعاته كصاحب القدورى و من اخذ منه فى قولهم بعدم جواز الجمعة فى القرى و كصاحب الفتح و من اخذ منه فى استدلالهم بعدم جوازها فى البرارى اجماعاً و ان النص ليس على اطلاقه اتفاقاً بين الامة أه ملخصاً فهذا كله تخمين و تخليط بين النهى المطلق و بين النهى المقيد فلما لم يورد من الشارع النهى المطلق من الجمعة كما هى اى اجماعاً وجب حمل عباراتهم بالنهى المقيد على عدم تخرج الاتيان فى الامصار بدليل استدلالهم بحديث على عليه السلام فى هذا المقام فح و وجب القول بجواز الجمعة فى القرى و البرارى عند تخرج الاتيان فى الامصار كما هو شان شروط الاداء و الاركان و لعل هذا هو مرادهم فيما قالوا و الا فهو مردود بالقاطع القرآنى و الاحاديث الصريحة و الضوابط الاتفاقية و انما وجود رخصة الترك فى بعض المواد لدفع الحرج لا لخلل فى دلائلها ١٢

^٢: قوله بين الامة أه فبطل دعوى وجود الدليل المخصص هنا فما فى الفتح القدير و غيره من عدم اطلاق الاية و عدم جواز الجمعة فى البرارى يحتاج الى وجود دليل النهى عن الجمعة من حيث هى و هو غير متصور هنا لاخبار الشارع بانها ماض الى يوم القيمة فلم يوجد هنا نهى يزاحم الامر فلا يتصور التخصيص و قد التبس عليهم النهى المقيد بالنهى المطلق حين استدلووا بحديث على عليه السلام ليخصوا به النص القرآنى مرة اخرى و هو خطأ فاحش لان النهى المقيد لاجل عدم مراعات الشروط و الاركان ليس نهياً حقيقة و انما هو امر بمراعاتها مع الاداء فنصوصها ناطقة عند القدرة عليها ساكنة فى حالة العجز فلا يتصور مزاحمتها لنصوص الايجاب و الطلب فما معنى التخصيص ففهم عدم جواز الجمعة فى القرى و البرارى عند العجز عن الامصار بناء على قول شارطى المصر خطأ فاحش هذا كنظيره من شرطية السلطان لانه لا خلاف عند عدمه بل لا فرق بين الجمعة و الصلوات الباقية فى انها تجوز من غير القادر على الوضوء و طهارة الثوب و ستر العورة و توجه القبلة و القيام و الركوع و السجود و نحوها الا وجود رخصة الترك فى الجمعة فى بعض المواد فقط ١٢

^٣: قوله لعدم المزاحمة أه فكما لا يتصور ان يكون امر الله تعالى بقوله ﴿أَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [البقرة: ٤٣] مخصوصاً بنصوص وردت لاثبات اركانها و

شروطها صحة و كملاً لا يتصور تخصيص قوله تعالى ﴿فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الجمعة: ٩] بما ذكر ايضاً ١٢

^٤: قوله على قدر المزاحمة أه فاقامة ظهر يوم الجمعة فى بعض المواد ليس لاجل مزاحمة نصوصه لنصوص الجمعة بل لما رخصت الجمعة ان تكون متروكة فى بعض المواد لاجل دفع الحرج اتبعه رخصة فعل الظهر ح لعدم المزاحمة هنا مع عموم خيرية الجمعة باخبار الله تعالى ١٢

فأثده: لم يثبت دعوى تخصيص آية الجمعة^١ باعتبار عدم جوازها من حيث هي عن أبي حنيفة رحمته الله و صاحبيه رحمته الله ولا عن اهل المذاهب الباقية^٢ وهو ساقط بنفسه مردود بتأسيسات^٣ اتفق عليها الامة وهي انه لا يتصور من الشارع التوجه الى رفع افراد الجمعة او فرد منها من بعد ما استقر امرها و اخبر بانها ماض الى يوم القيمة فكيف بتصور النسخ و التخصيص و لا يتصور ان ايضاً بالنهي المقيّد بعدم مراعات الاركان و الشروط لانه ليس بنهي حقيقة و انما هو امر بمراعات اركانها و شروطها معها فلذا اقتضت في موضع القدرة و سكنت نصوصها في حالة العجز و لا يتصور ان ايضاً من جانب نصوص الظهر لتقدمها فهي كالمعدوم في قدر التزاحم فله الحمد و اليه المتاب ١٢.

الفائدة العظمى: اعلم ايها الاخ الماهر المنصف انه لا معارضة بين نصوص الموجبة المطالبة^٤ للعبادة و بين النصوص الواردة لكيفية ادائها من بيان شروطها و اركانها و كمالها بل ضرورة مراعاتها موقوفة عند القدرة عليها و اما عند عدم القدرة فهي ساقطة لا اصل للعبادة اذا كان

^١: قوله آية الجمعة أه و من يظن ان دعوى تخصيص الآية اجماعاً منقول عن صاحب المذهب فقد زل قدمه و افترى على الامام ما لم يقل به و ذلك لعدم وجود الشافعي رحمته الله في زمنه فكيف يقول بوجود الاجماع بينه و بين الشافعي (رح) مع ان نسبة عدم جواز الجمعة في القرى و البرارى اليه باعتبار التخريج و المنقول الصريح عنه هو الايجاب او ترخيص الترك فقط ١٢

^٢: قوله و هو ساقط أه و ذلك لعدم تصور جمع دعوى التخصيص مع دعوى قاطعية الآية و مقطوعية الجمعة حتى يكفر جاحدها فلذا اورد الشيخ الاكبر في حج الفتوحات و الامام عبدالوهاب الشعراني في حج الميزان اختلاف العلماء في الجمعة بعرفات على وجه يقضى الى اجماعهم على اصل الجواز و انه لم يورد من الشارع نهى في باب الجمعة اصلاً و انما امرها اما ايجاب و اما ترخيص في تركها لدفع الحرج لا خلل في دلائلها ١٢

^٣: قوله بتأسيسات أه و هي ثلاث تأسيسات اتفق عليها الامة **الاول**: عدم تصور نسخ النصوص المتأخرة بالنصوص المتقدمة و تخصيصها بها كنصوص الجمعة بالنسبة الى نصوص الظهر فنصوصه كالمعدومة في مقدار التزاحم فالمنسوخية و المخصصة بفتح الصاد انما هو من خواص نصوصه و انما خواص نصوصها هي الناسخية و المخصصة بكسر الصاد فقط، **و الثاني**: عدم تصور نسخ نصوص ايجاب الصلوات بنصوص واردة لبيان كمية ادائها و كفيته و ان كانت من القواطع متنا و مراداً و تخصيصها بها، **و الثالث**: عدم توجه الشارع الى رفع افراد او فرد من الجمعة بعد ما استقر امرها اذ المنقول عن ائمتنا و غيرهم هو عدم ورود نهى من الشارع اصلاً فكيف بدعوى وجود سند حتى يجمعوا عليه ١٢

^٤: قوله بين النصوص الموجبة المطالبة أه نحو قوله تعالى ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ﴾ [البقرة: ٢٣٨] لان الخطاب عام شامل للعاجز عن القيام و الركوع و السجود و القعدة و تحويل الوجه الى القبلة و ستر العورة و تطهير الثوب و البدن و المكان و قراءة السورة و التكبير كما هو شامل للقادر على هذه الاركان و الشروط فالقول بسقوط اصل العبادة و عدم جوازها عند العجز عن ادائها اركانها و شروطها فيه انهزام الشرع و مخالفة النصوص الصريحة بل النصوص المشتركة للشروط و المفترضة للاركان مقيدات بالقدرة عليها فهي شاملة للقادرين عليها لا العاجزين عنها فهي ساقطة عند العجز عنها لا اصل العبادة لان خطابات الايجاب و الطلب شاملة لجميع القادرين على اصل العبادة سواء كانوا قادرين على الشروط و الاركان او عاجزين فله الحمد ١٢

النص الموجب المطالب عاما مطلقا بل يؤتى في ادائها على قدر الامكان فلا معارضة بين النصوص الواردة في شان شروط الصلوات من طهارة الثوب و المكان و ستر العورة و استقبال القبلة و في شان اركانها من القيام و القراءة و الركوع و السجود و امثالها و بين قوله تعالى ﴿أَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [البقرة: ٤٣] و ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ﴾ [البقرة: ٢٣٨] و نحوها لان امر الايجاب و الطلب عام للقادر على اداء الشروط و الاركان و للعاجز عنها فاذا علمت هذا فاعلم ان قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [الجمعة: ٩] عام شامل لاهل الامصار و القرى و البرارى بعموم علة بها صلح الناس لصيورتهم من اهل الخطاب لاداء الجمعة ثم قوله تعالى ﴿فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الجمعة: ٩] عام ايضا لثلا يلزم تشته بين المرجع و الضمير ثم هذا النص بعمومه و اطلاقه قاطع لا معارض له اصلا و حديث الامام وارد في الايجاب مع انه معلل بالامن و حديث المصر معلل بالاجتماع بل لو فرضنا شرطية السلطان و المصر بهما لكان مقيدا بالقدرة عليهما على نحو بقية الشروط للصلوات و اركانها المقطوعة و لا يخفى شناعة القول بسقوط الصلوة و عدم جوازها عمن عجز عن القيام في الصفوف^١ او عجز عن اقامة الصلوة في المسجد و هو جار له او ليس بجار له^٢ و قس عليه نظائره و انما يؤخذ ترخيص الجمعة في بعض المواضع و عن بعض الاشخاص لنصوص عدم التحرج في الدين و هذا يؤيد القول بان نسبة عدم الجواز في بعض المواضع الى المذهب انما هو باعتبار التخريج و صريح النقل عن الائمة هو الايجاب او الترخيص بل صرح عنهم انه لم يورد من الشارع نهى عن الجمعة كما لا يخفى على من طالع حج الميزان و قد نقل الشيخ الاكبر في حج الفتوحات اقوال العلماء في جمعة العرفات على وجه يؤدى الى اجماعهم على اصل الجواز و انما الاختلاف في الايجاب و الترخيص و اختار هو

^١: قوله الصفوف آه لقوله ﷺ "لا صلوة لمن صلى خلف الصف وحده" ١٢

^٢: قوله او ليس بجار له آه لقوله ﷺ "لا صلوة لجار المسجد الا في المسجد" ١٢

الايجاب و اكد فيه غاية التاكيد و عليه ظاهر نص القرآن فكيف فهم النہی منه مع عمومہ و
اطلاقه و عليه احاديث الموجبة المطالبة قاطبة فله الحمد على ذلك ١٢٠

بسم الله الرحمن الرحيم

مطلب ثلث اعتبارات في المذهب

مطلب الدعاء لسلطان الوقت محمد ظاهر شاه

مطلب ضرورت الاخذ بامر السلطاني

الحمد لله رب العلمين والعاقبة للمتقين والصلوة والسلام على رسوله محمد وآله وصحبه اجمعين اعلم انه لما كان للمسائل الاختلافية ثلث اعتبارات^١ اعتبار امر السلطاني فهي حينئذ متعين الاتباع اجماعاً^٢ اذ في مخالفته خلع ربقة الاسلام عن عنقه واعتبار الاخذ بمذهب الغير فهي حينئذ مجوز الاتباع اتفاقاً^٣ الا من لم يعتد بقوله واعتبار الرأي فهي حينئذ مختلف فيها اردنا ان نبين نبذاً من احوال الجمعة وشدة الاختلاف فيها وان لا راي فيها الا ناقضه الاخر في الاكثر ولا خروج عن عهدة تركها يبين على عدم اقامتها باعتبار رأى من آراء المجتهدين ليأخذ الحازم بالاحتياط ويرجع الى سلطان الوقت وقضاته وهو الامير ابن الامير السعيد الشهيد المتوكل على الله محمد ظاهر شاه اللهم طول عمره و خلد سلطنته و ملكه بدعاء اوليائك و

^١: قوله ثلث اعتبارات أهـ فالمنهاج المذهبي له ثلث عروات نعى بها الاعتبارات الثلاثة فالمتمسك بأحدى العروات داخل في المذهب تابع لامامه والمنكر لاحدها خارج عنه فمن هنا علمت زلة من قال بعدم جواز اقتداء الحنفى خلف الشافعية في الجمعة في بعض القرى لان هذا خروج عن المذهب على زعم انتصاره فقد ترك ابوحنيفة رحمه الله واصحابه رحمهم الله و الشافعية رحمهم الله اعتبار رأيهم حين اقتدوا خلف المالكية و على جواز الاقتداء بعضهم خلف بعض اتفاقهم كما هو اتفاق صحابة رضي الله عنهم رسول الله صلى الله عليه وسلم والتحقيق يؤخذ من الميزان والكشف للامام عبدالوهاب الشعراني و الحجة للمحدث الدهلوي وغيرها ١٢

^٢: قوله اجماعاً أهـ اي من الائمة للمذاهب الاربعة واصحابهم خلافاً لبعض اهل البدع والتحقيق في فن الكلام فمن ترك الجمعة لعدم عدالة السلطان فقد خالف ابىحنيفة رحمهم الله في اتباع مذهبه كما في البحر الرائق بل جميع ائمة الهدى كما قد علمت و في الرد المحتار في باب الجمعة ان مجرد الامر رافع للخلاف ١٢

^٣: قوله اتفاقاً أهـ بين الامة من الصحابة رضي الله عنهم و ائمة المذاهب كما في الحجة الله البالغة وغيرها والرسائل الاركان والكشف والميزان والرد المحتار وغيره ١٢

^٤: ايضاً قوله اتفاقاً أهـ ولا يلزمه اتباع المذهب المعين و لو التزمه في الاصح او كان المتبوع فاضلاً او التابع عامياً ملخص الرد المحتار صفحة ٣٦ وفيه ايضاً قبيل كتاب الطهارة ليس على الانسان التزام مذهب معين أهـ وفيه ايضاً قبيل باب الاذان والمختار جوازه (اي التقليد لمذهب الغير) مطلقاً اي سواء كان عند الضرورة او لا ١٢

احشره يوم القيامة في زمرة اصفياك ليقم هذا الشعار الاسلامي على وجه لا يكون فيه اختلاف من اهل العلم الا من لم يعرف الحقوق السلطانية كالرفضة^١ فالآن نشرع في بيان الاختلاف

مطلب فساد القول بتخصيص آية الجمعة

الواقع في امر الجمعة باعتبار الرأي و ذلك ليعلم اصل المذهب^٢ عما ينسب اليه باعتبار التخرير واستنباطات الائمة عليهم السلام عن استدلالات اخذت على زعم نصره المذهب و هذا ليتضح لك فساد ما قيل^٣ ان آية الجمعة مخصوصة البعض بالاجماع^٤ ولتعلم ان ائمة المذاهب لم يعرفوا حديث

^١: قوله كالرفضة أهـ و في فتاوى البخارى المسماة بجُنگ ان شرطية عدالة السلطان هو مذهب اهل الاعتزال فليتنبه به السني فلذا كان اداء الظهر بعد الجمعة مذهباً لهم و قد صار هذا من حبال الشياطين حيث وقع بسببه الشك في كواحد من الظهر و الجمعة و نقل عن قاضى القضاة البخارى ضرورة اداء الجمعة و عدم جواز اداء الظهر بعدها أهـ ملخصاً قلت فلذا لم يسمع هذا الاداء من الصحابة عليهم السلام و ائمة المذاهب و من استحسنته من اصحابنا قيده بعدم وقوع المفسدة و لو شاهدوا ما نشاهد من اهمال الجمعة في اكثر المواضع ما قالوا به و من المسلمات انا نؤدى الصلوة والزكاة و الصوم و الحج و سائر المأمورات و هى فاسدة بناء على مذهب من المذاهب الاسلامية او مذهبين او ثلاثة مذاهب بل بناء على بعض اقوال ائمة مذهبنا ايضاً و لا يخيل لنا الشيطان باداءها بعد ذلك ما يخيل الينا من اداء الظهر بعد الجمعة فقد جاء اللعين من جانب الحق فدفعه مشكل و قال المشائخ اذا جاء الشيطان من جانب الباطل فدفعه يسير و اما اذا جاء من جانب الحق فلا يتنبه به الا سماسرة العلماء و لا مخلص من هذا الا باتباع القاطع العام الوارد في الجمعة و الاحاديث المصرحة الدائرة بين الایجاب و الترخيص ثم اتباع ما قال ربنا ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا﴾ [الجمعة: ١٠] حيث اتى بالفاء التعقيبية غير المتراخية فمن ضروريته عدم وجوب شئ من صلوة الوقت علينا كذا في التفسيرات الاحمدية و لا بد من الرد الى الله تعالى و رسوله ﷺ و قد قال الله تعالى ﴿فَإِنْ تَنَارَ عَتَمَ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [النساء: ٥٩] خصوصاً في زمان فشت فيه القياسات من غير مراعاة شروطها المذكورة في اصول الفقه في جوازه و ما نرى من اهل العصر الا اذا سئل رجل منهم خاض في اودية القياس من غير مبالاة و لو كان في الباب نصوص غير محصاة بل قد يقيس في مقابلة القواطع ١٢

^٢: قوله اصل المذهب أهـ و هو اطلاق جوازها في كل المواضع و من كل الاشخاص و انما امرها ايجاب و ترخيص الماخوذان من المتعلق به فالامر القاطع القرآني فيه اشتراك معنوى بين الایجاب و النذب لكونه بمعنى الطلب الشامل لهما كما ذهب اليه الامام الماتريدى او للايجاب بجعله ذى ثلاث درجات من القوة و التوسط والضعف باعتبار المتعلق به و نحوه و سياى و مما يدل على ان الجمعة غير محجورة في موضع من المواضع ما قال الشيخ الامام عبد الوهاب الشعراني عن بعض العارفين عن ائمة المذاهب و في حج الميزان عن ائمتنا و ائمة المذاهب و عن اهل الكشف و ما قال الشيخ الاكبر في حج الفتوحات كواحد على وجه ان الجواز في كل المواضع امر اجماعى و انما الاختلاف في الوجوب و الاولوية ١٢

^٣: قوله فساد ما قيل أهـ و ذلك لمجئ الاجماع على ما يناقض هذا القول ١٢

^٤: قوله بالاجماع أهـ و ذلك لعدم وجود الاجماع في الواقع و عدم تصور التخصيص به على فرض الوجود ايضاً لتصوره بعد انقطاع الوحى و من شرط التخصيص في المرتبة الاولى اتصال المخصص للمخصص و اما تخصيص الآية باعتبار ترخيص ترك الجمعة من بعض الاشخاص و في بعض المواضع فلا يضرنا لانا لا ننكر الرخاىص مع انه سياى ان هذا ليس تخصيصاً حقيقياً فلا يضر هذا قطعيته ١٢

على ﷺ ناهياً^١ و انما هو من بعض^٢ اصحاب التخریج بعد ما صار لدلیل عدم اقامة الجمعة فى بعض المواضع لتلاحق الافكار صولة تدل على عدم الجواز و امثال ذلك لتأخذ بالحزم فى دينك فله الحمد و اليه المتاب.

الرسالة مشتملة على مقدمة و باين و خاتمة

فهذه رسالة فى تحقيق صلوۃ الجمعة و ان الحق هو عدم شرطية المصر و السلطان و هى مشتملة على مقدمة و باين و خاتمة المقدمة مشتملة على فصلين الفصل الاول فى التقليد الحق و التقليد الجامد الفصل الثانى فى الانتقال من مذهب الى مذهب الباب الاول مشتمل على ثلاثة فصول الفصل الاول فى حجج القائلين بشرطية المصر و الجواب عنها و الفصل الثانى فى حجج القائلين بعدم شرطية المصر و الفصل الثالث فى تحقيق معانى ادلة الباب و الباب الثانى مشتمل ايضاً على ثلاثة فصول الفصل الاول فى حجج القائلين بشرطية السلطان و اذنه الجواب عنها و الفصل الثانى فى حجج القائلين بعدم شرطية السلطان و اذنه و الفصل الثالث فى تحقيق معانى ادلة الباب الخاتمة مشتملة على فصلين الفصل الاول فى ان للانس تأثيراً لتغير العقائد و الفصل الثانى فى سبب وقوع بعض الاحكام فى مقابلة الآيات الصريحة و الاحاديث الصحيحة المقدمة مشتملة على فصلين الفصل الاول فى التقليد الحق و التقليد الجامد و فى فتاوى العلامة الامام

^١ قوله ناهياً آه كما لا يخفى على من طالع حج الميزان بل نسبته الى النصوص الموجبات للجمعة كنسبة "لا صلوۃ لجار المسجد الا فى المسجد" الى قوله تعالى ﴿أَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [البقرة: ٤٣] و نحوها ١٢

^٢ قوله انما هو من بعض آه كما لا يخفى على من طالع عبارة الجامع الصغير ثم عبارة الكافى الماخوذ منع فى حدود سنة ٣٠٠ ثم عبارة القدورى المؤلف فى حدود سنة ٤٠٠ ثم عبارة الهداية الناقل لعبارة الجامع الصغير و القدورى ثم الكتب الخالية عن التخریجات المذهبية الناقلة لصرف مذاهب الائمة و مجرد اقوالهم الخالية عن تفریعات التأسيس و قد طالعت جميع ما ذكرت و الزيادة و رأيت مظان الالتباس و الاضطراب للاقوال و ان الحق فى الجمعة هو ايجابها او ترخيصها فقط و قد تنبه عليه جمع كثير من علمائنا الحنفية من اعلام الهند اسماء هم مكتوبة فى المجموعة الفتاوى و من اعلام البخارى منهم قاضى القضاة البخارى المسمى بعناية الله كما فى فتاوى البخارى المطبوع فى مطبع كاكان صفحة ٧١ و ١٢٧٢

المقدمة مشتملة على فصلين

الفصل الاول فى التقليد الحق والتقليد الجامد

مطلب اقامة الجمعة فى البوادي

مطلب كون الاختلاف فى اقامة الجمعة فى العرفات بين ائمتنا للاولوية

الشيخ عبدالحفيظ^١ الحنفى مفتى مكة المشرفة سئل فى اهل البادية يقيمون فيها الجمعة لفقد الشرط الشرعى فهل يجوز لهم تقليد مذهب الغير فى اقامة الجمعة فيها و ما الحكم اجاب نعم تقليد الائمة جائز لكن بشرط مراعات مذهب الامام الذى قلده فى جميع احكام ما قلده فيه والله اعلم انتهى بحروفه ثم قال فى صفحة ٥٨٢ من فتاواه و الراجح من المذهب جواز التقليد مطلقاً^٢ و لو لغير ضرورة فى العبادات و غيرها قلت هذا مبنى على ما اشتهر فى كتب اصحابنا من عدم جواز الجمعة فى البرارى^٣ و اما بناء على ما هو التحقيق من ان الاختلاف بين الائمة فى العزيمة و الترخيص لا الصحة و عدمها فجوازها فيها بناء على رأى مذهبنا ايضاً و يؤيده ما قال الشيخ الامام عبد الوهاب الشعرانى فى الميزان عن بعض العارفين ان الشروط التى اشترطها

^١: قوله عبد الحفيظ أه اعلم ان امر الاختلاف بين الصحابة رضي الله عنهم و كذلك بين ائمة المذاهب كان بمنزلة الشورى فى حل الشئ و حرمة و جوازه و عدمه فى اكثر الاحكام فلذا كان للعلماء اختلاف مع شرفائهم و اساتذتهم بالرد الى دلائل الشرع و هذا باعتبار الرأى مع هذا كانوا متفقين على ان الاخذ بقول المجتهد الاخر جائز و لم يعرف الصحابة رضي الله عنهم و لا الائمة عدم جواز الاخذ بقول العالم الاخر فابوحنيفة رضي الله عنه و اصحابه رضي الله عنهم انما لم يجوزوا الصلوة بالفصد مثلاً ما لم يتوضأ باعتبار ما بدأ لهم من استنباطات انفسهم و اما باعتبار الاخذ بما بدأ لمجتهد آخر فهم متفقون على جوازه فلذا كان ابوحنيفة رضي الله عنه و اصحابه رضي الله عنهم و كذا الشافعية يقتدون خلف اهل المدينة من المالكية و غيرهم و قد كانوا شاملين بما لا تجوز الصلوة به على رأى من يقتدى و ذلك لعدم اولوية بعض المذاهب من بعض بالشريعة المطهرة كما سيأتى ان دعوى التخصيص كبيرة من الكبائر و افتراء على الشرع و قول على الله بما لا نعلم فلكل مذهب ثلث اعتبارات فى المسائل الاجتهادية امر السلطاني فهو فريضة الاتباع اجماعاً و الاخذ بمذهب الغير و هو جائز الاخذ اجماعاً و اعتبار الرأى و هو المختلف فيه و الغافل عنها قد يخرج عن اجماع و عن مذهب امامه من حيث لا يحتسب و يصير المذاهب عنده كأنها اديان مختلفة ١٢

^٢: قوله مطلقاً أه قال بحر العلوم فى الرسائل ان العمل على كل مذهب حق منج فى الآخرة باجماع من يتعد به أه و قال المحدث الدهلوى فى الحجة ان من لم يجوزهم فقد خالف القرون الاولى من الصحابة رضي الله عنهم و التابعين و تابعى التابعين اهـ ملخصاً ١٢

^٣: قوله فى البرارى اهـ بجعل المصر من قبيل شروط صحة الاداء ثم هذا ايضاً مقصور عند عدم تخرج الايتان الى الامصار فمن ظن عدم جواز جمعة من تخرج فى ايتان الامصار بناء على شرطية المصر لصحة الاداء فقد زل قدمه لان نصوص الاداء ساكتة عند تخرج الاركان و الشروط فلذا تصح جمعة غير القادر على الشروط و الاركان كتوجه القبلة و القيام و الركوع و السجود و كذا عند عدم السلطان اجماعاً مع عدم تصور وجود القرية الا فى دار الحرب على ما اختاره اصحاب المتون فى تفسير المصر ١٢

الائمة انما هي للتخفيف لان الله تعالى فرض الجمعة و سكت عن الاشتراط و في حج الرحمة الامة في اختلاف الائمة قال ابو يوسف رحمته الله يصلي الجمعة في العرفات و في حج الميزان قال ابو يوسف رحمته الله يصلي الجمعة في العرفات لعدم ورود نهى من الشارع و قال الجمهور لما لم يورد امر فعلم اقامة الجمعة فيها اخف و قال اهل الكشف الاصل في اقامة الجمعة هو عدم التحجير آه ملخصاً و قد بالغ الشيخ الاكبر في حج الفتوحات بلزومها في العرفات^١ فمن هنا علمت اجماعهم على انهم لم يفهموا النهى من حديث على رحمته الله مع انه مذكور في امالي ابي يوسف رحمته الله و بطلان ما قيل من عدم جواز الجمعة في العرفات على قولهم جميعاً و ان ما قال بعض اصحابنا لا تجوز اقامة الجمعة في البراري اجماعاً فاسد ثم دعويهم تخصيص الآية بهذا الاجماع افسد بل تخصيصها في المرتبة الاولى بالاجماع غير متصور^٢

مطلب اثم من لم ير تقليد غير امامه

مطلب اذا ثبت حديث فهو واجب الاتباع

لعدم وجوده في زمان الوحي^٣ و سيأتي و اشد فساداً من الكل القول بان المراد تخصيص الآية باخبار الاجماع فخ^٤ يكون المخصص غير الاجماع فامثال هذا ليس بشئ فاين هذا المخصص المحتمل الذي يقتضيه هذا الاجماع المفروض فاذا علمت هذا فاعلم ان تقليد مذهب الغير في هذه المسئلة جائز لمن لا يكون له بصيرة بالمأخذ او كان و لكن لم يترجح عنده حكم بعينه

^١ قوله بلزومها في العرفات آه حيث قال ان اقامة الجمعة في العرفات من اوجب الواجبات من بعد ما نقل عن علماء الامة ما يؤدي الى اجماعهم ان الاختلاف في الايجاب و الترخيص لا الجواز و عدمه فله الحمد ١٢

^٢ قوله غير متصور آه و ايضا لا بد للاجماع من وجود سند كما في الاصول و قد صرح الائمة على انه لم يورد نهى من الشارع في الجمعة ١٢

^٣ قوله في زمان الوحي آه و التحقيق ان مأمورية الجمعة لما كان من حيث هي هي لا بد في دعوى التخصيص من اثبات دليل نهيها من هذه الحيثية في بعض المواد ليتحقق المزاحمة و ذلك غير متصور من الشارع من بعد ما اخبرنا انها ماضية الى يوم القيمة و لان فيه تشيت غرضه في تشريعها و لذا اجمعوا على انه لم يورد نهى من الشارع في باب الجمعة و لا مزاحمة ايضاً بين نص امرها و النصوص المثبتة للشروط و الاركان لاختلاف الجهة و لا يتصور تخصيصه بنصوص الظاهر ايضاً لتقدمها ١٢

كالثبات على مذهبه وهذا كالانتقال من مذهب الى مذهب في جميع الاحكام او بعضها^١ مع صفاء النفس و الاعتقاد على تسوية الثبات و الانتقال و ان في كل مذهب طريق الى الله تعالى وهذا هو التقليد الحق و خلافه هو التقليد الجمود^٢ اذ هذه المذاهب بعينها هي مذاهب الصحابة عليهم السلام فالاخذ بقول على عليه السلام مثلاً مع صفاء النفس و الاعتقاد على ان الاخذ بقول ابي بكر عليه السلام مثلاً ايضاً جائز هو التقليد الحق و اما الاخذ بقول على عليه السلام مع تغير صفاء النفس و الاعتقاد على الاخذ بقول غيره فهو ضلالة بقدر ذلك التغير اذ فيه تشريع في الدين بما لم يأذن به الله تعالى و مخالفة لما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في شأنهم من انهم هداة الدين و اهل الاقتداء و لا يكون الاخذ بقولهم مشروطاً بشرط عدم اخذ امام من الائمة به و مخالفة عن النص القرآني اذ هم عليهم السلام اهل الذكر و قد قال الله تعالى ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣] و اما البصير بالمأخذ و لو في مسألة و قد ثبت عنده حديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم و لم ير من طرف امامه الا قياساً مجرداً و لم يجد من اهل عصره جواباً الا ما ينشاء من عمى التقليد و جموده كما هو حال اكثر اهل عصرنا في هذه

^١: قوله او بعضها أه و من المعلوم المقرر جواز تقليد جميعهم لقوله عليه السلام اصحابي كالنجوم بايهم اقتديتم اهتديتهم و لان من قلد عالماً لقي الله سالماً و الراجح من المذهب جواز التقليد مطلقاً و لو لغير ضرورة في العبادات و غيرها و العاقل بصير بنفسه و الله اعلم ١٢ فتاوى العلامة صفحة ٥٨٢ الامام الشيخ عبدالحفيظ الحنفى مفتى مكة المشرفة اذ لا واجب الا ما اوجبه الله تعالى و رسوله صلى الله عليه وسلم و لم يوجب الله و رسوله صلى الله عليه وسلم على احد من الناس ان يتمذهب بمذهب رجل من الامة و يتخرج منه جواز اتباعه رخص المذاهب كالجمع بين الصلوتين في السفر و معاشره زوجته في البائن تقليداً للامام الشافعى رحمته الله ١٢ ملخص فتاوى العلامة الشيخ محمد طاهر سنبل المكي صفحة ٤٦١ و ٤٦٢.

^٢: و قوله التقليد الجمود أه خيف على قائله و في الكشف الغمة للامام عبد الوهاب الشعراني صفحة ١١ ان الشريعة المطهرة جاءت عامة و ليس مذهب اولى بها من مذهب فمن ادعى تخصيصها بما ذهب اليه امامه من المقلدين فقد اتى باباً من الكبائر اهـ قلت هذا هو الحق اذ لا موجب الا الله و رسوله صلى الله عليه وسلم و قد انقطع الوحي بوفات رسول الله صلى الله عليه وسلم فمن اين هذا الافتراء فهل هذا الا انه قد صدق قوله صلى الله عليه وسلم على بعض الامة و هو لتركبن سنن الذين من قبلكم من اتخاذكم احبارهم و رهبانهم ارباباً من دون الله و عدم اعتصامهم بحبل الله جميعاً بل لا يزالون مختلفين الا من رحم ربك و هو المقلد البصير الموفق المنصف السالك في الصراط المستقيم الذى هو بين افراط المحبة و تفريط العداوة فله الحمد و اليه المتاب ١٢

(ف) و في الرد المحتار قبيل باب الاذان و المختار جوازه (اي تقليد مذهب الغير في جمع الصلاتين في وقت واحد) مطلقاً أه ^٣: قوله لا تعلمون أه و الانصاف ان جعل الحق وقفاً على واحد من النظار بعينه قول قريب الى الكفر و متناقض في نفسه كذا في السحاب الاضماك عن بعض كتب الغزالي رحمته الله فيه ايضاً المقلد الذى ران التقليد على قلبه كما انه قاصر عن النظر فليس باهل لان يناظر او يناظر فالواجب ان يخلو و طبعه و لا يشتغل بالبحث معه ١٢

مطلب كثرة الاختلاف الواقع في كتب اصحابنا مطلب شدة الامر في ترك الجمعة

المسئلة فلا يجوز له الا اتباع الحديث و قد صح في هذا الباب الاحاديث النبوية المطلقة العامة المؤكدة لاطلاق الاية و عمومها في اقامة الجمعة في القرى و البرارى و قد نقل عن ائمتنا الاجماع على ذلك و انهم لم يفهموا النهى من حديث على عليه السلام و اكثر ما يقال من دلائل عدم صحة الجمعة او كلها^١ فمن بعض المتأخرين و الاخذ من القواعد التى اسست في اصول المذهب ثم اتسع بعض المؤلفين^٢ بنسبة صريح الرواية الى ظاهر الرواية و الى الائمة و لو كان الامر كذلك فكيف يقال في تفسير المصر هذا تخريج الكرخى و هذا تخريج الثلجى فلما فهموا من قولهم لا جمعة في العرفات مثلاً عدم الجواز لا الاولوية اشتغلوا في تطبيق الحكم بحديث على عليه السلام مع عدم دلالة على عدم الجواز و ان الآية مخصوصة ببعض مع عدم تصويره فلهذا اضطربت اقوال اصحابنا يناقض بعضها بعضاً في تفسير المصر و في بيان الفناء و في ان لا خلاف الا عند امكان الاستيذان و الا فالسلطان ليس بشرط مع القول بعدم جواز الجمعة في منى اذا لم يكن السلطان او نائبه حاضراً و في ان الشرط في تمصر الموضع بالسلطان كونه تحت ولايته كما هو ظاهر اطلاق اكثر المتون^٣ و اختاره في التحرير المختار حاشية الرد المحتار او كونه مقيماً فيه كما في الفتح القدير و اختاره في الرد المحتار مع ان حديث و له امام عادل او جائز لا دلالة له على

^١: قوله او كلها أه على حد قوله تعالى مائة الف او يزيدون فله الحمد ١٢

^٢: قوله بعض المؤلفين أه و اكثر الالتباسات بين اصل المذهب و التخريجات من عدم الفرق بين قولهم هذا عند ابي حنيفة عليه السلام و عن ابي حنيفة عليه السلام ان الامر هكذا و هذا على قول ابي حنيفة عليه السلام مع كثرة استعمال بعضها مكان بعض الآخر في اكثر المؤلفات حتى التبس الامر على المدرسين الفارقين بينها ايضاً و نظائره لا يحصى و من جملته قولهم الساعى الى الجمعة بعد اداء الظهر و الامام فيها بطل ظهره و ان لم يدركها و كذا اذا كان الامام لم يشرع فيها و هو يسعى و لكنه لا يرجوا ادراكها للبعد و نحوه عند ابي حنيفة عليه السلام أه مع ان الحكم الآخر على تخريج البلخييين و اما على تخريج العراقيين فلا تبطل صلاته كما في الفتح القدير ١٢

^٣: قوله اكثر المتون أه فعليه لا يتصور وجود القرية الا في ولاية الكفار فتجوز الجمعة في كل معمورة تحت ولاية السلطان لصدق التعريف و انما وجود القرية بين الامصار و البوادي يتصور في دار الاسلام على قول بعض اصحاب الفتاوى و بعض المتون فشرط جوازها في القرى انما هو تخرج الاثنيان في الامصار كما هو شان شروط الاداء فمن ظن عدم جوازها في القرى عند تخرج المصر فقد زل قدمه عن النصوص و الضوابط ١٢

ان السلطان شرط في كون الموضع مصرًا مطلقاً بل لم يورد لذلك ولا ان صحة الجمعة موقوفة به بل سوجه لاحاق الوعيد لمن تركها مع حصول الامن و انما خص السلطان من اسباب حصوله لانه به اغلب و ايسر^١ فمع قطع النظر عن الدلائل كان الاليق بحالنا اقامة ما هو الموقوف عليه لقبول جميع اعمالنا و تركه سبب لاستحواذ الشياطين و طبع القلوب و العياد بالله مع وجود تلك الاضطرابات ولو لم يكن كل التغيرات من كثرة اخذ المؤلفين بعضهم من

مطلب الاحتياط في اقامة الجمعة في موضع الاختلاف

مطلب من العجب العجيب ان الفقهاء المقلدين

مطلب من لا يجوز ان يستفتى الحنفى مثلاً فقيها شافعي

مطلب العمل في كل مذهب منج في الآخرة

بعض و الحرص في جواب الخصوم في نصرة المذهب على زعمهم بل ثبت عن صاحب المذهب التصريح باشتراط المصر و السلطان لكان الاحتياط هو الاتيان به من بعد ما ثبت ان الاختلاف و اشتراط الشروط بين الائمة للتخفيف فكيف بعد ما صح احاديث الباب و اجماع الصحابة رضي الله عنهم في اقامة الجمعة في القرى و قطعية الآية^٢ و عدم ورود حديث صحيح^٣ صريح الدلالة على اشتراط المصر و السلطان فلا يجوز لامثالنا بعد ما اكتحل الله تعالى ابصارنا بكحل الدلائل الا اقامة الجمعة في القرى و غيرها قال المحدث الشاه ولى الله في الحجة الله البالغة ناقلا عن الشيخ

^١: قوله و ايسر أه لانه لما كان اداء الجمعة بجمع عظيم يحصل به شعار الاسلام في كل اسبوع اتم مما يحصل في الايام و الليالى كان الاغلب فيه منع الكفار و المنافقين لتغيظهم بذلك فشرط الشرع لوجوبها و الحاق الوعيد لتاركها حصول الامن كصحة البدن لا انه لا تصح من الخائف و ليس وجود السلطان امر يخالف القياس حتى اذا كان التخويف من طرفه كان عذراً لتاركها كالمرض لا انها لا تصح بدونه لانه خلاف غرض الشارع من اكديتها و لئلا يعود تشريعه على موضعه بالنقض و لان بعدم القدرة على الشروط لا يسقط المشروط بل يؤدى على قدر الامكان كالاركان لان الموجبات مطالبة بقدره فلا ينفع فرض جعل السلطان من شروط الاداء ايضاً في دعوى عدم صحة الجمعة بدونه فله الحمد ١٢

^٢: قوله و قطعية الآية أه كما سيأتى في حجج القائلين بعدم شرطية المصر عن تفسيرات الاحمدية و الرد المحتار و الدر المختار و العمدة الرعاية و ظاهر البحر الرائق و المبسوط للامام السرخسى و البخارى فله الحمد على ذلك ١٢

^٣: قوله حديث صحيح أه كما سيأتى في فصل حجج القائلين بعدم شرطية المصر عن المجموعة الفتاوى مع كتابة اسماء جم غفير من اعلام الحنفية من اهل الهند تحت الافتاء فله الحمد و اليه المتاب ١٢

عز الدين عبدالسلام رحمته الله و من العجب العجيب ان الفقهاء المقلدين يقف احدهم على ضعف^١ مأخذ امامه بحيث لا يجد لضعفه مدفعا و هو مع ذلك يقلده فيه و يترك من شهد الكتاب و السنة و الاقضية الصحيحة لمذهبهم جمودا على تقليد امامه بل يتحيل لدفع ظاهر الكتاب و السنة و يتأولها بالتأويلات البعيدة الباطلة نضالا عن مقلده فيما قال كانه نبي ارسل و هذا ناي عن الحق و بعد عن الصواب لا يرضى به احد من اولى الالباب آه و في موضع آخر منها بما محصله ان من لا يجوز ان يستفتى الحنفى مثلاً فقيهاً شافعيّاً و بالعكس و لا يجوز ان يقتدى الحنفى بامام شافعى مثلاً فان هذا قد خالف اجماع القرون الاولى و ناقض الصحابة رضي الله عنهم و التابعين آه فهذا يؤيد ما قلنا من جواز اقامة الجمعة على مذهب غير الحنفية عند اشتباه الدليل فكيف و قد ثبت عن ائمة المذهب ايضاً جواز اقامة الجمعة في البرارى و غيرها قال المولى بحر العلوم في الرسائل^٢

^١: قوله ضعف آه كما وقفنا نحن على ضعف من ينسب الى امامنا من اشتراط السلطان لصحة الجمعة اذ التحقيق انه من الاصول المخرجة على صنائع المذهب لا من صريح الرواية و ان جاء الصريح في بعض المؤلفات مع ان و له امام عادل او جائر لا تعرض له في الصحة و عدمها اصلاً فضلاً من ان يكون السلطان في كل مصر اذ هو خلاف ظاهر اطلاق المتون ايضاً و حديث لا جمعة لتحريض المسلمين على اداء الجمعة على حالة الاجتماعية لتحصيل شعار اتم من شعار اليومى فكيف بلغ الامر بسبب التأويلات الركيكة الى عوده الى موضعه بالنقض حيث يحكم به بعدم صحة جمعة مائة الف او يزيدون في الصحراء مع انها ثابتة به ايضاً لانه معلل بعلّة حصول الاجتماع و انما ذكر المصر لانه مظانه و قد عمم الله تعالى المؤمنين و اطلق المواضع و رسوله ﷺ يقول من كان يؤمن بالله و اليوم الآخر فعليه الجمعة و انما استثنى اشخاصاً معدودة للترخيص و عدم الوجوب للخرج لا لعدم صحتها منهم لانه خلاف مقتضى اكدية الجمعة و ايضاً بوقوعهم في الحرج بالاجتماع قال بعض مشائخنا ان للغير حكم المصر و قد اقام رسول الله ﷺ الجمعة في سفر الحديبية و الحنين كما في ظاهر ابى داود ١٢

^٢: قوله في الرسائل الاركان آه و في كتاب الاقضية من الميزان الكبرى و الرحمة الامة مجئ اجماع الامة على ان كل واحد من المذاهب الائمة الاربعة يجوز العمل به لانه مستند الى سنة رسول الله ﷺ و انه اذا اتفق الائمة الثلاثة في مسألة و الامام الواحد ذهب الى خلافها فصرف التابع عنايته الى اتباع ذلك الواحد لاجل قرائته لمذهبه او كان في بلدة لم يكن الا ذلك المذهب او كان ابوه او شيخه على ذلك فانه خيف من الله عزوجل عليه ان يكون قد اتبع هواه و لم يكن من الذين يستمعون القول فيتبعون احسنه فله الحمد ١٢ فيه اشارة الى انه اذا ادى اليه اجتهاده و دليله لم يخف عليه كما هو المصرح في هذين الكتابين ١٢

مطلب اظلم الناس

مطلب اتخاذ الاحبار و الرهبان اربابا بما هو

مطلب حديثان مرفوعان وارदान في الباب

مطلب عامل الحديث غير خارج عن مذهبه اجماعا

الاركان يجوز اقتداء التابع لمجتهد لتابع لمجتهد آخر كالحنفى للشافعى و بالعكس و هذا باجماع من يتعد باجماعهم لان العمل لكل مذهب حق و منج في الآخرة آه و قال المحدث الشيخ ولى الله في موضع آخر من الحجة فان بلغنا حديث من الرسول المعصوم عليه السلام الذى فرض الله تعالى علينا طاعته بسند صالح يدل على خلاف مذهبه (اى مذهب المجتهد) و تركنا حديثه عليه السلام و اتبعنا ذلك التخمين فمن اظلم منا و ما عذرنا يوم يقوم الناس لرب العلمين آه فمن لم يعتقد جواز تقليد مذهب من المذاهب في اقامة الجمعة في القرى و البرارى مع اشتباه الدليل عنده او وجوبه بعد ثبوت حديث حضرت الرسالة على وفق المذهب منها عنده فتقليده فيه جمود خيف على صاحبه و يدخل^١ فيه العامى المقلد لرجل من الفقهاء بعينه يرى انه يمتنع من مثله الخطاء و ان ما قاله هو الصواب البتة و اضمر في قلبه ان لا يترك تقليده و ان ظهر الدليل على خلافه و قد قرأ رسول الله عليه السلام اتخذوا احبارهم و رهبانهم اربابا من دون الله قال عليه السلام انهم لم يكونوا يعبدونهم ولكنهم كانوا اذا احلوا لهم شيئا استحلوه و اذا حرموا عليهم شيئا حرموه كذا في الحجة فلا يجوز لنا الا اتباع الاحاديث^٢ الواردة في الباب ففى الحجة الله البالغة للشيخ المحدث ولى الله

^١: قوله و يدخل آه و هو مأخوذ ايضا من قول المحدث الدهلوى و لكن بتغير يسير متحد المأل كما ستعلم من قول كذا في الحجة ١٢

^٢: قوله اتباع الاحاديث آه و فى الميزان و قد تقدم قول الائمة كلهم اذا صح الحديث فهو مذهبنآ آه و قد امر الامام ابوحنيفة عليه السلام اصحابه بالدليل الموجه عندهم كما فى الرد المحتار فلا نكذبهم على قولهم تقلدهم اذا اشتبه علينا الامر لقوله تعالى ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ

لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣] و ننازعهم اذا صرنا من اهل البصيرة و لو فى مسألة و نختار ما ثبت فى الباب من احاديث النبوة لقوله تعالى ﴿فَإِنْ

تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [النساء: ٥٩] و هذا هو الصراط المستقيم بين

افراط التقليد و تفريطه فله الحمد على ذلك ١٢

"الجمعة واجبة على كل قرية" و فى البيهقى "الجمعة واجبة على كل قرية و ان لم يكن فيها الا اربعة"^١ الى غير ذلك من العمومات و قد نقل فى الدر المختار و الرد المحتار امر الامام ابى حنيفة لاصحابه بالدليل الموجه عندهم و فى الرد المحتار عن بعض الكتب اذا صح الحديث و كان على خلاف المذهب عمل بالحديث و يكون ذلك مذهبه و لا يخرج مقلده عن كونه حنفيا بالعمل به فقد صح عنه انه قال اذا صح الحديث فهو مذهبي و قد حكى ذلك ابن عبدالبر عن ابى حنيفة و غيره من الائمة آه و فيه ايضاً و نقله ايضاً الامام الشعرانى عن الائمة الاربعة و لا يخفى ان ذلك لمن كان اهلاً للنظر فى النصوص و معرفة محكمها من منسوخها فاذا نظر اهل المذهب فى الدليل و عملوا به صح نسبته الى المذهب لكونه صادراً باذن صاحب المذهب اذ لا شك انه لو علم ضعف دليله رجع عنه و اتبع الدليل القوى انتهى فهم قبل ذلك على اذن الشارع و ليس عليهم استغفار الرجوع لان كسوف شمس دليلهم غائب عنهم تحت ارض زمانهم فلما بزغت علينا كاسفة فعلينا الاستغفار^٢ و الا فالائمة براءء منا كما ان الله و رسوله ﷺ بريان منا على ثباتنا على جمود التقليد

مطلب اثم من لم يتبع الحديث و انه خارج من مذهبه ايضاً

مطلب الكلمات الحققة و انما الضلالة بحملها على الكلية

مطلب قول الهاتف

و فى الفتوحات المكية فى فصل صلوة الكسوف فان اخطأ المجتهد فهو بمنزلة الكسوف الذى فى غيبة المكسوف فلا وزر عليه و هو مأجور و ان ظهر له النص و تركه لرأيه او لقياسه فلا عذر له عند الله و هو مأثوم و هو الكسوف الظاهر الذى يكون له الاثر المقرر عند علماء هذا الشأن و اكثر ما يكون هذا فى الفقهاء المقلدين لمن قالوا لهم لا تقلدونا و اتبعوا الحديث المعارض

^١: قوله الا اربعة آه فالحديثان نسان صريحان فى الباب فلا يلىق بحال المسلم الا الاتباع خصوصاً اذا ثبت اقامة الجمعة من الصحابة رضي الله عنهم فى الحديثية

زمن حضرت الرسالة كما فى المبسوط بل منه رضي الله عنه ايضاً فى سفر الحديثية و الحنين فلم يبق فى الباب الا ايجاب او ترخيص ١٢

^٢: قوله الاستغفار آه اى استغفار الرجوع من قبيل اضافة المشبه الى المشبه به ١٢

لكلامنا فان الحديث مذهبنا فابت المقلدة من الفقهاء ان توفى حقيقة تقليدها لامامها باتباعها الحديث عن امر امامها وقلدته في الحكم مع وجود المعارض فعصت الله في قوله ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾ [الحشر: ٧] و عصت الرسول ﷺ في قوله فاتبعوني و عصت امامها في قوله خذوا بالحديث اذا بلغكم و اضربوا بكلامي الحائط فهؤلاء الفقهاء لا يزال كسوف الشمس عليهم سرمداً الى يوم القيمة فيتبرأ منهم الله و رسوله ﷺ و الائمة فانظر مع من يحشر مثل هؤلاء انتهى^١ بحروفه فهذا هو التقليد الجامد الذي هو سبب الضلالة فكما ان القرآن اذا لم يراع شروط متابعته يضل به كثيرا كذلك القياس و التقليد اذا لم يراع شروطهما يصيران سببا للضلالة و الكلمة التي هي صارت سبباً^٢ للضلالة اولها حق و لهذا عسر علاج التحزر عن مظان الغواية فيها فكما اراد فقيه التنبيه عن مظان الخطاء جاء الشيطان من طرف تلك كلمة الحق فيقول للحنيفية مثلاً لم يقل المشائخ ان ظاهر الرواية احق بالاتباع و ان المتون مقدمة و ان علينا التقليد و ان ليس الآن لاحد درجة الاجتهاد و امثال ذلك فيفتري المسكين عن التنبيه خصوصاً اذا انس بالمألوف المذهبي و له رائحة التعصب المذهبي و لا يدري ان هذه كلها كلمات لها حقيقة و انما مظان الخطاء فيها بحملها على الكلية اذ فيه الحكم ببطلان بقية^٣ المذاهب الاسلامية و كذلك يقول اتباع المذاهب لمذهبنا و بعضهم لبعض ففيه تفريق بين الائمة و الفرق الاسلامية تفريق النصارى و اليهود و ايضاً في الحمل على الكلية تخطية جميع المحققين من تصرفهم في الافتاء على خلاف ظاهر الرواية و المتون على اتفاق الزمان بظهور الحق و ايضاً في الحمل على الكلية تكذيب جميع الائمة في قولهم اذا ثبت الحديث فهو مذهب لنا و ايضاً في حمل عدم

^١: قوله هؤلاء انتهى آه فانظر الى كلام شيخ لا يقول بالظن و التخمين بل عن كمال رسوخ في العلم فهل صدق على من كان حاله على الهيئة الكاذبية الا قول رسول الله ﷺ لتربكن سنن الذين من قبلكم من اتخاذهم احبارهم و رهبانهم ارباباً من دون الله و ايضاً في الفتوحات في مواضع عديدة منها ان اشد اعداء المهدي المنتظر المقلدة ١٢

^٢: قوله سبباً آه انما افراد لكونه مصدراً في الاصل ١٢

^٣: قوله ببطلان بقية آه مع انه ليس مذهب باولى بالشريعة المطهرة من مذهب فمن ادعى تخصيصها بما ذهب اليه امامه فقد اتى باباً من الكبائر كما قدمنا عن الكشف الغمة للامام الشعراني اذ فيه افتراء على الله و رسوله ﷺ ١٢

الاجتهاد في المتأخرين على الكلية افتراء على الشرع و تكذيب لاحاديث وردت في شأن الامة لا يدري اولهم خير ام آخرهم و في الكشف الغمة للامام قطب المحققين الشيخ عبدالوهاب الشعراني سمعت مرة هاتفاً يقول لي اتعرف معنى قوله تعالى ﴿إِذْ تَبَرَّأَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا مِنَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا﴾ [البقرة: ١٦٦] فقلت الله اعلم فقال يتبرأ كل نبي ﷺ يوم القيمة ممن شق على امته و امرهم بفعل شئ لم تأت به شريعته و يتبرأ كل^١

مطلب تبرء النبي ﷺ و امام المذهب عن اتباعه يوم القيمة

مطلب اثم اضافة المستخرجات الى صاحب المذهب

مطلب لا يجوز حمل كلمات المجتهدين على وجه يرد بها الاحاديث الصحيحة والآيات الصريحة

مجتهد ممن ولد بعقله و فهمه امورا لم يصرح هو بها ثم اضافها^٢ الى مذهبه انتهى^٣ فهذا و نحوه تقليدات خيف على قائله قد يصير سببا لعدم كشف الحقائق كما هي و سببا لسوء الخاتمة حين كشف الغطاء على غير معتقده كما قال الامام الغزالي في بعض كتبه و هذا كله لعدم تفريقه

^١ قوله كل مجتهد أه لعلك تنظن من هذا البحث انه ليس كل ما في الفتاوى المعتبرة المختلطة كالخلاصة و الظهيرية و فتاوى قاضخان و غيرها من الفتاوى التي لم يميز اصحابها بين المذهب و التخرير و غيره قول ابيحنيفة رحمته الله و صاحبيه رحمته الله بل منها ما هو منقول عنهم و منها ما هو مستنبط الفقهاء و منها ما هو مخرج الفقهاء فيجب على الناظر فيها ان لا يتجاسر على نسبة كل ما فيها اليهم بل يميز بين ما هو قولهم و ما هو مخرج من بعدهم و من لم يميز بين ذلك و بين هذا اشكل الامر عليه ١٢ النافع الكبير مقدمة الجامع الصغير

^٢ قوله ثم اضافها أه هذا كدعوى تخصيص آية الجمعة بالاجماع بيننا و بين الشافعي رحمته الله اذ ما قال به امامنا صاحب المذهب لعدم تصويره منه بعدم وجود الشافعي رحمته الله في زمنه مع ان هذا الاستدلال فاسد بنفسه لعدم تصويره من جانب نصوص الظاهر لتقدمها و لا من جانب نصوص الاداء لعدم المزاحمة و لا يتصور ورود نهى من الشارع عن الجمعة باعتبار ما من حيث هي هي بعد اخباره باموريتها من هذه الحيثية الى يوم القيمة ١٢

^٣ قوله الى مذهبه انتهى أه و في النافع الكبير مقدمة الجامع الصغير و من لم يميز بين المستخرج و المنقول عن صاحب المذهب اشكل الامر عليه أه ملخصا قلت هذا كظن مجئ الرواية عن صاحب المذهب بتخصيص نص الجمعة اذ هو خطأ فاحش يلتبس به الامر على قائله و ذلك لانه يلزم ظنية بقية افراد الجمعة بنزول النص عن قطعته بل هو الغرض من هذا الدعوى ليتمكن من تخصيصه مرة اخرى بحديث على رحمته الله مع ان المصرح في الفتاوى هو كون الجمعة مقطوعا بها يكفر جاحدها لقطعية النص اجماعا بين الامة و مع ثبوت النقل الصريح عن الائمة بعدم ورود نهى من الشارع اجماعا و بان امرها وجوب او رخصة الترك فقط اجماعا ايضاً و من اراد ان يطلع على مظان البحث بعضا وكلا فعليه بمطالعة حج الرحمة الامة و حج الميزان و جمعته و حج الفتوحات و المجموعة الفتاوى و فتاوى البخارى و الحجة لشاه ولي الله الدهلوى و نحوها ١٢

بين المسائل المنصوصة والاجتهادية و نسبة الاجتهادية الى الشرع و جعلها كلية^١ و لا يخفى ضلالة من تمسك باطلاق الآيات القرآنية الواردة في شأن الصلاة و نسي ما ورد في شأن الوضوء و التيمم و انس في اقامة الصلوات مع الحدث و الجنابة و تماد به الزمان و انقبض من ذكر دلائل لا يوافق ما اعتاده و انبسط من ذكر دلائل يوافق هواه و ما اعتاده فكذلك من كان في تقليده جمود و تمسك باطلاقات كلمات المجتهدين و نسبها الى الشرع و جعلها كلية فيرد بها الآيات الصريحة و الاحاديث الصحيحة و نسي ما قال الله تعالى في شروط الاتباع من نحو ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلَالٌ وَ هَذَا حَرَامٌ لِّتَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ﴾ [النمل: ١١٦] و قد يبلغ الامر من بعض المقلدين الى ان يعرضوا من آيات و احاديث ذكرت عنده و يقول قد تم الامر و ليس لنا الا الاتباع و نحوه و لما كان تلك الكلمة و امثالها حقا و انما الضلالة في الاطلاق في مقابلة النصوص و نسيان الشروط صار عسير العلاج و من هنا يصير اشد اعداء المهدي المقلدة كما قال الشيخ الاكبر في الفتوحات المكية فاذا علمت تفاصيل الاتباع فلا يكن في صدرك ضيق من اقامة الجمعة اينما كنت خصوصا و هي من اعظم شعارات الاسلامية و في تركها طبع القلوب و استحواذ الشيطان و انت قد قرع اذنك بقول ربك ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [الجمعة: ٩] و بقول نبيك ﷺ بنحو "من كان يؤمن بالله اليوم الآخر فعليه الجمعة" قال المولى عبدالحى رحمته الله في العمدة الرعاية

^١: قوله كلية آه و في فتاوى البخارى المطبوع فى مطبع كاكان صفحة ٧١ و ٧٢ عن اعلام البخارى منهم قاضى القضاة البخارى المسمى بعناية الله بما ملخصه ان شروط منع الجمعة كلها تخمينية و القاطع القرآنى بعمومه و اطلاقه راد لكل ما يقال فى هذا الباب و انه لا يجوز التقليد على وجه يظن انه لا يوجد خطأ فى المتون و كتب المذهب مع انه لا بد من تصديق قوله تعالى ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا

كثيراً﴾ [النساء: ٨٢] و تفتن اعلام البخارى فى الوقاية ثمانين موضعا من النقص و قرأ المزينى كتاب الشافعى رحمته الله عليه يوجدان فيه نقصا فى كل مرة حتى اذا تم ثمانون مرة و وجدا فيه نقصاً قال الشافعى رحمته الله هيه يأبى الله تعالى العصمة لكتاب الا كتابه انتهى ١٢

مطلب اشد اعداء المهدي المقلدة

في كتاب المفقود تقليد مذهب الغير جائز عند الضرورة^١ اتفاقاً آه فقد صارت الاقامة عليك واجباً الآن بعد علمك بوضوح الاحاديث الواردة في الباب وقطعية الآية القرآنية وانها لمذهب لاأمتنا ايضاً هذا و من مصائب الزمان انه لو جاء في رواية ضعيفة و لو في مذهب الغير او في حديث منكر بجل شئ من الاغراض الدنيوية كحل الصدقات المفروضة لعالم غني مثلاً ما يخطر في قلبه انه ماذا يصنع في كتاب الله تعالى من اشتراط الفقر والاحاديث الواردة في هذا الباب واقوال المجتهدين القائلين بالحرمة ما يخطر في اقامة الجمعة مع انها قول من قد علمت و الله هو المستعان.

و الفصل الثاني في الانتقال من مذهب الى مذهب

مطلب انكار اباحة الانتقال من مذهب الى مذهب فيه زلات

مطلب اذا ثبت الحديث فهو واجب الاتباع اجماعاً

مطلب الاجتهاد في اظهار الحق هو من قبيل المشورة

مطلب كون الضلالة بوجهين

و الفصل الثاني في الانتقال من مذهب الى مذهب اعلم ان اطاعة الله و رسوله ﷺ فرضيتها علينا بطريق الاصالة فلذا لم تختلف هي من حيث هي هي بعروض العوارض و اما اطاعة غير الله تعالى و رسوله ﷺ فبالتبعية فلذا تختلف باختلاف الاحوال و العوارض وجوبا و سنة واستحبابا و اباحة و كراهية و حراما و كفرا و لو تأملت فيه حق التأمل لتكنت على الجمع بين

^١: قوله عند الضرورة آه و كذلك عند غير الضرورة على الراجح من المذهب كما في فتاوى العلامة الامام الشيخ عبدالحفيظ الحنفى مفتى مكة المشرفة صفحة ٥٨٢ و في الرد المحتار قبيل باب الاذان و المختار جوازه مطلقاً آه قلت بل كان فيه اتفاق في صدر الصحابة رضي الله عنهم و ائمة المذاهب رضي الله عنهم و انما نشأ الاختلاف فيه عن بعض المتأخرين باعتبار التخريج و ليس من اصل المذهب فلذا قال بحر العلوم في الرسائل انه امر اتفاقى الا من لم يتعد بقوله آه ملخصاً ١٢

جميع اقوال المثبتة و المنفية لهذه الاطاعة و فيه رحب رحيب و ليس غرضنا بيان الكل بل قدريسير يكون انموذجا للباقي و هو وجهان:

الوجه الاول: ان الاصل في انتقال المذهب الى مذهب من مذاهب الاربعة المشهورة الآن باعتبار انه مذهب للغير هو الاباحة اذ الائمة كلهم اهل الذكر كالصحابه رضي الله عنهم و اقوالهم مأخوذة من اقوالهم و ليس مأخوذة اقوال الصحابة رضي الله عنهم الثابت بالاحاديث مشروط بعدم اخذ الشافعي رحمته الله مثلاً بها اذ فيه افتراء على الشرع و ازدراء بالائمة فانكار اباحة الانتقال انكار لقوله تعالى ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣] و لما ثبت من كون الصحابة رضي الله عنهم هم هداة الدين و اهل الاقتداء بالاحاديث النبوية.

و الوجه الثاني: انه اذا ثبت حديث من احاديث النبوية في الباب فهو المأخوذ به البتة و لو في مذهب الغير اجماعاً بين الائمة الاربعة و باقي المجتهدين و في انكاره براءة الله تعالى و رسوله صلى الله عليه و سلم و جميع الائمة و تكذيب لهم في قولهم اذا ثبت حديث فهو مذهب لنا و افراط و غلو في متابعتهم و ركوب على سنن الذين خلوا من قبل في غلوهم في حق متبوعهم وعد حالهم ارفع من احوال الصحابة رضي الله عنهم بتخييل انهم معصومون عن الخطاء و وجود الخطاء من الصحابة رضي الله عنهم بل من حال رسول الله صلى الله عليه و سلم حيث نبئه الله تعالى في البدر و تخيل ان هذا ازدراء في حق الائمة و لا يعلم المسكين ان الاجتهاد في اظهار الحق هو من قبيل المشورة المأمور به بين الامة المتقدمين منهم و المتأخرين و الازدراء في حقهم في رد قولهم قالوا باخذ الحديث و الازدراء العظيم و ما ادريكم ما هذا الازدراء عليه بعدم الاخذ بقول الله و رسوله صلى الله عليه و سلم قال المولى عبدالحى اللكنوى في مقدمة المأطاء للامام محمد رحمته الله و الى الله المشتكى من عادات جهلاء بلادنا من صنيع كثير من فضلاء اعصارنا

مطلب ليس فى الاختلافات تفسيق و تضليل

مطلب دلائل عدم صحة الجمعة فى بعض المواضع من الاستخراجات و مجئ ما يناقضها عن صاحب المذهب

حيث يظن بعضهم^١ ان المذهب الذى تمذهب به مرجح فى جميع الفروع و ان كل مسألة منه بريئة عن الجروح و بعضهم يسعى فى هدم بنيان المذاهب المشهورة و ينطق بكلمات التحقير فى حق الامة المتبوعة و ابرأ الى الله تعالى من هؤلاء و هؤلاء ضل احدهما بالتقليد الجامد و ثانيهما بالظن الفاسد و الوهم الكاسد يتنازعون فيما لا ينفعهم بل يضرهم و يبحثون فى ما لا يعينهم و ينادى منادى كل منهما فى حق آخرهما بالكفير و التضليل و التفسيق و التجهيل و مع ذلك يحسبون انهم يحسنون ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾ [الشعراء: ٢٢٧] ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُمْ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٩] و لعل^٢ هذه الاختلافات الواقعة بين الائمة فى الفروع الفقهية المأخوذة من اختلافات الصحابة عليهم السلام و الروايات النبوية ليس فيها تفسيق و لا تضليل و من نطق بذلك فهو احق بالتضليل انتهى بحروفه فأيها الاخ الناصح لدينه الداخل فى زمرة من قال الله تعالى فى شأنهم ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُمُ اللَّهُ وَ أُولَئِكَ هُمْ أُولُوا الْأَلْبَابِ﴾ [الزمر: ١٧-١٨] لا يكن فى صدرك حرج فى اقامة ما هو اشد الصلوات تأكيداً و اغلظها وعيداً لتاركها و لو فى القرى و البرارى اذ لو كنت عامياً او فقهياً لم يترجح عندك دليل فقد اتبعت هنا احسن القول باعتبار

^١: قوله يظن بعضهم أه فاذا ظن اهل كل مذهب هذا بمذهبهم صارت المذاهب كأنها اديان مختلفة و فيه تفريق الامة و وقوع فى ورطة اعظم مما التزموا الفرار منه قال الله تعالى ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَ اخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَ أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [آل عمران: ١٠٥]

^٢: قوله و لعل^٢ أه و ستعلم ان اكثر الاحكام كان الاختلاف فيها بين الصحابة عليهم السلام فى الاولوية و كذا بين الائمة حتى لا يعرفون التميز بمذهب رجل واحد و لا عدم جواز اقتداء بعضهم خلف بعض و انما تغير الامر بعد تأسيس المأصلات و تلاحق الافكار الى اعتبار الايماءات و المفهومات فيها من غير عرضها الى الآيات القرآنية و الاحاديث النبوية و لست ادعى الكلية فان لله رجال على ما عليه رسول الله ﷺ و الصحابة عليهم السلام الى يوم القيامة ١٢

الاحتياط فارج على اتباعك الهداية و كونك من اولى الالباب و لا بأس عليك بالنسبة انه فى مذهب الغير لكونه مباحاً و ان كنت فقيهاً ترجح عندك دليل الوجوب و ان ما قال فى بعض كتب اصحابنا من الشروط و الدلائل اكثرها او كلها^٢ من تطبيقات بعض المتأخرين و تخريجاتهم ظنا منهم انه هو المذهب و الحق خلافه فما منعك من اتباعك اطلاق آية ربك و صريح احاديث نبيك ﷺ و لقد تتبعنا فى هذا الباب آراء الائمة الاربعة و الكتب الحاوية لجميع المذاهب الاربعة و تتبعنا ايضاً كتب اصحابنا اصولاً و فروعاً و ما يحوى على جميع ظاهر الرواية ما ظفرنا عليه فوجدنا اكثر ما نسب الى صاحب المذهب او كلها ناشيا من تخريجات بعض المتأخرين من القواعد التى اسست فى اصول المذهب و بعضه نشأ من بعد المتأخرين لرد اسولة واردة فى هذا الباب كدعوى كون الآية مخصوصة البعض و صلوح حديث على رضي الله عنه لتخصيصها بعد ذلك فلذا وقع الخطاء فى الاستدلال و التناقض فى فتاوى اصحابنا و مع ذلك اتسع بعض اصحاب الفتاوى و اهل الاستدلال فى التساهل فاضافوا بعض الاحكام و الدلائل صريحاً الى صاحب المذهب و المذهب و لو فرضنا تصريح الكل من صاحب المذهب لجئنا عنه صريحاً ما يناقضه فهذا بذاك وبقى لنا قطعية الآية عموماً و اطلاقاً و صريح الاحاديث الواردة فى الباب و قد قرع اذنك و سيقرع ان ما روى عن الائمة الاربعة من اختلافهم فى

^١: قوله لكونه مباحاً اه و من اعتقد عدم الاباحة فقد اتى بابا من الكبائر لكونه مفترى على الله تعالى بعد انقطاع الوحي قال الله تعالى ﴿وَلَا تَقُولُوا

لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلَالٌ وَ هَذَا حَرَامٌ لَّتَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ لَا

يُفْلِحُونَ﴾ [النمل: ١٦٦] الى غير ذلك من الآيات و الاحاديث ١٢

^٢: قوله او كلها اه على حد قوله تعالى الى مائة الف او يزيدون ١٢

مطلب عدم ورود النهى اجماعاً

مطلب حديث ورد فى ترخيص اهل البادية و كونه معللاً

مطلب دلالة حديث على ﷺ على صحة الجمعة فى القرى و البرارى لكونه معللاً

مطلب جواز تعدد الجمعة اخذ من خبر لا

اشتراط المصر و السلطان و امثاله انما هو للتخفيف لا الصحة و عن ائمتنا من اختلافهم فى اقامة الجمعة فى العرفات انما هو للاولوية لا الجواز و قد استدلوا بما يثبت به اجماعهم على ان لا نهى ورد عن الشارع و لا امر فيها بل فى الحجّة الله البالغة للمحدث الشاه ولى الله ان اهل البادية^١ من الخمسة الذين هم اهل الرخص لما ورد بطرق شتى يقوى بعضها بعضها خمسة لا جمعة عليهم و عد منهم اهل البادية آه محصلاً و لا يخفى ان هذا الحديث معلل بعلّة لحوق الحرج فى الاجتماع فى حقهم كالمرضى مثلاً فلا ينفى الصحة و اما اذا لم يخرجوا فى الاجتماع فلا معنى لعدم الوجوب و الا لزم عدم وجوب الجمعة على اهل اخبية مقيمون فى البادية و هم الوفاء او بدل جدران المصر او جدران امصار شرق الارض و غربها بنحو الزلازل بها و وجوبها على ثلاثة رجال فى المصر و لا يقول بنفى الوجوب فى هذه الصور الى غوى جاهل بموارد التكاليف فكيف بالحكم على عدم صحة الجمعة فى البوادي و حديث المصر لا ينفيها بل يثبتها دلالة لانه معلل بعلّة الاجتماع كما لا ينفى التايف ضرب الوالدين بالعصا مثلاً بل يثبته دلالة لانه معلل بعلّة الاضرار و كحديث المسجد لا ينفى حصول سنة الجماعة خارجه بل يثبته دلالة لان الاحاديث الواردة المحرّضة فى دخول المسجد معللة بعلّة تحصيل الجماعة فيكون تخصيصه بها

^١: قوله البادية آه و لا يخفى على الماهر المنصف ان القرى كما اذا قوبل بالبوادي يراد بها مطلق الابنية كذلك الامصار اذا قوبل بالبرارى يراد بها مطلق الابنية لانه حقيقة معناها اللغوى الذى هو الحجز و الحد و القطع و لكونها حاجزاً و حاداً و قاطعاً او محجوزاً و محدوداً و مقطوعاً عن البرارى فهذا الحديث و حديث على ﷺ متوافقان من حيث ان دلالة احدهما عبارة الآخر فهنا موضع توافق جميع الاحاديث الواردة فى الباب و افعال النبى ﷺ و الصحابة ﷺ نفياً و اثباتاً فله الحمد و اليه المتاب ١٢

فضلاً^١ قد يتغير بالمزاحم^٢ و التعليل في حديث المصر عندى لغوى لعدم توفقه على الاجتهاد كالتعليل في آية التافيف و حديث المسجد و اشار بعض^٣ اصحاب الفتاوى الى انه استنباطى في الاول (اى في حديث المصر) و صحة الجمعة في القرى و البرارى معلومة من الحديث في الوجهين؛ الا انه على ما قلنا يدل هذا الحديث على عدم جواز تعدد الجمعة في مصر واحد اذا لم يكن في الاجتماع^٥ حرج

مطلب عدم وجود حديث صريح في اشتراط المصر والسلطان لصحة الجمعة

مطلب مجئ صحة الجمعة في القرى و البرارى عن اثمتنا ايضاً

مطلب دلائل جواز الانتقال من مذهب الى مذهب

مطلب نقصان من عمل بمذهب واحد

لا على ما اشار البعض و لكن اخذنا الجواز من خبر لا التى لنفى الجنس في هذا الحديث اذ في تقدير الصحة فيه ثم اخذها على طريق الكم احتمال على الاحتمال^٦ فاخذ الكمال في

^١: قوله فضلاً أه و اما السنة فتحصل بالجماعة مطلقاً باعتبار التعليل ١٢

^٢: قوله بالمزاحم أه كما اذا حبس نفسه في الخلوة لذكر الله تعالى و يشوش خاطره في الاتيان في المسجد و يرى خاطره بعدم الاتيان اجمع فالفضل ح ء في حقه هو عدم الاتيان كما علم من العوارف او كان مشغولاً في مطالعة العلوم الضرورية و درسها او خاف مناكير اهل المسجد فح ء قد كان الفضل في عدم الاتيان او كان سواء بسواء على حسب المزاحمة من الطرفين و لكن الكل ليسوا بمعذورين في ترك اصل الجماعة و قد بلغ حال بعض اهل الخلوة الى الجنون لتركهم الجماعة مع القدرة عليها ١٢

^٣: قوله و اشار بعض أه حيث قال بجواز التعدد لاطلاق النص و هذا الاطلاق انما يتصور اذا كان التعليل استنباطياً لانه لا يتقيد به ١٢
^٤: قوله الوجهين أه و الفرق ان في اللغوى تخص العلة (قوله تخص العلة أه لا بطريق المعارضة بل كاستثناء و الغاية على ان بعض الافراد غير مراد القائل فلا يصير بنحوه القواطع ظنيات ١٢) نصها لكون مدلول الدلالة قطعياً لا في الاستنباطى لتقدم النص على القياس فعلى الاول خرج المصر الخالى عن الاجتماع عن قضية الاتيان فيه بان كان الاجتماع خارجه كما خرج التافيف الدال على التحسين عن قضية النهى و المسجد الخالى عن الجماعة عن قضية الاتيان فيه بان كان الجماعة خارجه فعلى الجائى الساعى الدخول في الجماعة لا اقامة الصلوة في المسجد منفرداً بناء على الاحاديث المحرضة على الدخول فيه لكونها معللة كما علمت ١٢

^٥: قوله في الاجتماع أه فالمدور المدار عليه الحالة الاجتماعية و المنفاة هي الحالة الافتراقية و الوحدانية و ليس ذكر المصر امراً تعديداً غير معلل بعلّة حتى يكون المنفى هو البرارى و القرى ١٢

^٦: قوله على الاحتمال أه اذ اصل اللسان هو تقدير فعل عام او اسم عام فتقدير الصحة محتمل لانها و ان كانت حقيقة باعتبار التناول و لكنها مجاز باعتبار القصر ثم يحتمل ان يكون معنى الصحة راجعاً الى الاجزاء او الى الاوصاف ليكون مرجعه الى نفي الكمال فتطرق الاحتمال مسقط الاحتجاج فكيف باحتمال الاحتمال مع وجود الموانع لهما ايضاً ١٢

الاجتماع متيقن و الزائد يحتاج الى القرينة و القرائن مانعة فلم نجد حينئذ حديثاً صحيحاً صرح باشتراط المصر و كذا لم نجد ما صحح و صرح باشتراط السلطان فلا يجوز لنا الا اتباع الدلائل فى اقامة الجمعة خصوصاً بعد ما ثبت عن ائمتنا ايضاً مع ان لنا فى اتباع مذهب الغير سعة^١ خصوصاً فيما ثبت ان فى تركه رد جميع^٢ اعمال الخير و طبع القلوب فان الائمة كلهم فى الحق سواء فليس مذهب اولى بالشريعة من مذهب و نقل الشيخ الامام عبدالوهاب الشعرانى فى الميزان الكبرى عن على الخواص انه يقول لا يكمل لمؤمن العمل بالشريعة كلها و هو متقلد بمذهب واحد ابداً ثم قال الشيخ و هو كلام نفيس فان الشريعة انما تكمل احكامها بضم جميع الاحاديث و المذاهب بعضها الى بعض حتى تصير كأنها مذهب واحد ذو مرتبتين و كل من اتسع نظره و تجر فى الشريعة و اطالع على اقوال علمائهما فى سائر الادوار وجد الشريعة منسوجة من الآيات و الاخبار و الآثار و سداها و لحمها منها و كل من اخرج حديثاً او اثراً او قولاً من اقوال علمائها عنها فهو قاصر جاهل و نقص علمه بذلك انتهى و قد سئل الجلال السيوطى رحمته الله عن حنفى يقول يجوز للانسان ان يتحول حنفياً و لا يجوز للحنفى ان يتحول شافعياً او ماليكياً او حنبلياً فقال ان هذا تحكم من قائله لا دليل عليه من كتاب^٣ و لا سنة و لم يرد لنا فى حديث صحيح و لا ضعيف تمييز احد من ائمة المذاهب على غيره على التعيين و الاستدلال بتقديم زمن ابى حنيفة رحمته الله لا ينتهز حجة و لو صح لوجب تقليده على كل حال و لم يجز تقليد غيره البتة و هو خلاف الاجماع و خلاف ما رواه البيهقى فى كتاب المدخل عن ابن عباس رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال مهما اوتيتم من كتاب الله فالعمل به واجب لا عذر لاحد فى تركه فان لم يكن

^١ قوله سعة آه كما لا يخفى على من طالع الرسائل الاركان للمولوى بحر العلوم و الحجة الله البالغة للمحدث ولى الله الدهلوى و الميزان الكبرى و الكشف الغمة للامام عبدالوهاب الشعرانى و غيرها ١٢

^٢ قوله رد جميع آه كما لا يخفى على ماهرى فن الاحاديث النبوية ١٢

^٣ قوله من كتاب آه قلت بل هو تقول على الله بما لا يعلم فى السموت و لا فى الارض و تشريع فى الدين بما لم يأذن به الله و تحريف معنوى لقوله تعالى ﴿فَاسْئَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣] الى فاسئلوا بعض اهل الذكر و اعراض عن الاحاديث الواردة فى الاخذ بقول جميع

الصحابة رضي الله عنهم اذ هو المأخوذ به للائمة و عد حال الائمة ارفع من حال الصحابة رضي الله عنهم فكيف بهذه الافتراءات بعد انقطاع الوحي ١٢

في كتاب الله فسنة لى ماضية فان لم يكن فى سنة لى فما قال اصحابى رحمته الله لان اصحابى رحمته الله كالنجوم فى السماء فايما اخذتم به فقد اهتديهم و اختلاف اصحابى لكم رحمة آه و اما ما ينقل من بعضهم من وجوب التقليد بمذهبه كالغزالى و غيره او الاخذ بقول ابى حنيفة رحمته الله او متون المذهب او كتب خاصة او اذا كان لفظ الترجيح هكذا فلا ينافى ما قلنا ان الاجماع على ان الانتقال

مطلب وصية ابى حنيفة و غيره

مطلب اتفاق السلف فى اصل المشروعية فى اكثر الاختلافات

مطلب اقتداء بعض الائمة خلف بعض و اخذه بقوله

مطلب الاخذ بقول الشافعى رحمته الله فى الطلاق و غيره

جائز و اذا لاح حديث و لو فى مذهب الغير فالأخذ به واجب لان هذا الوجوه خاصة و عوارض و ليس بكليّة^١ قال المحدث الدهلوى فى الحجة الله البالغة فى اليواقيت و الجواهر روى عن ابى حنيفة رحمته الله انه كان يقول لا ينبغي لمن لم يعرف دليلى ان يفتى بكلامى و عن ابى يوسف رحمته الله و زفر رحمته الله و غيرهما انهم قالوا لا يحل لاحد ان يفتى بقولنا ما لم يعلم من اين قلنا آه مختصراً و فيها ايضاً بما محصله ان اكثر صور الاختلاف بين الفقهاء لا سيما فى المسائل التى ظهر فيها اقوال الصحابة رحمته الله فى الجانبين انما هو فى ترجيح احد القولين و كان السلف^٢ لا يختلفون فى

^١: قوله و ليس بكليّة آه فقد نقل المولى سعد الله القندهارى فى السحاب الاضماك عن الغزالى ان الانصاف ان جعل الحق وقفا على واحد من النظار بعينه قول قريب الى الكفر و متناقض فى نفسه آه ملخصا و فيه ايضا المقلد الذى ران التقليد على قلبه كما انه قاصر عن النظر فليس باهل لان يناظر او يناظر فالواجب ان يخلى و نفسه و لا يشتغل بالبحث معه ١٢

^٢: قوله و كان السلف آه و يؤخذ منه صحة القول بان الاختلاف فى الجمعة للاولوية و اما الصحة فامر مجمع عليه و نقل بعض العارفين عن ائمة المذاهب ان اشتراط الشروط للترخيص و فى حج الميزان قال اهل الكشف لا تحجير فى الجمعة و ذكر اختلاف ابى يوسف رحمته الله مع الجمهور فى اقامة الجمعة فى العرفات على وجه يفضى الى اتفاقهم فى اصل الجواز و ان لا نهى ورد من الشارع فى ذلك فما ادرى ما جواب المانعين عن حديث "الجمعة واجبة على كل قرية" و حديث "الجمعة واجبة على كل قرية" و ان لم يكن فيها الا اربعة" و ما الحكمة فى المنع و تقديم الظهر فى بعض المواضع الا الترخيص لدفع الحرج و كذا ذكر الشيخ الاكبر اختلاف العلماء فى جمعة العرفات فى حج الفتوحات على وجه يفضى الى اجماعهم فى اصل الجواز و انما الاختلاف فى الوجوب و عدمه مع اختياره ان الجمعة فيها من اوجب الواجبات فما دعوى او هن من القول بان عدم صحة الجمعة فى البرارى اجماعى فكيف

اصل المشروعية نظيره اختلاف القراء فى وجود القراءة ولذلك لم يزل العلماء يجوّزون فتاوى المفتين فى المسائل الاجتهادية ويسلمون قضاء القضاة ويعملون فى بعض الاحيان بخلاف مذهبهم وقد كان الصحابة رضي الله عنهم و التابعون و من بعدهم مع وجود الاختلاف يصلون بعضهم خلف بعض فابوحنيفة واصحابه و الشافعى وغيرهم يصلون خلف ائمة المدينة من المالكية وغيرهم و صلى الرشيد اماما و قد احتجم فصلى الامام ابو يوسف خلفه و لم يعد و فى البزازية عن الامام الثانى انه صلى يوم الجمعة مغتسلا من الحمام و صلى بالناس و تفرقوا ثم اخبر بوجود فارة ميتة فى بئر الحمام فقال اذا نأخذ بقول اخواننا من اهل المدينة اذا بلغ الماء قلتين لم يحمل خبثا و سئل الامام الخجلى عن رجل شافعى المذهب ترك صلوة سنة او سنتين ثم انتقل الى مذهب ابى حنيفة كيف يجب عليه القضاء فقال على اى المذهبين قضى بعد ان يعتقد جوازها جاز و فى الجامع الفتاوى و انه ان قال حنفى ان تزوجت فلانة فهى

بتخصيص قاطع القرآن بهذا الظن و التخمين و رأيت فى بعض الفتاوى من اهل الهند و بعض الفتاوى من اهل البخارى تصريح القول بان ما يقال فى عدم صحة الجمعة فى بعض المواضع ظنون و تخمينات فى مقابلة كتاب الله تعالى و اسماء اعلامنا الحنفية من اهل الهند مكتوبة فى فتاواهم المسمى بمجموعة الفتاوى و كذا اسماء اهل البخارى من اعلامنا الحنفية مكتوبة فى فتاواهم المسمى بجنك خصوصا قاضى القضاة البخارى المسمى بعناية الله و فى فتاوى قرة العين لعبد الحفيظ الحنفى مفتى مكة المشرفة المطبوعة فى مصر باتفاق اعلامنا الحنفية ان اداء الجمعة فى البوادر تقليداً لمذهب الغير جائز أه قلت فكيف اذا صحت احاديث الباب ففى النافع الكبير مقدمة الجامع الصغير للمولوى عبدالحى رحمته الله فطائفة قد تعصبوا فى الحنفية تعصبا شديدا و التزموا بما فى الفتاوى التزاما شديدا و ان وجدوا حديثا صحيحا او اثرأ صريحا على خلافه و زعموا انه لو كان هذا الحديث صحيحا لآخذ به صاحب المذهب و لم يحكم بخلافه و هذا جهل منهم بما روته الثقة عن ابىحنيفة من تقديم الاحاديث و الآثار على اقواله الشريفة فترك ما خالف الحديث الصحيح رأى سديد و هو عين التقليد لا ترك التقليد أه صفحة ١٨-١٢

مطلب الاخذ بقول القاضى دون الفقهاء

مطلب النصيحة فى اقامة الجمعة

مطلب اقامة الجمعة على مذهب الغير عروة من عروات المذهبية و عدم تجويزها خروج عن المذهب

مطلب اشتباه قول ابى حنيفة رحمته الله و صاحبيه رحمته الله بالتخريجات على اكثر اهل العصر

طالق ثلثا ثم استفتى شافعيًا فاجاب انها لا تطلق و يمينه باطل فلا بأس باقتدائه بالشافعي رحمته الله فى هذه المسئلة لان كثيراً من الصحابة رحمته الله فى جانبه^١ قال محمد رحمته الله فى اماليه لوان فقيها قال لامراته انت طالق البتة و هو ممن يراها ثلثا ثم قضى عليه قاض بانها رجعية و سعه المقام معها و كذا كل فصل مما يختلف فيه الفقهاء من تحريم او تحليل او اعتاق او اخذ مال او غيره ينبغى للفقهاء المقضى عليه الاخذ بقضاء القاضى و يدع رأيه و يلزم نفسه ما الزم القاضى و يأخذ ما اعطاه قال محمد رحمته الله و كذلك رجل لا علم له ابتلى ببلىة فسأل عنها الفقهاء فافتوا فيها بحلال او بحرام و قضى عليه قاضى المسلمين بخلاف ذلك و هى مما يختلف فيه الفقهاء فينبغى له ان يأخذ بقضاء القاضى و يدع ما افتاه الفقهاء انتهى قلت الانكار من هذه الاحكام انكار عن الاحاديث الواردة فى الاخذ بقول الصحابة رحمته الله اذ اقوال الائمة مأخوذة من اقوالهم فمالك ايها الاخ الناصح لدينك ان يضيق صدرك باقامة ما هو^٢ اعظم شعائر دينك مع انه ثابت

^١: قوله فى جانبه آه و على هذا قال اصحاب الفتاوى و لو افتى بتزويج زوجة المفقود بعد اربع سنين و اربعة اشهر و عشر لا بأس به لانه قوى من حيث الدليل قد فعله عمر رحمته الله فى خلافته و كذا عثمان رحمته الله فى خلافته من غير نكير من الصحابة رحمته الله و الاختلاف كان بينهم شوروى لاولوية لعدم ثبوت حديث قابل للاحتجاج و مظان البحث فى الميزان الكبرى صفحة ١٣٦ و فى الجزء الاول منه صفحة ١٠٢ و فى الرحمة الامة صفحة ٨٥ و فى العمدة الرعاية للمولوى عبدالحى رحمته الله و فى الرد المحتار و الجامع الرموز و غيره و فى المبسوط للامام السرخسى صفحة ٣٦ فالإيق بطريق الفقه ان لا يقدر بشئ لان نصب المقادير بالرأى لا يكون و لا نص فيه آه ١٢

^٢: قوله باقامة ما هو آه مع ان من انكر اباحة الاخذ بقول امام من ائمة المذاهب فقد خالف اجماع الامة المحمدية عليه السلام كما فى الحجة الله البالغة للمحدث الدهلوى و غيرها فكيف عند رفع الاختلاف بقضاء القاضى قال فى الرد المحتار ان مجرد الامر رافع للخلاف آه خصوصاً اذا اسمعناك ان ليس فى ظاهر الرواية منع عن الجمعة و لا شرطية المصر و لا السلطان بل و لا تفسير المصر و انما اخذ الكل منها باعتبار التخيير و لهذا ترى المنع لا يوافقه رواية و لا دراية و تسمع اجماع ائمتنا و ائمة المذاهب انه لم يورد من الشارع نهى فى هذا الباب و انما الامر اما ايجاب او ترخيص و عليه اجماع

بقول ربك و احاديث نبيك ﷺ حذرا ان تقع فى مذهب غير امامك و قد خالفته فى اخذه به و خالفت اصحابه ايضا فى ذلك مع ان فى اقامته مراعات قول امامك ايضا و لقد اسمعناك عن العارفين العالمين الراسخين ان اشتراط الشروط من الائمة انما هو للتخفيف لا الصحة فلعلك تظن ان الحكم على عدم صحة الجمعة فى القرى صريح عن امامك بل هو من تخريجات مؤسسى الاصول على اقواله لا اقواله قال المحدث الدهلوى الشاه ولى الله فى الحجّة الله البالغة انى وجدت بعضهم يزعم ان جميع ما يوجد فى هذه الشروح الطويلة و كتب الفتاوى الضخمة هو قول ابى حنيفة رحمته الله و صاحبيه رحمتهما الله و لا يفرق بين قول المخرج و بين ما هو قول (اى قولهم) فى الحقيقة و لا يحصل معنى قولهم على تخريج الكرخى كذا و على تخريج الطحاوى كذا و لا يميز بين قولهم قال ابوحنيفة رحمته الله كذا و بين قولهم جواب المسئلة على مذهب ابى حنيفة رحمته الله او على اصل ابى حنيفة رحمته الله كذا و لا يصغى الى ما قاله المحققون من الحنفيين كابن الهمام و ابن النجيم فى المسئلة العشر فى العشر

مطلب تخليط اصل المذهب بالتخريجات فى اكثر الكتب

مطلب التأسيسات الاصولية لا تصح بها رواية عن ابى حنيفة و صاحبيه رحمتهما الله

مطلب عدم احقية محافظة هذه التأسيسات من محافظة ضدها فى تأييد احكام الشرع

مطلب زعم الاهانة فى حق الائمة اختلاج شيطانى فى مقابلة كتاب الله تعالى

و مثله مسئلة اشتراط البعد من الماء ميلا فى التيمم و امثالهما ان ذلك من تخريجات الاصحاب و ليس مذهبا فى الحقيقة و بعضهم يزعم ان بناء المذهب على هذه المحاورات المذكورة فى المبسوط السرخسى و الهداية و التبيين و نحو ذلك و لا يعلم ان اول من اظهر ذلك فيهم

المعتزلة و ليس عليه^١ بناء مذهبهم ثم استطاب ذلك المتأخرون توسعا و تشحيذا لاذهان الطالبين^٢ و بعضهم يزعم ان بناء الخلاف بين ابي حنيفة (رح) و الشافعي (رح) على هذه الاصول المذكورة في كتاب البزدوى و نحوه و انما الحق ان اكثرها اصول مخرجة على قولهم و عندى (القائل المحدث الدهلوى) ان المسئلة القائلة بان الخالص مبين و لا يلحقه البيان و ان الزيادة نسخ و ان العام قطعى كالخاص و ان لا ترجيح بكثرة الرواة و انه لا يجب العمل بحديث غير الفقيه اذا انسد باب الرأى و ان لا عبرة بمفهوم الشرط و الوصف اصلا و ان موجب الامر هو الوجوب البتة و امثال ذلك اصول مخرجة على كلام الائمة و انها لا تصح بها رواية عن ابي حنيفة رحمته الله و صاحبيه رحمته الله و انه ليست المحافظة عليها و التكلف فى جواب ما يرد عليها من صنایع المتقدمين فى استنباطاتهم كما يفعل البزدوى و غيره احق من المحافظة على خلافها و الجواب عما يرد عليه انتهى باختصار يسير فلعلك يحتلجن فى قلبك ان فى الحكم على وجوب الجمعة بدون المصر و السلطان تخطية جمع غفير من الحنفية من اصحاب المتون و الشروح و الفتاوى و هو اختلاج شيطانى لوقوعه فى مقابلة كتاب الله تعالى و هو قوله تعالى ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [النساء: ٥٩] و الآيات

^١: قوله و ليس عليه آه و ذلك كعدم تجويز الجمعة فى بعض المواضع و التمسك بحديث على رحمته الله و القول بتخصيص آية الجمعة و القول بان اقامة الجمعة فى المدينة المنورة كان بغير علم رسول الله صلى الله عليه و آله و نحو ذلك فانه لا تصح بها رواية (قوله لا تصح بها رواية آه فلذا ناقض بعض الاقوال بعضا كقطعية الجمعة للتخصيص و حمل قول على رحمته الله على السماع دون الصحابة رضي الله عنهم المقيمين للجمعة فى المدينة قبل مقدم النبى صلى الله عليه و آله مع ان الكتب مشحونة بوصية النبى صلى الله عليه و آله لمصعب رضي الله عنه و كتابته الى اسعد بن زرارة رضي الله عنه (١٢) عن ابي حنيفة رحمته الله و صاحبيه رحمته الله الا نحو ان لا جمعة فى العرفات و ان جمع فى صورة كذا و لا جمعة فى صورة كذا كما رأيت عبارة الجامع الصغير فحمله اصحاب التخریج على الجواز و عدمه و كذا من نقل عبارات الكتب الستة كما رأيت عبارة الكافى الجامع لجميع ظاهر الرواية و الحق ان هو بيان الترخيص كما هو مصرح عن الائمة فى الكتب الخالية عن التخریجات

^٢: قوله الطالبين آه لان العادة للمحصلين اذا توجهوا لتعليم فن من العلوم ان يتعرضوا لتعليم ضوابطه فتسارعوا الى تعليم كتب فيها الاصول المخرجة و اجابوا عن اسئلة واردة عليها و جعلها كلية و اعتبروا مفهوماتها و ايماتها و تفرعاتها ثم انهم راوا بعض التفرعات وقع مخالفا للنصوص فظنوا انها بلغت امامهم و انه قد فرغ عن جوابها و تطبيقاتها فتطرق المفاصد و الاغاليط و انما الدلائل فى نفسها حق و لكن الآفة بحملها على الكلية و عدم عرض تفرعاتها على النصوص فتغير الاولويات الى التجويزات و صارت المذاهب كانها اديان مختلفة فلهذا جرت عادة الالهية الى تجديد الدين فى رأس كل مائة سنة برجل من الامة و لا بد ان يكون اكثر اعدائه المقلدة المغمورون فى عمى التقليد حتى اذا جاء امام المجددين المهدي المنتظر يظنون به ما لا يليق بجناحه قال الشيخ الاكبر فى مواضع عديدة من الفتوحات ان اشد اعداء المهدي هم المقلدة ١٢

النازلة في مشورة اهل البدر و لو صورت في نحو هذا من التخطية و الاهانة لا المشورة لقد خالفت جميع الامة في اجتهاداتهم و منازعاتهم خصوصا مع ائمتهم مع انك قد وقعت بزعمك هذا في ورطة اعظم مما فررت منه و هو تخطية السواد الاعظم من اهل المذاهب الثلاثة^١ و العالمين العارفين الراسخين و اصحاب الكتب التي دونت في اختلافات المذاهب الاربعة الناقلين عن ائمتك ان الاختلاف في الاولوية لا الجواز فعلى هذا عاد اهانتك الى ائمتك و خالفتم في قولهم اذا ثبت الحديث فهو مذهب لنا و خالفت احاديث رسول ربك ﷺ الواردة في الاقتداء بكل واحد من اصحاب ﷺ نبيك ﷺ فويل لك في مرعومك اذ قد علمت ان في الاخذ بقول واحد منهم اهانة في حق اخر و لم يعلمه رسول الله ﷺ

الباب الاول مشتمل على ثلاثة فصول

الفصل الاول في حجج القائلين بشرطية المصر و الجواب عنها

الباب الاول مشتمل على ثلاثة فصول الفصل الاول في حجج القائلين بشرطية المصر و الجواب عنها قال بعض اصحابنا^٢ في بيان عدم وجوب الجمعة في القرى و عدم جوازها فيها ان آية الجمعة

^١: قوله المذاهب الثلاثة أه حيث ذهبوا الى عدم شرطية المصر و السلطان ١٢ ففي حج الميزان الكبرى للامام عبد الوهاب الشعراني رحمه الله قال اهل الكشف لا تحجير في الجمعة أه اى اما ايجاب او ترخيص بتركها و ساق فيه اختلاف العلماء في جمعة العرفات على الاولوية و اتفاق الجواز و عدم ورود نهى من الشارع في باب الجمعة و نقل ايضاً اختلاف العلماء صاحب الفتوحات في حجها في وجوب جمعة العرفات و عدمه ثم اختار هو ان اداء الجمعة في العرفات من اوجب الواجبات ١٢

^٢: قوله بعض اصحابنا أه كصاحب الفتح القدير و من مشى ممشاه و عبارة الفتح و القاطع للشغب ان قوله تعالى ﴿فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الجمعة: ٩] ليس على اطلاقه اتفاقا بين الامة اذ لا يجوز اقامتها (قوله اذ لا يجوز اقامتها أه و هذا الدليل قطب دلائل المانعين عليه يدور سائر دلائلهم و هو في الواقع قطب التخمينات الواهية اذ نصوص الاركان و الشروط لم تورد لرفع ايجاب اصل الجمعة و ذلك لعدم تصور المزاحمة لاختلاف الجهة فلا يتصور نسخ دليل الايجاب لاصل الصلوة و لا تخصيصه و لا تقييده بنصوص الاداء فعدم جواز الجمعة و ان كان اتفاقا لفوات الركن الاتفاقي او الشرط الاتفاقي لا يلزم عدم الوجوب و انما عدم الوجوب في بعض المواد لرفع الحرج فقط فالكل داخلون تحت امر الجمعة فلذا ترى انه لا كلام في صحة الجمعة و ان كان الخطيب و من معه عاجزين عن جميع الاركان و الشروط القواطع فكيف بالاختلافات فالحكم بعدم جواز الجمعة عند تعذر السلطان و المصر لا يتصور بناءه على شئ و لو فرضنا ان شرطية السلطان و المصر امر اتفاقي بين الامة بل هو و هم مجرد في مقابلة القاطع القرآني و احاديث الباب ١٢) في البرارى اجماعا و لا في كل قرية عنده بل بشرط ان لا يظعن اهلها عنها صيفا و لا شتاء فكان خصوص المكان مرادا فيها اجماعا فقدر القرية الخاصة و قدرنا المصر و هو اولى لحديث على رضي الله عنه و هو لو عورض بفعل غيره كان على ﷺ مقدما عليه فكيف و لم يتحقق معارضة ما ذكرنا

مخصوصة بالاجماع لعدم جوازها في البرارى اجماعا و لا في كل القرى عند الشافعى رحمته الله فجاز تخصيصه^١ بحديث على رحمته الله و هو لو عورض بغيره فحديث على رحمته الله اولى و كفى به قدوة و اماما و ايضا الصحابة رحمهم الله لما فتحوا البلاد لم يشتغلوا ببناء المسجد الجامع الا في الامصار و لو فعلوا لسمعناه و لو احادا آه و هذا فاسد بوجوه:

الوجه الاول: فساد هذا الاجماع بنقل ما يثبت الاجماع على خلافه ففي الميزان صفحة ٢٠٤ للشيخ عبدالوهاب الشعرانى قال بعض العارفين ان هذه الشروط التى اشترطها الائمة انما هي للتخفيف و ليست بشرط فى الصحة فلو اقيمت الجمعة بغير الحاكم و فى غير الابنية جازت لان الله تعالى قد فرض الجمعة و سكت عن اشتراط ما ذكره الائمة آه ملخصاً و يأيده ما قال فى الرحمة الامة صفحة ١٣٩

مطلب عدم تصور تخصيص الآية بسبب الاجماع

مطلب الدلائل الجلية

مطلب التفاصيل يتبع الاحاديث و لا يعقبها

فى اختلاف الائمة فى كتاب الحج و فى الميزان ايضا فى كتاب الحج انه قال ابويوسف رحمته الله يصلى الجمعة بعرفة و زاد عنه فى الميزان و لا منع لعدم ورود النهى من الشارع و دليل الجمهور عدم ورود الامر بذلك فكان عدم فعل الجمعة اخف^٢ و قال اهل الكشف الاصل هو عدم التحجير آه ملخصاً بل قال الشيخ الاكبر فى حج الفتوحات بلزوم الجمعة فى العرفة.

اياه و لهذا لم ينقل عن الصحابة رحمهم الله انهم حين فتحوا البلاد اشتغلوا بنصب المنابر و الجمع الا فى الامصار دون القرى و لو كان لنقل و لو احادا آه و قد اسمعناك جواز الجمعة فى القرى و البرارى اجماعا بين الصحابة رحمهم الله و الائمة و انما وقع الظنون و الاختلاف بين المتأخرين بسبب الاصول المخرجة فلا اقل ان يبطل دعوى الاجماع بعدم الجواز فى البرارى و بعض القرى فبطل ايضاً دعوى عدم اطلاق الآية للجواز فضلا من ان يكون بالاتفاق بين الامة و اما عدم اطلاقها للوجوب كما جاء فى الاحاديث و غيرها فلا يضر المشروعية فله الحمد ١٢

^١: قوله فجاز تخصيصه آه باطل جدا لان تخصيص النص الموجب لاصل الصلوة لا يتصور ان يكون بنصوص شروط الاداء ١٢
^٢: قوله اخف آه فلهذا اجماع منهم انهم لم يفهموا من حديث على رحمته الله نفى الصحة فى البرارى مع ذكر ابويوسف رحمته الله الحديث فى الامالى و ان لا اختلاف بينهم فى اصل الجواز قال الشاه ولى الله فى الحجة الله البالغة قد ورد بذلك حديث بطرق شتى يقوى بعضها بعضا ان اهل البادية من الخمسة الذين هم اهل الرخص آه ملخصاً

و الوجه الثاني: عدم تصور هذا التخصيص كما لا يخفى على الماهر باصول الفقه لان شرط التخصيص الحقيقي في المرتبة الاولى ان يكون المخصص كلاماً قاطعاً مستقلاً مقارنةً لمخصص منه ولا وجود ولا معنى للاجماع وقت حياة النبي ﷺ فضلاً عن المقارنة ولو اعتبر تراخيه يكون هذا التخصيص نسخاً ولا نسخ بعد حياة النبي ﷺ^١ فضلاً من ان يكون بالاجماع مع انا لو فرضنا هذا النسخ لكان الباقي بعده على قطعيته لان النسخ لا يعلل اتفاقاً لثلا يفضى الى نسخ العبارة بالدلالة بل لو فرضنا تخصيص الآية في المرتبة الاولى ايضاً لا يمكن تخصيصها في الثانية بالظني لان جواز التخصيص في الثانية بالظني مغلل ببقاء المأمور به ظنياً والجمعة قطعية يكفر جاحداً لا يتوقف قطعيته بعدم تخصيص الآية فلا بد بعد ذلك ايضاً من المخصص القاطع فهذا جاء في فتاوى اصحابنا اقامة الجمعة في مواضع الاشتباه لان من الاصول ان اليقين لا يزول بالشك ولا وجه لوجوب اداء الظهر بعد^٢ ذلك بعين هذا الدليل للملازمة بين قطعية الجمعة و قطعية سقوطه و بآشارة قوله تعالى ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا﴾ [الجمعة: ١٠] ^٣.

و الوجه الثالث: ان هذا التأصيل قياس و هو يتبع الاحاديث و لا يعقبها فهو مردود بصريح حديث ورد عن رسول الله ﷺ كما في الحجة الله البالغة "الجمعة واجبة على كل قرية" و بصريح حديث كما في البيهقي "الجمعة واجبة على كل قرية"

^١: قوله ﷺ و الحق ان من قال بتخصيص نص الجمعة هو بعض اصحاب الرأي لما ظن ان منع الجمعة في بعض المواد هو ثابت عن امام المذهب و ليس كذلك اذ هو ايضاً من بعض اصحاب التخريج فلماذا ترى لم يسبق احد على صاحب القدوري بالقول بعدم جواز الجمعة في القرى ثم ترى هذه الدلائل الركيزة المحتوية لدعوى الاجماع و غيره تنادى باعلى نداء على انها ليست من صاحب المذهب و ذلك لعدم وجود الشافعي رحمه الله مع ان اكثر هذه التأسيسات الاصولية لم يثبت بها رواية عن ابي حنيفة رحمه الله و صاحبيه رحمه الله كما في الحجة ١٢

^٢: قوله لوجوب اداء الظهر بعد آه و لان في الحكم بالوجوب تمسك بالنصوص المقدمة نزولاً على وجه فيه مزاحمة للقاطع القرآني الآخر نزولاً و هو فاسد اجماعاً و انما يؤخذ رخصة فعل الظهر من رخصة ترك الجمعة لا لنص آخر بل النص ورد بمنعه بقوله ﷺ الا لا صلوة له ١٢

^٣: قوله فانتشروا آه لان الغاء للتعقيب غير المتراخ فمن ضرورة الامر بالانتشار عقب السلام من غير تراخ عدم فرضية الظهر و لزومه كذا في التفسير الاحمدى و اما الاحتياط فامر آخر مرغوب ما لم يفض الى مفسدة الى الجمعة و الا فلا لنفي الشارع الصلوة و جميع اعمال الخير بسبب عدم الاعتناء بها بقوله ﷺ الا لا صلوة له الى آخر الحديث و لوجود المفسدة نهى قاضى القضاة البخارى في فتاوى اهل البخارى المسماء بجنك عن اداء الظهر بعد الجمعة و قال ان فيها ايقاع الشك فى كل واحد من الجمعة و الظهر و انه من حبال الشيطان و انه مذهب قوى من اهل الاعتزال لما اعتقدوا العدلية فى السلطان فليتنبه به السنن فلذا لم يكن فى عهد ائمة المذاهب آه ملخصاً صفحة من ٧١ و ٧٢ من الفتاوى المذكورة المطبوعة فى مطبع كاكان

مطلب المحتمل محمول على المصرح لا العكس

مطلب عدم ورود شئ في تفسير المصر من الله ورسوله ﷺ و الصحابة رضي الله عنهم
و ان لم يكن فيها الا اربعة" و بالفعل الصحيح من رسول الله ﷺ و الصحابة رضي الله عنهم في زمنه
ﷺ و بعده ﷺ من اقامة الجمعة في القرى كما سيأتى.

و الوجه الرابع: ان كون حديث على رضي الله عنه اولى مطلقا باطل و ان حمل على السماع لانه على
هذا يتقدم على الموقوف لا المرفوع الاصل فرقا بين الملحق و الملحق به.

و الوجه الخامس: انه محتمل المعانى فهو محمول على المصرحات لا العكس و النصوص حاملة
له على معنى الكمال مانعة لغيره بل هو الاصل في نحوه و العدول لوجود القرينة ففى بعض
شروح الاحياء ان المشهور في نحو هذا هو نفى الكمال الا ان بعضهم يقدر لفظ كاملة في
الخبر و بعضهم اضافة الكمال الى الاسم آه ملتقطا و الاظهر عندى ارادة الكمال مع تقدير اسم
العام او فعل العام كما سيجىء.

و الوجه السادس: ان قول الصحابي رضي الله عنه اذا كان على خلاف القياس محمول على السماع ايضا
تاصيل قياسى فلذا اختلف الاصوليون فيه فلا يرد به الاحاديث الصحيحة الصريحة كما مر و ان
كان صحيحا في مرتبة قياسية.

و الوجه السابع: انهم قد صرحوا ان الحديث اذا خالف ظاهر الحال في زمان البلوى او خالف
فعل راويه^١ فجميع وجوه باطله الا وجه الموافقة و سيأتى ما يأيد اجماع الصحابة رضي الله عنهم على
اقامة الجمعة في القرى و غيرها في زمان خلافة الشيخين رضي الله عنهما.

و الوجه الثامن: عدم تصور المعارضة بين النصوص الواردة للايجاب و الطلب و بين النصوص
الواردة لاثبات الاركان والشروط لصحة المأمور به او كماله لاختلاف الجهة لان الثانية
مخصوصة عند القدرة عليهما لا العجز و الاولى اعم من حالة القدرة عليهما و العجز عنهما ما

^١: قوله فعل راويه آه فمن مذهب على رضي الله عنه هو التشريق فى العرفات كما هو مذهب ابى حنيفة رضي الله عنه و اصحابه رضي الله عنهم ١٢

دام المأمور قادرا على اصل العبادة فكما انه تصح مع الكمال صلوة الامى و العاجز عن القيام و الركوع و السجود و توجه القبلة و ستر العورة و اتيان المسجد و اقامة صلبه و نحوها و نحوه لعموم الايجاب و الطلب بقوله تعالى ﴿أَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [البقرة: ٤٣] كذلك تصح الجمعة مع الكمال عند العجز عن اتيان المصر و وجود الامام على فرض شرطيهما لعموم قواطع الايجاب و الطلب و اطلاقها فى آية الجمعة من العبارة و الاشارة و الدلالة و الاقتضاء.

و الوجه التاسع: لفظ المصر لم يراع فيما قالوا معناه الشرعى اذ لم يرد فيه من الله تعالى و لا رسوله ﷺ و لا الصحابة رضي الله عنهم شئ و لا اللغوى الذى هو القطع و الحد و الحجز باعتبار انه قاطع و حاد و حاجز للمفازة او مقطوع و محدود و محجوز بها فلذا كثر الاقوال فى تفسيره كادت ان تخرج عن الضبط فكيف باختيار تفسير محتمل ثم رد المقطوع به به بل الظاهر انه يعم كثرة الابنية و قلتها باعتبار مأخذه اللغوى^١ فهو مرادف^٢ للقرية و ما يسبق الى الافهام من كثرة الابنية فهو من قبيل تغير

مطلب للمصر معنيين معنى يرادف القرية و معنى باعتبار المقابلة

مطلب شرطية عدم تخرج المستثنى فى حكم المستثنى منه ايضا

العرف او لذكره فى مقابلة القرية كما ان القرية يطلق على ما فيه ابنية قليلة اذا ذكر فى مقابلة المصر.

و الوجه العاشر: ان المفرغ متصل يقدر فى المستثنى منه من جنس المستثنى وصفه الخاص و هو هنا الامكنة^٣ الثلاث بالاستقراء من المصر و القرية و البادية و قدرة المستثنى لا مطلق

^١: قوله مأخذه اللغوى أهـ اذ هو مراعى فى الاسماء ما لم يرد فيها من الشارع قيد و تخصيص ١٢

^٢: قوله فهو مرادف أهـ فالحاصل ان الامصار اذا ذكر فى مقابلة البرارى لا يجوز ان يعدل عن معناها الحقيقى اللغوى الشامل لقلة الابنية و كثرتها كالقرى بخلاف ما اذا ذكرت باعتبار المقابلة فكيف يريد على (رض) معناه باعتبار المقابلة و هو و رسول الله ﷺ و الصحابة رضي الله عنهم يصلون الجمعة فى القرى و الاحاديث الواردة مصرحة فى الباب ١٢

^٣: قوله الامكنة أهـ و لا يخفى على الماهر المنصف ان هذا الجواب على تقدير كون المصر امرا تعبديا على خلاف القياس كانه اشارة الى بطلان قول الخصم و لو فرضنا فى تسليم قوله غير الواقع واقعا و اما بناء على ما هو التحقيق من ان الحديث معلل بعله الاجتماع فثبوت اقامة الجمعة فى الامصار

القدرة لثلا يتوجه الامر و النهى الى العاجز فالخطاب للقادر غير المتحرج في اتيان المصر من سكان المواضع الثلاثة فالحديث ساكت عن غير هذا القادر على نحو "لا صلوة الا بالتوجه الى القبلة" و "لا صلوة الا بستر العورة" و "لا صلاة الا بالقيام" و "لا صلاة الا بالقراءة" لان المأمور به لا يسقط عند عدم القدرة على اتيان الشروط و الاركان لا من جهة دلائل شروط الصحة و الاركان لانها ساكتة عند عدم القدرة عليها و لا من جهة دلائل شروط الوجوب لان الشارع امر بقدر الامكان عند وجودها فكيف بهذا الاشتراط (اي اشتراط المصر) بالدليل المحتمل مع وجود الدلائل القواطع على خلافه ثم الحكم بسقوط المشروط (اي الجمعة) عند عدم القدرة و الحرج على شرطه على خلاف سنن القياس في سائر المأمورات^٢ بل على خلاف سنة قياس نظيره لان الذين اشترطوا السلطان و اذنه اجمعوا على عدم سقوط الجمعة عند عدم السلطان و عدم امكان الاستيذان و حكموا بضلالة و جهل من افق بسقوطها عند عدم وجدان شرط السلطان ثم كيف بالحكم على عدم جواز الجمعة بدون المصر هل هذا الا

بعبارة النص و فى القرى و البرارى بدلالته كما ان حرمة الاضرار بالتأفيف بعبارة النص و بضرب العصا و نحوه بدلالته و سيجى فالمستثنى ح ء الحالة الاجتماعية و المنفأة الحالة الوحداية و الافتراقية و سيجى عذر جواز التعدد فله الحمد ١٢

١: قوله للقادر آه محصول المقام ان عدم التحرج فى اتيان المستثنى كما هو شرط فى ثبوت حكمه كذلك عدم تحرج ذلك الايتان اى اتيان المستثنى شرط فى نفي حكم المستثنى منه فله الحمد ١٢

٢: قوله فى سائر المأمورات آه محصول المقام هو عدم المزاحمة بين النصوص الواردة فى اشتراط اداء العبادة و افتراض اركانها و بين النصوص الموجبة المطالبة اذ لا يخفى ان عدم جواز الصلوة بدون استقبال القبلة و ستر العورة و طهارة الثوب و القيام و القراءة و الركوع و السجود مقصور على حالة القدرة عليها فلما كان الايجاب و الطلب من النصوص الموجبة المطالبة عاما شاملا للقادر على هذه الامور و غير القادر فقد ثبت الاذن بسقوطها عند عدم القدرة عليها و اداء العبادة بدونها فكذلك سقط شرطية المصر و السلطان عند عدم القدرة عليهما و وقوع الحرج فى طلبهما لتعميم النصوص الموجبة و المرخصة و صحة اقامة الجمعة من رسول الله ﷺ و الصحابة رضيهم الله عنهم فى القرى و البرارى و القول بضرورة المصير الى الظهر هنا اشد شئ فسادا من كل دليل و هو الداء الضال لان فيه التمسك بالنصوص المقدمة نزولا على وجه فيه مزاحمة للقاطع القرآنى الآخر نزولا و الاحاديث النبوية خصوصا قوله ﷺ الا لا صلاة له من غير فصل الا ان ترخيص اداء الظهر انما يؤخذ من ترخيص ترك الجمعة فى بعض المواد مع انه لا نص من الشارع ان الجمعة غير الظهر فهما صلاة واحدة حقيقة تسمى جمعة و ظهرأ فى هذا اليوم و ان اختلفا هيئة كصلاة السفر و الحضر فلذا جاء فى الآثار بناء احدهما على الآخر قال ابو حفص الكبير رحمه الله للإمام محمد رحمه الله اتبنى الظهر على الجمعة فقال ما نضع و قد جاءت به الآثار فالمقصود عند الشارع اداء الظهر على هيئة الكذائية الاجتماعية ما لم يخرجوا و اما المنع فلا يساعده رواية من الشارع و لا دراية فاین الامر القاطع العام المطلق من المنع و هو خلاف اكدية الجمعة و فيه ايقاع المخالفة بين نصوص الظهر و الجمعة و بينهما ايضا من غير نص من الشارع ثم التمسك بالنصوص المقدمة نزولاً على ما مر ١٢

بعدا عن مواطن القياس مع ان افعال رسول الله ﷺ و الصحابة رضي الله عنهم على خلافه ظاهرة و النصوص عليه متظاهرة كما سيأتي.

مطلب مذهب علي رضي الله عنه التشريق في العرفات

مطلب و الآيات التشريعية مانعة لجل حديث علي رضي الله عنه على ما قالوا

مطلب تطرق الاحتمال مبطل للاستدلال بنفسه

مطلب نسبة حديث علي رضي الله عنه الى الموجبات كنسبة "لا صلاة لجار المسجد الا في المسجد" اليها و الوجه الحادى عشر: ان هذا الحديث كما هو شامل للجمعة شامل للتشريق ايضاً مع انك ترى الحجاج على اختلاف المذاهب يكبرون في بركة العرفات و في المبسوط صفحة ٤٢ عن علي رضي الله عنه و عمر رضي الله عنه و ابن مسعود رضي الله عنه انه يبداء بالتكبير من صلاة الغداة من يوم عرفة و به اخذ علمائنا في ظاهر الرواية لقوله تعالى ﴿وَ اذْكُرُوا اللّٰهَ فِيْ اَيَّامٍ مَّعْدُوْدَاتٍ﴾ [البقرة: ٢٠٣] و هو ايام العشر عند المفسرين و عن رسول الله ﷺ افضل ما قلت و قالت الانبياء عليهم السلام من قبل يوم عرفة الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله و الله اكبر الله اكبر و لله الحمد و لان هذه التكبيرات لاظهار فضيلة وقت الحج و معظم اركان الحج الوقوف فينبغي ان يكون التكبير مشروعا في وقته و الناس في هذه التكبيرات تبع للحاج آه ملتقطا و قوله تعالى ﴿وَ لِيَتَكَبَّرُوا اللّٰهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٥] عام مطلق ثم اكد العموم و الاطلاق بعله الهداية حيث لم تختص باهل المصر و قس عليه باقى القواطع من ﴿وَ يَذْكُرُوا اسْمَ اللّٰهِ فِيْ اَيَّامٍ مَّعْلُوْمَاتٍ عَلَى مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَهِيمَةِ الْاَنْعَامِ﴾ [الحج: ٢٨] و ﴿لِيَذْكُرُوا اسْمَ اللّٰهِ عَلَى مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَهِيمَةِ الْاَنْعَامِ﴾ [الحج: ٣٤] و كذلك سخرها لكم لتكبروا الله على ما هداكم فلذا افتوا بقول الصاحبين في التشريق مع انه مذكور في حديث علي رضي الله عنه .

و الوجه الثانى عشر: ان تقدير صحيحة مع انه مجاز باعتبار القصر يحتاج الى القرينة و (واو حالية) القرائن المانعة يحتمل ان يكون بالنظر الى الاجزاء او بالنظر الى الاوصاف فاذا جاء

الاحتمال بطل الاستدلال و بهذا اجاب العلماء عن اهل الظاهر القائلين بفرضية الجماعة في الصلوة الخمس و فسادها بدونها المستدلين بحديث "لا صلاة لجار المسجد الا في المسجد" كما في بعض شروح الاحياء.

و الوجه الثالث عشر: لو فرضنا تقدير الصحة في الخبر لكان ثبوت صحة الجمعة في المصر بعبارة الحديث و في القرى و البرارى و بدلالته لكون التعليل فيه و في نحو "لا صلاة لجار المسجد الا في المسجد" لغويا يعرفه عارف اللسان لا يتوقف معرفته على كونه مجتهدا اذ لا يخفى ان من سمع حديث "لا صلاة لجار المسجد الا في المسجد" يعلم ان الغرض منه الاجتماع في اداء الصلاة فهذا الحديث ايضاً معلل بعله الاجتماع لتحصيل شعار الاسلامى الاسبوعى فلاستثناء من الاحوال الثلاثة اى الاجتماعى و الافتراقى و الواحدانى فالنفي ح ء هو من اقامة الجمعة في الحالين الباقيين بعد استثناء حال الاجتماع و من هنا نشأ الاختلاف في تعدد الجمعة في المصر و من قال بجواز اقامة الجمعة في الفناء خارج المصر و الوجوب على اهله فقد اقر ان الحديث معلل بعله الاجتماع شاء ان ابى و انما ذكر المصر لانه فيه اغلب و ايسر عادة فلا مفهوم له كالتايف في الآية الشريفة فكما ان دلالتها مخصصة لنصها لا بطريق المعارضة بل كالاستثناء و الغاية على معنى ان بعض افراد التايف غير داخل^١ في مراد الشارع حتى اذا كان هو كلاما حسنا في بعض اللغات فهو غير منهى عنه كذلك المصر على مقتضى التعليل^٢ اذا لم تقم فيه الجمعة على سبيل الاجتماع لولا اردنا معنى الكمال من الحديث فهى غير صحيحة فيه و كما ان الاضرار اذا وجد من غير التايف هو منهى عنه بهذه الآية كذلك الاجتماع اذا حصل من اهل القرى و البرارى فهى صحيحة فيها بهذا الحديث و الا لزم عدم صحة الجمعة عن اهل

^١: قوله غير داخل آه فلا يصير بنحوه القواطع ظنيات ١٢

^٢: قوله مقتضى التعليل آه فالحاصل ان دليل عدم جواز تعدد الجمعة فى المصر قوى و هو التعليل اللغوى الا ان هذا مقصور على فرض تقدير الصحة فى خبر لا التى لنفى الجنس فى حديث على ﷺ و الحق هو تقدير الفعل العام او الاسم العام كما هو اصل اللسان مع ارادة الكمال و التمام كما هو الاصل ايضاً فلذا نقول باصل جواز التعدد فله الحمد ١٢

مطلب تغيير اكثر الاحكام من الاولوية الى الجواز و عدمه

مصر عظيم بل امصار شرق الارض و غربها اذا صاروا من ذوى اخبية بنحو الزلازل و نداوة الارض و رخوتها و لا يقول به الا غوى لا يعلم موارد التكاليف و لو كان تعليل حديث على عليه السلام استنباطيا لكان غرضنا حاصلًا ايضاً و لا يخفى ان لا ملازمة^٢ بين اقامة الجمعة و بناء المسجد الجامع و قد ثبت عن رسول الله ﷺ اقامة الجمعة فى سفر الحديبية و الحنين كما فى ظاهر ابوداود و جمع مصعب بن عمير رضي الله عنه فى الحديبية مع اثني عشر رجلاً فإى احتياج الى بناء المسجد الجامع فى هذه المواضع فكيف برد النصوص بمجرد هذا الاحتمال البعيد و ما جاء فى كتب اصحابنا من عدم جواز الجمعة^٣ فى العرفات على قولهم جميعاً مردود بما قدمنا ما يأيد ان الاجماع على خلافه و ان لا خلاف فى اصلا الجواز بل قال المحدث الشاه ولى الله الدهلوى ان اكثر صور الاختلاف بين الفقهاء لا سيما فى المسائل التى ظهر فيها اقوال الصحابة رضي الله عنهم فى الجانبين انما هو فى ترجيح احد القولين و كان السلف لا يختلفون فى اصل المشروعية و لا ترى ائمة المذاهب الا انهم يبينون الخلاف يقول احدهم هذا احوط و هذا هو المختار و هذا احب

^١: قوله غرضنا حاصلًا أه الذى هو جواز اقامة الجمعة فى القرى و البرارى لوجود علة الاجتماع الا انه لا يدل على عدم جواز تعدد الجمعة فى المصر لعدم جواز تخصيص النص بالتعليل الاستنباطى و بجواز التعدد نقول فلله الحمد ١٢

^٢: قوله لا ملازمة أه و الا فينبغى ان لا تجوز الجمعة فى مصر واحد فى موضعين لعدم وجود مسجدين للجمعة فى مصر واحد زمن النبى ﷺ و الصحابة رضي الله عنهم فى المبسوط صفحة ١٢١ فى الباب الثانى من الجمعة انه لم يبين فى زمن النبى ﷺ و الصحابة رضي الله عنهم اكثر من مسجد واحد فى كل مصر ١٢

^٣: قوله عدم جواز الجمعة أه انما نسب عدم جواز الجمعة فى العرفات الى ظاهر الرواية باعتبار التخريج من الحاكم الشهيد الجامع للكتب الستة فى حدود ثلثمائة سنة فانه نقل عباراتها باعتبار المعنى كما فى المبسوط فصار للتخريج دخل فيها و كذا من مشى ممشاه و من صاحب القدورى فى حدود اربعمئة سنة و اصحابنا و ان كانوا اشد اعتناء بنقل اقوال ائمتنا كما هى الا ان اكثرهم لم يلتزموا تفريقها عن المستخرجات فصار هذا سبب الالتباس بينهما و تغير اقوال الائمة من الاطلاق الى القيد و بالعكس بل لصولة الدليل بتلاحق الافكار من الاولوية الى الجواز و عدمه كما هنا ثم تمسك المتأخرون بحديث على رضي الله عنه على ظن انتصار المذهب مع ان نص الاداء لا يراحم نص الايجاب اصلا و فيه نسيان دلالة و كذا تمسكوا فى اشتراط السلطان بحديث و له امام عادل او جائز مع انه وارد فى الايجاب و الحاق الوعيد بترك الجمعة عند حصول الامن بوجوده و لا راحة له على ان صحة الجمعة موقوفة به فلو فرضنا ورودها لها فهو معلل بحصول الامن بوجوده فلا مفهوم له و قد رأيت عبارات الجامع الصغير و رأيت ان الظاهر منها هو نفى الايجاب فى الجمعة العرفات فنفى الجواز انما اخذ من الاحتمال ثم قواه صولة الدليل بتلاحق الافكار ثم التباس المستخرج باصل المذهب و القاطع لما قلنا ما نقل فى الكتب الخالية من المستخرجات عن ائمة المذاهب و ائمتنا ما يؤدى الى اجماعهم على ان الاختلاف فى الاولوية و لا نهى من الشارع ورد فى هذا الباب

الى ويقول ما بلغنا الا ذلك و هذا كثير في المبسوط و آثار محمد ﷺ و كلام الشافعي رحمه الله ثم خلف من بعدهم خلف اختصروا كلام القوم ففقوا الخلاف و ثبتوا على مختار ائمتهم و الذي يروى من السلف من تأكيد الاخذ بمذهب اصحابهم و ان لا يخرج منها بحال فان ذلك^١ اما لامر جبلي فان كل انسان يحب ما هو مختار اصحابه و قومه حتى في الزى و المطاعم او لصولة ناشية من ملاحظة الدليل او لنحو ذلك من الاسباب^٢ فظن البعض تعصبا دينيا حاشا هم من ذلك آه مختصرا فقد علمت حال الجمعة في ضمن العموم و خصوصا فلم يرد نهى عن النبي ﷺ و لم يعرفه الصحابة رضي الله عنهم و لا الائمة ﷺ بل كان امرها الوجوب او الرخصة و انما ظهور النهى باسباب قالها المحدث المنصف ثم اكد بتأسيس الاصول و تخريج القواعد بنحو ان الاصل^٣ في هذا الوقت هو الظهر فلو كان تأصيلا صحيحا لكان من شرطه^٤ ان لا يرد به الحديث الوارد في الباب و رسول الله ﷺ يقول "من كان يؤمن بالله و اليوم الآخر فعليه الجمعة" و "الجمعة واجبة على كل قرية و ان لم يكن فيها الا اربعة" في حق غير الجمعة "الا لا صلاة له" الحديث فكيف و قد تردد الامام محمد ﷺ آخرأ حيث قال لا ادرى ما الاصل و بنحو ان صلوة الظهر^٥

^١: قوله فان ذلك آه لا ان السلف يريدون بذلك عدم تجويز اتباع الغير من علماء الامة اولم يروا وجوب اتباع الاحاديث اذا وقع كلام ائمتهم على خلافها فضلا من ان يجعلوه كلية ١٢

^٢: قوله من الاسباب آه نحو وقوع الظن الغائب على كونه حقا فلله الحمد و اليه المتاب ١٢

^٣: قوله بنحو ان الاصل آه اذ فيه تخليط الاعتبارين في الظهر اذ هو اصل باعتبار نفسه و تبع باعتبار مزاحمة الجمعة لا اصل فكيف بهذا القول في مقابلة نصوصها ١٢

^٤: قوله هذا الوقت آه و يرد هذا الدليل ايضاً بعدم ضرورة ان نجعل الجمعة غير الظهر كما قال به عمر رضي الله عنه و بعض الصحابة رضي الله عنهم و بعض ائمتنا ١٢

^٥: قوله لكان من شرطه آه لانه قياس و القياسات تتبع النصوص و لا يعقبها ١٢

^٦: قوله و بنحو ان صلوة الظهر آه الحق ان يقال ان الظهر انما ترك بالقاطع و هو موصوف بصفة العموم و الاطلاق فيجب ان يكون متروكية الظهر ايضاً كذلك عملاً بالقاطع على ما هو عليه و انما جاء رخصة ترك الجمعة لدفع الحرج لا غير و هذا هو الحق القويم و عليه احاديث الباب قاطبة ١٢ ايضاً فيه ان نحو هذا انما يقال عند معارضة النصوص بجهالة التاريخ و اما عند عدم الجهالة فليس للنصوص المقدمة راحة المزاحمة للنصوص المتأخرة فكيف بهذا القول بعد ورود نصوص الجمعة مع عدم ورود نص صريح على كون الجمعة غير الظهر فلذا اختلف الصحابة رضي الله عنهم و الائمة ﷺ و يأيد العينية ما قالت عائشة رضي الله عنها فرض الله تعالى الصلوة حين فرضها ركعتين ركعتين في الحضر و السفر فاقرت صلاة السفر و زيد في صلوة الحضر فكما لم يزد في السفر لم يزد في حالة الاجتماع العظيم فلم يبق معارض لدليل الجمعة فامرها ايجاب او ترخيص و العزيمة فيها عامة ١٢ ايضاً فيه انه قد ورد النص موصوفا بصفة القاطعية ثم هو بعمومه و اطلاقه راد لما ظنوه دليلاً لعدم جواز الجمعة في البرارى و القرى مع انه معلل بعله الاجتماع بل لا مزاحمة بين نص الاداء و نصوص الايجاب اذ هو مطلوبة و لو لم تكن الشروط مقدورة كموجبات بقية الصلوات فلم يبق في الباب الا ايجاب او ترخيص في الوقائع و لبعض

فريضة محكمة فلا تترك^١ الا بالنص القاطع والنص ورد^٢ بتركها الى الجمعة في الامصار كما في بعض شروح الكنز و كذا القول بعدم جواز الجمعة خلف الشافعية في القرى فهذه الدلائل و نحوها مما قيل في عدم جواز الجمعة في القرى و البرارى كلها باطلة ليست من صاحب المذهب و لا اصحابه كما قدمنا بل هي من تخريجات المخرجين و تأصيلات المأصلين بعد ما تغير مختارات الائمة الى الجواز و ضدها الى عدمه لصولة الدليل و غيرها من الاسباب ثم جاء المؤلفين الآخذين بعضهم عن بعض في اتمام تلك التخريجات و التاصيلات و اخراج النتائج و اعتبار الايمآت و المفهومات ظنا انها من المذهب بل قال بعضهم ان شرطية المصر اتفاقية بين الحنفية و بعد ما تمسك بعضهم بحديث على عليه السلام في شرطية المصر ظن الآخرون انه مذهب

مطلب عدم جواز التمسك بالنصوص المقدمة على وجه فيه مزاحمة للنصوص المتأخرة

مطلب حديث على عليه السلام كعقل كآية التايف لا امر على خلاف القياس

له حتى صرحوا في كتبهم بنسبته اليه مع انه لم يعرفه على عليه السلام و لا الائمة و لا عدم جواز الاقتداء في الجمعة خلف الشافعية في القرى بل و لا في البرارى و لا يخفى ان صلوة الجمعة اوكد من الظهر و الوعيد في تركها اشد و قد ثبت فرضية ادائها الملازم لسقوط الظهر بالآية القاطعة عموما و اطلاقا و قد ايد هذا العموم و الاطلاق باقوال النبي صلى الله عليه وسلم و افعاله و اقوال الصحابة عليهم السلام و افعالهم بل اجماع الائمة ايضاً فلا ينهض قوله ان صلوة الظهر^٣ فريضة محكمة

الاشخاص و في برارى تخرجوا بالاجتماع كما في حديث ان اهل البوادي من الخمسة الذين لا الجمعة عليهم فدلالته يوافق عبارة حديث على (رض) كالعكس ١٢

^١: قوله فلا تترك آه فيه انه انما يلزم اقامة الجمعة ترك الظهر اذا كان هو غيرها و لم يرد من الشارع نص صريح في هذا الباب فلذا اختلف الصحابة عليهم السلام و الائمة عليهم السلام قوله الا بالنص القاطع فيه انه قد وجد عاما باعتبار المؤمنين مطلقا باعتبار المواضع اى قاطع حتى يكفر جاحد الجمعة به اجماعا فلا مزاحمة بين نصوص الظهر و بين نصوص الجمعة و لو فرضنا غيرية الجمعة اياه فحـ نصوص الظهر كالمعدومة لتأخر نصوصها يقينا قوله و النص ورد الخ فيه انه ليس الا حديث على عليه السلام و هو لا يدل على تخصيص المصر لوجه قلنا فيه من التعليل و غيره و ما ارادوا به مردود بالقاطع فليس هو نفس القاطع فلم يحصل تكرار الحد الاوسط ١٢

^٢: قوله و النص ورد آه و هو باطل جدا لان الحد الاوسط فيه غير مكرر لان المراد بالنص الآخر هو حديث على عليه السلام المتنازع فيه ١٢
^٣: قوله ان صلاة الظهر آه و التحقيق ان قولهم ان صلوة الظهر فريضة محكمة آه لا يثبت به تخصيص الجمعة لانه ان كان باعتبار ظهر بقية الايام فمسلم و لكنه غير منتج للمراد و ان كان باعتبار ظهر يوم الجمعة فكذلك على القول بان الجمعة هي الظهر اكدت لتتميم الشعار الاسبوعي لان

بعد قطعية مثبت (هو آية الجمعة) ما هو (هو أداء الجمعة) ملازم لسقوطها فقد وجد النص القاطع مع صفة العموم و الاطلاق فلا يجوز التمسك بالنصوص المقدمة نزولا على وجه فيه رائحة المزاحمة للنصوص المتأخرة فكيف بالقياسات المستخرجة منها و ورود النص^١ في تخصيص المصر هو محل النزاع فلا يصلح دليلا و هذا بناء على ان الجمعة غير صلوة الظهر^٢ و اما على القول انها هي الظهر اكدت و طلبت على صفة مخصوصة في هذا اليوم كما هو قول البعض^٣ فالامر ظاهر جدا و قد استدل في الهداية و غيرها لمحمد رحمته الله في بناء الظهر على الجمعة انها جمعة من وجه و ظهر من وجه و في الجامع الرموز قال ابو حفص رحمته الله قلت لمحمد رحمته الله ايتأدى الظهر بتحريم الجمعة قال ما تصنع و قد جاءت به الآثار آه فح ^٤ لا تدافع ^٥ بين دلائل الجمعة و دلائل الظهر اصلا و وجه قول على رحمته الله هو بيان ما به كمال وجه كونها جمعة و هو تأديتها على هيئة اجتماعية و انما خص المصر لانها فيه ايسر و اغلب كما مر و ليس مراده^٥ هو عدم صحة الجمعة في القرى و البرارى اذا ادى اهلها اياها على هيئة اجتماعية و كيف يقول به و لا يخفى عليه اطلاق

النصوص الواردة فيهما حينئذ متظاهرة و اما على القول بانها غيرها فحينئذ هو قياس محض في مقابلة نصوص الجمعة و قولهم فلا تترك الا بالنص القاطع و النص ورد بتركها الى الجمعة في الامصار آه و اِ جدا لعدم تكرار الحد الاوسط فيه على سنن القياس لان النص الآخر في قولهم لا يمكن ان يكون هو الآية الواردة في الجمعة لعمومها و اطلاقها و لا الاجماع لعدم ثبوته و تصويره في التخصيص مع عدم انتاجه لان المراد بالنص الذى ترك الظهر لاجله مطلقا هو آية الجمعة فاذا هو الذى فيه النزاع فهو غير القاطع بل هو مردود به غير ثابت عندنا على هذا الوجه فكيف بجعله دليلا علينا ١٢

^١: قوله و ورود النص آه جواب عن قوله و النص ورد الخ ١٢

^٢: قوله غير صلوة الظهر آه قال صاحب العناية تناسب هذا الباب (اي الجمعة) لما قبله (اي السفر) ان كلا منهما ينصف بواسطة الاول بواسطة السفر و الثانى بواسطة الخطبة آه و فى حاشيتها لسعدى چلبى اقول فيه ان قوله ان كلا منهما ينصف بواسطة يجر الى قول صلوة الجمعة صلوة ظهر قصرت لا فرض مبتداء و لا يخفى عليك توجيهه آه و فى الفتح القدير و لسا نعى ان الجمعة تنصيف الظهر بعينه بل هى فرض ابتداء نسبتبه النصف منها آه ١٢

^٣: قوله كما هو قول البعض آه و يأيد قول عمر رحمته الله انما قصرت الصلوة لمكان الخطبة ١٢

^٤: قوله فح ^٥ لا تدافع آه ففى القول بان احدهما عين الآخر حقيقة و غيره هيئة كصلاة المقيم و المسافرين فيه جمع بين الدلائل العينية و الغيرية من قول عمر رحمته الله و غيره و حديث ابن عمر رحمته الله و عايشة رحمته الله انما قصرت الصلوة لمكان الخطبة و من قول اكثر الصحابة رحمته الله ان الجمعة صلاة تامة بنفسها و يأيد ما قلنا ان احدهم لم ينكر على الآخر و القول بالغيرية و ان جاء من اكثر علمائنا الا انه يرد مجئ الآثار لا يمكن ردها على بناء احدهما على الآخر ١٢

^٥: قوله و ليس مراده آه و من مذهبه ابتداء تكبير التشريق من فجر يوم العرفة كما فى المبسوط للامام السرخسى للحاج و غيره و فيه وقوعه فى برية

آية القرآنية وعمومها واحاديث النبوية "من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فعليه الجمعة" و "الجمعة واجبة على كل قرية" و "الجمعة واجبة على كل قرية وان لم يكن فيها الا اربعة" ونحوها ام كيف يقول به وما كان يخفى عليه

مطلب الدلائل المصرحة فى الباب

مطلب وقوع الاختلاج باحد طرفى الدلائل دون الآخر من الانس به واتباع الهوى
تجميع الصحابة رضي الله عنهم مع مصعب رضي الله عنه فى المدينة المنورة^١ قبل هجرة النبي صلى الله عليه وسلم و عدددهم اربعون رجلا و تجميع مصعب رضي الله عنه فى الحديبية مع اثنى عشر رجلا^٢ و اسعد بن زرارة مع تسعة عشر رجلا كما فى المبسوط صفحة ٢٤ و تجميع رسول الله صلى الله عليه وسلم فى سفر الحديبية و الحنين كما فى ظاهر ابى داود و تجميع الصحابة رضي الله عنهم فى برارى مصر فى خلافة عمر رضي الله عنه كما فى مغازى الواقدي و قد كمن الكفار قريبا منهم^٣ و قتلوا منهم خلقا كثيرا شهيدا و عاتبهم عمر رضي الله عنه على عدم اخذهم حذرهم منهم و تجميع المسلمين فى مصر و السواحل فى زمان خلافة عمر رضي الله عنه و عثمان رضي الله عنه بامرهما و كتابة عمر رضي الله عنه الى البحرين ان ادوا الجمعة اينما كنتم فلعلكم يختلجن فى قلبك ان امر الجمعة اذا كانت بهذه المرتبة من اجماع الصحابة رضي الله عنهم و المسلمين عليها فكيف خفى على امامنا صاحب المذهب و قال بعدم صحة الجمعة فى القرى و البرارى و الآفة من التقليد و عدم تتبع فنون العلوم و الكتب التى يبحث فيها من صفة اقوال الصحابة رضي الله عنهم و الائمة رضي الله عنهم و ما آل اليه اقوال المتأخرين و الفرق بين صنائع الائمة و استنباطاتهم و بين ما آل اليه الامر بعد تأسيس المأصلات ثم تفريع المخرجات عليها ثم اعتبار الاشارات و الايمآت منها مع غير تفحص النصوص الواردة فى الباب لكون لكل فن رجال ثم هذا الاختلاج خاص بمن عرف الحق

^١: قوله فى المدينة المنورة أهو من الاعاجيب حمل حديث على رضي الله عنه على السماع دون الذين اقاموا الجمعة فى المدينة بل قالوا انه كان بغير علم رسول الله صلى الله عليه وسلم فكيف بهذا الظن باصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم انهم تركوا الظاهر من عند انفسهم مع ان الكتب مشحونة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر مصعب بن عمير رضي الله عنه بذلك حين بعثته الى المدينة و كتب الى اسعد رضي الله عنه به كما يعلم من التتبع فى الفتح القدير و المبسوط للامام السرخسى رحمته الله و غيره ١٢

^٢: قوله اثنى عشر رجلا أهو اسعد بن زرارة مع تسعة عشر رجلا كما فى المبسوط صفحة ٢٤

^٣: قوله قريبا منهم أهو هذا و ان رواه الواقدي و هو المتكلم فيه لكن رويناه هنا استيناسا فله الحمد و اليه المتاب

بالرجال دون العكس^١ و ايضاً تخصيصه باحد طرفي الدلائل من عمایة الزمان بالانس و اتباع الهوى و الا فليس احد طرفيها احق به من طرف الآخر فلو لا ثبت صحة الجمعة على اطلاق فكيف يرجع اليه محققى الحنفية من اهل الاستدلال و كيف بنقل العارفين ان شرائط ائمة المذاهب للترخيص لا الصحة و كيف بنقل الكتب الجامعة للمذاهب فى استدلالات الائمة بعدم ورود النهى من الشارع و كيف باجماع اهل الكشف على ان الاصل هو عدم التحجير و كيف باجماع الصحابة رضي الله عنهم و ما الجواب فى تجميعهم فى الحديبية و فى تجميع رسول الله ﷺ فى سفر الحنين و الحديبية و عن قوله ﷺ "الجمعة واجبة على كل قرية و ان لم يكن فيها الا اربعة" ام كيف باطلاق آية القرآنية و تعميم المؤمنين مع صحة تجميع اربعة رجال فى المصر و عدم صحته من عشرة آلاف من المسلمين فى البرارى على قولهم فهل فى هذا الا تدافع بين ادلة الواردة فى اكدية الجمعة فمنه تعالى الاستعانة و اليه المتاب.

الفصل الثانى فى حجج القائلين بعدم شرطية المصر

مطلب فى التفسيرات الاحمدية

مطلب عموم الخطاب لجميع المسلمين كباقي خطابات الشرع

مطلب الدلائل المصرحة فى الباب

و الفصل الثانى فى حجج القائلين بعدم شرطية المصر قال الله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَ ذَرُوا الْبَيْعَ﴾ [الجمعة: ٩] فهذه الآية الشريفة هى

^١: قوله دون العكس آه و اما عارف الرجال بالحق فلا يختلج مثل هذا و يعلم ان كل واحد ما عدا رسول الله ﷺ يؤخذ منه تارة و يترك قوله اخرى و مع هذا هم مأجورون بذلك لانهم هداة الدين قد اجتهدوا لله تعالى بقدر طاقتهم و اوصينا بعرض اقوالهم الى النصوص و هذا الاختلاج اختلاج شيطانى فى مقابلة قوله تعالى ﴿فَإِنْ تَنَارَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَ الرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَ الْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَ أَحْسَنُ

اصل الدلائل و الباقي مؤكد او مفسر لها ففى التفسيرات الاحمدية ثم الظاهر انه عم الخطاب^١ بوجوب صلوة الجمعة لجميع المسلمين موافقة لخطاب سائر العبادات العامة و لا يخرج الآية بهذا التخصيص (اى عدم الوجوب على البعض) عن القطعية كآية الصلوة و الزكاة آه محصلاً اذ ليس المراد به المعنى المصطلح فيه لانه بعد سبق دخول المستثنى فى المستثنى منه بل المراد به هنا هو عدم الدخول لان مواضع الحرج غير داخل^٢ فى الخطاب فلا تخصيص حقيقة او هو من قبيل التخصيص العقلى^٣ و الكل غير قاذح للقطعية و يأيد ما قلنا تصريح العلماء على قطعية الآية حين افتوا بتكفير جاحد الجمعة كما لا يخفى على من طالع الدر المختار و الرد المحتار و حين استدلووا على فرضيتها كما فى العمدة الرعاية للمولوى عبدالحى و هو ظاهر البحر الرائق و المبسوط للامام السرخسى و البخارى^٤ ثم يأيد العموم و الاطلاق فى الآية الشريفة ما روى فى البيهقى عن ليث بن سعد ان اهل مصر و السواحل فى زمان خلافة عمر رضي الله عنه و عثمان رضي الله عنه كانوا يؤدون الجمعة بامرهما و فيهم جماعة من الصحابة رضي الله عنهم كذا فى المجموعة الفتاوى و قد صرح ائمة الاصول ان نحو هذا يسمى اجماعاً و الثابت به قطعى و لا يخفى ان حديث على رضي الله عنه من هذا الوجه ايضاً مردود الا معناه الذى يوافق هذا الاجماع قال ائمة الاصول ان الحديث اذا خالف ظاهر الحال فى زمان البلوى او خالف فعل راويه فجميع وجوهه باطلة الا وجه الموافقة و لا يخفى ان علياً رضي الله عنه منهم فيهم فى ذلك المدة المديدة و الخفاء عليه و السكوت عن الحق منه فيها بعيد و ايضاً فى المجموعة الفتاوى و عن مصنف ابن ابى شيبه ان عمر رضي الله عنه كتب الى البحرين

^١: قوله انه عم الخطاب آه اى ان الله تعالى يعلم ان بعض المؤمنين فى القرى و الصحراء و بعضهم ليس لهم امام اولهم امام جائر و مع ذلك عمم الخطاب و الامر بالسعى و قال بلسان رسوله ﷺ ان الجمعة فريضة ماضية الى يوم القيامة ١٢

^٢: قوله غير داخل آه و الحرج انما يوقع فى الايجاب لا الصحة اذ بمنعها يعود منع الحرج عليهم لا لهم فلذا جاء فى الاحاديث بعدم الايجاب على اشخاص و جاء فى اهل البادية حديث بطرق شتى يقوى بعضها بعضاً انهم من الخمسة الذين لا الجمعة عليهم ١٢

^٣: قوله التخصيص العقلى آه و العقل قد خص الوجوب لا الصحة و الاولوية فله الحمد و الالعاد دفع الحرج على موضعه بالنقض و هو خلاف اكدية الجمعة ايضاً ١٢

^٤: قوله و البخارى آه قال فى الفتح القدير و اعلم اولاً ان الجمعة فريضة محكمة بالكتاب و السنة و الاجماع و يكفر جاحدها آه و فى العناية و هى فريضة بالكتاب و السنة و اجماع الامة و المعقول ثم قال بعد بيان الثلاثة الاولى و اما المعقول فلانا امرنا بترك الظهر لاقامة الجمعة و الظهر فريضة لا محالة و لا يجوز ترك الفريضة الا لفرض هو اكد منه آه ١٢

ان ادوا الجمعة ايما كنتم و صححه ابن خزيمة و لفظ ايما شامل للمصر و القرى آه و ايضا فيها عن المجة الله البالغة للشيخ ولى الله و هو من اعظم الاحناف انه جاء فى الحديث "الجمعة واجبة على كل قرية" آه قلت هو نص فى الباب متعين الاتباع^١

مطلب الدلائل المصرحة العامة للقرى

مطلب عدم اعتبار مفهوم الشرط

مطلب عدم المزاحمة فى اسباب الاحكام

مطلب ركافة ما فى بعض الفتاوى

و فى الكشف الغمة كان ابن مسعود رضي الله عنه يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول "الجمعة واجبة على كل قرية و ان لم يكن فيها الا اربعة" آه رواه البيهقى عن ام عبدالله الدوسية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا فى الميزان قلت ايضا هو نص فى الباب و تفسير و ايضا فى الكشف الغمة كان ابوامامة رضي الله عنه يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول "الجمعة على الخمسين رجلا و ليس على ما دون الخمسين جمعة" آه قلت هى واقعة حال تلك القرية فلا تعم القرى^٢ الاخرى بدليل النصوص الاخرى و ايضا فى الكشف قال كعب بن مالك رضي الله عنه اول من جمع بنا اسعد بن زرارة رضي الله عنه فى بقيع الخضمين قيل لكعب كم كنتم يومئذ قال اربعون رجلا فجمع بنا قبل مقدم النبي صلى الله عليه وسلم من مكة قال شيخنا و الظاهر ان العدد المذكور ليس بشرط و لو كان اسعد رضي الله عنه وجد دون الاربعين لجمع بهم و اقام شعار الجمعة بدليل الحديثين قبله فهى واقعة حال آه و المدينة المنورة يومئذ لم يكن فيها سلطان و لا قاض و لم يكن فيها مساجد لم يسع اهلها فى اكبرها قلت قد اعتذر بعض اصحابنا الى ان قالوا ان المدينة كانت مصرأ فى بعض التفاسير و ان جواثا التى قال البخارى و

^١: قوله متعين الاتباع آه فلذا قال الشيخ المذكور فى الحجة الله البالغة و الاصح عندى انه يكفى اقل ما يقال فيه قرية و اقل ما يقال فيه جماعة آه ملخصا قلت هذا هو الحق الذى يعرض عليه لا يعدل عنه الا من به حمق جلى او تعصب مذهبي لان حديث على رضي الله عنه على فرض عدم المعارض اياه لا يثبت به شرطية المصر كما ستعرف فى الفصل الثالث من هذا الباب و عرفت من قبل فكيف مع المصرحات على خلافه المفسرات المؤكدة لاطلاق الآية و عمومها ١٢

^٢: قوله فلا تعم القرى آه مع ان الحديث لم ينف الصحة بل انما نفى الوجوب فلم يبق الا ايجاب او ترخيص ١٢

ابوداود انها قرية كانت مصرا و قد علمت عدم فائدته بما قدمنا من العمومات^١ المصرح المصدر بعضها بكلمة كل الدافعة لكيت وليت وايضاً فى المبسوط قال رسول الله ﷺ "من كان يؤمن بالله و اليوم الآخر فعليه الجمعة الا مسافر و مملوك و صبي و امرأة و مريض فمن استغنى عنها بلهو او تجارة استغنى الله عنه و الله غنى حميد" آه فيه تأكيد لاطلاق الآية و عمومها لمن كان يؤمن بالله و اليوم الآخر و فى الكشف كان ﷺ يقول "الجمعة واجبة على كل محتلم سمع النداء فى جماعة الا عبد مملوك او امرأة او صبي او مريض او مسافر و من استغنى عنها بلهو او تجارة استغنى الله عنه و الله غنى حميد" آه وايضاً فيه تأكيد للآية الشريفة الا انه لا مفهوم لقوله ﷺ سمع النداء عندنا لان مفهوم الشرط غير معتبر وايضاً لا مزاحمة فى الاسباب و لكونه ﷺ كما فى الكشف ينهى رعاة الابل و الغنم يوم الجمعة ان يبعدوا بها على رأس ميلين حتى لا يسمعو النداء فلا يشهدون الجمعة و يقول لهم من فعل ذلك ثلث جمع طبع الله على قلبه آه و لحديث ثعلبة و من جملة زلته تركه الجمعة حين مباعدته المدينة المنورة كما رواه البغوى و لحديث ابن ماجة قال رسول الله ﷺ "الا هل عسى احدكم ان يتخذ الصبة من الغنم على رأس ميل او ميلين فيتعذر عليه الكلاء فيرتفع ثم تجى الجمعة فلا يجى و لا يشهدا و تجى الجمعة فلا يشهدا و تجى الجمعة فلا يشهدا حتى يطبع على قلبه" آه فما فى بعض الفتاوى من قصر وجوب الجمعة على سامع الأذان لقوله ﷺ "الجمعة على من سمع النداء" باطل مخالف لاحاديث الباب و القواعد المذهبية ففتوى عدم الوجوب على سامع الأذان اذا كان بينه و بين المصر فاصلة من المزارع و غيرها اسقط

^١: قوله من العمومات آه و بما سيأتى من التصريح الذى يسد باب التأويل ١٢

مطلب مذهب ابى حنيفة رحمه الله و اصحابه رحمه الله

مطلب بطلان ما قال بعض علمائنا رحمه الله

مطلب الدلائل العامة

مطلب اختلاف الائمة في جمعة العرفات للاولوية

بما ترى و لما جاء فى الترمذى عن النبى ﷺ "الجمعة على من آواه الليل الى اهله" و قال الشيخ عبدالحق على المشكوة نقلا عن الطيبى هذا ما ذهب اليه ابوحنيفة رحمه الله و اصحابه بشرط دخول وطنه فى ديوان ذلك المصر و يدل ايضا على اطلاق الآية و عمومها مع عدم دخول مواضع الحرج^١ فيها ما رواه ابوداود عنه ﷺ "الجمعة حق واجب على كل مسلم فى جماعة الا على اربعة عبد مملوك او امرأة او صبي او مريض" و فى المبسوط صفحة ٢٤ ان رسول الله ﷺ لما بعث مصعب بن عمير الى المدينة قبل هجرته قال له اذا مالت الشمس فصل بالناس الجمعة و كتب الى اسعد بن زرارة اذا زالت الشمس من اليوم الذى يتجهز فيه اليهود لسبتهم فازدلف الى الله تعالى بركعتين آه فن هنا علمت بطلان ما قال بعض علمائنا معلل بعدم جواز الجمعة فى القرى ان التجميع فى المدينة كان بغير علم رسول الله ﷺ كما فى الفتح القدير مع ايراد الحديث بامر النبى ﷺ لمصعب رحمه الله فيه بعد ورقتين و كما فى الكشف الاستار على الدر المختار فله الحمد و اليه المتاب و فيه ايضا صفحة ٢٥ ان مصعب بن عمير رحمه الله اقام الجمعة بالحديبية مع اثنى عشر رجلا آه فهل الحديبية الا قرية صغيرة كما فى حواشى البخارى فح ء لا ينهض حجة قول من قال ان المدينة المنورة مصر و ايضا فيه ان اسعد بن زرارة رحمه الله اقامها بتسعة عشر رجلا آه و روى البخارى فى باب الجمعة فى القرى و المدن عن ابن عباس رحمه الله قال ان اول جمعة^٢

^١: قوله مواضع الحرج آه و هو مختص بالوجوب على بعض الاشخاص لا الصحة لتلا يعود دفع الحرج عليهم و لتلا يناقض غرض الشارع فى تشريع الجمعة مكان الظهر مع اكديتها فله الحمد ١٢

^٢: قوله ان اول جمعة آه ليس المراد بالاول بالنسبة الى تشريع الجمعة فى زمان رسول الله ﷺ كما ظن و خفى على بعض الاعلام اذ هى فى زمانه ﷺ كانت مشتهرة فى المسلمين كيف و قد اقام ﷺ الجمعة فى مكة و هو ﷺ مسافر كما فى المبسوط و فى سفر الحديبية و الحنين و مصعب رحمه الله

جمعت بعد الجمعة فى مسجد رسول الله ﷺ فى مسجد عبدالقيس بجواثى من البحرين و صرح فى ابى داود بعد نقل الحديث انه قرية و ثبت فى البخارى فى باب المذكور معلقا التجميع فى ارض اعدت للزراعة فى اطراف الالية و اقامة الجمعة من رسول الله ﷺ مع الصحابة رض الله عنهم فى سفر الحديبية و الحنين ظاهر من ابى داود حيث روى فى باب الجمعة فى اليوم المطير عن النبى ﷺ انه امر يوم الجمعة فى الحنين و الحديبية حين المطر بالصلوات فى الرحال^١ فلم يكن اقامة الجمعة مقصورا فى المصر فى زمانه ﷺ كما لم يكن مقصورا فى حال الاقامة فقد اقام ﷺ الجمعة حين كان مسافرا فى مكة كما فى المبسوط للامام السرخسى فعلم ان عدم اقامة^٢ الجمعة فى البرارى حين تخرجوا بالاجتماع للقلة و الافتراق و فى

مطلب الاصح كفاية اقل ما يقال فيه قرية فى وجوب الجمعة

مطلب عدم تخصيص صحة الجمعة بمكان

نحو المطر و كذا عدم اقامتها فى القرى فى نحو حرج المطر و فى الاسفار و من بعض الاشخاص و فى حال سد شعار العيد و اجتماع اهل العرفات فى الظهر مسدها كان^٣ للترخيص فلذا قال ابويوسف يصلى الجمعة فى العرفات لعدم ورود النهى عن الشارع كما فى حج الميزان فهذا ابويوسف يقول لم يرد من الشارع نهى من اقامة الجمعة فى العرفات مع ايراده حديث على رضى الله عنه فى الامالى و علم ان عدم اقامة رسول الله ﷺ الجمعة فيها كان للترخيص و قال الجمهور ان عدم اقامتها فيها اخف لعدم ورود الامر من الشارع كما فى حج الميزان ايضا فقد علمت ان الاختلاف فى الافضلية لا فى اصل الجواز و هذا يؤيد ما قال بعض العارفين ان الشروط التى اشترطها الائمة

فى الحديبية بل المراد بالاول هو بعد رجوع الناس الى الاسلام فى زمن خلافة ابى بكر رضى الله عنه من بعد ارتداد اكثر القبائل كذا فى كشف الغمة صفحة ٢٠٥

^١: قوله فى الرحال أه فلو لم يكن اقامة الجمعة مشروعا فى الاسفار ما احتاج رسول الله ﷺ الى تنبيههم يوم المطير كما لا يخفى ١٢

^٢: قوله عدم اقامة أه اسم ان ١٢

^٣: قوله كان أه خبر ان ١٢

^٤: قوله لا فى اصل الجواز أه و علمت ان اصل الجواز اتفاقي لا خلاف فيه فلذا قال اهل الكشف ان لا تحجير فى الجمعة و نقل صاحب الفتوحات المكية اقوال العلماء فى حج الفتوحات على وجه يفضى الى اتفاقهم فى جواز الجمعة فى العرفات و انما الاختلاف فى الوجوب و عدمه فيها و اختار هو

انما هي للتخفيف لا للصحة لاطلاق الآية القرآنية و قد مر في فصل حجج القائلين بشرطية المصر جوابا عنهم قال المولينا المحدث الشاه ولي الله في الحجة الله البالغة و الاصح عندي انه يكفي اقل ما يقال فيه قرية لما روى من طرق شتى يقوى بعضها بعضها خمسة لا جمعة عليهم و عد منهم اهل البادية قال رحمته الله "الجمعة على الخمسين رجلا" اقول الخمسون يتقرى بهم قرية و قال رحمته الله "الجمعة واجبة على كل قرية" و اقل ما يقال فيه جماعة لحديث الانفضااض و الظاهر انهم لم يرجعوا و الله اعلم فاذا حصل ذلك وجبت الجمعة و من تخلف عنها فهو الآثم و لا يشترط الاربعون و ان الامراء احق باقامة الصلوة و هو قول على رحمته الله اربع الى الامام و ليس وجود الامام شرطا و الله اعلم بالصواب انتهى فلهذا در هذا القائل المحدث الماهر المنصف و بقوله اقول الا ان عندي ان الرخصة في عدم اقامة الجمعة لاهل البادية معلل بعلّة تخرج الاجتماع^١ و في المجموعة الفتاوى للمولوى عبدالحى ان صلوة الجمعة في المصر و القرى في كل المواضع صحيحة بلا كراهية^٢ بغير السلطان و نائبه و لم يرد في هذا الباب حديث صحيح مرفوع السند يدل على اشتراط ما ذكر و نقل عدم اشتراط السلطان و المصر عن المحدث الشاه ولي الله و عن الشيخ عبدالحق في الفتح المنان و نقل ايضا عدم اشتراط السلطان عن مولينا ببحر العلوم في الرسائل

فيها ان اقامة الجمعة فيها من اوجب الواجبات قلت كيف النهى و المنع مع الامر القاطع العام المطلق و لان المنع ان كان من اجل الجمعة فهو خلاف اكديتها و ان كان من اجل الظهر ففيه التمسك بالنصوص المقدمة نزولا على وجه فيه مزاحمة للقاطع الآخر نزولا و بطلانه لا يخفى مع انه لا نص من الشارع ان الجمعة غير الظهر حقيقة فكيف بالمنع لان اصل الصلوة كان ركعتين و ان كان لاجل حرج المؤمنين فالخرج يقتضى الترخيص لا عدم الجواز اذ فيه زيادة الحرج ١٢

^١: قوله تخرج الاجتماع أه فلذا قال بعض مشائخنا ان للغير حكم المصر كما في الصلاة المسعودية و ذلك لان حديث على (رض) معلل بعلّة الاجتماع لا امر تعبدى كيف وقد نص بكونه جامعا فلا مفهوم للفظ المصر و انما ذكره لانه في عادى كالاضرار في لفظ التأفيف و الجماعة في المسجد في حديث "لا صلوة لجار المسجد الا في المسجد" فكما ان الحكم بعدم جواز الصلوات عن غير الجار بهذا الحديث من الاعاجيب ينبغي ان يذكر في الامثال كذلك الحكم بعدم جواز الجمعة بغير اهل المصر بذلك الحديث عند عدم القدرة على اتيان المصر ثم القول ان هنا مصير الى الظهر اعجب لانه فيه تمسك بالنصوص المقدمة بعد نزول القاطع القرآنى في شأن الجمعة و انما يؤخذ ترخيص فعل الظهر من بعض الاشخاص و في بعض المواضع من ترخيص ترك الجمعة فقط ١٢

^٢: قوله بلا كراهية أه لان تخصيص صحة الجمعة بمكان خلاف اكديتها لا تخصيص وجوبها لانه لدفع الحرج لا لخلل في الاكدية كتخصيص الاشخاص ١٢

مطلب اسماء معممى الجمعة من علمائنا الحنفية

الاركان و لا ينبغي للمسلمين ان يتركوا ما هو اعظم اركان الاسلام و شعائر الدين باغواء مضل و ليتقوا الله و لا يتركوا ما هو المقطوع به بالظن و التخمين انتهى^١ معرباً مغيراً ملخصاً و قد تلقى الجواب بالقبول جمع من اعلام الهند من فضلاء الحنفية حين الاستفتاء و اسماء هم مرقومة في الفتاوى هكذا المولى محمد عبدالعزيز الجواب صحيح و رأى نجيح كما لا يخفى على الماهر المنصف المتفطن المولى سيد محمد نذير حسين المولى سيد شريف حسين دهلوى المولى محمد عبدالحليم بنكالى المولى ابوالحامد محمد تونكى المولى سيد احمد حسين دهلوى نعم المولى و نعم النصير خادم الشرع عزيز المولى محمد عبدالعزيز عظيم آبادى خادم شريعت رسول الثقلين المولى محمد تطف حسين عظيم آبادى بتوفيق خدا باد المولى شهود الحق عظيم آبادى جهان شد منور ز نور المولى حسن عظيم آبادى بطفيل نبى ﷺ المولى الهى بخش عظيم آبادى هر چى مجيب مصيب تحرير كرده حق و درست است و خلاف آن باطل المولى ابوطيب محمد شمس الحق عظيم آبادى المولى محمد عبدالصمد بن ملا عبدالاحد جان فرخ آبادى الجواب حق المولى محمد عبدالله كيلانوى صح الجواب و الله تعالى اعلم حرره الراجى

^١ قوله و التخمين انتهى أه و فى الفتاوى البخارى المسمى بجنك المطبوع فى مطبع كاكان صفحة ٧١ و ٧٢ بما محصله ان شناعة ترك الجمعة المقطوع بها لوجود الاختلافات بالظن و التخمين فى مقابلة الدلائل اليقينية لا يخفى على احد و ان اقامة الظهر بعد الجمعة احتياطاً و ان استحسنه بعض المتأخرين و لكنه ليس من مذهب ائمة المذاهب بل منشأها من اهل الاعتزال القائلين بالعدالة فى الامام و السلطان فليعرض عنه السنن اذ فيها تشكيك فى كل واحد من الجمعة و الظهر و ان الجمعة فرض قائم الى يوم القيامة سواء كان الامام عادلاً او جائراً فعليتنا باتباع كتاب الله و احاديث رسوله ﷺ و قال علماء البخارى ان فى الوقاية نقصاً فى ثمانين موضعاً و يأب الله تعالى العصمة الا لكتابه و نقل عن التاتار خانية بعدم جواز اقامة الظهر بعد الجمعة يقينا و لا شكاً أه و انه لا يجوز الغلو فى التقليد حتى يظن عم وجود الزلل و الخطاء فى كتاب غير الله تعالى فى مقابلة قوله تعالى ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢] و ان التشكيك فى الامر اليقيني للشكوك الثلاثة اعنى اشتراط المصر و السلطان و اقامة الجمعة فى مسجد واحد غير واقع موقعه و ان اقامة الظهر قبل الجمعة كما قال البعض بدعة أه ملخصاً و قد نقل العلامة السيد محمد بن محمد الحسينى فى الاتحاف شرح الاحياء عن معتقدات السلف اصحاب المذاهب و غيرهم خصوصاً الامام الاعظم و اصحابه بجواز صلاة الجمعة خلف كل بر و فاجر و نقل عن الالكانى فى معتقدات السلف و السنة ان تصلى الجمعة معهم ركعتين و تدين بها تامة و لا يكن فى صدرك من ذلك شك و من اعادهما فهو مبتدع تارك للأثار مخالف للسنة ليس فيه من فضل الجمعة شئ أه ملخصاً صفحة ١٧٩ باب الامامة

عفو ربه القوى ابوالحسنات محمد عبدالحى انتهى السابق بخير هذا الافتاء هو المتحبر المنصف و لا حظ فيه للمغمور فى جمود التقليد محمد سرور رحمته الله الفراهى ثم الجيجئى .

قال الله تعالى ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩] وقد طالعت كتب القوم فى هذا الباب اصولا وفروعا وآراء المذاهب والاحاديث الواردة فيه واقوال الصحابة رضي الله عنهم ما ظفرت عليه فما ظفرت الا على وجوب الجمعة او الترخيص و اما عدم الصحة^١ فلم نجد له وجها فلو كان دليل شرطية المصر نصا صريحا قاطعا كنص القيام و التوجه الى القبلة مثلا لكان شرطيته عند القدرة عليه و اما عند العجز او الحرج فالنص ساكت عنه ففقدورية المصر شرط فى نفى المستثنى منه كما هو شرط فى اثبات المستثنى فى حديث على رضي الله عنه على فرض انه دليل^٢

مطلب عموم التشريق مع ذكره فى حديث على رضي الله عنه

مطلب عموم العيد مع ذكره فى حديث على رضي الله عنه

لاشتراط المصر لا مطلق المقدورية لثلا يتوجه الامر و النهى الى العاجز او المتحرج و له نظائر غير محصات كلا صلوة لجار المسجد الا فى المسجد و نحوه و لا مزاحمة بين دلائل شروط الصحة و بين دلائل شروط الوجوب لان مقتضى الاولى هو ضرورة الاتيان بالشروط الاولى عند القدرة عليها و السكوت عند عدمها و الموجب مطالب للمشروط عند شروط الوجوب مع مراعات شروط الصحة عند القدرة عليها و سقوطها عند عدمها كالمريض فى حق القيام و من اشتبه عليه القبلة فى حق التوجه اليها مثلا فلا يلزم من سقوط شروط الصحة عند عدم القدرة

^١: قوله و اما عدم الصحة أهذا يريده ظاهر آية القرآنية و الاحاديث النبوية المترددة بين الوجوب و الترخيص و قد نقل الشيخ الاكبر فى حج الفتوحات و الامام الشعرانى فى حج الميزان اختلاف الائمة فى جمعة العرفات على وجه يدل على انه لا اختلاف فى الجواز اتفاقا بل الاختلاف فى الوجوب و عدمه و زاد فى حج الميزان على ان عدم ورود النهى من الشارع فى امر الجمعة امر اتفاقى بين ائمة المذاهب و عن اهل الكشف انه لا تحجير فى الجمعة ١٢

^٢: قوله على فرض انه دليل اهدا اما بناء على ما هو التحقيق من انه معلل بعللة الاجتماع فليس فيه نهى من اقامة الجمعة خارج المصر بل الغرض تحريض المسلمين بالاجتماع ليكون الشعار الاسبوعى اتم من الشعار اليومى اذ هو احد اغراض الشرع فى تشريع الجمعة مكان الظهر و انما خص المصر اذ العادة مجئ اهل الاطراف فيه لا اهله الى الاطراف فلا مفهوم لذكره ١٢

عليها سقوط المشروط و كذلك الاركان لا يلزم من سقوطها عند عدم القدرة عليها سقوط اصل العبادة و الدلائل الملتبسة بالشرط و الوصف ليس عدم شرطها و وصفها علة لعدم المشروط و الموصوف بل هما على عدمهما الاصلى عندنا فجاز ان يثبت بالعمومات و قد ثبت اقامة الجمعة من رسول الله ﷺ و الصحابة رضی اللہ عنہم فى زمانه ﷺ و بعد حياته ﷺ فى القرى و يستأنس بما قال الواقدي من اقامة الصحابة رضی اللہ عنہم الجمعة فى بركة المصر حتى كمن عليهم الكفار و قتلوا منهم خلقا كثيرا و عاتبهم عمر رضي الله عنه على عدم اخذهم خذره من الكفار و لا تأويل للفعل و قد ثبت الاحاديث المصرحة فى الباب على وجوب الجمعة على كل القرى و جاء عدم اختلاف الائمة فى اصل الجواز و قد مر من اهل الكشف ان الاصل هو عدم التحجير من اقامة الجمعة و فى الصلوة المسعودية عن بعض العلماء ان للغير حكم المصر انتهى معربا قلت و هو الحق لان الحديث الذى ورد لترخيص اهل البادية معلل بعة حرج الاجتماع و جاء ايضا عموم التكبير^١ و اطلاقه فعن انس رضي الله عنه قال كان يهل منا المهمل فلا ينكرو ويكبر منا المكبر فلا ينكر عليه متفق عليه كذا فى بلوغ المرام فى كتاب الحج و قال فى شرحه المسمى بسبل السلام الحديث ورد فى صفة عدوهم من منى الى عرفات مع رسول الله ﷺ و قد بوب البخارى على التكبير ايام منى و اذا غدا الى عرفة ثم اورد آثارا دلت على الاطلاق و العموم و الناس فى هذا التكبير تبع للحاج و قد اتفق عمر رضي الله عنه و على رضي الله عنه و ابن مسعود رضي الله عنه انه يبدأ بالتكبير من يوم عرفة كما مر قبيل هذا الفصل عن المبسوط فقد ظهر ان عليا رضي الله عنه قائل بالتكبير فى بركة عرفة و لا يظن انه خفى عليه ما هو معهود فى عهد النبوة و الصحابة رضی اللہ عنہم فهذا يتعين ما قلنا فى تأويل حديثه^٢ و ايضا قد جاء عموم العيد و اطلاقه مع انه مذكور فى حديث على رضي الله عنه ففى

^١: قوله عموم التكبير اهد مع انه مذكور فى حديث على رضي الله عنه ١٢

^٢: قوله فى تأويل حديثه اهد انما قلنا فى تأويل بحسب ظن العامة غير الماهرين فى فنون اساليب كلام العرب و الضوابط المخرجة فى الاصول الفقه يظنونه تأويلا حقيقيا و ليس الامر كذلك حقيقة بل هو من قبيل دلالات النصوص لفهم سامع الحديث العارف بلغة العرب و لو اميا ان الفرض منه و العلة هو الاجتماع لا انه امر تعبدى على خلاف القياس و فى بعض الفتاوى ما يدل على ان التعليل فيه استنباطى و الحق انه لغوى لعدم توقف فهمه الى العلم كعدم توقف فيهم تعليل آية التأقيف اليه ١٢

البخارى قال النبي ﷺ ان اول ما نبدأ في يومنا هذا ان نصلى ثم نرجع فننحر فمن فعل ذلك اصاب سنتنا الحديث فقد بوب عليه البخارى فقال باب اذا فاته العيد يصلى ركعتين و كذلك النساء و من كان في البيوت و القرى لقول النبي ﷺ هذا عيدنا يا اهل الاسلام و امر انس بن مالك رضي الله عنه مولاه ابن ابي عتبة بالزاوية

مطلب ثبوت القول باقامة العيد في السواد من ائمة المذاهب ابي حنيفة رحمته الله و غيره

مطلب مذهب ابي حنيفة التشريق بعرفات كما قال به علي رضي الله عنه و عمر رضي الله عنه و ابن مسعود رضي الله عنه

مطلب تأويل حديث علي رضي الله عنه من المستخرجين لا من صاحب المذهب حقيقة

مطلب نسبة عدم جواز الجمعة في القرى الى المذهب باعتبار التخريج

فجمع اهله و بنيه و صلى كصلوة اهل مصر و تكبيرهم و قال عكرمة اهل السواد يجتمعون في العيد يصلون ركعتين كما يصنع الامام انتهى و في حواشيه و به (اي بفعل الركعتين لمن فاته العيد) قال مالك و الشافعي و قال احمد يصلى اربعاً كمن لا يحضر الجمعة و قال ابوحنيفة ان شاء صلى اربعاً و ان شاء ركعتين آه و قد نص عن ابي حنيفة ان المحرم ايضاً يبداء بالتكبير من صلوة الفجر يوم عرفة كما اتفق عليه عمر رضي الله عنه و علي رضي الله عنه و ابن مسعود رضي الله عنه ففي الرحمة الامة في اختلاف الائمة و اختلفوا في التكبير في عيد النحر و ايام التشريق في ابتداءه و انتهاءه في حق المحل و المحرم فقال ابوحنيفة و احمد يكبر من صلوة الفجر يوم عرفة و في فصل آخر و اتفقوا على ان التكبير سنة في حق المحرم و غيره خلف الجماعات و اختلفوا فيمن صلى منفردا من محل و محرم آه فقد علمت نص علي رضي الله عنه و ابي حنيفة رحمته الله بتشريق المحرم من فجر عرفة في برية عرفات و غيرها على خلاف ما قالوا من معنى حديث علي رضي الله عنه و ما نسب اليه من عدم جواز الجمعة في القرى و انه مذهبه كما في المجموعة الفتاوى لبعض اعلام الهند فباطل بل هو باعتبار تخريج مؤسسى الماصلات لتأويل قوله و كذا ما نسب الى غيره من حذيفة رضي الله عنه و عطاء رضي الله عنه و الحسن بن ابي الحسن رضي الله عنه و النخعي و مجاهد و ابن سيرين و الثوري و غيره رحمته الله باطل لا اصل له بل تغير الاختلاف في الاولويات و الترخيص في العوارضات الى الجواز و عدمه

بعد ما صار للدلائل صولاً منتجة له باعتبار الاصول المخرجة على استنباطات المذاهب و تلاحق الافكار في الانتصار المذهبي و ايضاً ما قال فيها ان على عدم الجواز في القرى اتفاق الحنفية باطل بل انما ذهب اليه متبعي نتائج الاصول باعتبار التخريج لا انه اصل المذهب و ان نسب الى ايحيفة عليه السلام و صاحبيه عليه السلام صريحاً في اكثر الكتب و هذا لالتباس المخرجات بما هو اصل المذهب على المدرسين بل المؤلفين^١ كما لا يخفى على من طالع الحجة الله البالغة و غيرها و كفى للماهر المنصف مطالعة كتب الاصول الفقه في بيان تأسيس القواعد المذهبية ان هذا التأسيس ذهب اليه الامام نحر الاسلام عليه السلام او الكرخي عليه السلام او البلخيون او العراقيون او البخاريون بل لم تصح بها^٢

مطلب دلالة حديث على عليه السلام على صحة الجمعة في القرى و البرارى على انه معلل و سكوته عنها على ان ذكر المصر امر تعبدى

رواية عن الامام عليه السلام و صاحبيه عليه السلام كما في الحجة و كذا ما قال فيها انه لم ينقل انه عليه السلام امر باقامة الجمعة في قرى المدينة على كثرتها باطل جدا اذ لو ثبت هذا لثبت دليل الترخيص و اما عدم الجواز فبمعزل منه مع انهم ينتابون في اقامة الجمعة في مسجد رسول الله عليه السلام مع ان رسول الله عليه السلام كان ينهى رعاة الابل و الغنم يوم الجمعة ان يبعدوا بها على رأس ميلين حتى لا يسمعوا النداء فلا يشهدون النداء و يقول لهم من فعل ذلك ثلث جمع طبع الله على قلبه و لحديث ثعلبة و حديث اتخاذ الصبة و للحديثين المصر حين بذكر كل القرى و قد مرت مع دلائل اخرى

^١: قوله بل المؤلفين آه و ان اخذوا الاحكام و الدلائل من الكتب المعتمدة كالهدياية و الخلاصة و قاضىخان و الظهيرية و التبيين و نحوها و ذلك لان اصحابها لم يلتزموا فيها بيان تجريد اصل المذهب فقط بل بيانه و لو باعتبار التخريج مع نتائج مؤصلات و دلائل اختارها المستخرجون لتأييد المذهب فتطرق التغيرات باعتبار جبلية البشرية في بعض المواضع باعتبار التخريج و اخذ الدلائل مع نسبته الى صاحب المذهب و ذلك كقول القدورى و لا تجوز اى الجمعة في القرى و تمسك صاحب الهدياية بقول على (رض) و بيانه فيه طوالة لم يتييسر لاحد الا بالمراجعة الى كتب اصول المذهب و مظان اخذ الاحكام منها مع ملاحظة كتب ذكرت هذه الاحكام فيها باعتبار المعنى و التخريج و كتب خالية عن هذا الاعتبار و انى قد طالعت الجامع الصغير ثم كتاب الكافي المأخوذ منه في حدود سنة ٣٠٠ ثم كتاب القدورى المؤلف في حدود سنة ٤٠٠ فرأيت مظان التغير ١٢

^٢: قوله بل لم تصح بها رواية آه و كذلك كحمل حديث على عليه السلام على السماع فانه لا يصح به رواية عن الامام عليه السلام و صاحبيه عليه السلام الا باعتبار التخريج على قواعد المذهب و فى حج الميزان الكبرى للامام الشعرانى ما يؤيد اجماع الائمة على انهم لم يعرفوا حديث على عليه السلام ناهيا ١٢

فكيف بجمل حديث على رحمته الله على المعنى البعيد مع الموانع المصرحات ثم القول لان مثله لا يثبت بالرأى فكيف باقامة رسول الله ﷺ الجمعة في سفر الحديبية و الحنين^١ و كيف خفى على رسول الله ﷺ اقامة^٢ مصعب بن عمير رحمته الله^٣ الجمعة في الحديبية مع اثني عشر رجلاً و كيف يظن بهؤلاء الصحابة رضي الله عنهم انهم فعلوا ذلك بمجرد رأيهم بغير علم رسول الله ﷺ و اذنه ﷺ ام كيف خفى هذا على مثل على رحمته الله و كذا ما قال فيها من تخصيص الآية الكريمة و ان لا مخالفة فيه لاصول المذهب لعدم تخصيصها بعد ذلك بمجرد الرأي انتهى معرباً ملخصاً باطل كما بينا في مواضع شتى بل الحق ما قال فيها اكثر اعلام الهند ان الحكم بعدم الجواز في القرى هو قول بعض اصحاب الرأي و اما حقيقة فليس صحة الجمعة موقوفة على هذه الشروط انتهى معرباً ملخصاً و في موضع آخر منها عن الاكثرين ان الجمعة في مصر و القرى في كل المواضع صحيحة بلا كراهية فاللازم على المسلمين ان لا يتركوها باغواء مضل بالشروط التخمينية وليتقوا الله انتهى معرباً ملخصاً و ما قال المانعون ان حديث على رحمته الله لا معارض له من المرفوع باطل بل في الباب احاديث صريحة و افعال صحيحة موافقة لعموم الآية الكريمة و اطلاقها لا يمكن تأويلها و حديث على رحمته الله فيه تردد باعتبار تقدير خبر لا^٦ التي لنفي الجنس مع انه معلل بعله الاجتماع^٧ و كون عدم تخرج اتيان المستثنى شرطاً في النفي كما هو شرط في الاثبات فلو

^١: قوله و الحنين أهـ كما في ظاهر ابى داود ١٢

^٢: قوله اقامة أهـ كما في المبسوط للامام السرخسى ١٢

^٣: قوله مصعب بن عمير أهـ و اسعد بن زرارعة مع تسعة عشر رجلاً كما في المبسوط ١٢

^٤: قوله مع اثني عشر رجلاً أهـ في حياته ﷺ لكون مصعب رضي الله عنه من الفائزين بالشهادة في حرب احد فله الحمد ١٢

^٥: قوله انهم فعلوا اى ترك الظهر و اقامة الجمعة ١٢

^٦: قوله باعتبار تقدير خبر لا أهـ و له نظائر غير محصاة محمولات على الكمال فلا يجوز حمله على الصحة لانه امر زائد بغير قرينة فكيف مع الموانع القواطع ١٢

^٧: قوله بعله الاجتماع أهـ فالمنفاة على التحقيق حالة الافتراقية و الوجدانية بشرط عدم التخرج بالاجتماع كما هو شرط للزومه فالحدث الوارد بسقوط الجمعة عن اهل البادية كما في الحجة الله البالغة معلل بعله الاجتماع فلم يبق الا ايجاب او ترخيص ١٢

^٨: قوله بعله الاجتماع أهـ فثبوت الجمعة في مصر بعبارة الحديث و في القرى و البرارى بدلالته بجامع حصول الاجتماع و لو فرضنا تقدير الصحة في خبر لا ١٢

فرضنا كون ذكر المصر امرا تعبديا فالحديث ساكت عن المواضع التي يخرج الرجل بالاتيان منها الى المصر^١ فلا دلالة له على عدم صحة الجمعة فيها فضلا عن السقوط بمقابلة الموجبات المصرحات فله الحمد واليه المتاب.

و الفصل الثالث في تحقيق معاني ادلة الباب

مطلب قوله تعالى اذا نودى معلل

مطلب قصر ما في بعض الفتاوى

مطلب قوله تعالى ﴿وَذَرُوا الْبَيْعَ﴾ [الجمعة: ٩] معلل

مطلب آية الجمعة بكافى خطابات الشرع قاطعة

و الفصل الثالث في تحقيق معاني ادلة الباب قال الله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَ ذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ (٩) فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَ اذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [الجمعة: ٩-١٠] و في التفسيرات الاحمدية و قال الامام الزاهد المراد بالنداء دخول الوقت آه فهو معلل بعله الوصول سمع النداء اولا فلا مفهوم لقوله ﷺ "الجمعة واجبة على كل محتلم سمع النداء" لعدم المزاحمة في الاسباب و يؤكد حديث كونه عليه الصلوة والسلام ينهى رعاة الابل و الغنم يوم الجمعة ان يبعدوا بها على رأس ميلين حتى لا يسمعو النداء فلا يشهدون الجمعة و يقول لهم من فعل ذلك ثلث جمع طبع الله على قلبه كذا في الكشف الغمة للامام عبد الوهاب الشعراني و حديث ثعلبة و من جملة زلته تركه الجمعة حين مباعدته المدينة المنورة كما

^١: قوله الى المصر آه هذا بحسب الجواب عن استدلالاتهم و الا فالتحقيق كون الحديث ساكتا عن موضع تخرج فيه الاجتماع مطلقا مصرّا كان او قرية او بادية بعذر المطر او الزلازل او العدو او القلة و نحوها فلا مفهوم للمصر لانه ليس ذكره امرا تعبديا و من قال بوجوب الجمعة على اهل فناء المصر و صحتها فيه فقد قرر ما قلنا شاء ام ابى فله الحمد ١٢

رواه البغوى و حديث ابن ماجة الا هل عسى احدكم ان يتخذ الصبة من الغنم على رأس ميل او ميلين فيتعذر عليه الكلاء فترتفع ثم تجئ الجمعة فلا يجئ لا يشهدا و تجئ الجمعة فلا يشهدا و تجئ الجمعة فلا يشهدا حتى يطبع على قلبه فما فى بعض الفتاوى من قصر وجوب الجمعة على سامع الاذان قاصر و البيع فى قوله تعالى ﴿وَذَرُوا الْبَيْعَ﴾ [الجمعة: ٩] معلل بعلّة الشاغل ففى المدارك اراد الامر بترك ما يذهل عن ذكر الله تعالى من شواغل الدنيا و انما خص البيع لكثرة ثم الظاهر ان الآية عامة باعتبار المنادى و مطلقة باعتبار المواضع و الامر و مواضع الحرج و اوقاته و الاشخاص المتخرجون غير داخله فيها باعتبار الوجوب و داخله باعتبار الصحة^١ و الاستحباب و الاستئنان على حسب درجات الحرج لئلا يعود دفع على موضعه بالنقض لانه للمؤمنين لا عليهم و لا تصير الجمعة بهذا ظنية بل مقطوع بها يكفر جاحدها و هذا كسائر خطابات الشرع فى الصلوات الزكوة و نحوها فليس هنا تخصيصا حقيقيا تصير به الآية ظنية لفقد شرطه و هو فى المرتبة الاولى وجود النص القاطع المقترن و لا نص هنا فضلا عن كونه قاطعا مقترنا و لا يتصور بنفس الاجماع لعدمه و عدم تصور اقترانه بل هو (اى عدم دخول ما ذكر) كالتخصيص بالغاية و الاستثناء غير داخل فى الصدر حقيقة و كذلك لو اعتبرنا التخصيص عقليا كما اخترعه صاحب التوضيح^٢ و كذلك اذا قامت

^١: قوله باعتبار الصحة أهـ هذا لوجود القرائن اذ عندها الامر محمول على ما تقتضيه اتفاقا بل قال الامام الماتريدى ان مطلق الامر للطلب الشامل للوجوب و الندب و قال بعض الاكابر ان مطلق الامر للوجوب عند الجمهور لكنه معروض للشدة و التوسط و الضعف فالندب و الاباحة بعضه أهـ قلت لان الشرع جعل لاستعدادات المتعلق به تأثيرا لتغير النصوص و هذا تأسيس كثير النفع ١٢

^٢: قوله صاحب التوضيح أهـ فامر الجمعة بعمومه و اطلاقه مانع لوجوب الظاهر باعتبار هيأته او حقيقته على الاختلاف على ان الجمعة هى هو او غيره فى موضع من المواضع او على شخص من الاشخاص لان فيه تمسك بالنصوص المقدمة نزولا على وجه فيه مزاحمة للقواعد القرآنى الآخر نزولا و انما يؤخذ ترخيص فعل الظاهر من ترخيص ترك الجمعة احيانا و حديث على (رض) دال على جواز الجمعة فى القرى و البوادرى بل على وجوبها عند عدم تخرج الاجتماع لانه معلل بعلّة الاجتماع فلا مفهوم للفظ المصر كالتأليف مع انه لا مزاحمة بين نصوص تشريع الشروط و الاركان و بين نصوص الايجاب و الطلب اذ هى ترعى عند القدرة عليها و تسقط عند العجز عنها لكون العاجز عن القيام و الركوع و السجود و القراءة و التحول الى القبلة و ستر العورة و طهارة الثوب و نحوه مطالبا بالاداء و التحقيق يقتضى البسط ١٢

مطلب تغير الامر باعتبار المتعلق به

مطلب لمعنى الامر ثلث احتمالات

صلوة الظهر مقام الجمعة و فيها نوع حرج كما فى ظهر العرفات حين حج رسول الله ﷺ حيث قامت مقامها فى اتمام الشعار الاسبوعى فلم تبقى الجمعة فرضية بالتخصيص^١ و اما على القول بانها هى من وجه فلا اشكال و كذا اذا قامت صلوة العيد مقامها على قول البعض و قد ثبت فى الاحاديث و كذا اذا صلى الجمعة فى بستانه رجل وحده و قد تم الشعار بدونه عند ابن عباس رضي الله عنه و هو يأيد تعدد الجمعة فى موضع واحد فلم يبق امر الجمعة الا للايجاب او الاستئذان و الاستحباب و اما عدم الصحة فلا دليل عليه و هو خلاف اكدية الجمعة و عموم الآية و اطلاقها و خلاف الاحاديث الواردة فى الباب الدالة على الايجاب او الترخيص المفسرة المؤكدة لمعنى الامر سواء دخل تحت تأسيس من تأسيسات الاصول المخرجة بان جعله تحت تأسيس عموم المجاز او اخذ الشدة^٢ و التوسط^٣ و الضعف من المتعلق به^٤ او تخصيصه باعتبار الرخائن تخصيصا غير حقيقى او ان الامر للاشتراك المعنوى بين الوجوب و الندب كما ذهب اليه

^١: قوله بالتخصيص أه اى بتخصيص اقامتها فى العرفات بل قال ابو يوسف رضي الله عنه باولوية اقامتها فيها و قال الجمهور ان تركها فيها اخف كذا فى حج الميزان و قد بالغ الشيخ الاكبر فى حج الفتوحات بلزوم الجمعة فيها ١٢

^٢: قوله او اخذ الشدة أه قوله او اخذ الشدة الخ او تخصيصه الخ و على هذين الوجهين الامر للوجوب فقط كما ذهب اليه الجمهور الا ان نسبة كون الوجوب ذودرجات اليهم انما هو باعتبار تخريج بعض الاكابر لقولهم و هذا كلام جيد لان الاوامر الالهية معروض التغاير باعتبار التعلق ١٢

^٣: قوله و التوسط أه و نحوه ما قال بعض الاكابر فى شرح المنار فى تأويل كلام فخر الاسلام بان الاحكام الثلاثة ليست متباعدة بالذات و انما التفاوت بينها بالشدة و الضعف ضرورة ان الطلب قائم بذات الله تعالى امر واحد لكنه معروض للشدة و الضعف و التوسط فمن جهة الشدة ايجاب و الضعف اباحة و التوسط ندب فالمستعمل فى الآخرى لم تستعمل فى غير الوجوب فلا مجاز الا ان اسم الوجوب لما خص عرفا بالشدة صار الندب و الاباحة بعضه فى التقدير انتهى ملخصا قلت هو تأسيس كثير النفع خصوصا فى الاوامر لان تغير كلام الالهى باعتبار التعلق لا يخفى كنسبة الماضى و المضارع اليه بهذا الاعتبار و ان وهنه البعض فى حواشى التلويح و قال لم يذهب اليه الامام فخر الاسلام ١٢

^٤: قوله من المتعلق به أه بان يكون مريضا او بدويا يتحرج بالاجتماع او فى المطر او مسافرا و امثال هذا فكما يجوز ان يكون الامر كان فقد فى حق من مات و حدث فى حق من بلغ مثلا يجوز ان يتوسط و يضعف لدفع الحرج و اما ان لا يصح المأمور به به فلا لعوده على موضعه بالنقض و اما عدم صحته لفقد شروطه فيلزم تحصيلها او سقوطها لدفع الحرج لبقاء الامر المطالب للمأمور به على قدر الامكان ١٢

الامام الماتريدى و جاز ان يكون الاستئان و نحوه بطريق رموز البلغاء^١ اولم يدخل لان الاصول المخرجة قياسات و القياس يتبع الاحاديث و لا يعقبها و يؤكد معنى اطلاق الامر باعتبار المكان اقامة رسول الله ﷺ الجمعة في سفر الحديبية و الحنين كما في ظاهر ابى داود و مصعب بن عمير رضي الله عنه في الحديبية مع اثني عشر رجلا كما في المبسوط و الصحابة رضي الله عنهم المحاربين في برارى مصر كما في الواقدي و ما روى البيهقي عن

مطلب الدلائل المصرة القاطعة للاحتتمالات في عدم صحة الجمعة في بعض المواضع
مطلب الاحاديث الواردة في الباب

مطلب عدم ورود حديث يدل على اشتراط السلطان و المصر للصحة

ليث بن سعد ان اهل مصر و السواحل في زمان خلافة عمر رضي الله عنه و عثمان رضي الله عنه يؤدون الجمعة بامرهما و فيهم جماعة من الصحابة رضي الله عنهم كذا في المجموعة الفتاوى و فيها ايضا عن مصنف ابن ابى شيبة ان عمر رضي الله عنه كتب الى البحرين ان ادوا الجمعة اينما كنتم و صححه ابن خزيمة و لفظ اينما شامل للمصر و القرى انتهى و ما روى المحدث الدهلوى في الحجة الله البالغة "الجمعة واجبة على كل قرية" و ما روى في البيهقي "الجمعة واجبة على كل قرية و ان لم يكن فيها الا اربعة" و ما روى "الجمعة واجبة على الخمسين رجلا و ليس على ما دون الخمسين^٢ جمعة" كما في الكشف الغمة للامام عبد الوهاب الشعرانى رحمته الله و فيه ايضا قال كعب بن مالك رضي الله عنه اول من جمع بنا اسعد بن زرارة رضي الله عنه في بقيع الخضمان قيل لكعب رضي الله عنه كم كنتم يومئذ قال اربعون رجلا فجمع بنا قبل مقدم النبي ﷺ من مكة و حديث نهى رعاة الابل و الغنم كما فيه ايضا و قد مر

^١: قوله رموز البلغاء أهو نحوه ما في التوضيح فيه ايماء اى فى النص اشارة (المراد فى عدم ذكر الحدث فى آية الوضوء) الى ان الوضوء عند عدم الحدث سنة لكونه ايتمازا بظاهر الامر أهو فى التلويح و هذا مبنى على ما يعتبره البلغاء فى تراكيبهم من الرموز لا على ان الامر يتناول للمحدث ايجابا و لغيره ندبا أه قلت هذا للفرار عن الجمع بين الحقيقة و المجاز و لو جعل للجواب الذى ذهب اليه الجمهور درجات اخذا من المتعلق به او حمل الامر على الاشتراك المعنوى بين الوجوب و الندب كما ذهب اليه الامام الماتريدى فلا حاجة الى هذا البناء ١٢

^٢: قوله مصعب بن عمير أهو اسعد بن زرارة مع تسعة عشر رجلا كما فى المبسوط ١٢

^٣: قوله على ما دون الخمسين أهو واقعة حالهم فيخصهم ١٢

و حديث ثعلبة و من جملة زلته تركه الجمعة كما رواه البغوى و قد مر و حديث اتخاذ الصبة من الغنم كما رواه ابن ماجة و قد مر و حديث الجمعة على من آواه الليل الى اهله كما فى الترمذى و حديث بعثة النبى ﷺ مصعب بن عمير ؓ (و قد مر) الى المدينة قبل هجرته و كتابته الى اسعد بن زرار ؓ كما فى المبسوط و غيره و ما جاء (و قد مر) عن ابن عباس ؓ من التجميع فى مسجد عبدالقيس^٢ بجواثى من البحرين كما فى البخارى و ابى داود و فى البخارى ايضاً معلقا التجميع فى ارض اعدت للزراعة فى اطراف اليلة و يؤكد معنى عموم الآية و ان عدم دخول البعض باعتبار الحرج و انه خاص بالوجوب دون الصحة حديث من كان يؤمن بالله و اليوم الآخر فعليه الجمعة الا مسافر الحديث (قد مر بتمامه) و حديث الجمعة واجبة على كل محتلم سمع النداء فى الجماعة الا عبد الحديث و حديث الجمعة حق واجب على كل مسلم فى جماعة الا على اربعة الحديث (قد مر بتمامه) و حديث ورد بطرق شتى يقوى بعضها بعضها خمسة لا جمعة عليهم^٣

مطلب عدم بناء المذهب على دلائل مذكورة فى الهداية و المبسوط و التبيين

مطلب اول من اظهر تلك المحاورات المعتزلة

و عد منهم اهل البادية كذا فى الحجة الله البالغة للمحدث الدهلوى و لصحة الدليل و صعوبة المقام اختار المحدث العلام و المنصف القمقام مع انه من اعظم اصحابنا الحنفية ان الاصح

^١: قوله و حديث بعثة النبى ﷺ و من الاعاجيب قول بعض اصحاب الفتاوى ان هذا كان بغير علم رسول الله ﷺ مع ان الكتب مشحونة من امره ﷺ لمصعب ؓ و كتابته الى اسعد ؓ و هو مع هذا يقول لا يظن بعلى ؓ اقدامه بهذا الحديث بدون السماع فالظن بالصحابة ؓ بتركهم الظهور و اقامتهم الجمعة من عند انفسهم ابعد من ذلك و قولهم فى ما بينهم ان اليهود يفعلون هكذا و النصارى هكذا و نحن نفعل هكذا لا يتنافى علم رسول الله ﷺ و امره ﷺ فله الحمد و اليه المتاب ١٢

^٢: قوله فى مسجد عبدالقيس ﷺ و قد زل قدم بعض فضلاء اهل عصرنا بل بعض الاعلام من اصحاب الفتاوى ان هذا التجميع كان فى حياة النبى ﷺ و قالوا فى هذا دليل عدم فرضية الجمعة فى القرى لكون بين المدينة و جواثى قرى كثيرة لم يجمعوا و هذا كما ترى مع انه لا يضر قائل الرخاىص خلاف الواقع ايضاً اذ هذا التجميع كان بعد رجوع الناس الى الاسلام من بعد ارتداد اكثر قبائل العرب فى زمن خلافة ابى بكر ؓ كما فى كشف الغمة و شرح المسلم للنووى ١٢

^٣: قوله خمسة لا جمعة عليهم ﷺ و مفهوم العدد غير معتبر عند المحققين فلذا ترى فى الاستثناء تارة اربعة و تارة خمسة و قد عد اصحاب الفتاوى اكثر من ذلك فله الحمد ١٢

عندى انه يكفى اقل ما يقال فيه قرية و اقل ما يقال فيه جماعة آه و اختار جم غفير من اصحابنا الحنفية من اهل الهند ان صلوة الجمعة في مصر و القرى في كل المواضع صحيحة بلا كراهية^١ بغير سلطان^٢ و نائبه و لم يرد في هذا الباب حديث صحيح مرفوع السند يدل على اشتراط ما ذكر^٣ كذا في المجموعة الفتاوى و اسماء هم مكتوبة فيها تحت الافتاء كما مر و ما قال معاصروهم فيها من دلائل عدم صحة الجمعة في القرى و البرارى و ان عدم الصحة اتفاق بين الحنفية باطل ليس بشئ و الباعث لهم في ذلك ظن ان القول بعدم الصحة ثابت عن ابي حنيفة رحمته الله و اصحابه و ليس بذاك^٤ و ان بناء المذهب على هذه المحاورات المذكورة في المبسوط^٥ و الهداية و التبيين و ان بناء الخلاف بين ابي حنيفة رحمته الله و الشافعى رحمته الله على هذه الاصول المذكورة في كتاب البزدوى و نحوه و انما الحق ان اول من اظهر تلك المحاورات المعتزلة^٦

^١: قوله بلا كراهية آه و هو الحق كما لا يخفى على من طالع الجامع الصغير ١٢

^٢: قوله بغير السلطان آه قلت و هو اصل المذهب كما لا يخفى على من طالع الجامع الصغير صفحة ٢٠ - ١٢

^٣: قوله على اشتراط ما ذكر آه لما مر ان حديث و له امام عادل او جائر يدل على ان السلطان من شرائط الوجوب حيث علق الوعيد بترك الجمعة عند وجوده و اثر اربع الى الامام كتقديم العلم في الامامة و الوجوب امر زائد لا يثبت بالاحتمال فكيف مع الموانع او وجوب تقديمه لتوقيه لحق سلطنته لا لخصوص الجمعة و حديث على رحمته الله قد قلنا انه معلل بحصول الاجتماع فيدل على صحة الجمعة في القرى و البرارى بحصول العلة مع ان احتمالات خبر لا التلى لنفى الجنس فيه مسقطة للاحتجاج لشرطية المصر بل لا مزاحمة بين النصوص الواردة للايجاب و الطلب و بين النصوص الواردة لاثبات الشروط و الاركان صحة و كمالا لان الثانية واردة عند القدرة عليها و الاولى لا تنفيه و الاولى واردة للايجاب و الطلب مطلقا سواء قدر عليها او لا اذا قدر على اصل العبادة فان مع القدرة فالاداء معها و الا فبدونها و الثانية ساكنة عن حالة غير القدرة و هذا كاحوال بقية الصلوات ١٢

^٤: قوله و ليس بذاك آه لان في ظاهر الرواية ليس الا مطلق نفى الجمعة في منى في بعض الاحوال و في العرفات فحمله صاحب الكافي الجامع لظاهر الرواية على اشتراط المصر و السلطان في الاداء ثم استخرج منه صاحب القدورى عدم الجواز في القرى و انما التحقيق في المذهب هو نفى الوجوب في بعض المواضع بعراض الخوف من العدو بعدم السلطان او الحرج في الاجتماع احيانا و في البرارى لحرج الاجتماع غالبا و اما المنع فقد صرح عن ائمتنا انه لم يورد نهى من الشارع في ذلك بل عدم التحجير اجماعى كما لا يخفى على من طالع حج الميزان و حج الفتوحات و غيرها و غيره ١٢

^٥: قوله في المبسوط آه و التحقيق في الحجة للمحدث الدهلوى ١٢

^٦: قوله المعتزلة آه فلذا منع قاضى القضاة البخارى المسمى بعناية الله رحمته الله في فتاوى اهل البخارى المسماة بجنك صفحة ٧١ و ٧٢ من اداء الظاهر بعد الجمعة حيث قال انه مذهب لاهل الاعتزال حين اعتقدوا العدلية في السلطان و انه من حبال الشياطين و ان فيه ايقاع الشك في كواحد من الجمعة و الظاهر فلذا لم يكن في عهد الصحابة رحمته الله و ائمة المذاهب فليتنبه به السننى آه ملخصاً و استحسانه في بعض فتاوى اصحابنا مقيد بعدم خطر الفساد و اى مفسدة اعظم وقع في شان الجمعة في زماننا هذا حتى اهمل مواضع كثيرة من اقامة الجمعة فيها مع انها امصار بالتفسيرين المشهورين احدهما عدم وسعة اهلها في اكبر مساجدها و الثانى كونها تحت حماية السلطان و القاضى على ظاهر اطلاق متون المذهب كما في التحرير على رد المحتار فما في المتون مقدم على ما في الشروح و الفتاوى من اشتراط كونهما مقيمين فيها او ياتيها احيانا فالحديث الذى ظنوه مأخذا شاهد لما في

مطلب تغير الاحكام من الاولوية الى الجواز و عدمه مطلب الخروج من المذهب من حيث لا يحتسب

وان هذه الاصول لم تصح بها رواية عن الائمة بل هي اصول مخرجة على صنائعهم واستنباطاتهم واكثر الاحكام كان الاختلاف فيها بين الصحابة رضي الله عنهم في الاولوية ومشى الائمة ممشاهم فيها ثم ان من العادات المرضية ان يستحب كل واحد ما ذهب اليه استاذة وامامه فاستخرج كل على استنباط امامه اصولا وقواعد ثم صار للدليل بتلاحق الافكار صولة منتجة للجواز و عدمه بعد ما كان للاولوية ثم نسب الى قواعد مذهب هذا الامام ثم غفل كثير من المدرسين بل من المؤلفين عن الفرق بين هذا قول الامام وبين هذا على قول الامام بل جاء في كثير من الكتب المعتمدة استعمال نحو الاول مقام نحو الآخر فنسب كثير من الاحكام الى الامام في كثير من الكتب مع انه لم يقل به و هو فيما علمنا غير محصات فمنه الحكم على عدم صحة اقتداء الحنفى رضي الله عنه مثلا بالشافعى رضي الله عنه مثلاً مع انه لم يعرفه الصحابة رضي الله عنهم ولا الائمة رضي الله عنهم فالقائل به المغمور في عمى التقليد خارج عن مذهب امامه رضي الله عنه لمخالفته لعقيدة الامام رضي الله عنه و فعله و عقيدة صاحبيه رضي الله عنه و فعلهما بهذا و هو يحسب انه يتبعهم و المقلد البصير بالاعتبارات و الاضافات يعلم ان حكم المجتهد بحرمة الشئ مثلا باعتبار ما ثبت عنده من الدليل لا يناقض حكمه بحله و تجويزه باعتبار ما ثبت من الدليل عند المجتهد الآخر و الاخذ بقوله ' و الغافل عن هذه الاعتبارات قد

المتون و هو يرد ما فى بعض الشروح و الفتاوى و لم يقيد فى الحديث بكون الامام مقيما فيها بل يكفى كونها تحت حمايته لحصول الامن من اليهود و النصرى بهذا القدر لان الحديث معلل بعلة الامن و انما قلنا ظنوه مأخذا لانه فى الحقيقة ورد فى ايجاب الجمعة حيث علق الوعيد فى تركها مع وجوده و لا راحة فيه على ان صحة الجمعة موقوفة به ١٢

١: قوله و الاخذ بقوله أه سئل السيد الحموى عن الاربع التى بعد صلوٰة الجمعة اذا اختلفت بعض شروط الجمعة هل هى فرض او واجبة او مستحبة او ليست بواحدة منها فاجاب انها ليست فرضا و لا واجبة و لا سنة بل و لا اصل لها فى المذهب و قال فى البحر و قد افتيت مرارا بعدم صلاحها خوفا على اعتقاد الجهلة انها الفرض و ان الجمعة ليست بفرض كذا فى بعض حواشى الكنز قلت يأيد هذا ما قال العلامة الحنفى السيد محمد بن محمد الحسينى فى الاتحاف شرح الاحياء فى باب الامامة صفحة ١٧٩ عن اصحاب المذاهب و غيرهم تصريحاً و مآلاً على جواز صلوٰة الجمعة خلف كل بر و فاجر و ان لا يكون فى صدره شك و من اعادهما فهو مبتدع تارك للآثار مخالف للسنة ليس له من فضل الجمعة شئ أه ملخصاً و قلت ايضاً المنع ثابت باشارة قوله تعالى ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا﴾ [الجمعة: ١٠] فالجمعة وحدها عاما مطلقا خير لنا ان كنا نعلم باخباره تعالى بقوله ﴿ذَلِكُمْ خَيْرٌ

يجب على عقيدة امامه و قوله الصريح و فعله الصحيح و كان هذا منه تحريف معنوى لقوله تعالى ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣] اذ جميع الائمة اهل الذكر و ظن الهداية ببعض الصحابة رحمته الله اذ اقوالهم هي المأخوذ بها للائمة و افتراء على الله تعالى و رسوله صلى الله عليه و آله باختصاص مجتهد واحد من بين الامة بالهداية بعد انقطاع الوحي مع ان عدم جواز الجمعة في البرارى و القرى ليس باصل المذهب بل اصل المذهب كلها ايجاب او ترخيص و انما نشأ الحكم بعدم الجواز بعد تأسيس المأصلات و الضوابط على استنباطات المذهب فصار بتلاحق الافكار للدلائل صولاً منتجة للجواز و عدمه من بعد ما كان الاختلاف في هذا الحكم للاولوية و هذا حال اكثر الاحكام كما لا يخفى على من طالع الحجة الله البالغة للمحدث الدهلوى خصوصاً الجمعة كما لا يخفى على من طالع جمعة الميزان الكبرى و حجة و حج الرحمة الامة في اختلاف الائمة ثم تسمى المتأخرون بدلائل واهية لاثبات عدم الجواز على ظن انه هو المذهب و قد علمت انه من نتيجة القواعد لا اصل المذهب و هذا كاشتہار بطلان الظهر بالسعى الى الجمعة ما لم يفرغ الامام شرع او لم يشرع مع عدم رجاء الادراك بين المدرسين و المؤلفين انه هو قول ابى حنيفة رحمته الله و ليس كذلك بل انما نسب اليه هذا الحكم باعتبار التخریج على قول البلخين رحمته الله و على تخریج العراقيين لا تبطل عند ابى حنيفة رحمته الله فاختلف ما نسب الى المذهب باعتبار الاصول المخرجة مع ما هو اصل المذهب في اكثر

مطلب نظائر حديث علي عليه السلام

مطلب معنى حديث علي عليه السلام باعتبار خبره

الكتب المتداولة خصوصاً الهداية و المبسوط^١ و الاصول البزدوى فترى فى الهداية و المبسوط و نحوه التمسك بحديث علي عليه السلام على عدم جواز الجمعة فى القرى مع ان رفعه غير ثابت^٢ عن رسول الله ﷺ و على تقدير ثبوت وقفه كما هو الصحيح و رفعه كما قيل هو مظنون المتن^٣ و مظنون الدلالة^٤ و محتملها^٥ على مقصودهم و له نظائر غير محصاة فى الشرع نحو لا صلوة لمن لا يقيم صلبه و لا صلاة بحضرة الطعام و لا هو يدافعه الاخبثان و من سمع النداء فلم يجب فلا صلاة له الا من عذر و لا ايمان لمن لا امانة له و لا وضوء لمن لا يذكر اسم الله عليه و لا صلاة لجار المسجد الا فى المسجد و فى الطحاوى صفحة ٢٣٠ ليس المسكين بالذى ترده التمرة و التمرتان و لكن المسكين الذى لا يعرف فيتصدق عليه و لا يسأل الناس و فيه ايضاً صفحة ٢٢٩ استقبل صلاتك فلا صلوة لفرد خلف الصف فالمشهور فى نحو هذه كما فى بعض شروح الاحياء و غيره هو نفى الكمال الا ان البعض يقدرون لفظ كاملة فى الخبر و بعضهم اضافة

^١: قوله المبسوط آه للامام السرخسى ١٢

^٢: قوله غير ثابت آه فى تخرىج الهداية لم يرو عن رسول الله ﷺ شئ و فى مجموعة الفتاوى ضعيف منقطع لم يرو هو مرفوعاً مسنداً و فى مقدمة صحيح المسلم راويه واهى كذاب و فى النووى متفق على ضعفه و فى قانون الموضوعات صفحة ٢٤٨ راويه الحادث الاعور كذاب غال فى التشيع يروى عن علي عليه السلام آه و قيل صحيح من طريق جريرو و ذكره ابو يوسف فى الامالى ثم لا يخفى عليك ان صحة الحديث لا يضر ما قلنا من صحة الجمعة فى القرى و البرارى لانه سيق لاجل منع اقامتها فى الحالة الوجدانية و الافتراقية و اقامتها فى الحالة الاجتماعية ما لم يخرجوا و انفق ابو يوسف عليه السلام مع ذكره هذا الحديث فى الامالى و باقى الائمة و اهل الكشف على عدم ورود نهى من الشارع و ان لا تحجير فى الجمعة و انما الفهم ان المذهب هو المنع و التمسك بهذا الحديث لثبوته هو من تخريجات بعض المتأخرين ١٢

^٣: قوله مظنون المتن آه اى لكونه خبراً واحداً فلا يزاحم القواطع ١٢

^٤: قوله و مظنون الدلالة آه باعتبار اخذ الصحة من تقدير موجودة لكونها متناولة لها و عدم تيقن تخصيص اخذ المذكور فلا يزاحم الاحاديث المصرحة فى الباب ١٢

^٥: قوله و محتملها آه لكون اخذ الصحة من تقدير موجودة فيه رائحة المجاز باعتبار القصر و ان الصحة راجع الى الاوصاف كما اجاب العلماء عن استدلال اهل الظاهر القائلين بفرضية الجماعة بما جاء ان لا صلوة لجار المسجد الا فى المسجد فاذا جاء الاحتمال بطل الاستدلال بنفسه فكيف مع الموانع القواطع من الآية و اجماع الصحابة عليهم السلام و اجماع الائمة عليهم السلام و الاحاديث المصرحة المؤكدة لها و فعل رسول الله ﷺ و افعال الصحابة عليهم السلام فله الحمد و اليه المتاب ١٢

الكمال الى الاسم و الاحسن عندى هو تقدير نحو موجودة كما هو اصل اللسان و اخذ الكمال و التمام من جوهر الكلمة كما هو الاصل ايضاً فاما كون نحو موجودة معنى اصلياً فلان خبر لا التى لنفى الجنس هو من الاسماء العامة لا يعدل الى الخصوص بدون القرائن و هو متعلق الظرف ايضاً و الاصل ايضاً فيه ان يكون فعلاً عاماً او اسماً عاماً على اختلاف المذهبين و قد برهن عليه فى فن الادب و البلاغة و اما كون الكمال و التمام معنى اصلياً مأخوذاً من جوهر الكلمة فلان المطلق لا يتناول ما كان ناقصاً فعلى هذا قال علمائنا المطلق ينصرف الى الكامل كالماء المطلق لا ينصرف الى ماء الورد و قد برهن عليه فى فن اصول

مطلب الآيات المانعة لحمل حديث على رحمته الله على ما قالوا

مطلب سوق حديث على رحمته الله

الفقه فى بحث المطلق و المقيد و اما تخصيص نحو واجبة او صحيحة فلا يقال به الا بالقرينة لان اطلاق العام على بعض افراده و ان كان حقيقة باعتبار التناول لكنه مجاز باعتبار القصر كما فى التنقيح و التوضيح فكيف باختيار هذا الاحتمال فى حديث على رحمته الله بدون القرينة بل مع سد النصوص الواردة فى الجمعة و التشريق باب هذا الاحتمال و قد كررنا النصوص الواردة فى الجمعة و اما ما ورد فى التشريق فنحو قوله تعالى ﴿وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَاكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٥]، ﴿وَاذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَّعْدُودَاتٍ﴾ [البقرة: ٢٠٣]، ﴿وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَّعْلُومَاتٍ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ﴾ [الحج: ٢٨]، ﴿لِيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ﴾ [الحج: ٣٤] و ﴿كَذَلِكَ سَخَّرَهَا لَكُمْ لِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَيْكُمْ﴾ [الحج: ٣٧] فلما عمت النصوص باعتبار الضمائر و اطلقت باعتبار المكان و جعل الهداية و التزيق و التسخير الذى جعل التكبير بمقابلته غير مختص بمكان دون مكان اختار المشائخ رحمته الله قول ابى يوسف رحمته الله و محمد رحمته الله فى عدم خصوصية التشريق بمصر و حملوا حديث

على ﷺ على الكمال و ترى الحجاج يكبرون في العرفات^١ و غيرها على اختلاف المذاهب و في بلوغ المرام عن انس ﷺ قال كان يهل منا المهل فلا ينكر عليه و يكبر منا المكبر فلا ينكر عليه متفق عليه و في سبل السلام الحديث ورد في صفة عدوهم من منى الى عرفات^٢ آه و في المبسوط في باب التشريق صفحة ٤٢ اتفق المشائخ رحمهم الله من الصحابة رحمهم الله عمر ﷺ و علي ﷺ و ابن مسعود ﷺ انه يبدأ بالتكبير من صلاة الغداة من يوم عرفة به اخذ علمائنا في ظاهر الرواية^٣ لقوله تعالى ﴿وَ اذْكُرُوا اللّٰهَ فِيْ اَيَّامٍ مَّعْدُوْدَاتٍ﴾ [البقرة: ٢٠٣] و هي ايام العشر عند المفسرين فيقتضى ان يكون التكبير فيها مشروعاً الا ما قام عليه الدليل و عن عبدالله بن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله ﷺ افضل ما قلت و قال الانبياء عليهم السلام من قبل يوم عرفة الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله و الله اكبر الله اكبر و لله الحمد و لان هذه التكبيرات لظهار فضيلة وقت الحج و معظم اركان الحج الوقوف فينبغي ان يكون التكبير مشروعاً في وقته آه بلفظه و في موضع اخر منه و الناس في هذه التكبيرات تبع للحاج آه هذا مع ان الحق الصريح عندي ان حديث علي ﷺ لم يسق لاجل منع صلاة الجمعة في القرى و البراري اذ لا مقتضى لذلك بعد حصول جمع عظيم من المؤمنين فيها بل انما سيق لاجل منع اقامتها بهيئة الوحداية و الافتراقية و اقامتها على هيئة^٤ الاجتماعية اذ هي احد اغراض الشرع في تشريعها مكان الظهر فالحديث معلل بعلّة حصول الاجتماع و انما ذكر المصر لانه فيه اغلب و ايسر لا المعنى لا يبلغه

^١: قوله في العرفات آه و قد مر ان التكبير فيها مذهب علي ﷺ و ابي حنيفة رحمهم الله ١٢

^٢: قوله الى عرفات آه اى مع رسول الله ﷺ كذا في سبل السلام ١٢

^٣: قوله في ظاهر الرواية آه ابوحنيفة رحمهم الله و غيره ١٢

^٤: قوله لاجل منع صلاة الجمعة آه و ما نسب اليه من عدم الصحة و انه لمذهب له فمن تخريجات المخرجين لقوله على ظن انتصار المذهب و كيف يصدر المنع من علي ﷺ و لا يخفى عليه قطعية الآية و الاحاديث الواردة المرفوعة في الباب المسورة بحرف السور و اقامة الجمعة في المدينة و الجواثي و الحديبية و سفر الحديبية و الحنين و برارى مصر و امر عمر ﷺ و عثمان ﷺ زمن خلافتهم لاهل مصر و السواحل باقامتها و امر عمر ﷺ لاهل البحرين باقامتها اينما كانوا و قد كررنا و فصلنا الكل في مواضع من هذا الكتاب فله الحمد و اليه المتاب ١٢

^٥: قوله على هيئة الاجتماعية آه كما كتب عمر ﷺ الى جميع امراءه بذلك بمحضر من الصحابة رحمهم الله من علي ﷺ و غيره من غير نكير منهم و لعدم ثبوت تعدد الجمعة زمن خير القرون فمنع تعددها من حيث الدليل قوى ما لم يخرجوا الا انا اخذنا اصل الجواز من اطلاقات النصوص و شمول المنع للكرهية و النقصان ايضاً و عدم ثبوت عدم صحة التعدد من حديث علي ﷺ لتردد في خبر لا التى لنفى الجنس و ان الاصل هو ارادة الكمال ١٢

عقولنا فمن اقر بوجوب الجمعة على اهل افنية مصر و صحتها فيها فقد اقر بكون الحديث معللاً شاء ام ابى بل لا مجال للانكار هنا لاننا لا ندعوا ان التعليل استنباطى مرجعه الى القياس بل التعليل فيه لغوى من قبيل دلالات النصوص فثبت صحة الجمعة بالاجتماع فى القرى و البرارى بدلالة هذا الحديث و فى الامصار بعبارة نظيره منع اضرار الوالدين بنحو ضرب العصا بدلالة آية التافيف و بنفس اف بعبارتها و تحصيل سنة الجماعة بمطلق الجماعة بدلالة لا صلاة لجار المسجد الا فى المسجد و بها فيه بعبارة فله الحمد و اليه المتاب.

الباب الثانى مشتمل ايضاً على ثلاثة فصول الفصل الاول فى حجج القائلين بشرطية السلطان و اذنه و الجواب عنها

مطلب عدم جواز تفويت الجمعة عن الوقت لاجل اشتراط السلطان
مطلب الحاجة الى السلطان و اذنه و فرع عدم جواز تعدد الجمعة و الصحيح خلافه فلا حاجة اليه

الباب الثانى مشتمل ايضاً على ثلاثة فصول الفصل الاول فى حجج القائلين بشرطية السلطان و اذنه و الجواب عنها فقد صرح اصحاب المتون من اصحابنا الحنفية على شرطية السلطان و اذنه الا^١ ان هذا محمول عند امكان الاستيذان و عدم الافضاء الى تفويت الجمعة^٢ لان تشريع هذين^٣ الشرطين لاتمام امر الجمعة وجوداً و كمالاً فلو امكن ايجادها و ادائها بدون هما و مع ذلك لم يحكم بصحتها بدونهما لعاد تشريع هذين الشرطين على موضعه بالنقض كتشريع تقديم السلطان و نحوه فى صلوة الجنازة و لان بانعدام شروط الصحة و الاركان عند عدم القدرة عليها لا يسقط اصل العبادة سواء كانت الشروط او الاركان منصوبة او اجتهادية لعدم المزاحمة بين

^١: قوله و اذنه الا آه اشارة الى الجواب ١٢

^٢: قوله الى تفويت الجمعة آه جمعاً بين الدلائل كما سيأتى عن اصحاب رحمهم الله رسول الله ﷺ انهم كانوا يرخصون بالصلوة خلف غير الامام المنسوب بغير اذنه الى غير ذلك ١٢

^٣: قوله لان تشريع هذين آه و لان اشتراط السلطان اذنه فرع عدم جواز التعدد و الصحيح خلافه ١٢

دلائل شروط الوجوب و بين دلائل شروط الصحة و الاركان لان الموجب مطالب على قدر الامكان و قد صرح بجواز اقامة الجمعة بدون السلطان و اذنه عند عدم امكان الاستيذان جمع من اصحاب الفتاوى كصاحب المبسوط^١ و القاضى خان و الجامع الرموز و الرد المختار و العالمگيرى و المجموعة الفتاوى و الرد المختار و البحر الرائق و الخلاصة بل قال المولىنا بحر العلوم لا خلاف الا فيما يمكن الاستيذان و قال المولى عبدالحى فى العمدة الرعاية حاشية الشرح الوقاية و من افتى بسقوط الجمعة لفقد شرط السلطان فقد ضل و اضل آه^٢ و فى الرد المختار لو مات الوالى او لم يحضر لفتنة و لم يوجد احد ممن له حق اقامة الجمعة نصب العامة لهم خطيباً للضرورة مع انه لا امير و لا قاض ثمة اصلاً و

مطلب عدم ثبوت الاشتراط بالاحتمال

مطلب حديث و له امام عادل او جائز معلل بعللة الامن

مطلب كون حديث على عليه السلام معللاً بعللة الاجتماع لا امراً يخالف القياس

بهذا ظهر جهل من يقول لا تصح الجمعة فى ايام الفتنة مع انها تصح فى البلاد التى استولى عليها الكفار آه و فى حاشية الرد المختار لبعض الافاضل و نقل شيخنا عن عقد الآلى انه لو تعذر الاستيذان من السلطان كما فى هذا الزمان من عدم التفات السلاطين لمثل تلك الامور فاجتمعت الناس على شخص ليصلى بهم جاز آه و قال المولى بحر العلوم فى الرسائل الاركان ان المشائخ قالوا بوجوب الجمعة عند كون الوالى كافراً آه و كذلك ان منعهم السلطان تعنتاً كما فى الرد المختار و القاضى خان و العالمگيرى و البحر الرائق و الخلاصة فقد علمت من جميع

^١: قوله كصاحب المبسوط آه و عبارته فقد ذكر ابن رستم عن محمد عليه السلام انه لو مات عامل افريقية فاجتمع الناس على رجل فصلى بهم الجمعة اجزاهم لان عثمان عليه السلام لما حصر اجتمع الناس على على عليه السلام فصلى بهم الجمعة و لان الخليفة انما يأمر بذلك نظراً منه لهم فاذا نظروا لانفسهم و اتفقوا عليه كان ذلك بمنزلة امر الخليفة اياه انتهى بحروفه صفحة ٣٥

^٢: قوله فقد ضل و اضل آه و ايضاً فى العمدة الرعاية و هذا يرشدك الى ان اشتراطه انما هو على سبيل الاولوية حيث لا يتعدد الجمعة و حيث تتعددت فلا حاجة الى ذلك آه قلت و من فروع جواز التعدد كما هو المذهب الصحيح عدم الحاجة الى اذن العام ايضاً و حرمة الظهر بعد اداء الجمعة مادام امكان اداء الجمعة مرة اخرى ببقاء الوقت

المتون و الفتاوى ان اشتراط السلطان و اذنه عند امكان الاستيذان و عدم الافضاء الى تفويت الوقت و الا فالسلطان و اذنه ليس بشرط ثم استدل^١ على الشرطية عند الحضور بقول على رحمته الله اربع الى الامام وعد منها الجمعة و هذا استدلال ضعيف لان ظاهره الاستحباب و الاولوية^٢ كتقديم العلم و نحوه و اما الاشتراط فامر زائد لا يثبت بمجرد الاحتمال فكيف مع الموانع القواطع من عموم الآية و اطلاقها و الاحاديث المزیلة لاحتمال الخصوص و القيد منها و ما روينا مما يأيّد اجماع الصحابة رضي الله عنهم بل الائمة^٣ و اهل الكشف و بقوله عليه السلام و له امام عادل او جائز الحديث و لا يخفى على الماهر المنصف ان لا دلالة له على ان صحة الجمعة موقوفة على وجود السلطان و اذنه اصلا اذ سوجه لاحاق الوعيد في الترك بوجوده كالصحة فكان شرطاً لوجوب الاداء لا لصحته و البسط ان الحديث و الاثر معلل بعلّة الامن^٤ كآية التايف معلل بعلّة الاضرار و حديث لا جمعة الى اخره معلل بعلّة الاجتماع و حديث لا صلاة لجار المسجد الى آخره معلل بعلّة حصول الجماعة و التعليل اللغوي جاز^٥ تخصيص النص به فالمدار على المدار عليه^٦ المؤثر الذي هو الاضرار في آية التايف و الاجتماع في حديث لا جمعة و الجماعة في حديث المسجد فكذلك المدار عليه المؤثر هو الامن في امر السلطان فالافراد التي لا يوجد فيها العلة مخصوص غير داخل في النص كالتايف الخالي عن الاضرار و المصر الخالي عن الاجتماع بان كان الاجتماع في الفناء و المسجد الخالي عن الجماعة بان كانت الجماعة في قربه فكذلك السلطان الخالي عن الامن بل قد كان سبباً لسقوط وجوب الاداء اذا خيف منه القتل مثلاً

^١: قوله ثم استدلّ أه فلما بين ان اشتراط البعض السلطان و اذنه للصحة ليس على وجه يفرض الى اهمال الجمعة بحال من الاحوال بين ان ليس لاصل الاشتراط دليل يعتد به اصلاً ١٢

^٢: قوله و الاولوية أه لان هذا الاثر معلل لدفع النزاع المتوهم و انه فرع عدم جواز تعدد الجمعة و قد علمت ان الصحيح من المذهب خلافه ١٢

^٣: قوله بل الائمة أه على عدم توقف الصحة على السلطان فله الحمد و اليه المتاب ١٢

^٤: قوله بعلّة الامن أه و الموقوف على الامن هو وجوب الاداء لا صحته كالموقوف على الصحة لصحة صلوة الخائف كصحة صلاة المريض فكيف باشتراط امر السلطان للصحة بلا دليل و ترك اطلاق الآية و عمومها و الاحاديث الواردة في الباب المصرحة المؤكدة لمعنى الآية ١٢

^٥: قوله و التعليل اللغوي جاز أه بخلاف التعليل الاستنباطي اذ هو قياس مجرد لا يجوز تخصيص النص به و الاول في التحقيق ليس بقياس بل هو

دلالة النص مقبول عند نفاة القياس ايضاً و قد يسمى عند بعض ائمة الاصول الاول قياساً جلياً و الثاني قياساً خفياً و لا مناقشة في الاصطلاح ١٢

^٦: قوله فالمدار على المدار عليه أه اي مدار احكام هذه النصوص يكون على أه ١٢

باداء الجمعة فاذا علمت هذا فاعلم ان ثبوت وجوب اداء الجمعة و الحاق الوعيد و الاثم بتركها مع وجود الامن

مطلب حصول الامن بوجود السلطان من شروط الوجوب

مطلب الانفع من المعانى الثلاثة من قوله تعالى ﴿فَاسْعَوْا﴾ [الجمعة:٩]

بدلالة النص لحصول الغرض المقصود من ذكر السلطان هنا فلذا صرح اصحاب الفتاوى باقامة الجمعة عند عدم حضور السلطان بل قال بعضهم ان من افترى بسقوط الجمعة عند عدم السلطان فهو جاهل و ضال و مضل كما مر بل قال المولى ببحر العلوم فى الرسائل الاركان ان لا خلاف الا عند امكان الاستيذان و نقل عن مشائخنا بوجوب الجمعة عند كون الوالى كافرا انتهى ملخصا (وقد مر) فالعبارة و هو الحاق الوعيد بوجود السلطان الذى يحصل به الامن و الدلالة و هو الحاق الوعيد بوجود مطلق الامن يدلان على ان الموقوف على وجود السلطان و الامن انما هو وجوب الاداء لا صحته بل الموقوف عليه فى الحقيقة هو الامن مطلقا كالصحة (اى صحة البدن) فكما ان المريض اذا تكلف و اقام الجمعة كان ماجورا كذلك الخائف اذا تكلف و اقام الجمعة فقد علمت من هنا ان غرض الشارع من ذكر السلطان انما هو حصول الامن و انما ذكره^١ لانه به اغلب و ايسر كما ان الله تعالى ذكر التأيف مع ان الغرض منه الاضرار و انما ذكره لانه فيه اغلب و ايسر و كما ذكر المصر فى حديث لا جمعة مع ان الغرض هو الاجتماع العظيم الذى يحصل به شعار الاسلام و انما ذكره (اى خص المصر بالذكر مع ان للاجتماع مظاننا كثيرة) لانه فيه اغلب و ايسر و كما ذكر المسجد فى حديث لا صلوة الخ مع ان الغرض هو تحصيل الجماعة و انما ذكره لانه فيه اغلب و ايسر و لانه معد لذلك فقد علمت ان لا دلالة للحديث على ان صحة الجمعة موقوفة على السلطان و اذنه اصلا و ان لا اختلاف الا عند الحضور و امكان الاستيذان باجماع من يتعد به و انما فى المتون مقصور بالحضور و امكان الاستيذان و

^١: قوله و انما ذكره آه اى خص السلطان بالذكر مع ان للامن اسباباً كثيرة ١٢

ان الحق هو ان التقديم للأولية والاستحباب او الوجوب لتعظيم امر السلطان لا لخصوص امر الجمعة او اذا تعين القدرة بوجوده و ان يأباه صريح البعض وهذا لمتانة الدليل و هو قطعية اطلاق الآية و عمومها و عدم تصور التخصيص و عدم دلالة حديث و اثر على خلاف مقتضاء النصوص الموجبة و الدلائل المصححة في المواضع المتنازع فيها و ان لا وجود الا للوجوب او الترخيص و ان الدلائل المرخصة مخصصة للآية لا بمعنى التخصيص الحقيقي بل بمعنى ان بعض الاشخاص غير داخل في الآية^١ باعتبار الوجوب و هو كالتخصيص العقلي غير مورث للشبهة و ان كان المخصص في الدرجة القطعية فكيف بالظنيات و الاحتمالات البعيدة فيكون استئذان الجمعة في بعض المواضع و على بعض الاشخاص مبني على ما يعتبره البلغاء من الرموز لا ان الامر يتناول الوجوب و الاستئذان مع ان كون الآية مخصصة بتخصيص الحقيقي باعتبار الرخصة لا يضرنا لانا لا ننكر عروض الرخائص و قد مر جواز كون هذا الامر من قبيل عموم المجاز او اخذ الشدة و التوسط و الضعف من المتعلق به و هذا تأسيس انفع من الباقي و عند الامام الماتريدي

مطلب ترخيص الصحابة عليهم السلام على اقامة الجمعة بغير اذن الامام

مطلب عبارت الهداية يفيد اولوية امر السلطان

الامر هو الطلب الشامل للوجوب و الاستحباب بالاشتراك المعنوي و لا يخفى كثرة نفعه ايضاً و في الرسائل الاركان لبحر العلوم مولانا عبدالعلي اللكنوي لم اطلع على دليل يفيد اشتراط امر السلطان و ما في الهداية رأى لا يثبت به الاشتراط لاطلاق نصوص وجوب الجمعة ثم هذه المنازعة تندفع باجماع المسلمين على تقديم واحد^٢ كما في جماعة الصلوات عسى ان تقع

^١: قوله في الآية آه فالتخصيص الغير الحقيقي سواء كان شرعياً او عقلياً يدل على ان بعض الاشخاص غير داخل في فرضية الامر لدفع الحرج و لا ينفي المشروعية و الاستئذان و الا عاد ما لدفع الحرج موقفاً فيه و لانه خلاف اكدية الجمعة ١٢

^٢: قوله على تقديم واحد آه و علل في المبسوط ان السلطان انما يفعل ذلك نظراً له اياهم فاذا فعلوا ذلك لانفسهم كان بمنزلة امر الخليفة اياهم آه و زاد في الصلوة المسعودية ان السلطان وكيل و هم اصلاء فجاز فعلهم بحضوره بل و لو اخرجوه من المصر ونقل عن الامام محمد رحمته الله و عن عثمان رضي الله عنه

المنازعة في تقديم رجل ليكن تندفع باجماع المسلمين فكذا في الجمعة ثم الصحابة رضي الله عنهم اقاموا الجمعة في زمان فتنه امير المؤمنين عثمان رضي الله عنه و كان هو اماما حقا محصورا و لم يعلم انهم طلب منه الاذن بل الظاهر عدم الاذن لان هؤلاء الاشقياء من اهل الشر لم يرخصوا في ذلك فعلم ان اقامة الجمعة غير مشروطة عندهم بالاذن و لعل لهذه الواقعة رجوع المشائخ عن هذا الشرط فيما تعذر فيه الاستيذان من الامام انتهى و في الكشف الغمة في باب الامامة صفحة ١٩١ و صفة الائمة كان الصحابة رضي الله عنهم يرخصون في الصلوة خلف غير الامام المنصوب بغير اذنه و صلى على رضي الله عنه و عثمان رضي الله عنه محصور فقال عبيد الله بن عدي بن الحيان لعثمان رضي الله عنه اني اتخرج من الصلوة خلف هؤلاء انت الامام فقال له عثمان رضي الله عنه ان الصلوة احسن ما عمل الناس فان احسن ائمتكم فاحسنوا و ان اساءوا فاجتنبوا انتهى و قال المولى عبدالحى فى العمدة الرعاية حاشية الشرح الوقاية ناقلا عن الفتح المنان فى تأييد مذهب النعمان للشيخ عبدالحق الدهلوى بعد ذكر حاصل عبارة الهداية و هى قوله لا تجوز اقامتها الا للسلطان او لمن امره السلطان لانها تقام بجمع عظيم و قد تقع المنازعة فى التقدم و التقديم و قد تقع فى غيره فلا بد منه تنميما لامرها انتهى هذا تقرير الهداية^٢ و ظاهره يفيد الاولوية و الاحتياط عقلا لا الاشتراط و عدم جواز الصلوة بدونه شرعا انتهى ثم قال المولى المذكور فى حاشيته بعد ذكر عبارات كثيرة لعلك

^١: قوله لعثمان رضي الله عنه اني اهد فمن هنا علمت بطلان ما قال الامام ابن الهمام فى الفتح القدير فيجوز كونه عن اذنه كما يجوز كونه عن غير اذنه فلا حجة لفريق اهد و كذا استدلاله بالحديث و اثر الحسن على اشتراط السلطان للصحة بما قدمنا من تحقيق معناهما و كذا قوله و لا شك ان اطلاق قوله تعالى ﴿فَاسْعُوا﴾ مقيد بخصوص مكان (قوله بخصوص مكان اهد باطل جدا لان الجمعة هى المأمور بها من حيث هى هى فلا بد لتقييدها و تخصيصها من ورود نهى عن بعض افرادها من حيث هى هى و قد صرح الائمة رضي الله عنهم على انه لم يورد من الشارع نهى فى باب الجمعة اصلا من هذه الحيثية و لا يمكن تقييدها و تخصيصها بنصوصها الواردة لاثبات اركانها و شروطها لانها مقصورة على حالة القدرة عليها ساكنة فى حالة العجز نفيا و اثباتا و ان كانت هذه النصوص من القواطع متنا و مرادا و ذلك لعدم المزاحمة باختلاف الجهة فالقول بعدم صحة الجمعة عند العجز عن السلطان و المصر غلط فاحش كالقول بعدم صحتها و الصلوات الباقية عند العجز عن مراعات شروطها و اركانها و لا فرق فى ذلك بينها و بين الصلوات الباقية الا وجود رخصة الترك فيها فى بعض المواد فقط (١٢) و مخصوص منه كثير كالعبيد و المسافرين فجاز تخصيصه بظنى آخر فيخص بمن امره السلطان ايضا اهد بما قدمنا من بطلان الاجماع على تخصيص الصحة بمكان و الكلام فى اشتراط السلطان للصحة فلا يبنى على حال من خص للرخصة ١٢

^٢: قوله هذا تقرير الهداية اهد و فى حاشية سعدى جلى على العناية شرح الهداية قوله فلا بد منه اى من السلطان او من امره تنميما لامره اقول فيه نوع تأمل حيث لا يظهر دلالة على كون السلطان شرط صحة الجمعة اهد ١٢

مطلب نتائج الحكم بتعدد الجمعة

مطلب عدم جواز الظهر مادام امكان الجمعة على المذهب الصحيح من جواز التعدد تتفطن من هذه العبارات ونحوها انه لا شك في وجوب الجمعة و صحة ادائها في البلاد الهند التي غلبت عليها النصارى وجعلوا عليها ولاية كفارا وذلك باتفاق المسلمين و تراضيههم و من افق بسقوط الجمعة لفقد شرط السلطان فقد ضل و اضل^١ هذا و للتفصيل موضع آخر انتهى و في الحاشية ايضاً و هذا يرشدك الى ان اشتراطه انما هو على سبيل الاولوية حيث لا تتعدد الجمعة و حيث تعددت فلا حاجة الى ذلك انتهى قلت و كذا لا حاجة الى اذن العام لا مكان اقامتها في موضع آخر و مواضع و يحرم ايضاً صلاة الظهر مطلقاً و ان ادى بعض الناس الجمعة لوقوع ظهر المصلى قبل جمعته باعتبار امكان اقامته الجمعة مع بعض الآخر مادام الوقت باقياً و كذا ينبغي بطلان الظهر بالسعى الى تحصيل الجمعة عند من قال به^٢ و ان فرغ الامام عنها لا مكان اقامتها مع بعض الآخر و هذه نتائج الحكم بجواز التعدد فما في الفتح القدير وغيره من عدم البطلان بالسعى بعد فراغ الامام محمول على الحكم بعدم جوازه و في المجموعة الفتاوى للمولوى عبدالحى رحمته الله بما مر به استفتاء و لو فرغت جماعة واحدة من صلاة الجمعة ثم جاء عشرة رجال او خمسة عشر رجلاً فهل يصلون الجمعة مع الجماعة و الخطبة او يؤدون الظهر بجماعة او اى شئ يفعلون هو المصوب فلما كان تعدد جماعة الجمعة على المذهب الصحيح جائزاً و لا يجوز

^١: قوله و اضل آه و هذا يأيّد ما قلنا من ان حديث و له امام عادل او جائر معلل بعلّة حصول الامن و حيث حصل ثبت الوجوب و الحاق الوعيد بالترك و ظاهر الاطلاق كفاية الامام الواحد حيث حصل الامن به من شر الكفار و المنافقين و هذا باعتبار العبارة و اما باعتبار الدلالة فقد يحتاج الى اكثر منه حيث توقف الامن عليه و قد يثبت عدم الاحتياج اليه اذا حصل الامن بدونه و قد يسقط الوجوب بوجوده اذا خيف منه القتل مثلاً باقامة الجمعة و تعليله لغوى كتعليل حديث على رحمته الله فى المصر و اما كون صحة الجمعة موقوفاً على السلطان فلا دلالة لهذا الحديث اليه اصلاً لصحة صلاة الخائف كالمريض فالمدار المؤثر فى الحاق الوعيد فى ترك الجمعة و وجوبها انما هو حصول الامن و انما ذكر السلطان لانه به عادة كالا اجتماع فى المصر و الجماعة فى المسجد و الاضرار بالافتّ فلا مفهوم لها ١٢

^٢: قوله عند من قال به آه اى عند ابي حنيفة رحمته الله هذا اذا كان يرجوا الادراك و ان كان لا يرجو للبعد وغيره انما ينسب الى الامام باعتبار التخرير و ليس من صريح المذهب حقيقة و هذا كاكثير الاحكام قد التبس على المدرسين بل المؤلفين انه من صريح قو الامام او باعتبار التخرير فاثبت نسبة البطلان بالسعى الى الامام البلخيون فى تخريجهم و نفاه العراقيون كذا فى الفتح ١٢

من فرض عليه الجمعة ان يصلى الظهر فى هذا اليوم وجب عليهم ان يؤدوا الجمعة مع الجماعة و الخطبة و لو كان فى المسجد الآخر فهو اولى و الا فلا حرج انتهى اعلم انه ما جاء دليل من الاحاديث و غيرها على ان اقامة صلاة الظهر من حيث هى صلاته عزيمة بالنسبة الى صلاة الجمعة باعتبار موضع ما و شخص ما بل الثابت فيها اما عدم صحتها و حرمتها و اما رخصتها بعين دلائل وردت فى الجمعة للملازمة بين فعل الجمعة و ترك الظهر ففرضيتها يلزم عدم صحتها و حرمتها و رخصة تركها يلزم رخصة فعله بالنسبة اليها و اما عزيمة الجمعة فكلية غير مخصصة فى شخص ما و موضع ما لثلا يقع حكم تشريعها على خلاف غرض الشارع من تشريعها مكان الظهر مع جعلها اكثر تأكيداً و وعيداً بتركها فلم يعهد فى عهد النبى و لا الصحابة عليهم السلام فى الجمعة الا الوجوب او رخصة الترك و اما عدم الصحة باعتبار الاشخاص او المواضع فلا و كذا فى زمن الائمة على ما نقله بعض العارفين و فى كتب جامع لاختلاف المذاهب و ساذجة عن تخطيط المأصلات المخرجة من متأخرى

مطلب ضرورة حفظ الاعتبارين فى الظهر

المذهب او قليلة فيها تاصيلاتهم كالرحمة الامة فى اختلاف الائمة و الميزان الكبرى و انما اشتهر رواية نسبة عدم الصحة الى الائمة لكون اقبال المحصلين فى التعلم و التعليم و المؤلفين فى التأليفات الى الكتب الجامعة لاحكام مع دلائلها المؤسسة و هذه الرواية المنسوبة اليهم مع ان التحقيق انها باعتبار التخرىج مذكورة فيها ثم استدلت متأخرى المذهب لتتيممها بدلائل لم يعرفها ابو حنيفة عليه السلام و اصحابه ككون الآية مخصوصة و الاستدلال بحديث على عليه السلام و منها استدلال صاحب الهداية فى جواز الظهر قبل الجمعة و لو مع الكراهية و الحرمة بقوله و لنا ان اصل الفرض^٢ هو

^١: قوله على ما نقله بعض آه و هو المذكور فى الميزان الكبرى للامام عبدالوهاب الشعرانى ١٢

^٢: قوله ان اصل الفرض آه مجرد استدلال بالقياس مع فسادة بمقابلة قوله تعالى ﴿فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الجمعة: ٩] و الاحاديث المصرحة فى الباب و هو غير جائز كالتمسك بالنصوص الواردة فى الظهر لعدم جواز الاستدلال بالنصوص المقدمة على وجه تراحم بها النصوص المتأخرة فهل معنى لاصلية الجمعة الا كونها مأموراً بها على الكافة بالآية القاطعة العامة المطلقة و الاحاديث المصرحة المسورة بحرف السور و ما معنى اصلية الظهر مع حرمة او عدم صحتها بانفراده الا فى ضمن الجمعة و قد قال رسول الله ﷺ فمن تركها اى الجمعة ولم يقل الظهر فى ضمن الجمعة و اما على القول

الظهر^١ في حق الكافة هذا هو الظاهر^٢ الا انه مأمور باسقاطه باداء الجمعة و هذا لانه متمكن من اداء الظهر بنفسه دون الجمعة لتوقفها على شرائط لا تتم به وحده و على التمكن يدور^٣ التكليف انتهى اذ الاحسن في التعليل تسليم كون الظهر منهيًا عنه لحديث الا لا صلاة له و الحمل على الحرمة (لا عدم الجواز) لكون النهي و النفي لخلل المزاحمة (اي لا لمعنى في نفس الظهر) و لكون الجمعة بمكان عند الله تعالى مع انها ليست شرطاً لصحة جميع اعمال البر فعلينا ان المراد عدم القبول و في تعليل الهداية ايها اصالة الظهر باعتبار المزاحمة ايضاً و فيه تعقيب نصوص الجمعة بمجرد القياس مع فساده بنفسه ايضاً لان اصالة الظهر باعتبار نفسه اي اذا خلا عن رائحة المزاحمة و اما باعتبار الجمعة فيدور حكمه على وجه لا يزاحمها بل يتبعها ففعله حرام (كما هو عندنا) او غير صحيح (كما هو عند بعض الائمة) عند تعين الجمعة و فيه رخصة عند ترخيص تركها

بان الجمعة هي الظهر امرنا بادائه على هيئة مخصوصة في هذا الوقت كما قال عمر رضي الله عنه و غيره من الصحابة رضي الله عنهم خلافاً للاكثر فاستدل صاحب الهداية حق ظاهر ١٢

^١: قوله هو الظهر أه في الفتح القدير بالنص و قول النبي ﷺ و اول وقت الظهر حين تزول الشمس مطلقاً في الايام أه و هذا الدليل فاسد جدا لانه يوهم كون الشارع يصدد تشريع الظهر مكان الجمعة بعد نصوص الجمعة و لانا لا ندعى ان الجمعة غير الظهر قطعاً حتى ينهض هذا دليلاً علينا ١٢
^٢: قوله هو الظاهر أه كيف بهذا مع كون الكافة مأمورون باداء الجمعة بالقاطعة المستلزم لترك الظهر و الحق كما سيأتي ان للظهر اعتباران اصالة باعتبار نفسه عند خلو المزاحمة و دوران الحكم على وجه لا يزاحم الجمعة باعتبارها ١٢

^٣: قوله و على التمكن يدور أه و كيف بهذا بمجرد القياس بمقابلة الامر و التكليف الصريح المقطوع به في قوله تعالى ﴿فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الجمعة: ٩] ١٢

^٤: قوله عند الله تعالى أه حتى يرد بتركها جميع اعمال البر و ان لم يكن فيها مزاحمة كالزكوة و الصوم و الحج و سائر اعمال البر و زاد عليها الظهر لزيادة المزاحمة ١٢

^٥: قوله مع انها ليست أه لدخل مقدر انه على هذا ينبغي الحكم بعدم جواز الظهر كما قال به بعض الائمة و تحقيق الجواب ان له صارف و هو عطف الزكوة و جميع اعمال البر على الا لا صلاة له في الحديث الطويل مع عدم شرطية الجمعة لصحة جميع الاعمال لانها عبادات مستقلة ١٢

فائده منشأ الغلط عدم اعتبار الاعتبارين ١٢

مطلب عدم جواز معارضة نصوص الجمعة بالنصوص المقدمة فضلا عن القياسات المستخرجة

منها

مطلب النصوص المعللة قد يتخلف الحكم عنها

و كيف بكونه اصلا بهذا الاعتبار مع حرمة او عدم صحته و منشأ الغلط نسيان الاعتبارين و قد وقع فى هذه الورطة بعض شراح الكنز حيث صرح ان صلوة الظهر فريضة محكمة فلا يترك الا بالنص القاطع و النص ورد بتركها فى الامصار^١ آه و فى هذا الدليل من المفاسد ما لا يخفى الاول ان نحو هذا انما يقال عند معارضة النصوص بجهالة التاريخ و الثانى ورود نص قاطع عام مطلق بعد نصوص الظهر و الثالث ان الحد الاوسط فى قوله و النص ورد الخ غير مكرر اذ المراد به حديث على عليه السلام المتنازع فيه فالحاصل ان القول باصالة الظهر و فيه رائحة مزاحمة الجمعة و بفرضيته مع هذا الاعتبار فيه معارضة نصوص الجمعة بالقياس مع فساد بنفسه و هو لا يجوز كالتمسك بالنصوص الواردة فى الظهر لبطلان التمسك بالنصوص المتقدمة على وجه زوحت فيه النصوص المتأخرة اجماعاً و قد طعن بعض علماء المذاهب على اصحابنا انهم لا يرون الجمعة فرضاً كما فى الفتح القدير و الحق ان فى اكثر استدلالاتهم ركازات خصوصاً فى تمسكهم بحديث و له امام عادل او جائز على عدم صحة الجمعة بدون نحو السلطان حيث ليس فى هذا الحديث رائحة من الدلالة على ان الصحة موقوفة بوجوده فضلاً^٣ من ان

^١: قوله و النص ورد بتركها فى الامصار آه فيه ان كان المراد بالنص هو النص القاطع فهو عام مطلق لا مخصوص فى الامصار و ان كان المراد به حديث على عليه السلام فلا يتكرر الحد الاوسط من حيث القياس فالاستدلال باطل فكيف مع ان الحديث من نصوص الاداء و هو معلل بعلّة الاجتماع فلا مفهوم للفظ المصر فلذا كان الصحابة عليهم السلام يصلون الجمعة فى القرى و البرارى ١٢

^٢: قوله فى الامصار آه فيه انه على هذا يصير بقية افراد الظهر فى القرى و البرارى ظنية على ما قالوا فيخص بعد ذلك ايضاً بالتعليل و احاديث الباب فكيف مع اعتبار نص قاطع ورد فى الجمعة على العموم و الاطلاق ثم اخبار الله تعالى على خيرية الجمعة ايضاً على العموم و الاطلاق ١٢

^٣: قوله موقوفة بوجوده فضلاً آه بل انما سيق هذا الحديث على اختصاص الايجاب بالآمن من شر الكفار بكونه تحت حماية السلطان حيث علق الوعيد بترك الجمعة عند وجوده كاختصاصه بالصحيح و المقيم و الذكر و امثاله فالمنتفى فى حق الخائف عن عدم السلطان انما هو الوجوب لا الصحة كالمريض و المسافر و امثاله ثم اللية هنا هو الامن لانه هو المدار عليه المؤثر فلذا صرح اصحاب الفتاوى على وجوب الجمعة على الأمن و لو بدون

يدل على شرطية وجوده في كل مصر و خصوصاً في تمسكهم بحديث على رحمته الله على عدم صحتها في القرى و قد جاءت الآية القاطعة عامة مطلقة و الاحاديث المصرحة في الباب المسورة بعضها بحرف كل على اقامة الجمعة في القرى مع ثبوت اقامتها فيها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم و الصحابة رضي الله عنهم في زمانه صلى الله عليه وسلم و من بعده صلى الله عليه وسلم و النصوص المعللة بـ «لأنه من البراهين الانية» (قد يتخلف الحكم عنها) فاللمية في حديث على رحمته الله

مطلب نسبة حديث على رحمته الله الى موجبات الجمعة كنسبة "لا صلاة لجار المسجد الا في المسجد" الى موجبات بقية الصلوات

هي حصول الاجتماع مطلقاً^٢ فكمال الجمعة^٣ موقوف عليه كما ان كمال باقى الصلوات هو حصول الجماعة مطلقاً (اى سواء كان في المسجد او غيره) لكون حديث المسجد معللاً بـ «لأنه من البراهين الانية» و انما لم يذكر الجوار في حديث على رحمته الله لان غرض الشارع في تشريع الجمعة ان تكون على وجه اشهر من الظاهر فهي جامع للجار و غيره ما لم يقع في الحرج و قد كتب عمر رضي الله عنه في زمن خلافته الى عمار له باجتماع الناس من المحلات الشتى في موضع واحد للجمعة كما في كشف الغمة و غيره و ذلك ليكون هذا الدين ظاهراً و غالباً على الاديان كلها و ليكون اغيظ لليهود و النصراني و المنافقين و لرد مكيدتهم شرط الشارع وجود السلطان في الحاق الوعيد فله الحمد و اليه المتاب.

السلطان او تحت حماية ولاية الكفار و على عدم وجوبها على الخائف و لو من سلطان المسلمين ثم اذا ثبت الايجاب بحصول الامن فلا بد من ادائها و لو فرضنا كون مصر و السلطان شرطين لصحة الاداء لان شروط الاداء ترعى عند القدرة عليها و تسقط عند العجز اذا كان الموجب و المطالب عاماً^{١٢}

^١: قوله «لأنه من البراهين الانية» المراد بالتعليل هو من حيث اللغة كالتعليل في آية التافيف يخص به النص كالتافيف المستعمل للتحسين في بعض اللغات و يدور الحكم على العلة كالاضرار بضرب العصا فكذلك التعليل في حديث على رحمته الله يخص به النص كالمصر الخالي عن الاجتماع و يدور الحكم على العلة التي هي الاجتماع و لو في الفناء او القرى او البوادي و ليس ذكر مصر على خلاف القياس و الا لزم سقوط الجمعة عن جميع المؤمنين ان لم تبق مصر من شرق الارض الى غربها هذا و التعليل الاستنباطي لا يخص به النص^{١٢}

^٢: قوله مطلقاً أي سواء كان في مصر او غيره^{١٢}

^٣: قوله فكمال الجمعة أي الكمال يؤخذ من خبر لا التي لنفى الجنس^{١٢}

و الفصل الثانى فى حجج القائلين بعدم شرطية السلطان و اذنه

مطلب المنهاج المذهبى له ثلث عروات

و الفصل الثانى فى حجج القائلين بعدم شرطية السلطان و اذنه اقوى الدلائل فى اثبات دعوى القائلين بعدم شرطية السلطان و اذنه ككآب الله تعالى اذ هو مقطوع به عموما و اطلاقا كسائر خطابات الشرع الواردة فى الصلاة و الزكاة فلذا يكفر جاحد الجمعة اجماعا لثبوتها بالدليل القطعى كما فى الدر المختار و الرد المختار فمن هنا قد علمت ان ما قال بعض المتأخرين من اصحابنا تحريماً لعدم جواز الجمعة فى القرى ان الآية ظنية لانها مخصوصة بالاجماع فجاز تخصيصها بعد ذلك بحديث على عليه السلام ^١ باطل لا يلتفت اليه و انما قلنا بعض المتأخرين لان ائمتنا المتقدمين لم يقولوا بظنية الآية و لم يفهموا النهى فى القرى من حديث على عليه السلام و لم يفهموا من عدم الشروط الا الترخيص و حين اختلفوا فى اولوية اقامة الجمعة فى العرفات اتفقوا على ان لا نهى عن اقامتها فيها و لا امر فقال ابويوسف باولوية الجمعة فيها لعدم ورود النهى عن الشارع و قال الجمهور ان عدم التجميع فيها اخف لعدم ورود الامر كذا فى حج الميزان و غيره و فى فتاوى الحرمين لبعض افاضلنا الحنفية ان اقامة الجمعة فى البوادر تقليدا لمذهب الغير جائزة آه ملخصا لان فى دعوى تخصيص الهداية بمذهب واحد من المذاهب اقتراء على الله و رسوله عليه السلام بعد انقطاع الوحي و هو خلاف اجماع الصحابة عليهم السلام و الائمة ايضا و اذا اتصل به الحكم السلطانى صار مذهبنا لنا ايضا لرفع الاختلاف به و لحوق الاثم بتخلفه و انما كون الاول مذهبنا لنا باعتبار التجويز لجواز الاخذ بمذهب الغير لاخذ امامه به و ثباته على قول امامه باعتبار الرأى فالمنهاج المذهبى له ثلث عروات قد يخرج الغافل عنها عن المذهب و هو يريد انتصاره فما فى بعض كتب اصحابنا من عدم جواز اقامتها فى العرفات على قولهم جميعا و انه فى البرارى اجماعى فقد علمت بطلانه ايضا فلما ثبت قطعية الآية اطلاقا و عموما و انها غير

^١: قوله بحديث على عليه السلام آه مع ان حديث على عليه السلام لا ينفى صحة الجمعة فى القرى و البرارى بل يثبتها دلالة لكونه معلل بعله الاجتماع فله الحمد

مطلب الدلائل المصرحة على عدم شرطية السلطان و اذنه

مطلب الاعتبارات المذهبية

مطلب ان من اتباع المذهب تجوز العمل بقول بقية أئمة المذاهب و رؤية فرضية اتباع امر

السلطاني

مخصوصة فكيف يعارضها دليل اشتراط السلطان مع انه ساقط بنفسه^١ و في الصلوة المسعودية بما معربه انه (اي السلطان) وكيل للناس و هم اصلاء و جاز تصرف الاصيل بدون الوكيل فلو اخرجوه من مصر و اقاموا الجمعة جازت و سئل محمد رحمته الله عن اخراج و الى الافريقية و اقامة الجمعة بدونه قال جازت و سئل عثمان رحمته الله عن اخراج و الى البصرة و اقامة الجمعة بدونه قال جازت و ايضاً تجوز الجمعة عند حبس السلطان و قد اقام على رحمته الله الجمعة عند حبس عثمان رحمته الله انتهى ملخصاً و قد مر عن الكشف ترخيص الصحابة رحمهم الله في الصلوة خلف غير الامام المنصوب بغير اذنه و قول عبيد الله بن عدي لعثمان رحمته الله حين صلى على رحمته الله و عثمان رحمته الله محصور و جوابه لعبيد الله فهل لهذا معنى الا اجماع الصحابة رحمهم الله على صحة الجمعة بدون السلطان من غير تكير فهذا يعين و يأيد ما قلنا قبيل هذا الفصل من معنى حديث و له امام عادل او جائز و اثر اربع الى الامام فله الحمد ثم اعلم ان لاقامة الجمعة اعتبارات كما هي في سائر المسائل الاختلافية يوقع الغافل عنها خارجاً عن مذهب امامه فهو عاص له كما هو عاص لباقي الأئمة رحمهم الله و الصحابة رحمهم الله فضلاً عن عصيانه عن الله تعالى و رسوله صلى الله عليه وسلم اذا لم يوت كل اعتبار حقه الاول امر السلطان (اي اعتبار امر آه) او القاضي اذ الجمعة حـ تصير فرضية اقامتها مجعاً عليها اتفاقاً الثاني الانتقال (اي اعتبار الانتقال آه) من مذهب الى مذهب و هي حينئذ جائزة لاقامة اتفاقاً الا من لا يعتد بخلافه لنقصان علمه و غفلته عن اتفاق الصحابة رحمهم الله و الأئمة الثالث رحمهم الله

^١ : قوله ساقط بنفسه آه اذ لا تعرض في حديث و له امام عادل او جائز لصحة الجمعة و عدمها اصلاً و لا في اثر اربع الى الامام لتقدمه في موضع سلطنته لا لخصوص الجمعة مع ان تقديمه كتقديم الاعلم مثلاً في سائر الصلوات لكون الاستئذان و الاستحباب امراً متيقناً و الوجوب و الاشتراط امر زائد يحتاج الى الدليل و الدلائل مانعة و منها ترخيص الصحابة رحمهم الله في الصلاة خلف غير الامام المنصوب بغير اذنه كما سيأتي ١٢

الرأى (اى اعتبار الرأى آه) وهى ح ء مختلف فيها بين الائمة الاربعة ﷺ و كذا بين ائمتنا ﷺ واصحابنا ﷺ فالتابع البصير لمذهب امامه من يأخذ بكل اقوال امامه فى النفى و الاثبات باعتبار الاعتبار فن انكر وجوب الجمعة على بعض الاشخاص و فى بعض المواضع اخذا على رأى امامه مع تجويزه الاخذ بقول امام يرى الوجوب لروية امامه جواز ذلك و مع اعتقاد فرضية اخذ بقول غير امامه عند امر السلطان او القاضى لاعتقاد امامه ذلك فقد اتى المذهب حقه و تابع امامه على اقواله و هو التابع البصير و اما من انكره مطلقا و غفل عن متابعة امامه فى تجويزه لاقامة الجمعة باعتبار الاخذ بقول باقى الائمة ﷺ و فى اعتقاده لفرضيته باعتبار امر السلطان او القاضى فقد خرج عن المذهب من حيث لا يحتسب فهو عاص لامامه فضلا عن معصيته لله تعالى و رسوله ﷺ و صار عنده المذاهب كانها اديان مختلفة^١

مطلب تارك الجمعة غير متيقن على انه ثابت على مذهب امامه باعتبار الرأى ايضا

مطلب عبارات الكتب الستة ذو احتمالين

و قد عم هذا البلية اهل الاعصار المتأخرة من المدرسين بل المؤلفين الا من عصمه الله تعالى و هؤلاء قد اعتصموا بحبل الله متفرقين و قد قال الله تعالى ﴿وَاَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ [آل عمران: ١٠٣] ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [آل عمران: ١٠٥] و قد وقع فى هذه الورطة اهل عصرنا المنكرين لتجويز اقامة الجمعة فى القرى و البوادر باعتبار الاخذ بقوله بقية الائمة ﷺ و لروية فرضيتها باعتبار امر السلطان او القاضى و لو انهم اخذوا الامر من السلطان او القاضى فى مواضع

^١: قوله اديان مختلفة آه من ان بيت الشرع المحمدى مبنى على هذه الاركان الاربعة و بساط شرعه ينسج على هذه الاوتاد الاربعة فلهذا ترى ابسط الناس بالاخذ من المذاهب المكاشف المشاهد للاشياء كما هى حيث يرى المذاهب الاربعة كانها جداول من بحر الشريعة الكبرى ثم العالم المتبحر المنصف فاما غيرهما فهم هلكى بعضهم بالانس المذهبى على ان الحق مقصور على مذهبه و بعضهم بتهديم ثلثة اركان الشرع و كسر ثلثة اوتاده برد النصوص الصحيحة الصريحة الشاهدة لمذهب غير امامه فيورث ذلك اياهم قساوة فى قلوبهم ينسد به باب المكاشفة مع انهم مشغولون بالعبادات و الرياضيات الشاقة طول عمره و قد يفضى هذا بهم الى سوء الخاتمة لاعتقاده غير الواقع واقعا كما فى علوم الاخلاقية اللهم ثبتنا و جميع المؤمنين بالقول الثابت فى الحياة الدنيا و فى الآخرة ١٢

الاختلاف ليكون امر اقامة جمعهم بناء على امر مجمع عليه لكان خيراً لهم كيف و الامر عسير و الجمعة اكد المفروضات رتب على تركها استحواذ الشيطان و طبع القلوب^١ ورد جميع اعمال البر فالمنكر كما هو خارج عن مذهب امامه بالاعتبارين غير ثابت فيه باعتبار الرأى على ايقان منه ايضاً و ذلك لعدم مجئ دليل^٢ يدل على عدم وجوب الجمعة او جوازها الا جاء دليل على خلافه فى الاكثر مع اختلاط ما هو منسوب الى المذهب^٣ باعتبار التخريج بما هو من اصل المذهب و الحق ان عدم جواز الجمعة بدون المصر و السلطان غير مصرح فى الكتب الستة من ظاهر الرواية بل عباراتها تحتمل هذا مع سقوط الجمعة^٤ بدون كل واحد منهما او سقوطهما عند تخرج ايجادهما و تحتمل عدم الوجوب بدونهما فحملها اصحاب التخريج على الاحتمال الاول و الحق حملها على الاحتمال الثانى لوجود صريح النقل عن ائمتنا فى الكتب الخالية عن تأسيس المأصلات و لوجود الاحاديث المصرحة المرفوعة فى الباب فضلاً عن القاطع العام المطلق مع ثبوت اقامة الجمعة فى القرى من رسول الله ﷺ و الصحابة رضي الله عنهم فلذا تناقض

^١: قوله طبع القلوب أه و لعل عدم التنبيه بان اخذ امر السلطان ليكون اقامة الجمعة على امر مجمع عليه خير له من تركها و لو جاز لوجه لعدم جوازه لوجه من هذا القبيل فله الحمد ١٢

^٢: قوله لعدم مجئ دليل أه اى باعتبار الرأى

^٣: قوله هو منسوب الى المذهب أه كدعوى الاجماع على عدم جواز الجمعة فى البرارى و دعوى تخصيص الآية به و التمسك بحديث على رضي الله عنه اذ كل واحد منها غير ثابت عن ائمتنا بل انما نسب هذا الى المذهب باعتبار التخريج كيف يقول امامنا بعدم جواز الجمعة فى البرارى باجماع بينه و بين الشافعى رحمته الله و الشافعى رحمته الله لم يكن فى زمنه ام كيف يقول امامنا بعدم جوازها فيها عند تخرج الامصار و قد ثبت بنقل الثقة على عدم ورود نهى من الشارع فى الجمعة من حيث هى هى اجماعاً بل لا يتصور ذلك منه من بعد ما اخبرنا ببقاء مأموريته من الحيثية الكذائية الى يوم القيامة و لا يتصور تخصيص نص الامر بنصوص وردت فى الاداء لعدم المزاحمة و لا بنصوص الظهر لتقدمها زماناً ١٢

^٤: قوله مع سقوط الجمعة أه الا انه لا نظير له فى الشرع ١٢

^٥: قوله عند تخرج ايجادهما أه فاما سقوط شرطية السلطان فقد اتفقوا عليه عند فقده فمن ظن بعدم جواز الجمعة فقد زل قدمه عن الدراية فضلاً عن الرواية حيث لا نظير له فى الشرع فلذا ترى جواز جمعة المريض الغير القادر على شروطها و اركانها اجماعاً كما فى الصلوات الباقية و الفرق وجود رخصة الترك فى الجمعة فقط و اما الرواية فقد جاء عن صحابة رضي الله عنهم رسول الله ﷺ التجميع فى القرى كما فى المبسوط و البيهقى و مصنف ابن ابى شيبه و حديث الجمعة واجبة على كل قرية اوردته المحدث الدهلوى فى الحجة و حديث الجمعة واجبة على كل قرية و ان لم يكن فيها الا اربعة اوردته البيهقى و تجميع رسول الله ﷺ مع الصحابة رضي الله عنهم فى سفر الحديبية و الحنين كما فى ظاهر ابى داود و حديث ان اهل البادية من خمسة الذين لا جمعة عليهم كما قال المحدث الدهلوى ايضاً ١٢

مطلب تناقضات وقعت باعتبار التخرج

الامر على اصحاب التخرج قتراهم يحكون بصحة الجمعة بدون السلطان بخلاف المصر^١ فى الاشهر و قد اضطرب الاقوال فى كتب اصحابنا الحنفية بهذا الاعتبار فما من قول الاناقضه الآخر فى الاكثر و ان تكلفوا البعض فى الجواب قتراهم يحكون بقطعية الجمعة لقطعية الآية الواردة فيها ثم لما ورد عليه عدم جواز تخصيصها بحديث على رضي الله عنه اجاب البعض بانها مخصوص البعض بالاجماع و لما تناقض بين القول بان للسلطان ان يتمصر القرية^٢ و بين القول^٣ بان ليس له ان يقيم الجمعة فى القرى اذا طاف فى مملكته تكلف^٤ البعض بالفرق بين الصغيرة^٥ و الكبيرة مع نقل البعض بجواز تمصره و ان صغر الموضع و قل^٦ اهله و فى النقاية شرط لوجوب الجمعة الاقامة بمصر الخ ثم قال و تقع فرضا ان صليها فاقدتها و فى القهستانى اى عادم هذه الشروط الاربعة او بعضها الاضافة العهدية فيدخل القروى و المسافر الخ انتهى فقوله القروى اى مقيما كان او مسافرا و قوله المسافر اى سواء كان فى المصر او القرى اذ هنا اربع مواد الاقامة فى المصر و الاقامة فى القرية و السفر فى المصر و السفر فى القرى فجمعة فاقد الاولى صحيحة فى الصور الباقية و لما كان بين قولى المصنف رحمته الله تناقضا ظاهرا زاد الشارح رحمته الله لفظ الوجوب على الاداء فى قوله و لادائها المصر حيث قال اى لوجوب اداء الجمعة آه مع تصريح البعض بعدم الصحة فى القرى و تراهم يقولون بعدم جواز الجمعة لامير الموسم بمنى مع التصريح فى الفتاوى بجواز تقديم رجل فى الجمعة عند فقد السلطان و نائبه و نحن ننقل لك عبارات كتب ظاهر

^١: قوله بخلاف المصر آه من جعلهما من شروط الاداء على وتيرة واحدة ١٢

^٢: قوله ان يتمصر القرية آه كما فى كثير من الفتاوى ١٢

^٣: قوله و بين القول آه كما فى الخلاصة و غيرها ١٢

^٤: قوله تكلف آه المتكلف صاحب الرد المحتار فى المنحة الخالق على البحر الرائق صفحة ١٤١ و لله الحمد ١٢

^٥: قوله بالفرق بين الصغيرة آه مع ان هذا الفرق واه من حيث الدليل لعدم السماع من الشارع فكيف ببناء ترك ما هو بتركه بد جميع البر و طبع القلوب و استحواذ الشيطان على هذه التكاليف و ترك نصوص الباب نحو الجمعة واجبة على كل قرية و من كان يؤمن بالله و اليوم الآخر فعليه الجمعة و الجمعة واجبة على كل قرية و ان لم يكن فيها الا اربعة الى غيرها ١٢

^٦: قوله و قل آه كما فى الجامع الرموز عن التمرتاشى ١٢

الرواية لتعلم مأخذ الفريقين و تعلم ان عدم جواز الجمعة عند فقد السلطان او المصر ليس مصرحا فيها ففى الجامع الصغير المطبوع فى المطبع العلوى صفحة ٢٠ فى الجمعة بمنا ان كان الامام امير الحجاز او كان الخليفة مسافرا^١ جمع و ان كان غير الخليفة و غير امير الحجاز و هو مسافر فلا جمعة^٢

مطلب عبارت الجامع الصغير للامام محمد رحمته الله

مطلب عبارت الكافى للحاكم الشهيد رحمته الله الجامع للكتب الستة

فيها انتهى فهذه العبارة كما ترى يحتتمل نفى الجواز^٣ و الاظهر انها لنفى الوجوب^٤ بقرينة و هو مسافر لان السفر لا يمنع الجواز و فيه ايضا^٥ و قال محمد رحمته الله لا جمعة بمنا و لا جمعة بعرفات فى قولهم جميعا انتهى فليس فى العبارة صريح اشتراط السلطان و المصر للجواز بل الحق انه للوجوب بقرينة النصوص الواردة فى الباب و النقل الصريح عن الائمة رحمته الله^٥ و لان بعدم القدرة على شروط الاداء لا يسقط المشروط^٦ و تخصيص الجمعة بالسقوط ليصلى الظهر فيه محذور قوى و هو التمسك بالنصوص المقدمة فى مقابلة النصوص المتأخرة حيث يمكن العمل بها بسقوط

^١: قوله او كان الخليفة مسافرا أهـ و الاطلاق مشعر على انه لا فرق فى ذلك على ان يكون معه عدد كثير او قليل مادام يطلق عليه اسم الجماعة ففيه اشارة الى ان السلطان اذا طاف مملكته فعليه الجمعة فى الامصار و القرى و ان امير الموسم اذا كان مقيما فعليه الجمعة فقد علمت ح ء صدق ما قاله اهل التحقيق ان شرطية المصر و السلطان ليس من اصل المذهب ١٢

^٢: قوله فلا جمعة فيها أهـ اى وجوبا لان السفر لا يمنع الجواز فامير الموسم اذا كان مقيما فالجمعة واجبة و الا فجازة ١٢

^٣: قوله يحتتمل نفى الجواز أهـ و هذا ما ذهب اليه بعض اصحاب التخريج ففى البناية على الهداية عن شرح الطحاوى ان كان الامير امير الحجاز او العراق او امير مكة او الخليفة معهم مقيمين او مسافرين جاز (و الحق ان يقول وجب) اقامة الجمعة عندهما و ان كان امير الموسم فان كان مقيما جاز (و الحق وجب) و ان كان مسافرا لم يجز (الحق ان يقال لم يجب لان السفر لم يمنع الجواز ١٢) أهـ و اذ ليس نفى الجواز مصرحا فى ظاهر الرواية بل هذا الاحتمال هو خلاف الظاهر فالحق ما قال العارفون و اهل التحقيق ان ليس فى الجمعة الا ايجاب او رخصة الترك كيف و قد ثبت اجماع الائمة على انه لم يورد من الشارع نهى فى باب الجمعة من حيث هى هى ١٢

^٤: قوله لنفى الوجوب أهـ و هذا هو الحق اذا وقع حرج او كانوا مسافرين و الا فعليهم ان يقدموا رجلا يصلى بهم الجمعة ١٢

^٥: قوله عن الائمة أهـ فى اختلافهم فى جمعة عرفات على وجه الاولوية من بعد ما اتفقوا فى اصل الجواز كما فى الفتوحات و حج الميزان و غيره ١٢

^٦: قوله لا يسقط المشروط أهـ فلذا تصح جمعة غير القادر على السلطان اجماعا و كذا جمعة المريض غير القادر على مراعات الشروط و الاركان ١٢

الشرط^١ و في الكافي للحاكم الشهيد الجامع للكتب الستة للإمام محمد عليه السلام فاما الشرائط في غير المصلي لاداء الجمعة فستة المصر الخ فهذا ليس بمصرح فيها^٢ كما علمت من عبات الجامع الصغير بل انما نقل العبارات بالمعنى ففي المبسوط صفحة ٣ (اي في جزء الاول) للإمام السرخسي فرأى (اي الحاكم الشهيد) الصواب في تأليف المختصر بذكر معاني كتب محمد ابن الحسن عليه السلام آه فكان للتخريج دخل فيها و صار للدليل صولة بتلاحق الافكار فتغير بيان الاولوية الى الجواز و عدمه و هذا حال اكثر الاحكام و يؤيده تصريح الائمة بعدم ورود نهى من الشارع في هذا الباب^٣ و تصريح اختلافهم في الاولوية في جمعة العرفات و اجماع اهل الكشف على ان لا تحجير في الجمعة و تصريح نقل بعض العارفين^٤ الراسخين الى نسبة ذلك الى ائمة الاربعة عليهم السلام و ان الناس اذا اقاموا الجمعة في غير الابنية بغير اذن الحاكم جاز^٥ و ذلك لان الله تعالى فرض الجمعة و سكت عن الاشتراط فيما ذكروا^٦ بل قال بعض العارفين^٧ ان اقامة الجمعة في العرفات من اوجب الواجبات و قال ابو يوسف رحمته الله^٨ يصلي الجمعة في العرفات و من مذهب علي عليه السلام

^١: قوله بسقوط الشرط آه لان مورد النصوص الموجبة المطالبة للجمعة اعم من مورد الاشتراط و هو حالة القدرة و غيره و هو حالة العجز و ذلك كقوله تعالى ﴿أَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [البقرة: ٤٣] فان الطلب اعم من ان يكون حالة القدرة على الركوع و القراءة و القيام مثلا او حالة العجز عنها فكان سقوطها عند العجز باذن الشرع و الا فيؤدى الى امر العاجز^{١٢}

^٢: قوله بمصرح فيها آه مع انه لو حمله على معناه الحقيقي المقابل للبرارى الذى هو بمعنى مطلق العمران كما هو الظاهر من اطلاق المتون لكان موافقا لعبارة الجامع الصغير بشرط جعله من شرائط الوجوب اذ ظاهره هو وجوب الجمعة على اهل منى على السلطان مطلقا و على امير الموسم اذا كان مقيما و لو معهما عدد يطلق عليهم اسم الجماعة فدعوى عدم جواز الجمعة في القرى و الفرق بين قرية و قرية من بعض اصحاب الراى^{١٢}

^٣: قوله في هذا الباب آه كما في حج الميزان^{١٢}

^٤: قوله و تصريح اختلافهم آه كما في حج الميزان ايضا^{١٢}

^٥: قوله لا تحجير في الجمعة آه كما في حج الميزان ايضا^{١٢}

^٦: قوله نقل بعض العارفين آه كما في جمعة الميزان^{١٢}

^٧: قوله جاز آه كما في جمعة الميزان^{١٢}

^٨: قوله فيما ذكروا آه كما في جمعة الميزان^{١٢}

^٩: قوله بعض العارفين آه اى الشيخ الاكبر في حج الفتوحات^{١٢}

^{١٠}: قوله قال ابو يوسف رحمته الله آه كما في حج الرحمة الامة في اختلاف الائمة و حج الميزان^{١٢}

التشريق في العرفات^١ وكذلك من مذهب ابي حنيفة رحمته الله^٢ واهل مذهبه^٣ التشريق فيها فعلى هذا قد علمت ان الاحاديث الواردة في الباب باقامة الجمعة في القرى والحديث الوارد في اهل البادية بانهم من اهل الرخص على بابها ولا يترك العمل بها وبقاطع القرآن بالظن والتخمين بلعلها بلغت الامام^٤ وقد اجاب عنها ولو تتبعته كتب القوم شرق الارض وغربها لن تجد التصريح به الا ما قاله بعض المحققين باعتبار ما نسب اليه لاجل التخريج وانما وجه الاشتهار لتوجه القوم في التأليف التدريس والتعليم والتعلم الى كتب ذكرت فيها التأسيسات المذهبية اسمها بعض المتأخرين اكثر منه الى كتب خالية عنها وان ذكر فيها صريح المذهب وذلك الاشتهار كاشتهار نسبة العشر في العشر في مقدار الحوض والميل في التيمم والتقدير في حد معلوم في زوجة المفقود الى المذهب وانما هي من تخريجات المشائخ رحمته الله ولا تقنع بترك ما ان في تركه رد جميع اعمال الخير بلعل فعلى فكيف اجاب عنها الامام وصريح النقل عنه الايجاب او الترخيص فقط ثم لا يخفى عليك ان ظاهر اطلاق المتون في تمصر القرية هو كونها تحت ولاية السلطان كما في التحرير المختار على الرد المختار واما ما اختاره بعض اصحاب الشروح والفتاوى من كونه مقيما فيها او ياتيها احيانا فهو خلاف المتون واطلاق حديث تمسكوا به هنا وهو له امام عادل او جائز الحديث مع انه سيق للوجوب لا الصحة ومعلل بعله حصول الامن بوجوده لا امر على خلاف القياس واربع الى الامام لتوقيره في موضع سلطنته او لدفع النزاع المتوهم فهو للاولوية^٥ و خاص بعدم جواز تعدد الجمعة واما بناء على

^١: قوله في العرفات آه كما في المبسوط للامام السرخسي رحمته الله ١٢

^٢: قوله من مذهب ابي حنيفة رحمته الله آه كما في الرحمة الامة ١٢

^٣: قوله واهل مذهبه آه كما في حج رد المختار ١٢

^٤: قوله بلغت الامام آه مع ان الامام لم يقل بشرطية السلطان والمصر كما لا يخفى على من طالع الجامع الصغير صفحة ٢٠ وما جاء على اعتبار باعتبار الوجوب او الاداء مقصور على معناه الحقيقي الذي هو بمعنى مطلق العمران مع كونه معلل بعله الاجتماع ١٢

^٥: قوله فهو للاولوية آه و لان الخليفة انما يامر بذلك نظرا منه لهم فاذا نظروا لانفسهم و اتفقوا عليه كان ذلك بمنزلة امر الخليفة اياه آه مبسوط صفحة ٣٥ بل قال بعض المشائخ ان الناس اصلاء والخليفة وكيل فجاز لهم ان يخرجوه من المصر و يقيموا الجمعة بدون اذنه كما في الصلوة السعودية و به قال عثمان رحمته الله و محمد رحمته الله و هو المذكور في الصلوة السعودية ايضا و في الكشف الغمة جاء عن صحابة رحمته الله رسول الله صلوات الله عليه ترخيص اقامة الصلوة بغير اذن الامام المنصوب ١٢

الرواية الصحيحة التي هي جواز تعددها فلا حاجة اليه كما قاله المولى عبدالحى رحمته الله في العمدة الرعاية آخذاً من عبارات الهداية ونقل عن الشيخ عبدالحق الدهلوى انه قال في فتح المنان ان المفهوم من عبارات الهداية هو اولوية السلطان لا شرطيته و كذلك نقل عن مولينا بحر العلوم رحمته الله الحمد على ذلك ثم لا يخفى ان مورد نصوص الايجاب و الطلب اذا كان اعم من حالة القدرة على مراعات الشروط و الاركان و من حالة العجز عنها تسقط هذه الشروط و الاركان عند العجز عنها باذن الشارع لئلا يؤدي الى امر العاجز و المأمور به واجب الاتيان بدونها كقوله تعالى ﴿أَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [البقرة: ٤٣] اعم من حالة القدرة على القيام و القراءة و ستر العورة و استقبال القبلة و من حالة العجز عنها و قد روى هذا من شارطى السلطان حيث قالوا باسقاطه عند العجز و انما العجب من شارطى المصر حيث قالوا بعدم جواز الجمعة عند العجز و الحرج باتيانهم مع ان كليهما من شروط الاداء عندهم^١ و مورد نصوصها الموجبة اعم من حالة القدرة على المصر و من حالة العجز عنه^٢ و لو فرضنا حديث على رحمته الله انه سيق لاجل اشتراط المصر لكان الحق الحكم بسقوطه عند العجز عنه^٣ فى الايجاب و الترخيص لعموم النصوص الواردة الدائرة بينهما فكيف مع الاحتمالات المتزاحمة فى خبره و الواردات المانعة لتقدير الصحة فيه

^١: قوله عندهم آه ففيه تشيت اغراض الشرع ١٢

^٢: قوله على المصر و من حالة العجز عنه آه و يجب حمل عبارات المتون و غيرها فى قولهم بعدم جواز الجمعة فى القرى على حالة القدرة و عدم التخرج باتيان المصر لا العجز و التخرج و ذلك لان النصوص الواردة فى باب الداء ساكتة عند عجزنا ان اداء الشروط و الاركان و هذا كحالة الصلوات الباقية فلذا صح جمعة من فقد السلطان او عجز عن استقبال القبلة و طهارة الثوب و المكان و نحوه و الركوع و السجود و القيام و القراءة و نحوها فالقول بعدم صحة الجمعة عند العجز و التخرج باتيان المصر تخمين محض لم يأت به نص و لا يوافقه قياس فكيف بالنص القرآن على وجه العموم و الاطلاق و احاديث الباب نحو قوله رحمته الله الجمعة واجبة على كل قرية وان لم يكن فيها الا اربعة و نحوه (اورده فى البيهقى) بل الحق ان امر الجمعة ايجاب او ترخيص و اما عزيمتها و خيريتها فعام مطلق باخبار الله تعالى ﴿ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [الجمعة: ٩] ١٢

^٣: قوله عند العجز عنه آه كما حكمنا بسقوط القيام و القراءة و استقبال القبلة و ستر العورة مع ثبوت اشتراطها بالنصوص عند العجز عنها فى سائر الصلوات بل فى صلاة الجمعة ايضاً و لا يصار الى الظاهر لان التمسك بالنصوص المقدمة نزولاً على وجه فيه مزاحمة للنصوص المتأخرة غير جائز و قد امكن اداء الجمعة باسقاط هذه الامور فكذا المصر على فرض شرطيته و انما يؤخذ ترخيص اداء الظاهر من ترخيص ترك الجمعة لا لاجل المزاحمة كما اذا فات وقتها فله الحمد على ذلك ١٢

مع انه معلل بعللة الاجتماع فلا مفهوم للمصر فلذا كان من مذهب على رحمته الله ^١ و ابى حنيفة ^٢ و اصحابه و اهل مذهبه ^٣ التشريق فى بادية العرفات و لا شئ اضر فى الباب و اشد فسادا من القول بان الظهر هو المقطوع به فى هذا اليوم و هو الاصل المكلف به فيه لعدم جواز التمسك بالنصوص المقدمة ^٥ نزولا على وجه فيه مزاحمة للنصوص المتأخرة ^٦ فكيف بالاقسية المستخرجة منها و انما يؤخذ ترخيص اداء الظهر من ترخيص ترك الجمعة لا لاجل المزاحمة فاصلاته و كونه مكلفا اذا خلا و نفسه و الا فهو المأمور بالترك فله اعتباران كما علمت فكيف بالنصوص الصحيحة الصريحة فى الباب مع ان الاخذ بالحديث اذا ثبت ^٧ و بالدلائل الموجهة ^٨ و بمذهب الغير ^٩ هو المذهب فكيف اذا انضم اليه ان نسبة عدم التجويز فى بعض المواضع الى الائمة رحمهم الله باعتبار التخريج ^{١٠} و النقل الصريح عنهم ان فى الباب ايجاب او ترخيص ^{١١} و انه لم يورد من الشارع نهى فى هذا ^{١٢} الباب اجماعا ^{١٣} و قال اهل الكشف لا تحجير فى الجمعة و قال الشيخ الاكبر فى حج الفتوحات فصل فى الجمعة بعرفة اختلف العلماء فى وجوب الجمعة و متى تجب فقل لا تجب الجمعة بعرفة و قال آخرون ممن قال بهذا القول انه يشترط فى وجوب الجمعة ان

^١: قوله من مذهب على رحمته الله أه كما فى المبسوط ١٢

^٢: قوله و ابى حنيفة أه كما فى الرحمة الامة ١٢

^٣: قوله اهل مذهبه أه كما فى الرد المحتار ١٢

^٤: قوله بان الظهر أه بل التحقيق ان الامر مقلوب و ذلك لان الكلام انما هو بعد نزول قاطع الجمعة ١٢

^٥: قوله المقدمة أه سواء كان التقدم بساعة لطيفة او بسنين كثيرة ١٢

^٦: قوله المتأخرة أه و الا لجاز نسخ شريعتنا و تخصيصها بالشرائع المقدمة و اللازم باطل فكذا الملزوم ١٢

^٧: قوله اذا ثبت أه كما فى الرد المحتار و غيره ١٢

^٨: قوله الموجهة أه كما فى الرد المحتار و غيره ١٢

^٩: قوله بمذهب الغير أه كما فى الحجة و الاركان و الميزان و الكشف و غيره ١٢

^{١٠}: قوله باعتبار التخريج أه كما فى المجموعة الفتاوى ١٢

^{١١}: قوله ايجاب او ترخيص أه كما فى جمعة الميزان و حجه و حج الفتوحات ١٢

^{١٢}: قوله نهى فى هذا أه كما فى حج الميزان و غيره فمنهم ابويوسف رحمته الله قال بعدم ورود نهى من الشارع مع ان حديث على رحمته الله مذكور فى اماليه ١٢

^{١٣}: قوله اجماعا أه من ابى يوسف رحمته الله و غيره من الجمهور فلذا اختلفوا فى اولوية صلوة الجمعة فى العرفات فقال بها ابويوسف رحمته الله لعدم ورود نهى من الشارع و قال الجمهور لما لم يورد امر بها فعدم اقامتها فيها اخف ١٢

يكون هناك من اهل عرفة اربعون رجلا و من قائل اذا كان امير الحاج ممن لا يفارق الصلوة بمنى و لا بعرفة صلى بهم فيهما الجمعة اذا صادفها و قال قوم اذا كان و الى مكة يجمع بهم و الذى اقول به انه يجمع بهم سواء كان مسافرا او مقيما و سواء كانوا كثيرين او قليلين مما ينطلق عليهم فى اللسان اسم جماعة فلا واجب اوجب من اقامة الجمعة بعرفة اذا جاء وقتها و شرطها انتهى باختصار فهذه العبارات و ما قاله العارف الشعرانى فى حج الميزان يشهدان على ان الاختلاف بين علماء الامة ليس فى الصحة و عدمها فى موضع ما و حديث على عليه السلام لو قدر فيه نفى الوجوب فى بعض المواضع فلا ينفى المشروعية و لو قدر نفى الصحة مع ان هنا موانع كان مخصوصا فى حالة القدرة باذن الشرع لشمول النصوص الموجبة المطالبة لحالة القدرة على المصر و لحالة العجز عنه لشمول قوله تعالى ﴿أَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [البقرة: ٤٣] لحالة القدرة على القيام و القراءة مثلا و لحالة العجز عنهما هذا بحسب رد استدلالاتهم و الا فهو معلل بعلة الاجتماع فلا مفهوم للمصر فصحة الجمعة فى القرى و البرارى بدلالة الحديث عند وجود العلة و لو حملناه على خلاف القياس مع انه فاسد لكان ساكنا عن التجميع فيهما لان عدم تخرج المستثنى شرط فى حكم ما بقى بعد الاستثناء كما هو شرط فى حكمه فبقى موضع التخرج مسكوتا عنه فله الحمد و اليه المتاب.

و الفصل الثالث فى تحقيق معانى ادلة الباب

مطلب اعظم الزلل اتباع ايمأت الاصولية بدون تعريضها على النصوص

مطلب عدم دلالة حديث وله امام عادل او جائز على ان صحة الجمعة موقوفة على السلطان و الفصل الثالث فى تحقيق معانى ادلة الباب اعلم يا ايها الاخ الماهر المنصف الخائف على دينه ان اكثر الاحكام الاختلافية بين الصحابة عليهم السلام و بين الائمة عليهم السلام كان الاختلاف فيها للاولوية^١ ثم صار للدليل بعد تأسيس الماصلات مع تلاحق الافكار صولة منتجة للجواز مكان الاولوية ثم

^١: قوله للاولوية أهو التحقيق فى الحجة الله البالغة للمحدث الدهلوى رحمته الله ١٢

ضم اليه نسيان اجماع الصحابة رضي الله عنهم و الائمة رضي الله عنهم على جواز اقتداء بعضنا خلف بعض ثم ضم الى ذلك تخطيط ما هو باعتبار التخريج بما هو من صاحب المذهب حتى صار المعروف منكرا والمنكر معروفا و صار ما ليس بمذهب الائمة كانه من مذهبيهم و ما هو منه كانه ليس منه الا ان بعض ذلك جلي يعلم بادنى النظر كاشتراط العشر في العشر عندنا في الحوض الكبير و اشتراط الميل في باب التيمم فانهما من اختيارات المتأخرين لا من اصل المذهب و بعضه خفى على كثير من علمائنا لا يعلم الا بالطلب كبطلان الظهر بالسعى الى الجمعة اذا لا يرجوا الادراك فان نسبته الى امامنا باعتبار التخريج و قد خفى على اكثر المؤلفين و بعضه اخفى من ذلك كله لا يمكن التنبه به الا لمن لم يقتصر على مطالعة كتب الشاملة لاستخراجات المشائخ رضي الله عنهم بل تجاوز نظره مع مطالعة كتب مشائخ المذاهب الاربعة الشاملة للاستخراجات الى مطالعة كتب الساذجة الخالية عن تأسيس الماصلات المذهبية ليعلم ما هو خالص اقوال الائمة عن ما نسب اليهم باعتبار التخريج و لم يكن مقتصر ايضاً على اتباع ايماءات^١ التفاصيل و اشاراتها ما لم يعرضها على النصوص الواردة في الباب و يكون عارفاً على اساليب الكلام يعلم الرجال بالحق و هذا كامر الجمعة اذ الحق فيها الوجوب او ترخيص الترك^٢ كما اعترف به كثير من اعلام الهند قريب عصرنا هذا اسماء هم مكتوبة في المجموعة الفتاوى للمولوى عبدالحى اللكنوى رحمته الله و قالوا لم يرد في اشتراط المصر و السلطان حديث صحيح مرفوع السند قلت هذا هو الحق لان حديث

^١: قوله على اتباع ايماءات آه و ذلك كاتباع استخراجات الاصولية لعدم جواز الجمعة في القرى و هذا مع انه ليس من اصل المذهب ترك لاجله الاحاديث الواردة في الباب هذا ثم هذا فله الحمد ١٢

^٢: قوله او ترخيص الترك آه كما لا يخفى على من طالع الميزان الكبرى للامان عبد الوهاب الشعراني من حجه و حج الفتوحات للشيخ الاكبر و غيرهما

وله امام عادل او جائراً لم يرد لاجل ان صحة الجمعة موقوفة على وجود السلطان واذنه ولم يسق لذلك وليس له رائحة دالة على ذلك^٢ بل

مطلب تخفيف الجمعة لاهل البادية لمعنى حرج الاجتماع

مطلب ورود حديث في ترخيص اهل البادية بترك الجمعة

مطلب الحديثان الواردان في تعميم القرى

مطلب في تحجير الجمعة تشتيت اغراض الشارع

وروده واتساقه لاجل ان افتراضها وجوبها والحاق الوعيد بتركها موقوف على حصول الامن وعدم الخوف بوجود السلطان كما هو موقوف على صحة البدن والاقامة والذكورة وامثالها وتحقيق المقام ان الله تعالى انما بعث رسوله ﷺ بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله وجعل بعض هذا الاظهار بالسيف وبعضه بالحجة وبعضه بالعبادات التي هي الشعارات الاسلامية من الصلوات الخمسة وغيرها والجماعات المخصوصة ثم انزل علينا آية هدينا وامرنا على شعاراتكم واكمل من تلك الشعارات حيث امرنا بالسعى اليه وترك الشواغل واخبرنا على لسان رسوله ﷺ بطبع القلوب واستحواذ الشيطان ونفى جميع اعمال البر من الصلوات والزكاة والصوم والحج بتركه وشد في امره وعظمه فكان فيه مظنة الحرج لبعض الاشخاص وفي بعض المواضع وما جعل في الدين من حرج فبين لنا على لسان رسوله ﷺ

^١: قوله او جائراً هو في البحر حرمة ترك الجمعة لمقلد الامام ابي حنيفة رحمه الله لاجل ان الامام جائر لان مذهب امامه ان الجائر سلطان انتهى ملخصا

^٢: قوله على ذلك اهد ليحمل عليه بوجود القرينة الاخرى مع انه لا قرينة له بل القرائن والدلائل مانعة لهذا الحمل من عموم النص القرآني واطلاقه و عموم الاحاديث الواردة في الباب واطلاقتها وصريح النقل عن صحابة رسول الله ﷺ بالتريخ على اقامة الصلوة خلف غير الامام المنصوب بغير اذنه وقول عثمان رضي الله عنه بجواز الجمعة عند اخراج والى البصرة واقامتها بدونه واقامة على رضي الله عنه اياها عند حبس عثمان رضي الله عنه بل شروط الجمعة كلها للتخفيف لا للصحة عند ائمة الاربعة وغيرهم على ما نقل بعض العارفين عنهم بل قال اهل الكشف الذين يرون الاشياء على ما هي عليه ان لا تحجير في الجمعة وفي الرحمة الامة نقل عن ابي يوسف باقامة الجمعة في العرفات وفي الميزان الكبرى للامام الشعراي عن ابي يوسف رحمه الله والجمهور على ما يدل على ان الاختلاف في اقامة الجمعة في العرفات للاولوية وان الجواز اجماعي وكذا عدم ورود نهى من الشارع فيها وانهم لم يعرفوا النهى من حديث على رضي الله عنه حيث قال ابو يوسف رحمه الله يصلى الجمعة في العرفات لعدم ورود نهى من الشارع مع ان الحديث مذكور في اماليه وقال الجمهور ان عدم اقامتها فيها اخف لعدم ورود الامر وسئل محمد بن عبد الله عن اخراج والى الافريقية واقامة الجمعة بدونه قال جازت ١٢

الأشخاص الذين رخص لهم الترك فمنهم الخائف من اليهود والنصارى والمنافقين لكون هذا الشعار اغيظ لهم من أكثر الشعارات الإسلامية فكان فيه مظنة الأذى من طرفهم لا معنى خلل في أكديّة هذا الشعار فجمعة الخائف جائزة بجمعة المريض وامثاله وكذلك خفف على أهل البوادي لمعنى حرج الاجتماع وقد ورد به حديث بطرق شتى يقوى بعضها بعضها أن أهل البادية من الخمسة الذين لا جمعة^١ عليهم^٢ كما في الحجّة الله البالغة لولى الله الدهلوى رحمته الله و كما في بعض القرى بل الأمصار لخصوص الواقعة كحديث ليس على ما دون الخمسين جمعة مع حديث الجمعة واجبة على كل قرية وحديث الجمعة واجبة على كل قرية وإن لم يكن فيها إلا أربعة الحاصل أن لا تحجير فيها لأنه خلاف أكديتها بل فيه في بعض المواضع ومن بعض الأشخاص تشييت في أغراض الشارع وخلاف الأحاديث الواردة في الباب وأما أثر أربع إلى الإمام فليس فيه إلا لزوم تقديمه في موضع سلطنته لا لأن صحة الجمعة موقوفة عليه كما نقل الإمام عبد الوهاب الشعراني في الكشف عن صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم أنهم كانوا يرخصون بأقامة الصلاة خلف غير الإمام المنصوب بغير إذنه فلم يبق في حق الجمعة إلا استئذان تقديمه وأولويته لدفع النزاع المتوهم في التقديم^٣ والتقدم مع أنه حاصل باتفاقهم وهذا أيضاً نتيجة الحكم بعدم جواز التعدد في إقامة الجمعة وقد علمت أن الصحيح (أي المذهب الصحيح) خلافه

^١: قوله لا جمعة آه أي لا أنهم أن أقاموها لم يجز عنهم لأن في تشييت أغراض الشرع في أكديّة الجمعة فالترخيص لدفع الحرج لكون الحديث معللاً

بعلة حرج الاجتماع كما أن حديث المصر معلل بعلة حصول الحديثان متظاهران أحدهما للآخر هذا فله الحمد ١٢

^٢: قوله عليهم آه وهذا الحديث معلل بعلة حرج الاجتماع ١٢

^٣: قوله في التقديم آه مع أن هذا فرع عدم جواز تعدد الجمعة وأما على مذهب الصحيح من جواز التعدد فلا حاجة إلى السلطان ولا إلى إذن العام و

الظهر منهي عنه ولو بعد إقامة الجمعة مادام أمكان أدائها مرة أخرى ببقاء الوقت ١٢

مطلب زلل وقعت في الاستدلال

مطلب جواب عن استدلالات بنيت على التخریج

فلا حاجة الى السلطان^١ ولا الى نائبه ولا الى اذن العام وليكن عليه يترتب اثم مصلى الظهر مادام الوقت باقيا و عدم صحته عند الشافعي رحمته الله و كراهيته و حرمة عندنا لفرضية الجمعة و امكان ادائها و قد مر في المجموعة الفتاوى للمولوى عبدالحى رحمته الله وجوب الجمعة على من جاء بعد فراغ الامام عنها مع الجماعة و الخطبة و لو في هذا المسجد لعدم جواز من فرض عليه الجمعة ان يصلى الظهر في هذا اليوم^٢ آه ملخصا قلت نهى الظهر مسلم عند ائمة المذاهب و اتباعهم للحديث المرفوع الا لا صلاة له و حديث احراق بيوت المتخلفين عن الجمعة و غيره و من الزلل في هذا المقام اطلاق القول^٣ بان الاصل^٤ في هذا الوقت هو الظهر و انه هو الفريضة المحكمة فلا تترك الا بالنص القاطع و النص^٥ ورد بتركها^٦ الى الجمعة في الامصار كما في بعض شروح الكنز و ذلك لان فيه نسيان اعتبار الاعتبارين فيه لان اصله باعتبار نفسه اذا خلا عن مزاحمة الجمعة كما اذا فاتت هي و اما باعتبارها فهو غير معتبر الاصل فلذا كان منها عنه^٧ عند

^١: قوله الى السلطان آه اى على وجه قالوا ان وجوده و اذنه لدفع النزاع فى التقديم و التقدم لرفعه على تقدير اداء الجمعة فى جماعات متعددة بناء على المذهب الصحيح و اما على وجه قلنا ان وجود السلطان شرط للجواب حيث علق فى الحديث الحاق الوعيد به فلا حاجة اليه فى صحة الجمعة اصلا الا للاولوية لدفع النزاع المتوهم او وجوب تقديمه باعتبار توقيره لحق سلطنته كما فى غير خصوص الجمعة ١٢

^٢: قوله فى هذا اليوم آه مع امكان اقامة الجمعة مرة اخرى و مرارا باعتبار جواز التعدد على المذهب الصحيح ١٢

^٣: قوله اطلاق القول آه اتى بزيادة اطلاق ان فى الظهر اعتبارين لا بد من التمييز بينهما و الا وقع قياسه فى مقابلة النصوص كما ستعرف ١٢

^٤: قوله بان الاصل آه قياس محض فى مقابلة قاطع القرآن ١٢

^٥: قوله و النص آه تخمين محض لان الكلام هنا هو بعد نزول نص الجمعة و قد ذكر اصحاب الفتاوى بانه من القواطع و الجمعة هى المقطوع بها اجماعا و لا يتصور تخصيص نص الايجاب بنصوص الاداء كحديث المصر و ذلك لاختلاف الجهة فكان مأمورية الجمعة على العموم و الاطلاق و هو يستلزم ترك الظهر على ذلك الصفة الا انه جاء ترخيص فعلة لترخيص تركها لدفع الحرج لا لخلل فى دلائلها مع عموم خيريتها و اطلاقه كما اخبر الله تعالى به ١٢

^٦: قوله ورد بتركها آه باطل جدا لان المراد به ان كان هو القاطع فلا خصوصية له بالامصار لعدم تصور تخصيصه بنصوص الاداء لعدم المزاحمة و لا بنصوص الظهر لتأخره و ان كان المراد به هو حديث على رحمته الله فتح رحمته الله الحد الاوسط غير متكرر فلا ينتج شيئا ١٢

^٧: قوله منها عنه آه هو يقرر مشروعية ادائه باعتبار الاصل و كان فاعله اثما عاصيا كما عرف فى اصول الفقه و لو بعد اقامة الجمعة و فراغها بناء على المذهب الصحيح من جواز التعدد و اما عند الشافعي رحمته الله و من مشا ممشاه فظهره غير صحيح مادام الوقت باقيا و نحن نوافق فى لحوق الاثم و العصيان و طبع القلوب و استحواذ الشيطان و عدم قبول الاعمال كما ورد فى الاحاديث الصحيحة ١٢

وجوب الجمعة و كان في فعله رخصة عند رخصة تركها بل الاصل في هذا الوقت هو الجمعة فلذا كانت مأمورا بها و مكلفا بها و من لم يميز بين اعتباري الظهر اختلط عليه الامر و تحير و ايضا فيه استدلال بالنصوص المقدمة على وجه زوحم بها النص القاطع المتأخر و هو باطل اجماعا مادام التاريخ معلوما و كذا في القول بانه متمكن على الظهر بنفسه و على التمكن يدور التكليف و قد جاء القاطع على وجه الاطلاق و العموم يرد به ما قالوا و النص ورد بتركها الى الجمعة في الامصار اذ المراد به حديث على رضي الله عنه مع انه لا دلالة له على ما ارادوا منه فضلا من وجود الموانع اياه منه و القول بان الظهر هو الفريضة المحكمة ساقط لا يصلح ان يكون شطر قياسهم

مطلب قياسات وقعت في مقابلة النصوص

مطلب اعتراف كثير من اعلام الهند

لتوقفه على كون الجمعة غير الظهر و لم يوجد نص فيما علمنا من الله و رسوله ﷺ به فلذا اختلف الصحابة رضي الله عنهم و الائمة رضي الله عنهم^١ فهذه الاستدلالات و ان كانت مأخوذة من النصوص على زعم قائلوها الا انها في الحقيقة قياسات محضة في مقابلة القاطع القرآني و الاحاديث الواردة في الباب و افعال النبي ﷺ و الصحابة رضي الله عنهم و اجماع اهل الكشف بل اجماع ائمة المذاهب على ما نقل بعض العارفين^٢ عنهم و كما هو المعلوم من الكتب الساذجة^٣ الخالية عن تاصيلات مخرجي المذهب و انما اشتهار شرط المصر و السلطان باعتبار التخريج و فهم انه من صاحب المذهب و التقليد و اقبال الناس في التأليف و التعليم و التعلم الى الكتب المختلط فيها اصل

^١: قوله و الائمة آه حيث قال بعض مشائخنا الخطبة تقوم مقام ركعتين ورود في حديث ابن عمر رضي الله عنهما و عائشة رضي الله عنها انما قصرت الجمعة لمكان الخطبة كما في المبسوط صفحة ٢٤ و به قال عمر رضي الله عنه و لا يبعد القول بان الجمعة عين الظهر حقيقة و غيره هيئة و يأيده مجئ الآثار ببناء الظهر على الجمعة ففي الجامع الرموز قال ابو حفص الكبير لمحمد بن ابي نعيم الظهر على الجمعة قال ما تصنع و قد جاءت به الآثار و لان المعهود مقدم ما لم يمنع مانع

^٢: قوله بعض العارفين آه كما في جمعة الميزان الكبرى للامام عبد الوهاب الشعراني رحمه الله ١٢

^٣: قوله الساذجة آه كما في حج الميزان الكبرى و حج الفتوحات المكية ١٢

المذهب مع نتائج التخريجات مع عدم التميز فى الاكثر فلذا اعترف كثير من اعلام الهند من اصحابنا الحنفيين قريب عصرنا هذا ان شرطية المصر و السلطان انما هو باعتبار التخريج من بعض اصحاب الراى و فى الحقيقة هو تخمين^١ فى مقابلة كتاب الله تعالى و لم يثبت حديث مرفوع فى هذا الباب بل جاز اقامة الجمعة فى الامصار و القرى فى كل المواضع من غير الكراهية بغير سلطان و نائبه قلت هذا هو الحق الحقيق بالاخذ لانه لما ثبت قطعية الآية و ورودها على وجه العموم و الاطلاق و ثبوت الاحاديث المرفوعة بعضها فى تنصيب احاطة القرى و بعضها فى تنصيب جميع المؤمنين و بعضها فى ترخيص الترك لبعض الاشخاص و فى بعض المواضع كما ورد حديث بطرق شتى يقوى بعضها بعضا ان اهل البادية من الخمسة الذين لا جمعة عليهم و ان الترخيص المذكور غير مضر لقطعية الآية^٢ و الجمعة لم يبق^٣ اقامة الظهر الا مكروها حراما و غير صحيح او مرخصا و لم يسهل امر الجمعة على مقلدى اصحاب التخريج الا دلائل واهية من نحو اطلاق القول باصالة الظهر مطلقا و انه متمكن لكل واحد و على التمكن يدور التكليف و انه متقين به فلا يترك بالشك و ذلك لانه يوهم حقيتها بادى الراى و انها مأخوذة من النصوص النازلة فى شأن الظهر و ليس كذلك لعدم جواز الاخذ بالنصوص المقدمة نزولا على وجه فيه راحة من المزاخرة للنصوص المتأخرة اجماعا عند الاصوليين و الفقهاء فضلا عن المزاخرة

^١: قوله هو تخمين أه كما اعترف به قاضى القضاة البخارى و غيره و قد بالغ فى هذا المقام و منع عن اداء الظهر بعد الجمعة و حقق انه شئ لم يعرفه الصحابة عليهم السلام و ائمة المذاهب بل هو فى الحقيقة من اختراع اهل الاعتزال و انه صار الآن من حبائل الشياطين قد اوقع به الشك فى كل واحد من الجمعة و الظهر فليتنبه به السنى انتهى ملخصا قلت يأيده ان من قال به من اصحاب الفتاوى فيده بعدم وقوع المفسدة فى اعتقاد الناس و غيره مع انا امرنا بالانتشار عقب اداء الجمعة من غير تراخ على ما هو معنى الفاء التعييبية فمن ضروريته عدم لزوم شئ علينا من اداء الوقت لو حملنا الامر على عدم الوجوب ١٢

^٢: قوله لقطعية الآية أه بجعل التخصيص غير حقيقى او عقليا او بحمل الآية على عموم المجاز فى الامر او اتخاذ الشدة و التوسط و الضعف من المتعلق به و هذا هو الافيد و قد مر ١٢

^٣: قوله لم يبق أه جواب لما ١٢

^٤: قوله فيه راحة أه و لولا عماية التقليد لكان الامر بالعكس و ذلك لان الكلام بعد نزول النص القرآنى فى اداء الجمعة فى الحالة الكذائية لا يخفى ان النص قاطع و فرضية الجمعة هى المقطوع بها اجماعا و هذا القدر مذكور فى الفتاوى و الظهر هو مقطوع الترك فى مقابلها و هذا القدر ايضا مذكور فيها و هذا منهما من حيث تقابلهما من غير اعتبار امر آخر امر اجماعى بين الامة ثم بوقوع الاشتباه باعتبار التعلق لا يزول الامر اليقينى فلا يترك الجمعة و لا يلزم الظهر و لان ظهر الامصار لما رفع بالنص الوارد فى الجمعة بالاجماع صار ظهر المواضع الباقية ظنيا للتخصيص فجاز ان يخص بعد

الظاهرة يفضى الى ترك العمل بها فلا يبق هذه الدلائل الا قياسات محضة في مقابلة قاطع الجمعة مع ان للمزاحمة مانع آخر وهو عدم ورود نص صريح من الشارع فيما علمنا على غيرية الجمعة للظهر حقيقة فلذا اختلف الصحابة رضي الله عنهم و الائمة رحمهم الله على ان الغيرية بينهما حقيقي او صوري و على الكل لو فرضنا و سلمنا شرطية المصر و السلطان لكان وجوب الجمعة^١ بحاله عند عدم القدرة عليهما او على احدهما لان بعدم القدرة على شرط من شروط الصلوات او ركن من اركانه لا يسقط اصلها^٢ و تخصيص الجمعة به (اي بالسقوط) بالعدول الى الظهر فيه لزوم محذور مزاحمة الدلائل (اي دلائل الجمعة و ذا لا يجوز) مادام امكان الجمعة باقيا ببقاء الوقت فلذا لما لم يخرج عبدالله بن زبير رضي الله عنه كما في الكشف الى الناس وقت الجمعة و اكتفى باقامة العيد قبل الزوال عنها صلى اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فرادى فهذا يأيد مذهب ابن عباس رضي الله عنهما بجواز ان يصلى الرجل الجمعة في بوستانه وحده^٣ اذا لم يخل بالشعار و انما ذهب ائمة المذاهب الى ضرورة الجماعة فيها لكل واحد لانها الغرض الاصل في تشريع الجمعة فينبغي لكل واحد حضورها فلما كان عدم القدرة على شرط من شروط الاداء غير محل للوجوب و لصحة الاداء

ذلك بالاخبار الواحدة نحو قوله صلى الله عليه وسلم الجمعة واجبة على كل قرية و ان لم يكن فيها الا اربعة رواه البيهقي و نحو قوله صلى الله عليه وسلم الجمعة واجبة على كل قرية اورده المحدث الدهلوي في الحجة الى غير ذلك و لان من المعلوم ح^١ ان المصر معلل بعة الاجتماع فشمّل القرى و البوادي بجامع التعليل اذ لا مفهوم ح^٢ للفظ المصر فكيف الامر يا اخي مع عموم النص القرآني و اطلاقه و عموم احاديث الباب و اطلاقها و اجماع الائمة على انه لم يورد من الشارع نهى في باب الجمعة و من المعلومات الاتفاقية ان الناسخية و المخصصة (بكسر الصاد) من عوارض دلائل المشروع الآخر لا الاول اذ من خواصه هو المنسوخية و المخصصة (بفتح الصاد) و لم يتوجه الشارع الى رفع الجمعة او رفع فرد من افرادها بعد ان استقر امرها حتى يتصور هذه التخمينات الباطلة من دعوى تخصيص الجمعة الى غير ذلك ثم هذا الاستدلال الذي قلنا به من تخصيص الظهر انما هو على وفق ما استدلوا به في دعوى تخصيص الجمعة و الا فالمقارنة في التخصيص في المرتبة الاولى شرط و انما التحقيق عندنا ان مأمورية الجمعة و خيريتها و عيدياتها عام مطلق للامة و انما اخذ ترخيص فعل الظهر من ترخيص ترك الجمعة في بعض المواد لدفع الحرج فقط ١٢

^١: قوله وجوب الجمعة أهـ ما قلنا لا صلوة الا باستقبال القبلة و لا صلوة الا بستر العورة و كقولنا لا صلوة الا بالقيام و لا صلوة الا بالقراءة ١٢
^٢: قوله لا يسقط اصلها أهـ لان مورد نص الايجاب اذا كان اعم من مورد نص الاشتراط كان سقوط الشرط اذنا من طرف الشرع لئلا يؤدي الى امر العاجز فمثلا قوله تعالى ﴿أَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [البقرة: ٤٣] لما كان مورده عاما شاملا لحالة القدرة على الشروط و الاركان و لحالة العجز عنها بقي وجوب

الصلوة على حاله لوجود الموجب المطالب و سقط ما عجز عنه من الشروط و الاركان باذن الشرع لئلا يؤدي الى امر العاجز ١٢
^٣: قوله في بوستانه وحده أهـ كما في الكشف الغمة للإمام عبدالوهاب الشعراني رحمته الله و فيه ايضاً دليل على صحة الجمعة بدون الخطبة قاله ايضاً في

كانت الجمعة واجبة بدون السلطان و صحيحة ايضاً و اما عدم وجوبها في غير المصر و عدم صحتها فيه فغير ظاهر بل فيه تشتيت بين اغراض الشارع على قول من جعلهما من شروط الاداء و اما بناء على ما هو الحق فالسلطان من شروط الوجوب اذا زال الخوف من فتنة الكفار بوجوده لانه معلل بعللة الامر فمادام الامن فالوجوب باق و مع هذا فتقديمه و اذنه سنة و مستحب في الاداء لدفع النزاع المتوهم و ضرورى بالنسبة الى توقيره في موضع سلطنته و المصر ليس من شرائط الوجوب لنص الاحاديث الصحيحة بالوجوب في غيره و لا من شرائط

مطلب ثبوت صحة الجمعة في القرى و البرارى بدلالة حديث علي عليه السلام

الاداء لصحة الفعل من رسول الله صلى الله عليه وسلم و الصحابة رضي الله عنهم فالقول بكون السلطان و المصر من شروط الاداء و سقوط احدهما بعدم القدرة عليه و المصير الى الظهر بعدم القدرة على الآخر فعجيب و مزاحمة بالنصوص المقدمة نزولاً على النصوص المتأخرة حديث علي عليه السلام معلل بعللة تحصيل الاجتماع لا انه امر تعبدى على خلاف القياس فهو انى يتخلف الحكم عن نصه^١ و النصوص مخصوصة بدلالاتها فثبت صحة الجمعة في القرى و البرارى عند حصول الاجتماع بدلالة الحديث فكيف مع صحة النقل و الفعل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم و الصحابة رضي الله عنهم خصوصاً عن علي عليه السلام^٢ فلذا قال اهل الكشف لا تحجير في الجمعة لانه هو الاصل الذى يصير اليه اهل اللجنة و قال بعض العارفين ان الشروط التى اشترطها الائمة انما هى للتخفيف لان الله امر بالجمعة و اطلق آه ملخصاً قلت هذا هو الحق فلم يبق في الجمعة الا وجوب او ترخيص و اما القول بعدم الصحة و اقامة الظهر فهو خلاف غرض الشارع و معارضة للنصوص المقدمة مع النصوص المتأخرة و ذا لا يجوز لانها كالعدم بالنسبة اليها و قد امكن العمل بالنصوص الواردة

^١: قوله يتخلف الحكم عن نصه آه و هذا كما ان آية التأفيف معلل بعللة الاضرار و حديث لا صلوة لجار المسجد الا في المسجد معلل بعللة حصول الجماعة بل تعليل حديث علي عليه السلام اجلى منهما لانه وصف المصر بصفة مشتقة دالة على عليه مأخذها ١٢

^٢: قوله عن علي عليه السلام آه فى كونه مصاحباً لرسول الله صلى الله عليه وسلم فى سفر الحنين و الحديدية و لشدة تطلعه على افعاله عليه السلام و اقواله عليه السلام فلا يخفى عليه امر رسول الله صلى الله عليه وسلم لمصعب بن عمير رضي الله عنه و كتابته عليه السلام الى اسعد بن زرار و عدم نكيره على عمر رضي الله عنه و عثمان رضي الله عنه فى اقامة الناس زمن خلافتهما فى

في الجمعة ولو فرضنا شرطية المصر والسلطان لسقوط الشرط عند عدم القدرة عليه بقاء شروط الصلوات و تخصيص الجمعة بسقوطها عند عدم القدرة على شرطها و الرجوع الى اداء الظهر يلزم فيه معارضة النصوص المقدمة مع النصوص المتأخرة لان الموجبات مطالبة على حسب الامكان^١ و قد اقام الجمعة مصعب بن عمير رضي الله عنه في الحديبية مع اثني عشر رجلا و قد ثبت عن رسول الله ﷺ و عن الصحابة رضي الله عنهم قولاً و فعلاً اقامة الجمعة في القرى فلا بد لشارطي السلطان و المصر من الحكم بسقوطهما عند عدم القدرة عليهما و قد ثبت السقوط في احدهما و هو شرطية السلطان عند فقدته فيلزم سقوط الآخر و هو المصر ايضاً عند عدم القدرة عليه و لحوق الحرج في اتيانه و الافع كون الفرق مخالفة عن الاقوال و الافعال المنقولة في الباب تدافع بين اغراض الشرع في سقوط احد شرطى الاداء عند العذر دون الآخر فهذا يقوى القول بان نسبة كون السلطان و المصر شرطاً لصحة الجمعة الى صاحب المذهب انما هو باعتبار التخريج^٢ و الحق ما نقل بعض العارفين ان الاشتراط للتخفيف عند الائمة لا الصحة آه فلذا ترى في الكتب الخالية عن التخريجات ان ابايوسف قال يصلى الجمعة في العرفات لعدم ورود نهى من الشارع و قال الجمهور لما لم يرد امر منه فيها فعدم الصلوة المذكورة فيها اخف آه فهذا اجماع من الائمة على عدم ورود نهى عن التجميع في البرارى فضلاً من القرى و ان الشروط

^١: قوله على حسب الامكان آه تحقيقه ان مورد النصوص الموجبات اذا كان اعم من حالة القدرة على الشروط و الاركان و من حالة العجز عنها كان سقوط الشروط و الاركان عند العجز عنها ماذونا من طرف الشارع لئلا يؤدي الى امر العاجز فبقوله تعالى اقيموا الصلوة امر باقامة الصلوة سواء كان المؤمنون قادرين على القيام و القراءة مثلاً او عاجزين فبقوله تعالى ﴿قُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ [البقرة: ٢٣٨] و قوله تعالى ﴿فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ﴾ [المزمل: ٢٠] امر للقادرين فقط فيبقى القيام و القراءة عند القدرة و يسقطان عند العجز دون اصل الصلوة لكون المريض و الامى مأموراً بها ايضاً فكذلك لو فرضنا كون السلطان و المصر شرطين لعموم النص و كون الاحاديث الموجبات دائرة بين الايجاب و الترخيص فقط اعم لاهل المصر و غيره ١٢

^٢: قوله باعتبار التخريج آه و قد طالعت الجامع الصغير للامام محمد رحمه الله و الكافي للحاكم الشهيد الحاوي لجميع الكتب الستة للامام محمد رحمه الله و رأيت مواضع الاخذ لعدم صحة الجمعة في البرارى ا وعدم وجوبها فيها ففي الجامع الصغير صفحة ٣٠ و لا جمعة بعرفات في قولهم جميعاً و في حج الكافي و لا جمعة بعرفة فحملها اصحاب التخريج على عدم الجواز باعتبار تأسيس المأصلات و الحق حملها على عدم الوجوب لصحة النقل عن ابي يوسف رحمه الله و باقى الائمة رحمه الله على عدم ورود نهى من الشارع ١٢

للتخفيف دون الصحة فلذا قال اهل الكشف لا تحجير في الجمعة بل قال الشيخ الاكبر في حج الفتوحات بوجوبها في العرفات فله الحمد و سلم على عباده اصطفى

الخاتمة مشتملة على فصلين الفصل الاول في ان للانس تأثيرا لتغير العقائد

مطلب تخصيص الهداية بمذهب واحد خلاف اجماع الامة

الخاتمة مشتملة على فصلين الفصل الاول في ان للانس تأثيرا بتغير العقائد اعلم ايها الاخ المنصف الموفق ان للانس على الاعمال تأثيرا في القلب بميله الى ما تناسبه تلك الاعمال من التسليم و التمرد فلذا نهينا عن المنكرات المفضية الى التمرد و امرنا بالمرضيات الشرعية لئلا نموتن الا و نحن مسلمون و من الانس تالم القلب باكل درهم من الحرام و عدم تأمله باكل لحوم المؤمنين و منه تصلب الاعتقاد المذهبي حتى دب في قلوب المقلدة لامام للانس على مذهبه اعتقاد ما لم يؤثر به صحابة عليهم السلام رسول الله صلى الله عليه وسلم من تخصيص مذهب احدهم بالاقتداء و لم يعلموا ان اقتداءنا بالائمة ينبغى ان يكون موزونا بميزان الشرع وهو لكونهم اتباع الله تعالى و رسوله صلى الله عليه وسلم و نحن جاهلين خصوصا في زمان فشت فيه الآراء المختلفة و الاهوية المتبعة فاذا اطلعنا على بعض احاديث من الرسول المعصوم صلى الله عليه وسلم في اتباعنا لمذهب امام من الائمة فإى مانع لنا من اتباع ذلك الحديث مع انا امرنا به بالنص القرآنى و الاحاديث النبوية و نهى الائمة عن اتباعنا اياهم في ما خالف الحديث بل قالوا هو مذهبنا فقد تبلغ حال مؤنسى المذاهب الى انهم يعصون الله^١ و رسوله (في قوله فاتبعونى) صلى الله عليه وسلم و الصحابة عليهم السلام و الائمة عليهم السلام^٢ و هم لا يشعرون ثم زين لهم الشيطان كلمات قيلت في اتباع المذاهب و هى حق محمولة على وجوه خاصة^٣ بحملها على

^١: قوله يعصون الله آه بعدم اتباع الحديث الوارد فى الباب و قد قال الله تعالى ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾ [الحشر: ٧] بل قد يعرضون عن

الآية القرآنية ظنا ان علينا اتباع المذهب فقط مع جعله كليا ١٢

^٢: قوله و الائمة آه فى قولهم خذوا بالحديث اذا بلغكم و اضربوا بكلامنا الحائط ١٢

^٣: قوله خاصة آه اى على وجه لا يقع الاتباع على خلاف كتاب الله تعالى و احاديث رسوله صلى الله عليه وسلم و على وجه انه هداية الى الله لا انها مختصة بمذهب لانه افتراء على الله بعد انقطاع الوحى و على وجه انه اطاعة الله و رسوله صلى الله عليه وسلم مع انها حاصلة فى اتباع بقية المذاهب ١٢

الكلية مع دفع ضرورة اطاعة الله ورسوله ﷺ باتباع كل امام من الائمة فهل نشأ دعوى خصوصية امام منهم الامن الانس على اتباع مذهبه فكيف والوحى قد انقطع والنصوص قد ورد على مطلق الاتباع والخصوصية شئ لم يعرفه الصحابة رضي الله عنهم والتابعين في القرنين الاول والثاني قال المحدث الدهلوى الشاه ولى الله فى الحجۃ الله البالغة ناقلا عن ابن حزم وقد صح اجماع الصحابة رضي الله عنهم كلهم اولهم عن آخرهم واجماع التابعين اولهم عن آخرهم واجماع تابعى التابعين اولهم عن آخرهم على الامتناع والمنع من ان يقصد منهم احد الى قول انسان منهم او ممن قبلهم فيأخذه كله فليعلم من اخذ بجميع اقوال ابى حنيفة رحمه الله او جميع اقوال مالك رحمه الله او جميع اقوال الشافعى رحمه الله او جميع اقوال احمد رحمه الله ولا يترك قول من اتبع منهم او من غيرهم الى قول غيره ولا يعتمد على ما جاء فى القرآن والسنة غير صارف ذلك الى قول انسان بعينه انه قد خالف اجماع الامة كلها اولها عن آخرها بيقين لا اشكال فيه آه ثم قال (اى المحدث الدهلوى) هذا فى من له ضرب من الاجتهاد ولو فى مسألة واحدة وفيمن

مطلب تجويز اقامة الجمعة فى البرارى باعتبار الاخذ بمذهب الغير وانه اتفاقى والاصح انه باعتبار رأى امامنا ايضا

مطلب منكر جواز الاخذ بمذهب الغير خارج عن مذهب امامه ايضا لمنعه ما جوزه امامه ظهر له الحديث النبوى وان خلافه قياس وفيمن يكون عاميا ويقلد رجلا من الفقهاء بعينه يرى انه يمتنع من مثله الخطاء وان ما قاله هو الصواب البتة واضمر فى قلبه ان لا يترك تقليده وان ظهر الدليل على خلافه وفيمن لا يجوز ان يستفتى الحنفى مثلا فقيها شافعيًا وبالعكس ولا يجوز^٢ ان يقتدى الحنفى بامام شافعى مثلا فان هذا قد خالف اجماع القرون الاولى و

^١: قوله فى القرنين آه فكان ابوحنيفة رحمه الله واصحابه رحمه الله و الشافعى رحمه الله واصحابه رحمه الله يقتدون خلف المالكية كما كان الصحابة رضي الله عنهم يقتدى بعضهم خلف بعض ولم يعرفوا له نكير ١٢

^٢: قوله ولا يجوز آه ولولا عماية فى البصائر نشأ من التقليد والانس فى الرسوم والعادات لرأوا فى عدم التجويز امرا عظيما و افتراء على الله ورسوله ﷺ بعد انقطاع الوحى فى تخصيص رجل من الامة بالاعتداء فاذا اختار اهل كل مذهب بمثل هذا فى امامهم صار المذاهب كأنها اديان مختلفة والائمة كأنهم ارباب من دون الله وقد وقع ما قال الصادق المصدوق لتركبن سنن الذين من قبلكم ١٢

ناقض الصحابة رضي الله عنهم^١ و التابعين رضي الله عنهم و ليس محله فيمن لا يدين الا بقول النبي صلى الله عليه وسلم وانما يتبع فقيها لاجل انه عالم بكتاب الله تعالى و سنة رسوله صلى الله عليه وسلم اذ لولا ذلك لما قلد مؤمن بمجتهد فان ظهر خلاف ما يظنه اقلع من ساعة من غير جدال كيف لا و لم تؤمن^٢ بفتيه ايا كان انه اوحى الله تعالى اليه الفقه و فرض علينا طاعته و انه معصوم آه مختصرا و من الانس على المذهب تغير اكثر الاحكام التي كان الاختلاف فيها بين الصحابة رضي الله عنهم و السلف في الاولوية الى الجواز و عدمه كما لا يخفى على من طالع المبسوط و آثار محمد رضي الله عنه و كلام الشافعي رضي الله عنه و اكّد ذلك لما اسست التاصيلات و بنيت عليها التخريجات و كثرت الانتصارات المذهبية و صارت المذاهب كلها اديان مختلفة يسطو بعض اهلها على بعض الآخر اذا يتلوا عليهم آيات الله و الاحاديث النبوية على خلاف مذهبهم فمن هنا نشأ المنع من اقامة الصلوة للحنفي مثلا خلف فتيه شافعي رضي الله عنه مثلا مع انه شئ لم يعرفه الصحابة رضي الله عنهم و لا ائمة المذاهب و من^٣ هنا نشأ المنع من اقامة الجمعة في البراري و بعض القرى مع انه شئ لم يعرفه الصحابة رضي الله عنهم و لا الائمة و لم يعهد عندهم الا الوجوب او الرخصة و اما عدم الصحة فلا و لم يعرفوا المنع من حديث على رضي الله عنه فقد اختلف الائمة في اولوية اقامة الجمعة في العرفات فقال ابو يوسف رضي الله عنه بها و الجمهور ان عدم الاقامة اخف ثم استدل ابو يوسف رضي الله عنه بعدم ورود النهي من الشارع و استدل الجمهور بعدم ورود الامر منه ثم لما فهم بعض المتأخرين المنع باعتبار تاسيس بعض التاصيلات و ظنوه مذهباً اشتغلوا في ايجاد الدلائل و ظنوه (اي حديث على رضي الله عنه) دليلاً مع انه ساقط بنفسه فكيف مع الموانع القاطعة ثم لما رأى بعض المحققين مخالفته عن الآية القاطعة

^١: فائدة

^٢: فائدة

^٣: فائدة

^٤: قوله لم يعهد عندهم آه و قد قلنا ان لمذهبنا الحنفية مثلاً ثلث عروات عروة باعتبار امر السلطاني فحينئذ يفترض علينا امتثاله مهما وقع امره في موضع صح الاختلاف فيه و عروة باعتبار تجويز الاخذ بمذهب الغير و عروة باعتبار الرأي فالغافل عن اعتبارات الثلاثة قد يخرج عن مذهب امامه على ظن

اجاب بانها مخصوصة البعض^١ و هو اشد شئ فسادا في هذا الباب فكيف و الاجماع على خلافه
مع عدم تصور تخصيص النصوص به

مطلب منع حمل تلك الكلمات على الكلية

مطلب المقلد البصير

مطلب تجديد الدين في رأس كل مائة سنة

مطلب طائفة ظاهرون على الحق

مطلب اشد اعداء المهدي رحمته الله

مطلب الفتاوى كالصحارى

على فرض الوجود و لم ار من اشتغل على جواب الاحاديث الواردة في الباب نحو من كان
يؤمن بالله و اليوم الآخر فعليه الجمعة و الجمعة واجبة على كل قرية و الجمعة واجبة على كل قرية
و ان لم يكن فيها الا اربعة و نحوها و كل ذلك على زعم ان المنع هو المذهب و ان صاحب
المذهب قد ثبت عنده الدليل و ان علينا الاتباع فقط و ان لا مجتهد الآن و ان علينا اتباع متون
المذهب و الكتب المعتمدة فيه و نحوه و لما كانت هذه كلمات حق ثابتة في نفس الامر اطمئن
اليها من دب فيه غلو التقليد و انس به و نسي دلائل خلاف معتقده كانها شرائع منسوخة و
حمل تلك الكلمات على انها كلية و نسي وصايا ائمتته و هو على هذا الاعتقاد خارج عن مذهب
امامه غير داخل في مذاهب الائمة الاخرى و اما من كان له قلب سالم و لم يتغير بالانس

^١: قوله مخصوصة البعض آه و هذا الجواب لتصير الآية ظنية يمكن تخصيصها بعد ذلك بالدلائل الظنية و هذا من فضائح الوقت اما اولاً فانه اجمع
الامة على قطعيتها و اكفار جاحد الجمعة و اما ثانياً فقد قال العلامة عبدالحفيظ العجمي في فتاواه ان لنا معاشر الحنفية ان نقيم الجمعة في البوادي
تقليداً لمذهب الغير و في الرحمة الامة قال ابو يوسف رحمته الله يصلى الجمعة في عرفة بل اجمعوا على انه لم يورد نهى عن الشارع في نحو جمعة عرفات و
ان الاختلاف بها فيها في الايجاب و عدمه كما لا يخفى على من طالع حج الفتوحات او الاولوية كما لا يخفى على من طالع حج الميزان فكيف هذا
الدعوى اما ثالثاً فانه يشترط ان يكون المخصص كلاماً قاطعاً مستقلاً مقارناً فاين الاجماع المفروض من هذا فقد صرح ائمة الاصول ان الاجماع لا
يصلح ان يكون ناسخاً و لا مخصصاً و اما رابعاً فان حديث على رحمته الله من نصوص الاداء و لا مزاحمة بينها و بين نصوص الايجاب اذ ليس لها قدم عند
العجز عن الشروط و الاركان اجماعاً بين الامة مع انه معلل بعلّة الاجتماع فلا مفهوم للفظ المصر مع ان المراد بالمصر هو مطلق العمران كما هو معناه
اللغوي فلذا اختار في المتون مطلق عمران تحت ولايت السلطان و انما اشتراط الإقامة و الاتيان من استخراج بعض اصحاب الفتاوى فقط ١٢

المذهبي ولم يدب فيه رائحة التعصب و اعتقاد مقتصد بين الافراط و التفريط فهو فى اتباع امامه على انه مبين كلام الله تعالى و رسوله ﷺ و مع ذلك يعتقد فى بقية الائمة انه اهل الاتباع ثم اذا ظهر حديث على خلاف ما ذهب اليه امامه كان منشرح القلب فى اتباع الحديث بل يعتقد من الضروريات و يراه مذهباً لامامه الا اذا ظهر له وجه عدم مخالفة ما ذهب اليه امامه اياه اولئك هم طائفة ظاهرين على الحق لا يضرهم من خالفهم و هم حجة الله تعالى فى ارضه الى يوم القيامة ثم لما وقع فى كل مائة سنة تغير عظيم فى الشرع من ظهور تفريعات على القياسات المجردة الخالية عن شروطها ثبت سنة الالهية على ان يظهر فى رأس كل مائة سنة من يجدد هذا الدين و لا بد ان يكون اعدائه المقلدة الذين فى تقليدهم عمى و جمود الحاصلان من الانس على تفريعات المذهبية كان المذاهب الباقية الاسلامية اديان مختلفة منسوخة و اذا تليت عليهم الاحاديث النبوية بل الآيات القرآنية كانها تليت عليهم آيات الشرائع المنسوخة ثم اذا ظهر امام المجددين الذى هو المهدي المنتظر كانوا اشد الاعداء له مع انهم ينتظرونه قال صاحب الفتوحات المكية فى مواضع عديدة منها ان اشد اعداء المهدي المقلدة انتهى ذلك لركوبهم ما ركب اليهود و النصارى من اتخاذهم احبارهم و رهبانهم ارباباً من دون الله كما جاء لتركبن سنن الذين من قبلكم و من لم يكن ذا مهارة فى علوم التفاسير و الاحاديث و ما توقفا عليه من سائر العلوم و القواعد المذهبية يظن هذا منا تحقيراً للاجتهادات و التقليدات خصوصاً اذا كان به رائحة تعصب المذهبي و ليس الامر كذلك بل الغرض ان لها شروطاً اذا لم تراعى بل يذهب فيها يمين الافراط و شمال التفريط صارت سبباً للضلالة فهى تضاهى فى هذه الامور الكلام الالهى فى انه يضل به كثيراً و يهدى به كثيراً و لو عددنا ما فى فتاوى اصحابنا من فروعاً خالفت المذهب بل بعضها الشريعة الغراء ايضاً لعجزنا عن احصائها حتى قالوا ان الفتاوى كالصحارى فيها الافاعي و الغرض ازالة استبعاد المنصف من وقوع الخطاء و التغير فى بعض الاحكام مع استيناس الناس عليه

مطلب تمثيل في بيان تغير بعض الاحكام

مطلب عبارت المبسوط

مطلب تأويل عبارت المبسوط

حتى صار المعروف منكراً و المنكر معروفاً و نحن نبين كيفية تطرق التغير في اشارة المسبحة حتى اشتهر في كثير من فتاوى اصحابنا كراهيتها و نسب الى ظاهر الرواية و انه هو مذهب الامام مع انه لا اختلاف في سنيها بين ائمتنا بل الائمة الثلاثة الباقية لسهل على المنصف تصور مثل ذلك في الجمعة و امثالها قال المولى بحر العلوم في الرسائل الاركان ان الاشارة ثابتة عن ائمتنا و لم يخالف فيه من اصحاب ائحيفة رحمته الله احد و المتأخرون من مشائخ ماوراء النهر اضطربوا لما رأوا في عبارة المبسوط و بسط اصابعه و ان البسط ينافي القبض و التحليق فزعم بعض منهم ان في المسئلة روايتين في رواية الاشارة مع القبض و التحليق و في رواية البسط و زعموا ان منافي البسط مكروه فقالوا في رواية يكره الاشارة و في رواية لا يكره بل يندب و اختار صاحب الهداية القول بعدم الكراهية و كذا شمس الائمة و بعضهم شددوا و افتوا بالكراهية بل بالحرمة

^١: قوله و المنكر معروفاً أه كيف الاستبعاد يا ايها الخ الماهر الخائف لدينه بل هو سنن الهية في عبادته حتى يحتاج الدين المحمدي في رأس كل مائة عام الى مجدد يجدد الدين عن التغيرات الواقعة فيه من كثرة الاختلافات كما في الاحاديث النبوية فمن تأمل حق التأمل في عموم قوله تعالى و اطلاقه في امر الجمعة ثم في اخباره تعالى بخيريتها على العباد على العموم و الاطلاق ثم في منعه تعالى عن اداء الظهر بعدها باشارة قوله تعالى ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ﴾ [الجمعة: ١٠] ثم في اخبار رسوله صلى الله عليه وسلم عن انتفائه في هذا اليوم بقوله الا لا صلاة له و منعه عنه بطريق الكناية تحقق عنده صحة ما قلنا فما لم يتوجه الشارع الى منع الجمعة من حيث هي لا يتصور وجود دليل عدم الجواز حتى يجمعوا عليه و اما المنع عنها بعدم مراعات شروطها فليس هذا منعا عنها حقيقة بل هو امر بمراعات شروطها مع ادائها فلذا اقتصر في موضع القدرة عليها و ذلك لجواز الجمعة من لا يقدر على السلطان اجماعاً بين المشائخ رحمته الله كما في الرسائل الاركان لبحر العلوم رحمته الله و غيره بل من عجز عن الوضوء و توجه القبلة و طهارة الثوب و القيام و القراءة و الركوع و السجود بل لا فرق بين الجمعة و الصلوات الباقية الا وجود الرخصة في ترك الجمعة في بعض الاحوال فلذا اتفق المتقدمون من ائمتنا رحمته الله و غيرهم على انه لم يورد نهى من الشارع في باب الجمعة و اجمعوا ايضاً على جواز الجمعة في نحو عرفات و انما الاختلاف في الوجوب و عدمه و اجمع اهل الكشف بالاحكام الالهية على ان لا تحجير في الجمعة و التحقيق في حج الفتوحات و حج الميزان و المجموعة الفتاوى و فتاوى البخارى فلذا استدل ابو يوسف رحمته الله لما قال باقامة الجمعة بعرفات بانه لم يورد من الشارع نهى في باب الجمعة و قال الجمهور لما لم يورد امر بها فعدم اقامتها فيها اخف ثم كيف تصور النهى من الشارع من حيث هي و هو خلاف غرضه في تشريعها من هذه الحيثية الى يوم القيامة فجواز الجمعة في القرى و البرارى مع العجز عن اتيان المصر فقد زل قدمه عن نهجة الدلائل و الضوابط ١٢

لجهلهم عما فى المؤطاء و الامالى و المحققون من المشائخ قالوا ليس هناك روايتان و الاشارة ثابتة عن ائمتنا قطعاً و ليس فى المبسوط ان يبسط الاصابع فى تمام التشهد بل فيه بسط الاصابع و اذا بلغ عند اللفظ بالشهادة يحلق ويشير هذا هو الحق المختار آه و قال المحدث الشاه ولى الله الدهلوى فى الحجة الله البالغة و من قال ان مذهب ابى حنيفة رحمته الله ترك الاشارة بالمسبحة فقد اخطا و لا يعضده رواية و لا دراية قاله ابن الهمام نعم لم يذكره محمد رحمته الله فى الاصل و ذكره فى المؤطا و وجدت بعضهم لا يميز بين قولنا ليست الاشارة فى ظاهر المذهب و قولنا ظاهر المذهب انها ليست و مفسد الجهل و التعصب اكثر من ان يحصى آه و قال المولى عبدالحى رحمته الله فى العمدة الرعاية و بالجملة فتقليد المشائخ رحمهم الله الذين افتوا بالكراهية مخالفاً لفعل نبينا صلوات الله عليه و آله و لا قول امامنا و تلامذته لا سيما بعد وضوح الحق و سطوح الصدق لا يليق بشان مسلم فضلاً عن عالم آه فلها

ف مائة و خمسين حديثاً آه

مطلب فى مصيبة الزمان

مطلب فى اهمال النصوص الصريحة عن العمل بها

اشتهر ان المذهب هو الكراهية مع انه خطأ وقع فى استنباط بعض المخرجين كما علمت رد بعض المحققين الاحاديث الواردة فى الباب ظناً منه انها بلغت الامام و قد اجاب عنها مع انها قولاً و فعلاً تبلغ كما فى المكتوبات لشاه فقير الله العلوى مائة و خمسين حديثاً فلينظر المنصف الى كيفية التغير ثم عدم التنبه بالانس على عدم العمل فكذلك امر الجمعة قد بلغ الى انها تترك فى قرى فيها الوف من المؤمنين بل اكثر ثم ايد بالانس على عدم العمل و فتنة العوام من ان

^١: قوله ان مذهب ابى حنيفة رحمته الله آه فكذلك من ظن ان مذهب الامام رحمته الله و صاحبيه رحمهم الله هو منع الجمعة فى البرارى و القرى فقد اخطأ بل هذا النسبة اليهم انما هو باعتبار التخريج و كذلك شرطية المصر و تفسيره انما نسب الى ظاهر الرواية باعتباره و كذلك القول بانهم استدلوا بحديث على رحمته الله فى عدم جواز الجمعة فى القرى و البرارى خصوصاً عند تحرج المصر فقد طالعا الجامع الصغير و الكتب الخالية عن التخريجات فلم نجد فيها الا ايجاب الجمعة او ترخيصها و انه لم يورد نهى من الشارع فى هذا الباب اجماعاً ١٢

اقامة الجمعة^١ في مواضع عمل على مذهب الشافعي رحمته الله^٢ مثلاً مع ان الله ورسوله صلوات الله عليهم عمم الاتباع و دعوى التخصيص اقتراء على الله يجعل المذاهب كلها اديان مختلفة فتجاوزوا عن المذاهب^٣ و عما يدعى انه منه ايضاً لانه لم يعرف الائمة الا الايجاب او الترخيص بالعوارض ولم يعرفوا المنع^٤ ° و عدم الصحة من حديث على رحمته الله و من ان الاصل هو الظهر في يوم الجمعة و قد تردد محمد رحمته الله آخراً فقال لا ادري ما الاصل الظهر او الجمعة مع انه لا بد من اقامة الجمعة آه بل كلها من تطبيقات بعض المتأخرين لما ظنوا عدم صحة اقامتها في بعض المواضع و يرى اهل العصر يثورون على من يقيم الجمعة في بعض القرى ثم اذا تركت و بدلت هي و الاعياد بالملاهي اطمئنوا و الله تعالى يقول ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الجمعة: ٩] حيث عمم الخطاب ثم اكده رسول الله صلوات الله عليهم باذنه فقال من كان يؤمن بالله و اليوم الآخر فعليه الجمعة و الجمعة واجبة على كل مسلم و الجمعة واجبة على كل

^١: قوله اقامة الجمعة آه مع ان زعم الاختلاف في جواز الجمعة في القرى و البرارى عند تخرج اتيان الامصار زلة قدم فاما على قول من لم يشترط المصر كما هو التحقيق عند ائمتنا المتقدمين فظاهر و اما على قول من قال به كما هو رأى بعض اصحاب التخريج فلان ضرورة مراعات شروط الاداء و اركانه مقصور على حالظ القدرة عليها و ذلك لقصر نصوصها على الحالة الكذائية بخلاف حالة التخرج اذ لا اشتراط و لا ركن حينئذ لسكوت نصوصها نفى و اثباتاً عنها مع بقاء قاطع الايجاب و الطلب بحاله من غير مزاحمة شئ اياه فقد علمت ح ° عدم تصور تخصيص الآية الأمرة للجمعة من جانب نصوص ادائها و ان كانت من القواطع متنا و مراداً و ذلك لاختلاف الجهة و لا من جانب نصوص الظهر لتقدمها عليها و لا من جانب تصور ورود نهى من الشارع عنها من حيث هي من بعد ما اخبر بتشريعيها من هذه الحيثية الى يوم القيامة و هذا كحال دلائل الصلوات الباقية بلا تقاوة الا وجود الرخصة في ترك الجمعة في بعض المواد لدفع الحرج فلذا اجمعوا على جواز جمعة غير القادر على الاركان و الشروط الباقية خصوصاً السلطان عند من قال باشتراطه و دعوى فرق جهل و تخمين كما في المجموعة و فتاوى البخارى ١٢

^٢: قوله مذهب الشافعي آه كانه دين منسوخ امرنا باجتنابه فترى الجاهل يرد النصوص الواردة في الباب اذا وافق بها مذهب الغير ١٢

^٣: قوله عن المذاهب آه اذ الاخذ بقول من كان من اهل الذكر هو امر مجمع عليه بين اهل المذاهب بل بين الامة من الصحابة رضي الله عنهم و من دونهم كما في الحجة و غيرها ١٢

^٤: قوله و لم يعرفوا المنع آه صرح ابويوسف رحمته الله و اقر عليه غيره على انه لم يورد من الشارع نهى في باب الجمعة مع ان حديث على رحمته الله مذكور في اماليه و ذلك لان النهى المقيد بعدم مراعات الركن و الشرط صحة او كمالاً ليس نهياً عن الاداء باعتبار هو هو بل هو امر بمراعات ذلك الركن او الشرط مع الاداء فلذا اقتصر نصوصهما على حالة القدرة عليهما فقط ١٢

^٥: قوله ايضاً و لم يعرفوا المنع آه اجماعاً بين ائمتنا و غيرهم كما فهم من حج الفتوحات و حج الميزان ١٢

محتلم و الجمعة واجبة على كل قرية و الجمعة واجبة على كل قرية و ان لم يكن فيها الا اربعة و
حديث

مطلب و لحديث على ﷺ نظائر غير محصات محمولات على الكمال

على ﷺ لتحري ان كمال الجمعة^١ بالاجتماع (اذ هو معلل فلا مفهوم له) و حيث خص المصر
لانه فيه اغلب و ايسر^٢ و اغيظ للكفار و المنافيين الموجودين فيه فهو لم يقع في مقابلة النصوص

^١: قوله ان كمال الجمعة آهـ و لا يخفى ان المصر اذا لم يذكر في مقابلة القرى بل في مقابلة البرارى يراد به مطلق العمران لانه حقيقة معناه لغة الذى هو القطع و الحد و الحجز مع انه معلل بعله الاجتماع كما وصفه بكونه جامعا ثم هو ليس له دلالة على عدم جواز الجمعة فى القرى و البرارى اذا ادوها فى حالة الاجتماع اما اذا اريد الوجوب او الكمال فى خبر لا التلى لنفى الجنس فهو ظاهر و اما اذا اريد فيه الصحة فهو سيق لاجل ادائها فى حالة اجتماعية لاجل تمام الشعار الذى هو المقصود من تشريعها الا انهم لتزاحم الاحتمالات فى الخبر افتوا بصحة ادائها فى اكثر من موضع واحد فكما ان فهم عدم جواز الصلوات الخمسة ممن تخرج فى اتيان المساجد و سقوطها عنهم بعيد من حديث لا صلاة لجار المسجد الا فى المسجد كذلك فهم عدم جواز الجمعة فى القرى و البرارى البعيدة من المصر بعيد من حديث لا جمعة آهـ خصوصا اذا نزل فى الباب القاطع القرآنى و هو بعمومه و اطلاقه قانع لمادة افتاء عدم الجواز ثم احاديث الباب كلها دائرة بين ايجاب الجمعة و ترخيصها حتى انه ورد فى اهل البوادي انهم من الخمسة الذين لا جمعة عليهم فالافتاء بالمنع لا يوافقه رواية بل هو خلاف النصوص الصريحة و لا دراية لان المنع ان كان من جهة الجمعة فهو خلاف اكديتها و ان كان من جهة الظاهر ففيه تمسك بالنصوص المقدمة نزولا على وجه فيه مزاحمة للقاطع القرآنى و فيه ما قد علمت و ان كان لدفع الحرج فهو يقتضى الترخيص

لا المنع ١٢

^٢: قوله لانه فيه اغلب و ايسر آهـ فهذا الحديث (اى حديث على (رض)) انما ينفى كمال الجمعة فى حال الافتراق عند القدرة على الاجتماع فلذا كان الصحيح جواز تعددها فى موضع واحد و من قال ان المراد من الحديث هو نفى الصحة قال بعدم الجواز فيه عند عدم تخرج الاجتماع فالمدار المؤثر هو معنى الاجتماع و لو فى القرى و البرارى و لو فرضنا انكار دلالة الحديث و جعلنا امر المصر امرا غير معقول معناه فالحق انه يدل على نفى الكمال فى جمعة القرى و البرارى عند القدرة على الامصار و لو جعلناه دالاً على نفى الصحة فيهما فال ضير ايضا لانه محمول ايضا على عدم تخرج الايتان فى الامصار كما هو شأن النصوص المثبتة للاركان و الشروط فى انها ناطقات عند القدرة عليهما و ساكنات عند عدمها مع ان هذا مقصور على رواية عدم جواز التعدد بخلاف رواية جواز التعدد على ما اختار فى المتون و بخلاف ما اذا كان اهل القرى و البرارى يتخرجون بالاتيان الى الامصار اذ ظن عدم صحة الجمعة فيهما حـ زلة قدم لان فيه اهمال القاطع القرآنى مع عدم راحة من مزاحمة شئ اياه و ذلك لعدم تصور نسخة و تخصيصه من جانب نصوص الاداء و نصوص الظاهر و غيرها على ما مر ثم اعلم انه لما طال امر الاختلاف بيننا و بين الشافعية ضيق الامر على الامة و شدد امر الجمعة فكان الاختلاف فى الاوائل فى اولوية جمعة نحو عرفات ثم صار امر الاختلاف الى الجواز و عدمه لصول صارت للدلائل بتلاحق الافكار ثم صار شرطية المصر للجواز من بعد ما كان للوجوب مع ان الاوائل فسروا المصر على وجه لا يتصور وجود واسطة بينه و بين البرية فى ولايات وجد فيها سلطان من المسلمين و انما وجود القرى التى لا تكون امصارا هو فى دار الحرب هذا ما اختاره اكثر اصحاب المتون ففى التحرير على رد المحتار ان ظاهر اطلاق المتون ان يكون الموضع تحت ولاية السلطان آهـ ملخصا الا ان بعض اصحاب الفتاوى اختار كون السلطان و القاضى مقيما فى الموضع المعمور و اختار بعضهم ان ياتيانه فى بعض الاحيان و كل ذلك ليتصور وجود قرى فى دار الاسلام فكيف بترك ما هو مقطوع به بمجرد رأى من غير صاحب المذهب يرده اكثر المتون ١٢

الموجبة^١ ولا دلالة له في عدم وجوب الجمعة في القرى والبرارى ولا في عدم صحتها فيها فضلا عن السقوط وله نظائر غير محصاة في الاحاديث فمنها حديث لا صلوة لجار المسجد الا في المسجد حيث لم يقع في مقابلة النصوص الموجبة للصلوات الخمس (نحو قوله تعالى ﴿أَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [البقرة: ٤٣] ونحوه) ولا دلالة له على عدم وجوبها على الجار ولا على عدم صحتها في الجوار فضلا عن السقوط بل هو لنفى كمال صلوة المنفرد لسوقه لاقامة الصلوات الخمس في الجماعة (لكونه معللا بها) وانما خص المسجد لانها فيه ايسر واغلب وافضل (اي فلا مفهوم له) لكونه معدا لذلك فكما انه يحصل اصل الغرض باقامة الصلوات في الجماعة في جوار المسجد بدلالة هذا الحديث كذلك يحصل اصل الغرض باقامة الجمعة في الافنية والقرى والبرارى بدلالة ذلك وكما ان حديث المسجد غير متعرض لمن بعد عن الجوار وجوبا وصحة وكالا وسقوطا كذلك حديث على رحمته الله غير متعرض لمن وقع في الحرج

مطلب دلائل اقامة الجمعة في القرى وغيرها

مطلب عدم ثبوت حديث صحيح مصرح على منع اقامة الجمعة

بالاجتماع وما قلنا انه لتحرى ان كمال الجمعة بالاجتماع ليس بقياس وتعليل استنباطى بل هو تعليل لغوى^٢ يعرفه عارف اللغة ولو كان اميا فثبت صحة اقامة الجمعة في القرى والبرارى بدلالة هذا الحديث وايدت هذه الدلالة باقامة رسول الله صلى الله عليه وسلم الجمعة في المدينة وفي سفر الحديبية والحنين (كما في ظاهر ابى داود) والصحابة رضي الله عنهم قبل هجرة النبي صلى الله عليه وسلم في المدينة حين كانوا^٣ اربعين رجلا ومصعب بن عمير رضي الله عنه؛ في الحديبية مع اثني عشر رجلا وحين كانوا

^١: قوله في مقابلة النصوص الموجبة آه نحو قوله تعالى ﴿فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الجمعة: ٩] وغيره من الاحاديث ١٢

^٢: قوله تعليل لغوى آه كنص التأليف بل تعليل الحديث اظهر منه وذلك لعدم توصيف كلمة اف بنحو مضر وتوصيف المصر بكونه جامعا فله الحمد و اليه المتاب ١٢

^٣: قوله في المدينة حين كانوا آه بامر النبي صلى الله عليه وسلم وحديث الامر مذكور في الهداية وغيرها وحديث الكتابة مذكور في الفتح وغيره ١٢

^٤: قوله مصعب بن عمير آه واسعد بن زرارة مع تسعة عشر كما في المبسوط للامام السرخسى رحمته الله فله الحمد ١٢

محاربين فى صحارى مصر^١ بل اهل مصر و السواحل فى زمان خلافة عمر رضي الله عنه و عثمان رضي الله عنه كانوا يؤدون الجمعة بامرهما (كما فى البيهقى) و فيهم جماعة من الصحابة رضي الله عنهم من غير نكير من على رضي الله عنه و غيره و كفى به اجماعا و قد ثبت كتابة عمر رضي الله عنه الى البحرين ان ادوا الجمعة اينما كنتم^٢ (كما فى مصنف ابن ابى شيبه و صححه ابن خزيمة) و بالجملة لم يثبت حديث صريح و لا اثر على عدم جواز الجمعة فى القرى و البرارى و لا لعدم وجود السلطان بل الاحاديث مصرحات بالوجوب او الرخصة و جاء فى اهل بادية تخرجوا بالاجتماع رخصة الترك لا عدم الصحة فى حديث بطرق شتى يقوى بعضها بعضا^٣ و لا ننكر الرخصة فى الوقائع و الاحوال كقوله صلى الله عليه وسلم و ليس على ما دون الخمسين جمعة مع قوله صلى الله عليه وسلم الجمعة واجبة على كل قرية و ان لم يكن فيها الا اربعة فلعلك تتعجب من عدم مختارية ما فى المتون^٤ و لا تتعجب من مخالفتك عموم آية ربك^٥ و صريح احاديث نبيك صلى الله عليه وسلم و اجماع صحابته^٦

^١: قوله فى صحارى مصر أهـ و قد قلنا فى ما قبل انه ذكر استيناسا لانه ذكره الواقدى فى المغازى و قد تكلموا فيه فله الحمد ١٢

^٢: قوله اينما كنتم أهـ و فى المبسوط انه كتب عمر (رض) الى ابى هريرة رضي الله عنه فى البحرين ان اد الجمعة بجواثى و حيثما كنت أهـ ١٢

^٣: قوله بعضها بعضا أهـ كما فى الحجة الله البالغة للشيخ ولى الله الدهلوى ١٢

^٤: قوله ما فى المتون أهـ هذا بحسب زعم اكثر اهل العصر و الا فالتحقيق ان ما قلنا به هو عين ما فى المتون و ذلك لوجهين الاول ان جميع ما جاء فيها من عدم جواز الجمعة و غيرها ما لم تراعى اركانها و شروطها هم محمول على حالة القدرة لا العجز و ذلك لعدم دلالة نصوصها فى الحالة الكذائية على شئ من النفى او الاثبات فوجب الاداء على قدر الامكان لبقاء الامر القاطع بلا مزاحم و لا فرق بين الجمعة و الصلوات الباقية الا وجود رخصة ترك الجمعة فى بعض المواد لدفع الحرج فقط و الثانى ان كل معمورات بلادنا امصار على ما اختاره صاحب المتون لكونها تحت ولاية السلطان فما فيها مقدم على ما اختاره بعض اصحاب الفتاوى من ان الشرط كون السلطان و القاضى مقيما فيها او ياتيانها فى بعض الاحيان ١٢

^٥: قوله عموم آية ربك أهـ باعتبار المخاطبين و اطلاقها باعتبار المواضع و حمل الامر على معنى الطلب الشامل للايجاب و الندب على ما ذهب اليه الامام الماتريدى فالاشتراك حـ معنوى او على معنى الايجاب و لو درجات من شدة و التوسط و الضعف اذ للاستعدادات تأثير لتفسير خطابات الشرع و انما اخذ رخصة الظاهر فى بعض المواضع و من بعض الاشخاص من ترخيص ترك الجمعة احيانا و الاحاديث النبوية دائرة بين الايجاب و الترخيص فى الجمعة فقط و لا مزاحمة بين نص الاداء و بين نص الموجب المطالب مع ان حديث على (رض) معلل بعللة الاجتماع ١٢

^٦: قوله و اجماع صحابته رضي الله عنهم أهـ و قد مر عن البيهقى و مصنف ابن ابى شيبه ما يؤيد هذا فليذكر فله الحمد ١٢

مطلب في النصائح الى اخذ الحزم في الدين

ﷺ بل اجماع ائمة المذاهب الاربعة على ما نقله العارفون^١ بل اجماع ائمتنا ﷺ ايضاً على ما نقله بعض المحققين^٢ و اجماع اهل الكشف على ان الاصل هو عدم التحجير^٣ و قول بعض الاعلام ان القول بعدم الصحة هو قول بعض اصحاب رأى اى ليس من اصل المذهب كالقول بالعشر في العشر و القول ببعد الماء ميلاً و نحو ذلك نخذ لنفسك ملخصاً من ترك ما ان في تركه طبع القلوب و استحواذ الشيطان (كما في احاديث الباب) و غفلة عن يوم يقوم الناس لرب العالمين و رد صلاتك و صيامك و زكوتك و حجك و جميع اعمال برک (كما في احاديث الباب) و لو لا عندك دليل الا جواز العمل على بقية مذاهب ائمة الهدى لكفاك ان كنت حازماً خالفاً على دينك^٤ فله الحمد و اليه المتاب.

و الفصل الثانى فى سبب وقوع بعض الاحكام فى مقابلة الآيات الصريحة و

الاحاديث الصحيحة

مطلب ضلالة حمل تلك الكلمات على الكلية

و الفصل الثانى فى سبب وقوع بعض الاحكام^٥ فى مقابلة الآيات الصريحة و الاحاديث الصحيحة قال المشائخ ﷺ ان الشيطان اذا جاء من طرف الباطل فدفعه يسير باذن الله تعالى و لكن اذا جاء من طرق الحق فلا يتنبه به الا سمسرة العلماء و هو فيما هو غرضنا كلمات

^١: قوله على ما نقله العارفون آه على ما نقله الامام عبدالوهاب الشعرانى فى جمعة الميزان عن بعض العارفين ١٢

^٢: قوله بعض المحققين آه اى العارف عبدالوهاب الشعرانى فى حج الميزان عن ائمتنا ابي يوسف و غيره و ائمة المذاهب اختلاف اولوية جمعة العرفات لا الجواز لعدم ورود نهى من الشارع و نقل الشيخ الاكبر فى حج الفتوحات اختلاف وجوب جمعة العرفات لا الجواز ثم اختار هو الوجوب و شدد فيه ١٢

^٣: قوله عدم التحجير آه كما فى حج الميزان ١٢

^٤: قوله على دينك آه مع انك غير خارج بهذا عن مذهب امامك لانك اخذت باحدى العروات الثلاثة الكائنات فى منهجك مذهبك و هو الاخذ بقول امامك فى تجويزه بالعمل بمذهب غيره فكيف اذا ضم اليها العروة الاخرى باخذ الاذن من السلطان و قضائه و قد بينا لك الاصح باعتبار العروة الثالثة و هو اعتبار رأى فله الحمد و اليه المتاب ١٢

^٥: قوله بعض الاحكام آه المراد بها الفروع المستخرجة من الاصول المخرجة من صنائع الائمة و استنباطاتهم وانما سميت احكاماً بحسب ظن مثبتيتها فله الحمد و اليه المتاب ١٢

قالها اصحابنا من كون المتون موضوع لبيان المذهب و انها مقدمة على ما فى الشروح و هو على ما فى الفتاوى و ان المعتمد على ما فى ظاهر الرواية و على ما قاله الامام ابى حنيفة رحمته الله و ان لم يعلم لانه من اين اخذ و انه مقدم من الحديث النبوى و ان علينا الاتباع و ان لا مجتهد فى هذه الاعصار و ان علينا اتباع مذهبنا لا غير و نحو ذلك فانها كلمات حقة محمولة على وجوه خاصة اكثرية لا كلية اذ فيها مزية الاقدام من وجهين الوجه الاول اعتقاد عدم جواز الانتقال والعمل على باقى المذاهب الاسلامية ففيه الافتراء على الشرع و تشريع فى الدين بما لم يأذن به الله و مخالفة عن عموم قوله تعالى ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣] و عن الاحاديث الواردة بالاخذ على اقوال الصحابة رحمهم الله مع عدم مشروطيته بعدم اخذ الامام الشافعى رحمته الله مثلاً

(فائدة) بيان عدم صحة رواية اكثر القواعد الاصولية عن ابى حنيفة رحمته الله و صاحبيه رحمهم الله

و ليس مذهباً فى الحقيقة آه

مطلب عدم الفتوى و التفقه على مذهب احد الائمة فى القرنين

(فائده) و بعد القرنين حدث شئ من التخرىج آه

بها اذ فيه مع انه افتراء^١ على الشرع ازدراء على الائمة و لو عومل فى حق امامه من جانب اصحاب باقى المذاهب الاسلامية ما عامل هو فى حق ائمتهم لكان ضلالتهم عنده ظاهراً ثم هو خروج عن معتقد امامه ايضاً بل هو خروج عن مذاهب الصحابة رحمهم الله و بقية الائمة ايضاً كما

^١: قوله مع انه افتراء آه و هو خلاف اجماع الامة كما فى الحجة و هو قريب من الكفر متناقض بنفسه كما قال الغزالى فى بعض كتبه و معتقده فقط اتى بابا من الكبائر كما قال الامام عبدالوهاب الشعرانى فى الكشف فمنه يؤخذ امر الجمعة خصوصاً اذا سمعت ان نسبة شرطية المصر و السلطان و اذنه الى المذهب انما هى باعتبار التخرىج من صاحب الكافى الجامع للكتب الستة فى حدود سنة ٣٠٠ و نسبة عدم جواز الجمعة فى القرى من صاحب القدورى فى حدود سنة ٤٠٠ و اصل المذهب هو الجواز مطلقاً ايجاب او ترخيص فقط بل نقل بعض العارفين ان عليه ائمة المذاهب كما فى جمعة الميزان و فى حجه عن ائمتنا و غيرهم ما يأتى على اجماعهم فى جواز الجمعة فى العرفات و انما الاختلاف فى الاولوية و على اجماعهم على انه لم يورد نهى من الشارع فى ذلك و على اجماع اهل الكشف على انه لا تحجير فى الجمعة و فى حج الفتوحات ايضاً ما يأتى على اجماع علماء الامة على جواز الجمعة فى العرفات و انما الاختلاف فى الايجاب و عدمه مع اختيار صاحبها ان جمعة العرفات من اوجب الواجبات سواء كان الحاضرون قليلاً او كثيراً مسافرين او مقيمين فله الحمد ١٢

ستعلم و الوجه الثانى الركون الى المذهب بعد ثبوت حديث صحيح عنده و عدم اعتقاد وجوب الانتزاع منه بل كاد المقلدة يسطون بالذين يتلون عليهم آيات الله و الاحاديث النبوية بل لا يصغى الى وصايا الائمة ايضاً فى قولهم لا تقلدونا فيما قلنا اذا خالف الحديث النبوى فهم خارجون عن المذهب ايضاً و مع هذا وقع التغير موضعين آخرين من الاجتهادات بعد حدوث المجادلات المذهبية خصوصاً بعد ما دب رائحة التعصب فى الجوابات و السولات دييب النمل فى الليلة المظلمة احدهما ان اكثر الاختلافات بين الصحابة رحمهم الله و الائمة رحمهم الله كان فى الاولوية و الآن صار الى الجواز و عدمه و الثانى ان القواعد الاصولية التى بنى عليها اختلاف الشافعى رحمته الله مع ابى حنيفة رحمته الله اكثرها اصول مخرجة على كلام الائمة فانها لا تصح بها رواية عن ابى حنيفة و صاحبيه رحمهم الله و كثير من التفريعات مبنى على تلك الاصول و ليس مذهباً فى الحقيقة كمسئلة العشر فى العشر و مثله مسئلة اشتراط البعد من الماء ميلا فى التيمم و مسئلة عدم جواز الجمعة فى القرى و البرارى و مسئلة كراهية الاشارة بالسبابة و نحن نقص عليك من الحجة الله البالغة ما لم تعلم به ان الضلالة فى التقليد الصرف بجعله و الكلمات الحققة كلية مع ظن ما ليس بمذهب مذهباً ثم نبين كيفية تغير بعض الفروع خصوصاً الجمعة و العشر لكون التغير فيما اكثر مع كونهما من الشعارات العظيمة فى الدين قال المحدث الدهلوى الشاه ولى الله فى الحجة الله البالغة اعلم ان الناس كانوا قبل المائة الرابعة غير مجتمعين على التقليد الخالص لمذهب واحد بعينه قال ابوطالب المكي فى قوت القلوب ان الكتب و المجموعات محدثة و القول بمقالات الناس و الفتوى بمذهب الواحد من الناس و اتخاذ قوله و الحكاية له من كل شئ و التفقه على مذهبه لم يكن الناس قديماً على ذلك فى القرنين الاول و الثانى انتهى (اى ما قال ابوطالب المكي فى القوت القلوب) اقول (القائل المحدث الدهلوى فى الحجة) و بعد القرنين حدث فيهم شئ من التخريج غير ان اهل المائة الرابعة لم يكونوا مجتمعين على التقليد الخالص على مذهب واحد و التفقه له و الحكاية لقوله

مطلب عدم تخصيص العامة مذهباً واحداً زمن المائة الرابعة

مطلب بيان خبر الخاصة من اهل الحديث و اهل التخرىج زمن المائة الرابعة

(فائدة) بعد هذه القرون آهف — اكثر فتنة آه

مطلب فى بيان تخرىج التاصيلات من صنائع المتقدمين

كما يظهر من التبع بل كان فيهم العلماء و العامة و كان من خبر العامة انهم كانوا فى المسائل الاجماعية التى لا اختلاف فيها بين المسلمين او جمهور المجتهدين لا يقلدون الا صاحب الشرع و كانوا يتعلمون صفة الوضوء و الغسل و الصلوة و الزكاة و نحو ذلك من آباءهم او معلمى بلدانهم فيمشون حسب ذلك و اذا وقعت لهم واقعة استفتوا فيها اى مفت وجدوا من غير تعيين مذهب و كان من خبر الخاصة انه كان اهل الحديث منهم يشتغلون بالحديث فيخلص اليهم من احاديث النبى ﷺ و آثار الصحابة ﷺ ما لا يحتاجون معه الى شئ آخر فى المسئلة من حديث مستفيض او صحيح قد عمل به بعض الفقهاء و لا عذر لتارك العمل به او اقوال متظاهرة لجمهور الصحابة ﷺ و التابعين مما لا يحسن مخالفتها فان لم يجد فى المسئلة ما يطمئن به قلبه لتعارض النقل و عدم وضوح الترجيح و نحو ذلك رجع الى كلام بعض من مضى من الفقهاء فان وجد قولين اختار اوثقهما سواء كان من اهل المدينة او من اهل الكوفة و كان اهل التخرىج منهم يخرجون فيما لا يجدونه مصرحاً و يجتهدون فى المذهب و كان هؤلاء ينسبون الى مذهب اصحابهم فيقال فلان شافعى ﷺ و فلان حنفى ﷺ و كان صاحب الحديث ايضاً قد ينسب الى احد المذاهب لكثرة موافقته به كالنسائى و البيهقى ينسبان الى الشافعى ﷺ فكان لا يتولى القضاء و لا الافتاء الا مجتهد ثم بعد هذه القرون كان ناس اخرون ذهبوا يمينا و شمالا و حدث فيهم امور منها الجدل و الخلاف و منها انهم اطمئنوا بالتقليد و دب التقليد فى صدورهم ديب النمل و هم لا يشعرون و كان سبب ذلك تراحم الفقهاء و تجادلهم فيما بينهم و منها ان اقبل اكثرهم على التعمقات و استنبط كل لاصحابه قواعد جدلية و نشأت بعدهم قرون على التقليد الصرف لا يميزون الحق من الباطل و لا اقول ذلك كلياً مطرداً فان

لله طائفة من عباده لا يضرهم من خذلهم وهم حجة الله في أرضه و ان قلوبا و لم يأت قرن بعد ذلك الا و هو اكثر فتنة و اوفر تقليدا بان يقولوا انا وجدنا آباءنا على امة وانا على آثارهم مقتدون انتهى^١ مختصرا (اي ما قال المحدث الدهلوى في الحجة) ثم قال (اي المحدث الدهلوى) بعد ما تحقق ان التاصيلات من المخرجين لا الائمة مثلها انهم اصلوا ان الخاص مبين فلا يلحقه البيان و خرجوه من صنيع الاوائل في قوله تعالى ﴿ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا﴾ [الحج: ٧٧] وقوله ﷺ لا تجزئ صلوة الرجل حتى يقيم ظهره في الركوع و السجود حيث لم يقولوا بفرضية الاطمينان و لم يجعلوا الحديث بيانا للآية فورد عليهم صنيعهم في قوله تعالى ﴿وَ امْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ﴾ [المائدة: ٦] و مسحه ﷺ على ناصيته حيث جعلوه بيانا و قوله تعالى ﴿الزَّانِيَةُ وَ الزَّانِيَ فَاجْلِدُوا﴾ [النور: ٢] و قوله تعالى ﴿السَّارِقُ وَ السَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا﴾ [المائدة: ٣٨] و قوله تعالى ﴿حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ﴾ [البقرة: ٢٣٠] و ما لحقه من البيان بعد ذلك فتكفوا للجواب كما هو مذكور في كتبهم و انهم اصلوا ان العام قطعى كالخاص و خرجوه من صنيع الاوائل في قوله تعالى ﴿فَاقْرَأُوا مَا تيسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ﴾ [المزمل: ٢٠] و قوله ﷺ "لا صلوة الا بفاتحة الكتاب" حيث لم يجعلوه مخصصا و في قوله ﷺ "فيما سقت العيون العشر" الحديث و قوله ﷺ فـ مطلب ان الاختلاف بين الصحابة رضي الله عنهم و السلف رضي الله عنهم كان في الاولوية في اكثر

الاحكام

"ليس في ما دون خمسة أواق^٢ صدقة" حيث لم يخصه به و نحو ذلك من المواد ثم ورد عليهم قوله تعالى ﴿فَمَا اسْتيسَّرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ [البقرة: ١٩٦] و انما هي الشاة فما فوقه ببيان النبي ﷺ فتكفوا في الجواب و كذلك اصلوا ان لا عبرة بمفهوم الشرط و الوصف و خرجوه من

^١: قوله مقتدون انتهى آه و قد وقعنا فيما وعدنا هذا البحر المكاشف نرى من اهل عصرنا اذا تلونا عليهم الآيات القرآنية و الاحاديث النبوية كادوا ان لا يتمالكوا انفسهم قائلين ان هذا مذهب الغير هذا من فضلاء عصرنا فكيف بالعوام كالانعام ١٢

^٢: قوله أواق كذا في الحجة

صنيعهم في قوله تعالى ﴿وَمَنْ لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً﴾ [النساء: ٢٥] ثم ورد عليهم كثير من صناعهم كقوله ﷺ في الابل السائمة زكاة فتكفوا في الجواب واصلوا انه لا يجب العمل بحديث غير الفقيه اذا انسده باب الرأي وخرجوه من صنيعهم في ترك حديث المصراة ثم ورد عليهم حديث القهقهة و حديث عدم فساد الصوم بالاكل ناسيا فتكفوا في الجواب و امثال ما ذكرنا كثيرة^٢ لا يخفى على المتتبع و من لم يتبع لا تكفيه الاطالة فضلا عن الاشارة و يكفيك دليلا على هذا قول المحققين في مسألة لا يجب العمل بحديث من اشتهر بالضبط و العدالة دون الفقه اذا انسده باب الرأي كحديث المصراة ان هذا مذهب عيسى ابن ابان و اختاره كثير من المتأخرين و ذهب الكرخي^٣ و تبعه كثير من العلماء الى عدم اشتراط فقه الراوى لتقدم الخبر على القياس قالوا لم ينقل هذا القول عن اصحابنا بل المنقول عنهم ان خبر الواحد مقدم على القياس الا ترى انهم عملوا بخبر ابى هريرة رضي الله عنه في الصائم اذا اكل او شرب ناسيا و ان كان مخالفا للقياس حتى قال ابو حنيفة رضي الله عنه لولا الرواية لقلت بالقياس و يرشدك ايضا اختلافهم في كثير من التخريجات اخذا من صناعهم و رد بعضهم على بعض انتهى بحروفه (اي ما قال المحدث الدهلوى في المحجة) فهون على نفسك في اتباع المذهب و كن فيه من بين الافراط و التفريط على صراط مستقيم خصوصا اذا ذكرنا لك عن المحدث الدهلوى ان اكثر التاصيلات

^١: فـ

^٢: و امثال ما ذكرنا كثيرة آه و يؤخذ منه امر الجمعة حيث رأينا عبارة الجامع الصغير يشهد ظاهرها باعتبار السوق عدم ايجاب الجمعة في منى عند كون الامام غير الخليفة و غير امير الحجاز و هو مسافر و كذا نفى الجمعة في العرفات و هو نفى الوجوب كما هو الظاهر من السوق ثم لما صار صولة للدليل بتلاحق الافكار تدل على عدم الجواز نقل صاحب الكافي عبارة الجامع الصغير و غيره من الكتب الستة بالمعنى في حدود سنة ٣٠٠ فاستخرج منها شرطية مصر و السلطان للاداء و لم يكن استخرجا بعيدا لو حمل مصر على المعنى المقاب للبرارى كما هو ظاهر اطلاق المتن او حمل قوله للاداء لوجوب الاداء ثم استخرج صاحب القدورى في حدود سنة ٤٠٠ من لفظ للاداء صحة الاداء حيث حكم بعدم جواز الجمعة في القرى ثم تمسك من مشأ ممشاه بدلائل ليست بشاهدة لهم ظنا منهم انهم في انتصار المذهب بل بتخمينات واهية كما هو المبرهن في بعض فتاوى الهند و بعض فتاوى البخارى المطبوع في مطبع كاكان فترى صريح اقوال اهل المذاهب في كتب غير مختلطة فيها التخريجات ان الامر في الجمعة اما ايجاب و اما ترخيص فضلا عن احاديث الصريحة الصحيحة مع افعال النبي ﷺ و الصحابة رضي الله عنهم في اقامة الجمعة في نحو القرى ١٢

^٣: فـ

^٤: فائدة

ليس من صاحب المذهب وان اهل الصدور الاولى لم يعرفوا تخصيص المذهب و عنه (اى عن المحدث الدهلوى رحمته الله) ايضاً فى الحجة ان اكثر صور الاختلاف بين الفقهاء لا سيما فى المسائل التى ظهر فيها اقوال الصحابة رحمهم الله فى الجانبين كتكبيرات التشريق وتكبيرات العيدين ونكاح المحرم وتشهد ابن عباس رحمهم الله وابن مسعود رحمهم الله والاخفاء بالبسملة وبآمين والاشفاع والايثار فى الاقامة ونحو ذلك انما هو فى ترجيح احد القولين و كان السلف لا يختلفون فى اصل المشروعية وانما كان خلافهم فى اولى الامرين ونظيره اختلاف القراء فى وجوه القراءة وقد عللوا كثيراً من هذا الباب بان الصحابة رحمهم الله مختلفون وانهم جميعاً على الهدى و لذلك لم يزل العلماء يجوزون فتاوى المفتين فى المسائل الاجتهادية ويسلمون قضاء القضاة و يعلمون فى بعض الاحيان بخلاف مذهبهم ولا ترى ائمة المذاهب فى هذه المواضع الا و هم يضجعون القول و يبينون الخلاف يقول احدهم هذا احوط و هذا هو المختار و هذا احب الى و

مطلب بيان وجه تغير اكثر الاحكام واغترار اهل التقليد الجامد

يقول ما بلغنا الا ذلك و هذا كثير فى المبسوط و آثار محمد رحمته الله و كلام الشافعى رحمته الله ثم خلف من بعدهم خلف اختصروا كلام القوم ففقوا الخلاف^١ و قد كان فى الصحابة رحمهم الله و التابعين رحمهم الله و من بعدهم من يقرأ البسملة و منهم من لا يقرأها و منهم يجهر بها و منهم من لا يجهر بها و كان منهم من يقنت فى الفجر و منهم من لا يقنت فى الفجر و منهم من يتوضأ من الحجامة والرعايف و القى و منهم من لا يتوضأ من ذلك و منهم من يتوضأ من مس الذكر و مس النساء بشهوة و منهم من لا يتوضأ من ذلك و منهم من يتوضأ من ما مسته النار و منهم من لا يتوضأ من ذلك و منهم من يتوضأ من اكل لحم الابل و منهم من لا يتوضأ

^١: قوله ففقوا الخلاف آه فتغير اكثر الاحكام الى الجواز و عدمه من بعد ان كان الاختلاف فيها للاولوية و ذلك لتلاحق الافكار فى تقرير المذهب و الذب عنه و اعتبار ايماءات الاصولية من غير تعريضها الى النصوص و هذا هو حال الاكثر ١٢

من ذلك و مع هذا فكان بعضهم^١ يصلى خلف بعض مثل ما كان ابو حنيفة رحمته الله واصحابه رحمهم الله و الشافعى رحمته الله و غيرهم رحمهم الله يصلون خلف ائمة المدينة من المالكية و غيرهم و ان كانوا لا يقرؤن البسمة لا سرا و لا جهرا آه مختصرا (اى ما قال المحدث الدهلوى فى الحجة) فاذا قد علمت ان اكثر الاحكام الاختلاف فيها بين الصحابة رحمهم الله و الائمة رحمهم الله كان فى الاولوية ثم انجر الى الجواز و عدمه حين تدوين المجادلات المذهبية خصوصا اذا اعتبروا الاشارات و المفهومات الواقعة فى التاصيلات و التخريجات التى دوت لنصرة المذهب و ليست بمذهب حقيقة لعدم نقلها عن صاحبه فوقع بعض التفريعات المخرجة منها مخالفا للنصوص القرآنية و الاحاديث النبوية خصوصا اذا اخذها كلية و ما تنبه به الا طائفة هم حجة الله تعالى الى يوم القيامة فاما عامتهم فبعضهم تكلفوا فى الجواب ظنا منهم انه هو المذهب و اكثرهم اصرروا على عمى التقليد و كانت اعينهم فى غطاء عن الدلائل القرآنية و الاحاديث النبوية بل كانوا لا يستطيعون لها سمعا بل يكادون يسطون بالذين يتلونها عليهم و هم اشد اعداء المهدي المنتظر و مزلتهم تلك الكلمات الحقبة بجعلها كلية فشابه اجتهاد المجتهدين الكلام الالهى فى انه يهدى به كثيرا و يضل به كثيرا و امثلة الفروع الواقعة على خلاف النصوص عندنا غير محصاة فمنها امر الجمعة و انى قد طالعت كتب القوم فى هذا الباب و آراء المذهب و آثار الصحابة رحمهم الله و الاحاديث الواردة فيه ما ظفرت عليه فلم ار نهيا صحيحا صريحا فى الباب من اقامة الجمعة فى القرى و البرارى عن رسول الله صلى الله عليه و سلم و لا الصحابة رحمهم الله و لا الائمة الا كلمات موهمة اخذها بعض المأصلين و المخرجين لصنائع الاوائل^٢ و استنباطاتهم ظنا انه هو المذهب و ايده بحديث

^١: قوله فكان بعضهم آه و ذلك لاتفاقهم على اصل المشروعية و الاختلاف فى الاولوية ١٢

^٢: قوله لصنائع الاوائل آه من ائم المذاهب و من مشا ممشاهم البانيين اقوالهم على اقوال الصحابة رحمهم الله فى تسليم اصل المشروعية عموما فى اكثر الاحكام و خصوصا فى امر الجمعة و مظان البحث فى الحجة الله البالغة و الميزان الكبرى للامام عبد الوهاب الشعرانى و الرحمة الامة فى اختلاف الائمة فى حجبيهما و فى جمعة الميزان ١٢

على رحمته الله^١ ثم اشتهر انه مذهب له رحمته الله و لصاحب المذهب و بنى عليه ما بنى ولا يلتفت الى ما يرده من احاديث الباب نحو من كان يؤمن بالله و اليوم الآخر فعليه الجمعة و الجمعة واجب على كل قرية و الجمعة واجبة على كل قرية و ان لم يكن فيها الا اربعة و نحوه ظنا ان امر الجواب قد تم من جانب صاحب المذهب فوقع امر شرطية المصر على خلاف عموم آية الجمعة و اطلاقها و اجاب بعض المحققين على ظن الانتصار ان الآية مخصوصة بالاجماع ثم خصت بحديث على رحمته الله و هذا مع انه خلاف تصريح صاحب المذهب و اصحابه حكما و استدلالا خلاف تاصيلات المخرجين ايضا لعدم تصور التخصيص بالاجماع و غاية ما يقال في حديث على رحمته الله هو نفى الكمال للقادر غير المتخرج على الاجتماع و لم ينقل عن الامام و لا عن اصحابه و لا عن بقية الائمة انهم فهموا نفى الصحة من حديث على رحمته الله من اقامة الجمعة في العرفات و لا بقية البرارى بل المنقول عنهم ما يودى الى الاجتماع على عدم ورود النهى من الشارع في موضع من المواضع و لم يفهموا عدم الجواز من اقامة الجمعة في العرفات من عدم اقامة رسول الله صلى الله عليه و سلم اياها فيها كما في الصحاح حيث اختلفوا في الافضل قال اصحاب الكتب الجامعة للمذاهب الاربعة كالامام الشعراني في حج الميزان و صاحب الرحمة الامة في اختلاف الائمة في حجها قال ابويوسف رحمته الله يصلى الجمعة في العرفات و استدل كما في حج الميزان بعدم ورود النهى^٢ من الشارع و قال

^١: قوله و ايده بحديث على رحمته الله أه مع ان الائمة لم يعرفوه ناهيا كما في حج الميزان و لا اهل الكشف كما فيه ايضا و قد نقل بعض العارفين عن الائمة ايضا كما في جمعة الميزان و لا على رحمته الله بل في قوله تحريض الاجتماع كما ان في لا صلاة لجار المسجد الا في المسجد تحريض الجماعة و كيف ينهى و لا مقتضى له و هو اعلم باقامة رسول الله صلى الله عليه و سلم الجمعة في المدينة و في سفر الحديبية و الحنين كما في ظاهر ابى داود و اقامة مصعب بن عمير رحمته الله اياها في الحديبية كما في المبسوط و الصحابة رضي الله عنهم في برارى مصر و قد قتلوا فيها كثيرا شهيدا و عاتبهم عمر رضي الله عنه على عدم اخذهم حذرهم كما في الواقدي ١٢

^٢: قوله بعدم ورود النهى أه فهذا ابويوسف رحمته الله يقول بعدم ورود النهى من الشارع مع ان حديث على رحمته الله مذكور في اماليه فلم يفهم من عدم اقامة رسول الله صلى الله عليه و سلم الجمعة في العرفات الا الترخيص لعموم الآية و اطلاقها و الاحاديث و افعال رسول الله صلى الله عليه و سلم و الصحابة رضي الله عنهم فكذا بقية الائمة غير ابى يوسف رحمته الله لم يثبت عندهم نهى فلذا قالوا ان عدم اقامة الجمعة اخف لعدم ورود الامر اى في خصوص العرفات حيث اقام رسول الله صلى الله عليه و سلم فيها الظهر كما في الصحاح و قال الشيخ الاكبر في حج الفتوحات بلزوم الجمعة في العرفات و قال اهل الكشف الاصل هو عدم التحجير اى ايجاب او ترخيص فقط ١٢

الجمهور^١ عدم اقامة الجمعة اخف حيث لم يورد من الشارع امر و قال اهل الكشف ان الاصل هو عدم التحجير^٢ آه ملتقطا و قال الامام فى جمعة الميزان قال بعض العارفين ان هذه الشروط التى اشترطها الائمة انما هى للتخفيف و ليست بشرط فى الصحة فلو اقيمت الجمعة بغير حاكم و فى غير الابنية جازت لان الله تعالى قد فرض الجمعة و سكت عن اشتراط ما ذكره الائمة آه^٣ و قد قرعنا اذنك عن الحجة الله البالغة ان اكثر الاحكام كان الاختلاف فيها بين الصحابة عليهم السلام و الائمة عليهم السلام فى الاولوية لا اصل المشروعية ثم تغير بالجواز و عدمه حين فشت الانتصارات و التأصيلات المذهبية ثم الاطمينانات المبينة على الكلمات الحققة بحملها على الكلية فوقع بعض الاحكام على خلاف النصوص و قد مر انه لا يحصى^٤ و المقصود هنا ان فى الخطاب

^١: قوله و قال الجمهور آه فهذا يأيد اجماع الائمة على ان الامر فى الجمعة اما ايجاب او ترخيص فقط كما هو المقرر عند اهل الكشف فله الحمد ١٢

^٢: قوله هو عدم التحجير آه اى ما فى حج الميزان الكبرى للامام عبدالوهاب الشعرانى ١٢

^٣: قوله الائمة آه اى ما فى جمعة الميزان الكبرى ١٢

^٤: قوله انه لا يحصى آه فمنها امر الجمعة كان الاختلاف فيه للاولوية كما لا يخفى على من طالع الجامع الصغير المطبوع فى المطبع العلوى حيث اطلق فى نفى الجمعة فى منى فى وقت ما و فى العرفات فحمل عبارته بعض مشائخنا المستخرجين على نفى الجواز لصولة دليل و تأسيس لاحت عندهم بتلاحق الافكار ثم وجه الاشتهار لان توجه الناس فى التعليم و التأليف انما هو الى الكتب الجامعة للاحكام مع التأسيسات المذهبية فترى صاحب الكافى لما جمع فى حدود سنة ٣٠٠ عبارات الكتب الستة بالمعنى صرح باشتراط المصر و السلطان ثم صرح فى حدود سنة ٤٠٠ صاحب القدورى بعدم جواز الجمعة فى القرى و الكل باعتبار التخريج و الا فكتب ظاهر الرواية خالية عن الاشتراط و عن عدم الجواز بل عن تفسير المصر ايضا و ما نسب اليها من هذه المذكورات فباعتبار التخريج فترى تمسك المتأخرين على احاديث لم تشهد لهم كحديث و له امام عادل او جائر لا راحة له على اشتراط السلطان لصحة الجمعة بل انها سيق لاجل الوجوب و كحديث على عليه السلام سيق لاجل تحصيل الاجتماع فترى الكتب الخالية عن التأسيسات مصرحة عن ائمة المذاهب و غيرهم على ان الامر فيها اما ايجاب او ترخيص و الاحاديث مصرحة بذلك ايضا نحو الجمعة واجبة على كل قرية و نحو الجمعة واجبة على كل قرية و ان لم يكن فيها الا اربعة و نحو ان اهل البادية من الخمسة الذين لا جمعة عليهم و قد مر تجميع الصحابة عليهم السلام فى القرى و غيرها فكيف الامر و القاطع القرأنى بعمومه و اطلاقه شاهد فكيف المنع منه ١٢

تمة في بيان الاستدلال بوجوه النص من العبارة و الإشارة و الدلالة و الاقتضاء

مأمورية الجمعة على وجه العموم و الاطلاق و خيريتها كذلك و مأمورية الانتشار
كذلك ثابت بعبارة النص المقطوع به

و الامر الى الجمعة نصا في مأمورية الجمعة على وجه العموم و الاطلاق و ان في عموم المؤمنين
المخاطبين ظاهرا في ان مأموريتها شامل للجميع و الا لم تجز الجمعة المسافر و المريض و نحوهما
لتركهم ما هو المقطوع به (اي على فرض عدم الشمول) و ادائهم ما لم يؤمروا بادائه و كذا
في اطلاق النص باعتبار المواضع ظاهر في ان مأموريتها شامل في كل المواضع و الا لم يثب
اهل البادية في تتبع الجمعة في ابتداء خروجه من بيته فثبوت مأموريتها على جميع المؤمنين و في
كل المواضع بعبارة النص (اي اللفظ) على ما ذهب اليه (اي على تأسيس ذهب اليه آه)
الجمهور^١ المحققون من الاصولين و كذلك خيرية الجمعة^٢ على وجه العموم و الاطلاق على
جميع العبادات و المعاملات بعبارة النص (اي اللفظ) لوجود النص على الخيرية على وجه
العموم و الاطلاق و وجود الظاهر لان قوله تعالى لكم ظاهر لشمول جميع المخاطبين من اهل
الايان و كذا ظاهر الاطلاق يشتمل خيريتها في جميع المواضع و كذلك قوله تعالى
﴿فَانْتَشِرُوا﴾ [الجمعة: ١٠] نص في مأمورية الانتشار على وجه العموم و الاطلاق و ظاهر في

^١: قوله على ما ذهب اليه الجمهور آه اي من التأسيس الاصولي لا انهم صرحوا بما قلناه من التاويل في الآية الشريفة و اما على اصطلاح صاحب
التوضيح فالثابت بالظاهر ثابت بآشارة النص و على كل وجه الحكم مقطوع به من حيث هو هو ١٢

^٢: قوله و كذلك خيرية الجمعة آه الملازمة لعزيمتها فهي عزيمة في هذا الوقت بالنسبة الى الظاهر و انما جاء ترخيص تركها باعتبار ما لدفع الحرج و الا
فعزيمتها عامة مطلقة ان كنا نعلم فالقول بتاخر الجمعة و لو في موضع ما و باعتبار شخص ما مزاحمة لقوله تعالى ﴿ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ

تَعْلَمُونَ﴾ [الجمعة: ٩] بل لقواطع الباقية الموجودة في نص الجمعة فضلا عن القول بمنعها و نهياها باعتبار ما فح و وضع لك متانة ما قاله المحققون

من ان نهى الجمعة انما هو باعتبار التخريج و اصل المذهب ان في الجمعة ايجابا و ترخيصا فقط ١٢

شمول المأمورية لجميع المخاطبين من اهل الإيمان و كذا ظاهر الاطلاق يشتمل مأموريته في جميع المواضع فثبوت مأمورية الانتشار بعبارة النص (اي اللفظ) المقطوع به نصا و ظاهرا^١ ثم لا يخفى^٢ عليك ان بين فعل الجمعة و ترك الظهر ملازمة شرعية^٣ و ذلك ثابت باشارة^٤ منع الظهر و عدم خيريته على العموم و الاطلاق ثابت باشارة النص المقطوع به فـ تقدم الجمعة و كون الظهر متروكا عنده تعالى باعتبار المزاخمة ثابت باقتضاء النص العام المطلق

(فائده) ثبوت كون وظيفة الوقت هي الجمعة و الظهر متروك فيه بالدلالات

قوله تعالى ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا﴾ [الجمعة: ١٠] حيث اتى بالفاء التعقيبية الوصلية فمن ضرورة امر الانتشار عقب اداء الجمعة متصلا وجوبا او استثنانا منع اداء الظهر بعد ذلك حرمة

^١: قوله نصا و ظاهرا آه بناء على تاسيس ذهب اليه المحققون و اما بناء على ما اصطلح به صاحب التوضيح فالثابت بالظاهر ثابت باشارة النص و على كل وجه الحكم الثابت به هو المقطوع به من حيث هو هو ١٢

^٢: قوله لا يخفى آه لما بين الحكم الثابت بعبارة النص و هو مأمورية الجمعة و مأمورية الانتشار عقيب ادائها و خيريتها على غيرها كلو احد منها على وجه العموم و الاطلاق اراد ان يبين ما هو ثابت باشارته فقال ثم آه ١٢

^٣: قوله ملازمة شريعة آه فلذا صرح اهل الاستدلال من اصحاب الفتاوى باننا ما امرنا بترك الظهر المقطوع به الا لفعل ما هو اكد منه آه فحيث عم و اطلق فعل الجمعة عم و اطلق ترك الظهر ثم جاء رخصة فعل الظهر لترخيص ترك الجمعة في بعض المواضع و الاحوال و من بعض الاشخاص لا ان بعض المواضع و الاحوال و الاشخاص غير داخل في قواطع النص من العبارة و الاشارة و الدلالة و الاقتضاء و ادعاء النهي في موضع ما باطل اذ هو خلاف القواطع المذكورة و الاحاديث الواردة الدائرة بين الايجاب و الترخيص و ظن معارضة حديث على عليه السلام اياها زلة لعدم تصور المعارضة بين النصوص الواردة لاثبات اركان العبارة و شروطها صحة و كمالا و بين النصوص الواردة للايجاب و الطلب و ذلك لاختلاف الجهة لتقييد الاولى بالقدرة على الاركان و الشروط و تعميم الاخرى و اطلاقها في الايجاب و الطلب كباقي الصلوات و ظن تخصيص الجمعة بهذه المعارضة زلة اخرى لانه فيه تمسك بالنصوص المقدمة نزولا على وجه تقابل النص الآخر نزولا مع كونه قاطعا و ما ادريك ما هذا القاطع و كون القواطع في وجوه الاستدلال به مع ان الحديث معلل بعلة الاجتماع فانتهى مناط المصر من حيث هو هو للحكم ١٢

^٤: قوله ثابت باشارة آه و في اتحاف المتقين شرح احياء علوم الدين في باب الامامة عن اصحاب المذاهب ابي حنيفة عليه السلام و غيره اعتقاد صحة الجمعة خلف كل بر و فاجر و ان من اعادها فهو مبتدع تارك للآثار مخالف للسنة ليس له من فضل الجمعة شئ بل السنة ان تدين بها و لا يكن في صدرك شك آه ملخصا صفحة ١٢٩ ١٢

او كراهية على حسب درجات الامر^١ فحيث ثبت مأمورية الجمعة لجميع المخاطبين و في جميع المواضع وخيريتها كذلك و مأمورية الانتشار كذلك بعبارة النص كما علمت ثبت منع الظهر قبل اداء الجمعة نظرا الى مأموريتها و عدم خيريتها باشارة النص على وجه العموم و الاطلاق ايضاً لكونهما من لوازمها المتأخرة عنها و ثبت كون الجمعة مقدمة عند الله تعالى و الظهر متروك عنده تعالى على العموم و الاطلاق ايضاً باقتضاء النص^٢ لكونهما من لوازمها المقدمة عليها و امر السعي معلل بعلة اعداد اسباب الجمعة و انتظار ادائها و امر ترك البيع معلل بعلة ترك شواغل تنافى اعداد الاسباب و الانتظار و امر الانتشار معلل بعلة عد المؤمنين انفسهم فارغة عن وظيفة الوقت^٣ (اي عقيب الفراغ عن الجمعة كما هو مقتضاء الفاء التعقيبية) و كل واحدة منها (اي العلة) باعتبار العموم و الاطلاق و لا تخصيص في العلة كما عرف في موضعه فاذا قد علمت من عبارة النص و اشارته و دلالاته و اقتضائه المقطوع بها ان وظيفة الوقت هي الجمعة

^١: قوله على حسب درجات الامر أهـ و لو حمل امر الانتشار على الاباحة لكان اداء الظهر بعد اداء الجمعة مباحا مع ان هذه الاباحة مشروطة بعدم وقوع المفسدة في شان الجمعة و اى مفسدة اعظم مما نجد في زماننا هذا فانه اوقع الشك في كل واحد من الجمعة و الظهر كما في فتاوى البخارى المطبوع في مطبع كاكان ١٢

^٢: قوله باقتضاء النص أهـ و لا يجوز تخصيص الاقتضاء بالاشخاص و المواضع لانه من المعاني و التخصيص مخصوص بالالفاظ و لان الجمعة اذا كان مقدمة عند الله تعالى من حيث هي لا يكون غير مقدمة من حيث هي فلم يبق من امرها الا ترخيص الترك من بعض الاشخاص و في بعض المواضع لاجل الحرج و لما كان الظهر متروكا عند الله تعالى لاجل المزاحمة لا من حيث هو هو فبقدر ما زال التزام ظهر امر الظهر فحيث جاء ترخيص الجمعة من بعض الاشخاص و في بعض المواضع ظهر ترخيص فعل الظهر و حيث فات الجمعة بفوات الوقت ظهر ضرورة فعل الظهر لكونه مرغوبا عند الله تعالى و انما المنع و الترك لاجل المزاحمة لا من حيث هو هو فاصالة الظهر من حيث هو هو لا بالنسبة الى الجمعة في وقتها المعين و اصالة الجمعة مطلق و لو بالنسبة الى الظهر و لكن في وقتها المعين وهذا تحقيق الباب و قد زل فيه قدم اكثر اصحابنا المتأخرين و تحير فيه العقول حتى نقل الامام السرخسى رحمته الله عن الامام محمد رحمته الله انه قال ما ادرى ما الاصل في هذا اليوم الجمعة او الظهر و قال المولى عبدالحى رحمته الله في بعض فتاواه اذا جاء طائفة الجامع بعد اداء الجمعة عليهم ضرورة بناء على الرواية الصحيحة من جواز تعدد الجمعة أهـ ملخصا و من فروع هذه الرواية عدم الحاجة الى السلطان كما قال به في العمدة الرعية و كذلك لا حاجة الى اذن العام و عليها حرم اداء الظهر مادام الوقت باقيا ١٢

^٣: قوله وظيفة الوقت أهـ فذا لم يسمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم و لا الصحابة رضي الله عنهم و لا ائمة المذاهب رحمته الله انهم ادوا الظهر بعد اداء الجمعة و لا امروا به و انما بدء ظهوره من اهل الاعتزال (اي الداعين لاشتراط السلطان و عدالته كما في فتاوى البخارى) فليتنبه به السنن كما قال قاضى القضاة العلامة عناية الله البخارى و غيره في فتاوى البخارى المطبوعة في مطبع كاكان صفحة ٧١ و ٧٢ و نقل عن التاتار خانية عدم جواز اداء الظهر بعد اداء الجمعة يقينا و لا شكا أهـ قلت و هو الثابت باشارة النص كما علمت في وجوه الاستدلال بالنص الوارد في الجمعة كما في التفسيرات الاحمدية و استحسان بعض المشائخ اياه مقيد بعدم وقوع المفسدة و اى مفسدة اعظم في زماننا هذا مما صار بسببه ما هو المقطوع به مشكوكا بل متروكا عند الاكثر و في فتاوى البخارى انه صار الآن حبل من حبائل الشيطان اذ به اوقع الشك في كل واحد من الجمعة و الظهر أهـ ملخصا ١٢

على وجه العموم والاطلاق وان الظهر هو المتروك به الممنوع في هذا الوقت على وجه العموم والاطلاق ايضاً^١ و ذلك الترك والمنع باعتبار دفع المزاحمة لا من حيث هو هو فقد ثبت اجماع الامة بعدم جواز التمسك بالنصوص المقدمة على وجه فيه مزاحمة او رائحة منها للنص الآخر نزولاً^٢ فكيف بالقواطع العامة المطلقة من وجوه الاستدلال بالنص القاطع العام المطلق للجمعة هذا الا ان ترخيص فعل الظهر لبعض الاشخاص وفي بعض المواضع والاحوال انما يؤخذ من ترخيص ترك الجمعة باعتبار ما وافق ائمة الاصول من اهل السنة والجماعة بل و اهل البدعة ايضاً ان موجب الامر محمول على ما تقتضيه القرائن عند وجودها وانما الاختلاف في موجب الامر المطلق فقط^٣ فموجب امر الجمعة هو المطلوب؛ الشامل للوجوب^٤ والاستحباب بالاشتراك المعنوي او الوجوب بجعله ذا درجات^٥ من القوة والتوسط والضعف بل ولو على طريق عموم المجاز و ذلك لوجود القرائن من الآيات الواردة لدفع الحرج و الاحاديث الواردة للطلب الدائرة بين الايجاب والترخيص فهذه القرائن هي المفسرة المؤكدة لمعنى الامر وليست بامر مبائن له فضلاً من ان يكون فيها رائحة من التزاحم والتعارض فبقى امر الجمعة مقطوعاً به قال اصحاب الفتاوى ان الجمعة فريضة محكمة^٦ بين ائمة المذاهب يكفر

^١: قوله و الاطلاق ايضاً أهـ و ذلك للملازمة بين فعل الجمعة و بين ترك الظهر فاذا كان الفعل عاماً مطلقاً بالقواطع الموجودة في نص الجمعة كان ترك الظهر ايضاً عاماً مطلقاً بها ١٢

^٢: قوله الآخر نزولاً أهـ اذ من خواصه النسخية و المخصصة بكسر الصاد لا المنسوخية و المخصصة بفتح الصاد فلله الحمد ١٢

^٣: قوله الامر المطلق فقط أهـ فقال الجمهور ان موجه هو الوجوب وجعله بعض الاكابر ذا درجات من الشدة والتوسط والضعف قلت هذا نافع في فهم خطابات الشرع جداً لان الله تعالى جعل المستعدات مؤثرة لتعين معاني خطاباته كما ان نسبة الحديث و الماضي و المضارع اليها باعتبارها و قال الامام الماتريدي رحمته الله ان معناه هو الطلب الشامل للايجاب و التدب بالاشتراك المعنوي و هذا نافع جداً ايضاً ١٢

^٤: قوله هو المطلوب أهـ بناءً على ما اجمعوا عليه من ان كيفية تأسيس كل باب انما يؤخذ من قرائنه عند وجودها من الآيات القرآنية و الاحاديث النبوية لان بناء اصل التأسيس انما هو على النصوص المستقرنة بالاستقراء التام فهو يتبعها و لا يعقبها ١٢

^٥: قوله الشامل للوجوب أهـ بل قال الامام الماتريدي بذلك في الامر المطلق عن القرائن ايضاً ١٢

^٦: قوله بجعله ذا درجات أهـ بل فسر بعض الاكابر ما قاله الجمهور في الامر المطلق من الايجاب بهذه الدرجات ايضاً هذا و لله الحمد و اليه المتاب ١٢

^٧: قوله فريضة محكمة أهـ فمن علمت بطلان ما قاله بعض اصحاب التخريج من كون آية الجمعة مخصوص البعض فخصت بعد ذلك ايضاً بحديث على رحمته الله فذلك باطل فضلاً من دعوى الاجماعية فيه و ذلك لعدم تصور الاجتماع الظنية مع القطعية فهذا امر متناقض في نفسه فكيف اذا لاح لك في الكتب الخالية عن التخريجات الناقلة لصرف اقوال ائمة المذاهب من انه لم يورد من الشارع نهى في هذا الباب و انما الامر دائر بين الايجاب والترخيص و لاح لك ان اختلاف ابي يوسف رحمته الله مع الجمهور في جمعة العرفات في الاولوية لا المنع وظهر له ناصية الاجماع بذلك و اجماع اهل الكشف

جاحتها قلت ذلك لوجود القواطع المذكورة في وجوه الاستدلال بنص الجمعة القاطع الآخر نزولا على سبيل العموم و الاطلاق من العبارة و الاشارة و الدلالة و الاقتضاء كل ذلك محلي بحلية العموم و الاطلاق كما عرفت^١ ذلك مع معنى موجب الامر و كل ذلك ايضا قد صرح ائمة الاصول بقطعيته كما هو هو و قد كثر احاديث الباب الدائرة بين الايجاب و الترخيص المفسرة المؤكدة للقواطع المذكورة بعمومها و اطلاقها فاهل البوادي داخلون في امر الجمعة بالقواطع و انما هو من اهل الرخصة مع كونهم مأمورين بها (و قد علمت معنى الامر فيما مر) فلذا يثابون بالسعى اليها من اول خروجهم من بيوتهم من مسافات بعيدة قال المحدث الدهلوي الشاه ولي الله و قد ورد بذلك حديث بطرق شتى يقوى بعضها بعضا ان اهل البادية من الخمسة الذين لا جمعة عليهم آه قلت و هو معلل بعله حرج الاجتماع كما ان حديث على عليه السلام معلل بعله عدم حرجه قال بعض مشائخنا ان للغير حكم المصرف عبارة كل واحد من الحديثين يوافق دلالة الآخر و قد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم و الصحابة رضي الله عنهم معه يقيمون الجمعة في سفر الحديبية و الحنين الا عند حصول الرخص بعذر الامطار و قد بوب ابوداود عليه في صحيحه و عليه

ان لا تحجير في الجمعة و الوقوف بذلك مفوض الى مطالعة حج الفتوحات المكية للشيخ الاكبر و حج الميزان الكبرى للامام الشعراني و حج رحمة الامة في اختلاف الائمة و المجموعة الفتاوى لبعض اعلام الهند و فتاوى البخارى المطبوع في مطبع كاكان صفحة ٧١ و ٧٢ ناقلا عن قاضى القضاة محمد عناية الله البخارى ثم كيف خفى عليك عموم القواطع و اطلاقاتها في باب الايجاب و الطلب عبارة و اشارة و دلالة و اقتضاء مع ان ظن التعارض بين النصوص الواردة لبيان الاداء و بين النصوص الواردة لاثبات الايجاب و الطلب زلة من الزلل منشاه التباس اصل المذهب بالتخريج و انما جاء الترخيص باعتبار ما لدفع الحرج لا لكلام في تقدم الجمعة فدعوى كون آية الجمعة مخصصة البعض و كون الجمعة مظنونة تخمين محض لاختفاء فيه لان من خواص النص الاخر نزولا الناسخية و المخصصة بكسر الصاد لا المنسوخية و المخصصة بفتح الصاد حتى لو فرضنا ورود آية الجمعة في الامصار لصار نصوص الظاهر ظنية في القرى و البرارى لكونها مخصصة البعض فجاز تخصيص القرى بعد ذلك بجامع التعليل الذى هو حصول الاجتماع ع و بالا حاديث الواردة في الباب نحو الجمعة واجبة على كل قرية و ان لم يكن فيها الا اربعة و نحو الجمعة واجبة على كل قرية و نحو من كان يؤمن بالله و اليوم الآخر فعليه الجمعة و غيرها بكثرة فكيف مع عموم آية الجمعة و اطلاقها و افعال النبي صلى الله عليه وسلم و الصحابة رضي الله عنهم بعده ثم هذا على وفق استدلالاتهم في دعوتهم بتخصيص نص الجمعة و الا فالتحقيق ان المقارنة بين المخصص و المخصص شرط و الحق عندنا هو ان مأمورية الجمعة و خيريتها و عيديتها للامة عام مطلق و انما ترخيص تركها في بعض المواد لدفع الحرج فقط ١٢

^١: قوله كما عرفت آه مع انسداد باب احتمال التخصيص (اي في الامر) و القيد بتخصيص لفظ آمنوا في صلة الموصول لما ذكروا من ان ترتب الحكم على المشتق يدل على علية مصدره لذلك الحكم فالمدار المؤثر هو وجود الايمان لتوجه الخطاب فله الحمد فعم الخطاب و اطلق بوجود الايمان و لان المطلوب كون الجمعة معظما من جانب جميع المسلمين تعظيم السبب من طرف اليهود الا انه جاء الترخيص لبعضنا لدفع الحرج لا لخلل في عظمة

صحابة الكرام رضي الله عنهم بعده صلى الله عليه وسلم فعلا و قولاً كما ذكرنا فى مواضع شتى من هذا الكتاب فدخل
اهل البادية و القرى فى امر الجمعة باطلاق القواطع يضاهى دخول جميع المؤمنين فيه بعمومها
مع ما قد علمت من معنى موجب الامر بوجود القرائن القاطعة فلولا دخول اهل الرخص فى
هذا الامر لما كانوا مثابين فى اقامة الجمعة بل ما صحت جمعة المرأة و المريض و المسافر و نحوه
على وجه يسقط عنهم فرض الوقت بل كانوا عاصين بها نظرا الى تركهم الظهر المقطوع به و
ذلك لتركهم ما هو المقطوع به فى حقهم باداء ما لم يؤمروا بادائه كالمنتقل التارك لفرض
الوقت فلم يثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم و لا الصحابة رضي الله عنهم فى شأن موضع من المواضع الا ايجاب
او ترخيص فاما منع المتخرج من وجود الامام و دخول الامصار فباطل مردود^١ بالقواطع
المذكورة فى وجوه استدلال نص الجمعة مع ثبوت الاقوال و الافعال من رسول الله صلى الله عليه وسلم و
الصحابة الكرام رضي الله عنهم فى اقامة الجمعة فى غير الامصار واما اشتهاى المنع فبنى على انه ثابت من
صاحب المذهب و ليس كذلك بل انما نسب اليه المنع باعتبار التخريج^٢ و ذلك لخلو ظاهر
الرواية من منع الجمعة فى موضع ما و اشتراط المصر و تفسيره و الامام (اى لصحة اداء الجمعة)
و انما موضع الالتباس و التخريج ما قاله محمد رحمته الله فى الجامع الصغير المطبوع فى المطبع العلوى
صفحة ٢٠ فى الجمعة بمنأى ان كان الامام امير الحجاز او كان الخليفة مسافراً جمع^٣ و ان كان غير

^١: قوله فباطل مردود اهـ اى و لو فرضنا شرطية الامام و المصر بالقواطع و ذلك لعدم المزامعة بين مراد النص الوارد للطلب و بين مراد النص الوارد
لاثبات ركن او شرط على نحو قوله تعالى فافرقوا ما تيسر من القرآن مع قوله تعالى ﴿أَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [البقرة: ٤٣] و ذلك لاختلاف الجهة فكيف
القول بمنع صلوات الخمسة و سقوطها لمن لا يحضر المساجد و لو عند فقدانها مستدلاً بحديث لا صلوة لجار المسجد الا فى المسجد و نحوه فاما ظن
خصوصية الجمعة بنحو هذا الاستدلال لوجود الظهر مكانها فى هذا الوقت فمن الزلل لانه كالمعدوم مادام ايجابها و طلبها ببقاء الوقت خصوصاً على
رواية جواز تعدد الجمعة المختارة فى المتن و الشروح فمن تفريعات هذه الرواية تعين الجمعة على جماعة حضرت بعد اداء الناس الجمعة فى جامع مصر
كما فى مجموعة الفتاوى للمولوى عبدالحى رحمته الله و ذلك لبقاء وجوب الجمعة عليهم و منعهم عن الظهر مع جواز تعدد الجمعة على الصحيح و اما بناء
على ما قلنا من عدم خصوصية المصر للايجاب و الطلب فتعين الجمعة يتبع هذا الايجاب و الطلب سواء كان فى المصر او غيره و انما ترخيص فعل
الظهر يتبع ترخيص ترك الجمعة فى موضع ما و باعتبار اشخاص ١٢

^٢: قوله باعتبار التخريج اهـ كما اعترف به جمع غفير من اعلامنا الحنفية كما فى المجموعة الفتاوى ١٢

^٣: قوله جمع اهـ اى وجوباً لان اقامة الجمعة كما كان عليه عند اقامته كان اجراء جمعة المسلمين ايضاً عليه لتقدمه او باذن التقدم لواحد منهم عند
حضوره و لو فى السفر كذا فى بعض الفتاوى ١٢

الخليفة و غير امير الحجاز و هو مسافر فلا جمعة فيها^١ و قال محمد رحمته الله لا جمعة بمنا و لا جمعة بعرفات في قولهم جميعاً آه فظاهر السوق هو نفى الوجوب لا الجواز فكيف اذا ساعده القواطع و صريح نقل اختلاف الائمة في اولوية جمعة العرفات و عدمها على وجه يؤدي الى اجماعهم في اصل الجواز^٢ و ظن حديث على رحمته الله دليلاً لا ثبات عدم جواز اقامة الجمعة في القرى و البوادي زلة^٣ و كذا ظن كون الظهر عزيمة في موضع ما بعد نزول النص القاطع العام المطلق زلة فاما الاول فلعدم تصور المعارضة بين نصوص وردت لا ثبات اركان العبادة و شروطها سواء كان الركنية و الشرطية لصحة العبادة او كمالها و بين نصوص وردت لايجاب ذلك العبادة و طلبها و ذلك لاختلاف الجهة لان نصوص الاركان و الشروط مقيدة بالقدرة بها ساكتة عند العجز عنها و نصوص الايجاب و الطلب غير مقيدة بالقدرة بها ساكتة عند العجز عنها و نصوص الايجاب و الطلب غير مقيدة بذلك القدرة بل مطلقة ما دام امكان اصل العبادة فان كانت الاركان و الشروط مقدورة فللازم هو اداء العبادة مع مراعاتها عملاً بالدليلين و ان كانت غير مقدورة فللازم هو اداء العبادة بقدر الامكان و ذلك لان نصوص الاركان و

^١: قوله فلا جمعة فيها آه اى فلا جمعة على من فيها و هذا هو موضع الاضطراب فظن بعض اصحاب الرأى و التخريج فى هذا النفى نفى الصحة فحمل كون السلطان و المصر شرطاً للصحة و فسر المصر بان يكون له سلطان ثم نسب كل ذلك الى صاحب المذهب كما لا يخفى على من طالع عبارة الكافى المؤلف فى حدود سنة ٣٠٠ الحاوى لعبارة الجامع الصغير و غيرهم من ظاهر الرواية لا باعتبار الالفاظ بل باعتبار المعنى كما فى المبسوط المؤلف فى حدود سنة ٥٠٠ للامام السرخسى رحمته الله مع تخليط التخريج كما هو دأب اكثر المؤلفين حتى صار الفروع المبنية على اقوال ائمة المذهب اكثر من اقوالهم المجردة الا انه نسب الكل اليهم فبعض المؤلفين نبه بالتخريج بقوله هذا على قول ابى حنيفة رحمته الله مثلاً و بعضهم سكت عن هذا التنبيه و لا باس به اذا نسج القول المجرد مع القول المخرج على منوال واحد كما هو الاكثر الا انه وقع فروع كثيرة على خلاف صريح المذهب كما لا يخفى على الماهر المتفطن فمنها هذه المسئلة فجاء صاحب القدورى المؤلف فى حدود سنة ٤٠٠ فصرح بعدم جواز الجمعة فى القرى فوقت تلك المسئلة مخالفة عن صريح المذهب و صريح احاديث الباب و وجوه النص القرآنى و قد صرح ابو يوسف رحمته الله و اقر عليه غيره من الائمة على انه لم يورد من الشارع نهى فى هذا الباب و اجمع اهل الكشف الرائين الاحكام كما هى على انه لا تحجير فى الجمعة ١٢

^٢: قوله فى اصل الجواز آه كما لا يخفى على من طالع حج الفتوحات المكية و حج الميزان الكبرى فله الحمد و اليه المتاب ١٢

^٣: قوله زلة آه كما لا يخفى على من طالع المجموعة الفتاوى لبعض اعلام الهند و الفتاوى البخارية المطبوعة فى مطبع كاكان لقاضى القضاة محمد عناية الله البخارى صفحة ٧١ و ٧٢ و فيهما شدة على من لا يتنبه من نهاية عماية التقليد بقول الله و رسوله ﷺ قلت هذا الاستدلال يضاهاى الاستدلال بنحو لا صلوة لجار المسجد الا فى المسجد على عدم وجوب الصلوات الخمسة و عدم صحتها بل على سقوطها ممن عجز عن اتيان المساجد من اهل البادية و غيرهم ١٢

الشروط ساكتة عند العجز عنها فلما جاء من الشارع الايجاب و الطلب عاماً مطلقاً شاملاً لحالة العجز ايضاً فقد اذن بصحة الاداء على قدر الامكان حيث لا مزاحم هنا من نصوص الاركان و الشروط كما علمت^١ و سقوط ما ليس في الوسع^٢ و ذلك لان نحو قوله تعالى ﴿أَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [البقرة: ٤٣] و ﴿وَحَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ﴾ [البقرة: ٢٣٨] لما كان شاملاً لجميع المسلمين سواء كانوا قادرين على القيام و القراءة و الركوع و السجود و ستر العورة و طهارة الثوب و نحو ذلك او عاجزين عنها فقد اوجب الصلوات عليهم مطلقاً و طلب عنهم مادام امكان الاتيان على اصل العبادة و ظن عدم جواز الصلوات عند العجز عن مراعات الشروط و الاركان ظناً بمزاحمة النصوص (اي نصوص الايجاب و الطلب) الواردة في القيام و القراءة و ستر العورة و طهارة الثوب و نحو ذلك زلة فضلاً عن دعوى سقوطها (اي الصلوات) عند العجز عن مراعات تلك الشروط و الاركان و اشد زلة^٣ ظن عدم الجواز (اي جواز الصلاة) فضلاً عن دعوى السقوط (اي سقوط الصلاة) لمن عجز عن اقامة الصلوات في المسجد او عجز عن استواء صلبه او عن الدخول في الصف مثلاً بمقتضاء احاديث الباب انه لا صلوة لجار المسجد الا في المسجد و لا صلوة لمن لا يقيم صلبه و استقبل صلاتك فلا صلاة لفرد خلف الصف و كذلك نص الجمعة القاطع العام المطلق في الايجاب و الطلب و هو

^١: قوله كما علمت أنه ساكتة عند العجز عنها لعدم التكليف فيما ليس في الوسع فلما جاء الايجاب و الطلب عند القدرة على اصل العبادة فقد جاء الاذن بصحة الاداء و سقوط ما ليس بمقدور فله الحمد ١٢

^٢: قوله ما ليس في الوسع أه فمحصول المقام هنا عدم تصور تخصيص نص امر الجمعة بنحو حديث على عليه السلام و ان فرضنا عنه قاطع في نفى صحة الجمعة في غير الامصار و فرضنا ان امر الجمعة ظني و ذلك لكون الحديث ساكتاً عن حالة العجز و تخرج الاتيان الى الامصار و عموم الامر بلا مزاحم فظن المزاحمة بين نصوص الاداء و نصوص الايجاب زلة بل قال جمع غفير من اهل التحقيق من اعلامنا الحنفية ان دلائل اشتراط المصير و السلطان من التخمينات الواهية من بعض اصحاب الرأي و صرح الامام الشعراني عن ائمتنا بعدم ورود نهى من الشارع في هذا الباب و اورد هو في حج الميزان و الشيخ الاكبر في حج الفتوحات اختلاف الائمة في جمعة العرفات على وجه دائر بين الوجوب و عدمه فقط اجماعاً ١٢

^٣: قوله و اشد زلة أنه هذا لانه لما كان ظن مزاحمة نص كيفية الاداء للنصوص الموجبة زلة مع كونه قاطعاً متناً و مراداً فكيف بالانخبار الاحاد خصوصاً الانخبار التي كان ارادة الكمال فيها اشهر و لما قال اهل الظاهر بفرضية الجماعة مستدلين بحديث لا صلوة لجار المسجد الا في المسجد اجاب عنهم علمائنا من اهل التعليل ان هذا الحديث ذو احتمال فالاحتجاج به ساقط لان الركنية و الشرطية لا يثبت بالاحتمال فله الحمد ١٢

بقواطعه من العبارة و الإشارة و الدلالة و الاقتضاء قاطع لعزيمة الجمعة على العموم و الاطلاق^١ فلم يبق للظهر عزيمة على احد و في موضع مّا و الا يلزم التمسك بالنصوص المقدمة نزولاً على وجه فيه مزاحمة للنص الآخر نزولاً بقواطعه و هو باطل و هو الزلة الثانية و كذا لم يبق للظهر مشروعية للقواطع (اي لوجود القواطع على آه) على ان الجمعة هي مشروعة الوقت و النص الآخر نزولاً^٢ انما ينسخ من النص المقدم قدر ما يتناوله من التزاحم هذا فلما ثبت رخصة ترك الجمعة لبعض الاشخاص و في بعض الاحوال و بعض المواضع لدفع الحرج (اي لا لخلل في عظمة الجمعة) عاد رخصة فعل الظهر و ذلك لعدم التزاحم في هذا المقدار حتى اذا فاتت الجمعة بفوات الوقت^٣ عاد ضرورة قضاء الظهر لان نص الجمعة لم ينسخ الظهر من حيث هو هو بل نسخه من حيث التزاحم الا ان هذا النسخ انما اثر في لحوق الاثم لمصلي الظهر عند اصحابنا الحنفية لان النهى عن غير متصور الوجود لا يتصور و الامام الشافعي رحمته الله و غيره ينفي الجواز فظن الفرق بين الجمعة و الصلوات الباقية في النصوص الايجابية و الطلبية و النصوص الواردة للاركان و الشروط صحة او كمالاً^٤ زلة لزوم التزاحم و العزيمة في الظهر و هو باطل بالقواطع كما علمت فليس بين حديث على رحمته الله و حديث وله و امام عادل او جائز و بين النص

^١: قوله على العموم و الاطلاق آه و احتمال تخصيص الامر ببعض المؤمنين و قيده في بعض الامكنة مسدود بتخصيص لفظ آمنوا في صلة المنادى لان المعنى المؤثر لتوجه الخطاب هو وجوب الايمان فعم و اطلق بوجود العلة الا ان حرج الاجتماع مدفوع سواء كان باعتبار الامكنة او الاشخاص او الاحوال و ليس هذا التخفيف لخلل في امر الجمعة و لا لتمسك في النصوص الظهيرية فبقى عزيمة الجمعة عاماً مطلقاً و هو شامل للوجوب و الندب و حمل موجب الامر للايجاب ذا درجات او للايجاب و الندب بالاشتراك المعنوي بوجود القرائن تأسيس من التأسيسات الاتفاقية بين ائمة الاصول ١٢
^٢: قوله و النص الآخر نزولاً آه دفع دخل مقدر في عدم خفاء مشروعية الظهر تارة و وجوبه تارة اخرى على قولكم ايضاً و ملخص الدفع ان النفي باعتبار الزاحم لا مطلقاً ١٢

^٣: قوله بفوات الوقت آه انما قيد فوت الجمعة بفوات الوقت اذا كان باقياً فالجمعة هي المتعينة و الظهر ممنوع و ان اقيمت الجمعة في هذا اليوم مرة او مرتين لان من لم يحضرها في المرتبة الاولى او الثانية داخل في مأموري الجمعة فهو ممنوع عن الظهر فعليه اقامة الجمعة بناء على رواية اختارها و صححها اصحاب المتون و الشروح و الفتاوى من جواز تعدد الجمعة من بعض الناس مرة او مرتين في هذا اليوم و ذلك لتركه ما هو وجوبه متعين عليه مع امكان ادائه على الرواية المختارة من جواز التعدد ١٢

^٤: قوله لمصلي الظهر آه فهو عاص و لو بعد اقامة الجمعة من بعض الناس مرة او مرتين في هذا اليوم و ذلك لتركه ما هو وجوبه متعين عليه مع امكان ادائه على الرواية المختارة من جواز التعدد ١٢

^٥: قوله او كمالاً آه مفعول له اي سواء كان كل واحد من الركن او الشرط لصحة الصلوة او لكاملها ١٢

القاطع للجمعة رائحة من التراحم اصلاً بالدلائل المذكورة مع ان الحديث الثانى انما سيق لاجل وجوب الجمعة^١ لا لصحتها مع انه معلل بعلقة الامن و حديث على عليه السلام^٢ مع انه متكلم فيه و شهرة ارادة الكمال فى مثله و كون المصر مطلق العمران^٣ و عدم اعتبار مفهوم بقرينة الحال معلل^٤ بعلقة الاجتماع كتعليل اف بالاضرار فى الآية الكريمة بل تعليل الحديث اظهر حيث لم يأت فى الآية بذكر المشتق الدال على علية المأخذ منه و هنا قد اتى به حيث ذكر المصر و وصفه بالجامع فلا مفهوم للمصر (كما لا مفهوم لاف) فليس المستثنى والمستثنى منه المصر و القرى و البرارى بل الاحوال الثلاثة الافتراقية و الاجتماعية و الوحدانية فثبت حكم الحديث^٥ بمحصل الاجتماع فى القرى و البرارى بدلالته و ذلك لوجود العلة و ظن عدم صحة الجمعة فى القرى و البرارى بهذا الحديث زلة يضاهى ظن من قال بعدم حرمة ضرب الوالدين بالعصا باخذ هذا الفتوى من تخصيص اف فكيف اذا اضيف الى هذا التعليل عدم تصور المعارضة بينه و بين

^١: قوله لاجل وجوب الجمعة أه و ذلك لتعليق الوعيد بوجود الامام فهو يضاهى تعليقاً بالصحة فليس فى الحديث رائحة من الدلالة على ان صحة الجمعة موقوفة بوجوده كما ان الصحة ليس من شرائط صحتها و ذلك لصحة جمعة المريض الا ان وجود الامام معلل بعلقة حصول الامن من شر الكفار و نحوهم فالمعنى المؤثر للوجوب هو الامن و عدم الخوف و لو فى دار الحرب كما هو المذكور فى بعض الفتاوى و ينعدم الوجوب بوجود الخوف و لو من طرف الامام فجمعة الخائف صحيحة كجمعة المريض و انما المنفى بالخوف و المرض هو الوجوب فقط و ذلك لدفع الحرج لا لخلل فى عظمة الجمعة فحـ ظهر لك وجه ما قال بعض المحققين من اعلامنا الحنفية ان القول بمنع الجمعة باعتبار ما انما هو قول بعض اصحاب الرأى و التحقيق ان فى الجمعة ايجاباً او ترخيصة فقط انتهى ملخصاً قلت و قد صرح ابو يوسف رحمته الله و اقر عليه غيره على انه لم يورد من الشارع نهى فى الباب هذا ثم للامام حكمان آخران احدهما هو وجوب تقديمه لتعظيمه و الثانى ما قال المولى عبدالحى رحمته الله فى عمدة الرعاية ان اشتراط السلطان انما هو على سبيل الاولوية حيث لا تتعدد الجمعة و حيث تعددت فلا حاجة الى ذلك أه ١٢

^٢: قوله و حديث على عليه السلام أه مبتدأ ١٢

^٣: قوله مطلق العمران أه خصوصاً اذا ذكر فى مقابلة البرارى و ذلك لحصول معناه اللغوى الذى هو الحد و الحجز و القطع و عدم ورود شئ من الشارع يغير معناه فلذا قال ابوحنيفة رحمته الله هو ما يجتمع فيه مرافق اهله انتهى فهو حـ مرادف القرى الا اذا ذكر فى مقابلها و مبنى الحلف و التعليق انما هو على العرف فلما زاد تمادى الزمان زيدت القيود فى تفسير المصر فلذا ترى جاء فى المتون مطلق ان يكون الموضع المعمور تحت ولاية السلطان او القاضى ثم زيد بتلاحق الافكار فى الشروح و الفتاوى كونهما فيه او ياتيه احياناً مع ان ائمة المذهب لم يعرفوا ذلك و ليس تفسير المصر مصرحاً فى ظاهر الرواية بل و لا شرطية المصر و السلطان الا ما نسب اليهم باعتبار تخريج قولهم و المصرح عنهم خلاف ذلك ١٢

^٤: قوله معلل أه خبر ١٢

^٥: قوله فثبت حكم الحديث أه سواء كان صحة الاداء كما هو عند بعض اصحاب الرأى او كماله كما هو التحقيق او وجوبه فلذا كان من مذهب على رحمته الله و ابى حنيفة رحمته الله و اصحابه رحمته الله ضرورة التشريق فى بادية العرفات و قد كررنا ما يؤدى الى اجماعهم على ان الامر دائر بين الايجاب و الترخيص و انه لم يورد من الشارع نهى من الجمعة باعتبار ما ١٢

النص الموجب المطالب للجمعة ولو فرضنا ان الحديث مقطوع به متناً و مراداً و ان الامة قد اتفقت على شرطية المصر لاداء الجمعة بسببه و ذلك لاختلاف الجهة كما علمت و الحامل لاكثر المتأخرين في فتوى عدم تجويز الجمعة في القرى و البرارى هو زعمهم ان ذلك هو المنقول عن الامام و تلامذته و الواقع ان^١ ذلك النسبة باعتبار التخريج^٢ كاشتراط السلطان للاداء و تفسير المصر كما سيظهر لك من التتبع في الكتب الخالية عن التخريجات و مراجعتك الى ما تظفر عليه من كتب ظاهر المذهب كالجامع الصغير^٣ و غيره و رويتك مظان الاضطراب منها و ذلك ليس بعجب لان مواضع اختلاط المستخرجات باصل المنقول بل التباس احدهما بالآخر حكماً كان او دليلاً غير محصات خارجة عن الحصر خصوصاً في كتب لم يلتزم اصحابها التمييز بينهما بل ارادوا تأييد احدهما بالآخر كالهداية و المبسوط^٤ و قاضيخان و الخلاصة و التبيين و نحوه و سائر الكتب الدراسية و الفتاوى و كفى للماهر المنصف الاشارة و سيظهر لغير الماهر^٥ ايضاً بالتتبع و الرجوع الى المهرة ان شاء الله ربنا و هذا في فروع الفقه و كذا الامر في كتب اصول الفقه كما هو الظاهر من عباراتها ان هذا القول البلخييين او العراقيين او البخاريين و هذا قول الكرخی او السرخسی او نخر الاسلام و نحو ذلك بل قد يذكر قول ابی حنيفة رحمته الله مثلاً

^١: قوله و الواقع ان آه و كذلك ما نسب الى علي رحمته الله و غيره انما هو باعتبار تحويل اقوالهم و قد جاء ما يفضي الى اجماع الصحابة رحمته الله على خلاف ذلك كما كررنا ١٢

^٢: قوله باعتبار التخريج آه فلذا ترى كل ما قالوا من الدلائل تخمينات واهية متناقضة في نفسها و بعضها ببعض فكيف اذا قوبل بالقاطع القرآني الحاوي للقواطع من العبارات و الاشارات و الدلالات و الاقتضات كما عرفت انفا و بالاحاديث المصرحة الواردة في الباب و افعاله رحمته الله و الصحابة رحمته الله بعده كما مر مرارا ١٢

^٣: قوله كالجامع الصغير آه و قد اطلنا النظر في هذا الباب و اوسعناه بملاحظة كتب غير محصورة و كررنا لك التحقيق لانه كان غير مأنوس عند اكثر اهل الزمان تأسيا بقوله تعالى ﴿وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾ [الزمر: ٢٧] ١٢

^٤: قوله و المبسوط آه قال المحدث الدهلوي في الحجة اني وجدت بعضهم يزعم ان بناء المذهب على هذه المحاورات المذكورة في المبسوط السرخسي و الهداية و التبيين و نحو ذلك و لا يعلم ان اول من اظهر ذلك المعتزلة آه قلت هذا كالدقائق المذكورة في فن الكلام فان اول من اظهرها المعتزلة ثم احتاج علمائنا الى الخوض فيها لرد اقوالهم و ليس بناء الايمان و توابعه على ذلك حقيقة ١٢

^٥: قوله لغير الماهر آه فترى بعضهم يزعم ان جميع ما في الشروح الطويلة و الفتاوى الضخمة هو قول ابی حنيفة رحمته الله و صاحبيه رحمته الله و لا يفرق بين قول المخرج و بين ما هو قولهم في الحقيقة و لا يحصل معنى قولهم على تخريج الكرخی كذا و على و تخريج الطحاوي كذا و لا يميز بين قولهم قال ابوحنيفة رحمته الله كذا و بين قولهم جواب المسئلة على مذهب ابی حنيفة رحمته الله او على اصل ابی حنيفة رحمته الله كذا قاله المحدث الدهلوي في الحجة ١٢

في تأسيس من التأسيسات الاصولية فيظن غير الماهر المتتبع ان هذا التأسيس هو المنقول عن ابي حنيفة رحمته الله وليس كذلك بل انما اسسه المخرجون من استنباطاته مثلاً لما رأوا ان ابا حنيفة رحمته الله قال بعدم ركنية القومة مع قول النبي ﷺ "لا صلاة لمن لا يقيم صلبه" اسس عليه المخرجون ان الركوع فعل خاص مبين بنفسه لا يلحقه البيان فيكون القول بركنية القومة زيادة على خاص كتاب الله تعالى بخبر الواحد وذا لا يجوز والحق ان نظائره لا تحصى فالحاصل انه لا تصح بها (اي بتلك التأسيسات) رواية عن ابي حنيفة رحمته الله و صاحبيه رحمتهما الله و من كان له تردد في ذلك فطالعة الحجة للمحدث الدهلوى له نافع وقد يكون في كتب ظاهر الرواية^٢ قول من اقوال ابي حنيفة رحمته الله و صاحبيه رحمتهما الله ذو احتمالين او احتمالات فيأخذ كل واحد من المستخرجين باحتمال لاح له رجحانه بدليل عنده ونسبه اليهم وقد يذكر مع تلك النسبة اعتبار التخريج وقد لا يذكر ثم مع ذلك قد يوافق ذلك الرجحان الواقع وقد لا يوافق والشاهد الكتب الخالية عن التخريجات ووجود صريح اقوال الائمة فيها ثم مع ذلك كله يدخله تحت تأسيس من التأسيسات التي بنيت على صنائعهم واستنباطاتهم من الآيات و الاحاديث ثم ينسب كل ما يتفرع ويستخرج من ذلك التأسيس الى ائمة المذهب وقد ينبئون بذلك فيقولون هذا على قول ابي حنيفة رحمته الله مثلاً وقد لا ينبئون به فيقولون هذا قول ابي حنيفة رحمته الله فاذا التأسيسات مع دلائل مؤكدة لها و تفريعاتها مع دلائلها قد تغالب بالكثرة اقوال الائمة المصرحة وقد تكون مثلها في بعض الكتب حتى يبلغ الامر الى متون المذهب فليس كل ما فيها من ظاهر الرواية و لا قول ابي حنيفة رحمته الله بل قد يكون فيها ما يناقض مذهبه و دأبه

^١: قوله ان ابا حنيفة رحمته الله آه قال المحدث الدهلوى في الحجة انى وجدته بعضهم يزعم ان بناء الخلاف بين ابي حنيفة رحمته الله و الشافعى رحمته الله على هذه الاصول المذكورة في البردوى ونحوه و انما الحق ان اكثرها اصول مخرجة على قولهم آه ١٢

^٢: قوله في كتب ظاهر الرواية آه وقد وجدنا في الجامع الصغير المطبوع في المطبع العلوى وغيره ان لا جمعة في العرفات فحمله بعض اصحاب الرأى و التخريج على نفى الصحة و هو باطل قطعاً بل المراد هو نفى الوجوب عند ائمتنا رحمتهما الله لصريح النقل عنهم في الكتب الخالية عن التخريجات و لدخول العرفات في دلالة حديث على (رض) اذ هو معلل بعللة الاجتماع فكيف مع القواطع الموجوة في النص القرأنى من العبارة و الاشارة و الدلالة و الاقتضاء مع ان هذا الشعار قد يودى بمطلق صلوة في هذا اليوم كما في بعض الاحاديث و افعال الصحابة رحمهم الله و مع القول بان الجمعة هي الظهر من وجهه و هذان وجهان وجيهان لمن قال بوجوب الجمعة في العرفات مع اقامة رسول الله ﷺ الظهر فيها كما في الصحاح ١٢

كاشتراط العشر في عشر^١ في الحوض و البعد من الماء قدر الميلين و تعين موت الاقران في تزويج امرأة المفقود اذ دأبه في ذلك الامور و امثالها هو التفويض الى رأى المبطل لمنع تقديرات الشرعية بالرأى فلا يمكن عدها من المذهب الا باختيار التأويل^٢ و كذلك ظن منع اشارة السبابة و عدم جواز الجمعة في القرى و البرارى و امثاله و ان اشتهر انه في ظاهر الرواية ليس منها و انما النسبة باعتبار تخرج بعض المخرجين و الشاهد هو ثبوت صريح النقل عن الائمة بخلاف ذلك النسبة فكيف اذا اضاف الى ذلك نصوص الباب و يشهد لجميع ما قلنا ايضاً تتبع المتبحر في فن اصول الفقه و فروعها المنصف الخائف من ان يسئل يوم القيامة عن القواطع القرآنية الواردة في اقامة الجمعة من العبارة و الاشارة و الدلالة و الاقتضاء المتحالة^٣ بحلية العموم و الاطلاق و عن الاحاديث الواردة في الباب الدائرة بين الايجاب و الترخيص^٤ قال

^١: قوله كاشتراط العشر في عشر آه قد صرح بهذه الثلاثة في المبسوط شرح الكافي الحاوى لجميع كتب ظاهر المذهب في مواضع شتى و قد اخذت ذلك من عينه قلله الحمد ١٢

^٢: قوله الا باختيار التأويل آه بعد الاول من احد وجود حوض الكبير برأى المبتنى و عد الثانى من احد وجوه عدم وجدان الماء لمن ابتلى به و عد الثالث من احد وجوه اعتبار الرأى فح^٥ لا ينفي ذلك القلة و الكثرة باعتبار قلة النجاسة و كثرتها و اعتبار هبوب الرياح و سكونها في الاول و اعتبار الليل و النهار و كونه متوجها الى الماء او لا و الانقطاع عن الرفقة اولاً و نحوه في الثانى و اعتبار كون المفقود مريضاً او سلطاناً و اعتبار الزمان و المكان و نحوه في الثالث فلولا نحو هذا التأويل لكان نسبة التعيين فيها الى صاحب المذهب افتراء عليه و فى الكشف على الدر المختار بما محصله ان لا تقدير فى وقت الحكم بموت المفقود فى ظاهر الرواية بل القول بعدم التقدير اقرب اليه من القول به فلا يقول به لانه لم يرد به الشرع و حكى ذلك مفتى الحنابلة عن الشافعى رحمته الله و محمد رحمته الله و انه المشهور عن مالك رحمته الله و ابى حنيفة رحمته الله و ابى يوسف رحمته الله آه قلت كان الاختلاف بين الصحابة رحمته الله باعتبار الرأى و المشورة و الاولوية فقد تزوج زوجة المفقود عمر رحمته الله بعد اربع سنين و اربعة اشهر و عشر كما فى الميزان الكبرى صفحة ١٢٦ و الرحمة الامة صفحة ٨٥ من غير نكير من الصحابة رحمته الله و كذا عثمان فى خلافته فهذا اجماع منهم قال الزرقانى بمثل قول عمر رحمته الله قال عثمان رحمته الله و على رحمته الله و لم يعلم لهم مخالف فى عصرهم آه قال فى الهداية و الاقيس ان لا يقدر بشئ آه ١٢

^٣: قوله المتحالة آه مع ان حديث على رحمته الله ساكت عن تخرج فى اتيان الامصار كما هو حال سائر النصوص الواردة لبيان شروط الاداء او اركانه صحة و كمالاً و هو تأسيس اجماعى بين الامة ١٢

^٤: قوله بين الايجاب و الترخيص آه المشمولان لعزيمتها مع عدم ورود شئ يدل على عدم عزيمتها و النهى عنها عند التحقيق فلذا ترى كلما استدل به لتأييد النهى من الاحاديث و غيرها فبار البطلان ساطع فى وجه ذلك الاستدلال من عدم ورودها لاجل ذلك و كل ما قالوا من الاقسية فمتناقضة فى نفسها و انما تكلفوا به لظن ان النهى ثابت عن صاحب المذهب رحمته الله و صاحبيه رحمته الله و ليس الامر بذلك عند التحقيق و انما هذه النسبة عند التحقيق باعتبار تخرج بعض اصحاب التخرج و المنقول المصريح عنهم على وجه يؤدى الى اجماعهم على ان الامر دائر بين الايجاب و الترخيص فقط و ايدوا ذلك بعدم ورود نهى من الشارع كما صرح به ابويوسف رحمته الله فى قوله باقامة الجمعة فى العرفات و اقر الجمهور هذا الاستدلال منه الا انهم قالوا ان عدم الجمعة فيها اخف و ذلك لعدم ورود امر من الشارع بخصوص ذلك الموضع و التحقيق فى حج الميزان فهذا كما ترى يقرع اذنك ان لا نهى ورد فى الجمعة فى موضع ما اتفاقاً قلت فلما لم يثبت النهى اجماعاً دخل اقامة الجمعة فى العرفات فى الاوامر المطلقة الا انه لما ثبت فى الصحاح اقامة الظهر

النبي ﷺ "الجمعة واجبة^١ على كل قرية" وقال النبي ﷺ "الجمعة واجبة^٢ على كل قرية وان لم كن فيها الا اربعة" وقال النبي ﷺ "من كان يؤمن بالله و اليوم الآخر فعليه الجمعة الا مسافر و مملوك و صبي و امرأة و مريض فمن استغنى عنها بلهوا او تجارة استغنى الله تعالى عنه و الله غنى^٣ حميد" قال النبي ﷺ "الجمعة واجبة على كل محتلم سمع^٤ النداء^٥ في جماعة الا عبد مملوك او امرأة او صبي او مريض او مسافر و من استغنى عنها بلهوا او تجارة استغنى الله تعالى عنه و الله غنى حميد" وقال النبي ﷺ "الجمعة واجبة على الخمسين رجلا و ليس على ما دون الخمسين جمعة" و كان النبي ﷺ ينهى رعاة الابل و الغنم ان يبعدوا بها على رأس ميلين حتى لا يسمعو النداء فلا يشهدون الجمعة و يقول لهم من فعل ذلك ثلث جمع طبع الله على قلبه قال النبي ﷺ "الا هل عسى احدكم ان يتخذ الصبة من الغنم على رأس ميل او ميلين فيتعذر عليه الكلاء فيرتفع ثم تجئ الجمعة فلا يجئ و لا يشهدها و تجئ الجمعة فلا يشهدها و تجئ الجمعة فلا يشهدها

فيها من رسول الله ﷺ ثبت ترخيص ترك الجمعة فيها فقط مع ان هذا هو فرع القول بان الجمعة غير الظهر و الا فالامر اظهر من الشمس فلذا اختار الشيخ الاكبر في حج الفتوحات وجوب الجمعة على من في العرفات مسافرا كانوا او مقيما كثيرا كانوا او قليلا مادام يطلق عليهم اسم الجماعة في عرف اللسان و قال ان اقامة الجمعة في العرفات من اوجب الواجبات آه ملخصا ١٢

^١: قوله الجمعة واجبة آه اورده المحدث الدهلوى في الحجة و قال الاصح عندى انه يكفى اقل ما يقال فيه قرية و اقل ما يقال فيه جماعة آه فله الحمد و قال فمن تخلف بعد ذلك فهو الآثم ١٢

^٢: قوله الجمعة واجبة آه اورده الامام الكبير عبد الوهاب الشعرانى في الكشف عن ابن مسعود رضي الله عنه فله الحمد و رواه البيهقى عن ام عبد الله الدوسية كذا في الميزان الكبرى ١٢

^٣: قوله و الله غنى آه اورده في المبسوط و غيره ١٢

^٤: قوله كل محتلم سمع آه فيه رد لما قيل بعدم الوجوب بالسماع اذا كان بينه و بنى المصر فاصلة و ذلك لوجود التصريح من الشارع و سيأتى من احاديث الباب ما يؤيد بطلان ما قيل ايضا ١٢

^٥: قوله سمع النداء آه قد تقرر في الاصول ان لا مزاحمة بنى اسباب الوجوب و دلائله فالقول بعدم الوجوب لعدم السماع باطل كما علمت و ستعلم من العمومات ١٢

^٦: قوله و قال النبي ﷺ آه اورده في الكشف عن ابى امامة رضي الله عنه فالنفي هنا كما في باقى الاحاديث في الوجوب لا الصحة ايضا هذا الحديث في واقعة الحال فلا ينفي الوجوب باقل من خمسين في القرى الباقية كما جاء في سائر الاحاديث ١٢

^٧: قوله و كان النبي ﷺ آه اورده في الكشف و فيه رد لما جاء في بعض الفتاوى من عدم الوجوب اذا لم يسمع النداء او سمع و كان بينه و بين المصر فاصلة ١٢

^٨: قوله قال النبي ﷺ آه رواه ابن ماجه ١٢

حتى يطبع على قلبه" قال النبي ﷺ "الجمعة على من آواه الليل الى اهله"^٢ قال النبي ﷺ "الجمعة حق واجب على كل مسلم في جماعة الا على اربعة عبد مملوك او امرأة او صبي او مريض"^٣ قال النبي ﷺ "اذا مالت الشمس فصل بالناس الجمعة" قاله لمصعب بن عمير رضي الله عنه حين بعثته الى المدينة المنورة قبل الهجرة كذا في المبسوط صفحة ٢٤ وفيه ايضاً و كتب الى اسعد بن زرارة رضي الله عنه اذا زالت الشمس من اليوم الذي يتجهز فيه اليهود لسبتهم فازدلف الى الله تعالى بركعتين وقال كعب بن مالك رضي الله عنه اول من جمع بنا اسعد بن زرارة رضي الله عنه في بقيق الخضمان قيل لكعب رضي الله عنه كم كنتم يومئذ قال اربعون رجلاً فجمع بنا قبل مقدم النبي ﷺ وقد اقام رسول الله ﷺ الجمعة في مكة وهو مسافر كما هو في المبسوط وفي سفر الحديبية والحسين الا يوم المطير للرخصة كما في ظاهر ابى داود وقد اقام مصعب بن عمير رضي الله عنه الجمعة بالحديبية في سفره مع اثني عشر رجلاً واسعد بن زرارة رضي الله عنه مع تسعة عشر رجلاً كما في المبسوط صفحة ٢٥ وعن ابن عباس رضي الله عنه ان اول جمعة جمعت بعد جمعة في مسجد رسول الله ﷺ في مسجد عبدالقيس بجواثي^٤

من البحرين قال النبي ﷺ "الجمعة على من سمع النداء" وفي البيهقي عن ليث بن سعد ان اهل مصر والسواحل في زمان خلافة عمر رضي الله عنه و عثمان رضي الله عنه كانوا يؤدون الجمعة^٥ بامرهما وفيهم جماعة من الصحابة رضي الله عنهم وعن مصنف ابن ابى شيبة ان عمر رضي الله عنه كتب الى البحرين ان ادوا

^١: قوله قال النبي ﷺ آه رواه في الترمذى ١٢

^٢: قوله الليل الى اهله قال الشيخ عبدالحق على المشكوة نقلاً عن الطيبي هذا ما ذهب اليه ابوحنيفة رحمته الله واصحابه رضي الله عنهم ١٢

^٣: قوله او مريض آه رواه ابوداود ١٢

^٤: قوله في مسجد عبدالقيس آه كما في البخارى و ابى داود وهذه القضية بعد رجوع الناس الى الاسلام في خلافة ابى بكر رضي الله عنه من بعد ان ارتد اكثر قبائل العرب بعد وفات رسول الله ﷺ كما في الكشف صفحة ٢٠٥ وغيره وقد غفل البعض عن وقت تاريخ القضية ١٢

^٥: قوله بجواثي آه وقد كتب عمر رضي الله عنه الى ابى هريرة رضي الله عنه في البحرين ان اد الجمعة بجواثي و حيثما كنت كما في المبسوط فح ١ لن تجد لقول من اولها بالمصر نفعا ١٢

^٦: قوله قال النبي ﷺ آه وهذا الحديث لا ينفي الوجوب على من لا يسمع النداء اذ لا مزاحمة في الاسباب كما في اصول الفقه كيف وقد صرح رسول الله ﷺ بطبع قلب من لا يحضر الجمعة ثلاث مرات و ان لم يسمع النداء كما عرفت في ما مر ١٢

^٧: قوله كانوا يؤدون الجمعة آه من غير انكار منكر و اختلاف مختلف فهل للاجماع معنى الا هذا فله الحمد ١٢

الجمعة اينما كنتم^١ و صححه ابن خزيمة فاذا قد علمت انه لم يورد من الشارع الا ايجاب الجمعة او ترخيصها فى الاعذار كالسفر و المطر و الخوف اىذاء الكفار و غيرهم بعدم السلطان و نحوه و منها تخرج الاجتماع فى البادية و قد ورد بترخيص اهلها حديث بطرق^٢ شتى يقوى بعضها بعضها خمسة لا جمعة عليهم و عدّ منها اهل البادية فالحديث (اى الوارد للترخيص) معلل بعلة تخرج الاجتماع فالمدار المؤثر (اى للترخيص) فى هذا الحديث هو هذا التخرج فثبت حكم الترخيص فى الامصار و القرى بوجود ذلك العلة ايضاً^٣ كما ان حديث المصر معلل بعلة حصول الاجتماع فثبت الحكم بوجود العلة فى القرى و البرارى و قد جاء عن ائمتنا من اهل المذهب و غيرهم ما يؤدى الى اجماعهم على انه لم يورد من الشارع نهى فى الباب و انه ايجاب هنا او ترخيص و عليه اجماع اهل الكشف فلو لم يثبت عن امامنا عليه السلام و صاحبيه عليهما السلام الا المنع لكان المصير الى احاديث الباب بعد صحتها هو المذهب باذن امامنا فكيف اذا ثبت النقل الصريح عنهم انه لا نهى من الشارع هنا و ثبت ان الاختلاف بينهم فى بعض المواضع للاولوية و ان ما اشتهر منهم فهو باعتبار التخيير و كل ما استدل به لتأييد ذلك المستخرج من حديث على عليه السلام و غيره ما قال^٤ به اصحاب المذهب بالتحقيق^٥ فكيف بالقواطع المذكورة فى النص القاطع

^١: قوله اينما كنتم أه و فى المجموعة الفتاوى ان لفظ اينما شامل للمصر و القرى جميعا ١٢

^٢: قوله حديث بطرق أه اورده المحدث الدهلوى فى الحجة ١٢

^٣: قوله ذلك العلة ايضاً أه اى التخرج بالامطار و الامراض و الاخواف و سائر الزلازل و بكون المأمور عبداً او امرأة او مسافرا و نحوه و ذلك مع بقاء الجمعة على عزيمته بالنص القاطع عبارة و اشارة و دلالة و اقتضاء كما مر أنفاً و عليه احاديث الباب نحو من كان يومن الله و اليوم الآخر الحديث و غيره و افعال رسول الله ﷺ و الصحابة رضي الله عنهم فجاء قد ظهر لك وجه ما قال بعض المحققين من اصحابنا ان نسبة النهى الى ائمة المذهب انما هو باعتبار التخيير و المنقول المصرح عنهم على وجه يؤدى الى اجماعهم انه لم يورد من الشارع نهى فى الباب و انما الامر دائر بين الايجاب و الترخيص فقط

١٢

^٤: قوله بوجود العلة أه اى الاجتماع من غير حرج حتى قال بعض مشائخنا عليه السلام ان للغير حكم المصر قلت معللية الحديث بالاجتماع اظهر من معللية أفّ الوالدين بالاضرار لان الله تعالى لم ينص ثمة بوصف أفّ بمضر و هنا قد صرح بوصف مصر بجامع و اكثر ما قلنا فى هذا الكتاب انما هو بحسب رد ما قالوا من الاستدلالات فى منع الجمعة و الا فالتحقيق عندنا ان ليس بين النصوص الواردة لكيفية الاداء و بين النصوص الموجبة المطالبة راحة من

الزاحم كما عرفت ١٢

^٥: قوله ما قال أه كلمة ما نافية ١٢

^٦: قوله اصحاب المذهب بالتحقيق أه بل المصرح عنهم على وجه يفضى الى اجماعهم على ان لا منع عن جمعة نحو العرفات بل امرها فيها اما ايجاب و اما ترخيص الترك كما فى حج الفتوحات و القائلون بالترخيص قال بعضهم باقامة الجمعة فيها كابى يوسف رحمته الله كما فى الرحمة الامة فى اختلاف

لمأمورية الجمعة و عزيمتها ثم كيف فهم النهى من الامر فلذا كل ما استدل به لاثبات النهى و تأييده و فى اشتراط المصر و السلطان منقوض بوجود ما ينفيه و زلة بعدم صلاحيته للاستدلال به فما قيل ان عدم جواز الجمعة فى البرارى اجماعى منقوض بما ثبت ان هذا قول بعض اصحاب رأى بالتحقيق^١ و قد جاء عن ائمة المذهب ما يفضى الى اجماعهم^٢ على انه لم يورد من الشارع نهى فى الباب و ان الاختلاف فى جمعة البرارى للاولوية فقط و الاستدلال لاثبات النهى بحديث على عليه السلام زلة لانه ان كان معناه نفى الوجوب او الكمال فظاهر و ان كان معناه نفى الصحة فليس بينه و بين نصوص الايجاب و الطلب رائحة من المزاحمة كما مر مع احتمال واقعة السؤال و ان المراد بالمصر مطلق العمران^٣ خصوصا اذا ذكر فى مقابلة البرارى لان هذا هو حقيقة معناه الذى هو الحجز و الحاد و القطع او فى مقابلة البلدة العظيمة و ان كان من

الائمة و حج الميزان الكبرى و قال لانه لم يورد من الشارع نهى فى باب الجمعة كما فى حج الميزان و اقر عليه ذلك الدليل الجمهور الا انهم قالوا باخفية الظاهر فيها و عللوا على انه لم يورد من الشارع امر بالجمعة فيها كما فى حج الميزان و لا يخفى عليك ان المراد بنفى الامر نفى امر خاص يدل على تعيين الوجوب فى العرفات و الا فجمعتها داخلية فى العمومات و الاطلاقات و الا فكيف بقول بعضهم بالوجوب و قول بعضهم بالاولوية و قول بعضهم باخفية الظاهر مع ان اخفية الظاهر باعتبار الحرج يؤيد اولوية الجمعة باعتبار الذات و عليه النص القرآنى و هو قوله تعالى ﴿ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ

تَعْلَمُونَ﴾ [الجمعة: ٩] ١٢

^١: قوله بالتحقيق أه و لا يجوز نسبة هذا الى امام المذهب لانه افتراء عليه يسئل عنه يوم القيامة و كيف يقول الامام هذا اجماع بيننا و بين الشافعى رحمه الله و الشافعى رحمه الله لم يكن فى زمنه ليكن جاء فى الجامع الصغير ترك الجمعة بمناب بعض الاعتبارات فاستخرج البعض منه شرطية المصر و السلطان و هو استخراج غير بعيد اذا جعله للوجوب و لو جعله للاداء لكان غير بعيد ايضا عن غرضنا بشرط ان لا يحكم بعدم صحة الجمعة عند التعذر و الحرج كما هو شأن شروط الاداء و ذلك لئلا يصير مخالفا عن التأسيس الاجماعى و النصوص الصريحة فى الباب من عدم رائحة من مزاحمة شئ لها كما كررنا ١٢

^٢: قوله الى اجماعهم أه و التحقيق فى حج الميزان الكبرى و قد نقل الشيخ الاكبر اقوال العلماء فى حج الفتوحات على ان الاختلاف دائر بين وجوب جمعة العرفة و عدمه فقط و اختار هو ان جمعتها من اوجب الواجبات ١٢

^٣: قوله مطلق العمران أه و قيد كون الموضع له سلطان و قاض او لم يسع فيه اهله فى اكبر مساجده غير مذكور فى ظاهر الرواية و انما استخرجوه بعض اصحاب رأى من قول ابى يوسف رحمه الله لما ظنوا عدم جواز الجمعة فى القرى و جوازها فى الامصار و ليس عدم جوازها فى القرى مصرحا فى ظاهر الرواية ايضا ثم جاء فى المتن فى تفسير المصر بمطلق كون الموضع المعمور تحت ولاية السلطان و القاضى نبه عليه صاحب التحرير على الرد المحتار ثم لما رأوا بعض اصحاب الشروح و الفتاوى انه على هذا التفسير لم يبق قرية فى دار الاسلام زادوا قيد كون السلطان و القاضى فيه و قال بعضهم او يأتيه احيانا و تحير الآخرون فهذا كله ظنون فى مقابلة النص القرآنى و الاحاديث النبوية وانما اضطروا اليها لظن ان المذهب هو عدم جواز الجمعة فى القرى و هذا باطل هذه النسبة انما هى باعتبار التخريج و المصرح عن الائمة هو عدم ورود نهى من الشارع اجماعا ١٢

^٤: قوله هو الحجز أه فهو مرادف القرية و الاختلاف انما جاء من عرف الناس فى الازمنة و الامكنة و مبناه الايمان و التعليقات انما هو على العرف ١٢

اهل اللسان يعلم بداهة انه معلل بعلّة حصول الاجتماع فلذا قيل ان للغير^١ حكم المصر و قد مر اقامة رسول الله ﷺ و الصحابة رضی اللہ عنہم الجمعة في سفر الحديبية و الحنين و انما اكثرنا في الجواب لرد ما قيل من الاستدلالات^٢ في اثبات النهي و الا ففهم المزاحمة هنا زلة^٣ لم يثبت من صاحب المذهب رضي الله عنه و صاحبيه رضي الله عنهما حقيقة و كذلك ما نسب الى علي رضي الله عنه من عدم تجويزه الجمعة في القرى و البرارى انما هو باعتبار تأويل قوله و كيف خفى على علي رضي الله عنه اقامة رسول الله ﷺ و الصحابة رضی اللہ عنہم في زمنه عليه السلام و بعده عليه السلام الجمعة في غير الامصار و من مذهب علي رضي الله عنه التشريق في العرفات كما هو مذهب امامنا رضي الله عنه و اصحابه رضي الله عنهم^٤ و كذلك القول بان اقامة الجمعة

مطلب اشد الاستدلالات فسادا ما قال بعض شراح الكنز

في المدينة المنورة قبل الهجرة كان بغير علم رسول الله ﷺ باطل جدا فكيف يظن بهؤلاء من الصحابة الكرام رضي الله عنهم انهم تركوا ما هو المقطوع به باداء ما ليس عليهم مع ان امر النبي ﷺ لمصعب بن عمير رضي الله عنه مذكور في الهداية و المبسوط و غيره^٥ و كذلك كتابته ﷺ الى اسعد بن

^١: قوله قيل ان للغير آه كما في الصلوة المسعودية فهذا ايضا يبطل القول بان عدم جواز الجمعة في البرارى اجماعى ١٢

^٢: قوله الاستدلالات آه قال اهل الكشف في الاحكام الالهية لا تحجير في الجمعة كما في حج الميزان و قال بعض العارفون ان الشروط التي اشترطها ائمة المذاهب انما هو للوجوب لا للصحة فلو اقيمت الجمعة في البوادي و بغير حاكم جازت و ذلك لعموم ايجاب الجمعة و اطلاقها من الله تعالى كذا في جمعة الميزان ملخصا ١٢

^٣: قوله هنا زلة آه قال ابوبوسف رضي الله عنه لم يورد من الشارع نهى في الجمعة مع ان حديث علي رضي الله عنه مذكور في اماليه فقال باقامة الجمعة في العرفات كما في الرحمة الامة في اختلاف الائمة و الميزان الكبرى (اي في حجه) للامام عبد الوهاب الشعراني و اقر على الجمهور ما قال به من عدم ورود النهي الا انهم قالوا ان عدم اقامة الجمعة اخف في العرفات كذا في حج الميزان قلت فهذا لا ينفي اولوية الجمعة باعتبار الذات كيف و قد جاءنا نص قاطع بذلك المتحلى بحلية العموم و الاطلاق و هو قوله تعالى ﴿ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [الجمعة: ٩] ١٢

^٤: قوله على التشريق آه كما في المبسوط السرخسى ١٢

^٥: قوله كما هو مذهب آه كما في الرحمة الامة ١٢

^٦: قوله و اصحابه آه كما في حج الرد المحتار ١٢

^٧: قوله و غيره آه فما جاء من ان فرضية الجمعة انما ثبت في المدينة بعد الهجرة كما يعلم من بعض الاحاديث ايضا انما هو باعتبار الوحي الجلى و الا فقد امر رسول الله ﷺ لمصعب رضي الله عنه قبل الهجرة و كتب على اسعد رضي الله عنه بذلك ١٢

زرارة مذكورة في الفتح القدير و المبسوط و غيره و كذلك فهم النهى من اقامة الجمعة بدون السلطان استدلالا بحديث و له امام عادل او جائز باطل جدا لانه ورد لاثبات وجوب الجمعة على من امن من شر الاعداء الكفار و غيرهم بوجود السلطان^١ لانه معلل بعله الامن و ليس له راتحة من الدلالة على ان صحة الاداء موقوفة على وجوده و لو فرضنا هذه الدلالة لكان فهم المزاحمة بينه و بين النصوص الواردة للايجاب و الطلب زلة كما قدمنا و استحباب تقدمه لكونه اقدر على دفع المنازعة المتوهمه و لا اثر اربع الى الامام و عد منها الجمعة و وجوب تقدمه لدفع الاستحغار عنه و لتعظيمه امر آخر لا يتوقف صحة الاداء عليه مع ما كررنا من عدم تصور المزاحمة بفرض توقف الصحة عليه فاذا علمت التحقيق فاعلم انه لا شئ اشد فسادا في باب الاستدلال هنا من قول بعض شارحي الكنز ان الظهر فريضة محكمة فلا ترك الا بالنص القاطع و النص ورد بتركها^٢ الى الجمعة في الامصار آه و ذلك لان في هذا الاستدلال تسليم بعض ما ثبت بالعبارة^٣ و نسيان للبعض الآخر منها حيث انه مسلم لمحجى النص القاطع لانه لا نزاع فيه الا انه نسي الاستدلال بظاهر العموم و الاطلاق لان المثبت به من قبيل المثبت

^١: قوله بوجود السلطان آه فالمدار المؤثر هو عدم الخوف بوجوده فلا مفهوم للفظ الامام حتى اذا كان التخويف على اقامة الجمعة من طرف السلطان سقط الوجوب و لو كان آمنا بدون السلطان و لو في دار الحرب لوجب كما في بعض الفتاوى فالامن من شرائط الوجوب كالصحة و ذلك لا يراد الوعيد بتركها عند وجود الامام فله الحمد ١٢

^٢: قوله و النص ورد بتركها آه يا ليتنه يقول و النص القاطع ورد بتركها الى الجمعة على سبيل العموم و الاطلاق كما هو الواقع في نفس الامر و انما جاء ترخيص فعل الظهر لترخيص ترك الجمعة في بعض المواد لدفع الحرج لا لخلل لدليلها او مزاحمة لدلائل الظهر اياه فله الحمد ١٢

^٣: قوله ما ثبت بالعبارة آه ان اراد بلفظ النص الآخر الآية القرآنية فهي عامة مطلقة و ان اراد به حديث على عليه السلام فهو مردود بالآية بل ليس واقعا في مزاحمتها فلا يتكرر الحد الاوسط على طريق القياس و الحق الصراح ان يقال ان آية الجمعة قاطعة و الجمعة من حيث هي هي المقطوع بها اجماعا حتى يكفر جاحدها فلا تترك بعروض الاشتباه و الظن باعتبار تعلق المكان و الظهر هو مقطوع الترك باعتبار المزاحمة اجماعا فلا يجب بالاشتباه و الظن باعتبار تعلق المذكور الا انه لما جاء ترخيص ترك الجمعة لدفع الحرج لازمه ترخيص فعل الظهر لعدم المزاحمة ح و اما عزيمة الجمعة و خيريتها فعامة مطلقة باخبار الله تعالى بقوله ﴿ذَلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [الجمعة: ٩] و كذا مأموريتها عامة مطلقة بالامر فلولا دخول المسافرين و نظرائه

في الامر مع الترخيص لكانوا عصاة باداء الجمعة مكان الظهر لتركهم ما هو المقطوع به باداء ما لم يؤمروا به و لولا دخول اهل البادية في الامر مع الترخيص لما كانوا مثابين باتيانهم الى الجمعة من مسافات بعيدة و ما علم معنى لقول النبي ﷺ خمسة لا جمعة عليهم و عد منهم اهل البادية كما قال المحدث الدهلوى في الحجة و لما كان الجمعة من حيث هي هي خيرا و مقدما على الظهر و فيه تشتيت اغراض الشرع و خلاف اخباره و الترخيص يؤكد خيريتها لانه لدفع الحرج لا لخلل في تقدمها ١٢

بعبارة النص عند المحققين^١ من أئمة الاصول فكيف اذا اكد ذلك العموم و الاطلاق بتخصيص ذكر آمنوا^٢ في صلاة المنادى مع انه لم يقتصر على نسيان ذلك بل ذكر هنا ما ليس^٣ بشاهد له اذا خلا هو و نفسه فكيف اذا كان في مقابلة القواطع المذكورة في النص^٤ و الاحاديث المصرحة في الباب فهل هذا الاستدلال مع هذا الا فيه زلتان عظيمتان مذكورتان في ما قبل احديهما ظن المزاحمة بين النصوص الواردة لبيان الاداء و اتمامه صحة^٥ او كمالا^٦ و بين النصوص الواردة للايجاب و الطلب و الاخرى تجويز التمسك بالنصوص النازلة اولا في مقابلة النصوص النازلة اخرا فهاتان الزلتان ملازمتا هذا الاستدلال شعر به صاحبه اولا فهذا الاستدلال باطل بالتأسيسين و الاتفاقين بين العلماء ايضا فكيف بنسبته الى صاحب المذهب رحمته الله فخ^٧ وضح وجه صدق القول بان نسبة هذا الحكم و الاستدلال بحديث على رحمته الله الى صاحب المذهب انما هو باعتبار التخريج و وجه ما قال المحققون انه لم يورد في باب النهي^٨ حديث مرفوع مسند بل كل ما استدل به لاثبات نهى الجمعة باعتبار ما تخمينات باطلة في مقابلة القاطع القرآني

^١: قوله عند المحققين آه بخلاف ما اصطلح به صاحب التوضيح حيث ذهب الى ان الثابت بالظاهر ثابت باشارة النص و على كلا التأسيسين فالحكم المثبت به هو المقطوع به كما هو المذكور في الاصول ١٢

^٢: قوله آمنوا آه فدار الامر حيث دار الايمان و لا يتصور تخصيص العلة ١٢

^٣: قوله هنا ما ليس آه و هو حديث على رحمته الله لانه لم يوجد في الباب ما يتمسك به الا هو ١٢

^٤: قوله بشاهد له آه كما ان حديث لا صلاة لجار المسجد الا في المسجد ليس بشاهد لمن قال بعدم صحة الصلوات الخمسة لمن بعد عن المساجد لكونه في البوادي فضلا عن الحكم بسقوطها عنه تمسكا بهذا الحديث اذا خلا هو و نفسه فكيف اذا كان في مقابلة النصوص القواطع الموجبة المطالبة

من نحو قوله تعالى ﴿أَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [البقرة: ٤٣] و قس عليه نظائره من الاحاديث بل كل نص ورد في بيان الاداء ١٢

^٥: قوله المذكورة في النص آه الواردة لاثبات عزيمة الجمعة المنقسمة الى الوجوب و ترخيص الترك لدفع الحرج لا لخلل في عزيمتها فكيف فهم النهي من الامر و كيف فهم تقدم الظهر في بعض المواضع من قوله تعالى ﴿ذَلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [الجمعة: ٩] ان كنا نعلم فله

الحمد ١٢

^٦: قوله صحة آه هذا كظن نص توجه القبلة مثلا او ظن نص القيام مثلا مزاحما لنص الامر و هو نحو قوله تعالى ﴿أَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [البقرة: ٤٣] و

تخصيصه بهما و الحكم بعدم صحة صلاة من اشتبه عليه القبلة او لم يقدر على القيام بل و سقوطها عنهما في الحالة الكذائية ١٢

^٧: قوله او كمالا آه هذا كظن حديث لا وضوء لمن لا يذكر اسم الله عليه او ظن حديث لا صلاة لفرد خلف الصف مثلا مزاحما لنص الامر و تخصيصه

بهما و الحكم بعدم صحة الوضوء للاخرس و عدم صحة صلوة من لا يقدر في الصف بل و سقوطها عنهما في الحالة الكذائية ١٢

^٨: قوله في باب النهي آه اى الذى قال به بعض اصحاب التخريج و الراى ١٢

آه ملخصاً قلت بل كلها باطلة باعتبار نفسها أيضاً فدعوى الاجماع^١ على عدم جواز الجمعة في البرارى منقوض بثبوت الاجماع على ان الامر دائر بين الايجاب و عدمه فقط^٢ مع ان مدعى اجماع عدم الجواز اراد تخصيص النص به و هو غير متصور كما مر^٣ و مع ان هذا المدعى اراد بالتخصيص ظنية مدلول النص ليخص بحديث على رحمته الله مرة اخرى و الجمعة هي المقطوع بها

مطلب شناعة فهم التزاحم بين نصوص الاداء و بين نصوص الايجاب و

الطلب

عند الكل حتى يكفر جاحداها اجماعاً و حديث على رحمته الله لم يعرف ناهياً كنظائره بل اجمعوا^١ على ان لا نهى في باب الجمعة اصلاً و اجمع اهل الكشف الرائيين الاحكام كما هي عند الله تعالى على ان لا تحجير في الجمعة آه و دلائل المنع لم تثبت عن صاحب المذهب رحمته الله و صاحبيه رحمتهما الله و انما هي من بعض اصحاب التخريج على ظن انتصار المذهب دفعا للاسئلة الواردة عليهم من طرف الشافعية و غيرهم فكلما طال الزمان شدد الامر و ضاق بتلاحق الافكار فترى اصحاب التخريج يقولون بعدم جواز الجمعة بعرفات و ينسبونه الى ائمة المذهب و المنقول الصريح

^١: قوله فدعوى الاجماع آه و لا يجوز نسبة دعوى اجماع المنع الى امام المذهب و ذلك لعدم وجود الشافعى رحمته الله في زمنه رحمته الله فكيف يتصور ان يقول لا تجوز الجمعة في البرارى اجماعاً بيننا و بين الشافعى رحمته الله فليتنبه به الخائف لدينه لئلا يصير مفترياً على امام مذهبه بما لم يقل خصوصاً اذا ثبت بنقل الثقة عنه و عن صاحبيه و سائر اهل المذاهب على ان امر الجمعة دائر بين الايجاب و ترخيص الترك فقط ١٢

^٢: قوله و عدمه فقط آه و في حج الفتوحات ما يفضى الى اجماع الائمة على ان امر الجمعة دائر بين الايجاب و ترخيص الترك فقط و كذلك في حج الميزان الكبرى و زاد فيه ما يفضى الى اجماعهم على انه لم يورد من الشارع نهى من الجمعة باعتبار ما و تصريح ابويوسف رحمته الله به و تقرير الجمهور ذلك عليه مذكور فيه و حديث على رحمته الله مذكور في اماليه و لم يره هو و لا الجمهور غيره ناهياً في باب الجمعة ١٢

^٣: قوله كما مر آه من ان شرط التخصيص الحقيقى في المرتبة الاولى ان يكون المخصص كلاماً مستقلاً قاطعاً مقارنة للمخصص منه و تحقيق المقام مفوض الى فن الاصول و لا يخفى على الماهر المنصف الخائف لدينه ان المخصصة بفتح الصاد انما هو من عوارض دلائل الحكم المقدم كالمسوخية لا المأخر و انما عوارضها هي المخصصة بكسر الصاد و الناسخية فقط و لم يتوجه الشارع الى رفع افراد الجمعة او بعضها من بعد ما قررها ليظن وجود مستند يجمعها عليه على منسوخية الجمعة او مخصصيتها مع انه لا بد للتخصيص في المرتبة الاولى من كلام مستقل قاطع مقارنة و الاجماع غير صحيح لوجود اجماع ضده و لو فرضنا لكان غير كلام و لو فرضناه لكان غير مقارنة و لو فرضنا التخصيص مع هذا فالجمعة تصير ظنية في بقية افرادها و هو خلاف الاجماع فلا يتصور تخصيصها بعد ذلك ايضاً بخبر الواحد على فرض وجوده فلا يليق نسبة هذه التخمينات الى امام رحمته الله و صاحبيه رحمتهما الله خصوصاً اذا ثبت عنهم انه لم يورد من الشارع نهى في باب الجمعة و انما الامر دائر بين الايجاب و ترخيص الترك اجماعاً ١٢

^٤: قوله بل اجمعوا آه صرح به ابويوسف رحمته الله و اقر عليه غيره من الجمهور آه

عنهم هو اختلافهم فى الاولوية و ترى اصحاب التخرىج يتمسكون بحديث على عليه السلام فى المنع و ينسبونه الى ائمة المذهب و المنقول الصريح عنهم عدم ورود نهى اصلا من الشارع فى هذا الباب و ترى اصحاب المتون يحكمون بكون الموضع المعمور مصراً اذا كان تحت ولايت الوالى مطلقاً^١ ثم ضاق الامر بتلاحق الافكار فى الشروح و الفتاوى بعدها فشرطوا (اى فى تفسير المصر) كون الوالى فيه او يأتية احيانا و ترى التناقض بين القول بان ليس^٢ للسلطان اقامة الجمعة فى القرى اذا دار فى مملكته و بين القول بان له ان يتمصر^٣ القرى و ترى بعضهم^٤ تصدى فى التوفيق بينهما بالصغيرة و الكبيرة مع ما جاء من ان للسلطان تمصر الموضع و ان صغر و قال اهله فهذا كله فرع الظن بجئى منع الجمعة باعتبار موضع ما من صاحب المذهب و قد علمت بطلانه فانظر ياايها الاخ الماهر المنصف اى شئ اشد فسادا و تخمينا من القول بعدم جواز الصلوات الخمسة لمن تخرج باتيان المساجد للبعد و نحوه تمسكا بحديث "لا صلوة لجار المسجد الا فى المسجد" بل مع القول بسقوطها عنه بهذا الحديث و من القول بعدم جوازها مع سقوطها لمن تخرج باقامة صلبة بعد الركوع تمسكا بحديث "لا صلاة لمن لا يقيم صلبة" و لمن تخرج بالدخول فى الصف تمسكا بحديث "استقبل صلوتك فلا صلاة لفرد خلف النص" آه بل هذا القول خطأ^٥ عظيم و تخمين لا ريب فيه و لو عند تخرج الاتيان باركان و شروط ثبتت بالقواطع القرآنية و ذلك لعدم المزاحمة^٦ كما علمت فى ما قبل مع ان الحق ان حديث على عليه السلام انما سيق لاجل اداء الجمعة مع جمع عظيم لتنام شعار الدين الذى بنيت الجمعة لاجله مادام عدم الحرج

^١: قوله مطلقا اهـ كما فى التحرير على الرد المختار ١٢

^٢: قوله بان ليس اهـ كما فى الخلاصة و غيرها ١٢

^٣: قوله له ان يتمصر اهـ كما فى اكثر الفتاوى ١٢

^٤: قوله بعضهم اهـ المتصدى صاحب الرد المختار فى المنح الخالق على البحر الرائق صفحة ١٤١ ١٢

^٥: قوله هذا القول خطأ اهـ اى القول بعدم جواز الصلوات الخمسة و سقوطها عن من هو موصوف بالحالة الكذائية فله الحمد و اليه المتاب فقس عليه الجمعة على فرض اشتراط المصر و السلطان فالحكم بعدم صحة الجمعة لتخرج وجودهما تخمين محض لا يليق نسبته الى امام المذهب لكونه خلاف النصوص الصريحة و الضوابط المأسوسة ثم الحكم بالفرق بينهما بصحة الجمعة عند تخرج السلطان و عدم صحتها عند تخرج المصر تخمين آخر فضلا

عن مخالفة النصوص و الافعال الصحيحة من رسول الله ﷺ و الصحابة رضي الله عنهم ١٢

^٦: قوله لعدم المزاحمة اهـ اى بين النصوص الموجبة المطالبة للعبادة و بين النصوص الواردة لبيان ادائها ١٢

سواء كانوا في الامصار او القرى او البوادي لانه معلل بعللة الاجتماع بل تعليله اوضح من تعليل كلمة أف بالاضرار لعدم وصفه بمضر و وصف مصر بجامع و ايضا لا تخمين اعظم من القول بان حديث على رضي الله عنه انما لم ينسج على منوال نظائره لان ثمة لا خلف للصلوة الخمسة و هنا الظاهر مشروع فهذا تخمين محض في مقابلة النصوص

مطلب شناعة التمسك بالنصوص المقدمة على وجه فيه تزامم للنص الآخر نزولا

و ذلك لعدم جواز التمسك بالنصوص المقدمة في مقابلة النص الآخر نزولا ابدا ما دام فيه رائحة من التزامم اجماعا بين الامة^١ فالظاهر معدوم متروك مادام امكان اقامة الجمعة ببقاء الوقت^٢ و انما ظهر ترخيص فعل الظهر بظهور ترخيص ترك الجمعة لا لاجل المزاحمة و ذلك لعدم المزاحمة ح^٣ مع ان للصلوات الخمسة خلف و هو القضاء فكيف بنسبة هذين الزلتين الى امام المذهب فح^٤ وضح لك انه لم يورد من الشارع نهى من اقامة الجمعة^٥ باعتبار عدم المصر و السلطان^٦ و لم يورد في اشتراطهما لصحة الاداء شئ مع ان شروط الاداء انما ترعى عند القدرة عليها و عند العجز تسقط الشروط كالاركان و يوتى بالعبادة على قدر الامكان و عدم اقامة الجمعة باعتبار ما انما هو لترخيص تركها لدفع الحرج^٧ لا لانها غير صحيحة بعدم مراعات

^١: قوله بين الامة آه لان باعتبار التمسك بالنصوص المقدمة يلزم رفع افراد ثابتة بالنص الآخر نزولا او رفع فرد منها و هو نسخ او تخصيص و المنسوخية و المخصصة انما هو من خواص النصوص المقدمة فقط و الا لم يكن الشرائع من قبلنا منسوخة فلو فرضنا نزول نص الجمعة في خصوص الامصار لصار ظهر القرى و البوادي ظنيا للتخصيص فجاز ان يخص بعد ذلك بالاخبار الآحاد نحو قوله ﷺ "الجمعة واجبة على كل قرية" اورده المحدث الدهلوى في الحجة و نحو قوله ﷺ "الجمعة واجبة على كل قرية و ان لم يكن فيها الا اربعة" كما فى البيهقى فكيف و القاطع القرآنى عام مطلق ١٢
^٢: قوله بقاء الوقت آه و لو بعد اقامتها مرة او مرتين مادام امكان الجماعة و ذلك لبقاء الوجوب و منع الظهر و جواز تعدد الجمعة بناء على الرواية الصحيحة المختارة فى المتن ١٢

^٣: قوله نهى من اقامة الجمعة آه نص عليه ابو يوسف رحمه الله فى قوله بجمعة العرفات ١٢

^٤: قوله و السلطان آه و حديثه انما سيق لاثبات وجوب الجمعة و لا رائحة فيه على ان صحة الاداء موقوفة عليه مع انه معلل بعللة الامن ١٢

^٥: قوله لدفع الحرج آه اى لا لنصوص واردة فى شان الظهر و ذلك لعدم جواز التمسك بنصوصه على وجه فيه رائحة من المزاحمة لنصوص الجمعة

لتأخرها ١٢

شروط اداءها و اركانها عند العجز عنها بظن مشروعية الظهر و ضروريته و الا فينبغى عدم صحة الجمعة من لا يرعى طهارة ثوبه و ستر عورته و توجهه الى القبلة و قيامه و قرائته و ركوعه و سجوده عند العجز عنها تحريا لاداء الظهر بل الظهر كالمعدوم الى الجمعة فكذلك لو فرضنا شرطية السلطان و المصر للاداء و انما يؤخذ ترخيص فعل الظهر من ترخيص ترك الجمعة باعتبار ما و ضرورة فعله من عدم امكان ادائها بخروج الوقت ثم اعلم انه لا بد من حمل عبارات كتب اصحابنا من المتون و الشروح و الفتاوى صرح فيها بعدم جواز الجمعة فى القرى او البرارى على حالة القدرة و عدم تخرج الايتان فى المصر و اما عند العجز و التخرج عن اتيانه فالقول بعدم صحة الجمعة حـ زلة شرعية فلا بد للقول بوجوبها فى بعض مواضع لا يتخرج الاجتماع فيه و استحبابها فى مواضع آخر يتخرج الاجتماع فيها و ذلك لبقاء النصوص الايجابية و الطلبية من الآية القرآنية و الاحاديث النبوية بكثرتها على حالها خالية عن مزاحمة شئ من حديث مرفوع او موقوف او اثر لما قلنا ان دلائل الاداء غير متعرض لحالة عجزنا عن اداء الشروط او الاركان نفيا او اثباتا و هذا تاسيس مطرد بين الامة انكاره يفضى الى انكار نصوص الشرع فلهذا لا خلاف بين المشائخ بصحة الجمعة بدون السلطان عند عدمه مع جعل اصحاب التخريج اياه من شروط الاداء كالمصر فالقول بعدم صحتها عند العجز عن اتيان المصر اهمال للنصوص الايجابية و الطلبية مع عدم ورود شئ من الشارع فيه رائحة من المزاحمة اياها فليس الموجود حـ الا دلائل الايجاب مع وجود ترخيص تركها فى بعض المواد لدفع الحرج مع بقاء غزيمة الجمعة و خيريتها باخبار الله تعالى عاما مطلقا وقد تناقض الامر عند من فرق بين السلطان و المصر مع جعله كليهما من شروط الاداء فكيف الحكم بعدم صحة الجمعة مع تعذر المصر ثم نسبته الى صاحب المذهب و كيف فهم النهى من الامر مع وجود الدلائل المانعة و اما النهى عن اتيان الجمعة بدون شروطها مع القدرة عليها فلهذا ليس منعها منها من حيث هى هى بل هو امر باداءها مع مراعات شروطها فهذا الحكم مقصور عند القدرة عليها و هذا كالاركان الداخلة فالماهر المنصف الخائف لدينه اذا تأمل هنا حق التأمل يظهر له محمل ما وجد فى كتب القوم مع عدم جواز الجمعة فى القرى او البرارى و يظهر له ان الحكم بعدم صحة الجمعة

عند فقدان المصر نسيان لامر الشارع و اخباره مع عدم ورود شئ فيه رائحة من المزاحمة^١ فكيف باهمال الجمعة في القرى خصوصا بعد ما صار تحت حماية سلطان المسلمين اذ حينئذ لا يكون معمورة من عمران المسلمين الا و يطلق عليها اسم المصر و انما وجود القرى هو في دار الحرب فقط على ما اختاره اصحاب المتون في تعريف المصر نبه به صاحب التحرير على الرد المحتار فما في المتون مقدم على ما في بعض الفتاوى من ان الشرط في تعريف المصر مع كونه تحت حماية السلطان ان يكون السلطان او القاضى مقيما فيه و قيل او ياتيه احيانا و قيل او ياتى اهل الموضع السلطان او القاضى في دعاويهم و هذا الآخر يؤل الى ما في المتون^٢ فعلى ما فيها تجب الجمعة في كل موضع معمور في دار الاسلام لانه صادق ان له سلطان و قاض فكيف مع ما ظهر لك ان القول بعدم صحة الجمعة مع سقوطها باعتبار موضع ما تخمين محض في مقابلة كتاب الله تعالى و احاديث النبوة فاما على ما قلنا من عدم اشتراط السلطان^٣ و المصر فظاهر و اما على القول باشتراطهما فكذلك لان دلائل الاداء^٤ مقصور على حالة القدرة عليهما و اما عند العجز فهي ساكتة نفيا و اثباتا فالنصوص الموجبة^٥ المطالبة تبقى بلا مزاحم مطلقا

^١: قوله فيه رائحة من المزاحمة أه فلا يمكن تخصيص الامر من جانب نصوص اداء الجمعة اذ هو فرع المزاحمة فاذ ليست فليس و لا من جانب نصوص الظاهر لان المخصصة فتح الصاد و المنسوخية انما هو من خواص النصوص المقدمة كالظهور هنا لا الجمعة بل خواصها هو النسخية و المخصصة بكسر الصاد فقط ١٢

^٢: قوله الى ما في المتون أه لان الناس ياتون السلطان في دعاويهم ما دام تحت حمايته و المصر بهذا التعريف يقابل البرية و هو اصل معناه لغة الذى هو الحد و القطع و الحجز خصوصا اذا ذكر في مقابل البرايا كما هو اصطلاح القديم بخلاف ما اذا ذكر في مقابل القرى كما هو اصطلاح بعض المتأخرين ١٢

^٣: قوله من عدم اشتراط السلطان أه كما هو اصل المذهب و المنقول الصريح عن ابي حنيفة رحمته الله و صاحبيه رحمته الله كما لا يخفى على من طالع الجامع الصغير المطبوع في المطبع العلوى صفحة ٢٠ فلقد ثبت عندنا تحقيق ما قاله اهل التحقيق ان شرطية السلطان و المصر و تفسيره ليس من اصل المذهب بل هو من بعض اصحاب الراى ١٢

^٤: قوله لان دلائل الاداء أه اى اداء الجمعة في المصر مع السلطان فله الحمد و اليه المتاب ١٢

^٥: قوله فالنصوص الموجبة أه كما هو الحال في الصلوات الباقية فعدم المزاحمة بين النصوص الواردة لكمية الاداء او كيفيتها و بين النصوص الموجبة او المطالبة امر متفق عليه بين الامة و هو تأسيس يجب حفظه فاذا كان صيغة الايجاب و الطلب اعم من حالة القدرة على الاركان و الشروط و من حالة العجز عنها فالايجاب و الطلب باق في الحالىن فيجب الاتيان فالصلوات على قدر الامكان و لا فرق بين الجمعة و غيرها الا وجود ترخيص الترك فيها لان فيه فقط ١٢

سواء كان من طرف نصوص الشروط كما علمت او نصوص الاركان و سواء كانت لصحة الاداء او كماله او كان من طرف نصوص الظهر لان المنسوخية و المخصصة بفتح الصاد الذان هما من فروع التزامهم يرجع امرهما الى الظهر على قدره لا الجمعة و انما شان دلائلها هو النسخية و المخصصة بكسر الصاد لتأخرها فلا بد للناظر فى عبارات القوم من حفظ التأسيسين اتفق عليهما الامة احدهما عدم تصور تخصيص النصوص الواردة لايجاب الجمعة و طلبها بالنصوص الواردة لكمية ادائها و كفيتهما و ذلك لعدم التزامهم باختلاف الجهة^١ و الثانى عدم تصور تخصيص نصوصها بالنصوص الظهريه بل الامر بالعكس و ذلك لتأخر دلائل الجمعة بالنسبة الى الظهر فهذا التأسيسان لا يختصان بالجمعة بل يعمها و الصلوات الباقية و ذلك لان امر التخصيص كامر النسخ فكما لا يتصور نسخ اوامر الصلوات و موجباتها بنصوص وردت لكمية ادائها^٢ و كفيتهما و لا بنصوص مقدمة عليها كذلك امر دعوى التخصيص و انما قلنا ان التأسيسين المذكورين اتفق عليهما الامة لان من قال بخلافه فقد زل قدمه عن نهجة الحق لا يقدح ذلك منه فى الاجماع لعدم خفاء بطلان قول من قال بنسخ الشرائع المتأخرة بالشرائع المقدمة او تخصيصها بها فكذلك امر شريعتنا متأخرها مع مقدمها و بطلان قول من قال بعدم

^١: قوله باختلاف الجهة أه فلا فرق بين ان تكون من القواطع متنا و مرادا اتفق الامة على مدلولها اولا و ذلك لان غايتها انها ناطقة عند القدرة على اركانها و شروطها صحة او كمالا و ساكنة عند عدمها فلو فرضنا على ان الامة اتفقت على اثبات شرطية المصر بحديث على عليه السلام لكان محمولا على حال القدرة عليه و اما عند العجز عنه فالحديث ساكت نفيا و اثباتا كما هو شأن جميع نصوص الاداء فكيف بالحكم بعدم صحة الجمعة فى القرى و البرارى بالتخمين المحض بل على سقوطها فكيف بالقاطع القرأنى و الاحاديث النبوية بكثرتها الدائرة بين الايجاب و ترخيص الترك فمنها الجمعة واجبة على كل قرية اورده المحدث الدهلوى و منها ان اهل البادية من الخمسة الذين لا جمعة عليهم اورده المحدث المذكور ايضا و غيره و غيره من الاحاديث

^٢: قوله لكمية ادائها أه و ذلك لان النصوص الواردة لاثبات اركان الصلوات و شروطها لم يرد بها الشارع رفع الامر الموجب لها و انما يريد شمول الاداء بهذه الاركان و الشروط عند القدرة عليها لا العجز مع بقاء الامر الموجب على حاله فى الحالىن فلذا ترى وجوب الصلوات على القادر بالاشارة و صحة الصلوات منه و ان عجز عن جميع الاركان و الشروط فكذلك امر الجمعة و الفرق ان فيها قد يوجد ترخيصا فى تركها لدفع الحرج مع بقاء الامر على حاله فترى صحتها عن الامام و من يقتدى به و لو كان الكل عاجزين عن جميع الاركان و الشروط و لو لا شمول الامر لما صحت منهم فكذلك حكم السلطان و المصر لو قلنا على شرطيهما كما قال به بعض اصحاب التخريج و اما بناء على اصل المذهب فالامر ظاهر فلذا ترى فى الجامع الصغير المطبوع فى المطبع العلوى صفحة ٢٠ ان عدم الجمعة على من فى المنى عند عدم الخليفة و امير الحجاز انما هو اذا كان مسافرا فهذا يتعين ان المراد بعدم هو عدم الوجوب و انهم اذا كانوا مقيمين فالجمعة واجبة عليهم و الاطلاق مشعر على انه لا فرق بين ان يكونوا كثيرين او قليلين ما دام يطلق عليهم اسم الجماعة فاين اشتراط السلطان و المصر بالمعنى المقابل للقرى ١٢

صحة صلاة من صلى عاريا مع عجزه عن الثياب او قاعدا مع عجزه عن القيام مثلا بل قال بسقوط الصلوة عنهما او قال بعدم صحة صلاة راعى الاغنام البعيد عن المساجد بل قال بسقوط الصلوة عنه تمسكا بادلة الباب من الآيات^١ و الاحاديث الواردة^٢ في بيان الاداء قائلا بان امر الله تعالى ﴿أَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [البقرة: ٤٣] منسوخ او مخصوص بذلك الادلة من الآيات و الاحاديث فكذلك امر الجمعة^٣ سواء بسواء لا يمكن ولا يتصور ان يكون دليل امرها و ايجابها منسوخا او مخصوصا بدلائل بيان ادائها و ذلك لعدم المزاخمة و لا بدلائل الظهر لان في مقدار التزامهم يرجع امر المنسوخية و المخصصة بفتح الصاد الى الظهر لتقدمه لا الجمعة لتأخرها حتى لو فرضنا نصا قاطعا متنا و مرادا واردا في اشتراط المصر و اتفق عليه الامة لكان مقصورا على حالة القدرة على المصر كما هو شأن النصوص المثبتة للشروط و الاركان و اما عند العجز فالنص ساكت مع بقاء النصوص الموجبة على حالهما بعمومها و اطلاقها بل لو فرضنا نص المصر من جنس نصوص الايجاب فهو ح ^١ لا ينفي صحة الجمعة في القرى و البرارى فكيف مع وجود الموجبات و المطالبات الآخر و لو فرضنا نفى هذه الموجبات و المطالبات مع فرض ان نص المصر لبيان الايجاب فح ^٢ صارت دلائل الظهر مخصوصة البعض حيث رفع احد افراده و هو الفرد المخصوص في المصر فيصير ح ^٣ دلائله في بقية افراده في القرى و البرارى ظنيا جاز

^١: قوله من الآيات آه الواردة في ستر العورة و القيام ١٢

^٢: قوله و الاحاديث الواردة آه نحو "لا صلاة لجار المسجد الا في المسجد" ١٢

^٣: قوله فكذلك امر الجمعة آه و تحقيق المقام ان النهى على نوعين نهى عن الشئ باعتبار ما هو و هو الذى يزاحم امره باعتبار ما هو و نهى عن الشئ بدون شرطه و ركنه و ليس بينه و بين امره من حيث هو هو مزاخمة و ذلك لانه ليس منهيا عنه عند التحقيق بل هو امر بمراعات شرطه و ركنه مع ادائه عند القدرة عليه و اما عند تخرج مراعات الشرط و الركن فالنصوص الواردة فيهما ساكتة نفيا و اثباتا مع بقاء نص الايجاب و الطلب بحاله من غير مزاخمة شئ له فليس بين حديث على عليه السلام و القاطع القرآنى مزاخمة و اما النوع الاول من النهى فمتنفى عن الجمعة و ذلك لعدم توجه الشارع الى رفع افرادها او رفع فرد من افرادها من بعد ما استقر امرها ولا يتصور ذلك منه من بعد ما اخبر انها ماض الى يوم القيامة فدعوى التخصيص باطل فضلا عن الاجماع عليهم و قد ثبت عن ائمتنا عليهم السلام و غيرهم القول بعدم ورود نهى من الشارع في باب الجمعة نص عليه ابو يوسف رحمته الله فلذا قال بجمعة عرفات كما في الرحمة الامة في اختلاف الائمة و الميزان الكبرى في حجيتهما و حديث على عليه السلام مذكور في اماليه و اقر عليه الجمهور الا انهم قالوا ان عدم اقامة الجمعة فيها اخف كما في حج الميزان فمن شاء ان يعلم ان لا اختلاف في اصل جواز جمعة عرفات فعليه بمطالعة حج الميزان و حج الفتوحات

تخصيصها بعد ذلك بالخبر الواحد او القياس هذا بحسب ما قالوا و الا فعندنا المقارنة في المرتبة الاولى شرط كما هو عند ائمة الاصول و اذ ليس هنا فليس في استدلالاتهم ايضاً مع فساد زعمهم في تصور منسوخية الجمعة او مخصصيتها فعليكم ياايها الاخ الماهر المنصف الخائف لدينه بحفظ هذين التأسيسين^١ حتى تكون بصيراً في قولهم في باب الجمعة انها تصح بدون شروط الوجوب و لا تصح بدون شروط الاداء في ان شق الآخر مخصوص في حالة القدرة عليها و اما القول بعدم صحة الجمعة مع العجز عن اداء شروط ادائها فحاش مخالف للتأسيسين و اهمال لنصوص الباب مع عدم مزاحمة شئ لها هذا كحال الصلوات الباقية الا ان في الجمعة جاء ترخيص تركها في بعض المواضع و من بعض الاشخاص لا لخلل في دلائلها و عظمتها و عيدياتها على جميع الامة و خيريتها على العموم و الاطلاق كما اخبر الله تعالى به في كتابه و رسوله ﷺ عنه به بل ذلك لدفع الحرج فعند عدم القدرة على شروط الاداء الجمعة صحيحة مستحبة مطلقاً لعزيمتها و خيريتها الا انها تارة تكون واجبة ان وجد دلائل الوجوب كحصول الاجتماع في القرى و غيره بلا حرج و تارة تكون اقامتها خيراً باخبار الله تعالى و الاحاديث النبوية مع ترخيص تركها و عدم وجوبها لدفع الحرج فحديث البادية معلل بعله حرج الاجتماع و حديث المصر معلل بعله عدم حرج الاجتماع فالنصوص المعللة هي من البراهين الانية و اللبية هي عللها المؤثرة قال بعض مشائحننا رحمهم الله (هو شيخ الاسلام برهان الدين رحمه الله) ان للغير حكم المصر^٢

^١: قوله هذين التأسيسين أه اى عدم تصور تخصيص نص الجمعة بنصوص ادائها لاختلاف الجهة و لا بنصوص الظهر لتقدمها و لا فرق بين الجمعة و بين الصلوات الباقية في ان الكل تصح عند العجز عن شروط الاداء كالعجز عن الاركان و ذلك لعدم التفاوت في الدلائل و وجود رخصة الترك في الجمعة في بعض المواضع او من بعض الاشخاص لا ينفي ما قلنا لانها لدفع الحرج لا لخلل في دلائلها فلذا تصح جمعة غير القادر على الوضوء و الغسل و ستر العورة و طهارة الثوب و المكان و توجه القبلة و القيام و الركوع و السجود و كذا تصح عند عدم السلطان قال بحر العلوم رحمه الله في رسائل الاركان لا خلاف في ذلك بين المشائخ رحمهم الله و دعوى الفرق بين السلطان و بين المصر مع القول بان كل واحد منهما من شروط الاداء سفاهة فالقول بعدم صحة الجمعة في القرى و البرارى عند تخرج الاتيان في الامصار و لو بالنظر الى شرطيتها اهمال للقاطع القرآنى و احاديث الباب مع عدم ورود نهى من الشارع يزاحم امره اجماعاً بين الامة رحمه الله كما يفهم من حج الميزان و جمعته و حج الفتوحات كيف و في اخذ النهى من شروط الاداء او من النصوص الظهرية مخالفة لتأسيسين اتفق عليهما الامة و فيه تشتيت غرض الشارع من تشريع الجمعة ١٢

^٢: قوله ان للغير حكم المصر أه فلذا كان رسول الله ﷺ يقيم الجمعة في سفر الحديبية و الحنين كما لا يخفى على من طالع ابي داود من الصحاح

فاذا علمت عدم تصور مزاحمة نصوص ايجاب الجمعة و طلبها من طرف نصوص واردة في كمية ادائها و كلفتها لاختلاف الجهة و علمت عدم تصور منسوخيتها و مخصصيتها من طرف نصوص الظهر ظهر لك حقية قول المحققين ان جميع ما قيل في منع الجمعة عند تعذر شروطها تخمين محض في مقابلة النصوص الايجابية و الطلبية و ظهر لك ان قول بعضهم ان نص الجمعة مخصوص البعض اجماعا من فضاء الوقت و ان من قال بعدم

مطلب وصية اصحاب المذاهب في ان اعادة الجمعة لجور السلطان بدعة

جواز الجمعة في القرى من شارطى المصر لا بد ان يحمل قوله على ما اذا كان لا يتخرج في اتيان المصر على رواية عدم جواز تعدد الجمعة و اما على رواية جواز تعددها و اذا كان تعذر اتيان المصر فلا اذ لا شك في جواز الجمعة حينئذ باعتبار النصوص اذ نصوص ايجابها و طلبها فارغة حينئذ في دلالتها على مرادها كما علمت و في المجموعة الفتاوى عن جمع غفير من اعلامنا الحنفية ان القول بمنع الجمعة من بعض اصحاب الرأي و دلائله كلها تخمينات في مقابلة كتاب الله تعالى و احاديث النبوية و في فتاوى البخارى ان دلائل منعها كلها تخمينات و اداء الظهر بعد اداء الجمعة حبل من حبال الشيطان اصله من اهل الاعتزال^١ فليتنبه السنى و في اتحاف السادة المتقين لبعض اعلامنا الحنفية على الاحياء للغزالي رحمته الله في باب الامامة ذكر نبذا من وصايا السلف من اصحاب المذاهب و غيرهم كابى حنيفة رحمته الله و اصحابه رحمته الله و مالك و احمد و سفيان الثورى و غيرهم رحمته الله من اهل السنة و الجماعة ان من اعاد الجمعة بعد ادائها خلف الامام الجائر فهو مبتدع مخالف للسنة و آثار الصحابة رحمته الله آه ملخصا و هذا البحث^٢ مبرهن في فن الكلام فلا شك ان من لم ير امر السلطان نافذا في الجمعة و نحوها انه خارج من اهل السنة و الجماعة

^١: قوله من اهل الاعتزال آه و من استحسن من اهل الفتاوى فانما قيده بعدم وقوع مفسدة فإى مفسدة اعظم من تكاسل الناس في اداء الجمعة و روية ضرورة اداء الظهر عن ادائها ففي الفتاوى البخارية انه وقع الشك في كل واحد من الظهر و الجمعة و نقل عن التاتار خانية بعدم جواز فعله قطعاً قلت و هو الثابت باشارة القرآن حيث امر بالانتشار عقيب اداء الجمعة بلا تراخ و من ضروريته المنع عن روية بقاء شئ من وظيفة الوقت فلذا اوصى

اصحاب المذاهب بان المعيد مبتدع و التحقيق في الاتحاف ١٢

^٢: قوله و هذا البحث آه و هو بحث لطيف قد يوقع الغافل عنه في البدعة و الضلالة ١٢

فالتحقيق ما نقل عن اهل التحقيق ان في الجمعة ايجابا مع رخصة الترك^١ من بعض الاشخاص وفي بعض المواضع لدفع الحرج فقط^٢ و اما المنع^٣ فهو خلاف غرض تشريعها فكيف فهم النهى من الامر بلا مزاحم^٤ ام كيف بتطرق الخلاف في اخبار الله تعالى بخيرية الجمعة على طريق العموم والاطلاق على جميع العباد وفي كل المواضع^٥ ثم كيف بتطرقه في تقسيم رسول الله ﷺ اياها بقسمين على امته ايجاب و ترخيص في تركها في الاحاديث^٦ الموجبات و المطالبات و كيف باخباره بهما و الخبر لا يقبل النسخ فمن امعن النظر في التأسيسين المقطوع

^١: قوله رخصة الترك أه كما لا يخفى على من طالع حج الفتوحات للشيخ الاكبر في جمعة عرفات و حج الميزان الكبرى للامام عبدالوهاب الشعراني حيث نقل عن ائمة المذاهب و اهل الكشف على وجه يفرض الى اجماعهم على جمعة عرفات و انما الاختلاف في الاولوية و على انه لم يورد من الشارع نهى في باب الجمعة و من شاء زيادة الاطلاع فعليه بمطالعة مجموعة الفتاوى للمولوى عبدالحى ﷺ و فتاوى اهل البخارى المطبوع في مطبع كاكان و جمعة الميزان ناقلان عن بعض العارفين عن اصحاب المذاهب ١٢

^٢: قوله لدفع الحرج فقط أه اى لا عدم جوازها فى الصحارى و القرى و بدون السلطان اما بناء على عدم اشتراط المصر و السلطان فظاهر و اما بناء على اشتراطهما فكذلك عند العجز و الحرج لان النهى المقيد ليس نهيا عن المشروط من حيث هو بل هو امر بركات الشرط مع ادائه حقيقة فلذا كان مخصوصا عند القدرة عليه لكون جميع الدلائل المثبتة للشروط و الاركان ساكنة عن حالة العجز فاما نهى الجمعة من حيث هو فلم يورد من الشارع فيه شئ نص به ابويوسف ﷺ و اقر عليه الائمة الباقية كما نقل عنهم الامام عبدالوهاب الشعراني فى حج الميزان كيف و هو لا يتصور ما دام امر الجمعة من حيث هو فلما كان مأمورية الجمعة ماض الى يوم القيامة كما فى الحديث فالنهى المذكور غير متصور من الشارع للتناقض فى الغرض فلما لم يتصور من الشارع التوجه الى النهى الكذائى لا يتصور وجود الاجماع على عدم جواز الجمعة فى البرارى اذ لا بد له من سند يجمعوا عليه كما عرف فى موضعه فحج قد وضع لك ما قال اهل التحقيق من اصحابنا الحنفية ان جميع ما قيل من دلائل عدم جواز الجمعة فى القرى و البرارى فمن تخمينات واهية فى مقابلة القاطع القرآنى و الاحاديث النبوية منشأ اشتباه اصل المذهب بالتخريجات و هو غير محصيات فى كتب اصحابنا كما لا يخفى على المتتبع فله الحمد و اليه المتاب ١٢

^٣: قوله و اما المنع أه اى منع الجمعة من حيث هو ١٢

^٤: قوله من الامر أه اى قوله تعالى ﴿فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الجمعة: ٩] ١٢

^٥: قوله بلا مزاحم أه لما عرفت ان النهى المقيد ليس نهيا حقيقة بل هو امر بمراعات الشروط مع الاداء فلذا لم يشتمل هذا النهى حالة عدم القدرة عليها ١٢

^٦: قوله و فى كل المواضع أه بقوله تعالى ﴿ذَلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [الجمعة: ٩] ١٢

^٧: قوله فى الاحاديث أه و المخبر الصادق اخبر فى احاديث كثيرة بان امر الجمعة منقسم الى قسمين مدعى عدم جواز الجمعة من حيث هو مثلث مزاحم لخبره ﷺ ١٢

بهما احدهما عدم مزاحمة نصوص الاداء^١ لنصوص الايجاب^٢ و الطلب و الثانى عدم تخصيص النصوص المتأخرة^٣ بالنصوص المقدمة (كالظاهر هنا) بل الامر بالعكس انشرح قلبه فى مطالعة نصوص الباب و يعلم محامل ما فى المتون و الشروح و الفتاوى^٤ و ان ما نسب الى صاحب المذهب من عدم جواز الجمعة فى القرى و البرارى انما هو باعتبار التخريج و المنقول الصريح عنهم ان فى الباب ايجاباً او ترخيصاً فى تركها فقط كما نقل الامام عبدالوهاب الشعرانى فى الميزان عن بعض العارفين عن ائمة المذاهب^٥ و نقل الشيخ الاكبر فى حج الفتوحات عنهم ايجاب الجمعة فى العرفات او ترخيص تركها فقط ثم قال هو ان لا واجب^٦ اوجب من الجمعة فى العرفات مادام يطلق عليهم اسم الجماعة فى عرف اللسان آه ملخصاً و نقل فى الرحمة الامة فى اختلاف الائمة عن ابى يوسف رحمته الله انه قال يصلى الجمعة فى عرفة آه و نقل ايضاً الامام عبدالوهاب الشعرانى فى حج الميزان اختلاف الائمة فى جمعة العرفات على وجه يفضى الى اجماعهم على جواز جمعة العرفات و ان الاختلاف فى ضرورة فعلها او عدمها و الى اجماعهم

^١: قوله نصوص الاداء آه اى نصوص واردة لاثبات شروطه و اركانه لانها ساكتة عند عدم القدرة عليها ١٢

^٢: قوله لنصوص الايجاب آه و ذلك لاختلاف الجهة فى مواضع تخرج عن مراعات الشروط و الاركان كانت نصوص الاداء ساكتة نفيًا و اثباتاً فىبقى نص الايجاب و الطلب بلا مزاحم فلزم الاداء على قدر الامكان و لا فرق فى ذلك بين الجمعة و غيرها الا وجود ترخيص الترك فيها فقط ١٢

^٣: قوله النصوص المتأخرة آه كالجمعة هنا و ذلك لعدم تصور ورود نهى من الشارع فى الجمعة من حيث هى مع ثبوت مأموريته من هذه الحيثية الى يوم القيامة فكيف يتصور النسخ و التخصيص فيها ١٢

^٤: قوله و الفتاوى آه و يعلم ان ما قالوا من عدم جواز المشروط بدون شروط الاداء محمول على حالة القدرة عليها دون العجز و الحرج اذ لا دليل هنا من جانب نصوص الاداء و قاطع الطلب باق بلا مزاحم ايجاباً و استحباباً عند الحرج فلذا تصح جمعة من عجز عن السلطان بل عن الوضوء و توجه القبلة و القيام و القراءة و الركوع و السجود فظن عدم جوازها عند تخرج المصر تخمين محض بلا دليل فى مقابلة القاطع القرآنى و لا نظير له فى الشرع و لا يتصور ان يكون هذا النص مزاحماً من جانب حديث على رحمته الله و لو فرضناه من القواطع متناً و مراداً و ذلك لاختلاف الجهة كما عرفت فكيف مع كونه معللاً بجملة الاجتماع اذ النصوص المعللة من براهين الان و اللمة و انما هى العلة المؤثرة كآية التافيف فلا مفهوم للمصر فلذا قال بعض المشائخ رحمته الله ان للعبر حكم المصر ١٢

^٥: قوله ان فى الباب ايجاباً او ترخيصاً آه و قد تعين هذا عندنا بمطالعة الجامع الصغير فله الحمد على ذلك

^٦: قوله عن ائمة المذاهب آه و قد تعين هذا عندنا بمطالعة الجامع الصغير فله الحمد

^٧: قوله ثم قال هو ان لا واجب آه و ذلك لان قاطعية نص الجمعة و تكفير جاحدها امر مجمع عليه بين الامة و قد جاء هذا النص على العموم و الاطلاق فلا يترك بالظن و الاختلاف لان اليقين لا يترك الا بمثله فكيف بالتخمين مع ان دلائل الاركان و الشروط لا يخص بها ايجاب الموجبات و لو كانت من القواطع و انما جاء ترخيص ترك الجمعة لدفع الحرج لا لخلل فى دلائلها ثم اتبعه ترخيص فعل الظاهر و الا فالجمعة خير لنا ان كنا نعلم باخبار الله تعالى ١٢

على انه لم يورد من الشارع نهى فى الباب حيث نقل عن ابى يوسف رحمته الله انه يصلى الجمعة فى عرفات لعدم ورود نهى من الشارع و عن الجمهور انه لما لم يورد امر من الشارع فعدم اقامتها فيها اخف و نقل عن اهل الكشف انه لا تحجير اصلا و قال العلامة عبدالحفيظ الحنفى مفتى مكة المباركة فى فتاواه لا باس باقامة الجمعة فى البوادرى تقليدا لمذهب الغير آه و قال المحدث الدهلوى الاصح عندى انه يكفى فى ايجاب الجمعة اقل ما يتقرى به قرية و اقل ما يقال فيه جماعة فمن تخلف عن ذلك فهو الآثم آه و قول بعض اهل التخرىج مبنى على ان تكون الآية الواردة فى امر الجمعة مخصوصة بالنهى و هذا عندى من فضائح الوقت و ذلك لعدم تصور التخصيص لا من جانب نفس الآية لعدم كون النهى من مفهوم الامر و لا من محتملاته و لا من جانب نصوص واردة فى ادائها لعدم المزاحمة باختلاف الجهة لكون نصوص الاداء ساكتة عند تعذر الشروط و الاركان اجماعا و لا من جانب نصوص الظهر لعدم تصور تخصيص الماخر بالمقدم بل الامر بالعكس اجماعا ايضا فلا يجوز نسبة دليل تخصيص نص الجمعة الى صاحب المذهب لا سيما اذا لاح كونه من بعض المتأخرين من نفس الدليل و ذلك لعدم وجود الشافعى رحمته الله فى زمان الامام و هو مذكور فيمن بهم هذا الاجماع المدعوف كيف مع نقل الثقة ما يفضى الى اجماع على خلافه من ائمة المذاهب و قد ذكرنا فى مواضع شتى من هذا الكتاب اول من صرح بعدم جواز الجمعة فى القرى و اول من صرح بشرطية السلطان و المصر و ان الكل باعتبار التخرىج و ظاهر الرواية خال عنها و ان فهم شرطيتها لوجوب الجمعة اظهر مما يدعوه من عبارات الجامع الصغير و قد اوردنا عبارته فيما قبل و ان القول بعدم جواز الجمعة فى القرى و البرارى تخمين محض فى مقابلة النصوص و هذا لا يختص القول بعدم شرطية المصر بل و لو قلنا بشرطيته لان شروط الاداء عند تعذرهما ساقطة لكون نصوصها ساكتة و النصوص الموجبات المطالبات لايجابها و طلبها ناطقة انطقنا الله تعالى بالحق و الصواب فى هذه الدنيا و فى الآخرة يوم يقوم الحساب فله الحمد و سلم على عباده الذين اصطفى ١٢ محمد سرور سنة ١٣٧٩ هـ ج قرى.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

التأسيسات الاربعة فى تجديد دلائل الجمعة



مؤلف:

مولوى محمد سرور فيضى جيجه اى رحمته الله



مرتب:

مولوى ابوالحسن صاحب زاده

حق چاپ محفوظ و مخصوص کتابخانه مولوی محمد سرور فیضی جیجہ ای رحمۃ اللہ علیہ می باشد و هیچ مؤسسه، انتشارات و یا فردی در افغانستان و یا خارج از آن، حق ندارد بدون اجازه کتبی از ناشر، این اثر را چاپ و نشر نماید. این کار شرعاً ناجایز بوده و نیز پیگرد قانونی دارد.

التأسيسات الاربعة في تجديد دلائل الجمعة

♦ **مؤلف:** مولوی محمد سرور فیضی جیجہ ای رحمۃ اللہ علیہ

♦ **مرتب:** مولوی ابوالحسن صاحب زاده

♦ **ناشر:** مولوی ابوالحسن صاحب زاده

مرکز پخش:

- فراه، ولسوالی خاکسفید، قریہ جیجہ، کتابخانہ مولوی محمد سرور فیضی رحمۃ اللہ علیہ

تلفن: ۰۷۰۶۹۶۱۲۸۹ - ۰۷۹۸۴۶۵۸۶۹

بسم الله الرحمن الرحيم

و لا تجوز فى القرى آه القدورى مبنى على اشتراط المصر فشرط البناء كونه موجودا مقدور الاتيان و الا فلا شرط و لا بناء لعدم الامر بمراعاته و هذا كحال سائر الشروط و الاركان ثم عدم الجواز فى القرى مع مقدورية المصر انما هو مبنى على قول المرجوح من عدم جواز تعدد الجمعة و اما على الراجح فجازت فى المواضع لعدم اشتراط المصر و السلطان و اذن العام حينئذ ثم معنى القول بعدم الجواز ان يعرى الشرط لا ان تترك و تمنع الصلوة المقطوع بها اذ هو خلاف حكم الشروط و الاركان ١٢

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذى يجدد ديننا فى رؤوس الميئات و الصلوة و السلام على من اخبر الله تعالى بلسانه بتفريق الامة فى الاراء و المختلفات و على آله و صحبه الذين كانوا يردون الاحكام فى اختلاف بينهم الى النصوص من الاحاديث و الايات قال العبد الضعيف محمد سرور بن محمد اكبر بن موسى بن عبد الحميد الشهيد الجيئى ثم الفراهى رحمته الله هذه رسالة فى الجمعة سميها التأسيسات الاربعة فى تجديد دلائل الجمعة نين فيها اربع تأسيسات لم يختلف احد فى كليتها لنثبت بها ما قاله اهل التحقيق ان منع الجمعة فى القرى و البرارى ليس من اصل المذهب خصوصا عند تعذر المصر لان المنع حينئذ لا يتصور بناءه على ما ذهب اليه بعض اهل التخرىج ايضا بل هو تخمين محض فى مقابلة القاطع القرآنى امرا و اخبارا و الاحاديث الصريحة و الفعل الصحيح من رسول الله صلى الله عليه و سلم و اقوال الصحابة رضي الله عنهم و افعالهم^١ فالمنع المخمن لا بد له اما ان يتمسك بنصوص الظاهر و هو من فضائح الوقت و اما ان يتمسك بنصوص واردة لشروط اداء الجمعة كحديث الامام و حديث على رضي الله عنه فى المصر على زعمه و هو ايضا من اعاجيب الزمان و اما ان يدعى بورود نهى

^١ قوله و افعالهم آه بل هذا التخمين وقع فى مقابلة القياس الصحيح ايضا اذ لا نظير له فى سائر الشروط و الاركان حيث لا بقاء لها عند تعذرها لعدم التكليف حينئذ اجماعا فترى انه لا كلام فى صحة الجمعة عند تعذر السلطان بل و لو عجز الخطيب و من معه عن جميع الاركان و الشروط القواطع فكذا امر المصر على فرض شرطيته كما هو رأى بعض اصحاب التخرىج فله الحمد و اليه المتاب ١٢

من الشارع عن الجمعة من حيث هى و هى مفقود اجماعا و اما ان يلتبس عليه حال العاجز بحال القادر و نسي شرط بقاء الشرط و هو بقاء مقدوريته و هو ايضا خلاف القاطع الاجماعى بعدم دخول العاجز تحت التكليف فمن تأمل فى هذه التأسيسات حق التأمل و هو من اهله فقد ظهر له اليقين من التخمين و ان المنع مع جميع دلائله لم يقل به ابو حنيفة رحمته الله و صاحبا رحمتهما الله بعون الله تعالى و حسن توفيقه.

التأسيس الاول:

هو ان النص الاخر من النصوص المرتبة نزولا لا يتصور ان ينسخ او يخص عمومه او يقيد اطلاقه بالنص الاول بل الامر مقلوب سواء كان الزمان بينهما ساعة لطيفة او سنين كثيرة والا لتصور رفع شرعنا بالشرائع المتقدمة فليس قول اليهود مثلا بنسخ شرعنا او تخصيص عمومه او تقييد اطلاقه بايات التوراة باشنع من القول بنسخ نصوص الجمعة او تخصيص عمومها او تقييد اطلاقها بنصوص الظهر^١ بل من المسلمات ان الظهر انما ترك لمزاحمة قاطع الجمعة امرا و اخبارا ثم انت ترى ان هذا القاطع انما نزل بصفة العموم و الاطلاق فوجب ان يكون ترك الظهر ايضا كذلك اعطاء للمزاحم و المزاحم حقوقهما على قدر التزام^٢ فينبغي ان يكون في محفوظك ان دعوى منع الجمعة (اي وجوبا و صحة) او تخصيصها او تقييدها باعتبار هذا.

التأسيس ضد الواقع في نفس الامر ثم انتظر التأسيسات الالية

التأسيس الثاني:

هو ان النصوص الامرة الموجبة المطالبة لاصل الصلوات لا يتصور ان تنسخ او يخص عمومها^٣ او يقيد اطلاقها بنصوص وردت لاثبات اركانها او شروطها و ان كانت هذه النصوص (اي نصوص الاركان و الشروط) من القواطع (و ذلك لاختلاف الجهة لانها غير متوجهة لرفع

^١: قوله بنصوص الظهر أه فالى الله المشتكى من قول بعض معاصرينا ان الظهر هو مقطوع به فلا يترك الا بالمقطوع مثله او باقطع منه لان اليقين لا يزول الا باليقين أه ملخصا فانظر كيف انقلب الامر عليه و ذلك لان نصوص الظهر لتقدمها معدومة في مقابلة عموم الامر القاطع و اطلاقه و لو ذكر الله تعالى اشتراط المصر فى النص المطالب للجمعة مقارنا لنصوص الظهر لكان بقية افراد الظهر ظنية بحكم التخصيص جاز ان يخص بعد ذلك باخبار الاحاد نحو حديث الجمعة واجبة على كل قرية فكيف يتصور ان تكون مقطوعا بها مع عموم قاطع الجمعة و اطلاقه ١٢

^٢: قوله قدر التزام أه و ذلك لان علة ترك الحكم الاول هو التزام فيعم الترك بعمومه فلذا ترى انه اذا وجد رخصة ترك الجمعة لدفع الحرج رتبة رخصة فعل الظهر لزوال التزام على هذا القدر و اذا لم يكن ادائها بخروج الوقت رتبة ضرورة فعل الظهر لما قلنا ١٢

^٣: قوله او يخص عمومها أه فمن قطب التخمينات القول بتخصيص النص الموجب المطالب لاصل الجمعة بدلائل عدم جوازها اذ هو غير متصور و ان كان عدم الجواز امرا اتفاقيا حصل من فوات الركن الاتفاقى او الشرط الاتفاقى و هذا عند مقدورية الاركان و الشروط و اما عند عجزها فلا ركن و لا شرط حيث لا نص مكلف بها فكيف يتصور تخصيص الموجب بغير شئ ١٢

جهة الامر باصل الصلوات) فكيف بالظنيات اذ من المسلمات او قوله تعالى ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ...﴾ [البقرة: ٢٣٨] و ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ...﴾ [البقرة: ٤٣] مطلق عام بصيغته موجب مطالب لاصل الصلوة سواء كان المأمور بهذا الامر قادرا على توجه القبلة و ستر العورة و الركوع و السجود مثلا او عاجزا عنها ثم انت ترى ان نصوصها لم توردد لرفع ذلك الامر (الذى ورد باداء اصل الصلوات) و الايجاب و الطلب^١ عن العاجز الكذائى اتفقا بين الامة بل العاجز عن جميع الاركان و الشروط داخل تحت الامر الموجب لاصل الصلوة و هو مطالب باداءها كالتقادر^٢ عليها كما كان كذلك قبل ورود نصوص الشروط و الاركان فمن هنا علمت ان القول برفع امر الجمعة عن اهل القرى و البوادي بحديث على عليه السلام و ان فرضناه من القواطع^٣ متنا و مرادا تخمين محض فى مقابلة القاطع القرآنى امرا و اخبارا واحاديث الباب و افعال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم باقامة الجمعة فى سفر الحديبية و الحنين كما فى ابى داود و اقوال الصحابة رضي الله عنهم و افعالهم فى تعميم الجمعة فينبغى ان يكون فى محفوظك ان منع الجمعة او تخصيصها او تقييدها باعتبار هذا التأسيس من الشناعات الواهية لا يليق نسبتها الى امام المذهب عليه السلام و ذلك لاختلاف الجهة قطعاً فكيف و

^١: قوله و الطلب أه فترى وجوب الصلوات علينا و ان كنا عاجزين عن جميع الاركان و الشروط القواطع فضلا عن الظنيات و ما ذلك الا لعدم تصور المزاحمة باختلاف الجهة فإى شئ اشد تخميना من القول بتخصيص قوله تعالى اقيموا الصلوة او تقييده بالنص الوارد لايجاب الركوع و السجود مثلا ثم التفريع بعدم وجوب الصلوات على العاجز عن الركوع و السجود فكذلك امر الجمعة بالنسبة الى دلائل المصر و السلطان و ان فرضناها من القواطع بل اشد لوجود الاخبار فى الجمعة ايضا و هو لا يتصور ان يغير عمومها و اطلاقه ١٢

^٢: قوله كالتقادر أه فلما لم يتصور ان تكون نصوص الشروط و الاركان رافعة لاصل الصلوة عن القادر على الاركان و الشروط لاختلاف الجهة فلان لا يتصور ذلك عن العاجز عن الاركان و الشروط اولى لكونها معدومة حينئذ ١٢

^٣: قوله من القواطع أه محصل المقام انا لو فرضنا عدم صحة الجمعة فى نحو البرارى و اتفق عليه الامة لا يتصور تخصيص الامر بالمطالب به و ذلك لاختلاف الجهة بل نهاية التمسك بدلائل الاركان و الشروط ان ترعى اركانها و شروطها عند مقدوريتها و اما عند العجز عنها فدلائلها معدومة فكيف تصور تخصيص حينئذ فما فى فتح القدير و غيره من تخصيص نص الجمعة لاجماع الامة على عدم جوازها فى البرارى فمن قطب التخمينات عليه يدور التخمينات الباقية و ذلك لعدم الاجماع كما ستعلم و عدم تصور تخصيص الايجاب بدلائل جهة الاداء و عدم تصور كون الاجماع مخصصا كما فى اصول الفقه و عدم ظنية الجمعة مع انه لا بد لمدعى التخصيص من القول بظنيتها و عدم كون حديث على عليه السلام شاهدا لهم فكيف بنسبة دعوى هذا الاجماع الذى هو قطب التخمينات الى ابى حنيفة عليه السلام كيف يتصور من الامام دعوى الاجماع بينه و بين الشافعى عليه السلام و الشافعى عليه السلام لم يكن فى زمنه فله الحمد ١٢

^٤: قوله فى مقابلة أه فارادة صاحب فتح القدير و من مشى ممشاه تخصيص نص الجمعة بسبب عدم جوازها فى البرارى تخمين محض لا يتصور وجوده ان فرضنا ان عدم الجواز امر اتفاقى حصل من فوات الركن الاتفاقى او الشرط الاتفاقى و ذلك لاختلاف الجهة فكيف و الاجماع ممنوع بل قد ثبت الاجماع على اصل الجواز مطلقا فلا يليق بحال متبعى المذهب نسبة هذه التخمينات الى امام المذهب عليه السلام فكيف يتصور من ابى حنيفة عليه السلام دعوى الاجماع بينه و بين الشافعى عليه السلام و هو لم يكن فى زمنه ١٢

الحديث مع كونه غير واقع لرفع الإيجاب معلل بعلّة الاجتماع مع انه سيق بعدم الجمعة في المصر المجرد.

التأسيس الثالث^١:

هو ان الله تعالى اذا امر القادر على شئ من العبادات من حيث هي هي ثم جعل لها اركاناً او شروطاً و امر بمراعات اركانها او شروطها لا يتناول هذا الامر (اي بالاركان او الشروط) العاجز المتخرج^٢ عنها بالنص اجماعاً فترى^٣ حينئذ ان حديث الامام و حديث المصر لو كانا من القواطع متناً و مراداً في اشتراط السلطان و المصر لكنا غير متناولين للعاجز المتخرج عنهما بالنص وقد علمت دخوله تحت الامر الموجب المطالب^٤ فالقول بعدم صحة الجمعة من العاجز الكذائي استدلالاً

^١: قوله التأسيس الثالث آه ملخص هذا التأسيس ان جهة ورود نصوص الاركان و الشروط ليست بمتحدة لجهة ورود النصوص الموجبة لاصل الصلوات فاذا لا يتصور ان يغير موجب النصوص الثانية بذكر الاولى بل انما وردت الاولى لضرورة مراعات الاركان و الشروط عند مقدوريتهم و اما عند العجز فلا نص هنا فلا ركن و لا شرط ايضاً مع بقاء موجبات اصل الصلوات على حالها عموماً و اطلاقاً سواء قدر على الاركان و الشروط او لا فلا مناقضة بين دلائل الاركان و الشروط و بين طلب الشارع ايانا بمراعات اصل الصلوات عند العجز عن الاركان و الشروط كما لا مزاحمة بينهما عند القدرة بها فله الحمد

^٢: قوله المتخرج آه فلا ركن و لا شرط في حقه لعدم الخطاب فترى وجوب الصلوات عليه و صحتها منه على الكمال اجماعاً مادام قادر على اصل الصلوة و لو بإشارة الرأس مثلاً و ما ذلك الوجوب الا لكونه داخلاً تحت الامر الموجب لاصل الصلوة لكونه قادراً في هذا القدر و ما ذلك الصحة مع الكمال الا لكونه غير مخاطب بشئ من الشروط و الاركان فكذلك امر الجمعة فترى انه لا كلام في صحتها و لو كان الخطيب و من معه عاجزين عن جميع الاركان و الشروط القواطع فكيف بالاختلافات ١٢

^٣: قوله فترى آه اذ من المسلمات انه اذا كان لرجل عبادان قادران على مجرد الذهاب الى المكة مثلاً ثم احدهما كان قادراً على حمل شئ على ظهره و لم يقدر الاخر عليه ثم امرهما بالذهاب الى المكة حتماً الا انه قال للقادر على حمل شئ احمل هذا الشئ على ظهره و قال اني لا أمر بذلك الا القادر منكما و لا اكلف العاجز عن ذلك لا يكون امر احدهما بالحمل منعا للاخر عن الذهاب الى المكة و ذلك لاختلاف الجهة و لا يفهم من الامر المذكور عدم صحة ذهاب العاجز المذكور الى المكة ايضاً اصلاً بل ذهابه كامل تام مرضى فهذا حال جميع نصوص الاركان و الشروط مع النصوص الموجبة للأمرة لاصل الصلوة الجمعة كانت او غيرها فترى انه لا مزاحمة بينهما لاختلاف الجهة اذ لم تورد نصوص الاداء لرفع الإيجاب عن كل المأمورين او بعضهم ١٢

^٤: قوله المطالب آه لاصل الجمعة فلا بد من ادائها امتثالاً للامر الذي لا مزاحم له اصلاً فلا مناقضة بين اشتراط المصر و بين قوله ﷺ "الجمعة واجبة على كل قرية" و غيره من الاحاديث و الافعال من رسول الله ﷺ و الصحابة رضي الله عنهم كما انه لا مناقضة بين اشتراط ستر العورة و بين دلائل صحة الصلوات عارياً اصلاً و قس ١٢

بالحديثين تخمين محض^١ و تخليط لامر العاجز^٢ بامر القادر و وهم مجرد مردود بنفسه فكيف فى مقابلة المطالب القاطع و اخبار الله تعالى و سائر الدلائل الموجبة لاصل الجمعة.

التأسيس الرابع:

ان الشارع اذا اخبر بتشريع شئ من حيث هو هو الى يوم القيمة لا يتصور نهيه عنه من الحيثية الكذائية الى يوم الموعود و قد اخبر الله تعالى بلسان رسوله ﷺ بتشريع الجمعة من حيث هى الى يوم القيمة فلا يتصور ورود نهى منه عنها من الحيثية الكذائية اجماعا فجميع التأسيسات الاربعة من حيث هى هى امر مجمع عليه بين الامة و قد جعلناها فى بعض الرسائل ثلاثة و الفرق بالتفصيل و الاجمال فاذا قد علمت ان الحكم بعدم جواز الجمعة فى نحو عرفات و كل موضع تعذر اتيان المصر منه تخمين محض لا يتصور بناءه على شئ و لو فرضنا اشتراط المصر على وجه قاله بعض اصحاب التخريج و وجود ترخيص الترك فى بعض المواضع و لبعض الاشخاص انما هو لدفع الحرج و الا فهو خلاف اكدية الجمعة و اقدميتها فالمراد بآية امر الجمعة هو الطلب الشامل للايجاب و الاستحباب و حمل الامر عند وجود القرائن على ما تقتضيه القرائن مجمع عليه بين ائمة الاصول و انما الاختلاف فى الامر المطلق عنها فلا يتصور تخصيص نص الجمعة^٣ لاجل عدم الايجاب الكذائى ايضا فلذا اجمعوا على قطعيتها و تكفير جاحدها و سيأتى ما تعلم ان منع الجمعة فى نحو عرفات غير ثابت عن ائمتنا الثلاثة ﷺ فكيف بنسبة دلائله اليهم و ان المراد بالمصر هو المعنى الحقيقى المشهور عند الفقهاء المقابل للبرارى المرادف للقوى لا المجازى المعروف المشهور فى

^١: قوله تخمين محض أه لعدم تصور المزاحمة باختلاف الجهة لانهما على فرض ثبوت الاشتراط بهما لم يورد النفى ايجاب الجمعة فوجودهما و عدمهما سواء كما هو حال غيرهما من دلائل الاركان و الشروط فلله الحمد ١٢

^٢: قوله لامر العاجز أه اذ فى الحالة الكذائية لا وجود لنصوص الشروط اصلا بالنص ١٢

^٣: قوله تخصيص نص الجمعة أه و هو قوله تعالى ﴿فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الجمعة: ٩] و ذلك لان مواد الترخيص كانت داخلة تحت الامر دون الايجاب ابتداء و التخصيص يقتضى سبق الدخول و ذلك كحالة الانفرادية لا تدخل تحت مادة الجمعة فلا يتصور تخصيص النص بعدم صحة الجمعة منفردا و قد زل هناك قدم بعض معاصرينا من المانعين و ايضا قد علمت ان تخصيص الامر المطالب لاصل الصلوات بدلائل اركان الصحة و شروطها غير

التعليقات المقابل للقرى بل هو خلاف اصل المذهب مردود بالنصوص الصريحة فقد صرح في خلاصة الفتاوى بالاختلاف بين أئمتنا رحمته الله في جمعة عرفات و منى دائراً بين الإيجاب و عدمه و جعل في جامع الرموز المصر من شرائط وجوب الاداء حيث قيد قول الماتن بجعله المصر شرطاً للاداء و في حج رحمة الامة في اختلاف الأئمة قال ابو يوسف رحمته الله يصلى الجمعة في عرفات بل اورد الامام الشعراني في حج ميزان الكبرى اختلاف الأئمة في جمعة عرفات على وجه انه لم يذهب احد الى عدم جوازها فيها و الى وجود دليل المنع^١ اجماعاً فعبارة ملخصاً انه قال ابو يوسف رحمته الله يصلى الجمعة في عرفات لعدم ورود نهى من الشارع و قال الجمهور انه لما لم يورد امر بها في خصوصها فعدم اقامتها فيها اخف في هذا اليوم و قال اهل الكشف انه لا تحجير فيها و نقل في جمعته^٢ عن بعض العارفين ان شروط الجمعة عند أئمة المذاهب انما هي للتخفيف لا للصحة فلو اقيمت في البوادي بدون حاكم جازت و ذلك لاطلاق القاطع القرآني آه ملخصاً قلت هذا هو اصل مذهب الامام رحمته الله و صاحبيه رحمته الله و هو المتعين في ظاهر الرواية ففي الجامع الصغير للامام محمد رحمته الله المطبوع في المطبع العلوى صفحة ١٩ و ٢٠ محمد رحمته الله عن يعقوب رحمته الله ان ابي حنيفة رحمته الله في الجمعة بمنى ان كان الامام امير الحجاز او كان الخليفة مسافراً جمع اى وجوباً لان الكلام فيه و لم يسبق عن الجواز و عدمه بحث و ان كان غير الخليفة و غير امير الحجاز و هو مسافر فلا الجمعة فيها اى وجوباً لما سبق و للقطع بان السفر لا يمنع الصحة و الاستحباب ثم المفهوم و الاطلاق مشعران على ان من فى منى ان كان مقيماً وجبت عليه الجمعة مادام حصلت هناك مادتها و ان انعدم السلطان فهذا معنى قول اهل التحقيق من اعلامنا الحنفية ان اشتراط المصر و السلطان انما

^١: قوله دليل المنع آه اى بين أئمة المذاهب و سائر العارفين من اهل الكشف و هو معنى قولنا انه لا يتصور منع الجمعة من طرف نصوص الظاهر لتقدمها و لا من طرف نصوص وردت لاثبات شروط الجمعة لاختلاف الجهة خصوصاً عند العجز لانها مفقودة حينئذ بالنص و لا من طرف شئ ورد لمنع الجمعة من

حيث هي هي فله الحمد ١٢

^٢: قوله فى جمعته آه اى الامام الشعراني فى جمعة الميزان ١٢

هو من بعض اصحاب رأى^١ و اورد الشيخ الاكبر فى حج الفتوحات اختلاف العلماء فى الجمعة عرفات على وجه انه لا اختلاف فى اصل الجواز و انما هو دائر بين الايجاب و عدمه و اختار هو رحمته الله ان اقامة الجمعة فيها من اوجب الواجبات كان الناس قليلين او كثيرين مسافرين او مقيمين واورد (اى الشيخ الاكبر) فى جمعتها انه لم يورد بهذه الامور^٢ نص من كتاب و لا سنة فاذا حصلت الجماعة وجبت الجمعة لا غير آه و قد ذهب الى بطلان دلائل المنع جم غفير من اعلامنا الحنفية اسماءهم مرقومة فى مجموعة الفتاوى للمولوى عبدالحى رحمته الله^٣ المطبوعة فى الهند و ذهب اليه ايضا قاضى القضاة محمد عناية الله البخارى و اضرا به كما فى فتاوى البخارى المطبوعة فى مطبع كاكان صفحة ٧١ و ٧٢ و عليه دلائل الباب قاطبة (و سيأتى الكل) و منها القواطع و لعلك تتفطن مما نورد من الدلائل انه لا يتيسر لك العمل بما قاله الله و رسوله ﷺ و لا يرفع عنك تناقضات الدلائل الا بالاعتراف بان فى الجمعة ايجاب او ترخيص و ان دعوى المنع باطل قطعاً فمنها الامر القاطع العام المطلق^٤ مع ملاحظة دفع الحرج عن الامة و منها الاخبار القاطع العام المطلق على خيرية الجمعة و الاخبار لا يتصور التخصيص و التقييد كما لا يتصور النسخ^٥ و منها قوله ﷺ "الجمعة واجبة على كل قرية" اورده المحدث الدهلوى فى الحجة و قال الاصح^٦ عندى انه

^١: قوله اصحاب رأى آه و ليس بمذهب لائمتنا الثلاثة حقيقة و انما نسب اليهم باعتبار التخريج كما هو المصرح فى كتب القوم هذا على تخريج الكرخى و هذا على تخريج الثلجى الى غير ذلك ١٢

^٢: قوله بهذه الامور آه و بهذا نص ابو يوسف رحمته الله و اقر عليه غيره من الجمهور كما فى حج الميزان على انهم قالوا ان عدم اقامة الجمعة فى عرفات اخف كما فى حجه ايضا ١٢

^٣: قوله للمولوى عبدالحى رحمته الله آه ذهب هو رحمته الله الى عدم شرعية المصر و السلطان آخرأ لما طالع الجامع الصغير و كتب المحققين الخالية عن تخريجات المتأخرين و وافقه جم غفير من اعلامنا مستدلين على انه لم يورد فى الباب حديث سنده مرفوع آه قلت قد علمت انه لا حاجة الى ذلك لان منع الجمعة فى القرى و البرارى غير متصور و ان اجمع الامة على شرعية المصر و السلطان كما لا يخفى على حافظ التأسيسات ١٢

^٤: قوله الامر القاطع آه و لا يخفى ان قاطعيته لعدم وجود مزاحم له كما سبق ثم اختلف المعممون من اصحاب الاصول هل الزائد من الثلاثة داخل تحت النصوص او تحت الظواهر و فيه من المنافع ما لا يخفى كذا فى التوشيح على التلويح ١٢

^٥: قوله المطلق اه محصل المقام ان مجئ رخصة الترك فى بعض مواد الجمعة انما هو لدفع الحرج و الا فاقدميته و اكديتها على سائر الصلوات يقتضى ان يكون مراعاتها فى جميع الاحوال اشد من سائر الصلوات ١٢

^٦: قوله لا يتصور النسخ آه و الا فيرجع الامر الى كذب الشارع و هو متعالى عن ذلك ١٢

^٧: قوله و قال الاصح آه كيف لا و هو اصل مذهبنا كما علمت من عبارة الجامع الصغير الذى هو ام المتون و مأخذ الكتب فله الحمد واليه المتاب ١٢

يكفى اقل ما يقال فيه قرية و اقل ما يقال فيه جماعة فمن تخلف بعد ذلك فهو الاثم^١ آه ملخصا و منها قوله رحمته الله "الجمعة واجبة على كل قرية و ان لم يكن فيها الا اربعة" اورده الامام الشعراني في الكشف و اورده ايضا في الميزان عن البيهقي عن ام عبدالله الدوسية عن رسول الله رحمته الله و منها قوله رحمته الله "من كان يؤمن^٢ بالله و اليوم الاخر فعليه الجمعة الا مسافر و مملوك و صبي و امرأة و مريض فمن استغنى عنها بلهو او تجارة استغنى الله تعالى عنه و الله غنى حميد" كذا في المبسوط و غيره منها قوله رحمته الله "الجمعة واجبة على كل محتلم سمع النداء^٣ في جماعة الا عبد مملوك او امرأة او صبي او مريض او مسافر و من استغنى عنها بلهو او تجارة استغنى الله تعالى عنه و الله غنى حميد" و منها قوله رحمته الله "الجمعة واجبة على الخمسين رجلا و ليس على ما دون الخمسين؛ جمعة" اورده الامام الشعراني في الكشف عن ابى امامة رحمته الله و منها انه^٤ كان النبي رحمته الله ينهى رعاة الابل و الغنم يوم الجمعة ان يبعدوا بها على رأس ميلين حتى لا يسمعو النداء فلا يشهدون الجمعة و يقول لهم من فعل ذلك ثلث جمع طبع الله على قلبه اورده الامام الشعراني ايضا في الكشف و منها قوله رحمته الله "الا هل عسى احدكم ان يتخذ الصبة من الغنم على رأس ميل او ميلين فيتعذر عليه الكلاء فيرتفع ثم تجئ الجمعة فلا يجئ و لا يشهدها و تجئ الجمعة فلا يشهدها و تجئ الجمعة فلا يشهدها حتى يطبع على قلبه" رواه ابن ماجة و منها قوله رحمته الله "الجمعة حق واجب على كل مسلم في جماعة الا

١: قوله فهو الاثم آه و هو اصل مذهب ائمتنا الثلاثة كما لا يخفى على من طالع الجامع الصغير و ذلك لحصول المادة التي هي علة المصر المذكور في حديث على رحمته الله و حصول الامن الذي هو علة الامام المذكور في الحديث مع انه سيق للجواب لا الصحة فلله الحمد و اليه المتاب ١٢
٢: قوله من كان يؤمن آه دار الوجوب مداره الذي هو مأخذ الاشتقاق هنا الا حيث استثنى الشارع بقوله الا مسافر آه مع خبرية الاتيان من الكل باخبار الله تعالى ثم لا يتصور تخصيص هذا الموجب بغيره من الموجبات بحديث على رحمته الله كما علمت من التأسيس الثاني ١٢
٣: قوله سمع النداء آه معلل بعلّة دخول الوقت و لانه لا مزاحمة في الاسباب كما في اصول الفقه فلا مزاحمة بينه و بين الاحاديث الاتية بوجوب الجمعة و ان لم يسمع النداء فلله الحمد ١٢

٤: قوله و ليس على ما دون الخمسين آه اى وجوبا و ان كان الاتيان بها خيرا لهم باخبار الله تعالى ﴿...ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [الجمعة: ٩] و الاخبار لا يحتمل التخصيص و التقييد كما لا يحتمل النسخ ثم هذا الحديث انما هو في واقعة الحال فلا عموم له فلا ينفي

الوجوب في غير هذه الواقعة كما في الاحاديث الاخر مصرحة فلله الحمد على ذلك و اليه المتاب ١٢
٥: قوله و منها انه آه و فيه و في حديث الصبة و في حديث الجمعة على من آواه الليل الى اهله رد لما جاء في بعض الفتاوى من عدم الوجوب اذا لم يسمع النداء او سمع و كان بينه و بين المصر فاصلة ١٢

على ' اربعة عبد مملوك او امرأة او صبي او مريض " رواه ابوداود و منها قوله ﷺ "الجمعة على من آواه الليل^٢ الى اهله" و رواه الترمذى و منها قوله ﷺ "اذا مالت الشمس^٣ فصل بالناس الجمعة" كذا فى الهداية و المبسوط و منها؛ كتابة النبي ﷺ الى اسعد بن زرارة ﷺ اذا زالت الشمس من اليوم الذى يتجهز فيه اليهود لسبتهم فازدلف الى الله تعالى بركعتين كذا فى المبسوط و منها قول كعب بن مالك ﷺ ان اول من جمع بنا اسعد بن زرارة ﷺ فى بقيق الخضمان قيل لكعب ﷺ كم كنتم يومئذ قال اربعون رجلا فجمع بنا قبل مقدم^٥ النبي ﷺ من مكة و منها كتابة^٦ عمر ﷺ الى ابى هريرة ﷺ^٧ فى البحرين ان اذ الجمعة بجواثى و حيثما كنت اورده فى المبسوط و منها اقامة رسول الله ﷺ الجمعة فى مكة و هو مسافر كما فى المبسوط و منها اقامة رسول الله ﷺ الجمعة مع الصحابة ﷺ فى سفر الحديبية و الحنين مع ترخيص الصحابة ﷺ بالصلوة^٨ فى الرحال يوم المطير كما فى ابى داود و منها اقامة مصعب بن عمير ﷺ الجمعة فى الحديبية فى سفره مع اثنى عشر

^١: قوله الا على آه اعلم ان مفهوم العدد غير معتبر عند اهل التحقيق فلذا جاء فى حديث البادية ان اهلها من الخمسة الذين لا جمعة عليهم فالتخفيف على اهلها معلل بعله عسر الاجتماع و الا فلا كما سيجئ اقامة الجمعة من رسول الله ﷺ و الصحابة ﷺ فى سفر الحديبية و الحنين فلذا قال بعض المشائخ ﷺ ان للعير حكم المصر كما فى صلوة المسعودية ١٢

^٢: قوله آواه الليل آه قال الشيخ عبدالحق فى شرح المشكوة نقلا عن الطيبى هذا ما ذهب اليه ابوحنيفة ﷺ و اصحابه ﷺ آه ثم فى كل موضع وجب على اهله الجمعة لكونه من توابع المصر صح فيه اقامتها على رواية جواز تعدد الجمعة بجامع العلة كما فى رد المحتار ١٢

^٣: قوله اذا مالت الشمس آه قاله لمصعب بن عمير ﷺ حين بعثته الى المدينة المنورة قبل الهجرة كذا فى المبسوط صفحة ٢٤ ثم اطلاق لفظ الناس مشعر على انه لا فرق عند الشارع بين الكثير و القليل مادام يطلق عليهم اسم الجماعة و الا لكان من اعظم الضرورات على الشارع هناك بيان الفرق بينهما فهذا يرد شرط المصرية بالمعنى الذى قال به بعض اصحاب التخريج ١٢

^٤: قوله و منها آه من مكة الى المدينة قبل مقدمه اليها ١٢

^٥: قوله قبل مقدم آه من بعد كتابته الى اسعد ﷺ و بعثته مصعب ﷺ الى المدينة المنورة لاجل اقامة الجمعة و من هنا علمت شناعة ما قاله بعض المانعين من ان اقامتها فيها كان بغير علم رسول الله ﷺ فهذا القول تخمين محض و غفلة عما ورد فى الباب فكيف يظن بهؤلاء الاعلام من اصحاب رسول الله ﷺ انهم تركوا فرض الوقت و اقاموا مكانه ركعتين نفلا اختراعا فى دين الله تعالى و شرعوا فيه ما لم يأذن به الله ﷻ و رسوله ﷺ و قد ناقض المانعون هنا ما قالوه فى استدلالهم بحديث على ﷺ من ان ما قاله على ﷺ و ان كان موقوفا عليه فمثله محمول على السماع لعدم تصور تقدمه لمثل هذه الامور بدون السماع فله الحمد ١٢

^٦: قوله كتابة آه من غير انكار من على ﷺ و سائر اصحاب رسول الله ﷺ ثم لفظ حيثما شامل للامصار و القرى فلا فائدة لتكلف المانعين بان جواثى كان مصرا فله الحمد ١٢

^٧: قوله الى ابى هريرة آه لما كتب هو الى عمر ﷺ يسأله عن الجمعة بجواثى كذا فى المبسوط صفحة ٢٣ ١٢

^٨: قوله بالصلوة آه فهل يصلون فيها ركعتين جمعة كما هو مذهب ابن عباس ﷺ عند تمام الشعار بغيرهم او ظهر اتردد الامام الشعرانى فى الكشف فى نحوه و الله اعلم و له الحمد و اليه المتاب ١٢

رجلا و اسعد بن زرارة رحمته الله مع تسعة عشر رجلا كما في المبسوط صفحة ٢٥ و منها قول ابن عباس رحمته الله ان اول جمعة جمعت بعد جمعة في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم في مسجد عبدالقيس^١ بجواثي من البحرين كما في البخارى و ابى داود و هذه القضية كانت^٢ بعد رجوع الناس الى الاسلام في خلافة ابى ابرك رحمته الله من بعد ان ارتد اكثر قبائل العرب بعد وفات رسول الله صلى الله عليه وسلم كما في الكشف صفحة ٢٠٥ و بعض شروح المسلم و منها قوله رحمته الله "الجمعة على من سمع النداء"^٣ و منها ما في البيهقي عن ليث بن سعد ان اهل مصر و السواحل في زمان خلافة عمر رحمته الله^٤ و عثمان رحمته الله يؤدون الجمعة بامرهما و فيهم جماعة من الصحابة رحمته الله و منها قول مصنف ابن ابى شيبة ان عمر رحمته الله كتب بمحضر من الصحابة رحمته الله الى البحرين ان ادوا الجمعة اينما كنتم و صححه بن ابى خزيمة و منها حديث ورد^٥ بطرق شتى (اورده المحدث الدهلوى في الحجة) يقوى بعضها بعضها خمسة لا جمعة عليهم وعد (اى رسول الله صلى الله عليه وسلم) منها اهل البادية و منها حديث على رحمته الله^٦ لا جمعة و لا تشريق

^١: قوله عبدالقيس أه و قد علمت من الاخبار الواردة المصرحة في اثبات اقامة الجمعة في القرى و البرارى انه لا فائدة في تكليف المانعين ان جواثي كان مصرا مع ان مصريته لا يضر المقام لعدم تصور تخصيص ايجاب الجمعة بدلائل شروط صحتها فيحينئذ يرفعى المصر عند مقدوريته و لا شرط على المتخرج مع بقاء ايجاب اصل الجمعة و هذا كسائر الشروط و وجود الترك في الجمعة رخصة في بعض المواد لدفع الحرج لا غير ١٢

^٢: قوله القضية كانت أه كما في الكشف و بعض شروح المسلم و غيره و قد زل قدم بعض اهل العصر هنا فظن ان واقعة الحديث كان زمن حيوة رسول الله صلى الله عليه وسلم و قال ان بين المدينة و جواثي كانت قرى كثيرة و لم يصل اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها الجمعة فلو كانت الجمعة فيها صحيحة لزمهم ترك الفرض و ملخص الجواب فساد الاستدلال بفعل المرتدين المحاربين مع ابى بكر رحمته الله و لان هذا السؤال لا يتوجه على قائل الرخايص و نحن نقول بالرخصة في الوقائع و الاحوال فكيف بنسبة هذا التخمين الى امام المذهب خصوصا في مقابلة القواطع و الاحا يث المصرحة ١٢

^٣: قوله سمع النداء أه في اصول الفقه انه لا مزاحمة بين الاسباب فهذا لا يدل على انهم لو لم يأذنوا او لم يسمعه لم تجب الجمعة عليهم و قد مر حديث الرعاة و حديث الصبة ١٢

^٤: قوله خلافة عمر رحمته الله أه من غير انكار منكر و معارضة معارض ١٢

^٥: قوله ان ادوا الجمعة أه و في مجمعة الفتاوى ان لفظ اينما شامل للامصار و القرى و من هنا و مما سلف علمت انه لا فائدة فيما تلطف بعض المانعين ان جواثي كان مصرا مع ان اشتراط المصر للصحة لا يضر المقام لان دلائل شروط الصحة لا يتصور ان يخص بها النص المطالب لاصل الجمعة فعليه مراعات المصر ان قدر و الا فلا بد ايضا عن اداء الجمعة امتثالا لقضية الامر الباقي بلا مزاحم ١٢

^٦: قوله حديث ورد أه و الحديث معلل بعلة حرج الاجتماع فلا تجب الجمعة عليهم بها ثم حكم عدم الوجوب دار بها في الامصار و القرى عند الاعذار من الزلازل و الامطار و الرياح الشديدة الاعداء و اما الخيرية فشامل لكل باخبار الله تعالى ١٢

^٧: قوله و حديث على رحمته الله أه و من ظن ان ابا حنيفة رحمته الله و صاحبيه رحمته الله تمسك بهذا الحديث في منع الجمعة فقد خمن و غفل منشأه قلة التتبع في كتب الفت قبل زمن القدورى و الحديث مذكور في امالى ابى يوسف رحمته الله و لم يتمسك به في منع الجمعة بل قال باقامة الجمعة في عرفات كما في رحمة الامة و الميزان و علل كما في الميزان انه لم يورد نهى من الشارع و قال غيره من الجمهور ان عدم اقامتها فيها اخف ١٢

الا فى مصر جامع او فى مدينة عظيمة فالحديث معلل بعله الاجتماع^١ كاحاديث المسجد معلل بعله الجماعة و نص التأفيف معلل بعله الاضرار و النصوص المعللة من البراهين الانية لا يترتب عليها الحكم اذا خلت عن العلة التى هى من البراهين اللّمية المؤثرة فى الخارج فترى انه لا تصح الجمعة فى المصر اذا خلا عن مادتها و زاد هذا الحديث على نص التأفيف فى هذا المعنى لسياقه على عدم صحة الجمعة فى المصر المجرد^٢ كما هو الثابت بالدلالة^٣ و ذلك لانه ذكر فيه النفى العام ثم استثنى منه المصر الموصوف بالجامعية فبقى المصر المجرد داخلا تحت النفى؛ قطعاً و كذلك حديث الامام معلل بعله الامن فترى وجوب الجمعة عند عدمه و فى دار الحرب عند حصول الامن و عدم الوجوب عند الخوف و لو من السلطان و ليس فى هذا الحديث رائحة من الدلالة على ان صحة الجمعة موقوفة على الامام فترى مما اسلفنا انه لم يورد المنع من الجمعة من حيث الذات من الشارع و لم يثبت من ابى حنيفة رحمته الله و صاحبيه رحمهم الله اشتراط المصر و السلطان من حيث الصحة^٥ بل و لا من حيث الوجوب ايضا حقيقة^٦ فكيف^٧ يتصور نسبة التمسك بالحديثين على

^١: قوله بعله الاجتماع أه فالملحوظ هنا هو الاحوال و المعانى اى الحالة الانفرادية والافتراقية والاجتماعية و لا يتصور ان يكون الملحوظ هو الاعيان المجرد اى الامصار و القرى و البرارى لعدم صحة الجمعة فى الكل اذا خلا عن المعنى المراد و انما خص المصر بالذكر لان حصول الاجتماع فيه عادى غالبى و الا فلا اختصاص للمصر بهذا المعنى و هذا كالتأفيف مع الاضرار و المسجد مع الجماعة فلذا قيل ان للغير حكم المصر فتصح الجمعة فى القرى و البوادر عند وجود العلة و لا تصح عند عدمها و لو فى الامصار يعين هذا الحديث و عليه احاديث الباب قاطبة كما مر ١٢

^٢: قوله المصر المجرد أه اى عدم حرمة التأفيف اذا خلا عن معنى الاضرار ثابت بدلالة النص و عدم جواز الجمعة فى المصر اذا خلا عن مادتها بدلالة الحديث مع سياقه ثم هذه التعليقات الثلاثة لغوية و الثابت بها امور مقطوعة بها لا استنباطية اجتهادية حتى يصير مرجعها الى الظن فله الحمد ١٢

^٣: قوله بالدلالة أه على نحو عدم حرمة التأفيف اذا خلا عن معنى الاضرار و على نحو كراهية الاتيان فى المسجد اذا كانت الجماعة خارجة فله الحمد ١٢
^٤: قوله تحت النفى أه فترى عدم صحة الجمعة فى الامصار اذا خلت عن مادتها و انه لا كلام فى صحتها اذا اقامها اهل الامصار خارجها فاذاً المدار المؤثر لصحتها هو الاجتماع و حصول مادة الجمعة فدار الحكم الذى هو صحة الجمعة مداره فى القرى و البرارى و قد صرح ائمة الاصول ان تخصيص العلة غير متصور فاما رخصة الترك فى بعض المواضع فليس الامر الا دفع الحرج فلذا ترى ان لزوم التشريق فى عرفات هو مذهب على رحمته الله و ابى حنيفة رحمته الله و اصحابه رحمهم الله و اهل مذهبه الى الان فهذا هو معنى حديث على رحمته الله مع فرض عدم القرينة فكيف مع الاحاديث الصريحة و افعال رسول الله صلى الله عليه وسلم و الصحابة رضي الله عنهم و

مع اخبار الله تعالى على خيرية الجمعة على العموم و الاطلاق و الاخبار لا يتصور التغير ١٢

^٥: قوله من حيث الصحة أه كما هو الظاهر من الجامع الصغير و عبارته و ان كان (اى الامام فى منى) غير الخليفة و غير امير الحجاز و هو مسافر فلا الجمعة فيها أه مفهومه و اطلاقه مشعر على انه لو كان مقيماً وجبت عليه الجمعة بمنى مادام وجد ما يطلق عليه اسم الجماعة فاين السلطان و اين المصر بالمعنى الذى قال به بعض اهل التخرىج ١٢

^٦: قوله حقيقة أه بل السلطان معلل بعله الامن و المصر معلل بعله يسر الاجتماع ١٢

^٧: قوله فكيف أه محصول المقام ان منع الجمعة لما لم يثبت من ائمتنا الثلاثة بل هو من بعض اصحاب الرأى كما فى مجموعة الفتاوى و غيرها على ما نقلنا فجميع دلائل المنع ليست منهم فلذا تراها امورا متناقضة و تخمينات واهية فى مقابلة نصوص الباب على ما اسلفنا فله الحمد و اليه المتاب ١٢

ان صحة الجمعة موقوفة على المصر و السلطان حقيقتا اليهم فهذا حاصل^١ ما قاله اهل التحقيق ان ما قاله صاحب القدوري^٢ من عدم جواز الجمعة في القرى قول بعض اصحاب الرأي^٣ نعم لا ضير في اشتراط المصر و السلطان اذا لم يفيض القول به الى ترك الجمعة و منعها عند تعذرهما لان هذا لا يتصور بناءه على شئ من النقل ولا العقل^٤ بل هو تخمين محض في مقابل كتاب الله تعالى و احاديث (وقد مرت) رسوله ﷺ و افعاله ﷺ (وقد مرت) و آثار الصحابة رضي الله عنهم (وقد مرت) و افعالهم رضي الله عنهم (وقد مرت) و اقوال ائمتنا المتقدمين رضي الله عنهم (وقد مرت) نعم ترخيص ترك الجمعة في البوادي^٥ و في القرى و الامصار عند تخرج الاجتماع (بعذر الامطار و الرياح الشديدة و نحوها) امر آخر لا يزاحم عزمة الجمعة و اقدميتها و خيريتها كما اخبر الله تعالى لان ذلك لدفع الحرج عن الامة و الا فتعظيمها و عيديتها عام^٦ علينا فلذا ذهب قاضي القضاة^٧ محمد عناية الله

^١: قوله حاصل آه مع انه لا ضير في قول القدوري لو فهم الناظرون فيه ما يفهم من نحو قول الفقهاء لا تجوز الصلوة عاريا مثلا اذ من المسلمات انه ليس

المراد منه ان العارى صار خارجا من ان يكون مأمورا باصل الصلوة و لا انه لا تجوز صلوته عاريا عند العجز ١٢

^٢: قوله صاحب القدوري آه المؤلف في حدود سنة ٤٠٠ و ليس هو مسبوق بهذا القول ١٢

^٣: قوله اصحاب الرأي آه اى لا قول ائمتنا الثلاثة رضي الله عنهم كما علمت من عبارة الجامع الصغير و حج رحمة الامة و حج الميزان و حج الفتوحات و جمعة الميزان عن بعض العارفين و اورد في خلاصة الفتاوى اختلاف ائمتنا الثلاثة رضي الله عنهم في جمعة منى و عرفات على الوجوب و عدمه لا الجواز و عدمه و قيد في الجامع

الرموز قول الماتن و لاداءها المصر فقال لوجوب ادائها و كيف و قد قال الشارع الجمعة واجبة على كل قرية و غيره من الاحاديث و قد مر ١٢

^٤: قوله و لا العقل آه اذ لا تكليف على العاجز عن الاركان و الشروط اجماعا للنص و مع ذلك قد طلب الشارع منه اداء الجمعة بقدر الامكان و ذلك لقدرته على ذلك المقدار و هذا كسائر الصلوات فترى وجوبها على العاجز و لو عن جميع الاركان و الشروط و صحت منه و اقتضاء الجمعة لذلك كان اشد منها و

لولا ترخيص تركها في بعض المواد لدفع الحرج لكانت هي اخرى بذلك منها و لولا شمول الامر مع وجود رخصة الترك في بعض المواد ما صحت جمعة الخطيب و من معه عند عجزهم عن الاركان و الشروط فترى انه لا كلام فيها و لو كانت الاركان و الشروط من القواطع فكيف بالظنيات ١٢

^٥: قوله في البوادي آه اى اذا كان بادية الاصل و الا فلا رخصة كما مر من حديث الرعاة و حديث الصبة و كما في حديث الثعلبية ١٢

^٦: قوله عام آه و عموم عيديتها و اطلاقها لا يجتمع مع التحجير و المنع من حيث هي و كذا خيريتها على العموم و الاطلاق كما اخبر الله تعالى به لا يجتمع معه بل المنع المذكور خلاف مقتضى الجمعة من حيث اكديتها و اقدميتها على الظاهر فلذا اتفق اهل الكشف من العارفين على انه لا تحجير في

الجمعة كما في حج الميزان ١٢

^٧: قوله قاضي القضاة آه و التحقيق في الفتاوى المعتبرة لاهل البخارى المطبوعة في مطبع كاكان و قد طالعتها و هذا البحث مشروع فيها في صفحة ٧١

و ٧٢ منها فله الحمد على ذلك و اليه المتاب ١٢

البخارى واحزابه ان جميع دلائل المنع باطلة^١ فى مقابلة القاطع القرآنى و ذهب المولى^٢ عبدالحى رحمته الله فى فتاواه اخراً مع جم غفير من اعلامنا الحنفية ان اقامة الجمعة فى جميع المواضع جائزة من غير الكراهية^٣ و ان جميع دلائل المنع تخمينات واهية^٤ فى مقابلة كتاب الله تعالى و غيره من دلائل الباب اسماءهم مكتوبة فيها هكذا:

١. المولى محمد عبدالعزيز الجواب صحيح و الرأى نحيح كما لا يخفى على الماهر المنصف المتفطن
٢. المولى سيد محمد نذير حسين
٣. المولى سيد شريف حسين دهلوى
٤. المولى محمد عبدالحليم بنكالى
٥. المولى ابو الحامد محمد تونكى
٦. المولى سيد احمد حسين دهلوى نعم المولى و نعم النصير خادم الشرع عزيز
٧. المولى محمد عبدالعزيز عظيم آبادى خادم شريعة رسول الثقلين
٨. المولى محمد تल्प حسين عظيم آبادى بتوفيق خدا باد
٩. المولى شهود الحق عظيم آبادى جهان شد منور ز نور
١٠. المولى حسن عظيم آبادى بطفيل نبى عليه الصلوة و السلام

^١: قوله باطلة آه صرح بذلك ابويوسف رحمته الله و اقر عليه الجمهور كما فى حج الميزان و صرح بذلك ايضا الشيخ الاكبر فى جمعة الفتوحات ١٢
^٢: قوله المولى آه و ذلك لانه رحمته الله ظفر على الجامع الصغير للامام محمد الذى هو ام المتون و اصل المذهب و كتب عليه ما كتب و جعل له مقدمة سماها النافع الكبير لمن يطالع الجامع الصغير و ايقن صدق ما قاله اهل التحقيق ان اشتراط المصر و السلطان ليس من اصل المذهب و انما هو رأى بعض اصحاب التخريج و قد طالعنا نسخة منه و كانت مطبوعة فى المطبع العلوى و هذا البحث مذكور فيها فى صفحة ١٩ و ٢٠ منها فله الحمد على ذلك التوفيق ١٢
^٣: قوله الكراهية آه كما هو الظاهر المتعين من الجامع الصغير ١٢

^٤: قوله واهية آه فمحصل المقام ان كل منع و حكم بعدم جواز الجمعة ان كان لاجل ان لها اركاناً و شروطاً لم ترع فهو مقصور على حالة مقدوريتها فقط فالقادر على اصل الجمعة العاجز عن اركانها و شروطها داخل تحت الامر المطالب لاصل الجمعة مأمور بها غير داخل تحت نصوص الاركان و الشروط فترى صحة جمعة الخطيب و من معه و ان كانوا عاجزين عن جميع الاركان و الشروط القواطع فكذا حال السلطان و المصر و ان فرضنا ان شرطيهما من القواطع فكيف و النظر الصحيح يحكم على انه لم يورد لشرطيهما لصحة الجمعة شئ لما عرفت من تعليل الحديثين فله الحمد و اليه المتاب ١٢



١١. المولوى الهى بخش عظيم آبادى هرچه مجيب مصيب تحرير كرده حق و درست است و
خلاف آن باطل

١٢. المولوى ابوطيب محمد شمس الحق عظيم آبادى

١٣. المولوى محمد عبدالصمد بن ملا عبدالاحد خان فرخ آبادى الجواب حق

١٤. المولوى محمد عبدالله كيلانوى صح الجواب و الله اعلم حرره الراجى عفوره ابو الحسنات محمد

عبدالحى رحمته الله آه ما فى الفتاوى هذا هو الحق الصراح محمد سرور الجيجئى ثم الفراهى رحمته الله

٠١٢

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

التأسيسات الثلاثة في تجديد أدلة الجمعة



مؤلف:

مولوی محمد سرور فیضی جیجہ ای رحمۃ اللہ علیہ



مرتب:

مولوی ابوالحسن صاحب زادہ

حق چاپ محفوظ و مخصوص کتابخانه مولوی محمد سرور فیضی جیجہ ای رحمۃ اللہ علیہ می باشد و هیچ مؤسسه، انتشارات و یا فردی در افغانستان و یا خارج از آن، حق ندارد بدون اجازه کتبی از ناشر، این اثر را چاپ و نشر نماید. این کار شرعاً ناجایز بوده و نیز پیگرد قانونی دارد.

التأسيسات الثلاثة في تجديد ادلة الجمعة

♦ **مؤلف:** مولوی محمد سرور فیضی جیجہ ای رحمۃ اللہ علیہ

♦ **مرتب:** مولوی ابوالحسن صاحب زاده

♦ **ناشر:** مولوی ابوالحسن صاحب زاده

مرکز پخش:

- فراه، ولسوالی خاکسفید، قریہ جیجہ، کتابخانہ مولوی محمد سرور فیضی رحمۃ اللہ علیہ

تلفن: ۰۷۰۶۹۶۱۲۸۹ - ۰۷۹۸۴۶۵۸۶۹

بسم الله الرحمن الرحيم

التأسيسات الثلاثة في تجديد ادلة الجمعة

لله الحمد و الصلوة و السلام على عباده الذين اصطفى اعلم ان القول باشتراط المصر في صحة الجمعة لا يناقض القول بوجوبها و جوازها في غيره عند تعذره^١ و هذا كاشتراط السلطان بل و سائر الاركان و الشروط القواطع فترى في متون المذهب كالوقاية و المختصر و الدر المختار و غيره اقامة جمعة فاقد الصحة و فاقد الاقامة بمصر عن فرض الوقت و هو شامل^٢ (لان القيود معتبرة في العبادات خصوصا في متون المذهب) للعاجز عن جميع الاركان و الشروط و شامل لفاقد الاقامة فقط (كالمسافر في مصر) و فاقد المصر فقط (كالمقيم في غير مصر) و فاقدهما (كالمسافر في غير مصر) و اللمية في الكل شئ واحد و هو ما اجمع عليه الامة المحمدية^٣ ان امر العاجز غير موجود شرعا (و انما الاختلاف في جوازه عقلا و قد برهن عليه في مباحث الكلامية) فنصوص الاركان و الشروط انما هي ناطقة عند مقدوريتها (فكذلك حال المصر على فرض ان له نصا) و اما عند العجز فهي ساكتة مع بقاء النص المطالب للجمعة على قطعيته^٤ فلولا شمول الطلب للعاجز الكذائي (اي العاجز عن الاركان و الشروط) على القطع و البتات لما جاز له ترك الظهر القطعي مع انك ترى انه لا كلام في جواز الجمعة و لو كان الخطيب و من معه عاجزين عن جميع الاركان (كالركوع و السجود و القراءة) و الشروط القواطع^٥ (فكذلك عند العجز عن المصر) فمن قال

^١: قوله عند تعذره أه كما سيأتى من الاحاديث المصرحة في الباب و افعال رسول الله ﷺ و الصحابة رضوان الله عليهم و انه اصل المذهب ١٢

^٢: قوله و هو شامل أه اى كل واحد من فاقد الصحة و فاقد الاقامة بمصر ١٢

^٣: قوله المحمدية أه من اهل السنة و الجماعة و اهل البدعة و المتمسك للجميع هو النص القاطع بعدم تكليف العاجز فنحن نؤمن ان اهل المشرق غير مكلفين على اتیان مصر في جانب المغرب على فرض وجوده فيه دون غيره ١٢

^٤: قوله على قطعيته أه و ذلك لترتبه على المشتق فمأخذه الذى هو الايمان علة صلوح المحل لتوجه الخطاب و هو موجود في جميع المؤمنين و تخصيص العلة غير متصور كما صرح بذلك ائمة الاصول و ايضا النص من حيث هو قاطع اجماعا حتى يكفر جاحد الجمعة و ايضا هو قاطع من حيث العموم و الاطلاق على الرأى الارجح عند ائمة الاصول حتى يترك في مقابلهما الاخبار الآحاد و التحقيق انه لا يتصور تخصيصه و لا تقييده من طرف نصوص الظهر لتقدمها و لا من طرف النصوص الواردة للاركان و الشروط لاختلاف الجهة و لا من طرف نهى ورد بترك الجمعة من حيث هى تصور صدوره من الشارع من بعد ان اخبر بتشريعها الى يوم القيامة و لا رابع لذلك فله الحمد و اليه المتاب ١٢

^٥: قوله الشروط القواطع أه سواء كان العجز الكذائي للمرض او غيره كعدم القدرة على القيام و توجه القبلة و طهارة البدن و المكان او عدم ماء يطهر به بدنه و ثوبه او عدم ثوب يلبسه و قس فكذلك امر المصر و السلطان على فرض شرطيهما ١٢

بعدم جواز الجمعة عند تعذر المصر فقد زلت قدمه عن قيود المتون و عن اجماع الامة فيما اعتقدوا^١ و قد مر و عن اجماع ائمتنا الثلاثة بل و سائر الائمة (احتراز عما نسب الى المذهب باعتبار التخريج) على ما اخبر به اهل التحقيق و العارفون و عن الاقوال و الافعال الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه و آله و الصحابة الكرام رضي الله عنهم و اجماعهم فاما اجماع الائمة فالتحقيق ان عدم جواز الجمعة بدون المصر غير مذكور في ظاهر الرواية بل المذكور فيها هو وجوبها فيه بشرط ان يراد به المعنى الحقيقي الذي هو مطلق العمران^٢ ففي الجامع الصغير (و هو ام المتون و مأخذ الاحكام) المطبوع في المطبع العلوى (صفحة ١٩ و ٢٠ محمد رحمته الله عن يعقوب رحمته الله عن ابي حنيفة رحمته الله اما الجمعة بمبنى فان كان الامام امير الحجاز او كان الخليفة مسافرا جمع و ان كان غير الخليفة و غير امير الحجاز و هو مسافر فلا جمعة فيها آه فهذا مقطوع على ان المراد بالتجميع و عدمه و هو وجوبه و عدمه لان السفر لا يمنع^٣ الجواز قطعاً و مشعر على ان من كان في منى مقيماً فعليه الجمعة مادام تحصل فيها مادة الجمعة مع انه لا سلطان هنا و لا مصر بالمعنى المقابل للقرى ففي الجامع الرموز تحت قول الماتن لاداءها اى لوجوب اداءها المصر و في خلاصة الفتاوى جعل اختلاف ائمتنا في جمعة منا و عرفات دائراً بين الوجوب و عدمه و قد اورد الشيخ الاكبر رحمته الله (في حج الفتوحات) اقوال ائمة المذاهب في جمعة عرفات على وجه ان جوازها فيها امر اجماعى و انما الاختلاف في الوجوب و عدمه و اختار هو ان الجمعة فيها من اوجب الواجبات سواء كان اهل عرفات قليلين او كثيرين مقيمين او مسافرين آه ملخصاً و قال في جمعة الفتوحات انه لم يأت بهذه الامور نص من كتاب و لا

^١: قوله في ما اعتقدوا آه و ذلك لانه لا يتصور القول بعدم جواز الجمعة في غير المصر عند تعذر المصر الا بالقول باشتراط المصر مع تعذره و لا يتصور القول باشتراطه مع التعذر الا بالقول بورود نص بذلك مع العجز فهذا زلة ايمانية خلاف اجماع الامة ١٢

^٢: قوله هو مطلق العمران آه اذ المصر لغة بمعنى الحد و القطع و الحجز لكونه محدوداً و مقطوعاً و محجوزاً بالمفازة او حاداً و قاطعاً و حاجزاً لها فليس كما ترى من مفهومه وجود السلطان و القاضى فضلاً عن رعاية الحدود و الاحكام و لا وجود المساجد فيه و هذا المعنى هو المستعمل المشهور عند الفقهاء كقولهم جاز التيمم لبعده عن المصر كذا و جازت الصلوة فوق الدابة خارج المصر و يقصر المسافر اذا فارق بيوت مصره لان المراد مطلق العمران الشامل للقرى المنقول عن ابي حنيفة رحمته الله هو ما يجتمع فيه مرافق اهله و هو موافق لاحاديث الباب و المعنى المقابل للقرى مع كونه مجازياً مردود بها فالحاصل ان معناه الحقيقي هو مطلق البناء في المفردات للراغب الاصفهاني يقال مصرت مصر اى بنيتها آه ١٢

^٣: قوله لان السفر لا يمنع آه فهذا ما قال اهل التحقيق من اعلامنا الحنفية في مجموعة الفتاوى ان اشتراط المصر و السلطان انما هو من اصحاب التخريج و ليسا بشرطين حقيقة و كذا في فتاوى المطبوعة في مطبع كاكان صفحة ٧١ و ٧٢ عن قاض القضاة محمد عناية الله البخارى و اضربه و كذا قال العلامة الحنفى المحدث الدهلوى في المصطفى شرح المؤطا و قال في الحجة الاصح انه يكفي اقل ما يتقرى به قرية و اقل ما يطلق عليه اسم الجماعة فمن تخلف حينئذ فهو الاثم آه ملخصاً ١٢

^٤: قوله في خلاصة الفتاوى آه و هى كتاب قال المشائخ في شأنه انه مقدم من الهداية و الكافى و قاضيخان بل هو اصح كتب المذهب في زمانه

سنة^١ فإذا حصل ما يطلق عليه اسم الجماعة وجبت لا غير آه (و ترخيص الترك في بعض المواد لدفع الحرج) و اورد ايضا العلامة الشعراني في حج الميزان الكبرى اقوال ائمتنا و ائمة سائر المذاهب في جمعة عرفات على وجه ان جوازها فيها امر اجماعي لم يختلف فيه احد من الائمة و اهل الكشف و نقل عن ابي يوسف رحمته الله انه قال يصلي الجمعة في عرفات لعدم ورود نهى من الشارع (من الجمعة من حيث هي هي لانها عيد جميع الامة) و قال الجمهور ان عدم اقامتها فيها اخف^٢ على الناس آه ملخصا و في جمعة الميزان عن بعض العارفين ان شروط الجمعة انما هي للتخفيف لا للصحة عند ائمة المذاهب فلو اقيمت في غير الابنية بغير حاكم جازت لان الله تعالى اوجب الجمعة و سكت^٣ عن الشروط آه ملخصا و نقل في رحمة الامة في اختلاف الائمة عن ابو يوسف رحمته الله انه يصلي الجمعة في عرفات و اما الاقوال و الافعال عن رسول الله صلى الله عليه و سلم فترى انه يصلي الجمعة في سفر الحديدية و الحنين مع الصحابة رضي الله عنهم كما في ابي داود و صليها في مكة و هو مسافر كما في المبسوط و قد بعث مصعب بن عمير رضي الله عنه الى المدينة قبل هجرته و قال اذا مالت الشمس فصل بالناس الجمعة و اطلق لفظ الناس و الحديث المذكور في الهداية و المبسوط و غيره و كتب الى اسعد بن زرارة رضي الله عنه ايضا قبل هجرته بذلك كما في المبسوط و قال رحمته الله "الجمعة واجبة على كل قرية" اورده المحدث الدهلوي في الحجة و اختاره (اي في المصنفى شرح المؤطا و الحجة) و قال رحمته الله

^١: قوله و لا سنة آه و هذا هو الحق القويم لان حديث على رضي الله عنه من اوضح الدلائل على جواز الجمعة في القرى و البرارى لكونه معللا بعللة الاجتماع فلا مفهوم للفظ المصر و هذا التعليل لغوى قطعى لا استنباطى ظنى فثبوت الجمعة في المصر عند حصول مادتها بعبارة النص و في غيره عند حصولها بدلالته و تعليله اوضح من تعليل نص التأفيف لان الله تعالى لم يصف كلمة آف بكونه مضراً و هنا قد وصف المصر بكونه جامعا فالحديث سيق بان المصر المجرد عن المادة تحت النفي و النصوص المعللة من براهين الان و انما لميتها هي عللها فمن ظن ان اباحيفة رحمته الله و صاحبيه رضي الله عنهم تمسك به في منع الجمعة فهو من قلة تتبعه ١٢

^٢: قوله اخف آه فقد علمت انه لا اختلاف بين ائمتنا و ائمة المذاهب الباقية في اصل الجواز كيف و حديث على رضي الله عنه معلل بعللة الاجتماع فلذا كان من مذهب على رضي الله عنه و ابي حنيفة رحمته الله و صاحبيه رضي الله عنهم و جميع اهل مذهبه ضرورة التشريق في عرفات و هو تابع للمكتوبات في سائر الامكنة عند صاحبيه رضي الله عنهم و هو المختار المفتى به في الفتاوى فكيف دعوى الاجماع بالمنع مع انه لا يتصور ان يكون ناسخا و لا مخصصا للنصوص كما صرح به ائمة الاصول و دلائل الاداء منعا و جوازا لم تورد لمزاحمة النص المطالب لاصل الجمعة لاختلاف الجهة فلا يتصور التخصيص مع ان المخصص منه لا بد ان يكون ظنيا و هو خلاف الاجماع على قطعية الجمعة ١٢

^٣: قوله و سكت آه و قد صرح ائمة الاصول ان المختار ان العمل بالعموم و الاطلاق واجب ما امكن و ان قابلهما الاخبار الاحاد و حديث على رضي الله عنه من نصوص الاداء و هي لم توضع لمقابلة الموجب المطالب لاصل الجمعة مع كونه معلل بعللة الاجتماع و ما نسب الى على رضي الله عنه و غيره من منع الجمعة في غير المصر باطل قطعاً لما سيأتى من اجماع الصحابة رضي الله عنهم بل هو من بعض اصحاب التخريج نظرا الى تأويل حديثه ١٢

^٤: قوله و اطلق لفظ آه اشارة الى انه لا فرق بين ان يكون في المدينة نفر قليل او كثير فلذا بلغ عدد المهاجرين و الانصار يومئذ اربعين و لو لم تصح الجمعة من القليل و صحت من الكثير لفرق رسول الله صلى الله عليه و سلم بينهما فاين اشتراط المصر المقابل للقرى من هذا ١٢

"الجمعة واجبة على كل قرية و ان لم يكن فيها الا اربعة"^١ كما في البيهقي بل جاء عنه رحمته الله طبع القلوب لرعاة الابل و الغنم اذا بعدوا يوم الجمعة عن العمران و فاتتهم الجمعة ثلث مرات ففي الكشف للامام العلامة الشعراني عن ابي امامة انه كان النبي رحمته الله ينهى رعاة الابل و الغنم يوم الجمعة ان يبعدوا بها على رأس ميلين حتى لا يسمعون النداء فلا يشهدون الجمعة ويقول لهم من فعل ذلك ثلث جمع طبع الله تعالى على قلبه و كذلك جاء طبع قلوب ملاك المواشي اذا كان عمراني الاصل ففي ابن ماجة قال النبي رحمته الله "الا هل عسى احدكم ان يتخذ الصبة من الغنم على رأس ميل او ميلين فيتعذر عليه الكلاء فيرتفع^٢ ثم تجئ الجمعة فلا يجئ فلا يشهدها و تجئ الجمعة فلا يشهدها و تجئ الجمعة فلا يشهدها حتى يطبع على قلبه" و جاء ترخيص ترك الجمعة لمن كان بادي الاصل لا انه لا تجوز منه الجمعة في البوادي و في الحجة للمحدث الدهلوي انه جاء حديث بطرق شتى يقوى بعضها بعضها ان خمسة لا جمعة عليهم و عد منهم اهل البادية و في الحديث "من كان يؤمن بالله و اليوم الآخر فعليه الجمعة" الحديث كما في المبسوط و ايضا في الحديث "الجمعة واجبة على كل محتلم سمع النداء"^٣ في جماعة" الحديث و فيه الجمعة واجبة على الخمسين رجلا و ليس على ما دون الخمسين جمعة اورده الامام في الكشف و فيه الجمعة واجبة على من آواه الليل الى اهله رواه الترمذی و في الشيخ عبدالحق رحمته الله على المشكوة نقلا عن الطيبي انه قال بهذا الحديث ابوحنيفة رحمته الله و اصحابه رحمته الله آه ملخصا و في الحديث "الجمعة حق واجب على كل مسلم في جماعة" الحديث و اما الاقوال و الافعال من صحابة رحمته الله رسول الله رحمته الله انهم اجتمعوا على اقامة الجمعة في الامصار و السواحل زمان طويل من خلافة عمر رحمته الله و عثمان رحمته الله من غير انكار نكير و اختلاف مختلف بل كانوا يأمرؤن بذلك مصرا^٤ كان الموضع او غيره ففي البيهقي عن ليث بن سعد ان

^١: قوله الا اربعة آه اورده الامام في كشف الغمة عن ابن مسعود رحمته الله و قال في الميزان الكبرى رواه البيهقي عن ام عبد الله الدوسية عن رسول الله رحمته الله ١٢

^٢: قوله فيرتفع آه اى يذهب الى امكنة بعيدة فهذا الحديث يدل على فرضية الجمعة على من كان في البوادي اذا كان عمراني الاصل ١٢

^٣: قوله سمع النداء آه و في الاصول انه لا مزاحمة في الاسباب فهذا لا يدل على ان الجمعة غير واجبة لمن لم يسمع النداء للبعد او غيره كما في الاحاديث كيف و المنقول الصريح عن صاحب المذهب رحمته الله و اصحابه رحمته الله هو وجوب الجمعة على من آواه الليل الى اهله قاله الشيخ عبدالحق في شرح المشكوة ١٢

^٤: قوله و ليس على ما دون آه واقعة الحال فلا عموم له كما في الاحاديث الاخرى مع انه عليه الصلوة و السلام رخص في الاقل و لم يمنع في هذا الحديث

^٥: قوله مصرا آه مع ما قدم ان المعنى الحقيقي للمصر هو مطلق العمران و البناء قال الراغب الاصفهاني في المفردات في غريب القرآن يقال مصرت مصرا اى بنيته و هو المعنى المراد للقري فليس وجود القاضي و السلطان و المسجد و نحوه داخلا في مفهومه لغة قطعاً و انما حمل اصحاب التخريج على اختيار

اهل مصر و السواحل في زمان خلافة عمر رضي الله عنه و عثمان رضي الله عنه كانوا يؤدون الجمعة بامرهما و فيهم جماعة من الصحابة رضي الله عنهم و قد كتب عمر رضي الله عنه الى ابي هريرة رضي الله عنه في البحرين لما سألته عن الجمعة بجواثي ان ادّ الجمعة بجواثي و حيثما كنت كما في المبسوط^١ للامام السرخسي صفحة ٢٣ و عن مصنف ابن ابي شيبة ان عمر رضي الله عنه كتب الى البحرين ان ادوا الجمعة اينما كنتم^٢ و صححه ابن خزيمة و قد اقام الجمعة مصعب بن عمير رضي الله عنه في سفره في الحديبية مع اثني عشر رجلا و اسعد بن زرارعة مع تسعة عشر رجلا كما في المبسوط صفحة ٢٥ فقد علمت ان احاديث المطالبة للجمعة دائرة بين ايجاب الجمعة و بين ترخيص تركها فقط و قد اتفق ائمة الاصول ان الامر القرآني عند وجود القرائن محمول على ما تقتضيه القرائن و انما الاختلاف في الامر المطلق عنها^٣ فالنص المطالب للجمعة محمول على الطلب الشامل للايجاب و الاستحباب^٤ بالاشتراط المعنوي أولا لا انه اوجبها على الكل ثم خص فمن هنا قال العلماء ان نص الجمعة قاطع و ان الجمعة فريضة محكمة يكفر جاحدها اجماعا و لا يتصور ذلك الا لعدم تقييد و التخصيص المصطلح (الموقع الى ظنية الجمعة) و ما ذلك الا لعدم وجود المزاحم و ما يتضح ذلك الا بحفظ ثلث تأسيسات و تكرارها و التأمل فيها التأسيس الاول ان النص الآخر نزولا لا يتصور ان يكون منسوخا او مخصوصا عمومه او مقيدا اطلاقه بالنصوص المقدمة بل الامر على العكس فليس قول اليهود على فرض دعويهم

المعنى المجازي قول صاحب القدوري بعدم جواز الجمعة في القرى و هو غير مسبوق بهذا القول مع اننا لو قلنا به لقصرنا على حالة مقدوريته اذ امر العاجز غير موجود في شئ من الاشياء اجماعا كما مر ١٢

^١: قوله كما في المبسوط آه و هو كتاب ضخيم نحو ثلاثين جزءا المؤلف في حدود سنة ٥٠٠ هو شرح الكافي الجامع لجميع ظاهرات الرواية المؤلف في حدود سنة ٣٠٠ و هو مع الشرح موجود عندنا بحمد الله و حسن عونه ١٢

^٢: قوله اينما كنتم آه و في مجموعة الفتاوى ان لفظ اينما شامل للمصر و غيره فمن هنا علمت انه لا فائدة في تأويل الجواثي الواقع في حديث ابن عباس رضي الله عنه بالمصر و من ظن عدم وجوب الجمعة في قرى بين المدينة و جواثي لئلا يلزم ترك الصحابة رضي الله عنهم الجمعة الفريضة استدلالا بحديث ابن عباس رضي الله عنه فهذا تخمين منه و غفلة عن وقت الواقعة لانها كانت بعد ارتداد اكثر قبائل العرب الا اهل مكة و المدينة و البحرين فاني توقع اقامة الجمعة منهم و لان ترخيص الترك لدفع الحرج امر ذائع مسلم عند الكل فاين هذا من عدم الجواز و زمان الواقعة مذكور في الكشف و بعض شروح مسلم ١٢

^٣: قوله المطلق عنها آه فذهب الامام الماتريدي الى انه للطلب الشامل للايجاب و الاستحباب بالاشتراك المعنوي و ذهب الجمهور الى انه للوجوب حقيقة و اتفقوا في الامر المقرون بالقرائن على انه محمول على حسب القرائن أولا لا انه للوجوب ثم يخصص لانه لم يقل به احد و الا يلزم ظنية الصلوات الخمسة و الزكاة و الصوم و الحج لان الفاظها المذكورة في القران و الاحاديث قد تكون شاملة للفرائض و النوافل في اكثر المواضع ١٢

^٤: قوله و الاستحباب آه و اما النهي من حيث الذات في الجمعة فليس من مفهوم الامر فكيف يشملها و اما النهي بعرض الاركان و الشروط فهو عند مقدوريته ١٢

بنسخ القرآن او تخصيصه او تقييده بالتورات^١ باشنع من التمسك بنصوص الظهر في مزاحمة الجمعة بل نصها مطلق العنان عموما و اطلاقا بالنسبة الى نصوص الظهر و هى معدومة في قدر التزام^٢ التأسيس الثانى ان النصوص الموجبة المطالبة لاصل الصلوات لا يتصور ان تكون منسوخة او مخصوصة او مقيدة بالنصوص الواردة لاجل اركانها وشروطها وان كانت من القواطع و ذلك لاختلاف الجهة اذ هى لم تورد لرفع الايجاب و الطلب بل هى ناطقة بضرورة مراعات الاركان و الشروط عند القدرة و ساكتة عند العجز فنحن لو فرضنا ان لاشتراط السلطان و المصر المقابل للقرى نصا فهو غير متوجه لتغيير النص القاطع المطالب للجمعة بل هو حاكم بعدم صحتها بدونهما عند مقدوريتها و عدم الصحة لا يستلزم عدم الوجوب و الطلب و اما عند العجز و التحرج فلا نص ورد بمراعاتهما حالة الاداء مع بقاء النص القاطع المطالب لاصل الجمعة على حاله فالقائل بعدم جوازها مع تعذر المصر و السلطان ليس متمسكا بشئ بل هو معارض للقاطع القرآنى و احاديث الباب و افعال رسول الله ﷺ و الصحابة رضي الله عنهم بمجرد الوهم^٣ التأسيس الثالث ان المأمورات المشروعة الى يوم القيمة من حيث الذات و الهوية لا يتصور من الشارع صدور نهى عنها من الحيثية الكذائية لعدم اجتماع المحبوبة و المبغوضة في شئ واحد من جهة واحدة و قد تقدم عن ائمتنا و غيرهم عدم صدور النهى الكذائى في الجمعة بخلاف نهى من حيث ان لها اركانا و شروطا لا بد من مراعاتها معها اذ هو مقصور على حالة مقدوريتها فن قال بعدم جواز الجمعة عند تعذر السلطان و المصر فقد التبس عليه النهى العارضى بالنهى الذاتى و حكم بكون الجمعة مبغوضة عند الله تعالى من حيث لا يشعر فالقيود فى المتون معتبرة و قد تقدم ان فيها ان فاقد الإقامة بمصر صحت جمعته عن فرض الوقت فلا بد من اعتبار عدم المصر كاعتبار عدم الإقامة

^١: قوله بالتورات أه فمن هنا علمت انه ما ترك الظهر مع كونه قطعيا الا لوجود القاطع و هو كما ترى موصوف بصفة العموم و الاطلاق فتعين منع مزاحمة الظهر اياه على العموم و الاطلاق اداء للمزاحم و المزاحم حقوقهما على قدر المزاحمة ومن هنا علمت فساد ما فى المستخلص لان نصوص شروط الاداء لا يتصور ان يكون مخصصا للنص الموجب فلم يتكرر الحد الاوسط على طريق القياس فهو باطل لا يليق نسبته الى صاحب المذهب ١٢

^٢: قوله فى قدر التزام أه قولنا فى قدر التزام و ذلك لان نص الجمعة لم ينسخ الظهر من حيث هو بل انما منع مزاحمته فترى حيث رخص فى ترك الجمعة رخص فى فعل الظهر و حيث لم تكن مأمورين باداء الجمعة كما اذا فات الوقت عاد ضرورة فعل الظهر فالكل لزوال التزام ١٢

^٣: قوله بمجرد الوهم أه اذ لا نص للسلطان و المصر عند العجز و هذا كحال سائر الاركان و الشروط القواطع ١٢

^٤: قوله ان المأمورات أه اى اذا اخبر الله تعالى و رسوله ﷺ بتشريع شئ من حيث هو هو الى يوم القيامة كالصلوات الخمسة و الجمعة ١٢

اذ عدم جواز الجمعة عند تعذر الاركان و الشروط و ان كانت من القواطع ليس مذهباً واحداً الا ما زلت فيه اقسام في تأليفات بعض المتأخرين و من اطلاقات بعض العبارات فلا بد ان يؤل او يرد مع ان اشتراط المصر للصحة و تفسيره ليس من اصل المذهب بل انما ينسب اليه باعتبار التخريج كما هو حال تفريعات لا تحصى و قد اختار صاحب رد المحتار و صاحب بحر الرائق اطلاق خراجية السواد و نحوها تقليداً لصاحب الفتح اخذاً من اطلاقات القدورى مع انه مقيد اجماعاً اذ لو كان المالك مسلماً و كان مؤنة الماء عليه سواء كانت الاراضى من السواد او خراسان التى كانت هراة من معظم بلادها او غيرها فلا شك فى وجوب العشر عليه فقد صرح ابوحنيفة رحمته الله على عشرينها^٢ و هو بامر الخلفاء الراشدين و اتفاق العلماء كما لا يخفى على من طالع الجامع الصغير صفحة ٨٩ و كتاب الخراج للإمام ابى يوسف رحمته الله صفحة ٨٨ و ٥٤ و ٨٦ و ٨٧ و ٧٧ و ١٢٨ و ٩٩ و كذلك امر الجمعة فى اصل المذهب انها واجبة فى العمران و غير واجبة فى البوادي لدفع الحرج على ما مر من عبارات الجامع الصغير و غيره الا ان حاكم الشهيد لما جمع جميع كتب ظاهر الرواية فى الكافى (المؤلف فى حدود سنة ٣٠٠) صرح باشتراط المصر اذ لم يكن نقل عباراتها بالالفاظ بل بالمعنى (كما فى اول المبسوط) فامتزج فيه شئ من التخريج^٣ مع انه لا بأس به اذ معناه الحقيقى هو مطلق العمران الا ان صاحب القدورى (المؤلف فى حدود سنة ٤٠٠) فهم منه المعنى المجازى المقابل للقرى فصرح بعدم جواز الجمعة فى القرى (و هو غير مسبوق بهذا الحكم) و هذا ايضا لا بأس به^٤ اذا جعل ضرورة مراعات المصر عند مقدوريته^٥

^١: قوله ليس مذهباً أه فمن هنا علمت ان ما فى بعض الكتب من عدم جواز الجمعة فى القرى انما هو عند مقدورية المصر بناء على عدم جواز تعدد الجمعة و هو رواية مرجوح و الراجح هو جواز التعدد فجازت فى القرى القريبة و اما اذا تعذر اتيان المصر فهو ليس بشرط لعدم النص حينئذ فكيف القول بعدم جوازها فى القرى فهل هذا الا معارضة القاطع القرأنى بمجرد الوهم و الانس و الاغترار من اطلاق عبارات الكتب ١٢

^٢: قوله على عشرينها أه فقد صرح ابوحنيفة رحمته الله بعشرية السواد و نحوها اذا كان الماء عشرياً و قال ابويوسف رحمته الله قد ادركت هذا الامر من اتفاق العلماء ١٢
^٣: قوله من التخريج أه فلذا رأى فى المنام محمداً رحمته الله صاحب كتب ظاهر الرواية و قد غضب عليه بهذا الجمع و دعا عليه و قال خرق الله اياك كما خرقت كتبى فسار هذا سبباً لشهادته حيث خرقة الكفار بنصفين رحمته الله ١٢

^٤: قوله لا بأس به أه و ان لم يكن من اصل المذهب كما عرف من مجموعة الفتاوى باعتراف جم غفير من اعلامنا الحنفية ١٢

^٥: قوله عند مقدوريته أه بان يكون المكلف فى المصر او فناءه و قد تفرقوا فى تفسير الفناء كالمصر و المنقول الصريح عن امام المذهب رحمته الله و اصحابه رحمته الله هو ما تمكن البيوتة فيه بعد التجميع ثم ان ضرورة الذهاب الى المصر انما هو بناء على رواية المرجوح من عدم جواز تعدد الجمعة و اما بناء على رواية الراجح الاصح من جواز التعدد فلا بأس باقامتها فى موضعه بل اشتراط نفس المصر و اذن العام و السلطان ايضاً من تفريعات رواية المرجوح و اما على الراجح فلا حاجة الى شئ منها لعدم النزاع فى التقديم و التقدم و عدم الحاجة الى اجتماع العام فى موضع واحد و اذا صح من اربعة اربعة فى مساجد لا تحصى فى مصر فكيف لا تجوز من مأه رجل فى القرى و كذلك القول باقامة الظهر لمن فاتته الجمعة و اما على الراجح فهو عاص بذلك بل لا بد من اقامتها ١٢

(كسائر الأركان و الشروط) و اما عند العجز فلا اشتراط فباى شئ يبنى الحكم بعدم جوازها فى القرى فإى استهانة اشد فى شأن الجمعة من رد دلائلها المذكورة من قبل بغير شئ فيه رائحة من الدليل بل لعدم الانس و العادة فهل هذا الا لوجود الرين و طبع القلوب الذى هو من خواص ترك الجمعة و قد قال المولى عبدالحى اللكنوى رحمه الله باشتراط المصر للصحة دون السلطان فى عمدة الرعاية حاشية شرح الوقاية فلها ظفر على الجامع الصغير وافق جما غفيرا من اعلامنا الحنفية فى ان جميع دلائل المصر مردودة بل صحت الجمعة فى جميع المواضع بلا كراهية^١ صرح بذلك فى مجموعة الفتاوى و فى الفتاوى المعتمدة لاهل البخارى المطبوعة فى كاكان صفحة ٧١ و ٧٢ ان جميع دلائل المصر و السلطان مردودة لا يجوز ترك القاطع بالشكوك الثلاثة من المصر و السلطان و اقامة الجمعة فى موضع واحد و لا يجوز اعادة الظهر بعد الجمعة لان ابتدائها من اهل الاعتزال (كما فى جامع الفوائد) و انها اوقع الشك فى كل واحد من الجمعة و الظهر و اى مفسدة اعظم من هذا بل انها صارت الان حبل من حبال الشيطان آه ملخصا فن حفظ التأسيسات الثلاثة فى الشروح و الفتاوى امورا متناقضة فى الباب فالقوم بعدم جواز الجمعة فى بعض المواضع بيننا و بين الشافعى رحمه الله او باتفاق الامة هو قطب التخمينات^٢ عليه يدور التخمينات الباقية و ذلك لعدم وجود الاجماع (كما مر) بالمنع و لعدم تصور التخصيص و النسخ بسبب الاجماع (صرح بذلك ائمة الاصول) و لان عدم الصحة و ان كان اجماعيا لا يتصور تخصيص النص الموجب^٣ المطالب به و لان القائل بالتخصيص لا بد له من القول بظنية الجمعة و لم يقل به احد و لو فرضنا ظنيتهما

^١: قوله بلا كراهية آه و ذلك لعموم القاطع و اطلاقه و قد صرح ائمة الاصول ان الاخبار الاحاد متروكة فى مقابلة عموم كتاب الله تعالى و اطلاقه مع انه لم يورد شئ من الشارع لرفع الطلب فالامر مشترك بين الايجاب و الاستحباب و البيع المذكور فى النص معلل بعله الشواغل صرح بذلك اصحاب التفسير و ائمة الاصول مع ان عدم وجود البيع فى القرى ممنوع و الكثرة امر آخر بل لو كان قد صرح الله تعالى فى كتابه بقوله ان كنتم فى الامصار ﴿فَاسْعَوْا إِلَىٰ

ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الجمعة: ٩] لكان مفهوم الشرط غير معتبر عند الاصوليين من ائمتنا ١٢

^٢: قوله هو قطب التخمينات آه بل من اعاجيب الوقت و فضائح الزمان لا ينبغي لمقلد ابي حنيفة رحمه الله ان ينسب امثال هذه المفاصد الى امامه فكيف يتصور من ابي حنيفة رحمه الله دعوى الاجماع بينه و بين الشافعى رحمه الله و الشافعى رحمه الله لم يكن فى زمنه و لان القول بعدم جواز الجمعة فى بعض المواضع انما هو من زلة بعض اصحاب التخريج و اصل المذهب هنا ايجاب او ترخيص فى الترك فقط فكيف يتصور صدور هذه الاستدلالات من الامام و من ظن استدلال ابي حنيفة رحمه الله و صاحبيه رحمه الله بحديث على بن ابي طالب عليه السلام لمنع الجمعة فى بعض المواد فهو لقلة تبعه و عدم ظفهره فى كتب المتقدمين و المتأخرين فله الحمد ١٢

^٣: قوله النص الموجب آه و ذلك لان عدم صحة الاداء غير مستلزم لرفع الايجاب و الطلب فالمطالب مطالب ما دام الوقت باقيا فلذا لو فاتته الجمعة مع الاولين لا بد له من اقامتها ما دام الوقت باقيا و هو عاص باقامة الظهر دون الجمعة بناء على الرواية الراجح من جواز تعدد الجمعة فله الحمد ١٢

لا يتصور ان يخصص نصها بحديث على ﷺ ايضاً لانه معلل^١ بعلّة الاجتماع (ولانه من نصوص الاداء) وانما ذكر المصر لانه فيه عادى غالبى كالاضرار فى التأفيف و الجماعة فى المساجد و لو فرضنا ان اشتراطه على خلاف القياس لا يبلغ به عقولنا فهو عند مقدوريته فنحن نعلم قطعاً ان العاجز^٢ غير مكلف باتيانه مع كونه داخلاً تحت النص المطالب للجمعة قطعاً^٣ و ان كان عاجزاً عن جميع الاركان و الشروط و هذا كحال سائر الصلوات و العبادات و القول بعدم اطلاق نص الجمعة لعدم صحتها من المنفرد تخمين محض منشأ الغفلة عن مادة الجمعة التى هى الاجتماع فانها لا تشمل الحالة الانفرادية و التخصيص يقتضى سبق الدخول فالحاصل ان الحكم باشتراط المصر و ان كان للاجتهاد فيه دخل فاما الحكم بعدم جواز الجمعة عند تعذره فغلط^٤ فاحش لا نظير له فى الشرع فلذا صرح فى متون المذهب كالوقاية و المختصر و الدر المختار جواز جمعة فاقد الإقامة بمصر^٥ عن فرض الوقت و هو كما ترى المقيم و المسافر فى غير المصر و المسافر فيه فله الحمد ١٢ محمد سرور ١٣٤٢ ش فى صبح اليوم السابع من العيد الاضحى.

^١: قوله معلل أه قال شيخ الاسلام ركن الدين ان للغير حكم المصر كذا فى الصلوة المسعودية ١٢

^٢: قوله ان العاجز أه كما انه غير مكلف بمراعات السلطان و سائر الاركان و الشروط القواطع فترى صحة جمعة العاجز عنها لمرض او غيره ١٢

^٣: قوله قطعاً أه و فى التفسير الاحمدى ان نص الجمعة شامل لجميع المسلمين و هو الظاهر موافقة لخطاب سائر العبادات و تخصيص عدم الوجوب فى بعض المواد لا يخرجها عن القطعية أه ملخصاً لان الموقع فى الظنية هو التخصيص المصطلح لا اللغوى و الاول غير متصور فى الجمعة بل صرح ائمة الاصول انه غير موجود فى النصوص بالاستقراء و قولهم احل الله البيع و حرم الربوا مدخول لعدم الاستقلال كما فى قمر الاقمار حاشية نور الانوار

^٤: فغلط أه اذ المعذور غير داخل تحت نص الشرط مصرأ كان الشرط او غيره كالمعذور عن الاركان و هذا امر مجمع عليه بين الامة من اهل السنة و اهل

البدعة فالمانع عن الجمعة حينئذ يسير معارضا للقاطع القرأنى بمجرد الوهم لا بحديث على ﷺ ١٢

^٥: قوله بمصر أه فيدخل القروى و المسافر صرح بذلك فى الجامع الرموز بل الساكن فى سائر الاماكن لاتحاد الدليل و عليه احاديث الباب قاطبة و الافعال

من رسول الله ﷺ و الصحابة رضوا و ائمتنا المتقدمون كما مر من الجامع الصغير و غيره ١٢

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الفصل الثالث في تجديد ادلة الجمعة



مؤلف:

مولوی محمد سرور فیضی جیجہ ای رحمۃ اللہ علیہ



مرتب:

مولوی ابوالحسن صاحب زادہ

حق چاپ محفوظ و مخصوص کتابخانه مولوی محمد سرور فیضی جیجہ ای رحمۃ اللہ علیہ می باشد و هیچ مؤسسه، انتشارات و یا فردی در افغانستان و یا خارج از آن، حق ندارد بدون اجازه کتبی از ناشر، این اثر را چاپ و نشر نماید. این کار شرعاً ناجایز بوده و نیز پیگرد قانونی دارد.

الفصول الثلاثة فی تجدید ادلة الجمعة

♦ مؤلف: مولوی محمد سرور فیضی جیجہ ای رحمۃ اللہ علیہ

♦ مرتب: مولوی ابوالحسن صاحب زاده

♦ ناشر: مولوی ابوالحسن صاحب زاده

مرکز پخش:

- فراه، ولسوالی خاکسفید، قریہ جیجہ، کتابخانہ مولوی محمد سرور فیضی رحمۃ اللہ علیہ

تلفن: ۰۷۰۶۹۶۱۲۸۹ - ۰۷۹۸۴۶۵۸۶۹

فائده لا تصلح الجمعة ان تكون محلا للتغير و لا ان يكون مغيرا لها

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين و العاقبة للمتقين و الصلوة و السلام على رسوله محمد و آله و صحبه و سلم
فهذه رسالة سمينها الفصول الثلاثة^١ في تجديد ادلة الجمعة الفناها في زمان دولة پادشاه ابن پادشاه
المتوكل على الله محمد ظاهر شاه اللهم ايد دولته بدعاء اوليائك و احشره يوم القيمة في زمرة
اصفيائك.

^١: قوله الفصول الثلاثة أه تحقيق ما فى الفصول ان المأمور به بالنسبة الى ذاته كالجمعة محبوب لله تعالى فلا مناقضة بين نصه و بين النصوص الاخرى بتغييره الا بنص منه عنه بالنسبة الى ذاته ايضا و هو غير متصور من الشارع لاقتضائه البغض و ان نصوص الظاهر لا تتصور ان تكون مغيرة لتقدمها عليها زمانا فهي منعدمة بالنسبة الى نص الجمعة مع اطلاقه و عمومه و ان نصوص اداء الجمعة كحديث على رحمته الله لا يتصور ان تكون مناقضة لنص تشريع الجمعة لان الشارع اوردها مؤكدات له ببيان كميتها و كيفيتها ١٢

الفصل الاول في بيان عدم قبول الجمعة النسخ و لا التخصيص و لا التقييد باعتبار ذاتها و لا باعتبار مغير غيرها^١:

اعلم ان تشريع الجمعة^٢ انما هو باعتبار ذاتها لا بعروض العوارض كعروض القدرة^٣ على اركان ادائها و شروطه^٤ و العجز عن صلوة الظهر و المأمور بها الكذائية محبوبة لله تعالى فلا يتصور ان يكون محلاً للتغير (الى النقصان كالنسخ و نحوه) و ايضا المغير لها لا بد ان يكون نهياً عنها باعتبار ذاتها و المنهى عنه الكذائي مبغوض له تعالى فلا يجتمعان^٥ و الاحاديث المرخصة (دفع لدخل المقدر) لترك الجمعة باعتبار التفسير^٦ لا باعتبار التغير (عند ائمة التعليل) خلافا لاصحاب الظواهر عليه السلام^٧ و الا فلا تقاوم (اي الاحاديث الاحاد) النص القاطع باعتبار عموميه و اطلاقه اذ ما ثبت بهما قطعى على رأى الارجح الاصح عند ائمة الاصول عليه السلام فالعمل بهما واجب ما امكن عند الحنفية عليه السلام^٨ و ايضا رخصة الترك فيه لا يقدر في محبوبيتها و عزيمتها و اكديتها و اقدميتها على الظهر و خيريتها لانها ليست لمعنى في ذات (اذ بهذا المعنى فرضت و اكدت) الجمعة و لا لتحرى

^١: قوله مغير غيرها آه كنصوص الظهر و نصوص واردة لاداء الجمعة ١٢

^٢: قوله تشريع الجمعة آه و فرضيتها و اقدميتها على الظهر و اكديتها منه و خيريتها كما قال الله تعالى ﴿ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [الجمعة: ٩] و الاخبار لا يغير ١٢

^٣: قوله القدرة آه فلا كلام في جمعة العاجز عن جميع الاركان و الشروط اذ قد اتى بالعزيمة و الخيرية ﴿ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [الجمعة: ٩] ١٢

^٤: قوله و شروطه آه بل الجمعة مشروعة و لو تعذر جميع اركانها و شروطها مادام وجود الحركة الاجتماعية و الظهر متروك و لو قدر على جميع اركانها و شروطه نعم رخص فعل الظهر في مواضع رخص فيها ترك الجمعة لدفع الحرج ١٢

^٥: قوله فلا يجتمعان آه اى الامر و النهى الكذائيان او الحب و البغض الكذائيان في الجمعة فمن هنا اجمع الائمة على انه لم يورد من الشارع نهى عن الجمعة و انه لا اختلاف في اصل الجواز في نحو عرفات و التحقيق يؤخذ من الجامع الصغير صفحة ٢٠ و من الخلاصة في مبحث جمعة عرفات و منى و من حج الرحمة الامة عن ابي يوسف عليه السلام و من حج الميزان الكبرى عن ابي يوسف عليه السلام مع قوله انه لو يورد من الشارع نهى في البوادي مع قول الجمهور ان عدم اقامة الجمعة في نحو عرفات اخف و جمعة الميزان ان الشروط للتخفيف لا للصحة عند ائمة المذاهب قاله بعض العارفين و من المختصر و الوقاية و التنوير و الدر مختار و الرد المحتار في اقامة جمعة فاقد الصحة عن فرض الوقت و هو قد يكون عاجزا عن جميع الشروط و الاركان و في اقامة جمعة فاقد الإقامة بمصر عنه آه و في القهستاني هو المسافر و القروى آه و في الفتاوى صحة الجمعة حين استيلاء الكفار و هو قد يكون مع قتل القضاة و الامراء و تخريب المساجد ١٢

^٦: قوله باعتبار التفسير آه لنص الجمعة و الا فلا يجوز ترك عموم القرآن و اطلاقه بالاخبار الاحاد على رأى الارجح الاصح عند ائمة الاصول ١٢

^٧: قوله الظواهر آه فعندهم باعتبار التغير فلا تقاوم الاخبار الاحاد للنص القاطع فلا رخصة في ترك الجمعة اصلا عندهم ١٢

^٨: قوله عند الحنفية آه و عليه بناء احكامهم المذهبية فكان عليهم القول بعدم جواز الترك رخصة من الجميع في جميع المواضع كما هو مذهب اهل الظاهر على انه لما اشتهر منهم رخصة الترك في بعض الاحيان على خلاف قاعدتهم المقبولة عندهم حملنا احاديث الباب على وجه لا يكون بينها و بين النص القرآنى معارضة بان جعلناها مفسرة له بحمل الامر على معنى الطلب الشامل للايجاب و الاستحباب ١٢

فعل الظهر^١ ولا لتعذر شروط اداءها و اركانها لانها منعدمة بالانعدام الاصلى لعدم الخطاب بل
(اي الرخصة) لدفع الحرج (فقط) والمنع (اي منع الجمعة) ايقاع في الحرج مع ملازمته^٢ تكذيب
الله تعالى في اخباره و مكابرة النص المطالب (بلا دليل) للجمعة والخروج عن اجماع الامة^٣.

^١: قوله فعل الظهر أه اذ هو و خطابه معدوم و متروك في مقابلة فعل الجمعة و نصها ١٢
^٢: قوله مع ملازمته أه اى المنع عن الجمعة مع تعذر الشروط و الاركان يلازم تكذيب الله تعالى اذ لا بد للمانع الكذائى من القول ان العاجز مخاطب فيما
عجز ١٢
^٣: قوله عن اجماع الامة أه من ان امر العاجز غير موجود شرعا و انما الاختلاف في جوازه عقلا فشرطية المصر منعدمة عند العجز لعدم الخطاب فلا فوت و
لا تقويت هنا فلذا لا كلام في جواز جمعة العاجز عن سائر الشروط و الاركان و كحال الصلوات غير الجمعة ١٢

الفصل الثاني في بيان عدم صلوح نصوص الاداء^١ ان يكون مغيرة لنص التشريع نحو ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ...﴾ [البقرة: ٤٣] لاصل الصلوة:

اعلم ان نصوص شروط الاداء نحو ﴿...وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ [البقرة: ٢٣٨] و اركانه نحو ﴿...إِرْكَعُوا وَاسْجُدُوا﴾ [الحج: ٧٧] ما اوردها الله تعالى لتكون مزاحمة لنص التشريع نحو ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ...﴾ [البقرة: ٤٣] لاصل الصلوة بل هو مؤكدات له ببيان كمية ادائها و كيفيته بمعنى انه لا بد من مراعاتهما (اي الشروط و الاركان) لثلا يفوت الاداء بتفويتها لا دلالة لها على جواز ترك الصلوة و المنع عنها لا للقادر على الشروط و الاركان لما قلنا^٢ و لا للعاجز عنهما لعدم دخوله تحت الامر (بمراعات الشروط و الاركان) بالنصوص المتواترة المتظاهرة و اجماع الامة فلا نص في حقه فالشروط و الاركان في حقه منعدمة بالانعدام الاصلى (لا مفوتة من جانب العباد) فالقول بعدم جواز الصلوة حينئذ (اي حين العجز عن مراعات الشروط و الاركان) زلة في موضعين الاول انه يلزم تكذيب الله تعالى فيما اخبر من ان العاجز (عن شئ كالمصر هنا) غير مخاطب^٣ كما اجمع عليه الامة ايضا و الثاني معاندة النص المطالب للصلوة مادام جزء من الوقت بلا دليل فهذا حال القائلين بعدم جواز الجمعة مع العجز^٤ عن المصر و السلطان و سائر الشروط و الاركان^٥

^١: قوله نصوص الاداء آه سواء كانت النصوص من شروط الاداء كقوموا لله و فولوا و جوهكم او من اركانه نحو ﴿...إِرْكَعُوا وَاسْجُدُوا﴾ [الحج: ٧٧] ١٢

^٢: قوله لما قلنا آه ان عليه مراعات الشروط و الاركان لا ترك الصلوة و ذلك لان الشارع ما اورد نصوص الاداء ليفضى بها الى ترك الصلوة بل هي مؤكدات للنص الشارع لاصل الصلوة ١٢

^٣: قوله غير مخاطب آه بمراعاته و هذا حال جميع الشروط و الاركان فالشرطية و الركنية موقوفة على الخطاب و هو موقوف على القدرة ١٢

^٤: قوله مع العجز آه اذ لا بد لهم من القول بان العاجز مخاطب بمراعات المصر و هو خلاف ما اخبر الله تعالى به ١٢

^٥: قوله الاركان آه فترى انه لا كلام في جواز صلوة من المعذور عن جميع الشروط و الاركان مادام المحل و هو الركن الاصلى و هو الحركة الاجتماعية عند

غير ابن عباس رضي الله عنه في الجمعة و مجرد الحركة في غيرها ١٢

فائدة بيان ان سياق حديث علي رضي الله عنه لنفي الجمعة في مصر الخالي عن الاجتماع
تمة في بيان فساد التمسك بحديث علي رضي الله عنه^١ لاشتراط المصر و فساد سائر التمسكات
وانها ليست من امام المذهب رضي الله عنه و ان اصل المذهب في الجمعة هو ايجاب او ترخيص
في الترك^٢ و ان القول بعدم جواز الجمعة مع تعذر المصر شئ لم يعرفه النقل كما سيأتي
ولا العقل اذ لا نظير له في الشرع^٣ بل يرجع (اي على فرض القول بعدم جواز الجمعة
مع تعذر المصر) سر التعظيم والمحبة للمصر لا الصلوة بل تصير هي وسيلة له كالطواف
حول الكعبة:

اعلم ان حديث علي رضي الله عنه سيف لنفي الجمعة في مصر الخالي عن الاجتماع كحال سائر المواضع
حيث عم النفي في الصدر ثم استثنى المصر الموصوف بصفة الاجتماع فبقى المصر الخالي عنه مع
سائر المواضع في عموم النفي ثم النص معلل بـعلة الاجتماع فدار الحكم (اي جواز الجمعة) مدار
العلة سواء كان في المصر او القرية او البادية^٤ ثم التعليل هنا لغوي (فما ثبت به قطعي بخلاف
التعليلات الاستنباطية فانها قياسات) قطعي كتعليل التأفيف بالاضرار والمسجد بالجماعة والبيع
بالاشتغال (صرح بذلك ائمة الاصول والتفاسير رضي الله عنهم) قال شيخ الاسلام برهان الدين رضي الله عنه (كذا
في الصلوة المسعودية) ان للعر حكم المصر فلذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقيم الجمعة في سفر الحديبية و

^١: قوله حديث علي رضي الله عنه اهدأ هو من اوضح الدلائل على جواز الجمعة في القرى و البوادي عند حصول الاجتماع فثبت جواز الجمعة في الامصار الجوامع
بعبارة النص و في غيرها عند حصول الاجتماع بدلالته كثبت حرمة اضرار الوالدين بالتأفيف بعبارة النص و بضرب العصا مثلاً بدلالته ١٢
^٢: قوله في الترك اهدأ كما هو الظاهر من الخلاصة في مبحث جمعة عرفات و مناً و حج الفتوحات و حج الميزان و جمعته عن بعض العارفين و الجامع الصغير
الذي هو ام المتون و اصل المذهب و عليه احاديث الباب قاطبة قال شاه ولي الله الدهلوي رضي الله عنه ان اكثر الاحكام كان الاختلاف فيها في الاولوية في زمان
الصحابه رضي الله عنهم و ائمة المذاهب رضي الله عنهم ثم بعد ذلك انجر الامر الى الجواز و عدمه كل ذلك بتلاحق الافكار و مجادلة العلماء و دعوتهم الى مذهب امامهم اهدأ
ملخصاً ١٢

^٣: قوله في الشرع اهدأ اذ شرطية المصر عند تعذر منعمة بالانعدام الاصلى كسائر الشروط و الاركان فكيف القول بعدم جواز جمعة بلا دليل ١٢

^٤: قوله معلل اهدأ و النصوص المعللة من براهين الان ليست بعلة في الخارج و انما لميتها هي عللها فليس للفظ المصر مفهوم معتبر ١٢

^٥: قوله او البادية اهدأ من هنا كان مذهب علي رضي الله عنه ضرورة التشريق في عرفات و عليه امام المذهب رضي الله عنه و اصحابه رضي الله عنهم و سائر الحنفية رضي الله عنهم قاطبة الى يومنا
هذا و ايضاً اصل الاختلاف بين ائمتنا الثلاثة رضي الله عنهم في جمعة عرفات و منى انما هو في الوجوب و عدمه كما عليه سياق الجامع الصغير المطبوع في مطبع
العلوي صفحة ٢٠ قال على القارى في شرح الباب قال ابوحنيفة رضي الله عنه و ابو يوسف رضي الله عنه يجوز الجمعة في عرفات و في الرحمة الامة قال ابو يوسف رضي الله عنه يصلى
الجمعة في عرفات و في الميزان الكبرى قال ابو يوسف رضي الله عنه يصلى الجمعة في عرفات لعدم ورود النهي من الشارع و قال الجمهور رضي الله عنهم عدم اقامتها فيها
اخف اهدأ فهذا اجماع منهم على اصل الجواز و كذلك ساق اختلاف الائمة الشيخ الاكبر في حج الفتوحات في الوجوب و عدمه و البحث طويل ١٢

الحنين كما فى ابى داود رحمته الله و قال رحمته الله "الجمعة واجبة على كل قرية" اورده شاه ولى الله الدهلوى رحمته الله (واختاره فى الحجة و المصنفى شرح المؤطا) فى الحجة و ايضا فى الحديث "الجمعة واجبة على كل قرية و ان لم يكن^١ فيها الا اربعة" كذا فى البيهقى و الميزان الكبرى رواه ابن مسعود رحمته الله عن ام عبدالله الدوسية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم و عن ليث بن سعد رحمته الله ان الناس كانوا يصلون الجمعة فى مصر و السواحل زمان خلافة عمر رحمته الله و عثمان رحمته الله بامرهما و فيهم جماعة من الصحابة رحمهم الله كذا فى البيهقى و قد اقام مصعب بن عمير رحمته الله الجمعة فى الحديدية مع اثنى عشر رجلا و اسعد بن زرارة رحمته الله مع تسعة عشر رجلا كذا فى المبسوط و جاء حديث بطرق شتى يقوى بعضها بعضها خمسة^٢ لا جمعة عليهم و عد (اى رسول الله صلى الله عليه وسلم) منهم اهل البادية اورده شاه ولى الله فى الحجة و ايضا فى الحديث الجمعة واجبة على الخمسين رجلا و لا جمعة على ما دون^٣ الخمسين رجلا كذا فى الحجة و الكشف و كتب عمر رحمته الله الى ابى هريرة رحمته الله فى البحرين ان اد الجمعة بجواثى و حيثما كنت كذا فى المبسوط و ايضا كتب عمر رحمته الله الى البحرين ان ادوا الجمعة بجواثى و اينما كنتم كذا فى مصنف ابن ابى شيبة رحمته الله و صححه ابن ابى خزيمة رحمته الله.

^١: قوله و ان لم يكن آه و لا مناقضة بين هذه الاحاديث و بين اشتراط المصر لان من احكام الشروط و الاركان ان تصيرا منعدمتين عند العجز بالانعدام الاصلى لعدم دخول العاجز تحت نصوصهما كما اخبر الله تعالى به و اجمع عليه الامة فلا فوت و لا تفويت للشرط و المشروط و لكن الامر حينئذ انعدام و منعدم ١٢

^٢: قوله خمسة آه مفهوم العدد غير معتبر عند المحققين و لذا جاء فى بعض الاحاديث لفظ اربعة فلا مناقضة هنا ١٢

^٣: قوله على ما دون آه هذه واقعة حال تلك القرية فلا مناقضة بينه و بين حديث الوجوب فى القرى و ايضا القول فى ترخيص الترك لا المنع و شرطية المصر مقصور على القارء لعدم دخول العاجز فى الخطاب ١٢

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اصول عديده ممهّدة لتجديد دلائل الجمعة



مؤلف:

مولوی محمد سرور فیضی جیجہ ای رحمۃ اللہ علیہ



مرتب:

مولوی ابوالحسن صاحب زادہ

حق چاپ محفوظ و مخصوص کتابخانه مولوی محمد سرور فیضی جیجہ ای رحمۃ اللہ علیہ می باشد و هیچ مؤسسه، انتشارات و یا فردی در افغانستان و یا خارج از آن، حق ندارد بدون اجازه کتبی از ناشر، این اثر را چاپ و نشر نماید. این کار شرعاً ناجایز بوده و نیز پیگرد قانونی دارد.

اصول عديدة ممهدة لتجديد دلائل الجمعة

♦ مؤلف: مولوی محمد سرور فیضی جیجہ ای رحمۃ اللہ علیہ

♦ مرتب: مولوی ابوالحسن صاحب زاده

♦ ناشر: مولوی ابوالحسن صاحب زاده

مرکز پخش:

- فراه، ولسوالی خاکسفید، قریہ جیجہ، کتابخانہ مولوی محمد سرور فیضی رحمۃ اللہ علیہ

تلفن: ۰۷۰۶۹۶۱۲۸۹ - ۰۷۹۸۴۶۵۸۶۹

فائده القروى و البدوى غير داخلين تحت حديث على عليه السلام عند العجز عن اتيان
المصر فشرطيته في حقهما منعدمة بالانعدام الاصلى فعدم تجويز جمعتهما حينئذ
رد عموم القرآن و اطلاقه و احاديث الباب و افعال رسول الله صلى الله عليه وسلم و الصحابة
رضي الله عنهم بلا دليل بل رجما بالغيب.

فائده عدم دخول العاجز عن اركان الاداء و شروطه تحت نصوصها بقدر العجز
فائده بيان عدم دخول العاجز عن شروط اداء الجمعة و اركانه تحت نصوصها بقدر
العجز فلذا لا كلام في جواز جمعة المعذورين عن جميع الشروط و الاركان مادام
المحل اى الركن الاصلى و هو الحركة الاجتماعية عند الجمهور و مطلق الحركة عند
البعض

اعوذ بالله من الشيطان الرجيم بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين و العاقبة للمتقين و الصلوة و السلام على رسوله محمد و آله و
صحابه اجمعين فهذه اصول عديدة ممهدة لتجديد دلائل الجمعة الفناها فى زمن دولة
پادشاه ابن پادشاه المتوكل على الله محمد ظاهر شاه اللهم احفظه و اولاده بدعاء
اوليائك و احشرهم يوم القيامة فى زمرة اصفياك.


الاصل الاول: ان النصوص الواردة لاركان اداء الصلوات و شروطه غير
شاملة للعاجز عنها على قدر العجز بالنصوص المتواترة^١ المتظاهرة و اجماع الامة^٢

^١ قوله بالنصوص المتواترة آه كقوله تعالى ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦] و امثاله فله الحمد و اليه المتاب ١٢

^٢ قوله اجماع الامة آه فقد اجتمع اهل التوحيد و الكلام من اهل الاسلام على ان امر العاجز غير موجود شرعا و انما الاختلاف فى تصويره عقلا
فله الحمد و قال فى بعض شروح العقائد ان انكاره تكذيب الله تعالى و هو كفر آه ١٢

فكما ترى انه وجب علينا الايمان بقوله تعالى ﴿ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا﴾ [الحج: ٧٧] و العمل بموجبه كذلك وجب علينا الايمان بان العاجز عن الركوع و السجود غير داخل تحت هذا النص بقدر العجز تصديقا باخبار الله تعالى و اجماع الامة و وجب علينا العمل بموجبه بان نصلى الصلوة عند العجز عنهما^١ و ذلك لبقاء النص المطالب لاصل الصلوة مادام الوقت^٢ مع عدم مانع^٣ (من الجواز) و القول بعدم الجواز يستلزم تكذيب الله تعالى و الخروج عن اجماع الامة فاي شئ اشد افتضاحا من القول بعدم جواز صلوة العاجز عن الركوع و السجود استدلالا بقوله تعالى ﴿ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا﴾ [الحج: ٧٧] و قس عليه حال شرطية التوجه الى القبلة مع نصوصه فمن اظلم ممن قال بعدم جواز صلوة العاجز عن التوجه الى القبلة استدلالا بقوله تعالى ﴿فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾ [البقرة: ١٤٤] بل هو حال جميع الاركان و الشروط مع نصوصها و لا فرق بين صلوة الجمعة و بين سائر الصلوات بل سائر العبادات فمن اضل ممن قال بعدم جواز وضوء العاجز عن التسمية استدلالا بحديث "لا وضوء لمن لم يسلم" او قال بعدم جواز صلوة العاجز عن القيام بعد الركوع استدلالا بحديث "لا صلوة لمن لا يقيم صلبه بعد الركوع" او قال بعدم جواز صلوة العاجز عن المدخول في الصف استدلالا بحديث "لا صلوة لمن صلى خلف الصف وحده و في الصف فرجة" او قال بعدم جواز

^١: قوله عند العجز عنهما آه و لا نقول بعدم جواز الصلوة حينئذ و ذلك لان ركنية الركوع و السجود عند العجز منعدمة بالانعدام الاصلى ١٢

^٢: قوله ما دام الوقت آه اى مادام جزء من اجزاء الوقت صرح بذلك ائمة الاصول  ١٢

^٣: قوله عدم مانع آه لعدم النص بقدر العجز فركنية الركوع و السجود الصادرين من الاصحاء منعدمة بالانعدام الاصلى فى حق العاجز فالقول بعدم جواز صلاته يستلزم تكذيب الله تعالى و معارضة للنص المطالب لاصل الصلوة بلا دليل رجما بالغيب ١٢

صلوة العاجز عن قراءة الفاتحة^١ استدلالاً بحديث "لا صلوة الا بفاتحة الكتاب" او قال بعدم جواز صلوة العاجز عن اتيان المساجد استدلالاً بحديث "لا صلوة لجار المسجد الا فى المسجد" فهذه هى احوال الجمعة فى اركانها و شروطها مع نصوصها فترى انه لا كلام فى جواز جمعة المعذورين عن الاركان و الشروط و لو شمل العجز الامام مع القوم

فائدة بيان عدم دخول العاجز عن المصر و السلطان تحت نصوصهما بقدر العجز فلذا كان مذهب على رحمته الله هو ضرورة التشريق فى عرفات و عليه الحنفية قاطبة فائدة تقديم الجمعة على الظهر باعتبار ذاتهما اى لا يشترط فى الجمعة ان يكون قادرا على شروطها و اركانها و لا يشترط فى الظهر ان يكون غير مقدور و ترخيص الترك فى الجمعة لا يضر الاقدمية اذ ليس هو لمعنى فى نفسها بل لامر ثالث و هو لحوق الحرج فى الجمعة دون الظهر فلا بد ان يكون الخيرية باقية فيها فلذا جعلوا اقامتها عزيمة على الاطلاق

فكذا فى خصوص السلطان و المصر لو فرضنا^٢ اشتراطهما فقد صرح اصحاب الفتاوى بجواز الجمعة فى ايام استيلاء الكفار و الفتن مع انها مشمولة بقتل القضاة و الامراء و تخريب المساجد^٣ غالبا و فى متون المذهب (كالمختصر و الوقاية و التنوير و غيره) و الدر المختار و

^١ قوله عن قراءة الفاتحة أه فالقول بعدم جواز الجمعة عند العجز عن المصر رد النص المطالب بلا دليل ورد احاديث الباب و افعال رسول الله ﷺ و الصحابة رضي الله عنهم ورد اصل المذهب و سيأتى ١٢

^٢ قوله لو فرضنا أه انما قلنا ذلك لان عبارة الجامع الصغير المطبوع فى المطبع العلوى صفحة ٢٠ مقطوع بها فى عدم اشتراط السلطان و المصر بالمعنى الذى قالوا به و انما الشرط هو مطلق البناء للوجوب دون الصحة على وفق احاديث الباب

^٣ قوله تخريب المساجد أه جوزوا الجمعة هنا مع عدم المصرية لان اهلها غير داخلين تحت حديث على رضي الله عنه ١٢

الرد المختار ان فاقد الإقامة بمصر تنوب جمعة عن فرض الوقت آه ملخصاً وفي القهستاني هو كالمسافر (بفقد المقيد اى الإقامة) و القروى (بفقد القيد اى المصر) آه ملخصاً و ما هذا الا لبقاء النص المطالب القطعى على حاله مع عدم^١ نصوص شرطيتهما على العاجز عنهما لو فرضنا ان لهما نصوصاً.

الاصل الثانى: ان النصوص الواردة لاركان اداء الصلوات و شروطه انما اوردها الشارع لتكون مؤكدات للنصوص الواردة لايجاب اصل الصلوات و تشريعها ببيان كمية اداءها^٢ و كيفيته لا معارضات لها فلا يجرى بينهما نسخ و لا تخصيص و لا تقييد فترى ان قوله تعالى ﴿ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا﴾ [الحج: ٧٧] (مثلاً) ما اورده الله تعالى ليكون تخصيصاً لعموم قوله تعالى ﴿وَأَقِمُوا الصَّلَاةَ﴾ [النور: ٥٦] و لا تقييداً لاطلاقه فلا يكون النص المطالب لاصل الصلاة مخصوصاً فى حق القادرين على الركوع و السجود و لا مقيداً على حالة القدرة عليهما فالقول بعدم جواز الصلوات بدون الركوع و السجود ليس معناه ان يفضى الى تركها و المنع عنها بل معناه انه لا بد من مراعاتهما فى الاداء حقا على القادرين^٣ عليهما و كذلك حال نص التوجه الى القبلة ما اورده الله تعالى ليفضى به الى ترك الصلاة بوجه من الوجوه و قس على هذا سائر نصوص الاداء^٤ فهذا هو حال نصوص اداء الجمعة (شروطه و اركانها) مع النص المطالب لاصلها اوردها الشارع لتكون مؤكدات له ببيان اركان اداء مطلوبة و

^١: قوله مع عدم آه بالانعدام الاصلى فالشرطية ايضا منعدمة بالانعدام الاصلى فالقول بعدم جواز الجمعة حينئذ و جعله من قبيل فوت المشروط بفوت الشرط رجم بالغيب و اما القادر على السلطان و المصر فمعنى شرطيتهما عليه و عدم جواز صلاته بدونهما ان مراعاتهما عليه ضرورى لا ان يترك الجمعة لان هذا ليس بغرض الشارع من نصوص الاداء كما ستعلم من الاصل الثانى ١٢

^٢: قوله كمية ادائها آه فلا يتصور كون حديث على ﷺ مخصصاً للنص الموجب لاصل الجمعة لكونه من نصوص الاداء و كذلك لاجل كونه غير شامل لفائد المصر كاهل عرفات و حين الفتن و استيلاء الكفار و نحوه ١٢

^٣: قوله حقا على القادرين آه انما قيد به لما مر من الاصل الاول ان العاجز غير مخاطب على قدر العجز فالنصوص فى حقه منعدمة بالانعدام الاصلى

شروطه و انه لا بد للقادر من مراعاتها و النهى عن اداء الجمعة بدون الاركان و الشروط في الحقيقة امر بمراعاتها لا بترك الجمعة بدونها و لهذا خص به القادرون فقولهم و لا تصح الجمعة^١ الا في مصر جامع ليس المراد به ترك الجمعة بدونها بل المراد به انه لا بد من مراعات المصر لان نصوص الاركان و الشروط و احكامهما مقصورة في حق القادر.

الاصل الثالث: انه لا يكون غرض الشارع في النصوص المرتبة (باعتبار الازمنة) ان يكون النص المقدم زماناً ناسخاً او مقيداً او مخصصاً للنص المؤخر و اطلاقه و عمومه و الا لنسخ القرآن بالكتب المقدمة بل الامر بالعكس و هو امر بجمع عليه بين الامة فمن هنا ترى ان نص الجمعة مطلق العنان في عمومه و اطلاقه لا يتطرقه شئ من نصوص الظهر الا التخفيف لدفع الحرج (لا لمعنى في الظهر) مع بقاء العزيمة و الخيرية فيه فكما ان لنائب السلطان اذا دخل السلطان في بلده نسبتان نسبة الى السلطان فهو بهذا الاعتبار معدوم النائية منسوخ المزاخمة و نسبة الى نفسه مع الرعايا فهو بهذا الاعتبار نائب على حاله حتى لا يحتاج الى اذن جديد اذا خرج السلطان فكذلك نسبة صلاة الظهر الى نفسها و الى صلاة الجمعة فلا يتصور كونها منيها عنها باعتبار الذات لان بهذا الاعتبار شرعت و لا كونها مأموراً بها باعتبار الجمعة^٢ لان فيه مكابرة القاطع القرآني و اجماع الامة ثم ان تقديم الجمعة على الظهر باعتبار ذاتيهما حتى اذا اختار المريض اداء الجمعة كان خيراً و عزيمة و لو تعذر

^١: قوله و لا تصح الجمعة أه نظيره قولنا لا تصح الصلاة الا بالقيام و لا تجوز قاعداً و قولنا لا تصح الصلوة الا بالتوجه الى القبلة و لا تجوز بدون التوجه و قس عليه حال جميع الشروط و الاركان فتري ان الشارع لا يريد بنصوصها ترك الصلوة و لا مخاطبة العاجز بل الغرض هو ضرورة مراعات القيام و التوجه و نحوه على القادر و ذلك لان عدم الجواز الكذائي فرع الشروط او الاركان و الاصل مقصور على القدرة فكذا الفرع ١٢

^٢: قوله باعتبار الجمعة أه فمن هنا قد علمت زلة بعض المدرسين الناظرين في عبارات القوم من نحو قولهم الظهر هو الاصل و انه صلاة الوقت لانه هو المتمكن على فعله وحده اذ يوهم ان للظهر وجوداً بل قوتاً بالنسبة الى الجمعة فيكون معارضا للنص القاطع بالقياس المردود عند الاكثر فيكون كمن عارض عند نزول الوحي بالجمعة بقوله كيف هذا و الحال ان الظهر هو الاصل او صلاة الوقت او نحوه تحقيق المقام انه يجب استعمال هذه الاقسية في مواضع لم ينزل فيها نص بان يقول اذا صلى احد الظهر هل له وجود لا بالنسبة الى الجمعة او هل صحت الجمعة بنية صلوة الوقت و قس فله الحمد ١٢

عليه جميع الاركان والشروط و لم يقتصر لتقديم الجمعة على الظهر بالقدرة على اركانها و شروطها و لا باداءها بل عليه ادائها^١ مادام الوقت اداء لامر النص المطالب للجمعة باعتبار ذاتها الباقي (اي ذلك النص) مادام جزء من الوقت فمن هنا علمت فساد القول بعدم جواز الجمعة بسبب المصر مع المنع من ادائها كالسلطان و سائر الشروط و الاركان بل لا يتصور الاختلاف في صحة الجمعة باعتبار الموضع لان الموضع الذى تصلى فيه الجمعة ان كان مصرا في الواقع او فناءه فذاك و الا فالمصر ليس بشرط كما مر^٢.

الاصل الرابع: ان المأمور به من حيث الذات محبوب له تعالى (كالجمعة) و المنهى عنه من هذه الحيثية مبغوض له تعالى (كشرب الخمر) فلا يجتمعان^٣ نعم قد يجتمع النهى العارضى^٤ (كالنهي عن الصلوة لعروض وجوب تخليص الغير) مع الامر الذاتي و الامر العارضى (كالامر بشرب الخمر عند خوف الهلاك بالعطش) مع النهى الذاتي فمن جملة النهى (الذى لا يتصور وجوده في الصلوات) من حيث الذات النهى عن الصلوة عند تعذر شروط ادائها و اركانها و ذلك لان الشرطية و الركنية حينئذ منعدمة بالانعدام الاصلى لعدم الامر عند العجز فالنهي عن الجمعة عند تعذر المصر^٥ و السلطان يصير نهيا باعتبار

^١: قوله بل عليه ادائها أه فاذا فاتته الجماعة الاولى فعليه ادائها بجماعة اخرى و ذلك للقطع بانه مأمور باداءها مادام الوقت فكيف بترك المقطوع به مع جواز تعدد الجمعة ١٢

^٢: قوله كما مر أه ان العاجز عن الشئ ليس بمأمور على ادائه اجماعا بالنصوص ١٢

^٣: قوله فلا يجتمعان أه ضرورة عدم اجتماع المحبوبة و المبغوضة في شئ واحد من جهة واحدة ١٢

^٤: قوله فلا يجتمعان أه فلهذا لا يتصور نهى الجمعة و سائر الصلوات من حيث هي و اما من حيث ادائها بدون الشروط و الاركان فالنهي مقصور على حالة القدرة عليها لان هذا النهى في الحقيقة هو امر بمراعات الشروط و الاركان لا اهمال الجمعة ١٢

^٥: قوله النهى العارضى أه لان النهى العارضى هو النهى عن اداء الصلوة بدون اركانها و شروطها و لا ركن و لا شرط عند العجز فالنهي عنها حينئذ يصير نهيا باعتبار ذاتها و هو غير متصور في الصلوات الخمسة و الجمعة و سائر العبادات لان فيه معارضة النصوص المطالبة لاصل الصلوات و العبادات فلهذا اتفق العلماء عليه السلام على انه ما ورد نهى من الشارع عن الجمعة و اتفق اهل الكشف على انه لا تحجير فيها و التحقيق في حج الفتوحات و حج الميزان و جمعته عن بعض العارفين ١٢

^٦: قوله تعذر المصر أه لا لاجل فوت الشرط لانعدامه عند العجز بالانعدام الاصلى لعدم الخطاب ١٢

ذاتها^١ و هذا كحال سائر شروطها و اركانها و غيرها من الصلوات ثم اشتراط المصر (اى للجواز) و السلطان انما نسب الى المذهب

فائده فى الجامع الصغير ايجاب فى الجمعة او ترخيص فى تركها لا نهى

فائده عدم ورود نهى فى الجمعة اجماعا

باعتبار التخريج من صاحب الكافى المؤلف فى حدود سنه ٣٠٠ ثم استخرج منه صاحب القدورى المؤلف فى حدود سنه ٤٠٠ عدم جواز الجمعة فى القرى ثم اكده الامام السرخسى رحمته الله فى المبسوط المؤلف فى حدود سنه ٥٠٠ و هو مأخذ الهداية و عبارة القدورى و لا تصح الجمعة الا فى مصر جامع او فى فنائها و لا تجوز فى القرى^٢ آه و لا يخفى ان عدم الجواز فى القرى فرع اشتراط المصر او الفناء و الاصل (اى اشتراط المصر او الفناء) مشروط بالقدرة^٣ فكذا الفرع (اى عدم الجواز) يعنى ان اهل القرى اذا كانوا قادرين على اتيان المصر او الفناء لا بد لهم من الاتيان اليهما (لا ان يتركوا الجمعة) و لا تجوز جمعهم فيها و لا يخفى ايضا ان هذا فرع عدم جواز تعدد الجمعة و اما على الرواية الاصح الارجح من جواز التعدد فالثلاثة من المصر و السلطان و اذن العام ليست بشرط و هو اصل المذهب المذكور فى ظاهر الرواية ففى الجامع الصغير المطبوع فى المطبع العلوى صفحة ٢٠ (اوله محمد رحمته الله عن يعقوب رحمته الله عن ايحيفه رحمته الله آه) فى الجمعة بمننا فان كان الامام امير الحجاز او كان

^١: قوله باعتبار ذاتها آه و هو غير متصور فى الصلوات لانها مأمور بها باعتبار الذات ١٢

^٢: قوله و لا تجوز فى القرى آه قال شاه ولي الله الدهلوى رحمته الله فى الحجة ان اكثر الاحكام كان الاختلاف فيها فى الاولوية زمن الصحابة رحمته الله و كذلك زمن ائمة المذاهب رحمته الله ثم انجر الى الاختلاف فى الجواز و عدمه بتلاحق الافكار و هو ظاهر لمن طالع كتب الامام محمد رحمته الله و الشافعى رحمته الله و نحوها ثم كتب المتأخرين نحو الهداية و غيرها ١٢

^٣: قوله بالقدرة آه بالنصوص المتواترة و اجماع الامة كما مر فله الحمد ١٢

^٤: قوله جمعهم فيها آه و اما العاجز عن اتيان المصر و الفناء فليس بمأمور بمراعاته فالقول بعدم جواز جمعته حينئذ رد النص المطالب لاصل الصلوة بلا دليل فلذا ترى انه لا كلام فى جمعة المعذورين و لو عن جميع الشروط و الاركان ١٢

الخليفة مسافرا جمع^١ وان كان (اي الامام) غير الخليفة و غير امير الحجاز و هو مسافر فلا جمعة فيها آه بحروفه فالمراد بالنفي هو نفي الوجوب للقطع بان السفر لا يمنع الجواز وايضاً الجملة الحالية (و هو قوله و هو مسافر) تقطع ان الامام لو كان مقيماً فعليه الجمعة و الاطلاق مشعر على انه لا فرق بين ان يكون اهل منى كثيرين او قليلين و مفهوم السياق على ان المراد بالنفي في جمعة عرفات هو نفي الوجوب عند ائمتنا الثلاثة عليه السلام^٢ صرح بذلك في الخلاصة (في مبحث الجمعة في منى و عرفات) و في شرح على القارى عليه السلام صفحة ١٣٢ على لباب المناسك قال القرطبي عليه السلام قال ابو حنيفة عليه السلام و ابو يوسف عليه السلام بجواز الجمعة في عرفات آه ملخصاً و في رحمة الامة قال ابو يوسف عليه السلام يصلى الجمعة في عرفات آه و في حج الميزان قال ابو يوسف عليه السلام يصلى الجمعة في عرفات لعدم ورود نهى من الشارع^٣ و قال الجمهور عليه السلام لما يأت امر بخصوص عرفات فعدم اقامتها فيها اخف آه ملخصاً فهذا اجماع منهم على عدم ورود نهى من الشارع و جواز الجمعة في عرفات و ايضاً في حج الميزان قال اهل الكشف لا تحجير في الجمعة آه ملخصاً و في جمعة الميزان قال بعض العارفين ان الشرائط للتخفيف عند الائمة عليه السلام فلو اقاموا الجمعة في البادية بدون حاكم جازت و ذلك لان الله تعالى اطلق الامر باقامة الجمعة آه ملخصاً

^١: قوله جمع آه اى وجوباً كما فى الخلاصة لان الكلام فيه و السياق له و السياق يقطعه كما سيأتى فله الحمد ١٢

^٢: قوله عند ائمتنا الثلاثة عليه السلام آه مع انه لا مناقضة بينه و بين اشتراط المصر لان نصوص الشروط و الاركان مقصورة على القادر بذلك و العاجز عنها غير مخاطب بمراعاتها بالنصوص المتواترة و اجماع الامة ١٢

^٣: قوله نهى من الشارع آه اى باعتبار الذات للمناقضة لان بهذا الاعتبار هى مأمور بها و لا باعتبار اشتراط المصر لعدم الشرط على العاجز لعدم كونه مخاطباً و الا فينجر الى تكذيب الشارع ١٢

^٤: قوله باقامة الجمعة آه و النصوص القرآنية كما هى قطعية باعتبار هى هى قطعية باعتبار عمومها و اطلاقها على رأى الاصح الارجح عند مؤسسى قواعد المذهب مقدمة على الاخبار الاحاد فينبغى ان لا يوجد ترخيص فى ترك الجمعة كما ذهب اليه اصحاب الظواهر الا ان عند اصحاب التعليل الاحاديث المرخصة للترك مفسرة للنص بحمله على الطلب الشامل للايجاب و الاستحباب و اما حديث على عليه السلام فهو من نصوص الاداء لا يتصور المعارضة بينه و بين النص المشرع لاصل الصلوة ١٢

فائده و القول بان العاجز عن اتيان المصر مأمور بمراعاته تكذيب الله تعالى و خروج
عن اجماع الامة و لا نظير له في الشرع في سائر الشروط و الاركان

و بين الشيخ الاكبر رحمه الله في حج الفتوحات اختلاف الائمة رحمه الله على وجه انه لا اختلاف
بينهم في اصل الجواز ثم قال هو ان اقامة الجمعة في عرفات من اوجب الواجبات سواء^١
كانوا قليلين او كثيرين مقيمين او مسافرين آه و قد مر بيان جواز جمعة فاقد الاقامة بمصر^٢
عن المتون و بيان جواز اقامة الجمعة حين استيلاء الكفار مع كونه مشمولاً بتخريب المساجد
و قتل القضاة و الامراء عن الفتاوى و دليل الكل اقامة رسول الله ﷺ الجمعة في سفر
الحديبية و الحنين كما في ابى داود و في الحديث "الجمعة واجبة على كل قرية" اورده المحدث
الدهلوى رحمه الله في الحجة و اختاره و قال و هو الاصح عندى و كذا اختاره في المصنفى على
الموطا و ايضا في الحديث "الجمعة واجبة على كل قرية و ان لم يكن فيها الا اربعة" رواه ابن
مسعود رحمه الله ان ام عبدالله الدوسية رضي الله عنها عن رسول الله ﷺ كما في البيهقى (و ايضا اورده
الامام الشعرانى في الميزان الكبرى) و عن ليث بن سعد رحمه الله ان الناس كانوا يصلون الجمعة
في مصر و السواحل زمان خلافة عمر رضي الله عنه و عثمان رضي الله عنه بامرهما و فيهم جماعة من الصحابة
رحمهم كما في البيهقى ايضا و قد اقام مصعب بن عمير رضي الله عنه الجمعة في الحديبية مع اثني عشر
رجلا و اسعد بن زرارة رضي الله عنه مع تسعة عشر رجلا كما في المبسوط و الاحاديث كثيرة لا

^١: قوله سواء آه قال الشيخ في الجمعة الفتوحات انه لم يأت بذلك نص من كتاب و لا سنة فاذا حصل ما يطلق عليه اسم الجماعة وجبت لا غير
آه و ذلك لان حديث على رضي الله عنه معلل بعلة حصول الاجتماع فمن هنا كان مذهب على رضي الله عنه هو ضرورة التشريق في عرفات و عليه ابوحنيفة رحمه الله و
اصحابه رحمه الله قاطبة ١٢

^٢: قوله الاقامة بمصر آه ففاقد الاقامة هو المسافر و فاقد المصر هو القروى كما في القهستاني ١٢

^٣: قوله اقامة رسول الله ﷺ آه و عدم خطاب العاجز اجماعا للنصوص الواردة بذلك فلا شرط بدون الخطاب بل هو منعدم بالانعدام الاصلى و
النص المطالب لاصل الصلوة باق ما دام الوقت على القطع و البتات ١٢

^٤: قوله و اختاره آه و قال يكفي في وجوب الجمعة ادنى ما يتقرى به قرية و ادنى ما يطلق عليه اسم الجماعة فمن تخلف حينئذ فهو الاثم آه
ملخصا ١٢

يسعها المقام و من جملة اعظم الدلائل على جواز الجمعة في القرى و البوادي حديث على عليه السلام لانه معلل^١ بعله حصول الاجتماع فدار الحكم مدار العلة (و انما خص المصر لان الاجتماع فيه غالبي عادي) سواء كانت في القرية او البادية او المصر قال بعض المشائخ ان للغير حكم المصر^٢ كما في الصلوة المسعودية بل سيق الحديث لنفي الجمعة في المصر حيث عم النفي باعتبار المواضع ثم استثنى المصر الموصوف بصفة الجامعة فبقى المصر المجرد عن الاجتماع داخلا تحت المواضع (التي نفى فيها الجمعة) و من ظن ان امام المذهب عليه السلام و صاحبيه عليهم السلام تمسكوا بهذا الحديث لاثبات عدم جواز الجمعة في القرى و البوادي فذلك من قلة تتبعه و عدم ظفره بالكتب الفارقة بين ما هو اصل المذهب و بين ما هو باعتبار تخريج بعض اصحاب الرأي و اغتراره بالكتب المختلطة بينهما مع عدم النظر الصحيح و ذلك لان اشتراط المصر (الذي اخرجه بعض اصحاب الرأي كما مر) للجواز لا يضر المقام^٣ ايضاً لان نصوص (فمنها هذا الحديث على ما قالوا) شروط الاداء و اركانه مقصورة على القدرة^٤ باجماع الامة فله الحمد ١٢.

محمد سرور عليه السلام جيجه فراه سنه ١٣٤٦.

^١: قوله لانه معلل أه و النصوص المعللة من براهين الان ليس بعله في الخارج و انما لميتها هي عللها كاحاديث المساجد معللة بعله الجماعة و انما خصت المساجد لانها اعدت للجماعة و هي فيها عادية كنص التأفيف معلل بعله الاضرار و انما خص التأفيف لان غالب حال الابناء هو التكلم بهذا الكلام حالة التضجر ١٢

^٢: قوله حكم المصر أه فمنه يؤخذ اقامة رسول الله صلى الله عليه وسلم الجمعة في سفر الحديبية و الحنين و سائر الصحابة رضي الله عنهم في الحديبية و السواحل كما مر و قد مر احاديث الجمعة في القرى و قال شاه ولي الله الدهلوي رحمته الله في الحجة و جاء حديث بطرق شتى يقوى بعضها بعضا خمسة لا جمعة عليهم و عد منهم اهل البادية أه الا اذا كانوا من اهل العمران و انما جاءوا في البوادي لمواشيهم فانه حينئذ الجمعة عليهم واجبة و في تركها طبع القلوب كما في حديث صحيح ابن ماجة عليه السلام ١٢

^٣: قوله لا يضر المقام أه من جواز الجمعة في القرى و البوادي عند تعذر المصر لان العاجز غير مخاطب على قدر العجز كما مر ١٢

^٤: قوله على القدرة أه فلذا لا كلام في جواز جمعة المعذورين و لو كان العجز عن جميع الشروط و الاركان مادام المحل و كذا سائر الصلوات فهذا هو حال المصر فالعاجز عنه غير مخاطب بمراعاته فكيف رد الامر المطالب القطعي بلا دليل ١٢

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الفائدة الضرورية



مؤلف:

مولوی محمد سرور فیضی جیجہ ای رحمۃ اللہ علیہ



مرتب:

مولوی ابوالحسن صاحب زادہ

حق چاپ محفوظ و مخصوص کتابخانه مولوی محمد سرور فیضی جیجہ ای رحمۃ اللہ علیہ می باشد و هیچ مؤسسه، انتشارات و یا فردی در افغانستان و یا خارج از آن، حق ندارد بدون اجازه کتبی از ناشر، این اثر را چاپ و نشر نماید. این کار شرعاً ناجایز بوده و نیز پیگرد قانونی دارد.

الفائدة الضرورية

◆ مؤلف: مولوی محمد سرور فیضی جیجہ ای رحمۃ اللہ علیہ

◆ مرتب: مولوی ابوالحسن صاحب زاده

◆ ناشر: مولوی ابوالحسن صاحب زاده

مرکز پخش:

- فراه، ولسوالی خاکسفید، قریہ جیجہ، کتابخانہ مولوی محمد سرور فیضی رحمۃ اللہ علیہ

تلفن: ۰۷۰۶۹۶۱۲۸۹ - ۰۷۹۸۴۶۵۸۶۹

بسم الله الرحمن الرحيم

الفائدة الضرورية

انما جاز تفسير المصر والفناء بما قالوا اذا سلكوا باشتراط المصر مسلك سائر الشروط والاركان بان قالوا اذا وجد مصداق تفسيرهما فلا بد من مراعاتهما والا فالشرطية منعدمة بالانعدام الا صلى لعدم الخطاب فلا دلالة للمنع على عدم صحة الصلوة فضلاً عن رفع تشريعها واما اذا رتب عدم صحة الجمعة بانعدام المصداق فالتفسير بهذا الغرض باطل اذ مع بطلان الترتيب يرجع الامر الى القول بترك القطعي بالظن والقياس ١٢

فائده

رسالة في بيان ان شرطية الشروط وركنية الاركان منعدمة بالانعدام الا صلى على العاجز عنها بقدر ما عجز لا يتصور هنا القول بالتفويت ولا الفوت وذلك لعدم دخوله تحت الخطاب كما اخبر الله تعالى واجمع عليه الامة فاذا علمت هذا فشرطية المصر كما قال بها بعض اصحاب التخريج مقصورة على حالة القدرة كسائر الشروط والاركان فاما عند العجز فالقول بمنع الجمعة يلازم تكذيب الله تعالى واجماع الامة فيما اخبر ومعارضة النص المطالب للجمعة بلا دليل بل رجما بالغيب نعم ترك الجمعة رخصة في مواضع الحرج لا نزاع عند المعلنين وعند اصحاب الظواهر لا ترخيص في ترك الجمعة اصلاً بل هي فريضة محكمة على الكل في جميع المواضع لتقدم عموم القرآن واطلاقه على الاخبار الاحاد اذ مدلولهما قطعي على الرأي الاصح الارجح عند ائمة الاصول من الحنفية ايضاً بل عليه بناء مذهبهم في غير الجمعة ١٢

فائده ضرورة مراعات الشروط والاركان مختصة على حالة القدرة اجماعا

فائده العاجز عن الشروط والاركان غير داخل تحت نصوصهما بالاجماع فى مقدار العجز

الحمد لله رب العلمين والعاقبة للمتقين والصلوة والسلام على رسوله محمد صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم وعلى آله واصحابه اجمعين فهذه رسالة فى بيان ان اشتراط المصر لا يضر فى جواز الجمعة فى غيره عند تعذره الفناها فى زمان دولة پادشاه ابن پادشاه المتوكل على الله محمد ظاهر شاه اللهم ايد دولته بدعاء اوليائك واحشره يوم القيمة فى زمرة اصفياك اعلم ان اشتراط المصر فى صلوة الجمعة لا يضر فى جوازها فى غيره عند تعذره وذلك لان العاجز عن الشروط والاركان غير مخاطب بمراعاتها على قدر العجز فهو غير داخل تحت نصوصها على ما اخبر الله تعالى به فى النصوص المتواترة المتظاهرة واجمع عليه الامة^١ فالشرطية والركنية حينئذ منعدمة بالانعدام الاصلى فلا فوت هنا ولا تفويت بل انعدام ومنعدم^٢ فالقول بعدم جواز الجمعة حينئذ يلزم تكذيب الله تعالى^٣ فيما اخبر والخروج عن اجماع الامة ومكابرة لعموم النص المطالب للجمعة

^١: قوله واجمع عليه الامة أه كما هو المبرهن فى فن التوحيد والكلام ١٢

^٢: قوله ومنعدم أه فالقول بعدم جواز الجمعة مع تعذر المصر رد القطعى بلا دليل لان شرطيته حينئذ منعدم بالانعدام الاصلى كسائر الشروط والاركان ١٢

^٣: قوله تكذيب الله أه اذ لا بد للقاتل الكذائى من القول بان العاجز عن المصر مخاطب بمراعاته وفيه ما قد علمت وهو افتراء على الشرع فلهذا لا نظير له فى سائر الشروط والاركان فترى انه لا كلام فى جمعة المعذورين عن سائر الشروط والاركان ما دام امكان الركن الاصلى الذى هو المحل وهو الحركة الاجتماعية فى الجمعة كما هو مجرد الحركة فى سائر الصلوات ١٢

واطلاقه واقوال رسول الله ﷺ وافعاله^١ والصحابة رضي الله عنهم^٢ واقوال المحققين من اهل الكشف^٣ وغيرهم فلا يضر المقام؛ ما في القدوري^٤ وغيره من التصريح بعدم جواز الجمعة في

فائده عدم اشتراط الامير والمصر في اصل المذهب

فائده قول العارفين في مذهب ائمة المذاهب

فائده بيان اجماع ائمتنا ابي حنيفة رحمه الله واصحابه رضي الله عنهم مع سائر اهل المذاهب على جواز الجمعة في عرفات القرى لانه مقصور^٥ على حالة القدرة على المصر ليكون مآله الى مراعات الشرط لا الى ترك الجمعة للقطع على ان الشارع اورد نصوص الشروط والاركان مقررات للنص الشارع لاصل الصلوة مكملات له ببيان كمية الاداء لامناقضات^٦ رافعات له ثم هذا اذا^٧ كان المصر شرطاً للجواز كما هو قول^٩ بعض اصحاب التخريج فاما في اصل المذهب فالامر ظاهر اذ الشرط هو العمران للوجوب لا للصحة وهذا هو الموافق لاحاديث الباب (كما سيأتى) ففي الجامع الصغير صفحة ٢٠ المطبوع في المطبع العلوى محمد رحمه الله عن يعقوب رحمه الله عن ابي حنيفة رحمه الله في الجمعة بمنأ فان كان

^١: قوله وافعاله آه في اقامته ﷺ الجمعة في سفر الحديبية والحنين كما في ابي داود رحمه الله ١٢

^٢: قوله والصحابة رضي الله عنهم آه في اقامتهم الجمعة في السواحل كما في البيهقي والحديبية كما في المبسوط ١٢

^٣: قوله من اهل الكشف آه حيث قالوا لا تحجير في الجمعة كما في حج الميزان الكبرى ١٢

^٤: قوله فلا يضر المقام آه اى جواز الجمعة في جميع المواضع ١٢

^٥: قوله ما في القدوري آه المؤلف في حدود سنة ٤٠٠ اخذاً من تصريح الكافى الجامع بين كتب ظاهر الرواية في حدود سنة ٣٠٠ باشتراط المصر ثم استدلل الامام السرخسى رحمه الله في المبسوط المؤلف في حدود سنة ٥٠٠ بحديث على رضي الله عنه مع ان الحديث من اظهر دلائل صحة الجمعة في القرى والبوادي لكون المصر معللاً بعله حصول الاجتماع مع سياقه في نفى الجمعة في المصر الخالى عن الاجتماع كما سيأتى ١٢

^٦: قوله لانه مقصوراً على نحو القول بانه لا تجوز الصلوة الا بالتوجه الى القبلة ولا تجوز بدون التوجه وانه لا تجوز الصلاة الا بالركوع والسجود ولا تجوز بدونهما وانه لا تجوز الصلاة الا قائماً ولا تجوز قاعداً لان معنى الكل ظاهر فكذا امر المصر ١٢

^٧: قوله لا مناقضات آه فلا يتصور منع الجمعة عند القدرة على المصر او الفناء لان غرض اشتراطه ان يرعى مع الاداء لا ان تترك الجمعة وهذا كحال سائر الشروط والاركان واما العاجز فلا نص في حقه ولا اشتراط فلا يتصور القول بالقوت والتفويت ١٢

^٨: قوله ثم هذا اذا آه اى ضرورة مراعات المصر عند القدرة مع انعدام شرطيته عند العجز كما مر ١٢

^٩: قوله كما هو قول آه وهو مردود باحاديث وردت في القرى والبوادي كما سيأتى وتمسكهم بحديث على رضي الله عنه باطل لان لفظ المصر معلل بعله الاجتماع فدار الحكم مدارها ومن هنا كان مذهب على رضي الله عنه ضرورة التشريك في عرفات وهو مذهب ابي حنيفة رحمه الله واصحابه رضي الله عنهم قاطبة كما في المبسوط وغيره ١٢

الامام امير الحجاز او كان الخليفة مسافراً^١ وان كان غير الخليفة وغير امير الحجاز وهو مسافراً^٢ فلا جمعة^٣ فيها آه فالمراد بالنفي هو نفى الوجوب قطعاً للاجماع على ان السفر لا يمنع الجواز وايضاً يرشدك على انه (اي الامام) لو كان مقيماً فالجمعة عليه واجب مع انه لا امير ولا قاض ولا مصر هناك^٤ فالامر دائريين وجوب الجمعة في العمران كما في الحديث كما سيأتى وبين رخصة الترك في البادية كما في الحديث ايضاً وسيأتى وهذا معنى قول العارفين ان شروط الجمعة للتخفيف عند اصحاب المذاهب فلو صليت الجمعة في البادية بدون حاكم جازت كما في الميزان فالحق ان المراد بنفى الجمعة في عرفات هو نفى الوجوب^٥ لا الجواز لعدم امكان تفريعه على مذهب من المذاهب قال على القارى في شرح اللباب قال ابو حنيفة رحمته الله وابويوسف رحمته الله جازت الجمعة في عرفات آه وفي حج الرحمة الامة في اختلاف الائمة قال ابو يوسف رحمته الله يصلى الجمعة في عرفات آه وفي حج الميزان الكبرى قال ابو يوسف رحمته الله يصلى الجمعة في عرفات لعدم ورود نهى^٦ عن الشارع وقال الجمهور رحمته الله عدم اقامتها فيها اخف آه ملخصاً وهذا يرشدك الى انه لا اختلاف بينهم في الجواز وكذلك اورد الشيخ الاكبر في حج الفتوحات اختلاف ائمة المذاهب رحمته الله في جمعة عرفات على وجه انه لا اختلاف بينهم في اصل الجواز واختارهو (اي الشيخ) ان اقامة الجمعة في العرفات من اوجب الواجبات سواء كانوا قليلين او كثيرين مسافرين او مقيمين آه ملخصاً وعلل (اي

^١: قوله مسافراً جمع آه اي وجوباً كما في الخلاصة ١٢

^٢: قوله مسافراً جمع آه اي وجوباً كما في خلاصة الفتاوى بالسباق والسياق ١٢

^٣: قوله فلا جمعة آه النفي للوجوب لا الجواز للاجماع على ان السفر لا يمنع الجواز ١٢

^٤: ولا مصر هناك آه مع انه لا ضير في اشتراط المذكورين لانه مقصور في حال القدرة ليرعى لا ليترك اصل الصلوة واما العاجز المعذور عنه فهو غير داخل في نصوصه فلذا صرح اصحاب الفتاوى بجواز الجمعة في زمان الفتن واستيلاء الكفار مع ان الغالب فيه قتل الامراء والقضاة وتخریب المساجد والابنية ١٢

^٥: قوله نفى الوجوب آه كما صرح بذلك في الخلاصة الفتاوى وعرفت من عبارة الجامع الصغير وقول العارفين في بيان المذهب وما يأتى من الدلائل واحاديث الباب ١٢

^٦: قوله نفى الوجوب آه لا نفى الجواز كما اختاره بعض اصحاب الرأي اذ هو في نفسه باطل لان الموضوع الذي تقيم فيه الجمعة لو كان مصرّاً او فناء المصر في الواقع فالامر ظاهر والا فهو اظهر لان العاجز عن المصر غير داخل تحت نفيه قطعاً كما مر فكيف المنع واما ترخيص الترك لدفع الحرج فامر اخر لا نزاع فيه فلله الحمد ١٢

^٧: قوله ورود نهى آه من حيث الذات اذ النهى من هذه الحيثية يقتضى البغض وهو غير متصور في الجمعة اذ هي مأمور بها من حيث الذات محبوبة عند الله تعالى ١٢

الشيخ المذكور) في جمعتها (اي جمعة الفتوحات) على انه لم يأت نص بذلك من كتاب ولا سنة فاذا اطلق عليهم اسم الجماعة وجبت لا غير آه وكذلك اورد صاحب الخلاصة الفتاوى اختلاف ائمتنا الثلاثة رحمته الله في جمعة عرفات^١ على وجهٍ دائر بين الوجوب وعدمه فقط^٢ وهذا هو اصل المذهب كما علمت فالعزيمة والخيرية في اقامتها^٣ مطلقا كما اخبر الله تعالى^٤ لانها محبوبة لله تعالى شرعت باعتبار ذاتها وان عجزنا عن جميع اركانها وشروطها^٥ وقد رنا على^٦ الظهر مع جميع شروطه واركانه فلا بد من الرجحان في فعلها مطلقا وكذلك باعتبار اشتراط المصر للجواز كما قال به بعض اصحاب التخريج لان غاية التمسك بنصوص الشروط والاركان ان ترعى الشروط والاركان لا ان ترك الصلوة واما العاجز^٧ فلا شرط في حقه ولا ركن كما مر فالقول باشتراط المصر حينئذ من الهديانات والمنع للجمعة^٨ حينئذ منع امر الله تعالى بمجرد الهوى والركون الى الرسوم والعادات اذ مظانه عند المانعين في ثلثة مواضع اما باعتبار ذات الجمعة فهي بهذا الاعتبار قد شرعت^٩ (كما مر) واما باعتبار الظهر والجمعة مع هذا الاعتبار قد شرعت واما باعتبار اشتراط^{١٠} المصر ونصوص الشروط والاركان ما وردت لتفضي الى ترك الصلوة بوجه من الوجوه بل مراعات الشروط

^١: قوله في جمعة عرفات آه فاما عدم جوازها فيها كما في الهداية وغيرها فهو غير متصور لا على اصل المذهب وهو ظاهر لعدم اشتراط المصر فيه ولا على قول بعض اصحاب التخريج لان شرطية المصر منعدمة على العاجز نعم رخصة الترك لدفع الحرج امر آخر لا نزاع فيه ١٢

^٢: قوله وعدمه فقط آه اي لا الجواز وعدمه لان عدم الجواز غير متصور في عرفات على القولين لان شرطية المصر مقصورة على القدرة فحينئذ الضرورة ان يرعى الشرط لا ان تترك الجمعة بخلاف العاجز كاهل عرفات اذ لا شرط عليه ١٢

^٣: قوله في اقامتها آه اي كائنة في آه ١٢

^٤: قوله كما اخبر الله تعالى آه بقوله ذلكم خير لكم ان كنتم تعلمون فعدم روية اقامة الجمعة خيرا مطلقا من الجهل ١٢

^٥: قوله اركانها وشروطها آه اذ لا كلام في جواز الجمعة للعاجز عن جميع الاركان والشروط ولو شمل العجز الامام مع القوم ١٢

^٦: قوله وقد رنا على آه لانه مع هذا الاعتبار قدمت الجمعة عليه فكيف يآثر بعد ذلك في ترك الجمعة ١٢

^٧: قوله واما العاجز آه كاهل عرفات فلا يتصور المنع فيها وان قلنا باشتراط المصر لان الشرط في حق العاجز منعدم بالانعدام الاصلى فلا يقال في حقه انه فوّت الشرط ١٢

^٨: قوله والمنع للجمعة آه نعم رخصة الترك في بعض الاحوال لدفع الحرج امر آخر لا نزاع فيه ١٢

^٩: قوله قد شرعت آه فكيف يتصور كون المأموره باعتبار الذات منهيا عنه بهذا الاعتبار ١٢

^{١٠}: قوله اشتراط آه تحقيق المقام ان الشخص اما قادر على المصر واما عاجز عنه فحكم الاول ان عليه مراعات المصر لا ترك الصلوة وحكم الثاني ان شرطية المصر عليه معدومة بالانعدام الاصلى فباى شئ يمنع عن العمل بالقاطع القرآنى فلذا كان اصل المذهب رخصة الترك لدفع الحرج لا المنع لعدم

والاركان ضرورية على واجدها ولا كلام في جواز صلاة فاقدها العاجز عنها كما في المتون والفتاوى ففى المختصر والوقاية والتنوير والدر المختار والرد المختار اقامة جمعة فاقد الصحة والاقامة بمصر تنوب عن فرض الوقت آه ملخصا والاول قد^١ يكون عاجزاً عن جميع شروط الاداء^٢ واركانه والثانى^٣ كالمسافر والقروى كما فى القهستانى وقال اصحاب الفتاوى بجواز الجمعة عند استيلاء الكفار وسائر الفتن مع انه لا يكون غالبا الا مع قتل الامراء والقضاة وتخريب المساجد والابنية وما هذا الا ان شرطية المصر معدوم (اى عند العجز) بالعدم الاصلى (لعدم الخطاب) فالقول بعدم جواز الجمعة فى عرفات والبوادرى باطل على المذهبيين^٤ وترخيص الترك لدفع الحرج امر آخر (لا نزاع) فيه وعليه احاديث الباب قال المحدث الدهلوى رحمته الله فى الحجة جاء حديث بطرق شتى يقوى بعضها بعضها خمسة لا جمعة عليهم وعد^٥ (اى رسول الله صلى الله عليه وسلم) منهم اهل البادية وهذا اذا كانوا من اهل البادية فى الاصل واما اذا كانوا من اهل العمران فى الاصل وانما جاءوا فى البادية لاجل مواشيهم فاقامة الجمعة واجبة عليهم ففى صحيح ابن ماجة "الاهل عسى احكم ان يتخذ الصبة من الغنم على رأس ميل او ميلين فيتعذر عليه الكلاء فيرتفع ثم تجى الجمعة فلا يجى ولا يشهدا وتجى الجمعة فلا يشهدا وتجى الجمعة فلا يشهدا حتى يطبع الله على قلبه" وفى كشف الغمة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى رعاة الابل والغنم يوم الجمعة ان يبعدوا بها رأس ميلين حتى لا يسمعو النداء فلا يشهدون الجمعة ويقول صلى الله عليه وسلم لهم من فعل ذلك ثلث جمع طبع الله على قلبه وايضا فى الكشف والحجة الجمعة واجبة على

^١: قوله والاول قد آه اى فاقد الصحة وهو المريض قد يكون الى آخره ١٢

^٢: قوله شروط الاداء آه مع انه لا كلام فى جواز جمعة المعذورين ولو عن جميع الشروط والاركان ما دام الركن الاصلى الذى هو المحل ١٢

^٣: قوله والثانى آه اى فاقد الاقامة كالمسافر بنفى المقيد وفاقد المصر بنفى القيد وهو القروى ١٢

^٤: قوله على المذهبيين آه اما على مذهب اهل التخريج فلعدم اشتراط المصر على العاجز واما على مذهب ائمتنا الثلاثة رحمهم الله فلعدم اشتراطه مطلقا فله الحمد

^٥: قوله اهل البادية آه هذا يؤيد ان الاختلاف فى جمعة نحو عرفات فى الوجوب وعدمه لا الجواز وعدمه فلذا نقل على القارى رحمته الله فى شرح الباب عن القرطبى رحمته الله عن ابي حنيفة رحمته الله وابى يوسف رحمته الله بجواز الجمعة فى عرفات بل لا اختلاف فى اصل الجواز كما لا يخفى على من طالع حج الميزان وحج

الخمسین رجلاً وليس على ما دون^١ الخمسين رجلاً جمعة وفي الحديث كما في الحجّة الجمعة واجبة على كل قرية واختاره المحدث الدهلوی رحمته الله في الحجّة و المصنفی شرح المؤطا وقال الاصح انه يكفي ادنى^٢ ما يتقرى به قرية وادنى ما يطلق عليهم اسم الجماعة فمن تخلف حينئذ فهو الآثم أه محصلاً وايضاً في الحديث الجمعة واجبة على كل قرية وان لم يكن فيها الا اربعة كما في البيهقي والميزان الكبرى رواه ابن مسعود عن ام عبد الله الدوسية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وكتب عمر رضي الله عنه الى ابي هريرة رضي الله عنه في البحرين ان ادّ الجمعة بجواثي وحيثما كنت^٣ كذا في المبسوط وايضاً كتب عمر رضي الله عنه الى البحرين ان ادوا الجمعة بجواثي وانيما كنتم كذا في مصنف ابن ابي شيبة وصححه ابن خزيمة وفي البيهقي كان الناس يقيمون الجمعة في مصر والسواحل زمان خلافة عمر رضي الله عنه وعثمان رضي الله عنه بامرهما وفيهم جماعة من الصحابة رضي الله عنهم وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقيم الجمعة في سفر الحديبية والحنين كما في صحيح ابي داود رحمته الله وفي المبسوط قد اقام مصعب بن عمير رضي الله عنه الجمعة في الحديبية مع اثني عشر رجلاً واسعد بن زرارَة رضي الله عنه مع تسعة عشر رجلاً وحديث على رضي الله عنه من اقوى الدلائل على جواز الجمعة في القرى والبادى بجامع العلة اذالمصر معلل بعلّة الاجتماع فدار الحكم مدار العلة والمصر وغيره فيه سواء فلا مفهوم للفظ المصر بل سيق الحديث لنفي الجمعة في المصر الخالى عن الاجتماع حيث عم النفي باعتبار المواضع في الصدر ثم استثنى منها المصر الموصوف بصفة الجامعة فبقى المصر المجرد عنها داخلاً تحت النفي؛ فلذا كان مذهب على رضي الله عنه ضرورة التشريق في عرفات وعليه ابوحنيفة رحمته الله واهل مذهبه قاطبة من غير خلاف بينهم وقد علمت مما مر انه لا يتصور ان يكون

^١: قوله ما دون أه واقعة حال ١٢

^٢: قوله يكفي ادنى أه اى فى وجوب الجمعة ١٢

^٣: قوله وحيثما كنت أه شامل للمصر وغيره كما فى مجموعة الفتاوى وتأويل صاحب المبسوط باطل ١٢

^٤: قوله تحت النفي أه كسائر المواضع ثم دار الحكم مدار العلة اينما كانت ١٢

اشتبه في جواز الجمعة باعتبار الموضع على المذهبين^١ فاعادتها بدعة اخترعها اهل الاعتزال واستحسان بعض المشائخ رحمهم الله في غير موضعه بالنص القرآني وهو قوله تعالى ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ...﴾ [الجمعة: ١٠] الآية اشار بالامر بالانتشار الى عدم بقاء شيء من وظائف الوقت على ذمتهم والاحاديث النبوية الاول قوله صلى الله عليه وسلم "الا لا صلوة له" فدخل في هذا النفي بمعنى النهي الظهر دخولاً اولياً والثاني اقامة رسول الله صلى الله عليه وسلم الجمعة في سفر الحديبية والحسين فكيف القول بالاعادة وسائر الاحاديث الواردة في القرى والبوادي كثيرة وكذا زمن الصحابة رضي الله عنهم كانوا يصلون الجمعة في البوادي والقرى كما مر وكذا ائمتنا وائمة المذاهب يقولون باطلاق جواز الجمعة باعتبار المواضع والسلطان وعدمه من غير القول بالاعادة بل في وصايا ائمة اهل السنة والجماعة كما في تحاف المتقين ينبغي ان يكون منشرح القلب في اقامة الجمعة ولو كان يعيدها لظلم السلطان فهو مبتدع ضال قد خالف الآثار والسنن لا يكتب من علمه شيء آه ملخصاً لله الحمد ١٢. سنة ١٣٤٦ / ش.

تذكرة:

كان وفاته رحمهم الله بهذه السنة المذكورة المسطورة وله آثار كثيرة ومن جملتها ثلاث كتب احدها في جواب كتاب لعبد القيوم الكركشي الذي قد منع الجمعة في اكثر المواضع وكتابه قد طبع وثانيها كتاب في جواب كتاب لعالم البرنابادي الهروي وهو ايضا منع الجمعة في اكثر المواضع وثالثها كتاب في جواب كتاب لمولوى عبد الرؤف انار دره گي وهو ايضا منع الجمعة في كثير من المواضع وفقنا الله تعالى بانتشار كتب المرحوم انا ابوالحسن ابنه.

آثار او براى منصفين بسيار نافع مى باشد ان شاء الله تعالى ١٢

^١: قوله على المذهبين آه اذ المصر ليس بشرط للجواز في اصل المذهب واما على مذهب بعض اصحاب التخريج فالشرطية منعقدة على العاجز بالانعدام الاصلى لعدم الخطاب واما القادر فعليه مراعات الشرط لا ترك الجمعة في الوجهين ١٢

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رسالة في بيان وجوب الجمعة



مؤلف:

مولوی محمد سرور فیضی جیجہ ای رحمۃ اللہ علیہ



مرتب:

مولوی ابوالحسن صاحب زادہ

حق چاپ محفوظ و مخصوص کتابخانه مولوی محمد سرور فیضی جیجہ ای رحمۃ اللہ علیہ می باشد و هیچ مؤسسه، انتشارات و یا فردی در افغانستان و یا خارج از آن، حق ندارد بدون اجازه کتبی از ناشر، این اثر را چاپ و نشر نماید. این کار شرعاً ناجایز بوده و نیز پیگرد قانونی دارد.

رسالة فی بیان وجوب الجمعة

♦ مؤلف: مولوی محمد سرور فیضی جیجہ ای رحمۃ اللہ علیہ

♦ مرتب: مولوی ابوالحسن صاحب زاده

♦ ناشر: مولوی ابوالحسن صاحب زاده

مرکز پخش:

- فراه، ولسوالی خاکسفید، قریہ جیجہ، کتابخانہ مولوی محمد سرور فیضی رحمۃ اللہ علیہ

تلفن: ۰۷۰۶۹۶۱۲۸۹ - ۰۷۹۸۴۶۵۸۶۹

اعلم ان لصلاة الظهر يوم الجمعة اعتباران اعتبار بالنسبة الى نفسها واعتبار بالنسبة الى صلاة الجمعة فبالنظر الى الاول هو اصل في الفرضية والعزيمة والنظر الى الثاني دار حكمها على وجه لا يزاحم الجمعة^١ فالاولى في التعليل تسليم كون الظهر منهي عنه وثبت حديث الا لا صلاة له الا انا نحمله على الحرمة وعدم القبول دون عدم الصحة لان النهي والنفي ليسا لخلل في نفسه بل لخلل في غيره وهو ترك السعي غالبا مع انه عاص غير متقى بترك الجمعة^٢ وانما يتقبل الله من المتقين ويأيده عطف ما بعده عليه قول ولا زكاة له الحديث وذلك لثلاث يتوهم اصالة الظهر وتكليفنا به بالاعتبارين اذ على هذا كان فعله ضروريا او عزيمة وهو موقوف على ورود نصوص الظهر بذلك بعد الجمعة او ورود نصوصها على صورة ترخيص فعلها لا الايجاب والحاق الوعيد بتركها او اكثرية الثواب على فعلها وقد ثبت قطعية فرضيتها على جميع المسلمين بعد اهل الرخص وعزيمتها مطلقا للامر القاطع العام المطلق ١٢

قوله له امير وقاضى اى مقيمان^٣ فلا اعتبار بقاضى يأتي احيانا آه رد المختار لكن ظاهر قولهم كل موضع الخ باطلاقه عدم اشتراط الاقامة آه التحرير المختار لا تجوز لامير الموسم آه الدر المختار قلت فعلى العامة نصب الخطيب على مقتضى كلامهم فى مواضع الضرورات ١٢

(فائده) قال صاحب هذه الرقيمات ما فى التحرير المختار اقوى مما فى الرد المختار ومما فى البحر عن الفتح لان اطلاق ما فى المتون مرجح بالحديث الصحيح وهو قوله ﷺ وله امام جائز او عادل اذ فى اطلاقه اشارة الى انه يكفى مجرد كون المسلمون تحت ولايته لحصول حمايته اياهم

^١: قوله الجمعة آه فى ذاتها و اوصافها من الاكديّة والتقديم والتأصيل والعزيمة اعطاها اياها امر المطلق العام وما جاء من الله تعالى آية ولا حديث من رسوله ﷺ فى شأن الظهر ثبت فيه شئ يزاحم به الجمعة فيما ذكرنا بعد تشريعها لان غرض الشارع بقاءها باوصافها الى يوم القيمة وترخيص تركها لبعض الاشخاص (كما عينه سياق الحديث) او فى بعض المواضع لا يناقض غرض الشارع فى تشريعها بل يؤكده لانه لمظنة الحرج فى الاجتماع ١٢

^٢: قوله بترك الجمعة آه وفيه رد جميع اعمال الخير من الصلوات والزكاة والصوم والحج وسائر اعمال البر وزاد عليها الظهر لزيادة المزاحمة ١٢

^٣: قوله مقيمان آه وهكذا نقل صاحب البحر عن الفتح و تمام نقله و الا لم تكن قرية اصلا اذ كل قرية مشمولة بحكمهم وقد يفرق بين قرية لا يأتيها حاكم يفصل بها الخصومات حتى يحتاجون الى دخول المصر فى كل حادثة يفصلها وبين ما يأتيها ويفصل فيها آه ١٢

عن ايداء الكفار حين اقامة شعار الاسلام واما اشتراط كونه او نائبه مقيما معهم في مصرهم فتقييد النص بغير دليل و تشريع ما لم يأذن به الله في الدين و المنازعة في التقديم والتقدم امر متوهم لا يثبت به الشرطية كما قال بحر العلوم في الرسائل الاركان بل مرجعه الى الاستحباب و السنة كتقديم العلم على غيره في امامة باقى الصلوات و من قال بشرطية الاذن فهو عند حضوره و اما عند عدم امكان الاستيذان فلا كما في جميع فتاوى الحنفية بل لا خلاف فيه بين المشائخ كما في الاركان و من قال بسقوط الجمعة عند عدمه فهو جاهل كما في رد المحتار بل هو ضال مضل كما في عمدة الرعاية قال صاحب الرقيمت ان هذا الحديث معلل بعلّة الامن فلهذا وجبت الجمعة على المسلمين في ولاية الكفار و زمان الفتنة اذا كانوا آمنين و لو توجب اذا خافوا من السلطان و مع هذا هو وارد في الحاق الوعيد بعدم اقامة الجمعة عند وجوده لحصول الامن فهو شرط وجوب الاداء كصحة البدن و اما ان صحة الاداء موقوف عليه فلا دلالة للحديث عليها

اصلا ١٢

و في الفتاوى ان للامام ان يجعل القرية مصرا و بالعكس و ان يقيم الجمعة في المنى كما في العالمگیریة و غيره ثم صرحوا ان ليس له ان يقيمها في القرى حين سفره و نقل ابن العابدين في منحة الخالق حاشية البحر الرائق عن النهر عدم تمصر القرية باقامة الوالى الا ان تكون بقية الشروط مستوفية فيها و ايده بنقل ما في الخلاصة ان ليس للسلطان اقامة الجمعة في القرى حين سفره نقل في رد المحتار عن القهستاني ان مجرد الامر من السلطان او القاضى حكم رافع للخلاف في القرية الكبيرة و الصغيرة فليطلب التوفيق ١٢.

(فائده) قال ابو حفص قلت لمحمد رحمته الله ايتأدى الظهر بتحريم الجمعة قال ما تصنع و قد
جاءت به الاثار ١٢ جامع الرموز

(فائده) قوله تعالى ﴿...وَذُرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [الجمعة: ٩] اراد
الامر بترك ما يذهل عن ذكر الله من شواغل الدنيا و انما خص البيع لكثرة كما في
المدارك ١٢

(فائده) قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ...﴾ [الجمعة: ٩]
في التفسيرات الاحمدية و قال الامام الزاهد المراد بالنداء دخول الوقت آه قلت الاية
معلقة ١٢

سئل من اهل البادية يقيمون فيها الجمعة لفقد الشرط الشرعى فهل يجوز لهم تقليد مذهب الغير
في اقامة الجمعة فيها و ما الحكم اجاب نعم تقليد^١ الائمة جائز لكن بشرط مراعات مذهب الامام
الذى قلده في جميع احكام ما قلده فيه و الله اعلم ١٢ قره العين صفحة ٥ بفتاوى علماء الحرمين.
قوله تعالى ﴿...فَانْتَشِرُوا...﴾ [الجمعة: ١٠] و في تفريع الانتشار على اداء صلوة الجمعة من غير مهلة
ولا تراخ ايماء الى انه لا صلوة فريضة بعد الجمعة فمنه يؤخذ عدم فرضية الظهر بعدها كذا في
تفسيرات الاحمدية.

^١: قوله نعم تقليد آه قال صاحب الرقيعات (اي تقليد مذهب الغير) و هو عند الضرور جائز بالاتفاق كما في عمدة الرعاية حاشية الشرح الوقاية في كتاب
المفقود و عند غير الضرورة عند المحققين و هو الحق الصحيح و اعظم الضرورات قوة المدرك لثبوت نحو اذا ثبت الحديث فهو مذهبنا كما في كسوف
الفتوحات و قال السيد امير على في حاشية المسلم و غيره في غيره بما محصله ان عليه اجماع المجتهدين ١٢

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين و الصلوة و السلام على رسوله محمد و آله و سلم اما بعد فهذه رسالة فى بيان وجوب الجمعة^١ على كل من آمن بالله و اليوم الاخر الا من يأتى استثناءه مع مأجوريته باقامته الجمعة و فى كل المواضع الا ما يأتى استثناءه مع مأجورية من اقام فيه الجمعة و ان لا تترك فى غير المصر سواء كان المصر شرطاً^٢ او لا كما هو التحقيق و بدون السلطان و اذنه سواء كان وجودهما شرطاً او للافضلية و يتم الغرض فى فصلين .

^١: قوله وجوب الجمعة أه محصول المرام كون المصر و وجود السلطان و اذنه للعمدية و الافضلية او الشرطية عند القدرة و عدم ورود المرفوع المسند المصرح فى الباب (اى باب شرطية المصر و السلطان) و عدم دلالة ما ورد فيهما على الشرطية الا بالمجاز و الاحتمال البعيد فكيف مع الموانع القاطعة و اخذ تعليل ما ورد لحصول الاجتماع و حصول الامن و به يحصل الجمع بين النصوص من غير كلفة فلله الحمد و اليه المتاب ١٢

^٢: قوله المصر شرطاً أه اذ المشروط المحصور فى المصر مقيد بالقدرة و عدم الحرج كشرط ستر العورة و امثاله و كالأركان مع ان المصر مغلل ١٢

الفصل الاول فى بيان دلائل ان الوجوب و جواز الاداء غير مقصور فى المصر و على اهله:

فمنها قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ...﴾ [الجمعة: ٩] علة و اطلاقا و عموما و دعوى التخصيص باطل كما سيأتى و قد بوب ابوداود على اذن رسول الله ﷺ لاقامة الجمعة و الصلوة فى الرحال يوم المطير فى الحديبية و الحنين و هذا ظاهر فى ان اقامة الجمعة كان ديدنا لهم و الا لما احتاج الى الاذن يوم المطير و حين امر ابن عباس رضي الله عنهما بالصلوة فى الرحال يوم المطير نظر بعض الصحابة رضي الله عنهم الى بعض مستكرين لقوله حتى احتاج ﷺ الى بيان عذره فلم يكن اقامتهم للجمعة مقصورا فى المصر كما لم يكن مقصورا حال اقامتهم و قد اقام رسول الله ﷺ الجمعة حين كان مسافرا فى مكة كما فى المبسوط صفحة ٢٤ فعدم الاقامة (كما نقل بعض العارفين عن الائمة كما فى الميزان) كان رخصة للعذر و هذا

١: قوله ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [الجمعة: ٩] أه لم يقيد بعدم الحرج مع انه مدفوع ايماء الى سنية الجمعة لمن وقع فى الحرج لانه مرخص الترك لا غير

مجوز الايتمار و هذا باعتبار رموز البلغاء لا ان الامر يدل على الوجوب و الندب معا ١٢

٢: قوله ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [الجمعة: ٩] وجه الاستدلال بالآية الشريفة عموم المخاطبين و شمولهم لاهل المصر و غيرهم و اطلاقها عن قيد المصر و قطعية مدلولهما و بطلان القول بانها مخصوصة البعض و مصرحات القولية و الفعلية الآتية المجمع عليها و عدم صلوح الخبر الواحد لمعارضة قطعية الجمعة خصوصا اذا كان معناه الموافقة اقرب الى الفهم و غيره فى درجة المجاز فكيف به مع الموانع و قس عليه شرطية وجود السلطان و اذنه و ان الرخصة فى بعض الافراد و المواضع و الاوقات معللة بعلّة الحرج ففى الحجة لشاه ولى الله ان اهل البادية من الذين رخص لهم فى ترك الجمعة أه محصلا فهو معلل بعدم حصول مادة الجمعة الا بالحرج فلو كان الوف من المؤمنين ساكنين فى البادية اتفاقا او لرخوة اراضيهم او بدل جدران المصر بالآخية لنحو الزلازل لا معنى لسقوط الجمعة عنهم اذ لا معنى لظرفية المصر للوجوب و الاداء على خلاف القياس بل هو معلل بحصول مادة الجمعة التى هى الاجتماع فلهذا قالوا بالوجوب و الاداء فى الافنية و ليس الرخايس من باب تخصيص آية الجمعة فى شئ لان مواضع الحرج غير داخل (قوله غير داخل أه و تشريع دفع الحرج لهم لا عليهم فانتفى الوجوب فى بعض الاشخاص و فى بعض المواضع لا الصحة و الا لعاد هذا التشريع عليهم لا لهم و هو خلاف اكدية الجمعة ايضا ١٢) فى الخطاب او هو من قبيل تخصيص العقلى و هو غير قادح للقطعية على ما نفرد فى تخريجه صاحب التوضيح و فى التفسيرات الاحمدية ثم الظاهر انه عم الخطاب بوجوب صلوة الجمعة لجميع المسلمين موافقة لخطاب سائر العبادات العامة ولا يخرج الآية بهذا التخصيص (اى عدم الوجوب على البعض) عن القطعية كآية الصلوة و الزكاة أه محصلا ١٢

محمل عدم اقامة رسول الله ﷺ الجمعة^١ في العرفات فلسنا ننكر^٢ الرخائص ولم يثبت عنه ﷺ ولا عن الصحابة رضوانهم عدم اقامة الجمعة في موضع تحريماً لعدم الجواز فيه ولو ثبت الاقامة في القرى والصحراء مرة لتعين ان عدمها ليس للعزيمة كيف وقد ثبت (اي اقامة الجمعة في القرى والصحراء) بالاجماع السكوتي من الصحابة رضوانهم ففي البيهقي عن ليث بن سعد ان اهل مصر والسواحل في زمان خلافة عمر رضي الله عنه و عثمان رضي الله عنه كانوا يؤدون الجمعة بامرهما وفيهم جماعة من الصحابة رضوانهم كذا في مجموعة الفتاوى صفحة ١٧٥ ولا يخفى ان عليا رضي الله عنه كان في زميرتهم غير خفي عليه ما يجري فيهم خصوصاً ما كان من اعظم الاركان الاسلامية^٣ في هذه المدة المديدة وقد صرح ائمة الاصول ان نحو هذا يسمى اجماعاً والثابت به قطعي وايضا في مجموعة الفتاوى صفحة ١٧٥ عن مصنف ابن ابي شيبة ان عمر رضي الله عنه كتب الى البحرين ان ادوا الجمعة اينما كنتم وصححه ابن خزيمة ولفظ اينما شامل للمصر والقرى وايضا في المجموعة صفحة ١٦٨ عن حجة الله البالغة للشيخ ولي الله رضي الله عنه وهو من اعظم الاحناف انه جاء في الحديث "الجمعة واجبة على كل قرية" آه معرباً وفي كشف الغمة صفحة ٢٠٢ كان ﷺ ينهى رعاة الابل والغنم يوم الجمعة ان يبعدوا بها على رأس ميلين حتى لا يسمعو النداء فلا يشهدون الجمعة ويقول لهم من

^١: قوله رسول الله ﷺ الجمعة آه هذا دليل الجمهور غير ابي يوسف حيث قالوا لم يورد بذلك امر فكان عدم فعل الجمعة فيها اخف كذا في الميزان في كتاب الحج ١٢

^٢: قوله فلسنا ننكر آه قال ابو يوسف رحمه الله يصلون الجمعة بعرفة ولا منع لعدم ورود النهي عن الشارع وقد قال اهل الكشف ان الاصل عدم التحجير كذا في الميزان صفحة ٤٣ و ٤٤ (اي في كتاب الحج) وقد قرر في حج الفتوحات بلزوم هذه الصلوة فيها وفي رحمة الامة صفحة ١٣٩ في اختلاف الائمة في كتاب الحج ايضاً عن ابي يوسف رحمه الله انه قال يصلى الجمعة بعرفة آه فمن هنا علمت عدم صحة دعوى الاجماع بعدم الجواز فيها وكذا يجوز اقامتها في البراري لحديث ورد بطرق شتى يقوى بعضها بعضاً ان اهل البادية من الذين رخص لهم في الترك كذا في حجة الله البالغة وفي الميزان وقال بعض العارفين ان هذه الشروط انما جعلها الائمة تخفيفاً على الناس وليست بشرط في الصحة فلو صلى المسلمون في غير اينية ومن غير حاكم جاز لهم لان الله تعالى قد فرض عليهم الجمعة وسكت عن اشتراط ما ذكره الائمة آه فمن هنا علمت ايضاً ان دعوى الاجماع بعدم الجواز في البراري غير صحيح ايضاً ١٢

^٣: قوله الاركان الاسلامية آه وقد ثبت في اصول الفقه ان الصحابة رضوانهم اذا عملوا على خلاف حديث في زمان البلوى والضرورة او عمل الراوى على خلاف قوله فيما يرويه فجميع احتمالاته متروكة الا احتمال الموافقة فمن هنا يعلم معنى حديث علي رضي الله عنه كما سيأتى فله الحمد ١٢

^٤: قوله لا يسمع النداء آه فقصر الوجوب على سامع النداء باطل ولا مناقضة بين هذا الحديث وبين قوله ﷺ "الجمعة على من سمع النداء" لان مفهوم الشرط غير معتبر عندنا وايضا لا مزاحمة في الاسباب كما عرف في اصول الفقه ويدل على ما قلنا ايضاً حديث اتخاذ الصبة من الغنم كما رواه ابن ماجة وسيأتى وحديث ثعلبة ومن جملة زلتة تركه الجمعة حين مباحثته المدينة كما رواه البخاري ١٢

فعل ذلك ثلث جمع طبع الله على قلبه و ايضا فيه صفحة ٢٠٣ كان ابو امامة رحمته الله يقول سمعت رسول الله ﷺ يقول "الجمعة واجبة على الخمسين رجلا وليس على ما دون الخمسين جمعة" آه قلت هى واقعة حال فلا تعم بدليل النصوص الاخر و ايضا فيه كان ابن مسعود رحمته الله يقول سمعت رسول الله ﷺ يقول "الجمعة واجبة على كل قرية و ان لم يكن فيها الا اربعة"^١ و قال كعب بن مالك رحمته الله اول من جمع بنا اسعد بن زرارة رحمته الله فى بقيق الخضمان قيل لكعب رحمته الله كم كنتم يومئذ قال اربعون رجلا فجمع بنا قبل مقدم النبي ﷺ من مكة قال شيخنا (اى شيخ صاحب كشف الغمة) و الظاهر ان العدد المذكور ليس بشرط و لو كان اسعد رحمته الله وجد دون الاربعين لجمع بهم و اقام شعار الجمعة بدليل الحديثين قبله فهى واقعة حال آه و ايضا فيه صفحة ٢٠٢ كان رحمته الله يقول^٢ "الجمعة واجبة على كل محتلم سجع النداء فى جماعة الا عبد مملوك او امرأة او صبي او مريض او مسافر و من استغنى عنها بلهو او تجارة استغنى الله عنه و الله غنى حميد" آه و فى المبسوط صفحة ٢٢ قال رسول الله ﷺ "من كان يؤمن بالله و اليوم الآخر فعليه الجمعة الا مسافر و مملوك و صبي و امرأة و مريض فمن استغنى عنها بلهو او تجارة استغنى الله عنه و الله غنى حميد" و فيه صفحة ٢٤ ان رسول الله ﷺ لما بعث مصعب بن عمير رحمته الله الى المدينة قبل هجرته^٣ قال له اذا مالت الشمس فصل بالناس الجمعة و كتب الى اسعد بن زرارة رحمته الله اذا زالت

^١: قوله الا اربعة آه رواه البيهقى عن ام عبدالله الدوسية عن رسول الله ﷺ كذا فى الميزان فى فصل فى امثلى مرتبى الميزان صفحة ٩٠ ١٢

^٢: قوله الا اربعة آه هذا نص فى الباب لا ينفع معه قول من قال ان جوائى مصر معلل على شرطيته مع قول البخارى و ابى داود ان جوائى قرية و ثبت فى البخارى التجميع فى ارض اعدت للزراعة فى اطراف الالة ١٢

^٣: قوله كان ﷺ آه و عن ابن عباس رضي الله عنه ان النبي ﷺ قال "من ترك الجمعة من غير ضرورة كتب منافقا فى كتاب لا يمحو ولا يبدل" و فى بعض الروايات ثلثا رواه الشافعى رحمته الله كذا فى المشكوة و فيه ايضا يقول اى رسول الله ﷺ على احواد منبره لينتهين اقوام عن ودعهم الجماعات او ليختمن الله على قلوبهم ثم ليكونن من الغافلين رواه مسلم و عنه ﷺ لقد هممت ان امر رجلا يصلى بالناس ثم احرق على رجال يتخلفون عن الجمعة بيوتهم رواه مسلم ١٢

^٤: قوله قبل هجرته آه فمن هنا علمت ان ما فى كشف الاستار حاشية الدر المختار ان اقامة الجمعة كانت بغير علم رسول الله ﷺ باطل فله الحمد و لا يخفى على منصف الماهر ان المدينة لم يوافق تفسيرها يومئذ اكثر تفسيرات المشايخ رحمته الله للمصر و تفسيرها و كذا الجوائى ببعض تفسيرات المصر لا يغنى عن شئ لثبوت اقامة الجمعة فى الحديبية و امثالها و يستأنس بما قال فى الواقدى من اقامة الصحابة رضي الله عنهم للجمعة فى صحارى مصر و غيرها و كيف و لفظ المصر معلل لا امر يخالف القياس كما عرفت و ستعرف ١٢

الشمس من اليوم الذى يتجهز فيه اليهود لسبتهم فازدلف الى الله تعالى بركعتين آه و ايضا فيه صفحة ٢٥ ان مصعب بن عمير رضي الله عنه أقام الجمعة بالحديبية مع اثني عشر رجلا آه فهل الحديبية الا قرية صغيرة كما في حواشي البخارى و ايضا فيه ان اسعد بن زرارة رضي الله عنه اقامتها بتسعة عشر رجلا آه و في المشكوة عنه رضي الله عنه "الجمعة حق واجب على كل مسلم في جماعة الا على اربعة عبد مملوك او امرأة او صبي او مريض" رواه ابوداود و في ابن ماجة قال رسول الله ﷺ "الا هل عسى احدكم ان يتخذ الصبة من الغنم على رأس ميل او ميلين فيتعذر عليه الكلاء فيرتفع ثم تجئ الجمعة فلا يجئ و لا يشهدا و تجئ الجمعة فلا يشهدا حتى يطبع على قلبه" و في الترمذى عن النبي ﷺ "الجمعة على من آواه^١ الليل الى اهله" و في الحجّة للشيخ ولى الله ﷻ ان اهل البادية من الذين رخص لهم^٢ في ترك الجمعة لحديث ورد بذلك بطرق شتى يقوى بعضها بعضها آه فقد علمت بالتصريحات و الاطلاقات وجوب الجمعة على اهل القرى و جوازها فيها بل مطلقا و التشديدات في تركها بل ورد في الحديث رد جميع اعمال الخير به و في تركها ثلث مرات طبع القلب (لاحديث ورد بذلك في ابن ماجة و غيره) قال بعض اصحابنا الحنفية في بيان عدم وجوب الجمعة في القرى و عدم جوازها فيها ان آية الجمعة مخصوصة بالاجماع لعدم جوازها في البرارى اجماعا (و قد علمت بطلانه) و لا في كل القرى عند الشافعى رحمته الله^٣ فجاز

^١: قوله على من آواه آه قال شيخ عبدالحق على المشكوة نقلا عن الطيبي ان هذا ما ذهب اليه ابوحنيفة رضي الله عنه و اصحابه رضي الله عنهم بشرط دخول وطنه في ديوان ذلك المصر ١٢

^٢: قوله من الذين رخص لهم آه و هو معلل بعدم حصول الاجتماع الا بخرج كما ان حديث المصر معلل بحصوله فالمدار على وجود مادة الجمعة و عدمها لا لعدمية المصر في الاول و ظرفيته في الثانى و هو الثابت بما قدمنا من النصوص و به يجمع بين الدلائل و في الصلوة السعودية عن شيخ الاسلام برهان الدين ان للعير حكم المصر آه و يستأنس بما جاء في الواقدي من اقامة الصحابة رضي الله عنهم الجمعة في صحارى مصر في حروبهم حتى كمن لهم الكفار و قتلوا منهم خلقا كثيرا و يؤيد ما قلنا قول المشائخ رضي الله عنهم ان للافنية حكم المصر في شأن الجمعة وجوبا و اداء كما في رد المحتار و غيره ١٢

^٣: قوله عند الشافعى رحمته الله آه في ابن ماجة عن جابر رضي الله عنه قال خطبنا رسول الله ﷺ فقال "ياايها الناس توبوا الى الله قبل ان تموتوا و بادروا بالاعمال الصالحة قبل ان تشغلوا و صلوا الذى بينكم و بين ربكم بكثرة ذكركم له و كثرة الصدقة في السر و العلانية ترزقوا و تنصروا و تجبروا و اعلموا ان الله قد افترض عليكم الجمعة في مقامى هذا في يومى هذا من عامى هذا الى يوم القيمة فمن تركها في حياتى او بعدى و له امام عادل او جائر استخفافا بها او جحودا لها فلا جمع الله له شمله و لا بارك له في امره الا و لا صلوة له و لا زكاة له و لا حج له و لا صوم له و لا بر له حتى يتوب فمن تاب تاب الله عليه" الحديث فثبوت هذا الوعيد بوجود الامام بعبارة النص و بوجود الامن بدلالته اذ الحديث معلل كاية التأفيف و لا يعلم منه ان صحة الاداء موقوف عليه فضلا عن سقوطه عند فقدته كما اذا قيل من ترك الصلوة و هو صحيح فعليه كذا حيث لا يعلم منه عدم صحة صلوة المريض فضلا عن سقوطها عنه ١٢

تخصيصه بحديث على عليه السلام^١ وهو لو عورض بغيره فحديث على عليه السلام أولى و كفى به قدوة و اماما و ايضا الصحابة عليهم السلام لما فتحوا البلاد لم يشغلوا ببناء المسجد الجامع الا في الامصار و لو فعلوا لسمعناه و لو احاداً آه محصلا و لا يخفى على الماهر المنصف العامل بقوله تعالى ﴿وَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩] ان هذا خلاف الاحاديث الواردة في الباب بل خلاف سنن القياس ايضا فهو فاسد بوجوه الوجه الاول فساد هذا الاجماع بنقل بعض العارفين كما في الميزان صفحة ٢٠٤ للشيخ عبدالوهاب الشعراني رحمته الله ان هذه الشروط التي اشترطها الائمة عليهم السلام انما هي للتخفيف (و ليست بشرط في الصحة كذا في الميزان) على الناس^٢ فلو اقيمت الجمعة بغير اذن الامام و في غير الابنية جازت^٣ آه ملخصا و الوجه الثاني عدم تصور^٤ هذا التخصيص كما لا

^١: قوله بحديث على عليه السلام آه روى منقطعا و مضعفا و مرفوعا و جرحا و تعديلا في روايته ففي تخريج الهداية لم يرو عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بشئ و في مجموعة الفتاوى ضعيف منقطع لم يرو هو مرفوعا مسندا و في مقدمة صحيح المسلم روايه واهى كذاب و في النووى متفق على ضعفه و في قانون الموضوعات صفحة ٢٤٨ راوية الحارث الاعور كذاب غال في التشيع يروى عن على عليه السلام آه و قيل صحيح من طريق جرير و ذكره ابو يوسف رحمته الله في الامالى قلت و لا يخفى انه حملة على عدم صحة اقامة الجمعة في القرى من ابعد احتمالاته مع الموانع الصريحة بل القاطعة كما عرفت و ستعرف ١٢

^٢: قوله على الناس آه لان اقامة الجمعة موقوفة على الاجتماع و فيه حرج لبعض الاشخاص و في بعض الاماكن فاورث التخفيف و اما عدم الصحة فهو خلاف اكدية الجمعة و اقدميتها سواء كان في الاشخاص او في الاماكن و لا يخفى على الماهر باصول المذاهب المنصف ان ظرفية المصير غير مراد الشرع سواء كانت للوجوب او للاداء بان كان امرا على خلاف القياس بل هو معلل بعلة حصول الاجتماع و تحصيله و انما خص المصير لانه فيه اغلب و ايسر على نظير آية التأقيف فلذا جاء في فتاوى اصحابنا وجوب الجمعة على اهل الافنية و جوازها فيها و نقل في الميزان في كتاب الحج و في رحمة الامة (اي في كتاب الحج) في اختلاف الائمة عليهم السلام عن ابي يوسف رحمته الله اقامة الجمعة في العرفات و زاد في الميزان عنه لعدم ورود النهى عن الشارع آه قلت هذا قول ابي يوسف رحمته الله مع ذكره حديث على عليه السلام في الامالى و لو لا تعين معناه عنده انه ليس فيه نهى من اقامة الجمعة في غير المصير لما قال بهذا الدليل ١٢

^٣: قوله جازت آه ظاهره الاجتماع بعدم المنع لعدم الجواز و يؤكد ايضا ما نقل في الميزان ايضا في كتاب الحج عن ابي يوسف رحمته الله باقامة الجمعة في العرفات لعدم ورود النهى و عن الجمهور عليهم السلام بالتخفيف لعدم ورود الامر آه ملخصا و قد مر اجماع الصحابة عليهم السلام و الاحاديث الواردة في الباب فدعوى عدم الجواز من بعض اصحابنا في البرارى و القرى باطل و دعوى الاجتماع ابطال منشأ أكثر التغيرات كثرة اخذ المؤلفين بعضهم من بعض ١٢

^٤: قوله عدم تصور آه فيه ان قطعية العام ليس امرا متفقا عليه فلعل عند مانعي الجمعة في القرى رجح ظنية العام بان تأسيس الاصول يؤخذ من النصوص فلا يؤخذ على وجه يرد به النصوص غير المحتملة في الباب اذهو قياس محض من شروط صحته عدم تغيير النصوص ١٢

^٥: قوله عدم تصور آه ففي التفسيرات الاحمدية ثم الظاهر انه عم الخطاب بوجوب صلوة الجمعة لجميع المسلمين موافقة لخطاب سائر العبادات العامة و لا يخرج الاية بهذا التخصيص (اي عدم الوجوب على البعض) عن القطعية كاية الصلاة و الزكوة (قوله كاية الصلوة و الزكوة آه و يأيده تصريح العلماء في فتاواهم على قطعية الاية حين افتوا بتكفير جاحد الجمعة كالدر المختار و الرد المحتار و حين استدلوا على فرضية الجمعة كما في عمدة الرعاية و هو ظاهر بحر الرائق و مبسوط الامام السرخسى و البخارى ١٢) آه محصلا قلت هذا بجعل التخصيص عقليا كما اخترعه صاحب التوضيح او بجعل مواضع الحرج غير داخل في الخطاب فحينئذ يكون التخصيص سوريا لا حقيقيا ١٢

يخفى على الماهر باصول الفقه لان شرط التخصيص الحقيقى فى المرتبة الاولى ان يكون المخصص كلاما مستقلا مقارنا للمخصص منه ولا وجود ولا معنى للاجماع وقت حياة النبي ﷺ فضلا عن المقارنة ولو اعتبر تراخيه يكون هذا التخصيص نسخا ولا نسخ بعد حياة النبي ﷺ فضلا من ان يكون بالاجماع مع ان الباقي بعد نسخ البعض باق على قطعيته لان النسخ لا يعمل اتفاقا (والا فيفضى الى نسخ العبارة بالدلالة وهو لا يجوز) بل لو فرضنا تخصيص الآية فى المرتبة الاولى ايضا لا يمكن تخصيصها فى الثانية بالظنى لان جواز التخصيص فى الثانية بالنظر معلل ببقاء افراد العام ظنية بعد تخصيص الاول والجمعة التى هى مدلول الآية قطعية اجماعا يكفر جاحدها لا يتوقف قطعيته بعد م تخصيص الآية فلا بد فى كل مرتبة من القاطع^١ والوجه الثالث ان هذا التأصيل ايضا من القياس وهو مردود بالفعل الصحيح والقول الصريح من رسول الله ﷺ فكذا هذا لثبوت اقامة الجمعة من رسول الله ﷺ والصحابة رضوانهم على الله فى القرى والوجه الرابع منع كون حديث على بن ابي طالب (او النفي بمعنى النهى وهو غير مقصور فى عدم الصحة) اولى فى كل الاحوال مطلقا وان حمل على السماع لانه على هذا يتقدم على الموقوف لا المرفوع الاصل فرقا بين الملحق والملحق به والحال انه معارض باقوال النبي ﷺ^٢ وافعاله ﷺ وافعال الصحابة رضوانهم على الله فى زمانه ﷺ فى المدينة والحديثة والحسين وبعد زمانه ﷺ فى السواحل واما كانوا وعلى بن ابي طالب منهم فيهم فى هذه المدة المديدة كما مرفى اصول الفقه الحديث اذا خالف ظاهر الحال فى زمان البلوى او خالف فعل راويه فجميع وجوه باطلة الا وجه الموافقة (مع ان هذا الوجه ارجح بنفس الحديث فكيف مع المزاحمة) والوجه الخامس ان هذا من باب

^١: قوله من القاطع أه ولا عبرة لعروض الشك والاشتباه لان من الاصول ان اليقين لا يزول بالشك فترى اصحابنا يحكمون باقامة الجمعة فى مواضع الاشتباه ولما كان قطعية الجمعة قاطعا لسقوط الظاهر لا دليل لادائه الا الاحتياط ما لم يفض الى مفسدة الى الجمعة واما الوجوب فيرده ظاهر قوله تعالى ﴿فَانْتَشِرُوا﴾ [الجمعة: ١٠] لان الفاء للتعقيب غير المترخ فمن ضرورة الامر بالانتشار عقب تسليم الجمعة من غير تراخ عدم فرضية الظاهر ولزومه كذا

فى التفسيرات الاحمدية ١٢

^٢: قوله باقوال النبي ﷺ أه وسائر الآيات القرآنية الواردة فى الجمعة والتشريع عموماتها واطلاقاتها واجماع اهل المذاهب الاربعة بترك ظاهر الحديث بالتشريع فى العرفات وافتاء اصحابنا بقول الصحابين رضوانهم على الله فى التشريع فى القرى وغيرها ١٢

التحريض بالاجتماع في المصر حالمة الاداء لا الايجاب لاتيانه بكلمة في الظرفية (لا على الايجابية) و المشروط (و هو هنا صحة الجمعة) على عدمه الاصلى (لا الشرعى فثبت بالنصوص الآخر) عند عدم الشرط (و هو هنا المصر) بعدم القدرة عليه فثبت^١ بالموجبات^٢ فهو نظير^٣ لا صلوة لجار المسجد الا في المسجد والوجه السادس ان الحديث معلل بعله تحصيل مادة الجمعة التي هي الاجتماع و حصولها وجوبا و اداء فترى المشائخ رحمهم الله يرون الوجوب على اهل الافنية و يحكمون بصحة الاداء فيها فلو لم يكن في المصر الا رجل واحد او بدل جدرانه بالوبر (بالزلازل و نحوه) فالظاهر الوجوب و صحة الاداء في الثاني لا الاول؛ فيكون^٥ ثبوت الوجوب و الاداء في الامصار بعبارة النص و في القرى^٦ و حيث الاجتماع^٧ بدلالته و الوجه السابع ان لفظ المصر شامل للقرى اذ معناه اللغوى الذى هو القطع و الحد و الحجز باعتبار انه قاطع و حاد و

^١: قوله فثبت أه فاذا ثبت الوجوب على من كان بعيدا عن المصر مسافة يومين مثلا بنحو من كان يؤمن بالله و اليوم الآخر فعليه الجمعة فمن ضرورته صحة الاداء و سقوط الشرط كباقي الشروط و الاركان لعدم الحرج في الدين فكيف مع ثبوت الاداء في غير المصر من رسول الله ﷺ و الصحابة رضي الله عنهم كما مر الا انه سقط الوجوب من اهل البادية لحديث ورد بذلك بطرق شتى يقوى بعضها بعضا كما في الحجة الله البالغة الا انه عندى معلل بعله التحرج اى ان السقوط يتعلق بحقيقة الحرج كالمريض لا دليله كالمسافر ١٢

^٢: قوله بالموجبات أه اذ لا معنى للايجاب على البعيد من المصر الا و يؤخذ منه صحة الاداء و سقوط الشرط كايجاب باقى الصلوات على المريض ضرورة توجه الخطاب باداء الصلوة المفروضة ١٢

^٣: قوله فهو نظير أه في اصل التحريض و ان اختلف في الاشتراط و عدمه عند البعض و عندى مدلول الحديثين هو نقصان الصلاة عند عدم مراعات الشرط الا اذا تخرجوا فحينئذ لا شك في كمالها ١٢

فائده تحقيق المقام ان الشروط على قسمين شروط موجبة كالعقل و البلوغ و الاقامة و ليس تحصيلها لازما علينا و شروط مصححة كستر العورة و استقبال القبلة و المصر للجمعة على فرض التسليم فمن خواصها لزوم تحصيلتها علينا عند القدرة عليها و اداء المشروط بدونها عند العجز عليها و كذلك اركان العبادات لبقاء الواجب بالموجبات و ان لم تقدر عليها ١٢

^٤: قوله في الثاني لا الاول أه الا عند ابن عباس رضي الله عنه لان اقامة الجمعة وحده جائز عنده اذا لم يخل بالشعار كما في الكشف الغمة ١٢
^٥: قوله فيكون أه فعليه المصر مع الاجتماع عبارة النص و عليه الاجتماع وحده دلالة على نحو القيام مع الحدث معاً و الحدث وحده و التأفيف مع الضرر معاً و الضرر وحده و ما ملكت إيماننا مع الايمان معاً و ما ملكت وحده و الرئائب مع كونهن في الحجر معاً و الرئائب وحده و السلطان مع حصول الامن معاً و حصول الامن وحده ١٢

^٦: قوله في القرى أه و قد مر ثبوت اقامة الجمعة في القرى من رسول الله ﷺ و الصحابة رضي الله عنهم فمحصل المقام وجهة هذا الوجه بالدلالة القرآنية و الاحاديث النبوية الواردة في الجمعة و التشريق و القيام بالتشريق في بركة العرفات من لدن رسول الله ﷺ و الصحابة رضي الله عنهم و الائمة الاربعة و فقهاء الامصار الى الآن و اجماع الائمة على اصل جواز الجمعة في العرفات و انما الاختلاف في الفضل فهل في ذلك دليل على عدم شرطية المصر لذى حجر سليم فله الحمد و اليه المتاب ١٢

^٧: قوله و حيث الاجتماع أه و يستأنس بما قال الواقدي من اقامة الصحابة رضي الله عنهم الجمعة في صحارى مصر حتى قتل منهم كثير شهيدا ١٢

حاجز للمفازة او مقطوع و محدود و محجوز بها يعم كثرة الابنية و قلتها ففي الفتاوى العالمكيرية نقلا عن القاضيخان و الفتاوى الظهيرية عن ظاهر الرواية في تفسير المصر ان تبلغ ابنيته ابنية منى و لا يخفى ان ابنيته في ما سلف كانت ادنى^١ ما يتقرى به قرية و انما جاء (جواب لسؤال ظاهر) فيها بعدم الوجوب في القرى لاختلاف وجود السلطان او نائبه في التعريف و سيأتى بيانه^٢ و الوجه الثامن ان المشهور (كما في بعض شروح الاحياء) في نحو هذا^٣ هو نفى الكمال الا ان البعض يقدر لفظ كلمة في الخبر و بعضهم اضافة الكمال الى الاسم و الاحسن^٤ عندى تقدير موجودة على وجه الكمال^٥ و التمام لكونها اصل اللسان غير محتاجة الى القرائن فاما كون موجود ة معنى اصليا فلان خبر لا التى لنفى الجنس من الاسماء العامة لا يعدل الى الخصوص بدون القرائن و هو متعلق الظرف ايضا و الاصل ايضا فيه ان يكون فعلا عاما او اسما عاما على اختلاف المذهبين و قد برهن عليه في فن الادب و البلاغة و اما كون على وجه الكمال و التمام معنى اصليا فلان المطلق لا يتناول ما كان ناقصا فعلى هذا قال علمائنا المطلق ينصرف الى الكامل كالماء المطلق لا ينصرف الى ماء الورد و قد برهن عليه في فن اصول الفقه في بحث

^١: قوله كانت ادنى آه و يأيده ما فى البناية عن ابى حنيفة عليه السلام هو (اى المصر الجامع) ما يجتمع فيه مرافق اهله ١٢

^٢: قوله و سيأتى بيانه آه من عدم اشتراط السلطان و اذنه على قول و ان من قال بالاشتراط فهو قائل بسقوطه عند عدم وجوده حتى قال المولىنا بحر العلوم فى الرسائل الاركان ان لا خلاف الا فى ما يمكن الاستيذان و سيأتى زيادة بيان فمن ضرورة صحة الجمعة بلا سلطان و اذنه سقوطه عن تعريف المصر ايضا فلله الحمد ١٢

^٣: قوله فى نحو هذا آه و له نظائر غير محصاة فى الشرع نحو "لا صلوة لمن لا يقيم صلبه" كما فى صحيح ابن حبان و "لا صلوة بحضرة الطعام" و "لا و هو يدافعه الاختيان" كما فى صحيح المسلم و من سمع النداء فلم يجب فلا صلوة له الا من عذر و لا ايمان لمن لا امانة له و لا وضوء لمن لا يذكر اسم الله عليه و لا صلوة لجار المسجد الا فى المسجد فهل فيها الحكم بعدم الصحة فضلا عن السقوط و فى الطحاوى صفحة ٢٣٠ عنه عليه السلام ليس المسكين بالذى ترده التمرة و التمرتان و لكن المسكين الذى لا يعرف فيتصدق عليه و لا يسأل الناس و ايضا فيه صفحة ٢٢٩ عنه عليه السلام "استقبل صلاتك فلا صلاة لفرد خلف الصف" ١٢

^٤: قوله و الاحسن آه اتى بالتفضيل لان تقدير كلمة هنا ايضا صحيح لوجود القرائن بخلاف نحو واجبة او صحيحة لانها مع كونها مجازا تمنعها الموانع ١٢

^٥: قوله على وجه الكمال آه فبهذا علمت نقصان الجمعة بعدم الاجتماع فى المصر عند القدرة و عدم الحرج و اقامتها فى القرى و البرارى لان مرجعه الى نقصان تعدد الجمعة و هو لاهل المصر اشد لان ثبوت الاجتماع فى المصر بعبارة نص الحديث و حيث ما كان بدلالته اذ ليس ظرفية المصر امر يخالف القياس بل هو معلل بعللة الاجتماع و ليس المراد مطلق الاجتماع و لو فى امكنة متعددة لانه حاصل غالبا لكل فريق و اما عند التحرج بالاتحاد فى مكان واحد مثلا فالجمعة تامة كاملة و لو فى القرى و البرارى من غير كراهية كما فى المجموعة الفتاوى ١٢

المطلق و المقيد و اما تخصيص^١ نحو واجبة او صحيحة فلا يقال به الا بالقرينة لان اطلاق العام (و هو هنا نحو موجودة) على بعض افراده و ان كان حقيقتة باعتبار التناول لكنه مجاز باعتبار القصر كما في التنقيح و التوضيح فكيف به مع الدلائل المانعة المصرحة بل القاطعة قال الله تعالى ﴿...وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَاكُمْ^٢ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [البقرة: ١٨٥] و ﴿وَاذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَّعْدُودَاتٍ...﴾ [البقرة: ٢٠٣] و ﴿...وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَّعْلُومَاتٍ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُمْ مِنَ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ...﴾ [الحج: ٢٨] و ﴿...لِيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ...﴾ [الحج: ٣٤] و ﴿...كَذَلِكَ سَخَّرَهَا لَكُمْ لِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَاكُمْ وَبَشِّرِ الْمُحْسِنِينَ﴾ [الحج: ٣٧] فانظر الى عمومات الايات باعتبار الضمائر و اطلاقاتها باعتبار المكان مع تصريح ائمة الاصول ان العبرة لعموم اللفظ لا لخصوص السبب فلذا افتوا بقول الصاحبين في التشريق مع انه مذكور في قول على رضي الله عنه و لان الهداية و الترزيق و التسخير الذي جعل التكبير بمقابلته لا يختص بمكان دون مكان فترى الحجاج يكبرون في العرفات و غيرها على

^١: قوله و اما تخصيص أه فترى اصحابنا يحكمون بجواز صلوة ظهر اهل المصر قبل الجمعة بقياس ركيك و هو ان الاصل في هذا اليوم هو الظهر مع وجود حديث الا لا صلوة له أه اذ هو يرد اصلية الظهر و كذا صحتها على تقدير فرض الصحة في خبر لا التي هي لنفى الجنس و هو و حديث على رضي الله عنه بمنوال واحد فكيف به مع وجود القواطع ١٢

^٢: قوله ﴿عَلَىٰ مَا هَدَاكُمْ﴾ أه انما اتى بالايات التشريعية لوجود التشريق في حديث على رضي الله عنه ١٢

^٢: قوله ﴿اسْمَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ﴾ أه فائده و عن انس رضي الله عنه قال كان يهل منا المهل فلا ينكر عليه و يكبر منا المكبر فلا ينكر عليه متفق عليه أه بلوغ المرام كتاب الحج و الحديث ورد في صفة عدوهم من منى الى عرفات أه اى مع رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم كما في سبل السلام و فى المبسوط فى باب التشريق صفحة ٤٢ اتفق المشائخ من الصحابة عمر و على و ابن مسعود رضي الله عنهم انه يبدأ بالتكبير من صلوة الغداة من يوم عرفة و به اخذ علمائنا فى ظاهر الرواية لقوله تعالى ﴿وَاذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَّعْدُودَاتٍ...﴾ [البقرة: ٢٠٣] و هى ايام العشر عند المفسرين فيقتضى ان يكون التكبير فيها مشروعاً الا ما قام عليه الدليل و عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم "افضل ما قلت و قالت الانبياء عليهم السلام من قبلى يوم عرفة الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله و الله اكبر الله اكبر و لله الحمد و لان هذه التكبيرات لاظهار فضيلة وقت الحج و معظم اركان الحج الوقوف فينبغى ان يكون التكبير مشروعاً فى وقته" أه بلفظه و فى موضع آخر منه و الناس فى هذه التكبيرات تبع للحاج أه ١٢

اختلاف^١ المذاهب و كفى به اجماعا مع ان تخصيص واجبة لا يمنع المشروعية و تخصيص صحيحة يحتمل الكم^٢ او الكيف و الاحتمال مسقط الاحتجاج و لا يخفى عدم الملازمة اقامة الجمعة لبناء المسجد الجامع و اى ضرورة الى بنائه فى غير المصر يسع فى العسكر لاقامتها فيه مرة او مرتين غالبا و قد قدمنا عن رسول الله ﷺ و الصحابة رضاهم اقامة الجمعة فى سفر الحنين و الحديبية و نحوها مع عدم بنائهم المسجد قال فى الهداية و لا تجوز (اى الجمعة) فى القرى و فيها ايضا و لا جمعة بعرفات فى قولهم جميعا آه السباق و السياق يقتضى عدم الجواز فيها ايضا كما فى القرى بل اولى لانها مفازة و ليس بشئ بالدلائل المنقولة قولنا فعلا و الاحتجاج يقول على ﷺ محتمل الا انه سد باب الاحتمال بالمصرحات مع القواطع فيه انه لما نقل الاجماع عن علمائنا بل عن ائمتنا عدم الجواز فى العرفات فالظن بهم انه ظفروا على دليل يعين به احتمال حديث على ﷺ بان المصرح مقدم كيف و قد نقل عنهم ما يناقض المنقول الاول ففى رحمة الامة صفحة ١٣٩ فى اختلاف الائمة فى كتاب الحج قال ابويوسف رحمه الله صلى الجمعة بعرفة اه و فى الميزان صفحة ٤٣ و ٤٤ للشيخ عبدالوهاب الشعرانى فى كتاب الحج قال ابويوسف رحمه الله صلى الجمعة بعرفات و لا منع لعدم النهى عن الشارع و وجه قول الجمهور عدم ورود الامر بذلك فكان عدم فعل الجمعة اخف و قال اهل الكشف الاصل هو عدم التحجير آه ملخصا و هذا يرشدك ان لا اختلاف بين ائمتنا فى جواز الجمعة فى الصحارى و ايضا فى الميزان عن بعض العارفين ان

^١: قوله على اختلاف آه بل من لدن رسول الله ﷺ و اجماع الصحابة رضاهم من على ﷺ و غيره بعده ﷺ و اجماع ائمة المذاهب و فقهاء الامصار الى الان و الى ما شاء الله فهذا قاطع اى قاطع ان ليس المراد من قول على (رض) هو عدم صحة التشريق و الجمعة و العيدين فى البرارى و قد مر فى دلائل الجمعة ما يدل على اجماع الصحابة رضاهم و ائمة المذاهب على ذلك ١٢

^٢: قوله يحتمل الكم آه اى انها غير صحيحة باعتبار الاجزاء فمرجهه الى بطلان المذكورات فى الحديث قوله او الكيف اى انها غير صحيحة باعتبار الاوصاف فمرجهه الى نفى الكمال و بهذا اجاب العلماء عن اهل الظاهر القائلين بفرضية الجماعة فى الصلوات الخمس و فسادها بدونها المستدلين بحديث "لا صلوة لجار المسجد الا فى المسجد" ١٢

^٣: قوله قال ابويوسف رحمه الله آه مع ايراده حديث على ﷺ فى الامالى و لو لا عنده ان هذا الحديث لا يناقض هذا الحكم لما قال به و ما قال الجمهور والائمة و اهل الكشف و بعض العارفين بما نقل عنهم فهذا اجماع منهم على انه ليس فى حديث على ﷺ نهى عن اقامة الجمعة فى البرارى و القرى ١٢

هذه الشروط انما جعلها الائمة^١ تخفيفا على الناس و ليست بشرط في الصحة فلو صلى المسلمون في غير الابنية و من غير حكم جاز لهم لان الله تعالى قد فرض عليهم الجمعة و سكت عن اشتراط ما ذكره الائمة آه فمن ههنا علمت ان ما في الجامع الرموز من تقييد قول الماتن و لادائها بوجوبه اقرب الى الحق من تقدير الصحة حيث يعلم منه جواز اقامة الجمعة في القرى لكن الحق الصريح هو الوجوب و الصحة فيها و لو كان اصحابنا متفقا على عدم جواز الجمعة في القرى و البرارى و صحح حديث عند من كان له نظر في الاستدلال و لو في تلك المسألة الواحدة كما في الحجة الله البالغة و لم ير جوابا من اهل عصره الا انكارا ناشيا عن الطبع و عدم الانس بالعمل في حكم تلك المسألة لتعين هذا الحديث مذهبا له فكيف مع القواطع و نقل الاجماع على خلافه عن ائمة الاربعة و ائمتنا و مجئ ما يوافق او يقرب الدلائل عن علمائنا ففي الحجة الاصح عندي انه يكفي ادنى ما يتقرى به قرية و في البحر صفحة ١٤١ عن المضمرات عن فتاوى الحجة السنية الجمعة في القرى الكبيرة المستجمعة للشرائط و عن القنية للزوم و في الجامع الرموز عن بعض المشائخ السنية و فيه ايضا قيل يصلى بلا شك و اذا اذن الوالى او القاضى فلا خلاف آه ملخصا و في الرد المختار الظاهر ان مجرد الامر رافع للخلاف آه فكيف مع الدلائل القواطع.

^١: قوله جعلها الائمة آه المراد بهم ائمة المذاهب الاربعة كما علم بالسباق و السياق من الميزان ١٢

الفصل الثاني في بيان دلائل ان الوجوب و جواز الاداء غير مقصور على وجود السلطان^١ و اذنه:

و هي عمومات النصوص المذكورة و اطلاقاتها و اربع الى الامام للاولوية كتقديم العلم في الامامة او الشرطية عند وجوده و عدم خوف فوت الوقت كتقديمه في الجنائز و قوله عليه السلام و له امام عادل او جائر مرجعه الى الكمال اذ سوجه للاحاق الوعيد بهذا الشرط لا شرطه مطلقا او الشرط بشرط عدم الافضاء الى التفويت لئلا يعود تشريعه على موضعه بالنقض كباقي شروط الصلوات و اركانها المنصوصة و الاجتهادية و المدار على حصول الامن فقائل الاولوية و الكمال قال بصحة الجمعة و ان لم يأذنهم السلطان عند وجوده^٢ و قائل الشرطية شرط الاذن الا اذا تعنت^٣ او لم يكن موجودا^٤ بل يفضى الى فوت الوقت بانتظاره فاذا لم يكن للسلطان نواب في بلاده فلا بد لاقامة الجمعة في الكل او مات (اي مات والى مصر) او كان في زمان الفتن (و لم يحضر لاجلها كما في الرد عن البدائع) او كان السلطان^٥ و الولاة كافرين ففي عمدة الرعاية حاشية شرح الوقاية و من افتي بسقوط الجمعة لفقد شرط السلطان فقد ضل و اضل آه و في رد

^١: قوله على وجود السلطان آه فضلا كان الوجود و الاذن او شرطا قال اصحابنا في اصول الفقه ان المشروط على عدمه الاصلى عند فقد الشرط فجاز ان يثبت بغير نص الشرط كما هنا قلت هو مثبت و ان كان عدمه عدما شرعيا بالنصوص المذكورة لتقدم المنطوق على المفهوم و في رسائل الاركان لمولينا بحر العلوم لا خلاف الا فيما يمكن الاستدازان آه اى لا يفضى الى تقويت الجمعة بانقضاء الوقت بانتظار الاذن و عليه يحمل ما في متون اصحابنا ١٢

^٢: قوله عند وجوده آه بل قال في الصلوة المسعودية صفحة ١٦٧ انه وكيل للناس و هو اصلاء و جاز تصرف الاصيل بدون الوكيل فلو اخرجوه من مصر و اقاموا الجمعة جازت و سئل محمد عليه السلام عن اخراج والى الافريقية و اقامة الجمعة بدونه قال جازت و سئل عن عثمان عليه السلام عن اخراج والى البصرة و اقامة الجمعة بدونه قال جازت و ايضا تجوز الجمعة عند حبس السلطان و قد اقام على عليه السلام الجمعة عند حبس عثمان عليه السلام آه معربا و ملخصاً

^٣: قوله اذا تعنت آه اى منعهم السلطان تعنتا كما في الرد المختار (صفحة ٥٩٥) و القاضيخان و العالمگیری و البحر الرائق و الخلاصة او لا التفات له لمثل تلك الامور كسلطين زماننا كما في حاشية الرد المختار لبعض الافاضل ١٢

^٤: قوله او لم يكن موجودا آه و قد اخذنا هذا ملخصا من المبسوط للامام السرخسى و قاضيخان و جامع الرموز و الرد المختار و فتاوى عالمگیری و مجموعة الفتاوى و در المختار و البحر صفحة ١٤٣ و رسائل الاركان و الخلاصة ١٢

^٥: قوله او كان السلطان آه و في رسائل الاركان عن مشائخنا عليهم السلام انهم قالوا بوجوب الجمعة عند كون والى كافرا ١٢ و كان الصحابة عليهم السلام يرخصون في الصلوة خلف غير الامام المنصوب بغير اذنه و صلى على عليه السلام و عثمان عليه السلام محصور فقال عبيدالله بن عدى بن الحیان لعثمان عليه السلام انى اتخرج من الصلوة خلف هؤلاء و انت الامام فقال له عثمان عليه السلام ان الصلوة احسن ما عمل الناس فان احسن ائمتكم فاحسنوا و ان اساوفا فاجتنبوا ١٢ كشف الغمة باب الامامة و صفة الائمة صفحة ١٩١

المختار لو مات الوالى او لم يحضر لفتنة و لو يوجد احد ممن له حق اقامة الجمعة نصب العامة لهم خطيبا للضرورة مع انه لا امير و لا قاض ثمة اصلا و بهذا ظهر جهل من يقول لا تصح الجمعة فى ايام الفتنة مع انها تصح فى البلاد التى استولى عليها الكفار آه و فى حاشية رد المختار لبعض الافاضل و نقل شيخنا عن عقد الآلى انه لو تعذر الاستيذان من السلطان كما فى هذا الزمان من عدم التفات السلاطين لمثل تلك الامور فاجتمعت الناس على شخص ليصلى بهم جاز آه و فى رسائل الاركان عن مشائخنا انهم قالوا بوجوب الجمعة عند كون الوالى كافرا آه قلت فياايها الاخ الصالح الماهر بالدلائل المنصف الخارج عن جمود التقليد الذى هو سبب لسوء الخاتمة كما فى الاحياء و غيره و لمعصية الله و رسوله ﷺ و الائمة و لعداوة المهدي المنتظر كما فى المواضع العديدة من الفتوحات هل يعلم من تصرّيحاتهم بوجوب الجمعة حين موت الوالى او كونه كافرا الا سقوط وجود الوالى و اذنه و دخوله فى تعريف المصر مع ان الشرط على قول من قال به موجود دلالة لان وجوده و اذنه معلل بعلّة الامن كما ان المصر معلل بعلّة الاجتماع و ليس بامرّين تعبديين لم تبلغ عقولنا بلميتهما قال المولينا شاه ولى الله فى الحجة الله البالغة و الاصح عندى^١ انه يكفى اقل ما يقال فيه قرية لما روى من طرق شتى يقوى بعضها بعضها خمسة لا جمعة عليهم و عدّ منهم اهل البادية قال ﷺ "الجمعة على الخمسين رجلا" اقول الخمسون يتقرى بهم قرية و قال ﷺ "الجمعة واجبة على كل قرية" و اقل ما يقال فيه جماعة لحديث الانفضاض و الظاهر انهم لم يرجعوا و الله اعلم فاذا حصل ذلك وجبت الجمعة و من تخلف عنها فهو الآثم و لا يشترط الاربعون و ان الامراء احق باقامة الصلوة و هو قول على ﷺ اربع الى الامام و ليس وجود الامام شرطا و الله اعلم بالصواب آه فلهذا القائل الماهر المنصف و بقوله اقول الا ان

^١: قوله الاصح عندى آه و يأيّد ما قال هذا الماهر ما روى البيهقى عن ام عبد الله الدوسية عن رسول الله ﷺ يقول "الجمعة واجبة على كل قرية و ان لم يكن فيها الا اربعة" ١٢

عندى ان الرخصة فى عدم اقامة الجمعة لاهل البادية معلل بعلة تخرج الاجتماع و فى مجموعة الفتاوى صفحة ١٧٥ و ١٧٦ و ١٧٧ و ١٧٨ و ١٧٩ ان صلوة الجمعة فى المصر و القرى فى كل المواضع صحيحة بلا كراهية بغير السلطان و نائبه و لم يرد فى هذا الباب حديث^١ صحيح مرفوع السند يدل على اشتراط ما ذكر و نقل عدم اشتراط السلطان عن شاه ولى الله فى الحجة الله البالغة و عن شيخ عبدالحق فى الفتح المنان و عن مولينا ببحر العلوم فى الرسائل الاركان و عدم اشتراط المصر عن الشاه و الشيخ و لا ينبغى للمسلمين ان يتركوا ما هو اعظم اركان الاسلام و شعائر الدين باغواء مضل و ليتقوا الله و لا يتركوا ما هو المقطوع به بالظن و التخمين آه مغيرا ملخصا اسماء العلماء تحت جواب الاستفتاء^٢ هذه المولى محمد عبدالعزيز الجواب صحيح و الرأى نجيح كما لا يخفى على الماهر المنصف المتفطن المولى سيد محمد نظير حسين المولى سيد شريف حسين دهلوى المولى محمد عبدالحليم بنكالى المولى ابوحامد محمد تونكى المولى سيد احمد حسين دهلوى نعم المولى و نعم النصير خادم شرع عزيز المولى محمد عبدالعزيز عظيم آبادى خادم شريعة رسول الثقلين المولى محمد تطف حسين عظيم آبادى بتوفيق خدا باد المولى شهود الحق عظيم آبادى جهان شد منور ز نور المولى حسن عظيم آبادى بطفيل نبى ﷺ المولى الهى بخش عظيم آبادى هرچه مجيب مثيب تحرير كرده حق و درست است و خلاف آن باطل المولى ابوطيب محمد شمس الحق عظيم آبادى المولى محمد عبدالصمد بن ملا عبدالاحد خان فرخ آبادى الجواب حق المولى محمد عبدالله كيلانوى صح الجواب و الله اعلم

^١: قوله و لم يرد فى هذا الباب حديث آه قلت بل لم يورد شئ فى هذا الباب اذ حديث على معلل بعلة الاجتماع فلا مفهوم للفظ المصر فهو من اقوى الدلائل على اقامة الجمعة فى القرى و البرارى بجامع العلة كما ثبت الاقوال و الافعال من رسول الله ﷺ و الصحابة رضوا الله عنهم باقامتها فيهما بل سيق هذا الحديث لعدم جواز الجمعة فى مجرد المصر (كذلك ورد فى الاصل و الظاهر المصر المجرد كما لا يخفى) و غيره بدون حصول مادتها التى هو المدار المؤثر فترى انه لا كلام فى عدم صحة الجمعة فى المصر ما لم يحصل اجتماع مادتها و ان اختلفوا فى كيفيتها من اربعين او ثلاثة او واحد سوى الامام ١٢

^٢: قوله جواب الاستفتاء آه اى الواقع فى مجموعة الفتاوى لاعلام الهند فله الحمد ١٢

حرره الراجى عفوره القوى ابوالحسنات محمد عبدالحى آه السابق بخير هذا الافتاء هو المتبحر
المنصف ولا حظ فيه للمغمور فى جمود التقليد محمد سرور الفراهى ثم الجيجى ١٢

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ففى التحقیق ففى الجمعة



مؤلف:

مولوى محمد سرور فیضى جیجہ ای رحمۃ اللہ علیہ



مرتب:

مولوى ابوالحسن صاحب زاده

حق چاپ محفوظ و مخصوص کتابخانه مولوی محمد سرور فیضی جیجہ ای رحمۃ اللہ علیہ می باشد و هیچ مؤسسه، انتشارات و یا فردی در افغانستان و یا خارج از آن، حق ندارد بدون اجازه کتبی از ناشر، این اثر را چاپ و نشر نماید. این کار شرعاً ناجایز بوده و نیز پیگرد قانونی دارد.

فی التحقيق فی الجمعة

♦ مؤلف: مولوی محمد سرور فیضی جیجہ ای رحمۃ اللہ علیہ

♦ مرتب: مولوی ابوالحسن صاحب زاده

♦ ناشر: مولوی ابوالحسن صاحب زاده

مرکز پخش:

- فراه، ولسوالی خاکسفید، قریہ جیجہ، کتابخانہ مولوی محمد سرور فیضی رحمۃ اللہ علیہ

تلفن: ۰۷۰۶۹۶۱۲۸۹ - ۰۷۹۸۴۶۵۸۶۹

بسم الله الرحمن الرحيم

و التحقيق على ما تفردت به ان لا معارضة بين حديث على عليه السلام لا الجمعة ولا تشريق ولا صلوة فطر ولا اضحى الا فى مصر جامع او مدينة عظيمة اخرجته ابن ابى شيبة و صححه ابن حزم و عند عبدالرزاق عنه لا تشريق ولا الجمعة الا فى مصر جامع و بين النصوص الآخر الواردة فى باب الجمعة و التشريق و العيدين لان معناه الاصل الذى يقال به بدون ملاحظة القرائن هكذا لا الجمعة ولا تشريق ولا صلوة فطر ولا اضحى موجودة^١ على وجه الكمال و التمام^٢ الا^٣ آه اما كون موجودة معنى اصليا له يقال به بدون القرائن فلان خبر لا التى لنفى الجنس من الاسماء العامة لا يعدل الى الخصوص بدون القرائن و هو متعلق الظرف ايضا و الاصل ايضا فى متعلق الظرف ان يكون فعلا عاما او اسما عاما على اختلاف المذهبين و قد برهن عليه فى فن الادب و البلاغة و اما كون على وجه الكمال و التمام معنى اصليا يقال به بدون القرائن فلان المطلق لا يتناول ما كان ناقصا و هذا ما قال علمائنا المطلق ينصرف الى الكامل كالماء المطلق لا ينصرف الى ماء الورد فلا يكون حمله على الكامل و التمام تقييدا محتاجا الى القرينة بل يؤخذ ان من ماهيته الجنسية اذ الاصل ان يكون الدالية و المدلولية فى الاسم و المسمى الحقيقين تاما كاملا و الذهاب الى النقصان خلاف الاصل و قد برهن عليه فى فن

^١: قوله موجودة آه و فى بعض شروح الاحياء ان المشهور فى نحو هذا نفى الكمال الا انه بعضهم يقدر لفظ كاملة فى الخبر و بعضهم اضافة الكمال فى الاسم آه ملخصا و ما قلنا اولى اذ ليس فيه رائحة من المجاز فله الحمد ١٢

^٢: قوله الكمال و التمام آه اللذان يحصل بهما شعار الاسلام فى كل اسبوع اذ هو احد الاغراض الشرعية فلهذا اختلفوا فى الصلوة فى موضعين و مواضع فى مصر واحد و اما فى غير مصر و ان كانت تامة كاملة الا انها فى درجة النقصان بالنسبة الى صلوة مصر فى تحصيل هذا الغرض فنسبة النقصان اضافة و نظائره غير محصورة فى الشرع و هذا عند القدرة و الا فالصلوة تام كامل و لو جعل المصر شرطا لعدم انعدام المشروط عند عدم القدرة على الشرط فله الحمد ١٢

^٣: قوله الا آه و له نظائر غير محصاة قال رسول الله ﷺ "لا صلوة لمن لا يقيم صلبه" آه اتحاف السادة المتقين شرح احياء علوم الدين فى كتاب اسرار الصلوة عن صحيح ابن حبان و ايضا فى الاتحاف عن مسلم لا صلوة بحضرة طعام و لا و هو يدافعه الاختبان آه و فيه ايضا من حديث انس رضي الله عنه من سمع النداء فلم يجب فلا صلوة له الا من عذر و فيه ايضا و فى تذكرة الموضوعات عن على رضي الله عنه "لا صلاة لجار المسجد الا فى المسجد" آه و نحو "لا ايمان لمن لا امانة له" و "لا وضوء لمن لا يذكر اسم الله عليه" ١٢

اصول الفقه في بحث المطلق والمقيد واما تخصيص نحو واجبة^١ او صحيحة فلا يقال به الا بالقرينة لان اطلاق العام على بعض افراده وان كان حقيقتا باعتبار التناول لكنه مجاز باعتبار القصر كما في التنقيح والتوضيح ولما كان كل واحد من الجمعة والتشريق والعيدن حكما شرعيا يحتاج هذا التخصيص الى قرينة شرعية ولم توجد بل النصوص متظاهرة على وجوبها على كل من آمن بالله واليوم الآخر الا من استثنى لاجل الرخصة^٢ وفي كل المواضع الا ما استثنى للرخصة ايضا واما دعوى العزيمة فما لا تسمع له نصا ولم تجد له علة بل هو مخالف لعمومات النصوص واطلاقاتها ولو لم يكن ارادة الكمال والتمام في حديث على عليه السلام معنى حقيقيا بل مجازا لكان ايضا هو المتعين بالنصوص الواردة في هذا الباب لعدم جواز المعارضة مادام امكان التطبيق كما صرح به ائمة الاصول فمن دلائل قوله تعالى ﴿...وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [البقرة: ١٨٥] و ﴿وَاذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَّعْدُودَاتٍ...﴾ [البقرة: ٢٠٣] و ﴿...وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَّعْلُومَاتٍ عَلَى مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ...﴾ [الحج: ٢٨] و ﴿...لِيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَى مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ...﴾ [الحج: ٣٤] و ﴿...كَذَلِكَ سَخَّرَهَا لَكُمْ لِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ وَبَشِّرِ الْمُحْسِنِينَ﴾ [الحج: ٣٧] فانظر الى عمومات الايات باعتبار الضمائر واطلاقاتها باعتبار المكان مع تصريح ائمة الاصول ان العبرة لعموم اللفظ لا لخصوص السبب فلذا افتوا بقول الصاحبين في التشريق مع انه مذكور في قول على عليه السلام ولان الهداية والترزيق والتسخير الذي جعل التكبير بمقابلته لا يختص بمكان دون مكان فترى المجاج

^١: قوله نحو واجبة أه مع ان تخصيص واجبة لا يمنع المشروعية في القرى و تخصيص صحيحة يحتمل صحة الاجزاء او الاوصاف و الاحتمال مسقط الاحتجاج مع ان غاية الامر ان مراعات هذا الشرط لازم عند القدرة والحديث ساكت عن سقوط المشروط عند عدم الشرط عند العجز بعد وجوبه بالنصوص الموجبة اذ المشروط كالموصوف على عدم اصرى عند عدم الشرط و الوصف كما فى اصول الفقه فقد بين صحة هذا المشروط عند العجز عن شرط المصير بافعال النبى ﷺ و الصحابة رضي الله عنهم و اقوالهم و له نظائر غير محصاة كالشروط و الاركان المنصوصة و الاجتهادية فى باقى الصلوات تسقط عند العجز ١٢

^٢: قوله لاجل الرخصة أه كاهل البادية و نحوهم لحديث ورد بذلك بطرق شتى يقوى بعضها بعضا كما فى الحجة الله البالغة اذا تخرجوا بالاجتماع فالحديث

يكبرون فى العرفات و غيرها و اما عدم اقامة رسول الله ﷺ الجمعة فى العرفات كما فى الصحاح فاننا لا ننكر الرخائص بل لها رخائص كثيرة حتى انه ﷺ امر بالصلوة فى الرحال^١ بالمطريوم الحديبية و الحنين يوم الجمعة كما فى ابوداود و هذا محمل فى كل موضع ثبت عدم اقامته ﷺ و الصحابة رضيم لصلوة الجمعة و اما عدم اقامتهم تحريا لعدم جواز الصلوة فى هذا الموضع قرية كان او صحراء فلم يثبت و لو ثبت اقامتهم للجمعة فى القرى و الصحراء مرة لتعين ان عدم الاقامة ليس للعزيمة و قد نقل فى مجموعة الفتاوى صفحة ١٧٥ عن مصنف ابن ابى شيبه روى ان عمر رضي الله عنه كتب الى البحرين ان ادوا الجمعة اينما كنتم و صححه ابن خزيمة و لفظ اينما شامل للمصر و القرى و فى البيهقى عن ليث بن سعد ان اهل مصر و السواحل فى زمان خلافة عمر رضي الله عنه و عثمان رضي الله عنه كانوا يؤدون الجمعة بامرهما و فيهم جماعة من الصحابة رضي الله عنهم آه معربا و لا يخفى ان عليا رضي الله عنه كان فى زمرتهم غير خفى عليه ما يجرى فيهم خصوصا ما كان من اعظم الاركان الاسلامية فى هذه المدة المديدة و قد صرح ائمة الاصول ان نحو هذا يسمى اجماعا^٢ و ايضا فى مجموعة الفتاوى صفحة ١٦٨ عن حجة الله البالغة للشيخ ولى الله و هو من اعظم الاحناف انه جاء فى الحديث الجمعة واجبة على كل قرية آه معربا و فى كشف الغمة صفحة ٢٠٢ و كان ﷺ ينهى رعاة الابل و الغنم يوم الجمعة ان يبعدوا بها على رأس^٣ ميلين حتى لا

^١: قوله فى الرحال آه و هذا ينبك على ان اقامة الجمعة كانت ديدنا لهم فى الاكثر حتى احتاج ﷺ الى تنبيههم بالصلوة فى الرحال يوم المطر و لم يكن اقامته ﷺ للجمعة مقصورا حال اقامته ﷺ فى المبسوط بما حصله قد اقام ﷺ الجمعة بمكة و هو مسافر حتى قال ﷺ فى هذا الايام اتموا يا اهل مكة صلوتكم فانا قوم سفر آه ١٢

^٢: قوله اجماعا آه فيرد الاحتمالات المخالفة لفعلمهم و امرهم رضي الله عنهم الواقعة فى حديث على رضى الله تعالى عنه و له نظائر مذكورة فى اصول الفقه فى بحث ترك العمل بخبر الواحد اذا خالف الظاهر ١٢

^٣: قوله على رأس آه و فى ابن ماجة قال رسول الله ﷺ الا هل عسى احدكم ان يتخذ الصبة من الغنم على رأس ميل او ميلين فيتعذر عليه الكلاء فيرتفع ثم تجئ الجمعة فلا يجئ و لا يشهدها و تجئ الجمعة فلا يشهدها و تجئ الجمعة فلا يشهدها حتى يطبع على قلبه و فى الترمذى عن النبى ﷺ الجمعة على من آواه الليل الى اهله و به ذهب ابوحنيفة رضي الله عنه و اصحابه رضي الله عنهم قاله الشيخ عبدالحق نقلا عن الطيبى و اختلف التصحيحات و الترجيحات فى فتاوى اصحابنا و اكثرها مردودة بالنصوص و التحقيق على قواعدنا ان لا يقيد هذه الاحاديث بقوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ...﴾

﴿الجمعة: ٩﴾ و بقوله ﷺ الجمعة على من سمع النداء لان مفهوم الشرط غير معتبر عندنا و ايضا لا يحمل المطلق على المقيد فى الاسباب لعدم المزاحمة بينها و التحقيق فى اصول الفقه ١٢

يسمعوا النداء فلا يشهدون الجمعة ويقول لهم من فعل ذلك ثلث جمع طبع الله على قلبه آه و
ايضا فيه صفحة ٢٠٣ كان ابو امامة رحمته الله يقول سمعت رسول الله ﷺ يقول الجمعة واجبة على
الخمسين رجلا وليس على ما دون الخمسين جمعة آه قلت هي واقعة حال فلا تعم بدليل النصوص
الآخر وفيه ايضا و كان ابن مسعود رحمته الله يقول سمعت رسول الله ﷺ يقول الجمعة واجبة على
كل قرية وان لم يكن فيها الا اربعة وقال كعب بن مالك رحمته الله اول من جمع بنا اسعد بن
زرارة رحمته الله في بقيع الخضمان قيل لكعب كم كنتم يومئذ قال اربعون رجلا فجمع بنا قبل مقدم
النبي ﷺ من مكة قال شيخنا و الظاهر ان العدد المذكور ليس بشرط ولو كان اسعد رحمته الله وجد
دون الاربعين لجمع بهم و اقام شعار الجمعة بدليل الحديثين قبله فهي واقعة حال آه وفيه ايضا
صفحة ٢٠٢ و كان ﷺ يقول "الجمعة واجبة على كل محتلم سمع النداء في جماعة الا عبد مملوك
او امرأة او صبي او مريض او مسافر و من استغنى عنها بلهو او تجارة استغنى الله عنه و الله
غنى حميد" آه و في المبسوط للامام الشمس الدين السرخسي المحتوى على كتب ظاهر الرواية
صفحة ٢٢ من الجزء الثاني قال رسول الله ﷺ "من كان يؤمن بالله و اليوم الآخر فعليه الجمعة"
الحديث وفيه ايضا صفحة ٢٤ ان رسول الله ﷺ لما بعث مصعب بن عمير رحمته الله الى المدينة قبل
هجرته قال له اذا مالت الشمس فصلي بالناس الجمعة و كتب الى اسعد بن زرارة رحمته الله اذا زالت
الشمس من اليوم الذى يتجهز فيه اليهود لسبتهم فازدلف الى الله تعالى بركعتين آه قلت فبطل
استدلال بعض العلماء ان اقامتهم الجمعة كانت بغير علم رسول الله ﷺ وفيه ايضا صفحة ٢٥ ان
مصعب بن عمير رحمته الله اقام الجمعة بالحديبية مع اثني عشر رجلا و اسعد بن زرارة رحمته الله اقامها
بتسعة عشر رجلا آه فهل الحديبية الا قرية صغيرة كما في حواشى البخارى قال بعض اصحابنا

الحنفية فى بيان عدم^١ وجوب الجمعة فى القرى ان آية الجمعة مخصوصة بالاجماع لعدم جوازها فى البرارى اجماعا ولا فى كل القرى عند الشافعى رحمته الله فجاز تخصيصه بحديث على رحمته الله و هو لو عورض بغيره لحديث على رحمته الله اولى و كفى به قدوة و اماما آه محصلا و هو فاسد بوجوه الوجه الاول فساد هذا الاجماع بنقل بعض العارفين كما فى الميزان للشيخ عبدالوهاب الشعرانى ان هذه الشروط التى اشترطها الائمة انما هى للترخيص لا للعزيمة فلو اقيمت الجمعة بغير اذن الامام و فى غير الابنية جازت آه ملخصا كما ان اهل مصر و السواحل يؤدون الجمعة فى خلافة عمر رحمته الله و عثمان رحمته الله بامرهما و فيهم جماعة من الصحابة رحمهم الله كما فى البيهقى و الوجه الثانى ان جواز التخصيص بالظنى فى المرتبة الثانية معلى ببقاء افراد العام ظنية بعد التخصيص الاول و الجمعة قطعية اجماعا يكفر جاحداها لا يتوقف قطعيتها بعدم تخصيص الآية (لثبوتها بالدلائل الشتى) فكيف يخص هذه الآية و الآيات الواردة فى التشريق بهذا الحديث و الوجه الثالث عدم اولوية قول على رحمته الله فى كل الاحوال مطلقا (فنحن و ان حملناه على السماع فاللازم ترجيحه على الموقوف لا المرفوع الاصل فرقا بين الملحق و الملحق به) بل للترجيح مراتب و قد عورض هنا باقوال النبى صلى الله عليه و سلم و افعاله صلى الله عليه و سلم و الصحابة رحمهم الله فى زمانه صلى الله عليه و سلم فى المدينة و الحديبية و الحنين و كذا امرهم و فعلهم بعد زمانه صلى الله عليه و سلم فى السواحل و اينما كانوا و على رحمته الله منهم فيهم فى هذه المدة المديدة فلا يجوز حمل قوله الا على ما يوافق فعله رحمته الله و افعالهم رحمهم الله و بطل وجوهه الا وجه الموافقة كما فى اصول الفقه فى بحث حديث وقع مخالفا لفعل الصحابة رحمهم الله فى حكم اشتهر بينهم او مخالفا لفعل راويه كما عرف فى موضعه و الوجه الرابع ان هذا الحديث ليس من باب الايجاب فى شئ بل هو لتكميل الاداء بتتميم مادة الجمعة التى هى الاجتماع بتخريض اهل المصر و

^١ قوله فى بيان عدم آه و التحقيق ان هذا التخصيص غير متصور كما لا يخفى على الماهر فى فن اصول الفقه المنصف لان شرط التخصيص الحقيقى ان يكون المخصص كلاما مستقلا مقارنا للمخصص منه و لا وجود و لا معنى للاجماع وقت حياة النبى صلى الله عليه و سلم فضلا عن المقارنة و لو اعتبر تراخييه يكون هذا التخصيص نسخا و لا نسخ بعد حياة النبى صلى الله عليه و سلم فضلا من ان يكون بالاجماع و هذا ظاهر جدا فلله الحمد مع ان الباقي بعد نسخ البعض باق على قطعيتها لان الناسخ لا يعلل اتفاقا فلا يجوز تخصيصه بالاخبار الاحاد بحال ١٢

الاطراف بالاداء في مكان واحد^١ في المصر او خارجه فقلوه في المصر الوجه الفلاني معلل لا مقصود^٢ وهذا لا تيانه بكلمة في الظرفية لا على الايجابية فهو نظير "لا صلوة لجار المسجد الا في المسجد" بالنسبة الى النصوص الموجبة للصلوات فلا معارضة بينه وبينها (اي بين حديث على رحمته الله وبين النصوص الموجبة) وهذا هو الحق والوجه الخامس ان هذا التأصيل ايضا من القياس وهو مردود بالفعل الصحيح والقول الصحيح من رسول الله ﷺ فكذا هذا لثبوت اقامة الجمعة من رسول الله ﷺ والصحابة رضي الله عنهم في القرى والوجه السادس ان عند ارادة كون المتعلق به فعلا خاصا او اسما خاصا وجب ذكره صريحا او لا بد من القرينة والقرائن هنا مانعة فكيف بالوجود مع ان تخصيص واجبة لا يمنع المشروعية وتخصيص صحيحة^٣ لا يمنع الايجاب لعدم

^١: قوله في مكان واحد آه فلو شرطنا المصر للقادر به فالمشروط عند عدم الشرط لفاقد المصر على عدمه الاصلى عند الحنفية كباقي الشروط والاركان فجاز ان يثبت بالعمومات اذ مفهوم الشرط والوصف غير معتبر عندنا كما في اصول الفقه في بحث قوله تعالى ﴿وَمَنْ لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً...﴾ [النساء: ٢٥] وغيرها وكذلك اربع الى الامام نحمله على التكميل للعمومات وكذلك قوله ﷺ "و له امام عادل (قوله و له امام عادل" آه و في الاطلاق اشارة الى عدم شرطية كون الامام في كل مصر او قرية يقام فيها الجمعة بل يكفي كونه موجودا في دار الاسلام وعليه ظاهر المتون وما تكلف في الرد المحتار والبحر مجرد قياس والحديث معلل بعلّة حصول الامن عند وجود الامام فالمدار على الامن فلو خاف على نفسه مثلاً بالحضور لم تجب و ان كان الامام موجوداً وان كان امناً على نفسه مثلاً تجب ولو في زمان الفتنة اوفى ولاية الكفار فمن اُفتي بسقوط الجمعة فيهما فهو جاهل كما في الرد المحتار فعليها لو حصل الامن بانفاقهم على تقديم رجل عند عدم السلطان و نائبه لا بأس به كما في عامة الفتاوى اذ هم احقاء بانفسهم من السلطان و نحوه اذ تقديم الوالى عليهم بتحصيل الامن للشقة كما في المبسوط للامام السرخسى صفحة اما اذا كان وجود الوالى و اذنه للاولوية كما هو الاقوى من حيث الدليل فالامر ظاهر (١٢) او جائز مرجعه الى الكمال اذ عبارته الحاق الوعيد بهذا الشرط لا شرطه مطلقاً فلو شرطناه فهو عند وجوده و حضوره كصلوة الجنائز فالمشروط عند عدمه على عدمه الاصلى و قد ثبت بالعمومات وجوبه و صحة ادائه و سقوط الشرط عند خوف فوت الوقت بتتبع الوالى كما في المبسوط السرخسى و قاضيخان و رد المحتار و فتاوى عالمگیری وغيرها و قال المولى عبدالحى فى عمدة الرعاية و من اُفتي بسقوط الجمعة لفقد شرط السلطان فقد ضل و اضل آه ١٢

^٢: قوله لا مقصود آه ككلمة التأنيف معلل بعلّة الضرر و العلة هو حصول الاجتماع في المصر غالباً فلو كان فيه رجل واحد فلا معنى للايجاب و اما اهل البادية فلا معنى للمنع بل ورد حديث بطرق شتى يقوى بعضها بعضاً انهم من الخمس الذين رخص لهم عدم اقامة الجمعة كما في الحجة الله البالغة فهو ايضا معلل بعلّة عدم حصول الاجتماع الا بخرج فلو سكن الوف مثلاً من المسلمين في الاخبية او صار جميع المسلمين من اهل الاخبية فلا معنى لعدم الايجاب كيف و قد صلى رسول الله ﷺ كما في ظاهر ابوداود في سفر الحديبية و الحنين الا في المطر و مصعب رضي الله عنه في الحديبية مع اثني عشر رجلاً و غيره في غيرها و قد صرح الشيخ الاكبر في الفتوحات في اخر باب الحج ان اقامة الجمعة في العرفات من الواجبات كانه ﷺ نظر الى حصول مادة الجمعة التي هي علة لايجابها في الامصار اذ الاصل في النصوص هو التعليل ١٢

^٣: قوله تخصيص صحيحة آه مع التردد ان الصحة متوجهة الى الكم او كيف اى الاجزاء او الاوصاف ١٢

معارضته بالنصوص الموجبة^١ و تخصيص كاملة لا يوافق غرضهم و بالجملة احتمال المقدرات مسقط الاحتجاج بنفس هذا الحديث فكيف مع الموانع القاطعة مع ان تشريع الشروط و الاركان لتتميم اجزاء العبادة عند القدرة عليها فلو انعدمت بانعدامها بعدم القدرة عليها لعاد هذا التشريع على موضعه بالنقض فلهذا ترى الشروط المنصوصة و الاركان القاطعية فى باقى الصلوات تسقط عند عدم القدرة عليها و لا تسقط المشروط فكيف بوجود هذا الشرط بمجرد الاحتمال ثم بحمله على خلاف نظائره بانعدام مشروطه عند عدم القدرة عليه بدون استشهاد من الشرع بل بمقابلة الافعال الصحيحة و الاقوال الصريحة من رسول الله ﷺ و الصحابة رضوان الله عليهم فهذا مال اهل النظر و الاستدلال من اصحابنا الحنفية بانعدام هذا الشرط و كذا اذن الامام قال المولى عبدالحى فى عمدة الرعاية حاشية شرح الوقاية ان من افق بسقوط الجمعة لفقد شرط السلطان فقد ضل و اضل آه كما لا يخفى على من طالع حجة الله البالغة لشاه ولى الله ﷻ و الاركان لمولينا بحر العلوم ﷻ و فتح المنان لتأييد مذهب النعمان ﷻ للشيخ عبدالحق ﷻ .

^١ : قوله بالنصوص الموجبة اه فيرعى شرط الاداء عند القدرة عليه و الا فهو ساقط لان المشروط عند عدم الشرط بعدم القدرة عليه على عدمه الاصلى فجاز ان يثبت بالعمومات و هنا قد ثبت بافعال النبى ﷺ و الصحابة رضوان الله عليهم ١٢



الفوائد الطارقة في الاوراق المتفرقة



مؤلف:

مولوی محمد سرور فیضی جیجہ ای رحمۃ اللہ علیہ



مرتب و شارح:

محمد رابع ولد ابوالحسن صاحبزادہ

تایپ: محمد صادق امیری

می‌باشد رحمته الله حق چاپ محفوظ و مخصوص کتابخانه مولوی محمد سرور فیضی جیجه ای و هیچ مؤسسه، انتشارات و یا فردی در افغانستان و یا خارج از آن، حق ندارد بدون اجازه کتبی از ناشر، این اثر را چاپ و نشر نماید. این کار شرعاً ناجایز بوده و نیز پیگرد قانونی دارد.

الفوائد الطارقة فی الاوراق المتفرقة

- ◆ مؤلف: مرحوم مولوی محمد سرور فیضی جیجه ای رحمته الله
- ◆ مرتب و شارح: محمد رابع ولد مولوی ابوالحسن صاحب زاده
- ◆ ناشر: مولوی ابوالحسن صاحب زاده
- ◆ تایپ: محمد صادق امیری
- ◆ ویرایش: اول

مرکز پخش

- فراه، ولسوالی خاکسفید، قریه جیجه، کتابخانه مرحوم مولوی محمد سرور فیضی
موبایل: ۰۷۰۶۹۶۱۲۸۹ - ۰۷۹۸۴۶۵۸۶۹

فهرست مطالب

بیانیه مولوی ابوالحسن	۲۸۲
مقدمه شارح	۲۸۵
نحوه ترتیب و توضیح کتاب	۲۸۹
الباب الاول القواعد و التأسيسات الاصولية في تشريع الجمعة	۲۹۲
مقدمة الباب:	۲۹۳
الفصل الاول: بيان النصوص الموجبة و الاداء	۲۹۴
مقدمة الفصل:	۲۹۴
تقسيم النصوص باعتبار اضافتها إلى العبادات	۲۹۵
في بيان عدم تأثير نصوص الاداء في الموجب	۲۹۶
في بيان عدم الملازمة بين الوجوب و الاداء	۲۹۷
في بيان ان الموجب عام شامل للقادر على الاداء و العاجز عنه	۲۹۸
الفصل الثاني: في بيان امر العاجز عن الشروط و الاركان	۲۹۹
مقدمة الفصل:	۲۹۹
العاجز غير مأمور	۳۰۱
في بيان شرط المأمورية	۳۰۲
رسالة في بيان ان لا شرط بدون الامر	۳۰۷
المنع في باب الجمعة غير موجود اجماعا	۳۰۹
الفصل الثالث: في بيان تخصيص آية الجمعة	۳۱۰
مقدمه:	۳۱۰

٣١٢.....	<u>في بيان عدم تخصيص آية الجمعة</u>
٣١٧.....	<u>تخمينات واقعة في منع الجمعة</u>
٣١٩.....	<u>تأثير الحرج للترخيص لا المنع</u>
٣٢٠.....	<u>اختلاف في تشريع الجمعة غير متصور</u>
٣٢١.....	<u>اليقين لا يزول بالشك</u>
٣٢٢.....	<u>النهى العارضى مقيد بوجود القدرة في الاركان و الشروط</u>
٣٢٣.....	<u>الفصل الرابع: التحقيق في قواعد الاصولية لبيان تشريع الجمعة</u>
٣٢٣.....	<u>مقدمة الفصل:</u>
٣٢٥.....	<u>الى مَ ينجر القول بعدم جواز الجمعة في القرى</u>
٣٢٨.....	<u>في بيان حديث علي <small>عليه السلام</small></u>
٣٢٩.....	<u>التأسيسان في شرطية المصّر باطل</u>
٣٣٠.....	<u>لا بد من مراعات قانونين في باب اشتراط المصّر</u>
٣٣٢.....	<u>وجوه اربعة في تشريع الجمعة</u>
٣٣٤.....	<u>الباب الثاني بيان عبارات المذهبية في باب الجمعة</u>
٣٣٥.....	<u>مقدمة الباب:</u>
٣٣٧.....	<u>الفصل الاول: بيان عبارات "لا تجوز"</u>
٣٣٧.....	<u>مقدمة الفصل:</u>
٣٣٩.....	<u>في بيان الاحكام المبنية على الشروط و الاركان</u>
٣٤٠.....	<u>في بيان ان عبارات لا تصح مقيدة بقيد الشروط و الاركان</u>
٣٤١.....	<u>في بيان ان الشروط و الاركان مقيدة بالقدرة</u>
٣٤٢.....	<u>الامر يتبع القدرة</u>

٣٤٣.....	<u>إطلاق عبارات المتون يفضى إلى تكذيب الله أو التقول بلا دليل</u>
٣٤٤.....	<u>الفرع مقيد بقيد الاصل</u>
٣٤٥.....	<u>يتوقف الفرع على ما يتوقف به الاصل</u>
٣٤٧.....	<u>في بيان وجه الاقتراق بين اشتراط المصر و الوقت</u>
٣٥٠.....	<u>لا بد لاشتراط الشروط من اعتبار امرين</u>
٣٥١.....	<u>في بيان ان ما فهمه الناظرون في عبارة القدورى زلة</u>
٣٥٢.....	<u>لا بد من معرفة امرين في تفسير عبارات المتون</u>
٣٥٣.....	<u>في بيان ان المكلف مأمور باداء الصلوة مادام قادرا على اصل الصلوة</u>
٣٥٤.....	<u>الفصل الثانى: في بيان استدلالات المانعين و الجواب عنها</u>
٣٥٤.....	<u>مقدمة الفصل:</u>
٣٥٧.....	<u>الجمعة هى المقطوع بها لا الظهر</u>
٣٥٨.....	<u>ايضا في بيان ان الجمعة هى المقطوع بها</u>
٣٥٩.....	<u>في بيان قول مولوى عبدالرؤوف "ان الظهر امر مقطوع"</u>
٣٦١.....	<u>في بيان قول مولوى عبدالرؤوف "ان اليقين لا يزول الا بمثله"</u>
٣٦٢.....	<u>نص الجمعة عام مطلق</u>
٣٦٤.....	<u>في رد استدلال صاحب المستخلص</u>
٣٦٥.....	<u>الفصل الثالث: في بيان عبارات المتون و تفسير الفناء</u>
٣٦٥.....	<u>مقدمة الفصل:</u>
٣٦٦.....	<u>في بيان ان اشتراط المصر مبنى على رواية عدم تعدد الجمعة</u>
٣٦٧.....	<u>في بيان ان اشتراط المصر قول مرجوح</u>
٣٦٨.....	<u>في بيان فناء المصر</u>

٣٧٠.....	<u>في بيان فناء مصر ايضاً</u>
٣٧١.....	<u>في بيان علة اشتراط القدورى المصر لاداء الجمعة</u>
٣٧٣.....	<u>الفصل الرابع: التحقيق في عبارات المذهب</u>
٣٧٣.....	<u>مقدمة الفصل:</u>
٣٧٤.....	<u>في بيان اشتراط السلطان</u>
٣٧٥.....	<u>في بيان حد مصر وان جواز الجمعة في مصر ليس موقوفا بالاذن</u>
٣٧٦.....	<u>بيان احكام القادر على مصر والعاجز عن مصر</u>
٣٧٨.....	<u>بيان اصل المذهب في باب الجمعة</u>
٣٨١.....	<u>التحقيق في الجمعة</u>
٣٩١.....	<u>نامه مصنف <small>رحمته الله</small> به رئيس الحكومة</u>
٣٩٣.....	<u>الباب الثالث مسائل و فتاوا في غير الجمعة</u>
٣٩٤.....	<u>مقدمة الباب:</u>
٣٩٥.....	<u>الفصل الاول: في بيان اشارة السبابة في الصلوة</u>
٣٩٥.....	<u>مقدمة الفصل:</u>
٣٩٧.....	<u>بيان مراد الطحاوى <small>رحمته الله</small> من قوله "ولا يشير بشئ منها"</u>
٣٩٨.....	<u>بيان الاحاديث الواردة في منع الاشارة</u>
٣٩٩.....	<u>التحقيق في اشارة السبابة</u>
٤٠٢.....	<u>الفصل الثانى: في بيان عشرية اراضى خراسان</u>
٤٠٢.....	<u>مقدمة الفصل:</u>
٤٠٣.....	<u>بسم الله الرحمن الرحيم</u>
٤٠٤.....	<u>بسم الله الرحمن الرحيم</u>

٤٠٥.....	<u>بسم الله الرحمن الرحيم</u>
٤٠٦.....	<u>بسم الله الرحمن الرحيم</u>
٤٠٧.....	<u>الفصل الثالث: مسائل متفرقة</u>
٤٠٧.....	<u>حكم زوجة المفقود</u>
٤٠٨.....	<u>حكم زوجة المفقود ايضا</u>
٤٠٩.....	<u>بسم الله الرحمن الرحيم</u>
٤١٠.....	<u>مسائل في الطلاق</u>
٤١٢.....	<u>في بيان ما يفعله الطالب مقابل اقوال الفلاسفة</u>
٤١٤.....	<u>خاتمة الكتاب</u>
٤١٥.....	<u>خاتمه:</u>
٤١٧.....	<u>التأسيسات الاربعة:</u>
٤١٨.....	<u>التأسيس الاول:</u>
٤٢٠.....	<u>التأسيس الثاني:</u>
٤٢٢.....	<u>التأسيس الثالث:</u>
٤٢٤.....	<u>التأسيس الرابع:</u>
٤٢٥.....	<u>استدلالات المانعين التي ردها المصنف <small>رحمته الله</small>:</u>
٤٢٥.....	<u>باب الجمعة:</u>
٤٢٨.....	<u>اشارة السبابة في الصلوة</u>
٤٣٠.....	<u>باب العشر و الخراج</u>

بیانیه مولوی ابوالحسن

الحمد لله رب العالمين و الصلوة و السلام على رسوله قائد الغز المحجلين و على آله و اصحابه و من تبعه الى يوم الدين؛ اما بعد:

انا لا نستطيع ان نشكر الله على انعامه لنا من نشر علوم و اوراق لا نظير لها في هذه الاعصار في تمام عالم الاسلام من عالم مجاهد مجتهد مرشد في الشريعة و الطريقة و حافظ للقرآن المجيد معرض عن الدنيا مع اقبال الدنيا اليه محب للفقراء و المساكين المحسود بين الاقران المرجع بين العلماء و الافاضل و سائر الانام المولوى محمد سرور رحمته الله فيضى المتوفى في سنة ١٣٤٦ ش.

شكر الحمد لله که در این زمان نازک و پر مشکل خداوند بنده ابوالحسن را توفیق داد تا با همراهی همکاران، هریک عبدالبصیر ولد حاجی عبدالعلیم ولد حاجی ملا عبدالله کهدانکی فراهی، محمدرباع ولد بنده (ابوالحسن) و محمدصادق ولد حبیب الله نواسه دختری بنده، این مجموعه را مرتب و توضیح و چاپ نمائیم که مصرف چاپ آنرا عبدالبصیر همراه دوستان آن بدوش گرفته و به خاطر خدمات ارزنده ایشان جا دارد تا از ایشان تشکری نمایم، همچنان از محمدرباع از زحمتی که در ترجمه و توضیح آن کشیده خیلی متشکریم و همچنان از محمدصادق که زحمت کشیده این کتابها را تایپ و غلط گیری نموده خیلی متشکر میباشیم خداوند اجرشان بدهد و در آینده توفیق بیشتر بدهد برای چنین کارهای خیریه.

و در ذیل میخواهم چهار نقل از مواضع مختلف آثار مرحوم را ذکر نمایم که برای خواننده گان میتواند مفید واقع شود:

از این کتاب عالمی مستفید میشود که باضافه داشتن تقوی و انصاف و استقلال فکری از اهل استدلال نیز باشد یعنی بعلم مروجہ دینی مخصوصاً به علم اصول فقه خیلی ماهر باشد و قواعد آن کاملاً برای آن مستحضر باشد و از مواجه شدن با اقوالی نظیر (لم قال صاحب فتح القدير هذا القول و من این قال هل دلیله صحیح ام لا) نه تنها وحشت نکند بلکه منشرح القلب نیز شود و الا فهو من الذين قال فيهم الفاضل القندهاری یخلى و طبعه و لا یشغل بالبحث معه بناء عليه كسان اخير الذكر نه تنها منتفع نخواهند شد بلکه متضرر هم میشوند. مرحوم رحمته الله می نویسد: فقد نقل المولوى سعد الله القندهاری فی السحاب الاضماک عن الغزالی ان الانصاف ان جعل الحق وقفاً على واحد من النظار بعینه قول قریب الى الکفر و متناقض فی نفسه آه ملخصاً و فيه ايضاً المقلد الذى ران التقليد على قبله كما انه قاصر عن النظر فليس باهل لان يناظر او يناظر فالواجب ان یخلى و طبعه و لا یشغل بالبحث معه؛ انتهى.

غرض از نقل دوم این است که تکرار بسیار مسائل و دلائل تصنیفات مرحوم رحمته الله قصدی بوده و هدف از این نحو بیانات باضافه افاده مطالب و دلائل استحضار آنها است در ذهن خواننده چون این دلائل برای اکثر

در این عصر غیر مأنوس میباید بناء علیه باید غرض از تکرار را فهمیده اعتراض نکنند. مرحوم رحمته الله می نویسد: و قد اطلنا النظر فی هذا الباب و اوسعناه بملاحظة كتب غیر محصورة و کررنا لک التحقیق لانه کان غیر مأنوس عند اکثر اهل الزمان تأسیا بقوله تعالى ﴿وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾ [الزمر: ٢٧].

مقصد از نقل سوم این است که چون تقلید حق شرایط خاص خود را دارد اما در بین بسیاری از علماء زمان این شرائط نادیده گرفته میشود لذا جناب مرحوم بعد از بیان تقلید جامد و تقبیح نمودن آن این مطلب را روشن نمود که غرض تقبیح نمودن تقلیدات و اجتهادات مطلقاً نیست اگر چه عدّه که ماهر بعلم نباشد چنین فکر خواهند نمود بلکه غرض از این بیانات این است که شرائط تقلیدات و اجتهادات مراعات گردد و الا سبب اشتباهات حتی گمراهی میشود. مولوی محمد سرور رحمته الله اینطور می نویسد: ومن لم یکن ذا مهارة فی علوم التفاسیر و الاحادیث و ما توقفا علیه من سائر العلوم و القواعد المذهبية یظن هذا منا تحقیرا للاجتهادات و التقليدات خصوصاً اذا کان به رائحة تعصب المذهبی و لیس الامر كذلك بل الغرض ان لها شروطاً اذا لم تراعى بل یذهب فیها یمین الافراط و شمال التفريط صارت سبباً للضلالة فهی تضاهی فی هذه الامور الکلام الالهی فی انه ﴿يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا﴾ [البقرة: ٢٦] و لوعدنا ما فی فتاوی اصحابنا من فروعاً خالفت المذهب بل بعضها الشریعة الغراء ایضاً لعجزنا عن احصاءها حتی قالوا ان الفتاوی کالصحاری فیها الافاعی و الغرض ازالة استبعاد المصنف من وقوع الخطاء و التغیر فی بعض الاحکام مع استیناس الناس علیه حتی صار المعروف منکراً و المنکر معروفاً و نحن نبین الخ.

تحقیق معنی جمعه میباید بطور خلاصه که تمام تناقضات ظاهری دلائل آن باین تحقیق مرفوع میگردد و هم در این تحقیق بیان فوائد دنیوی و اخروی این فریضه بزرگ یادآوری شده هم بطور مفهوم ضرر منع آن بر مسلمین که در حقیقت خواسته دشمنان جهان اسلام است گوشزد غمخواران دین مبین اسلام شده است. مرحوم رحمته الله می نویسد: و تحقیق المقام ان الله تعالى انما بعث رسوله صلی الله علیه و آله بالهدی و دین الحق لیظهره علی الدین کله و جعل بعض هذا الاظهار بالسيف و بعضه بالحجة و بعضه بالعبادات التی هی الشعارات الاسلامیة من الصلوات الخمسة و غیرها و الجماعات المخصوصة ثم انزل علینا آیه هدینا و امرنا علی شعار اثم و اکمل من تلك الشعارات حیث امرنا بالسعی الیه و ترک الشواغل و اخبرنا علی لسان رسوله صلی الله علیه و آله بطبع القلوب و استحواذ الشیطان و نفی جمیع اعمال البر من الصلوات و الزکوة و الصوم و الحج بترکه و شدد فی امره و عظمه فکان فیہ مظنة الحرج لبعض الاشخاص و فی بعض المواضع و ما جعل فی الدین من حرج فبین لنا علی لسان رسوله صلی الله علیه و آله الاشخاص الذین رخص لهم التبرک فمنهم الخائف من الیهود و النصری و المنافقین لکون هذا الشعار اغیظ لهم من اکثر الشعارات الاسلامیة فکان فیہ مظنة الاذی من طرفهم لا لمعنی خلل فی اکیة هذا الشعار فجمعة الخائف جائزة کجمعة المریض و امثاله و كذلك خفف علی اهل البوادی لمعنی حرج الاجتماع و قد ورد به حدیث بطرق شتی یقوی

بعضها بعضا «ان اهل البادية من الخمسة الذين لا جمعة عليهم» (اى لا انهم ان اقاموها لم يجز عنهم)
كما فى الحجة الله البالغة لولى الله الدهلوى و كما فى بعض القرى بل الامصار لخصوص الواقعة كحديث
«ليس على ما دون الخمسين جمعة» مع حديث «الجمعة واجبة على كل قرية» و حديث «الجمعة واجبة
على كل قرية و ان لم يكن فيها الا اربعة» الحاصل ان لا تحجير فيها لانه خلاف اكديتها بل فيه فى
بعض المواضع و من بعض الاشخاص تشتتت فى اغراض الشارع و خلاف الاحاديث الواردة فى الباب الخ.

ابوالحسن صاحب زاده ابن المرحوم.

مقدمه شارح

الحمد لله الذى يجدد ديننا فى رؤوس المئات و الصلوة و السلام على من اخبر الله تعالى بلسانه بتفريق الامة فى الآراء و المختلفات و على آله و صحبه الذين كانوا يردون الاحكام فى اختلاف بينهم الى النصوص من الاحاديث و الايات اما بعد:

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي يَوْمِ جُمُعَةٍ فَقَالَ: "يَا أَيُّهَا النَّاسُ تَوَبُّوا إِلَى رَبِّكُمْ قَبْلَ أَنْ تَمُوتُوا، وَبَادِرُوا بِالْأَعْمَالِ الرَّائِيَةِ مِنْ قَبْلِ أَنْ تُشْغَلُوا، وَصِلُوا الَّذِي بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ رَبِّكُمْ بِكَثْرَةِ ذِكْرِكُمْ إِيَّاهُ، وَالصَّدَقَةِ فِي السِّرِّ وَالْعَلَانِيَةِ، تُجَبَّرُوا، وَتُنْصَرُوا، وَتُزْزَقُوا، وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ افْتَرَضَ عَلَيْكُمُ الْجُمُعَةَ فِي يَوْمِي هَذَا، فِي شَهْرِي هَذَا، فَمَنْ تَرَكَهَا فِي حَيَاتِي، أَوْ بَعْدَ مَوْتِي، وَلَهُ إِمَامٌ عَادِلٌ، أَوْ جَائِرٌ، اسْتِخْفَافًا بِهَا، وَجُحُودًا لَهَا، فَلَا جَمَعَ اللَّهُ شَمْلَهُ، وَلَا بَارَكَ اللَّهُ فِي أَمْرِهِ، أَلَا وَلَا صَلَاةَ لَهُ، أَلَا وَلَا زَكَاةَ لَهُ، أَلَا وَلَا صِيَامَ لَهُ، أَلَا وَلَا حَجَّ لَهُ، إِلَّا أَنْ يَتُوبَ، فَإِنْ تَابَ، تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِ، أَلَا وَلَا يُؤْمُ أَعْرَابِيٌّ مُهَاجِرًا، أَلَا وَلَا تُؤْمُ امْرَأَةٌ رَجُلًا، أَلَا وَلَا يُؤْمُ فَاجِرٌ مُؤْمِنًا، إِلَّا أَنْ يَخَافَ سَيْفَهُ وَسَوْطَهُ" الْحَدِيث

خداوند متعال بر ما؛ امت محمد ﷺ منت نهاد و دين مان را به پايه اكمال رساند، نعمت خود را بر ما اتمام نمود و دين اسلام را مورد پسند خود قرار داد ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣]، فرائض و هدايات را براى ما معين ساخت تا با اداى آنها در راه شكر نعمات او تعالى قدمى بر داريم و از زمرة مهتدين به حساب آييم ﴿كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٣] و از ميان اين هدايات و فرائض تعدادى را از جمله شعائر قرار داد تا با تعظيم آنها، به درجه تقوى نایل آييم ﴿وَمَنْ يُعْظَمْ شَعَائِرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ﴾ [الحج: ٢٢] و از ميان شعائر، شعار هفته گى جمعه را از همه بهتر دانست ذلكم خير لكم ان كنتم تعلمون به گونه كه آنرا معادل با ذكر خود قرار داد ﴿فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الجمعة: ٩] و ذكر خود را از همه چيز سواى آن، بزرگتر دانست ﴿وَلَذِكْرُ اللَّهِ أَكْبَرُ﴾ [العنكبوت: ٤٥] و همچنان اداى جمعه را معيار قبول شدن ديگر طاعات قرار داد «الا ولا صلوة له، الا ولا حج له الا ولا صدقة له الا ولا زكاة له الا ولا صيام له الا ولا بر له» الحديث

اما با وجود اكمال دين و تعيين حدود و شرائع، باز هم اين دين مقدس در درازناى تاريخ دستخوش تغييرات مبتدعين شده است به همين اساس و همچنان به دليل انس و عادت قرون، آب زلال احكام و شعائر آن از مجراى اصلى منحرف و در عوض، زهر افراط و تفريط و چركآب بدعات وارد آن گرديد پس بر اساس اقتضاى اتمام نعمت و بر اساس وعده الهى مبنى بر محفوظ نگه داشتن اين دين، خداوند متعال از سر لطف بى کران خود، در هر قرن مجددى مى فرستد تا اين دين را احيا نموده و آب زلال احكام را به مجارى اش باز گرداند «ان الله يبعث لهذه الامة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها» سنن ابى داوود

شکی نیست که نماز جمعه یکی از آن شعائری میباشد که بوسیله آنها خداوند این دین برحق را بر تمام ادیان دیگر غالب می گرداند ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَىٰ وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ﴾ [التوبة: ۳۳] البته که این شعار بزرگ اسلام، سبب برانگیختن خشم یهود، نصاری و مشرکین میگردد زیرا دیدن اجتماع هفته گی و برادرانه مسلمانان آنها را به حسد وامیدارد و همچنان به این دلیل که خود یهود و نصاری به علت اختلاف در این روز مبارک از فیوضات و خیرات آن محروم گردیدند، و این فیض بزرگ الهی نصیب امت محمدی ﷺ گردید رسول الله ﷺ می فرماید «كَتَبَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ الْجُمُعَةَ عَلَى مَنْ كَانَ قَبْلَنَا فَأَخْتَلَفُوا فِيهِ، فَهَدَانَا اللَّهُ لَهُ، فَلْيَهُودِ الْغَدُ، وَلِلنَّصَارَى بَعْدَ غَدٍ» مسند الطيالسی.

اما متأسفانه خواسته یا ناخواسته ما هم راه آنها را در پیش گرفته و در این فریضه بزرگ به اختلاف به پا خواستیم «لَيَحْمِلَنَّ شِرَارُ هَذِهِ الْأُمَّةِ عَلَى سُنَنِ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ، حَدَوُ الْقُدَّةِ بِالْقُدَّةِ حَتَّى إِنْ كَانَ مِنْهُمْ مَنْ أَتَى أُمَّهُ عِلَانِيَةً، لَكَانَ فِي أُمَّتِي مَنْ يَصْنَعُ ذَلِكَ» مسند ابی داوود الطيالسی و متأسفانه امروزه در مذهب ما احناف، منع از نماز جمعه به کثرت شایع شده است به گونه ای که در بسیاری از مواضع بزرگ و همچنان در اجتماع های عظیم مسلمانان، عدم اقامه جمعه به چشم میخورد و به مذهب احناف نسبت داده میشود و آنچه از همه بیشتر به این تأسف می افزاید همانا وقوع عده از علمای عظیم الشأن، به این ورطه میباشد که با زعم اینکه منع از جمعه اصل اقوال امام میباشد، تعداد زیادی از مسلمانان را از این خیر بزرگ محروم نمودند البته چون هنوز بر اشتباه دلائل خود مطلع نگردیدند و دلائل اقامه جمعه به سمع شان نرسیده بناء معذور بوده و اجتهاد شان برایشان یک اجر به دنبال دارد، و در صورتیکه بر اشتباه بودن دلائل شان واقف گردند، و صرف به خاطر تقلید محض، از اقامه جمعه منع نمایند در آن صورت بزرگترین مصیبت را هم به خود و هم به پیکر اسلام وارد نموده اند.

اما هستند علماء محقق در مذهب، که با کاوش و پویایی که در باب دلائل جمعه نمودند، اصل اقوال ائمه را، از تخریجات تفکیک نمودند، علمائی امثال شیخ عبدالحق دهلوی، شاه ولی الله دهلوی و مولانا عبدالحی لکنوی. و از جمله علماء متأخر که دلائل منع جمعه را رد نمود و نسبت آنرا به مذهب، افتراء دانست مولوی محمد سرور فراهی نورزهی میباشد که در نیمه اول سده چهاردهم هجری شمسی بعد از تحقیق در باب جمعه، آثار گرانبهای در این باب از خود بر جای گذاشت.

بعد از اینکه مولوی محمد سرور فتوای وجوب جمعه در قریه ها را صادر میکند تمام علماء آن مناطق به مخالفت به پا خواسته و خواستند تا با ارائه دلائل خود جناب شیخ را از این فتوا منع کنند، بدین منظور عده از علماء برای سماع دلائل شان به حضور ایشان شتافتند تا از نزدیک و رو در رو دلائل را رد و بدل نمایند و عده هم به فرستادن رسائل و کتاب ها به نزد جناب شیخ بسنده نمودند که بعداً جناب شیخ در فرصت مناسب در پاسخ به

کتاب و رسائل شان چند کتاب به رشته تحریر در آوردند.^۱ البته مولوی محمد سرور فقط به همین جواب ها بسنده ننمودند بلکه چندین کتاب دیگر نیز در باب جمعه و در باب عشر و خراج تحریر داشتند^۲ که محتوای تمام کتاب ها تا حدودی شبیه هم هستند اما در هر کتاب نکات و ظرایفی به چشم میخورد که در کتاب های دیگر دیده نمیشود. و با وجود مشغله های زیاد و مصروفیت ها، هرگاه مدتی را با خود خلوت مینمود و تنها میبود و به دلیل نبود همنشین همدل، تکه کاغذ و یا ورق را میگرفتند و بر روی آن مطالبی را در باب نماز جمعه و دیگر ابواب می نوشتند گویا تنها همنشین و همدم آن، همین اوراق بود، و بر این عمل تا آخر عمر مداومت نمود تا اینکه در هنگام وفات ایشان تعداد این تکه کاغذها زیاد گردیده بود و بعد از جمع آوری آثار شان توسط فرزند شان مولوی ابوالحسن تمام این کاغذها و اوراق تحت نام اوراق متفرقه در کتاب مجموعه الآثار چاپ گردید. ولی چون در ابتداء هدف فقط حفظ آثار جناب مرحوم، بود بناء تمام سعی و کوشش بر روی جمع آوری و طبع کتابها، صورت گرفت و جهت تنظیم و توضیح کتابها هیچ گونه سعی به عمل نیآمد بناء در کتاب مجموعه آثار هیچ مقدمه ای جهت توضیح کتاب ها و رساله ها به چشم نمیخورد و همین موضوع فهم کتب و رساله های آن مرحوم را کمی پیچیده و مشکل میسازد چون اکثر مطالعه کننده گان با روش و شیوه نگارش و همچنان ساختار کتابها نا آشنا میباشند بناء این کتاب و مجموعه ارزشمند نیازمند یک ویرایش اساسی میباشد تا ساختار کتاب را توضیح و مواضع مغلق و پیچیده را ساده و آسان سازد و به خصوص اوراق متفرقه که اکثر مطالعه کننده گان در هنگام مطالعه آن گیج و سر در گم میگردند چون هیچ تناسبی در بین صفحات و مطالب آن، مشاهده نمی کنند. به این علت که آنها از اصل موضوع اوراق متفرقه آگاهی ندارند مگر آنده که با زیرکی و فراست از اسم کتاب به اصل موضوع پی ببرند.

به همین اساس در کتاب پیشرو، سعی شده است که کتاب اوراق متفرقه که کتاب شماره نهم از مجموعه الآثار میباشد، ترتیب و مواضع پیچیده آن توضیح گردد و در عنوان بعدی به بیان چگونه گی ترتیب و توضیح کتاب خواهیم پرداخت ولی قبل از آن شایان ذکر است که آنچه همت اکثر علماء و طلاب علم را برای مطالعه آثار جناب مرحوم، سست می کند، گوش دادن به شایعاتی است که عده از علماء مغرض جهت جلوگیری از نشر

^۱: که این کتابها تحت نام های التمهید فی جواب الفاضل الگرشکی کتاب یازدهم از مجموعه الآثار، کتاب التحقیقات الثلاثة فی جواب مولوی عبدالرؤف انار دره گی کتاب دوازدهم، کتاب المناهج الثلاثة ایضاً فی جواب مولوی انار دره گی کتاب سیزدهم و کتاب فی جواب المولوی محمد اعظم البرنابادی الهروی کتاب چهاردهم، در مجموعه الآثار مولوی محمد سرور رحمه الله به چاپ رسیده اند. البته متن دلائل مولوی گرشکی تحت یک عنوان جداگانه به نام متن فاضل گرشکی در مجموعه الآثار به چاپ رسیده است که کتاب دهم از مجموعه کتب مجموعه الآثار را تشکیل میدهد.

^۲: کتابها به ترتیب قرار ذیل میباشند: الدلائل القاطعة فی تجدید فضائل الجمعة، التأسیسات الاربعة فی تجدید دلائل الجمعة، التأسیسات الثلاثة، الفصول الثلاثة، الاصول العديدة، الفائدة الضرورية، رسالة فی بیان وجوب الجمعة، التحقيق فی الجمعة، حامدا مصليا فی بیان العشر، بیان ماء الخراجی، بیان احیاء اراضی الموات، فذلکة الرسالة فی بیان العشر و بیان عشر هرات و فراه که همه آنها در کتاب مجموعه الآثار به چاپ رسیده اند.

آثار آن جناب، به این سو و آن سو پخش نمودند شایعاتی از قبیل اینکه جناب شیخ محمد سرور بر اساس مذهب شافعی، فتوای اقامه جمعه را صادر نموده است در جواب می گوئیم: صحیح است که در کتب مرحوم در مواضع بیشمار ذکر گردیده که اگر کسی بر اساس مذهب شافعی، نماز جمعه را اقامه نماید برای وی مانعی وجود ندارد چون تمام مذاهب اهل سنت مذاهب حق میباشند و هیچ یک بر دیگری اولویت ندارد اما به این معنا نیست که فتوای جناب مرحوم بر اساس مذهب شافعی بوده بلکه جناب مرحوم ابتداء بر اساس مذهب احناف اثبات می کنند که منع از جمعه در اصل مذهب وجود ندارد و با استناد به قواعد و تأسیسات متفق علیه در مذهب دلائل منع را نتیجه برداشت اشتباه متأخرین مذهب از اقوال متقدمین میدانند و اقامه جمعه را اصل اقوال ائمه و مطابق به افعال و اقوال پیغمبر اکرم ﷺ و صحابه رضی الله عنهم بیان میدارند و بعدا برای تأکید اقامه جمعه قایل میشوند که اگر بالفرض عدم اقامه آن در قریه ها اصل مذهب احناف باشد و روایت مستقیم و صریح از ائمه باشد و هیچ اختلافی در مذهب مبنی بر منع جمعه وجود نداشته باشد با این وجود اگر در قریه ای بر اساس مذهب شافعی نماز جمعه اقامه شود باز هم برای شان مانعی وجود ندارد چون عمل به تمام مذاهب اربعه اهل سنت سبب نجات در آخرت می گردد و به خصوص در قضیه نماز جمعه که قبول شدن تمام اعمال خیر به آن وابسته است پس باید حداکثر احتیاط صورت گیرد. و همچنان باید خاطر نشان ساخت که در کتاب اوراق متفرقه برای اقامه جمعه هیچ ذکری از مذهب غیر نگردیده است بلکه تماما از قواعد و تأسیسات مذهب استفاده شده است، در واقع جناب شیخ علاقه وافی به کتاب التوضیح فی شرح التنقیح تألیف صدر الشریعة داشتند و از قواعد و تأسیسات موجود در آن کتاب استفاده وسیعی در باب نماز جمعه نموده است بناءً تألیفات جناب شیخ میتواند دستیار خوبی برای فهم و تطبیق قواعد مذهب و استنباط احکام، برای علماء باشد. به همین دلیل آنده از علماء که با علم اصول فقه آشنایی ندارند، مطالعه کتاب برایشان توصیه نمی گردد، در واقع مغز و اساس کتاب را فقط آنده از علماء درک میکنند که مهارت بالایی در علم اصول فقه دارند و آخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمین محمد رابع ولد ابوالحسن صاحبزاده ۱۴۰۲/۴/۳۱ هـ. ش

نحوه ترتیب و توضیح کتاب

الحمد لله رب العالمين و الصلوة و السلام على سيد المرسلين و على آله و صحبه اجمعين اما بعد:

در بخش مقدمه گفته شد که کتاب اوراق متفرقه (کتاب شماره نهم از مجموعه الآثار) در حقیقت یک کتاب منظور شده نیست بلکه مجموعی از مسائل و مطالبی میباشد که مصنف رحمته الله آنها را در برهه های زمانی مختلف در وقت خلوت و تنهایی بر روی تکه کاغذی می نوشتند و هیچ وقت اینطور نبوده که مصنف رحمته الله بر روی یک ورق مسأله ورق قبلی را ادامه دهد بلکه محتوای هر ورق بدون در نظر داشت اوراق دیگر نوشته شده است و هنگامیکه کتب مرحوم بعد از وفات شان جمع آوری گردید، به دلیل زیاد بودن این ورق های پراکنده، تمام شان در یک بخش جداگانه تحت نام اوراق متفرقه چاپ گردید. اما میتوان ادعا نمود که اوراق متفرقه خلاصه و چکیده از تمام کتب مرحوم میباشد به گونه ای که هر کس بر محتوای همین اوراق تسلط یابد میتواند گفت که بر دیگر کتب مرحوم نیز تسلط دارد به همین دلیل قصد داریم که اوراق متفرقه را ترتیب بندی نموده و توضیحات لازم را به آن علاوه کنیم تا فهم آن برای مطالعه کننده گان آسان گردد، و برای تحقق این مأمول، کتاب را از چند وجه ویرایش نمودیم اول آنرا بر اساس موضوع و محتوا به سه باب تقسیم نمودیم و هر باب را به چهار فصل و در هر فصل چندین ورق مرتبط به ترجمه الفصل را گنجانیدیم به همین دلیل ترتیب اوراق در این کتاب با ترتیب آن در مجموعه الآثار خیلی متفاوت است و بعدا برای هر باب و هر فصل مقدمه ای تعریف نمودیم و در آن موضوع هر باب و هر فصل، و همچنان ارتباط آنرا با باب و فصل قبل بیان نمودیم تا خواننده در یک مسیر مشخص کتاب را مطالعه کند و در اخیر هم مواضع مغلق و پیچیده را تا حد امکان با حاشیه ها توضیح دادیم.

رساله ها (اوراق) معظم شان در باره نماز جمعه میباشد و تعداد خیلی کمی از آنها در دیگر مسائل مانند عشر، خراج، اشاره سبابه در نماز، طلاق و غیره نگاشته شده اند به همین دلیل در تقسیم بندی رساله ها به باب ها، دو باب اول را به نماز جمعه و باب سوم را هم به مسائل غیر از نماز جمعه اختصاص دادیم و بعدا رساله های مرتبط به موضوع جمعه را به دو بخش تقسیم نمودیم بخش اول رساله های اند که مصنف رحمته الله از قواعد و تأسیسات اصول فقه برای اثبات ادعای خویش استفاده نمودند که این رساله ها را در باب اول تحت نام القواعد و التأسیسات الاصولية فی تشریع الجمعة ذکر نمودیم و بخش دوم هم رسائلی اند که مصنف رحمته الله در آن به بیان اصل مذهب می پردازند و عبارات متون و ظاهر الروایة را طوری تفسیر می نمایند تا با قواعد و تأسیسات یاد شده در باب اول مطابقت داشته باشند که ما این رساله ها را در باب دوم تحت نام بیان عبارات المذهبية فی باب الجمعة گنجانیدیم. و در قسمت توضیح کتاب، از حاشیه استفاده نمودیم؛ حاشیه ها به نوبه خود به دو نوع تقسیم میشوند اول حاشیه های که خود مصنف رحمته الله بر روی اوراق وضع نمودند که ما با نوشتن کلمه مصنف در آخر هر حاشیه، آنرا تفکیک نمودیم، و راجع به حاشیه مصنف یک نکته قابل ذکر است که اکثر

حاشیه ها ادامه دهنده مطلب متن میباشد نه اینکه به توضیح متن بپردازد و نوع دوم حاشیه ها، حاشیه شارح میباشد که مواضع مغلق متن کتاب را با استفاده از کتب مرجع و یا دیگر تصنیفات مصنف رحمته الله، توضیح میدهد، این نوع حاشیه اکثرا به زبان عربی و گاهی به زبان فارسی نوشته شده است به این دلیل که اول تصمیم بر این بود تا توضیح کتاب به زبان فارسی باشد بعدا به دلیل اینکه اصطلاحات به زبان عربی و مخاطبین این کتاب هم، علماء میباشد بناء استفاده از زبان عربی را مناسب تر دانستیم. همچنان باید علاوه نمود که برای توضیح بیشتر و درک بهتر موضوع، برای هر رساله عنوان مناسب با موضوع متن انتخاب نمودیم بناء تمام عناوین داده شده از جانب شارح میباشد نه مصنف به جز یک رساله تحت عنوان (تخمینات واقعة فی منع الجمعة) که از جانب مصنف عنوان داده شده است. و در ختم کتاب هم چهار تأسیسی که مصنف رحمته الله بر آنها تأکید زیاد داشتند و از خلال آنها وجوب جمعه به وضاحت فهمیده می شود را ذکر نمودیم و گر چه اکثر مطالعه کننده گان با دلائل مانعین جمعه و عشر آشنا هستند اما باز هم دلائل مانعین را در اخیر کتاب تحت عنوان استدلالات المانعین التي ردها المصنف جهت یادآوری ذکر نمودیم و کتاب را هم به اسم الفوائد الطارقة فی الاوراق المتفرقة مسمی نمودیم تا فوائد حاصله از این اوراق متفرق همچون ستاره درخشان در ذهن علماء بتابد و نور حاصله از آن، ظلمت و تاریکی موجود در باب جمعه را بشکافد.

و در اخیر هم راجع به نحوه تصنیف مصنف رحمته الله باید علاوه نمود که مصنف رحمته الله در تمام تصنیفات شان، بعضی از موضوعات و دلائل را زیاد تکرار نمودند که خودشان در کتاب التحقیقات الثلاثة فی جواب مولوی عبدالرؤوف اناردهرگی علت این تکرار را نامأنوس بودن موضوعات و دلائل به نزد مخاطبین، بیان میدارند و می فرمایند: "انما کررنا دلائل الرد لانها کانت غیر مأنوسة عند اکثر ناظری الفتاوی" ولی باید این نکته را یاد آور شد که اکثرا تکرار به گونه وقوع پیوسته که مصنف رحمته الله یک دلیل را با در نظر داشت جوانب مختلف، به چند طریق و روش مختلف بیان نموده اند و از دیدگاه های مختلف آنرا مورد بررسی قرار دادند تا مخاطب عمق موضوع را به خوبی درک کند و بتواند بر تمام دلائل منع جمعه که در نزدش مألوف و مأنوس است، غلبه کند. و آخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمین و الصلوة و السلام علی سید المرسلین و علی آله و صحبه اجمعین. محمد رابع ولد ابوالحسن صاحبزاده ۱۴۰۲/۵/۱۸ هـ. ش



الباب الاول

القواعد و التأسيسات الاصولية في تشريع الجمعة

مقدمة الباب:

همانگونه که از نام این باب پیداست در این باب رساله های ذکر می گردد که در آن برای اثبات تشریع جمعه در قریه ها از قواعد و تأسیسات اصول فقه استفاده شده است و در این مقدمه ما دو موضوع را مورد بحث قرار میدهیم؛ اول طرز استفاده مصنف از تأسیسات و دوم نحوه تقسیم این باب به چهار فصل.

قواعدی که مصنف رحمه الله در اکثر تألیفات شان به کار میبرند، را میتوان به دو دسته تقسیم نمود؛ دسته اول سلسله قواعدی اند که در بین اصولیون معهود و شناخته شده اند و برایشان اصطلاحات و احکام خاص در کتب اصول فقه وضع شده است مانند تخصیص، عبارت نص، دلالت نص، وجوب اداء، نفس الوجوب، مفهوم وصف، مفهوم شرط و غیره و مصنف رحمه الله تمام این قواعد را از دید مذهب احناف مورد استفاده قرار میدهند اما دسته دوم قواعدی اند که تمام علماء اصول فقه بر صحت آنها اتفاق نظر دارند اما اصطلاحات و احکام جداگانه ای برای شان وضع نشده است، و از خلال احکام فقهی مذاهب برداشت میشوند و از آنجائیکه دلالت این دسته از قواعد، بر اثبات وجوب جمعه، به مراتب بیش از دیگر قواعد میباشد، مصنف رحمه الله بیشتر آنها را مورد تمرکز خود قرار دادند و مبتکرانه، برایشان اصطلاحات خاص وضع نمودند و احکام هر کدام را به تفصیل بیان نمودند و در تمام تألیفات خویش از آنها استفاده به عمل آوردند در حقیقت میتوان گفت: بسیاری از احکام فقهی متفق علیه، را در زیر تأسیسات و قواعد داخل ساختند و قضیه جمعه را بر آنها قیاس نمودند.

مصنف رحمه الله بعد از بیان هر تأسیس و قاعده، به تعقیب آن چند مثال متفق علیه را نیز یادآور میشوند تا با استفاده از آنها، چگونه گی تناقض فتوای منع جمعه را با تأسیس مذکور با بیان هر چه واضحتر واضح سازند و در واقع علاوه بر اینکه مصنف رحمه الله از تأسیس مذکور، وجوب جمعه را اثبات میکنند، بسیاری از مسائل ظاهر الروایة و متون را نیز در زیر تأسیس جا میدهند و برایشان تعلیل های مناسب ذکر می کنند و با این کارشان در راستای فقه احناف خدمات بزرگی انجام دادند.

اما در مورد نحوه تقسیم باب به چهار فصل میگوئیم: همانگونه که در قسمت فوق ذکر گردید مصنف رحمه الله علاوه بر تأسیسات شایع در کتب اصول فقه، از تأسیساتی که خودشان مبتکرانه برای شان اصطلاحات و احکام خاص وضع نمودند، نیز استفاده به عمل آوردند بناء در فصل اول رساله هایی را گنجانیدیم که این دسته از تأسیسات را به ما معرفی می کند و وجوب جمعه را از طریق آنها اثبات می کند و از آنجائیکه بر تأسیسات یاد شده در فصل اول و همچنان بر دلالت شان بر وجوب جمعه ممکن است چند سوال وارد گردد بناء در فصل دوم و سوم رساله های را گنجانیدیم که به سوالات وارده بر قواعد فصل اول پاسخ مدلل ارائه میدارند و در فصل چهارم هم رساله های را جا دادیم که از مجموعه قواعد یاد شده در فصلهای قبلی و دیگر قواعد، استفاده نموده و وجوب جمعه در قریه ها را اثبات میکنند. و لله الحمد و الیه المتاب.

الفصل الاول: بيان النصوص الموجبة و الاداء

مقدمة الفصل:

يكي از موارد يكه مصنف رحمه الله در تمام تأليفات شان از آن استفاده به عمل آورده اند و با دانستن آن، فهم وجوب جمعه در قريه ها به شكل روشن و بدون پرده در عقل نمايان مي گردد، تقسيم نصوص شريعت به دوگونه نصوص وجوب و نصوص اداء مي باشد. در واقع اين مورد، نه تنها مسائل نماز جمعه بلكه ميتواند استدلال قوي براي بسياري از فتواهاي كتب فقه باشد بناء در اين فصل قصد داريم رساله هاي را جا دهيم كه نصوص موجبه و نصوص اداء و احكام مربوط به آنها را واضح و اهداف ذيل را محقق ميسازد:

معرفي نصوص موجبه و نصوص اداء

بيان اينكه سمت و جهت هر يك از نصوص موجبه و نصوص اداء متفاوت مي باشد.

بيان اينكه هيچ گونه تقابل و تضادي بين نصوص موجبه و نصوص اداء وجود ندارد.

بيان اينكه نصوص اداء در تشريع و عدم تشريع احكام تأثيري ندارند.

تخصيص نصوص موجبه توسط نصوص اداء غير ممكن و خلاف غرض شارع مي باشد.

بيان چگونه گي دلالت قواعد فوق بر وجوب نماز جمعه در قريه ها

البته هدف اصلي در اين فصل، فهم اين موضوع مي باشد كه نصوص تشريع و نصوص اداء، با هم ملازمتي ندارند و هيچ يك از ديگري متأثر نميشود. و لله الحمد و اليه المتاب.

تقسيم النصوص باعتبار اضافتها إلى العبادات

اعلم ان النصوص باعتبار اضافتها الى العبادات على قسمين نصوص وردت لتشريع اصل العبادات و الامر بها على حسب الطاقة نحو ﴿أَقِمُوا الصَّلَاةَ﴾ [الانعام: ٧٢] و ﴿فَاسْعُوا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الجمعة: ٩] (و نحو «من كان يؤمن بالله و اليوم الآخر فعليه الجمعة») ^١ و نصوص وردت مؤكدة لها (اي لنصوص الاولى) و مقررة لامرها ^٢ ببيان كمية ادائها و كيفيته نحو ﴿فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾ [البقرة: ١٤٤] و ﴿ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا﴾ [الحج: ٧٧] ^٣

مثلاً ١٢

^١ : فقوله تعالى و اقيموا الصلوة ورد لتشريع مطلق الصلوة (اي ليس مقيدا بالوقت كصلوة الظهر مثلاً) فيكون تقديره ان الله يأمر عباده ان يعبدوه بفعل الصلوة و الصلوة هي حركات مخصوصة بالبدن و قوله تعالى فاسعوا إلى ذكر الله ورد لتشريع الجمعة و كذلك حديث من كان يؤمن بالله و اليوم الآخر فعليه الجمعة فيكون تقديرهما أن الله يأمر عباده ان يؤدوا شكر هذا الوقت بفعلهم صلوة الجمعة و الجمعة هي اداء الصلوة مع الاجتماع على مذهب الجمهور و ايضاً نحو قوله تعالى و اقم الصلوة لدلوک الشمس لتشريع الظهر مقيدا بالوقت فيقدر انه اذا زالت الشمس فإن الله يأمر عباده ان ادا الصلوة و نحو قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون لتشريع الصيام و نحو قوله تعالى و آتوا الزكاة لتشريع الزكاة و ايضاً نحو قوله تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً لتشريع فريضة الحج فكل هذه النصوص وردت لتشريع اصل العبادات و ليس فيها بيان كمية ادائها و لا كيفيته فسمى المصنف رحمه الله هذه النصوص بالنصوص التشريعية و النصوص الموجبة و سمي قسميها بنصوص الشروط و نصوص الاداء.

^٢ : مؤكدة لها و مقررة لامرها أه: قوله مؤكدة حال من ضمير وردت و قوله مقررة عطف على مؤكدة و اما تأكيد نصوص الاداء للنصوص التشريعية فلا يخفى لان قوله سبحانه اركعوا و اسجدوا يقدر فيها ان الصلوة التي شرعت عليكم بقولي و اقيموا الصلوة تؤدي بهذا النحو (اي لا بد فيها من الركوع و السجود) فلا يخلو عن تأكيد لها و اما تقرير امرها اي توضيح امر العبادات فقد فسر المصنف رحمه الله بقوله ببيان كمية ادائها أه.

^٣ : و ايضاً نحو قوله تعالى فاقروا ما تيسر من القرآن و نحو قوله تعالى و قوموا لله قانتين و قوله ﷺ انما الاعمال بالنيات فهذه النصوص لم ترد لتشريع اصل الصلوة بل لتقرير امرها ببيان ان الصلوة على هذا النحو فيكون تقديرها ان من اراد ان يصلي فعليه ان يستقبل القبلة و يركع و يسجد و يقرأ و يقوم و ينوي فسميت بنصوص الشروط و الاداء فلا يلزم من هذه النصوص ان الصلوة مشرعة علينا لولم تكن النصوص الموجبة نحو اقيموا الصلوة و قوله تعالى ثم افوضوا من حيث افاض الناس و ايضاً قوله تعالى فليطوفوا بالبيت العتيق انما وردت لبيان كيفية الحج بانه لا بد للحاج بالوقوف في العرفات و الطواف بالبيت العتيق و لا يلزم منها تشريع الحج لولم يكن نص ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً فجبهة كل من الموجب و الاداء متفاوتة و اذا علمت هذا فاعلم ان الموجب للجمعة هو قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله و ذروا البيع و حديث على رضي الله عنه انما وردت لبيان كيفية ادائها بانه لا بد لمن اراد الجمعة ان يؤديها في المصرو لا يلزم من الحديث ان الجمعة مشرعة علينا لولم يكن نص الجمعة بل كل ما في الحديث ان اتيان المصرو لازم لاداء الجمعة (و هذا لو فرضنا ان الحديث يدل على اشتراط المصرو) فلا يدل الحديث على تشريعها على احد كما لا يدل على عدم تشريعها على احد و لا صلة له بالتشريع فيكون تقدير نص الموجب ان ادوا الجمعة ايها المؤمنون و يكون تقدير الحديث ان اداء الجمعة لا بد له من اتيان المصرو فافهم.

فى بيان عدم تأثير نصوص الاداء فى الموجب

(فائده) من النصوص ما ثبت به تشريع اصل العبادة و الامر بها على حسب الطاقة و منها ما هو مؤكد و مقرر له ببيان شروطها و اركانها فلا يتصور نسخ الاول^١ و تخصيصه^٢ و تقييده بالثانى^٣ و ما يتفرع منه ١٢

^١: لا يتصور نسخ الاول أه: اى لا يتصور نسخ النصوص الموجبة بنصوص الاداء فإذا زالت الشمس مثلاً قدرنا ان الله تعالى يطلب اداء الظهر بقوله اقم الصلوة كما قال ائمة الاصول و لو اعتبرنا أن قوله تعالى اركعوا مثلاً انما سيق لتشريع اصل العبادة و اعتبرناه عبادة مستقلة فى مقابلة الصلوة لنسخنا نص التشريع و اقم الصلوة بنص الاداء اى اركعوا و يصير التقدير حينئذ انه اذا زالت الشمس يقول الله تعالى امرنكم بآداء الصلوة بقولى و اقم الصلوة و الآن لا تصلوا و لكن اركعوا و هذا المعنى باطل بالاتفاق بل المعنى الحقيقى لنص الاداء هو بيان كيفية اداء الصلوة فيكون تقدير قوله تعالى اركعوا انه لابد لآداء الصلوة من اتيان الركوع فإذا زالت الشمس طلب الله تعالى اداء الظهر بقوله و اقم الصلوة ثم اقامة الصلوة تطلب الركوع و السجود و الله تعالى اعلم بالصواب.

^٢: تخصيصه أه: اى تخصيص النصوص الموجبة بالاداء بمعنى انه لا يلزم من نفى الركوع مثلاً نفى وجوب الصلوة و لو قلنا به لخصنا قوله تعالى وأقيموا الصلوة بنص اركعوا و جعلنا الوجوب مختصاً على الراكع مثلاً فيصير المعنى انه اذا زالت الشمس طلب الله تعالى بقوله اقم الصلوة اداء الظهر و لكن بدليل قوله تعالى اركعوا يتعلق هذا الطلب بالراكع فقط و يكون المعنى ان من لا يكون راکعاً فليس على ذمته وجوب الصلوة و هذا المعنى باطل بالاتفاق و ليس هو الغرض من نصوص الاداء بل انما سيق لبيان كيفية اداء الصلوة فلا تُخصَّص نصوص التشريع بها فلو قلنا بتخصيص قوله تعالى فاسعوا الى ذكر الله على اهل الامصار متمسكاً بحديث على عليه السلام و متمسكاً باشتراط المصر لخالفنا غرض الشارع فى ايراد نصوص الاركان والله تعالى اعلم بالصواب.

^٣: اى لا يقيد قوله تعالى اقم الصلوة بقوله تعالى اركعوا و يمكن ان نقول فى تفسيره انه لا يقيد وجوب الصلوة بوجوب الركوع فيصير المعنى انه اذا زالت الشمس طلب الله تعالى اداء الظهر و لكن بشرط ان يكون قادراً على الركوع فلو قيدنا الموجب بالاداء لصار المعنى ان من كان عاجزاً عن الركوع لا تجب عليه الصلوة لعدم وجوب الركوع عليه و هذا خلاف مراد الشارع من ايراد نصوص الاركان لبيان النص الموجب لا للتعارض معها و يمكن ان نقدر كلمة القيد قبل الثانى فى قول المصنف ولا تقييده بالثانى اى و لا تقييده بقيد الثانى فانه لا شك ان نص اركعوا مقيد بالقدرة على الركوع فلا يقيد نص الموجب و اقم الصلوة بالقدرة على الركوع ايضاً و المعنى واحد و لكننا قدرنا فى الاول الحكم فصار تقدير قول المصنف و لا تقييده بالثانى اى و لا تقييد حكم النص الموجب بحكم نص الاداء و فى الثانى القيد و الله أعلم بالصواب.

فی بیان عدم الملازمة بین الوجوب و الاداء

اعلم انه لا ملازمة بین الاداء و الوجوب نفياً و اثباتاً^۱ فلا يتصور ان يكون قيد احدهما قيداً
للآخر^۲ و لا نفی احدهما تخصیصاً للآخر ۱۲

^۱: به این معنا که نفی و اثبات هر یک از نصوص موجب و نصوص اداء به هم دیگر مرتبط نمیباشد بلکه مطالبه هر کدام از نصوص اداء و موجب وابسته به ظروف و شرایط متعلق به خود همان نص بوده و صحنه ورود هر کدام از نصوص به میدان تقاضا، متفاوت و مستقل از هم صورت می گیرد به طور مثال هر گاه ما نص موجب و اقم الصلوة لدلوك الشمس و نص ارکعوا واسجدوا را مد نظر بگیریم ملاحظه می شود که مطالبه نص موجب وابسته به دو عامل میباشد اول زوال خورشید دوم قدرت مکلف بر اصل نماز پس هر گاه خورشید زوال نمود و مکلف بر اصل نماز قادر بود و تا قبل از خروج وقت، نص موجب وارد صحنه شده و از وی تقاضای ادای نماز ظهر را می نماید و در این مطالبه، نص ارکعوا واسجدوا هیچ دخالت و تأثیری نداشته و ساکت میباشد یعنی این طور نیست که وجوب نماز را به رکوع کننده و سجده کننده گان و یا افراد قادر بر رکوع و سجده مختص نماید و گفته شود که نماز بر کسی واجب است که در حالت رکوع و یا سجده باشد و یا هم توانایی رکوع و سجده را داشته باشد اما تقاضای نصوص اداء منجمله نص ارکعوا و اسجدوا و صحنه ورودشان به میدان تقاضا بعد از تقاضای نصوص موجب صورت می گیرد و در واقع تقاضای نصوص موجب سبب تقاضای نصوص اداء می گردد بناء در مثال فوق هنگامیکه خورشید زوال کند در وقت ظهر نص اقم الصلوة تقاضای ادای نماز ظهر را می کند و بعد اینکه نص موجب تقاضا نمود و تقاضای آن ثابت و اداء لازم گردید خود همین اداء که مقتضای نص موجب میباشد، سبب مطالبه نصوص اداء می گردد و هر یک از نصوص اداء تقاضای مربوط به خود را از مکلف می نماید و این تقاضا در صورتی رخ میدهد که مکلف بر ادای تکلیف آن نص قادر باشد و در تقاضای هر یک از نصوص اداء، نص موجب و اقم الصلوة هیچ دخالتی ندارد یعنی این طور نیست که رکوع را مختص به نماز واجب قرار دهد زیرا نتیجه چنین میشود که هر گاه مکلف نماز غیر از نماز واجب را در این وقت اداء نماید نص ارکعوا از او تقاضای رکوع نمی نماید و بطلان این قول کاملاً آشکار است.

^۲: لا كلام فی ان نص وقوموا لله قانتین مقید بالقدرة علی القيام فلا یُقید قوله تعالی وأقیموا الصلوة بما قید به نص القيام من القدرة إذ یلزم منه (ای من القول بتقییده به) ان وجوب الصلوة مختص علی القادرین بالقيام والالزام باطل فکذلک الملزوم

فى بيان ان الموجب عام شامل للقادر على الاداء و العاجز عنه

اعلم ان فى النصوص ما ثبت به اصل الصلوة (نحو ﴿أَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [الانعام: ٧٢] عام شامل للقادر على الشروط و الاركان و العاجز عنها) و الامر بها على حسب الطاقة و فيها ما هو مؤكد و مقرر له ببيان شروطها و اركانها فلا يتصور نسخ قوله تعالى ﴿أَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [الانعام: ٧٢] و لا تخصيصه و لا تقييده بقوله تعالى ﴿فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾ [البقرة: ١٤٤] ^١ و بقوله تعالى ﴿ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا﴾ [الحج: ٧٧] و لا بما يتفرع منهما ^٢ من الجواز و عدم الجواز.

^١: قوله فولوا آه فلا يتصور تخصيص قوله تعالى اقيموا الصلوة على حالة توجه القبلة و القدرة عليه فكذلك المصر فى نص الجمعة اقول لا حاجة لنا الى اثبات مصرية موضع و لا الى بيان تفسيره و ذلك لان فذلكة قولنا ان الموضع الذى تقام فيه الجمعة ان صدق عليه فى الواقع انه مصر فجوازها لكون الشرط انه قد روعى و الا ففاقد المصر العاجز عن اتيانه غير داخل تحت نصه لما اخبر الله تعالى فى النصوص المتواترة المتظاهرة و اجماع الامة على ان امر العاجز غير موجود شرعا فلا يتصور للمانع ان يستدل فى مدعاه انه من قبيل فوت المشروط بفوت شرطه لان الواقع هنا هو انعدام الشرط لا فوته. مصنف رحمته الله

^٢: و لا بما يتفرع منهما من الجواز و عدم الجواز آه لا شك بانه يتفرع من قوله تعالى اركعوا ان الصلوة لا تجوز بلا ركوع ولكن لا يفهم من عدم جوازها بدونها عدم وجوبها لانه لا تأثير لعدم الجواز فى نص التشريع (اى اقم الصلوة) لانه انما سيق لبيان ان الصلوة مطلوبة من المكلف سواء قدر على الشروط و الاركان او عجز عنها و لا دخل لنصوص الاداء فى مطالبته و انما يأتى دورها بعد مطالبة الموجب و ثبوت الاداء فبعد ثبوت الاداء ان كان المكلف قادرا على مقتضى نصوص الشروط فالنص مطالب و الا فساكت فلا يقال ان العاجز عن الركوع مثلا لا يأتى بالركوع فى صلوته و الصلوة لا تجوز بلا ركوع فالصلوة لا تجب على العاجز عن الركوع لان مطالبة الموجب انما تثبت قبل ان يقال أهو قادر على الركوع ام عاجز بل يقال عندها أهو قادر على الصلوة نفسها ام لا فإن كان قادرا على الصلوة نفسها طلب الموجب فاذا طلب الموجب و تم مطالبته و ثبت الوجوب يأتى دور نصوص الشروط فيقال أهو قادر على الركوع ام عاجز فان كان قادرا اتى به و الا اداها بدونها لان الوجوب باق فيكون الامر ان الصلوة مطلوبة من المكلف سواء كان قادرا على الركوع او عاجزا عنه فان كان قادرا فعليه مراعاته فى صلوته و ان كان عاجزا اداها بدونها و كذلك امر الجمعة فان قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله يطالب من جميع المؤمنين اداء الجمعة اذ الخطاب عام سواء كانوا قادرين على الشروط و الاركان او عاجزين عنها فبعد زوال الشمس من يوم الجمعة و قبل خروج وقت الظهر عندنا (اى خلافا لمالك رحمته الله) يطالب نص الموجب اى فاسعوا الى ذكر الله اداء الجمعة و نصوص الاداء ساكتة اى لا يقال أهو قادر على المصر ام عاجز عنه حين مطالبة الموجب و بعد ثبوت الوجوب تأتى نصوص الاداء مطالبة فالنص و قوموا لله قانتين يطالب منه القيام لادائها و حديث على رحمته الله يطالب منه الاتيان الى المصر لادائها و لكن لا تأثير لهما فى وجوب الجمعة و عدمه لان الوجوب قد ثبت و تم مطالبة الموجب فلا تأثير لما يأتى بعد (اى نصوص الاداء) فى شئ قد تم امره من قبل (اى مطالبة الموجب) فلا يقال ان من كان جالسا ليس داخلا تحت خطاب النص الموجب متمسكا بقوله تعالى و قوموا لله و ابيض لا يقال ان من كان فى القرية ليس داخلا تحت خطابه متمسكا بحديث على رحمته الله و حديث على رحمته الله (على فرض دلالة على اشتراط المصر) يتفرع منه ان الجمعة لا تجوز فى القرى و لكن لا يدل عدم جوازها فيها على عدم وجوبها على القروى كما لا يدل عدم جوازها جالسا على عدم وجوبها على الجالس بل على القروى ان يأتى المصر و يودى الجمعة فيها اذا كان قادرا عليه و اما اذا كان عاجزا عنه فعليه اداؤها بدونها لبقاء النص التشريع على حاله فمن قال بتخصيص وجوب الجمعة على اهل الامصار متمسكا باشتراط المصر فهو جاهل بامور التشريع فافهم.

الفصل الثاني: في بيان امر العاجز عن الشروط و الاركان

مقدمة الفصل:

در کتب اصول ذکر شده است (بفوت الشرط يفوت المشروط اذا كان الشرط شرطاً للاداء) اگر بخواهیم این عبارت را با یک مثال توضیح دهیم می گوئیم: هر گاه شخصی نماز را عریان اداء نماید نماز وی صحت ندارد زیرا ستر عورت شرط ادای نماز میباشد و با فوت شرط، مشروط (نماز) فوت می گردد پس وی نماز را ادا نکرده است و هر گاه بخواهیم مثالی را مرتبط با موضوع بحث مان ذکر کنیم می گوئیم: هر گاه شخصی نماز جمعه را در قریه اداء نماید نماز وی صحت ندارد زیرا مصر شرط ادای نماز جمعه میباشد (به فرض اشتراط مصر) و چون شخص مذکور شرط را فوت نموده بناء مشروط یعنی نماز جمعه نیز فوت می گردد. و در فصل نص موجب و نص اداء ذکر گردید که نصوص اداء در نصوص موجب تأثیر ندارد و هر گاه مکلف از مراعات شروط و ارکان عاجز بود، الزاما اصل عبادت را بدون مراعات شروط و ارکان، به جا آورد بناء هر گاه شخص عریان توانایی ستر عورت را نداشت، باید نماز را عریان اداء نماید و هرگاه قروی توان رفتن به مصر را نداشت، باید نماز جمعه را در قریه اداء نماید. اما آیا این حکم با اصل فوق در تضاد قرار ندارد؟ زیرا گرچه شخص عریان و قروی از ادای شرط عاجز است اما به هر حال فوت شرط رخ داده است و با فوت شرط، مشروط نیز فوت می گردد پس آیا این سخن اصولیون اشتباه است؟

و همچنان، ممکن است اعتراضی وارد گردد که: اگر مکلف از حضور در اجتماع عاجز بود، اتفاقاً نماز جمعه ساقط و نماز ظهر لازم می گردد، پس قاعده مصنف رحمه الله مبنی بر عدم تأثیر شروط و ارکان در اصل عبادت، کلی نبوده و مردود میباشد.

بناءً در این فصل قصد داریم تا آن رساله هایی از مصنف را ذکر کنیم که پیرامون همین موضوع بحث می کند، رساله هایی که واضح میسازند که چگونه امکان دارد یک شخص بدون مراعات شروط و ارکان، عبادتی را به جا آورد و در عین حال فوت شرط هم رخ ندهد و همچنان اینکه چرا با فوات اجتماع اصل جمعه ساقط می گردد. بناء اهداف این فصل قرار ذیل است:

- به جا آوردن شروط و ارکان برای انجام عبادات الزامی است.
- عدم قدرت بر شروط و ارکان، منجر به سقوط اصل عبادت نمی گردد.
- شخص عاجز از شروط و ارکان، الزاماً عبادت را بدون شروط و ارکان به جا می آورد.
- رعایت نشدن شروط و ارکان توسط عاجز، منجر به فوت مشروط نمی گردد.

- بر اساس قواعد فوق علماء اجماع نمودند که در باب نماز جمعه منع وجود ندارد.
 - اصل ذکر شده در ماده سوم هیچ گونه تضادی با قاعده اصولی (بفوت الشرط يفوت المشروط) ندارد.
 - اجتماع علاوه بر شرط اداء، محل تشريع و رکن اصلی نماز جمعه نیز میباشد، بناء با فوت آن اصل جمعه فوت می گردد.
- در واقع هدف اصلی و عمده این فصل اثبات این موضوع میباشد که چگونه حکم به عدم فوت مشروط در صورت رعایت نشدن شروط توسط عاجز، با قاعده اصولی فوق در تقابل و تضاد قرار ندارد و اینکه چرا با عدم قدرت بر شروط و ارکان اصل نماز ساقط نمی گردد. و لله الحمد و اليه المتاب.

العاجز غير مأمور

اعلم ان العاجز عن الشروط و الاركان غير مأمور بمراعاتها على ما أخبر الله تعالى في النصوص المتواترة المتظاهرة^١ و اتفق عليه الامة فالقول بعدم جواز الصلوات مع تعذر الركوع و السجود تمسكا بقوله تعالى ﴿ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا﴾ [الحج: ٧٧] خطأ فاحش مستلزم لتكذيب الله تعالى و اهمال للنصوص^٢ الموجبة المطالبة لاصل الصلوات بلا دليل و كذلك القول بعدم جوازها مع تعذر التوجه الى القبلة تمسكا بقوله تعالى ﴿فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾ [البقرة: ١٤٤] وقس على هذا سائر النصوص الاركان و الشروط و كذلك سائر الاحاديث مع تعذر الفاتحة تمسكا بحديث «لا صلوة الا بفاتحة الكتاب» و كذلك سائر الاحاديث نحو «لا صلوة لمن صلى خلف الصف و في الصف فرجة» و نحو «لا صلوة لمن لا يقيم صلبه بعد الركوع» و كذلك حديث التسمية في الوضوء و نحوه آه.

^١: خداوند متعال میفرماید لا یکلف الله نفسا إلا وسعها که معنا و مفهوم عدم دخول عاجز در زیر تکلیف نصوص را می‌رساند پس شخصیکه از انجام رکوع عاجز و ناتوان باشد در زیر تکلیف نص ارکعوا داخل نیست و نص مذکور از وی هیچ گونه تقاضای نداشته و هیچ گونه تکلیفی مطالبه نمی‌کند. به این مفهوم که نص ارکعوا در حق وی منعدم بوده و وجود ندارد و قایل شدن به خلاف این گفته، (یعنی قایل شدن به دخول عاجز از رکوع در زیر تکلیف نص ارکعوا) تکلیف ما لا یطاق را به دنبال دارد و تکلیف ما لا یطاق، منتج به تکذیب خداوند در این گفته‌شان لا یکلف الله نفسا الا وسعها می‌گردد. و همینگونه در حق شخص عاجز از قیام، قرائت، اتیان مصر به ترتیب نص وقوموا لله قانتین، حدیث لا صلوة الا بفاتحة الكتاب و حدیث علی رضی الله عنه منعدم میباشد. و هرگاه نص منعدم باشد حکم آن نیز منعدم می‌گردد پس در حق عاجز از رکوع، شرط رکوع وجود ندارد پس هنگامیکه نماز را بدون رکوع ادا نماید هیچ شرطی فوت نمی‌گردد پس مشروط نیز فوت نمی‌گردد و الله اعلم بالصواب.

^٢: مستلزم لتکذیب الله تعالى و اهمال للنصوص الموجبة آه: اما استلزامه لتکذیب الله فظاهر لان هذا القول (ای القول بعدم جواز الصلوة مع تعذر الركوع تمسکا بقوله تعالى ارکعوا) مبنی علی أن العاجز عن الركوع داخل تحت نص ارکعوا و مأمور بمراعاته و هذا ما يستلزم لتکذیب الله فی قوله تعالى لا یکلف الله نفسا إلا وسعها حیث يدل علی أن العاجز غیر مأمور و اما قوله اهمال للنصوص الموجبة بلا دلیل فمعناه ان النص الموجب یطالب الاداء و بعد ثبوت الاداء یطالب نص ارکعوا اتیان الركوع و العاجز لا یقدر علیه و ان اداها بدون له تصح صلوته فیبقى النص الموجب مهملا فی حقه بعد ان طالب الاداء و الله اعلم بالصواب.

في بيان شرط المأمورية

اعلم ان شرط المأمورية^۱ هو الوسع والقدرة (دون العجز) باخبار الله تعالى في النصوص المتواترة المتظاهرة فلذا اجمعت الامة على ان امر العاجز غير موجود شرعا و انما الاختلاف في وجوده عقلا فالقادر على المادة الاصلية^۲ للصلوات و هي مجرد الحركة في سائر الصلوات و الحركة مع الاجتماع^۳ في الجمعة فهو داخل تحت الامر الموجب المطالب لاصل الصلوة

^۱: شرط المأمورية آه: در اين جمله مولوی محمد سرور رحمته الله يك قاعدة عمومي تشريع را بيان ميدارند:

برای اینکه يك مكلف در زیر دستور و امر خداوند جل جلاله داخل شود شرط است که آن مكلف توانایی انجام تکلیف را داشته باشد و از انجام آن عاجز نباشد زیرا در نصوص متواتر، خداوند جل جلاله به ما خبر میدهد که انجام تکلیف بر عهده عاجز نمیباشد آنجائیکه می فرماید ((لا یکلف الله نفسا الا وسعها)) و به همین اساس علماء اجماع نمودند که در شریعت امر برای عاجز وجود ندارد اما در مورد اینکه آیا عقلا عاجز میتواند تحت تکلیف قرار گیرد یا خیر اختلاف وجود دارد. بناءً هر نص، در صورتیکه مکلف بر مقتضای آن قادر باشد مطالب، و در صورتیکه مکلف از انجام مقتضای آن عاجز باشد، ساکت میباشد پس هرگاه ما نص و اقم الصلوة لدلوك الشمس و نص اركعوا را در نظر بگیریم ملاحظه میشود که بعد از زوال خورشید نص اقم الصلوة تقاضای خود را می نماید اما مشروط بر اینکه مکلف بر مقتضای آن قادر باشد و مقتضای آن نیز انجام عبادت خداوند توسط اعضای بدن میباشد پس هرگاه مکلف صرف بر تحریک سر قادر باشد نص از وی تقاضای ادای نماز را می نماید و بعدا بر اساس نص اركعوا ادای نماز، تقاضای انجام رکوع را می نماید آنهم در صورتیکه مکلف بر انجام رکوع قادر باشد ولی اگر از انجام رکوع عاجز بود، انجام آن از عهده آن ساقط است اما از آنجائیکه نص موجب تقاضای ادای نماز را نموده و مطالب آن باقی است پس الزاما نماز را بدون رکوع به جای آورد و همچنان حال سائر شروط و ارکان نیز اینگونه است؛ در صورت قدرت بر آنها، ادای آنها الزامی میباشد و در صورت عجز شرطیت و رکنیت شان ساقط می گردد در حالیکه مطالب نص موجب بر جای خود باقی است مادامی که بر اصل نماز قادر باشند و الله اعلم بالصواب

^۲: فالقادر على المادة الاصلية آه: تفريع على قوله امر العاجز غير موجود شرعا و بيانه ان قوله تعالى و اقيموا الصلوة موجب لاصل الصلوة و شرط دخول المكلف تحت النص هو الوسع والقدرة على اتيان التكليف والقدرة على اتيان الصلوة هي مجرد الحركة و اما قوله تعالى اركعوا واسجدوا فقد ورد لبيان كيفية اداء الصلوة فعلى المكلف ان يأتي بالركوع والسجود في صلوته اذا كان قادرا عليهما و اما ان كان عاجزا عن الركوع والسجود و قادرا على اصل الصلوة فعليه اقامة الصلوة بدونهما لدخوله تحت نص و اقيموا الصلوة دون نص اركعوا واسجدوا لوجود الشرط اى الوسع والقدرة في الاول دون الثانى فكل نص من النصوص مطالب للتكليف مادام وجود الشرط و هو الوسع والقدرة و ساكت (عطف على مطالب) عند العجز و كذلك امر الجمعة إن فرضنا ان حديث على رضي الله عنه يدل على اشتراط المصر فإن قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله و ذروا البيع يطالب الجمعة مادام المكلف قادرا على الحركة و حضور الاجتماع و حديث على رضي الله عنه يطالب إتيان المصر لإقامة الجمعة فالقادر على إتيان المصر يجب عليه اقامة الجمعة في المصر لدخوله تحت نصي الموجب و حديث على رضي الله عنه كليهما و اما العاجز عن المصر و القادر على حضور الاجتماع (و هو ثلثة بدون الامام على الراجح من المذهب) فعليه اقامة الجمعة بدون اتيان المصر لدخوله تحت نص الموجب دون حديث على رضي الله عنه و الامر هين فتأمل.

^۳: الحركة مع الاجتماع آه: مصنف رحمته الله در باب نماز جمعه علاوه بر حرکت مطلق، توانایی حضور در اجتماع را نیز شرط مأموریت قرار میدهد زیرا هدف از جایگزینی نماز ظهر توسط نماز جمعه، برپایی آن به هیئت اجتماعی میباشد که این هیئت اجتماعی از خود ماده جمعه در این قول خداوند من يوم الجمعة گرفته میشود که دلالت بر علیت مأخذ اشتقاق دارد بناء جمهور علماء بر این نظر اند که اجتماع محل تشريع نماز جمعه بوده و بدون آن نماز جمعه منعقد نمی گردد اما عده از علماء انقاد نماز جمعه را به صورت انفرادی جایز می دانند البته به شرط اینکه شعار اجتماعی جمعه از نزدش فوت شده باشد. اما در تعیین اجتماع اختلاف مذاهب وجود دارد که راجح در مذهب اجتماع عبارت از سه نفر بدون امام میباشد.

لوجود الشرط (ای القدرة والوسع) سواء قدر على الشروط و الاركان او لم يقدر و كذلك سائر الاركان و الشروط^۱ فالقادر عليها مأمور بها و العاجز عنها غير مأمور بها على القطع و البتات باخبار الله تعالى و اجماع الامة فلا ركن في حقه و لا شرط لعدم الامر فلذا ترى انه لا كلام في صحة^۲ جمعة العاجز عن جميع الاركان و الشروط كالقيام و القراءة و الركوع

قوله الحركة مع الاجتماع أه: گفته شد که هر نص در صورت قدرت بر مقتضای آن مطالب، و در صورت عجز ساکت میباشد پس در روز جمعه و بعد از زوال خورشید بر اساس نص موجب فاسعوا خداوند متعال از تمام مؤمنان طلب ادای نماز جمعه را می نماید ولی در صورتی آنها در زیر تقاضای نص موجب جمعه داخل می شوند که بر مقتضای آن قادر باشند و مصنف رحمته الله بیان میدارند که مقتضای نص فاسعوا انجام عبادت بدنی (نماز) همراه با اجتماع میباشد به این معنا که مصنف رحمته الله اجتماع را رکن اصلی و محل تشریع نماز جمعه میدانند پس هر گاه مکلف بر حرکت بدن و حضور در اجتماع قادر باشد نص فاسعوا تقاضای ادای جمعه را مینماید و هر گاه از حضور در اجتماع عاجز باشد نص فاسعوا ساکت است در واقع این استدلال مصنف رحمته الله پاسخی هست در مقابل کسانی که اشتراط مصر را بر اشتراط جماعت قیاس می کنند و می گویند: همانطور که با فوت جماعت، نماز جمعه ساقط می گردد پس با فوت مصر نیز ساقط می گردد.

^۱: سائر الاركان و الشروط أه: ای فی غیر الصلوات و الجمعة

^۲: انه لا كلام فی صحة أه: در اینجا مصنف رحمته الله قصد دارد تا برای صحت قول خویش از متون مذهب استشهاد کند و آنها را پیش درآمدی قرار دهد برای قضیه مصر و بیان دارد که چگونه فتوای علمای مذهب در قضیه مصر دچار لغزش شده اند و اصل مذهب را رعایت نمودند بناء می فرماید فلذا تری انه لا كلام الخ و توضیح آن قرار ذیل است:

در صورتیکه شخص عاجز از قیام، قرائت، رکوع و سجده نماز جمعه را ادا نماید در صحت نماز وی هیچ اختلافی وجود ندارد و تمام اهل مذهب متفق هستند که نماز جمعه چنین شخصی صحت دارد و به عوض نماز ظهر می ایستد. در اینجا ما به بیان این فتوا می پردازیم و مشخص می کنیم که این فتوای متون مذهب بر چه تأسیسات و قواعدی بنا یافته و این قواعد را بر اساس سوالاتی که ممکن است بر این فتوا وارد گردد توضیح می دهیم و در اخیر هم بیان میداریم که چگونه اهل مذهب در فهم قضیه مصر و برداشت شان از متون دچار اشتباه شده اند. در ابتدا سوال وارد می گردد که چرا بدون قیام، قرائت و غیره نماز صحت دارد؟ مگر اینها از جمله ارکان نیستند؟ مگر بجا آوردن ارکان الزامی نیست؟ در جواب می گوئیم چرا! به جا آوردن قیام و قرائت که از جمله ارکان میباشد الزامی است زیرا خداوند متعال می فرماید و قوموا لله قانتین و در جایی دیگر می فرماید فاقروا ما تيسر من القرآن اما شرط مأموریت قدرت است و عاجز از قیام و قرائت و دیگر ارکان در زیر تکلیف نصوص یاد شده داخل نیستند بناء می گوئیم که در حق عاجز، ارکان فوق وجود ندارد پس اگر نماز جمعه را بدون آنها ادا نماید صحت دارد. خوب باز هم سوال پیش می آید که پذیرفتیم که عاجز در زیر تکلیف داخل نیست اما در صورت ناتوانی بر رعایت ارکان چرا می گوئید نماز را بدون ارکان بجا آورد؟ چرا نمی گوئید که نماز را اقامه نکنند زیرا هدف از نماز رعایت ارکان مخصوصه است و عاجز هم در زیر تکلیف نصوص ارکان داخل نیست در جواب می گوئیم هر یک از نصوص ارکان و نصوص موجهه تقاضای خود را دارد و درست است که عاجز از ارکان در زیر نصوص ارکان داخل نیست اما نص موجب از او تقاضای ادای نماز می کند تا زمانی که بر اصل عبادت قادر باشد بناء عاجز از قیام، قرائت و دیگر ارکان در زیر تکلیف نصوص و قوموا لله قانتین، فاقروا ما تيسر من القرآن و دیگر نصوص ارکان داخل نیست اما در زیر نص و اقيموا الصلوة که نص موجب میباشد داخل است پس اگر ما بگوئیم که شخص عاجز از ارکان، نماز را ادا نکند، در واقع نص و اقيموا الصلوة را بدون هیچ دلیلی ترک نموده و آن را مهمل گذاشتیم بناء می گوئیم که نماز را بدون ارکان ادا نماید. باز هم سوال پیش می آید که در این وقت (زوال خورشید در روز جمعه) نص موجب (و اقم الصلوة لدلوك الشمس) از مکلف تقاضای ادای نماز ظهر را دارد پس چرا اگر نماز جمعه را به جای آورد به عوض ظهر می ایستد؟ در جواب می گوئیم نصوصی که به ترتیب نازل شده اند و تقاضای نسخ و یا تخصیص همدیگر را دارند اولویت با نصوص مؤخر میباشد و این نصوص مؤخر اند که مزاحم نصوص مقدم می گردند و کاملاً مسلم است که نص موجب جمعه یعنی یا ایها الذین آمنوا إذا نودی للصلاة من یوم الجمعة فاسعوا إلى ذکر الله بعد از نص موجب ظهر نازل شده است و نماز جمعه را به عوض نماز ظهر (در این وقت) بر ما تشریع می گرداند و آنرا بهتر از نماز ظهر معرفی می کند از آنجائیکه بعد از تشریع خداوند متعال می فرماید ذلکم خیر لکم پس در این وقت (زوال خورشید در روز جمعه) اولویت با نص جمعه است و نص جمعه از مکلفین

و السجود و توجه القبلة و السلطان و الخطيب المأذون و اذن العام و الخطبة و غيرها و هذا كحال سائر الصلوات فكذلك لو قلنا بشرطية المصر اذ اللبنة في الكل شيء واحد و هو ان العاجز غير داخل تحت الامر كما اخبر الله تعالى و اتفقت عليه الامة فالقول بعدم جواز الصلوة جمعة كانت او غيرها مع العجز عن الركوع و السجود تمسكا بقوله تعالى ﴿ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا﴾ [الحج: ٧٧] خطأ فاحش يستلزم تكذيب الله تعالى فيما اخبر و الخروج عن اجماع الامة اذ (علة لقوله يستلزم تكذيب الله) لا يتصور ذلك إلا بالقول بان العاجز مأمور^١ و

تقاضای تکلیف می کند نه نص ظهر. خوب باز هم سوال پیش می آید که اگر در این وقت نص جمعه مطالب باشد پس باید اقامه جمعه واجب باشد و اقامه ظهر صحت نداشته باشد نه اینکه مریض مختار باشد که هر کدام از نمازها را خواست ادا نماید زیرا اگر نص جمعه مطالب است پس اقامه ظهر صحت ندارد و اگر نص ظهر، مطالب است اقامه جمعه صحت ندارد در جواب می گوئیم: تا حد مزاحمت نصوص مؤخر، نصوص مقدم معدوم به حساب می آیند بناء جائیکه نص جمعه تقاضای وجوب نماید اقامه نماز ظهر حرام است و جائیکه اقامه جمعه رخصت باشد، اقامه ظهر نیز رخصت میگردد و هنگامیکه مزاحمت جمعه برداشته شود اقامه ظهر الزامی می گردد (یعنی هنگام خروج وقت) و کاملاً مشخص است که نص موجب جمعه تمام اهل ایمان را مخاطب قرار میدهد و تشریع جمعه را به هیچ مکانی مقید نمی گرداند پس تمام مؤمنان در سراسر جهان شامل این تشریع می گردند ولی چون عده، حضور در اجتماع برای شان مشقت و حرج را به بار می آورد از جمله اهل رخصت قرار گرفتند و وجوب جمعه از ذمه شان برداشته شده است اما هیچ گاه از زیر تشریع جمعه بیرون نگردیدند پیغمبر اکرم ﷺ می فرمایند خمسة لا جمعة عليهم پس مریض که از جمله اهل رخصت میباشد اگر نماز جمعه را ادا نماید به عزیمت عمل نموده و اگر نماز ظهر را ادا نماید به رخصت عمل نموده است. پس متوجه شدی که این فتوای متون (یعنی صحت جمعه عاجز از قیام، قرائت، رکوع، سجده، سلطان، خطیب و غیره) بر سه تأسیس ذیل بنا یافته است اول عاجز از نص در زیر خطاب نص داخل نیست دوم سمت و جهت هریک از نصوص ارکان و نصوص موجه متفاوت است. سوم نصوصیکه به ترتیب نازل می شوند و متقاضی نسخ و یا تخصیص همدیگر میباشند، نص دومی تا حد مزاحمت نص اولی را معدوم میسازد اما تعجب اینجاست که عده از اهل مذهب فتوای عدم جواز جمعه در قریه ها را به مذهب نسبت میدهند ولی متوجه نمیشوند که چگونه پای شان از مذهب بلغزیده اند زیرا اگر مصر شرط برپائی نماز جمعه باشد و حدیث علی علیه السلام نیز همین تقاضا را داشته باشد باز هم منافی اقامه جمعه توسط قروی که از آمدن به مصر عاجز میباشد، نیست زیرا اگر بگوئید که شخص مذکور باید به مصر برود در مخالفت با تأسیس اول قرار می گیرید یعنی قابل می شوید به اینکه شخص عاجز در زیر تکلیف داخل است و اگر بگوئید که چون به مصر رفته نمیتواند نماز جمعه را اقامه نکند پس با مخالفت با تأسیس دوم قرار می گیرید یعنی با عدم قدرت بر نصوص شروط (حدیث علی علیه السلام) نص موجب (آیت جمعه) را ساقط نمودید و مانند این است که بگوئید چون رکوع کرده نمیتواند پس نماز را اقامه ننماید و اگر بگوئید که نص جمعه مطالب نیست بلکه مطالب، نص ظهر است در مخالفت با تأسیس سوم قرار می گیرید یعنی از نصوص ظهر بر علیه نص جمعه استدلال می کنید - و مانند اینست که کسی با استدلال بر تقدم استقبال به بیت المقدس در هنگام ادای نماز روی به طرف آن بگرداند- در حالیکه نص جمعه عام است و همه را در زیر تشریع خود در بر می گیرد و هیچ مؤمنی از زیر تشریع جمعه بیرون نیست (چه در مصر باشد چه در قریه چه در بیابان) و نهایت چیزی که در باب جمعه موجود بوده میتواند این است که در بعضی جاها و بر بعضی از افراد که برایشان اقامه جمعه مشقت و حرج را به بار میآورد عدم اقامه آن رخصت است اما عدم جواز تحت هیچ دلیل و قاعده قرار نمی گیرد بلکه سبب اهمال نصوص جمعه می گردد. و الله اعلم بالصواب.

^١: بالقول بأن العاجز مأمور أه: حاصل این سخن مولوی محمد سرور رحمہ اللہ این گونه است:

در صورتیکه شخص عاجز از رکوع، نماز را بدون رکوع ادا نماید، سپس مفتی با تمسک به آیه ((ارکعوا و اسجدوا)) حکم به عدم صحت چنین نمازی را بدهد مفتی باید بداند که این فتوای وی مستلزم تکذیب خداوند جل و علا و مخالفت با اجماع امت میباشد. زیرا چنین حکمی منتج میشود به اینکه عاجز در زیر تکلیف داخل است و باید رکوع را انجام میداد و چون رکن رکوع را انجام نداده پس نماز وی صحت ندارد. به همین علت مولوی محمد سرور رحمہ اللہ می فرماید که قول به عدم جواز نماز عاجز از شروط و ارکان، با تمسک به نصوص شروط ارکان، متصور نیست؛ مگر اینکه قایل

كذلك القول بعدم جواز الوضوء عند العجز عن التسمية تمسكا بحديث «لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه» وكذلك حديث «لا صلوة لمن صلى خلف الصف وحده وفي الصف فرجة» وكذلك حديث «لا صلوة لمن لا يقيم صلبه بعد الركوع» وحديث «لا صلوة الا بفاتحة الكتاب» فالكل احكامها مقصور في حالة مقدوريتها كما عرفت قطعاً فكذلك حديث علي رضي الله عنه لو قلنا بثبوت اشتراط المصر به^١ مقصور على واجد المصر القادر على اتيانه دون الفاقد اياه العاجز عن اتيانه ففي الوقاية والمختصر والتنوير الابصار والدر المختار والرد المحتار ان فاقد الصحة وفاقد الإقامة بمصر تنوب جمعته عن فرض الوقت مادام مكلفاً اي عاقلاً بالغاً آه ملخصاً ففاقد الصحة هو المريض لا كلام في صحة جمعته وان عجز عن جميع شروط الاداء واركانه وشمل^٢ العجز الامام ومن معه وفاقد الإقامة بمصر هو القروى والمسافر قاله القهستاني في شرح المختصر فلا مناقضة بين اشتراط المصر وبين صحة الجمعة عند العجز عنه^٣ فاي شئ اشد تهاونا في حق الجمعة من مكابرة نصها القاطع وسائر

شويم كه عاجز در زیر تكليف داخل است كه اين خود تكذيب خداوند ﷻ و خروج از اجماع را به دنبال دارد. و بعد از ذكر اين عبارت، مولوى محمد سرور رحمه الله چند مثال از نماز هاى پنجگانه را ياد نموده و در اخير هم مى فرمايند كه اگر حديث على رضي الله عنه بر اشتراط مصر دلالت كند، شرط بودن مصر فقط بر عهده قادر ميباشد اما شخص عاجز از آمدن به مصر در زیر اشتراط مصر داخل نميشود مگر اينكه قايل شويم به اينكه عاجز در زیر تكليف داخل ميباشد و الله اعلم.

^١: قوله به متعلق بثبوت و جملة لو قلنا معترضة بين المبتدا الذى هو حديث على و خبره الذى هو مقصور
^٢: و شمل العجز الامام أه: قوله و شمل عطف على عجز فى قوله و إن عجز أه و ما ذلك إلا لدخوله تحت نص فاسعوا إلى ذكر الله و لو كان غير ذلك لما نابت جمعته عن فرض الوقت اذ فيه ابطال النصوص الظهيرية بلا دليل فافهم.
^٣: كما انه لا مناقضة بين اشتراط الركوع و بين صحة الجمعة عند العجز عنه

^٤: مكابرة نصها أه: اي تركه بلا دليل بعد مطالبته اما ترك النص لعدم مطالبته فليس مكابرة كالقول بعدم جواز الجمعة عند خروج الوقت او عند فقد الجماعة فانها محل تشريع الجمعة و ركنها الاصلى فالعاجز عنها عاجز عن مقتضى النص الموجب فلا يطالب منه النص اداء الجمعة فليس القول بعدم الجواز عند فقد الجماعة مكابرة نص الجمعة لان النص لم يطلب بدونها اصلاً بخلاف القول بعدم الجواز عند فقد المصر و القدرة على الاجتماع فانه مكابرة لنصها لان النص الموجب يطالب بالقدرة على حضور الاجتماع و القول بعدم جوازها دون المصر عند فقد معارضة و مكابرة له بعد مطالبته و لكن يرد هنا شيئان؛ الاول ربما يقول القائل ان النص المطالب كما لا يطالب عند فقد الاجتماع لا يطالب عند فقد المصر ايضا فالنص يطالب من اهل المصر فقط دون اهل القرى فالقول بعدم جوازها عند فقد ليس مكابرة للنص الموجب لانه لا يطالب دونها اصلاً نقول ان خطابه تعالى يا ايها الذين آمنوا عام يشمل القروى ايضا و القول بعدم مطالبته عن اهل القرى يقتضى تخصيص العام فيصح هذا الادعاء اذا صح القول بتخصيص نص الجمعة و سيأتى بيان التخصيص فى الفصل الثالث من هذا الباب و الثانى ان يقول القائل ان القول بعدم جواز الجمعة مع القدرة على المصر ايضا مكابرة للنص الموجب لانه مطالب عند القدرة على الاجتماع فالقول بعدم الجواز دون المصر مكابرة له سواء كان قادراً عليه او عاجزاً عنه نقول ان القول بعدم جوازها عند القدرة عليه ليس منعاً عنها بل امر بمراعاته فلا يفضى الى تركها بخلاف القول بعدم الجواز عند فقد فمفض الى ترك الموجب بلا دليل

الدلائل الآتية بلا دليل^١ بل مع استلزام قوله تكذيب الله تعالى والخروج عن الاجماع كما عرفت ففى الحديث «الجمعة واجبة على كل قرية» اورده المحدث الدهلوى فى الحجة وقال فيها وفى المصنفى شرح المؤطا ان الاصح عندى انه يكفى فى وجوب الجمعة اقل ما يتقرى به قرية لحديث «الجمعة على خمسين رجلا»^٢ و اقل ما يقال انه جماعة لحديث الانفضاض^٣ فمن تخلف حينئذ فهو آثم و ان السلطان ليس بشرط آه ملخصا و قال مولينا بحر العلوم فى الاركان لم اطلع الى الآن على دليل يفيد اشتراط السلطان وايضا فى الحديث «الجمعة واجبة على كل قرية و ان لم يكن فيها الا اربعة» اورده البيهقى عن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه عن ام عبدالله الدوسية عن رسول الله ﷺ ١٢٠.

^١ : بلا دليل أه: إن قيل ان قوله بلا دليل مفهوم من قوله مكابرة نصها القاطع فما الفائدة فى تكراره نقول إن هذا القول قد قال به اكثر علماء المذهب و افتوا به فلا يكاد الطالب يصدق انه واقع فى مقابلة النص القاطع بلا دليل فكرره لينفذه فى قلبه و يجبره على التأمل فتأمل.

^٢ : على خمسين رجلا أه: و هذا لا ينافى ما فى المذهب من وجوبها على اربعة لان ذكر الخمسين لواقعة الحال اذ الحديث وارد فى شأن اهل الثغور و كانوا لا يتقرون و لا يأمنون على انفسهم باقل من خمسين رجلا مع ان من شرائط وجوب الجمعة حصول الامن المعبر عنه بالسلطان فى قوله ﷺ و له امام عادل او جائر فلو كانوا يتقرون باقل من الخمسين و يأمنون انفسهم به لوجب عليهم الجمعة فالحديث بدلالته يدل على انه يكفى فى وجوب الجمعة اقل ما يقال قرية و يدل عليه حديث الانفضاض و حديث الجمعة واجبة على كل قرية و ان لم يكن فيها الا اربعة و الله اعلم بالصواب.

^٣ : حديث الانفضاض أه: و الحديث عن جابر، قال: أَقْبَلْتُ عَيْرٌ يَتَجَارَةُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَخْطُبُ، فَأَنْصَرَفَ النَّاسُ يَنْظُرُونَ، وَ بَقِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي اثْنَيْ عَشَرَ رَجُلًا، فَتَزَلَّتْ هَذِهِ الْآيَةُ: {وَ إِذَا زَأُوا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا أَنْفَضُوا إِلَيْهَا وَ تَرَكُوكَ قَائِمًا} [الجمعة: ١١] فاشتهر الحديث بحديث الانفضاض لانفضاض الناس عن الجمعة الى التجارة و قال المحدث الشاه ولى الله ﷻ والظاهر انهم لم يرجعوا و اقام ﷺ الجمعة مع اثني عشر رجلا

رسالة في بيان ان لا شرط بدون الامر

اعلم بان من القواطع الاعتقادية ان العاجز البعيد من المصر غير مأمور^١ بمراعاته (فلا شرط بدون الامر) في اداء الجمعة بالنصوص العامة المتواترة المتظاهرة و اجماع الامة^٢ فهو غير داخل تحت حديث علي رضي الله عنه كالعاجز عن سائر الشروط و الاركان الجمعة كانت^٣ الصلوة او غيرها فانه غير داخل تحت نصوصها قطعاً بما ذكرنا (من النصوص و الاجماع) فانكار جوازها حينئذ انكار عن القاطع المطالب بلا دليل^٤ (لعدم حديث علي رضي الله عنه عند العجز) فلذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقيم الجمعة في سفر الحديبية و الحنين^٥ كما في ابي داود و الصحابة رضي الله عنهم في برارى مصر (ولا يناقض هذا اشتراط المصر عند القدرة^٦) كما في مغازى الواقدي و في مصر و السواحل زمن طويل من خلافة عمر رضي الله عنه و عثمان رضي الله عنه بامرهما كما في البيهقي عن ليث بن سعد^٧ و مصعب رضي الله عنه بن عمير في الحديبية مع اثني عشر رجلاً و اسعد رضي الله عنه بن زرارعة مع تسعة عشر رجلاً كما في المبسوط صفحة ٢٥ و في الحديث «الجمعة واجبة على الخمسين رجلاً» اورده المحدث الدهلوي في الحجة و ايضاً في الحديث «الجمعة واجبة على كل قرية» اورده في الحجة ايضاً واختاره فيها و في المصنف شرح المؤطا و قال انه هو الاصح آه و

^١: قوله غير مأمور آه فلا يتصور بناء القول بعدم جواز الجمعة في القرى على اشتراط المصر هنا و ذلك لعدم الشرط بدون الامر ١٢ مصنف رحمه الله
قوله غير مأمور آه قوله غير مأمور آه فما جاء في كتبنا من عدم جواز الجمعة في القرى مقصور على حالة مقدورية المصر و اما عند العجز فالشروط القواطع ساقطة فكيف بهذا الظنى ١٢ مصنف رحمه الله

^٢: قوله و اجماع الامة آه اذ من جملة عقائد اهل الاسلام ان العاجز غير مأمور اذ تكليف ما لا يطاق غير موجود شرعاً ١٢ مصنف رحمه الله
^٣: قوله الجمعة كانت آه فلذا جازت الجمعة المعذورين كسائر الصلوات و لو شمل العجز عن جميع الاركان و الشروط الامام و من معه ١٢ مصنف رحمه الله
^٤: قوله بلا دليل آه اذ الخطاب سبب وجوب الاداء مادام الجزء الآخر من الوقت باقياً و الوقت هو سبب نفس الوجوب ١٢ مصنف رحمه الله
^٥: تفريع لقوله فهو غير داخل تحت حديث علي رضي الله عنه اذ لو كان العاجز مأموراً بمراعاته او ان اقامة الجمعة لا تجوز بدونه لما اقام صلى الله عليه وسلم الجمعة في الحديبية لان في الاول تفويت للشرط و في الثاني ابطال للنصوص الظهريّة بلا دليل فاعلم انه صلى الله عليه وسلم اقام الجمعة في الحديبية و الحنين و ابطال الظاهر لدخوله صلى الله عليه وسلم تحت خطاب الجمعة و عدم دخوله تحت خطاب المصر للعجز عنه أو التخرج في اتيانه (لو فرضنا ان هناك ما يدل على اشتراطه) و كذلك الصحابة في برارى مصر فمن قال بسقوط الجمعة عند العجز عن المصر فقد ابطال نص الجمعة بلا دليل و الله تعالى اعلم بالصواب.

^٦: كما ان اقامته صلى الله عليه وسلم الصلوة جالسا في مرضه لا تناقض اشتراط القيام عند القدرة

^٧: قوله عن ليث آه و من مذهب علي (رض) و الحنفية قاطبة ضرورة التشريق في عرفات الى الان ١٢ مصنف رحمه الله

الحق^۱ انه لم يكن اختلاف بين الاوائل في جواز الجمعة (بل الاختلاف انما هو في الوجوب و عدمه) نحو عرفات كما لا يخفى على من طالع حج الفتوحات و حج الميزان و مبحث جمعة منى و عرفات من خلاصة الفتاوى و عليه سياق الجامع الصغير صفحة ۱۹ و ۲۰ و قال العارفون هو قول ائمة المذاهب فلو اقيمت في غير الابنية و بدون الحاكم جازت عندهم كما في الميزان و في حج رحمة الامة قال ابويوسف رحمته الله يصلى الجمعة في عرفات (قال القرطبي رحمته الله يصلى الجمعة في عرفات عند ابى حنيفة رحمته الله و ابى يوسف رحمته الله و كذا في حج الميزان مستدلا على انه لم يورد نهى من الشارع^۲ و عند الجمهور عدم اقامتها فيها اخف على الحاج^۳ آه و كتب عمر رحمته الله الى ابى هريرة رحمته الله في البحرين ان اد الجمعة بجواثى و حيثما كنت كما في المبسوط و ايضا كتب الى البحرين ان ادوا الجمعة بجواثى و اينما كنتم كما في مصنف ابن ابى شيبه و صححه ابن خزيمة و في الحديث «الجمعة واجبة على كل قرية و ان لم يكن فيها الا اربعة» (كما في البيهقي) عن عبدالله بن مسعود رحمته الله عن ام عبدالله الدوسية عن رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم فله الحمد تم

^۱: والحق انه آه: مصنف رحمته الله بيان داشتند كه قول به عدم جواز جمعه هنگام عجز از مصر، سبب انكار آيت جمعه ميگردد. اما در كتب معتبر مذهب به كثرت ذكر شده كه بنابه قول ائمه مذهب، اقامة نماز جمعه در عرفات جواز ندارد و همچنان در جواز اقامة جمعه در منى نيز اختلاف نظر وجود دارد پس آيا ائمه مذهب در فهم شان نسبت به اقامة جمعه در منى و عرفات دچار اشتباه شدند؟ در جواب مولوى محمد سرور رحمته الله مى فرمايند كه اختلاف ائمه در باب جمعه منى و عرفات، حول وجوب و عدم وجوب مى چرخد اما جواز و عدم جواز، حقيقت سخنان شان را بيان نميدارد بلكه از سخنان ايشان برداشت شده و به آنها نسبت داده شده است و براى اينكه اين امر به وضاحت براى شما آشكار شود ميتوانيد كتاب حج الميزان تأليف امام عبدالوهاب شرانى رحمته الله و كتاب رحمة الامة، را مطالعه كنيد كه در آنجا اصل اقوال ائمه بدون هيچ تخريجى بيان شده است و قطعا در آنجا خواهيد يافت كه ابويوسف رحمته الله اقامت جمعه در عرفات را سزاوارتر و اولى تر ميداند در حاليكه جمهور علماء قائلند كه عدم اقامة آن در عرفات به تخفيف نزديكتر است. پس نسبت دادن عدم جواز به ائمه، اشتباه بوده و از واقعيت به دور است. و الله اعلم بالصواب

^۲: قوله نهى من الشارع آه اذ النهى من حيث الذات غير متصور اجماعا لانه يقتضى البغض و النهى بدون الشروط مقصور على حالة مقدوريتها^{۱۲} مصنف رحمته الله

^۳: قوله على الحاج آه و لا تخفيف فى الجمعة عند اصحاب الظواهر فلذا قال الشيخ الاكبر فى حج الفتوحات ان اقامة الجمعة فى عرفات من اوجب الواجبات^{۱۲} مصنف رحمته الله

المنع في باب الجمعة غير موجود اجماعا

الفاقد للمصر العاجز عن اتيانه غير مأمور بمراعات المصر كسائر الشروط القواطع و الاركان
 باخبار الله تعالى في النصوص المتواترة المتظاهرة و اجماع الامة على ان العاجز عن الشيء
 غير مكلف به فالفاقد^١ الكذائي تنوب جمعته عن الفرض كما في الوقاية و المختصر و شرحه
 القهستاني و الدر المختار و متنه التنوير الابصار و الرد المختار و جعلها ضرورية في القرى في
 الحجة الله البالغة و المصنف شرح المؤطا و في حج الرحمة الامة عن ابي يوسف رحمه الله انه قال
 يصلي الجمعة في عرفات و كذا في حج الميزان عنه فيها و لم يكن^٢ اختلاف في الاوائل من
 اصحاب رسول الله ﷺ و ائمة المذاهب في الجواز في جمعة نحو عرفات كما لا يخفى على من
 طالع حج الفتوحات و حج الميزان ١٢

^١: فالفاقد آه مبنى على قوله الفاقد للمصر العاجز عن اتيانه غير مأمور بمراعات المصر فالمصنف رحمه الله بعد ان بين الاصل شرع في بيان فروعات
 المبنية عليه في المذهب فما جاء في المتن و الكتب المعتبرة في المذهب من ان فاقد الاقامة بمصر تنوب جمعته عن فرض الوقت فمبنى على
 هذا الاصل اذ لو كان مأمورا بمراعاته لما صحت جمعته و لما نابت عن فرض الوقت اذ يفوت الشرط يفوت المشروط فإذا ادى الجمعة قروى عاجز
 عن المصر صحت جمعته و نابت عن الظاهر على ما في المتن و هذا هو المعنى الحقيقي للمتن الموافق لاصل المذهب المؤيد بالتأسيسات
 الاجماعية الرافع للتناقضات الواردة في غير هذا التفسير و ايضا هو الموافق للاحاديث الواردة في الباب (و قد مر ان اقامته ﷺ الجمعة في الحديبية
 و الحنين حين كان مسافرا مبنى على هذا الاصل) إلا ان المصنف رحمه الله يقول بوجوبها عند العجز عنه لا بنيابتها فلذا ذكر بعده قول الشاه ولي الله
 الدهلوي بضرورة اقامة الجمعة في القرى و حاصل القول ان هذا الاصل مرعى عندنا و عند اصحاب المتن و المشايخ الا انهم قالوا بنيابة الجمعة
 في القرى و قلنا بوجوبها فيها و ذلك لبقاء النص المطالب على حاله اذ هو سبب وجوب الاداء مادام الجزء الاخر من الوقت باقيا و هو علة نفس
 الوجوب فصحتها و جوازها فيها امر اجماعى و الله تعالى اعلم بالصواب.

^٢: قوله و لم يكن آه: جواب عن سؤال مقدر يرد على القول بأن جواز اقامة الجمعة امر اجماعى و تقديره ان اقامة الجمعة لا يجوز في العرفات عند
 ائمة المذهب واختلفوا في جواز اقامته في المنى فكيف تدعون ان جواز اقامة الجمعة امر اجماعى و قد أجاب المصنف رحمه الله بأن عدم الجواز ليس
 من اصل المذهب و الاختلاف بين الائمة في جمعة العرفات و المنى دائر بين الوجوب و عدمه لا الجواز و عدمه و سيأتى تفصيله إن شاء الله

الفصل الثالث: في بيان تخصيص آية الجمعة

مقدمه:

در فصل قبل ما روی این موضوع بحث کردیم که هرگاه شخص عاجز از شرط، نماز را بدون رعایت آن شرط ادا نماید در این صورت فوت شرط رخ نمیدهد و علت آن هم بیان شد که عاجز در زیر تکلیف داخل نیست بنأ آن شرط در حق وی منعدم است و از این قاعده و قاعده فصل اول نتیجه گرفتیم که هرگاه قروی از آمدن به مصر، عاجز بود، با این عجز از زیر تکلیف نص موجب بیرون نمی گردد (قاعده فصل اول) و هرگاه نماز جمعه را بدون مصر اداء نماید، تقویت شرط رخ نمیدهد و نماز جمعه وی صحت دارد (قاعده فصل دوم).

اما با این حال، باز هم شبهه در باب نماز جمعه در نزد علماء احناف موجود میباشد و آن اینکه آیت جمعه مخصوصه البعض بوده و تخصیص شده است و می گویند: درست است که عاجز با عدم قدرت بر شرط، از زیر تکلیف نص موجب خارج نمیشود اما این قضیه در حق قروی عاجز از مصر صدق نمی کند زیرا قاعده فوق وقتی درست است که عاجز در زیر تکلیف نص موجب داخل باشد اما ما قائلیم که اهالی قریه ها در زیر تشریع نماز جمعه داخل نیستند و آیت جمعه فاسعوا إلى ذکر الله فقط از اهل مصر تقاضای ادای نماز جمعه را مینماید پس نمیتوان در حق قروی قایل شد که وی با عدم قدرت بر مصر، اصل نماز جمعه را فوت نموده و نص مطالب جمعه را مهمل گذاشته است زیرا نص جمعه اصلالتا از وی تقاضای ادای نماز جمعه را نمی نماید و چون نماز جمعه را به پا دارد بی دلیل نص ظهر را مهمل می گذارد و این روا نبود.

شکی نیست که نص فاسعوا إلى ذکر الله عام است و از تمام مؤمنان تقاضای ادای جمعه را می نماید زیرا خداوند ﷻ در ابتدای کلام، تمام مومنان را با عبارت یاایها الذین آمنوا مخاطب قرار میدهد پس مختص گرداندن تقاضای نص فاسعوا بر اهل مصر، همانا مفهوم تخصیص مشهور در نزد علمای اصول فقه را افاده میکند. بناء برای پاسخ به شبهه فوق رساله های را ذکر نمودیم که مصنف رحمته الله در آنها به بیان تخصیص آیت جمعه می پردازند.

مصنف رحمته الله برای اثبات عدم تخصیص آیت جمعه، تمام دلائلی که مخالفین جمعه با استناد به آن آیت جمعه را تخصیص نمودند، و یا هم میتوانند مدعی تخصیص شوند، را به طور ذیل برشمردند:

• تخصیص آیت جمعه توسط نص قطعی قرآن کریم

• تخصیص آیت جمعه توسط اجماع

• تخصیص آیت جمعه توسط حدیث علی رحمته الله

- تخصیص آیت جمعه توسط نصوص ظہر

- تخصیص آیت جمعه توسط نصوصیکه عدۀ را اهل رخصت قرار دادند

و بعدا تخصیص جمعه را در هر مورد از موارد فوق، مورد بررسی و تحقیق قرار دادند و با استناد با ادله عقلی و نقلی و قوانین اصول فقه، عدم تخصیص آنرا در هر یک از موارد یاد شده، اثبات نمودند.

بناء در این فصل قصد داریم تا نص جمعه که با استناد به شواهد فوق محکوم به تخصیص شده است، را به محکمۀ اصول فقه احضار کنیم و بعدا با پاسخ مدلل در مقابل هر یک از شواهد برائت آنرا از تخصیص اعلان داریم و لله الحمد و إلیه المتاب.

فی بیان عدم تخصیص آیه الجمعة

اعلم انه قد صرح الاثمة عليه السلام و العلماء من اصحاب الفتاوى على ان الجمعة فريضة محكمة يكفر جاحدها لقطعية نصها و انعقاد الاجماع عليها و ما ذلك الا لعدم تخصيصه^۱ لان المخصص (بافتح) بعد التخصيص لا بد ان يكون ظنيا و قال ائمة الاصول^۲ ان المخصص (بالكسر) هو كلام مستقل قاطع مقارن للصدر^۳ و هو غير موجود بضرورة الحس فضلا من ان يكون

^۱: لعدم تخصيصه آه: يعنى قطعى بودن نص جمعه خود يكى از دلائل عدم تخصیص آن میباشد زیرا در مذهب احناف دلالت تمام نصوص عام بر مدلولات خود قطعى میباشد. اما هنگامیکه نص عام تخصیص شود دلالت آن بر افراد، ظنى می گردد و از آنجائیکه تمام علماء و محققین بر قطعیت نص جمعه اتفاق نظر دارند پس نص جمعه تخصیص نشده است. در نورالانوار صفحه ۷۰ در مبحث العام آمده: فان لحقه خصوص معلوم او مجهول لا یبقی قطعیاً لکنه لا یسقط الاحتجاج به آه انتهى پس اگر نص جمعه تخصیص شده باشد بنابه همین قاعده قطعیت نص آن از بین می رود و ظنى می گردد و الزاماً منکر آن کفر نگردد به این دلیل که تشریع آن بر یک عده از اهل ایمان، از ذمه برداشته میشود و چون این امکان وجود دارد که شخص منکر از جمله کسانی باشد که تشریع آن از ذمه شان برداشته شده است پس در حق وی شبهه پدید می آید و با وجود شبهه نتوان آنرا کافر خواند. در نورالانوار صفحه ۱۶۶ در مبحث الواجب آمده: والثانی (ای الثانی من المشروعات) واجب و هو ما ثبت بدلیل فیه شبهة کالعام المخصوص البعض و المجل و خبر الواحد و حکمه اللزوم عملاً لا علماً علی الیقین حتی لا یکفر جاحده آه انتهى

^۲: قال ائمة الاصول آه: این جمله عطف میشود به محل قول مصنف (لان المخصّص بعد التخصیص آه) و توضیح آن قرار ذیل است: مصنف عليه السلام همواره برای اثبات گفته های خویش از قواعد و احکام متفق علیه استفاده می کنند تا دیگر جای هیچ شبهه و تردیدی باقی نماند. به همین اساس، برای اثبات عدم تخصیص آیت جمعه، ایشان در ابتداء اجماع علماء را مبنی بر قطعیت آیت جمعه یادآور می شوند و مدعی میشوند که همین قطعیت آیت، یکی از دلائل عدم تخصیص آن میباشد و بعداً با استفاده از احکام مخصّص (به فتح) و مخصّص (به کسر) و تأثیر آنها در قطعیت آیات، صحت ادعای خویش را به اثبات می رسانند. بناء بعد از ذکر ادعای خود (یعنی عدم تخصیص آیت جمعه)، عبارت "لان المخصّص بعد التخصیص الخ" را ذکر می کنند تا از طریق احکام مخصّص (به فتح) به این حقیقت دست یابند که آیت جمعه، با وجود اجماع مبنی بر قطعیت آن، از جمله مخصّصات (به فتح) بوده نمیتواند چون مخصّصات ظنی میباشد و با ذکر جمله "و قال ائمة الاصول الخ" به تعریف و بیان احکام مخصّص (به کسر) می پردازند تا این حقیقت را واضح سازند که طبق تعریف علماء از مخصّص، در باب نماز جمعه مخصّصی وجود ندارد. و الله اعلم بالصواب

^۳: مقارن للصدر آه: علماء اصول در تعریف تخصیص، مخصّص را این گونه تعریف می کنند: مخصّص (نصی که تخصیص می کند) باید کلامی مستقل، قاطع، و مقارن با صدر باشد.

کلامی مستقل باشد؛ به این معنا که در یک جمله کاملاً مجزا و جدا از جمله ما قبل ذکر شود و به تنهایی افاده حکم کند اما غیر مستقل به تنهایی افاده حکم نمی کند مانند استثناء، صفت، غایت و غیره.

قاطع باشد؛ به این معنا که مخصّص از جمله احادیث آحاد که ثبوت آن ظنی است، نباشد.

مقارن صدر باشد؛ به این معنا که از نصی که تخصیص میشود فاصله زمانی نداشته باشد. زیرا تخصیص بیانگر این امر است که مقدار بیرون شده از عام، از ابتدای امر، مراد متکلم نبوده و متکلم از لفظ عام بعض را اراده داشته است نه کل را، و اگر فاصله زمانی موجود باشد مفهوم فوق را نمی رساند بلکه به این مفهوم میباشد که متکلم در ابتداء کل افراد عام را شامل حکم می کند و سپس یک عده از افراد عام را از زیر حکم بیرون می کند که این امر مفهوم نسخ جزء را میرساند و یکی از فرق های تخصیص و نسخ هم همین مورد میباشد.

پس طبق شرایطی که از مخصّص در بالا ذکر شد در باب جمعه کاملاً قابل مشاهده است که چنین نصی وجود ندارد. و این تخصیص در باب نماز جمعه وقتی وجود میداشت که بعد از نص تشریع جمعه چنین نصی و یا مانند آن وجود میداشت ((یا ایها الذین آمنوا من اهل القرى لا تصلوا

من جنس الصدر لیتصور بینهما المنافات بالنفی و الاثبات^۱ فیکون دافعا لجریان الصدر على عمومہ اذ^۲ لا یخفی^۳ ان تشریع الجمعة انما هو باعتبار ذاتها کسائر الصلوات لكونها

الجمعة)) یعنی یک کلام مستقل، قاطع، مقارن باید وجود داشته باشد و خواندن نماز جمعه را برای یک عده از افراد عام، منع نماید و از آنجائیکه چنین کلامی در قرآن کریم موجود نمیباشد پس تخصیص نص جمعه از کجا می آید؟ نه تنها موجود نمیباشد بلکه تصور هم نمیرود که وجود داشته باشد زیرا منجر به نهی ذاتی می گردد (بعدا به تفصیل بیان خواهد شد ان شاء الله تعالی). حال بعد از بیان حال مخصّص و مخصّص، کاملاً واضح است که نص جمعه بنابه قطعیت خود از جمله مخصّصات (بافتح) بوده نمیتواند و در باب جمعه عدم وجود مخصّص قابل مشاهده است و مسلم است که تخصیص بدون مخصّص و مخصّص معنای ندارد پس گفته مصنف و ما ذلك الا لعدم تخصیصه اثبات میشود.

^۱: لیتصور بینهما المنافات بالنفی و الاثبات آه: این جمله علت از برای عبارت (مقارن للصدر) میباشد و جمله (و هو غیر موجود بضرورة الحس الی من جنس الصدر) اعتراضیه هست و معنای آن اینگونه میشود:

مخصّص باید کلامی مستقل، قاطع و مقارن با صدر باشد تا اینکه بین شان (بین صدر کلام و مخصّص) منافات رخ دهد به گونه که صدر کلام اجرای حکم را اثبات اما مخصّص اجرای آن را در بعضی از حالات نفی کند در نتیجه مخصّص (بالکسر) مانع جریان حکم صدر بر عموم میشود. پس آیت جمعه وقتی تخصیص می شود که بعد از آن نص مستقل وجود داشته باشد و این نص (مخصّص) اجراء حکم (یعنی تشریع جمعه) را بر تمام افراد عام (یعنی مومنان) دفع نماید و معارض با صدر کلام باشد تا بین شان منافات رخ دهد و یک عده از افراد عام (یعنی یک عده از مومنان) از زیر تشریع جمعه بیرون گردند و عدم وجود چنین نصی قابل مشاهده و حتی غیر ممکن است زیرا نهی از نماز جمعه نشان دهنده مبغوضیت آن در نزد خداوند متعال هست در حالیکه نماز جمعه در نزد خدای متعال محبوب است و الله اعلم بالصواب.

^۲: إذ لا یخفی آه: علة لقوله (فضلا من ان یکون من جنس الصدر) ثم فی کلام المصنف رحمته الله تقدیم و تأخیر و یمکن ان ترتبه کما یلی و قال ائمة الاصول ان المخصّص هو کلام مستقل قاطع مقارن للصدر لیتصور بینهما (المخصّص بالفتح و المخصّص بالکسر) المنافات بالنفی و الاثبات فیکون دافعا لجریان الصدر على عمومہ و هو غیر موجود بضرورة الحس فضلا من ان یکون من جنس الصدر إذ لا یخفی أن تشریع الجمعة الخ

^۳: إذ لا یخفی آه: علت است برای جمله (فضلا من ان یکون من جنس الصدر). و توضیح آن قرار ذیل است:

مصنف رحمته الله بعد از معرفی تخصیص مصطلح در نزد اصولیون، اظهار داشتند که عدم وجود مخصّص (بالکسر) کذائی در باب جمعه، را میتوان از طریق حس و مشاهده درک نمود جدا از اینکه موجود بودن آن از جنس صدر غیر ممکن میباشد و غیر ممکن بودن آن بدین دلیل است که هر آنچه خداوند متعال بر ما تشریع می کند اقتضای آن چنین است که آن شیء در نزد الله متعال محبوب است و از هر آنچه نهی می کند آن چیز در نزد او باری تعالی مبغوض است و خداوند متعال نماز جمعه را از حیث ذات بر ما تشریع نموده است به این مفهوم که تشریع جمعه بخاطر کدام عارض در نماز ظاهر صورت نگرفته بلکه به دلیل اینکه ذات جمعه یک شیء محبوب در نزد خداوند متعال هست آنرا بر ما تشریع نموده است و قطعاً منع از آن بیانگر مبغوضیت آن در نزد خداوند است پس چطور امکان دارد که یک شیء در نزد خداوند هم محبوب باشد و هم مبغوض؟

^۴: انما هو باعتبار ذاتها آه: آنچه علماء اصول فقه در باب تخصیص مثال می آورند قول خداوند متعال در سوره بقره میباشد: و احل الله البيع و حرم الربوا (گرچه علماء در مورد درست بودن این مثال در باب تخصیص اظهار نظر دارند اما در اینجا با در نظر داشت قاعده در مثل مناقشه نیست این مثال را ذکر می کنیم) در این آیه لفظ "البيع" عام است به دلیل الف و لام و حلال نمودن آن بیانگر عدم بغض آن در نزد خداوند متعال میباشد پس بر اساس آن هر نوع بیع حلال میباشد اما نص و حرم الربوا عام بودن لفظ "البيع" را تخصیص می کند و بیان می دارد که منظور از بیع، غیر از معاملات ربوی میباشد و خداوند رحمته الله با منع قرار دادن معاملات ربوی و نهی ذاتی از آن، بیان میدارد که این نوع معاملات در نزد وی مبغوض است و همچنان خداوند متعال می فرماید یا ایها الذین آمنوا اذا نودی للصلوة من یوم الجمعة فاسعوا الی ذکر الله که خطاب یا ایها الذین آمنوا عام بوده و امر به سعی به سوی نماز جمعه بیانگر محبوبیت آن در نزد خداوند است پس اگر فرض شود که نصی همانند یا اهل القری لا تصلوا الجمعة وجود دارد که عام جمعه را تخصیص کند پس اینچنین نهی منجر می شود به اینکه نماز جمعه اهل قریه همانند معاملات ربوی در نزد خداوند مبغوض است. ممکن است سوال شود که نهی ذاتی از آنچه ذاتا بدان مأمور شده غیر متصور است یعنی شما گفتید که چون جمعه ذاتا تشریع شده پس تخصیص آن غیر متصور است چون ممکن نیست یک شیء در آن واحد هم مبغوض باشد هم محبوب پس چطور نص احل الله البيع تخصیص

محبوبة عند الله تعالى واجمعوا على انه (كما لا يخفى على من طالع حج الميزان الكبرى الجامع لادلة المذاهب الاربعة) لا يتصور ورود نهى بهذا الاعتبار^۱ (لكون المنهى عنه باعتبار الذات مبغوضا عند الله تعالى) فلا يتصور كون الشئ الواحد مأمورا به و منهيا عنه (لعدم تصور كون الشئ الواحد محبوبا عند الله تعالى و مبغوضا من جهة واحدة) من جهة واحدة و لا تخصيص الا بوجود النهى الكذائى فى ضمن الكلام المستقل الى آخره و لا يتصور ايضا التخصيص بالنصوص الظهرية^۲ لتقدمها بل هى معدومة باعتبار المزاخمة فحيث ظهر ترخيص

شده است پس از آنجائیکه تخصیص در لفظ البیع متصور است در قضیه جمعه نیز متصور است و معنا چنین میشود که جمعه اهل مصر محبوب و جمعه اهل قریه مبغوض است و این به هیچ عنوان جمعه بین محبوب و مبغوض در آن واحد نیست در جواب می گوئیم: اولاً جمله حرم الربوا مثالی از تخصیص مصطلح نیست به دلیل عدم استقلالیت آن چون ضمیر حرم راجع به الله در جمله قبل است پس مفهوم کلام به کلام ماقبل وابسته است ثانیاً مصنف رحمته الله می گوید وجود امر و نهی در یک چیز از یک جهت و از یک اعتبار متصور نیست اما از جهات و اعتبار های مختلف متصور است و بیع به اعتبار ذات محبوب نیست به همین دلیل من حیث یک عبادت تشریع نشده بلکه به اعتبار احتیاج مادی انسانها و عاری بودن از مفسده برای ما حلال گردیده است پس انجام آن به اعتبار بیع بودن عبادت نیست و با این حال از همین حیث و اعتبار، دوباره از آن نهی نمودن متصور نمیباشد اما از این حیث که بخشی از آن مبغوض است چرا به این معنا که ممکن نیست بعد از اینکه بیع حلال گفته شد خداوند از حیث بیع بودن یک عده از مسلمانان را از آن منع کند اما از حیث اینکه در بعضی از افراد آن عیب وجود دارد نهی متصور است زیرا از حیث ذات تشریع نشده است اما نماز جمعه به دلیل اینکه خود ذات آن در نزد خداوند محبوب است بر ما تشریع شده و انجام آن از حیث اینکه جمعه گذاردیم عبادت است به خلاف بیع که اگر در آن معنی عبادت هم باشد از حیث اینکه روزی حلال کسب نمودیم و یا غیره، عبادت میباشد نه از حیث اینکه بیع انجام دادیم پس اگر ما قایل شویم که نماز جمعه اهل قریه مبغوض است این به معنای وجود بغض و عیب در بعضی از افراد جمعه می باشد که نهایتاً منجر به وجود عیب در ذات جمعه می گردد یعنی حتماً در یک بخش از جمعه مشکلی وجود داشته که اهل قریه از انجام آن منع شدند همانطور که در یک بخش از بیع که همانا را میباشد مشکل وجود داشته و به دلیل همین مشکل، آن بخش حرام گردیده است مگر اینکه مانعین قایل شوند که منع از نماز جمعه اهل قریه به دلیل وجود مشکل در ذات قریه است نه در ذات نماز جمعه که این قول فاسد و بدون دلیل میباشد و یا اینکه قایل شوند که در ایمان اهل قریه عیب وجود دارد که فساد این قول نیز کاملاً آشکار است.

^۱: ورود نهی بهذا الاعتبار آه: ممکن سوالی پیش آید و آن اینکه در باب جمعه و حتی در دیگر نماز ها نهی وجود دارد نظیر اینکه نماز را نشسته نخوانید و یا اینکه نماز جمعه را در قریه نخوانید پس عبادات هم مأمور به و هم منهی عنه میباشد و شما قائل شدید که متصور نیست یک عبادت هم مأمور به و هم منهی عنه باشد؟ در جواب می گوئیم که امر و نهی به اعتبار ذات متصور نیست اما نهی به اعتبار اینکه کدام شرط و یا رکن ادا گردد، متصور است که آنرا نهی عارضی گویند و در واقع نهی عارضی به معنای امر به انجام شرط و یا رکن بوده و موقت میباشد نه اینکه از ذات عبادت نهی کند پس متصور نیست که در باب نماز جمعه نهی ذاتی مانند یا اهل القرى لا تصلوا الجمعة و امثال آن که به معنای منع از ذات میباشد، وجود داشته باشد اما نهی عارضی مانند یا ایها الذین آمنوا لا تصلوا الجمعة فى القرى، یا ایها الذین آمنوا لا تصلوا الجمعة بلا رکوع و امثال اینها که معنای مراعات مصر و رکوع را میرساند، متصور الوجود هست و قطعاً با نهی عارضی تخصیص صورت نمی گیرد زیرا نهی عارضی با نصوص شروط و اداء ثابت میگردد و در فصل اول همین باب اثبات گردید که نصوص شروط و اداء به منظور تخصیص نصوص موجب سیاق نشده اند بلکه تخصیص خواهان نهی ذاتی در ضمن کلام مستقل میباشد.

^۲: التخصیص بالنصوص الظهرية آه: بعد از اینکه این مسئله کاملاً واضح گردید که آیت جمعه تخصیص نشده و آیتی مناقض با تشریع جمعه وجود ندارد مصنف رحمته الله به بررسی یک شبهه احتمالی می پردازند و آن اینکه ممکن است عده بگویند که نص ظهر مناقض تشریع جمعه میباشد بناء مصنف رحمته الله تخصیص جمعه را توسط نصوص ظهر مورد بررسی قرار میدهند و بیان میدارند: تخصیص جمعه توسط نصوص ظهر امکان پذیر

ترك الجمعة^١ ظهر ترخيص فعل الظهر و حيث لا تجوز الجمعة بخروج الوقت ظهر ضرورة الظهر لعدم المزامنة حينئذ و لا يتصور من طرف النصوص الاداء^٢ ايضا لاختلاف الجهة لان نصوص الشروط و الاركان لم ترد لرفع ايجاب الجمعة و تشريعها اصلا و لا ملازمة بين الاداء و الوجوب و التشريع^٣ فعدم صحة اداء الجمعة و ان كانت اتفاقيا كجمعة المحدث لا يستلزم رفع الايجاب^٤ و التشريع فعليه بمراعات الشرط و الركن عند القدرة و سقوطها عند العجز لعدم الشرط و الركن حينئذ لعدم الامر بعدم النص مع بقاء الموجب المطالب على حاله^٥ و دخول العاجز عن الشروط و الاركان داخلا تحته للقدرة على اصل الصلوة

نست زيرا به اساس ترتيب نزولي نصوص ظهر مقدم است، و از نصوص مقدم نمیتوان بر عليه نصوصی که ترتیب نزول آن موخر است، استدلال نمود بلکه قضیه به عکس است و این نصوص موخر اند که بر نصوص مقدم مزاحمت ایجاد میکنند و در جائیکه نصوص موخر بر نصوص مقدم مزاحمت ایجاد می کنند در آن جا نصوص مقدم معدوم به حساب می آیند یعنی انگار وجود ندارند. پس به هیچ عنوان نمیتوان از نصوص ظهر بر عليه نصوص جمعه استدلال کرد

^١: فحيث ظهر ترخيص ترك الجمعة أه: بيان شد که نصوص موخر بر نصوص مقدم مزاحمت ایجاد می کنند و نصوص مقدم در حين مزاحمت نصوص موخر، معدوم به حساب می آیند. و كاملا واضح است که نص جمعه بعد از نص ظهر نازل شده است. پس تا هنگامیکه نص جمعه، مطالب باشد و از مکلفین تقاضای تکلیف کند؛ نص ظهر معدوم میباشد. حال از این عبارت شاید سوالی در اذهان خطور کند و آن اینکه اگر در هنگام مطالبت نص جمعه نص ظهر معدوم میباشد پس چرا اهل رخصت اجازه دارند تا نماز ظهر را اقامه کنند و همچنان چرا هنگام بیرون شدن وقت جمعه، به قضای نماز جمعه، نماز ظهر ادا می گردد و ادای نماز جمعه جایز نمیشود؟ مولوی محمد سرور رحمته الله در جواب می فرماید که تا حد مزاحمت نصوص موخر، نصوص مقدم معدوم است پس جائیکه در ادای نماز جمعه (به خاطر مشقت) رخصت باشد ادای ظهر در آن مکان نیز رخصت میباشد و همچنان با خروج وقت (که علت تشريع جمعه میباشد)، مزاحمت نص جمعه برداشته میشود و در این هنگام ادای نماز ظهر الزامی می گردد.

^٢: من طرف النصوص الاداء أه: شبهه دیگری که در باب تخصیص آیت جمعه وجود دارد حدیث علی رضی الله عنه میباشد زیرا ممکن است عدة بگویند که حدیث علی رضی الله عنه مناقض تشريع آیت جمعه میباشد بناء مصنف رحمته الله تخصیص آیت جمعه را از این حدیث نیز مورد بررسی قرار میدهد و بیان میدارد که حدیث علی رضی الله عنه از جمله نصوص اداء میباشد و قبلا هم گفته شد (در فصل اول همین باب) که نصوص اداء در تشريع و عدم تشريع هیچ تأثیری ندارند و در همین رساله ذکر شد که نصوص اداء به نهی عارضی منجر می شوند نه نهی ذاتی و الله اعلم بالصواب.

^٣: بین الاداء و الوجوب و التشريع أه: و قد مر تفسیره فی الفصل الاول من هذا الباب.

^٤: لا يستلزم رفع الايجاب أه: به طور مثال بطلان قول چنین شخصی كاملا واضح است که مدعی شود که نماز جمعه بدون وضوء صحت ندارد و چون من وضوء ندارم پس نماز جمعه بر ذمه من واجب نیست. با ذکر این عبارت، مولوی محمد سرور رحمته الله قصد دارد تا به این منظور دست پیدا کند که اگر بالفرض این عبارت فقهاء (لا تصح الجمعة فی القرى) دارای سند باشد و امر متفق علیه باشد باز هم عدم صحت نماز در قریه ها مستلزم عدم وجوب نماز جمعه نیست همانطور که عدم صحت نماز جمعه انسان بی وضوء، مستلزم عدم وجوب نیست.

^٥: مع بقاء الموجب المطالب على حاله أه: و قد علمت ان الموجب يطالب اداء العبادة اذا كان المكلف قادرا على اصل العبادة دون ان يلاحظ قدرته على الشروط و الاركان او عجزه عنهما و ان اصل عبادة الجمعة هو تحريك الرأس مع حضور الاجتماع على مذهب الجمهور فإذا كان المكلف فى القرية قادرا على حضور الاجتماع و عاجزا عن اتیان المصر فإن حدیث علی رضی الله عنه لا يطالب منه الا تیان اليه فيكون اشتراطه منعدا فى

كحال سائر الصلوات و كيف و قد صرح ائمة الاصول بانه لا بد ان يكون المخصص كلاما مستقلا قاطعا مقارنة للصدر نافيا دافعا لاجرائه على عمومته و هو مفقود بضرورة الحس و من ضرورة كونها مقطوعا بها^۱ عدم جواز تركها بمزاحمة الاخبار الاحاد فضلا عن الاختلاف و الاشتباه في تفسير المصر و الفناء مع انها لا يتصور ان تكون مزاحمة لفرضية الجمعة و تشريعها لاختلاف الجهة .

حقه مع ان النص الموجب فاسعوا يطالب اداء الجمعة لقدرته على حضور الاجتماع و هذا هو معنى قول المصنف رحمته الله في كل تصنيفاته ان العاجز عن الشروط و الاركان غير داخل تحت نصوصها مع بقاء الموجب المطالب على حاله^۱ : من ضرورة كونها مقطوعا بها آه: من ضرورة خبر مقدم و عدم جواز تركها مبتدا مؤخر .

طبق مذهب احناف اخبار آحاد نمیتوانند برای نصوص قطعی قرآن کریم مزاحمت ایجاد کنند که این امر در کتب معتبر مذهب به صراحت ذکر شده است. حال در این مورد مولوی محمد سرور رحمته الله بیان میدارند که در این شکی نیست که آیه جمعه قطعی میباشد و یکی از ضروریات قطعی بودن آن اینست که اخبار آحاد به مزاحمت آن قرار نمی گیرد. و آنجائیکه احادیث آحاد نمیتواند مزاحمت ایجاد کند، مزاحمت مصر با این همه اختلاف در تفسیر آن و این همه احتمال در تعیین آن، امری بسیار بعید است. در حالیکه اگر مصر امری متفق علیه میباشد و هیچگونه اختلافی در آن وجود نمیداشت باز هم تصور نمیرفت که مزاحم فرضیت و تشریع نماز جمعه گردد زیرا همانطور که قبلا هم ذکر شد جهت آن با جهت نصوص تشریع متفاوت است.

تخمينات واقعة في منع الجمعة^١

الاول دعوى الاجماع على عدم جواز الجمعة في البرارى و بعض القرى مع ثبوت الاجماع على اصل الجواز كما لا يخفى على من طالع حج الفتوحات و حج الميزان^٢ و الثانى دعوى تخصيص نص الجمعة بهذا الاجماع^٣ مع تصريح ائمة الاصول على عدم جواز تخصيص النصوص بالاجماع^٤ كنسخها و الثالث^٥ التزام صيرورة نص الجمعة ظنيا شاءوا ام ابوا ليتمكنوا بعد ذلك بتخصيصه بحديث على رضي الله عنه مع تصريح اصحاب الفتاوى على قطعية النص و ان الجمعة يكفر جاحدها و عدم تصور تخصيص الايجاب بنصوص الاداء و ان تخصيص

^١: اعلم ان مدلول العام قطعى عندنا فى ما يتناوله فلا يجوز نسخه و لا تخصيصه بالخبر الواحد و لوقوع خبر الواحد مخصصا (بالكسر) له لا بد للعام ان يخصص (بالبناء على المفعول) فى المرتبة الاولى بقاطع مقارن له ثم يجوز بيانه بالخبر الواحد و ان علمانا لما فهموا من المتون ان الجمعة لا تجوز فى القرى قالوا فى استدلالهم ان آية الجمعة خصصت بحديث على رضي الله عنه عند الائمة حتى لا تجوز فى غير الامصار ثم لما وجدوا ان هذا الاستدلال مخالف لتأسيسهم من ان العام قطعى و لا يجوز تخصيصه بالخبر الواحد قالوا بأن آية الجمعة خصصت اولاً بالاجماع فبعد تخصيصها فى المرتبة الاولى يصح ان يقع الحديث مخصصا و مبينا لها فى المرتبة الثانية فانجر قولهم الى منع الجمعة فى كثير من المواضع فيبين المصنف رضي الله عنه فى هذه الرسالة ان ما افضى إلى منع الجمعة من دلائل و تأسيسات انما هو تخمينات و انما سماه تخمينات لانه ليس مبني على دليل او تأسيس من التأسيسات المتفق عليه فى المذهب بل ان صاحبه خمن ان هذا ربما كان مستدل الامام و صاحبيه رضي الله عنهم فإليك دلائل المصنف رضي الله عنه فى بيان وقوع استدلالاتهم خلاف القواعد و التأسيسات الاجماعية و ان كون استدلالاتهم تخمينات.

^٢: على من طالع حج الفتوحات و حج الميزان أه: ففى حج الميزان قال ابو يوسف رضي الله عنه يصلى الجمعة فى العرفات لعدم ورود نهى من الشارع و قال الجمهور لما لم يورد امر فعدم اقامة الجمعة فيها اخف و قال اهل الكشف الاصل فى اقامة الجمعة هو عدم التحجير أه ملخصا و قد بالغ الشيخ الاكبر فى حج الفتوحات بلزومها فى العرفات فمن هنا علمت ان ما قال بعض اصحابنا لا تجوز اقامة الجمعة فى البرارى اجماعا فاسد ثم دعويهم تخصيص الآية بهذا الاجماع افسد بل تخصيصها فى المرتبة الاولى بالاجماع غير متصور أه مقتبس من كتاب الدلائل القاطعة من تأليفات المصنف رضي الله عنه

^٣: بهذا الاجماع أه: اى لو فرضنا ان دعوى الاجماع على عدم الجواز صحيح لما جاز تخصيص النص القطعى به لان ائمة الاصول صرحوا على انه لا يجوز تخصيص النصوص بالاجماع

^٤: عدم جواز تخصيص النصوص بالاجماع أه: ففى التوشيح حاشية التلويح بما ملخصه ان مذهبنا فى التراخى انه نسخ لا تخصيص و قد تقرر انه لا نسخ بعد النبى صلى الله عليه و سلم و من المعلوم انه لا اجماع فى زمنه صلى الله عليه و سلم فلا معنى لتخصيص الكتاب بالاجماع لان الاجماع يكون بعد حياة النبى صلى الله عليه و سلم فيكون تخصيص الكتاب بالاجماع متراخيا و المتراخى نسخ و لا نسخ بالاجماع أه تم ملخصا

^٥: قوله والثالث أه: هذا هو الوجه الثالث فى بيان ان استدلالهم بالاجماع و حديث على رضي الله عنه تخمين محض و هذا الوجه على فرض عدم صحة الوجهين السابقين اى لو فرضنا صحة دعوى الاجماع و ان تخصيص الكتاب بالاجماع جائز فمع ذلك لا يجوز تخصيص آية الجمعة بحديث على رضي الله عنه فى المرتبة الثانية لدلائل اربعة: الاول التزام صيرورة نص الجمعة ظنيا مع تصريح اصحاب الفتاوى على قطعيته و الثانى ان حديث على رضي الله عنه من نصوص الاداء و تخصيص الايجاب بالاداء غير متصور كما مر فى الفصل الاول من هذا الباب و الثالث لو فرضنا ان الحديث من نصوص الموجب فإن تخصيص الايجاب هو يلزم عدم الايجاب لا عدم الجواز و الرابع ان الحديث لم يرد لمنع الجمعة عن القرى بل لوجوبها على الجماعة فهو معلل بعللة الاجتماع

الايجاب^١ هو يلازم عدم الايجاب لا عدم الجواز وان حديث على عليه السلام من اعظم الدلائل على جواز الجمعة فى القرى و البرارى لكونه معللا بعة الاجتماع ١٢

^١: تخصيص الايجاب أه: اى لو فرضنا ان حديث على عليه السلام ليس من نصوص الاداء بل من النصوص الموجبة مع انه ليس منها لذكره لفظ "فى" الظرفية لا "على" الايجابية فلم يقل الا على مصر جامع فان (جواب لو) تخصيص الايجاب يلازم عدم الايجاب لا عدم الجواز كقوله عليه السلام اربعة لا جمعة عليهم و فى رواية خمسة لا جمعة عليهم فلا شك ان قوله لا جمعة عليهم يلازم عدم وجوبها عليهم لا عدم جوازها فلو اقام الاربعة او الخمسة المذكورة فى الحديث الجمعة جازت صرح بذلك المتون و اصحاب الفتاوى فلا تخصيص الا بدفع التشريع عن بعض الافراد و منع الجمعة عن الذات اما تخصيص الوجوب للخرج او المشقة فشائع و لا يصير النص به ظنيا فافهم.

تأثير الحرج للترخيص لا المنع

و الشرط و الركن عند التعذر معدوم شرطيته و ركنيته بالعدم الاصلی فلا وجود له بنفسه فضلا عن التأثير في رد القاطع بل الموجود هنا الحرج و تأثيره و وضعه الترخيص و التسهيل لا المنع لعوده حينئذ على ضد وضعه^١ و من الاباطيل جعل دليل شروط الاداء و اركانه مخصصا و مقيدا لعموم النص المشرع لاصل العبادة و اطلاقه اذ هو وضع كلام الشارع على خلاف غرضه^٢ مثلا قوله تعالى ﴿أَقِمُوا الصَّلَاةَ﴾ [الانعام: ٧٢] غرض الشارع فيه تشريع الصلوة على العموم و الاطلاق سواء قدر على الشروط و الاركان او عجز ثم قوله تعالى ﴿قُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ [البقرة: ٢٣٨] غرضه مراعات القيام عند القدرة من غير التعرض لعدم صحة الصلوة عند العجز فجعله مخصصا مقيدا للنص المشرع خلاف غرض الشارع فالمنبى على الاختلاف في شرطية الشئ و عدمه و ركنيته الركن و عدمه انما هو ضرورة المراعات^٣ لا قيد التشريع و عدمه و تخصيصه

^١: قبالا بيان شد که هنگام عجز از شرط و یا رکن، آن شرط و یا رکن معدوم به حساب می آید و وجود ندارد پس به اساس این گفته، مصنف رحمته الله بیان میدارند که: "چیزی که خود وجود ندارد قطعاً نمیتواند آیت قاطع قرآن را رد کند پس ادعای تخصیص آیت جمعه توسط حدیث علی رضی الله عنه سخنی اشتباه و بر خلاف اصول میباشد زیرا در حق عاجز از مصر، حدیث علی رضی الله عنه وجود ندارد و شرطیت مصر نیز منعدم میباشد پس چطور ممکن است که یک چیز معدوم در نص قاطع جمعه تأثیر بگذارد و آنرا تخصیص کند" و چون از این سخن مصنف رحمته الله اینطور مفهوم میشود که مخصص (به کسر) باید در نص قاطع جمعه تأثیر بگذارد ممکن است مانعین شبهه وارد کنند و آن اینکه مشقت در نص جمعه تأثیر گذاشته و عده را اهل رخصت قرار داده است پس آیت جمعه تخصیص شده است در جواب این سوال، مصنف رحمته الله می گوید: بل الموجود هنا الحرج الخ و توضیح آن قرار ذیل است: "تنها چیزی که میتواند در نص قاطع جمعه تأثیر بگذارد حرج و مشقت میباشد پس هر گاه در خود اقامه جمعه مشقت و حرج وجود داشته باشد آنگاه این حرج میتواند در نص مطالب جمعه تأثیر بگذارد اما باز هم تأثیر آن تا حد برداشتن وجوب نص و رخصت قرار دادن میباشد نه منع از نماز جمعه و برداشتن تشريع آن (در حالیکه تخصیص خواهان چنین تأثیری میباشد). به گونه که اگر اهل حرج و مشقت نماز جمعه را اقامه کنند برایشان مانعی وجود ندارد کما اینکه آنرا اقامه نکنند زیرا مشقت فقط در وجوب نماز جمعه تأثیر می گذارد و قادر نیست تا از نماز جمعه منع کند زیرا غرض از تأثیر حرج، رخصت و آسانی میباشد و اگر این تأثیر به منع از نماز جمعه و امر به ادای ظهر منجر گردد قطعاً در تناقض و تضاد با غرض خود که رخصت میباشد، قرار میگیرد زیرا رخصت در ترک یک شئ به معنای اختیار در انجام و ترک آن شئ میباشد نه اجبار در ترک آن پس اینکه عده از مؤمنین، اهل رخصت قرار گرفتند، در تخصیص آیت تأثیری ندارد زیرا این رخصت به دلیل حرج میباشد نه منع از نماز جمعه و به کثرت ذکر شد که تخصیص خواهان نهی ذاتی میباشد یعنی مخصص (بالکسر) باید نماز را منع کند و یک تعداد را از زیر تشريع جمعه بیرون کند و اقامه جمعه را در حق شان ممنوع گرداند" والله اعلم بالصواب.

^٢: و قد مر تفسیره فی الفصل الاول من هذا الباب

^٣: یعنی هرگاه بر سر شرطیت یک چیز یا رکنیت آن اختلاف باشد در واقع اختلاف بر سر اینست که آیا آن چیز در هنگام ادای عبادت، مراعات بشود یا نه، نه اینکه اختلاف بر سر این باشد که آیا اصل عبادت ادا بشود یا نه. به همین اساس اختلاف بر سر قضیه اشتراط مصر به این معنا است

اختلاف في تشريع الجمعة غير متصور

ثم ايضاً قد علمت ان النص القرآني المطالب للجمعة ايضاً قاطع لقطعية الاثر المرتب عليه (و هو تكفير جاحد الجمعة) فالطلب قطعي باق على حاله^١ كما في الفتاوى و ما ذلك الا لعدم وجود ما يرفع بعض افراد الجمعة و المأمور بالذات لا ينسخ و لا يخصص و لا يقيد الا بوجود النهى من هذه الحيثية لا بوجود النهى عن الاداء^٢ لانه مؤقت بوجود اركانه و شروطه و انما الاختلاف في منع الاداء^٣ و الطلب المقطوع به لا يهمل بالاشتباه ١٢

كه آيا هنگام اداى جمعه رفتن به مصر الزامى است يا نه، پس بر اساس گفته قائلين به شرطيت مصر، در هنگام اداى نماز جمعه، رفتن به مصر الزامى است در حاليكه بر اساس گفته مخالفين شرطيت مصر، رفتن به مصر الزامى نميباشد اما اين اختلاف به هيچ عنوان به تشريع جمعه و فرضيت آن باز نمى گردد و آيت مطالب جمعه از اين اختلاف در امان است پس اشتراط مصر و عدم آن ربطى به تخصيص آيت جمعه ندارد والله اعلم بالصواب.

^١: قطعى باق على حاله آه: ففى نور الانوار صفحة ٦٧ و ٦٨ فى مبحث العام: و انه (اى العام) يوجب الحكم فيما يتناولها قطعاً خلافاً للشافعى حيث ذهب الى ان العام ظنى آه الا ان ظنيته عند الشافعى رحمه الله ليس كظنيته عندنا لان الشافعى رحمه الله و ان كان يقول بظنية العام الا انه يقول بتكفير جاحد الجمعة و كذلك سائر العبادات و مراد الشافعى من ظنية العام انه يجوز تخصيصه بالخبر الواحد و نحن نقول بعدم تخصيصه به

^٢: لا بوجود النهى عن الاداء: اعلم ان النهى عن الشئ اما لبغض عنه عند الشارع و هذا ما عناه المصنف رحمه الله بالنهى الذاتى و هو غير متصور فى ما هو مأمور من هذه الحيثية اذ لا يجتمع كون الشئ محبوباً عند الله تعالى و مبعوضاً من جهة واحدة و إما لضرورة الاتيان بشئ آخر لادائه و هو ما عناه المصنف بالنهى العارضى و هو متصور فى التشريعات الذاتية كالنهي عن الصلوة جالسا او كالنهي عن اداء الجمعة فى القرى فالنهي فى المثاليين ليس نهياً عن الصلوة او الجمعة بل امر بضرورة مراعات القيام و الاتيان الى المصر لادائها و لكن يجب ان تتعامل مع النهى العارضى على وجه لا يفرض الى النهى الذاتى فلذا نقول انه (اى النهى العارضى) مؤقت بوجود اركانه و شروطه فلا يتوجه القول لا تصلوا الصلوة جالسا الى العاجز عن القيام و كذلك لا يتوجه القول لا تصلوا الجمعة فى القرى الى القروى العاجز عن اتيان المصر لعدم الركن و الشرط عند العجز و لافضائه الى النهى الذاتى و هو غير متصور

^٣: انما الاختلاف فى منع الاداء آه: لا فى تشريع الجمعة و قد اجمعوا بتكفير جاحدها و لو كان فى تشريعها شبهة ما جاز تكفير الجاحد اذ الحدود تدراً بالشبهات و الكفر يورث حد القتل ثم قوله و انما الاختلاف معطوف على قوله ان النص القرآنى فهو معمول علمت و المناسبة بينهما ان الاول فى بيان ان الاختلاف فى التشريع غير متصور و الثانى فى بيان محل الاختلاف اى ان الاختلاف فى الاداء فلا يخفى المناسبة بين المعطوف و المعطوف عليه او الواو للاستيناف فبعد ذكر عدم الاختلاف فى التشريع كأن سائلاً يقول فقيم كل هذا الاختلاف بين الائمة بادائها فى العرفات او غير العرفات فاجاب المصنف رحمه الله ان الاختلاف فى الاداء مع اتفاقهم ان التشريع باق عليهم فلوا ادو الجمعة جازت و قوله "ثم ايضاً" مع ابتداء الكلام ربما كان لترتيب فى الذهن اى ان المنصف تصور فى ذهنه الاقوال المذكورة فى الجمعة و جوابها كانه قال علمت ان الشرط و الركن معدوم ثم ايضاً علمت ان نصه قاطع و انما الاختلاف فى الاداء او قال غير ذلك و الله تعالى اعلم بالصواب

اليقين لا يزول بالشك

اعلم ان العلماء لما قالوا ان نص الجمعة قطعى و صرح ائمة الاصول ان مدلول العام و المطلق ايضا قطعى مقدم عن الاخبار الاحاد (مع انه لم يورد شئ لرفع النص المطالب لاصل الجمعة و لا مزاحمة بينه و بين نصوص الاداء) و ان الجمعة فريضة محكمة يكفر جاحدها و ان فى تركها طبع القلوب و استحواذ الشيطان ورد جميع اعمال البر من الصلوة و الزكوة و الصوم و الحج و غيرها فوجب^١ ان لا تترك بالشروط الظنية من المصر و السلطان لان اليقين لا يزول بالشك خصوصا عند العجز^٢ (بل ترى جواز الجمعة عند العاجز عن جميع الاركان و الشروط فكذا هذا) اذ لا شرط حينئذ^٣ (مع بقاء الامر المطالب على حاله) فالقول بعدم الجواز حينئذ من نتائج طبع القلوب اذ هو حينئذ مكابرة للقاطع القرآنى بلا دليل نعم وجود رخصة الترك امر آخر لا يناقض المقام اذ هو لدفع الحرج لا غير و الا فخيرية الجمعة مطلق عام باخبار الله تعالى بقوله تعالى ﴿ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [الجمعة: ٩] فعدم رؤية الخير من نتائج الجهل فقط ١٢ محمد سرور.

^١: قوله فوجب آه جواب لما اى انه لا شك بأن نص الجمعة قطعى و ان مدلول العام والمطلق قطعى ايضا عندنا مقدم عن اخبار الآحاد (لو فرضنا ان هناك ما يعارض قطعية نص الجمعة من الاخبار الآحاد) و ايضا لا شك انه لم يورد نص و لو ظننا يعارض قطعية الجمعة و انه يكفر جاحدها و يرد اعمال خير تاركها فكل هذه المقدمات امر يقينى و اما شرطية المصر و السلطان فظنية لثبوتها بالظنية اولا و وجود الاحتمال فى تفسيرها ثانيا و اختلاف العلماء فيها ثالثا و مع هذا فعدم شرطيتهما عند العجز امر يقينى فهل نترك كل هذه اليقنيات و القطعيات و نأخذ بالظنى فى امر عظيم فى تركه طبع القلوب و استحواذ الشياطين و رد جميع اعمال البر ههنا الله جميعا لما فيه صلاح الامة و اجتماع الكلمة آمين

^٢: قوله عند العجز آه كما فى حال استيلاء الكفار بقتل السلطان و تخريب المساجد كما فى الفتاوى ١٢ المصنف رحمه الله.

^٣: قوله حينئذ آه اذ شرطيتهما منعدمة بالانعدام الاصلى لانعدام الامر بمراعاتها عند العجز ١٢ المصنف رحمه الله.

النهى العارضى مقيد بوجود القدرة فى الاركان و الشروط

قال العلماء الجمعة فريضة محكمة اكد من الظهري كافر جاحدها بالاجماع لثبوتها بالنص القطعى اذ هو باعتبار عموميه و اطلاقه ايضا (اى كما هو مقطوع باعتبار ذاته) قطعى مقدم على الاخبار الاحاد على رأى^١ الارجح الاصح عند ائمة عليهم السلام الاصول مطالب لها من جميع المسلمين^٢ على حسب الطاقة على القطع و البتات مادام جزء من الوقت و ذلك لان المخصص الموقع لها الى الظنية غير موجود بضرورة الحس^٣ و سائر المخصصات و المقيدات غير موقعة اليها صرح بذلك ائمة عليهم السلام الاصول^٤ مع انها لا يتصور باعتبار تشريعها و خيريتها لان المنع باعتبار الذات غير متصور من الشارع فى العبادات المأمورة بهذا الاعتبار لانها محبوبة لله تعالى و المنع بهذا الاعتبار يقتضى البغض فلا يجتمعان (اى الامر و المنع) فى شئ واحد باعتبار واحد بخلاف النهى العارض^٥ بعروض تفويت الشرط و الركن^٦ فلذا يشترط القدرة لئلا يفضى الى النهى الذاتى او امر العاجز^{١٢}

^١: قوله على رأى الارجح أه مع عدم ورود حديث يناقض التشريع و حديث على (رض) مؤكد له ببيان كمية الاداء مقصور على القادر لا قدم له عند العجز كسائر نصوص الشروط و الاركان و ترخيص الترك ليس لمعنى فى الصلوة يناقض الاكديية بل هو لدفع الحرج فالعزيمة و الخيرية عام مطلق و عند اصحاب الظواهر لا ترخيص فى الترك اصلا^{١٢} مصنف عليه السلام

^٢: قوله جميع المسلمين أه لظاهر عموم النص كما فى التفسيرات الاحمدية و وجود مأخذ الاشتقاق فى جميع الافراد و اقتضاء الاكديية و عموم احاديث التشريعة المفسرة له و الاثار و الافعال من رسول الله صلى الله تعالى عليه و آله و صحبه و سلم و الصحابة (رض) و وجود الترخيص فى ترك الجمعة لا يناقض الاكديية لانه لدفع الحرج لا غير^{١٢} مصنف عليه السلام

^٣: قوله بضرورة الحس أه اذ لا بد حينئذ ان يكون المخصص كلاما مستقلا قاطعا مقارنا لنص تشريع الجمعة و هو مفقود حسا^{١٢} مصنف عليه السلام

^٤: قوله ائمة الاصول أه: ففى التوضيح صفحه ١١٤: قصر العام على بعض ما يتناوله لا يخلو من ان يكون بغير المستقل كالاستثناء و الغاية او بمستقل و هو (اى المستقل) التخصيص و هو اما بالكلام او غيره كالعقل و الحس و العلماء قالوا كل عام خص بمستقل فانه دليل فيه شبهة لكن يجب هناك فرق و هو ان المخصص بالعقل ينبغى ان يكون قطعيا لانه فى حكم الاستثناء لكنه حذف الاستثناء معتمدا على العقل على انه مفروغ عنه حتى لا نقول ان قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلوة و نظائره دليل فيه شبهة و هذا الفرق واجب الذكر حتى لا يتوهم ان خطابات الشرع التى خص منها الصبى و المجنون بالعقل دليل فيه شبهة كالخطابات الواردة بالفرائض فانه يكفر جاحدها اجماعا مع كونها مخصصة عقلا فان التخصيص بالعقل لا يورث شبهة أه تم ملخصا

^٥: قوله بخلاف النهى العارض أه فانه يجتمع مع كون الشئ مأمورا به باعتبار الذات فتبرى ان الشارع منع عن اقامة الصلوة مع تفويت القيام و القراءة مثلا اى عدم مراعاتهما مع القدرة عليهما فان هذا المنع ليس منعاً من حيث الحقيقة بل هو امر بمراعاتهما^{١٢} مصنف عليه السلام

^٦: قوله بعروض تفويت الشرط و الركن: فالنهي العارضى ليس نهيا حقيقة بل هو امر بمراعات الشرط فيقيد النهى بالقدرة على الشرط و هذا النهى متصور الوجود فى باب الجمعة بل فى كل التشريعات الذاتية حينئذ يتصور فى باب الجمعة وجود نص ك"لا تصلوا الجمعة فى القرى" (مع انه ليس

الفصل الرابع: التحقيق في قواعد الاصولية لبيان تشريع الجمعة

مقدمة الفصل:

در سه فصل گذشته این باب، از طریق قواعد و تأسیسات متفق علیه، وجوب جمعه در قریه ها اثبات گردید و همچنان اثبات گردید که تمام دلائل منع نماز جمعه تخمیناتی بیش نیست که نه با اصلی از اصول همخوانی می کند و نه بر اساس دیدگاه امامی از ائمه بنا شده است، و اگر بخواهیم بر تمام قواعد یاد شده، دید کلی داشته باشیم، آنها را به قرار ذیل لیست می کنیم:

- نص مطالب و تشريع جمعه عام و مطلق است.
- نص اداء با نص موجب ملازمی ندارد.
- خطابات شرع به عاجز تعلق نمی گیرد.
- عاجز از شروط و ارکان در زیر حکم نصوص اداء داخل نیستند زیرا خطاب متوجه او نیست.
- در حق عاجز از شروط و ارکان تقویت شرط رخ نمیدهد چون شرط در صورت عجز منعدم است.
- در نزد جمهور علماء، جماعت محل تشريع و رکن اصلی نماز جمعه میباشد.
- تخصیص مقتضی منع ذاتی، میباشد.
- نهی ذاتی در باب جمعه متصور نیست.
- رخصت در تشریعات ذاتی به خاطر دفع حرج است نه منع از ذات.
- نصوص اداء منجر به نهی عارضی می گردد نه نهی ذاتی.

موجودا) و لکنه یدل علی الامر بمراعات المصر لا النهی عن الجمعة من حیث هی فی فقیه النهی الذائی بالقدرة علی اتیان المصر و اما عند العجز عن اتیانہ فالنهی غیر موجود مع ان التشريع باق و فی خلافه (ای فی خلاف القول بتقیید النهی العارضی بالقدرة علی الشرط) افضاء اما الی النهی الذائی واما الی امر العاجز لاننا لو قولنا بمنع الجمعة عند عدم القدرة علی المصر فقد منعنا الجمعة من حیث هی بلا دلیل و هذا غیر متصور او لم نقل بمنعها و لكن قلنا بضرورة مراعات المصر فحينئذ کلّفنا العاجز بما لا یطیق و هذا غیر متصور ایضاً فلا بد لنا بالقول بأن النهی الذائی عند القدرة علی المصر و اما عند العجز فالنهی غیر موجود.

قوله بعروض تقویت الشرط و الرکن أه: فالنهی الذائی وارد لعارض و هو تقویت الشرط و قد مر ان الشرط عند العجز عنه منعدم فإذا انعدم الشرط انعدم التقویت و اذا انعدم التقویت انعدم العارض و اذا انعدم العارض انعدم النهی فالقول لا جمعة فی القرى كالقول لا جمعة جالسا انما هو لتفویت الشرط عند القدرة اما عند العجز فالتفویت منعدم و بانعدامه ینعدم القول لا جمعة فی القرى

- تمام علماء بر عدم وجود منع ذاتی در باب نماز جمعه، اجماع دارند.
 - تخصیص توسط اجماع متصور نیست.
 - عزیمت در روز جمعه، نماز جمعه میباید نه نماز ظهر.
 - از نصوص ظهر به دلیل تقدم شان، نمیتوان بر علیه نصوص جمعه به دلیل تأخر شان استدلال نمود.
- و در این فصل شما خواهید آموخت:
- وقت نماز جمعه علت نفس وجوب میباید.
 - خطاب فاسعوا إلى ذکر الله علت وجوب ادای جمعه میباید.
 - تا زمان بقای وقت، خطاب فاسعوا مطالب میباید.
 - ثابت در حدیث علی رضی الله عنه و نظائر آن نفی کمال میباید.
 - حدیث علی رضی الله عنه معلل به علت اجتماع میباید.
- در سه فصل گذشته، برای فهم درست مطالب، رساله ها را به ترتیب خاصی قرار دادیم به این معنا فهم رساله های هر فصل را به مفهوم فصل قبل وابسته نمودیم اما در این فصل رساله های ذکر می گردد که هر کدام به تنهایی برای اثبات وجوب نماز جمعه، بسنده است و از مجموع قواعد فوق به یکباره گی استفاده می کند تا به هدف که همانا وجوب نماز جمعه در قریه ها میباید، نایل آید. و لله الحمد و الیه المتاب.

الى مَ ينجر القول بعدم جواز الجمعة في القرى

فلو فرضنا ان اشتراط المصر المذكور في مواضع عديدة من كلام الله تعالى لكان فاقده المصر العاجز عن اتيانه خارجا عن قضية الاشتراط ففي المختصر والوقاية والدر المختار والرد المختار بما ملخصها ان فاقده الصحة وفاقده الإقامة بمصر تنوب جمعته عن فرض الوقت مادام عاقلا بالغال قال القهستاني في شرح المختصر كالقروى (بفقد القيد اى المصر) والمسافر (بفقد المقيد اى الإقامة) والمريض آه ملخصا فاللهية^١ فى الكل شئ واحد وهو ان العاجز عن الشئ غير داخل تحت نص الامر به فالقول بعدم جواز الجمعة عند فقد المصر والعجز عن اتيانه قول بلا دليل مع استلزامه تكذيب الله تعالى^٢ والخروج عن اجماع الامة اذ لا بد للقاتل الكذائى من القول بان العاجز عن المصر داخل تحت حديث على عليه السلام فكيف وفيه^٣ ايضا مكابرة النص القاطع الموجب^٤ المطالب لاصل الجمعة اذ هو علة وجوب الاداء مادام الوقت باقيا وهو علة نفس الوجوب^٥ فكيف يامرنا ويوجب علينا مع عدم امكان الخروج

فاللهية فى الكل: اى فاعلة فى ترك كل من الشروط والاركان عند العجز شئ واحد وهى ان العاجز الخ^١
^٢ استلزامه تكذيب الله تعالى: حيث ان الله تعالى اخبرنا أن العاجز غير داخل تحت الامر اذ قال (لا يكلف الله نفسا الا وسعها) ولا بد للقاتل بعدم جواز الجمعة عند فقد المصر والعجز عن اتيانه أن يقول إن العاجز عن المصر داخل تحت حديث على عليه السلام فيلزم من هذا القول تكذيب الله تعالى (علة لقوله لا بد للقاتل) لو لم يكن العاجز غير داخل تحت حديث على عليه السلام لما طالب الحديث عنه الاتيان الى المصر فيكون العاجز غير مأمور بمراعاته وهذا ما نحن بصده اذ يلزم من هذا أن شرطية المصر منعدمة فى حق العاجز وأن حديث على عليه السلام لا يخاطبه ولا يطالبه الاتيان مع بقاء الموجب على حاله والله اعلم بالصواب

^٣ وفيه: اى وفى القول بعدم جواز الجمعة عند فقد المصر والعجز عن اتيانه.
^٤ النص القاطع الموجب: اى قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذا نودى للصلاة يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله وذروا البيع ذلكم خير لكم ان كنتم تعلمون

^٥ علة نفس الوجوب: ففي نور الانوار صفحه ٥٣ فى مبحث الامر: فالوقت سبب للوجوب لانه يختلف الاداء باختلاف صفة الوقت صحة وكراهة فيكون سببا للوجوب ثم ههنا شيان نفس الوجوب ووجوب الاداء فنفس الوجوب سببه الحقيقى هو الايجاب القديم وسببه الظاهرى وهو الوقت اقيم مقامه ووجوب الاداء سببه الحقيقى تعلق الطلب بالفعل (اى خطاب الله تعالى المتعلق بافعال المكلفين) وسببه الظاهرى وهو الامر اقيم مقامه والسبب هو الجزء الاول المتصل بالاداء قبل الشروع فى الاداء آه تم ملخصا وعلى هذا يكون زوال الشمس فى يوم الجمعة سبب نفس الوجوب اذ لا يصح الاداء قبله وتقوت الجمعة بفوته ويختلف الاداء باختلاف صفة الوقت صحة وكراهة ومعنا انه سبب لنفس الوجوب اى اذا زالت الشمس يثبت فى ذمة المكلف اداء نوع من العبادة ولكنه لا يطالب على الفور وسبب وجوب اداء الجمعة هو قوله تعالى فاسعوا الى ذكر الله ومعنا انه سبب لوجوب الاداء اى انه لمطالبة ما ثبت فى الذمة بزوال الشمس والمطالبة تقع عند الجزء الاول المتصل بالاداء وخطاب النص يتوجه الى كل مؤمن لقوله تعالى يا ايها الذين آمنوا فالنداء بلفظ آمنوا يدل على علية مأخذ الاشتقاق اى الايمان هو علة خطابهم وهو علة تشريع الجمعة عليهم فحين دخول وقت الجمعة يثبت فى ذمة المكلف اداء نوع من العبادة وحين اراد ان يفرغ ذمته عنه وفى الجزء المتصل بالاداء او

عن العهدة^١ على قول القائل بالمنع بل لا يتصور ان يكون هذا المنع باعتبار فوت الشرط اذ لا شرط بدون الدخول فى قضية الحديث بل ينجر هذا باعتبار ذات الجمعة و هى بهذا

فى آخر الوقت يطالب نص الوجوب ادائه و هو هنا الجمعة لا الظهر لان المطالب فى هذا الوقت هو قوله تعالى فاسعوا إلى ذكر الله لتأخره نزولا لا قوله و اقم الصلوة لدلوك الشمس لتقدمه و هو (اى قوله تعالى فاسعوا) يطالب من كل مؤمن فى اى بقعة من بقاع الارض (اذ علة الخطاب هو الايمان لا المكان) السعى إلى الجمعة على اختلاف حالهم وجوبا و استحبابا و اما المنع فهو مكابرة النص القاطع و لا شئ اشد تهاونا فى حق نص الجمعة من القول بانه مختص لاهل الامصار و انه لا يخاطب القرى فى القرية و هو مؤمن و لا المسافر فى البرية و هو مؤمن اذ حينئذ يعتبر فى علة الخطاب المكان لا الايمان فالابد من القول بأن كل من يؤمن بالله و اليوم الآخر فى اى كف من اكناف الارض داخل تحت قوله تعالى فاسعوا إلى ذكر الله و ان (شرطية) ادوا الجمعة بشرائطها برئت ذمتهم عن اداء ما تعلق فى ذمتهم بدخول الوقت و ان شرائطها منعدمة عند العجز عنها و هى باقية مادام الوقت فافهم.

^١ عدم امكان الخروج عن العهدة: اى كيف يأمرنا سبحانه بفعل شئ لا يمكن فعله على اى صورة و تفصيله ان قوله تعالى فاسعوا إلى ذكر الله يطلب من جميع المومنين اقامة الجمعة من القادر و العاجز عن المصر على السوية اما القادر فاذا اداه فى المصر فقد خرج عن عهدة الجمعة لا تيانه بالشرط و اما العاجز فإن قلنا بانه داخل تحت حديث على عليه السلام فعليه اتيان الشرط فلو ادى الجمعة بدونه لم يخرج عن العهدة مع بقاء الموجب على حاله و طلبه فكيف يوجب علينا مع انا لو اديناه بقدر المستطاع لم نخرج عن العهدة فهل هذا إلا تكليف العاجز و ان قلمت يؤدى الظهر عوضا عن الجمعة قلنا ان المطالب فى هذا الوقت هو قوله تعالى فاسعوا إلى ذكر الله لتأخره نزولا فلو أقام الظهر لم يخرج عن العهدة و ان قلمت إن اهل الرخصة يؤدون الظهر قلنا لدفع المشقة والحرر رفع الشارع وجوب الجمعة عنهم و النص المتقدم يأتى مطالبتهم بقدر رفع النص المتأخر و حين جاء الرخصة فى ترك الجمعة لدفع المشقة جاء الرخصة فى اتيان الظهر مع ان العزيمة فى حقهم اداء الجمعة و قد أقام عليه السلام الجمعة فى سفر الحديبية و الحنين عملا بالعزيمة و الخيرية و ان قلمت ان المراد بقوله تعالى يا ايها الذين آمنوا هم اهل المصر فالنص فاسعوا يطالب اداء الجمعة من اهل المصر فقط بدليل الاجماع و حديث على عليه السلام و اما اهل القرى فغير داخل تحت مطالبتهم نقول ان قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا عام و عام الكتاب قطعى فيما يتناوله عندنا فالابد ان يكون المخصص فى المرتبة الاولى قاطعا مستقلا مقارنا فاين هذا المخصص ثم ان علماء الاصول صرحوا بأن عام المخصوص البعض ظنى فيما يبقى من افراده مع تصريح اصحاب المتون و الشروح و الفتاوى بأن منكر الجمعة كافر ثم ايضا تخصيص عام الكتاب بالاجماع غير متصور و مع ذلك ان حديث على عليه السلام من نصوص الاداء و قد علمت ان تخصيص النصوص التشريعية بالاداء غير متصور و قبل كل هذا فان النهى عن ذات الجمعة يقدر فى خيرية الجمعة و محبوبيتها عند الله تعالى و قد علمت هذا فى موضعه و ان قيل ان الله تعالى رفع تشريع الجمعة عن اهل القرى بالاجماع او نقل الاجماع فهو نسخ لا تخصيص اذ تخصيص لدفع التشريع عن اهل القرى و النسخ لرفعه بعد ثبوته و الباقي بعد النسخ قطعى بالاتفاق بخلاف تخصيص فيكفر جاحد الجمعة فلا ينقض قول المتون و الشروح على تكفير الجاحد قلنا قال الله تعالى ما ننسخ من آية او ننسخها نأت بخير منها او مثلها فبعد رفع تشريع الجمعة لابد بعوضها من تشريع خير من الجمعة او مثلها على الاقل بإخبار الله تعالى و لا شك ان الظهر ليس خيرا من الجمعة و لا مثلها لقوله تعالى فى تشريع الجمعة ذلكم خير لكم و لاجماع العلماء على خيريتها فان كان هناك تشريع خير من الجمعة فى حق اهل القرى فنعم قولكم صحيح و إن قيل ان خيريتها لاهل القرى ايضا نسخت فيكون الظهر ممثلا للجمعة فى حقهم قلنا هذا محال فى حقه سبحانه ان يقول بشئ ثم يرجع عنه و يقول بضده فان الله تعالى اذا جعل الشئ خيرا فلعلمه تعالى فى الازل انه خير فلا يمكن ان يكون خيرا ثم لا يكون خيرا و إن قيل فيكيف رجع سبحانه تعالى عن خيرية الظهر فشرع الجمعة نقول ان الله تعالى لم يرجع عن خيريته بل شرع علينا ما هو خير منه و لا يلزم من هذا ان الظهر ليس خيرا او هو مبعوض و إن قيل فلم لم يشرع علينا الجمعة من اول الامر قلنا ان الله حكيم و حكمته اقتضت ذلك كما ان تشريع الصيام فى السنة الثانية من الهجرة لا يدل على عدم خيريته فيما قبل و تشريع الحج فى السنوات الاخيرة من حياته عليه السلام و مما يتبادر إلى الذهن ان المسلمين فى ابتداء الامر كانوا قلة لا يعبدون و لا يصلون الا فى الخفية بعيدا عن انظار العامة خشية من الحاق الاذى بهم و شعار الجمعة هو اظهار وحدة المسلمين و شوكتهم باجتماعهم فى مكان واحد يسمعون و يقتدون برجل واحد و لا شك ان هذا ادعى الى الحاق الاذى فلا سبيل الى إقامة الجمعة إلا بعد الامن من الحاق اذى المشركين و لذلك اقيمت الجمعة بعد الهجرة و ربما كان مشرعا من اول الامر و لكن لم يكن فى وسعهم اقامة الجمعة فى مكة المكرمة و لذا امر رسول الله عليه السلام مصعبا اذا زالت الشمس من اليوم الذى يتجهز اليهود فيه لسبتهم فأقم الجمعة و ذلك قبل نزول الوحي بتشريعها و الله اعلم بالصواب

الاعتبار مأمور بها^١ ثم كيف يفعل بما جاء في الباب ففي الحديث «الجمعة الواجبة على كل قرية» أورده المحدث الدهلوى رحمته الله في المحجة ففي ما قلنا جواب شاف كاف^٢ عن جميع ما قال بعض الفضلاء من اخواننا من دلائل المنع اذ لا حاجة لنا الى القول بعدم اشتراط المصر ورد تفاسيره مع ان الكل امور متناقضة اذ فيها وضع اللغة بالرأى^٣.

^١: و هي بهذا الاعتبار مأمور بها أه: فخلاصة قول المصنف رحمته الله ان قول القائل بالمنع عن الجمعة عند فقد المصر و العجز عن اتيانه لا يخرج عن اعتبارين اما ان يكون هذا المنع باعتبار فوت الشرط و النهى العارضى و اما باعتبار ذات الجمعة و هو النهى الذاتى و هو غير متصور فيما هو مأمور بهذا الاعتبار اما النهى العارضى و اعتبار فوت الشرط فمتصور و لكن اعتباره عند العجز لا يتصور لدليلين الاول استلزامه تكذيب الله تعالى و الخروج عن اجماع الامة و قد مر تفصيله من غير ذى مرة و الثانى ان فى المنع عند العجز مكابرة النص القاطع اذ هو علة وجوب الاداء مادام الوقت و هو علة نفس الوجوب كما مر فحينئذ المنع الكذائى ينجر إما الى تكذيب الله تعالى و الخروج عن اجماع الامة و مكابرة النص القاطع و إما الى النهى الذاتى و قد ذكر المصنف رحمته الله اعتبار فوت الشرط و بعد بيان الاحكام المترتبة عليه قال بل لا يتصور ان يكون هذا المنع باعتبار فوت الشرط اذ لا شرط الخ ثم بين ان لم يكن هذا المنع باعتبار فوت الشرط فهو يقع اذا باعتبار الذات فقال بل ينجر هذا باعتبار ذات الجمعة الخ والله اعلم بالصواب.

^٢: شاف كاف أه: فعند عجز المكلف عن اتيان المصر لا يخرج حاله بالاضافة الى النص المطالب فاسعوا و الى حديث على رحمته الله عن اربعة احوال: النص مطالب مع دخول المكلف تحت الحديث، النص مطالب مع عدم دخوله تحت الحديث، النص غير مطالب مع دخول المكلف تحت الحديث و النص غير مطالب مع عدم دخوله تحت الحديث اما الاخيرين اى عدم مطالبة النص الموجب فممتنع مادام الوقت و قد علمت ان ليس هناك دليل يفضى الى عدم مطالبة النص الموجب مادام الوقت بل لا يتصور لاستلزامه تخصيص النص و النهى الذاتى و اما الاول فممتنع ايضا لاستلزامه تكليف العاجز فلا يستقيم الامر الا بالقول بمطالبة الموجب مع عدم دخول المكلف تحت الحديث و هو الحالة الثانية و المنع فى هذه الحالة مكابرة النص بلا دليل فبأى دليل تمنعون الجمعة و تكابرون مطالبة النص الموجب و حديث على رحمته الله ساكت لا يطالب من المكلف الايتان الى المصر

^٣: اذ فيها وضع اللغة بالرأى أه: اى فى تفاسير التى وردت فى شأن المصر من اصحابنا وضع اللغة بالرأى اذ كل يرى تفسيراً للمصر عن رأيه ثم ينسبه الى المذهب و الاصل أن المصر مرادف للقرى من حيث اللغة كما فى مفردات القرآن للراغب الاصفهاني

فى بيان حديث على ؑ

فلو فرضنا ان شرطية المصر ثابت بحديث على ؑ لكان مختصا على القادر على المصر كسائر النصوص الاركان و الشروط فكيف و الثابت^٢ فى نظائره هو نفى الكمال^٣ نحو «لا ايمان لمن لا امانة له» و نحو حديث التسمية فى الوضوء^٥ و نحو «لا صلوة لمن صلى خلف الصف وحده و فى الصف فرجة» و غير ذلك بل هو معلل بعللة الاجتماع و تعليله اوضح من تعليل التأنيف بالاضرار لتوصيف المصر بلفظ جامع و لم يوصف اف بلفظ مضر و ايضا هنا زيادة سياق على نفى الجمعة فى مصر خال عن الاجتماع فدار الحكم مدار العلة قال شيخ الاسلام برهان الدين ان للغير حكم المصر^٦ فلذا كان رسول الله ﷺ يقيم الجمعة فى سفر الحديبية و الحنين كما فى ابى داود و الصحابة ؓ فى برارى المصر كما فى مغازى الواقدي و فى السواحل زمن طويل فى خلافة عمر ؓ و عثمان ؓ بامرهما كما فى البيهقى عن ليث بن سعد ١٢

^١ : بدانكه عدة از علماء متأخر از اقوال ائمه اينطور برداشت نمودند كه اقامه جمعه در قريه ها جواز ندارد و سپس براى اثبات گفته هاى خوبش به حديث على ؑ استدلال نمودند و قايل شدند كه ائمه ؓ با تمسك به حديث على ؑ اقامه جمعه در قريه ها را منع نمودند در حاليكه مصنف ؑ مدعى هستند كه ائمه به هيچ عنوان قايل به عدم جواز نيستند و منع از جمعه به دليل برداشت اشتباه متأخرين مذهب، در مذهب پديد آمد و همچنان مدعى هستند كه ائمه به هيچ وجه حديث على ؑ را دليلي بر منع نميدانستند و در اين رساله مصنف ؑ به بيان حديث على ؑ مى پردازند و اثبات مى كنند كه سياق حديث على ؑ به اين منظور نيست تا برپائى نماز جمعه در قريه ها را منع كند.

^٢ : و الثابت فى نظائره أه: اى لو كان الحديث دالا على اشتراط المصر لكان مختصا على القادر و لم يتوجه الى منع الجمعة عن القروى العاجز عن اتيانه كما مر فكيف بمنعها عنه و الثابت فيه و فى نظائره نفى الكمال لا الاشتراط فنفى الكمال اولى ان لا يمنع الجمعة عن القروى العاجز عن اتيانه و الله اعلم بالصواب

^٣ : نفى الكمال أه: فى اتحاف المتقين: «وقال صلى الله عليه وسلم (لا صلاة لجار المسجد الا فى المسجد) المشهور فى تقديره لا صلاة كاملة» ثم قال « وقد تمسك بظاهره الظاهرية على ان الجماعة واجبة ولا حجة فيه بفرض صحته لان النفى المضاف الى الاعيان يحتل ان يراد به نفى الاجزاء ويحتمل نفى الكمال وعند الاحتمال يسقط الاستدلال».

^٤ : لا ايمان أه: اى لا كمال ايمان او لا ايمان كامل لمن لا امانة له و ليس المراد نفى الايمان مطلقا
^٥ : التسمية فى الوضوء أه: قال رسول الله ﷺ ((لا وضوء لمن لم يسم)) و المراد به أن الوضوء يكمل بالتسمية لانه لا يجزئ الوضوء بدون التسمية على ما اتفق العلماء فلا احد من علماء اهل المذهب من يقول بعدم جواز الوضوء بدون التسمية

^٦ : ان للغير حكم المصر أه: و الاستدلال منه على ان الحديث معلل بعللة الاجتماع من حيث انه اعطى للغير حكم المصر لوجود الجماعة فبالجماعة يصير الموضع مصرا فيفهم من قوله (اى شيخ الاسلام) ان الجماعة هى المراد من حديث على ؑ و الا ما صح قوله ان للغير حكم المصر لانه ليس فيه ابنية و لا اكبر مساجد و ايضا لا يوجد سلطان و لا نائبه و كذلك فى اقامته ﷺ الجمعة فى سفر الحديبية و الحنين و اقامة الصحابة ؓ فى برارى المصر صراحة على أن وجود الاجتماع كاف لاداء الجمعة و هو (اى وجود الاجتماع) المراد من المصر لا غير فافهم.

التأسيسان في شرطية المصر باطل^١

اعلم ان دليل شرطية المصر لصحة اداء الجمعة^٢ مبناه على التأسيسين كل واحد باطل باتفاق الامة و على جزئية هو خلاف الواقع فاما التأسيسين فاحدهما^٣ دعوى تخصيص النص القاطع الواقع في افتراض الجمعة^٤ اذ هو خلاف التأسيس الاجماعي بين الامة لكون المنسوخية والمخصصة (بفتح الصاد) من خواص دلائل الاحكام المقدمة لا المأخرة اذ من خواصها هي النسخية و المخصصة بكسر الصاد اجماعا و بعد ما قرر الشارع امر الجمعة لم يتوجه الى رفع افرادها او الى رفعها شئ كما لا يخفى.

^١: شكى نيست بسيارى از علماء مذهب مصر را شرط صحت اداء جمعه مى دانند و بر اساس اشتراط آن، در بسيارى از مواضع، اقامة جمعه را منع نمودند و در اين رساله مصنف رحمه الله به بيان و توضيح اساس و تهديد حكم فوق پرداخته و با اثبات بطلان اساس و تهديد، به اين نتيجه ميرسند كه به دليل بطلان مبناى حكم، خود حكم نيز محكوم به بطلان است. در اين رساله مصنف رحمه الله حكم فوق را بر مبناى دو تأسيس و يك امر جزئى استوار ميدانند و سپس بيان ميدارند كه خود مبنا منهدم و ويرانه است پس بنائى كه بر آن استوار يافته بالطبع اينگونه باشد.

^٢: دليل شرطية المصر لصحة اداء الجمعة أه: مراد المصنف رحمه الله من شرطية المصر هنا شرطيته مع افضاءه الى المنع فهذه الشرطية التى مبناها على التأسيسين و اما شرطيته مع جريه مجرى نظرائه من الركوع و السجدة فلا بأس بها و لا يكون مبنا عليها إذ لا يفضى إلى المنع
^٣: فاحدهما أه: ذكر المصنف رحمه الله احد التأسيسين و هو ان يدعى القائل بالمنع ان آية الجمعة التى يخاطب جميع المؤمنين بلا قيد مخصوصة البعض و مقيدة بالامصار فلا تجوز الجمعة فى القرى و ذكر المصنف رحمه الله ان هذا الادعاء باطل ثم ذكر فى اثبات بطلانه ان للمدعى ان يتمسك بالنصوص الظهرية على تخصيصها او ان يدعى ان الشارع بعد تشريعها خص البعض و كلا التمسكين باطل باجماع الامة اما الاول فلكون المنسوخية و المخصصة الخ و اما الثانى فلانه بعد ما قرر الشارع الخ ثم ان المصنف رحمه الله لم يذكر فى رسالته التأسيس الثانى و ايضا الجزئية التى خلاف الواقع و لعله اراد بالتأسيس الثانى ان يدعى القائل بالمنع ان اشتراط المصر المفضى الى منع الجمعة مبنى على حديث على عليه السلام فهو باطل لانه تقييد الموجب بالاداء اولاً و ذا لا يجوز كما مر و فيه تكليف عاجز بما لا يطبق ثانياً و ذا يلزم تكذيب الله تعالى و اراد بالجزئية دعوى الاجماع على المنع فهو خلاف الواقع اذ الاجماع على عدم المنع و الله اعلم بالصواب

^٤: دعوى تخصيص النص القاطع الواقع فى افتراض الجمعة أه: اى القول بمنع الجمعة يصح اذا ادعى القائل بالمنع تخصيص النص القاطع الواقع فى افتراض الجمعة و هو احد التأسيسين و نعى بالتخصيص ان الشارع دفع تشريعها عن بعض المكلفين و هم اهل القرى بيان حديث على عليه السلام فالفرض الموجود فى حقهم فى يوم الجمعة هو الظهر فقط فلو ادواوا الجمعة مكانه لم تجزهم لتركهم المقطوع به اى الظهر بالمعدوم فى حقهم اى الجمعة و هذا هو المراد بالتأسيس فلو صح صح المنع و لكن المصنف رحمه الله يقول ببطلانه اذ القول بالتخصيص لا يجوز الا بالدليل لان الخطاب عام و متمسك المانعين على تخصيص نص الجمعة إما نص الظهر و إما ان يدعى ان الشارع بعد تشريع الجمعة دفع تشريعها عن اهل القرى بنص قاطع مستقل و يدل عليه (اى على دفع التشريع) الاجماع و حديث على عليه السلام و كلا التمسكين باطل باجماع الامة لما ذكره المصنف رحمه الله فى المتن

لابد من مراعات قانونين فى باب اشتراط المصر

(القانون الاول) القول باشتراط المصر مع تعذره ^١ يلزم ^٢ تكذيب الشارع و تخريق الاجماع فشرطيته (اى حين تعذره) منعدمة (و ذلك لعدم الخطاب) بالانعدام الاصلى فلا يتصور حينئذ (اى حين كونها منعدمة بالانعدام الاصلى) القول بفوت المشروط بفوت الشرط (اذ لا شرط هنا لعدم الخطاب) بل هو مقصور ^٣ بالقدرة

(القانون الثانى) انما جاز الاخذ بما فى الفتاوى من تفسير المصر و فناءه بل شرطيته ايضاً اذا سلك به مسلك سائر الشروط و الاركان بضرورة مراعاتها عند القدرة و انعدامها عند العجز بالانعدام الاصلى (لعدم دخول العاجز تحت الخطاب) مع بقاء فرضية الصلوة على ما كانت و اما اذا جعل انعدامه ملازماً لمنع الجمعة مع فساده قطعاً كما فى القانون الاول

^١: قوله مع تعذره أه بل لا شرط مع التعذر ففي المختصر و الوقاية و التنوير و الدر المختار و الرد المحتار انه تنوب اقامة الجمعة من فاقد الاقامة بمصر عن فرض الوقت و فى القهستانى هوالمسافر (اى يفقد الاقامة) و القروى (اى يفقد المصر) و فى الرد المحتار و سائر الفتاوى جواز الجمعة حين استيلاء الكفار أه مع شموله لقتل الامراء و القضاة و تخريب المساجد و الابنية حتى لا يوافق ثمة تفسير المصر و جواز فى الرد المحتار و سائر الفتاوى الجمعة بدون امير و قاض و فى الاركان لمولينى بحر العلوم (رح) انما الاختلاف فى اشتراط المصر هو عند وجوده و اما عند عدمه فلا اختلاف بين المشائخ (رح) أه كيف و هو حال سائر الشروط و الاركان كما فى متون المذهب و الشروح و الفتاوى من جواز جمعة فاقد الصحة و هو قد يكون عاجزاً عن جميع الشروط و الاركان فمن هنا ترى انه لا كلام فى جواز جمعة العاجز عن القيام و توجة القبلة و القراءة و الركوع و السجود و الخطيب و الخطبة و غيرها و لو شمل العجز الامام و المأموم جميعاً مادام مراعات الركن الاصلى اى المحل و هو الحركة الاجتماعية و هذا كحال سائر الصلوات مادام الحركة و المية فى الكل شئ واحد و هو عدم دخول العاجز تحت الخطاب كما اخبر الله تعالى به و انعقد عليه الاجماع ١٢ مصنف رحمته الله

^٢: قوله يلزم أه اذ لا بد للقاتل الكذائى من القول بان العاجز عن المصر مخاطب بمراعاته اذ لا شرط بدون الخطاب ففي هذا القول تكذيب الشارع لما جاء من عدم تكليف العاجز فى النصوص المتواترة المتظاهرة ١٢ مصنف رحمته الله

^٣: قوله بل هو مقصور أه هو مقصور بالقدرة و اما عند العجز فشئ من الشروط و الاركان ليس بلازم و ذلك لعدم الخطاب و الامر بالقول بعدم جواز الجمعة فى عرفات و نحوها على ان هنا فوت المشروط بفوت الشرط زلة بل المذهب هو الجواز مطلقاً و انما الاختلاف بين ائمتنا الثلاثة فى جمعة منى و عرفات فى الوجوب و عدمه كما فى الخلاصة و فى شرح اللباب لعلى القارى (رح) قال ابوحنيفة (رح) و ابو يوسف (رح) تجوز الجمعة فى عرفات و فى حج الميزان الكبرى قال ابو يوسف (رح) يصلى الجمعة فى عرفات لعدم ورود النهى من الشارع و قال الجمهور (رح) لما لم يأتى امر بخصوصها فعدم اقامتها فيها اخف على الناس أه و ايضاً فى الرحمة الامة فى اختلاف الائمة (رح) قال ابو يوسف (رح) يصلى الجمعة فى عرفات أه قال المشائخ (رح) العامل بقول ابى يوسف و محمد رحمهما الله عامل فى المذهب ليس بخارج منه فقد علمت ان جوازها فيها امر اتفاقي لا اختلاف فيه و انما الاختلاف فى الوجوب و عدمه لرفع الحرج و ذلك لان الامر العام شامل لاهلها و هم غير مأمورين بمراعات المصر كما علمت و كذلك اورد الشيخ الاكبر (رح) اختلاف الائمة (رح) فى حج الفتوحات على وجه لا اختلاف فى اصل الجواز و اختار هو ان اقامتها فيها من اوجب الواجبات سواء كان اهلها قليلين او كثيرين مسافرين او مقيمين ١٢ مصنف رحمته الله

فلا يجوز^١ اعتبار انعدام التفاسير مع بقاء المصرية و الفناء على تفسير ضعيف^٢ بل و ان انعدم الكل

^١: قوله فلا يجوز اعتبار الخ اى فلو فرضنا ان عدم المصرية و الفنائية يستلزم منع الجمعة فلا يجوز المنع مادام لم يبلغ العدم الكذائى الى درجة الايقان و البتات وهو (اى درجة ايقان العدم و بتاته) انما يحصل عند عدم البناء اذ اطلق عند الفقهاء (رح) لفظ المصر على مطلق البناء و العمران (قوله والعمران أه كقولهم يتيمم لبعده عن المصر الخ و كقولهم يتنفل على الدابة خارج المصر الخ و كقولهم يقصر المسافر اذا فارق بيوت مصره الخ فان المراد بالمصر هنا مطلق البناء و العمران و هو اصل اللغة يقال فى العرب مصرت مصرأ اى بنيته و المصر الحد كذا فى مفردات الراغب الاصفهاني (رح) فى غرائب القرآن و سائر التفاسير قياسات اذ ليس كينونة المساجد و الامير والقاضى و نحوه فى المصر من مفهومه للقطع بان بلاد الكفار تسمى امصاراً مع انه ليس فيها شئ مما ذكر ١٢) فلا يجوز القول بمنع الجمعة عند عدم مصر له قاض و امير لثلا يفضى الى ترك القاطع بالقياس و كذلك عند عدم مصر لا يسع اكبر مساجده اهله و قس و كذلك القول فى الافنية لا يجوز منع الجمعة باعتبار تعريف او حد من الحدود الثمانية او التسعة الا اذا تيقن عدم الفنائية ثم هذا كله اذا سلمنا الملازمة بين انعدام المصر و الفناء و بين عدم جواز الجمعة و المنع عنها و الملازمة الكذائية باطلة تفضى الى تكذيب الشارع باخباره ان العاجز غير مخاطب فشرطية المصر منعدمة بالانعدام الاصلى فكيف يستدل به على منع الجمعة و عدم جوازها مع ان النص مع وروده على القادر ما اورده الشارع لرفع اصل الصلوة بل اورده مؤكداً لها ببيان كمية اداءها و كيفيته كسائر نصوص الشروط و الاركان ١٢ مصنف رحمه الله

^٢: قوله ضعيف أه اى اذا كان موضع لا يطلق عليه اسم المصرية او الفنائية باعتبار جميع التفاسير الا بتفسير واحد و لو على وجه ضعيف لا يجوز منع الجمعة باعتبار انعدام المصرية و الفنائية على ذلك التفاسير لثلا يفضى الى منع المقطوع به بالظن بل انعدام المصرية و الفنائية على جميع التفاسير لا يستلزم منع الجمعة اذ لا تأثير للمنع الاصلى فى رفع شئ بل ما اورد الشارع نصوص الشروط و الاركان الا مؤكداً للنصوص الشارعة لاصل الصلوة ببيان كمية اداؤها و كيفيته ١٢ مصنف رحمه الله

وجوه اربعة فى تشريع الجمعة^١

بوجه آخر ما ورد نص شرطية المصر لرفع الامر الوارد باصل الصلوة بل لمراعات الشرط عند القدرة كحال سائر نصوص الشروط و الاركان فعدم الجواز قرر ضرورة المراعات لا ترك الصلوة و بوجه آخر الشروط و الاركان عند العجز منعدمه شرعا لا مفوتة من طرف العباد فمنع الجمعة انكار للقاطع بلا دليل و بوجه آخر عدم العموم و الاطلاق مناقض لغرض الشارع فى اكديتها و اقدميتها بوجه آخر لما قدم الشارع الجمعة على الظهر من حيث ذاتهما لا يتصور عزيمة الظهر فى مادة من المواد بعروض العوارض لئلا يناقض غرض تشريع الجمعة و انما يأتى فيه ما لا يناقض اقدمية الجمعة و خيريتها و عزيمتها و هو رخصة فعله عند رخصة تركها فى حالة التخرج و ضرورة ادائه عند خروج الوقت و ذلك لزوال المزاحمة فى هذه المواضع

^١: ذكر المصنف رحمه الله فى هذه الرسالة وجوها اربعا لبيان تشريع الجمعة فى القرى و كل واحد من هذه الوجوه كاف بمفرده لاثبات تشريعها فيها و بدأ كل واحد بقوله بوجه آخر والوجوه الاربعة التى ذكرها المصنف رحمه الله كلها متفق عليه بين الامة و لا يتوقف دركها كون الرجل عالما بامور التشريع بل كل من لديه عقل سليم يشهد له بصحة هذه الوجوه و لكن فهم تشريع الجمعة من خلال هذه الوجوه ربما يحتاج إلى قليل من التأمل فتأمل هداك و هداك الله الى ما اختلف فيه من الحق.



الباب الثاني

بيان عبارات المذهبية في باب الجمعة

مقدمة الباب:

در باب قبل با استفاده از قواعد و تأسیسات اصول فقه، وجوب جمعه در قریه ها را اثبات نمودیم و همچنان این حقیقت واضح گردید که منع از جمعه بر اساس تخمینات بناء شده و هیچ استدلال شرعی ندارد و در آنجا ذکر گردید که جواز جمعه امر مجمع علیه میباشد و در آن هیچ اختلافی وجود ندارد، این در حالی است که ما در بسیاری از مکان ها، منع جمعه توسط علماء را شاهد هستیم و این منع با استناد به کتب معتبر مذهب صورت میگیرد بناء چگونه ممکن است منع جمعه نتیجه تخمینات باشد و اما مصنف رحمه الله قایل هستند: نه ائمه و نه علماء متقدمین هیچ کدام به منع از جمعه قایل نبودند بلکه منع از جمعه نتیجه برداشت های متأخرین از اقوال ائمه پدید آمد در حالیکه این برداشت ها اصل اقوال و غرض شان را بیان نمیداشتند بناء بعضی از موارد (مانند اشتراط مصر) در قضیه نماز جمعه پدید آمد و به ائمه منسوب گردید و با آمدن نسل های بعدی که هر یک روش پیشینیان را دنبال مینمودند این موارد، افزون و افزون تر گردید و هر یک از نسل های بعدی بخاطر تأیید گفتار پیشینیان استدلالاتی را از نزد خود، در باب جمعه ذکر می نمودند و آنرا به مذهب منسوب می نمودند^۱ تا اینکه منع از نماز جمعه در بین کتب متأخر مذهب شایع شد و شما با مطالعه کتب متأخرین مواردی را در باب جمعه می یابید که در کتب متقدمین وجود ندارند بناء مواردی که در فتاوا دیده میشوند در شروح یافت نمیشوند و بدین ترتیب موارد شروح در متون و موارد متون در ظاهر الروایة به چشم نمیخورند حتی بسیاری از موارد و استدلالات متأخرین بر خلاف گفته های ائمه واقع شده اند و با تأسیسات اجماعی در تضاد واقع میشوند که با مطالعه باب اول این کتاب این امر کاملاً واضح گردید بناء؛ برای پاسخ به این سوال؛ چگونه منع از جمعه در مذهب پدید آمد؟ در این باب رساله هایی را گنجانیدیم که اصل مذهب را توضیح و عبارات متون که تفسیر آنها بر خلاف قواعد اصول فقه صورت گرفته، را مطابق قواعد تفسیر نموده و آنها را در زیر تأسیسات جای میدهند و استدلالات وارده در باب منع نماز جمعه را با استدلال های اجماعی رد می نمایند و برای تحقق اهداف فوق، رساله های این باب را به چهار فصل تقسیم نمودیم؛ در فصل اول رساله های را قرار دادیم که عبارات متون در باب جمعه را بر خلاف تفسیری که در کتب متأخر مذهب از آنها شایع شده، تفسیر مینمایند و برای این کار، دلایل کافی را یادآور میشوند و از آنجائیکه یکی از بزرگترین دلایل مصنف رحمه الله مبنی بر حمل عبارات متون بر معنای جدید، اشتباه و تخمین محض بودن دلایل مانعین، میباشد بناء در فصل دوم این باب، رساله های را

^۱: شایان ذکر است که نباید از این سخنان طوری برداشت شود که گویا مصنف رحمه الله تمام گفته های علماء متأخر مذهب را رد نموده و تلاش های شان را در راستای خدمت به فقه احناف نادیده می گیرد بلکه منظور مصنف رحمه الله اینست که در فهم قضیه اشتراط مصر دچار اشتباه شده اند و این اشتباه به اعتبار آنها لطمه نمیزند بلکه به دلیل اجتهاد شان برایشان یک اجر نیز به دنبال دارد و اگر ما با یک یا چند اشتباه، اعتبار یک مجتهد را زیر سوال ببریم بعد از رسول الله ﷺ شخصی باقی نماند الا و اینکه فاقد اعتبار میباشد زیرا در سخن هر کس غیر از خداوند ﷻ و پیغمبر مکرش اشتباه وجود دارد.

جادادیم که استدلال های مانعین را با معیار های اصول فقه مورد سنجش قرار میدهند و اشتباه و تخمین بودن شان را واضح و آشکار میسازند و این موضوع را اثبات می کنند که تمام دلائل منسوب به مذهب در باب جمعه، نتیجه برداشت اشتباه متأخرین از متون مذهب میباشد و بس. اما در مورد متون مذهب، می گوییم؛ تمام کتب متون، نقل صریح از ائمه نبوده بلکه اقوال شان را بالمعنا ذکر نمودند به همین خاطر، در فصل سوم این باب، رساله هایی را قرار دادیم که محمل اقوال متون در باب جمعه را ذکر نموده و قوت ترجیح آنرا بیان مینمایند به این معنا که مصنف رحمته الله در این رساله ها بیان میدارند که چرا از ظاهر الروية اشتراط مصر برداشت شده است و آیا اشتراط مصر اصل منظور و هدف امام محمد رحمته الله میباشد و اینکه آیا این سخن راجع مذهب است یا خیر؟ و اما راجع به فصل چهارم باید ذکر نمود که در این فصل رساله های ذکر میگردد که خلاصه و چکیده هر دو باب قبل میباشد و از تمام موارد یاد شده در باب اول و باب دوم وجوب جمعه را اثبات میکنند و لله الحمد و الیه المتاب.

الفصل الاول: بيان عبارات "لا تجوز"

مقدمة الفصل:

قبل از هر چیز باید بدانیم که منع از جمعه از ابتداء در مذهب وجود نداشت بلکه با گذشت قرون و به تدریج با استدلالات نادرست وارد مذهب گردید. به همین اساس، در کتب ظاهر الروایة که اصل مذهب را بیان میدارند صراحتاً منع از جمعه وجود ندارد بلکه تمام عبارات ظاهر الروایة محتمل اشتراط و عدم اشتراط مصر میباشند و بعداً که حاکم شهید رحمته الله کتاب کافی را به منظور جمع و تلخیص آثار امام محمد رحمته الله وضع نمود، تمام اقوال ائمه را بر اساس برداشت خود تفسیر نمود و از عباراتی که محتمل اشتراط و عدم اشتراط میباشند، اشتراط مصر را فهمید و آنرا در کتاب خود جای داد اما باز هم عبارات آن محتمل منع و عدم منع جمعه بودند تا اینکه کتب متون وضع گردیدند که در آن، برای اولین بار صراحتاً عدم جواز جمعه در قریه ها ذکر گردید اما با این وجود، میتوان براساس استدلالات اجماعی، از عبارات متون جواز جمعه را فهمید اما متأخرین مذهب، بر اساس استدلالات خود، از عبارات متون منع از جمعه را برداشت نمودند و تأسیسات و قواعدی را نیز به منظور تأیید اقوال شان، یادآور گردیدند؛ عباراتی که در متون در باب جمعه ذکر گردیده قرار ذیل میباشند:

در کتاب قدوری در باب جمعه آمده است:

لا تصح الجمعة إلا بمصر جامع أو في مصلى المصر ولا تجوز في القرى

در کتاب کنز الدقائق آمده:

شرط أدائها المصر وهو كل موضع له أمير وقاضٍ ينقذ الأحكام ويقيم الحدود أو مصلاًه
ومنى مصر لا عرفات

در کتاب ملتقى الأبحر آمده:

لا تصح إلا بستة شروط المصر الخ

و در کتاب بداية المبتدى اینطور ذکر گردیده است:

لا تصح الجمعة إلا في مصر جامع أو في مصلى المصر ولا تجوز في القرى

بناءً در این فصل رساله هایی را ذکر می کنیم که به بیان عبارات متون در باب جمعه می پردازند و همچنان بیان میدارند که آنچه متأخرین از این عبارات برداشت نمودند، خلاف اصول و قواعد متفق علیه میباشد. برای

تحقق این اهداف، مصنف رحمته الله در این رساله ها از دو راهکار استفاده می نمایند اول عباراتی از متون در غیر باب جمعه را ذکر می کنند که نظیر عبارات ذکر شده در باب جمعه میباشد و هر دو عبارت بر عین مبنی استوار میباشد اما تفسیر متأخرین از عبارات مذکور غیر تفسیرشان از عبارات جمعه میباشد که این یک تناقض آشکار در کلام شان را نمایان میسازد و در راهکار دوم مصنف رحمته الله از تأسیسات ذکر شده در باب اول به منظور تأیید گفتار شان استفاده به عمل می آورند. و لله الحمد و إليه المتاب.

في بيان الاحكام المبنية على الشروط و الاركان

و لا تصح الصلوة الا بالقيام و لا تجوز قاعدا و لا تصح الصلوة الا لابسا للثوب و لا تجوز عرياناً^١

^١: غرض المصنف رحمه الله من ذكر هذه العبارات هو انها نظير عبارات المذكورة في باب الجمعة و ان كلا منها ينبع من عين واحدة فيكون مآلها واحداً ايضاً و لا شك ان قول الفقهاء لا تصح الصلوة الا بالقيام و لا تجوز قاعدا و قولهم لا تصح الجمعة الا في مصر جامع و لا تجوز في القرى مبنيان على شئ واحد و هو اشتراط الشروط و الاركان لاداء الصلوة فالاجل اشتراط القيام بقوله تعالى و قوموا لله قانتين نقول لا تصح الصلوة الا بالقيام و لا تجوز قاعدا و ايضاً لاجل اشتراط المصر بحديث على رضي الله عنه نقول لا تصح الجمعة الا في مصر جامع و لا تجوز في القرى فتبين ان قول الفقهاء لا تصح الصلوة الا بكذا و لا تجوز بكذا يتفرع من اشتراط الشروط و الاركان ثم الاشتراط مقيد بالقدرة اذ هو بالخطاب و الخطاب لا يتوجه الى العاجز المتحرج فلا شرط في حقه فقولهم لا تجوز و لا تصح انما هو في حق القادر و اما العاجز فليس مقصودا من تلك العبارات فقولهم لا تجوز الصلوة قاعدا مبني على اشتراط القيام و هو مقصور في حق القادر فليس الغرض من تلك العبارة ان العاجز عن القيام لا تجوز صلوته قاعدا فكذلك قول فقهاءنا في باب الجمعة فان قولهم لا تجوز الجمعة في القرى مبني على اشتراط المصر و ليس الغرض منه ان القروي العاجز عن اتيانه لا تجوز صلوته في القرى و الله اعلم بالصواب.

فى بيان ان عبارات لا تصح مقيدة بقيد الشروط و الاركان

و لا تجوز فى القرى آه و المبنى ^١ على الشروط و الاركان مقيد بما قيدت به و الا فهو فاسد^٢ منجر الى مكابرة النصوص الموجبة المطالبة لاصل الصلوة بلا دليل (اى لو اقر ان العاجز غير مخاطب باتيان المصر) او الى (اى لو تعنت و قال ان العاجز مخاطب) تكذيب الله تعالى ^٣ و رسوله ﷺ (لورود النصوص المتواترة المتظاهرة على ان العاجز غير مأمور) و تخريق اجماع الامة^٤ فله الحمد و المنة ١٢

^١: قوله و المبنى آه و هو هنا نحو القول بعدم جواز الجمعة فى القرى بنى على اشتراط المصر اذ لا بد ان يكون مقيدا بما قيد به الشرط و هو وجود المصر و عدم العجز ١٢ مصنف رحمه الله

^٢: قوله فاسد آه اذ لا يتصور بناء العام على الخاص فلا يتصور القول بعدم جواز الجمعة فى القرى مع عدم وجود المصر ١٢ مصنف رحمه الله لان البناء ينهار بانهدام المبنى فلا يتصور وجوده مع عدم وجوده

^٣: او الى تكذيب الله آه: فمن اقر ان القروى العاجز عن اتيان المصر غير مخاطب باتيان و مع ذلك قال بعدم جواز جمعته فليعلم انه قد اهمل النص الموجب للجمعة اى قوله تعالى فاسعوا الى ذكر الله بلا دليل فانه مطالب مادام الوقت فباى دليل يهمل (بالبناء للمفعول) فى حق العاجز اما حديث على عليه السلام فقد اقررت انه غير داخل تحت خطابه و اما لو تعنت و قلت بدخول العاجز تحت الخطاب و ان عليه اتيانه فلتعلم انك قمت بتكذيب قول الله تعالى لا يكلف الله نفسا الا وسعها و الله اعلم بالصواب.

^٤: قوله اجماع الامة آه لاجماع اهل التوحيد و الاسلام على انه لا يجوز كون العاجز مأمورا شرعا و قد اختلفوا فى جوازه عقلا و التحقيق فى فن الكلام ١٢ مصنف رحمه الله

في بيان ان الشروط و الاركان مقيدة بالقدرة

و لا تجوز في القرى آه الفروع المبنية على الاركان و الشروط^١ مقيدة مخصوصة بما قيدت و خصت به تلك الاركان و الشروط من (بيان ما) عدم العجز فالقول بتعميم عدم الجواز و اطلاقه قول بلا دليل فهو فاسد بنفسه و مع ذلك منجر الى مكابرة^٢ النصوص الموجبة المطالبة^٣ لاصل الصلوة ملازم لتكذيب الله تعالى و رسوله ﷺ فيما اخبر به و لتخريق اجماع الامة لله الحمد ١٢

^١: المبنية على الشروط و الاركان آه: كالقول لا تجوز الصلوة قاعدا او لا تجوز الصلوة بلا ركوع او لا تجوز الصلوة بلا قراءة
^٢: مكابرة آه: و معنى المكابرة ان تترك النصوص بلا دليل و تهمل بالهوى ثم افضاء القول بتعميم عدم الجواز و اطلاقه الى مكابرة النص فقد بينه المصنف رحمه الله في حاشيته فإليكمها
^٣: قوله المطالبة آه قولنا المطالبة آه اذ علة نفس الوجوب الوقت و علة وجوب الاداء الخطاب الالهي الوارد فيه تقديرا صرح بذلك ائمة الاصول فالعلتان باقيتان مادام بقاء الوقت و لم يورد عن الشارع نهى عن الجمعة باعتبار ذاتها اجماعا بين الائمة كما لا يخفى على من طالع حج الميزان الكبرى و لا اختلاف في جوازها في عرفات كما في حج الميزان و حج الفتوحات و مبحث جمعة منى و عرفات من خلاصة الفتاوى و عليه سياق الجامع الصغير و اما النهى عنها بدون اركانها و شروطها فهذا ليس نهيا عنها حقيقة بل هو امر بمراعات اركانها و شروطها عند القدرة فنصوص الاركان و الشروط لم تورد لرفع الايجاب و التشريع بل هي مقررات لا امر النصوص الموجبة و المطالبة للجمعة ببيان كمية ادائها و كفيته و لا ملازمة بين ادائها و وجوبها صحة و فساداً و لا مزاحمة بين نصوصهما فلا يتصور تخصيص النصوص المطالبة بحديث على (رض) و عدم صحة ادائها و ان كان اجماعيا كجمعة المحدث لا يتصور ان يخص به النص المطالب و ذلك لاختلاف الجهة فلذا كان عليه مراعات شرطها ان كان قادراً و لا شرط على العاجز و قس عليه جميع الاركان و الشروط فكذا حال المصر و ما جاء في ترخيص ترك الجمعة في مادة ما فهذا ليس لامر ما سوى دفع الحرج فهو لا يقدح في عموم خيريتها و اكديتها و اقدميتها على الظهر و الا فيقع تدافع بين اغراض الشارع تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً ١٢
 مصنف رحمه الله

الامر يتبع القدرة

لا تصح الصلوة الا بالقيام و لا تصح قاعدا آه و لا يخفى ان قوله لا تصح قاعدا فرع
اشتراط القيام و الاصل مخصوص بالقادر فكذا مايبنى عليه و قس عليه سائر الشروط و
الاركان و الامر يتبع القدرة^١.

^١ : و الامر يتبع القدرة آه: فان قوله تعالى اركعوا تابع لقدرة المكلف فإن كان قادرا على مقتضاه اقتضى و الا كان ساكتا فى حقه و كذلك حديث
على عليه السلام (مع انه ليس امرا صراحته لوجود الاختلاف فيه هل التقدير فيه نفى الكمال او نفى الصحة و هل المراد من الحديث الاتيان الى المصر
او وجود الجماعة) ان كان المكلف قادرا على إتيان المصر اقتضى الحديث عنه الاتيان و الا كان ساكتا و يبقى النص المطالب مطالبا فمن اين
يأتى المنع فى حق العاجز و إن قيل ان الجمعة تسقط بخروج الوقت و هو من شروط الاداء فكذلك المصر نقول ان الوقت كما هو شرط للاداء
سبب لنفس الوجوب ايضا بخلاف المصر فلا يرد الوارد

إطلاق عبارات المتون يفضي إلى تكذيب الله أو القول بلا دليل

و لا تجوز في القرى آه^١ لضرورة مراعات المصر عند مقدوريته و اما القول بعدم جواز الجمعة العاجز البعيد عن المصر فغلط فاحش لا فضائه اما الى تكذيب الله تعالى فيما اخبر لو عده مأمورا بمراعات المصر داخلا في حديث على رضي الله عنه و اما الى القول بلا دليل مع وقوعه في مقابلة النص المطالب و اقوال رسول الله ﷺ و الصحابة رضي الله عنهم و افعالهم فله الحمد^٢ لولا يعده^٣ مأمورا بمراعات المصر داخلا في حديث على رضي الله عنه كما هو الحال في الواقع.

^١: قوله لا تجوز في القرى آه و لا يخفى ان القول بعدم الجواز في القرى فرع شرطية المصر فهو كاصله مقيد بالقدرة و العاجز غير داخل تحت نص الاشتراط مع انه مطالب باداء الجمعة لبقاء الخطاب مادام الوقت فالانكار حينئذ انكار عن القاطع بلا دليل مع ان القاطع لا يهمل الا بالقاطع مثله لا بالاختلاف و الاشتباه و لا قاطع مادام اليوم لان المالک (رح) يقول ان العصر ايضاً وقت للجمعة كما هو ظاهر القرآن ١٢ مصنف رحمه الله

^٢: فله الحمد آه: قوله فله الحمد لتتمة الرسالة فإن المصنف رحمه الله ختمها بقوله و لله الحمد ثم رأى ان يقيده بقوله "اما الى القول" بالشرط فقال لولا يعده آه

^٣: لولا يعده آه: فلو قال لولم يعده لكان انسب بالمقام و لعدم الالتباس "لو لا" بلولا التحضيض و على كل حال فان لو للشرط و الجواب محذوف دل عليه ما قبله و التقدير لو عد العاجز مأمورا بمراعات المصر فقد افضى قوله الى تكذيب الله و لو لم يعده مأمورا فقد افضى الى القول بلا دليل مع آه

الفرع مقيد بقيد الاصل

وفى الهداية ولا تجوز فى القرى آه هذا فرع اشتراط المصر فهو كاصله موقوف على القدرة بالاجماع لاخبار الله تعالى فى النصوص المتواترة المتظاهرة على ان العاجز عن الشئ غير مأمور به وهذا مطرد فى جميع الصلوات جمعة كانت او غيرها ولهذا من قال بعدم جواز جمعة العاجز عن سائر الشروط و الاركان^١ فهذا منه خطأ لا يقدح فى الاجماع و كذا سائر الصلوات نخطاء الناظرين فى عبارة الهداية لا يقدح فى الاجماع ١٢

^١ الشروط و الاركان آه: فلا تجد احدا من العلماء يقول بعدم جواز الجمعة عند فقد القيام و القراءة و الركوع بالعجز و ان قيل ان اشتراط المصر ليس كاشتراطهم نقول نعم لان اشتراطهم ثابت بالقطعى و هو ثابت بالظنى فهو احق بالسقوط عند العجز

يتوقف الفرع على ما يتوقف به الاصل

و لا تجوز^١ في القرى آه الهداية تفريع على شرطية المصر بناءً على عدم جواز تعدد الجمعة^٢ فيتوقف الفرع (وهو عدم جواز الجمعة في غير المصر) على ما يتوقف به الاصل (وهو شرطية المصر) من القدرة^٣ فالفاقد العاجز عن المصر لا كلام في جواز^٤ جمعته و الا فيفضى اما الى القول بان العاجز عن الشروط و الاركان داخل تحت نصوصها و فيه تكذيب النصوص

^١: قوله و لا تجوز أه اعلم ان القول بعدم جواز الصلوة العاجز عن القيام زلة ثم القول ان حكم عدم الجواز الكذائي ان يمنع عن الصلوة زلة اخرى فكذا العاجز عن جميع الاركان و الشروط القواطع الجمعة كانت الصلوة او غيرها و بعبارة اخرى القول بعدم جواز الصلوة للعجز عن ركن او شرط خطائه يقينى لان العاجز الكذائي غير داخل تحت نص الركن و نص الشرط بناءً على ما اجمع عليه الامة و نطقت به النصوص المتواترة المتظاهرة من ان العاجز غير مأور و مع ذلك هو داخل تحت النص المطالب لاصل الصلوة للقدرة في هذا القدر فالقول بعدم جواز الجمعة مع العجز عن المصر بطلانه يقينى اذ فيه معارضة القاطع القرآنى بلا دليل فترى انه لا نظير له في الشرع في سائر الشروط و الاركان ١٢ مصنف رحمه الله

^٢: قوله تعدد الجمعة أه و كذلك شرطية السلطان و اذن العام مبنى على هذه الرواية و اما بناءً على ما هو الاصح الارجح من جواز التعدد فليس شئ من الثلاثة بشرط فاما السلطان لعدم النزاع في التقديم و التقدم و اما اذن العام فلعدم ضرورة اجتماع الكل في موضع واحد و اما المصر فلانه معلل بعله الاجتماع و اذ ليس علتة ضرورياً فليس مصنف رحمه الله

^٣: قوله من القدرة أه فحينئذ يصير بترك المصر مفقوتا للشرط فيفوته المشروط فلا بد من مراعات شرطه لا ان تمنع الجمعة مع بقاء النصوص المطالبة على حالها مادام الوقت اذ ليس غرض الشارع من ايراد نصوص الشروط و الاركان ان تهمل الصلوة و تمنع عنها لانها وردت مؤكدة للتشريع لاصل الصلوة ببيان كمية ادائها و انه لا بد من مراعاتها مادام القدرة و اما الفاقد العاجز فليس بمأور فيما عجز فلا شرط عليه و لا ركن فالمنع حينئذ مع كونه في مقابل النصوص المطالبة و افعال رسول الله ﷺ و الصحابة رضي الله عنهم يستلزم تكذيب الله تعالى و الخروج عن الاجماع على ان العاجز عن الشئ غير مأور به مع ما قدم ان المأور بالمصر ايضاً لا يجوز ان يمنع عن الصلوة بل الضرور له حينئذ هو مراعات المصر بخلاف رخصة الترك لدفع الحرج حيث لا مناقضة بينه و بين القاطع القرآنى اذ المراد بالامر هو الطلب الشامل للايجاب و الاستحباب بقريئة احاديث الباب و الامر المقرون بالقريئة محمول على وفق القريئة اجماعاً بين الامة و انما الاختلاف في الامر المطلق عن القريئة و عند اصحاب الظواهر لا رخصة في ترك الجمعة لتقدم عموم النص و اطلاقه على الاخبار الاحاد و التأسيس مسلم عندنا حيث بنى عليه فروع غير محصاة من المذهب الا انا هنا حملنا الامر على المنع المجازى بقريئة الاحاديث الواردة في الرخصة ثم اعلم ان زلة الناظرين في عبارة القدوري في موضعين الاولى قولهم بعدم جواز جمعة العاجز عن المصر و الثاني قولهم ان حكم عدم الجواز هنا ان يمنع عن الجمعة ١٢ مصنف رحمه الله

^٤: قوله في جواز أه فقد صرح في الوقاية و المختصر و الدر المختار و الرد المحتار ان فاقد الاقامة بمصر تنوب جمعته عن فرض الوقت و في شرح المختصر للمقننى و هو كالفروى و المسافر أه ملخصاً بل هو الحال في جميع الشروط القواطع و الاركان جمعة كانت الصلوة او غيرها فلا كلام في جواز الجمعة مع عجز الامام و القوم عن جميع الاركان و الشروط نعم رخصة الترك لدفع الحرج امر آخر اذ لا يضر اكدية الجمعة عن الظاهر فعدم دخول العاجز تحت حديث على ﷺ مقطوع به فبطلان القول بعدم جواز جمعته ايضاً مقطوع به لعدم الدليل (اي على عدم جواز جمعة العاجز) على القطع و البتات فكيف ترك دلائل الوجوب و الاداء من الاقوال و الافعال من رسول الله ﷺ و الصحابة رضي الله عنهم خصوصاً النص القاطع المجمع عليه حيث لا يجوز اهماله الا بقاطع مثله لا بالظن و الاختلاف و الاشتباه فكيف بتركه بغير شئ والى الله المشتكى ١٢ مصنف رحمه الله

المتواترة المتظاهرة و خروج عن اجماع^١ الامة و اما الى التحكم على الشرع^٢ مع عدم الدليل
قطعا فكيف بهذا فى مقابلة القاطع المطالب و الاقوال و الافعال من رسول الله ﷺ و
الصحابة رضي الله عنهم و الاوائل رضي الله عنهم^٣ من اهل المذاهب ١٢

^١: قوله عن اجماع آه فقد صرح اهل التوحيد و الاسلام بضرورة الاعتقاد على ان العاجز عن الشئ غير مأمور به شرعا اجماعا و قالوا بكفر المنكر
من غير التأويل لان فيه تكذيب لله تعالى و رسوله ﷺ فيما اخبرا به و اما تصويره عقلا ففيه خلاف ١٢ مصنف رحمه الله
^٢: قوله على الشرع آه بالقول بعدم جواز الجمعة من العاجز مع القول بعدم دخوله فى حديث على رضي الله عنه ١٢ مصنف رحمه الله
^٣: قوله و الاوائل آه قال اهل التحقيق من العارفين الجامعين بين علم الظاهر و الباطن ان اقامة الجمعة فى عرفات و البادية جائزة عند ائمة
المذاهب و كذلك بدون الحاكم لان الله تعالى اطلق الطلب و لم يذكر الشروط قاله الامام الشعرانى فى الميزان بل هو امر متفق عليه كما فى حج
الميزان و حج الفتوحات ١٢ مصنف رحمه الله

في بيان وجه الاقتراق بين اشتراط المصر و الوقت

اعلم ان اشتراط المصر انما كان لا بأس به مع عدم ثبوته بحديث على رحمته الله اذا جرى به مجرى نظرائه من القيام و توجه القبلة و غيره من ضرورة رعايته بالقدرة فقط و الا لا تصح جمعته لفوت المشروط بتفويت الشرط^١ و الا فجمعته غير صحيحة^٢ لا انها غير واجبة لان المصر لا يكون له رائحة من علة نفس الوجوب و لا من علة وجوب الاداء كسائر الشروط و الاركان اذ هما بالوقت و الخطاب^٣ و هما على حالهما بخلاف خروج الوقت لانه كما هو

^١: و الا لا تصح جمعته أه: اى و ان لم يراع المصر مع القدرة على اتيانه لا تصح جمعته لان المشروط يفوت بفوت الشرط كما صرح ائمة الاصول بخلاف العجز اذ لا شرط و لا فوت فتصح جمعته فافهم.

^٢: و الا فجمعته غير صحيحة أه: مستأنفة و كبديل الكل لقوله و الا لا تصح جمعته اى و ان لم يراع المصر مع القدرة على اتيانه فجمعته غير صحيحة لا انها غير واجبة لان عدم الصحة لا يستلزم عدم الايجاب لتفاوت الجهة فافهم.

^٣: اذ هما بالوقت و الخطاب أه: ففي التوضيح اما وقت الصلوة فهو سبب للوجوب و تحقيقه (اى تحقيق كون الوقت سببا للوجوب) ان الوقت و ان لم يكن مؤثرا فى ذاته بل بجعل الله تعالى بمعنى انه رتب الاحكام على امور ظاهرة تيسيرا كالملك على الشراء الى غير ذلك فهذه الامور مؤثرة فى الاحكام بجعل الله تعالى عند اهل السنة ثم هو (اى الوقت) سبب لنفس الوجوب لان سببها الحقيقى الايجاب القديم و هو ترتب الحكم على شئ ظاهر فكان هذا (اى الشئ الظاهر و هو الوقت) سببا لها (اى لنفس الوجوب) بالنسبة إلينا ثم لفظ الامر لمطالبة ما وجب بالايجاب المرتب للحكم على ذلك الشئ و هو الوقت فيكون (اى لفظ الامر) سببا لوجوب الاداء و الفرق بين نفس الوجوب و وجوب الاداء ان الاول هو اشتغال ذمة المكلف بالشئ و الثانى هو لزوم تفريغ الذمة عما تعلق بها فلا بد له من سبق حق فى ذمته فاذا اشترى شيئا يثبت الثمن فى الذمة (فتبوت الثمن فى الذمة نفس الوجوب) اما لزوم الاداء فعند المطالبة بناء على اصل الوجوب أه تم ملخصا فحين دخول وقت الجمعة يثبت اداء نوع من العبادة فى ذمة المكلف (و هو نفس الوجوب) ثم قوله تعالى فاسعوا إلى ذكر الله تعالى لمطالبة العبادة التى وجبت بالايجاب القديم (الذى رتب وجوب اشتغال الذمة بالعبادة على الوقت) اى ان قوله تعالى فاسعوا إلى ذكر الله يطالب من المكلف ان يفرغ ذمته عن ما تعلق بها من اداء العبادة بالوقت (متعلق بتعلق) و هذا كما اذا اشترى شيئا ثم جاء البائع يطلب الثمن الذى تعلق بذمته بذلك البيع فان البيع كالوقت فى اشتغال الذمة و مطالبة الثمن الذى ثبت بالبيع كمطالبة الصلوة بالامر التى ثبت فى ذمته بالوقت ثم ان قوله تعالى فاسعوا عام مطلق فاين المصر من علة نفس الوجوب و وجوب الاداء فالقول بمنع الجمعة عن اهل القرى فيه اهمال للنص المطالب فاسعوا إلى ذكر الله بلا دليل اذ هو مطالب مادام بقاء جزء من اجزاء الوقت و إن قلتم أن التشريع مختص على اهل الامصار فقوله تعالى فاسعوا لا يطالب من اهل القرى فلا يكون اهمالا فى حقهم نقول فيه اذا انكر جاحد فرضية الجمعة لا يكفر لصيرورة نص الجمعة ظنيا بعد التخصيص لان التشريع بلفظ يايها الذين آمنوا عام لجميع المؤمنين قروبيهم و مصريهم و اخراج اهل القرى من لفظ يايها الذين آمنوا يقتضى التخصيص و العام المخصوص البعض ظنى كما صرح ائمة الاصول و فيه ايضا ان اهل المصر لو اقاموا الظهر عوضا عن الجمعة اجزأهم لوجود الشبهة فى نص الجمعة و قطعية نص الظهر بل ان تخصيص نص الجمعة غير متصور لاقتضائه بغض و هى محبوبة عند الله تعالى و ان قلتم فكيف لاهل الرخصة ان يقيموا الظهر و يتركوا الجمعة مع بقاء نص فاسعوا على حاله قلنا ان الله تعالى يقول ما جعل عليكم فى الدين من حرج و لا شك ان فى اقامتها لحق حرج لبعض المكلفين فلذلك رخصوا فى ترك الجمعة و مع ذلك لم يرفع تشريعها عنهم حتى لو ادوا الجمعة لكان خيرا لهم و لا شك ان قوله تعالى فاسعوا إلى ذكر الله زاحم لقوله تعالى و اقم الصلوة لدلوک الشمس (على ان المراد منه الظهر) فبقدر مزاحمته (اى قوله تعالى فاسعوا) له (اى لقوله تعالى و اقم الصلوة لدلوک الشمس) يبقى معدوما و المكلفون الموجودون فى الجمعة صنفان: اهل الرخصة و غير اهل الرخصة فاما الصنف الثانى فداخل تحت نص فاسعوا باعتبار الوجوب فيزاحم نص الظهر فى حقهم بقدر ذلك فيحرم اقامة الظهر عليهم و اما الاول فداخل فى قوله تعالى فاسعوا باعتبار الرخصة للحق الحرج فيرخص اقامة الظهر لهم

شرط لصحة الاداء^١ علة لنفس الوجوب ايضاً و الخطاب القاطع المطالب الذى هو علة وجوب الاداء على حاله مادام بقاء جزء من اجزاء الوقت فبخروج الوقت انتفت العلتان^٢ بخلاف سائر الشروط و الاركان فانها لما كانت خالية عن العلتين المذكورتين فمآل قول الشارع^٣ من عدم صحة الصلوة (بدون الشروط و الاركان) جمعة كانت او غيرها ان لا بد من رعايتها من اقامة الصلوة كما لا بد من اقامة اصل الصلوة فليس مراد الشارع بعدم صحة الجمعة عن المحدث و العارى مثلاً ان تسقط الجمعة عنه اذ عدم الصحة لا يلزم سقوط الوجوب^٤ فضلاً عن النهى عنها مع انما يتصور عدم صحة الجمعة بتفويت الشروط و الاركان اذا كان قادراً عليها بامر الشارع و الامر مختص على حالة القدرة و اما عند العجز فالشروط

لا باعتبار ان الظهر قد زاحم الجمعة و لكن باعتبار ان مزاحمة الجمعة رفعت عن الظهر بهذا القدر و ثم اذا رفعت مزاحمتها له بالكلية بحيث خرج الوقت يجب اقامة الظهر و اما المنع فلا يوجد فى باب الجمعة مادام الوقت و الامر هين فتأمل.

^١: شرط لصحة الاداء أه: جواب سوال مقدر و هو ان الوقت اذا فات انعدم اداء الجمعة فلم لا ينعدم ادائها بفوات المصر و الجواب ان الوقت و المصر (على فرض اشتراطه) شرطان لصحة اداء الجمعة و لكن الوقت كما هو شرط لصحة الاداء علة لنفس الوجوب ايضاً و نفس الوجوب علة لسبب وجوب الاداء الذى هو تعلق الحادث بالطلب القديم الذى اقيم لفظ الامر مقامه فاذا خرج الوقت انتفت نفس الوجوب و بانتفائها ينتفى سبب وجوب الاداء و هو قوله تعالى فاسعوا إلى ذكر الله فإذا خرج الوقت لا يطالب قوله تعالى فاسعوا اقامة الجمعة بخلاف المصر اذ هو شرط لصحة الاداء فقط فافهم.

^٢: انتفت العلتان أه: فإن الوقت سبب لنفس الوجوب و نفس الوجوب سبب لمطالبة الامر الذى هو سبب وجوب الاداء اى إذا دخل الوقت ثبت فى ذمة المكلف اداء نوع من العبادة و هذا هو معنى قوله الوقت سبب لنفس الوجوب ثم قبل الشروع فى الاداء او حين التضييق يطالب لفظ الامر من المكلف اداء العبادة التى ثبت فى الذمة بدخول الوقت و هذا هو معنى قوله نفس الوجوب سبب لمطالبة الامر فإذا لم يدخل الوقت او خرج انتفت نفس الوجوب و بانتفائها ينتفى وجوب الاداء اذ هو مطالب ما ثبت بنفس الوجوب فبخروج الوقت انتفت العلتان اى نفس الوجوب و وجوب الاداء و اما سائر الشروط و الاركان لما كانت خالية عن العلتين المذكورتين لم تنتفيا بانعدام تلك الشروط و الاركان فيبقى النص مطالباً و لو انعدمت الشروط و الاركان كلها سوى الوقت فافهم.

^٣: فمآل قول الشارع أه: جواب سوال مقدر يرد على قوله بخلاف سائر الشروط و الاركان فان المصنف رحمته الله صرح بان سائر الشروط و الاركان لما كانت خالية عن العلتين ما افضى (اشارة الى ان جواب لما فى قول المصنف رحمته الله لما كانت خالية الخ محذوف) انتفاءها الى انتفاء اصل الصلوة و ما آل الى تركها فيرد عليه ان كانت الشروط و الاركان لا تقول الى ترك الصلوة فما فائدتها و مآلها فاجاب المصنف رحمته الله فمآل قول الشارع من اشتراط الشروط و الاركان و عدم صحة الصلوة بدونها ضرورة مراعاتها لاقامة الصلوة عند القدرة عليها فقوله الشارع بعدم صحة جمعة المحدث و العارى يستلزم ايجاب الوضوء و ستر العورة لا ان الجمعة تسقط بدونهما و لا صلة لهما بوجوبها او سقوطها فافهم.

^٤: لا يلزم سقوط الوجوب: فان قيل انعدام الوقت يلزم سقوط الواجب و كذلك الجماعة نقول اما الوقت فلانه علة لنفس الوجوب التى هى علة لوجوب الاداء لا لان عدم الصحة يلزم سقوط الوجوب اما الجماعة فلانها محل التشريع الذى يدل عليه قوله تعالى من يوم الجمعة فان قوله الجماعة يدل على عليه مأخذ الاشتقاق اى ان الجماعة هى العلة من تشريع الجمعة مكان الظهر فمن كان عاجزاً عن حضور الاجتماع لاداء الجمعة فكانما هو عاجز عن اصل الصلوة فى سائر الصلوات و ذلك عند جمهور العلماء خلافاً لبعضهم حيث قالوا بادائها منفرداً اذا تم شعار الاجتماعى دونه كما فعله ابن عباس رضي الله عنه لدخوله تحت قوله تعالى فاسعوا فقياس المصر على الوقت و الجماعة باطل فافهم.

والأركان منعدمة باخبار الله تعالى فلا يتصور ان نقول انه فوت الشرط^١ فلا تصح صلوته فضلا من القول بسقوط الواجب ورفع تشريع اصل الصلوة اذ عدم صحة الاداء لا يستلزم سقوط الواجب لبقاء المعلول ببقاء علته^٢ من الوقت والخطاب مادام الوقت فالقول بالملازمة شئ لا يعرفه العقل ولا النقل ١٢

^١: نقول انه فوت الشرط أه: فان قوله تعالى اركعوا انما سيق لاشتراط الركوع في الصلوة فمن لم يأت بالركوع في صلوته نقول بعدم صحة صلوته لانه فوت الشرط (اي الركوع) وبتفويت الشرط يفوت المشروط (اي الصلوة) اما إذا عجز عن الركوع فلقول الله تعالى لا يكلف الله نفسا إلا وسعها نقول انه غير داخل تحت خطاب اركعوا فاشتراط الركوع منعدم في حقه اذ الاشتراط بالخطاب والخطاب لا يتوجه إليه فإذا أدى الصلوة بلا ركوع صحت صلوته فافهم.

^٢: لبقاء المعلول ببقاء علته أه: اي ان علة مطالبة نص فاسعوا هو الوقت والخطاب فمادام الوقت اي العلة فالمعلول اي مطالبة النص باق فلا يؤثر في مطالبته شئ سوى الوقت ولو انعدمت الشروط والأركان فافهم.

لابد لاشتراط الشروط من اعتبار امرين

ولا تصح الجمعة الا فى مصر جامع او فناء المصر ولا تجوز فى القرى يتعين من السياق و
السباق^١ امرين الاول ان الحكم الكذائى ليس فى حق العاجز عن المصر مع انه داخل تحت
النص المطالب لاصل الجمعة والثانى اعتبار المآل لان مآل القول بعدم الجواز بدون الشرط
ان ترعى الشرط لا ان تهمل الصلوة ١٢

^١: فان السياق و السباق آه: فان هذا القول (اى لا تصح الجمعة الا فى مصر الخ) مسوق لبيان اشتراط المصر و يسبقه قوله و شرط لادائها المصر
فيتعين من هذه العبارة التى سياقها و سياقها لاشتراط المصر امرين الاول ان الحكم الكذائى ليس فى حق العاجز عن المصر لانه الحال فى كل
الشروط و الاركان و الثانى ان مآل هذا القول ان يرعى المصر لا ان تهمل الجمعة كما هو الحال فى سائر الشروط و الاركان ايضاً فالخلاصة ان
هذه العبارات مسوقة لاجل الاشتراط لصحة الاداء و لابد للاشتراط من اعتبار امرين الاول اعتبار عجز المكلف فالاشتراط حينئذ فى حقه منعدم و
الثانى اعتبار مآل الشروط و الاركان فالشروط و الاركان انما شرعت لان ترعى فى الصلوة لا ان تهملها و الله اعلم بالصواب

في بيان ان ما فهمه الناظرون في عبارة القدوري زلة

اعلم انه لا بد ان تكون الشروط و الاركان مقدور الاتيان ليكون المصلي بعدم مراعاتها مفوتاً لها فيستلزم تفويت المشروط فلا بد من مراعاتها لا ان تهمل الجمعة و غيرها اذ ليس غرض الشارع من تشريع الاركان و الشروط الا ضرورة مراعات كمية الصلوة ما امكن فالقول بترك الصلوة حينئذ يخالف غرض الشارع فن هنا علمت ان ما فهمه الناظرون في عبارة القدوري و لا تجوز في القرى انه يمنع من الجمعة زلة^١ خصوصاً في مقابلة القاطع المطالب و احاديث الباب و آثاره و افعال رسول الله ﷺ و الصحابة رضي الله عنهم هذا و اما ان لم تكن مقدورة فلا شرط و لا ركن حينئذ فالمنع مع الموانع المقدمة^٢ يستلزم تكذيب الله تعالى و الخروج عن اجماع الامة من اهل التوحيد اذ لا بد للمانع من القول بان فاقد المصير العاجز عن اتيانه و نحوه مكلف بمراعاته و نظائره لا تصح الجمعة الا في مصر جامع او مصلي المصر و لا تجوز في القرى آه و لا يخفى ان قوله و لا تجوز في القرى فرع اشتراط المصر و الاصل مخصوص بالقادر فكذا الفرع و هذه هي الضابطة في جميع الشروط و الاركان جمعة كانت الصلوة او غيرها فالله خير حافظاً.

^١ زلة آه: لانه ليس للمانعين إلا احدى هذه الثلاث: ان يعدوا المصر من شروط صحة الاداء أو يعدوه من شروط وجوب الاداء او يعدوه قيداً للتشريع اما الاول فلا كلام في ان شروط الاداء تسقط عند العجز مع بقاء النص الموجب كما في الركوع و السجود و سائر الشروط و الاركان و لا يقال ان الجمعة تسقط عند خروج الوقت لانه كما هو شرط للاداء علة لنفس الوجوب ايضاً كما مر بخلاف المصر و اما الثاني فلا ضير فيه ايضاً اذ صرح اصحاب المتون و الشروح و الفتاوى جميعاً على ان فاقد شرائط الوجوب لو ادى الجمعة جازت و نابت عن فرض الوقت و اما الثالث فالقول بقيد التشريع خلاف مراد الشارع من ايراد نصوص الاداء ثم على فرض صحته فهو يعارض قطعية الجمعة مع ان الامة اجمعوا على قطعيتها و فرضيتها فالقول بقيد التشريع يخرج النص الى الظنية لانا لا ندري كم خرج بذلك القيد من التشريع فلو انكر احد فرضيتها لا يكفر لوجود الشبهة اذ يمكن ان يكون المنكر من الذين رفع عنهم التشريع بحديث على رضي الله عنه مع تصريح اصحاب الفتاوى على تكفير جاحد الجمعة و الله اعلم بالصواب

^٢ الموانع المقدمة آه: و بيانه ان وقوعه (اي القول بالمنع عن الجمعة) في مقابل القاطع القرآني و افعال رسول الله ﷺ و ايضاً وقوعه خلاف غرض الشارع من ايراد النصوص الاركان و ايضاً اجماع (عطف على وقوعه) الامة على ان لا شرط و لا ركن عند العجز تقوم (خبر ان) موانع في طريق المنع عن الجمعة

لابد من معرفة امرين فى تفسير عبارات المتون

ولا تصح الجمعة الا فى مصر جامع او فى مصلى المصر ولا تجوز فى القرى و تحقيق المقام فى معرفة امرين الاول ان يكون المصر موجوداً مقدور الاتيان فحكم عدم الجواز مع بقاء النص الأمر باصل الصلوة ان يرمى الشروط و الاركان لا ان تهمل الصلوة و الا فيوقع فى زلتين الاولى نقض غرض الشارع من ايراد نصه كسائر نصوص الشروط و الاركان و الثانية نقض الامر القاطع بلا دليل و الثانى ان يكون المصر مفقودا غير مقدور الاتيان ففاقده غير مأمور بمراعاته اتفاقا فلا يتصور حينئذ تفويت الشرط لانعدامه كحال سائر الشروط و الاركان فما فهم الناظرون من عبارة القدورى زلة عظيمة لما ترى انه لا كلام فى جواز الجمعة عند العجز عن جميع الاركان و الشروط القواطع فكيف بهذا الظنى مع ان الحق عدم شرطيته لاحاديث الباب ١٢

في بيان ان المكلف مأمور باداء الصلوة مادام قادرا على اصل الصلوة

تحقيق المقام ان الامر التشريعى نحو قوله تعالى ﴿أَقِمُوا الصَّلَاةَ﴾ [الانعام: ٧٢] وقوله تعالى ﴿فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الجمعة: ٩] اعم من ان يكونوا قادرين على شروط الاداء و اركانه او عاجزين عنها اذ هو على حسب ماقدرا^١ (اى وجه كان) فالعاجز عن الشروط و الاركان غير مأمور بها و مأمور على اصل الصلوة مادام امكان تحريك الرأس فى سائر الصلوات و تحريكه مع الاجتماع فى الجمعة لبقاء الامر على حاله فالنتائج المبنية على الشروط و الاركان كعدم الصلوة قاعدا مثلا المبنى على اشتراط القيام مقيدة^٢ كاصلها على القدرة على القطع و البتات فالقول بعدم جواز صلوة العاجز عن القيام قاعداً من فضائح الدهر لكونه مكابرة للنص المطالب بلا دليل فما فى الهداية و لا تجوز فى القرى فرع اشتراط المصر فهو كاصله مقيد بالقدرة فلا دلالة له على عدم جواز الجمعة فى القرى عند العجز عن المصر و عليه^٣ جميع النتائج المبنية على الشروط و الاركان^٤ و عليه عبارة الجامع الصغير صفحة ١٩ و ٢٠ المطبوع فى المطبع العلوى و فى المقام بسط ١٢

^١: هو على حسب ما قدر أه: اى الامر مطالب (بالكسر) على حسب ما قدر المكلف او المكلف مطالب (بالفتح) على حسب ما قدر و الاول اولى

^٢: قوله مقيدة خبر و مبتدأه النتائج المبنية

^٣: (و على جميع النتائج المبنية.....)

^٤: جميع النتائج المبنية على الشروط و الاركان أه: كالقول بأن لا صلوة الا قائما و لا تجوز قاعدا و لا صلوة الا بستر العورة و لا تجوز عريانا و لا صلوة الا بالركوع و لا تجوز بدونه

الفصل الثاني: في بيان استدلالات المانعين و الجواب عنها

مقدمة الفصل:

در فصل قبل با دلائل و برهان های قاطع اثبات نمودیم که عبارات متون مذهب به منظور منع از جمعه سیاق نشده اند در حالیکه این معنا با آنچه در کتب متأخر مذهب ذکر گردیده، در تضاد قرار دارد و در آنجا واضح شد که برداشت منع به چه اشتباهات و تناقضاتی منجر میگردد اما قطعاً برداشت منع بدون استدلال صورت نگرفته و حتماً بر اصول و قواعدی بناء شده است بناء برای مردود نمودن منع و اثبات عدم آن، لازم است تا علاوه بر آوردن دلیل برای اثبات عدم ممنوعیت، به استدلال های مخالفین مبنی بر منع، نیز پاسخ مدلل ارائه شود گر چه در رساله های باب اول اشارتاً به استدلالات شان پاسخ داده شده است اما در این فصل رساله های از مصنف ذکر می گردد که مستقیماً استدلال های شان را مورد هدف قرار میدهد و بطلان شان را آشکار می سازد.

تأسیسی که در کتب متأخر مذهب مشهور است و تمام احکام منع از جمعه بر آن بنا میشود قرار ذیل است:
در کتاب المستخلص صفحه ۲۸۷ آمده:

لان الظهر فريضة محكمة لا يترك الا بالنص القاطع و النص ورد بتركها الى الجمعة في الامصار

و همچنان مولوی عبدالرووف انار دره گی در رساله شان مینویسد:

ان الظهر امر مقطوع به لا يترك و لا يسقط الا باقطع او مثله لان اليقين لا يزول الا بمثله و هي القاعدة المعروفة المستمرة

و در فتح القدير اينطور ذکر شده است:

وَالْقَاطِعُ لِلشَّغَبِ أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى ﴿ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ ﴾ [الجمعة: ۹] لَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ اتِّفَاقاً بَيْنَ الْأُمَّةِ إِذْ لَا يَجُوزُ إِقَامَتُهَا فِي الْبَرَارِيِّ إِجْمَاعاً وَلَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ عِنْدَهُ، بَلْ بِشَرْطِ أَنْ لَا يَظُنَّ أَهْلُهَا عَنْهَا صَيْفًا وَلَا شِتَاءً، فَكَانَ خُصُوصُ الْمَكَانِ مُرَادًا فِيهَا إِجْمَاعاً، فَقَدَّرَ الْقَرْيَةَ الْخَاصَّةَ وَقَدَّرْنَا الْمَصْرَ وَهُوَ أَوَّلَى لِحَدِيثِ عَلِيٍّ عليه السلام، وَهُوَ لَوْ عُرِضَ بِفَعْلٍ غَيْرِهِ كَانَ عَلَى عليه السلام مُقَدِّمًا عَلَيْهِ، فَكَيْفَ وَلَمْ يَتَحَقَّقْ مُعَارَضَةُ مَا ذَكَرْنَا إِيَّاهُ، وَلِهَذَا لَمْ يَنْقُلْ عَنِ الصَّحَابَةِ أَنَّهُمْ

حِينَ فَتَحُوا الْبِلَادَ اشْتَغَلُوا بِنَصْبِ الْمَنَائِرِ وَاجْتَمَعَ إِلَّا فِي الْأَمْصَارِ دُونَ الْقُرَى، وَلَوْ كَانَ لُنُقْلَ وَلَوْ أَحَادًا

پس هدف ما در این فصل اثبات بطلان تأسیس فوق و به ترتیب آن بطلان احکام مبنی بر آن، میباشد^۱ اما قبل از اینکه به موضوع پردازیم لازم است به چند شبهه پاسخ بدهیم: ممکن است در ذهن بعضی خطور کند که آنهائیکه قائل به منع شدند، علماء بزرگ و محققى بودند پس امکان ندارد که در فهم قضیه اشتراط مصر دچار اشتباه شوند و شاید این قضیه برای شان غیر قابل باور باشد که تیر فهم قضیه نماز جمعه از تمام محققین خطا خورد و به سینه مولوی محمد سرور رحمته الله اصابت نماید زیرا با قایل شدن به این قضیه، علم و حکمت محققین زیر سوال میرود در جواب می گوییم: در علم و منزلت علمای ما هیچ شکی نیست اما این بدان معنا نیست که در هیچ یک از اقوال خود دچار اشتباه نشوند زیرا در سخن هر کس غیر از خداوند جل جلاله و رسول مکرمش صلی الله علیه و آله اشتباه وجود دارد تا مقامات و منزلت ها حفظ شود حتی در بعضی جاها لغزش از خود جناب رسول الله صلی الله علیه و آله سر زده شده تا کسی مقام الوهیت به آن جناب قایل نشود و گفته شده گل بی عیب خداست و همچنان باید یادآور شد که مولوی محمد سرور رحمته الله اولین حنفی نمیباشد که دلائل منع جمعه را اشتباه میدانند بلکه بسیاری از علماء و محققین بزرگ احناف نظیر شاه ولی الله دهلوی، شیخ عبدالحق دهلوی، مولانا عبدالحی لکنوی و دیگر علماء نیز قایل به اشتباه بودن دلائل منع جمعه میباشند و در ضمن، اینکه فهم قضیه نماز جمعه، از میان محققین متقدم به کسی غیر از آنها اعطا شود دلالتی بر زیر سوال رفتن علم و حکمت شان ندارد همانگونه که خداوند جل جلاله در مورد حکم حضرات داوود و سلیمان علیهم السلام در قضیه چریدن گوسفندان در کشتزار می فرماید: ﴿فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ وَكُلًّا آتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا﴾ [الانبياء: ۷۹] باز ممکن است شبهه دیگر به وجود آید اینکه شاید کسی بگوید: چرا علماء متأخرین بدون تفکر در دلائل متقدمین، اشتباه شان را قبول نمودند و حتی بر آن اشتباه، استدلالاتی نیز آوردند، آیا این عملکرد شان تقلید کورکورانه نیست؟ در جواب می گوئیم خیر! آنها کورکورانه از متقدمین پیروی نمینمودند بلکه دلائل و استدلالات متقدمین نزد شان مورد پسند بود و تا آن زمان دلائل واضح بر رد استدلالات شان وجود نداشت و قطعاً اگر دلائل اثبات جمعه، و بطلان دلائل منع، نزد شان واضح می گردید، از قول متقدمین رجوع مینمودند به این دلیل که آنها در بسیار از مسائل این گونه عمل نمودند همانند قضیه اشاره سبابه در نماز که تفصیل آن در باب سوم خواهد آمد ان شاء الله بناءً تقلید حق همانا پیروی از دلیل معتبر در نزد علماء، میباشد تا زمانیکه بر خلاف آن، دلیل قوی تر ثابت نشود و هر گاه دلیل قوی تر ثابت شد با سینه فراخ از قول خویش رجوع نموده و به آن دلیل رو می آوریم

^۱: قابل یادآوری است که در این فصل به استدلال صاحب فتح القدیر پاسخ داده نشده بلکه جواب استدلال آن در باب اول فصل سوم رساله تخمینات واقعه فی منع الجمعة به طور کامل ذکر شده است.

و تقلید کورکورانه بر عکس این قضیه است پس این عملکرد علمای ما را نمیتوان در زیر تقلید کورکورانه جای داد و لله الحمد و الیه المتاب.

الجمعة هي المقطوع بها لا الظهر

اعلم ان الكلام فى ظهر يوم الجمعة انما هو بعد نزول^١ نص تشريع الجمعة فالظهر حينئذ متروك على القطع و البتات لما ان مزاحمه قاطع اجماعا لكفر جاحده و ايضا ترك الظهر انما هو على العموم و الاطلاق لما ان مزاحمه على العموم و الاطلاق اعطاء للمزاحم و المزاحم حقوقهما على قدر المزاحمة فاذا وجد ترخيص فى ترك الجمعة وجد ترخيص فى فعل الظهر

^١: انما هو بعد نزول آه: قوله فى ظهر متعلق بالحال من الكلام و قوله انما كافه و مكفوفه و جملة هو بعد نزول خبر ان الكلام و توضيحه انا نسلم ان الظهر امر مقطوع به لقوله تعالى و اقم الصلوة لدلوك الشمس فهو باطلاقة يدل على قطعية الظهر فى كل الايام حتى يوم الجمعة قبل نزول نص تشريع الجمعة و لكن كلامنا ليس فى ظهر يوم الجمعة قبل نزول نص تشريعها بل فى ظهره بعد نزول تشريعها و لا شك ان نص تشريع الجمعة زاحم نص الظهر فى يوم الجمعة و الاولوية للنص المتأخر نزولا اجماعا بين الامة و هو هنا نص الجمعة لا الظهر و هو (اى نص الجمعة) قطعى اذ يكفر جاحده و عمومه و اطلاقه ايضا قطعى عندنا فالظهر حينئذ مقطوع تركه على العموم و الاطلاق لمزاحمة نص الجمعة اياه على هذا الوجه إعطاء للمزاحم و المزاحم حقوقهما على قدر المزاحمة و اهل الرخصة يؤودون الظهر لا لان الظهر موجود فى مقابل الجمعة بل لان مزاحمة الجمعة اياه قد رفعت بقدر الرخصة و قد قلنا ان المتأخر يزاحم المتقدم على قدر المزاحمة و الله اعلم بالصواب.

ايضا فى بيان ان الجمعة هى المقطوع بها

و ايضاً ان الظهر امر مقطوع آه اعلم ان الكلام فى ظهر يوم الجمعة انما هو بعد نزول نص القاطع للجمعة و ان نصوص^١ المشروعة لاصل الجمعة غير و النصوص المبينة لكمية الاداء و كيفيته غير فصوله الظهر حينئذ مقطوع الترك على العموم و الاطلاق لما ان مزاحمها مقطوع الفعل على العموم و الاطلاق و انما يؤخذ ترخيص فعل الظهر من ترخيص ترك الجمعة لعدم المزاحمة حينئذ

^١: و ان نصوص آه عطف على ان الكلام فهو معمول اعلم

في بيان قول مولوى عبدالرؤوف "ان الظهر امر مقطوع"

قوله (و ايضاً ان الظهر امر مقطوع به لا يترك و لا يسقط الا باقطع او مثله) زلة عظيمة و جرم جسيم و ذلك لان الكلام انما هو في ظهر يوم الجمعة و بعد نزول القاطع القرآني المجمع عليه على قطعيته و تكفير جاحده فينئذ النصوص الاولى معدومة بقدر مزاحمة النصوص الاخرى^١ كما هو شأن الكتب المنزلة المرتبة و نصوصها فلو فرضنا تخصيص فرد من افراد الظهر^٢ بنص الجمعة لكان رفع بقية افراده متعين بالاخبار الاحاد فكيف بعموم النص و اطلاقه اذ النص كما هو مقطوع من حيث هو هو مقطوع من حيث العموم و الاطلاق ايضاً على الرأى الاصح الارجح ففى كل موضع وجد ترخيص ترك الجمعة رتبة ترخيص فعل الظهر لزوال المزاحمة بهذا القدر فاذا خرج الوقت تعين الظهر لزوال المزاحمة اصلاً^٣ فقول المسكين ان الظهر مقطوع به آه يشابه القول بان التورات مثلاً مقطوع به لا يترك بالاشتباه و الاختلاف يجعل ما هو مقطوع المزاحمة واجب العمل و يجعل القرآن ذا شبهة و ريب اذ لا فرق في ذلك بين كون الزمان بين النصين يسيراً او كثيراً

^١: مزاحمة النصوص الاخرى آه: و قد علمت ان الله تعالى اذا شرع شيئاً لعباده من حيث الذات فلهبه لذلك الشئ و اذا منع عن شئ من حيث الذات فلبغضه فإذا شرع لا يمنع و إذا منع لا يشرع فالمنع في الجمعة غير موجود في ظهر يوم الجمعة اذ شرعت لكونها محبوبة عند الله تعالى فاذا لم يوجد منع عن الجمعة لا يوجد امر بالظهر لمزاحمتها اياه فقول المولى عبدالرؤوف "الظهر امر مقطوع به" لا يصدق ليوم الجمعة و انما لسائر الايام و الله اعلم بالصواب.

^٢: تخصيص فرد من افراد الظهر آه: قال ائمة الاصول ان العام قطعى فى ما يتناوله فلا يخصص عام الكتاب بخبر الواحد الا اذا خصص فى المرتبة الاولى بقطعى مثله فيصير بذلك التخصيص دليلاً فيه شبهة فيصح تخصيصه بالخبر الواحد فى المرتبة الثانية و انك تعلم ان نص الظهر قطعى على وجه العموم و الاطلاق فلو فرضنا ان الجمعة خصصت عام الظهر فى يوم الجمعة بنص نحو يا اهل الامصار اذا نودى للصلاة من يوم الجمعة الخ برفع بعض افراد الظهر فى ذلك اليوم لكان رفع بقية افراده متعين باخبار الاحاد كما قال ائمة الاصول اى لو كان تشريع الجمعة وقع على بعض افراد الظهر (اى اهل الامصار مثلاً) و كان مخصصاً لعمومه لقلنا بتشريعها على اهل القرى ايضاً لان عموم نص الظهر اصبح دليلاً فيه شبهة فى يوم الجمعة فيصح تخصيصه بقوله ﷺ الجمعة واجبة على كل قرية و ان لم يكن فيها الا اربعة و سائر الاحاديث فى المرتبة الثانية أفلا نقول بتشريعها على اهل القرى و نص الجمعة عام مطلق لقوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذا نودى للصلاة من يوم الجمعة الخ فالنداء بلفظ آمنوا يدل على عليية مأخذ الاشتقاق و ان الله سبحانه لم يقيد نص التشريع باى مكان و الله اعلم بالصواب

^٣: لزوال المزاحمة اصلاً آه: لان الوقت سبب لنفس الوجوب كما قال ائمة الاصول اى ان الله رتب مطالبة قوله فاسعوا على الوقت فإذا وجد طالب اداء الجمعة و طالب معه ترك الظهر و اذا لم يوجد لم يطالب و زال مزاحمته للظهر

قوله (لان اليقين ^١ لا يزول الا بمثله) استمر على زلته مع ان الدليل يوافق حال الجمعة ^٢
 قوله (و هى القاعدة المعروفة المستمرة) اكد زلته مع ان القاعدة توافق حال الجمعة لكون
 فرضيتها مقطوعا بها بالاجماع و لان النصوص باعتبار عمومها و اطلاقها ايضاً مقطوع بها
 على رأى الاصح الارجح و لم يجئ من الشارع شئ يرفع تشريعها بالاجماع و الاشتباه ^٣ و
 الاختلاف فى الصحة لا يضر التشريع بل و لو كان عدم الصحة قطعياً كاقامة الصلوة بدون
 الطهارة و القيام و القراءة و الركوع و السجود فعليه مراعاتها عند القدرة و لا ركن و لا
 شرط على العاجز اجماعاً

^١: قوله لان اليقين أه نعم الا انه هو نص الجمعة بالاجماع فلا يجوز تركه بالاشتباه و الاختلاف حتى ان صحابة (رض) كانوا يصلون الجمعة فرادى
 اذا لم يبرز الامام ١٢ مصنف رحمته الله

^٢: استمر على زلته أه: قال المصنف رحمته الله عند قول المولى عبدالرؤوف ان الظهر امر مقطوع الخ انه زلة ثم بين هنا ان قوله لان اليقين الخ استمرار
 على زلته مع ان عكس قوله متصور اى الجمعة امر يقينى فى هذا الوقت لا الظهر فلا يزول الا بمثله فالدليل لنا لا علينا و هذا معنى قول المصنف
رحمته الله مع ان الدليل يوافق حال الجمعة أه

^٣: و الاشتباه أه واو للاستيناف و قوله الاشتباه مبتدأ خبره لا يضر و توضيحه ان المصنف رحمته الله لما ذكر ان فرضية الجمعة مقطوع بها و عدم مجئ
 المنع ثابت بالاجماع يرد عليه كيف تدعى الاجماع و قد اختلف العلماء فى صحة ادائها فذكر المصنف رحمته الله الجواب بقوله و الاشتباه و الاختلاف فى
 الصحة أه

في بيان قول مولوى عبدالرؤوف "ان اليقين لا يزول الا بمثله"

قوله "و ايضاً ان الظهر امر مقطوع لا يترك و لا يسقط الا باقطع او مثله آه" و لا يخفى ان الكلام في ظهر يوم الجمعة بعد نزول نصها فالظهر حينئذ مقطوع تركه لقطعية النص الجمعة و تكفير جاحدها اجماعاً كما في الفتاوى و ايضاً هو قطعي باعتبار عمومته و اطلاقه على الرأى الارجح الاصح عند ائمة الاصول و نصوص الظهر لتقدمها لا يجوز ان يغير بها نصوص الجمعة من النسخ و التخصيص و التقييد

قوله "لان اليقين لا يزول الا بمثله" جعل الظهر الذي هو معدوم (كما هو شأن النصوص الاولى بالنسبة الى نصوص الاخرى) باعتبار الجمعة يقينياً و اليقينى المجمع عليه ذا اشتباه و

ريب ١٢

نص الجمعة عام مطلق^۱

قوله و النص ورد بتركها الى الجمعة في الامصار آه المستخلص كلام واه اذ ترى ان النص القاطع الموجب للجمعة عام مطلق^۲ و ترخيص الترك^۳ انما هو لدفع الحرج و التشريع و العزيمة و الخيرية باقية باخبار الله تعالى و عليه احاديث الباب و لا تأثير لنصوص الشروط و الاركان؛ لرفع فرد من افراد الجمعة، لان الشارع ما اوردها معارضات له بل هي مؤكدات

^۱: مسلم است که بعد از فرض شدن نمازهای پنجگانه، در تمام هفته بعد از زوال خورشید نماز ظهر ادا می گردید اما بعد از مدتی خداوند متعال مسلمانان را مأمور میکند که در روز جمعه به عوض نماز ظهر، نماز جمعه را به هیئت اجتماعی بر گزار کنند و این دستور قبل از هجرت پیغمبر اکرم ﷺ توسط وحی خفی صورت گرفته است اما بعد از هجرت پیغمبر اکرم ﷺ خداوند متعال آیتی را فرو می فرستد و تشريع نماز جمعه را الى قيام قیامت، توسط وحی جلی اعلان میدارد و در این آیت خداوند متعال تمام اهل ایمان را مخاطب قرار میدهد و نماز جمعه را بر آنها تشريع می گرداند و این تشريع را به هیچ مکانی قید نمی کند که این امر عام و مطلق بودن نص جمعه را می رساند اما در کتاب المستخلص و در اکثر کتب مذهب شایع شده که نص جمعه فقط آنده از اهل ایمان را مخاطب قرار میدهد که در امصار و شهرها زیست دارند و فقط از آنها تقاضای ترک نماز ظهر را دارد اما مولوی محمد سرور رحمته الله علیه معتقد میباشد که نص جمعه عام و مطلق میباشد و اصل مذهب نیز همین است و در این بیانیه قصد دارند تا با ارائه دلائل خود، اشتباه بودن آنچه در المستخلص ذکر شده است را به اثبات برسانند.

^۲: فقد یرد علی القول بعموم الجمعة و اطلاقه قولان الاول ان اهل الرخص لا یجب علیهم الجمعة اتفاقا فعموم نص الجمعة منعدم و الثاني ان حدیث علی رضی الله عنه انما سیق لتشريع الجمعة علی الامصار فقط فاطلاقه ایض منعدم فقد اجاب المولوی محمد سرور رحمته الله علیه عن الاول بقوله و ترخیص الترك الخ و عن الثاني بقوله و لا تأثیر الخ

^۳: و ترخیص الترك آه: ممکن است کسی بگوید که عدم وجوب ادای نماز جمعه بر ذمه اهل رخصت، امری متفق علیه بین ائمه این امت میباشد پس با این وجود چگونه میتوان ادعا نمود که نص جمعه عام است؟ بناء مولوی محمد سرور رحمته الله علیه در جواب به این شبهه احتمالی می فرمایند و ترخیص الترك الخ و توضیح آن اینگونه است که رخصت قرار گرفتن عده ای در عمومیت نص جمعه خللی ایجاد نمی کند زیرا این رخصت بخاطر دفع حرج و دور کردن مشقت از آنها تشريع گردیده نه اینکه آنها در زیر نص جمعه داخل نباشند و یا اینکه در تشريع جمعه بر آنها خللی وجود داشته باشد بنابراین عزمیت ادای جمعه در حق شان باقی است و این امری متفق علیه بین ائمه مذهب میباشد که اگر اهل رخصت (مسافر، مریض و غیره) نماز جمعه را ادا نمایند نیابت از نماز ظهر می کند نه تنها نیابت می کند بلکه ادای نماز جمعه برایشان بهتر است زیرا خداوند متعال در عقب تشريع جمعه میفرماید ((ذلکم خیر لکم ان کنتم تعلمون)) سورة جمعه آیه . و همچنان به دلیل احادیث که در این فصل وارد شده است. پس واضح گردید که رخصت قرار گرفتن در یک عبادت منافی عمومیت آن عبادت نیست همانند نمازهای پنجگانه، روزه و غیره.

^۴: و لا تأثیر لنصوص الشروط و الارکان آه: ممکن است کسی بگوید که در حدیثی حضرت علی رضی الله عنه می فرمایند لا جمعة و لا تشریق و لا فطر و لا اضحی الا فی مصر جامع که دال بر انحصار صحت نماز جمعه در شهرها و عدم صحت آن در قریه ها میباشد پس مطلق بودن نص جمعه زیر سوال می رود بناء مولوی محمد سرور رحمته الله علیه با آوردن این عبارت (و لا تأثیر لنصوص الشروط و الارکان الخ) خواهان پاسخ به این شبهه وارده میباشد. گر چه مولوی محمد سرور رحمته الله علیه در یک بیانیه ای دیگر به بیان حدیث علی رضی الله عنه می پردازند و اثبات می کنند که حدیث علی رضی الله عنه هیچ دلالتی بر عدم صحت نماز جمعه در قریه ها ندارد اما در اینجا با فرض صحت ادعای مانعین پاسخ شان را ارائه میدارند و می فرمایند: حدیث علی رضی الله عنه (با فرض دلالت بر عدم صحت نماز جمعه در قریه ها) از جمله نصوص شروط و اداء میباشد و برای برپائی نماز جمعه مصر را شرط قرار میدهد و این امری متفق علیه است که نصوص شروط و اداء در اینکه بعضی از افراد نص موجب را از زیر تشريع آن بیرون کند، هیچ تأثیری ندارد زیرا هدف شارع از آوردن نصوص شروط و اداء این نیست که در تعارض و مقابله با نصوص موجب واقع گردند بلکه کیفیت ادای نصوص موجب را میرسانند

له ببيان كمية ادائها و كفيتهها و المطالب لاصل الصلوة مطالب على حسب الطاقة^١ و لو
عجز عن جميع الاركان و الشروط فمآل القول بعدم جواز الصلوات عند فوت شرط او ركن
ان يرعى ذلك الشرط او الركن لا اهمالها (اي الصلوات) خصوصا عند العجز عن الاركان
و الشروط اذ حينئذ لا ركن و لا شرط على العاجز لعدم دخوله تحت نصوصها ١٢٠

به اين معنا كه عدم توانايى بر شروط و اركان، هيچ خللى در نصوص موجبه به وجود نمى آورد بلكه نصوص موجبه با وجود عدم قدرت بر شروط و اركان مطالب اداى تكليف ميباشد.

^١: مطالب على حسب الطاقة: لأن النص (و اركعوا و اسجدوا) لا يطالب الركوع و السجود عند العجز عنهما مع ان النص الموجب اى اقميوا الصلوة يطالب اصل الصلوة ما دام قادرا عليه والله اعلم بالصواب

فى رد استدلال صاحب المستخلص

ولان الظهر فريضة لا يترك الا بالنص القاطع و النص ورد^١ بتركها الى الجمعة فى الامصار
١٢ مستخلص فاسد جدا لان اصل الصلوة غير مقصور على حالة القدرة على الشرط والركن
بل هو على حسب الطاقة بل لا شرط و لا ركن عند العجز

ايضا فيه ان الحد الاوسط غير مكرر على طريق القياس لان نص المصر ليس بنص و تشريع
اصل الصلوة و هو عام مطلق غير مخصص و لا مقيد بضرورة الحس و فساد قطعى لقطعية
فساد قول من قال و النص ورد بترك الظهر الى الجمعة عند مراعات القيام او الركوع و
السجود او عند توجه القبلة و نحوها من الشروط و الاركان و فساد الكل قطعى لان
النصوص الكل لم تورد لرفع تشريع الجمعة بل لمراعات شروط الاداء و اركانه فى بعض
المواد و هو حالة القدرة

^١ قوله و النص ورد آه تخمين محض لان هذا النص ليس بالنص القاطع فلا يتكرر الحد الاوسط و لان نصوص الشروط و الاركان انما وردت
لتأكيد النص القاطع ببيان كمية اداء الصلوة و هو ضرورة مراعات تلك الشروط و الاركان حين الاداء مادام مقدوريتها فبنفويتها عدم جواز الصلوة لا
بمعنى انه حينئذ تهمل الصلوة لانه خلاف وضع نصوص الشروط و الاركان بل بمعنى انه لا بد من مراعاتها فلا يتصور تغيير النص القاطع بنصوص
الشروط و الاركان من التخصيص و التقييد و غيره و ظاهر ان من قال بعدم جواز الجمعة عند عدم القيام ليس معناه انه حينئذ تهمل الصلوة بل
بمعنى انه لا بد من مراعات القيام مع الاداء كحال سائر الشروط و الاركان ثم هذا حكم القادر على الاركان و الشروط و اما العاجز عنها فهى منعدمة
فى حقه شرعا لا مفوتة من جانب العاجز لعدم دخوله تحت نصوصها فمن انكر جواز الجمعة حينئذ فهو ما معارض للامر القاطع بلا دليل و اما مكذب
اخبار الله تعالى بعدم تكليف العاجز فلهذا من قال بعدم جواز الجمعة العاجز عن الشروط و الاركان تمسكا بنصوصها فهو غوى اذ لا كلام فى جواز
جمعة المعذورين عن الشروط و الاركان فالقاطع الامر لاصل الصلوة عام مطلق بضرورة الحس لا يتصور تغييره بنصوص الشروط و الاركان كما مر
انها جاءت مؤكدة له و لا بنصوص الظهر بل الامر بالعكس عند الشارع و اجمعوا على عدم ورود النهى و التحجير على الجمعة باعتبار الذات اذ بهذا
الاعتبار هى المأمور بها الى يوم القيامة و ترخيص الترك لدفع الحرج امر آخر لا كلام فيه و العزيمة و الخيرية عام مطلق لو كان لنا علم بكنه
الجمعة ذلكم خير لكم ان كنتم تعلمون و اخبار الله تعالى محال تغييره ١٢ مصنف رحمته الله

الفصل الثالث: في بيان عبارات المتون و تفسير الفناء

مقدمة الفصل:

در دو فصل اخير، مصنف رحمه الله با استدلال های مناسب عبارات متون در باب جمعه را، به قدرت بر شروط و ارکان مقید و استدلال های قائلین بر اطلاق عبارات مذکور را، رد نمودند اما ممکن است سوالی پیش آید که اگر اشتراط مصر منجر به منع از جمعه در قریه ها نگردد پس فایده آن چیست؟ و در صورت قایل شدن به اشتراط مصر، چه تفاوتی در اقامه جمعه نسبت به عدم اشتراط آن به وجود می آید؟ و در ضمن قبلاً ذکر گردید که اشتراط مصر در کتب ظاهر الروایة صراحتاً وجود ندارد بلکه اشتراط مصر از عبارات ظاهر الروایة برداشت شده و در کتب متون ذکر گردیده است پس باز هم ممکن است سوال پیش آید که علت حمل عبارات بر اشتراط مصر چی بوده است؟ و آیا ائمه مصر را شرط میدانستند یا خیر؟

قابل یاد آوری است که در دو فصل قبل ما وجوب جمعه در قریه ها را با فرض صحت اشتراط مصر، اثبات نمودیم یعنی فرض نمودیم که عبارات متون در باب جمعه اصل و قول راجح مذهب میباشد و بیان نمودیم که با وجود صحت آن عبارات، هنوز هم نمیتوان، اقامه جمعه در قریه ها را منع نمود اما در این فصل ما صحت و عدم صحت برداشت اصحاب متون، را مورد سنجش و دلائل حمل عبارات ظاهر الروایة بر اشتراط مصر و همچنین دلائل حمل بر عدم اشتراط را مورد بررسی قرار میدهیم و براساس دلائل، قول راجح در مذهب را بیان میداریم. بناء قصد داریم در این فصل به بیان امور ذیل بپردازیم:

- برداشت اشتراط مصر بر کدام مبنی استوار میباشد؟
- برداشت عدم اشتراط مصر بر کدام مبنی استوار میباشد؟
- قول راجح در مذهب کدام است؟
- در صورت برداشت اشتراط چی تفاوتی در اقامه جمعه نسبت به عدم اشتراط به وجود می آید؟
- فناء مصر چیست؟
- چرا در کتب متون علاوه بر مصر فناء مصر نیز شرط قرار داده شده است؟

فى بيان ان اشتراط المصر مبنى على رواية عدم تعدد الجمعة

(ولا تصح الجمعة) اى جمعة القادر^١ على المصر بناءً على الرواية^٢ المرجوحة من عدم جواز تعدد الجمعة^٣ (الا فى مصر جامع او فى مصلى المصر) اى الفناء (ولا تجوز فى القرى) اى انخارجة عن الافنية الا عند العجز عن اتيان المصر لان عدم الجواز الكذائى فرع اشتراط المصر و الاصل مقصور بالقدرة فكذا الفرع و حد الفناء^٤ ١٢

^١: قوله القادر آه و اما العاجز فشرطية المصر منعدمة عليه بالانعدام الاصلى لعدم الخطاب ١٢ مصنف رحمته الله

^٢: قوله على الرواية آه و اما على الراجح فالمصر ليس بشرط كالسلطان و اذن العام ١٢ مصنف رحمته الله

^٣: قوله عدم جواز تعدد الجمعة آه: اى ان اشتراط المصر و السلطان و اذن العام مبنى على الرواية المرجوحة و هى عدم جواز تعدد الجمعة فعلى هذه الرواية لا تصح الجمعة الا فى مصر جامع او فناءه و لا تجوز فى القرى و ذلك اذا كان قادرا على اتيان المصر و اما من قال بجواز تعددها فلا بد له ان يقول بعدم اشتراط المصر اذ لا معنى لاشتراطه حينئذ لانه انما جعل شرطا لتحشيد الاجتماع فى موضع واحد و ذا لا حاجة اليه على الراجح و اما من قال بجواز تعددها و قال باشتراط المصر ايضا فذلك تناقض فى كلامه اذ لا معنى لاشتراطه عند جواز التعدد ثم على فرض صحة الاستدلال فانه مقيد بوجود القدرة كما علمت و الله اعلم بالصواب

^٤: قوله و حد الفناء آه: الواو للاستيناف اى اراد المصنف ان يبين لنا حد الفناء بعد ان بين لنا ان الصلوة لا تجوز الا فى المصر او فناءه لمن كان قادرا عليه و انا لم نعثر على بقية الرسالة فكتبناها كما وجدناها ناقصة و حد الفناء مذكور فى الرسائل الآتية

في بيان ان اشتراط المصر قول مرجوح

ولا تصح الجمعة الا في مصر جامع او في مصلى المصر ولا تجوز في القرى هذا مبنى على الرواية المرجوحة وعلى الراجح^١ المصر ليس بشرط كالسلطان واذن العام وهو ظاهر المذهب كما لا يخفى على من طالع الجامع الصغير^٢ ١٢

^١: و على الراجح أه: يعنى بالراجح جواز تعدد الجمعة و بالمرجوح عدم جوازه ففي الكنز و تؤدى فى مصر فى مواضع أه و فى ملتقى الابحر بعد تفسير المصر و الفناء "و تصح فى مصر فى مواضع هو الصحيح أه" و فى البحر الرائق شرح كنز الدقائق فى بيان قول الكنز: و تؤدى فى مصر فى مواضع اى يصح اداء الجمعة فى مصر واحد بمواضع كثيرة و هو قول ابى حنيفة و محمد و هو الاصح و قال الامام السرخسى ان الصحيح من مذهب ابى حنيفة جواز اقامتها فى مصر واحد فى مسجدين و اكثر و به نأخذ لإطلاق لا جمعة إلا فى مصر جامع شرط المصر فقط أه إلا انا نقول إن من اقر بجواز التعدد فقد اقر بعدم اشتراط المصر شاء ام ابى لان الغرض من اشتراط المصر هو اقامة الجمعة على هيئة الاجتماعية كما دل عليه حديث على رضي الله عنه اذ هو مسوق لنفى الوجدانية (اى اقامة الجمعة واحدا) و الافتراقية (اى اقامتها بجماعات متعددة) و الاجتماعية (اى اقامتها فى موضع واحد) ثم استثنى الاجتماعية فبقى الوجدانية و الافتراقية داخلا تحت النفى فعلى هذا لا يجوز تعدد الجمعة فى موضع واحد اذ هو الهيئة الافتراقية الباقية تحت النفى و يشترط المصر لتحشيد الاجتماع فى موضع واحد فمن كان قادرا على اتيانه فعليه اتيانه لاداء الجمعة و هو حد البيتوتة اى كل من يقع تحت هذا الحد فهو من جملة القادر على المصر و عليه اتيانه و من كان خارج هذا الحد من اهل القرى و لا يؤويه الليل الى بيته بعد ادائها فهو عاجز عن هذا الشرط فعليه ادائها فى موضعه و على كل من يقع فى حد البيتوتة من تلك القرية الاتيان اليها و ما ذلك الا لعدم جواز التعدد إلا انا نقول إن الحديث و ان كان يدل على اقامتها على هيئة الاجتماعية الا ان التقدير فيه و فى نظائره نفى الكمال فحينئذ يجوز تعدد الجمعة فى مصر و لكن اقامتها فى مكان واحد اقرب الى الكمال و لا يشترط المصر لعدم الحاجة الى اجتماع الناس فى مكان واحد إذ بإمكان كل اربعة ان يجتمعوا فى مكان و يقيموا الجمعة سواء كان ذلك المكان مصرا او غير مصر اذ لا تأثير للمصر حينئذ فى اداء الجمعة و كذلك لا يشترط السلطان و اذن العام افاده المصنف رحمه الله فى كتابه الدلائل القاطعة

^٢: على من طالع الجامع الصغير أه: فلم يذكر فيه شئ من اشتراط المصر او السلطان بل المذكور فيه انه (اى الامام محمد رضي الله عنه) قال فى الجمعة بمنا ان كان الامير امير الحجاز او كان الخليفة مسافرا جمع و ان كان غير الخليفة و غير امير الحجاز و هو مسافر فلا جمعة فيها و سيأتى تفصيله ان شاء الله ففهم المتأخرون من هذه العبارة ان المصر و السلطان شرط لاداء الجمعة مع انه ليس مذكورا صريحا و فيه ايضا فإن نفروا عن الامام و بقى ثلاثة من الرجال و ذلك ادنى ما يكون بقى على الجمعة أه فهذه العبارة باطلا فبطل على اشتراط الجماعة فحسب و فيه ايضا امر عبدا او مسافرا يخطب و يصلى الجمعة اجزأهم أه و هذا يدل بجواز اقامتها بدون السلطان و لو كان الامام مسافرا فما فهمه المتأخرون من عبارة لا جمعة عليهم ان الجمعة لا تجوز فغلط لتصريحه (اى الامام محمد رضي الله عنه) على ان الامام لو كان مسافرا و اقام الجمعة اجزأهم فمعنى قوله لا جمعة عليهم اى الجمعة ليست واجبة و ان ادوا اجزأهم و الله اعلم بالصواب

فى بيان فناء المصر

(فى الهداية) (و لا تصح الجمعة الا فى مصر جامع او مصلى المصر) اى فناءه (كما فى الفتاوى) و جعله امام المذهب رحمته الله (كما فى شروح حديث ابى داود رحمته الله و شروح صحيح ابن ماجة و غيرها) حد البيوتة (و لا تجوز فى القرى) الخارجة عن هذا الحد و رحمه فى البحر كما فى الدر المختار و استحسنة فى البدائع كما فى الرد المختار بل له خواص (اى على سائر التعريفات و التحديدات الثمانية او التسعة^١) تتعين العمل به: الاولى انه اصل المذهب المتفق عليه (كما فى شروح المشكوة كاشعة للمعات و غيرها) بين الامام رحمته الله و اصحابه رحمهم الله و الثانية موافقته لاحاديث الباب ففى المشكوة «الجمعة واجبة على من آواه الليل الى اهله» بل فى الكشف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم كثيرا ما يقول «الجمعة واجبة على من آواه الليل الى

^١: الثمانية او التسعة أه: و قد اختلف اهل المذهب فى تفسير الفناء الى عدة اقوال و نحن نذكر عدة تحديدات من كتاب البحر الرائق شرح كنز الدقائق بما ملخصه: " و الفناء فى اللغة سعة امام البيوت و اختار فى الخلاصة و الخانية انه الموضع المعد لمصالح المصر متصل به و اختار فى المحيط اعتبار الميلى فقال و عن ابى يوسف فى المنتقى لو خرج الامام عن المصر مع اهله لحاجة مقدار ميل أو ميلى فحضرت الجمعة جاز أن يصلى بهم الجمعة و ذكر الولوالجى فى فتاويه ان المختار للفتوى قدر الفرسخ لانه اسهل على العامة و هو ثلاثة اميال و ذكر فى المضمرات و قال الشيخ الامام الاجل حسام الدين يجب على اهل المواضع القريبة إلى البلد التى هى توابع العمران الذين يسمعون الأذان على المنارة بأعلى الصوت و هو الصحيح و قال فى البدائع انه ان امكنه ان يحضر الجمعة و يبيت باهله من غير تكلف تجب عليه الجمعة و الا فلا قال و هذا احسن أه" و قد اختار مولوى محمد سرور رحمته الله ما ذكر فى البدائع و هو مختار صاحب البحر الرائق أيضاً لقوله بعد ذكر التحديدات "و لعل الأخط ما فى البدائع فكان أولى أه" و قد ذكر المصنف رحمته الله عدة خواص لهذا الحد تتعين العمل به: الاولى انه اصل المذهب المتفق عليه و الثانية موافقته لاحاديث الباب و الثالثة ان الجمعة امر مقطوع به فيجب اختيار اطول المسافات لئلا يفضى الى ترك المقطوع به بالاختلاف و الاشتباه ثم ربما يسأل السائل ما فائدة تحديد حد الفناء و الجمعة واجبة على كل قرية عندكم نقول هناك امران: عدم جواز تعدد الجمعة و جوازه فعلى الاول يجب اجتماع الناس فى مكان واحد فى المصر حتى الامكان و فائدة حد الفناء لبيان المسافة التى يجب على الناس الحضور الى ذلك المكان الذى اقيم فيها الجمعة فنقول كل من يقع فى حد البيوتة فعليه حضور ذلك الاجتماع لاداء الجمعة فلا يجوز لاهل الفناء ان يؤدوا الجمعة دون ذلك الاجتماع و من كان خارج هذا الحد من اهل القرى فليس عليه ان يأتى المصر و لكن يجب عليهم الإقامة فى تلك القرية و على كل من يقع فى حد البيوتة من تلك القرية الاتيان اليها فإذا تكون القرية بمنزلة المصر لاجتماع الناس فيها للجمعة و اطرافها بمنزلة فناء المصر فهذا هو فائدة تحديد حد الفناء على الرواية المرجوحة من عدم جواز تعدد الجمعة و اما على الراجح من جوازه فالمصر ليس شرطاً و كذلك فناءه و لكن تظهر فائدة تحديده على هذا القول فى مسألتين و هو اذا اقام رجل فى موضع وحده و هو يقع فى حد البيوتة من مكان يؤدى فيه الجمعة فعليه اتيانها و ايضا اقام اربعة رجال فى نواح اربعة و لكن اذا اجتمعوا فى مكان واحد و اقاموا الجمعة ثم اواهم الليل الى اهلهم بلا تكلف وجب عليهم الجمعة و هذا (اى الاحكام المذكورة فى حد الفناء) عندنا و اما عند مانعى الجمعة فلا تجوز الجمعة عندهم الا فى المصر او فناءه و لكن المصنف رحمته الله يقول لو فرضنا صحة هذا القول فيجب علينا ان نختار اطول المسافات فى تعريف الفناء و هو حد البيوتة فعلى هذا التحديد لا يبقى من العمرانات شئ الا و دخل تحت هذا الحد و لا شك ان شيدند مصر و اذا لاحظنا حد البيوتة لا يبقى من عمرانات زيركوه مكان الا و دخل تحت هذا الحد و كذلك اذا لاحظنا هذا التعريف فى الفراه و سائر الامصار و الله اعلم بالصواب.

اهله» وايضا في الحديث «الجمعة واجبة على كل قرية» اورده المحدث الدهلوى رحمه الله في الحجة واختاره وقال هو الاصح وكذا اختاره في المصنفى شرح المؤطا وايضا في الحديث «الجمعة واجبة على كل قرية وان لم يكن فيها الا اربعة» كذا في البيهقى (و من هنا ذهب امام المذهب رحمه الله الى كفاية اربعة رجال في الجماعة) و الثالثة ان الامر المقطوع به لا يجوز تركه بالاشتباه و الاختلاف فوجب اختيار اطول المسافة و اوسعها ما دام لم يصير عدم الجواز مقطوعا به بل قال قاضى القضاة محمد عناية الله البخارى فى فتاوى البخارى المطبوع فى مطبع كاكان صفحة ٧١ و ٧٢ لا ينبغى ترك المقطوع بالشروط الثلاثة المشكوكة من المصر و السلطان و اذن العام آه ملخصا مع ان هذه الشروط من فروع الرواية المرجوحة و الحق ان لا منازعة بين نصوص وردت فى تشريع الجمعة و بين النصوص وردت لبيان الاداء بل الثانية مؤكدة للاولى ببيان كمية اداء المشرعة و هو انه لا بد من مراعات الشروط و الاركان على قدر القدرة و ليس لها دلالة على سقوط الجمعة عند القدرة على الشروط و الاركان فعند العجز اولى اذ لا نص حينئذ فلا شرط و لا ركن (بل هما منعدهما بالانعدام الاصلى) على العاجز لعدم الخطاب مع ان ذلك النص المطالب على حاله بلا معارض و الترخيص لدفع الحرج لا نزاع فيه شكى نيست كه مانعين جمعه در قريه هاى فراه و شندند^١ پاى ايشان از مذهب بلغزيده اند و هم يدعون انتصاره ١٢

^١: فراه و شيندند آه: غرض المصنف رحمه الله من هذه الرسالة هو اثبات جواز الجمعة فى قرى فراه و شيندند عن طريق حد الفناء و خلاصتها فى فهم ثلاثة موارد: الاول ان اشتراط المصر مبنى على الرواية المرجوحة الثانى ان الشروط و الاركان منعدهما عند العجز عنها مع بقاء النص الموجب المطالب على حاله الثالث صرح اصحاب المتون و الشروح و الفتاوى ان الفناء بمنزلة المصر حيث تجوز فيه الجمعة و احسن الاقوال فى تعريف الفناء هو حد البيوتة لانه اصل المذهب و موافق لاحاديث الباب و بهذا التعريف يدخل جميع قرى شيندند و فراه فى تعريف الفناء فلو فرضنا فساد الاولين لثبت جوازها بالتالى بناء على مذهب المانعين ايضا و انما اخترنا اطول المسافات فى تعريف الفناء لان الجمعة مقطوع به ادائها فى هذا اليوم و الظاهر مقطوع به تركه فيجب الاحتياط لاداء ما هو مقطوع ادائه و ترك ما هو مقطوع تركه فمن منع الجمعة فى القرى التى تقع اطراف شيندند و فراه فقد زلت قدمه عن المذهب كما قال المصنف رحمه الله و الله اعلم بالصواب

في بيان فناء المصرايضاً

تصحیحات که در حد فناء مصر آمده و نسبت آن به مذهب میشود بعضی باعتبار روایة است که از ائمة الثلاثة عليه السلام آمده و بعضی باعتبار تخریج الا حد بیتوته که آن اصل مذهب حنفی میباشد و متفق علیه بین امام المذهب عليه السلام و اصحاب عليه السلام اوست ففی المرقاة و اشعة اللمعات و غيرها من شروح المشکوة به قائل ابوحنيفة عليه السلام و اصحابه عليه السلام و فی شروح ابی داود عليه السلام به قائل ابو حنيفة عليه السلام آه فلا ينبغي ترك المذهب الا لضرورة داعية اليه و در فتاوی نیز آنرا احسن و اولی و مرجح و احسن الاقوال گفته اند قال رسول الله تعالى ﷺ «الجمعة واجبة على من آواه الليل الى اهله» کذا فی المشکوة و کشف الغمة و غيرها و انما اختاره ابوحنيفة عليه السلام لتقدم الحديث على الرأي و ان كان ضعيفا عنده كما فی الميزان و غيره و صرح بذلك ائمة الاصول كيف و القاطع القرآنی لا يجوز تركه الا اذا تيقن عدم جوازه لا مادام الاختلاف فكيف اذا وافق المذهب پس معلوم است که بعد اداء جمعه چون چهار نفر به چهار جانب برود تا حد بیتوته مسافة بسیار را شامل خواهد شد که تقریباً موضعی از عمرانات باقی نمی ماند که در تحت تفسیر مصر و یا فناء مذکور داخل نشود و آنچه بعضی علماء منع بلیغ میکند منجر به منع از اتباع مذهب میگردد فله الحمد محمد سرور جیجه ۱۲

في بيان علة اشتراط القدورى المصر لاداء الجمعة

اعلم ان العاجز عن المصر غير مخاطب بمراعاته على ما اتفق عليه اهل التوحيد و الاسلام (من ان العاجز غير مأمر باداء ما عجز شرعا) و نطقت به النصوص المتواترة المتظاهرة فلا يتصور هنا التفويت و لا الفوت بل الشرطية حينئذ منعدمة بالانعدام الاصلى و اما القادر^١ ففى القدورى (لا تصح الجمعة الا فى مصر جامع او فى مصلى المصر) اى فثائه (كما فى الفتاوى) و هو حد البيتوتة^٢ عند ابى حنيفة رحمته الله كما فى شروح صحيح ابى داود رحمته الله و شروح صحيح ابن ماجة رحمته الله (ولا تجوز فى القرى) اى الخارجة عن الافنية و عدم الجواز الكذائى^٣ فرع اشتراط المصر فهو كاصله مقيد بالقدرة^٤ فعناه ان عليه مراعات الشرط لا ان تترك الجمعة ثم اشتراط المصر^٥ و السلطان و اذن العام مبنى على الرواية المرجوحة من عدم جواز

^١: و اما القادر آه لما فرغ من بيان امر العاجز عن المصر شرع فى بيان امر القادر على المصر فقال اما القادر آه فاختص قول القدورى "لا تصح الجمعة آه" على القادر فقط

^٢: و هو حد البيتوتة آه چون در عبارت قدورى عبارت ((مصلی مصر)) ذکر شده که از آن به فناء مصر تعبیر میشود، در اینجا مصنف رحمته الله تفسیر صحیح فناء را بیان میدارند و می فرمایند: تفسیر صحیح فناء در نزد امام ابوحنیفه رحمته الله حد بیتوته است زیرا در صحیح ابوداود نقل است که رسول الله صلی الله علیه و آله می فرمایند (الجمعة على من آواه الليل الى اهله) و توضیح حد فناء اینگونه است که آن عده از آبادی ها و عمرانات در اطراف و اکناف مصر که اهالی آن مناطق بعد از ادای نماز جمعه در خود شهر، بتوانند تا شب بخانه برگردند شامل فناء مصر می شوند و حاصل سخن مصنف رحمته الله اینست که آنده از مکلفین که در مصر موقعیت دارند و همچنان آنده که در فناء مصر موقعیت دارند از جمله قادر بر مصر محسوب میشوند و بر آنها لازم است تا نماز جمعه را در مصر ادا نمایند اما آنده از آبادی ها که در وراء حد فناء موقعیت دارند از جمله عاجز از مصر محسوب میشوند و امر عاجز هم قبلا بیان شد. قابل ذکر است که سخن فوق بر اساس روایت مرجوحه یعنی عدم جواز تعدد جمعه در یک شهر، بنا شده است اما بناء به روایت راجح مبنی بر جواز تعدد جمعه، مصر شرط نبوده و بر اهالی فناء لازم نیست تا غرض برپایی نماز جمعه به مصر بروند. خود مصنف رحمته الله نیز در ادامه متن به توضیح این مطلب می پردازند. و الله اعلم بالصواب.

^٣: و عدم الجواز الكذائى آه واو للاستيناف اى لما ذكر المصنف رحمته الله فى ضمن بيان امر القادر قول القدورى (ولا تجوز فى القرى) و لابد له من توضيح و بيان استأنف الكلام فى بيانه فقال و عدم الجواز الكذائى آه

^٤: مقيد بالقدرة آه المعنى ان عبارة القدورى (لا تجوز فى القرى) مبنى على اشتراط المصر ثم هذا لا يخل فى وجوب الجمعة فى القرى لان شرطية المصر مقيد بالقدرة اتفاقا (كما مر من امر العاجز غير موجود شرعا) فيقيد ما يتفرع منها بما قيّد به هى (اى شرطية المصر) و هو (اى ما يتفرع منها) هنا عبارة القدورى فيكون المعنى ان عبارة (لا تجوز فى القرى) مختص للقادر و اما فى حق العاجز فهذه العبارة منعدمة فحينئذ يجوز للعاجز اقامة الجمعة فى القرى و الله اعلم بالصواب

^٥: ثم اشتراط المصر آه واضح است که مولوى محمد سرور رحمته الله خواهان اینست تا این عبارت قدورى ((لا تصح الجمعة الا فى مصر جامع او فى مصلی المصر و لا تجوز فى القرى)) را توضیح دهند و در توضیح آن بیان نمودند که منظور از این عبارت اینست که بر اهل مصر و اهل فناء مصر، برپایی نماز جمعه در مصر ضرورى است اما آنهايکه در بیرون از این دو حد قرار دارند چون بر اتيان مصر قادر نیستند و از رفتن به مصر عاجز اند بر آنها لازم است تا در مناطق مربوطه خود شان نماز جمعه را ادا نمایند اما در اینجا مصنف رحمته الله بیان میکنند که این عبارت قدورى مبنی بر اشتراط

تعدد الجمعة واما على الاصح الارجح فالثلثة ليست بشرط لعدم الاحتياج الى الاجتماع الى موضع واحد الذي هو المفضي الى النزاع في التقديم و التقديم الغرض^۱ من اذن العام العلة^۲ من المصر ثم هذا الحد^۳ من الفناء قد رحمه البحر من البدائع كما في الدر المختار و استحسنة في البدائع كما في الرد المختار و قال في البدائع انه احسن الاقوال كما في البحر قلت و له ثلثة ترجيحات آخر على سائر التعريفات و التحديدات الثمانية او التسعة الاول انه قول الامام عليه السلام و اصحابه عليهم السلام المتفق عليه بينهم كما في شروح المشكوة و الثاني انه مؤيد باحاديث الباب و الثالث ان الامر المقطوع به لا يجوز منعه بالاشتباه و الاختلاف فوجب اختيار اطول المسافات ۱۲.

مصر میباشد و خود اشتراط مصر مبنی بر روایت عدم جواز تعدد جمعه میباشد یعنی چون بر اساس این روایت، در یک مصر تعدد جمعه جایز نیست پس برای اینکه تا حد امکان تمام جمعیت در یک مکان جمع شود مصر شرط گذاشته شده است و بر اهل فناء رفتن به مصر نیز الزامی شده است زیرا توان رفتن به آنجا را دارند و همچنین بر اساس این روایت سلطان و اذن عام نیز شرط قرار گرفته اند زیرا سلطان از نزاع بر سر تقدیم و تقدیم جلوی گیری می کند و اذن عام نیز به این خاطر لازم است تا تمامی مردم اجازه شرکت در نماز جمعه را داشته باشند. سپس مصنف رحمته الله در ادامه بیان میدارند که روایت عدم جواز تعدد جمعه روایت مرجوح است و سخن راجع در مذهب این است که تعدد جمعه در یک مصر جایز است پس بناء به تعدد نماز جمعه نه مصر شرط است، نه سلطان و نه اذن عام زیرا لازم نیست تا تمام جمعیت در یک مکان جمع شود پس نه مصر لازم است تا اجتماع را در یک محل گردآوری کند و نه سلطان که از نزاع مذکور جلوگیری نماید و نه اذن عام تا تمام مردم اجازه شرکت داشته باشند. خلاصه تمام سخنان مصنف رحمته الله این است که سخن قدوری اولاً بر اساس روایت مرجوحه است اما بر اساس روایت راجح این قول قدوری اعتبار ندارد و ثانیاً بالفرض که این عبارت قدوری قول راجح مذهب میباشد باز هم معنای صحیح آن اینست که اهل فناء و اهل مصر الزاماً باید در مصر جمع شوند و شعار هفته گی جمعه را به جا آورند چون بر این اجتماع قادر میباشد اما آنهاست که بیرون از حد فناء موقعیت دارند چون از اتیان به مصر عاجز اند پس باید در همان مناطق خودشان ادا نمایند و تا حد امکان باید در یک محل گرد آیند به گونه که هر کس بعد از اقامه نماز جمعه تا شب بتواند به خانه برگردد و الله اعلم بالصواب.

^۱: خبر ثان لهو ای الذی هو الغرض من اذن العام

^۲: خبر ثالث لهو ای الذی هو العلة من المصر

^۳: عطف علی قوله و هو حد البیتوته و ما بینهما اعتراض لیبان قول القدوری

الفصل الرابع: التحقيق في عبارات المذهب

مقدمة الفصل:

در این فصل، رساله های ذکر می گردد که به طور کلی اثبات نماز جمعه در قریه ها را مورد بحث قرار میدهد و یک موضوع خاص را دنبال نمی کند بلکه از تمام موارد یاد شده در دو باب اول به طور اجمالی استفاده می نماید و همه آنها را کنار هم قرار میدهد و علاوه بر آن، حاوی مسائلی میباشد که قبلاً ذکرى از آنها نگردیده است. در واقع میتوان گفت خلاصه و چکیده هر دو باب در همین فصل گنجانیده شده است. و لله الحمد و الیه المتاب.

فى بيان اشتراط السلطان

قوله فى التقديم و التقدم آه الهداية^١ اشار المصنف رحمته الله الى ان اشتراط السلطان كاخويه اى المصر و اذن العام من خصائص عدم جواز تعدد الجمعة و اما على ما هو الاصح الارجح من جواز التعدد فالثلثة ليست بشرط فاما السلطان فلعدم النزاع و اما المصر و اذن العام فلعدم الحاجة الى التمكن بالاجتماع فى موضع واحد ١٢

^١: الهداية آه: ذكر المصنف رحمته الله تعليل صاحب الهداية لاشتراط المصر ثم بين أنَّ تعليله دليل على ان اشتراط السلطان من خصائص عدم جواز تعدد الجمعة و كذلك المصر و اذن العام و نحن نذكر لك تعليله و اقوال العلماء فيه ففى الهداية فى باب الجمعة: "و لا يجوز اقامتها الا للسلطان او لمن امره السلطان لانها تقام بجمع عظيم و قد تقع المنازعة فى التقديم و التقديم و قد تقع فى غيره فلا بد منه تنميما لامره" آه و فى الرسائل الاركان لبحر العلوم مولانا عبدالعلى اللكنوى "لم اطلع على دليل يفيد اشتراط امر السلطان و ما فى الهداية رأى لا يثبت به الاشتراط لاطلاق نصوص وجوب الجمعة ثم هذه المنازعة تندفع باجماع المسلمين على تقديم واحد كما فى جماعة الصلوات عسى ان تقع المنازعة فى تقديم رجل لكن تندفع باجماع المسلمين فكذا فى الجمعة ثم الصحابة رضي الله عنهم اقاموا الجمعة فى زمان فتنة امير المؤمنين عثمان رضي الله عنه و كان هو اماما حقا محصورا و لم يعلم انهم طلبوا منه الاذن بل الظاهر عدم الاذن لان هؤلاء الاشقياء من اهل الشر لم يرخصوا فى ذلك فعلم ان اقامة الجمعة غير مشروطة عندهم بالاذن و لعل لهذه الواقعة رجع المشائخ عن هذا الشرط فيما تعذر فيه الاستيذان من الامام" آه انتهى و قال المولى عبدالحى فى العمدة الرعاية حاشية الشرح الوقاية ناقلا عن الفتح المنان فى تأييد مذهب النعمان للشيخ عبدالحق الدهلوى بعد ذكر حاصل عبارة الهداية "هذا تقرير الهداية و ظاهره يفيد الاولوية و الاحتياط عقلا لا الاشتراط و عدم جواز الصلوة بدونه شرعا" آه انتهى ثم قال المولى المذكور فى حاشيته بعد ذكر عبارات كثيرة "لعلك تنفطن من هذه العبارات و نحوها انه لا شك فى وجوب الجمعة و صحة ادائها فى البلاد الهند التى غلبت عليها النصرارى و جعلوا عليها ولاية كفارا و ذلك باتفاق المسلمين و تراضيههم و من افترى بسقوط الجمعة لفقد شرط السلطان فقد ضل و اضل هذا و للتفصيل موضع آخر" آه انتهى و فى الحاشية ايضا "و هذا يرشدك الى ان اشتراطه انما هو على سبيل الاولوية حيث لا تتعدد الجمعة و حيث تعددت فلا حاجة الى ذلك" انتهى

في بيان حد المصر و ان جواز الجمعة في المصر ليس موقوفا بالاذن

انه تصرف في عبارات كتب القوم فاستخرج اشتراط الاذن (ايضاً في جواز الجمعة) في حد الصحيح و هذا باطل لان من قال بمصريته لا يتوقف عنده جواز الجمعة بالاذن و انما يحتاج اليه لصيروريته مجعاً عليه و الصغيرة انما لا يجوز فيها الجمعة باعتبار الحدين المذكورين لا باعتبار انه غير داخل في حد من الحدود لان الحد اللغوي بانه بمعنى مطلق العمران موجود و عليه سياق الجامع الصغير و عليه اطلاق المتون فلذا قال في الرد المحتار و هذا اذا لم يتصل به حكم اى عدم الجواز في الصغيرة باعتبار الحد المذكور اذا لم يأذن به الامام و اما اذا اذن بجوازها فيها فيصير مجعاً عليه و ذلك لوجود الاختلاف فيها ايضاً ١٢

بيان احكام القادر على المصر و العاجز عن المصر ١

اعلم ان العاجز عن المصر غير^٢ مخاطب^٣ بمراعاته فشرطيته حينئذ منعدم بالانعدام الاصلى لا تفويت للشرط (لانه مخصوص فى حق القادر) فلا فوت للمشروط فترى فى المتون جواز جمعة فاقد الاقامة بمصر^٤ آه و هو المسافر و القروى كما فى القهستانى و ايضا فى الفتاوى جواز الجمعة زمن استيلاء الكفار و الفتن مع شمولهما على قتل القضاء و الامراء و تخريب المساجد و الابنية بل هذا حال جميع شروط اداء الجمعة و اركانها و حال سائر الصلوات مع شروطها و اركانها (فى ان العاجز عنها غير مخاطب بمراعاتها على قدر العجز) ثم بقى امر القادر على المصر ففى الهداية و لا تصح الجمعة الا فى مصر جامع او فى مصلى المصر او فناءه و هو حد البيوتة (و لا تجوز فى القرى) اى الخارجة^٥ عن الافنية ثم اعلم ان الحد الكذائى فى تفسير الفناء قد رجّحه فى البحر كما فى الدر المختار و استحسنته فى البدائع كما فى الرد المحتار ففى البحر انه احوط و اولى و نقل عن البدائع انه احسن الاقوال آه ثم هذا بالنسبة الى

^١: لو فرضنا ان اشتراط المصر مبنى على الرواية الراجح فى المذهب فحال المكلف لا يخرج عن الحالتين اما قادر على اتيانها و اما عاجز عنه فيبين المصنف رحمته الله فى هذه الرسالة احكام الواردة على كلتي الحالتين مستدلا بمتون المذهب و التأسيسات الاجماعية و احاديث الباب و يثبت ان مانع الجمعة قد زلت اقدامهم عن المذهب و هم يدعون انتصاره

^٢: قوله غير آه كحال السلطان و سائر الشروط و الاركان فترى انه لا كلام فى جواز جمعة المعذورين عن جميع الاركان و الشروط و هذا كحال غير الجمعة من الصلوات ١٢ مصنف رحمته الله

^٣: قوله مخاطب آه اى على ما اخبر الله تعالى فى النصوص المتواترة المتظاهرة و اجمع عليه الامة ١٢ مصنف رحمته الله

^٤: فاقد الاقامة بمصر آه: لهم ان الاقامة بمصر شرط الوجوب و المصر شرط الصحة و المراد من فاقد الاقامة بمصر القروى المسافر فى المصر او المصرى المسافر فى المصر بقريّة ذكر المصر فى شروط الصحة ففى المستخلص صفحه ٢٩٣ بعد ذكر عبارة و من لا جمعة عليه ان اداها جاز من فرض الوقت " و هذا فيمن لم يوجد فى حقه شرائط الوجوب و اما من لم يوجد فى حقه شرائط الاداء كالمصر و غيره بان كان جماعة من الشافعيين يصلون الجمعة فى موضع اجتمع فيه اربعون من الاحرار كما هو مذهبهم فان اقتدى بهم لا تجزى عن الظهر لان ما صلى ليس بجمعة فى زعمه فلا يسقط عنه فرض الاصل " آه انتهى و لنا ان قوله فاقد الاقامة بمصر يشمل القروى المقيم فى القرية و القروى و المصرى المسافر فى القرية ايضا فتقييده على بعض معانيه لا يجوز الا اذا كان هناك دليلا قاطعا و ما ذكره من القرينة لا يجدى للتقييد اذ شروط الصحة منعدمة عند العجز بالاتفاق و لو كان مراده من هذا اللفظ المعانى المذكورة لقال " و المسافر فى المصر نابت جمعته عن فرض الوقت " بدلا عن قوله " و فاقد الاقامة بالمصر " ثم ان جعل المصر من شروط الاداء ليس امرا اتفاقيا فى المذهب لان هناك من جعله من شروط الوجوب و هناك من قالوا بعدم شرطيته فيأتى الاحتمال فلا يجوز تقييد قول الماتن بالاحتمال ففى المجمع الانهر صفحه ٢٤٥ بعد ذكر المصر و الفناء فى شروط الاداء " لكن هذا مشكل جدا لان الشرط الذى هو فرض لا يثبت الا بالقطعى كما فى شرح التنوير آه " و أول القهستانى عبارة المختصر فقال شرط وجوب ادائها المصر آه

^٥: قوله اى الخارجة آه بل عليه مراعات الشرط مادام القدرة و الا فلا شرط على العاجز و هذا التفصيل مبنى على الرواية المرجوحة من عدم جواز تعدد الجمعة و اما بناء على الراجح فالمصر ليس بشرط اصلا ١٢ مصنف رحمته الله

الفاظ التصحيح الواقعة في تفريعات الفناء و تحديداته الثمانية او التسعة و اما بالنسبة الى المذهب فله الرجحان القوى لانه اصل مذهب ابي حنيفة رحمه الله كما في شروح صحيح ابي داود رحمه الله كتعليق المحمود و غيره و شروح صحيح ابن ماجة و غيرها بل هو المتفق عليه بين الامام رحمه الله و بين اصحابه رحمه الله كما في شروح المشكوة كالاشعة للهمعات للشيخ عبدالحق الدهلوي رحمه الله و غيرها و كذلك بالنسبة الى احاديث الباب بل هو متعين حينئذ ففى المشكوة عن الترمذى «الجمعة واجبة على من آواه الليل الى اهله» و فى الكشف الغمة كان رسول الله صلى الله عليه و آله كثيرا ما يقول «الجمعة واجبة على من آواه الليل الى اهله» و فى الحجة الله البالغة لشاه ولي الله الدهلوي رحمه الله «الجمعة واجبة على كل قرية» و اختاره فى الحجة و المصنفى شرح المؤطا و قال هو الاصح عندي يكفى فى الوجوب اقل ما يتقرى به قرية فمن تخلف حينئذ فهو الاثم آه ملخصا و فى البيهقى «الجمعة واجبة على كل قرية و ان لم يكن فيها الا اربعة» رواه عبدالله بن ام عبدالله الدوسية عن رسول الله صلى الله عليه و آله و الروايات الواردة و الاحاديث الصحيحة فى اقامة رسول الله صلى الله عليه و آله الجمعة فى السفر (كما فى ابي داود) و الصحابة رضي الله عنهم فى القرى و السواحل (كما فى البيهقى) و اينما كانوا (كما فى مصنف ابن ابي شيبة و المبسوط) و الدلائل كثيرة لا يسعها المقام مع انه لا مناقضة بينها و بين اشتراط المصر اصلا كما قدمنا و اما بالنسبة (اى نسبة تعريف الفناء) الى القاطع المطالب فلا يجوز العمل الا باطول المسافات لعدم ترك جواز القاطع المجمع عليه بالاشتباه و الاختلاف و عند هذا العبد الضعيف لا يتصور الاشتباه فى جواز الجمعة باعتبار المكان لان الموضع الذى يصلى فيه الجمعة ان كان مصرأ او فناء فقد روعى الشرط و الا فلا شرط على العاجز لعدم الخطاب فمن اضل ممن افق بعدم جواز صلوة العاجز عن قراءة الفاتحة تمسكا بحديث «لا صلوة الا بفاتحة الكتاب» و قس عليه نظائره بل جميع نصوص شروط الاداء و اركانه ما اوردها الشارع ليفضى بها الى ترك اصل الصلوات بل لترعى الشروط و الاركان لا محالة عند القدرة فقط ١٢

بيان اصل المذهب فى باب الجمعة

لا تصح الجمعة الا فى مصر جامع او مصلى المصر ولا تجوز فى القرى آه هداية بل على اهلها الاتيان فى اهل المصر ما لم يتعذر بان يتمكن البيوتوتة فى الاهل بعد ادائها و هو المذهب (وغيره انما نسب الى المذهب باعتبار التخريج) و المنقول الصريح لابي حنيفة رحمته الله و اصحابه رحمهم الله كما فى شروح المشكوة وغيرها و انما ضرورة الاجتماع فى موضع واحد لانه الغرض الاصلى فى تشريع الجمعة فى اكملية شعار الدين لوجود نفسه فى سائر الجماعات و من فروعه ايضا (اى كاشتراط المصر و الاتيان اليه) اشتراط اذن العام لتمكن (اى تمكن كل واحد) على الاجتماع الكذائى (اى الاجتماع فى موضع واحد) و ايضا من فروعه اشتراط السلطان كما اشار اليه صاحب الهداية فى تعليله و اما بناء على الرواية الصحيحة الراجحة من جواز التعدد فليس المصر و لا اتيانه و لا اذن العام و لا السلطان بشرط و قد اشتبه الامر هنا على الاكثر ثم هذا كله^١ عند عدم تعذر المصر و اما عند تعذره فالقول بعدم جواز الجمعة معارضة للنص المطالب بلا دليل^٢ و اقواله رحمته الله و افعاله رحمته الله و اجماع الصحابة رحمهم الله و ائمة المذاهب رحمهم الله وذلك لان امر العاجز غير موجود شرعا و اعتقاد خلافه كفر صريح لانه خروج عن اعتقاد جميع اهل السنة بل و جميع اهل البدعة ايضا فثبت ان نصوص الاركان و الشروط و ان كانت من القواطع ساكتة عند العجز قطعاً مع شمول النص المطالب للعاجز

^١ : هذا كله آه: اى القول بلزوم الاتيان الى المصر لاداء الجمعة على المرجوح و عدم لزومه على الراجح انما هو عند عدم تعذر المصر و اما عند تعذره فلا خلاف فى ان اتيان المصر ساقط فحاصل قول المصنف رحمته الله ان حقيقة الاختلاف بين اهل المذهب فى المصر انما هو عند عدم تعذره فمن يرى عدم جواز تعددها فاتيان المصر لازم عنده و من يرى جوازه فلا حاجة اليه عنده و اما اذا تعذر الاتيان فعندهما (اى القائل بعدم جواز التعدد و القائل بجوازه) اتيانه ساقط لعدم دخول العاجز تحت خطاب النص مع انك علمت ان خطاب النص المطالب ليس مقيدا بكون المكلف قادرا على الشروط و الاركان او عاجزا عنهما فانكاره (اى القائل بالمنع) مطالبته (اى النص المطالب) عند العجز عنهما معارضة له (اى النص المطالب) بلا دليل و الله اعلم بالصواب

^٢ : بلا دليل آه: كونه معارضة للنص المطالب بلا دليل بحيث ان امر القرأنى فاسعوا يطالب اداء الجمعة و القائل يقول بمنعها دون ان يتمسك باى دليل فإن قيل ان القائل بالمنع يتمسك بحديث على رحمته الله و باشتراط المصر فليس منعه بلا دليل نقول ان خطاب الحديث و اشتراط المصر ساقط عند العجز و خلاف ذلك يلزم تكذيب الله تعالى فى قوله لا يكلف الله نفسا الا وسعها فبقى النص المطالب دون معارض و إن قيل يفقد المصر بعدم مطالبة الامر القرأنى فاسعوا فليس الامر مطالبا لاداء الجمعة نقول ان هذا يلزم تقييد النص الموجب بالقدرة على نصوص الاداء و ذا لا يجوز اذ يفضى الى عدم جواز صلوة العاجز عن الشروط و الاركان كالقيام و الركوع فافهم.

الكذائي على القطع و البتات اذ لا معارض له حينئذ بوجه من الوجوه فترى انه لا كلام في سقوط الظهر و صحة الجمعة من الخطيب و من يقتدى به و ان كانوا الجميع عاجزين عن جميع الاركان (كالقيام و القراءة و الركوع و السجود و غيره) و الشروط (كالسلطان و توجه القبلة و ستر العورة و غيرها) فلذا صرح في متون المذهب ان فاقد الصحة جمعته صحيحة فكذا امر المصر لما فيه ايضاً ان فاقد الإقامة بمصر جمعته تنوب عن فرض الوقت فيشتمل القروى و المسافر كما في جامع الرموز و في الحديث الجمعة واجبة على كل قرية اورده المحدث الدهلوى في الحجة و صرح باختياره فيها و في المصنفى شرح المؤطا و في الحديث ايضاً « الجمعة واجبة على كل قرية و ان لم يكن فيها الا اربعة » كما في البيهقى و ترى جمعة رسول الله ﷺ في سفر الحديبية و الحنين كما في ابى داود و جمعة صحابة رضي الله عنهم مع سائر الناس في مصر و السواحل زمن طويل من خلافة عمر رضي الله عنه و عثمان رضي الله عنه بامرهما من غير انكار نكير و اعتراض معترض كما في البيهقى و كتابة عمر رضي الله عنه الى ابى هريرة رضي الله عنه في البحرين ان اد الجمعة بجواثى و حيثما كنت كما في المبسوط و كتابته الى البحرين ايضاً ان ادوا الجمعة لجواثى و اينما كنتم كما في مصنف ابن ابى شيبه و صححه ابن خزيمة و الحق ان اختلاف ائمتنا الثلاثة في جمعة عرفات و المنى في الوجوب لا الجواز^١ كما في الخلاصة و هو المتعين من عبارة الجامع الصغير و هو اصل المذهب و ام المتون بل هو المتعين من اختلاف جميع ائمة المذاهب كما في الميزان عن بعض العارفين و كما في حجه ايضاً و حج الفتوحات و لم يورد نهى

^١ : فى الوجوب لا الجواز أه: و قد شاع فى الكتب المتأخرة ان اختلافهم فى الجواز لا الوجوب فى الهداية " و تجوز بمنى إن كان الامير امير الحجاز او كان الخليفة مسافرا عند ابى حنيفة و ابى يوسف رضي الله عنهما و قال محمد لا جمعة بمنى لانها من القرى حتى لا يعيد بها و لهما انها تتمصر فى ايام الموسم و عدم التعيد للتخفيف و لا جمعة بعرفات فى قولهم جميعا لانها فضاء و بمنى ابنية " أه و قال مولوى محمد سرور رضي الله عنه ان القول بعدم الجواز فى المنى و العرفات لا يبين اصل اقوال الائمة بل هو على قولهم فتعليل صاحب الهداية " لانها من القرى حتى لا يعيد بها " ليس من الامام محمد رضي الله عنه بل منسوب اليه و كذلك قوله " و لهما انها تتمصر " أه منسوب اليهما لورود تناقضات غير مرفوعة على التعليلين لا يصح نسبتها الى الائمة كما سيأتى تفصيله ان شاء الله و منشأ تخريجهم عدم الجواز قول الامام محمد رضي الله عنه فى جامع الصغير فى الجمعة بمنى " إن كان الإمام أمير الحجاز أو كان الخليفة مسافرا جمع وإن كان غير الخليفة وغير أمير الحجاز وهو مسافر فلا جمعة فيها وقال محمد رضي الله عنه لا جمعة بمنى ولا جمعة بعرفات فى قولهم جميعا " فحمل المتأخرون قوله " جمع " على " جاز " و قوله " لا جمعة " على عدم الجواز مع ان الحق ان قوله " جمع " بمعنا " وجب " و قوله " لا جمعة " معناه ليست الجمعة واجبة فالاختلاف فى الوجوب و عدمه لا الجواز بقرينة قوله " و هو مسافر " لان السفر لا يمنع الجواز قطعاً و لتصريحه قبل ذكر هذه العبارة " أمر عبداً أو مسافراً يخطب ويصلي الجمعة أجزأهم " و الله اعلم بالصواب

من الشارع عنها من حيث هى هى اجماعا كما علم من حج الميزان اذ هو غير متصور فى العبادات المشروعة من حيث هى هى وفى رحمة الامة و حج الميزان قال ابو يوسف رحمته الله يصلى الجمعة فى عرفات آه و فهم عدم جوازها فيها خطأ فاحش فضلا عن دعوى الاجماع اذ نحن غير مأمورين بمراعات المصر عند العجز فباى شئ يبتنى القول بعدم جوازها فيها و جاء فى الحديث بطرق شتى يقوى بعضها بعضها ان خمسة لا جمعة عليهم و عد اهل البادية منهم^١ اورده المحدث الدهلوى فى الحجة ثم هذا اذا كانوا بوادى الاصل اما اذا كانوا من اهل العمران بعدوا منهم لاجل اغنامهم ففيه طبع القلوب كما فى ابن ماجة و حديث منع رسول الله ﷺ لرعاة الابل و الغنم من ان يبعدوا عن المدينة قدر ميل او ميلين حتى لا يسمعو النداء فلم يحضروا الجمعة و يقول من فعل ذلك ثلث مرات طبع الله تعالى على قلبه و هو بلفظه مذكور فى كشف الغمة للامام عبدالوهاب الشعرانى ١٢

^١: و عد منهم اهل البادية آه: و لو ان الجمعة لم تجز فى القرى و البوادرى ما ذكر رحمته الله اهل البادية فى اهل الرخصة فإن قيل ذكرهم للإشعار بأن اهل البادية لو مروا على مصر او دخلوه فليس عليهم الجمعة نقول (مع ان هذا التأويل بعيد) ان اهل البادية ان دخلوه مقيمين فعليهم الجمعة و ان مروا عليه او دخلوه مسافرين فان المسافر لا جمعة عليه اتفاقا فلا حاجة إلى القول بأن اهل البادية من اهل الرخصة لانهم حينئذ اهل للرخصة من حيث انهم مسافرون و الله اعلم بالصواب

التحقيق في الجمعة

اعلم ان عدم جواز الصلوة (جمعة كانت او غيرها) بدون اركانها و شروطها انما هو اذا كان المصلي مفوتا لها بان يتركها مع القدرة عليها و اما عند العجز فالاركان و الشروط منعدمة (فلا يتصور التفويت) لعدم دخول العاجز تحت نصوصها باخبار الله تعالى في النصوص المتواترة المتظاهرة و اجماع الامة (و هو المبرهن في فن الكلام) فاذا قلنا لا تصح الصلوة الا قائما و لا تجوز قاعدا تعين ان عدم الجواز الكذائي فرع لاشتراط القيام فهو كاصله موقوف على القدرة فقط فمن اضل ممن قال بعدم جواز صلوة العاجز عن القيام قاعدا تمسكا بقوله تعالى ﴿قُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ [البقرة: ٢٣٨] لان الذي قال بالقيام هو الذي قال ان العاجز عن القيام غير داخل تحت نصه فيجب الايمان و العمل بكلا القولين^١ و قس عليه احوال سائر الاركان و الشروط فمن القواطع ان فاقد المصر العاجز عن اتيانه غير داخل تحت حديث علي رضي الله عنه (و في فتاوى البخارى صفحة ٢٧ ان جميع دلائل المنع تخمينات باطلة) فمنع جواز الجمعة حينئذ انكار القاطع القرآني بلا دليل نحو منع جواز صلوة العاجز عن قراءة الفاتحة تمسكا بحديث «لا صلوة الا بفاتحة الكتاب» و نحو منع جواز صلوة العاجز عن اقامة صلبه بعد الركوع تمسكا بحديث «لا صلوة لمن لا يقيم صلبه بعد الركوع» مع ان المعنى الحقيقي للا نفى الجنس انما هو لنفى الكمال و ايضا حديث علي رضي الله عنه معلل بعلّة الاجتماع فتراه سيق لنفى الجمعة في المصر المجرد عن الاجتماع^٢ حيث عم النفي في الصدر ثم استثنى المصر الموصوف بصفة الجامعية^٣ فبقى المصر الخالي عن الصفة الكذائية داخلا

^١: قوله بكلا القولين أه بان نقول لا بد للقادر من مراعات القيام و لا شرط على العاجز ١٢ مصنف رحمه الله

^٢: قوله عن الاجتماع أه قال شيخ الاسلام ركن الدين ان للغير حكم المصر كما في الصلوة المسعودية فكذا كان رسول الله صلى الله تعالى عليه و

آله و صحبه و سلم يصلى الجمعة في سفر الحديبية و الحنين و كذا الصحابة (رض) ١٢ مصنف رحمه الله

^٣: الموصوف بصفة الجامعية أه: اى ان الحديث عم النفي اولا عن الاحوال كلها و هى المصر مع الاجتماع، المصر دون الاجتماع و الاجتماع دون المصر ثم استثنى المصر الموصوف بصفة الجامعية فخرجت الاولى عن النفي بعبارة الحديث و اما الثانية اى المصر دون الاجتماع فباق تحت النفي لانه المصر الغير الموصوف بصفة الجامعية و لانه لا معنى لوجوب الجمعة على المصر خاليا عن الاجتماع فيعلم ان العلة من سياق الحديث ليس المصر لان المدار عليه (العلة) اذا وجد وجد الحكم و فى الثانية وجد المصر و لم يوجد اقامة الجمعة اما الحالة الثالثة فداخل تحت المستثنى بدلالة الحديث لانه لا شك ان اهل المصر اذا صاروا من ذوى اخبية بنحو الزلازل و نداوة الارض و رخوتها جمعوا و قد اقام الله الجمعة في سفر

تحت النفى^١ فلذا كان^٢ اشتراط المصر و اذن العام و السلطان مبنيًا على الرواية المرجوحة من عدم جواز تعدد الجمعة و اما على الرواية الاصح الراجح فلا حاجة الى السلطان لعدم النزاع فى التقديم و التقديم و لا الى المصر و اذن العام لعدم الحاجة الى الاجتماع فى موضع واحد فما قال صاحب القدورى^٣ و لا تجوز فى القرى فرع اشتراط المصر (و اشتراطه عند وجوده و القدرة عليه ليتمكن من مراعاته) المبني على الرواية الضعيفة اذا كان المصلحة واجدا (للمصر) قادرا على اتيانه و اما اذا كان فاقدا له عاجزا عن اتيانه فالقول بدخوله تحت حديث على عليه السلام تكذيب لله تعالى و رسوله صلى الله عليه وسلم و خروج عن اجماع الامة (بان امر العاجز غير موجود شرعا و انما الاختلاف فى جوازه عقلا) و عن نظائره من سائر الاركان و الشروط فترى انه لا كلام^٤ (اى لا كلام فى جمعة المعذورين عن الاركان و الشروط) فى اقامة الجمعة عند فقد السلطان و الامير (كما فى الرد المحتار و غيره) و القاضى و الخطيب بل و عند استيلاء الكفار مع ما به من تخريب المساجد و قتل من ذكر و فيه فقد تفسير المصر بل لا كلام فى جواز الجمعة و غيرها من الصلوات عند العجز عن جميع الاركان و الشروط^٥ و لو شمل العجز الامام و المأموم جميعا فالمنع حينئذ مع كونه تكذيبا لله تعالى و رسوله صلى الله عليه وسلم و خروجا عن اجماع الامة معارضة للقاطع المطالب لاصل الصلوة بلا دليل

الحديبية و الحنين و اقام الصحابة عليهم السلام فى برارى مصر فى زمان عمر رضي الله عنه فتعين ان للاجتماع تأثيرا فى اقامة الجمعة فحيثما وجد الاجتماع يوجد اقامة الجمعة كما فى الحالتي الاولى و الثالثة و اذا انعدم الاجتماع كما فى الثانية انعدم اقامة الجمعة فالحديث معلل بعلة الاجتماع فافهم^١: قوله تحت النفى آه فحديث على (رض) من اعظم الدلائل على جواز الجمعة فى القرى و البرارى بجامع العلة و هو حصول الاجتماع ١٢ مصنف رحمته الله

^٢: فلذا كان آه: اى لاجل ان حديث على عليه السلام معلل بعلة الاجتماع و انه سيق لنفى التعدد قلنا بعدم جواز تعدد الجمعة و بناء عليه اشتراط المصر لتحشيد الاجتماع و اذن العام لتمكين كل واحد من ادائها و السلطان لدفع النزاع فى التقديم و التقدم ثم لاجل ان المعنى الحقيقى للانفى الجنس نفى الكمال قلنا بجواز تعدده و لكن اقامتها فى موضع واحد احب لكونه على وجه الكمال فصار رواية عدم جواز التعدد رواية مرجوحة و صار اشتراط المصر و اذن العام و السلطان مبنيًا على الرواية المرجوحة و على الراجح الاصح فالثلاثة ليست شرطا فافهم.

^٣: قوله قال صاحب القدورى آه فمعنى القول بعدم الجواز فى القرى ان يرعى المصر الذى هو الشرط لا ان تهمل الجمعة اذ ليس غرض الشارع بنزول نصوص الشروط و الاركان ان تهمل الصلوة بل ان ترعى الشروط و الاركان ما امكن ١٢ مصنف رحمته الله

^٤: قوله انه لا كلام آه اذ هو قد اتى بالمأمور به على وجه ما امر به و هو اتيانه على حسب الطاقة ١٢ مصنف رحمته الله
^٥: قوله عن جميع الاركان و الشروط آه كالقراءة و الركوع و السجود و طهارة الثوب و البدن و المكان و القيام و الخطيب و الخطبة و توجه الى القبلة و غيره و ذلك لان النصوص المطالبة لاصل الصلوة مطالبة على حسب الطاقة ١٢ مصنف رحمته الله

(لعدم نصوص الشروط و الاركان على العاجز) بل هو غير متصور^١ مادام التكليف ببقاء العقل و البلوغ لا من طرف نصوص الظاهر لتقدمها^١ و لا من طرف نصوص الاركان و

^١: بل هو غير متصور أه: اى المنع غير متصور مادام التكليف ببقاء العقل و البلوغ و التحقيق يؤخذ من كتب الاصول و نحن نبين لك هذا الامر بعرض المسألة على الاصول بيانا تاما لا يغادر شبهة و ذلك عن طريق اسئلة واردة و الجواب عنها و نبدأ بالجواب عن السؤال لماذا نصلى و فى اوقات محدودة؟ من اين يأتى وجوب الصلوة فنقول: قال ائمة الاصول ان حكم الله تعالى فى الازل هو السبب الحقيقى لوجوب العبادات اى انه تعالى حكم فى الازل بان الصلوة مثلا واجب و ان قيل ما السبب فى هذا الحكم اى لم حكم تعالى بوجوبها فى الازل فنقول: ان نعمه ﷺ وافرته بوجوب الشكر علينا و ذلك بوجوب العبادات و ان قيل من اين اطعنتم على حكم الله تعالى فى الازل انه أوجب الصلوة فنقول من قوله تعالى و اقيموا الصلوة علمنا انه تعالى حكم فى الازل بوجوب الصلوة فيرد ان وجود المسبب لا يتصور دون السبب فمن اين لنا ان نعرف تحقق السبب اى الحكم فى الازل فنأتى بالمسبب اى من اين نعرف ان الحكم فى الازل متى يوجب علينا العبادة فنقول ان حكمه تعالى فى الازل رتب وجوب الاشياء على امور ظاهرة تيسيرا لنا كالوقت للصلوة و البيع للملك فصار الوقت سببا لوجوب الصلوة ظاهرا مع ان سببه الحقيقى الحكم فى الازل فزوال الشمس مثلا سبب لوجوب الظهر علينا قال تعالى اقم الصلوة لدلوك الشمس فاذا زالت الشمس ثبت وجوب اداء نوع من العبادة فى الذمة بذلك الحكم فى الازل فيرد انه يجب اداء الصلوة بمجرد الزوال لا ان يسع المكلف ان يؤديه متى شاء فى الوقت فنقول: انا قلنا باشتغال ذمة المكلف بزوال الشمس لا انه مطالب لادائها فاذا زالت الشمس ثبت فى ذمة المكلف اداء نوع من العبادة فيلزمه تفريغ ذمته منها و لكنه لا يطالب بادائه فورا و لا بد للاداء من مطالبة من الشارع فالاول اى اشتغال الذمة نفس الوجوب و الثانى اى مطالبة الاداء يسمى وجوب الاداء فالوقت الذى اقيم مقام الحكم فى الازل سبب لنفس الوجوب لا وجوب الاداء فيرد ان كان حكمه تعالى فى الازل الذى اقيم الوقت مقامه سببا لنفس الوجوب فما هو سبب وجوب الاداء و ما هو المطالبة لادائه فنقول قال ائمة الاصول ان الله تعالى طلب منا بالكلام النفسانى الفعل فيتعلق الحادث لذلك الطلب باخراج الفعل من العدم فيرد كيف نعرف نحن ذلك الطلب فنقول لفظ الامر اى قوله تعالى اقم الصلوة اقيم مقامه فيرد علمنا ان الوقت الذى اقيم مقام الحكم فى الازل سبب لنفس الوجوب و ان لفظ الامر الذى اقيم مقام الكلام النفسانى سبب لوجوب الاداء و لكن متى يطلب لفظ الامر اداء الصلوة فنقول: قال ائمة الاصول ذلك (اى مطالبة الاداء) فى وقت الشروع فى الصلوة فقبل الشروع فيها طلب لفظ الامر الذى اقيم مقام الطلب القديم اداء ما شغل فى الذمة بزوال الشمس فيرد ماذا لو ان المكلف لم يشرع فى الصلوة حتى خرج الوقت فيلزم ان لا يكون أمّا لان لفظ الامر لم يطلب منه شيئا و انما يأتى بتركه طلب الله تعالى و انه لم يتركه لعدمه فنقول: قال ائمة الاصول و اذا لم يشرع فى الصلوة حتى ضاق الوقت طلب لفظ الامر فاذا لم يؤدها حتى خرج الوقت يأتى بتركه طلب الله تعالى فحينئذ يكون طلب لفظ الامر قبل الشروع فى الصلوة او حين التضييق صرح بذلك ائمة الاصول فيرد انكم قلتم بزوال الشمس يثبت اداء نوع من العبادة و قبل الشروع فيها طلب لفظ الامر اى اقم الصلوة اداء العبادة و لكن لماذا نركع و نسجد و نأتى بسائر الشروط و الاركان مع ان المطالبة وقعت من لفظ اقم الصلوة فقط لا من اركعوا واسجدوا و سائر نصوص الاداء ام تقولون ان المطالبة تقع من كل النصوص دفعة واحدة فنقول: ان المطالبة تقع من الامر التشريعى فقط اى اقم الصلوة فيطلب اداء الظاهر مثلا ثم ان الاداء المطلوب بالامر نفسه (تأكيد للاداء) يطالب نصوص الشروط و الاركان فبعد الزوال يثبت اداء نوع من العبادة و قبل الشروع فيها يطلب لفظ الامر اى اقم الصلوة اداء الصلوة فيثبت الاداء ثم الاداء يطلب الشروط و الاركان و هذا معنا قول المولى محمد سرور رحمه الله فى كل تصنيفاته ان لا ملازمة بين النصوص الموجبة و الاداء لان الموجبة تقع مطالبته بمرحلة قبل الاداء كما بينا فتطلب الموجبة اى اقم الصلوة اداءها و نصوص الاداء ساكنة حين مطالبته و بعد ان طلبت و ثبت الاداء و تم مطالبته جاءت نصوص الاداء مطالبة من قبل ما ثبت بالنصوص الموجبة فلا يتصور بينهما معارضة فاذا علمت هذا فلنعرضه على قضية الجمعة فإذا مالت الشمس من يوم الجمعة ثبت اداء نوع من العبادة فى ذمة المكلف ثم قبل الشروع طلب الامر ادائها و لكن يوجد فى هذا الوقت امران اى قوله تعالى اقم الصلوة وقوله تعالى فاسعوا الى ذكر الله فايهما يطالب فنقول من المؤكد ان المتأخر نزولا يزاحم المتقدم نزولا بقدر مطالبته و المتأخر هنا بالاتفاق نص الجمعة فحينئذ يطلب امر فاسعوا اداء الجمعة و ينعدم نص اقم الصلوة بقدر مطالبة نص الجمعة ثم الى هنا لا خلاف بيننا و بين مانعى الجمعة و كلنا يتفق على هذا و لكن لهم ان يقولوا ان مطالبة قوله تعالى مقيد بوجود المصر و المزاحمة بقدر المطالبة فالمطالب لاهل المصر هو قوله تعالى فاسعوا و لاهل القرى قوله تعالى و اقم الصلوة و لنا ان قوله تعالى فاسعوا عام مطلق فالمطالب لجميع المؤمنين هو قوله تعالى فاسعوا لانه زاحم الظاهر باعتبار العموم فينعدم فى حق العموم و لهم ان يقولوا سلمنا ان نص فاسعوا عام و لكننا نقول انه خصص بالاجماع ثم حديث على ﷺ وقع فى بيانه فمطالبة قوله تعالى فاسعوا تتوجه الى اهل الامصار و لنا اولا ان الاجماع

الشروط لانها وردت مؤكداً للتشريع ببيان كمية ادائه لا معارضات له فعنى عدم الجواز عند فوت الركن و الشرط ان يرعى ذلك الركن و الشرط لا ان تهمل الصلوة لانه خلاف ما اراد الله تعالى من ايراد نصوص الاركان و الشروط و لا يتصور ورود نهى من الشارع من الصلوة من حيث هى اذ من هذه الحيثية هى المأمور بها ففى المختصر و الوقاية و التنوير و الدر المختار و الرد المحتار و هو المفهوم من الكنزان فاقد الإقامة بمصر تنوب جمعته عن فرض الوقت آه ملخصاً و قال القهستانى فى شرح المختصر فيدخل فيه المسافر و القروى آه لعموم النص و اطلاقه و وجود المأخذ (و هو الايمان) و قطعية ما ثبت بها و اقتضاء الكدية و عدم المزاحم و التأكيد العموم و الاطلاق باحاديث الباب (كما فى المبسوط) نحو «من كان يؤمن بالله و اليوم الآخر فعليه^٢ الجمعة» و نحو «الجمعة حق واجبة على كل مسلم» و نحو «الجمعة واجبة على كل محتلم» و نحو «الجمعة على من سمع النداء»^٣ و نحو

على خلاف ذلك ثانياً ان الاجماع ليس قادراً على تخصيص الكتاب كما صرح ائمة الاصول ثالثاً ان حديث على عليه السلام من نصوص الاداء و قد علمت ان نصوص الاداء تأتى مطالبتها بعد مطالبة النص التشريعى فلا يتصور تخصيصه بها رابعاً ان القول بالتخصيص يخرج النص الى الظنى فلا يكفر جاحده مع ان اصحاب الفتاوى و الشروح صرحوا بأن الجمعة فريضة محكمة يكفر جاحدها باعتبار العموم فالقول بالتخصيص يخالف القول بفرضيته و تكفير جاحده خامساً ان تشريع الجمعة وقع باعتبار الذات اى لمحبييتها عند الله تعالى شرعها علينا فلا يتصور ان يمنع عنها ثم لهم ان يقولوا سلمنا ان تشريع الجمعة باعتبار العموم و لكن للوجوب شروط فلا تجب الجمعة الا بتلك الشروط و المصر شرط للوجوب لحديث على عليه السلام و لنا اولاً جعل الحديث من شروط الوجوب لا يصح لذكره فى الظرفية لا على الايجابية فلم يقل الا على مصر جامع ثانياً صرح اصحاب الفتاوى و الشروح و المتون ان فاقد شروط الوجوب نابت جمعته عن فرض الوقت ثم لهم ان يقولوا ان المصر شرط للاداء لا للوجوب و لنا اولاً جعل المصر من شروط الاداء بحديث على عليه السلام مشكلاً لان الحديث ظنى صرح بذلك صاحب مجمع الانهر ثانياً ان شروط الاداء تسقط عند العجز فلا تراحم النص الموجب فكما علمت ان الموجب مطالب و نصوص الاداء ساكتة ثم الاداء نفسه يطالب نصوص الاداء فحديث على عليه السلام ساكت حين مطالبة نص فاسعوا و هو عام فيطالب من جميع المؤمنين اداءها ثم الاداء بعد ثبوت وجوبه يطالب اتيان المصر لحديث على عليه السلام اذا كان قادراً عليه كما يطالب سائر الشروط و الاركان اما اذا كان عاجزاً عن اتيانه فالاداء لا يطالب اتيانه مع ان الاداء نفسه مطالب (بالبناء للمجهول) من جهة قوله تعالى فاسعوا فحينئذ لا يتصور منع الجمعة مادام التكليف ببقاء العقل و البلوغ لا من طرف نصوص الظاهر لتقدمها كما علمت و لا من طرف نصوص الاداء و قد علمت ان لا معارضة بينها و بين الموجب اذ الموجب يطالب بمرحلة قبل نصوص الاداء و هى ساكتة عند مطالبتة و لا من طرف القول بالتخصيص لانه لا يتصور تخصيص الجمعة الا بالقول بانه مبغوض كما فى الربا (على فرض انه التخصيص بالمصطلح) فافهم.

^١: قوله لتقدمها آه و فى فتاوى البخارى المطبوع فى مطبع كاكان صفحه ٧١ و ٧٢ عن قاضى القضاة محمد عناية الله البخارى و احزابه ان دلائل المنع واهية باطلة لا يجوز ترك القاطع بالاختلاف آه بل لا نهى و لا تحجير فى اصل الجمعة و الاختلاف فى الشروط و الاركان لا يضر فى قطعية الجمعة لان نصوص الشروط و الاركان ما وردت لاهمال الجمعة بل الغرض انه لا بد من مراعات الشروط و الاركان عند القدرة فقط ١٢ مصنف عليه السلام.
^٢: قوله فعليه الجمعة آه و من قال ان فاقد المصر داخل تحت حديث على (رض) فقد كذب الله تعالى فى ما اخبر فى النصوص المتواترة المتظاهرة و خرج عن الاجماع بان العاجز غير مأمور شرعاً ١٢ مصنف عليه السلام.

^٣: قوله سمع النداء آه و لا مزاحمة لاسباب الوجوب كما فى اصول الفقه فقد جاء فى الاحاديث الاخرى وجوب الجمعة على من لم يسمع النداء ١٢ مصنف عليه السلام.

«الجمعة واجبة على كل قرية» اورده المحدث الدهلوى فى الحجة و اختاره هنا و قال انه الاصح عندى و كذا اختاره فى المصنفى شرح المؤطا و نحو «الجمعة على الخمسين رجلا» اورده المحدث ايضا فى الحجة و نحو الجمعة واجبة على كل قرية و ان لم يكن فيها الا اربعة كذا فى البيهقى (عن ام عبدالله الدوسية عن رسول الله ﷺ) (و كذا فى الميزان و الكشف) و كتب عمر رضي الله عنه الى البحرين ان ادوا الجمعة بجواثى و اينما كنتم (و لفظ اينما شامل للمصر و القرى قاله جم غفير من اعلامنا الحنفية كذا فى مجموعة الفتاوى) كما فى مصنف ابن ابي شيبة و صححه ابن خزيمة و ايضا كتب عمر رضي الله عنه الى ابي هريرة رضي الله عنه فى البحرين ان اد الجمعة بجواثى و حيثما كنت (فلا فائدة حينئذ فى القول بان جواثى كانت مصرا) كما فى المبسوط و كان رسول الله ﷺ يقيم الجمعة فى سفر الحديبية و الحنين كما فى ابو داود^١ و مصعب رضي الله عنه بن عمير فى سفر الحديبية مع اثني عشر رجلا و اسعد رضي الله عنه بن زرارة مع تسعة عشر رجلا كما فى المبسوط صفحه ٢٤ و الناس^٢ من اهل مصر و السواحل يقيمون الجمعة زمان خلافة عمر رضي الله عنه و عثمان رضي الله عنه بامرهما (و لا معنى للاجماع الا هذا) و فيهم جماعة من الصحابة رضي الله عنهم كما فى البيهقى و قد جاء حديث بطرق شتى يقوى بعضها بعضها خمسة لا جمعة عليهم و عد منهم اهل البادية اورده المحدث الدهلوى فى الحجة و ترخيص الترك لاهل البادية يقتضى ان العزيمة و الخيرية فى اقامتها فيها لعدم النهى^٣ كما قال الائمة رضي الله عنهم (كما فى حج الميزان) و عدم التحجير (اذ التحجير خلاف اكديتها و اقدميتها على الظهر) كما فى حج الميزان كما قال اهل الكشف رضي الله عنه قال ابو يوسف رضي الله عنه انه يصلى الجمعة فى عرفات كما فى حج الرحمة الامة (كتاب فى بيان احكام المذاهب الاربعة) و فى حج الميزان الكبرى الجامع بين

^١: قوله كما فى ابي داود آه و لا مناقضة بينه و بين اشتراط المصر لان العاجز عن الشرط و الركن غير مأمور بمراعاته باخبار الله تعالى و اجماع الامة ١٢

^٢: قوله و الناس آه و واقعة حوائى حدثه ابن عباس (رضى الله تعالى عنهما) كانت حين رجوع الناس الى الاسلام بعد ان ارتد اكثر قبائل العرب زمن خلافة ابوبكر (رض) فانى توقع الجمعة من اهل القرى حين الارتداد و بيان التاريخ فى الكشف و بعض الشروح مسلم (رح) و قد غفل عنه اكثر الناظرين مع انه لا ينهض حجة على قائل الرخص ١٢ مصنف رضي الله عنه

^٣: قوله لعدم النهى آه لان الشئ الواحد لا يتصور ان يكون منهيا عنه و مأمورا به من جهة الذات ١٢ مصنف رضي الله عنه

المذاهب الاربعة ^١ قال ابويوسف رحمته الله انه يصلى الجمعة فى عرفات لعدم ورود نهى من الشارع وقال الجمهور عدم اقامتها فيها اخف آه وهذا اتفاق منهم على انه لا خلاف فى اصل الجواز وكذا اورد اختلاف الائمة الشيخ الاكبر فى حج الفتوحات فى جمعة العرفات و منى دائرا بين الوجوب وعدمه (لا الجواز وعدمه) واختار هو رحمته الله ان اقامة الجمعة فى عرفات من اوجب الواجبات سواء كانوا قليلين او كثيرين مقيمين او مسافرين آه ولذلك جعل صاحب الخلاصة (قال المشائخ هى مقدمة من الهداية والكافى وقاضىخان كما فى مسلك المتقين) اختلاف ائمتنا الثلاثة دائرا بين الوجوب وعدمه ^٢ و اول القهستانى عبارة المختصر فقال شرط وجوب ادائها المصر آه ملخصا ولم يجعل فى ظاهر الرواية المصر شرطا للجواز بل جعل مطلق العمران ^٣ شرطا للوجوب سواء سميناه مصرا او قرية ففى الجامع الصغير صفحة ١٩ و ٢٠ محمد رحمته الله عن يعقوب رحمته الله عن ابو حنيفة رحمته الله و ان كان (اى الامام فى منأ) غير الخليفة و غير الامير المجاز و هو مسافر فلا جمعة فيها آه فالمراد بالنهى هو نفى

^١: قوله المذاهب الاربعة آه و قال المشائخ (رح) العامل على قول ابو يوسف (رح) و محمد (رح) عامل فى المذهب قلت فكيف اذا ثبت الاجماع على عدم ورود نهى من الشارع اذ النهى و التحجير خلاف غرض الشارع من التشريع و اقدميتها من الظاهر و ليس غرض الشارع من تشريع اركان الاداء و شروطه الا مراعاتها ما امكن و اما عند العجز فلا شرط و لا ركن فكيف رد الحكم القاطع و الاحاديث المصرحة بلا دليل ١٢ مصنف رحمته الله

^٢: قوله الوجوب وعدمه آه و عليه سياق الجامع الصغير الذى هو ام المتون و اصل المذهب و هو موجود عندنا و كذا كتاب الكافى الجامع بين الكتب الستة ١٢ مصنف رحمته الله

^٣: مطلق العمران آه: و فى العالمگيرىة نقلا عن فتاوى قاضى خان و الظهيرية ان فى ظاهر الرواية ان تبلغ ابنية مصر ابنية منى آه و معلوم ان ابنيته فيما سلف ادنى ما يتقرى به قرية و بدونه يسمى مفازة و انما اخترنا ما فى ظاهر الرواية لانه اصل المذهب فاذا تعارض آراء المذهب فالارجحية لظاهر المذهب و انما جعل مطلق العمران مصرا فى ظاهر الرواية لان معناه اللغوى الحد و القطع فالمصر يقطع المفازة و بذلك المعنى هو مرادف للمصر و القرية و الفقهاء كثيرا ما يطلقون المصر على العمران كما فى باب التيمم و قصر الصلوة فان قولهم اذا جاوز بيوت مصره اى عمرانه سواء كان مصرا او قرية اتفاقا فتعين ان المراد بالمصر هو العمران ثم هو شرط للوجوب لا الجواز و بهذا التفسير يرفع كل التناقضات الواردة على الائمة فى باب الجمعة و اما ما اورده سائر اصحابنا فى تفسير المصر فلا يبين اصل اقوال الائمة فاذا هذا فاعلم انه لا يبقئ لنا فى يوم الجمعة الا وجوب الجمعة او ترخيصها و ذلك لعموم قوله تعالى فاسعوا و اطلاقه و ان كان لا يرضيك هذا فالانه المصر شرط الوجوب و ان كان لا يرضيك فلان الشروط و الاركان تسقط عند العجز و ان كان لا يرضيك هذا فلأن ظاهر المذهب ان تبلغ ابنية مصر ابنية منى و ان كان لا يرضيك هذا فلان اصح الاقوال فى تفسير الفناء هو حد البيتوتة و بهذا الحد يدخل جميع قرى شيندند و فراه فى تعريف الفناء و انما اكدنا فى اقامة الجمعة و ترك الظهر لان الامر المقطوع به فى هذا اليوم هو الجمعة لا الظهر و لان فى تركها وعيد ليس فى تركه فلو كان الدلائل كلها ناطقة باقامة الظهر فى مكان الا ان هناك شبهة فى اقامة الجمعة فى ذلك المكان فالاحوط ان نقيم الجمعة لا الظهر لقطعيتهما و خطورة امرها فكيف و الدلائل و الاصول و القواعد كلها ناطقة باقامة الجمعة فإن كان موضع او قرية من قرى فراه او غيرها يدخل فى حد من حدود المصر و لو كان ضعيفا يجب علينا القول بإقامة الجمعة و ان كان لا يدخل فى حد من الحدود فاقامتها رخصة و الله اعلم بالصواب.

الوجوب لا الجواز' للقطع على ان السفر لا يمنع الجواز اتفاقا وايضا في المفهوم اشارة على انه لو كان مقيما فيها فعليه الجمعة مع انه لا خلفية هنا ولا امير ولا قاض ومن هنا قال جم غفير من اعلامنا الحنفية ان اشتراط المصر قول^٢ بعض اصحاب التخريج لا اصل المذهب وفي اصل المذهب ايجاب وترخيص في الترك فقط كما علمت وايضا في الميزان عن بعض العارفين ان هذا الشروط للتخفيف^٣ لا للصحة فلو اقيمت في غير الابنية وبغير الحاكم جازت لان الله تعالى اطلق اقامتها وسكت عن تلك الشروط وهو قول ائمة المذاهب آه ملخصا وقال شاه ولي الله الدهلوي ان اكثر الاحكام كان الاختلاف فيها للاولوية في زمن صحابة رضي الله عنهم و كذلك في زمن ائمة المذاهب رضي الله عنهم ثم انجر الاختلاف الى

^١: نفى الوجوب لا الجواز آه: وقد حمل المتأخرون على نفى الجواز و بنوه على استدلالات متناقضة ونسبوا الى الائمة فقال صاحب الهداية تعليلا لقول ابي حنيفة و ابي يوسف رضي الله عنهما بجواز الجمعة بمنى ان كان الامير امير الحجاز او الخليفة مسافرا " ولهما انها تتمصر في ايام الموسم" و قال صاحب فتح القدير بعد ذكر هذه العبارة "لا اجتماع من ينفذ الاحكام و يقيم الحدود و الأسواق و السكك قيل فيها ثلاث سكك" آه نقول لم الجواز اذا لانه ان كان مصرا فلا بد ان تكون الجمعة واجبا لا جائزا ثم ان كان في القرى الصغيرة من يقيم الحدود و بلغت ابنيته ابنية منى فهل تجب الجمعة؟ و ايضا ما الحكم اذا طاف الحاكم في مملكته؟ و قد صرحوا ان ليس للسلطان اقامة الجمعة في القرى الصغيرة اذا طاف في مملكته مع ان بالسلطان تمصر المنى فلم لا تتمصر القرى الصغيرة؟ ثم ايضا صرح المتأخرون ان للامة ان ينصبوا خطيبا و يقيموا الجمعة اذا لم يكن السلطان او نائبه موجودا ففيه تصريح على ان مصرية الموضع ليس منوطا بحضور السلطان او عدم حضوره فكيف يقال انهما قالا بجواز الجمعة بمنى لتمصره بحضور السلطان او امير الحجاز ثم لم لا تتمصر العرفات بحضورهما؟ هل لان بمنى ثلاث سكك فكيف اذا بنى بعرفات ثلاث سكك ثم لم عدم الجواز عند عدم حضورهما فان البناء باق و الاجتماع موجود و السفر لا يمنع الجمعة و ان للامة ان ينصبوا خطيبا اذا لم يحضر السلطان او نائبه ثم كيف يمنع الامام محمد رضي الله عنه اقامة الجمعة في المنى مع ان في ظاهر الرواية جعل (بالبناء للمفعول) المنى معيارا للمصر كما في العالمگیریة فمن تأمل في هذا علم ان هذا التعليل لا تصح نسبته الى الائمة و ان عدم الجواز ليس اصل اقوالهم و في العالمگیریة نقلا عن فتاوى قاضيخان و الظهيرية ان ظاهر الرواية ان تبلغ ابنية المصر ابنية المنى ففيه تصريح ان المنى كان مصرا عند الائمة لوجود مطلق العمران فقولهما "ان كان الامير امير الحجاز او الخليفة مسافرا جمع" اى وجب لاجتماع شرائطها من المصر و السلطان و الجماعة و قولهما "وان كان غير الخليفة وغير أمير الحجاز وهو مسافر فلا جمعة فيها" اى ليست الجمعة واجبة بقرينة و هو مسافر لان المسافر اهل للخصة و ان ادى الجمعة جاز صرح بذلك المشائخ و اما عند محمد رضي الله عنه فالجمعة رخصة في المنى للتخفيف مطلقا فاختلفا في الوجوب ان كان الامير امير الحجاز او كان الخليفة مسافرا فعندهما تجب و عنده لا تجب و اما في العرفات فالجمعة ليست واجبة عندهم مع ان ابايوسف رضي الله عنه يقول بخيرية اقامتها فيها كما قال الامام الشعراني في الميزان الكبرى

^٢: قوله قول بعض آه فكيف رد حكم القاطع بهذا الاشتباه مع ان الاركان و الشروط و ان كانت من القواطع لا يتصور ان يوقع بها اشتباه في اصل الجمعة اذ ليس غرض الشارع بايراد نصوص الاركان و الشروط الا مراعاتها لا اهمال الجمعة مع تعذر الاركان و الشروط اذ هذا شئ لا يعرفه النقل و لا العقل ١٢ مصنف رضي الله عنه

^٣: قوله للتخفيف آه اى عند ائمة المذاهب و انما تغير الى الجواز و عدم الجواز لكثرة المجادلات و تلاحق الافكار قال شاه ولي الله الدهلوي ان اكثر الاحكام كان الاختلاف فيها في الاولوية في زمن الصحابة (رض) و ائمة المذاهب ثم صار للدلائل بتلاحق الافكار صولاً منجزة الى الجواز و عدم الجواز ١٢ مصنف رضي الله عنه

الجواز و عدمه بكثرة المجادلات و تلاحق الافكار آه ملخصا ثم رخصة الترك فى اهل البادية كما فى حديث مر اذا لم يكونوا فى الاصل من اهل العمران و ان كانوا من اهله و انما جاءوا فى البادية لاجل مواشيهم و فى تركهم الجمعة طبع القلوب ففى كشف الغمة « كان النبي ﷺ ينهى رعاة الابل و الغنم يوم الجمعة ان يبعدوا بها على رأس ميلين حتى لا يسمعوا النداء فلا يشهدون الجمعة ويقول لهم من فعل ذلك ثلث جمع طبع الله تعالى على قلبه» و فى صحيح ابن ماجة «الا اهل عسى احدكم ان يتخذ الصبة من الغنم على رأس ميل او ميلين فيتعذر عليه الكلاء فيرتفع ثم تجئ الجمعة فلا يجئ و لا يشهدها و تجئ الجمعة فلا يشهدها و تجئ الجمعة فلا يشهدها حتى يطبع على قلبه» و فى الترمذى «الجمعة على من آواه الليل الى اهله»^١ و فى الهداية «اذا مالت الشمس فصل بالناس^٢ الجمعة آه» (مع انه لم يكن فى المدينة مساجد و لا قاض و لا امير) قاله ﷺ لمصعب بن عمير رضى الله عنه قبل الهجرة حين بعثته الى المدينة و ايضا كتب الى اسعد بن زرارة رضى الله عنه بذلك و من اعظم الدلائل على جواز الجمعة فى جميع المواضع حديث على رضى الله عنه لانه معلل بعلة الاجتماع و النصوص المعللة ليست^٣ بعلة فى الخارج بل هى من براهين الان و لميتها انما هى عللها ثم اعلم ان ما قاله صاحب القدورى المؤلف فى سنة ٤٢٨ من عدم جواز الجمعة فى القرى لم يسبقه احد بهذا التصريح مع انه لا يتصور ان يكون مآل عدم الجواز لفوت شرط او ركن الى اهمال الصلوة او المنع عنها اذ ليس ذلك بغرض الشارع من ايراد نصوص الشروط و الاركان فلم يوردها لمناقضة النص المطالب لاصل الصلوة بل هى مؤكدات له ببيان كمية اداؤها بانه لا بد من مراعاتها مادام القدرة و اما العاجز فغير داخل تحت نصوصها و النص المطالب

^١: قوله على من آواه آه و هو المذهب لكونه قول ابوحنيفة رضى الله عنه و اصحابه جميعا كما فى شروح المشكوة و اما سائر حدود الفناء و ان صححت فاما رواية عن ابوحنيفة رضى الله عنه او باعتبار التخريج و ايضا اعتبار صحتها انما هو باعتبار نسبة بعضها الى البعض و اما باعتبار القاطع القرآنى فلا يجوز ترك الجمعة مادام الاختلاف ١٢ مصنف رضى الله عنه

^٢: قوله فصل بالناس آه و فى اطلاق لفظ الناس اشارة الى انه لم يكن فرق بين ما كان اهل المدينة كثيرين او قليلين و الا لكان بيانه من اعظم الضرورات ١٢ مصنف رضى الله عنه

^٣: قوله ليست بعلة آه بل سبق حديث على رضى الله عنه لنفى الجمعة فى المصر الخالى عن الاجتماع حيث عم النفى فى الصدر ثم استثنى المصر الموصوف بصفة الجامعة فبقى المصر الخالى عنها داخلا تحت النفى ١٢ مصنف رضى الله عنه

لاصل الصلوة مطالب على حسب الطاقة فالمنع رد القاطع بلا دليل و ايضا فيه تكذيب اخبار الله تعالى (بان العاجز غير مكلف) كما مر نعم وجود ترخيص الترك في بعض المواضع لا يقدح في اكدتها و لا تصوير النصوص ظنية في التقييدات و التخصيصات^١ الا ان يكون المخصص ذا شبهين شبه بالاستثناء و شبه بالناسخ^٢ فيكون كلاما مستقلا قاطعا

^١: قوله او التخصيصات أه كما في التفسير الاحمدى لصاحب النور الانوار مصنف رحمه الله

^٢: شبه بالناسخ أه: اى المخصص لابد ان يكون له شبهة بالاستثناء و شبهة بالناسخ و نحن نبين لك اولا احكام الاستثناء و الناسخ ثم نبين امر المخصص فالاستثناء يكون كلاما غير مستقل لبيان ان المستثنى غير داخل في المستثنى منه من بدو الامر فمراد المتكلم من العام كل افراده سوى المستثنى كقولك جاء القوم الا زيدا فالمراد مجئ كل افراد القوم سوى زيد ثم هذا الاستثناء قد يكون بمعلوم و قد يكون بمجهول فاذا كان الاستثناء بمعلوم فالعام المستثنى منه يبقى قطعيا في بقية افراده بعد الاستثناء و ان كان الاستثناء مجهولا فجهالته تؤثر في العام فيسقط الاحتجاج بالعام كمثال السابق في الاستثناء المعلوم فان مجئ افراد القوم سوى زيد قطعى و كقول المتكلم جاء القوم الا بعضهم في الاستثناء المجهول فان جهالة المستثنى يؤثر في جهالة مجئ افراد القوم فلا يمكن ان نحتج بالعام على مجئ فرد من افراد القوم كزيد مثلا او سعيد لا مكان وجوده في بعض الذى استثنى فيسقط الاحتجاج بالعام بخلاف مثال الاول اذ كان بإمكاننا ان نحتج بالعام على مجئ سعيد مثلا لان المستثنى معلوم و هو زيد فيتعين ان مجئ سوى زيد كسعيد و غيره قطعى اما النسخ فيكون بكلام مستقل لبيان رفع الحكم عن بعض افراد العام او عن افراد جميعا فالفرق بين النسخ و الاستثناء ان الاستثناء لبيان ان المستثنى لم يدخل في المستثنى منه من بدو الامر اما النسخ فليبيان ان الناسخ يرفع الحكم عن الافراد بعد ثبوته عليهم ثم الناسخ لبعض افراد العام قد يكون معلوما و قد يكون مجهولا فإن كان معلوما فالقياس يقتضى ان يسقط الاحتجاج بالعام لان الناسخ مستقل تام و كل مستقل تام يقبل التعليل فان الاصل في الاحكام الشرعية ان يكون معلولا فالناسخ يقبل التعليل و لوجود الشبهة و هى ان تكون العلة موجودا في بقية افراد العام يسقط الاحتجاج به بالقياس الا ان قبول النسخ التعليل انما يكون باعتبار استقلال الصيغة و اما باعتبار حكمه فلا يقبل التعليل لان حكمه رفع الحكم باعتبار المعارضة و المدافعة بعد الثبوت و التعليل لا يعارض النص لانه دون النص فلا ينسخ النص فالناسخ لا يقبل التعليل بنفسه اى باعتبار حكمه و الا يلزم معارضة التعليل النص المنسوخ كما في حاشية نور الانوار فقوله تعالى الذين يتوفون منكم و يذرون ازواجا تربص اربعة اشهر و عشرا عام يشمل اولات الاحمال و غيرهن فحكمهما تربص اربعة اشهر و عشرا بالقطع و اليقين و قوله تعالى و اولات الاحمال اجلهن ان يضعن حملهن نسخ حكم نص الذين يتوفون في بعض افرادهم و هم اولات الاحمال عند ابن مسعود رحمه الله فالقياس يقتضى ان يسقط الاحتجاج بنص الذين يتوفون في غير اولات الاحمال ايضا لان نص و اولات الاحمال مستقل يقبل التعليل فلا يدرى كم يخرج من افراد الذين يتوفون بالتعليل و كم بقى فربما يوجد علة نص و اولات الاحمال في غير اولات الاحمال ايضا فيصير مجهولا و جهالته تؤثر في جهالة العام فيسقط الاحتجاج بالعام كما في الاستثناء المجهول الا ان الناسخ لا يقبل التعليل اتفاقا لان فيه تعارض التعليل مع النص و هو باطل اتفاقا لان التعليل دون النص فلا يعارضه فنحكم ببقاء العام قطعيا في بقية افراده و ان قيل ان العلة معلوم و هو وضع الحمل فيدرى كم يخرج و كم يبقى تقول و ان كانت العلة معلوما فاحتمال العلة الاخرى قائم فان الحكم قد يكون معلولا بعلة شتى صرح بذلك مولوى محمد عبدالحكيم في حاشية نور الانوار و اما ان كان دليل النسخ مجهولا فالناسخ يسقط بنفسه و لا يؤثر في العام فيبقى العام قطعيا في جميع افراده كان يقال اقتلوا المشركين جميعا ثم باتى ناسخ مجهول مثل لا تقتلوا بعض المشركين فان الناسخ المجهول يسقط بنفسه و يبقى العام قطعيا في جميع افرادهم و ان قيل ما الفرق بين الاستثناء المجهول و الناسخ المجهول حتى قلتم ان جهالة المستثنى تؤثر في جهالة العام و ان جهالة الناسخ لا تؤثر في جهالة العام نقول قال ائمة الاصول انما يتعدى جهالة الاستثناء الى صدر الكلام لانه غير مستقل بل هو كوصف قائم بصدر الكلام لا يفيد شيئا بدون صدر الكلام فلماذا يتعدى جهالته الى صدر الكلام بخلاف الناسخ فانه مستقل و المستقل قائم بنفسه فعند جهالته يسقط بنفسه دون ان يتعدى جهالته الى العام و اذا علمت هذا فاعلم ان علماء الاصول صرحوا بان المخصص يكون كلاما قاطعا مقارنا للصدر مدافعا لا رافعا لجريان الصدر على العموم فكونه كلاما مستقلا يشبه الناسخ و كونه مقارنا للصدر مدافعا لجريان الصدر لا رافعا يشبه الاستثناء و معنا قولهم مدافعا لا رافعا اى ان التخصيص لبيان ان بعض افراد العام ليس مراد المتكلم من العام من بدو الامر كالاستثناء لا كالنسخ فلكون المخصص ذا شبهين نراعى كلا الجانبين و لا نميل الى واحد منهما فنقول ان لحق العام خصوص معلوم او مجهول لا يسقط الاحتجاج والعمل به و لكنه لا يكون قطعيا حتى

مقارنا^١ للصدر و هو مفقود فى الجمعة بضرورة الحس بل جاء فى بعض حواشى التلويح عدم وجوده (اى التخصيص الذى يصير به النص ظنيا) فى النصوص بالتتابع بل لما كان تشريعها من حيث الذات^٢ فلا بد ان يكون المخصص (اى المخصص الناهى) ايضا كذلك (اى من حيث الذات) و هو (اى التخصيص الكذائى) بعيد من الشارع لاقتضائه البغض^{١٢}

لا يكفر جاحده و بيانه أن دليل الخصوص (اى المخصص) اما معلوم و اما مجهول فإن كان المخصص معلوم كأن يلحق نص تشريع الجمعة نحو يا اهل القرى لا تصلوا الجمعة فإن رعاية شبه الناسخ يقتضى ان يسقط الاحتجاج بالعام (اى يايها الذين آمنوا) كما علمت فى الناسخ المعلوم فان المخصص مستقل فهو يقبل التعليل و انما لم يقبل الناسخ التعليل لمعارضة التعليل النص و ذلك غير موجود فى التخصيص فيقبل التعليل و رعاية شبه الاستثناء يقتضى ان يبقى العام قطعيا كما علمت فى الاستثناء المعلوم فلرعاية الشبهين جعلنا العام بين و بين و قلنا لا يسقط العمل به و لا يبقى قطعيا و اما المخصص المجهول كالقول أيا بعض المؤمنين لا تصلوا الجمعة فإن رعاية شبه الناسخ يقتضى ان يبقى العام قطعيا و رعاية شبه الاستثناء يقتضى ان يسقط الاحتجاج بالعام كما علمت فى الاستثناء و الناسخ المجهول فلرعاية الشبهين جعلنا العام بين و بين و قلنا لا يسقط العمل به و لكنه لا يبقى قطعيا فلو فرضنا ان آية الجمعة مخصوصة ببعض للزم ان قوله تعالى فاسعوا يقتضى وجوب الجمعة على اهل المصر لا فرضيتها و لو انكرها منكر لم يكفر و بناء عليه ان اداء الظهر فى المصر يكره تحريما و لا يحرم لان الوجوب يقابله المكروه التحريمى و الحرام يقابله الفرض بل ان اداء الظهر يكون اولى لان نص الجمعة الذى هو ظنى يزاحم نص الظهر الذى هو قطعى فالاولوية للقطعى و بناء على التخصيص المفروض المدعى يصح كل الاستدلالات الواردة لاصحابنا من ان الظهر امر مقطوع و لا يترك الا باقطع منه و ايضا يصح قولهم انه يجب علينا ان نحتاط كثيرا الا نترك الظهر الذى هو مقطوع مقابل ركعتين مكروهتين الا انه لم يقل بظنية نص الجمعة احد من الحنفية من متقدميهم الى متأخريهم بل قالوا ان الجمعة فريضة محكمة اكد من الظهر يكفر جاحده فحينئذ ينعكس كل اقوالهم فيكون الجمعة امر مقطوع و يجب علينا ان نحتاط كثيرا الا نترك الجمعة التى هى قطعى و انه لا يوجد المنع فى باب الجمعة مطلقا و الله اعلم بالصواب.

^١: قوله مستقلا قاطعا أه و قال صاحب المنار فى مثاله و حرم الربوا و للمشائخ فيه نظر بعدم الاستقلال و قال صاحب التوضيح فى مثاله و ان احد من المشركين استجارك الآية و لنا فيه نظر بعدم المقارنة^{١٢} و لا تكون نصوص الظهر مستعدة لذلك لتقدمها و لا نصوص الاركان و الشروط كحديث على عليه السلام لانها مؤكدة ليس فيها رفع الجمعة من حيث الذات بل لا يتصور ذلك من الشارع فكذلك اتفق الائمة على انه لم يورد من الشارع نهى فى الباب و كذا اتفق اهل الكشف على انه لا تحجير فى الجمعة و قد مر على ان الاختلاف فى الإيجاب و عدمه مع الاتفاق فى اصل الجواز و ان عدم الجواز قول بعض اصحاب التخريج بناء على رواية عدم جواز تعدد الجمعة^{١٢} مصنف رحمته الله

^٢: قوله من حيث الذات أه و المأمور به من حيث الذات محبوب لله تعالى فلا يتصور ان يكون منهيا عنه من هذه الحيثية لاقتضائه البغض^{١٢} مصنف رحمته الله

نامه مصنف رحمه الله به رئيس الحكومة

ج ص رئيس الحكومة صاحب السلام عليكم ورحمة الله تعالى و جزاك الله في الدارين خيراً حماك الله في الدارين شراً كه از حسن مقدمة و حسن تدبير شمايان بسيار در دين و دنيا خود منتفع و فارغ شدیم جزاك الله تعالى خير الجزاء

محترماً هميشه اين فقير حقير در اقامة جمعة بامر قضاة المسلمين و متمذهب بمذهب امام ابى حنيفة رحمته الله عليه بوده يکمرتبه اقامة نماز مذکور را بغير اين مذهب مبارک نکرده اند و ليکن اکثر مخالفين در مذهب صاحب المذهب بصارتی ندارند خصوصاً در تعريف فناء مصر که بوجوه متعدده آمده هشت و يا نه کما في رد المختار و اکثرها مصحح کما في فتاوى مفتی مكة المشرفة الحنفی رحمته الله عليه فلذا نحن لا نلوم احدا يقيم الجمعة على وفق تصحيح من التصحيحات و ليکن در اکثر فتاوى تميز اصل مذهب را از رواية امام مذهب و از قول بعض متأخرين بيان نه نموده پس اکثر معاندين آنچه را که عامل و آنچه اصل مذهب نیز میباشد و قضاة مسلمين نیز حکم نموده اند رد مينمايند اين فقير حقير را که عامل اصل مذهب اند مخالف مذهب ميدانند و ايشان که عامل اصل مذهب نميشانند خود را عامل مذهب ميدانند چه جميع تفسيرات فناء يا روايتی از امام مذهب و يا قول بعضی متأخرين خواهد بود غير تعريف بيتوته که آن عين مذهب امام رحمته الله عليه و اصحاب او قاطبة خواهد بود که در حيوۀ خود عامل آن بوده فلذا صححه في كتب لا تحصى و جعله احسن الاقوال كيف و مبينه صاحب الرسالة رحمته الله عليه ففي كشف الغمة في دلائل ائمة الاربعة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم كثيراً ما يقول «الجمعة على من آواه الليل الى اهله» و في المشكوة عن ابى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال «الجمعة على من آواه الليل الى اهله» و في شرحها للشيخ عبدالحق الدهلوی الحنفی و به قائل الامام ابوحنيفة رحمته الله عليه و اصحابه رحمته الله عليهم المسمى باشعة اللغات و ايضاً في المرقات في حواشي المشكوة و به قائل الامام ابوحنيفة رحمته الله عليه و اصحابه اه و هكذا في كثير من شروحها کما سيظهر للمتبع للكتب و قد صححه ما لا يحصى من الفتاوى و شروح الاحاديث و رجه في بحر الرائق کما في رد المختار و استحسنة في البدائع کما في رد المختار

ايضا صفحه ٦٠١ وفى التعليق المحمود على ابى داود قال المظهر الجمعة واجبة على من كان بين وطنه و بين الموضع الذى يصلى فيه الجمعة مسافة يمكنه الرجوع اليه قبل الليل بعد اداء الجمعة و بهذا قال ابوحنيفة رحمته الله و نقل عن البدائع ان هذا حسن آه

الباب الثالث

مسائل و فتاوا في غير الجمعة

مقدمة الباب:

همانطور که در مقدمه کتاب ذکر گردید رساله های متفرقه مصنف رحمته الله علاوه بر مسائل مربوط به نماز جمعه حاوی چند مسأله دیگر غیر از نماز جمعه نیز میباشد که ما آن مسائل را در باب سوم قرار دادیم اما شاید سوالی ذهنتان را در گیر کند که چرا این مسائل در این کتاب ذکر می گردد در حالیکه هیچ ارتباطی بین شان و بین باب های قبل وجود ندارد بلکه میتوان کتاب را در همینجا خاتمه نمود و این مسائل متفرقه را در کتاب های دیگر مرتبط با موضوع بحث شان ذکر نمود در جواب می گوییم: این مسائل بدون ارتباط با مسأله نماز جمعه نمیباشد بلکه بین شان وجوه مشترکی زیادی قرار دارد زیرا مسائلی که در این باب ذکر میگردد تمام شان مسائلی اند که بر اثر اشتباه برداشت متأخرین مذهب بر خلاف اصل قرار گرفتند و در میان شان مسائلی وجود دارد که در ضد بودن شان با اصل مذهب همه علماء متأخر اتفاق نظر دارند بناء فهم و درک این مسائل میتواند در فهم مسأله نماز جمعه به ما کمک کند زیرا وقتی طالب علم متوجه شود که چطور اشاره سبابه مثلا در تضاد با اصل مذهب قرار گرفته مسأله اشتباه بودن برداشت منع جمعه، برایش قابل هضم می گردد. در واقع مسائل این باب و مسائل دو باب قبل میتواند تأثیر متقابل روی هم بگذارد به گونه ای که شاید عده با هضم مسائل جمعه، مسائل این باب برایش واضح و قابل هضم گردد و عده هم با هضم مسائل این باب، مسائل نماز جمعه برایش قابل فهم گردد و شاید هم عده از مجموع این مسائل با هم به اصل موضوع پی ببرد به هر حال رساله های این باب را به سه فصل تقسیم نمودیم در فصل اول رساله های مربوط به اشاره سبابه در نماز را ذکر نمودیم و در فصل دوم هم رساله های مربوط به عشری بودن زمین های خراسان، و فصل سوم را هم به مسائل متفرق همچون زوجة المفقود، بیع، الفاظ طلاق و فلسفه و تصوف اختصاص دادیم و لله الحمد و إلیه المتاب

الفصل الاول: في بيان اشارة السبابة في الصلوة

مقدمة الفصل:

بدانکه مسأله کراهیت اشاره سبابه در نماز از جمله آن مسائلی میباشد که با برداشت اشتباه از اقوال ائمه در بعضی از کتب معتبر مذهب جای گرفته است اما خوشبختانه التباس این مسأله همانند قضیه جمعه نیست که برای پی بردن به اشتباه بودن آن، به تتبع و جستجوی دقیق و مطالعه فراوان نیاز باشد به همین خاطر اکثر علماء متأخر مذهب مان به اشتباه بودن دلائل آن پی برده و آنرا رد نمودند و قول مفتی به در نزد علماء متأخر مان نیز سنیت اشاره میباشد و در این فصل قصد داریم رساله هایی را ذکر کنیم که به توضیح و بیان مسأله اشاره سبابه می پردازد اینکه چرا و چگونه کراهیت اشاره در کتب مذهب رواج یافت و اینکه رد علماء متأخر مان نسبت به آن چگونه بوده است تا طالب علم با فهم این مسأله، متوجه شود که رواج یافتن یک مسأله در کتب مذهب، به معنای صحت آن نیست و به این معنا نیست که آن اصل مذهب باشد و هیچ سخنی در مقابل آن جواز نداشته باشد تا بدین طریق قضیه جمعه را بر آن قیاس نماید و همچنان با فهم قضیه اشاره سبابه، برایتان اثبات می گردد که علمای ما تابع دلیل میباشند نه اینکه صرفاً از متقدمین تقلید کورکورانه نمایند و اگر در قضیه نماز جمعه و دیگر قضایا به دنبال شان راه افتادند صرفاً به این دلیل بوده که دلائل متقدمین در نزد شان مورد پسند بوده است و قطعاً اگر بر دلائل اثبات جمعه آگاهی حاصل مینمودند از قول خویش مبنی بر منع، رجوع مینمودند و به عنوان شاهد میتوانیم این سخن علامه ابن العابدین در رد المحتار را ذکر کنیم که ایشان بعد از رد نمودن کراهیت اشاره و اثبات سنیت آن چنین بیان داشتند: "فأخرج نفسک من ظلمة التقليد و حيرة الاوهام و استضي بمصباح التحقيق في هذا المقام فانه من منح الملك العلام"

مصنف رحمه الله قصد دارند تا در رساله های مربوط به اشاره سبابه موارد ذیل را بیان کنند:

- اولین کسانی که قائل به منع اشاره شدند علماء ماوراء النهر میباشند.
- علماء ماوراء النهر از عبارت مبسوط "و بسط اصابعه" کراهیت اشاره را فهمیدند.
- اهل تحقیق برداشت علماء ماوراء النهر را اشتباه دانستند.
- طحاوی رحمه الله در کتاب مختصر با پیروی از علماء ماوراء النهر منع اشاره را ذکر نمودند.
- معتبر در نزد امام طحاوی رحمه الله اثبات اشاره است به دلیل احادیثی که امام طحاوی آنرا ذکر نمودند.
- مراد طحاوی از عبارت "و لا یشیر بشئ منها" اشاره برای جواب سلام و یا اشاره در هنگام سلام خروج میباشد.

• احادیث وارده مبنی بر منع اشاره و امر به سکون و وقار منافی اشاره سیاه نیست.

• بسط اصابع که در مبسوط ذکره شده است منافی عدم اشاره نیست.

و لله الحمد و إليه المتاب.

بيان مراد الطحاوى رحمته الله من قوله "و لا يشير بشئ منها"

قوله (و لا يشير بشئ منها آه) قد بوب الطحاوى فى معانى الآثار باب فى الاشارة و اورد من الاحاديث ما فيه منع عن رفع الايدى و ما فيه امر بالسكون و اثبت فيه كراهيتها و ان لا يشير بشئ و لكنه حملها على الاشارة^١ لرد السلام و الاشارة عند سلام الخروج الزائدين من اجزاء الصلوة و سكت عن الاشارة بالسبابة للتوحيد فى هذا الباب^٢ بل ذكرها فى ابواب غيره فاورد فى باب صفة الجلوس فى الصلوة حديثا بسنده عن وائل بن حجر الحضرمى رحمته الله قال «صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت لا حفظن صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فلما قعد للتشهد فرش رجله اليسرى ثم قعد عليها و وضع كفيه اليسرى على نخذه اليسرى و وضع مرفقة الايمن على نخذه اليمنى ثم عقد اصابعه و جعل حلقة بالابهام و الوسطى ثم جعل يدعوا بالانحرى آه» و فى حديث آخر «ان يضع يده اليسرى على نخذه اليسرى و يضع يده اليمنى على نخذه اليمنى ثم يشير فى الدعا باصبع واحدة» و ذكر فى باب التشهد حديثا بسنده الى عائشة رضي الله عنها «انها تشير بيدها» فلذا ترى ينسبون سنيتها الى الطحاوى

^١: لكنه حمها على الاشارة آه: اى ان مراد الطحاوى رحمته الله من قوله و لا يشير بشئ منها هو الاشارة لرد السلام و الاشارة عند سلام الخروج لا اشارة السبابة بل انها ثابتة عنده لاحاديث اوردتها هو رحمته الله فى ابواب اخرى ذكر فيها الاشارة بالسبابة

^٢: فى هذا الباب آه: و لا يرتضى الطحاوى بقياس ما هو من اجزاء الصلوة على ما هو زائد منها فكيف ظن ارتضائه به و قد صرح هو رحمته الله بامرها و مشروعيتهما و انها امر متفق عليه فى ابواب متفرقة غير هذا الباب مصنف رحمته الله

بيان الاحاديث الواردة فى منع الاشارة

و لا يخفى على الماهر المنصف ان شيئاً من الاحاديث الواردة لمنع رفع الايدى و الاشارة و الامر بالكف و السكون^١ و الوقار و نشر الاصابع و بسطها لم يسق لاجل المنع عن اشارة السبابة عند شهادة التوحيد و لا يناقض النشر و البسط لاشارة التوحيد لانا قلنا بهما قبل البلوغ الى الشهادتين و لثبوت احاديث الاشارة مع البسط و لذا اختاره بعض اعلامنا و لما فهم بعض علماء ماوراء النهر من قول محمد ﷺ فى المبسوط ان من سنن الصلوة هو بسط الاصابع فى التشهد كراهية الاشارة خطأهم فى ذلك اهل التحقيق بصريح المنقول عن ائمتنا الثلاثة (كما فى موطأ الامام محمد و امالى ابى يوسف) بل لم يختلف فيها احد من الاول و قد نقل اصحاب الفتاوى عن الطحاوى ثبوت اشارة السبابة صريحاً و انما المنع هى الاشارات الباقية^٢ من رد السلام باليد و رفع اليد عند الخروج عن الصلوة كما بوب بهذا فى معانى الآثار فى باب الاشارة فى الصلوة و ساقه لاشارات غير اشارة السبابة بل اورد فى شأنها^٣

^١: الامر بالكف و السكون أه: و قد جاء فى حديث ورد فى الكشف الامر بالسكون و عدم التماثل كتماثل اليهود مصنف ﷺ و كحديث رواه جابر بن سمرة قال: دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَسْجِدَ فَرَأَى قَوْمًا يُصَلُّونَ وَقَدْ رَفَعُوا أَيْدِيَهُمْ. فَقَالَ: «مَالِي أَرَأَيْكُمْ تَرْفَعُونَ أَيْدِيَكُمْ كَأَنَّهُمْ أَذْنَابُ خَيْلٍ شَمْسٍ، اسْكُنُوا فِي الصَّلَاةِ»

^٢: الاشارات الباقية أه: و قد اورد الطحاوى حديث المنع عن رفع الايدى عند الخروج عن الصلوة مع الامر بالسكون فى آخر باب الاشارة و فى النووى المراد بالنهى عن رفع الايدى هو ما كان عند السلام أه و فى حاشيته لبعض اعلامنا الحنفية اجمع المحدثون على هذا التأويل قاله شيخ عبدالحق فى شرح المشكوة مصنف ﷺ

^٣: و قد اورد فى شأنها أه: و لا شك ان الرسالة ناقصة و لم نعثر على بقيتها

التحقيق في اشارة السبابة

قوله و لا يشير بشئ منها آه و عليه كثير من اعلامنا الحنفية من اصحاب الفتاوى المعتمدة و اول من استخرجه من ظاهر الرواية هم علماء ماوراء النهر لانه لما بلغ اليهم المبسوط للامام محمد ﷺ و فيه ان من السنة هو بسط الاصابع استخرجوا منه كراهية الاشارة لما فهموا ملازمتها للتحليق الذى يناقض البسط و من هنا قد نسب المنع الى ظاهر المذهب و اهل التحقيق و الاستدلال خطأؤهم فى ذلك و قالوا ان الحق ان بحث الاشارة لم يسق فى المبسوط و غيره من ظاهر الرواية بل المذكور فيه هو مطلق بسط الاصابع و هو كذلك عندنا حتى يبلغ أن الاشارة كيف و لم يختلف ائمتنا الثلاثة و لا ائمة المذاهب الباقية فى شرعيتهما و التحقيق يؤخذ من الاركان لمولينا بحر العلوم و حجة الله البالغة للمحدث الدهلوى و الكتب التى ذكرت فيها شرعية الاشارة من الفتاوى و الاحاديث كادت ان تكون خارجة عن الحصر كما لا يخفى على من طالع عمدة الرعاية حاشية شرح الوقاية و الاحاديث الفعلية و القولية بلغ تقريبا الى مائة و خمسين حديثا كاد اشتهارها الى ان بلغت روايتها الى خمسة او ستة و عشرين صحابيا و رواية كل واحد منهم مذكورة فى كتب عديدة من الاحاديث و التفصيل فى المكتوبات لشاه فقير الله العلوى و قد اثبت فيها على انه لا اختلاف فيها بين ائمتنا بل و لا بين جميع السلف الصالحين و اختاره صاحب الهداية فى مختارات النوازل و الخانية و الملتقط و فتاوى الصوفية و التبيين و الايضاح شرح الاصلاح و الناصرى ناقلا عن الطحاوى آه قلت فما ذكر الطحاوى ﷺ فى مختصره تبع فيه الغير و هو قد قلد فى ذلك علماء ماوراء النهر فى تخريجهم و قد قلنا انه غلط و المنقول الصريح عن صاحب المذهب ﷺ و صاحبيه ﷺ هو شرعية الاشارة كما لا يخفى على من طالع المؤطا و الامالى و غيرهما و قد نقل هنا اصحاب الفتاوى ﷺ عن الطحاوى ﷺ ثبوت الاشارة و نحن نقص ايضا عما اورد هو ﷺ فى كتابه المعانى الاثار لتعلم صدق ما نقل عنه اصحاب الفتاوى من شرعية الاشارة عنده و ان المراد بالامر بكف الايدى و السكون و الوقار و النهى عن رفع الايدى ليس هو منع الاشارة قطعاً و لم يقل بتأويل هذه الاحاديث الى منعها ابو حنيفة ﷺ و لا صاحبيه ﷺ يقينا و ان مجئ البسط و الانتشار فى الاصابع فى

الاحاديث لم يمنع ثبوت الاشارة بعد ذلك عند التشهد و ما يعبأ بما قال الجصاص فى شرحه من فهم نهى الاشارة منها قال الطحاوى رحمه الله فى باب صفة الجلوس صفحة ١٥٣ فى الصلوة من كتابه معانى الآثار بسنده عن وائل بن حجر الحضرمي رحمه الله قال «صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت لا حفظن صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فلما قعد للتشهد فرش رجله اليسرى ثم قعد عليها و وضع كفيه اليسرى على نخذه اليسرى و وضع مرفقة الايمن على نخذه اليمنى ثم عقد اصابعه و جعل حلقة بالابهام و الوسطى ثم جعل يدعوا بالاخري» و ايضاً فى الباب المذكور فى حديث آخر فى الجلوس فى التشهد «ان يضع يده اليسرى على نخذه اليسرى و يضع يده اليمنى على نخذه اليمنى ثم يشير فى الدعا باصبع واحدة» ثم قال الطحاوى فى آخر الباب فثبت ما روى وائل بن حجر و هو قول ابى حنيفة رحمه الله و ابى يوسف رحمه الله و محمد رحمه الله و المروى فى هذا الحديث هو كيفية القعود و اشارة السبابة و ايضاً ذكر فى باب التشهد بسنده عن عائشة رضي الله عنها «انها تشير بيدها» و ايضاً اورد فى باب السلام فى الصلوة بسنده عن جابر رضي الله عنه بن سمرة قال «كنا اذا صلينا خلف النبي صلى الله عليه وسلم سلمنا بايدينا قلنا السلام عليكم و السلام فقال صلى الله عليه وسلم ما بال اقوام يسلمون بايديهم كانوا اذنا ب خيل شمس اما يكفى احدكم اذا جلس فى الصلوة ان يضع يده على نخذه و يشير باصبعه و يقول السلام عليكم السلام عليكم اه» فهذا نص فى الباب على ان المراد بمنع رفع الايدى ليس منعا عن الاشارة و حيث جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما علم قطعاً ان المراد بالسكون ليس منعا عن الاشارة كما انه لا يكون منعا عن سائر افعال الصلوة و كيف تصور منعها و هى فذلكة البعثة اذ التوحيد الحالى مقدم عند الشارع من التوحيد القولى اذ هو مقصوده الاصلى من بعثة الرسل فاذا لم يتصور المنع عن القولى فكيف عن الفعل بل المراد بالمنع لرفع الايدى و الامر بالسكون تارة انما هو لاجل رفعهم ايديهم عند سلام الخروج و تارة لدفع التمايل اذ كل واحد ليس من افعال الصلوة و قد اورد الطحاوى حديث جابر رضي الله عنه فى باب الاشارة فى الصلوة من منع رسول الله صلى الله عليه وسلم عن رفع الايدى و الامر بالسكون ففى الكشف صفحة ١٣٠ كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول «اذا قام احدكم فى صلوته فليسكن اطرافه و لا يتمايل كما تتمايل اليهود فان سكون الاطراف فى الصلوة من تمام الصلوة اه» فلا يجوز ان يحمل الامر

بالكف والسكون والوقار والنهي عن رفع الايدي على ترك افعال الصلوة خصوصا فعلا هو فذلكة البعثة والغرض الاصلى من العبادات لا سيما مع منع سياق الاحاديث وسباقها من هذا الحمل فكيف يجمع رسول الله ﷺ بين تشريع الاشارة مع ذكر هذا الامور وفي الحديث المسند في التعليق على المؤطا وقال اى رسول الله ﷺ «هى مذبة للشيطان لا يسهو احدكم مادام يشير باصبعه» و كان ﷺ يقول «تحريك الاصبع فى الصلوة مذعة للشيطان» و كان ابن عمر رضي الله عنهما يقول «لهى اشد على الشيطان من الحديد آه» الكشف صفحة ١٥٤ قال الباجى فيه ان معنى الاشارة دفع السهو وقمع الشيطان قلت تلك الاشارة فذلكة بعثة الرسل كالقول بالتوحيد بل لعبادة الثابتة بالفعل اصل الصلوة بالنسبة الى العبادة الثابتة بالقول فلذا نحن مأمورون بالصلوة عند القدرة على الاشارة فقط لا عند القدرة على القراءة فقط فلا يتصور من الشارع النهى عن الاشارة الى التوحيد كما لا يتصور النهى عن شهادة بالقول على التوحيد ١٢

الفصل الثاني: في بيان عشرية اراضي خراسان

مقدمة الفصل:

از دیدگاه مولوی محمد سرور رحمته الله خراجی بودن زمین های هرات و فراه امروزی مسأله ایست که بر خلاف اصول مذهب و همچنان برخلاف آیت قاطع قرآن کریم قرار گرفته است و بگونه ای در کتب مذهب مشهور شده که پی بردن به اصل موضوع برای اکثر علماء دشوار و حتی غیر ممکن میباشد الا من کحل الله عینیه بکحل الدلائل و ایشان محل برداشت اشتباه علماء را مطلق دانستن عبارات متون بیان داشتند و بیان داشتند که آنچه در متون مذهب در باب خراجی بودن زمینهای مسلمانان ذکر شده مقید به خراجی بودن آب آن میباشد و برای اثبات ادعای خویش دلائلی را از کتب مذهب و اصول فقه یادآور میشوند به این منظور که قول بر اطلاق عبارات متون در باب خراجی بودن زمینهای مسلمانان برخلاف اصل مذهب و همچنان قواعد اصول فقه واقع میشود اما در اوراق متفرقه آنجناب آنچنان به جزئیات این مسأله پرداخته نشده بلکه تمام آنچه در اوراق متفرقه شان یافت میشود ذکر عباراتی چند از کتاب الخراج تألیف امام ابی یوسف رحمته الله میباشد و اگر کسی خواهان جزئیات بیشتر میباشد میتواند به دیگر تألیفات ایشان^۱ در این باب که در کتاب مجموعه الآثار موجود است مراجعه نماید

و لله الحمد و الیه المتاب.

^۱: رساله های تحت نام های: حامدا مصليا فی بیان العشر، بیان ماء الخراجی، فذلکة الرسالة فی بیان العشر، بیان عشر هرات و فراه و رسالة العشر در مجموعه الآثار به زبان عربی موجود میباشد

بسم الله الرحمن الرحيم

و كذلك قالوا ان عمر رضي الله عنه قد وضع على ارض ذات الماء الجارى (اى من ارض السواد)
العشر و فيما يسقى بالدالية نصفه آه كتاب الخراج لابى يوسف رحمته الله فى باب زيادة الصدقة و
نقصانها صفحة ١٢٨

من اسلم من اصحاب الاراضى فليس عليه خراج آه باب المذكور صفحة ١٣٠
و فى الباب المذكور صفحة ١٣١ ليس لاحد ان يشتري ارضا عشرية ثم خلطها فى ارضه
الخراجية فى قربها و ادى عنها الخراج كالعكس ١٢
و فى كتاب الخراج للامام ابى يوسف رحمته الله صفحة ٥٤ فى بيان اجرائات ارض السواد انه
تعين عمر رضي الله عنه فى نخل تسقى بماء السماء العشر و بالدالية نصفه آه ١٢

بسم الله الرحمن الرحيم

بعض القطائع (اى من اراضى السواد) تسقى من الماء الجارى ففيه العشر و فى الدالية و نحوه نصفه فقد جاء فى الاثار و السنة ان العشر ثابت فى ارض (اى من اراضى السواد) لها ماء جارى و نصفه فيما يسقى بالدالية و نحوه و قد ادركت هذا الامر من اتفاق العلماء و آثارهم آه ملخصا كتاب الخراج لابی يوسف رحمته الله فى فصل اجرائات اللازمة فى ارض السواد صفحة ٧٧ و ٧٨

و فى موضع آخر من هذا الفصل يؤدى العشر فى الزعفران اذا بلغ قيمته خمسة اوسق من ادنى ما يقدر به من الحبوب فى الارض (اى من اراضى السواد تسقى من الماء الجارى او ماء المطر و نصفه فى الدالية و نحوه و قال ابو حنيفة رحمته الله^١ فى قليله و كثيره هذه الوظيفة و كذلك قال فى كل ما اخرجته الارض بشرط ان تسقى (اى الارض فى السواد) بما ذكرنا آه ملخصا ثم ذكر فى هذا الفصل آثارا و احاديث كثيرة

^١: قوله ابو حنيفة رحمته الله آه اى قال ابو حنيفة رحمته الله فى قليل الزعفران و كثيره وجب العشر حتما فى ارض العشر اى من اراضى السواد ١٢ مصنف رحمته الله

بسم الله الرحمن الرحيم

و اذا كانت الاراضى القطائعة (اى من ارض العراق) تسقى من انهار الخراج فالخيار للامام فى وضع الخراج او العشر او ضعفه فلو لزم صاحب الاقطاع مؤنة حفر الانهر و نحوه على ذمته فى ارضه (فى ارض المذكورة) ففيه العشر (اى اتفاقا كما مر) لانه حينئذ كان المشقة على صاحب الاقطاع فيجرى عليه العشر (اى دون الخراج آه كتاب الخراج للامام ابى يوسف رحمه الله فى فصل قطائع العراق صفحة ٨٦ و ٨٧

ثم هذا التوسع كله فى ارض العراق للامام انما هو مقصور اذا كانت الاراضى تسقى بماء الخراج اى بيت المال و الا فليس له ذلك بل فيها العشر فقط ملخصا كتاب الخراج صفحة ٨٦ و ٨٧ الحاصل ان خيار الامام فى العشر و الخراج انما هو مقصور اذا تسقى الاراضى بماء الخراج اى ماء بيت المال و الا فليس له الخيار اصلا كما هو الظاهر

بسم الله الرحمن الرحيم

البصرة و الخراسان عندى بمنزلة السواد فالخراج (الا اذا كان حفر انهارها على صاحبها و هو مسلم كما مر) فى الاراضى المفتوحة عنوة و فى الصلح على حسب الشرائط و فى اسلام اهلها العشر و فى الاقطاع الخراج و مع خيار الامام اذا فتحت عنوة كالسواد و غيره و العشر فى ارض اسلم اهلها آه ملخصا من كتاب الخراج فى فصل قطائع^١ السواد و خراسان و غيره صفحة ٨٨ و ٨٩

قد ظن بعض الناظرين (فى هذه العبارة) ان المعتبر عند ابى يوسف رحمته الله فى السواد و الخراسان و غيره هو كيفية الفتح مطلقا و ليس كذلك بل الماء قيد له اتفاقا كما مر منه مرارا و مع ذكر الاتفاق و انه ثابت فى السنة و الاثار فالحاصل ان الخيار للامام مادام تسقى الارض بماء الخراج كما مر بخلاف ما اذا كانت تسقى بماء العشر و المقطع له مسلم كما عرفت من الاتفاق ١٢

^١: قوله فى فصل قطائع آه كان بعض الصحابة عندهم ارض الخراج فكانوا يؤدونه آه ملخصا فى فصل المذكور صفحة ٩٣ فظن بعض الناظرين لزوم الخراج على المسلم مطلقا عند ابى حنيفة رحمته الله بل اذا كان حفر انهار القطائع على اصحابها فوجب العشر اتفاقا اذا كانت للمسلم و انما الخيار للامام فى غير ذلك ١٢ مصنف رحمته الله

الفصل الثالث: مسائل متفرقة

حكم زوجة المفقود

(الافتاء) حكم تزويج زوجة المفقود بعد اربع سنين و اربعة اشهر و عشر قوى من حيث الدليل اذ فعله عمر رضي الله عنه بمحضر من الصحابة رضي الله عنهم كما في رحمة الامة صفحة ٨٥ من الجزء الثاني و كما في الميزان صفحة ١٣٦ الجزء الثاني و كذا قضى به عثمان رضي الله عنه في خلافته بمحضر من الصحابة رضي الله عنهم كما في الميزان صفحة ١٠٢ الجزء الاول و جاء عن علي رضي الله عنه نحو ما جاء عن عمر رضي الله عنه كما في الزرقاني على المؤطا و التفويض الى الرأى اقرب الى مذهب امامنا رضي الله عنه و هو ظاهر الرواية و هو المنقول عن الشافعي رضي الله عنه و محمد رضي الله عنه بل هو المشهور عن مالك رضي الله عنه و ابى حنيفة رضي الله عنه و ابى يوسف رضي الله عنه كما في كشف الاستار صفحة ٣٦٩ على الدر المختار و التقدير بموت الاقران انما ينسب الى المذهب باعتبار التخريج و الا فلا شبهة بفقهاء ابى حنيفة رضي الله عنه هو عدم التقدير كما في الهداية لان نصب التقادير بالرأى غير جائز (لانه اقتراء على الشرع) كما في المبسوط للامام السرخسي رضي الله عنه صفحة ٣٦ انتهى تلخيصاً و محصولاً و زيادة الايضاح يؤخذ من رد المحتار و جامع الرموز و عمدة الرعاية و المنتقى على الملتقى و مجموعة الفتاوى و غيرها و من لم ير جواز تقليد سائر ائمة الهدى فقد خارق اجماع القرون الاولى من الصحابة و التابعين و تابعي التابعين كما في الحجة لولى الله الدهلوى لانهم اهل الذكر امرنا بالسؤال عنهم و دعوى التخصيص مكابرة بكتاب الله تعالى و احاديث رسوله صلى الله عليه و آله و تشريع في الدين بما لم يأذن به الله كما في وصايا الفتوحات و غيرها آه تلخيصاً و محصلاً و كفى بكل واحد من الصحابة رضي الله عنهم قدوة و اماماً فكيف مع اجماعهم مرتين و قول علي رضي الله عنه بخلافه لم يكن الا شوروياً اذ جاء عنه مثل ما جاء عن عمر رضي الله عنه كما في الزرقاني على المؤطا ١٢ فله الحمد محمد سرور جيجه

حكم زوجة المفقود ايضا

فالإيق بطريق الفقه ان لا يقدر بشئ (اى فى الحكم بموت المفقود) لان نصب المقادير
بالرأى لا يكون و لا نص فيه آه كتاب المفقود آه الجزء الحادى عشر من المبسوط صفحة
٢٦ شرح الكافى الحاوى لجميع ظاهر الرواية ١٢

بسم الله الرحمن الرحيم

(سئل) في رجل باع سلعة على آخر ثم شراها شريك البائع لنفسه لاجل بين بقيمة اكثر من قيمة المشتري الاول فهل يكون في البيع هذا شبهة تحريم ام لا كيف الحكم افتونا (اجاب) البيع المذكور صحيح جائز لا شبهة فيه ولا كراهية ولا حرمة والله تعالى اعلم آه فتاوى العلامة المفتي عبدالحفيظ مفتي مكة المشرفة ١٢

مسائل في الطلاق

درین واقعه مسئله اگر الفاظ مصحفه نحو طلاع و تلاغ و تلاک و طلاک اهل زمان ملحوظ شود پس طلاق آن واقعه نزد قاضی خواهد بود نه در دیانت چنانچه در در مختار و حاشیتین او رد المختار و کشف الاستار مذکور است و ایضاً اگر گفته آید که باکراه اقرار طلاق نموده نه انشاء آن پس درین صورت طلاق باجماع واقع نشده چنانچه این مذکور است در کتاب اکراه قاضیخان و کتاب اقرار در مختار و جامع الرموز و کتاب طلاق در مختار و رد المختار و نص فی العالمگیریه ان هذا امر مجمع علیه اگر چه در صک قاضی ثلاث طلاقات نوشته شده باشد و لکن مقصود دفع فتنه و دیانت است ففی الرد المختار علی الحاوی الزاهدی ظن انه وقع الثلاث علی امرأته بافتاء من لم یکن اهلاً للفتوی و کلف الحاكم کتابتها فی الصک فکتبت ثم استفتی من هو اهل للفتوی فافتی بانه لا تقع و التعلیقات الثلاث مکتوبة فی الصک بالظن فله ان یعود الیه دیانة و لکن لا یصدق فی الحکم آه و اگر در این اکراه اراده انشاء طلاق داشته باشید اگر چه نزد ائمه حنفیه طلاق واقع میشود مگر در این صورت عمل فتوی بر مذاهب ثلاثه اسلامیة کردن باتفاق ائمه رواست^۱ و آنچه از بعضی فتاوی اختلاف معلوم میشود خلاف تحقیق است قال المحدث

^۱: باتفاق ائمه روا است آه: در حقیقت بسیاری از مغرضین، از اقوال مصنف رحمته الله مبنی بر عمل بر مذاهب دیگر، نهایت استفاده را بردند و با اشاعه این امر که مولوی محمد سرور رحمته الله به مذهب احناف پشت کرده و تمام فتاوی وی از مذهب شافعی و دیگر مذاهب میباشد، بسیاری از علماء را از مطالعه تألیفات ایشان دور نمودند در واقع عمل به مذاهب اربعه اهل سنت در تألیفات ایشان به کثرت یافت میشود اما نه آنگونه که مغرضین شایعه نمودند و قصد داریم در اینجا به این موضوع بپردازیم که مصنف رحمته الله در چه مواقعی در تألیفات خویش از مذهب غیر ذکر نمودند و قضاوت را بر عهده خواننده می گذاریم اولین موضعی که مصنف رحمته الله از مذهب غیر یاد آورد میشوند در باب اقامه جمعه در قریه ها میباشد اما در آنجا ایشان اولاً آیت قطعی قرآن کریم را ذکر می کنند و بعداً وعیدهای که در احادیث بر ترک جمعه مترتب شده است را یادآور میشوند و طبق اصول و قوانین مذهب احناف وجوب جمعه در قریه ها را بر اساس مذهب احناف اثبات می کنند و وجوب را اصل اقوال ائمه می پندارند اما قائل میشوند که اگر بالفرض که دلایل اثبات وجوب جمعه در قریه ها طبق مذهب احناف وجود نمیداشتند و منع از جمعه اصل اقوال ائمه میبود باز هم احتیاط حکم می کرد که نماز جمعه طبق مذهب شافعی در قریه اقامه گردد زیرا آیت قرآن مبنی بر فرضیت جمعه قطعی است و بر ترک آن وعید غلیظی مترتب شده که در ترک ظهر نشده است بلکه به قطع و یقین نماز جمعه از ظهر بهتر معرفی شده است پس در جائیکه احتمال وجوب جمعه و احتمال وجوب ظهر وجود داشته باشد عمل به وجوب جمعه اولی تر و محتاط تر است حال: آیا چنین استدلال نمودن به معنی توهین به امام ابوحنیفه رحمته الله و پشت کردن به مذهب وی میباشد اما در مورد مسأله مزبور در متن یعنی انشاء طلاق به اکراه مصنف رحمته الله بدون ضرورت از مذهب غیر ذکر نمی کند بلکه قائل می شوند که بدلیل اینکه تمام ائمه اربعه مذاهب شان بر احادیث نبوی و اقوال صحابه رضی الله عنهم استوار میباشد پس در صورتی که در عمل به مذهب غیر، مصلحتی بزرگتر از عمل به مذهب موجود باشد در آن صورت مفتی یا قاضی میتواند با در نظر داشت مصلحت، از مذهب

الدهلوی فی الحجة الله البالغة و من لم يجوز ان يستفتی الحنفی فقیها شافعیاً و بالعکس و لا يجوز ان يقتدی الحنفی بامام الشافعی مثلاً فان هذا قد خالف اجماع القرون الاولى و ناقض الصحابة رضي الله عنهم و التابعین آه صفحة ١٦١ و فی موضع آخر منه انه قد خالف اجماع الامة كلها اولها عن اخرها بیقین لا اشکال فيه آه صفحة ١٦٠ قال البحر العلوم فی رسائل الارکان العمل بكل مذهب حق منج فی الاخرة باجماع من یعتقد به آه پس درین صورت نکاح نمودن زوجه خود را هیچ مضائقه ندارد فقط لله الحمد

غير نیز استفاده نماید همانگونه که خود ائمه مذهب عمل مینمودند و ضرورت داعیه به مذهب غیر در این مسأله این است که عقد نکاح را خداوند عزوجل میثاق غلیظ مینامد و همچنان به زبان پیغمبر خود به ما خبر میدهد که انحلال این میثاق غلیظ از مبعوض ترین حلال در نزد وی میباشد و همچنان دشمن وی ابلیس به هیچ چیزی به اندازه جدایی بین زن و شوهر، خوشحال نمیشود و همچنان در این مسأله وجود نکاح امر یقینی و اختلاف در انحلال آن میباشد پس بقای عقد به حالت اصلی آن بر اساس مذاهب سه گانه از انحلال آن بر اساس مذهب اولی تر است و آنهم در صورتیکه بقای عقد مصلحت زوجین و جامعه را به دنبال داشته باشد پس چطور کیان یک خانواده را با وجود شبهه از هم بیانشانیم در حالیکه برای بقای آن نیز دلائل محکمی وجود دارد و هنگامیکه دو دلیل با هم تعارض کند آن اولویت دارد که مصلحت آن بیشتر باشد و مصلحت بقای آن نسبت به فروپاشی، بر هیچ کس پوشیده نیست در حالیکه بقای آن موجب رضایت خداوند عزوجل و خشم ابلیس نیز می گردد. به طور خلاصه منظور مصنف رحمه الله اینست که در مسائلی چون طلاق به خصوص طلاق ثلاثه باید حداکثر احتیاط صورت گیرد و از آنجائیکه طلاق ثلاثه تا حدودی شباهت به حدود دارد تا زمانی که به طور قطع و یقین اثبات نگردد و در اثبات آن شبهه وجود داشته باشد نباید دیانتاً حکم به ثلاثه نمود. و الله اعلم بالصواب

فى بيان ما يفعله الطالب مقابل اقوال الفلاسفة

قال فى التوشيح حاشية التلويح فى صفحة ٣٩٢ و اما سائر ما اورده المتفلسفة فى هذا الباب فلا يستحق الاصغاء^١ انخ بل يرجع محصولة الى انكار طور النبوة و الولاية^٢ الذى يذهل فى مبادئ اشراقه عقل العقلاء و يدهش فى سماع بعض اسراره فهم الحكماء فاين لشغبهم الواهى فى دياجر معتقداتهم من هذا الاشراق بل كذبوا بما لم يحيطوا به و لما يأتهم تأويله بل لا بد ههنا من التسليم و الانقياد و استعمال العقل فى ما اذن به الشرع^٣ و الاتباع و الرجاء فى انشراح الصدر و اشراق نور النبوة الذى يخالف طور العقل و قد شاهدنا^٤ على رغم المتفلسف باتباع الانبياء صلوات الله و سلامه عليهم اندراج سنين كثيره بل الوف كثيرة

^١: فلا يستحق الاصغاء أه: قال صاحب التوشيح بعد ذكر اقوال المتفلسفة فى بيان جملة ما يتوقف عليه وجود الحادث: و اما سائر ما اورده المتفلسفة فلا يستحق الاصغاء الخ فكتب مولوى محمد سرور رحمته الله بخطه على قول صاحب التوشيح الرسالة التى تقرأها
^٢: انكار طور النبوة و الولاية أه: قال الامام محمد غزالى رحمته الله فى كتابه احياء علوم الدين المطبوع فى بيروت صفحه ٢٣٨: و لما كانت هذه الأمور لا تتراءى إلا فى المرائى الصقيلة، و كانت المرأة كلها صدئة فاحتجبت عنها الهداية؛ لا لبخل من جهة المنعم بالهداية، بل لخبث متراكم الصدأ على مصب الهداية تسارعت الألسنة الى إنكار مثل ذلك، اذ الطبع مجبول على انكار غير الحاضر، و لو كان للجنين عقل لأنكر امكان وجود الإنسان فى متسع الهواء، و لو كان للطفل تمييز ما ربما أنكر ما يزعم العقلاء إدراكه من ملكوت السموات و الأرض، و هكذا الانسان فى كل طور يكاد ينكر ما بعده، و من أنكر طور الولاية لزمه أن ينكر طور النبوة، و قد خلق الخلق اطوارا، فلا ينبغى ان ينكر كل واحد ما وراء درجته. نعم! لما طلبوا هذا من المجادلة و المباحثة المشوشة، و لم يطلبوها من تصفية القلوب عما سوى الله عز و جل فقدوه فأنكروه و من لم يكن من أهل المكاشفة، فلا أقل من أن يؤمن بالغيب و يصدق به، إلى أن يشاهد بالتجربة. ففتح أبواب السماء، و مواجهة الله تعالى إياه بوجهه كناية عن الكشف الذى ذكرناه. أه انتهى بحروفه

^٣: و استعمال العقل فيما اذن به الشرع أه: و قال صاحب التوشيح صفحه ٣٨٠ بعد ايراد الكلام عن فعل البارئ رحمته الله: اقول الكلام فى فعل البارئ رحمته الله اجترأ بجريان ما احاطه العقل على افعاله تعالى على زعم ان حكم العقل قطعى فى ادراكه و هذا ما انكره حكماء الاسلام و اعنى بهم المشائخ الصوفية فانهم انكروا ان يعرف العقل من شأنه او يدرك من علمه شيئا الا ما علمه النص و انهم تركوا اتباع هذا العقل الى اتباع حضرة الرسالة رحمته الله كما قدمناه أه انتهى بحروفه

^٤: و قد شاهدنا أه: قال الامام محمد غزالى فى كتابه الاحياء فى الصفحة المذكورة فى باب الشروط الباطنة للصلوة: و اعلم أن تخليص الصلوة عن الآفات و إخلاصها لوجه الله عز و جل، و اداءها بالشروط الباطنة التى ذكرناها؛ من الخشوع، و التعظيم، و الحياء سبب لحصول أنوار فى القلب تكون تلك الأنوار مفاتيح علوم المكاشفة. فأولياء الله المكاشفون بملكوت السموات و الأرض، و أسرار الربوبية، إنما يكاشفون فى الصلوة، لا سيما فى السجود إذ يتقرب العبد من ربه عز و جل بالسجود، و لذلك قال تعالى: و اسجد و اقترب و إنما تكون مكاشفة كل مصل على قدر صفائه عن كدورات الدنيا، و يختلف ذلك بالقوة و الضعف، و القلة و الكثرة، و بالجلاء و الخفاء، حتى ينكشف لبعضهم الشئ بعينه، و ينكشف لبعضهم الشئ بمثاله، كما كشف لبعضهم الدنيا فى صورة جيفة، و الشيطان فى صورة كلب جائم عليها يدعو إليها. و يختلف ايضا بما فيه المكاشفة؛ فبعضهم ينكشف له من صفات الله تعالى، و لبعضهم من أفعاله، و لبعضهم من دقائق علوم المعاملة. و يكون لتعين تلك المعانى فى كل وقت أسباب خفية لا تحصى، و أشدها مناسبة الهمة فإنها إذا كانت مصروفة إلى شئ معين كان ذلك أولى بالانكشاف، و لما كانت هذه الأمور لا تتراءى الخ انتهى بحروفه

فی مقدار یوم و اندراج زمان البرزخ بل ایام القيامة فی ایام الدنيا سوى مشاهدة دركات النيران و درجات الجنان و مشاهدة ارواح الانبياء و شخص نبينا عليه السلام و سماع كلامه و هذا هو السبب فی قوة الايمان و اليقين لا الخوض فی كلماتهم الواهية و تشكيكاتهم الغير المتناهية ﴿أَقْنِ شَرَحَ اللَّهِ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ فَهُوَ عَلَى نُورٍ مِنْ رَبِّهِ فَوَيْلٌ لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ أُولَئِكَ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ [الزمر: ٢٢] فله الحمد و اليه المتاب سرور^١

^١: یکی از بزرگترین دلایل برای اثبات ادعای مولوی محمد سرور رحمته الله همین آثار بجا مانده از وی میباشد و فقط اهل علم میتوانند درک کنند که نوشتن چنین کتابی در چنین سطح فقط از عهده علمای بزرگ بر می آید علمای که در مدارس بزرگ دینی تعلم دیده باشند و یک عمر به تصنیف و تعلیم مشغول بوده باشند حتی میتوان ادعاء نمود که از میان آنها نیز عده اندکی میتوانند به این سطح از علم برسند این در حالی است که جناب مرحوم فقط شش ماه در ایام جوانی در انار دره زانوی تلمذ زده است پس آیا جز این است که وی صاحب علم لدنی از لدن علیم حکیم میباشد مولوی ابوالحسن از ایشان نقل می کنند که وی می فرمود: من با نگاه انداختن به کتابها قصد آموزش علم را ندارم بلکه قبل از اینکه به کتابها نگاه بیاندازم علم همانند آبشاری در سینه من می ریزد سپس که به کتب می نگرم می بینم که در آنها دقیقا همان چیزی میباشد که در سینه من موجود است. و البته این آثار بجا مانده از وی، شاهد بعد از حیات ایشان میباشد ولی در زمان حیات ایشان معاصرین وی به شمول خواص و عوام به فضل و بزرگواری وی شهادت میدادند و الله اعلم بالصواب.



خاتمة الكتاب

خاتمه:

از سخنان مصنف رحمه الله میتوان برداشت نمود که منبع اصلی اشتباه در بسیاری از احکام، مطلق دانستن عبارات متون و سخنان علماء و در نظر نگرفتن قیودات آن میباشد بناءً عبارات و سخنان شان بر خلاف نصوص و قواعد اصول فقه واقع شدند به طور مثال در باب نماز جمعه، در متون اینطور ذکر شده است: "و یکی از شرایط ادای آن مصر میباشد پس ادای آن در قریه جایز نیست" که اطلاق این عبارت به منع از جمعه منجر میشود و بسیاری از علماء نیز به دنبال اطلاق آن رفتند و قید آنرا در نظر نگرفتند و آن اینکه قروی بر رفتن مصر قادر باشد و جای تعجب است که دیگر عبارات شروط و ارکان را به قدرت مقید نمودند اما این قید را در باب اشتراط مصر رعایت ننمودند و نهایتاً منع از نماز جمعه در نزد علمای مذهب شهرت یافت و در باب اشاره سبابه، عده از علماء به منع از اشاره قایل شدند به دلیل اینکه برای اشاره قبض انگشتان لازم است و در مبسوط بسط انگشتان در تشهد، ذکر شده است پس اشاره منافی بسط میباشد و باز هم در نظر نگرفتن قید عبارت مبسوط سبب این اشتباه گردید و آن اینکه تا قبل از اشاره انگشتان خود را بسط نماید ولی هنگام اشاره قبض نماید و به همین ترتیب در نظر نگرفتن قیودات عبارات متون سبب گردید تا فتوای اهل مذهب در باب زمین های عشری و خراجی بر خلاف نصوص و اصول قرار بگیرد زیرا عبارات متون مبنی بر اخذ خراج، از زمین خراجی در ملکیت مسلمان، دارای قید میباشد و آن اینکه این زمین ها از آبهای خراجی آبیاری گردد ولی اگر آب آن عشری باشد در آن صورت عشر اخذ می گردد. اما اکثر علماء قید مذکور را در نظر نگرفتند و همچنان عبارات نظیر پیروی از مذهب و عدم جواز پیروی از مذهب غیر نیز دارای قید میباشد ولی اکثر علماء این عبارات را مطلق دانستند و قید را در نظر نگرفتند و آن اینکه پیروی از مذهب بر خلاف نصوص قرار نگیرد و پیروی از مذهب غیر نیز بدون ضرورت باشد ولی اگر در مذهب حکمی از احکام بر خلاف نصوص واقع شده باشد قطعاً پیروی از آن جایز نیست و اگر در پیروی از مذهب غیر، مصلحتی آشکار و نفع عامه موجود باشد پس قطعاً در پیروی از آن هیچ گونه منعی نیست.

و در حالیکه دلائل کافی برای اثبات این قیودات موجود است اما اکثر علماء حاضر نیستند قیودات مذکور را بپذیرند؛ می گویند: اطلاق عبارات متون قطعی میباشد و تقیید آن جواز ندارد اما جای بسیار تعجب است که بدون هیچ دلیل با اطلاق دانستن آنها، نصوص قطعی قرآن و اطلاق آنها را تقیید نمودند و از این بابت هیچ باکی ندارند اما از تقیید عبارات متون، هراس دارند و متوجه نیستند که قول به منع از نماز جمعه در قریه ها منجر به تقیید نص قرآن ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [الجمعة: ٩] می گردد و قول به عدم اخذ عشر از زمین مسلمان در صورت عشری بودن آب آن، به تقیید قول خداوند متعال ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ [الانعام: ١٤١] منجر می گردد و همچنان منحصر گردانیدن حق در مذهب سبب می شود تا قول خداوند ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣] تقیید گردد و این در حالی است که علمای اصول فقه تصریح نمودند که اطلاق کتاب خداوند قطعی میباشد و تقیید آن بدون دلیل جواز ندارد و آنچه از ادله مبنی بر تقیید آیات مذکور ذکر نمودند در اثبات همین کتاب به طور مفصل جواب شان ارائه گردید پس ای برادر

متوجه باش که هدف از پیروی مذهب، دانستن احکام نصوص قران و احادیث میباشد و مبدا با پیروی اشتباه و نادرست از مذهب، در مخالفت با قرآن و احادیث نبوی قرار بگیری و متوجه باش که پیروی از مذهب، دارای اصول و قواعدی میباشد که اگر رعایت نگردد سبب ضلالت و گمراهی میگردد و لله الحمد و الیه المتاب.

التأسيسات الاربعة:

نريد ان نذكر لكم في هذا العنوان يا اخوة الكرام التأسيسات الاربعة التي كان المصنف رحمه الله يصر على تعليمه ويرغب الطلاب في تعلمها و حفظها لان بهذه التأسيسات يتضح لك صحة اقوال المثبتين للجمعة ويزول عن بصرك غشاوة المنع و كفى بهن دليلا على اثبات الجمعة فمن لم يتعلم من كتبه رحمه الله سوى هذه التأسيسات فكيفينه قال المصنف رحمه الله في كتابه التأسيسات الاربعة:

هذه رسالة في الجمعة سمينها التأسيسات الاربعة في تجديد دلائل الجمعة نين فيها اربع تأسيسات لم يختلف احد في كليتها لنثبت بها ما قاله اهل التحقيق ان منع الجمعة في القرى و البرارى ليس من اصل المذهب خصوصا عند تعذر المصر لان المنع حينئذ لا يتصور بناءه على ما ذهب اليه بعض اهل التخريج ايضا بل هو تخمين محض في مقابلة القاطع القرآني امرا و اخبارا و الاحاديث الصريحة و الفعل الصحيح من رسول الله ﷺ و اقوال الصحابة رضي الله عنهم و افعالهم آه انتهى

و قد تعلم يا مخاطبا انه اذا زالت الشمس قدرنا ان الله تعالى يطلب منا اداء صلوة الظهر بقوله و اقم الصلوة و لكن الموجود في يوم الجمعة بعد زوال الشمس امران قوله تعالى ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ﴾ [الإسراء: ٧٨] و قوله تعالى ﴿فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الجمعة: ٩] و الاول يطلب اداء الظهر و الثاني اداء الجمعة فايهما يطلب؟ و قد تمسك المانعون بنصوص الظهر على ترك الجمعة في القرى و البوادي و قالوا ان الظهر فريضة محكمة لا يترك الا بمثله فينبغي لنا ان لا نترك الظهر المقطوع به بالجمعة المظنون بها في القرى و البوادي و بعضهم بالغ في قطعية الظهر حتى سمي الجمعة في مقابله بركعتين نافلتين مكروهتين فللجواب عن السؤال و عن قول المانعين اورد المصنف رحمه الله التأسيس الاول.

التأسيس الاول:

هو ان النص الآخر من النصوص المرتبة نزولا لا يتصور ان ينسخ او يخص عمومه او يقيد اطلاقه بالنص الاول بل الامر مقلوب سواء كان الزمان بينهما ساعة لطيفة او سنين كثيرة والا لتصور رفع شرعنا بالشرائع المتقدمة فليس قول اليهود مثلا بنسخ شرعنا او تخصيص عمومه او تقييد اطلاقه بايات التوراة باشنع من القول بنسخ نصوص الجمعة او تخصيص عمومها او تقييد اطلاقها بنصوص الظهر بل من المسلمات ان الظهر انما ترك لمزاحمة قاطع الجمعة امرا و اخبارا ثم انت ترى ان هذا القاطع انما نزل بصفة العموم و الاطلاق فوجب ان يكون ترك الظهر ايضا كذلك اعطاء للمزاحم و المزاحم حقوقهما على قدر التزامهم فينبغى ان يكون فى محفوظك ان دعوى منع الجمعة (اى وجوبا و صحة) او تخصيصها او تقييدها باعتبار هذا التأسيس ضد الواقع فى نفس الامر ثم انتظر التأسيسات الاتية

توضيح الشارح:

فهذا التأسيس تفهم ان نص الجمعة لتأخره نزولا يزاحم نص الظهر فبقدر مزاحمة الجمعة للظهر يبقى معدوما و هى تزاحمه باعتبار العموم و الاطلاق فيثبت خيريتها و مزاحمتها له باعتبار العموم و الاطلاق الا ان مزاحمتها له لبعض الافراد قد رفع بقدر الرخصة لوقوع الحرج فى اداؤها و قد قال الله تعالى ﴿وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: ٧٨] فبقدر الرخصة يأتى اداء الظهر فإذا زالت الشمس من يوم الجمعة يطلب نص ﴿فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الجمعة: ٩] من جميع المؤمنين اداء الجمعة الا ان طلبه باعتبار اهل الرخصة يكون على حد الندب و الاستحباب فيأتى الرخصة فى اداء الظهر و طلبه باعتبار غيرهم يكون بالوجوب فيحرم اداء الظهر و يأثم بتركه امر الله تعالى و اتيانه بالمعدوم فى مقابل الجمعة اما المنع و القول بأن الظهر قطعى فى مقابل الجمعة فى هذا الوقت فقد قال المصنف رحمته الله فيه ان هذا بمثابة قول اليهود بقطعية التوراة فى مقابل القرآن

ثم للمانع ان انعدام نص المتقدم يثبت بقدر مزاحمة المتأخر و الجمعة تزاحم الظهر فى الامصار فقط دون القرى و البوادر لان فى الحديث قال صلى الله عليه و سلم «لا الجمعة و لا فطر و لا اضحى و لا تشريق الا فى مصر جامع» فالمصر شرط لصحة اداء الجمعة و القروى لا يجوز جمعته دون المصر و هو عاجز عن اتيانه فالجمعة لا تطالب منه و على هذا ليس مطالبة ﴿فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الجمعة: ٩]



على اطلاقه و عمومه فباعتبار اهل الرخصة تطلب الجمعة ندبا و باعتبار غيرهم من اهل الامصار
تطلب وجوبا كما قلتم و اما باعتبار اهل القرى و البوادي فلفقدان المصر لا تطلب اصلا فلسنا
نقول بمزاحمة الظهر للجمعة بل ان الجمعة منعدم عند فقد المصر و التأسيس مسلم عندنا ايضا
فللجواب عن قولهم بتخصيص نص الجمعة بحديث على رحمته الله اورد المصنف رحمته الله التأسيسين الثانى و
الثالث.

التأسيس الثانى:

هو ان النصوص الآمرة الموجبة المطالبة لاصل الصلوات لا يتصور ان تنسخ او يخصص عمومها او يقيد اطلاقها بنصوص وردت لاثبات اركانها او شروطها و ان كانت هذه النصوص (اى نصوص الاركان و الشروط) من القواطع (و ذلك لاختلاف الجهة لانها غير متوجهة لرفع جهة الامر باصل الصلوات) فكيف بالظنيات اذ من المسلمات ان قوله تعالى ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ﴾ [البقرة: ٢٣٨] و ﴿أَقِمُوا الصَّلَاةَ﴾ [الانعام: ٧٢] مطلق عام بصيغته موجب مطالب لاصل الصلوة سواء كان المأمور بهذا الامر قادرا على توجه القبلة و ستر العورة و الركوع و السجود مثلا او عاجزا عنها ثم انت ترى ان نصوصها لم تورد لرفع ذلك الامر (الذى ورد باداء اصل الصلوات) و الايجاب و الطلب عن العاجز الكذائى اتفاقا بين الامة بل العاجز عن جميع الاركان و الشروط داخل تحت الامر الموجب لاصل الصلوة و هو مطالب باداءها كالتقادر عليها كما كان كذلك قبل ورود نصوص الشروط و الاركان فمن هنا علمت ان القول برفع امر الجمعة عن اهل القرى و البوادرى بحديث على عليه السلام و ان فرضناه من القواطع متنا و مرادا تخمين محض فى مقابلة القاطع القرآنى امرا و اخبارا واحاديث الباب و افعال رسول الله صلى الله عليه و آله باقامة الجمعة فى سفر الحديبية و الحنين كما فى ابى داود و اقوال الصحابة رضي الله عنهم و افعالهم فى تعميم الجمعة فينبغى ان يكون فى محفوظك ان منع الجمعة او تخصيصها او تقييدها باعتبار هذا التأسيس من الشناعات الواهية لا يليق نسبتها الى امام الله المذهب و ذلك لاختلاف الجهة قطعاً فكيف و الحديث مع كونه غير واقع لرفع الايجاب معلل بعللة الاجتماع مع انه سيق بعدم الجمعة فى المصر المجرد

توضيح الشارح:

فبهذا التأسيس يتضح لك ان قوله تعالى ﴿قُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ [البقرة: ٢٣٨] لا يتصور ايراده لتخصيص النص الموجب ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ﴾ [الإسراء: ٧٨] فيصير المعنى ان قوله تعالى ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ﴾ [الإسراء: ٧٨] يطالب اداء الظهر و لكن بقوله تعالى ﴿قُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ [البقرة: ٢٣٨] يصير مطالبته مخصوصا فى حق القائم و لا يطالب عن الجالس اى من كان جالسا بعد الزوال و لم يقيم حتى خرج الوقت لم يطالب باداء الظهر و لا يأثم بتركه له و هذا باطل اتفاقا و كذلك حديث على عليه السلام لا يتصور ان يجعل مطالبة ﴿فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الجمعة: ٩] مختصا

على اهل الامصار فيقال ان من كان في القرية حتى خرج الوقت لم يطالب باداء الجمعة و قد علمت بطلانه و ما ذلك الا لاختلاف الجهة اذ جهة الموجب لا يجاب الجمعة فقط و ان المكلفين مأمورون بادائها و ليس فيه كيفية ادائها و لا كميته و جهة الحديث لاثبات شرطية المصر لاداء الجمعة فلا يتعارضان و لا يخفى ان القول بتخصيص نص ﴿فَاسْعُوا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الجمعة: ٩] عن القرى لا بد له من دليل و الدليل يكون مخصصا معارضا للنص الموجب و الحديث لا يعارضه فلا يخصصه

ثم يرد على هذا التأسيس ان الحديث يجعل المصر شرطا لصحة اداء الجمعة و القروى يؤديها دونه و هو مطالب (بالبناء للمفعول) من حديث على رضي الله عنه فكيف تحكمون بصحة جمعته و تهملون مطالبة حديث على رضي الله عنه و ما الفائدة في اشتراطه اذا كنتم تحكمون بصحتها دونه ثم ان اشتراط الجماعة قد افضت الى منع الجمعة اذ لا تصح دونها و من كان عاجزا عنها لا يطالب من جهة نص ﴿فَاسْعُوا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الجمعة: ٩] اتفاقا فللجواب عن الاسئلة اورد المصنف رحمته الله التأسيس الثالث.

التأسيس الثالث:

هو ان الله تعالى اذا امر القادر على شئ من العبادات من حيث هى هى ثم جعل لها اركاناً او شروطاً و امر بمراعات اركانها او شروطها لا يتناول هذا الامر (اى بالاركان او الشروط) العاجز المتحرج عنها بالنص اجماعاً فترى حينئذ ان حديث الامام و حديث المصر لو كانا من القواطع متناً و مراداً فى اشتراط السلطان و المصر لكانا غير متناولين للعاجز المتحرج عنهما بالنص وقد علمت دخوله تحت الامر الموجب المطالب بالقول بعدم صحة الجمعة من العاجز الكذائى استدلالاً بالحديثين تخمين محض و تخليط لامر العاجز بامر القادر و وهم مجرد مردود بنفسه فكيف فى مقابلة المطالب القاطع و اخبار الله تعالى و سائر الدلائل الموجبة لاصل الجمعة

توضيح الشارح:

فبهذا التأسيس علمت ان القول بعدم اتيان المصر عند العجز عنه ليس اهمالاً لحديث على عليه السلام لان الامر بالشروط و الاركان لا يشمل العاجز و فائدة اشتراط المصر و سائر الشروط و الاركان ضرورة مراعاتها عند القدرة عليها و الموجب المطالب عام يشمل المؤمنين جميعاً فالقروى داخل تحت مطالبة الموجب و غير داخل تحت مطالبة الحديث و لذلك هو مأمور باداء الجمعة و لو ادى الجمعة دون المصر صحت ثم القول بان فقدان الجماعة يفضى الى ترك اصل الصلوة فلان الجماعة محل تشريع الجمعة و هو المراد من قوله تعالى ﴿فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الجمعة: ٩] فاذا كان عاجزاً عنها فانه عاجز عن مقتضى النص فلا يطالب النص اداء الجمعة ثم ان هناك من قال بان الجماعة ليس محل تشريع الجمعة فلا تسقط عند فقدانها بل يجب عليها اداؤها منفرداً اذا تم شعار الاجتماعى دونه او عجز عن حضور الاجتماع كما فعله ابن عباس رضي الله عنه و لا يخفى كون هذا القول احوط فى باب الجمعة لانها هى المقطوع بها فى هذا اليوم و فى تركها طبع القلوب و لا يصح التمسك بالنصوص الظهرية فى مقابلتها ثم لا يخفى عليك ان هذا التأسيس و التأسيس الثانى مآلهما واحد و هو ان الشروط و الاركان لا يفضى الى المنع عند العجز عنها لبقاء المطالب على حاله و يكون الثالث كالمتعم للثانى و لذلك ادخلهما المصنف رحمته الله فى بعض تصنيفاته فى تأسيس واحد و جعل التأسيسات ثلاثة

ثم الى هنا علمت ان القول بقطعية الظهر في وقت الجمعة و التمسك به على عدم مطالبة ﴿فَاسْعُوا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الجمعة: ٩] و ترك الجمعة باطل و القول بعدم صحة جمعة القروى و عدم مطالبة ﴿فَاسْعُوا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الجمعة: ٩] تمسكا باشتراط المصر باطل ايضا فلا يبقى للمانعين الا ان يقولوا ان نص الجمعة لا يطالب من القروى و ليس عدم مطالبته باعتبار اشتراط المصر و لا باعتبار نص الظهر بل باعتبار انهم غير داخلون تحت قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الجمعة: ٩] من بدو الامر و مراد الله تعالى من يايها الذين آمنوا هو اهل الامصار فقط و الدليل عليه الاجماع او نقل الاجماع فاذا المنع من حيث ان اهل القرى ممنوعون من الجمعة لا من حيث نصوص الظهر و لا من حيث اشتراط المصر فلرد هذا القول اورد المصنف رحمه الله التأسيس الرابع.

التأسيس الرابع:

ان الشارع اذا اخبر بتشريع شئ من حيث هو هو الى يوم القيمة لا يتصور نفيه عنه من الحيثية الكذائية الى يوم الموعود وقد اخبر الله تعالى بلسان رسوله صلى الله تعالى عليه وآله وصحبه وسلم بتشريع الجمعة من حيث هي الى يوم القيمة فلا يتصور ورود نهى منه عنها من الحيثية الكذائية اجماعا فجميع التأسيسات الاربعة من حيث هي امر مجمع عليه بين الامة وقد جعلناها فى بعض الرسائل ثلاثة و الفرق بالتفصيل و الاجمال

توضيح الشارح:

فالمنع من حيث ان الجمعة ممنوعة فى حقهم ليس غير موجود فقط بل غير متصور ايضا اذ المنع بهذا الاعتبار يقدح فى ذات الجمعة و الجمعة من حيث هي هى مأمور بها و بهذا التأسيس لا يبقى للمانع متمسك لمنع الجمعة الا مكابرة نص الجمعة و اهماله بلا دليل قال المصنف رحمته الله:

فالمانع المخمن لا بد له اما ان يتمسك بنصوص الظهر و هو من فضائح الوقت و اما ان يتمسك بنصوص واردة لشروط اداء الجمعة كحديث الامام و حديث على رحمته الله فى المصر على زعمه و هو ايضا من اعاجيب الزمان و اما ان يدعى بورود نهى من الشارع عن الجمعة من حيث هي هى و هو مفقود اجماعا و اما ان يلتبس عليه حال العاجز بحال القادر و نسي شرط بقاء الشرط و هو بقاء مقدوريته و هو ايضا خلاف القاطع الاجماعى بعدم دخول العاجز تحت التكليف فمن تأمل فى هذه التأسيسات حق التأمل و هو من اهله فقد ظهر له اليقين من التخمين و ان المنع مع جميع دلائله لم يقل به ابو حنيفة رحمته الله و صاحبا رحمتهما الله بعون الله تعالى و حسن توفيقه آه انتهى

استدلالات المانعین التي ردها المصنف رحمه الله:

باب الجمعة:

نماز جمعه فرض عين بوده و از نماز ظهر موکدتر میباشد و منکر آن کافر می گردد.

سوال: دلیل شما بر فرضیت نماز جمعه و کفر منکر آن چیست؟

جواب: فارسی آنچه در فتح القدير آمده: کتاب خدا و سنت رسول الله ﷺ و اجماع علماء. خداوند جلّی می فرماید ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [الجمعة: ٩] در این آیه خداوند جلّی سعی به سوی ذکر خدا را بر ندای روز جمعه مرتب گردانیده است و ظاهراً مراد از ذکر الله نماز جمعه است و ممکن مراد خطبه باشد اما خطبه خود یکی از شرایط نماز جمعه میباشد پس سعی به سوی خطبه ملازم سعی به سوی نماز جمعه میباشد پس این آیت قرآن کریم یکی از بزرگترین دلائل بر فرضیت نماز جمعه و کفر منکر آن، میباشد و از پیغمبر اکرم ﷺ احادیثی زیادی مبنی بر فرضیت جمعه وارد گردیده است منجمله: قال ﷺ: «الجمعة حق واجب على كل مسلم في جماعة الا اربعة: مملوك، او امرأة، او صبي، او مريض» رواه ابوداود

وَأَخْرَجَ الْبَيْهَقِيُّ مِنْ طَرِيقِ الْبُخَارِيِّ عَنْ تَمِيمِ الدَّارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْهُ ﷺ قَالَ «الْجُمُعَةُ وَاجِبَةٌ إِلَّا عَلَى صَبِيٍّ أَوْ مَمْلُوكٍ أَوْ مُسَافِرٍ» وَرَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ عَنْ الْحَكَمِ بْنِ عَمْرٍو، وَزَادَ فِيهِ «الْمَرْأَةُ وَالْمَرِيضُ»

وَرَوَى مُسْلِمٌ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُمَا سَمِعَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ عَلَى أَعْوَادٍ مِنْبَرِهِ «لَيَنْتَهِيَنَّ أَقْوَامٌ عَنْ وَدْعِهِمُ الْجُمُعَاتِ أَوْ لَيَخْتِمَنَّ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ ثُمَّ لَيَكُونَنَّ مِنَ الْغَافِلِينَ»،

وَعَنْ أَبِي الْجَعْدِ الضَّمَرِيِّ وَكَانَتْ لَهُ صُحْبَةٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ «مَنْ تَرَكَ ثَلَاثَ جُمُعٍ تَهَاوُنًا بِهَا طَبَعَ اللَّهُ عَلَى قَلْبِهِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وَحَسَنُهُ، وَابْنُ خُزَيْمَةَ وَابْنُ حِبَّانَ فِي صَحِيحَيْهِمَا.

وَقَالَ ﷺ «مَنْ تَرَكَ الْجُمُعَةَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ طَبَعَ اللَّهُ عَلَى قَلْبِهِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ وَالْحَاكِمُ وَصَحَّحَهُ.

وَقَالَ ﷺ «مَنْ تَرَكَ ثَلَاثَ جُمُعَاتٍ مِنْ غَيْرِ عُذْرٍ كُتِبَ مِنَ الْمُنَافِقِينَ» رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ مِنْ حَدِيثِ جَابِرِ الْجُعْفِيِّ، لَكِنْ لَهُ شَوَاهِدٌ فَلَا يَضُرُّهُ تَضَعِيفُ جَابِرٍ،

وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «مَنْ تَرَكَ الْجُمُعَةَ ثَلَاثَ جُمُعٍ مُتَوَالِيَاتٍ فَقَدْ نَبَذَ الْإِسْلَامَ وَرَاءَ ظَهْرِهِ»

پس از دلائل فوق و اجماع علماء مشخص می گردد که منکر نماز جمعه کافر می گردد. خلاصه آنچه در فتح القدير ذکر شده است.

اما برای وجوب و ادای نماز جمعه شرایطی وجود دارد و فقهاء شرایط نماز جمعه را به دو دسته تقسیم می کنند:

اول: شرایطی که به نماز گذار تعلق می گیرد که آن شرایط وجوب است و عبارت اند از: اقامت به مصر، مرد بودن، صحت، آزادی و سالم بودن چشم و پاها

دوم: شرایطی که به نماز گذار تعلق نمی گیرد و آن شرایط صحت و اداء میباشد و عبارت اند از: مصر، سلطان و یا نائب آن، وقت ظهر، خطبه قبل از نماز، جماعت که آن هم سه نفر بدون امام میباشد و اذن عام

و فرق بین شرایط وجوب و اداء اینست که فاقد شرایط وجوب هر گاه نماز جمعه گذارد نماز جمعه آن صحیح است و اما بدون شرایط صحت، ادای نماز جمعه جایز نیست.

پس بر اساس اینکه مصر بودن موضع، یکی از شرایط صحت اداء میباشد پس فقهاء تصریح نمودند که اقامه جمعه در قریه ها و دشت ها جایز نیست. اما آنده از آبادی ها که در فناء مصر موقعیت دارند به دلیل اینکه فناء مصر حکم مصر را دارد، اقامه جمعه در آنجا صحیح است.

در هدایه در باب جمعه آمده: لا تصح الجمعة الا فی مصر جامع او فی مصلی المصر و لا تجوز فی القرى لقوله ﷺ «لا جمعة و لا تشريق و لا فطر و لا اضحی إلا فی مصر جامع»

و در تفسیر مصر جامع در هدایه به نقل از امام ابویوسف دو قول ذکر شده است:

اول: کل موضع له امیر و قاض ینفذ الاحکام و یقیم الحدود

دوم: انهم اذا اجتمعوا فی اکبر مساجدهم لم یسعهم

اما در مورد تفسیر فناء مصر اقوال زیادی وجود دارد که اینجا محل آن نیست

و از آنجائیکه سلطان شرط است صاحب هدایه می گوید: و اقامه جمعه جایز نیست مگر برای سلطان یا کسی که سلطان آنرا مأمور کند زیرا نماز جمعه در یک اجتماع عظیم برپا می شود و قطعا بر سر امامت دادن و تعیین امام منازعه و اختلاف رخ میدهد بناء وجود سلطان شرط قرار داده شده تا به این نزاع خاتمه دهد

ولی با وجود اشتراط سلطان اما اخيرا فتوا بر این است که هر گاه سلطان و یا نائب آن حضور نداشت عامه بر خود خطیب نصب کنند و نماز جمعه اقامه کنند.

سوال: آیت موجب نماز جمعه عام و مطلق میباشد پس چطور شما نماز جمعه در قریه ها و دشت ها را منع می کنید که این امر تقیید و تخصیص عام آیت جمعه را به دنبال دارد؟

جواب: آیت جمعه بر اطلاق خود نیست و مقید میباشد به دلیل قول پیغمبر ﷺ که می فرمایند: «لا جمعة و لا تشريق و لا فطر و لا اضحی إلا فی مصر جامع»



سوال: طبق گفته علمای اصول تخصیص عام کتاب و تقييد اطلاق آن با خبر واحد جایز نیست پس چطور شما با حدیث علی رحمته الله که خبر واحد می باشد اطلاق آنرا قید نمودید؟

جواب: در فتح القدیر آمده: (اطلاق آن با خبر واحد قید نگردیده است بلکه) همه امت اتفاق نظر دارند که آیت جمعه مقید است و در دشتهای جایز نیست و همچنان بر اساس گفته شافعی رحمته الله در قریه که کمتر از چهل نفر در آن سکونت داشته باشد اقامه جمعه جایز نیست. پس بر اساس اجماع معلوم میشود که از امر ﴿فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الجمعة: ٩] مکان خاص مراد است و چون آن مکان خاص نیاز به بیان دارد خبر واحد به بیان آن واقع میشود پس شافعی رحمته الله آن مکان خاص را به قریه تفسیر نموده است و آن هم نه هر قریه بلکه قریه ای که چهل نفر مقیم در آن موجود باشد که نه در زمستان و نه در تابستان از آن کوچ نکنند به دلیل اینکه کعب بن مالک رحمته الله نماز جمعه را با چهل نفر اقامه نمود پس این فعل کعب رحمته الله به بیان آن مکان خاص قرار میگیرد اما ما آن مکان خاص را به مصر تفسیر نمودیم و آن هم بر اساس قول حضرت علی رحمته الله که می فرماید لا جمعة الا فی مصر جامع و هر گاه سخن علی رحمته الله با فعل غیر آن در تعارض قرار گیرد عمل به سخن علی رحمته الله اولی تر است.

اشارة السبابة في الصلوة

در كتاب مختصر الطحاوی در باب كيفية الجلوس للتشهد چنین ذکر شده است:

ويستقبل بأصبع رجله اليمنى القبلة، كما يفعل في السجود، ثم ييسط كفيه على ركبتيه، وينشر أصابعه، ولا يشير بشيء منها

و در كتاب شرح مختصر الطحاوی للجصاص در قسمت توضیح آن آمده:

وينشر أصابعه كما ينشرها في السجود والركوع، ولا يشير بشيء منها، لقوله ﷺ: « كفوا أيديكم في الصلاة، واسكنوا في الصلاة ».

و در كتاب تنوير الابصار چنین ذکر شده است

ولا يشير بسبابته عند الشهادة وعليه الفتوى

و در المختار شرح تنوير الابصار در قسمت توضیح عبارت فوق آمده:

كما في الولوجية والتجنيس وعمدة المفتي وعامة الفتاوى، لكن المعتمد ما صححه الشراح، ولا سيما المتأخرون كالكمال والحلي والبهني والباقاني وشيخ الاسلام الجد وغيرهم أنه يشير لفعله ﷺ، ونسبوه لمحمد والامام بل في متن درر البحار وشرحه غرر الاذكار: المفتي به عندنا أنه يشير باسطا أصابعه كلها، وفي الشرنبلالية عن البرهان: الصحيح أنه يشير بمسبحته وحدها، يرفعها عند النفي ويضعها عند الاثبات. واحترز بالصحيح عما قيل لا يشير لانه خلاف الدراية والرواية، وبقولنا بالمسبحة عما قيل يعقد عند الاشارة اهـ. وفي العيني عن التحفة: الاصح أنها مستحبة. وفي المحيط سنة

از عبارات فوق فهمیده میشود که مسأله عدم اشاره در كتاب مختصر الطحاوی به لفظ و لا يشير بشئ منها ذکر شده است و جصاص در شرحش نیز آنرا به همین لفظ یاد می کند که صراحتاً منع از اشاره سبابه نمیباشد اما در كتاب تنوير الابصار منع از اشاره سبابه به صراحت ذکر می گردد طوری که در آن آمده و لا يشير بسبابته عند الشهادة و در المختار ابتدا روایات موافق با منع اشاره ذکر می گردد و سپس صاحب در المختار منع اشاره را رد می کند و به استحباب و سنیت اشاره میل می کند و آنچه از سخنان وی ظاهر میگردد اینست که ایشان قایل به اشاره همراه بسط میباشد اما علامه ابن عابدین در رد المحتار به توضیح این مطلب می پردازند و اثبات می کنند که اصل مذهب اشاره همراه قبض میباشد که حاصل سخنان ایشان چنین است: " در مورد کیفیت انگشتان در تشهد دو قول وجود دارد اول بسط اصابع



در تمام تشهد دوم قبض آن در هنگام اشاره اما روایت اول فرع و نتیجه عدم صحت اشاره میباشد و روایت دوم هم نتیجه صحت آن پس روایت اشاره همراه بسط اصلا در مذهب وجود ندارد و هیچ کس به آن تصریح ننموده است مگر شارح (صاحب در المختار) به نقل از شرنبلالی که وی از برهان نقل می کند که صاحب آن علامه ابراهیم طرابلسی صاحب کتاب الاسعاف از علمای قرن دهم است پس بر اساس گفته کسانی که قایل به صحت اشاره میباشد در هنگام اشاره باید قبض صورت گیرد اما آنده که قایل به عدم اشاره سبابه میباشد در نزد آنها بسط اصابع موجود است و البته روایت صحیح هم صحت اشاره میباشد که آن منقول است از امام محمد رحمۃ اللہ علیہ و وی نیز صحت اشاره را به امام ابوحنیفه رحمۃ اللہ علیہ نسبت میدهد و همچنین ثبوت اشاره از احادیث رسول الله صلی اللہ علیہ وسلم ثابت است پس آنچه بعضی مشایخ از عدم اشاره روایت می کند خلاف روایت و درایت میباشد " خلاصه و فارسی آنچه در رد المختار ذکر شده است.

هدف از ذکر این باب اینست که مطالعه کننده متوجه شود که در بسیاری از کتب معتبر منع از اشاره سبابه ذکر گردیده است و بسیاری از مشایخ به عدم ثبوت اشاره فتوا دادند تا بدینوسیله به پاسخ این سوال دست یابند که چرا مولوی محمد سرور رحمۃ اللہ علیہ چندین رساله را در مورد اشاره سبابه اختصاص دادند.

کتبی که در آنها عدم اشاره ذکر شده و آنرا تصحیح نموده، قرار ذیل است:

۱. مختصر الطحاوی و شرحه الجصاص. البته در این دو کتاب صراحتاً منع از اشاره سبابه صورت نگرفته بلکه عبارت آن محتمل منع از اشاره سبابه و دیگر اشاره ها میباشد که مولوی محمد سرور رحمۃ اللہ علیہ در رساله های خویش به بیان این مطلب می پردازند که منظور از طحاوی رحمۃ اللہ علیہ منع از اشاره سبابه نیست.

۲. تنویر الابصار و جامع البحار که در آن به صراحت منع از اشاره ذکر گردیده است.

۳. الولوالجیة

۴. التجنیس

۵. عمدة المفتي

۶. عامة الفتاوى

۷. الخلاصة

۸. البزازیة

باب العشر و الخراج

فقهاء زمین های زراعتی را به سه دسته تقسیم نمودند: زمین های عشری، زمین های خراجی و زمین های تضعیف و در تعریف این زمین ها اقوال ذیل را یادآور میشوند:

زمین های عشری سه نوع ذیل را در بر می گیرد:

۱. زمین های عرب

۲. زمین های مناطقی که بزور فتح میشود و بین غنیمت بران تقسیم می گردد

۳. زمین های که اهالی آن مسلمان میشوند (یعنی قبل از اینکه به زور و یا به صلح فتح شوند)

و زمین های خراجی اقسام ذیل را شامل میشود:

۱. زمین های سواد

۲. زمین های مناطقی که بزور فتح شوند ولی زمین ها بین غانمین تقسیم نگردیده بلکه به دستور امام اهالی آن بر آن زمین مقرر گردند

۳. زمین های مناطقی که به صلح فتح میشوند

و اما زمین های تضعیف عبارت از زمین های بنی تغلب میباشد.

و فرق بین این اقسام سه گانه زمین با تفصیل ذیل معلوم میشود:

مقدار عشر به آنچه از زمین بیرون میشود و آبی که با آن آبیاری میشود بسته گی دارد به گونه که اگر با آب آسمان و یا آب دریا آبیاری شود یک دهم محصول زمین باید به عنوان عشر پرداخت گردد و اگر با آب چاه و از طریق دلو آبیاری گردد یک بیستم محصول باید پرداخت گردد اما مقدار خراج توسط امام تعیین می گردد و وابسته به محصول زمین نمیباشد و در هر سال یکبار از صاحب زمین اخذ می گردد و لو اینکه آن زمین در یکسال دوبار کشت گردد و یا اینکه اصلاً کشت نگردد.

مصارف عشر همان مصارف زکات میباشد اما خراج برای مصالح عامه مصرف میگردد یعنی در مرزها، ساخت سرک و پل، معاش قضاة، علماء، ارتش و کارمندان دولت

اما زمین های تضعیف مقدار شان دو برابر مقدار عشر میباشد یعنی در زمین های که با آب آسمان و یا دریا آبیاری میگردد یک پنجم محصول و در زمین های که با آب چاه آبیاری می گردد یک دهم محصول پرداخت میگردد و به همین علت به نام تضعیف یاد میشوند چون دو چند عشر میباشد ولی مصارف آن مصارف خراج میباشد.

سوال: دلائل مشروعیت هر یک از این اقسام چیست؟

اول: دلائل مشروعیت عشر:

خداوند جلّ و علا می فرماید ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ [الأنعام: ١٤١] که اکثر اهل تفسیر آنرا به عشر تفسیر نمودند و همچنان پیغمبر اکرم ﷺ می فرماید «مَا سَقَتُهُ السَّمَاءُ فِيهِ الْعُشْرُ وَمَا سَقَى بَغْرِبٍ أَوْ دَالِيَةٍ فِيهِ نِصْفُ الْعُشْرِ» و علماء نیز بر فرضیت آن اجماع نمودند.

دوم دلائل مشروعیت خراج:

حضرت عمر رضی الله عنه بر زمین های سواد خراج را وضع نمود و بسیاری از صحابه رضی الله عنهم با وی موافقت نمودند و همچنان هنگامیکه عمرو بن العاص مصر را فتح نمود بر آن خراج را وضع کرد و صحابه رضی الله عنهم بر وضع خراج بر اهالی شام اجماع نمودند.

سوم: دلائل مشروعیت تضعیف:

در البناية شرح الهداية چنین ذکر شده است: و بنی تغلب از جمله نصرانی های عرب واقع در نزدیکی روم میباشد و زمانیکه عمر رضی الله عنه خواست تا بر آنها جزیه تعیین نماید بدو گفتند: ما از عرب هستیم و گذاشتن جزیه، بر ما عار و ننگ است بناء اگر بر ما جزیه توظیف کنی به روم که دشمن تو است ملحق میشویم پس اگر مناسب بینی که از ما آن چیزی بستانی که از یکدیگر تان میستانی (یعنی زکات و عشر) ما دو چند آنرا به تو میدهیم پس عمر رضی الله عنه با اصحابش مشورت نمود و کردوس تغلبی که واسط بین بنی تغلب و عمر رضی الله عنه بود به عمر رضی الله عنه گفت: یا امیر المؤمنین با آنها مصالحه کن پس عمر رضی الله عنه بر همین امر (یعنی تضعیف زکات و عشر) با آنها مصالحه کرد و به آنها گفت: که این (در حقیقت) همان جزیه است (و لو اینکه شما به اسم زکات پرداخت کنید) و شما هر طور دوست دارید آنرا بنامید پس صلح بین عمر رضی الله عنه و بین بنی تغلب بر تضعیف صورت گرفت و در زمان عثمان رضی الله عنه نیز بر همین منوال ادامه یافت پس بر اول و آخر این امت عمل به آن لازم میگردد. و امام محمد در "النوادر" می فرماید: صلح عمر رضی الله عنه امری ضعیف است اما قضیه آن همانند اجماع است و به دلیل قول پیغمبر اکرم ﷺ که می فرماید: آگاه باشید که از زبان عمر ملائک سخن می گوید و هم چنان در جای دیگر می فرمایند: عمر به هر طرف دوران نماید حق نیز با وی دوران می کند. فارسی شده آنچه در البناية آمده است.

بعضی از احکام و فروعات مربوط به عشر و خراج:

سوال: هرگاه یک مسلمانی زمین مرده ای را احیا کند آیا عشری است یا خراجی؟ و همچنان اگر یک ذمی آنرا احیا کند؟

در کتاب الكنز چنین آمده که هرگاه (مسلمانی) یک زمین مرده را احیا کند پس قرب آن اعتبار دارد (یعنی اگر به نزدیکی زمین خراجی بود پس آن نیز خراجی شود و اگر به نزدیکی زمین عشری بود پس عشری محسوب می گردد) و صاحب کتاب البحر الرائق شرح الكنز در توضیح مطلب فوق می نویسد: این قول امام ابو یوسف رحمه الله میباشد اما

امام محمد رحمته الله آب را معتبر میداند یعنی اگر آنرا با آب خراجی احیا نمود پس خراجی است و اگر با آب عشری احیا کرد پس عشری محسوب میگردد اما ذمی اگر زمین مرده ای را احیا کند به طور مطلق زمین خراجی می گردد خلاصه آنچه در بحر الرائق ذکر شده است.

سوال: هرگاه ذمی زمین عشری را از مسلمانی خریداری کند آیا زمین عشری میماند یا اینکه خراجی میشود؟ و همچنان بالعکس اگر مسلمان زمین خراجی را خریداری کند آیا زمین عشری میشود و همینطور زمین تضعیف؟

جواب: در کتاب الكنز آمده: بر زمین تغلبی تضعیف لازم است و لو اینکه صاحب آن مسلمان شود و یا مسلمانی از او خریداری کند و هرگاه ذمی از مسلمانی زمین عشری را خریداری کند از آن خراج گرفته میشود و صاحب بحر الرائق در توضیح آن مینویسد: زیرا در عشر معنی عبادت موجود است و کفر منافی عبادت است و در ادامه مینویسد: حاصل تمام مسائل اینگونه است که زمین یا عشری است یا خراجی یا تضعیفی و مشتری یا مسلمان است یا ذمی یا تغلبی پس حالات ذیل ممکن است رخ دهد:

۱. هر گاه مسلمان زمین عشری یا خراجی را خریداری کند زمین به حالت خود باقی میماند یعنی اگر عشری بود عشری و اگر خراجی بود خراجی باقی میماند.

۲. در صورتیکه مسلمان زمین تضعیفی را خریداری کند در نزد امام ابوحنیفه رحمته الله و امام محمد رحمته الله زمین به حالت خود باقی میماند اما امام ابویوسف رحمته الله می گوید که زمین عشری میشود چون آنچه سبب تضعیف میشد از بین رفته است. و هم چنان اگر تغلبی مسلمان شود اختلاف بر همین منوال است.

۳. هر گاه تغلبی زمین خراجی یا تضعیفی را خریداری کند زمین به حالت خود باقی میماند و هرگاه زمین عشری را خریداری نمود در نزد امام ابوحنیفه رحمته الله و امام ابویوسف رحمته الله زمین تضعیفی میگردد اما در نزد امام محمد رحمته الله زمین عشری باقی میماند زیرا در نزد امام محمد رحمته الله قاعده چنین است که زمین به هیچ عنوان حالت آن تغییر نمی کند.

۴. هر گاه ذمی غیر تغلبی زمین خراجی یا تضعیفی را خریداری کند، زمین به حالت اصلی خود باقی میماند و هرگاه زمین عشری را خریداری کند زمین خراجی می گردد.

خلاصه آنچه در بحر الرائق ذکر آمده است.

در نتیجه میتوانیم به این پاسخ دست یابیم که زمین خراجی به حالت خود باقی میماند و لو اینکه مسلمانی او را خریداری کند و یا اینکه صاحب آن مسلمان شود و همچنان زمین تضعیفی در نزد امام ابوحنیفه و محمد رحمته الله به خلاف ابویوسف رحمته الله اما زمین عشری به حالت خود باقی نمیماند یعنی هرگاه ذمی تغلبی زمین عشری را خریداری نمود تضعیفی میشود و هرگاه ذمی غیر تغلبی آنرا خریداری نماید زمین خراجی می گردد به نزد امام ابوحنیفه و امام ابویوسف رحمته الله

سوال: در خراج هم معنی مؤنه وجود دارد و هم معنای عقوبت که بر غیر مسلمان وضع میگردد پس چطور شما میگویید که وضع خراج بر مسلمان جایز است؟

درست است که وضع خراج بر مسلمان جایز نیست اما در حالت ابتداء نه در حالت بقاء پس در حالت بقاء معنای مؤنه در آن زمین باقی می ماند نه عقوبت زیرا آن در حالت ابتداء بر ذمه ذمی بوده است و روایت شده است که صحابه رضی الله عنهم در زمان حضرت عمر رضی الله عنه زمین های خراج را خریداری نمودند و خراج آنرا پرداخت مینمودند. خلاصه آنچه در هدایه آمده است.

سوال: هرگاه ذمی مسلمان شود و یا مسلمانی زمین خراجی را خریداری کند قبلاً تصریح شد که زمین به حالت خود یعنی خراجی باقی میماند، سوال اینجاست که چون صاحب آن مسلمان است آیا علاوه بر خراج عشر هم باید پرداخت کند یا نه؟

در کتاب قدوری و کنز تصریح شده است که: و لا عشر فی الخارج من ارض الخراج یعنی آنچه از زمین خراج بیرون میشود در آن عشر نیست و در هدایه در توضیح آن مینویسد که این حکم به خلاف گفته شافعی است زیرا او قایل به وضع عشر و خراج به یکباره گی میباشد و دلیل ما قول پیغمبر اکرم صلی الله علیه و آله میباشد که میفرماید: «لَا يَجْتَمِعُ عَشْرٌ وَخَرَاجٌ فِي أَرْضٍ مُسْلِمَةٍ» و همچنان به این دلیل که هیچ یک از ائمه چه ائمه عدل چه ائمه جور بین عشر و خراج جمع نمودند پس اجماع آنها به عنوان حجت و دلیل کافی است. خلاصه آنچه در هدایه آمده است.

سوال: آیا بر زمین های امروزی هرات و فراه عشر لازم است یا خراج؟

مولوی محمد عظیم برنابادی در نامه به مولوی محمد سرور رحمته الله اینطور مینویسد: تمام کتاب های تاریخ تصریح بر این دارند که این سرزمین ها (هرات و فراه) به زور فتح گردیده و در زمان عثمان رضی الله عنه و خلفای بعد از آن، خراج بر آنها وضع گردید.

پس بر اساس این گفته مولوی برنابادی و بر اساس احکام فوق میتوانیم به این نتیجه برسیم که در نزد فقهای مذهب احناف زمین های امروزی هرات و فراه خراجی است و بر آنها عشر لازم نیست گر چه صاحبان شان مسلمان باشد.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

متن فاضل گرشکی



مؤلف:

مولوی محمد سرور فیضی جیجہ ای رحمۃ اللہ علیہ



مرتب:

مولوی ابوالحسن صاحب زادہ

حق چاپ محفوظ و مخصوص کتابخانه مولوی محمد سرور فیضی جیجہ ای رحمۃ اللہ علیہ می باشد و هیچ مؤسسه، انتشارات و یا فردی در افغانستان و یا خارج از آن، حق ندارد بدون اجازه کتبی از ناشر، این اثر را چاپ و نشر نماید. این کار شرعاً ناجایز بوده و نیز پیگرد قانونی دارد.

متن فاضل گرشکی

♦ مؤلف: مولوی محمد سرور فیضی جیجہ ای رحمۃ اللہ علیہ

♦ مرتب: مولوی ابوالحسن صاحب زاده

♦ ناشر: مولوی ابوالحسن صاحب زاده

مرکز پخش:

- فراه، ولسوالی خاکسفید، قریہ جیجہ، کتابخانہ مولوی محمد سرور فیضی رحمۃ اللہ علیہ

تلفن: ۰۷۰۶۹۶۱۲۸۹ - ۰۷۹۸۴۶۵۸۶۹

التمهيد: الشئ الواحد لا يتصور ان يكون مأمورا به و منهيا عنه من جهة واحدة فالصلوات الخمسة و الجمعة لما كانت مأمورا بها من حيث الذات فلا يتصور ورود نهى عنها من الشارع من هذه الحيثية و ان عجز عن جميع الشروط و الاركان لان العاجز عنها غير داخل تحت نصوصها بالنص و الاجماع و داخل تحت النص المطالب لاصل الصلوات ايضا بالنص و الاجماع فالمنع عنها حينئذ غير متصور لا لاجل ركن و شرط لانعدامهما في حق العاجز و لا لاجل ذات الصلوات كما مر بخلاف النهى العارضى بعروض مقدورية شرط او ركن لانه ليس في الحقيقة نهيا عن الصلوات بل هو امر بمراعات الركن و الشرط فلهذا المقصور على حالة القدرة عليهما فالقول بعدم جواز الجمعة عند العجز عن المصر باطل لوجود النص المطالب لاصل الجمعة ما دام الوقت باقيا مع عدم كون العاجز مأمورا بمراعات المصر و هذا كحال سائر الشروط و الاركان و كغير الجمعة من الصلوات فمن منع عن الجمعة عند العجز عن السلطان او الخطيب او منع عن الصلوة جمعة كانت او غيرها عند العجز عن القيام و توجه القبلة و الركوع و السجود و سائر الشروط و الاركان فهو منه خطأ لان النصوص المطالبة لاصل الصلوات على حالها فالمنع مكابرة لها بلا دليل فالخطاب القاطع لاداء الجمعة باق ما دام الوقت باقيا و العاجز عن المصر غير مأمور به فالمنع انكار للقاطع المطالب لاصل الجمعة بلا شئ نعم الكلام في عدم جواز المنع و اما ترخيص الترك في بعض المواضع فلا كلام فيه اذ هو لدفع الحرج لا لعدم الخطاب فله الحمد و اليه المتاب ١٢

التمهيد: اجمع الامة على ان الجمعة فريضة^١ محكمة يكفر جاحدا لقضية نصها باعتبار ما هو و كذا باعتبار عمومها و اطلاقه على رأى الاصح الارجح عند ائمتنا الاصوليين و التخصيص الموقع الى الظنية معدوم بضرورة الحس^٢ و غيره من التخصيصات و التقييدات غير قادح (كما في التفسيرات الاحمدية) في القضية قال اصحاب الكشف لا تحجير في الجمعة و قال اهل العلم ام يورد من الشارع نهى عنها فلذا قال ابو يوسف رحمته الله انه يصلى الجمعة في عرفات و قال الجمهور ان

^١ قوله فريضة أه فمن هنا علمت ان من اراد من عدم جواز الجمعة بدون المصر و السلطان و سائر الشرائط رفع فرضيتها و تشريعها فجميع استدلالاته من اشتراط المصر و حدوده باطلة في رفع القاطع اليقيني فلا قاطع يضاده الا خروج وقت العصر اذ هو وقت للجمعة عند مالك (رح) على ما هو ظاهر القرآن مع ان عدم الجواز بعدم مراعات الشرط لا يستلزم رفع فرضيتها فكيف الحكم بترك الجمعة بلا دليل مع بقاء الامر المطالب على قضية ما دام الوقت ثم كيف الترك و قد اخبر الله تعالى بان نصوص الشروط و الاركان غير واردة على العاجز عنها و قد انعقد الاجماع على ان امر العاجز غير موجود شرعا ١٢

^٢ قوله بضرورة الحس أه اذ قالوا في تعريف مخصصه ان يكون كلاما مستقلا قاطعا مقارنا دافعا للصدر عن اجرائه في عمومه فترى انه معدوم في نص الجمعة قطعاً ١٢

عدم اقامتها فيها اخف كما في حج الميزان وقال اصحاب الظواهر لا ترخيص في ترك الجمعة وقال الشيخ الاكبر رحمته الله (في الفتوحات) انه لم يورد في هذه الامور نص من كتاب ولا سنة فاذا حصل ما يطلق عليه اسم الجماعة وجبت لا غير وقال في حجة ان اقامة الجمعة في عرفات من اوجب الواجبات سواء كانوا كثيرين او قليلين مقيمين او مسافرين آه وفي رحمة الامة قال ابو يوسف رحمته الله يصلي الجمعة في عرفات قال المشائخ العامل على قول ابو يوسف رحمته الله او محمد رحمته الله لا يعد خارجا عن المذهب ١٢.

هذه رسالة الفاضل گرشكى كتبناها ثانيا واجبنا عن بعض مواضعها ليؤخذ منا ما صغا ويودع ما كدر الله الحمد و اليه المتاب ١٢ محمد سرور الفراهي ثم الجيجي سنة ١٣٤٥ ش

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لمن جعل التفقه في الدين من اعظم القربات فكان لبصائر ذوى الالباب نورا ولارواحهم اقوات والصلوة والسلام على العلم المترجم عن كل سر مكنون وحكم مبين القائل من يرد الله به خيرا يفقه في الدين وعلى آله الاطهار واصحابه الاخيار وتابعيهم بالكشف عن هذا الدين كل ملمة الوارد فيهم اختلاف امتي رحمة ما فاح نشر الاخلاص وثار وما عبد الله عبد ابتغاء لوجهه لا طمعا في درهم ودينار اما بعد فقد استفتي عن اداء صلوة الجمعة هل يصح في جميع الامكنة^١ او يختص^٢ ببعض المواضع اقول وبالله التوفيق ومنه الوصول الى سواء الطريق اختلف العلماء

^١: قوله الامكنة آه اعلم ان اصل المذهب ان الاختلاف في الجمعة باعتبار الامكن انما هو في الوجوب وعدمه مع الاتفاق على اصل الجواز كما هو المتعين تصريحاً وتلخيصاً من عبارات الكتب كالجوامع الصغير والاختلاف في مبحث جمعة مناً وعرفات وكالجوامع الرموز والفتاوى والوقاية والمختصر وتوير الابصار والدر المختار والرد المحتار في مبحث اقامة جمعة فاقد الاقامة بمصر عن فرض الوقت وفي الجوامع الرموز هو شامل للقروى والمسافر والمريض والفتوحات وحج الرحمة الامة والميزان الكبرى وجمعته عن بعض العارفين وانما الاختلاف في الجواز وعدمه باعتبار الامكن من بعض اصحاب الرأي كما في المجموعة الفتاوى من اصل المذهب ثم للقول بعدم جواز الجمعة بدون المصر وجه اذا كان مراد القائلين الكذائبيين ان يرعى المصر كسائر الشروط والاركان واما اذا كان مرادهم ان تترك الجمعة وتمنع عنها فهذا غلط فاحش لا يرفع القاطع بشرط الظنى من المصر وحدوده خصوصا عند العجز عنه اذ حينئذ الشرط منعدم لا مفوت بل من قال بعدم جواز صلوة المعذور عن الاركان والشروط جمعة كانت او غيرها فهو منه غلط وايضا عدم الجواز لترك ركن او شرط لا يستلزم رفع النص المطالب لاصل الصلوة فنص المطالب للجمعة على قطعيتها مادام الوقت بلا مزاحم لان نصوص الاداء لم تورد لرفع الجمعة برفع نصها بل هي مؤكدة له ببيان اداء ما طلبه ١٢

^٢: قوله يختص آه والاختلاف في الجواز وعدمه باعتبار الامكنة انما هو قول بعض اصحاب الرأي وفي اصل المذهب الاختلاف هو في الوجوب وعدمه مع الاتفاق في الجواز والخيرية ففي الجوامع الصغير صفحة ١٩ و ٢٠ وان كان اى الامام في المنى غير الخليفة وغير امير الحجاز وهو مسافر فلا جمعة فيها آه فالمراد بالنفى هو نفى الوجوب للقطع ان السفر لا يمنع الجواز ومفهومه انه لو كان مقيما في المنى فعليه الجمعة مع انه لا امير هنا ولا خليفة ولا يطابق

الاثمة في موضع اقامتها فقال الشافعي رحمته الله لا يشترط المصر لها بل يصح في كل قرية سكنها اربعون من الرجال المستجمعون لشرائط وجوب الجمعة عليهم لا يظعنون عنها شتاء و لا صيفا كما في المبسوط للسرخسي صفحة ٢٣ و العناية صفحة ٤١٠ على نسخة فتح القدير لقوله تعالى ﴿فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الجمعة: ٩] من غير فصل و لما روى ان اول جمعة جمعت في الاسلام بعد المدينة^١ ما جمعت بجواثي و هي قرية من قرى عامر بن القيس بالبحرين و كتب ابوهريرة رضي الله عنه الى عمر يسأله عن الجمعة بجواثي فكتب اليه ان جمع بها و حيث ما كنت الى هذا الموضع عبارة العناية و يوافقه عبارة المبسوط و ائمتنا^٢ كلهم اتفقوا على اشتراط المصر او فناءه لصحتها كما قال في الهداية صفحة ١٤٨ لا تصح الجمعة الا في مصر^٣ جامع او في مصلى المصر و لا تجوز في القرى^٤ آه^٥ و قال الحلبي في الكبيرى صفحة ٤٦٥ و اما شروط الاداء فستة ايضا الشرط الاول المصر او فناءه

عليها حد المصر قال شاه ولي الله الدهلوى رحمته الله هذا هو حال اكثر الاحكام كانت في صدر الصحابة رضي الله عنهم مختلفا فيها باعتبار الاولوية و كذلك في صدر ائمة المذاهب رحمته الله ثم صار الاختلاف فيها بتلاحق الافكار ورد بعضهم على بعض في الجواز و عدمه آه فلهذا لا حاجة الى جواب صاحب الرسالة القائل بمنع الجمعة اذ جميع دلائل المنع ليست من الامام رحمته الله و صاحبيه رضي الله عنهم لعدم صدور المنع منهم خصوصا المحاورات الجارية بيننا و بين الشافعي رحمته الله و الشافعية رحمته الله حتى الان لعدم وجود الشافعي زمن الامام رحمته الله واجمعوا على انه لا نهى ولا تحجير في الجمعة قال ابو يوسف رحمته الله انه يصلى الجمعة في عرفات و قال الشيخ الاكبر في حج الفتوحات ان اقامة الجمعة فيها من اوجب الواجبات و قال الجمهور عدم الاقامة اخف فيها ١٢

^١: قوله بعد المدينة آه ظن بعض الناظرين ان اول جمعة في المدينة ما اقامها رسول الله صلى الله عليه و سلم ثم اقيمت جمعة جواثي في حيوته صلى الله عليه و سلم و الكل غلط اذ فرضية الجمعة بالوحي الخفى ثبتت قبل الهجرة حيث بعث رسول الله صلى الله عليه و سلم مصعب بن عمير رضي الله عنه قبل الهجرة و قال له اذا مالت الشمس فصل بالناس الجمعة ركعتين و كتب الى اسعد بن زرارة رضي الله عنه في المدينة باقامتها بعد الزوال كما في المبسوط و فتح القدير و كذلك جمعة جواثي كانت زمن خلافة ابي بكر رضي الله عنه حين رجوع اهله الى الاسلام من بعد ان ارتد اكثر قبائل العرب كما في كشف الغمة و بعض شروح مسلم ١٢

^٢: قوله ائمتنا آه غلط فاحش منشأ الغفلة و عدم التتبع اذ المصر و السلطان ليسا بشرطين في اصل المذهب كما علمت من عبارة الجامع الصغير بل قال اهل التحقيق من العارفين ان هذا هو عند جميع ائمة المذاهب كما في الميزان بل لا نهى و لا تحجير في الجمعة عند العلماء و اهل الكشف كما لا يخفى على من طالع حج الميزان و حج الفتوحات ١٢

^٣: قوله الا في مصر آه الا اذا كان فاقدا له كما في الوقاية و المختصر و الدر المختار و الرد المحتار ١٢

^٤: قوله في القرى آه اى الخارجة عن الافنية و الفناء عند ابي حنيفة رحمته الله و اصحابه رضي الله عنهم هو مسافة البيوتة ١٢

^٥: قوله في القرى آه و لا يخفى ان عدم الجواز الكذائي فرع لاشتراط المصر فهو كاصله موقوف و مشروط بالقدرة للاجماع على ان العاجز غير مأمور كما اخبر الله تعالى في النصوص المتواترة المتظاهرة كما هو حال سائر الشروط و الاركان فلا كلام في جواز جمعة العاجز عن الكل لبقاء النص المطالب على حاله ببقاء الوقت و عدم دخول العاجز في نصوص الشروط و الاركان نعم ترخيص التارك انما هو لدفع الحرج لا لاعداد النص المطالب و عليه الاحاديث الواردة في اهل القرى و البوادي ففي الحديث الجمعة واجبة على كل قرية اورده المحدث الدهلوى رحمته الله في الحجة و اختاره فيها وقال انه الاصح و كذا اختاره في المصنفى شرح المؤطا و ايضا في الحديث "الجمعة واجبة على كل قرية و ان لم يكن فيها الا اربعة" كما في البيهقي عن ام عبدالله الدوسية عن رسول الله صلى الله عليه و سلم و ايضا في الحديث "خمسة لا جمعة عليهم" و عد منهم اهل البادية اورده المحدث الدهلوى في الحجة و احاديث الباب كثيرة ١٢

فلا تجوز في القرى^١ عندنا^٢ وكذلك سماه في المبسوط شرط اداء الجمعة حيث قال فاما الشرائط لاداء الجمعة فستة المصر والوقت^٣ آه وقال الشرنبلالي في مراقى الفلاح صفحة ٢٧٥ ويشترط لصحتها ستة اشياء الاول المصر او فناءه وفي الفتاوى السعدية صفحة ١٠٣ جمعه باتفاق حنفية مخصوص بمصر است در قرى و بيايان جائز نيست آه وهكذا في جميع كتب المذهب التي اعتمد عليها فهذا نص منهم بان المصر او فناءه شرط لصحة الجمعة بفواته يفوت الصحة والجواز فما وصل الى هذا الفقير من قول بعض انهم يقولون انه شرط للوجوب دون الصحة فبخالف للنصوص معتبرات كتب المذهب من غير سند يعبأ به و اعجب منه ما قيل على تقدير تسليم شرطيته لا يفوت بفواته المشروط الا يرى الى تصريحات عدم الجواز كما سبق و دليلنا ما روى ابن شيبه عن علي بن ابي طالب رحمته الله انه قال لا جمعة ولا تشريق ولا صلوة فطر ولا اضحى الا في مصر جامع او مدينة عظيمة و صححه ابن حزم في المحلى و روى مرفوعا و هو ضعيف و لكن الموقوف في مثل هذا كالمرفوع لانه من شروط العبادة و هي من احكام الوضع و لا مدخل للرأى فيها فما وصل الى الخادم الحقير من قياسه على الاقامة و الحرية مثلا بانه لا ينتفى باتفائه الصحة فكذا بدونه فينبها بون بعيد اذ تانك شرط الوجوب و هذا شرط الصحة كما بين و الجواب من دليل الشافعى رحمته الله ان قوله الذى هو في حكم المرفوع الا في مصر جامع ينفي اقامتها في القرى و جوائى مصر بالبحرين و تسمية الراوى قرية لا ينفي ما ذكرنا لان اسم القرية يطلق على البلدة قال الله تعالى ﴿وَلِتُنذِرَ أُمَّ الْقُرَى وَمَنْ حَوْلَهَا﴾ [الأنعام: ٩٢] و المراد بام القرى مكة و لا شك ان مكة مصر قال في المبسوط و معنى قول عمر رحمته الله و حيثما كنت اى مما هو مثل جوائى من الامصار و قول

^١: قوله فلا تجوز فى القرى آه الا اذا كان فاقد للمصر و هذا كحال سائر الشروط و الاركان اذ لا كلام فى جواز صلوة العاجز و لو عن جميع الاركان و الشروط جمعة كانت الصلوة او غيرها و ذلك لبقاء الامر القاطع المطالب لاصل الصلوة بلا مزاحم اذ نصوص الشروط و الاركان لم تورد لرفع النص المطالب لاصل الصلوة بل انما وردت لبيان كمية المأمور به على حسب القدرة فهى مؤكدات له لا مزاحمات و لا متناولات للعاجز فهى هنا انعدام للشروط و الاركان لا تقوي فالحقول بعدم جواز الصلوة حينئذ مكابرة للنص المطالب لاصل الصلوة بلا دليل و قد مرت الاحاديث الواردة فى القرى و البرارى و قد تركنا اكثرها ثمه و سنذكرها فيما بعد ان شاء الله تعالى ١٢

^٢: قوله عندنا آه بل هو عند بعض اصحاب التخرىج نسب الى المذهب و نظائره غير محصاة ١٢

^٣: قوله و الوقت آه اعلم ان الصلوات جائزة عند العجز عن الشروط و الاركان و انما لا يجوز الجمعة بخروج الوقت مع انه من شروط الصحة كالمصر على ما قالوا لانه كما هو من شروط الصحة كذلك هو علة نفس الوجوب و التشريع فبانعدامه انعدام التشريع و عدم الخطاب و كذلك الجماعة لانها محل تلك الصلوة و الركن الاصلى كالتحريك فى سائر الصلوات بخلاف المصر و السلطان و سائر الشروط و الاركان ١٢

السرخسى رحمته الله و نقله حجة في حقنا لا يركن عنه كما في الفتاوى القاسمية نقلا عن الطرطوسى و القاطع للشغف ان قوله تعالى ﴿فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الجمعة: ٩] ليس على اطلاقه اتفاقا بين الامة اذ لا يجوز اقامتها في البرارى اجماعا و لا في كل قرية عنده بل بشرط ان لا يظعن اهلها عنها صيفا و لا شتاء فكان خصوص المكان مرادا بالاجماع فقددر القرية المخصوصة و قدرنا المصر و هو اولى لحديث على رحمته الله و هو لو عورض بفعل غيره كان على رحمته الله مقدما عليه فكيف و لم يتحقق معارضة ما ذكرنا اياه و لهذا لم ينقل عن الصحابة رحمهم الله انهم حين فتحوا البلاد اشتغلوا بنصب المنابر و الجمع الا في الامصار دون القرى و لو كان لنقل و لو احاداً و ذلك اتفاق منهم على ان المصر من شرائط الجمعة هذا و قال الطحطاوى بعده و كذا لم ينقل انه رحمته الله امر باقامة الجمعة في قرى المدينة مع كثرتها ثم اختلف علمائنا في حد المصر على اقوال منها ما روى عن ابى يوسف رحمته الله انه كل موضع يسكنه عشرة الاف نفر ذكره في العناية و منها ما يعيش كل محترف فيه بحرفته و لا يحتاج الى التحول الى صنعة اخرى و منها ما يذكر في تعداد الامصار على ما قيل و ما اعتمد عليه كتب المذهب حدان الاول منهما انه كل موضع لا يسع اكبر مساجده اهله المكلفين بها و فسرره صاحب العناية بقوله اى من تجب عليهم الجمعة لا كل من يسكن في ذلك الموضع من النساء و الصبيان و العبيد و زاد عليه الشامى في رد المختار اصحاب الاعذار و المسافرين و مشى على ذلك الحد في الوقاية و متن المختار و شرحه و قدمه في متن الدرر على القول الآتى و ظاهره ترجيحه قاله الشامى و ايده صدر الشريعة بقوله لظهور التوانى في احكام الشرع سيما في اقامة الحدود قال ابن شجاع هذا احسن ما قيل فيه و فى اللؤلؤية و هو الصحيح بحر و فى الدر المختار و عليه فتوى اكثر مشائخ (و فى نسخة الفقهاء) مجتبى و الثانى منهما ما ذكره صاحب الهداية و حكم عليه بانه ظاهر و هو كل موضع له امير و قاض ينفذ الاحكام و يقيم الحدود فى العناية انه ظاهر الرواية و عليه اكثر الفقهاء رحمته الله و فى شرح المنية صفحة ٤٦٥ الحد الصحيح ما اختاره صاحب الهداية و تزيف صدر الشريعة بما سبق مزيف بان المراد القدرة على اقامة الحدود على ما صرح فى تحفة الفقهاء آه و وافقه فى هذه الارادة الدر المختار و العناية و المبسوط و استدل عليه فى المبسوط و شرح المنية فارجع اليهما قال قاضيخان فى الحد المذكور انه ظاهر الرواية و عليه الاعتماد و قال فى مراقى الفلاح انه اصح الروايات و قال الطحطاوى و شارح المنية الفصل فى ذلك ان مكة و المدينة مصران تقام بهما الجمعة من زمنه رحمته الله الى اليوم فكل موضع كان مثل احدهما فهو مصر و

كل تفسير لا يصدق على أحدهما فهو غير معتبر كقولهم ما لا يسع أهله أكبر مساجده أو ما يعيش فيه محترف بحرفته أو يوجد فيه كل محترف و زاد عليه شارح المنية مع دلائل عدم صدق هذه الحدود عليهما قوله و ما ذكره التحفة على ما يأتي أصح الحدود لصدقه عليهما و انهما هما الأصل في اعتبار المصرية لكن زاد في نور الإيضاح بعد حد الهداية و الحال انه بلغت ابنته قدر ابنة المنى و ذكر في الفتح في ابنة المنى ان فيها أسواق و ثلاثة سكك و قال في تحفة الفقهاء عن أبي حنيفة رحمته الله ان مصر بلدة كبيرة فيها سكك و أسواق و لها رساتيق و فيها وال يقدر على انصاف المظلوم من الظالم بحشمته و علمه أو عالم غيره يرجع الناس إليه فيما يقع من الحوادث و هذا هو الأصح آه قال في الفتح انه اخص من تعريف الهداية و قيل هو الأصح آه و قال شارح المنية في التطبيق و مشى عليه الشامي في رد المختار صفحة ٥٦٠ ان صاحب الهداية ترك ذكر السكك و الرساتيق بناء على الغالب اذ الغالب ان الأمير و القاضي شأنه القدرة على تنفيذ الأحكام و اقامة الحدود لا يكون الا في بلد كذلك آه بقي الكلام في قوله لو له أمير و قاض هل يقصد منه اقامتهما فيه أو يقصد منه جريان تصرفهما عليه أو يراد به اتيانهما للفصل قيده صاحب مراقى الفلاح صفحة ٢٧٩ بقوله مقيمين بها و علله محشيه العلامة الطحطاوى بقوله لانه اذا لم تعتبر الإقامة لا توجد قرية أصلاً اذ كل قرية مشمولة بحكم كذا في الشرح آه و قال الشامي أي مقيمان فلا اعتبار بقاض يأتي أحياناً يسمى قاضى الناحية آه و ذكر في المبسوط بلفظ فيه و ما سبق من تعريف التحفة و عبارة شرح المنية أيضاً يشير إليه و ذكر ابن الهمام رحمته الله في الفتح صفحة ٤١١ و الذى يظهر كونهما مقيمين بها ثم جوز كفاية اتيانهما إليه للفصل و فرق بينه و بين القرية برجوع أهلها إليهما في الحوادث دون أهله ثم بعد ذلك قال فالأولى في القرى التى يأتیان إليها للفصل ان لا تصح فيها الا حال حضور المتولى فاذا حضر صحت و اذا ظعن امتنعت آه و بالجملة لم يقل أحد من الأئمة بصدق الحد بنفس الوقوع تحت تصرف الوالى و القاضي هذا و بعد ما ذكر من نصوص الكتب للمذهب الحنفى و الاحاطة باطراف الكلام و امتياز الراجح يظهر ان القول بان المصر ما يكون تحت تصرف الوالى أو القاضي قول مرجوح منشأه اتباع الهوى من غير نظر الى كتب مذهبه و عدم المبالاة بالدين عصمنا الله تعالى و لا يخفى على المنصف الفهيم المترصد الى سبيل الرشاد و المسترشد لطريق السداد ان الجمعية تختص وجوباً و جوازاً بالامصار و فنائها فالمواضع

التي خرجت عن جميع حدود المصر اقامة الجمعة فيها و الحكم بالجواز فيها خروج عن المذهب الحنفى بل عن اجماع الصحابة عليهم السلام كما سبق انهم لم يشتغلوا بنصب المنابر فى القرى و اما المواضع التي يشملها احد الحدين المصححين ان اقيمت فيها بعد اذن الامام فلا نشاجر احدا فيها و لا يغتر احد بما نقل فى در المختار عن القهستانى اذن الحاكم ببناء الجامع فى الرستاق اى القرية اذن بالجمعة اتفاقا و اذا اتصل به الحكم صار مجمعا عليه آه اذ ليس المراد به نفس القرية بل قال القهستانى فى نفسه قبيل هذا القول و تقع فرضا فى القصبات و القرى الكبيرة التي فيها اسواق آه و لان صيرورته مجمعا عليه فرع لتناول احد اقوال المجتهدين اياه و القرية الصغيرة ليست كذلك يفهم بالتفكر فيما سلف فتعين ان المراد منه القرية التي لا يسع اهلها المكلفين بها اكبر مساجدها كما سمي الشامى هذا القول تأييدا لذلك التعريف و لا يغتر ايضا لصدق بعض الحدود عليه بعد ضم الحوالى معه اذ يجب ان يصدق الحد عليه نفسه ليصير مصرا ثم ينظر فى اكفاه اهى من الفناء او لا و بعد ان يكون فناء فما حكمه و لا ينضم اليه فى افادة المصرية له كما يظهر بالرجوع الى عبارات المصنفين الا يرى كيف اشترط فى مواضع عديدة وجود الرساتيق عليحدة لثبوت المصرية و قولنا لان صيرورته مجمعا عليه فرع لتناول احد اقوال المجتهدين اليه قال الشامى فى شرح المنظومة المسماة بعقود رسم مفتى من مجموع الرسائل المفتى اذا كان من اهل النظر يقيد عمله بما وافق قولاً فى المذهب اذ لم يأذنوا فى الاجتهاد فيما خرج عن المذهب بالكلية مما اتفق عليه ائمتنا عليهم السلام لان اجتهادهم اقوى من اجتهاده فالظاهر انهم رأوا دليلا ارجح مما رآه حتى لم يعملوا به و لهذا قال العلامة قاسم فى حق شيخه خاتم المحققين الكمال بن الهمام لا يعمل بابحاث شيخنا عليه السلام التي تخالف المذهب و قال فى تصحيحه على القدورى قال الامام العلامة الحسن عليه السلام بن منصور عليه السلام بن محمود عليه السلام الاوزجندى المعروف بقاضىخان فى كتاب الفتاوى رسم المفتى فى زماننا من اصحابنا اذا استفتى عن مسألة ان كانت مروية عن اصحابنا فى الروايات الظاهرة بلا خلاف بينهم فانه يميل اليهم و يفتى بقولهم و لا يخالفهم برأيه و ان كان مجتهدا متقنا لان الظاهر ان يكون الحق مع اصحابنا و لا يعدوهم و اجتهاده لا يبلغ اجتهادهم و لا ينظر الى قول من خالفهم و لا تقبل حجته ايضا لانهم عرفوا الادلة و ميزوا بين ما صح و ثبت و بين ضده الخ ثم نقل نحوه عن شرح برهان الاثمة على ادب قضاء للخفاف عليه السلام آه قلت و هذا حال صاحب النظر و المجتهد و اما القاضى المقلد و كذا المفتى المقلد فقد قال فى شرح المنظومة صفحة ١١ نقلا عن الباجى و اما الحكم و الفتيا بما هو

مرجوح بخلاف الاجماع وايضا قال نقلا عن الامام ابن عمر وفي اداب المفتي الفتوى بقول او وجه في المسئلة والعمل بما شاء من الاقوال والوجوه من غير نظر في الترجيح جهل و خرق الاجماع و قال نقلا عن كلام القرافي ان المقلد والمجتهد لا يحل لهما الحكم والافتاء بغير الراجح لانه اتباع للهوى وهو حرام اجماعا و قال فيه قلت فحيث علمت وجوب اتباع الراجح من الاقوال وحال المرجح له تعلم انه لا ثقة بما يفتي به اكثر اهل زماننا بمجرد مراجعة كتاب من الكتب المتأخرة خصوصا غير المحررة آه فياايها الخلان والاخوان تفكروا فيما نقلنا من نصوص ائمتنا رحمهم الله من الكتب المعتمدة في اشتراط المصر او فناء لجواز اقامة الجمعة كالخانية والفتح والمبسوط الذي قال في شأنه الشيخ اسماعيل النابلسي رحمته الله نقلا عن العلامة الطرسوسي مبسوط السرخسي لا يعمل بما يخالفه ولا يركن الا اليه ولا يفتي ولا يعول الا عليه كما ذكر في شرح المنظومة للشامى وغيرها من المعترات ولا توازنوها بغرائب الرسائل اذ لا بد للمفتي المقلد ان يعلم حال من يفتي بقوله باعتبار الطبقة كما ذكر الشامى في شرح المنظومة صفحة ١١ و قال ايضا الطبقة الثالثة المجتهدين في المسائل التي لا رواية فيها عن صاحب المذهب كالخصاف رحمته الله والطحاوى رحمته الله و الكرخي رحمته الله و شمس الائمة السرخسي رحمته الله و نخر الاسلام البردوى رحمته الله و نخر الدين القاضي خان رحمته الله وغيرهم فانهم لا يقدرّون على مخالفة الامام رحمته الله لا في الاصول ولا في الفروع لكنهم يستنبطون لاحكام من المسائل التي لا نص فيها عنه على حسب اصول قررها ومقتضى قواعد بسطها آه اقول اذا كان حال هؤلاء عدم جواز مخالفتهم عما نص به الامام رحمته الله فكيف حال من دونهم في الطبقة فان وجدتم قولاً من القائل بجواز الجمعة في كل قرية فكيف يلتفت اليه ويعتمد عليه وهذه الحكايات الاخرة لا نقصد منها اثبات هذه المسألة اذ هي مما يثبت بالنقل الصحيح ولا مدخل فيها للرأى اذ هي من احكام الوضع كما مر من شرح المنية بل نطمع ان تكون ردعا لمن قال بذكاة الجنين بذبح امه او يفتي بجواز نكاح زوجة المفقود بعد مرور اربع سنين قولاً بوجه مرجوح في الحديث او بقول خارج عن اقوال اصحابنا ان القى السمع وهو شهيد ومن لم يقف عند ظهور الحق ان صح ولم يقنع عند طلوع الفحص اليانع يقال لهم فهاتوا برهانكم ان كنتم صادقين وانا اليه من المنتظرين وما علينا الا البلاغ المبين تم نعمة الراجى عفو ربه القوى الحاج محمد عبد القيوم نورزائى نسبا و گرشكى موطنا و التمس عن اخوانى ان يشرفونى بما عندهم ولا



يلقوه ورائهم ظهريا و السلام على من اتبع الهدى آه رسالة الفاضل گرشکی قد كتبناها ثانيا بيميننا لنجيب عنه بعون الله تعالى و حسن توفيقه ليؤخذ منا ما صفا و يودع ما كدر و انا العبد الحقير محمد سرور ﷺ نورزائی الفراهی ثم الجيجيئ فله الحمد و اليه المتاب ١٣٤٥ ش.

تتمة: من المسلمات ان القول بعدم جواز صلوة فاقد المساجد تمسكا بحديث "لا صلوة لجار المسجد الا في المسجد" باطل فضلا من القول بمنعها بعد ذلك و ذلك لان الذي قال هذا الحديث على لسان رسوله ﷺ هو الذي اخبر ان العاجز غير مأمور فيجب الايمان و التسليم و العمل بكلا الطرفين فالقول بعدم جواز صلوة العاجز الكذائي يلازم تكذيب الله تعالى في اخباره ثم القول بمنعها بعد ذلك مكابرة للنص المطالب الموجب لاصل الصلوة ١٢.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

التمهید فی جواب فاضل الکرشکی



مؤلف:

مولوی محمد سرور فیضی جیجہ ای رحمۃ اللہ علیہ



مرتب:

مولوی ابوالحسن صاحب زادہ

حق چاپ محفوظ و مخصوص کتابخانه مولوی محمد سرور فیضی جیجہ ای رحمۃ اللہ علیہ می باشد و هیچ مؤسسه، انتشارات و یا فردی در افغانستان و یا خارج از آن، حق ندارد بدون اجازه کتبی از ناشر، این اثر را چاپ و نشر نماید. این کار شرعاً ناجایز بوده و نیز پیگرد قانونی دارد.

التمهید فی جواب فاضل الگرشکی

♦ مؤلف: مولوی محمد سرور فیضی جیجہ ای رحمۃ اللہ علیہ

♦ مرتب: مولوی ابوالحسن صاحب زاده

♦ ناشر: مولوی ابوالحسن صاحب زاده

مرکز پخش:

- فراه، ولسوالی خاکسفید، قریہ جیجہ، کتابخانہ مولوی محمد سرور فیضی رحمۃ اللہ علیہ

تلفن: ۰۷۰۶۹۶۱۲۸۹ - ۰۷۹۸۴۶۵۸۶۹

بسم الله الرحمن الرحيم

تمهيد مفيد: عدم جواز الجمعة غير مستلزم لمنعها الا بامر من كون الدليل قطعيا و كونه متضمنا لفوت العلة فقط تمهيد اعلم ان عدم جواز الجمعة جاز ان يثبت بالصحيح و الاصح مع وجود الاختلاف^١ و اما تركها فلا يثبت الا بالقاطع دون الصحيح و الاصح بناء على الضابطة المقبولة ان اليقين لا يزول الا باليقين مثله فايقان عدم صحة الجمعة لا يوجد الا بانقضاء اليوم فقط.

تمهيد: من يظن من قولهم بعدم جواز الجمعة لتفويت ركن او شرط جواز تركها فذلك جهل منه الا اذا كان الشئ المفوت علة ايضا كالوقت و اما اذا كان الوقت الذى هو علة نفس وجوب الجمعة و الخطاب المطالب الذى هو علة وجوب الاداء باقين فكيف المنع فى مقابلة النص المطالب فقط.

شكاية

جعل الفاضل المذكور صاحب الرسالة بين عدم جواز الجمعة و بين منعها ملازمة فحينئذ لا يجوز له منع القاطع^٢ بالظنيات من مصر و حدوده و ان صحح بناء على الضابطة المسلمة المقبولة من ان اليقين لا يزول الا بيقين مثله فكيف و الملازمة ايضا مردود^٣ على القطع و البتات و لهذا لا نظير له فى سائر الشروط و لا فى الاركان ثم كيف و فاقد المصر ايضا غيره مأمور به على ما اخبر الله تعالى به و اجمع عليه الامة ١٢.

التمهيد: اعلم ان تخصيص النص المطالب لاصل الجمعة بحديث على رضي الله عنه غير متصور و ان فرضنا ان الحديث من القواطع و النص من الظنيات و ذلك لان الشارع اورد نصوص الشروط و

^١: قوله وجود الاختلاف أه لان مآله الى مراعات ركنها او شرطها فلا يصير الامر فى المآل الى ترك القطعى بالظنى و الاختلاف فى ١٢

^٢: قوله منع القاطع أه اذ النص المطالب لاصل الجمعة مطالب على قطعته ما يبقى جزء من الوقت فتركها بالظنيات زلة ١٢

^٣: قوله ايضا مردود أه اذ عدم جواز الجمعة اذا صدر من عدم مراعات شرط او ركن لا يستلزم المنع منها بل القول بالملازمة زلة ثانية اذا المتعين حينئذ هو ضرورة مراعات الشرط او الركن مادام القدرة لا ترك الفريضة المحكمة ١٢

^٤: قوله سائر الشروط أه اذ القول بان عدم جواز الجمعة بدون القيام او القراءة يستلزم تركها و المنع عنها من الهزianات فى مقابلة القاطع المطالب ١٢

^٥: قوله ايضا غير أه اذ الفاقد العاجز عن المصر و عن جميع الشروط و الاركان غير داخل تحت نصوصها باخبار الله تعالى فى النصوص المتواترة المتظاهرة و اجماع الامة على ان امر العاجز غير موجود شرعا مع انه داخل تحت النص المطالب لاصل الجمعة على قدر الامكان فترى انه لا كلام فى جواز جمعة المعذورين و سقوط الظاهر عنهم و ترخيص الترك فى بعض المواد لدفع الحرج لا كلام فيه و لكن المنع عنها مع وجود النص المطالب لها زلة ثالثة ١٢

الاركان مؤكداً للنصوص الموجبات و المشرعات ببيان كمية اداء المأمورات لا مزاحمات لها فقله تعالى ﴿فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾ [البقرة: ١٤٤] مثلاً لم يورده الشارع لرفع فرد من الافراد الذين امرهم الله تعالى بقوله ﴿اقِيْمُوا الصَّلَاةَ﴾ [البقرة: ٤٣] بل غاية التمسك به ان مراعات التوجه الى القبلة ضرورى لا تجوز الصلوة بدونه لا ان يترك الصلوة لانه ضد غرض الشارع بوروده ثم هذا كله اذا كان التوجه مقدوراً و اما العاجز عنه فلا نص في حقه فلا شرط فلا تفويت فالقول بعدم جواز الصلوة حينئذ مما لا يعرفه النقل و لا العقل بل هو مزاحمة للنصوص القواطع المطالبة لاصل الصلوة بشئ غشى قلبه بالتقليد لا يتمكنه النزوع عنه قال المشائخ المقلد الذى اسود التقليد قلبه لا يتنبه بقوله تعالى و لا بقول رسوله ﷺ حقيق على ان لا يناظر و لا يناظر بل خلى هو و طبعه آه و على هذا حال جميع نصوص الشروط و الاركان مع النصوص المطالبة لاصل الصلوة فالوقت هو علة نفس الوجوب و الخطاب هو مطالب لاداء ذلك الواجب على قدر الامكان فلهذا سقط عن المعذورين عن جميع الشروط و الاركان الظهر فالعاجز عن المصر مخاطب باداء الجمعة غير مخاطب بمراعات المصر فانكار الجواز مكبرة بلا دليل و هذا واضح جداً فله تعالى الحمد ١٢٠.

التمهيد: اعلم ان التخصيص كثير اما يستعمل في معناه العام الحاصل من النسخ و الاستثناء و الغاية و الشرط و القيد و نحوه و هو المراد من قولهم ما من نص الا و خص منه البعض و هو غير موقع للباقي في الظنية بالاتفاق و لهذا كان خطابات الشارع في الصلوة و الزكاة و نحوه من القواطع و ان خص منها الصبي و المجنون مثلاً كما في التفسيرات الاحمدية و قد يستعمل في معناه الخاص الموقع للباقي في الظنية و شرطه ان يكون المخصص كلاماً مستقلاً قاطعاً مقارنة دافعا للصدر من اجرائه على عمومته و قال بعض ائمة الاصول ان هذا التخصيص غير موجود في النصوص بالتبع كما في بعض حواشى التلويح فلهذا اوردوا نظيره من المعاملات دون النصوص و ما اورده صاحب المنار من قوله تعالى ﴿وَ اَحَلَّ اللّٰهُ الْبَيْعَ وَ حَرَّمَ الرِّبَا﴾ [البقرة: ٢٧٥] فقالوا مخدوش بعدم الاستقلال و ما اورده صاحب التوضيح من قوله تعالى ﴿وَ اِنْ اَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة: ٦] بعد قوله تعالى ﴿فَاَقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾ [التوبة: ٥] فلنا فيه كلام بعدم المقارنة فن هنا علمت ان عدم تخصيص نص الجمعة بهذا المعنى معلوم بضرورة الحس بلا اشتباه فن هنا

يظهر فساد ما قال بعض اصحاب الفتاوى من تخصيص النص المطالب لاصل الجمعة بالاجماع و مع عدم تصور حديث على ﷺ للمزاحمة هو ظني ايضا بل سيق لنفي الجمعة في المصر الخالي عن الاجتماع و مع ذلك هو معلل بعله الاجتماع فهو من اعظم دلائل جواز الجمعة في القرى و البوادي بجامع الاجتماع على نظير قولهم و لا تصح الصلوة الا بالقيام و لا تجوز قاعدا اذ من المسلمات ان العاجز غير مراد هنا و ليس ايضا المطلوب من القادر ان يترك الصلوة بل المقصود ان مراعات الشرط الذى هو القيام ضرورى عند القدرة و هو الغرض من جميع النصوص الواردة للشروط و الاركان و ليس غرض الشارع منها ان يكون مآلها هو الافضاء الى ترك الصلوة لانها جاءت مؤكدة للنصوص الموجبة لاصل الصلوة ببيان وجه ادائها لا مزاحمات لها لترفع بعض افرادها ١٢.

التمهيد: عبارة الهداية من القدورى و لا تجوز في القرى آه فرع اشتراط المصر فهو كاصله مشروط بالقدرة بالنصوص المتواترة المتظاهرة و اجماع الامة فالقول بعدم جواز الجمعة مع تعذر المصر زلة فكيف اذا اضيف اليه المنع عن الجمعة و المنادى المطالب على حاله ينادى الى اخر الوقت ان اسعوا الى ذكر الله.

التمهيد: و ما ادريك ما التمهيد موضع العبارات و منقح الاشارات و فوائده غير محصاة اعلم ان القول بعدم جواز الجمعة غير مستلزم لمنعها الا بامرين كون الدليل قطعيا و كونه متضمنا لفوات العلة^٢ فقط.

فائدة: فهم عدم جواز الجمعة مع تعذر المصر انكار للقاطع القراني بلا دليل و يتضح ذلك بالنظر في سائر نصوص الشروط و الاركان.

^١: قوله متضمنا آه فهنا اربع مواد الاول كون الدليل قطعيا و كونه متضمنا لفوات العلة كالقول بعدم جواز الجمعة بغروب الشمس و الثانى كون الدليل ظنيا و كونه متضمنا لفوات العلة كالقول بعدم جواز الجمعة بخروج الظهر و الثالث كون الدليل قطعيا و كونه غير متضمن لفوات العلة كالقول بعدم جواز الجمعة مع الحدث و الرابع كون الدليل ظنيا و كونه غير متضمن لفوات العلة كالقول بعدم جواز الجمعة فى القرى مع وجود المصر بناء على الرواية المرجوحة قولنا مع وجود آه لان القول بعدم جواز الجمعة عند فقد المصر باطل لا نظير له و قولنا بناء على آه لان على الرواية الراجحة من جواز تعدد الجمعة الثلاثة من السلطان و اذن العام و المصر ليست بشرط فله الحمد ١٢

^٢: قوله لفوات العلة آه من الوقت الذى هو علة نفس الوجوب و القاطع المطالب الذى هو علة وجوب الاداء ما دام الوقت ١٢

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والعاقبة للمتقين والصلوة والسلام على رسوله محمد وآله وصحبه اجمعين اعلم ان العاجز عن الشروط والاركان غير مأمور بمراعاتها^١ على ما اخبر الله تعالى به في النصوص المتواترة المتظاهرة واتفق عليه الامة^٢ فالقول بعدم جواز الصلوات مع تعذر^٣ الركوع والسجود تمسكا بقوله تعالى ﴿ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا﴾ [الحج: ٧٧] خطأ فاحشا لاستلزامه تكذيب^٤ الله تعالى فيما اخبر به والخروج عن الاجماع واهمال النص الموجب المطالب^٥ لاصل الصلوات بلا دليل^٦ وكذلك القول بعدم جوازها مع تعذر التوجه الى القبلة تمسكا بقوله تعالى ﴿فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾ [البقرة: ١٤٤] وعلى هذا قياس سائر نصوص الشروط والاركان واحاديث الباب نحو فائدة جميع نصوص الشروط والاركان منعدمة في حق العاجز عنها باخبار الله تعالى و اجماع الامة

فائدة عدم تصور النهي والتحجير في الجمعة

^١ قوله بمراعاتها آه اذ نصوصها غير شاملة للحالة العجزية باخبار الله تعالى و اجماع الامة قطعاً فكذلك حديث على عليه السلام لو فرضنا انه يثبت به اشتراط المصر لكان مقصوراً بحالة القدرة كالسلطان والخطيب والخطبة و اذن العام بل جميع احكام الاداء الجمعة كان او غيرها فكيف رد القاطع القرآني مع افعال رسول الله صلى الله عليه وسلم في اقامته الجمعة في سفر الحديبية والحنين كما في ابي داود رحمه الله و جنود المسلمين في صحارى مصر وغيره كما في مغازى الواقدي ومصعب بن عمير رضي الله عنه في الحديبية مع اثني عشر رجلاً و اسعد بن زرار رضي الله عنه مع تسعة عشر رجلاً كما في المبسوط وقوله عليه السلام "الجمعة واجبة على كل قرية" واختاره المحدث الدهلوى في الحجة والمصطفى شرح المؤطا وقال هو الاصح وقوله عليه السلام "الجمعة على الخمسين رجلاً" كما في الحجة وقوله عليه السلام بطرق شتى يقوى بعضها بعضاً خمسة لا جمعة عليهم وعد منهم اهل البادية اورده المحدث الدهلوى في الحجة فالترخيص انما هو اذا كانوا من اهل البوادي في الاصل وان كانوا من اهل العمران وانما ذهبوا الى البوادي لاجل مواشيهم ففي تركهم الجمعة طبع القلوب كما في حديث طويل في صحيح ابن ماجة وسيأتى بيان اصل المذهب من بيان عبارة الجامع الصغير صفحة ١٩ و ٢٠ وغيره ١٢

^٢ قوله عليه الامة آه من اهل السنة والجماعة و اهل البدعة من ان امر العاجز غير موجود شرعاً وانما الاختلاف في جوازه عقلاً والتحقيق في الكتب الكلامية ١٢

^٣ قوله مع تعذر الركوع آه فمنه يؤخذ فساد القول بالمنع عن الجمعة مع فقد المصر تمسكا بحديث على عليه السلام لان العاجز غير داخل تحت الحديث باخبار الله تعالى و اجماع الامة مع ان الحديث من اعظم دلائل جواز الجمعة في القرى والبوادي لان الحديث معلل بعلّة الاجتماع و انه سيق لنفي الجمعة في المصر الخالي عنه كما سيأتى ١٢

^٤ قوله تكذيب الله تعالى آه اذ لا بد للقاتل الكذائي من القول مع ان المعذور مأمور بمراعات الركوع والسجود وفيه تكذيب آه ١٢

^٥ قوله المطالب لاصل آه لان المعذوبين عن جميع الاركان والشروط داخلون تحت قوله تعالى اقيموا الصلوة و تحت قوله تعالى ﴿فَاسْعُوا إِلَىٰ ذِكْرِ

اللَّهِ﴾ [الجمعة: ٩] و غير داخلين تحت نصوص الاركان والشروط فلو لم تصح صلواتهم يفرض حينئذ الى تكليف ما لا يطاق مع ان القول بعدم الصحة لا

يسند الى شئ بل مجرد وهم في مقابلة النص المطالب لاصل الصلوة ١٢

^٦ قوله بلا دليل آه اذ لا ركن الا بالامر و هو مفقود عند التعذر بالنصوص القواطع و اجماع الامة ١٢

فائدة قطعية اشتراط المصر لا يناقض قطعية جواز الجمعة في غيره عند العجز و على هذا حال جميع الشروط و الاركان مع ان المصر و السلطان ليسا بشرطين في اصل المذهب لا صلوة الا بفاتحة الكتاب^١ و لا صلوة لمن صلى خلف الصف وحده و في الصف فرجة و لا صلوة لمن لا يقيم صلبه بعد الركوع و نحوه و كذلك حديث التسمية في الوضوء^٢ و اللحية في الكل شئ واحد و هو ان العاجز غير داخل تحت الامر فلو فرضنا ان اشتراط المصر مذكور في مواضع عديدة من كلام الله تعالى لكان فاقدا المصر العاجز عن اتيانه خارجا عن قضية الاشتراط قطعاً و من هنا^٣ ترى انه لا مناقضة بين نصوص الشروط و الاركان و بين حديث الائمة و قالوا ان مذهب^٤ على رحمته الله هو ضرورة^٥ التشريق في عرفات و عليه الحنفية قاطبة بلا خلاف^٦ بين الاوائل و الاواخر و رجح اصحاب الفتاوى على ان التشريق تبع للمكتوبات^٧ فيؤتى به في غير المصر ايضا و قال ابو يوسف رحمته الله^٨ انه يصلى الجمعة^٩ في عرفات و قال الجمهور^{١٠} ان عدم اقامتها فيها اخف اخف على الحاج و لم يكن الاختلاف بين الاوائل في اصل جواز الجمعة في عرفات^{١١} بل اختلافهم انما هو في الوجوب و عدمه فقال اصحاب الظاهر لا ترخيص في ترك الجمعة^{١٢} اصلاً

^١: قوله بفاتحة الكتاب أه فالقول بعدم جواز الصلوة مع تعذر الفاتحة و اهمالها مع التعذر الكذائي تمسكاً بالحديث شئ لم يعرفه الشرع فكذلك حديث على رحمته الله ساكت في حق العاجز^{١٢}

^٢: قوله في الوضوء أه فمن قال بعدم جواز الوضوء بعدم القدرة على التسمية فهو غوى^{١٢}

^٣: قوله و من هنا أه و على هذا لا يتصور الاختلاف و الاشتباه في جواز الجمعة اصلاً لان الموضع الذي اقيمت فيه الجمعة ان كان صدق عليه انه مصر او فناء فجوازها ظاهر لانه قد روى الشرط و ان لم يكن الموضع الكذائي مصراً و لا فناء فالظاهر لان فناء المصر و الفناء العاجز عن الاتيان غير داخل تحت دليل اشتراط المصر باخبار الله تعالى و اجماع الامة^{١٢}

^٤: قوله و الاركان أه جمعة كانت الصلوة او غيرها^{١٢}

^٥: قوله ان مذهب أه و صرح ائمة الاصول ان راوى الحديث اذا عمل على خلاف روايته فعمله مقدم عن حديثه كما هو الظاهر من احوال الصحابة رحمهم الله^{١٢}

^٦: قوله هو ضرورة أه كما في المبسوط و غيره^{١٢}

^٧: قوله بلا خلاف أه كما هو الظاهر من تتبع كتب اصحابنا^{١٢}

^٨: قوله للمكتوبات أه و هو المشهور في الفتاوى^{١٢}

^٩: قوله و قال ابو يوسف أه كما في الرحمة الامة و الميزان الكبرى الجامعين بين احكام المذاهب الاربعة و دلائلها^{١٢}

^{١٠}: قوله في عرفات أه مستدلاً على انه لم يرد من الشارع نهى في الجمعة كما في حج الميزان^{١٢}

^{١١}: قوله الجمهور أه كذا في الميزان^{١٢}

^{١٢}: و قوله عرفات بل اختلافهم أه كما لا يخفى على من طالع حج الفتوحات و حج الميزان^{١٢}

^{١٣}: قوله في ترك الجمعة أه لتقدم الكتاب على احاديث الترخيص و الضابطة مقبولة عند ائمتنا الاصوليين و انما قلنا بوجود الترخيص لانا لا نجعل معارضة هنا بل نقول المراد بامر الكتاب هو الطلب الشامل للايجاب و الاستحباب بالاشتراك المعنوي و الامر المشمول بالقرائن محمول على حسب القرائن اتفاقاً و

و قال الشيخ الاكبر ان اقامة الجمعة في عرفات من اوجب الواجبات سواء كانوا قليلين او كثيرين مسافرين او مقيمين و اورد صاحب الخلاصة الفتاوى اختلاف ائمتنا الثلاثة في مبحث منى و عرفات دائراً بين الوجوب و عدمه و قال اهل الكشف لا تحجير^١ في الجمعة كما في حج الميزان و لم يرد من الشارع نهى في الجمعة^٢ كما في حج الميزان ايضا و قال اهل التحقيق من العارفين ان شروط الجمعة للتخفيف لا للصحة عند ائمة المذاهب عليه السلام^٣ فلو اقيمت الجمعة في غير الابنية و بدون الحاكم جازت لان الله تعالى اطلق ذكر الجمعة و سكت عن اشتراط الشروط كما في جمعة الميزان و في الفتوحات انه لم يأت بهذه الامور نص من كتاب و لا سنة فاذا صحت الجماعة وجبت الجمعة^٤ لا غير و اورد الشيخ في حجة احوال الائمة على وجه انه لا اختلاف بينهم في الجواز آه قلت لو قلنا ان المصر من شروط صحة الاداء لكان جواز الجمعة في جميع المواضع على البتات لان الموضع الذى اقيمت فيه الجمعة لو كان مصر او فناءه في الواقع فجوازها لاجل ان الشرط قد روعى و الا فلا شرط على العاجز لعدم الامر بحال سائر الشروط و الاركان كما مر من اخبار الله تعالى في النصوص القواطع و اجماع الامة ففى الوقاية و المختصر و الدر المختار و الرد المحتار ان فاقد الصحة و الاقامة بمصر تنوب جمعته عن فرض الوقت مادام العقل و البلوغ آه ملخصا و قال القهستاني

انما الاختلاف في الامر المطلق فلا يتصور وجود التخصيص المصطلح باعتبار الترخيص كما هو غير متصور باعتبار الجواز حسا اذ لا بد ان يكون المخصص كلاما مستقلا قاطعا مقارنا دافعا للصدر من اجرائه على عمومته و هو هنا مفقود ببداهة الحس^{١٢}

^١: قوله لا تحجير آه لان الشئ الواحد لا يتصور ان يكون مأمورا به و محجورا عنه من حيث الذات للتدافع في اغراض الشارع و لا يتصور تخصيص تشريع الجمعة بنصوص الشروط و الاركان لانها ما اوردها الشارع لرفع تشريع اصل الجمعة بل لمراعات شروط الاداء و اركانه ان كان قادراً فقط فمن منع الجمعة مع العجز عن المصر فقد التبس عليه النهى العارضى بالنهى الذاتى اذ الاول هو بعروض القدرة على الشرط و الركن فغايتته هو الامر بمراعاتهما لا الافضاء الى ترك الجمعة و الثانى هو الامر بالترك للمبغوضية^{١٢}

^٢: قوله نهى في الجمعة آه من حيث الذات لانه يناقض تشريعها من هذه الحيثية لان احدهما مقتضى المحبوبة و الاخر مقتضى المبغوضية فلا يجتمعان و ورود نصوص الشروط و الاركان لاجل الاداء لا يناقض المحبوبة لانه لم يردها الشارع لرفع الايجاب و التشريع من اصل الصلوة بل ليكون الاداء على وجه التمام مادام القدرة باقية و هى ساكنة عن الحالية العجزية و قد اخبر الله تعالى بان العاجز غير داخل تحت نصوص الشروط و الاركان فلما رأينا الوقت الذى هو سبب نفس الوجوب و الخطاب الذى هو سبب وجوب الاداء باقيين علمنا ان العاجز الكذائى داخل تحت هذا الخطاب فتبقى انه لا كلام في صحة جمعة المعذورين و وجود ترخيص الترك لدفع الحرج لا يناقض المحبوبة^{١٢}

^٣: قوله المذاهب فلو آه و هو ظاهر من سياق الجامع الصغير و لم يشترط فيه السلطان و لا المصر بل مطلق العمران للوجوب^{١٢}

^٤: قوله لان الله تعالى آه و ما ثبت باطلاق النصوص و عمومها مقطوع به على الرأى الارجح الاصح عند ائمة الاصول^{١٢}

^٥: قوله وجبت الجمعة لا آه فلا رخصة في تركها عند الشيخ كما هو عند سائر اصحاب الظواهر^{١٢}

فائدة عدم اشتراط المصر و السلطان في اصل المذهب مع كون اختلاف ائمتنا في الوجوب و عدمه

في شرح المختصر هو كالقروى (بفقد المصر) و المسافر (بفقد الإقامة) و المريض^١ (بفقد الصحة) آه ملخصا و عبارة الجامع الصغير المطبوع في المطبع العلوى صفحة ١٩ و ٢٠ محمد رحمته الله عن يعقوب رحمته الله عن ابى حنيفة رحمته الله في الجمعة بمنا فان كان الامام امير الحجاز او كان الخليفة مسافرا جمع^٢ و ان كان غير الخليفة و غير امير الحجاز و هو مسافر^٣ فلا الجمعة فيها آه فالسياق يتعين به على ان المراد بالنفى هو نفى الوجوب مع عدم الاختلاف في الجواز و ذلك للاجماع على ان السفر لا يمنع الجواز و كذلك النفى في عرفات^٤ بل قال^٥ ابو يوسف رحمته الله انه يصلى الجمعة في عرفات^٦ و^٧ قال المشائخ رحمته الله العامل على قول ابو يوسف رحمته الله او محمد رحمته الله عامل على المذهب فلا حاجة الى ما قال العلامة مفتى مكة المشرفة عبدالحفيظ الحنفى رحمته الله في فتاواه ان اقتدائنا خلف من يصلى الجمعة في البادية جائز^٨ آه انه من قبيل اتباع مذهب الغير بل هو مذهب لنا مع انه لا بأس به قال المحدث ولى الله الدهلوى رحمته الله ان من لم يجوز الاقتداء خلف الشافعية^٩ مثلا فقد خارق اجماع القرون الاولى من الصحابة رحمته الله و التابعين و تابعى التابعين و قال الشيخ الاكبر رحمته الله عقيدة

^١: قوله و المريض آه و ان عجز عن جميع الشروط و الاركان اذ لا كلام في صحة الجمعة المعذورين و ما ذلك الا لعدم الركنية و الشرطية في حقهم لعدم الامر فكذلك حكم المصر عند العجز عنه فالقول بعدم جواز الجمعة في غير المصر تمسكا بانه من قبيل انتفاء المشروط بانتفاء شرط الاداء قول واه لا يجوز نسبته الى امام المذهب اذ لا شرط الا بدخول العاجز تحت حديث على رحمته الله و هو مفقود باخبار الله تعالى و اجماع الامة^{١٢} و هذا على حسب ما قيل ان الحديث جاء لاجل اشتراط المصر و اما عندنا فهو من اعظم دلائل جواز الجمعة في القرى و البوادي لانه مغلل بجملة الاجتماع فدار الحكم مدار العلة حيث كانت و التعليل لغوى قطعى اوضح من تعليل التأفيف بالاضرار كما سيأتى و من هنا كان مذهب على رحمته الله ضرورة التشريع في عرفات و عليه اجماع الحنفية و كان المسلمون يقيمون الجمعة في مصر و السواحل زمن طويل من خلافة عمر رحمته الله و عثمان رحمته الله بامرهما من غير انكار من على رحمته الله و غيره كما في البيهقي^{١٢}

^٢: قوله مسافرا جمع آه اى وجوبا كما في الخلاصة للسباق اذ لم يسبق ذكر الجواز و هذا معنى كلام المحققين ان شرطية المصر و السلطان ليست للجواز عند ائمة المذاهب^{١٢}

^٣: قوله و هو مسافر آه و الجملة الحالية تنادى باعلى نداء على ان الامام لو كان مقيما في المنى فعليه الجمعة مع انه لا امير و لا مصر هناك و الاطلاق مشعر عن انه لا فرق بين ان يكون اهلها قليلين او كثيرين لانه كان فيها يومئذ ادنى ما يتقرى به قرية^{١٢}

^٤: قوله في عرفات آه للاجماع على انه لا نهى و لا تحجير في الجمعة كما فهم من حج الميزان الكبرى و كما في الفتوحات جمعتها و حجة آه ملخصا^{١٢}

^٥: قوله بل قال آه مستدلا على انه لم يورد من الشارع نهى^{١٢}

^٦: قوله في عرفات آه كما مر من الرحمة الامة و الميزان الكبرى^{١٢}

^٧: قوله في عرفات آه و قال الجمهور عدم اقامتها فيها اخف^{١٢}

^٨: قوله في البادية جائز آه فاذا انضم اليه امر اولى الامر فلازمة و هاتان الشعبتان لا خلاف فيهما من احد و الشبهة الثالثة هي شعبة الاستخراجية و الاختلاف مقصور على هذه فيلزم لكل واحد اظهار رأيه و ان كان على خلاف رأى الآخر مع اعتقاد اباحة الاخذ بقول صاحبه و هذا هو معنى قوله تعالى ﴿وَأْمُرْهُمْ

شُورَىٰ بَيْنَهُمْ﴾ [الشورى: ٣٨] و لكن اشتبه الامر على الاكثر فوقعوا في الاختلاف الحقيقي المنهى عنه^{١٢}

^٩: قوله خلف الشافعية آه و خرج عن مذهب امامه من حيث لا يشعر لكون ابوحنيفة رحمته الله و اصحابه رحمته الله يقتدون خلف مالك رحمته الله و المالكية و يأخذون منهم^{١٢}

الاقتصار^١ حرام و من ظفر بمأخذ المسئلة^٢ فحرام عليه اتباع الغير^٣ آه ملخصا و قال الغزالي ان الانصاف ان جعل الحق وقفا على واحد من النظار بعينه قول قريب الى الكفر و متناقض في نفسه و قال الامام الشعراني رحمته الله في الكشف كبيرة من الجائر آه ملخصا و الحق جواز التقليد مطلقا كما في الرد المحتار^٤ و فتاوى عبدالحفيظ الحنفى رحمته الله مفتى مكة المشرفة و العلامة محمد طاهر المكي رحمته الله ملخصا ثم اعلم ان جميع دلائل المنع للجمعة^٥ ليست من ابوحنيفة رحمته الله^٦ و صاحبيه رحمتهما الله لما عرفت من اتفاق المتقدمين على اصل الجواز و لعدم وجود التأسيسات الاصولية في زمانهم فالتى تمسك المانعون بها ليست على طريق استنباطات ابوحنيفة رحمته الله و اصحابه رحمتهما الله و لا طريق^٧ الاصوليين قال قاضى القضاة محمد عناية الله البخارى رحمته الله و اضربه ان جميع ما قيل في فائدة عدم تخصيص النص المطالب بالجمعة محسوس لان الشرط هنا ان يكون المخصص كلاما آه

^١: قوله عقيدة الاقتصار آه اى اقتصار الحق على مذهب واحد لانه ضد اطلاق الله تعالى و رسوله ﷺ و اجماع الامة^{١٢}

^٢: قوله بمأخذ المسئلة آه و كذا قال ولى الله الدهلوى رحمته الله فى الحجة^{١٢}

^٣: قوله اتباع الغير آه و الله تعالى آه امر بالسؤال عند عدم العلم فاذا علم فليس عليه سؤال و لكن اذا علم بمأخذ الواقعة من حديث و نحوه و مع ذلك اتبع الغير جمودا على التقليد فقد عصى الله تعالى و رسوله ﷺ و ائمة المذاهب لقولهم تصريحاً و تلخيصاً على ان الحديث هو مذهبنا بل شددوا حيث قالوا لا يحل لاحد الاخذ باقوالنا حتى يعلم من اين اخذناه^{١٢}

^٤: قوله فى الرد المحتار آه قبيل باب الاذان^{١٢}

^٥: قوله المنع للجمعة آه مع ان المنع لا يتصور لاجل شرط او ركن الا ليرعى ذلك الشرط و الركن لا ليفضى الى ترك الجمعة رأساً^{١٢}

^٦: قوله من ابوحنيفة رحمته الله آه جاز مثل هذه المواضع الواو و الباء و للتحقيق موضع آخر^{١٢}

^٧: قوله و لا طريق آه اعلم ان اكثر التأسيسات الاصولية لم يثبت بها رواية عن ائمتنا الثلاثة كما فى مقدمة الاشباه و النظائر و الحجة الله البالغة و انما كان استنباطهم نحو ان غسل الوجه فرض بحكم الاية و التسمية سنة بحكم حديث لا وضوء آه ثم جاء الشافعى رحمته الله و الشافعية رحمتهما الله فقالوا بفرضية ما ثبت بلا نفى جنس و انكروا الاستئذان فاضطر علمائنا فى عصرهم الى تأسيس ضابطة يستقر بها استنباط الامام و يستخرج منها جواب الخصم فاسسوا ان الغسل فعل خاص مبين بنفسه فالقول بفتراس التسمية معه زيادة فى كتاب الله تعالى و اذا لا يجوز باخبار احاد و قس عليه سائر الاختلافات بيننا و بين الشافعية فهذه الاستدلالات مع تفرعات لا تحصى مشحونة بها الهداية و التبيين و الظهيرية و نحوها اكثرها غير ثابت عن الامام و صاحبيه رحمتهما الله فانى يتصور للامام رحمته الله ان يدعى الاجماع بينه و بين الشافعى رحمته الله و هو لم يكن فى زمنه قال ولى الله المحدث الدهلوى فى الحجة و مولوى عبدالحى فى النافع الكبير مقدمة الجامع الصغير ان من ظن ان هذه الكتاب موضوعة لبيان اصل المذهب و دلائل الامام فقد تعسر عليه الامر و وقع فى التعصب آه ملخصا^{١٢}

المنع فدعاوى باطلة^١ و دلائل متناقضة لا يجوز ترك القاطع المجمع عليه^٢ بالشكوك و الاختلاف في المصر و تفسيره^٣ و السلطان و نحوه آه ملخصا فتاوى البخارى المطبوع في كاكان صفحة ٧١ و ٧٢ و كذا قال المولى عبدالحى رحمته الله مع جم غفير من اعلامنا الحنفية و قالوا ان المنع هو قول بعض اصحاب الرأى؛ آه ملخصا المجموعة الفتاوى فالقول بتخصيص الاية بالاجماع أولا ليتمكن بتخصيصها ثانيا بحديث على رحمته الله هو قطب التخمينات يدور عليه التخمينات الباقية لم يعرفه ابوحنيفة رحمته الله و اصحابه رحمته الله و لا المأسيين من ائمة الاصول رحمته الله اذ قالوا في التخصيص المصطلح الذى^٤ يصير الباقي منه ظنيا ان يكون المخصص كلاما^٥ مستقلا قاطعا مقارنا للصدر دافعا لدخول جميع الافراد فيه و قالوا ان تخصيص المصطلح غير موجود في النصوص بالتتبع^٦ و ما قال فيه

^١: قوله فدعاوى باطلة آه و ذلك لما ترى انه لا كلام في صحة جمعة المريض و ان عجز عن جميع الاركان و الشروط على فرض الذهاب الى الجمعة و قدر على اداء الظهر كاملا على فرض عدم الذهاب و ما ذلك الا لدخوله تحت خطاب نص الجمعة و عدم دخوله تحت نصوص الاركان و الشروط فكذلك الامر عند فقد المصر و لو كان تعذره مؤثرا في منع الجمعة لكان تعذر القيام و التوجه الى القبلة و سائر الشروط و الاركان اولى بذلك و ان كان المنع لاجل الظهر فهو مناقض لتشريعها مكانه مع القدرة عليه نعم وجود رخصة الترك لا يناقض الاكدية و الخيرية (لأنها لدفع الحرج لا غير) و الى وجود هذه المناقضات كنى الله تعالى بقوله ﴿ذَلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [الجمعة: ٩] و هذه مع ما قدمنا من افعال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اقامته الجمعة في سفر

الحديبية و الحنين و اقواله و افعال الصحابة رضي الله عنهم و اقوالهم و وجود اجماع المتقدمين في اصل الجواز و الخيرية^{١٢}

^٢: قوله المجمع عليه آه و هى الضابطة المقبولة عند جميع العلماء و كيف و قد اسسها رسول الله صلى الله عليه وسلم كما في احاديث الشاك في وضوئه^{١٢}

^٣: قوله في المصر و تفسيره آه لان الضرور هنا ان نعلم معنى المصر الواقع في حديث على رضي الله عنه من حيث اللغة و ذا انما هو موقوف بالسماع و لا يجوز تفسيره بالرأى اصلا صرح بذلك ائمة الاصول في مبحث الخمر و انا نعلم قطعا ان بلاد الكفار تسمى امصاراً و ان لم يوجد فيها وال و مسلم فكيف زيادة وجود القاضى و الامير و العالم في مسماها من حيث اللغة بالرأى^{١٢}

^٤: قوله اصحاب الرأى آه اى ليس من اصل المذهب كما عرفت من عبارات الجامع الصغير و حج الفتوحات و حج الميزان و نقل المحققين من العارفين و اجماع اهل الكشف و العلماء على عدم ورود النهى و التحجير لانه ضد المشروعات الذاتية^{١٢}

^٥: قوله بحديث على رضي الله عنه آه اذ لا بد لتخصيص النص القاطع بالاخبار الاحاد من تخصيصه اولاً بالقاطع ليصير ظنيا بعد ذلك معدا لتخصيصه بالاخبار و سائر الظنيات و لا يتصور هنا شئ مما قالوا و ذلك لتقدم المخصص الظنى و هو حديث على رضي الله عنه و تأخر المخصص القطعى على ما قالوا و لعدم جواز التخصيص الاصطلاحى بالاجماع بل و عدم الاجماع في الواقع و ايضا لا بد لقائل التخصيص من القول بظنية الجمعة و عدم تكفير جاحدها و هو خلاف اجماع الائمة و بالجملة هنا اشياء لا يعرفها ائمة الاصول فلا يجوز نسبة هذه الفضائح اليهم خصوصا امام المذهب فلا يتصور منه دعوى الاجماع بينه و بين الشافعى رحمته الله لعدمه في زمانه^{١٢}

^٦: قوله المصطلح الذى آه بخلاف التخصيص بالمعنى الاعم الشامل للنسخ و الغاية و الاستثناء اذ ليس هنا كلامنا فيه لانه لا يصير النص به ظنيا^{١٢}

^٧: قوله المخصص كلاما آه فلا يتصور التخصيص المصطلح بسبب الاجماع كالنسخ لعدم بلوغه الى مزاحمة القواطع و لعدم الاقتران صرح بذلك ائمة الاصول^{١٢}

^٨: قوله في النصوص بالتتبع آه فلذا اورد ائمة الاصول في امثلته من المعاملات دون النصوص^{١٢}

صاحب المنار من قوله تعالى ﴿وَ أَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَ حَرَّمَ الرِّبَا﴾ [البقرة: ٢٧٥] مخدوش^١ لعدم الاستقلال و ما قال فيه صاحب التوضيح من قوله تعالى و ان احد من المشركين الآية بعد قوله تعالى فاقتلوا المشركين الآية لنافيه كلام بعدم تقين المقارنة فايّ شئ افصح^٢ في منع فائدة الثلاثة ليست مستعدة للمخصصة بالكسر و لا استعداد للنص الوارد في الجمعة للمخصصة بالفتح لانه يناقض غرض الشارع من الاكدية و الاقدمية

الجمعة من دعوى وجود ما ان عدمه محسوس فاين النص الكذائي^٣ من مقارنة النص القاطع المطالب بل استعداد ذلك؛ لا يتصور ان يكون من جانب نصوص الظهر لتقدمها و لا من جانب نصوص الاداء كحديث على عليه السلام لاختلاف الجهة^٤ و لا من جانب الذات للتناقض و قال شاه ولي الله الدهلوي في الحجة الله البالغة و غيره في غيرها ان اكثر الاحكام كان الاختلاف فيها للاولية في صدر الصحابة عليهم السلام و كذلك في صدر ائمة المذاهب ثم صار للدلائل بتلاحق الافكار صولا منجرة الى القول بالحل و الحرمة كما لا يخفى على من طالع كتب المتقدمين كآثار محمد عليه السلام و المؤطا و المعاني الاثار للطحاوي عليه السلام و امّ الشافعي عليه السلام و نحوه ثم كتب المتأخرين كالهداية و نحوها فتجد في الاولى (اي كتب الاولى) هذا احب الينا و هذا اولى عندنا و به اميل و هو الاظهر و هو احوط و به نقول و ذهب اليه طائفة من اهل العلم و كره فلان اياه ثم تجد في الاخرة (اي الكتب الاخرة) هذا حرام و هذا حلال و نحوه و الباعث لذلك تراحم العلماء في

^١: قوله مخدوش أه حيث جعل قوله تعالى ﴿وَ حَرَّمَ الرِّبَا﴾ مخصصا لقوله تعالى ﴿وَ أَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾ و الخدشة لعدم استقلال كلاميته لاحتياجه

في ارجاع ضميره المستتر الى المرجع الكائن في الصدر فلذا لم يصير احلية البيع ظنيا ١٢

^٢: قوله فايّ شئ افصح أه راجع الى ان القول بتخصيص نص الجمعة من قطب التخمينات لعدم الاجماع و وجود الاجماع على خلافه و عدم تصور التخصيص

بالاجماع على فرض وجوده و عدم وجود المخصص المصطلح بضرورة الحس ١٢

^٣: قوله النص الكذائي أه اي الكلام المستقل القاطع الدافع لاجزاء العموم على عمومته المقارن أه ١٢

^٤: قوله استعداد ذلك أه فضلا عن الوجود اذ عدمه ظاهر بضرورة الحس ١٢

^٥: قوله الظهر لتقدمها أه و النصوص المقدمة لا يتصور ان يكون ناسخة للنصوص المتأخرة و لا مخصصة لعمومها و لا مقيدة لاطلاقها و الا لنسخ القرآن و حُصص و قيد بالكتب المنزلة من قبل ١٢

^٦: قوله لاختلاف الجهة أه لان نصوص الاداء لم ترد لرفع الايجاب و دفعه اذ لا ملازمة بين الاداء و الايجاب فعدم جواز الاداء و ان كان اتفاقا لا يأتري رفع الايجاب كجمعة المحدث و العارى مثلا بل عليه مراعاة الشرط ان قدر و الا فلا شرط الا بجعل الشارع بدله شرطا آخر و كذلك حكم اركان الاداء فصح الجمعة و لو عجز عن جميع الشروط و الاركان فكذا حكم المصير على فرض اشتراطه للجواز و لا يجوز الحكم بعدم جوازها عند العجز عن المصير قائلا بانه من قبيل فوت المشروط بفوت شرطه اذ لا بدله حينئذ من القول بان العاجز عن الشرط مأمور به و فيه تكذيب الله تعالى في اخباره و خروج عن اجماع الامة

انتصار مذاهب ائمتهم آه ملخصا فترى فى الجامع الصغير اختلاف ائمتنا فى جمعة منى و عرفات فى الوجوب و عدمه و كان هذا متعينا بضرورة^١ السياق و لم يكن نفى الوجوب صريحا فحمل صاحب الكافى الجامع لكتب^٢ ظاهر الرواية فى حدود سنة ٣٠٠ النفى لنفى^٣ الجواز بما لاح عنده من الدلائل فعده المصر من شروط الاداء و هو غير مسبوق بذلك التصريح فلو حمل المصر على معناه الحقيقى الذى يراد فى اطلاق اسمه المرادف للقرى المقابل للمفازة الذى هو الحد و القطع و الحجز و البناء؛ لكان موافقا

فائده منع الجمعة مع دلائله ليس من امام المذهب رحمته الله و صاحبيه رحمته الله

فائده و لاحكام نسب و اضافات تختلف بها احوالها فقد يصير الحرام حلالا و بالعكس و الجائز غير جائز و بالعكس و نحوه

فائده منع اقامة الجمعة مع تعذر المصر غلط و كذلك كون السواد و ما فتح عنوة خراجية على الاطلاق غلط و ان كانا فى الاعتبار و اختارهما المعبرين

للجامع الصغير و لاحاديث^٥ واردة فى الباب الا انه جاء صاحب القدورى رحمته الله المؤلف فى حدود سنة ٤٠٠ فحمله على معناه المجازى المقابل للقرى لتصريح سائر المذاهب على ضرورة الجمعة فى القرى و فهم المخالفة بيننا و بينهم فصرح بعدم جواز الجمعة فى القرى ثم جاء الامام السرخسى رحمته الله فشرح الكافى فى حدود سنة ٥٠٠ فقرر الامر و استدلل بحديث على رحمته الله و اخذ منه صاحب

^١: قوله متعينا بضرورة آه و قد صرح بذلك صاحب الخلاصة فى مبحث الجمعة فى منا و عرفات و القهستانى تحت قول الماتن و لادائها المصر فقال اى لوجوب ادائها و قد صرح بذلك ايضا فى الميزان الكبرى عن بعض العارفين رحمته الله بزيادة نقل اجماع ائمة المذاهب و كذا فى حجه و حج الفتوحات و ذلك لان المنع ان كان لاجل الشروط و الاركان فعليه بمراعاتهما و لا شرط و لا ركن عند العجز و ان كان لاجل غير ذلك فهو مناقض لغرض التشريع من اكدية الجمعة و اقدميتها فلذا اجمع العلماء و اهل الكشف على انه لا نهى و لا تحجير فى الجمعة كما فى حج الميزان ١٢

^٢: قوله الجامع لكتب آه و لم يجمع بينها باعتبار الالفاظ بل باعتبار المعنى كما فى المبسوط فتغير كثير من الاحكام بحكم الخطاء البشرى فلذا لم يرتض منه ذلك الامام محمد رحمته الله و دعا عليه فى المنام بالتخريق فصار ذلك سبب تخريقه و شهادته ١٢

^٣: قوله النفى لنفى آه و هو مخالف لاحاديث وردت فى اهل البوادى كما سيجئ و يوفق بينهما على ان العاجز لا شرط عليه ١٢

^٤: قوله و الحجز و البناء آه و فى مفردات الراغب الاصفهانى رحمته الله لغرائب القرآن يقال مصرت مصرا اى بنيت مصر الحد آه و هو المشهور عند الفقهاء رحمته الله فى قولهم يتمم لبعده عن المصر و فى قولهم يتنفل على الدابة خارج المصر و فى قولهم يقصر المسافر اذا فارق بيوت مصره فان المراد بالكل هو مطلق العمران و ذلك للقطع على ان سكونة القاضى و الامير و العالم و كون المساجد و تنفيذ الاحكام و الحدود فيه ليس من جملة مفاهيم اللغوية لان بلاد الكفار تسمى امصارا لغة مع عدم وجود ما ذكر فيها ١٢

^٥: قوله و لاحاديث آه نحو "الجمعة واجبة على كل قرية" و نحو "الجمعة واجبة على كل قرية و ان لم يكن فيها الا اربعة" و فى بيانها طوالة و سيجئ ١٢

الهداية و هذا القدر لا بأس به اذا حمله الناظر كسائر الشروط^٢ و الاركان^٣ و لكن ركنت نفوس الاكثر باطلاق عدم الجواز اول ما قرع به^٤ اذنه و الباعث تراحم الشافعية رحمهم الله و الاغترار باطلاق عبارات^٥ القوم ثم زاده الركون عدم العمل و حمل قولهم لا بد من اتباع المجتهد^٦ على الاطلاق و كذا اعتبار الكتب المعتربات و نسيان عديله من الطرف الاخر^٧ و كذلك ترى اطلاق^٨ صاحب الكافي بذكر خراج السواد و ما فتح عنوة و تبعه صاحب القدوري و كذا السرخسي رحمهم الله في شرح الكافي و استدرک صاحب الهداية الاطلاق بذكر عبارة الجامع الصغير و قيد بها ما اطلقه القدوري و لكن بقي عبارات^٩ الفتاوى غير منقحة الى الآن بل اختار صاحب الرد المحتار و البحر^{١٠} اتباعا لصاحب الفتح التقدير اخذا من اطلاق عبارة القدوري بان المنصوص عليه بذكر خراجيته كالسواد و ما فتح عنوة خراجي مطلقا آه مع ان فيه رفع قضية النص^{١١} و خلاف احاديث

^١: قوله كسائر آه بان كان مأل قولهم بعدم الجواز بدون المصر و بدون حد صحيح له ان حكموا بمراعات المصر عند القدرة و ان لا شرط عند العجز و اما ان كان قولهم بعدم الجواز مع المنع عن فعلها فلا يجوز منع القاطع بحديث على رحمهم الله و اشتراط المصر بحدوده مع انه لا شرط عند العجز^{١٢}
^٢: قوله الشروط آه كالقيام مثلا بان يرعى عند القدرة و لا شرط عند العجز فمن قال بعدم جواز القاعد عند العجز عن القيام فقد انكر النص المطالب بلا دليل
 ١٢

^٣: قوله و الاركان آه كالقراءة مثلا بان ترعى عند القدرة و لا ركن عند العجز فمن قال بعدم جواز الصلوة عند العجز عن القراءة فقد ابي عن قوله تعالى ﴿أَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [البقرة: ٤٣] بلا دليل ١٢

^٤: قوله ما قرع به آه و اذا قيل له ان عند العجز عن المصر لا حديث يطالبك بالمصر فلا شرط حينئذ فلم تمنع الناس عن الجمعة بلا دليل بل في مقابلة القاطع القرآني و احاديث الباب و افعال رسول الله صلى الله عليه و آله و الصحابة رضي الله عنهم و على غير مسلك سائر الشروط تراه مبهورا حيران لا جواب له و لكن الجمعة هي الجمعة في طبع القلوب بادنى تهاون في حقها فكيف بمكابرة نصها القاطع بلا دليل ١٢
^٥: قوله عبارات آه مع ان عدم الجواز اذا لم يكن لرفع العلة بخروج الوقت بل كان الوقت و الخطاب المطالب فيه باقيين فمآله ان يرعى الشرط و لا شرط عند العجز ١٢

^٦: قوله اتباع المجتهد آه فيتخيّل اليه انهم منعوا عن الجمعة باعتبار ذاتها ١٢
^٧: قوله الطرف الاخر آه يعنى كما ان الاتباع سبب الهداية كذلك هو سبب الضلالة كالقران يضل به كثيرا و يهدى به كثيرا فللاتباع شروط و قيود لا بد من مراعاته كما اذا وقع خطأ في المسئلة بشهادة الاحاديث و الاصول فحينئذ دعوى الاتباع كالمنع عن الجمعة مع عدم القدرة عن المصر ضلالة اذ لا قدم لحديث على رحمهم الله عند فرض اشتراط المصر به في الحالة العجزية فيكون المنع ردا للقاطع القرآني بلا دليل لان النص المطالب مطالب ما بقي الوقت ١٢
^٨: قوله ترى اطلاق آه يعنى كما ان اطلاق منع الجمعة و لو عند العجز عن المصر ليس من المذهب كذلك اطلاق خراجية سواد و ما فتح عنوة ليس منه بل لو كان الارض تسقى بماء العشر فهي عشرية اتفاقا ١٢

^٩: قوله بقي عبارات آه ففي بعضها اطلاق خراجية السواد و ما فتح عنوة على خلاف المذهب و في بعضها تفصيل بين الماء الخراجي و بين الماء العشري في السواد و ما فتح عنوة على وفق المذهب ١٢
^{١٠}: قوله و البحر اتباعا آه اى صاحب البحر الرائق ١٢

^{١١}: قوله قضية النص آه لانهم قد اخرجوا الاراضى التى تسقى بماء الخراج عن قضية النص فلو اخرجنا الاراضى التى تسقى بماء العشر ايضا عن قضية النص يبقى النص مهما ١٢

فأثده لا شك فى عشرة هرة و فراه و نحوهما

فأثده عدم تصور النهى و التحجير فى الجمعة باجماع العلماء و اهل الكشف كما فهم من حج الميزان و حج الفتوحات و جمعتهما عن بعض العارفين

فأثده جواز الجمعة العاجز عن المصر كجواز العاجز عن القيام مثلا و التفريق تقول على الله بما لا يعلم فى السموات و لا فى الارض

الباب و اجماع ائمتنا الثلاثة عليهم السلام بل اجماع جميع المذاهب و الصحابة عليهم السلام فاذا سقيت الاراضى بماء العشر سواداً كانت او غيرها فلا خلاف فى عشريته و هو المذهب فى كتاب الخراج للامام ابو يوسف رحمه الله فى باب زيادة الصدقة و نقصانها صفحة ١٢٨ و كذلك قالوا (اى العلماء) ان عمر رضي الله عنه قد وضع على ارض اذا كانت ذات الماء الجارى (اى من ارض السواد) العشر و فيما يسقى بالدالية نصفه آه و فى الباب المذكور صفحة ١٣٠ من اسلم من اصحاب الاراضى فليس عليه خراج آه و ايضا فى كتاب الخراج فى بيان وظائف ارض السواد انه تعين عمر رضي الله عنه فى نخل تسقى بماء السماء العشر و بالدالية نصفه آه و ايضا فى الكتاب المذكور فى فصل الوظائف اللازمة فى ارض السواد صفحة ٧٧ بعض قطائع تسقى من الماء الجارى ففيه العشر و فى الدالية نصفه فقد جاء فى الاثار و السنة ان العشر ثابت فى ارض لها ماء جار (اى من اراضى السواد) و نصفه فيما يسقى بالدالية و نحوهما و قد ادركت هذا الامر من اتفاق العلماء عليهم السلام و اثارهم آه ثم ذكر (اى ابو يوسف رحمه الله فى كتاب الخراج) مذهب الامام (اى ابو حنيفة رحمه الله) فى لزوم العشر فى قليل ما اخرجته اراضى السواد او كثيره اذا سقيت بماء العشر ثم ذكر اثارا و احاديث كثيرة تدل على عشريه الارض الكذائية اتفاقا و قال البصرة و خراسان و هرة كانت من معظم بلاده و كل بلدة اذا اسلم اهلها بمنزلة السواد لا نرى فرقا بينها و بين السواد و بذلك جرت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم و امر الخلفاء عليهم السلام آه ملخصا و ذلك^١ لجمعه بين كتب محمد رحمه الله باعتبار المعنى و اهمال (كما فى المبسوط) الفاظها فوق باعتبار الطبع البشرى المقيد مطلقا و المطلق مقيدا و نحو ذلك و لذا لم يرتض الامام محمد رحمه الله بذلك منه و قال لم فعلت ذلك بكتبي قال حذفت المكررات و قررت

^١: قوله و ذلك لجمعه آه اى وقوع الخلل فى كتاب الكافى ١٢

المقررات او نحو ذلك فغضب عليه الامام عليه السلام و قال خرقت الله تعالى كما خرقت كتي و قال قاضي القضاة محمد عناية الله البخاري قد تفتن علماء البخاري عليه السلام في الوقاية ثمانين نقصا و لما الف الشافعي عليه السلام كتاب الام توجه على اعتناؤه غاية الاعتناء فدرسه لتليذه المزيني عليه السلام ثمانين مرة فكلمه درسه و جدا فيه عيبا و غلطا فلما درسه في تمام الثمانين و جدا فيه خطأ ايضا فقال الشافعي عليه السلام هيه يا بني الله تعالى العصمة لكتاب غير كتابه آه ملخصا فتاوى البخاري المطبوع في كاكاف صفحة ٧١ و ٧٢ و نعتقد ائمتنا و نعلم ان العمل بمذهب واحد منج في الآخرة و لا نقول ان الحق مقصور على رجل واحد من الامة و نأخذ باقوالهم و لا نقول بعصمتهم و عصمت كتبهم و نؤتي الطرفين حقهما و لا نغلو فيهم ايمانا و تصديقا باخبار الله تعالى ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢] و اخباره تعالى على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم لتركبن سنن الذين من قبلكم و احتياج هذا الدين في كل مائة سنة الى مجدد^١ يحدد احكامه و اتباعا لاجماعهم بالقول تصريحاً و تلخيصاً فاذا صح الحديث فهو مذهبنا و عليكم بالدليل الموجه و لا يحل لاحد الاخذ باقوالنا ما لم يعلم من اين اخذناها و في الحجة و مواضع

فائده الشروط الثلاثة من المصر و السلطان و اذن العام انما هي بناء على الرواية المرجوحة من عدم جواز تعدد الجمعة و اما بناء على الراجح فليس شئ من ذلك بشرط عديدة من الفتوحات ان التابع غير المؤتي حقوق الطرفين قد عصى الله و رسوله صلى الله عليه وسلم و ائمة المذاهب عليهم السلام فمع من يحشر هؤلاء و هو من اشد اعداء المهدي عليه السلام و قد نسخ كتب المتقدمين بالقرآن و كانه قد نسخ الاحاديث المحمدية صلى الله عليه وسلم بالتقليد الجامد فاي فائدة في وجود صحيح البخاري و غيره من كتب الاحاديث اذا لم يأخذ بما فيها بل كلما سمع شيئا منها قال انه خلاف المذهب آه تلخيصا قال الفاضل گرشي "ان اول^٢ جمعة جمعت آه" الواقعة كانت بعد رجوع الناس الى الاسلام زمن ابي بكر رضي الله عنه من بعد ان ارتد اكثر قبائل العرب كما في الكشف صفحة ٢٠٥ و بعض شروح مسلم و قد خفي على اكثر الناظرين ثم لا فائدة في هذا النقل لاثبات اشتراط

^١: قوله الى مجدد آه كما اخبر الله تعالى على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم ١٢

^٢: قوله ان اول جمعة آه قوله ان اول جمعة جمعت بعد جمعة في مسجد آه بل اول جمعة جمعت هي التي اقامها مصعب بن عمير رضي الله عنه قبل الهجرة بامر رسول الله صلى الله عليه وسلم و اسعد بن زرارة رضي الله عنه في المدينة و لم يكن حينئذ ثمة قاض و لا امير و لا مسجد ١٢

المصر لان الاحتمال^١ الموافق للنصوص مقدم على الاحتمال المخالف عنها و قد مرت و ستجئ
و قال ايضا الفاضل المذكور "اثمتنا كلهم اتفقوا على اشتراط المصر آه" تخمين محض منشأه
عدم التبع في كتب المتقدمين بل هو قول بعض اصحاب الرأي و قد اعترف به جم غفير من
اعلامنا الحنفية كما في المجموعة الفتاوى و قد مر ذكر اتفاق اطلاق الجواز مع انه لا بأس بجعل
المصر من شروط الاداء لان كينونة الشروط و الاركان انما هو عند مقدوريتها لقصر الامر على
القادر و اما العاجز فلا ركن و لا شرط في حقه لعدم الامر فالحقول بعدم جواز الجمعة مع فقد
المصر قول بلا دليل^٢ او مستلزم^٣ لتكذيب الله تعالى و اجماع الامة فكيف هذا في مقابلة القاطع
القرآني و الاحاديث^٤ الواردة في الباب و افعال رسول الله ﷺ و اجماع الصحابة رضي الله عنهم^٥ و ائمة
المذاهب رحمه الله كما سيأتى و هذا الجواب هو كاف و شاف لرد جميع ما قيل او يقال في منع الجمعة
و لا حاجة الى زيادة رد الا لايضاح ان المنع و دلائله شئ منها لم يثبت عن الامام رحمه الله و صاحبيه
رحمهما و انما نسب الى المذهب باعتبار التخريج و له نظائر غير محصاة و من هنا قالوا ان الهداية و
نظائرها غير موضوعة لبيان اصل المذهب و في المقام طوالة

فائدة العاجز عن جميع الشروط و الاركان تنوب جمعته عن فرض الوقت

^١: قوله لان الاحتمال آه و هو احتمال كون جواثي قرية اذ هو موافق لقوله ﷺ "الجمعة واجبة على كل قرية" اورده المحدث الدهلوى و اختاره في الحجة و
المصطفى شرح المؤطا و قال انه هو الاصح ١٢

اعلم انا لا ننكر الرخائن في ترك الجمعة لانها لا يقدر في اكديتها و اقدميتها على الظهر اذ هي لدفع الحرج لا غير و انما ننكر كونها ممنوعة و منهيها عنها
باعتبار ذاتها و ان عجز عن جميع الاركان و الشروط لان نصوصها عند العجز منعدمة باخبار الله تعالى و اجماع الامة و القاطع المطالب لاصل الجمعة على
قدر الامكان على حاله ما يبقى الوقت فمن قال بعدم جواز الجمعة مع العجز عن القيام و توجه القبلة و القراءة و الركوع و السجود و غيره تمسكا بنصوصها
فهو مجنون فكذلك الامر عند العجز عن المصر على فرض شرطيته ١٢

^٢: قوله بلا دليل آه ان اقر قائله بان العاجز عن المصر غير مأثور تصديقا لاخبار الله تعالى و اجماع الامة ١٢

^٣: قوله بلا دليل آه في مقابلة القاطع القرآني و ما ورد في الباب من الاقوال و الافعال من رسول الله ﷺ و الصحابة رضي الله عنهم و ذلك لان العاجز عن الاركان و
الشروط داخل تحت النص المطالب و الا لم يكن جمعة المعذورين جائزة لتعين الظهر عليهم مع انك ترى ان لا كلام في جواز جمعتهم فله الحمد ١٢

^٤: قوله او مستلزم آه ان قال ان العاجز عن المصر داخل تحت حديث على رضي الله عنه فهو مكذب لله تعالى في اخباره بانه لا تكليف للعاجز ١٢

^٥: قوله و الاحاديث آه لاهل القرى و اهل البادية كما سيجئ ١٢

^٦: قوله افعال رسول ﷺ آه في سفر الحديبية و الحنين كما في ابو داود ١٢

^٧: قوله و اجماع الصحابة رضي الله عنهم آه في اقامتهم الجمعة في السواحل و البرارى كما في البيهقي و مغازى الواقدي ١٢

و منافع كثيرة و قال ناقلا عن الهداية (و لا تجوز في القرى) ^١ آه قد علمت ان هذا قول بعض اصحاب التخريج لا يتصور في حق الفاقد و العاجز للمصر عنه كما مر بل هو في حق القادر على المصر بناء على رواية المرجوح من لزوم اتيان الكل في المصر او فثائه و قال الفاضل المذكور "و يشترط لصحتها ستة آه" اقول نعم و لكن يشترط لانعقاد الشروط و الاركان مقدوريتها فهي منعدمة عند العجز لا مفوتة ^٢ و كلامنا انما هو عند الحالة الكذائية و قال الفاضل المذكور "فبفواته يفوت الصحة آه" اقول الشرط منعدم في حق العاجز لعدم الخطاب لا مفوت من جانبه كما هو الحال في الركن فترى صحة جماعته عند العجز عن سائر الشروط و الاركان و لو شمل الامام و القوم بلا خلاف و قال الفاضل المذكور "انه يقول ان المصر من شرائط الوجوب دون الصحة و هو مخالف لنصوص معتبرات كتب ^٣ المذهب آه" اقول هذا الاعتراض منشأه عدم التتبع و عدم الاطلاع على اضطرابات عبارات الكتب و الركون الى اول ما قرع^٤ اذنه بالسماع من عدم الجواز في القرى مع انه مقيد بقيد ينجر بالغفلة عنه الى مخالفة الاجماع و النصوص القواطع و عدم المراجعة الى مأخذ المسئلة من كتاب الله تعالى و احاديث رسوله ﷺ امتثالا^٥ لقوله تعالى ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ

^١: قوله و لا تجوز في القرى آه اى مادام واجدا للمصر قادرا على اتيانه كقولك لا تجوز الصلوة قاعدا اى مادام قادرا على القيام و ذلك لان هذا الحكم بناء على اشتراط المصر و هو مقيد على القدرة فكذا ما يبتنى عليه و على هذا جميع الشروط و الاركان فله تعالى الحمد ١٢

^٢: قوله لا مفوتة و كلامنا آه فترى انه لا كلام في جواز جمعة العاجز عن القيام و عن توجه القبلة مثلا فكذا المصر و التفريق افتراء على الشرع فله الحمد ١٢

^٣: قوله معتبرات كتب آه اقول كون المصر شرطا للجواز لا يضر المقام ايضا اذ غايته ضرورة من مراعاته على القادر لا اهمال الجمعة كسائر الشروط و الاركان و اما العاجز فلا شرط عليه فمن اين عدم جواز جمعته ١٢

^٤: قوله اضطرابات آه فان عبارت القدورى وقع على خلاف عبارت الجامع الصغير ١٢

^٥: قوله اول ما قرع آه لان هذا مبني على اشتراط المصر و هو مقيد بالقدرة فكذا ما يبتنى عليه ١٢

^٦: قوله من كتاب الله آه من اطلاق النص القاطع و عمومته اذ هو بهذا الاعتبار ايضا قاطع على الرأى الاصح عند ائمة الاصول مقدم على الاخبار الاحاد و لا خبر ورد لرفع التشريع و نصوص الاداء ما وردت لرفعه بل لتأكيد بيان كمية ادائه و كيفيته و حديث على (رض) ما ورد لدفع افراد عموم التشريع من الاجراء على العموم و لا لرفعه و ذلك لاختلاف الجهة و لعدم تصور النسخ و شبهه في العبادة المشروعة الى يوم القيمة بحسب الذات ١٢

^٧: قوله و احاديث رسوله ﷺ آه نحو "الجمعة واجبة على كل قرية" و سائر الاحاديث واردة في الباب و ما كان عليه عمل رسول الله ﷺ و الصحابة رضوان الله عليهم من بعده ١٢

^٨: قوله امتثالا آه مفعول له للمراجعة ١٢

الآخر ذلك خيرٌ وأحسنُ تأويلاً» [النساء: ٥٩] فاما عبارات القوم^١ فاطلاق القول بعدم^٢ جواز الجمعة^٣ فى القرى مع ايراد صاحب الخلاصة فى مبحث الجمعة فى مناً و عرفات اختلاف ائمتنا الثلاثة دائراً بين الوجوب و عدمه و أول القهستانى عبارة المختصر و لادائها المصر فقال اى لوجوب اداء ها المصر و فى الوقاية و المختصر و التنوير و الدر المختار و الرد المحتار ان جمعة فاقد الصحة و فاقد الاقامة بمصر تنوب عن فرض الوقت آه ملخصا و قال القهستانى هو

فائده عدم الفرق بين انعدام الشروط و الاركان و بين تفويتها زلة

فائده عدم الجواز اذا لم يكن مع رفع العلة لا يستلزم سقوط وجوب الجمعة و تشريعها

فائده بيان نبد من احاديث الباب

شامل للقروى؛ و المسافر آه ملخصا فترى ان فاقد الصحة هو العاجز و لو عن جميع الشروط و الاركان لا كلام فى جواز جمعته و لم يعد هو حينئذ من تاركى الشروط و الاركان اذ هى منعدمة فى حقه لعدم الخطاب فكذلك البعيد عن المصر غير مخاطب بمراعاته فالقائل بمنع الجمعة حينئذ لا بد له من ان يقول تكليف العاجز واقع ففيه تكذيب الله تعالى و خروج عن اجماع الامة او يكابر النصوص المطالبة لاصل الجمعة بلا دليل فلا بد من تحويل عبارة القدورى مع انه من بعض اصحاب التخريج و اصل المذهب بمعزل عنه و التبس على الناظرين انعدام الشرط على تفويته و تجاوز الزلة عن العامة الى الخاصة اغترارا باطلاق العبارة مع تلاحق الافكار فى رد الشافعية رحمته الله فصار للدلائل صولا منجرة الى عدم الجواز حرصا لرد دلائلهم ثم ظن عمومهم لقلّة التوجه الى

^١: قوله عبارات القوم آه اى القدورى و تابعيه ١٢

^٢: قوله القول بعدم آه مع ان جواز الجمعة مع تعذر المصر امر اتفاقى كما فى سائر الشروط و الاركان و ما ترى من الخلاف لا يقدر فى الاتفاق لانه غلط محض لا مساغ للاجتهاد هنا لان فى القول بعدم جواز الجمعة مع تعذر المصر مكابرة للنص المطالب لاصل الجمعة و تكذيب لله تعالى فى اخباره بانعدام الشروط و الاركان فى حق العاجز لعدم دخوله تحت نصوصها فله الحمد ١٢

^٣: قوله جواز الجمعة آه و ليس من اصل المذهب ١٢

^٤: قوله للقروى آه و لا مناقضة بينه و بين ما فى الهداية و لا تجوز فى القرى لانه فرع اشتراط المصر فهو كاصله مقيد بالقدرة بل هذا حال جميع الشروط و الاركان ١٢

^٥: قوله لاصل الجمعة آه مع ان منع القاطع لا يتصور الا بالقاطع فلا يجوز ان يكون حديث على رحمته الله و اشتراط المصر مع حدوده فى المال سببا لترك الجمعة و منعها فى موضع من المواضع فكيف و لا نظير له فى سائر الشروط ١٢

نقائض دلائل المذهب و الا فلاختلاف كان لفظيا في الوجوب مع الاتفاق في اصل الجواز^١ قال محمد عليه السلام عن يعقوب عليه السلام عن ابي حنيفة عليه السلام في الجامع الصغير المطبوع في المطبع العلوي في صفحة ١٩ و ٢٠ فان كان اى الامام في المنى غير الخليفة و غير امير الحجاز و هو مسافر^٢ فلا جمعة فيها آه فترى ان نفى الجواز غير مذكور في ظاهر الرواية و الجملة الحالية التى هى بمنزلة الشروط تقيد النفى الى نفى الوجوب قطعاً لان السفر لا يمنع الجواز اتفاقاً و عليه احاديث الباب و قول المحققين ان اصل الجواز و الخيرية اتفاق و قال الفاضل المذكور "عجب منه انه على تقدير تسليم شرطية المصر للاداء لا يقول ان المشروط يفوت بفوت شرطه" اقول عند تعذر المصر الشرط منعدم لا مفوت اذ هنا انعدام لا تفويت^٣ فالقول بعدم جواز الجمعة حينئذ مستنده مجرد الوهم لا دليل شرطية المصر اذ هى مقصورة على القادر فقطب الزلاة هنا هو عدم الفرق الكذائى فمن اجل ذلك لا نظيره في سائر شروط الصلوة و اركانها جمعة كانت او غيرها فترى ان القول بعدم جواز الجمعة عند تعذر الامير او الخطيب المأذون تمسكا بانه من قبيل فوت المشروط بفوت شرطه ضلالة اذ هنا الثابت هو انعدام الشرط لعدم امر العاجز لا فوته فكذلك القول بعدم جواز الصلوات عند تعذر التوجه الى القبلة تمسكا بقوله تعالى ﴿فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾ [البقرة: ١٤٤] زلة و ضلالة لان العاجز غير مأثور فلا شرط و لا تفويت هنا و كذا القول بعدم جواز

فائده الاحاديث متظاهرة على ان فى الجمعة ايجاب او ترخيص للترك لدفع الحرج لا المنع لانه خلاف غرض تشريعها و اكديتها و اقدميتها و هو اصل المذهب

^١: قوله فى اصل الجواز آه كما لا يخفى على من طالع حج الفتوحات اذ لا تحجير باتفاق اهل الكشف و لا نهى باعتبار ذات الجمعة كما لا يخفى على من طالع حج الميزان الكبرى و من هنا قال ابو يوسف عليه السلام انه يصلى الجمعة فى عرفات لعدم النهى و قال الجمهور عدم اقامتها فيها اخف ١٢

^٢: قوله و هو مسافر آه فيه اشعار باعتبار المفهوم انه ان كان مقيماً فيها فعليه الجمعة وجوباً مع انه لا امير و لا قاض فيها و لا يصدق عليها حد من حدود المصر الا ما قاله الامام انه ما فيه مرافق اهله و هو اقل ما يسمى قرية و هو الموافق للمصر باعتبار المعنى الحقيقى فيقال مصرت مصراً اى بنيتها قاله الراغب الاصفهاني فمن هنا قال اهل التحقيق ان المصر بمعنى المجازى المقابل للقرى و السلطان ليسا بشرطين فى اصل المذهب بل الشرطية قول بعض اصحاب الراى و كذا القول بعدم جواز اقامة الجمعة لامير الموسم لما عرفت من عبارة الجامع الصغير و لما قال المشائخ ان المسلمين ان يقدموا واحداً منهم عند فقد الامير و القاضى و الخطيب المأذون ١٢

^٣: قوله لا تفويت آه للشرط اذ الشرطية بالامر و لا امر على العاجز بالنصوص المتواترة المتظاهرة مع اجماع الامة كما فى الشروح للعقائد النسفية و غيرها ١٢

الصلوات عند تعذر الركوع و السجود تمسكا بقوله تعالى ﴿ارْكَعُوا وَ اسْجُدُوا﴾ [الحج: ٧٧] خسارة لان الذى امرنا بهما اخبرنا ان العاجز عنهما غير داخل فى هذا الامر وقس عليه حال جميع الاركان و الشروط فمن اظلم ممن قال بعدم جواز الصلوات عند تعذر الفاتحة تمسكا بحديث "لا صلوة الا بفاتحة الكتاب" ام من اظلم ممن قال بعدم جواز الصلوات عند تعذر اقامة الصلابة تمسكا بحديث "لا صلوة لمن لا يقيم صلبه بعد الركوع" ام من اظلم ممن قال بعدم جواز الوضوء عند تعذر التسمية تمسكا بحديث "لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله تعالى عليه" فكذلك امر حديث على رحمته الله العاجز عن المصر غير داخل تحت حكمه فلا شرط حينئذ فلا تفويت و لا مفوت و لكن انعدام و منعدم و القطب الاخر من الزلاة هو ظن سقوط^١ وجوب الجمعة و تشريعها بعدم جوازها فى القرى لعدم مراعات المصر اذ لا ملازمة بينهما^٢ فغاية القول بعدم جواز الجمعة فى القرى ان على اهلها^٣ اتيان المصر ليقموا الجمعة مع اهلها بناء على رواية عدم جواز تعدد الجمعة فمعنى عبارة القدورى من عدم جواز الجمعة فى القرى لشرطية المصر ان يرعى المصر فقط من غير ان يراد بعدم جوازها رفع نفس وجوبها او وجوب اداءها اذ هما باقيان على ما كانا عليه لبقاء علتها من الوقت و الخطاب فكما ان فى القول بدخول العاجز تحت حديث على رحمته الله تكذيباً لله تعالى و رسوله صلى الله عليه و سلم و خروجاً عن اجماع الامة كذلك يستلزم القول بالملازمة بين سقوط اصل الجمعة و بين عدم جواز الكذائى رد الامر اليقينى و القاطع القرآنى بمجرد الوهم المأنوس ورد احاديث الباب و ما جاء عن الصحابة رضي الله عنهم و ائمة المذاهب رحمهم الله بالرسم المعتاد و الركون الى اول ما قرع اذنه من القول بعدم الجواز فى القرى مع نسيان قيدين فيه اتفقت الامة عليهما فى نظائره فاين انت من التحقيق و من اتباع الرسول المعصوم صلى الله عليه و سلم الذى امرنا بالاخذ باقواله صلى الله عليه و سلم من ان الجمعة واجبة على كل قرية^٤ و

^١: قوله ظن سقوط أه اذ من المسلمات ان عدم جواز الصلوة جمعة كانت او غيرها لعدم مراعات اركانها و شروطها لا يستلزم سقوط اصلها اذ بقاء علتها لا بالاجنبى و العلة هو الوقت لنفس الوجوب و الخطاب لوجوب الاداء ١٢

^٢: قوله ملازمة بينهما أه فترى ان الجمعة غير صحيحة من المحدث مع بقاء الوجوب لبقاء علتها و هو الوقت و بقاء وجوب الاداء و هو الخطاب النازل فى الوقت تقديراً كما صرح بذلك ائمة الاصول ١٢

^٣: قوله على اهلها أه ماداموا واجدين للمصر قادرين على اتيانه و الا فلا شرط على العاجز لعدم الامر مع بقاء الجمعة على ما كان عليه فلا مانع لجوازها ١٢

^٤: قوله على كل قرية أه اورده المحدث الدهلوى و اختاره فى الحجة و المصطفى شرح المؤطا و قال انه هو الاصح ١٢

ان الجمعة واجبة على كل قرية وان لم يكن فيها الا^١ اربعة وان الجمعة على الخمسين رجلا^٢ وليس على ما دون الخمسين جمعة وان اهل البادية^٣ من الخمسة التي لا جمعة عليهم وان من بعد عن العمران في البوادي لاجل مواشيهم يطبع الله تعالى على قلوبهم بعدم اقامتهم الجمعة والحديث في صحيح ابن ماجة رحمته الله اوردناه على غير لفظه والاخذ بافعاله عليه السلام و كان يقيم الجمعة في سفر الحديبية والحسين كما في صحيح ابوداود رحمته الله

فائده و اذا كان في العمل على مذهب امامه ترك المقطوع به بالاختلاف و كان في العمل بمذهب الغير ترك المقطوع به بالمقطوع به كان العمل بمذهب الغير متعينا و افعال الصحابة رضي الله عنهم و كانوا يقيمون الجمعة في الحديبية^٤ وايضا كانوا زمن خلافة ابي بكر رضي الله عنه و عمر رضي الله عنه يقيمون الجمعة في مصر و السواحل بامرهما كما في البيهقي و سيأتي اصل مذهب^٥ ائمة المذاهب ان شاء الله ربنا و قال الفاضل المذكور "ان الا حرف قصر ينفي اقامة الجمعة في القرى" اقول كذلك الحديث سيق لنفي الجمعة في المصر الخالي عن الاجتماع و ذلك لانه نفى الجمعة في جميع الاماكن ثم استثنى المصر الموصوف بالصفة الجامعية فبقى المصر الخالي عن الاجتماع تحت النفي ثم الحديث معلل بعله الاجتماع دار جواز الجمعة حيث دارت فالحديث من اعظم دلائل جواز الجمعة في القرى^٦ و البوادي و تعليله لغوى اوضح من تعليل التأفيف^٧ بالاضرار اذ ربط الحكم على اسم موصوف بصفة يدل على ان مأخذ ذلك الصفة علة هذا الحكم فهذا من دلالات النصوص فما ثبت به قطعى بخلاف التعليقات الاستنباطية و قال الفاضل المذكور

^١: قوله لم يكن فيها أه رواه البيهقي عن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه عن ام عبدالله الدوسية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ١٢

^٢: قوله الخمسين رجلا أه اورده المحدث الدهلوى رحمته الله في الحجة الله البالغة و الامام الشعراني رحمته الله في الكشف الغمة و لعله لخصوص الواقعة فلا مناقضة بينه و بين الاحاديث الاخرى ١٢

^٣: قوله و ان اهل البادية أه اورده المحدث الدهلوى في الحجة فله الحمد ١٢

^٤: قوله في الحديبية أه المصعب بن عمير رضي الله عنه مع اثني عشر رجلا و اسعد بن زرارة رضي الله عنه مع تسعة عشر رجلا كما في المبسوط ١٢

^٥: قوله اصل مذهب أه قلت انما نفى باعتبار العبارة ثم اثبت باعتبار الدلالة و الغرض ان المصر و القرية ليس بعله في الخارج و انما العلة في الخارج هو حصول الاجتماع في موضع واحد و لو خارج المصر او مطلق الاجتماع و انما ذكر لفظ المصر لانه فيه عادي كالاضرار في التأفيف و الجماعة في المسجد ١٢

^٦: قوله في القرى أه بجامع حصول الاجتماع ١٢

^٧: قوله تعليل التأفيف أه حيث لم يوصف كلمة أف بلفظ مضر و قد وصف مصر بلفظ جامع ١٢

"ان قول السرخسي رحمه الله و نقله حجة" اقول نعم و المبسوط كتاب معتمد^١ و لكن اخبر الله تعالى ان فيه اختلافا كثيرا و امورا متناقضة ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩] و قال الفاضل المذكور "لا يركن عنه" (اي عن قول السرخسي رحمه الله اقول اتباع عالم واحد و مذهب واحد منج في الآخرة و لكن بشرط انه اذا لاح دليل موجه من فعل او قول من رسول الله تعالى ﷺ عدّه من المذهب^٢ و لا يطلب حيلة في دفعه و اما من ظن قصر الحق^٣ على مذهب واحد او رجل واحد و لم يجوز العمل و الاستفتاء على وفق الشافعي رحمه الله و مالك رحمه الله مثلا فقد خارق اجماع القرون الاولى من الصحابة رضي الله عنهم و التابعين رضي الله عنهم و تابعي التابعين و خرج عن مذهب امامه ايضا و هو (واو حالية) بصدد انتصاره على ظنه فقد كان امام المذهب رحمه الله و اصحابه رضي الله عنهم يأخذون بقول المالكية و يقتدون بهم فكيف و بعدم التجويز مخالفة النص القرآني^٤ و الاحاديث المصطفوية^٥ فكيف الفلاح^٦ قال الشيخ الاكبر في وصايا الفتوحات بما ملخصه حرام عليك اذا فائده قد يكون اتباع مذهب الغير احسن بمجاوره فائده عدم جواز ترك المقطوع به بالاختلاف هي الضابطة المقبولة عند الكل فائده اقامة رسول الله ﷺ الجمعة في سفر الحديبية و الحنين

^١: قوله كتاب معتمد أه فالحاصل ان اعتبار المعتمرات باعتبار الاغلب و حمله على الكلية باطل خلاف المشاهدة بل فيه تكذيب لله تعالى في اخباره حيث قال ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢] و قال قاضي القضاة محمد عناية البخاري رحمه الله انه قد تفتن علماء البخاري رحمه الله في الوقاية ثمانين موضعا من النقص و الف الشافعي رحمه الله كتاب الام و درسه ثمانين مرة كلما درسه وجد فيه نقصا فلما ختم الثمانين وجد فيه نقصا ايضا فقال للمزيني رحمه الله تلميذه هيه يابى الله تعالى العصمة لكتاب غير كتابه كذا في فتاوى البخاري المطبوع في مطبع كاكان صفحة ٧١ و ٧٢ و ١٢

^٢: قوله من المذهب أه الا اذا كان مدفوعا بالنسخ و التخصيص على وجه الايقان ١٢

^٣: قوله قصر الحق أه و التحقيق في الحجة الله البالغة لشاه ولي الله المحدث الدهلوي رحمه الله ١٢

^٤: قوله النص القرآني أه اي ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣] ١٢

^٥: قوله و الاحاديث المصطفوية أه نحو اصحابي كالنجوم بايهم اقتديتم اهتديتم ١٢

^٦: قوله فكيف الفلاح أه فمن هنا قال العلامة عبد الحفيظ رحمه الله مفتى مكة المشرفة الحنفى في فتاواه جاز اقامة الجمعة في البوادي اقتداء على الغير أه هذا فكيف اذا كان هذا مذهب ائمتنا المتقدمين ايضا ١٢

فأثمه إقامة الصحابة ؓ في الجمعة في السواحل زمان طويل بامر عمر ؓ و عثمان ؓ من غير انكار نكير

فأثمه منع الجمعة مع دلائله ليس من امام المذهب ؓ و صاحبيه ؓ

كنت عالما بالمسئلة اتباع الغير لان الله تعالى رتب السؤال بعدم العلم وايضا حرام عليك الاقتصار على مذهب واحد لان ربك قال ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣] و اهل الذكر من كان واقفاً بالكتاب و السنة آه و قد يكون اتباع مذهب الغير احسن بمجاوره و ذلك كاقامة صلوة الجمعة ما لم تغرب الشمس اتباعا لمذهب المالک ؓ بمجاورة عدم ترك المقطوع به^١ بالاختلاف فدخل فيمن قال الله تعالى في حقهم ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ ١٧ الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُمُ اللَّهُ وَأُولَئِكَ هُمْ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ [الزمر: ١٧-١٨] و قال الفاضل المذكور "دليلنا ما روى آه" اقول نسبة التمسك بحديث^٢ على ؓ الى المذهب انما هي باعتبار^٣ تحريج بعض اصحاب الرأي فلذا ترى جميع ما قالوا من الدلائل هنا باطلا و ذلك لان تخصيص النصوص الموجبة المطالبة لاصل^٤ الصلوة بالنصوص الواردة^٥ لشروط الاداء و اركانه غير متصور لاختلاف الجهة^٦ و ايضا الحديث من اعظم الدلائل في اثبات الجمعة في القرى والبرارى^٧ انه

^١: قوله المقطوع به آه و هذا هو الحكم في مراعاتها في جميع مواضع الاختلاف و ذلك لعدم جواز ترك المقطوع به بالاختلاف و الاشتباه و الضابطة مقبولة عند الكل ١٢

^٢: قوله بحديث على ؓ آه و لم يتمسك به ابوحنيفة ؓ و لا صاحبا ؓ ١٢

^٣: قوله انما هو باعتبار آه و نحوه اكثر من يحصى و يحد في الهداية و نحوها كادان لا يكون عشر عشر ما فيها من امام المذهب ؓ فلذا تجد فيها مناقضة كثيرة تارة تمسكوا بحديث لا نفى الجنس لاثبات الاستحباب و الاستئذان كحديث التسمية و تارة لاثبات الوجوب و تارة لاثبات الفرضية و في بيانه طوالة ١٢

^٤: قوله المطالبة لاصل آه نحو ﴿أَقِمُْوا الصَّلَاةَ﴾ [البقرة: ٤٣] و ﴿فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الجمعة: ٩] ١٢

^٥: قوله الواردة لشروط آه نحو فولوا وجوهكم شطره و اركعوا و اسجدوا ١٢

^٦: قوله لاختلاف الجهة آه لان الشارع لا يريد بقوله فولوا وجوهكم شطره مثلا ليفضى الى ترك اصل الصلوة بوجه من الوجوه بل غايته هو ضرورة التوجه الى القبلة عند القدرة و اما العاجز فغير داخل تحت النص فما الباعث الى اهمال اصل الصلوة ١٢

^٧: قوله القرى والبرارى آه فمن هنا كان مذهب على ؓ هو ضرورة التشريق في بركة عرفات كما في المبسوط و عليه اصحابنا الحنفية قاطبة من غير خلاف بين اولائهم و اواخرهم كما في كثير من المعتمرات ١٢

معلل بعله الاجتماع^١ فدار الحكم مدار العلة ايما كانت^٢ مع زيادة السياق لنفى الجمعة في مصر الخالى عن الاجتماع فلذا قال بعض المشائخ رحمته الله ان للغير حكم المصر فلذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقيم الجمعة في سفر الحديبية والحنين كما في صحيح ابى داود رحمته الله وكذا الصحابة رضي الله عنهم كانوا يقيمون الجمعة في مصر والسواحل في زمن طويل من خلافة عمر رضي الله عنه و عثمان رضي الله عنه بامرهما من غير انكار من على رضي الله عنه وغيره كما في البيهقي وقال الفاضل المذكور "و جواثى مصر بالبحرين آه" اقول لا فائدة فيه بعد ما ثبت ان عمر رضي الله عنه كتب الى ابى هريرة رضي الله عنه في البحرين ان جمع بجواثى و حيثما كنت^٣ كما في المبسوط و ايضا ثبت

فائده الاحاديث الواردة في الباب

فائده عدم جواز ترك الجمعة مادام الاختلاف بالنسبة الى ضابطة ان اليقين لا يترك بالشك و الاختلاف الا يقين مثله

فائده وجود احاديث مصرحة في وجوب الجمعة في القرى

فائده بيان احاديث الاداء مؤكدة لنص تشريع الجمعة لا مزاحمة له فلا يتصور تخصيصه بها بل التخصيص المصطلح معدوم بضرورة الحس

ان عمر رضي الله عنه كتب الى البحرين ان ادوا الجمعة بجواثى و ايما كنتم كما في مصنف ابن ابى شيبة و صححه ابن خزيمة و في المجموعة الفتاوى لفظ ايما شامل للمصر وغيره و قال الفاضل المذكور "نقله حجة في حقنا لا يركن عنه" اقول اعتبار المعبرات انما هو باعتبار الاغلب و الكلية؛ خطأ فاحش لقوله تعالى ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢] و

^١: قوله الاجتماع أه لان الحكم المرتب على شئ موصوف بصفة يدل على علية مأخذ ذلك الصفة لذلك الحكم و التعليل لغوى قطعى اوضح من تعليل التأليف بالاضرار لان ثمة لم يوصف لفظاً بزيادة مضر و هنا قد وصف المصر بالجامعية و النصوص المعللة ليست بعلّة فى الخارج و انما لميتها هى عللها

^٢: قوله كانت مع أه قرية كانت او بادية ١٢

^٣: قوله و حيثما كنت أه و القول بان المراد حيثما كنت من مثلها من الامصار كما فى المبسوط خلاف الظاهر و لما سبق فيه من اقامة مصعب بن عمير رضي الله عنه الجمعة فى الحديبية مع اثنى عشر رجلا و اسعد بن زرارة رضي الله عنه مع تسعة عشر رجلا و لاحاديث صحيحة واردة فى الباب ١٢

^٤: قوله و الكلية أه اى دعوى الكلية أه ١٢

قال الفاضل المذكور "قوله تعالى ﴿فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الجمعة: ٩] ليس على إطلاقه^١ اتفاقا بين الامة" اقول خطأ فاحش خلاف الواقع^٢ بنقل المحققين من العارفين عن ائمة المذاهب وايضا قد مر اجماع العلماء واهل الكشف^٣ وقال الفاضل "اذ لا يجوز اقامتها في البرارى" اقول زلة لما سبق من وجود الاجماع على خلافه و صريح اقوال ائمتنا عليهم السلام و لان العاجز عن الشروط و الاركان غير داخل تحت نصوصها^٤ و قال الفاضل المذكور "و لم يتحقق معارضة ما ذكرنا اياه" اقول تخمين محض منشأ الغفلة عن احاديث الباب^٥ و افعال^٦ رسول الله صلى الله عليه وسلم و افعال الصحابة رضي الله عنهم^٧ و اقوالهم مع

فائده عدم وجود التخصيص المصطلح في النص الموجب للجمعة بديهي بضرورة الحس

^١: قوله على إطلاقه آه باطل قطعاً اذ هو مناقض لغرض الشارع في اقدميتها و اكديتها فله الحمد ١٢

^٢: قوله خلاف الواقع آه اعلم ان القيد و سائر التخصيصات لا تجعل النص ظنياً الا تخصيص واحد و هو ان يكون المخصص كلاماً مستقلاً قطعاً مقارناً و هو مفقود هنا بالحس ١٢

^٣: قوله و اهل الكشف آه على ان لا نهى و لا تحجير في الجمعة كما في حج الميزان بل قال ابو يوسف رحمته الله انه يصلى الجمعة في عرفات لعدم ورود النهى من الشارع و قال الجمهور عدم اقامتها فيها اخف كما في الميزان و رحمة الامة ١٢

^٤: قوله اذ لا يجوز آه و هذا الاستدلال ليس من امام المذهب رحمته الله و لا صاحبيه رحمته الله بل قاله بعض متبعي التخريج في زمن الشافعية ليصير به نص الجمعة ظنياً ليتمكن على تخصيصه بعد ذلك بحديث على رضي الله عنه فلذا اتى باشياء لم يعرفها ائمة الاصول رحمته الله و لا الفقهاء و ذلك لان النصوص لا يصير ظنية بكل تخصيص بل انما هو في صورة خاصة و هو ان يكون المخصص كلاماً مستقلاً قطعاً مقارناً و انى هو في مقارن نص الجمعة مع ان عدم الجواز و ان كان مقطوعاً به كجمعة المحدث لا يستلزم رفع الايجاب و التشريع و كذلك حديث على رضي الله عنه و ان فرضناه مقطوعاً به فيما قالوا لان نصوص الاداء و دلالة غير متعوضة لتغيير النص المطالب لاصل الصلوة بل هي مؤكدة له ببيان كمية ادائه فنهاية التمسك بها ان ترعى الشروط عند القدرة و لا شرط عند العجز فكيف انكار المطالب القطعى و هو على حاله ما يبقى الوقت ١٢

^٥: قوله تحت نصوصها آه باخبار الله تعالى و اجماع الامة ١٢

^٦: قوله تحت نصوصها آه فمن اين الحكم بعدم جواز الجمعة عند العجز عن المصر و هي صحيحة عند العجز عن سائر الشروط القواطع و الاركان و ان شمل العجز الامام و من معه جميعاً بلا كلام و لا نزاع فائى شئ اشدّ تهاونا في حق الجمعة من رد نصها القاطع بلا دليل و لا مزاحم نعم وجود ترخيص الترك امر آخر لا ننكره لانه لدفع حرج موجود في الجمعة دون الظهر فلا يناقض اقدميتها على الظهر و اكديتها منه و انما الكلام في منعها من حيث الذات اذ لا فوت و لا تفويت لركن و لا لشرط هنا اذ هي منعدمة باخبار الله تعالى و اجماع الامة و المنع الكذائى يناقض غرض الشارع في تشريعها و اقدميتها و اكديتها من حيث الذات و الشئ الواحد لا يتصور ان يكون مأموراً به و منهياً عنه من جهة واحدة للتناقض بين المحبوبة و المبغوضة فمن هنا قال اهل الكشف لا تحجير في الجمعة كما في حج الميزان و من هنا قال ابو يوسف رحمته الله انه يصلى الجمعة في عرفات و قد مر عن قريب ١٢

^٧: قوله احاديث الباب آه نحو الجمعة واجبة على كل قرية ١٢

^٨: قوله و افعال رسول الله صلى الله عليه وسلم آه باقامة الجمعة في سفر الحديبية و الحنين ١٢

^٩: قوله و افعال الصحابة رضي الله عنهم آه في السواحل و البرارى ١٢

فأثده القول بانعدام النص المطالب لاصل الصلوة جمعة كانت او غيرها لانعدام شروط
الاداء و اركانه من الهزianات

فأثده بيان المعنى الحقيقى للمصر

ان المعارضة بين نصوص الاداء و بين النصوص الواردة لايحاجب الجمعة و تشريعها غير متصور^١ و
قال الفاضل المذكور "لم ينقل عن الصحابة رضي الله عنهم انهم حين فتحوا البلاد اشتغلوا بنصب
المنابر آه" اقول لواء البطلان ظاهر فى ناصية هذا الاستدلال اذ لا ملازمة بين صحة الجمعة و بين
وجود المساجد و المنابر فضلا عن وجوبها فكيف رد احاديث الباب^٢ و اقامة رسول الله صلى الله عليه وسلم^٣
الجمعة فى البوادي و القرى و كذلك صحابة رضي الله عنهم^٤ رسول الله صلى الله عليه وسلم المؤيدة^٥ بالقاطع القرآنى المجمع
عليه باعتبار ما ثبت به ايضا بل لا يجوز المنع^٦ بالاشتباه و الاختلاف الا بعدمها بعدم العلة و هو
الوقت^٧ فى نفس الوجوب و الخطاب فى وجوب الاداء و قال الفاضل المذكور "و ذلك
اتفاق منهم على ان المصر من شرائط الجمعة آه" اقول دعوى الاتفاق تخمين محض خال عن
الدليل مردود بالمصرحات^٨ مع ان اشتراط المصر لا يضر المقام اذ تشريع الشرائط كالاركان انما

^١: قوله غير متصور آه فلم يأت حديث على صلى الله عليه وسلم لرفع فرد من افراد الجمعة على نحو لا صلوة الا بفاتحة الكتاب فمن قال بعدم جواز الصلوة عند العجز عن
قراءة الفاتحة تمسكا بهذا الحديث فهل ترى فى قوله رائحة من الحق فقس عليه حديث على صلى الله عليه وسلم تهدي ان شاء الله الى الحق القويم ١٢
^٢: قوله احاديث الباب آه نحو الجمعة واجبة فى كل قرية اورده المحدث الدهلوى رحمته الله فى الحجة و اختاره و قال هو الاصح و هكذا اختاره فى المصطفى شرح
الموطأ ١٢

^٣: قوله و اقامة رسول آه فى سفر الحديبية و الحنين كما فى ابو داود فله الحمد ١٢

^٤: قوله كذلك صحابة رضي الله عنهم آه كما فى البيهقى و مغازى الواقدي ١٢

^٥: قوله المؤيدة آه صفة احاديث و ما عطف عليها

^٦: قوله لا يجوز المنع آه الضابطة اتفق عليها الامة بتشريع الشارع كما فى احاديث واردة فى اشتباه الوضوء مع ان الاحتياط كان فى التوضؤ ثمه فى بادي
الرأى فكيف فى ترك ما ان فى تركه طبع القلوب ورد جميع اعمال البر فإى شئ اشد تهاونا من منع ما ثبت بالقاطع مع عدم مزاحم مثله نعم وجود الرخصة
فى الترك فى بعض المواضع امر آخر لا نزاع فيه لانه لدفع الحرج لا لتقديم غيره عليه لانه مناقض لغرض تشريعه ١٢

^٧: قوله و هو الوقت آه اى الظاهر عندنا و العصر عند مالك رحمته الله و الضابطة المسلمة تتعين العمل بمذهبه لان القاطع المتفق عليه لا يجوز تركه بالاختلاف ١٢
^٨: قوله بالمصرحات آه و فى الميزان الكبرى ان بانتفاء العمران انتفاء الوجوب لا انتفاء الجواز عند ائمة المذاهب و فى حجه قال ابو يوسف رحمته الله يصلى الجمعة
فى عرفات لعدم النهى من الشارع و قال الجمهور عند اقامتها فيها اخف آه فهذا اتفاق منهم على انه لا اختلاف فى الجواز و كذا قرر الامر فى حج الفتوحات
و عليه سياق الجامع الصغير و فى حج الميزان عن اهل الكشف ان لا تحجير فى الجمعة آه لانه غير غرض التشريع و فى رحمة الامة عن ابو يوسف انه
يصلى الجمعة فى عرفات آه و قال المشائخ رحمته الله العامل بقول ابو يوسف رحمته الله او محمد رحمته الله غير خارج عن مذهب امامه رحمته الله آه قلت و كذا بالنسبة الى انه قول
سائر ائمة المسلمين رحمته الله فقال العلامة عبد الحفيظ رحمته الله مفتى مكة المشرفة فى فتاواه لنا معاشر الحنفية اقامة الجمعة فى البوادي آه قلت هذا بالنسبة الى انه

هو على القادر عليها و العاجز عنها غير داخل تحت نصوصها مع دخوله تحت النص المطالب لاصلها للقدرة في هذا القدر و بقاء النص^١ بلا مزاحم و قال الفاضل المذكور "قال في الطحاوى بعده و كذا لم ينقل انه عليه السلام امر باقامة^٢ الجمعة في قرى المدينة مع كثرتها" اقول هذا

فائده سياق الجامع الصغير وجوب الجمعة في مطلق العمران

فائده اعظم الزلاة جعل منع الجمعة ملازما لعدم جوازها بدون المصر مع بقاء الخطاب المطالب على حاله

فائده و على ما قالوا من الملازمة بين انعدام الجواز بانعدام المصر و بين ترك الجمعة لا يجوز ترك الجمعة المقطوع بها بالشروط الظنية المصر بمحدوده على الضابطة المسلمة عند الكل ان اليقين لا يزول الا باليقين

فائده رفع الوجوب والتشريع لا يلزم عدم الجواز خصوصا اذا كان فيه اختلاف لثلا يلزم ترك القاطع بالظن و تخلف المعلول عن علته الذى هو الوقت و الخطاب

من فضائح الوقت و اعاجيب الزمان لان عدم النقل فيها لا ينهض حجة في مقابلة المصرحات الواردة في المواضع الاخرى و لانه جاء في شأن اهلها انهم كانوا ينتابون الى الجمعة و الاحتمال الموافق للمصرحات مقدم من الاحتمال المخالف مع انا لا ننكر الرخايص في الوقائع و بعض الاماكن ففي الهداية اذا مالت الشمس فصل بالناس الجمعة ركعتين آه انما قاله قبل الهجرة لمصعب بن عمير رضي الله عنه كما في الفتح وغيره وايضا كتب الى اسعد بن زرارة رضي الله عنه اذا زالت الشمس من اليوم الذى يتجهز فيه اليهود لسبتهم فازدلف الى الله تعالى بركعتين كما في المبسوط صفحة

مذهب الغير و اما بالنسبة الى الضابطة المقبولة المتفق عليها بين جميع العلماء عليهم السلام ان اليقين لا يترك بالشك فلا يجوز ترك الجمعة مادام فيها اختلاف لاحد من المسلمين ١٢

^١: قوله و بقاء النص آه اى النص المطالب لاصل الجمعة ١٢

^٢: قوله و بقاء النص آه بقاء الوقت ١٢

^٣: قوله امر باقامة آه تخمين محض منشأ الغفلة عن احاديث الباب ١٢

^٤: قوله فصل بالناس آه و ظاهر الاطلاق مشعر على انه لا فرق بين ان يكون الناس قليلين او كثيرين اذ السكوت فى موضع ضرورة البيان بيان كما صرح

بذلك ائمة الاصول ١٢

(٢٤) و غيره و ايضا في الحديث "الجمعة واجبة على كل قرية" اورده المحدث الدهلوى رحمته الله في الحجة و اختاره و كذا اختاره^٢ في المصنفى شرح المؤطا و ايضا في الحديث "الجمعة واجبة على كل قرية و ان لم يكن فيها الا اربعة" رواه البيهقى عن ام عبدالله الدوسية و ايضا اورده الامام الشعرانى في الميزان و الكشف و في بيان احاديث الباب طوالة^٣ و قال الفاضل المذكور "ثم اختلف علمائنا في حد المصر آه) اقول ارادة تخصيص النص الموجب المطالب^٤ بدلائل^٥ الاداء غير متصور و لو كانت من القواطع فكيف مع وجود الاختلاف و الاشتباه^٦ و ذلك لوجود الاختلاف في الجهة^٧ بعدم الملازمة بين الاداء و وجوبه^٨ فعدم صحة الاداء و ان كان اتفاقا كجمعة المحدث لا يلزم رفع الوجوب و لا تخصيصه فلا يتصور تخصيص القاطع القرآنى بحديث على رحمته الله و لو فرضنا انه من القواطع في اشتراط المصر فلا يضرنا قولهم باشتراط المصر على اى تفسير شاءوا اذ غايته ان رعايته ضرورى عند القدرة و اما عند العجز فلا شرط لعدم نصه مع بقاء الايجاب و التشريع على حالهما ببقاء العلة^٩ كامر السلطان على فرض اشتراطه و سائر الشروط و الاركان و وجود ترخيص الترك في بعض الاحوال لا يضر غرض اكدية الجمعة فائده انعدام شروط الاداء و تركها لا يستلزم رفع فرضية الجمعة و تشريعها الا اذا كانت متضمنة للعلة كالوقت

^١: قوله على كل قرية آه فالقول بعدم امر رسول الله ﷺ لاهل القرى بالجمعة تخمين محض منشأ الغفلة و عدم التتبع ١٢

^٢: قوله و كذا اختاره آه و قال الاصح وجوب الجمعة فى ادنى مايتقرى به القرية و ادنى الجماعة فمن تخلف حينئذ فهو الآثم ١٢

^٣: قوله طوالة آه سنكتبها فى آخر الرسالة لان المسألة غير مأنوسة فلا بأس بالتكرار ١٢

^٤: قوله الموجب آه نحو ﴿فَاسْعُوا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الجمعة: ٩] و نحو ﴿أَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [البقرة: ٤٣] ١٢

^٥: قوله بدلائل آه نحو ﴿قُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ [البقرة: ٢٣٨] و نحو ﴿ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا﴾ [الحج: ٧٧] ١٢

^٦: قوله و الاشتباه آه كاشتراط المصر و تفسيره ١٢

^٧: قوله فى الجهة آه ادعلة نفس الوجوب هو الوقت و علة وجوب الاداء هو الخطاب و العلتان باقيتان مادام الوقت باقيا ثم عدم جواز الاداء بعدم مراعات الشروط و الاركان لا يكون ملازما لرفع وجوب الجمعة و تشريعها لبقاء علة الوجوب على حالها و هو الوقت فعليه بادائها لبقاء علة وجوب الاداء على حالها و هو الخطاب المنزل فى الوقت تقديرا ثم هذا فى حق القادر و اما العاجز فلا شرط و لا ركن عليه ١٢

^٨: قوله و وجوبه آه و الى الله تعالى المشتكى كيف يقولون بتخصيص النص المطالب لاصل الجمعة بنصوص ورد فى ادائها و هى مؤكدة له لا مزاحمة له ام كيف يتحيزون فى بيان التخصيصات و ليس كل تخصيص بمراد هنا بل المراد هنا وجود تخصيص خاص و هو ان يكون المخصص فى المرتبة الاولى كلاما مستقلا قاطعا مقارنا مانعا للصدر عن اجزائه فى عمومته و انى هو فى مقارنة النص الموجب المطالب لاصل الجمعة ١٢

^٩: قوله العلة آه من الوقت و الخطاب المطالب قلله الحمد ١٢

فأئده عدم تصور الشبهة في اقامة الجمعة باعتبار المواضع على التحقيق

فأئده سياق الجامع الصغير على ان المصر و السلطان ليسا بشرطين و ان مطلق العمران شرط للوجوب

فأئده عبارت الجامع الصغير و ظاهر اطلاق المتون على ان سكونة القاضي و الامير ليس بشرط في تحديد المصر

بخلاف المنع و ان عجز عن جميع الاركان و الشروط^١ و قال الفاضل المذكور "كل موضع أه" اعلم انا اذا قلنا بعدم الملازمة^٢ بين المصر و بين تشريع^٣ الجمعة فلا يضرنا اشتراط المصر بأى حد فسر لعدم الانجرار الى ترك القاطع بالظنون ورد الافعال و الاقوال الواردة من رسول الله ﷺ و الصحابة رضي الله عنهم في اقامة الجمعة في غير المصر اذ غاية الاشتراط ان رعايته لازمة عند القدرة فقط و اما عند العجز فلا شرط على العاجز لعدم الخطاب و اما بناءً على ما قالوا من انعدام^٤ الجمعة بانعدام المصر^٥ فلا يجوز العمل باحد حد من الحدود الا فيما^٦ اتفقت الامة ان بدونه لا يسمى الموضع مصرًا و هو مطلق المعمور و ذلك لثلا ينجر ترك القاطع بالاختلاف و الاشتباه بل نقول ان العمران هو المعنى الحقيقي للمصر يستعمل في اطلاقات الفقهاء في ابواب التيمم^٧ و

^١: قوله و الشروط أه كالقيام و القراءة و توجه القبلة و الطهارة و سائر الشروط و جميع الاركان فكذا امر المصر لاتحاد العلة في الكل و هو ان العاجز عن جميع الاركان و الشروط مأمور باداء الجمعة على قدر الحال و الا لم تكن اكد و اقدم من الظهر و لما صح جمعة المعذورين و غير مأمور على اداء الشروط و الاركان على قدر العجز فالمنع حينئذ مكابرة للقاطع بلا دليل ١٢

^٢: قوله الملازمة أه وجودا و عدما ١٢

^٣: قوله تشريع أه بل بقاء التشريع ببقاء علته و هو الوقت لنفس الوجوب و الخطاب لوجوب الاداء فاذا كان المصر موجودا روعى اذ بفوت الشرط اى مراعات المصر فوت المشروط اى جواز الاداء و ان كان مفقودا فما جعل الله تعالى رعايته لازما علينا و مع ذلك هو يطالبنا باداءها ما يبقى الوقت ١٢

^٤: قوله فقط اما أه قال قاضى القضاة العلامة محمد عناية البخارى التشكيك في الامر القاطع بالشكوك الثلاثة من المصر و السلطان و اقامة الجمعة في موضع واحد غير واقع موقعه خصوصا اذا ادوا الظهر مع ذلك فانه صار هذا حينئذ جبل من حبال الشيطان أه ملخصا فتاوى البخارى المطبوع في مطبع كاكان صفحة ٧١ و ٧٢ و ١٢

^٥: قوله انعدام أه مع انه تخمين باطل لا نظير له في الشرع كما ترى في سائر الشروط ١٢

^٦: قوله انعدام أه مع انه لا ملازمة بينهما ١٢

^٧: قوله المصر أه مع انه ليس بشرط عند عدمه كالسلطان فإى شئ افضح من القول بعدم جواز الجمعة و برفع وجوبها و تشريعها بالتخمين ١٢

^٨: قوله فيما اتفقت أه بل المصر ايضا ظنى لا يجوز ترك القاطع بالشروط الظنية ١٢

^٩: قوله التيمم أه حيث قالوا صح التيمم اذا كان بينه و بين المصر أه و قالوا يقصر المسافر اذا فارق بيوت مصره أه و قالوا صح النقل على الدابة اى جهة توجهت في خارج المصر ١٢

السفر و الصلوة النافلة اذ هو لغة بمعنى الحجز^١ و القطع و الحد و البناء ففي مفردات الراغب الاصفهاني رحمته الله لغرائب القرآن يقال مصرت مصرا اى بنيته فالمصر الحد آه و هذا المعنى هو المقابل^٢ بالمفازة المرادف للقرى و هو المتعين من عبارة الجامع^٣ الصغير صفحة (١٩ و ٢٠) المطبوع في المطبع العلوى و المعنى المجازى هو ما يقابل القرى و انما يسبق اليه الافهام في التعليقات و نحوه لانه يذكر في الاغلب في مقابلة القرى و على الاول ظاهر اطلاق المتون كما في التحرير على الرد المحتار و هو بيان معناه اللغوى^٤ المصرح للمذهب الموافق لاحاديث الباب و قال الفاضل المذكور "و ما اعتمد عليه كتب المذهب حدان" اقول نسبة الحدين الى كتب المذهب باعتبار التخريج^٥ و بتلاحق الافكار و كذا ما

فائده اكثر التاصيلات المأسوسة لم يثبت بها رواية عن ابى حنيفة رحمته الله و صاحبيه رحمته الله

فائده احاديث الباب

فائده بيان احاديث الباب

نسب الى ظاهر الرواية كما هو المصرح في اقوالهم هذا على تخريج فلان و ذاك على تخريج فلان مع ان فيه وضع اللغة بالرأى و قال الفاضل المذكور "و هو الصحيح و هذا هو الاصح و نحوه ملخصا" اقول هذا باعتبار نسبة بعضها^٦ الى بعض في بيان الجواز و عدمه غير مستلزم لرفع الوجوب

^١: قوله الحجز آه لكونه حاجزا و قاطعا و حادا للمفازة او محجوزا و مقطوعا و محدودا بالمفازة ١٢

^٢: قوله هو المقابل آه و هو مؤيد باحاديث الباب نحو الجمعة واجبة في كل قرية و غيره بكثرة ١٢

^٣: قوله عبارة الجامع آه الموافق لما قاله الامام رحمته الله من انه ما فيه مرافق اهله ١٢

^٤: قوله معناه اللغوى آه و البواقي بيان معناه بالرأى فهو وضع اللغة بالرأى و هو غير جائز صرح بذلك ائمة الاصول في مبحث الخمر فلهذا وقع على خلاف

الاحاديث و لان بلاد الكفار تسمى امصارا بلا شك مع انه لا يصدق تحديدها على اكثر اشياء ذكرها ١٢

^٥: قوله باعتبار التخريج آه اى ليس من صاحب المذهب حقيقة و له نظائر لا تحصي ١٢

^٦: قوله نسبة بعضها آه اى بعض الحدود آه ١٢

والتشريع كما هو الحق واما بالنظر الى ان عدم مصريتها يرفع^١ فرضية الجمعة و تشريعها^٢ فلا يجوز العمل بواحد منها اذ فيه ترك القاطع بالاشتباه والاختلاف الا ما اتفق الامة على ان ما دونه لا يسمى مصرأً وهو ما يرادف حده حد القرية وهو الموافق لاحاديث الباب كما عرفت ثم القول بالملازمة بين عدم المصرية وبين رفع وجوب الجمعة وتشريعها زلة عظيمة تجاوز ضررها من العوام الى الخواص فلهذا ترى انه لا نظير له في سائر الشروط والاركان^٣ واما عندنا فلا يتصور وقوع الشبهة في اقامة الجمعة باعتبار المواضع لان الموضوع الذي اقيمت فيه الجمعة ان صدق عليه انه مصر او فناءه فجوازها على انه قد روعى الشرط وان لم يكن مصر او فناءه فجوازها على انه لا شرط على الفاقد العاجز يفوت بفوته المشروط وعلى هذا^٤ حال جميع الشروط والاركان جمعة كانت الصلوة او غيرها فانكار جوازها انكار القاطع القراني وافعال رسول الله ﷺ واقواله ﷺ وافعال الصحابة رضوان الله عليهم واقوالهم واجماع ائمة المذاهب رحمهم الله بلا دليل كما عرفت وقال الفاضل المذكور "فاذا حضر صحت واذا ظعن امتنعت" اقول المقام هنا هو مقام بيان حد

^١: قوله يرفع أه كما يرفع صحتها كما فهمه مانعوا الجمعة في القرى والبوادي و بطلان ما قالوا قطعي اذ المصر المعجوز عنه ليس بشرط فكيف القول بعدم الجواز بلا دليل مع ان عدم الجواز بترك الشروط والاركان لا يلزم رفع الوجوب والتشريع ١٢

^٢: قوله يرفع أه مع ان الرفع المذكور ايضا باطل ١٢

^٣: قوله وتشريعها أه كما فهم تابعي تخريج القدوري من قوله ولا تجوز في القرى مع ان مفهومهم باطل قطعا لان ما هو علة لنفس الوجوب وهو الوقت باق وما هو علة لوجوب الاداء وهو الخطاب ايضا باق فلا بد من اجابة طلب الله تعالى اذ عدم الجواز لا يلزم رفع الوجوب كجمعة المحدث فلا بد من الاداء وتجويزه واما الشرط والركن فلا قدم له الا عند مقدوريته فقط ١٢

^٤: قوله لا يسمى مصرأه مع ان المصر وحدوده من الظنيات لا يجوز رفع اليقيني بها مع انه لا شرط عند العجز فجميع دلائل المنع من التخمينات ١٢

^٥: قوله رفع وجوب أه مع ان علة نفس الوجوب هو الوقت وعلة وجوب الاداء هو الخطاب الالهي وهما باقيان على القطع مع ان بانعدام المصر انعدام شرطيته فكيف بترك الجمعة بلا شيء من الدليل ١٢

^٦: قوله والاركان أه لان من قال برفع فرضية الجمعة وتشريعها عند انعدام السلطان فهو مجنون ١٢

^٧: قوله وعلى هذا أه فترى على انه لا كلام في جواز الجمعة عند العجز عن شرط او ركن ١٢

المصر من حيث اللغة^١ لا الرأي^٢ و ليس من جملة مفهومه اقامة من ذكروا فيه و عدم وجود^٣ القرية و اتحاد مفهومها مع مفهوم المصر لا يجوز ان يكون سبباً للفرار عن المعنى الحقيقي فكيف اذا ظهر انه هو اصل المذهب الموافق لاحاديث الباب ففى الجامع الصغير المطبوع فى المطبع العلوى^٤ صفحة ١٩ و ٢٠ محمد رحمته الله عن يعقوب رحمته الله عن ابى حنيفة رحمته الله و ان كان (اى الامام فى المنى) غير الخليفة و غير امير الحجاز و هو مسافر فلا جمعة فيها آه الجملة الحالية تدل على ان المراد بالنفى هو نفى الوجوب للقطع على ان السفر لا يمنع الجواز اصلا و على انه لو كان مقيما فعليه الجمعة مع انه لا امير هنا و لا خليفة كانوا قليلين او كثيرين و هذا هو معنى قول جم غفير من اعلامنا الحنفية ان اشتراط المصر و عدم جواز الجمعة فى القرى^٥ هو قول بعض^٦ اصحاب الرأى كما فى المجموعة الفتاوى للمولوى عبدالحى رحمته الله و كذا اشتراط السلطان كما عرفت من ظاهر العبارة و قال الفاضل المذكور "و بالجملة لم يقل احد من الائمة رحمته الله بصدق الحد بنفس الوقوع تحت تصرف الوالى و القاضى" اقول هذا تخمين محض منشأه الغفلة و عدم التتبع فى الفرق بين ما هو اصل المذهب و المنقول الصريح عن ائمتنا الثلاثة رحمته الله^٧ و بين ما هو منسوب اليه باعتبار

^١: قوله من حيث اللغة آه و هو الحد و القطع و الحجز و البناء كما مر ١٢

^٢: قوله لا الرأى آه فالتحقيق ان امتناع الجمعة باطل عند ظعن من ذكر و اما أولا فلبقاء المصرية على الموضع المذكور من حيث اللغة و هو المقصود هنا (قوله المقصود هنا آه هو الموافق لسياق الجامع الصغير و هو المعنى الحقيقى الذى يسبق اليه الذهن عند اطلاق ذكره بلا قرينة و هو المستعمل بين الفقهاء فى قولهم تيمم لمصره آه و يتنفل على الدابة خارج المصر آه و يقصر اذا فارق بيوت مصره آه و هو الذى وافق باختباره بين الاحاديث (١٢) مع ان مقطوع به لا يجوز تركه فيما فيه رائحة من معنى المصرية و هنا المعنى المذكور قوى فى الموضع الكذائى فلذا وافق باحاديث الباب نحو الجمعة واجبة على كل قرية و غيره و اما ثانيا فلان الله تعالى ما جعل الاشياء التى عجزنا عنها شرطا و لا ركنا لصحة اداء صلواتنا على الاطراد مع ان عدم جواز الاداء لا يستلزم رفع الوجوب و التشريع ما لم يتحد العلة مع الشرط و هنا علة نفس الوجوب و هو الوقت و علة وجوب الاداء و هو الخطاب باقيتان فعلم ان الله تعالى مطالب لاصل الصلوة و لو عجزنا عن المصر و سائر الشروط و الاركان و الطلب يستلزم صحة الاداء و الا فينجر الى امر العاجز و هو غير موجود نضا و اتفاقا ١٢

^٣: قوله و عدم وجود آه دفع دخل مقدار ١٢

^٤: قوله فى المطبع العلوى آه و هو موجود عندنا فله الحمد ١٢

^٥: قوله لا امير هنا آه فكيف يقول و اذا ظعن امتنعت فله الحمد ١٢

^٦: قوله فى القرى آه و لو حمله فيما اذا كان المصر موجودا مقدورا فله وجه على الرواية المرجوحة و لو حمله فيما اذا كان المصر مفقودا ايضا فهو من التى حقيق ان يضرب فى الامثال خرج عن حكم نظائره و عن احاديث الباب و ما اجاب عن الخطاب المطالب لاصل الجمعة كل ذلك بلا دليل بل لنكتة فى قلبه من عدم الانس ١٢

^٧: قوله هو قول بعض آه اى لا من اصل المذهب ١٢

^٨: قوله ائمتنا الثلاثة آه و هم لم يشترطوا سكونة الامير او القاضى فى منى كما عرفت من عبارة الجامع الصغير و ايضا جوز المشائخ رحمته الله اقامة الجمعة فى ايام الفتنة و فى استيلاء الكفار بدون القاضى و لا امير و فى التحرير على الرد المحتار ان هذا هو ظاهر اطلاق المتون ١٢

التخريج وكانوا يعبرون عن الاول^١ هذا قول ابي حنيفة رحمته الله مثلاً و عن الثانى^٢ هذا على قول ابي حنيفة رحمته الله مثلاً معناه هذا فرع من فروع الاصول المؤسسة و الممهدة لتقرر استنباطات ابي حنيفة رحمته الله اسمها علمائنا رحمته الله فى زمن^٣ الشافعى رحمته الله و ما بعده و اجابوا بها عن اسئلة واردة على المذهب و ردّوا بها اقوالهم و استخرجوا بها فروعاً لا تحصى و صار للدلائل بتلاحق الافكار صولاً منجرة الى القول بان هذا الشئ حلال او حرام من بعد ما كان الاختلاف فى الاولوية^٤ ثم نسب الكل الى المذهب مع

فائده بيان احاديث الباب

انه كاد ان لا يوجد فى باب^٦ دليل على طريق استنباطات الامام رحمته الله و صاحبيه رحمته الله و قد يوجد على القلة و ايضا قد يكون اكثر الاحكام والفروع مستخرجة من التأسيسات الاصولية لم يسمعها الامام رحمته الله و صاحباه رحمته الله فكيف العجب و التأسيسات المذكورة^٧ ليست منهم و هذا معظم ما فى المبسوط و الهداية و التبيين و نحوه فى مقدمة الجامع الصغير للمولوى عبد الحى رحمته الله و الحجة الله البالغة لشاه ولى الله الدهلوى بما ملخصهما ان من ظن ان الهداية و التبيين و الظهيرية موضوعة لبيان اصل المذهب تعسر عليه الامر و قد يقع فى التعصب آه فقد علمت ان اثمتنا الثلاثة جعلوا الشرط مطلق العمران سواء سميناه مصر او قرية فكيف يقول لم يقل احد من الائمة

قوله ثم هذا باعتبار نسبة بعض التحديدات الى بعض و اما باعتبار انهم ارادوا بهذا التحديد رفع القاطع القرأنى فلا يجوز العمل بهذا القيد لئلا يلزم ترك الامر اليقينى بالظن و التخمين ١٢

^١: قوله عن الاول آه اى ما كان من المنقول الصريح و اصل المذهب ١٢

^٢: قوله و عن الثانى آه اى ما هو منسوب الى المذهب باعتبار التخريج ١٢

^٣: قوله فى زمن آه فجميع ما قيل او يقال فى منع الجمعة فى مقابلة اسئلة الشافعى رحمته الله و الشافعية لا يكون من امام المذهب لعدم وجود الشافعى رحمته الله فى زمانه و ان عدم الجواز بدون المصر ليس من اصل المذهب فلذا ترى جميع دلائل المنع باطللة بعضها من فضائح الوقت و بعضها من غرائب الزمان و زيادة الايضاح فى فتاوى اهل البخارى من قاضى القضاة البخارى ١٢

^٤: قوله الافكار آه و التحقيق فى الحجة لشاه ولى الله الدهلوى رحمته الله ١٢

^٥: قوله للاولوية آه و فى الحجة الله البالغة لشاه ولى الله الدهلوى رحمته الله بما ملخصه ان اكثر الاحكام كان الاختلاف فيها للاولوية فى زمن الصحابة رضي الله عنهم و كذلك فى زمن ائمة المذاهب ثم انجر الى الجواز و عدم الجواز بتلاحق الافكار من بعد ما مهدت التمهيدات المذهبية كما لا يخفى على من طالع كتاب الام للشافعى رحمته الله و اثار الامام محمد رحمته الله و المؤطا و معانى الاثار للطحاوى و نحوه ثم الكتب الجامعة بين منقول المذهب و بين فروع المستخرجة من الضوابط الاصولية كالهداية و امثاله فتجد فى الكتب الاولى هذا اولى و به نأخذ و هذا احب الينا و اليه اميل و نحوه بكثرة ثم تجد هذه الاحكام فى الكتب الاخرة مرسمة بلفظ هذا حلال و هذا حرام و نحوه آه بتغير ١٢

^٦: قوله فى باب آه من مؤلفات المتأخرين التى الفت بعد تأسيس فن الاصول ١٢

^٧: قوله المذكورة آه و فى الحجة الله البالغة لشاه ولى الله الدهلوى رحمته الله و مقدمة الاشباه و النظائر ان اكثر التأسيسات الاصولية لم يثبت بها رواية عن الامام رحمته الله و صاحبيه رحمته الله ١٢

بصدق الحد بنفس الوقوع تحت تصرف الوالى و القاضى آه و هو المعنى الحقيقى للمصر و هو مذهب ائمتنا الثلاثة عليهم السلام و هو ظاهر المتون كما فى التحرير على الرد المحتار و ما دونه^٢ لا يسمى مصرا بالاتفاق^٣ فلا يفضى الى ترك القاطع القرآنى بالاشتباه^٤ و الاختلاف و الى رد احاديث^٥ الباب و قد قال رسول الله ﷺ "الجمعة واجبة على كل قرية" اورده المحدث الدهلوى فى الحجة و قال الاصح انه يكفى^٦ ادنى^٧ ما يتقرى به قرية و ايضا اختاره فى المصنفى شرح المؤطا و ايضا فى الحديث الجمعة واجبة على كل قرية و ان لم يكن فيها الا اربعة كما فى البيهقى^٨ عن عبدالله ابن مسعود رضي الله عنه عن ام عبدالله الدوسية عن رسول الله ﷺ و ايضا فى الحديث "من كان يؤمن بالله و اليوم الاخر فعليه الجمعة الا مسافرا^٩ و مملوك و صبي و امرأة و مريض فمن استغنى عنها بلهو او تجارة استغنى الله تعالى عنه و الله غنى حميد" كما فى المبسوط

فائده بيان اقامة الجمعة فى السواحل فى زمان الصحابة رضي الله عنهم من غير انكار نكير
فائده بيان حديث ان اهل البادية فى سعة من ترك الجمعة

^١: قوله و هو آه حالية ١٢

^٢: قوله و ما دونه آه اى المفازة ١٢

^٣: قوله بالاتفاق آه لان ما دونه مفازة لم يذهب ذاهب الى مصريته فلا شبهة فى منع الجمعة على قولهم و فى جواز الترك عندنا ١٢

^٤: قوله بالاشتباه آه و سائر التحديدات فيها اختلاف و اشتباه و هى المعانى المجازية يذهب اليها بقريضة مقابلته للقرى على زعم بعض اصحاب الرأى و المزلة هو ذكر الحاكم الشهيد فى الكافى الجامع للكتب الستة العمران بلفظ المصر مع جعله شرطا للاداء اخذا من اطلاق النفى المذكور فى الجامع الصغير مع نسيان السياق مع ذكر الشافعية بوجوب الجمعة فى القرى فحمل صاحب القدورى معنى المصر على ما يقابل القرى و صرح بعدم جواز الجمعة فيها و هو غير مسبوق بهذا التصريح ثم ذهب تابعيه بهذا الشرط على غير سنن سائر الشروط الاداء و الاركان اذ ليس مراد الشارع بتشريع الشروط و الاركان ليفضى فى المأل الى ترك اصل الصلوة اذ هى شرعت مؤكدة للصلوة ببيان كمية ادائها و كيفيته فترى انها ترعى عند القدرة و هى منعدمة عند العجز فالعجز عن المصر و القيام مثلا انعدام لشرطيهما لا تقويت للشرط فالقول بعدم جواز الصلوة فى القرية عند العجز عن المصر كالقول بعدم جوازها قاعدا مع العجز عن القيام فهل هذا الا تقول بلا دليل فى مقابلة خطاب الله تعالى المطالب للاداء مع بقاء علة نفس الوجوب و هو الوقت و فى مقابلة اقامة رسول الله ﷺ و الصحابة رضي الله عنهم الجمعة فى القرى و البوادرى كما سيأتى نعم لا كلام فى ترخيص الترك فى بعض المواضع لانه لدفع الحرج لا غير ١٢

^٥: قوله رد احاديث آه و التحديدات الاخرة لما لم يكن عدم مصريته ما دونها قطعيا بل قال قائل بمصريته لا يجوز ترك المقطوع به بالاشتباه و الاختلاف على قول المانعين ايضا فكيف مع مخالفتها لاحاديث الباب و ان فيها وضع اللغة بالرأى خصوصا ان لا شرط مع العجز لعدم الامر بمراعاته ١٢

^٦: قوله يكفى آه اى فى الوجوب ١٢

^٧: قوله يكفى ادنى آه و هو الموافق للجامع الصغير الذى هو ام المتون و اصل المذهب و للتحديد الذى هو كون العمران تحت تصرف الوالى و حمايته مع ان فى حال العجز عن الشروط و الاركان انعدامها لا تقويتها لعدم الخطاب ١٢

^٨: قوله فى البيهقى آه و ايضا اورده الامام الكبير عبد الوهاب الشعرانى رحمته الله فى الكشف ١٢

^٩: قوله الا مسافر آه فثبت ما قلنا من ان فى الجمعة ايجاب او ترخيص و لو كان المصر شرطا فهو عند وجوده و القدرة عليه كسائر الشروط و الاركان ١٢

فائده بيان اهل التحقيق لاصل مذهب الائمة عليه السلام

فأنه لا دليل لعدم جواز الجمعة فاقد المصير فضلا من ان يستلزم سقوط الجمعة و منعها وغيره وايضا في الحديث "الجمعة واجبة على كل محتلم" ^١ سمع النداء في جماعة الا عبد مملوك او امرأة او صبي او مريض او مسافر ومن استغنى عنها بلهو او تجارة استغنى الله تعالى عنه والله غني حميد" وايضا في الحديث "الجمعة" ^٢ واجبة على الخمسين رجلا وليس على ما دون الخمسين جمعة" وايضا في الحديث انه كان النبي ﷺ ينهى رعاة الابل والغنم يوم الجمعة ان يبعدوا بها على رأس ميلين حتى لا يسمعون النداء فلا يشهدون الجمعة ويقول بهم من فعل ذلك ثلث جمع طبع الله تعالى على قلبه اورده الامام الكبير عبدالوهاب الشعراني رحمه الله في الكشف وايضا الحديث الوارد في صحيح ابن ماجة رحمه الله "الا هل عسى احدكم ان يتخذ الصبة من الغنم على رأس ميل او ميلين فيتعذر عليه الكلاء فيرتفع ثم تجئ الجمعة فلا يجي ولا يشهدا وتجي الجمعة فلا يشهدا وتجي الجمعة فلا يشهدا حتى يطبع على قلبه" وفي صحيح الترمذي قال النبي ﷺ "الجمعة على من آواه الليل الى اهله" وفي صحيح ابو داود قال النبي ﷺ "الجمعة حق واجب على كل مسلم في جماعة الا على اربعة عبد مملوك او امرأة او صبي او مريض" وفي المبسوط صفحة (٢٤) قال النبي ﷺ "اذا مالت الشمس فصل بالناس الجمعة" قاله لمصعب بن عمير رضي الله عنه حين بعثته الى المدينة المنورة قبل الهجرة وايضا فيه كتب الى اسعد بن زرارة رضي الله عنه اذا زالت الشمس من اليوم الذي يتجهز فيه اليهود لسبتهم فازدلف الى الله تعالى بركعتين وقال كعب بن مالك رضي الله عنه اول من جمع

١: قوله محتلم سمع آه وفيه رد لما قيل بعدم الوجوب بالسمع اذا كان بينه وبين المصر فاصلة ١٢

٢: قوله محتمل سمع أه قد تقرر في الاصول ان لا مزاحمة بين اسباب الوجوب و دلائله فالقول بعدم الوجوب لعدم السماع باطل ١٢

٣: قوله آه الحديث الجمعة آه اورده الامام الشعرانى فى الكشف عن ابى امامة فالنقى هنا كما فى سائر الاحاديث فى الوجوب لا الجواز و ايضا هذا الحديث فى واقعة الحال فلا ينفى الوجوب باقل من خمسين فى القرى الباقية كما جاء فى سائر الاحاديث و هذه الاحاديث موافقة لتحديد المصر بكون الموضع فى تصرف الوالى و حمايته مع ترادف معنى المصر لمعنى القرية و عدم اضرار اشتراط المصر للمقام لاختصاص خطاب الاركان و الشروط بالقادر و اما عند العجز فلا خطاب فلا شرط و لا ركن فلا ضير و لله الحمد ١٢

٤: قوله على من أه و هو مذهب ابى حنيفة رحمه الله و اصحابه رحمهم الله كما فى شروح المشكوة و غيره انما نسب اليه اما باعتبار رواية و اما باعتبار التخرىج و هنا مرجح آخر بل متعين و هو عدم جواز ترك القاطع بالاشتباه و الاختلاف و هذا الحد شامل لاكثر القرى ثم ان للفناء فناء على الرواية الراجعة لجواز اقامة الجمعة فى الفناء ايضا ثم و ثم الى ان يتجر الامر على عدم اشتراط المصر فى اكثر المواضع ١٢

٥: قوله مالت الشمس أه و الحديث مذكور في الهداية ١٢

٦: قوله فصل بالناس أه اطلاق لفظ الناس مشعر على انه لم يكن فرق بين القليل و الكثير و الا لبنيّه رسول الله ﷺ فكان جميع المصلين من المهاجرين و الانصار اربعين نفرا مع انه لم يكن ثمة مساجد و قاض و امير ١٢

بنا اسعد بن زرارة رضي الله عنه في بقيق الخضمان قيل لكعب رضي الله عنه كم كنتم يومئذ قال اربعون رجلا فجمع بنا قبل مقدم النبي صلى الله عليه وسلم من مكة وقد اقام النبي صلى الله عليه وسلم الجمعة في مكة وهو مسافر كما في المبسوط وفي سفر الحديبية والحنين الا ايام المطر للترخيص كما هو الظاهر من صحيح ابوداود وقد اقام^١ مصعب بن عمير رضي الله عنه الجمعة في الحديبية في سفره مع اثني عشر رجلا واسعد بن زرارة رضي الله عنه مع تسعة عشر رجلا كما في المبسوط وعن ابن عباس رضي الله عنه ان اول^٢ جمعة جمعت بعد جمعة في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم في مسجد عبد القيس بجواثي من البحرين وفي المبسوط انه كتب عمر رضي الله عنه الى ابي هريرة في البحرين ان ادّ الجمعة بجواثي وحيثما كنت وعن مصنف ابن ابي شيبة ان عمر رضي الله عنه كتب الى البحرين ان ادوا الجمعة بجواثي واينما كنتم وصححه ابن خزيمة وفي الحديث الجمعة على من سمع النداء^٣ وفي البيهقي عن ليث بن سعد ان اهل مصر والسواحل في زمان خلافة عمر رضي الله عنه وعثمان رضي الله عنه كانوا يؤدون الجمعة بامرهما وفيهم جماعة من الصحابة رضي الله عنهم عنهم فترى انه لا معنى للاجماع على وجوب الجمعة في غير مصر الا هذا وفي الحجّة الله البالغة للمحدث الدهلوي انه ورد حديث بطرق شتى يقوى بعضها بعضها خمسة لا جمعة عليهم وعد اي رسول الله صلى الله عليه وسلم منهم اهل البادية فهذا ما قال اهل التحقيق ان لا نهى^٤ في الجمعة باتفاق ائمة المذاهب رضي الله عنهم واهل الكشف وقد مر مع ان وجوب الجمعة وجوازها في غير مصر عند عدمه

^١: قوله وقد اقام آه ويستبعد عدم علم على رضي الله عنه بذلك مع ان مذهبه هو ضرورة التشريق في عرفات وعليه الحنفية قاطبة ١٢

^٢: قوله ان اول آه اي بعد رجوع الناس الى الاسلام بعد ان ارتدوا اكثر الناس في خلافة ابي بكر رضي الله عنه كما في الكشف وبعض شروح مسلم فقد اخطأ من ظن انه كان في زمان النبوة اذ اول جمعة جمعت فيه جمعة مصعب بن عمير رضي الله عنه بوصية النبي صلى الله عليه وسلم قبل الهجرة كما في المبسوط والفتح القدير ١٢

^٣: قوله عمر رضي الله عنه آه بمحضر من الصحابة من غير انكار من على رضي الله عنه وغيره ١٢

^٤: قوله وحيثما آه لفظ حيثما شامل للمصر وغيره ١٢

^٥: قوله عمر رضي الله عنه آه بمحضر من الصحابة من غير انكار من على رضي الله عنه وغيره ١٢

^٦: قوله واينما آه وفي مجموعة الفتاوى لفظ اينما شامل للمصر وغيره ١٢

^٧: قوله سمع النداء آه رد لما في بعض الفتاوى من عدم وجوب الجمعة على من كان بينه وبين مصر فاصلة وان سمع النداء ثم هذا الحديث لا يدل على عدم وجوب الجمعة على من لا يسمع النداء لما في اصول الفقه ان لا مزاحمة في الاسباب ١٢

^٨: قوله ان لا نهى آه اذ النهى يقدر في اكدية الجمعة وتقدمها على الظاهر بخلاف رخصة الترك لانه لدفع الحرج الواقع في الجمعة دون الظاهر فلا يقدر

لا يقدح^١ في اشتراطه عند وجوده و لا مناقضة بينهما اصلا اذا الحاصل عند بعده هو انعدامه^٢ لا تقويته^٣ من جانب العباد فالقول بعدم الصحة تحكم^٤ بلا دليل في مقابلة النص المطالب اذ علة نفس الوجوب و هو الوقت موجود و الخطاب الالهي مطالب لاداء ذلك الواجب الى اخر جزء من الوقت فذهب المانعون^٥ بهذا الشرط على زعمهم غير مسلك نظرائه^٦ من سائر الشروط و الاركان ثم ازدادوا زلة حيث جعلوا بين عدم صحة الجمعة^٧ و بين سقوطها و عدم تشريعها ملازمة فالخطاب المطالب مطالب على حاله و هم يمنعون بلا دليل في

فائده بيان انقلاب الامر على المانعين بانهم تركوا الامر المجمع عليه بالاشتباه و الاختلاف

مقابله اذ لا شرط^٨ عند العجز لعدم الامر مع ان القول بعدم صحة الجمعة او غيرها عند فوات شرط^٩ او ركن ليس المراد منه منع^{١٠} الصلوة مطلقا بل المراد ان يعيدها مع مراعات ذلك الشرط او الركن و ذلك لعدم الملازمة المذكورة^{١١} بخلاف عدم الصحة بخروج الوقت اذ هو كما

^١: قوله لا يقدح أه اذ هو حال جميع سائر الشروط و الاركان فالعجز عنها لا يسمى تقويتا لها و ليس لها قدم لرفع اصل الصلوة الثابتة بالوقت الذي هو علة نفس وجوبها و الخطاب الذي هو علة وجوب اداء ذلك الواجب ١٢

^٢: قوله هو انعدامه أه لعدم الامر بمراعاته حين العجز كما هو حال سائر الشروط و الاركان ١٢

^٣: قوله لا تقويته أه اذ هو يقتضى سبق المأمورية ١٢

^٤: قوله تحكم أه اى هو باطل بنفسه فكيف يرد به القاطع القرآنى اذ لا كلام في جواز الجمعة عند العجز عن سائر الشروط و جميع الاركان و هذا كحال سائر الصلوات ١٢

^٥: قوله المانعون أه للجمعة في غير المص ١٢

^٦: قوله نظرائه أه حيث قالوا بعدم جواز الجمعة عند انعدام المص بالعجز مع ان نصه معدوم في الحالة الكذائية اذ نصوص الشروط و الاركان غير مخاطبة للعاجزين ١٢

^٧: قوله عدم صحة الجمعة أه مع بطلان القول بعدم صحتها عند العجز عن المص فكيف باستلزامه لعدم تشريعها مع بقاء الوقت و بقاء خطاب الله تعالى ١٢

^٨: قوله اذ لا شرط أه فالمص ليس بشرط عند العجز فهو غير داخل حينئذ تحت حديث على عليه السلام و كذا كحال سائر شروط الجمعة و اركانها كالسلطان و الخطيب المأذون و اذن العام و الخطبة و القيام و القراءة و غيرها و ان شمل العجز الامام و القوم جميعا نعم وجود الرخصة في تركها لامر اخر لا يضر المقام و هو دفع الحرج المتوقع في الجمعة لا غير و عدم صحتها بالعجز عن الوقت بخروجه ليس من قبيل عدم صحة الصلوة مع انعدام شرطها اذا الوقت كما هو شرط لصحتها علة لتشريعها فكان هذا من قبيل انتفاء المعلول بانتفاء علته و عدم صحتها بدون الجماعة لكونها مادتها كما هي شرط لصحة اداءها فلا يكون من قبيل أه هذا مع ان صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم حين لم يخرج عليهم عبدالله بن زبير رضي الله عنه صلوا الجمعة فرادى من غير انكار نكير بل كان مذهب ابن عباس رضي الله عنه بجواز الجمعة فرادى في البساتين و الدور اذا كان يتم بدونه شعار الاسلام و من هنا ذهب بعض الفقهاء الى ان الجماعة من فروض الكفاية و خالفهم بذلك الجماهير و قد اطلق بعض ائمة الاصول اسم الاجماع على اتفاق الجماهير و الاكثر و عليه صاحب الهداية ١٢

^٩: قوله فوات شرط أه كاقامة الصلوة مع الحدث مثلا ١٢

^{١٠}: قوله منع الصلوة أه و عدم تشريعها و رفعه ١٢

^{١١}: قوله المذكورة أه اذ عدم الصحة لا يستلزم رفع التشريع ١٢

هو شرط لاداء الصلوة علة لنفس وجوبها و تشريعها^١ ايضا و بخلاف انعدام الجماعة عند العجز اذ هي كما هي شرط لاداءها مادة لها^٢ ثم ان الذين قالوا بانعدام المصر عدم صحة الجمعة مع رفع تشريعها المجمع عليه بين الامة يلزمهم انهم تركوا المقطوع به بحديث على رحمته الله الذى معناه الحقيقى هو نفى الكمال مع انه معلل بعللة الاجتماع بل سيق لنفى الجمعة فى المصر الخالى عنه فلا يجوز ترك الفريضة المقطوع بها عند عدم المصر و ان اتفقوا على عدم مصريته و ذلك لظنية شرطيته فكيف^٣ مع ذلك؛ اذا قال قائل بمصريته اذ هو الراجح بل المتعين حينئذ لئلا يلزم ترك المجمع عليه بالاختلاف و هذا لا يقدح قولهم بترجيح بعض الحدود على بعض اذ هو باعتبار نسبة بعضها الى بعض و هذا لا ينفع القائل بعدم تشريع الجمعة عند عدم المصر اذ كان حينئذ الترجيح و عدمه باعتبار موافقة بعض التحديدات للقاطع القرآنى و عدمها اياه فاذا علمت هذا فقد بان لك ان احسن التحديدات حينئذ هو قول من قال ان المصر هو مطلق العمران المرادف للقرية المقابل للمفازة اذ فيه موافقة المقطوع به و هو المعنى الحقيقى للمصر المستعمل بين الفقهاء بدون القرينة فى سائر الابواب كباب التيمم و باب التنفل فوق الدابة (و باب السفر) و هو الموافق للجامع الصغير الذى هو ام المتون و اصل المذهب و هو الموافق لظاهر اطلاق المتون كما فى التحرير على الرد المحتار و هو الموافق لاحاديث الباب كما مر فقد مهد رسول الله صلى الله عليه وسلم بعدم الاعتبار بالشك فى مقابلة اليقين بقوله بعدم التوضئ عند الشك فى انتقاض الوضوء مع انه كان الاحتياط فى الحكم بالتوضئ فى بادى رأى فكيف اعتبار الظن بل الشك بل الوهم فى مقابلة القاطع و ما ادريك ما هذا القاطع قول ربانى مقطوع باعتبار اطلاقه^٤ و عمومه كما هو المقطوع باعتبار ماهيته و وافقه الاحاديث الواردة

^١: قوله و تشريعها أه فعدم صحتها خارج الوقت لانعدام كونها جمعة بانعدام علة تشريعها لا لانعدام شرط الصحة ١٢

^٢: قوله مادة لها أه فانعدام الجمعة بدون الجماعة انما هو لانعدام ركنها الاصلى الذى هو مادتها لا لاجل انتفاء شرط أه ١٢

^٣: قوله فكيف أه جواز الترك ١٢

^٤: قوله مع ذلك أه اى ان اشتراط المصر ظنى مع ان الحق انه فاسد لا يتصور استخراجها من حديث على رحمته الله لما مر ان الحديث معلل بعللة الاجتماع فلذا كان من مذهب على رحمته الله ضرورة التشريق فى عرفات و عليه الحنفية قاطبة و لم يتمسك ائمتنا الثلاثة بهذا الحديث انما نسب الى المذهب باعتبار تخريج بعض اصحاب رأى ١٢

^٥: قوله باعتبار اطلاقه أه على رأى الارجح الاصح عند ائمة الاصول ١٢

فائده الاختلاف في الجمعة في الاولوية في اصل المذهب وفي الجواز عند بعض اصحاب التخريج واما عند العجز عن المصر فلا يتصور المنع عند هذا البعض ايضا لان فيه رد القاطع بمجرد الوهم

في الباب و عليه عمل الاوائل و هو مشهود له^١ بان في تركه عدم جمع شمل تاركه مع عدم قبول صلوته و زكوته و صومه و حجه و سائر عمله و انما ينفع بيان سائر التحديدات و بيان ترجيح بعضها على بعض اذا سلخوا بهذا الشرط مسلك سائر الشروط و الاركان و قال الفاضل المذكور "منشأه اتباع الهوى من غير نظر الى كتب مذهبه و عدم المبالاة بالدين آه" اقول اما اتباع الهوى و عدم مبالاة بالدين فالله اعلم بما في انفسنا و اما عدم النظر في كتب المذهب فليس الامر كما ظن فقد طالعنا في هذا الباب كتباً غير محصورة هي الجامعة بين المذاهب الاربعة و الحاملة لمذهب الحنفى خصوصا الجامع الصغير و المبسوط^٢ مع الكافي^٣ الجامع^٤ لجميع ظاهر الرواية و الكتب المختلطة لاصل المذهب في الفروع المستخرجة من التأسيسات الاصولية الحادثة بعد امام المذهب رحمته الله و صاحبيه رحمتهما الله و الكتب الخالية عن التأسيسات الصافية لاستنباطاتهم الفارقة

^١: قوله هو مشهود له آه في سنن ابن ماجة صفحة ١٧٢ باب فرض الجمعة حدثنا محمد بن عبدالله بن نمير ثنا الوليد بن بكير حدثني عبدالله بن محمد العدوى عن علي بن زيد عن سعيد بن المسيب عن جابر بن عبدالله رحمته الله قال خطبنا رسول الله ﷺ فقال "يا ايها الناس توبوا الى الله قبل ان تموتوا و بادروا بالاعمال الصالحة قبل ان تشغلوا و صلوا الذي بينكم و بين ربكم بكثرة ذكركم له و كثرة الصدقة في السر و العلانية ترزقوا و تنصروا و تجربوا و اعلموا ان الله قد افترض عليكم الجمعة في مقامى هذا في يومى هذا في شهرى هذا من عامى هذا الى يوم القيامة فمن تركها في حياتى او بعدى و له امام عادل او جائر استخفافا بها و جحودا لها فلا جمع الله له شمله و لا بارك له في امره الا لا صلوة له و لا زكوة له و لا حج له و لا صوم له و لا بر له حتى يتوب فمن تاب تاب الله عليه" الى اخر الحديث و قال الحلبي في سيرته و في الاتقان مما تأخر نزوله عن حكمه اية الجمعة فانها مدنية و الجمعة فرضت بمكة آه الى ان قال فحصل التطبيق بين الحديثين؛ هذا ما كتبت انا ابن المؤلف ابوالحسن صاحب زاده ١٣٧٥/٨/٢٠ ش

^٢: قوله و المبسوط آه المؤلف في حدود سنة ٥٠٠ تقريبا ١٢

^٣: قوله مع الكافي آه المؤلف في حدود سنة ٣٠٠ تقريبا ١٢

^٤: قوله الجامع آه و لما كان جمعه لها باعتبار المعنى كما في المبسوط وقع تعبيرات كثيرة في المذهب في صيرورة المقيد مطلقا و بالعكس و الاولوية بالجواز و عدم الجواز بحكم الطبع البشرى من الخطاء و النسيان فلم يرتض ذلك منه الامام محمد رحمته الله صاحب الكتب و قال له في المنام لم فعلت ذلك في كتبى قال حذفت المكررات و ثبت المتقررات او نحو ذلك فغضب الامام و قال خرقك الله تعالى كما خرقت كتبى فكان الدعاء سبب تخريجه بنصفين و فيه شهادته

١٢

^٥: قوله امام المذهب رحمته الله آه كالهداية و الكافى و الظهيرة و التبيين و امثالها كاد ان لا يكون وضعها في المذهب اذ معظمها المحاورات الجارية بيننا و بين الشافعية و لم يكن الشافعى رحمته الله زمن امام المذهب رحمته الله ثم الاسئلة و الاجوبة الجارية بيننا و بين الشافعية على وفق التأسيسات الاصولية و هى حدثت بعد الامام رحمته الله و صاحبيه رحمتهما الله آه ملتقطا من الاشباه و النظائر و الحجة الله البالغة و مقدمة الجامع الصغير ١٢

بين ما هو من اصل المذهب و بين ما نسب اليه باعتبار التخريج و الفتاوى المطبوعة في الهند^١ و البخارى^٢ و المصر^٣ و غيرهما مع المحافظة التامة للضوابط الاصولية و طريق استخراج الاحكام الفرعية و قال الفاضل المذكور ان الجمعة تختص وجوبا و جوازا بالامصار و فنائها اقول قد مر اقامة الجمعة في مصر و غيره من السواحل من المسلمين زمان خلافة عمر رحمته الله و عثمان رحمته الله بامرهما و قول المحققين من العارفين ان لا اختلاف في جواز الجمعة في البادية في اصول المذهب و ان عدم الجواز انما هو قول بعض اصحاب التخريج فقال ابويوسف رحمته الله انه يصلى الجمعة

فائده اهل المشورة هم متفقوا العقائد في اباحة الاخذ بقول كل واحد منهم و مختلفوا
الرأى

لو اوسعنا النظر في هذا الباب

فائده اقامة الصحابة رحمهم الله الجمعة في السواحل زمان خلافة عمر رحمته الله و عثمان رحمته الله بامرهما
فائده بطلان القول بعدم جواز الجمعة مع فقد المصر فضلا من منع القاطع بلا دليل
فائده القول بعدم جواز الجمعة مع تعذر المصر لا نظير له في سائر الشروط و الاركان
خصوصا مع القول برفع القاطع معه ايضا

في عرفات و قال غيره ان عدم اقامتها فيها اخف^٤ و قال المشائخ رحمهم الله الآخذ بقول ابويوسف او محمد رحمته الله غير خارج عن المذهب و قال الفاضل المذكور "المواضع التي خرجت عن

^١: قوله في الهند أه كالمجموعة الفتاوى قال المولى عبدالحى رحمته الله بعد ما طالع الجامع الصغير مع جم غفير من اعلامنا الحنفية ان اقامة الجمعة جائزة في جميع المواضع بلا كراهية ١٢

^٢: قوله و البخارى أه و فى الفتاوى المعتبرة لاهل البخارى المطبوع فى مطبع كاكان صفحة ٧١ و ٧٢ عن قاضى القضاة محمد عناية الله البخارى ان جميع ما قالوا فى منع الجمعة فامور باطلة متناقضة فى مقابلة القاطع القرأنى ١٢

^٣: قوله و المصر أه و فى فتاوى العلامة عبدالحفيظ رحمته الله مفتى مكة المشرفة المطبوع فى مصر لنا المعاصر الحنفية اقامة الجمعة فى البادية اتباعا للغير أه ملخصا قال شاه ولى الله الدهلوى رحمته الله ان منكر اتباع الغير قد خارق اجماع الصحابة رحمهم الله و التابعين و تابعى التابعين و خارج عن عقيدة امامه ايضا أه ملخصا ١٢

^٤: قوله فى جواز أه و عليه سياق الجامع الصغير ١٢

^٥: قوله فى اصول أه كما لا يخفى على من طالع حج الفتوحات و حج الميزان الكبرى و جمعته عن بعض العارفين ١٢

^٦: قوله فيها اخف أه فترى ان الجمعة الكذائية تنوب عن فرض الوقت و قد اتفق ائمتنا الحنفية على ضرورة التشريق فى عرفات و هو مذهب على رحمته الله ١٢

جميع حدود^١ المصر اقامة الجمعة فيها و الحكم بالجواز فيها خروج عن المذهب الحنفي
 آه" اقول هنا غفل تان الاول عما قالوا ان القول بعدم الجواز انما هو من بعض اصحاب الرأي و
 اصل المذهب بمعزل عنه^٢ و الثاني عن الفرق بين ما به امتياز المذاهب و بين ما به اشتراكها و
 ذلك لان الاختلاف الامة المحمدية ليس اختلافا حقيقيا نهينا عنه في كلام الله تعالى واحاديث
 رسوله ﷺ اذ فيه اسوداد الوجوه و عدم تجويز العمل بثلاثة ارباع الاحكام القرآنية تخمينا و نسبة
 التضليل و الفسق من بعضهم الى بعض بل اختلافهم كما اخبر الله تعالى به شوروية آرائهم مختلفة
 في استخراج المسائل مع اتحاد عقائدهم في تجويز العمل بافتاء اى عالم كان من علماء الامة لكونه
 من اهل الذكر و التخصيص^٣ افتراء على الشرع و مكابرة في مقابلة الايات القرآنية و الاحاديث
 المصطفوية و خروج عن عقيدة امامه^٤ فاذا صدر الحكم السلطاني بالعمل فيه صار مجمعا عليه فتعين
 العمل به فلكل مذهب ثلاث اعتبارات اعتبار العقيدة و اعتبار الحكم السلطاني و هذان اعتباران
 ما به اشتراك المذاهب و اعتبار الرأي و هو ما به امتياز المذاهب و عدم العمل به لا يعد خروجا
 عن المذهب من حيث هو هو اذ هو ايضا باذن ذلك الامام اذ الحالة الكذائية هي معنى المشورة
 يؤخذ برأى هذا تارة و برأى الاخر اخرى و هذا لا يعد خروجا عن اهل المشورة و لا يكون
 الاختلاف اختلافا حقيقيا (بل شوريا) و هذا الامر قد التبس على اكثر ناظرى الفتاوى بل
 على متأخرى اصحاب الفتاوى حيث تريهم يختلفون في الاقتداء خلف الشافعية ﷺ منشأه عدم

^١: قوله عن جميع حدود آه مع انه لا موضع الا دخل في حد من الحدود اذ قد قالوا ايضا ان المصر هو مطلق العمران ١٢

^٢: قوله بمعزل عنه آه و ذلك لانه خطأ فاحش لان الذى قال بمراعات القيام و القراءة و توجه القبلة مثلا هو الذى قال ان العاجز غير مخاطب بقولنا هذا
 فوجب الايمان و العمل بكلا القولين فمن اظلم ممن قال بعدم جواز صلوة العاجز عن الفاتحة تمسكا بحديث "لا صلوة الا بفاتحة الكتاب" او قال بعدم جواز
 وضوء العاجز عن التسمية تمسكا بحديث "لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله" و انما جاء العمابة في حديث على ﷺ لكثرة التردد بيننا و بين الشافعية و ركون
 النفس الى ما قرع اذنه من اطلاق القول بعدم جواز الجمعة من غير قيد عدم العجز و قد مر صحة جمعة فاقد الاقامة بمصر عن الوقاية المختصر و التنوير
 الابصار و الدر المختار و الرد المحتار و فى القهستاني هو المسافر و القروى ١٢

^٣: قوله و التخصيص آه اى تخصيص التجويز بمذهب افتراء على الشرع لان الجواز و عدمه من الاحكام و قد نسبة الى الله تعالى بدون اذنه و لو كان هذا
 جائزا لكان صحابة ﷺ رسول الله ﷺ احق بذلك مع ان من المسلمين ان تخصيص تجويز الاخذ بقول على ﷺ مثلا بعدم تجويزه بقول سائر الصحابة
 ﷺ ضلالة ١٢

^٤: قوله عقيدة امامه آه فكان ابوحنيفة ﷺ و اصحابه يقتدون خلف المالكية و يؤخذون منهم مع كونهم ملتبسين بما يفسد الصلوة على رأيهم ١٢

التمييز^١ بين رأى الامام و بين كل مذهبه^٢ و قال الفاضل المذكور "بل عن اجماع الصحابة رحمهم الله"

فأئده بيان ان حديث على رحمته الله معلل بعله الاجتماع لا ان المصر شرط على خلاف القياس ١٢

تشريع الجمعة امر مجمع عليه بين الامة فلا يجوز رفعه الا بيقين مثله فمن قال بالملازمة بين عدم الجواز و بين رفع التشريع فلا يجوز له الحكم بعدم الجواز المستلزم لرفع التشريع في موضع الاختلاف لئلا يلزمه ترك اليقين بالاختلاف

اقول هذا قول عقم لا خير فيه لعله اختراع ما وجده في كتاب و قد سبق منها الجواب عن عدم اشتغالهم بنصب المنابر في القرى و انهم كانوا يقيمون الجمعة في السواحل زمان خلافة عمر رحمته الله و عثمان رحمته الله بامرهما كما في البيهقي و قد مر سائر الاحاديث و الاقوال ويستأنس بما قال الواقدي في المغازي من عدم ترك الصحابة رحمهم الله الجمعة في برارى^٣ دار الحرب و قد كمن عليهم الكفار مرة في بعض صحارى مصر فقتلوا منهم خلقا كثيرا فعاتبهم عمر رحمته الله بعدم اخذهم من حذرهم من العدو و قال الفاضل المذكور "و اما المواضع التي يشملها احد الحدين" اقول ان رجحان بعض الحدود على بعض و كونه صحيحا او ضعيفا انما ينفع من سلك بهذا الشرط مسلك نظائره من سائر الشروط و الاركان في ان ضرورة مراعاتها بوجودها بوجود القدرة عليها فقط و انها عند التعذر منعدمة بعدمها الاصلى فلا تأثير لها في عدم جواز الصلوة فضلا من ان تكون مستلزمة لرفع

^١: قوله عدم التمييز أه كما هو منشأ قول الفاضل المذكور ١٢

^٢: قوله كل مذهبه أه اذ له اجزاء كثيرة فمنها اباحة الاخذ بقول من كان من اهل الذكر مع ان عليه الاجماع كما مر و منها وجوب الاخذ اذا صادفه امر اولي الامر و عليه الاجماع ايضا و منها عدم الاخذ بقوله ما لم يعلم مأخذه و منها الاخذ بحديث رسول الله ﷺ ما لم يعلم نسخه و نحوه و منها الاخذ بالدليل الموجه ١٢

^٣: قوله في برارى أه فهذا ما ترى من الصحابة رحمهم الله مع انه لا يناقض اشتراط المصر كسائر الشروط و الاركان فلم يقل احد بعدم جواز الصلوات عند العجز عن الشروط و الاركان فضلا من القول بان عدم الجواز يستلزم سقوط الفرض و منع التشريع مع بقاء الوقت و النصوص المطالبة على حالهما فالقول بعدم جواز الجمعة عند العجز عن المصر تخمين لا نظير له في الشرع و تكذيب لله تعالى في اخباره بان العاجز غير مأمور ثم ان ترتب رفع تشريعها على عدم الجواز الكذائي مع بقاء وقت الجمعة و النصوص المطالبة لها على حالهما تخمين لا نرى في الدين مثله و ذلك لان عدم الجواز اذا لم يكن لفقد العلة من الوقت و النص المطالب لاصل الجمعة بل كان لاجل عدم مراعات الشروط و الاركان لا يجوز ان يكون مآله الى ترك الجمعة بالكلية ١٢

نفس الوجوب^١ او وجوب الاداء^٢ واما من قال ان المصر المتعذر الاتيان شرط^٣ مع عدم شموله تحت النص و قال بعدم صحة الجمعة^٤ ورفع الفريضة المقطوع^٥ بها ورفع تشريعها بدونه فلا يجوز له اختيار سائر الحدود و ان صححت مادام قال قائل بمصرية الموضع الاصغر فلا يجوز له القول بالرفع القاطع القرآني في قرية من القرى مادام قال قائل بمصريتها لان اليقين لا يجوز ان يترك الا باليقين فتري ان الفقهاء يعبرون عن العمران بلفظ المصر بدون القرينة و ما ذلك الا لكونه معنيا حقيقيا لغويا يذكر في مقابل المفازة فكيف اذا وافق هذا لاصل المذهب و عبارة الجامع الصغير و احاديث الباب و المعقول اذ شئ كان احب الى الله تعالى و اقدم من الظاهر لا يتصور منعه^٦ و الترخيص في تركه لا يقدح في ذلك لانه لدفع الحرج لا غير و جميع الاستدلالات المتناقضة انما هي بتلاحق الافكار بكثرة التردد بيننا و بين الشافعية فجاء الحاكم الشهيد رحمته الله لما جمع بين كتب ظاهر الرواية بالمعنى^٧ فتغير الاطلاق الى التقييد و العكس^٨ مثلا بحكم تبع^٩ البشرى و صرح بلفظ المصر و سياق الجامع الصغير هو العمران و صرح انه من شروط الاداء و سياق الجامع الصغير انه للوجوب ثم فهم صاحب القدوري من معانيه المعنى المجازي المشهور المقابل للقرى لظنه الاختلاف بيننا و بين الشافعية حقيقيا فصرح بعدم جواز الجمعة في القرى و هو غير

^١: قوله نفس الوجوب أه اذ علته الوقت و هو باق ١٢

^٢: قوله وجوب الاداء أه اذ علته النص المطالب و هو مطالب مادام بقاء جزء من الوقت ١٢

^٣: قوله الاتيان شرط أه مع انه خلاف الواقع ١٢

^٤: قوله الاتيان شرط أه في اداء الجمعة ١٢

^٥: قوله عدم صحة الجمعة أه بدونه مع تعذره ١٢

^٦: قوله المقطوع بها أه مع انه لا نظير في الدين ١٢

^٧: قوله منعه أه مع عدم منع الظاهر فهل هذا لا تردد في اغراض الشارع فله الحمد و اليه المتاب ١٢

^٨: قوله بالمعنى أه و لو كان الجمع مع الالفاظ لكان احوط فلذا لم يرتض بذلك الامام محمد رحمته الله صاحب الكتب الستة و قال له في المنام لم فعلت ذلك بكتبي فقال نحو ثبت المتكررات و حذفت المتكررات فقال الامام خرقك الله تعالى كما خرقت كتبي قال المشائخ رحمته الله فصار هذا سبب تخريقه فخرقه الكفار بين جذعتين بنصفين ١٢

^٩: قوله و العكس أه و قد ذكر رحمته الله خراجية السواد و ما فتح عنوة على الاطلاق و اخذ منه صاحب القدوري ذلك الاطلاق و مشى عليه صاحب فتح القدير و تبعه صاحب البحر الرائق و صاحب الرد المختار و كثير من الفتاوى مع ان الارض المسقية بماء العشر فيهما لا خلاف في عشرينها بين ائمتنا الثلاثة بل و لا بين سائر علماء المذاهب و لا بين الصحابة رضى الله تعالى عنهم و هو اصل مذهب ابوحنيفة رحمته الله و قد طالعنا في هذا الباب الجامع الصغير و كتاب الخراج

للامام ابو يوسف ١٢

^{١٠}: قوله تبع كذا في اصل الكتاب بالتاء و الظاهر طبع بالطاء

مسبوق بذلك ثم استدلت تابعيها بحديث على عليه السلام على غير ما هو عليه^١ ثم جعلوا العاجز عن المصر داخلا تحت^٢ حديث على عليه السلام ولا نظير له في الدين ثم جعلوا الحديث مع وروده لكمية الاداء و كيفيته في مزاحمة النص الوارد لاصل الجمعة ولا نظير له في الشرع ثم جعلوا بين عدم الجواز^٣ و بين سقوط الفرض ورفع التشريع ملازمة وهذا من فضائح الوقت و اعاجيب الزمان والحاصل ان منع الجمعة في القرى والبوادي تخمين محض ومكابرة لكاتب الله تعالى واحاديث رسوله ﷺ وايضا لا يجوز لهذا الفاضل بناء على ما قال من رفع تشريع الجمعة عند عدم جوازها ان يعمل بما قال؛ الا في موضع لم يقل احد بكونه من الافنية لا في ما جاء به الاختلاف وقال الفاضل المذكور "اذ ليس المراد به^٤ نفس القرية" اقول مال الفاضل بنقل اسطر عديدة الى عدم جواز الجمعة في قول جميع المجتهدين^٥ في القرية الصغيرة وان لا يصير مجمعا عليه بحكم الحاكم كانه

^١: قوله هو عليه آه اذ هو معلل بعللة الاجتماع كاحاديث المساجد معللة بعللة الجماعة وتعليله اظهر من تعلل التأفيف بالاضرار لتوصيف مصر بلفظ جامع و عدم توصيف آف لفظ مضر و سبق احديث ايضا لنفي الجمعة عن المصر الخالي عن الاجتماع اذ المستثنى بعد نفي العام هو المصر الجامع فبقى المصر الخالي تحت النفي و هو من اعظم الدلائل لجواز الجمعة في القرى والبرارى حيث دار العلة اى الاجتماع قال بعض المشائخ ان للغير حكم المصر و هو الموافق لاحاديث الباب و مذهب على عليه السلام في ضرورة التشريق في عرفات و عليه الحنفية قاطبة فلم يختلفوا في التشريق فيها و رجح اصحاب الفتاوى التشريق في غير الامصار في سائر البلاد كما قال به ابويوسف رحمته الله و محمد رحمته الله فالجمعة احق بذلك الترجيح ١٢

^٢: قوله داخلا تحت آه حيث يقولون بعدم جواز جمعته اذ لا يتصور هذا القول الا بالقول بانه مأثور بالمصر و فيه تكذيب الله تعالى في اخباره على ان العاجز غير مأثور ١٢

^٣: قوله عدم الجواز آه الذى هو افتراء ١٢

^٤: قوله بما قال آه بل لا يجوز له العمل بحديث على عليه السلام في اثبات ما قال ١٢

^٥: قوله ليس المراد به آه اى بما يصير جواز الجمعة فيه مجمع عليه بحكم الحاكم ١٢

^٦: قوله جميع المجتهدين آه دعوى الاجماع في عدم جواز الجمعة في القرية الصغيرة باطل اذ جاء في تحديد بعض المحددين ان المصر هو مطلق العمران الذى هو تحت تصرف الامير والقاضى و في التحرير على رد المحتار انه ظاهر المتون آه و هو الموافق لعبارة الجامع الصغير و كيف و هو المعنى الحقيقى للمصر يصار اليه الذهن عند اطلاق ذكره في عبارة الفقهاء رحمته الله في باب التيمم والمسافر والتنفل على الدابة ثم كيف و المقصود هو معرفة معنى اللغوى للمصر لنعرف به معنى حديث على عليه السلام و لا يجوز وضع اللغة بالرأى و صاحب الرد المحتار بعد ما صرح بعدم جواز الجمعة في القرية الصغيرة بناء على الحدين المذكورين قال و هذا اذا لم يتصل به حكم فان في فتاوى الدينارى اذا بنى مسجدا في الرستاق بامر الامام فهو امر بالجمعة اتفاقا هذا مع ما قد سلفنا من اصل المذهب ان الوجوب في العمران و ترخيص الترك في البداية مع قول ابويوسف رحمته الله انه لا بد من اقامة الجمعة في عرفات كما في حج الميزان الكبرى و حج الرحمة الامة ١٢

عنى بالمجتهدين من هم^١ على مذهب الحنفية ففى القولين فصور اما الاول فقصوره فيه عدم التبع
فى كتب^٢ المتقدمين

فائده الجمعة فى القرية الصغيرة تصير مجمعا عليها بالامر الصادر من الامام

الخالية عن تخليطات استخراجات المتأخرين من اصحاب رأى و الثانى فقصوره فيه ظن اقتصار
تأثير حكم الحاكم فى اختلافات الحنفية فقط وليس الامر كما ظن بل فى اى مذهب من المذاهب
الاسلامية يحكم الحاكم و الامير صار^٣ مجمعا عليه ثم هذا الاجماع انما هو فى لزوم الاخذ و اما
جواز الاخذ فامر مجمع عليه بين الامة بدون حكم الحاكم اذ عدم التجويز خروج عن النصوص
القرآنية و الاحاديث المصطفوية و اجماع الصحابة رضي الله عنهم و التابعين و تابعى التابعين و عن مذهب
امامه ايضا و قد مرّ و كيف و هو تقول^٤ على الله تعالى بما لا يعلم فى السموات و لا فى الارض
بعد انقطاع الوحي ثم انه لما قال ان رفع جواز الجمعة فى غير^٥ المصر يستلزم رفع وجوبها و تشريعها
فلا ينفعه القول و القيل هنا بل لا يجوز له ترك القاطع الملازم بعدم جواز الجمعة فى^٦ مواضع
الاختلاف من المصر و الفناء او غيره بل و لو^٧ من سائر المذاهب الاسلامية اذ لا يجوز ترك
القاطع بالاختلاف و اما بناء على ما قلنا من ان عدم الجواز الصادر من عدم مراعات الاركان
و الشروط لا يجوز ان يكون مآله الى المنع من اصل الصلوة فلا بأس بالقول بعدم الجواز فى

^١: قوله من هم أه لان مذهب الشافعية فى جواز الجمعة فى القرية الصغيرة عنده معلوم اذا كان فيها اربعون رجلا و الحق من مذهبهم انه اذا تم العدد المذكور
فاقامة الجمعة ضرورى فيها و ان كان اقل من ذلك كانوا فى سعة من تركها ١٢

^٢: قوله فى كتب أه اذ ثبت فيها اجماع اهل المذاهب على اصل الجواز و عدم تصور النهى فيما هو مأمور به من حيث الذات و قد مر ١٢

^٣: قوله و الامير صار أه و كذلك القاضى اذا كان فى منشوره الاذن العام و الا ففى مأذونه قاض ملزم و فى غيره مفت مجوّز و هذا محمل ما تجد فى بعض
الفتاوى من انه لا عبرة بمذهب الشافعى رضي الله عنه و المالك رضي الله عنه و نحوه اذ هو فى حق القضاء اذ القاضى ملزم و لا الزام الا بامر السلطان بالقضاء يتقيد بالزمان و
المكان و المذهب بخلاف الافتاء كما مر ١٢

^٤: قوله هذا الاجماع أه الصادر عن حكم الحاكم ١٢

^٥: قوله و هو تقول أه اذ القول بجواز الاخذ بقول الشافعى رضي الله عنه مثلا بدون ابوحنيفة رضي الله عنه او بالعكس افتراء على الشارع و تشريع فى الدين بما لم يأذن به الله
١٢

^٦: قوله فى غير أه مع انه لا شرط عند العجز لعدم دخول العاجز تحت الدليل الشارط فالقول بعدم جواز الجمعة حينئذ تحكم بلا دليل بل لشيئ تقرّر فى النفوس
فى اول ما قرع به اذنهم فالحكم الكذائى ملازم تكذيب الله تعالى فى ما اخبر من عدم تكليف العاجز و الخروج عن الاجماع و قد مر و من هنا ترى انه لا
كلام فى جواز الجمعة عند العجز عن سائر الشرائط القواطع والاركان فكيف بهذا الظنى ثم مع ذلك كيف بمنع اداء الجمعة و رفع تشريعها و الوقت الذى هو
سبب نفس الوجوب باق و الخطاب المطالب الذى هو سبب وجوب الاداء مطالب الى اخر جزء من الوقت ١٢

^٧: قوله فى مواضع أه يعنى انه يقول بعدم جواز الجمعة عند تعذر المصر و هو تخمين ثم يقول بمنع الجمعة لعدم الشرط عنده و هو قطب التخمينات الا انه
بناء على قوله يلزمه محذور آخر و هو ترك القاطع بالاختلاف و هو خلاف الضابطة المقبولة عند الكل ١٢

^٨: قوله بل و لو أه اى و لو كان الاختلاف صادرا من سائر ائمة المذاهب ١٢

موضع الاختلاف اذ ليس غرضنا ان يفضى الى ترك اصل الصلوة و المنع عنها بل الغرض ان ترعى ترك الشروط^١ و الاركان مع اداء الصلوة فلا محذور^٢ و قال الفاضل المذكور "لان صيروريته مجعاً عليه فرع لتناول احد اقوال المجتهدين اياه" اقول انه تصرف في عبارات الفتاوى فاستخرج ان عدم جواز الجمعة في القرى الصغيرة امر اتفاق بين المجتهدين و ان^٣ جوازها فيها لا يصير مجعاً عليه بامر الحاكم او القاضي و هذا الحكم فذلك رسالة و فيه تخمينات متنافرة منشأها غفلات

فائده قضاة الحنفية يحتالون لتجوز الجمعة في القرية الصغيرة

فائده جواز الجمعة مع عدم صدق الحدود عند الضرورة

فائده سياق الجامع الصغير وجوب الجمعة في العمران وعدمه بعدمه مع قول اهل التحقيق ان هذا هو اصل جميع المذاهب

متظاهرة الاولى؛ عن سياق عبارة الرد المحتار حيث قال صاحبه بعد التصريح بعدم الجواز في القرية الصغيرة^٥ و هذا^٦ اذا لم يتصل به حكم فان في فتاوى الدينارى اذا بنى مسجد في الرستاق

^١: قوله تلك الشروط أه ان كان قادراً عليها و لا شرط ولا ركن عند العجز لعدم الامر ١٢

^٢: قوله فلا محذور أه من المحذورات التي في اقوالهم من ان مأل القول بعدم جواز الجمعة بدون المصر ان تترك و تمنع من الاداء فائى خصوصية للمصر و ائى سر من الاسرار الالهية فيه ان الجمعة لا تمنع عند العجز عن القيام و القراءة و الركوع و السجود و توجه القبلة و السلطان و الخطيب المأذون و اذن العام و الخطبة و سائر الشروط و الاركان المختصة بها و المشتركة ام فيه رائحة من علل نفس الوجوب او وجوب الاداء مع ان الوقت الذى هو علة نفس الوجوب باق و الخطاب الذى هو علة وجوب الاداء ينادى ان ادوا ذلك الواجب فائى محذور اشد من المنع فى مقابلة النداء الالهى ثم القول بان العاجز عن المصر مأمور بمراعاته محذور آخر اذ لا نظير له فى الشرع و فيه تكذيب لما اخبر الله تعالى به من ان العاجز غير مكلف و عليه انعقد الاجماع كما مر ١٢

^٣: قوله و ان جوازها أه المفروض او على قول من يفتى بالجواز من غير المجتهدين لان الفاضل المذكور قد مهّد ان الجواز ليس بقول احد من المجتهدين ١٢

^٤: قوله الاولى أه اى الغفلة الاولى غفلة عن أه ١٢

^٥: قوله الصغيرة أه اى باعتبار الحدين المذكورين فيما قبل لا بجميع الاعتبارات لان من جملة الحدود ما قيل ان المصر بمعنى العمران و عليه اطلاق المتن كما فى التحرير على الرد المحتار و هو اصل المذهب كما عليه سياق الجامع الصغير مع ان بانتفاءه انتفاء الوجوب كما فى حديث اهل البادية مع بقاء خيريتها على العموم كما اخبر الله تعالى بقوله ﴿ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [الجمعة: ٩] لا المنع لمناقضته غرض التشريع فلذا اجمعوا على انه لا نهى و لا تحجير فى الجمعة كما فى حج الميزان و هو قول جميع ائمة المذاهب كما فى جمعته عن بعض العارفين فلذا قال ابويوسف رحمه الله انه يصلى الجمعة فى عرفات و قال الجمهور عدم اقامتها فيها اخف كما فى حج الميزان و قال اهل الظاهر لا ترخيص فى ترك الجمعة اصلاً فلذا قال شيخ الاكبر فى حج الفتوحات ان اقامة الجمعة فى عرفات من اوجب الواجبات سواء كانوا قليلين او كثيرين مقيمين او مسافرين أه ملخصاً ١٢

^٦: قوله و هذا أه اى الحكم بعدم جواز الجمعة فى القرية الصغيرة ١٢

بامر الامام فهو امر بالجمعة اتفاقا على ما قال السرخسى رحمته الله و الثانية^١ عن سياق عبارته بما ملخصه^٢ ان قضاة الحنفية كانوا يحتالون بصحة الجمعة في قرية صغيرة في ضمن دعوى التعليق و الحادثة ثم قال^٣ بما ملخصه ان مجرد امر السلطان او القاضي حكم رافع للخلاف بلا دعوى و حادثة آه و الثالثة عن سياق عبارته (اي عبارت رد المختار) بما ملخصه^٤ ان ضرورة مراعات الحدود انما هو عند القدرة على ما يصدق عليه تلك الحدود و اما عند العجز فلا سواء كان الموضع في دار الاسلام او الكفر فال امر الى سقوط شرطية المصر عند العجز فلا ضير^٥ فيه اذ عدم مأمورية العاجز امر منصوص^٦ اتفاقا^٧ و الرابعة عن التأمل في معنى حديث على رحمته الله اذ تقدير فعل خاص كصح و وجب في خبر ما وجب حذف خبره مما لم يعرفه اهل اللسان بدون القرينة اذ كان الواجب^٨ حينئذ التصريح بذكره بل المحذوف

فأئده بيان سياق الحديث لنفى الجمعة في المصر الخالى عن الاجتماع

فأئده بيان عدم المزاحمة بين نصوص الاداء و بين نصوص وجوب الجمعة و تشريعها

فأئده منع عاجز المصر عن الجمعة كمنع عاجز القيام عن الصلوات

^١: و الثانية آه اى الغفلة الثانية غفلة عن آه ١٢

^٢: قوله بما ملخصه آه و اما عبارته بحروفه فهو قوله فى شرح الوهبانية قضاة زماننا يحكمون بصحة الجمعة عند تجديدها فى موضع بان يعلق آه ١٢

^٣: قوله ثم قال آه اى صاحب الرد المختار ١٢

^٤: قوله بما ملخصه آه و اما عبارته باعتبار حروفه فهو قوله على ان هذا عارض فلا يعتبر الى قوله مع انه لا امير و لا قاض ثمة اصلا و بهذا ظهر جهل من يقول لا تصح الجمعة فى ايام الفتنة مع انها تصح فى البلاد التى استولى عليها الكفار آه اى و ان لم يكن فيها امير و لا قاض كما مر او مسجد لاطلاق العبارة و اتحاد العلة فظهر للفاضل المذكور صحة الجمعة بدون الحدين المذكورين للضرورة فكذلك عند فقد الحدود الباقية لاتحاد العلة اذ لا امر على العاجز بمراعات المصر و القاطع المطالب لاصل الجمعة مطالب ما بقى الوقت فكيف اذا اضاف اليه حكم القاضى ١٢

^٥: قوله عند العجز آه كفاقد الاقامة بمصر و قد مر عن المختصر و الوقاية و التنوير و الدر و الرد و الجامع الرموز ١٢

^٦: قوله فلا ضير آه كسائر الشرائط الجمعة من السلطان و الخطيب و اذن العام و الخطبة بل جميع شرائطها المشتركة بينها و بين سائر الصلوات و اركانها بل و سائر العبادات و هذا الحكم من الاحكام القطعية المنصوصة باعتبار الدليل لان الذى قال اركعوا واسجدوا مثلا هو الذى قال ان العاجز عن الركوع والسجود غير داخل تحت امرنا هذا فوجب الايمان بقوله و العمل بهما فالفتوى بمنع الصلوات حينئذ مكابرة للنصوص الواردة لطلب اصلها كقوله تعالى ﴿أَقِمُْوا

الصَّلَاةَ﴾ [البقرة: ٤٣] و قوله تعالى ﴿فَاسْعُوا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الجمعة: ٩] بلا دليل فاقامة الصلوات بدون الركوع والسجود لا يكون تفويتا للركن لان

التفويت يقتضى سبق الوجود شرعا و ركنية الركوع و السجود مع نصهما منعدمة هنا بالانعدام الاصلى على قدر العجز ١٢

^٧: قوله امر منصوصى آه بالنصوص المتواترة المتظاهرة ١٢

^٨: قوله اتفاقا آه و فى عقائد الاسلام من اهل السنة و اهل البدعة ان امر العاجز غير موجود شرعا و انما الاختلاف فى تصويره و جوازه عقلا ١٢

^٩: قوله الواجب آه كما عرف فى موضعه ١٢

حينئذ هو فعل عام معناه الحقيقي^١ هو نفى الكمال^٢ كما هو مذهب الحنفية رحمته الله في جميع نظائره فكيف اختيار معناه المجازي مع^٣ الموانع والخامسة^٤ عن معنى المصر اذ هو بمعنى الحد والمجزء كما في النهاية صفحة ١٠٢ لابن الاثير وفي مفردات الراغب الاصفهاني في غريب القرآن صفحة ١١٩ المصر اسم لكل بلد موصور اى محدود يقال مصرت مصرا اى بنيتها والمصر الحد آه^٥ فهو المرادف لمعنى القرية المقابل لمعنى المفازة ولهذا يذهب اليه الذهن في اطلاقات الفقهاء ويطلقونه على العمران صغيرا كان او كبيرا في ابواب الفقه من التيمم والتفعل على الدابة والسفر وهو الحد الحقيقي للغوى المختار في المتون على ما قال صاحب التحرير على الرد المختار وعليه سياق الجامع الصغير صفحة ١٩ و ٢٠ وما ادريك ما الجامع الصغير هو ام الكتب المؤلفة في المذهب واصل المذهب و مأخذه و سياقه قاطع على ان بانتفاء العمران انتفاء وجوب الجمعة لا جوازها فمن هنا علمت ان قول اهل التحقيق ان اختلاف الائمة المتقدمين رحمته الله انما هو في الوجوب وعدمه فقط حقيق بالقبول و اما معناه المجازي المشهور المقابل للقرى المستعمل في التعليقات انما كثر ذهاب الذهن اليه الآن لانه غلب حينئذ ذكره في مقابل القرى في افواه الناس فسائر التحديدات لا يخلو فيها عن وضع اللغة بالرأى للقطع بان بلاد الكفار تسمى امصارا لغة بدون وجود القاضى والامير ونحوه بل اسلام اهلها ليس بشرط في هذه التسمية فكيف بمراعات الحدود والقصاص ونحوه وقد صرح ائمة الاصول بعدم جواز وضع اللغة بالرأى فكيف يقول الفاضل المذكور "ان القرية الصغيرة لم يقل احد من المجتهدين بمصريتها" مع ان مصريتها هو اصل المذهب ثم ان صحة التحديد و ضعفه انما هو بحسب نسبة بعض التحديدات الى بعض و اما بالنسبة الى ان القول

^١: قوله معناه الحقيقي آه عند اكثر العلماء رحمته الله كما في اتحاف المتقين للعلامة السيد الحنفى على احياء الغزالي رحمته الله الشافعى رحمته الله ١٢

^٢: قوله هو نفى الكمال آه كما في حديث لا ايمان لمن لا امانة له ١٢

^٣: قوله مع الموانع آه على زعم من زعم ان الحديث ورد لتخصيص نص المطالب لاصل الجمعة و اما بناء على ما هو الحق فالنص الوارد لبيان كمية الاداء و كيفيته من الاركان و الشروط لا يزاحم به النص الوارد لطلب اصل الصلوة لاختلاف الجهة فعلى هذا لو ثبت اشتراط المصر بهذا الحديث لاضرير فيه اذ غاية التمسك به ان مراعات المصر ضرورى عند القدرة و اما عند العجز فالشرط منعدم لانعدام نصه فى حق العاجز مع بقاء الوقت و النص المطالب على ما كانا عليه بلا مزاحم ١٢

^٤: قوله و الخامسة آه اى الغفلة الخامسة غفلة عن آه ١٢

^٥: قوله و الحجز آه اذ هو محجوز بالمفازة او حاجز لها ١٢

^٦: قوله و المصر الحد آه اذ هو المحدود بالمفازة او حاد لها ١٢

بعدم المصرية يستلزم المنع من القاطع القرآني كما هو عند بعض اصحاب التخريج فالقول بمصرية الموضوع هو المتعين ما دام الاختلاف لعدم جواز منع الفريضة المقطوع بها بالاختلاف هذا مع ما قد سلف ان عند العجز الشروط و الاركان منعدمة بالانعدام الاصل لا مفوّة من جانب العباد فلا يتصور القول بعدم الجواز فضلا عن المنع و هو الموافق لاحاديث^١ الباب و هو اصل المذهب و السادسة^٢ عن التعليل الواقع في حديث على عليه السلام و سياقه اذ سياقه انما هو لنفي الجمعة في المصر الخالي عن الاجتماع لا لاثباتها فيه حيث عم نفي الامكنة في اول الحديث ثم استثنى من الكل المصر الجامع فبقى المصر الخالي عن الاجتماع تحت النفي كالقرى و البوادي ثم دخلت الاخرتان في حكم المستثنى بجامع العلة^٣ و كون المصر معللاً بعله الاجتماع اظهر من كون التأيف معللاً بعله الاضرار لتوصيف المصر بلفظ جامع و عدم توصيف كلمة افّ بلفظ مضرّ و النصوص المعللة من براهين الان ليست بعله في الخارج و انما لميتها هي عللها فدار حكم الجمعة مدار علته و هو حصول الاجتماع حيث^٤ دارت فالحديث من^٥ اعظم دلائل جواز الجمعة في القرى و البوادي و السابعة^٦ عن عدم تصور المزاحمة بين النصوص الواردة المطالبة لاصل الصلوات و بين النصوص^٧ الواردة لبيان كمية اداءها و كيفيته فهي مؤكّدات لها^٨ لا يجوز ان يكون مآلها الى ان تفضى الى ترك اصل الصلوات فلو فرضنا ان شرطية المصر مذكور في كتاب الله تعالى في مواضع غير

^١: قوله لاحاديث آه ففي الحديث الجمعة واجبة على كل قرية اوردته المحدث الدهلوي رحمته الله في الحجة الله البالغة و اختاره و قال و هو الاصح و كذا اختاره في المصنف شرح المؤطا و في الرد المحتار بما ملخصه جواز الجمعة بلا قاض و لا امير ولا اذن و في بلاد استولى عليها الكفار آه و اطلاقه مشعر على عدم الفرق بين تخريبهم المساجد و بين عدمه فأل الامر الى عدم المصر بانعدام حده و في الوقاية و المختصر و الدر المختار و الرد المحتار جواز الجمعة فاقد الاقامة بمصر آه و في شرح المختصر للقهستاني هو كالمسافر و القروي و ايضا في حديث جاء بطرق شتى يقوى بعضها بعضا خمسة لا جمعة عليهم و عدّ منهم اهل البادية اوردته المحدث الدهلوي في الحجة ١٢

^٢: قوله و السادسة آه اى الغفلة السادسة غفلة عن آه ١٢

^٣: قوله بجامع العلة آه و هو وجود الاجتماع فيهما و بقى المصر الخالي عن الاجتماع تحت النفي كما كان ١٢

^٤: قوله ليست بعله آه و الا لم تكن اقامة الجمعة خارج المصر صحيحا ١٢

^٥: قوله حيث آه فمن مذهب على عليه السلام هو ضرورة التشريق في عرفات بجامع العلة و عليه الحنفية قاطبة كما في المبسوط و غيره و من هنا قال ابو يوسف رحمته الله انه يصلى الجمعة في عرفات و قال الجمهور رحمته الله عند اقامتها فيها اخف فترى الاجماع في اصل الجواز كما في حج الميزان و حج الفتوحات و جمعة الميزان عن بعض العارفين ١٢

^٦: قوله المطالبة آه نحو قوله تعالى ﴿قِيَمُوا الصَّلَاةَ﴾ [البقرة: ٤٣] و نحو ﴿فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الجمعة: ٩] ١٢

^٧: قوله و السابعة آه اى الغفلة السابعة غفلة عن آه ١٢

^٨: قوله و النصوص آه نحو ﴿ثُمَّ مَوَّاهُ لِلَّهِ قَانَتَيْنِ﴾ [البقرة: ٢٣٨] و نحو ﴿فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾ [البقرة: ١٤٤] ١٢

^٩: قوله مؤكّدات لها آه ببيان ما هي مطالبة له ١٢

محصورة لكان منع الجمعة بوجه من الوجوه بسبب تلك النصوص الشارطة المفروضة غير متصور و ذلك لان اهل البادية و القرية الصغيرة اما ان يكونوا بعيدا عن المصر غير قادرين على اتيانه فحينئذ لا نص في حقهم^١ فلا شرط^٢ فلا تفويت^٣ فلا منع^٤ و اما ان يكونوا واجدين له قادرين على اتيانه فعنى عدم جواز الجمعة في البوادي و القرى ان يراعوا الشرط لا ان يتركوها و هذا^٥ يحمل عبارة الهداية^٦ و لكنه مبني على الرواية المرجوحة و اما بناء على ما هو الراجح الاصح فلا يتصور منع الجواز في القرى و البوادي مطلقا سواء كانوا فاقدين للمصر او واجدين^٨ فاما

فأئده بيان عدم الاشتباه في جواز الجمعة باعتبار المواضع على الرواية الراجحة

فأئده الشرائط الثلاثة مبنية على الرواية المرجوحة

فأئده عدم تصور كون الجمعة منها عنها من حيث الذات

فأئده منع فاقد المصر عن الجمعة لاشتراط المصر يكون منعها باعتبار ذاتها كمنع العاجز عن سائر الشروط و الاركان اذ حينئذ لا نص شارط للمصر على الفاقد فلا شرط فلا منع لاجل ذلك

^١: قوله في حقهم أه يطالبهم بمراعات المصر ١٢

^٢: قوله فلا شرط أه بدو ن المطالبة ١٢

^٣: قوله فلا تفويت أه بدو ن الشرطية ١٢

^٤: قوله فلا منع أه بل هو مكابرة للنص المطالب القاطع بلا دليل لان مادام الوقت الذي هو علة نفس الوجوب باقيا فالمخاطب مخاطب بالخطاب الذي هو علة وجوب الاداء ١٢

^٥: قوله فلا منع أه لانا لو فرضنا ان الله نص على شرطية المصر فهو الذي اخبرنا ان العاجز عما خاطبنا به غير داخل تحت النص فترى انه خاطبنا بقوله فولوا وجوهكم شطره و اخبرنا ايضا ان العاجز عن التوجه غير داخل تحت هذا النص فوجب الايمان و العمل بكلا القولين فمن اضل ممن قال بعدم جواز صلوة العاجز عن توجه القبلة و امر بتركها تمسكا بقوله تعالى ﴿فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾ [البقرة: ١٤٤] و قس عليه جميع الشروط والاركان و كذا الحال في

سائر العبادات ١٢

^٦: قوله و هذا أه اى الفرق بين العاجز و القادر و ان عدم الجواز في القرى مخصوص في حق القادر على المصر و ان مأل القول بعدم الجواز ان يرعى الشرط لا ان يترك الجمعة اذ ليس هذا مراد الشارع بانزال نصوص الشروط و الاركان ١٢

^٧: قوله الهداية أه لان عدم الجواز في قولها و لا تجوز في القرى فرع اشتراط المصر فهو كاصله مقيد بالقادر فالعاجز عن المصر غير مأمر به مع انه مأمر باصل الصلوة لبقاء العلتين اى الوقت و الخطاب ١٢

^٨: قوله او واجدين أه لان الموضع الذى تقيم فيه الجمعة اما مصر او فناؤه في الواقع فجواز الجمعة ظاهر و اما لا و لا فجوازها ايضا ظاهر لان البعيد غير مأمر بمراعات المصر مع كونه مأمورا باداء اصل الصلوة فله الحمد ١٢

الاول فظاهر و اما الثاني فلجواز تعدد الجمعة و لان اشتراط المصر و السلطان و اذن العام مبنى على الرواية المرجوحة من عدم جواز تعدد الجمعة و اما على الراجح الاصح من جواز التعدد فليس شئ من الثلاثة المذكورة بشرط فاما^١ المصر فلعدم اشتراط^٢ لميته و هو الاجتماع^٣ و اما السلطان فلعدم اشتراط الاجتماع المنجر الى النزاع^٤ في التقديم و التقدم و اما اذن العام فلعدم الانجرار^٥ الى تفويت جمعة البعض فالعبادات المشروعة من حيث الذات لا يتصور كونها منها عنها و ممنوعة من هذه الحيثية لاقتضاء الاول المحبوبة و الثاني المبغوضية^٦ و اما القول بعدم جوازها و المنع عنها بدون شروطها و اركانها فهذا ليس نهيها عنها باعتبار ذاتها بل هو حقيقة امر بمراعات شروطها و اركانها و لهذا اقتصر بحالة القدرة على الشروط و الاركان و اما القول بعدم جواز العبادات و المنع عنها مع العجز عن شروطها اركانها ففيه تكذيب^٧ لما اخبر الله تعالى من كون العاجز غير مأمور و مكابرة للنصوص المطالبة لاصل العبادات^٨ بل هو منع عنها باعتبار ذاتها و ذلك لان نصوص الشروط و الاركان مع احكامها منعدمة عند العجز بالانعدام الاصلى فالعبادات حينئذ^٩ مأمورة كاملة^{١٠} ايضا فكيف المنع عن الجمعة عند العجز عن شرط واحد من بين^{١١} سائر الشروط و الاركان مع عدم موافقة العقل^{١٢} و النقل مع

^١: قوله المصر أه اى عدم اشتراط المصر ١٢

^٢: قوله اشتراط أه اى بناءً على ما هو الاصح من الرواية ١٢

^٣: قوله الاجتماع أه فى موضع واحد لانه هو المقصود من ذكر المصر و انما ذكره لان العادة هو اتيان الاطراف فيه لا العكس فالاجتماع فيه عادى اكثرى كالاضرار فى التأفيف و الجماعة فى المسجد ١٢

^٤: قوله الى النزاع أه اذ السلطان معلل بعلة حصول الامن و دفع النزاع المتوقع من التقديم و التقدم كما اشار اليه صاحب الهداية ١٢

^٥: قوله الانجرار أه اى بدون الاذن ١٢

^٦: قوله المبغوضية أه فلا يجتمعان ١٢

^٧: قوله أه تكذيب أه اذ لا بد للقاتل الكذائى من القول بان العاجز عن الشروط و الاركان مأمور بها فحيث لم يراعها فقد فوّتها فحصل فوت المشروط لفوت شرطه فهذا مع ما فيه من التكذيب و المكابرة تخمين عظيم ابتلى به كثير من اصحاب الفتاوى فكيف بالناظرين فيها و الى الله المشتكى و اليه المتاب ١٢

^٨: قوله العبادات أه على قدر الامكان ما دام الوقت باقيا ١٢

^٩: قوله اعتبار أه فكان غير متصور لكونه يقتضى المبغوضية و لان النهى ليس من جملة مفهوم الامر ١٢

^{١٠}: قوله حينئذ أه اى حين العجز عن الشروط و الاركان ١٢

^{١١}: قوله كاملة أه للاتيان على قدر الطاقة ١٢

^{١٢}: قوله بين سائر أه فترى ان الجمعة صحيحة و لو عجز عن جميع الاركان و الشروط القواطع مع ذلك تربهم يمنعون عنها مع العجز عن هذا الظنى ١٢

^{١٣}: قوله العقل أه لان كل عمل اذا كان مشروعاً بموضع خاص و كان محجوراً فى سائر المواضع فسر المحبة فى ذلك الموضع بالذات و فى ذلك العمل بالتبع كالطواف بالنسبة الى بيت الله تعالى و ان لم يكن ذلك العمل محجوراً فى موضع من المواضع و كان معه اشياء امر بمراعاتها مادام الطاقة فسر المحبة فى ذلك العمل و هو المأمور باعتبار الذات فعلى ما قالوا من ترك الجمعة فى غير المصر عند العجز عنه سر المحبة و التعظيم فيه بالذات و فى الجمعة بالتبع

فأئده ليس مراد الشارع من تشريع الاركان و الشروط ليفضى فى العاقبة الى ترك الجمعة لانها لها لا عليها مع انه لا يجوز ترك القاطع الا بالقاطع مثله لا بالظنيات و الاختلافات

بقاء علة نفس الوجوب و علة وجوب الاداء ببقاء الوقت ثم وجود الترخيص فى ترك الجمعة لا يقدح فى شئ من الدلائل و خيرية و الجمعة و اكدتها و تقديمها عن الظهر لانه لدفع الحرج لا غير و قال الفاضل المذكور "المفتى اذا كان من اهل النظر يقيد عمله بما وافق قولاً فى المذهب آه" اقول فمن هنا قلنا بوجوب الجمعة فى العمران و ترخيص تركها فى البوادي لا المنع اخذاً باحاديث الباب^١ و بما ذهب اليه ائمتنا الثلاثة رحمته الله^٢ بل و سائر ائمة المذاهب رحمته الله كما مر ثم هذا نصيحت لبعض المتأخرين ليس من صاحب المذهب رحمته الله و لا لصاحبيه رحمته الله و لا لسائر ائمة المذاهب رحمته الله و مع هذا هو قول حسن مفيد لاكثر الناس و ليكن بشرط ان لا يحمله على الكلية فيخرج عن مذهب امامه رحمته الله و (حالية) هو بصدد انتصاره بل عن اجماع جميع ائمة المذاهب رحمته الله بقولهم تصريحاً و تلخيصاً لا يحل لاحد ان يأخذ باقوالنا حتى بعلم من اين اخذنا و هذا ما ظفرنا به فمن ظفر باوجه فذاك و ان الحديث هو مذهبنا فمن ظفر به فذاك فاضربوا باقوالنا الجدار و نحو ذلك فلا^٣ يخر على النصيحة الالهية صماً و عمياناً قال الله تعالى ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩] لان الامة الوسط هم الذاهبون على الاستقامة بين اليمين الافراط و اليسار التفريط لا يتخذونهم ارباباً و لا يتكبرون عليهم و قال الفاضل المذكور "لا ثقة بما يفتى به اكثر اهل زماننا بمجرد مراجعة كتاب من الكتب المتأخرة آه" اقول قد سبق ما يؤيد هذا و قلنا فيه و نؤيده ايضا ان هذا و نحوه ليس من امام المذهب رحمته الله و ان كليته ضلالة و قد دار الحق مع المتأخرين كما هو

و على ما قال اهل الكشف من ان لا تحجير فى الجمعة و سائر العلماء ان لا نهى ورد من الشارع فيها كما فى حج الميزان و غيره فسر المحبة و الاقدمية و الاكدية فيها بالذات و فى غيرها بالتبع و المأمور بالذات ينافى الحجر و النهى و لو عند العجز عن جميع الاركان و الشروط ١٢

^١: قوله الباب آه الوارد فى القرى و البوادي كما فى الحجة و غيرها و قد مر ١٢

^٢: قوله الثلاثة آه فى الجامع الصغير و الميزان و حجه و حج الفتوحات و قد مر ١٢

^٣: قوله فلا يخر آه بحمل وصية بعض المتأخرين على الكلية ١٢

السّرّ في نص الرد الى الله و الرسول ﷺ حال التنازع و كما اخبر الله تعالى على لسان رسوله ﷺ من ركوبنا سنن اليهود و النصارى في تغيير العمل و العلم حذو النعل بالنعل و من عادة الله تعالى الجارية في ايجاد من يجدد هذا الدين في رأس كل مائة و قال الشيخ الاكبر ﷺ في مواضع عديدة من الفتوحات ان اشد اعداء المهدي ﷺ هم المقلدة آه و في بحث الكسوف منها بما ملخصه ان امر التقليد قد يبلغ بهم الى انهم يعصون الله تعالى و رسوله ﷺ و امام مذهبهم ﷺ بعدم اخذهم باحاديث الباب مع ظهور الخطاء فمع من يحشر هؤلاء يوم القيمة آه و في موضع آخر منها ان شرائع من قبلنا نسخ بعضها بعضا و ان شريعتنا المعاصر المحمدية نسخت الاحاديث منها بالآراء المختلفة و اتباعها في المنصوصات فلا فائدة في وجود كتبها اذا لم يؤخذ منها آه و قال الفاضل^١ المذكور "مبسوط السرخسي ﷺ لا يعمل بما يخالفه ول لا يركن الا اليه و لا يفتي ولا يعول الا عليه" اقول هذا امر استحساني صدر عن بعض الثقة^٢ باعتبار اكثر احكام الكتب و معظمها فلا يزاحم بها الحكم المنصوصى الجزئى كما في الاشباه و النظائر من ان الجزئى المنصوصى مقدم مما ثبت بالقواعد و هذا تحويل قول المسلم و اهل الصلاح و الافقى حمله على ظاهره خطر عظيم قد سبق بيانه و فيه من الاحكام الضعيفة ما لا يحصى و معظم دلائله ليس من امام المذهب ﷺ و صاحبيه ﷺ خصوصا ما جرى بيننا و بين الشافعية ﷺ^٣ و هذا الكتاب هو مأخذ الهداية الا ان صاحب الهداية بنى الاحكام المذهبية على الضوابط الاصولية^٤ و اختلط الفروع المستخرجة منها بالمنقولات المصرحة^٥ و لم يلتزم الفرق^٦ بينهما فصارت باعتبار الدلائل كأنها ليست من المذهب ثم لعلك تتعجب من قولنا ان في المبسوط من الاحكام الضعيفة ما لا يحصى كأنك

^١: قوله و قال الفاضل آه نقلا عن بعض الثقة آه ١٢

^٢: قوله بعض الثقة آه و ليس من امام المذهب ﷺ و صاحبيه ﷺ ١٢

^٣: قوله الشافعية آه لعدم وجود الشافعى ﷺ زمن الامام ﷺ ١٢

^٤: قوله الاصولية آه و اجاب فيها عن اختلافات الشافعية و الشافعى ﷺ لم يكن في زمان الامام ﷺ بل لم يثبت بتمهيد تلك التأسيسات رواية عن الامام ﷺ و صاحبيه ﷺ كما في الحجة والاشباه و النظائر فصار الهداية باعتبار الدلائل و كثير من الاحكام كأنها ليست موضوعة على مذهب الحنفية و الباعث لذلك تمسك اهل الاعتزال و غيرهم بذلك و ذلك كدلائل فن التوحيد المبنية الان على الدقائق الفلسفية كأنها ليست من مذهب الاشعرى فى شئ و ذلك ايضا لتمسك اهل الاعتزال بذلك قال المولوى عبدالحى ﷺ فى النافع الكبير مقدمة الجامع الصغير و شاه ولى الله الدهلوى ﷺ فى الحجة الله البالغة من يظن ان الهداية و الظهيرية و التبيين و امثالها موضوعة على اصل المذهب فقد تعسر عليه الامر ١٢

^٥: قوله المصرحة آه عن امام المذهب ﷺ و صاحبيه ﷺ ١٢

^٦: قوله الفرق آه اى التفريق ١٢

لم يقرع اذنك بما اخبر الله تعالى من قوله ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢] وليس في الجامع الصغير اشتراط السلطان و المصر للاداء بل كان اشتراط العمران^١ للوجوب وليس منع الاداء في البادية من اصل المذهب فاول من صرح باشتراط المصر و السلطان صاحب الكافي المؤلف في حدود سنة ٣٠٠ الجامع لظاهر الرواية ثم فهم منه صاحب القدوري المؤلف في حدود سنة ٤٠٠ بقرينة اختلاف الشافعية رحمته الله المعنى المقابل للقرية فصرح بعدم^٢ جواز الجمعة في القرية و معناه^٣ كان ظاهرا اذ هو كالقول بان القيام شرط للاداء و لا تجوز قاعد او القول بان توجه القبلة شرط للاداء و لا تجوز بدون توجه اليها و كذلك القول في سائر الشروط و الاركان اذ ليس مراد الشارع بانزال نصوص الشروط و الاركان الافضاء الى ترك اصل الصلوة بل المراد هنا هو بيان حال القادر على الشروط و الاركان بان مراعاتها ضروري مع الاداء عند القدرة واما العاجز فلا خطاب له فلا شرط و لا ركن^٤ فلا مانع^٥ للجواز ثم الامام السرخسي رحمته الله مؤلف المبسوط في حدود سنة ٥٠٠ شرح الكافي و اكد ما في القدوري رحمته الله بنقل حديث على رحمته الله و تبعه في ذلك صاحب الهداية و لكن صار المسئلة محركة الآراء لكثرة التردد بيننا و بين الشافعية رحمته الله و صار للدلائل بتلاحق الافكار صولا منجزة للاختلاف الى الجواز و عدمه من بعد ما كان للاولية^٦ و نظيره مما لا يحصى و قد مر ثم فهم الناظرون في

^١: قوله العمران أه مصرا سميناه او قرية ١٢

^٢: قوله بعدم جواز أه قوله بعدم جواز الجمعة أه و هو فرع اشتراط المصر فهو كاصله مقيد بالقدرة و هو كاصله ليس مما يفضى الجمعة الى الترك اذا القطعي ليس مما يعارضه الظني بل غاية الامر ان عند القدرة لا بد من مراعات المصر و الا لا تجوز جمعته بل عليه الاتيان على وجه تجوز جمعته الا اذا صار عاجزا فحينئذ جازت جمعته و على هذا حال جميع الشروط و الاركان ١٢

^٣: قوله و معناه كان أه اذ هذا القول يكون تحريضا الى مراعات المصر لا الى ترك اصل الجمعة مع ان هذا القول مقصور بالقدرة ١٢

^٤: قوله التوجه أه اليها فقوله تعالى ﴿فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾ [البقرة: ١٤٤] و ان كان من النصوص القواطع فليس مراده تعالى به اهمال اصل الصلوة عند تعذر التوجه بل النص معدوم في حق العاجز عن التوجه بالعدم الاصلى فالقول بعدم جواز الصلوة عند تعذر التوجه تمسكا بقوله تعالى ﴿فَوَلُّوا﴾ ضلالة اذ فيه مكابرة لقوله تعالى ﴿أَقِمْوُا الصَّلَاةَ﴾ [البقرة: ٤٣] و منع و صد للناس عن اعتقاد الامر الهى و العمل به فإى شئ اقبح من انكار اوامر الله تعالى جهلا

^٥: قوله و لا ركن أه بدون الخطاب ١٢

^٦: قوله فلا مانع أه لعدم الشرط و الركن بدون الخطاب و لا خطاب كما اخبر الله تعالى فى النصوص المتواترة المتظاهرة ١٢

^٧: قوله بعد ما كان أه قال شاه ولى الله الدهلوى رحمته الله فى الحجة هذا كان حال اكثر الاحكام كان الاختلاف فيها فى صدر الصحابة رحمته الله للاولوية و كذلك فى صدر ائمة المذاهب ثم انجر الاختلاف بتلاحق الافكار الى الجواز و عدمه ١٢

عبارة القدوري و لا تجوز^١ في القرى منع اصل الصلوة كما هو عند فقد العلة^٢ و التبس عليهم النهي الذي هو لعدم مراعات شرط الاداء بنهي الذي هو لعدم وجود علة التشريع او نقول التبس عليهم النهي العارضى بالنهي الذاتي الذي اتفق الامة على عدم تصوره لانه خلاف غرض الشارع من تشريع الجمعة بل فيه مكابرة القاطع بلا دليل اذ النهي الاول لم يكن ليفضي الى تركها اذ نصوص الشروط (كنصوص الاركان) انما هي لتأكيد النص المطالب لاصل الجمعة ببيان كمية ادائها مع شروطه (واركانه) حتى القدرة و انه لا يجوز بدونها بل لا بد له من مراعاتها لا انه يهملها اذ هو خلاف غرض الشارع والحامل لذلك كثرة القول بعدم الجواز في جواب الشافعية رحمهم الله و كثرة وجود الترك لدفع الحرج و التباسه بالترك الحاصل من النهي ثم ركون النفوس و الاعتياد بذلك بل قد ترى قوماً يتمسكون في ترك الجمعة بنصوص ما اتفق الامة بنسخ مزاحمتها للقاطع القرآني مع ان في تقديم الظهر في موضع من المواضع على الجمعة مناقضة لتشريعها من حيث ذاتها فلا بد من القول^٣ بالتعميم و الاطلاق و كان القياس ان لا يوجد ترخيص في تركها لكونها اكد من الظهر الا ان في ادائها حرج ما ليس في اداء الظهر و بالجملة لما بعدوا عن اصل المذهب اوقعوا في المتناقضة و اجابوا عنها بالتخمينات فلما ورد عليهم ان القول بعدم جواز الجمعة لا دليل له تمسكوا بحديث على رحمهم الله و لما ورد ان الخبر الواحد في مقابلة عموم النص و اطلاقه مؤل او مردود قيل ان النص مخصوص البعض بالاجماع فهو ظني جاز ان يخص بعد ذلك بحديث على رحمهم الله فورد عليهم متناقضات غير عديدة من ان دعوى ظنية النص يخالف اجماع العلماء رحمهم الله على قطعية النص و تكفير جاحد الجمعة و ان حديث على رحمهم الله معلل بعله الاجتماع فهو من اعظم دلائل جواز الجمعة في القرى و البوادي و انه سيف لنفي الجمعة في المصر الخالي عن الاجتماع و انه من نصوص الاداء و هي لم يوردها الشارع لمزاحمة النصوص الواردة لطلب اصل الصلوة بل

^١: قوله و لا تجوز في القرى أه و هو كقولهم و لا تجوز مع الحدث اذ الغرض منه مراعات الطهارة لا اهمال اصل الصلوة اذ نصوص الشروط و الاركان لم لمزاحمة نصوص التشريع لاصل الصلوة بل هي مؤكدات لها ببيان كمية ادائها فعدم الجواز لا يستلزم منع الجمعة لان القاطع المطالب على حاله و يورد على المانعين ايضا انهم تركوا المقطوع به بالظني من حديث على رحمهم الله و حدود المصر و هذا بحسب ما قالوا مع ان الحق لا مزاحمة هنا ١٢

^٢: قوله فقد العلة أه اي الوقت و الخطاب المطالب لاصل الصلوة ١٢

^٣: قوله من القول بالتعميم أه على ما هو مقتضى الاكدية و وجود مأخذ اشتقاق لفظ امنوا و لان النصوص كما هي مقطوع بها باعتبار ماهيتها مقطوع بها باعتبار عمومها و اطلاقها على الرأي الأرجح عند ائمة الاصول ثم اختلف المعممون في ان الزائد من اقل الجمع من النصوص ام من الظواهر و الاستدلال بالنوعين يسمى استدلالاً بعبارة النص عند المحققين و عند صاحب التوضيح الاستدلال بالظواهر يسمى استدلالاً بإشارة النص الا ان الثابت بالنوعين مقطوع

هى مؤكّدات لها بيان كمية اداءها و كفيّته و ان دعوى الاجماع على عدم جواز الجمعة فى جميع المواضع باطل لوجود الاجماع على اصل الجواز و الاختلاف فى الترخيص و ان الاجماع المفروض لا يخص به النصوص و ان المراد بالتخصيص اما التخصيص العام الشامل للنسخ و الحاصل من السياق و الغاية و الاستثناء والعقل فهو (اى التخصيص العام) بعض افراده غير موجود (فى نص الجمعة) و بعضها لم يصير به النص ظنياً و اما التخصيص المصطلح الخاص اذى يصير به النصوص ظنية و هو معدوم ببداهة الحس اذ لا بد للمخصص هنا ان يكون نصاً كلاماً مستقلاً قاطعاً مقارنة دافعاً للصدر عن اجرائه على العموم و انّى هو بعد

فائده بيان عدم اشتراط المصر و السلطان و انما العمران شرط للوجوب فقط و عليه سياق الجامع الصغير

فائده اهل العمران اذا ذهبوا فى البوادي لاجل مواشيهم لا رخصة لهم فى ترك الجمعة
فائده بيان حديث رخصة اهل البادية فى ترك الجمعة

فائده التمسك بنصوص الشروط و الاركان مع تعذرها خطاء فاحش

نص الجمعة (مقارنا له) و قال بعض ائمة الاصول ان التخصيص المصطلح فى النصوص غير موجود بالتتابع آه و ما اورده صاحب المنار فى مصداقه بقوله تعالى ﴿أَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَ حَرَّمَ الرِّبَا﴾ [البقرة: ٢٧٥] مخدوش بعدم الاستقلال و ما اورده صاحب التوضيح من قوله تعالى ﴿وَ إِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة: ٦] بعد قوله تعالى ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾ [التوبة: ٥] لنا فيه كلام بعدم المقارنة و لم اظفر بموضع ثالث بعد و قال الفاضل المذكور "اقول اذا كان حال هؤلاء عدم جواز مخالفتهم عما نص به الامام فكيف حال من دونهم فى الطبقة"
اقول ان بيان ترتيب الطبقات و المعتبرات من الكتب و المعتبرين من الائمة و العلماء و بيان عدم الاذن من الخروج عن المذهب باجتهاده و عدم النظر الى قول من خالفهم و عدم الاخذ برأيه و

ان كان مجتهدا متقنا لم^١ يثبت من امام المذهب عليه السلام و صاحبيه عليهما السلام بل من بعض اهل النصيحة وليس من المذهب حقيقة ولكنه امور مستحسنة نافعة للاكثر بشرط ان لا يحمل شيئا منه على الكلية وذلك لان الدين الوسط المستقيم الذي ندعوا الله تعالى في الصلوات الهداية اليه له طرفان اليمين الافراط (بدل) و اليسار التفريط و التفريط كعدم الاخذ من كتبهم من حيث انها كتبهم مع ظهور الحق فيها ولو كانت من غيرهم لاخذوا بها و عدم شكر نعمة اجتهادهم هدينا الى ديننا و الافراط بان نعدهم معصومين من الخطاء و النسيان و لا نجوز مخالفتهم بالكلية لا الى حديث ظفرنا به و لا الى قول موجه هدينا اليه و نسينا ما قال الله تعالى من الرد الى الله و الرسول صلى الله عليه و آله و سلم حين التنازع فحينئذ من اظلم منا و ما جوابنا يوم يقوم الناس لرب العالمين و ما معنى اتخاذ الاحبار اربابا اذا ظفرنا بالحق و لم نأخذ به و قد اشترط الله تعالى في السؤال عنهم عدم العلم فأي اقتراء اعظم في الشرع من القول بعدم جواز الاخذ الامن رجل معين يظهر بعد مائة سنة مثلا و لو كان هذا ممكنا لكان تعيين احد من الصحابة عليهم السلام اولى بذلك و قد اطلق الله تعالى اهل الذكر بالسؤال عنهم فكيف لا نجوز ما امر الله تعالى به ام كيف لا نصدق الرسول المعصوم صلى الله عليه و آله و سلم الذي امرنا باتباعه فيما اخبر في اتباع جميع الصحابة عليهم السلام ثم كيف نخرج عن اجماع الصحابة عليهم السلام و التابعين و تابعي التابعين في جواز الاخذ بقول عالم من اهل الذكر بلا تعيين ثم الفاضل المذكور (قد خالف امامه حيث ما اعتقد ما اعتقده امامه عليه السلام من الاقتداء خلف المالك عليه السلام و سائر اصحابه عليهم السلام باقتدائهم خلف المالكية و الاخذ منهم مع انهم كانوا ملتبسين بما تفسد به الصلوات عندهم) و نبذ وصية امامه بقوله لا يحل لاحد الاخذ باقوالى حتى يعلم من اين اخذت و اذا ثبت الحديث فهو مذهبي و عليكم الاخذ بدليل موجه وراء ظهره من اجل قول بعض المتأخرين و هو^٢ (اي الفاضل المذكور) بصدد انتصاره (اي انتصار امامه) ثم انك قد علمت ان ترتيب

^١: قوله لم يثبت آه خبر ان في قولنا ان بيان آه ١٢

^٢: قوله و هو آه الواو حالية

الطبقات ليس^١ بكلية اذ قد يكون في الاواخر من هو اعلى كعباً^٢ من الاوائل ولهم ايضاً حظوظ من كلام الله تعالى ونكتات و اسرار مقصورات في خيام الكلام الالهى لم يطمئن انس قبلهم من الاوائل ولا جان ثم انا قد قدمنا ان اشتراط المصر^٣ والسلطان ليس من اصل المذهب و عدم الجواز في البوادي ليس مذكوراً في ظاهر المذهب وقد قدمنا عبارات الجامع الصغير صفحه (١٩ و ٢٠) وهو موجود عندنا بحمد الله تعالى وحسن عونه وايدنا ذلك بنقل جم غفير من اعلامنا الحنفية و بنقل اهل التحقيق من العارفين (كما في الميزان) الرائيين لاحكام كما هي عند الله تعالى و بنقل جواز الجمعة في عرفات باجماع ائمتنا الثلاثة بل اجماع جميع ائمة المذاهب (كما في حج الميزان الكبرى و حج الفتوحات) اذ النهى و القيد و التخصيص ان كان لاجل شروط الاداء و اركانه فهو عند مقدوريته و ان كان لاجل ذات الجمعة فهو مناقض لغرض التشريع و الاكديّة^٤ و من هنا ترى ان العاجز عن جميع الشروط و الاركان داخل تحت النص المطالب فكيف باهل البادية ثم انهم ان كانوا من اهل العمران و انما جاءوا في البوادي لاجل مواشيهم ففي عدم اقامتهم الجمعة طبع القلوب كما في حديث طويل في صحيح ابن ماجة و ان كانوا من اهل البوادي في الاصل ففي اقامتها خير كما اخبر الله تعالى بقوله ﴿ذَلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [الجمعة: ٩] و في تركها رخصة كما جاء في حديث بطرق شتى يقوى بعضها بعضها خمسة من اهل الرخص وعد

^١: قوله ليس بكلية آه و كذلك القول بعدم وجود المجتهد ليس من امام المذهب رحمه الله و لكنه كلام حسن نافع في الاكثر لا انه يرد به الثابت المنصوص و ما ظهر حقيقته فلا بأس بمخالفتهم بل هو المتعين حينئذ اذ حمل ما قالوا على الكلية هوس من هوساتهم لكونه مردوداً بآية التنازع و بما اخبر الله تعالى على لسان رسوله ﷺ بتجديد هذا الدين بالمجددين و بان حال هذه الامة كحال المطر لا يدري اولهم خير ام اخرهم كيف و في حمل ما قالوا على الكلية تحجير فضل الله تعالى و الفضل لا يحجر بل يؤتية من يشاء من عباده فكيف رد ما نصه الشارع بقوله الجمعة واجبة على كل قرية بالضوابط و هي تؤخذ من النصوص فلا تعقبها فله الحمد ١٢

^٢: قوله اعلى كعباً آه قاله المولى عبدالحى رحمه الله في مقدمة له لبعض الكتب ١٢

^٣: قوله المصر آه مع ان المصر معلل بعلّة الاجتماع و السلطان معلل بعلّة حصول الامن بوجوده فلا مفهوم لهما مع انه لا ضير في اشتراطهما لسقوط الشروط و الاركان عند العجز ١٢

^٤: قوله و عدم الجواز آه فلذا ترى عند التحقيق انه غلط و ذلك لان النص القاطع المطالب مطالب مادام الوقت و العاجز عن المصر غير داخل تحت دليله فالمنع مكابرة للنص بلا دليل و رخصة الترك امر اخر لا نزاع فيه لانه لدفع الحرج لا غير ١٢

^٥: قوله بنقل جم آه كما في المجموعة الفتاوى و فتاوى البخارى و فتاوى الخلاصة بنقل اختلاف ائمتنا الثلاثة في جمعة مناً و عرفات دائراً بين الوجوب و عدمه ١٢

^٦: قوله و الاكديّة آه و جميع المذنبين داخلون تحت نصوص الظاهر و الجمعة اكد منه فلا يتصور عدم دخولهم تحت نصها و ترخيص الترك لدفع الحرج الواقع فيها فلا ينفى اكديتها و من هنا اتفقوا على انه لا نهى و لا تحجير في الجمعة كما فهم من حج الميزان ١٢

(اي رسول الله ﷺ) منهم اهل البادية مع انه لا ضير في اشتراط المصر و السلطان كما هو رأى بعض اصحاب التخريج اذا سلك بهما^١ مسلك سائر شروط الاداء^٢ اذ من افتي بعدم جواز صلوة القاعد مع تعذر القيام تمسكا بقوله تعالى ﴿قُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ [البقرة: ٢٣٨] فهو خطأ لا ريب فيه بل فيه تكذيب لله تعالى و رسوله ﷺ فيما اخبرا به من عدم دخول العاجز عن القيام تحت نص القيام و حمل كلامهما على غير مرادهما اذ مراد الله تعالى و رسوله ﷺ في نص القيام (الوارد على القادر) ان يكون مؤكدا للنص المطالب (و هو قوله تعالى ﴿أَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [البقرة: ٤٣]) لاصل الصلوة ببيان كمية ادائها لا مخصصا و لا مقيدا له ليصير في المال مانعا لفرد من افراد الصلوة اذ ليس هذا مرادا للشارع في انزال نصوص الشروط و الاركان فهذا هو حال حديث علي رضي الله عنه على فرض اشتراط المصر به فالعاجز عن المصر غير داخل تحت الحديث باخبار الشارع^٣ و القادر داخل بمعنى ان عليه مراعات المصر لا انه يترك الجمعة فانه لا يأتي فائده و لا يتصور منع الجمعة الا بالمزاحم القطعي لكون النص المطالب لها قطعيا مجمعا عليه ما بقي الوقت فاذا ذهب وقت الظهر فقد جاء المزاحم المختلف فيه لقول مالك رحمه الله ببقاء النص المطالب ما بقي العصر واذا ذهب وقته فقد جاء المزاحم المتفق عليه فائده لا يتصور منع الجمعة الا برفع المطالب بخروج الوقت لا بنصوص الاداء لعدم المزاحمة فضلا من ان تكون من الظنيات كاشتراط المصر و حدوده فالقول بكون الحد صحيحا او غير صحيح ليس بشئ باعتبار المنع و انما هو معتبر لاثبات الجواز و عدمه ليكون مآله الى الاداء مع الشرط ان قدر و الا فلا شرط كالاركان و كغير الجمعة من الصلوات

^١: قوله اذا سلك آه بمراعاتهما عند القدرة و سقوطهما عند العجز كسائر الشروط و الاركان ١٢

^٢: قوله شروط الاداء آه من عدم دخول العاجز في نصوصها مع بيان كمية صلوة القادر فهي مؤكدة للنصوص الواردة لطلب اصل الصلوة لا مزاحمة لها ١٢

^٣: قوله باخبار الشارع آه فالمانع عن الجمعة حينئذ مكابر للنص القاطع بلا دليل ١٢

عن نصوص الاداء^١ (و ان كانت من القواطع و ذلك لعدم المزاحمة) شروطه و اركانه فالحاصل انا لو فرضنا اشتراط المصر و السلطان فهو مقصور في حق القادر و اما العاجز عنهما فهو غير داخل تحت دليل الاشتراط فكيف المنع^٢ من المقطوع به بلا دليل فمن هنا اذا عجز عن السلطان و عما يصدق عليه حد المصر بعدم الامير و القاضي في ايام الفتنة و استيلاء الكفار جازت الجمعة كما في الرد المحتار و كذا اذا فاتت سائر الحدود من وجود المساجد و نحوه لاطلاق القول بجواز الجمعة في ايام الفتنة و ايام استيلاء الكفار كما في الرد المحتار و اتحاد العلة بل صرح في الوقاية و المختصر و التنوير الابصار و الدر المختار و الرد المحتار بانابة الجمعة فاقد الاقامة بمصر عن فرض الوقت و في القهستاني على المختصر فيدخل في القروى (بفقد القيد اى المصر) و المسافر (بفقد المقيد اى الاقامة) و اول المتن لاداءها بقوله اى لوجوب ادائها المصر فعلى^٣ هذا لا اشتباه في جواز الجمعة في جميع المواضع لان الموضع الذى يصلح فيه الجمعة ان كان مصرّاً او من فناءه في الواقع فجوازها لاجل ان روى المصر و الا فجوازها اظهر للقطع بان العاجز عن الشروط و الاركان غير داخل تحت نصوصها باخبار الله تعالى و داخل تحت النص المطالب لاصل الجمعة و ما طلب الا لتصور الخروج عن عهدة المأمور به و عدم دخول اهل البادية في النص المطالب مناقض للثابت (و لاحاديث وردت في اهل البادية) بالعبرة و لغرض الشارع في تقديم الجمعة على الظهر و اكدتها منه و ترخيص الترك لا يناقض ما ذكر لانه لدفع الحرج لا غير و اما القول بالمنع و عدم الجواز مع تعذر المصر فلعله ناش لاجل طبع القلوب بالتهاون في امر الجمعة حيث كابر نصها المطالب بلا دليل (ما بقى الوقت فما يرفع الا بخروجه) و كذب الله تعالى في اخباره ان العاجز غير مأمور به اذ القائل بالمنع و عدم الجواز لا بد له من القول بان العاجز عن اتيان المصر مأمور به و الا لا

^١: قوله نصوص الاداء آه و ذلك لان القاطع المطالب على قطعيته ما بقى الوقت فاذا خرج وقت الظهر فقد جاء المزاحم الرافع له و لكن ليس بقاطع لقول مالك رحمه الله ان وقت الجمعة ما لم تغرب الشمس و هو ظاهر القرآن فعلى الضابطة المسلمة لا يجوز ترك القاطع المتفق عليه بالمزاحم المختلف فيه و اما سائر نصوص الشروط و الاركان فليست برافعة للنص المطالب لعدم المزاحمة و كذلك حديث على رضي الله عنه لعدم المزاحمة مع كونه ظنيا بل الحق انه معلل بعله الاجتماع فهو من اعظم دلائل جواز الجمعة في القرى و البوادي ١٢

^٢: قوله المنع من آه فلما كان القاطع المطالب على طلبه على القطع و البنات ما دام الوقت لا يجوز رفع اليقين الا بالمزاحم اليقيني للضابطة المسلمة عند الكل ان اليقين لا يزول الا باليقين فحديث على رضي الله عنه و اشتراط المصر و حدوده ما وقعت في مزاحمة النص المطالب عندنا و اما عند مانعي الجمعة في غير المصر بحديث على رضي الله عنه و اشتراط المصر و حدوده فيلزمهم انهم تمسكوا باشياء ظنية في مقابلة القاطع مع عدم المزاحمة بينهما و على الضابطة المسلمة لو لم يصلوها وقت العصر فقد ترك اليقين بالاختلاف لقول مالك رحمه الله بكون العصر وقتاً لها كما عليه ظاهر القرآن ١٢

^٣: قوله فعلى هذا آه اى ان الشروط انما ترعى عند القدرة عليها و اما عند العجز فلا شرط و هذا كالاركان و كغير الجمعة من الصلوات ونحوها ١٢

يتصوره القول بالمنع و عدم الجواز و اما القول بعدم الجواز لعدم مراعات الشرط الحاصل بالقدرة فهو واقع لفوات المشروط بفوت الشرط و لكن لا يجوز ان يكون مآله الى ترك اصل الصلوة لانه ليس ذلك^١ غرض الشارع من انزال نصوص الشروط و الاركان بل غاية امرها انما فائده عدم تصور ان يرفع فرد من افراد الجمعة بسبب النصوص الواردة لشروط الاداء و اركانه لانها انما جاءت متممات للنص المطالب لاصل الجمعة لا مزاحمات له فائده بيان ان عدم جواز الاداء لترك شرط او ركن لا يستلزم رفع الوجوب و التشريع لبقاء العلة من الوقت و الخطاب المطالب على حالهما فائده التخصيص على نوعين

فائده منع الجمعة و دلالته لم يكن من امام المذهب عليه السلام و صاحبيه عليه السلام فائده استبعاد كون وجوب الجمعة في القرى على اصل المذهب من عدم التبع في الكتب الخالية عن التخريجات فائده في بيان نظائر عبارة القدوري

هي ان لا بد من مراعاتها في الاداء و قال الفاضل المذكور "فان وجدت قولاً من القائل بجواز الجمعة في كل قرية فكيف يلتفت^٢ اليه و يعتمد عليه"^٣ اقول قد جعل الله تعالى الجمعة عيداً لجميع الامة و لهذا عم^٤ الخطاب (لجميع المسلمين كما في التفسيرات الاحمدية) و اطلق حديث يدور مدار علته و هو مأخذ اشتقاق لفظ امنوا فملتبس بها هو المأمور بالجمعة و ان كان

^١: قوله ليس ذلك أه كما التبس الامر على اصحاب الزلافة فاشتبه عليهم المنهى عنه بعروض عارض بالمنهى عنه من حيث الذات ١٢

^٢: قوله يلتفت اليه أه كيف طاوعت له نفسه في انكار القاطع القرآني مع انه ليس في يده شئ فيه رائحة من الدليل و ذلك لانا لو فرضنا ان شرطية المصر مقطوع به كالقيام و توجه القبلة لكان عدم كون العاجز مخاطباً ايضاً مقطوعاً به فكيف الاعتراض باطلاق عبارات القوم مع ان هذا الاطلاق في نظائره غير محصاة و تقييده بالقادر بديهى ١٢

^٣: قوله و يعتمد عليه أه و احاديث وجوب الجمعة في القرى كثيرة حتى قال شاه ولي الله الدهلوى رحمته الله انه يكفي في الوجوب اقل قرية في الاصح أه ملخصاً و قال ابو يوسف رحمته الله انه يصلى الجمعة في عرفات لعدم ورود نهى من الشارع و قال المشائخ رحمته الله العامل بقول ابو يوسف رحمته الله او محمد رحمته الله غير خارج عن المذهب ١٢

^٤: قوله و لهذا عم أه و النصوص القرآنية كما هي مقطوع بها من حيث هي كذلك هي مقطوع بها من حيث اطلاقها و عمومها على الرأى الارجح عند ائمة الاصول و لكن اختلف المعممون في ان الزائد من اقل الجمع ظاهر او نص و فيه من الفوائد ما لا يخفى و على الكل الاستدلال به استدلال بعبارة النص عند المحققين خلافاً لصاحب التوضيح ١٢

عاجزا عن جميع الأركان و الشروط القواطع فلهذا جاز له^١ ترك الظهر و اداء الجمعة مع الخيرية على ما هو مقتضى اكديتها و نصوص الشروط و الأركان لم تأت لرفع افراد المأمورين بالجمعة بل هي مؤكدات للنص الموجب ببيان كمية اداء الواجب و هي مقصورة بالقادر عليها و هي منعدمة في حق العاجز عنها مع دخوله (اي دخول العاجز) تحت النص المطالب (لاصل الصلوة بلا مزاحم) و عدم جواز الاداء لترك الشرط^٢ لا يلتزم رفع الوجوب و التشريع و ذلك لاختلاف الجهة فعليه بمراعات الشرط لا منع المقطوع به بلا سبب و وجود رخصة الترك في بعض الاحيان لا يقدح في اكديتها و لا في قطعيتها لانه من^٣ جملة التخصيصات العامة الموجودة في جميع خطابات الشرع الواردة في الصلوة و الزكاة (و نحوها) و ذلك لا يقدح في قطعيتها كما في التفسيرات الاحمدية و الموقع الى الظنية انما هو اذا كان المخصص كلاما^٤ مستقلا قاطعا مقارنا مانعا للصدر على اجرائه في عمومه و هو مفقود (في مقارنة نص الجمعة)

فأئده في بيان نظائر حديث عليه السلام

فأئده ما نسبوا الى عليه السلام من عدم جواز الجمعة في القرى فباعبار التخريج

فأئده العاجز عن المصر غير مأمور بمراعاته فهو غير داخل في عبارة القدوري و لا تجوز في القرى

^١: قوله جاز له أه فلا كلام في جواز جمعة المعذورين الامام و من معه و ان عجزوا عن جميع الأركان و الشروط كالقراءة و الركوع و السجود و ستر العورة و طهارة المكان و البدن و الثوب و القيام و توجه القبلة فكذلك المصر على فرض شرطيته و ان مجه النفوس مع انه لا كلام في نظائره من فقد السلطان و الخطيب و القاضي و الامير و اذن العام كيف و قد ناقضوا ما قالوا من المنع في غير المصر باطلاق قولهم في جواز الجمعة أيام الفتنة و الاستيلاء الكفار اذ قد لا يصدق على المواضع حد المصر بتخريب المساجد و الاسواق و قتل الامير و القاضي و مع ذلك قالوا بجواز الجمعة فيها كما في الرد المحتار ملخصا ١٢

^٢: قوله لترك الشرط أه فترى ان الجمعة لا تجوز من المحدث مثلا مع ان الوجوب على حاله ١٢

^٣: قوله لانه من أه كما اذا كان التخصيص بالعقل و الغاية و الاستثناء و نحوه ١٢

^٤: قوله خطابات الشرع أه قال العلماء و ما من عام الا و خص منه البعض بخلاف التخصيص الخاص فانه قد صرح ائمة الاصول انه كاد ان لا يوجد هذا التخصيص في النصوص بالتبع ١٢

^٥: قوله و الزكاة أه فلا يصير بها الصلوة و الزكاة و الصوم و الحج ظنية ١٢

^٦: قوله كلاما مستقلا أه اذ التخصيص العقلي غير موقع الى الظنية و الا كانت الصلوات الخمسة ظنية لخروج الصبي و المجنون عن نصوصها بالعقل و هذا القيد مما اخترعه صاحب التوضيح نشره الله تعالى و اياه على ذلك ١٢

فائده العاجز عن الشروط و الاركان غير داخل في نصوصها مع دخوله تحت النص المطالب لاصل الجمعة

هنا بضرورة الحس^١ و قد مر احاديث كثيرة في وجوب الجمعة في القرى و الرخصة بالترك في البوادي و هذا هو عين المذهب (و عليه سياق الجامع الصغير) و الاستبعاد لعدم التبع و انما اخترنا التكرار في هذه الرسالة لان ما قلنا من عدم تصور الاختلاف في جواز الجمعة في غير المصر غير مأنوس و قد ركن النفوس الى الرسوم و العادات و تطمئن القلوب الى اطلاق عدم جواز^٢ في غير المصر في محاورات جارية بيننا و بين الشافعية و لم يتأملوا ان منع اطلاق جواز الجمعة و تشريعها و منع عمومها من حيث هي هي خلاف غرض الشارع في اكدتها و تقديمها على الظهر من حيث هما هما و اما المنع و القول بعدم الجواز بالنسبة الى شروط الاداء و اركانه فلا بد ان يكون مقيداً بقيد^٣ اتفق الامة على كليتهما و ان كان في عبارات القوم المذكورة في صورة الاطلاق و ذلك كما اذا رأيت في عبارات القوم القيام شرط لصحة اداء الصلوة و لا تجوز قاعداً فظاهر ان العاجز عن القيام غير مراد هنا (و هو احد القيدين) بل هو مختص بالقادر عليه ثم لا يكون مرادهم بعدم الجواز بفوات الشرط ان تهمل الصلوة بل المقصود هنا (و هو القيد الثاني) هو ضرورة مراعات الشرط (لا اهمال الصلوة) عند القدرة فمن افق بهذه العبارة^٤ (و تمسكاً بقوله تعالى ﴿قَوْمُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ [البقرة: ٢٣٨]) على عدم جواز صلوة العاجز عن القيام فهو

^١: قوله بضرورة الحس أه بل قد صرح بعض ائمة الاصول عدم مجئ هذا التخصيص في النصوص و ما قال صاحب المنار في نظيره ﴿أَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَ حَرَّمَ الرِّبَا﴾ [البقرة: ٢٧٥] فللمشايع فيه نظر بعدم الاستقلال و ما قال صاحب التوضيح في نظيره ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ بعد ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾ فلنا فيه نظر بعدم المقارنة فلله الحمد ١٢

^٢: قوله عدم جواز أه خصوصاً من عبارة القدوري و لم يتأملوا في نظائرها ان اطلاقها خلاف العقل و النقل القطعي و دلائل المنع شئ منها و التمسك بحديث على عليه السلام لم يكن من امام المذهب عليه السلام و ذلك لان المنع لم يكن في اصل المذهب و لا الشافعي عليه السلام في زمنه و لا التأسيسات الجارية بيننا و بين الشافعية ١٢

^٣: قوله ان يكون مقيداً أه الاول ان لا يكون المأمور بالجمعة عاجزاً عن المصر و الثاني ان لا يكون المأل الى ترك الجمعة لان هذا لا يكون غرض الشارع في تشريع الشروط و الاركان بل جميع غرض الشارع ان لا بد من مراعاتها من القادر عليها فقط ١٢

^٤: قوله و ان كان أه فهذا معنى قول صاحب القدوري و لا تجوز في القرى فان عدم الجواز الكذائي فرع اشتراط المصر و الاصل مخصوص بالقادر فكذا الفرع و من ظن ان العاجز عن المصر مأمور بمراعاته فقد كذب الله تعالى في اخبار فلا يتأتى في حقه القول بعدم جواز جمعته و ذلك لبقاء علة نفس الوجوب او التشريع و هو الوقت و علة وجوب الاداء او استحبابه و هو الخطاب الالهي على حالهما مع عدم المانع ١٢

^٥: قوله بهذه العبارة أه اى التي مرت من ان القيام شرط لصحة الصلوة و لا تجوز قاعداً ١٢

مجنون فكذلك قولهم ان الركوع و السجود ركان لجواز الصلوة و لا تجوز بدونهما الغرض منه ضرورة مراعاتهما على القادر لا العاجز و لا اهمال اصل الصلوة فن قال بعدم جواز صلوة العاجز عنهما او اهمال صلوة القادر عليهما تمسكا بهذه العبارة و بقوله تعالى ﴿اركعوا و اسجدوا﴾ [الحج: ٧٧] فهو ضال مضل فكذلك القول في جميع الشروط و الاركان فترى ان من قال بعدم جواز صلوة العاجز عن الفاتحة تمسكا بحديث "لا صلوة الا بفاتحة الكتاب" فخطأه^١ قطعى اجماعى^٢ و ان اختلط على الاكثر و كذلك من قال بعدم جواز صلوة من صلى خلف الصف وحده مع العجز عن الدخول في الصف تمسكا لحديث "لا صلوة لمن صلى خلف الصف و في الصف فرجة" فبطلان هذا القول يقينى لا خفاء فيه فكيف اذا زاد الافتاء بسقوط الصلوة عنه^٣ وكذلك القول بعدم جواز وضوء العاجز عن التسمية بل و سقوطه عنه تمسكا بحديث "لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه" فهذا^٤ ما قلنا في معنى حديث على رضي الله عنه على فرض ثبوت اشتراط المصر به فكيف و انه سيق لنفى الجمعة في المصر الخالى عن الاجتماع و معلل بعللة الاجتماع دار ثبوت الجمعة مدار العلة^٥ و اعلم ان فهم^٦ عدم جواز الجمعة العاجز عن المصر من عبارة القدورى لا تصح الجمعة الا في مصر جامع او مصلى المصر و لا تجوز في القرى خطأ^٧ اذ السامع يعلم بداهة ان الغرض من قوله و لا تجوز في القرى هو ضرورة اقامة القادرين منهم^٨ (على اتيان المصر ومصلاه) الجمعة مع المسلمين في المصر او مصلاه و ان العاجز عن المصر خارج عن هذه القضية

^١: قوله فخطأه قطعى آه و ذلك لان في هذا الحكم تكذيب لله تعالى في اخباره ان العاجز لا يدخل في خطابات الشرع و خروج عن اجماع الامة على ان العاجز غير مأور فيما عجز ١٢

^٢: قوله اجماعى آه فكيف اذا زاد ان الصلوة ساقطة عنه ١٢

^٣: قوله الصلوة عنه آه اى عن العاجز عن الفاتحة او عن الدخول في الصف فلله الحمد ١٢

^٤: قوله فهذا ما قلنا آه فمن قال بعدم جواز الجمعة مع العجز عند المصر فقد اتى بشئ لم يعرفه النقل و لا العقل للقطع بان العاجز عن المصر غير مخاطب بمراعاته فإى شئ حملة على مكابرة النص المطالب لاصل الصلوة و النقل باحاديث رسول الله ﷺ الجمعة واجبة على كل قرية و خمسة من اهل الرخصة و عدّ منهم اهل البادية و كاد ان يكون الدلائل النقلية غير محصورة و قد مرت ١٢

^٥: قوله مدار العلة آه فلذا كان من مذهب على رضي الله عنه ضرورة التشريق في عرفات و عليه الحنفية قاطبة و ما نسب الى على رضي الله عنه من عدم جواز الجمعة في القرى فباعثار ما فهموه من تحويل قوله و قال الشيخ الاكبر في الفتوحات انه لم يأت بهذه الامور نص من كتاب و لا سنة فاذا حصل مقدار ما يطلق عليه اسم الجماعة وجبت لا غير ١٢

^٦: قوله ان فهم آه اسم ان ١٢

^٧: قوله خطأ آه خبر ان ١٢

^٨: قوله القادرين منهم آه اى يعلم من السياق ان عليهم مراعات الشرط لا ترك الجمعة رأساً لانه خلاف السياق و لا نظير له ١٢

و ذلك لان قوله و لا تجوز في القرى فرع اشتراط المصر و الاصل (اي اشتراط المصر او مصلاه) مخصوص بالقادرين فكذا الفرع^١ و اما العاجز فمسكوت عنه^٢ هنا فكيف بمنعه عن المقطوع به بلا دليل^٣ مع ان القاطع المطالب مطالب مادام الوقت و يؤيد ما قلنا موافقة جميع الشروط و الاركان اياه كالقول بانه لا تصح الصلوة الا بالتوجه الى القبلة و لا تجوز بدونه فانه معلوم بداهة ان المراد ان مراعات التوجه ضروري على القادر لا انه يهمل الصلوة^٤ و ان العاجز هنا مسكوت عنه و ذلك لان اشتراط التوجه مخصوص بالقادر فكذا ما يتفرع عليه^٥ و على هذا حال جميع الشروط و الاركان في القول بعدم جواز الصلوة بدونها و الحاصل ان جواز الجمعة للعاجز في غير المصر لا يتصور ان يكون فيه اختلاف اصلا لانه ان كان من شرائط الوجوب كما هو اصل المذهب^٦ فهو ظاهر و ان كان من شرائط الاداء فظاهر لاخبار الله تعالى ان العاجز عن الشئ غير مأمور به^٧ ^٨ فهذا حال جميع العبادات مع شروطها و اركانها ثم

فائده نصوص الشروط و الاركان لم يوردها الشارع ليكون في مآلها و عاقبتها منجرة الى ترك اصل الجمعة لانها مؤكدات للنص المطالب لاصل الصلوة ببيان كمية المأمور به لا مزاحمات

فائده عدم تصور وجود المانع لعاجز المصر عن الجمعة كالعاجز عن سائر الشروط و الاركان اذ لا كلام في صحة جمعة المعذورين

^١: قوله فكذا الفرع أه أي عدم جواز الجمعة في القرى مخصوص بالقادرين على اتیان المصر بناء على رواية عدم جواز تعدد الجمعة ١٢

^٢: قوله فمسكوت عنه أه غير مطالب بمراعات المصر للعجز مع انه مطالب لمراعات اصل الصلوة لكونه قادرا في هذا القدر ١٢

^٣: قوله بلا دليل أه مع ان الجمعة فريضة محكمة مقطوع بها يكفر جاحدها بالاجماع لا يجوز تركها و لو مع الدليل ما دام فيه اشتباه و اختلاف لعدم جواز ترك اليقين بما دونه فلا يجوز المنع عنها مادام الوقت ١٢

^٤: قوله يهمل الصلوة أه فمن قال بعدم جواز صلوة العاجز عن التوجه و اسقاطها عنه بل بمنعه عنها فمن اضل منه و ليس بين الجمعة و بين سائر الصلوات فرق في هذا الا وجود رخصة الترك في البوادي بدفع الحرج لا غير ١٢

^٥: قوله ما يتفرع عليه أه من عدم جواز الصلوة و ذلك لان العاجز لا يتناول نص الاشتراط فكيف يحكم بعدم جواز صلوته ثم هو كيف يراعى ما طلبه الله تعالى منه فله الحمد ١٢

قوله و ذلك لان العاجز عن اتیان المصر غير داخل في دليل مراعات المصر ١٢

^٦: قوله اصل المذهب أه كما هو في مجموعة الفتاوى و حج الفتوحات و حج الميزان و جمعته عن بعض العارفين ١٢

^٧: قوله غير مأمور به أه فالعاجز عن المصر غير مأمور بمراعاته و لا شرط بدون الامر ١٢

^٨: قوله غير مأمور به أه فالقول بعدم جواز الجمعة و منعها حينئذ يستلزم تكذيب الله تعالى في اخباره و مكابرة لله تعالى في طلبه اداء الجمعة ١٢

٣: قوله بدونها أه و لولا دخول العاجزين عن الشروط والاركان تحت نص الجمعة قطعاً لما جاز لهم ترك الظهر القطعى و لما جاز جمعهم فترى انه لا كلام فى جمعة المعذورين عن السلطان و القاضى و الخطيب و اذن العام و الخطبة و سائر شروط الخاصة و المشتركة و سائر الاركان و لان عدم دخول المعذورين تحت نص الجمعة خلاف مقتضى اكديتها نعم اكديتها يقتضى عدم وجود الرخصة فى تركها كما قال به اصحاب الظواهر رحمهم الله و عليه الشيخ الاكبر رحمهم الله و ابويوسف رحمهم الله فى قوله بضرورة الجمعة فى عرفات الا ان الجمهور قالوا ان وجود الرخصة فى الترك لدفع الحرج لا لعدم اكديتها ١٢

تمة: قول القدوري و لا تجوز في القرى فرع اشتراط المصر فيقيد كاصله بالقدرة و العاجز عن المصر مسكوت عنه هنا غير مأمور بمراعاته و قد امره الله تعالى باداء اصل الصلوة فلا بد من امثال المأمور لعدم المزاحم و المنع مكابرة للنص الأمر بلا دليل و هذا كالقول بعدم جواز صلوة القاعد فانه فرع اشتراط القيام مقيد بما قيد به اصله من القدرة فالقول بعدم جواز صلوة القاعد العاجز عن القيام مزاحمة للنص المطالب لاصل الصلوة بلا دليل و هكذا حال فروع جميع الشروط و الاركان ١٢.

تمة: القائل بعدم جواز الجمعة عند العجز عن المصر خطأ من القائل بعدم جوازها عند العجز عن سائر الشروط المختصة بها و المشتركة و الاركان ١٢.

تمة: فهم عدم جواز الجمعة في غير المصر من عبارة القدوري لا تصح الجمعة الا في مصر جامع او في مصلى المصر و لا تجوز في القرى خطأ فاحش اذ لا يخفى انه يقال نحو هذه العبارة في حق جميع الشروط و الاركان فيقال لا تصح الصلوة الا بالقيام و لا تجوز قاعدا و لا تصح الصلوة الا بالتوجه الى القبلة و لا تجوز بدون التوجه و لا تصح الصلوة الا بالركوع و السجود و لا تجوز بدونهما و هكذا البواقي ففهم عدم جواز صلوة العاجز عن القيام و التوجه الى القبلة و عن الركوع و السجود خطأ فاحش خصوصا اذا قارنها المنع من اصل الصلوة مع بقاء الوقت و الامر المطالب للصلوة فانه حقيق ان يضرب في الامثال بخلاف فوت الوقت فان حينئذ عدم الجواز يستلزم المنع عن الجمعة لان الوقت كما هو شرط لصحة الاداء علة لنفس الوجوب و الخطاب الذي هو علة وجوب الاداء هو مقصور في الوقت ففواته فوات العلتين فالمنع لفقد التشريع في غير الوقت و بخلاف فوت الاجتماع لان فوته فوت المحل و الركن الاصل ١٢.

تمة: القائل بعدم جواز الجمعة عند العجز عن المصر تمسكاً بحديث على عليه السلام لا الجمعة و لا تشريق آه اشد جنونا من القائل بعدم جواز الصلوة عند العجز عن قراءة الفاتحة تمسكاً بحديث "لا صلوة الا بفاتحة الكتاب" لان العاجز غير مأمور فيفضى الى ترك القاطع بلا دليل ١٢.

تمة: الجمعة عيد جميع الامة كما ان السبت كان عيد جميع امة موسى عليه السلام و لا بد ان تزل اقدام فيها كما زلت اقدام فيه على ما اخبر الله تعالى على لسان رسوله ﷺ من ركوب هذه الامة ما ارتكب اليهود و النصارى حذو النعل بالنعل و للاجتهاد انموذج من كلام الله تعالى ﴿يُضِلُّ بِهِ

كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا» [البقرة: ٢٦] والضلالة اتباع الاوهام والاعراض عن نصوص الباب اذ غاية التمسك لو قلنا باشتراط المصر ان رعايته ضرور عند القدرة واما عند العجز فقد اخبر الله تعالى ان العاجز غير مأمور وقد انعقد عليه الاجماع وهذا كحال سائر الشروط والاركان اذ لا كلام في جواز جمعة المعذورين عنها فباي وهم من الاوهام يردون القاطع القرآني واحاديث الباب نحو "الجمعة واجبة على كل قرية" اورده المحدث الدهلوي رحمته الله في الحجّة واختاره فيها وفي المصنفى شرح المؤطا ونحو "الجمعة واجبة على كل قرية وان لم يكن فيها الا اربعة" كما في البيهقي ونحو "الجمعة واجبة على الخمسين رجلا وليس على ما دون الخمسين" ١٢٠.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

التحقيقات الثلاثة فى جواب مولوى عبدالرؤف انار دره گى



مؤلف:

مولوى محمد سرور فيضى جيجه اى رحمته الله



مرتب:

مولوى ابوالحسن صاحب زاده

حق چاپ محفوظ و مخصوص کتابخانه مولوی محمد سرور فیضی جیجہ ای رحمۃ اللہ علیہ می باشد و هیچ مؤسسه، انتشارات و یا فردی در افغانستان و یا خارج از آن، حق ندارد بدون اجازه کتبی از ناشر، این اثر را چاپ و نشر نماید. این کار شرعاً ناجایز بوده و نیز پیگرد قانونی دارد.

التحقیقات الثلاثة فی جواب مولوی عبدالرؤف انار دره گی

♦ مؤلف: مولوی محمد سرور فیضی جیجہ ای رحمۃ اللہ علیہ

♦ مرتب: مولوی ابوالحسن صاحب زاده

♦ ناشر: مولوی ابوالحسن صاحب زاده

مرکز پخش:

- فراه، ولسوالی خاکسفید، قریہ جیجہ، کتابخانہ مولوی محمد سرور فیضی رحمۃ اللہ علیہ

تلفن: ۰۷۰۶۹۶۱۲۸۹ - ۰۷۹۸۴۶۵۸۶۹

بسم الله الرحمن الرحيم

(فائده)

اعلم ان القول بعدم جواز جمعة العاجز عن المصر تمسكاً بحديث لا جمعة ولا الى آخره باطل كالقول بعدم جواز صلوة العاجز عن قراءة الفاتحة تمسكاً بحديث "لا صلوة الا بفاتحة الكتاب" و كالقول بعدم جواز صلوة العاجز عن الصف تمسكاً بحديث "لا صلوة لمن صلى خلف الصف وحده" و كالقول بعدم جواز صلوة العاجز عن اقامة صلبه تمسكاً بحديث "لا صلوة لمن لا يقيم صلبه بعد الركوع" و كالقول بعدم جواز صلوة العاجز عن المسجد تمسكاً بحديث "لا صلوة لجار المسجد الا فى المسجد" و كالقول بعدم جواز وضوء العاجز عن التسمية تمسكاً بحديث "لا وضوء لمن لم يسم" و كالقول بعدم جواز صلوة العاجز عن القيام تمسكاً بقوله تعالى ﴿قُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ [البقرة: ٢٣٨] و كالقول بعدم جواز صلوة العاجز عن توجه القبلة تمسكاً بقوله تعالى ﴿فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾ [البقرة: ١٥٠] و كذلك حال سائر الشرائط و الاركان فالاقوال الكذائيات مع دلائلها باطلة ففى متون المذهب كالمختصر و الوقاية و التنوير و الشروح كالشرح الوقاية و الدر المختار و الحواشى كالرد المحتار ان فاقد الصحة و الاقامة بمصر تنوب جمعته عن فرض الوقت مادام العقل و البلوغ ففى القهستانى فيدخل فيه المسافر و القروى و المريض آه و ان عجز عن جميع الشروط و الاركان وفى الكنز و من لا جمعة عليه ان اداها جاز عن فرض الوقت آه و لا يخفى ان ما فى القدورى من عدم جواز الجمعة فى القرى فرع لاشتراط المصر فهو كاصله (فهو اشتراط المصر) مقيد بالواجد القادر بخلاف الفاقد العاجز كما مر ١٢٠.

سؤال: هل جاز الافتاء بعدم جواز صلوة العاجز عن الركوع و السجود تمسكاً بقوله تعالى ﴿ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا﴾ [الحج: ٧٧] ام لا شبهة فى كونه خطأ فاحشاً؟

جواب: لا شبهة فى كونه خطأ فاحشاً و لا يتصور ان يكون هذا قول احد.

سؤال: ما لميته؟ **جواب:** هو كون الافتاء الكذائي مستلزماً لتكذيب الله تعالى و رسوله ﷺ و خروجاً عن اجماع الامة اذ لا بد للمفتي الكذائي من القول بدخول ^١ هذا العاجز في خطاب الله تعالى ﴿ارْكَعُوا وَ اسْجُدُوا﴾ [الحج: ٧٧].

سؤال: هل ضرر الافتاء الكذائي مقصور فيما قلت ام لا؟ **جواب:** لا بل هو مكابرة للنص المطالب من العاجز الصلوة على حسب طاقته بلا دليل.

سؤال: هل هذا الزلات مقصورة فيما قلت ام هى شاملة بجميع الاركان والشروط؟

جواب: بل هى مطردة فى الجميع فهذا حال المفتي فى افتائه بعدم جواز جمعة العاجز عن المصر مع ان لا النفى للجنس لا يثبت به الشرطية بدون القرينة فكيف و الحديث معلل بعله الاجتماع حيث كانت فلذا كان مذهب على رحمته الله التشريق فى برية العرفات و عليه الحنفية رحمته الله قاطبة بلا خلاف ١٢ و مال اصحاب الفتاوى بضرورة التشريق فى غير المصر ١٢.

(فائده)

قال ائمة الاصول رحمته الله من اصحابنا الحنفية رحمته الله ان النصوص القرآنية باعتبار عمومها و اطلاقها ايضا من القواطع مقدمة من الاخبار الاحاد او امرها اسباب وجوب الاداء (كما ان اوقاتها اسباب نفس الوجوب) مطالبة لاحكامها مادام بقاء جزء^٢ من اجزاء الوقت.

^١: و هو خلاف ما اخبر الله تعالى فى النصوص المتواترة المتظاهرة و خلاف اجماع الامة على ان امر العاجز غير موجود شرعا و انما الاختلاف فى جواز وجوده عقلا ١٢

^٢: فعلى هذا من فاتته الجمعة عن الجماعة الاولى وجب عليه ادائها فى جماعة اخرى و عليه باداء الظاهر ما كان عليه قبل الجماعة الاولى كما فى مجموعة الفتاوى و ذلك لبقاء المطالب القاطع على حاله فى حق من لم يؤد الجمعة و ما طلب الا و يتصور الاداء فهذا الحكم ثابت باشارة عموم النص و اطلاقه و كذلك حكم جواز جمعة فاقد المصر العاجز عن اتيانه بل و حكم العاجز عن سائر الشروط و الاركان ١٢

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين و العاقبة للمتقين و الصلوة و السلام على رسوله محمد و آله و اصحابه اجمعين
اما بعد فهذه رسالة سميتها التحقيقات الثلاثة لرد مانعى الجمعة الفتها فى زمان سلطنة السلطان ابن
السلطان السعيد الشهيد المتوكل على الله محمد ظاهر شاه اللهم طول عمره و خلد سلطنته و ملكه
بدعاء اوليائك و احشره يوم القيمة فى زمرة اصفياك ارد بها ما الفه المولى عبدالرؤف فى
منع الجمعة عند تخرج^١ الامصار و لا يرى امر قضاة المسلمين مؤثراً فى الباب و فيه تهاون امر
السلطنة و تشويش الرعية و تفريق جمعية المسلمين و خروج عن مذهب اهل السنة و الجماعة بل
من فارق قدر شبر عن جماعة الرعية المطيعين تحت امر السلطان فقد خلع رقبة الاسلام عن عنقه
كما اخبر الله تعالى على لسان رسوله ﷺ ثم اعلم ان اشتراط السلطان و المصر لصحة الجمعة انما هو
من بعض الاصحاب^٢ الرأى و كذلك تفسيره و انما نسب الى المذهب باعتبار التخريج و اما زعم
عدم صحتها فى القرى و البرارى عند تعذر المصر و عدم صحتها بدون السلطان عند عدمه و تعذره
فتخمين محض^٣ (فى مقابلة نصوص الباب) (اى لا تمسك بنصوص الشروط لعدمها حـ) لا
يتصور بنائه على مذهب اصحاب التخريج ايضا فضلا من ان يكون مذهبا لامانا و صاحبيه رحمهم الله و
لا يحل لاحد النظر الى كلامنا الا بعد حفظ ثلاث تأسيسات و عليه يدور وضوح الحق الصراح
الاول ان نسخ النص الاخر نزولا و تخصيص عمومته و تقييد اطلاقه بالنص الاول غير متصور
سواء كان الزمان بينهما ساعة لطيفة او سنين كثيرة بل الامر مقلوب و هذا امر مسلم عند جميع

^١: قوله عند تخرج أه لان هذا عندى شئ ياباه المنقول و المعقول و لا نظير له فى الشرع بل تخمين محض فى مقابلة القاطع القرأى و اخبار الله تعالى على
خيريتها على العموم و الاطلاق و الاقوال و الافعال من رسول الله ﷺ و الصحابة رضي الله عنهم فى اقامة الجمعة فى القرى و غيرها كما سيأتى ١٢
^٢: قوله بعض اصحاب أه كما فى مجموعة الفتاوى للمولى عبدالحى رحمهم الله و قد رجع اليه آخرأ لما طالع الجامع الصغير و قد كتب عليه مقدمة و زينه بالحواشى
و وافقه فى ذلك جم غفير من اعلامنا الحنفية و قد طالعهنا بحمد الله و حسن عونه و ايقنا عدم اشتراط المصر و السلطان من عبارته و ذهب اليه ايضا القاضى
القضاة محمد عناية الله البخارى كما فى فتاوى البخارى المطبوع فى مطبع كاكان صفحة (٧١ و ٧٢) مع انه لا يضرنا القول بالاشتراط لان ذلك مقصور
على حالة القدرة كسائر الشروط و الاركان ١٢

^٣: قوله فتخمين محض أه اذ لا قدم للشروط و نصوصها عند العجز مع بقاء الامر الموجب المطالب للجمعة على حاله بدون مزاحم و هذا كحال سائر الصلوات
و وجود الترك فى الجمعة رخصة لدفع الحرج لا لامر آخر ١٢

^٤: قوله غير متصور أه و الا لتصور نسخ شرعنا و تخصيص عموم آياته و تقييد اطلاقها بالشرائع المقدمة و اذ ليس فليس فلا يتصور نسخ الجمعة و لا تخصيص
عمومها و لا تقييد اطلاقها بالنصوص الظهرية بل نصوص الجمعة مطلق العنان بالنسبة الى نصوص الظهر و هى مفقودة فى قدر التزام و انما رتب رخصة
فعل الظهر رخصة ترك الجمعة و ضرورة فعله عدم جوازها بخروج الوقت لزوال التزامه فى هذا القدر ١٢

الامة فلو فرضنا ان قاطع الجمعة خص بعض افراد الظهر لصارت افراد الباقية مظنونة جازت ان تخص بعد ذلك بالاحاديث الواردة في القرى فكيف تبقى مقطوعة مع عموم المزاحم و اطلاقه^٢ و الثاني ان النص الموجب المطالب لاصل الصلوة جمعة كانت او غيرها لا يتصور^٣ ان ينسخ او يخص او يقيد بالنصوص الواردة لاركانها و شروطها لعدم المزاحمة نقلا و عقلا اما نقلا فلان قوله تعالى ﴿ارْكَعُوا وَ اسْجُدُوا﴾ [الحج: ٧٧] لم يورد لرفع الايجاب الثابت بقوله تعالى ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [البقرة: ٤٣] و لا لتخصيصه و لا لتقييده فلا يقال ان القادر على الركوع و السجود او العاجز عنهما خارج عن الامر الموجب بهذا النص و قس عليه قوله تعالى ﴿فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾ [البقرة: ١٥٠] و غيره و اما عقلا فلان المولى اذا امر عبده الى موضع معين ثم قال للقادر منهم على حمل شئ معه احمل هذا الشئ معك و الا لا يصح ذهابك لم يكن بهذا القول مخرجا لبعض عبده عن كونه مأمورا بالذهاب نعم تقييد الاداء امر آخر و الامر بالذهاب و ايجابه امر آخر فلا يلزم من تقييده تقييده فلو فرضنا ان النص المصر مقطوع متناً و مراداً و ان عدم جواز الجمعة بدونه امر مجمع عليه بين الامة لكان^٦ غير مغير لعموم قوله تعالى ﴿فَاسْعَوْا إِلَى

^١: قوله فلو فرضنا آه انما قلنا لو فرضنا لان التخصيص الحقيقي غير متصور هنا لفقد الشرط المقارنة بل قيل انه لا يوجد في النصوص بالتتابع كما في بعض حواشي التلويح^{١٢}

^٢: قوله و اطلاقه آه اذ لا يخفى ان ترك الظهر مع كونه مقطوعا به انما هو لقاطع الجمعة ثم هذا القاطع كما ترى ملبس بلباس العموم و الاطلاق فوجب ان يكون ترك الظهر ايضا كذلك اداء للمزاحم و المزاحم حقوقهما على قدر التزام^{١٢}

^٣: قوله لا يتصور آه ضرورة عدم اتحاد الوجوب و الاداء فلا يكون دليل احدهما نفيا و اثباتا مغيرا لدليل الاخر^{١٢}

^٤: قوله قوله تعالى آه فلا بد من اداء الصلوات البتة فان مع القدرة على الاركان و الشروط فمعها و الا فبدونها فتري ان الصلوات واجبة على المؤمى صحيحة تامة منه على قدر الحال فكذا العاجز عن جميع الاركان و الشروط داخل (لعموم اللفظ و وجود العلة التي هي المأخذ اى الايمان في العاجز ايضا^{١٢}) تحت امر الجمعة و رخصة الترك فيها لدفع الحرج امر آخر فتري صحتها من العاجز عن جميع الاركان و الشروط القواطع و انه لا كلام فيه فكذا امر المصر على فرض شرطيته كالسلطان الذى هو من قرينه قال بحر العلوم فى الاركان لا خلاف بين المشائخ فى جواز الجمعة عند عدم السلطان و قال فى مجموعة الفتاوى للمولى عبدالحى رحمته الله و فتاوى اهل البخارى صفحة (٧٢/٧١) ان الجمعة جائزة فى كل المواضع بدون الكراهية آه ملخصا^{١٢}

^٥: قوله فلا يلزم آه فهذا حال دلائل جميع الشروط و الاركان مع النصوص الموجبة المطالبة لاصل الصلوات جمعة كانت او غيرها فتري انها لم تورد لتغييرها اصلا لعدم وقوع النفي و الاثبات فى جهة واحدة فلا يلزم من نفي الجواز نفي كونه مأمورا^{١٢}

^٦: قوله لكان غير آه اى كلواحد من النص و دليل عدم الجواز لم يجعل المأمور بامر الجمعة خارجا عنه فلا بد من الحكم بالجواز على قدر الحال لوجود المطالب مع عدم التزامه اذ دلائل عدم الجواز بدون الشرائط و الاركان مقصور على حالة مقدوريتها دون العجز و الارجع الشأن الى منع الجمعة من حيث هى و هو مفقود اجماعا كما فى حج الميزان و غيره^{١٢}

ذِكْرِ اللَّهِ [الجمعة: ٩] و اطلاقه اصلا و ذلك لعدم المزاحمة^١ فالقادر على المصر و العاجز عنه داخِلان تحت امر السعى كما كان (اي الدخول) من قبل نص المصر نعم ترخيص الترك لدفع الحرج امر آخر فترى وجوب الجمعة عند عدم السلطن عند الامن و لو فى دار الحرب و ترى صحتها من الخطيب و من معه و لو كانوا عاجزين عن جميع الاركان^٢ و الشروط القواطع و الثالث ان الشارع اذا اخبر بتشريع شئ الى يوم القيمة من حيث هو هو لا يتصور منه النهى عنه من هذه الحيثية و قد اخبر الله تعالى (كما فى حديث ابن ماجة) بلسان رسوله ﷺ بقيام الجمعة الى يوم القيمة و كونها مأمورا بها من حيث هي فلا يتصور ورود نهى عنها من الحيثية الكذائية اجماعا نعم المنع العروضى^٣ امر آخر مقصور على حالة مقدورية الاركان و الشروط؛ فمن ظن عدم صحة الجمعة عند عدم مقدورية المصر او السلطان او سائر الاركان و الشروط فقد التبس عليه النهى الذاتى بالنهى العروضى لا يتصور بناء قوله على مذهب اهل التخرىج القائلين بشرطية المصر و السلطان فضلا عن منقول^٤ المذهب و خالف الامر القاطع القرآنى و الاخبار

^١: قوله لعدم المزاحمة أه فكيف و حديث على ﷺ من اوضح الدلائل على جواز الجمعة فى القرى و البرارى بجامع العلة اذ هو معلل بجمعة الاجتماع مع انه سيق لدخول المصر المجرد تحت النفى كما سيأتى ١٢

^٢: قوله جميع الاركان أه فكذا امر السلطان كما فى اكثر الفتاوى و كذا امر المصر كما فى مجموعة الفتاوى و فتاوى اهل البخارى و الحجة للمحدث الدهلوى و المصطفى شرح المؤطا ايضا للمحدث المذكور و حج الفتوحات و حج الميزان و خلاصة الفتاوى فى بحث جمعة منى و عرفات و هو المتعين فى الجامع الصغير و كذا فى رحمة الامة عن ابي يوسف ﷺ بل اجماع الائمة فى اصل الجواز كما فى حج الفتوحات و حج الميزان قال بعض العارفين ان هذا قول ائمة المذاهب كما فى جمعة الميزان اذ لا نهى و لا تحجير فى الجمعة من الشارع اجماعا كما فهم من حج الميزان ١٢

^٣: قوله العروضى أه يعارض تفويت الشرط و الركن بل هذا المنع فى الحقيقة امر بمراعات الشرط و الركن فلهذا اقتصر على القادر على الشرط و الركن بخلاف العاجز عنهما اذ لا امر حينئذ بمراعاتهما فلا شرط و لا ركن فالتفويت غير متصور بل الشرط و الركن حينئذ منعدمان ١٢

^٤: قوله و الشروط أه اذ جاء فى متون المذهب جواز الجمعة فى غير المصر عند تحرجه حيث قال اصحابها ان من شروط وجوب الجمعة هو الاقامة بمصر فاخرجوا من لفظ الاقامة السفر مطلقا سواء كان فى المصر او غيره و من لفظ المصر غيره كما فى رد المحتار و جامع الرموز و غيره و ذلك لاعتبار القيود فى الروايات خصوصا فى المتون المختصرة فاخرجوا الاحوال الثلاثة عن كونها مع شرائط الوجوب و لم يجعلوها منفية للجواز بقولهم و تقع الجمعة فرضا ان صلاحها فاقدتها ففاقد الاقامة بمصر هو المسافر سواء كان فى المصر او غيره و المقيم فى غير المصر ١٢

^٥: قوله منقول المذهب أه المذكور فى الجامع الصغير المطبوع فى المطبع العلوى صفحة (١٩ و ٢٠) فمن جملة عبارته ملخصا محمد ﷺ عن يعقوب ﷺ عن ابي حنيفة ﷺ و ان كان (اي الامام فى المنى) غير الخليفة و غير امير الحجاز و هو مسافر فلا جمعة فيها أه هذا يتعين ان المراد بالنفى هو نفى الوجوب لا الجواز (لان السفر لا يمنع الجواز اجماعا) و انه اذا كان مقيما فعليه الجمعة سواء كان معه عدد كثير او قليل مادام حصول مادتها كما يشعر عليه الاطلاق و يتعين ايضا بالسباق و السياق ان المراد بنفى الجمعة فى عرفات انما هو نفى الوجوب فى ائمتنا الثلاثة لا الجواز و قد صرح بذلك فى خلاصة الفتاوى فى بحث جمعة منى و عرفات و اول فى جامع الرموز على ان المصر هو من شرائط وجوب الاداء و فى رحمة الامة قال ابويوسف ﷺ انه يصلى الجمعة فى عرفات و اورد الامام الشعرانى فى الميزان عن بعض العارفين بما ملخصه ان السلطان و المصر من شروط الايجاب لا الصحة عند الائمة و اورد فى حجة اقوال ائمتنا ﷺ و غيرهم فى جمعة عرفات على وجه انه لا خلاف فى اصل الجواز و على انه لم يورد نهى من الشارع اجماعا بين الائمة و سائر اهل الكشف و هكذا قرر الشيخ الاكبر اقوال الائمة فى حج الفتوحات و اختار هو ان اقامة الجمعة فى عرفات من اوجب الواجبات و قال فى جمعها انه لم يات بهذه الامور نص من كتاب و لا سنة فاذا حصل ما يطلق عليه اسم الجماعة وجبت لا غير ١٢

القاطع القرآني بخيرية الجمعة واحاديث الباب نحو "الجمعة واجبة على كل قرية" (اورده المحدث الدهلوى فى الحجّة واختاره) ونحو "الجمعة واجبة على كل قرية وان لم يكن فيها الا اربعة" (اورده فى البيهقى) ونحو "ان اهل البادية من الخمسة الذين لا جمعة عليهم" (اورده المحدث الدهلوى فى الحجّة) وجميع رسول الله ﷺ فى سفر الحديبية والحنين كما فى ابى داود والصحابة رضيهم في سفر الحديبية كما فى المبسوط (صفحة ٢٥) وجميع الناس مع الصحابة رضيهم في السواحل ومصر زمان خلافة عمر رضي الله عنه و عثمان رضي الله عنه بامرهما كما فى البيهقى و كتابة عمر رضي الله عنه الى البحرين ان ادوا الجمعة بجواثى و اينما كنتم كما فى مصنف ابن ابى شيبة و صححه ابن خزيمة و ايضا كتابة عمر رضي الله عنه الى ابى هريرة رضي الله عنه فى البحرين ان اد الجمعة بجواثى و حيثما كنت كما فى المبسوط صفحة (٢٣) فترى انه لا مناقضة بين اشتراط المصر و لو فرضنا انه قطعى و بين دلائل اقامة الجمعة بدونه كما انه لا مزاحمة بين حديث الايمان فى الصلوات الخمسة و بين تشريع اركانها و شروطها لان هذا من واد و ذلك من واد آخر^١ و قد كتب المولى عبدالرؤف اناردره كى رسالة فى منع الجمعة و شدد على^٢ فى افتائى^٢ و لكنه التبس عليه امران احدهما عدم التميز بين ما^٣ هو اصل المذهب و بين ما هو مذهب بعض اصحاب التخريج (مع ان قولهم ان هذا على تخريج الكرخى و هذا على تخريج الثلجى ينادى باعلى نداء ان هذا ليس من صريح المذهب) (لان فى اصل المذهب المصر هو العمران مع كونه من شرائط الوجوب و هو الموافق لاحاديث الباب) و الثانى عدم التميز بين ما هو منع عروضى و بين ما هو منع ذاتى (و الممنوع الكذائى مبعوض عند الله تعالى) فظن من

^١: قوله واد آخر أه فلا مناقضة بين ما فى المتون من اشتراط المصر و بين ما فيها من جواز جمعة فاقد شرط الإقامة بمصر اى سواء كان فى السفر مطلقا او فى الإقامة فى غير المصر وذلك لان امر الطلب شامل للكل و الترك للرخصة فجاز اقامتها عن فرض الوقت مادام صدرت عن عاقل بالغ فلو قلنا بعدم الجواز عاد امر الترخيص على موضوعه بالنقض كما فى رد المحتار و غيره^{١٢}

^٢: قوله فى افتائى أه حيث افتي ان جميع المسلمين داخلون تحت الامر بالجمعة (كما فى التفسير الاحمدى) فلا بد من الحكم فى الجواز من جميع المسلمين فى جميع المواضع فلو فرضنا شرطية المصر و السلطان فضرورة مراعاتهما انما هو عند مقدوريتهما فقط و هذا كسائر الاركان و الشروط القواطع فترى صحة جمعة الخطيب و من معه و ان عجزوا عن جميعها و ما ذلك الا لدخول الكل تحت الامر و عدم تصور التخصيص و عليه نصوص الباب قاطبة و هو المتعين من الجامع الصغير و ما ادريك ما الجامع الصغير كتاب هو ام المتون و مدار المذهب^{١٢}

^٣: قوله ما هو أه و هو مطلق العمران المراد فى القرى المقابل للبرارى كما هو المعنى الحقيقى للمصر لانه بمعنى القطع و الحجز و الحد المستعمل بين الفقهاء كقولهم صح التيمم لبعده عن المصر الخ و كقولهم جاز التنفل على ظهر الدابة خارج المصر الخ و كقولهم يقصر المسافر اذا تجاوز بيوت مصره الخ و عليه ظاهر اطلاق المتون فى تفسير مصر الجمعة حيث اكتفى اصحابها بمطلق كون الموضوع تحت حماية القاضى و نحوه و لم يشترطوا كونه ساكنا فيه كما فى التحرير على رد المحتار و هذا المعنى هو المتعين من الجامع الصغير (١٩ و ٢٠) كما لا يخفى على من طالعه فعلى هذا هو مرادف للقرى مع ان اشتراط المصر التخيصى لا يضرنا اذ ضرورة مراعاته انما هو عند مقدوريته فقط و القاطع المطالب على حاله مطلقا^{١٢}

قول بعض اصحاب التخریج فلا تجوز الجمعة فى القرى عدم جوازها مطلقا و لو عند العجز عن اتيان المصر اذ هذا الظن خطأ فاحش لا يتصور^١ الحكم الكذائى فى الاركان و الشروط القواطع فكيف بالظنيات فلنبين فى شرح رسالته موضع زلته فى الامرين المذكورين و ان ليس فى الجمعة الا ايجاب او ترخيص الترك فى بعض المواد كما نطقت به احاديث الباب قاطبة و هى^٢ القرائن لحمل نص الجمعة على الطلب الشامل للايجاب و الاستحباب^٣ بالاشتراك المعنوى مع عموم الخيرية و اطلاقه كما اخبر الله تعالى به و سيأتى ان هذا هو مذهب ائمتنا الثلاثة بل عليه الاجماع و هو المستعان.

قال المولى عبدالرؤف "بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لوليه و الصلوة على نبيه و على آله و اصحابه و سلم قال ابن عباس رضي الله عنه ان اول^٤ جمعة جمعت بعد مسجد رسول الله ﷺ فى مسجد عبدالقيس بجواثى من البحرين آه و فى الحاشية هى قرية من قرى البحرين و حكى ابن التين عن الشيخ ابن الحسن انها مدينة و فى الصحاح للجوهري و البلد ان للزمخشري جواثى حصن بالبحرين و قال البكري هى مدينة بالبحرين و به استدل الشافعية على ان الجمعة تقام فى القرية اذا كان فيها اربعون رجلا احرار مقيمين قلنا^٥ لا

^١: قوله لا يتصور آه لانجراره الى منع الجمعة من حيث هى و هو من فضائح الوقت و المنع العروضى مقصور على حالة مقدورية الاركان و الشروط فلا مناقضة بينه و بين الاحاديث الواردة فى القرى و البوادي فله الحمد ١٢

قوله و ايضا فى رسالته زلة ثالثة و هو عدم الفرق بين فرضية الجمعة و بين ادائها فظن تصور تخصيص النص الموجب المطالب لها بحديث على رضي الله عنه و سائر دلائل الاداء صحة و فسادا اذ هذا غير متصور و لو كانت ذلك الدلائل من القواطع فلا يجوز نسبة هذه الفضائح الى امام المذهب ١٢

^٢: قوله و هى القرائن آه قد اتفق ائمة الاصول على حمل الامر على ما تقتضيه القرائن عند وجودها و انما الاختلاف فى الامر المطلق عنها ١٢

^٣: قوله الاستحباب آه فعلى هذا لا تخصيص ينجر الى ظنية فرض الجمعة اذ تخصيص يقتضى سبق الدخول فلم يكن البعض داخلا تحت الايجاب ابتداء ١٢

^٤: قوله كما اخبر الله تعالى آه و هو ﴿ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [الجمعة: ٩] و الاخبار لا يقبل النسخ و التخصيص و التقييد قطعاً ١٢

^٥: قوله اول جمعة آه و هذه الحادثة كانت حين عود الناس الى الاسلام من بعد ما ارتد اكثر قبائل العرب بعد وفات رسول الله ﷺ كما فى الكشف و بعض شروح مسلم و ايضا لم تكن جمعة مسجد رسول الله صلى الله تعالى عليه و آله و صحبه و سلم باؤل بل هى تقام قبل الهجرة بكثير من الزمان كما فى المبسوط و فتح القدير و غيره و قد امر عمر رضي الله عنه اهل جواثى بالجمعة فيها و اينما كانوا فجميع ما قاله الماتن لا فائدة فيه ١٢

^٦: قوله قلنا لا نسلم آه و هذه الاستدلالات لا يتصور ان يكون من امام المذهب لعدم وجود الزمخشري و نحوه و الشافعية فى زمنه مع ما يأتى من مذهبه و انما هذه من تابعى بعض اصحاب التخریج و الحق ان لا فائدة فى كتابة هذه الرسالة بل خيف على مؤلفها ما خيف و ذلك لان نهاية التسليم ان نقول باشتراط المصر و السلطان فيكون ضرورة مراعاتهما عند مقدوريتهما فقط كسائر الشروط و الاركان و اما عند التخرج و العجز فالحكم بعدم جواز الجمعة لا يتصور ان يثبت بدليل الشرط لعدمه حينئذ لا هو مقاومة لامر الله تعالى بالوهم المجرد فلا يوجد من عدم جواز الجمعة فى القرى فهو عند مقدورية المصر بناء على رواية عدم جواز تعدد الجمعة و اما عند العجز فلا نظير له فى الشرع فترى فى متون المذهب جواز الجمعة فى فاقد الإقامة بمصر فيتناول كونه مسافرا فى

نسلم انها قرية بل هي مدينة كما حكينا و قد يطلق اسم القرية على المدينة لاعتبار المعنى اللغوى (قلت فكذلك يطلق اسم المصر على القرية كما فى ابواب التيمم و الصلوة النافلة و السفر) كما فى قوله تعالى ﴿وَلَوْلَا نُزِّلَ هَذَا الْقُرْآنُ عَلَى رَجُلٍ مِّنَ الْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ﴾ [الزخرف: ٣١] يعنى مكة و طائف فلا يتم هذا الاستدلال بهذا الوجه" اقول لا فائدة فى هذه التكلفات و قد كتب ابوهريرة رحمه الله الى عمر بن الخطاب يسأله عن الجمعة بجواثى فكتب اليه ان جمع بها و حيثما كنت كما فى المبسوط صفحة (٢٣) و قد مرّ مع الاقوال و الافعال من رسول الله ﷺ و الصحابة رضيهم الله عنهم مصرحة^١ فى القرى و البوادي فى مبحث التأسيس الثالث مع ان الشرط فى اصل المذهب انما هو مطلق العمران سواء سميها مصرا او قرية و ان بانتفاء انتفاء الوجوب دون الجواز ففى الجامع الصغير المطبوع فى المطبع العلوى (صفحة ١٩ و ٢٠) محمد بن عبد الله عن يعقوب بن عبد الله عن ابي حنيفة رحمه الله فى الجمعة بمى فان كان الامام امير الحجاز او كان الخليفة مسافرا جمع و ان كان غير الخليفة و غير امير الحجاز و هو مسافر فلا الجمعة فيها و قال محمد بن عبد الله لا الجمعة بمى و لا الجمعة بعرفات على قولهم جميعا آه فقوله و هو مسافر يتعين ان المراد بالنفى هو نفى الوجوب^٢ و انه اذا كان مقيما فعليه الجمعة^٣ فهذا معنى ما قال اهل التحقيق ان شرطية السلطان و المصر بالمعنى الذى قاله بعض اصحاب الرأى ليس من اصل المذهب بل المذهب ان الشرط هو مطلق العمران و ان بانتفاء انتفاء^٤ الوجوب فقط ففى رحمة الامة فى اختلاف الائمة قال

المصر او مقيما فى غيره او مسافرا فيه ملخص المقام ان المواد اربعة بضرب الاثنين فى اثنين فذكر فى المتن ان من جملة شرائط الوجوب هو الإقامة بمصر ليخرج بالقيد المسافر مطلقا و المقيم فى غير المصر كما فى رد المحتار و جامع الرموز و غيره ثم ذكر اصحاب المتن جواز الجمعة لفقد شرائط الوجوب فتبين جوازها من مسافر مطلقا و المقيم فى غير المصر فهذا لا يناقض قولهم باشتراط المصر كما لا يناقض قولهم بجواز صلوة العرا قولهم باشتراط ستر العورة و كذلك سائر الاركان و الشروط سواء كانت فى الجمعة او غيرها من الصلوات او غيرها من المأمورات و ذلك لان ترك الجمعة للمسافر و فى القرى و البوادي انما هو للرخصة و الا فالامر شامل لكل فلولوا حكمنا بجوازها مادام صدرت عن عاقل و بالغ عاد امر الرخصة على موضوعه بالنقض كما فى رد المحتار و غيره و لكن آخر دعوانا ان الحمد لله رب العلمين^{١٢}

^١: قوله مصرحة آه فى صريح الوجوب فى القرى و رخصة الترك فى البوادي مع كتابة عمر بن الخطاب رضي الله عنه ايضا الى البحرين ان ادوا الجمعة بجواثى و اينما كنتم كما فى مصنف ابن ابي شيبة و صححه ابن خزيمة و فى مجموعة الفتاوى عن جم الغفير من اعلامنا الحنفية ان لفظ اينما شامل للقرى و الامصار^{١٢}

^٢: قوله نفى الوجوب آه اى اجماعا و ذلك للاجماع على ان السفر لا يمنع الجواز و عليه احاديث الباب و عموم القرآن و اطلاقه^{١٢}

^٣: قوله فعليه الجمعة آه فهذا ما ترى من اقوال ائمتنا الثلاثة ليس عدم الجواز المذكورا فى عباراتهم و لم يجز عن الجواز و عدمه بحث بل السباق و السياق يتعين ان المراد بالنفى هو نفى الوجوب فقط و عليه نصوص الباب قاطبة^{١٢}

^٤: قوله انتفاء الوجوب آه فمن هنا علمت ان جميع دلائل المنع التى اوردها الماتن فى رسالته ليس من الامام بن عبد الله و صاحبيه رضيهم الله عنهم قطعاً^{١٢}

ابويوسف رحمته الله انه يصلى الجمعة فى عرفات و ايضا^١ نقل الامام الشعرانى فى الحج الميزان اصول الائمة و سائر اهل الكشف على وجه انه لا اختلاف فى جواز الجمعة فى عرفات و على انه لم يورد النهى^٢ من الشارع فنقل عن ابى يوسف رحمته الله انه يصلى الجمعة فى عرفات لعدم ورود النهى و انه قال الجمهور ان عدم اقامتها فيها اخف و فى جمعة الميزان عن بعض العارفين ان الشروط عند الائمة للتخفيف لا للصحة لان الله اطلق الطلب^٣ و سكت عن الشروط آه ملخصا و كذلك نقل الشيخ الاكبر اقوال الائمة فى حج الفتوحات فى جمعة عرفات على وجه انه لا اختلاف فى اصل الجواز و اختار هو ان اقامة الجمعة فيها من اوجب الواجبات و فى جمعتها انه لم يأت بهذه الامور نص من كتاب و لا سنة؛ فاذا حصل ما يطلق عليه اسم الجماعة وجبت لا غير فلذا اورد فى خلاصة الفتاوى اختلاف ائمتنا الثلاثة فى جمعة منى و عرفات دائراً بين الايجاب و عدمه و فى جامع الرموز تحت قول الماتن لاداءها المصر اى لوجوب ادائها مع ما قد علمت ان القول باشتراط المصر التخريجي و عدم جواز الجمعة فى القرى لا يضرنا لان النهى العارضى لاجل ان لها اركاناً و شروطاً لم ترع مقصور على حالة مقدوريته قطعاً و اما القول بعدم الجواز عند تخرج المصر فينجر الى منع الجمعة من حيث هى و ليس بتمسك دلائل اشتراط المصر لعدمها حينئذ و فى المنع الذاتى معارضة للقاطع القرآنى امراً (هو قوله تعالى ﴿فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الجمعة: ٩]) و اخباراً (هو قوله تعالى ﴿ذَلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [الجمعة: ٩]) و احاديث الباب قاطبة و

^١: قوله و ايضا آه قال المشايخ ان العامل على قول ابويوسف رحمته الله او محمد رحمته الله غير خارج عن المذهب بل هو عامل فيه فكيف اذا ثبت الاجماع على اصل الجواز فى عرفات و نحوها ١٢

^٢: قوله نهى من آه و ذلك لان النهى الذاتى اى نهى الجمعة من حيث هى هى منجر الى بغضها و خلاف ما اراد الشرع من تشريعها بخلاف النهى العروضى فانه غير منجر الى ترك الجمعة البتة بل الغرض منه ان ترعى الجمعة مع اركانها و شروطها عند مقدوريته فقط و لا دلالة لنصوصها على ترك الجمعة عند عدم مقدوريته فبقى الامر بالمطالب لاصل الجمعة بلا مزاحم على كل حال فمن ظن عدم جواز الجمعة عند العجز عن الشروط و الاركان فقد عارض القاطع القرآنى بمجرد و هم منشأ الغفلة عن الفرق بين النهى العروضى و بين الذاتى و هو زلة عظيمة اذ الثانى مفقود فى الجمعة اجماعاً كسائر الصلوات و العبادات هذا ثم هذا ١٢

^٣: قوله اطلق الطلب آه و قد صرح ائمة الاصول ان العمل بالعموم واجب ما امكن و المطلق جار على اطلاقه و ان زاحمهما الاخبار الاحاد فكيف مع موافقة الاخبار كما مر خصوصاً حديث على رحمته الله لانه معلل بعللة الاجتماع فلا مفهوم للفظ المصر كلفظ تأييد الوالدين ١٢

^٤: قوله و لا سنة آه فلم يعرف هو رحمته الله حديث على رحمته الله ناهياً و علل ابويوسف رحمته الله فى قوله باقامة الجمعة فى عرفات بانه لم يورد نهى من الشارع فى موضع من المواضع مع ان الحديث المذكور فى اماليه فلم يعرفه ناهياً و قد قرر له ذلك غيره من الجمهور كما مر فما نسب الى على رحمته الله و غيره من عدم جواز اقامة الجمعة فى القرى فباعتبار تأويل اقوالهم على ما عرفه بعض تابعى اصحاب التخريج و هو غلط اذ الحديث معلل بعللة الاجتماع و قد مر ان صحابة رضي الله عنهم رسول الله ﷺ قد كانوا يقيمون الجمعة فى جميع المواضع من غير انكار من على رحمته الله و غيره من الدلائل ١٢

فلهذا كان مذهب على رحمته الله ضرورة التشريق بعرفات و عليه اجماع الحنفية و فى اصول الفقه ان الراوى اذا عمل على خلاف روايته فروايته ساقطة ١٢

أفعال رسول الله ﷺ و أقوال الصحابة رضي الله عنهم و أفعالهم بمجرد الوهم قال "ولئن سلم أنها قرية فليس في الحديث أنه ﷺ اطلع على ذلك وأقرهم عليه" أقول هذه القضية كانت في خلافة أبي بكر رضي الله عنه بعد رجوع الناس إلى الإسلام من بعد أن ارتد أكثر قبائل العرب و أمر الجمعة يومئذ كان أظهر على الصحابة رضي الله عنهم و المسلمين من الشمس ثم هذا غفلة عما قالوا في تأويل حديث على رضي الله عنه من أنه لا يظن بعلي رضي الله عنه قاله من عند نفسه بل هو محمول على السماع فكيف يظن بهؤلاء الأجلة أنهم تركوا الظهر و أقاموا الجمعة من عند أنفسهم في موضع لا تصح فيه الجمعة خصوصاً في زمان اشتهاً أمرها فيما بينهم قال "واستدل^٢ أبو حنيفة رحمه الله بما قال على رضي الله عنه لا جمعة ولا تشريق إلا في مصر جامع أو في مدينة عظيمة صححه ابن حزم و ما قال النووي حديث على رضي الله عنه متفق على ضعفه فكانه لم يطلع إلا على أثر الذي فيه المجاج و لم يطلع على منصور فانه سند صحيح و لو اطلع لم يقل بما قاله كذا في العيني حاشية البخاري" أقول نسبة هذا الاستدلال إلى أبي حنيفة رحمه الله ليثبت به اشتراط المصر التخريجي و ان بانه عدم الجواز تخمين^٣ محض لا يرتضيه امام المذهب لما علمت ان اصل المذهب هو اشتراط العمران سواء

^١: قوله و لئن سلم أنه أعلم ان نسبة الفرق بين المصر و بين القرية إلى أبي حنيفة رحمه الله انما هو من بعض اصحاب التخريج و هو غير صحيح لان حمل المصر على المعنى المقابل للقرى مجاز و لا قرينة له بل القرائن و هي احاديث الباب مانعة و الحق حمله على المعنى الحقيقي و هو الحجز و القطع و الحد المرادف لمعنى القرى المقابل للبرارى و فيه جمع بين احاديث الباب و في مفردات الراغب الاصفهاني لغريب القرآن المصر اسم لكل بلد مضمون أى محدود يقال مصرت مصرأى بنيتها و المصر الحد ففى الحديث "الجمعة واجبة فى كل قرية" أورده المحدث الدهلوى فى الحجة و اختاره فيها و فى المصنفى شرح المؤطا إلى غير ذلك من احاديث الباب ١٢

^٢: قوله و استدلال أنه أعلم انه لما لم يكن منع الجمعة فى نحو عرفات من اصل المذهب لا يتصور شئ من دلائله قال به أبو حنيفة رحمه الله و صاحبه رضي الله عنه بل فى هذا الاستدلال تخليط بين اصل المذهب و بين التخريج قال المحدث الدهلوى أكثر التأسيسات الاصولية لم يثبت بها رواية عن أبى حنيفة رحمه الله و صاحبيه رضي الله عنه و فى مقدمة الاشباه و النظائر ان الضوابط الاصولية من المشائخ لا من أبى حنيفة رحمه الله و صاحبيه رضي الله عنه و أيضاً قال المحدث الدهلوى فى الحجة و المولوى عبدالحى فى مقدمة الجامع الصغير بما حصله ان من ظن ان بناء المذهب على ما هو المذكور فى اصول البيهقي او الهداية و قاضى خان و الظهيرية و التبيين و نحوها فقد اختلط عليه الامر بل هى كتب اختلط فيها التخريجات مع منقول المذهب فيجب ان لا يضاف كل ما فيها إلى امام المذهب و الواقف بهذا سهل عليه الامر و انشرح صدره بالرد و البذل و الغافل تعسر عليه الامر و قد يتعصب أنه قال الامام الشعرانى هو تفت انه يصير سبب تبرى الائمة يوم القيمة أه ١٢

^٣: قوله تخمين محض أنه فان الحكم بعدم الجواز لا يتصور عند العجز عن الاركان و الشروط القواطع فكيف بالاختلاف فلا يتصور بناءه على قول اصحاب التخريج أيضاً اذ هو غلط محض فكيف نسبة الاستدلال الكذائى ليثبت به الحكم الكذائى إلى امام المذهب و قد علمت فيما مر انه لا يقول باشتراط المصر الكذائى و انه شرط للجواز قطعاً ١٢

سمينه مصر او قرية^١ كما مر كيف و هذه الحديث من اعظم الدلائل على جواز الجمعة فى القرى و البرارى لانه معلل بعله الاجتماع^٢ بل سيق لعدم جواز الجمعة فى المصر المجرد^٣ مع انا لو فرضنا ان الحديث مقطوع به متنا و مراداً فى اشتراط المصر التخريجي لا يضرنا فى القول بوجوب الجمعة فى القرى و صحتها فى البوادرى كما فى احاديث الباب لان نهاية التمسك بنصوص الاركان و الشروط ان يثبت بها النهى العروضى المقصور على حالة مقدوريتها^٤ و انى هذا من النهى الذاتى المناقض^٥ لغرض التشريع^٦ قول (و فى فتح القدير قال فى المبسوط انها مدينة بالبحرين) اقول قد مر عدم فائدة هذا التكلف قال "و ماروى ان كعباً رضي الله عنه قال اول من جمع بنا فى حرة بنى بياضة اسعد ابن زرارة رضي الله عنه و كان كعب رضي الله عنه اذا سمع النداء ترحم على اسعد رضي الله عنه لذلك قال قلت كم كنتم قال اربعون^٧ فكان قبل مقدم النبي ﷺ المدينة ذكره البيهقي و غيره من اهل العلم فلا يلزم حجة لانه قبل ان تفرض الجمعة و بغير علمه^٨ رضي الله عنه ايضا على ما روى فى القصة انهم قالوا لليهود يوم يجتمعون فيه كل سبعة ايام و للنصارى يوم فلنجعل يوماً نجتمع فيه و نذكر الله تعالى و نصلى فقالوا يوم السبت لليهود و يوم الاحد

^١: قوله او قرية آه مع ان امر الجمعة دائر بين الايجاب و عدمه لدفع الحرج عند ائمتنا الثلاثة بل اجماعاً كما مر ١٢

^٢: قوله الاجتماع آه فلذا كان مذهب على رضي الله عنه و ابي حنيفة رضي الله عنه و اصحابه رضي الله عنهم و اهل مذهبه ضرورة التشريق بعرفات و قال ابو يوسف رضي الله عنه باقامة الجمعة فيها ايضا و قد مر زيادة الايضاح ١٢

^٣: قوله المجرد آه ذلك لانه لم يستثنى من النفي العام مجرد المصر بل المصر الموصوف بصفة الجامعية فبقى المصر المجرد عن مادة الجمعة داخلاً تحت النفي فليس المراد بالمستثنى و المستثنى منه الامصار و القرى و البرارى لعدم صحة الجمعة فى الكل اذا خلا عن مادتها بل المراد هى الاحوال اى الحالة الاجتماعية و الافتراقية و الانفرادية و هو الموافق لما صدر عن رسول الله ﷺ و الصحابة رضي الله عنهم من اقامة الجمعة فى القرى و البوادرى كما مر ١٢

^٤: قوله مقدوريتها آه فلذا ترى فى متون المذهب جواز الجمعة عند تخرج المصر و اقامتها عن فرض الوقت فى غير المصر مقيماً كان او مسافراً اذ المواد هنا اربعة كونه مقيماً فى المصر او مسافراً فيه او مقيماً فى غيره او مسافراً فيه و قد قال اصحاب المتون بوجوب الجمعة عند الاقامة بمصر و بجوازها عن فرض الوقت فى المواد الثلاثة الباقية ١٢

^٥: قوله المناقض لغرض آه اذ هو مفقود اجماعاً كما لا يخفى على من طالع حج الميزان و حج الفتوحات و غيرها ١٢

^٦: قوله التشريع آه الحاصل ان التمسك بحديث على رضي الله عنه لرفع تشريع الجمعة فى غير المصر باطل فترى ان فاقد المصر غير مأمور بمراعاته و معنى عدم الجواز من واجد المصر فى القرى ان يكون مآله الى مراعات المصر لا الى اهمال الجمعة كما فى الامر فى سائر الاركان و الشروط ثم هذا بناء على رواية عدم جواز تعدد الجمعة ١٢

^٧: قوله قال اربعون آه ثم هذا لخصوص الواقعة فلا مفهوم له فلذا ذهب اصحابنا الى صحة الجمعة مادام يطلق عليهم اسم الجماعة و ذلك لاطلاق لفظ الناس المذكور فى حديث البعثة المذكور فى الهداية و غيرها و لقوله ﷺ "الجمعة واجبة على كل قرية و ان لم يكن فيها الا اربعة" و قد مر الدلائل بكثرتها فله الحمد ١٢

^٨: قوله بغير علمه آه باطل ١٢

لنصارى فاجعلوا يوم العروبة فاجتمعوا الى مسجد فصلى بهم و ذكرهم و سموه يوم الجمعة ثم انزل الله تعالى فيه بعد قدوم النبي ﷺ المدينة فتذكر عند هذا ترك النبي ﷺ التراويح لما اجتمعوا اليهم في الليلة الثالثة مخافة ان يومر به " اقول قد علمت ان جميع دلائل المنع لم يثبت عن ابي حنيفة رحمته الله و صاحبيه رحمته الله فلذا ترى فيها تخمينات واهيات ناشأت عن غفلات الغفلة الاولى عن حديث البعثة المذكور في الهداية اذا مالت الشمس فصل الناس الجمعة كما في المبسوط (صفحة ٢٤) و الغفلة الثانية عن حديث الكتابة الى اسعد بن زرارة رحمته الله اذا زالت الشمس من اليوم الذي يتجهز فيه اليهود لسبتهم فازدلف الى الله بركتين فهذا الحديث و حديث بعثته مصعب بن عمير الى المدينة المنورة كانا قبل الهجرة كما في المبسوط (صفحة ٢٤) و غيره و الغفلة الثالثة نسيان ما قاله في حديث علي رحمته الله انه لا يتقدم في نحو هذه الامور بدون السماع فكيف يظن بهؤلاء الاجلة انهم تركوا الظهر المقطوع به (على ظنه) و اقاموا بدله ركعتين نافلتين من عند انفسهم اختراعا في دين الله تعالى ثم الجمعة و ان لم يثبت فرضيتها باعتبار الوحي الجلي فقد كانت ثابتة باعتبار الوحي الخفي حيث كانت بامر النبي ﷺ مع ان مشورتهم فيما بينهم و تعليم بعضهم لبعض لا ينافي علم النبي ﷺ و امره بها و قد سماها رسول الله ﷺ جمعة حين امره ﷺ لمصعب بن عمير رحمته الله و لا منافات بين هذا و بين اضافة التسمية اليهم باعتبار تعليم بعضهم لبعض و شهرته فيما بينهم قال " (ولو سلم فتلك الحرة من افنية المصر" اقول قد علمت انه لم يصدق تعريف المصر التخريجي على المدينة المنورة يومئذ مع ما قد رأيت انه لم يأت منع عن الجمعة في عدد اقل من اربعين بل الظاهر وجوبها عليهم مادام يطلق عليهم اسم الجماعة كما يشعر عليه اطلاق لفظ الناس^٢ المذكور في الحديث و لم يأت منع عنها في البوادي اصلا و ترخيص الترك في بعض المواد لدفع الحرج امر آخر و عليه احاديث الباب الواردة في القرى و البوادي و قد مرت مع ما

^١: قوله فصل بالناس آه و في اطلاق لفظ الناس اشعار على انه لم يكن فرق عند الشارع بين ما كان اهل المدينة كثيرين او قليلين الا لكان بيان الفرق هنا من اعظم الضرورات و هذا الاطلاق هو موافق لسائر الاحاديث التشريعية و اطلاق القرآن ١٢

^٢: قوله الناس المذكور آه و لو كان فرق بين عدد و عدد لكان من اعظم الضرورات على النبي ﷺ بيانه حين بعثه المصعب رحمته الله و حين ارسال الكتب فله

قد علمت ان هذا هو اصل المذهب و ان فرض اشتراط المصر التخيى لا يضر المقام^١ قال
 "فسلم حديث على عليه السلام عن المعارضة ثم يجب ان يحمل على كونه سماعا لانه خلاف
 القياس" اقول قد علمت من التأسيس الثانى عدم تصور تخصيص النص الموجب بنصوص الاداء
 مع ما قد علمت من معنى حديث على عليه السلام قال "و القاطع للشغب ان قوله تعالى ﴿فَاسْعَوْا

إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الجمعة: ٩] ليس^٢ على اطلاقه اتفاقا بين الامة اذ لا يجوز اقامتها في
 البرارى^٣ اجماعا^٤ و لا في كل قرية عنده بل بشرط ان لا يظعن اهلها عنها صيفا و لا
 شتاء فكان خصوص المكان مرادا فيها اجماعا فقدر القرية الخاصة و قدرنا المصر و هو
 اولى لحديث على عليه السلام و هو لو عورض بفعل غيره كان على عليه السلام مقدما عليه فكيف و
 لم يتحقق ما ذكرنا اياه و لهذا لم ينقل عن الصحابة رضي الله عنهم انهم حين فتحوا البلاد اشتغلوا
 بنصب المنابر و الجمع الا في الامصار دون القرى و لو كان لنقل و لو احاداً هذا ما في
 فتح القدير و في تفسير ابى سعود نقل على نحو هذا" اقول استدلالات وقعت عن بعض
 تابعى اصحاب التخرىج قطبها دعوى تخصيص النص بالاجماع ليتوصلوا بعد ذلك بتخصيصه باخبار

^١: قوله المقام أه و ذلك لان منع الجمعة عند تخرج المصر لا يتصور ان يكون بناء على اشتراطه كسائر الشروط و الاركان و كغير الجمعة من الصلوات بل
 انما يتصور المنع الكذائى لو صدر من الشارع نهى عن الجمعة من حيث هي هي و هو مفقود اجماعا و قد مر ١٢

^٢: قوله المقام أه حيث كان مقصورا على حالة مقدوريته فقط و ذلك لان العجز عن اركان الاداء و شروطه سواء كان في الجمعة او غيرها لا يكون مخرجا
 للأمور باداء اصل الصلوة عن قضية الامر فالمنع حينئذ مقاومة لطلب الله تعالى بمجرد الوهم ١٢

^٣: قوله ليس أه تخمين محض منشأة الغفلة عن الفرق بين الاداء و الوجوب و ان لا ملازمة بينهما نفيا و اثباتا فمن تحقق المقام علم قطعا انه لا يتصور ان
 يكون دليل احدهما مقيدا او مخصصا لدليل الاخر فقوله تعالى فولوا ووجهكم شطره مثلا لا يتصور ان يكون مقيدا او مخصصا للنص الموجب المطالب
 لاصل الصلوات اصلا فله الحمد ١٢

^٤: قوله على اطلاقه أه في دعوى هذا الاتفاق تخمين لما علمت من قول بعض العارفين ان الآية مطلق و انه يجوز اقامة الجمعة في جميع المواضع و نسبه
 الى ائمة المذاهب و من انه لم يصدر من الشارع نهى و تحجير في الجمعة اجماعا ١٢

^٥: قوله لا يجوز أه فيه ان عدم الجواز لا يستلزم عدم الوجوب بل عليه مراعات الشرط عند وجوده و لا مطالب للشرط عند فقده و ترخيص الترك في البرارى
 لدفع الحرج فقط فله الحمد و المنة ١٢

^٦: قوله في البرارى أه فيه ان هذا لو قلنا به لكان عند وجود المصر و قدرة الاتيان فيه و الافتري ان الجمعة صحيحة عند فقد جميع الاركان و الشروط فكيف
 عند فقد هذا الظنى ١٢

^٧: قوله اجماعا أه و في دعوى الاجماع تخمين لما علمت من وجود الاجماع على جواز الجمعة في نحو عرفات كما في حج الفتوحات و حج الميزان و من
 اجماع ائمتنا الثلاثة كما في الخلاصة و هو المتعين من الجامع الصغير فله الحمد ١٢

الاحاد و هو كما علمت من التأسيس^١ الثاني قطب التخمينات عليه يدور سائر التخمينات الواهية فدعوى عدم الاطلاق و عدم الجواز تخمين محض لا يتصور وجوده عن امام المذهب لعدم وجود الشافعي رحمه الله في زمانه مع ما قد سبق من وجود الاجماع على اصل الجواز في جمعة نحو عرفات و ليس عدم تصور تخصيص النص بحديث على رضي الله عنه مقصورا على انه خبر واحد في مقابلة القاطع و لا على انه معلل بعللة الاجتماع و لا على وجود الاحتمال^٢ في خبر لا التي لنفي الجنس بل لو كان الحديث مقطوعا به متنا و مرادا في اشتراط المصر و اتفق عليه الامة لكان غير متصور ان يخص به الامر الموجب و ان فرضناه ظنيا لعدم ورود الاثبات و النفي في جهة واحدة كما علمت و قد تحقق ورود احاديث مصرحة في شأن جمعة القرى و البوادي مع عدم مناقضة^٣ بينها و بين اشتراط المصر و غيره كما سبق و عدم بناء المسجد في القرى مجرد احتمال غير مثبت بنفسه شيئا فكيف يقاوم الاحاديث المصرحة في الباب و الامر القاطع و الاخبار القاطع بخيرية الجمعة على العموم و الاطلاق قال "فايضا في حديث ابن عباس رضي الله عنهما ما يثبت مذهب امامنا لان بين المدينة المنورة و البحرين قرى كثيرة و لم يقيموا الصلوة (اي صلوة الجمعة) في هذه القرى فعلى مذهب المخالف لزم كونهم تاركين لهذا الفرض فهذا مما لا يجتزئ عليه عاقل فضلا عن فاضل" اقول هذا تخمين محض منشأة الغفلة عن زمان القضية لانه كان حين ارتداد اكثر القبائل بعد وفات رسول الله صلى الله عليه و سلم و قد حاربهم ابوبكر رضي الله عنه فاني توقع الجمعة منهم مع ان هذا لا يتوجه على قائل الرخائص في بعض المواضع و في الوقائع فكيف بهذا التخمين في مقابلة

^١: قوله من التأسيس أه من ان دليل عدم الجواز لفوات ركن او شرط و ان كان اجماعيا لا يتصور تخصيص النص الموجب به لان نصوص الاركان و الشروط لم تورد لتخريج احد من المسلمين عن قضية الامر و الايجاب كسائر الصلوات و العبادات و انما رخصة الترك في الجمعة لدفع الحرج فقط و لولا دخول فاقد الاركان و الشروط تحت الامر ما صحت جمعته فترى انه لا كلام في جواز جمعة الخطيب و من معه و ان كانوا عاجزين عن جميع الاركان و الشروط القواطع فكذا امر السلطان و المصر على فرض شرطيهما^{١٢}

^٢: قوله احتمال أه مع قول اهل الاستدلال اذا جاء الاحتمال بطل الاستدلال قاله الشيخ الاكبر في الفتوحات و غيره و بهذا استدلت علمائنا في عدم فرضية الجماعة مع ورود حديث لا صلوة لجار المسجد الا في المسجد^{١٢}

^٣: قوله كما علمت أه اي من التأسيس الثاني^{١٢}

^٤: قوله مناقضة أه كما انه لا مناقضة بين حديث الائمة في الصلوات الخمسة و بين نصوص اركانها و شروطها فله الحمد^{١٢}

المصرحات و قد مرت قال "و فى الفتح ما لم يتحقق وجود^١ الشرط^٢ لم يحكم بوجود الجمعة فلم يحكم بسقوط الفرض" اقول قد علمت (من التأسيس الثانى) ان نصوص الاركان و الشروط لم تورد لتغيير الموجبات فعدم الصحة لا يلزم عدم الوجوب^٣ مع انه لا قدم لها عند العجز بالنص فلا ركن حينئذ ولا شرط مع بقاء الامر المطالب على حاله فلا مناقضة بين فرض اشتراط المصر التخريجى و بين قوله ﷺ "الجمعة واجبة على كل قرية" و سائر ما مر من الاقوال و الافعال من رسول الله ﷺ و الصحابة رضي الله عنهم فى جمعة القرى و البوادرى قال "و فى حاشية الكنز نقلا عن المستخلص و الفتح ان كانت جماعة من الشافعية يصلون الجمعة فى موضع اجتمع فيه اربعون من الاحرار فان اقتدى بهم حنفى لا يجزيه^٥ عن الظهر^٦ لان ما صلى ليس بجمعة فى زعمه فلا يسقط عنه الفرض الا صلى" اقول قد علمت اصل المذهب ان الشرط هو مطلق العمران و المنتفى بانتفاءه انما هو الوجوب دون^٧ الجواز و قول اهل التحقيق ان امر الجمعة دائر بين الايجاب و ترخيص الترك بالاجماع ثم هذا الفرع لا يتصور بناءه على القول باشتراط المصر التخريجى ايضا لان اقامة الجمعة ان كانت فى قرى قريبة الى المصر فجوازها ظاهر بناء على انها من فوائده (كما فى رد المحتار وغيره) وان كانت فى قرى بعيدة فجوازها^٨ اظهر لان النهى

^١: قوله وجود الشرط أه اقول لا كلام فى صحة الجمعة عند العجز عن السلطان و الخطيب و الخطبة و جميع الاركان و الشروط القواطع و ان شمل العجز الامام و القوم وترى ان الجمعة المعذورين تنوب عن فرض الوقت فكذلك امر المصر على فرض اشتراطه فى الوقاية و المختصر و الدر المختار ان فاقد الاقامة بمصر تنوب جمعة عن فرض الوقت أه و هو كما ترى شامل للمقيم فى غير المصر و المسافر كما هو الظاهر من جامع الرموز و رد المحتار ١٢

^٢: فيه انه لا شرط عند العجز و عند وجوده يرفع

^٣: قوله عدم الوجوب أه فعليه ادائها على وجه تصح فان مع القدرة على الشروط فمعها و الا فبدونها و لا دلالة لدليل الشرط على سقوط الجمعة عن ذمته اذا عجز عن مراعاته اصلا و هذا كحال سائر الصلوات و العبادات و اما وجود رخصة الترك فى الجمعة لدفع الحرج فامر آخر ١٢

^٤: قوله ان كانت أه تخمينات واهية متراكمة بعضها فوق بعض فى مقابلة نصوص الباب وذلك لانا مأمورون باداء الجمعة ما دام الوقت باقيا سواء قدرنا على اركانها وشروطها اولا وضرورة مراعات الاركان والشروط انما هو عند مقدوريتها فقط ولولا دخول الكل تحت الامر المطالب ما صحت جمعة العاجز فترى انه لا كلام فى جواز جمعة الخطيب ومن معه وان كانوا عاجزين عن جميع الاركان والشروط القواطع فكذا امر المصر ١٢

^٥: قوله لا يجزيه أه وقد علمت ان عدم الجواز لا يلزم سقوط الوجوب والخروج عن مأمورية الجمعة ضرورة عدم الاتحاد بين الاداء وبين الوجوب والملازمة بينهما نفيا واثباتا فحيث انتفى الوجوب فى بعض المواد لدفع الحرج تعين الحكم بجوازها مع مراعات الشرط ان قدر والا فبدونه ضرورة بقاء الامر المطالب بلا مزاحم فله الحمد ١٢

^٦: قوله عن الظهر أه فيه ان الامر باداء الجمعة شامل لاهل القرى والظهر فى مقابلها ممنوع مادام الوقت باقيا ولا اثر لدليل اشتراط المصر عند التحرج فالحكم بعدم الوجوب والجواز مجرد وهم فى مقابلة قوله عليه السلام الجمعة واجبة على كل قرية وغيره كما مر ١٢

^٧: قوله دون الجواز أه وعليه احاديث الباب المصرحة فى القرى والبوادرى وغيرها كما مر ١٢

^٨: قوله فجوازها أه كما فى مجموعة الفتاوى للمولوى عبد الحى رحمته الله باتفاق جم غفير من اعلامنا الحنفية وكما فى الفتاوى البخارية المطبوعة فى مطبع كاكان (صفحة ٧١ و ٧٢) عن قاضى القضاة محمد عناية الله البخارى واحزابه وتسمية الظهر فرضا اصليا مجرد قياس ومع ذلك ليس المراد به تصور مزاحمة

العروضى مقصور على حالة مقدورية^١ الاركان والشروط اجماعا فن ظن عدم جواز الجمعة عند تخرج المصر بناء على قول بعض اصحاب التخریج فقد زلت قدمه عن^٢ نهجة الحق^٣ واشتبه عليه النهى العروضى بالنهى الذاتى وقد علمت من التأسيس الثالث ان نهى الجمعة من حيث هى هى غير متصور اجماعا ثم هنا نكتة اخرى يصير الغافل عنها ما جاعلى مذهب امامه و هو بصدد انتصاره وهى ان لكل مذهب ثلث اعتبارات اثنان ما به اشتراك المذاهب احدهما امر السلطان والقاضى حيث يكون رافعا للخلاف اجماعا وان كان ظالما عند اهل السنة والجماعة وقد جاء فى وصايا ابى حنيفة رحمته الله واصحابه رحمته الله وسائر ائمة الهدى كما فى اتحاف المتقين شرح احياء علوم الدين فى باب الامامة بما ملخصه ان من لم يكن منشرح القلب فى اقامة الجمعة خلف سلطان زمانه وكان يعيد ها فهو مبتدع ضال قد خالف السنة والاثار فلا يكتب من علمه شئ آه والثانى اعتقاد اباحة^٦ الاخذ بقول سائر ائمة الهدى فانه امر مجمع عليه بين الصحابة رحمته الله والتابعين وتابعى التابعين كما فى الحجة للمحدث الدهلوى وغيرها فكان ابو حنيفة رحمته الله واصحابه يأخذون باقوال المالكية ويقتدون خلفهم مع انهم كانوا ملتبسين بما خالف رأيهم قال مولانا عبد الحفيظ الحنفى رحمته الله مفتى مكة المشرفة فى فتاواه يجوز^٧ اقامة الجمعة فى البادية تقليدا لمذهب^٨ الغير آه والقول بعدم الجواز خروج

القاطع القرآنى به مادام الوقت باقيا وذلك لدخول الكل تحت الامر بلا مزاحم كما علمت من التأسيسات الثلاثة ١٢ فجميع التخمينات ناشية من الغفلة عن الفرق بين الوجوب وبين ادائه وانت ترى ان عدم جواز الاداء لا يلازم سقوط الوجوب والمصير الى الظاهر مادام الوقت باقيا خصوصا على رواية جواز تعدد الجمعة مع ان القول بعدم جوازها عند تخرج المصر وهم مجرد عن الدليل فى مقابلة اقوال رسول الله صلى الله عليه وسلم وافعاله وغير ها على ما سلف ١٢

^١: قوله مقدورية آه والا لتعين المصير الى الظاهر ولم تصح الجمعة عند العجز عن السلطان وسائر الاركان والشروط القواطع فترى انه لا كلام فى صحة الجمعة فى الحالة الكذائيه فكذا امر المصر ١٢

^٢: لان مثل هذا لا يتصور فى الشروط القواطع فكيف بهذا الظنى

^٣: لا يتصور بناء على مذهب اصحاب التخریج ايضا

^٤: قوله رافعا آه وفى رد المحتار فى بحث الجمعة ان مجرد الامر رافع للخلاف ١٢

قوله هذا المبحث هو احد الاسباب التى بها فارق اهل السنة والجماعة من اهل البدعة تمامه فى فن الكلام ١٢

^٥: قوله ان كان ظالما آه وفى بحر الرائق شرح الكنز فى باب الجمعة بما ملخصه حرام على مدعى اتباع ابى حنيفة رحمته الله ترك الجمعة لظلم الامام لان الظالم امام عنده ١٢

^٦: قوله اباحة الاخذ آه واما الوجوب فموقوف على امر السلطان او قاضى فوض اليه ١٢

^٧: قوله يجوز اقامة آه فاذا صادفه امر السلطانى وجب اتباعه قطعا بلا نزاع لرفع الخلاف بمجرد الامر فكيف مع ما قلنا ان اصل المذهب هو ايجاب الجمعة او ترخيص تركها لدفع الحرج كما عليه احاديث الباب مصرحة وسائر دلائل قد مرت من افعال رسول الله صلى الله عليه وسلم وافعال الصحابة رحمته الله واقوالهم ١٢

^٨: قوله لمذهب الغير آه فمن هنا علمت بطلان ما قاله بعض متممى التخریج من ان عدم جواز الجمعة فى البرارى اجماعى آه فكيف مع ما اسلفنا من ثبوت الاجماع على اصل الجواز لشمول الامر وعدم النهى وسقوط الوجوب لدفع الحرج امر آخر ١٢

عن اجماع القرون الاولى (قاله المحدث الدهلوى فى الحجة) خصوصاً ابى حنيفة رحمته الله واصحابه رحمهم الله بل كبيرة من الكبائر كما فى الكشف بل قول قريب الى الكفر كما فى بعض كتب الغزالي واقتراء على الشرع بعد انقطاع الوحي وقول على الله بما لا يعلم فى السموات ولا فى الارض اذا تباع الكل حق منج فى الاخرة كما فى الاركان لمولانا بحر العلوم لورود نص السؤال على العموم والاطلاق وورود سائر احاديث الباب فاعتقاد الاقتصار حرام^١ كما فى وصايا الفتوحات والاعتبار الثالث ما به امتياز المذاهب وهو اعتبار رأى فن ظن الفرع المبني عليه فرعاً باعتبار كل المذهب فقد التبس عليه الجزء بالكل^٢ وهذا حال اكثر ناظرى الفتاوى قال "وفى نص ﴿وَذَرُوا الْبَيْعَ﴾ [الجمعة: ٩] اشارة الى شرط المصر لانه تعالى ذكر الامر الخاص بالمصر وهو البيع لان البيع يكون فى اسواق المصر ولو جاز فى الموضع الاعم من المصر لذكر^٣ الله تعالى الامر الاعم من البيع فلما لم يقل وذرؤا الزرع او امر الغنم مثلاً علم ان الجمعة على اهل المصر" اقول تخمين محض منشأ الغفلة عن كون البيع معلل بعلّة الشواغل كما صرح به ائمة الاصول فلا مفهوم له وايضاً دعوى الاختصاص ممنوع والكثرة امر آخر مع ان مفهوم الوصف والشرط غير معتبر عند ائمة الاصول من اصحابنا فحاشا وكلا ان يحجى مثل هذه الفضائح من امام المذهب رحمته الله واصحابه رحمهم الله

^١: قوله حرام كما آه قال الله تعالى ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ لِّتَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ﴾ [النحل: ١١٦] ١٢

^٢: قوله بالكل وهذا آه وبصير اختلاف هذه الامة عنده اختلاف حقيقيا الذى قد نهى الله تعالى عنه بقوله ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا﴾ [آل عمران: ١٠٥] فلهذا تراه يتعصب وينسب المخالف الى التفسير والتضليل مع ان اختلاف هذه الامة شورى بينهم كما اخبر الله تعالى بقوله ﴿أَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ﴾ [الشورى: ٣٨] ١٢

^٣: قوله لذكر آه اقول كما ان لفظ التأنيف معلل بعلّة الاضرار فحرم جميع ما يضر به الوالدين كذلك لفظ البيع معلل بعلّة الشواغل كما صرح بذلك ائمة الاصول واصحاب التفاسير فلذا حرم جميع الشواغل عند النداء وما ثبت بالدلالة قطعى كما ثبت بالعبرة والاشارة صرح بذلك ائمة الاصول فلا خصوصية للبيع مع ان عدم البيع فى غير المصر ممنوع والكثرة امر آخر ١٢

في مقابلة الأفعال والأقوال المصراحة^١ من رسول الله ﷺ والصحابة رضي الله عنهم كما مرت قال "وايضا ان الظهر امر^٢ مقطوع لا يترك ولا يسقط الا باقطع او مثله لان اليقين لا يزول؛ الا بمثله وهي القاعدة المعروفة المستمرة فترك^٣ القطعي المجمع على فرضه لا يجوز الا بالمجمع عليه لا بالاشتباه والاختلاف^٤ لان الاحتياط في العبادات واجبة لقوله ﷺ دع ما يريبك الى ما لا يريبك على ما هو مقتضى الامر" اقول لا طاقة لنا باستماع هذه الفضائح وحاشا وكلا ان يصدر مثلها عن امام المذهب رحمه الله واصحابه رضي الله عنهم كان قائلها لم يقرع اذنه اجماع الامة على قاطعية الجمعة من حيث هي هي وترك الظهر من حيث^٥ المزاحمة وعدم تصور تغير الامر الموجب (نسخا وتخصيصا وتقييدا) لها بنصوص الظهر بل الامر مقلوب كما علمت من التأسيس الاول وان الاختلاف والاشتباه في اركان الاداء وشروطها لا يلزم الظنية والاشتباه

^١: قوله المصراحة أه نحو حديث "الجمعة واجبة على كل قرية" أورده المحدث الدهلوي في الحجة وقال انه يكفي اقل ما يقال انه قرية واقل ما يقال انه فمن تخلف حينئذ فهو الاثم أه ملخصا وسائر الدلائل قد مرت ١٢

^٢: قوله المصراحة أه اعلم ان تشريع وتقديمها على الظهر باعتبار ذاتها لا باعتبار القدرة على اركانها وشروطها كما ان رفع مزاحمة الظهر باعتبار ذاته لا باعتبار العجز عن اركانها وشروطه فلذا ترى انه لا كلام في اقامة المريض مثلا الجمعة ولو عجز عن جميع الاركان والشروط ما دام المحل وترخيص الترك لدفع الحرج لا ينافي العزيمة والخيرية ١٢

^٣: قوله امر مقطوع أه ياليتنه يقول ان الجمعة فريضة محكمة لا تترك بالاختلاف والاشتباه بالشروط الثلاثة من السلطان والمصر واتحاد الموضع كما في فتاوى البخارى (صفحة ٧٢/٧١) ناقلا عن قاضى القضاة البخارى فكيف مع ما قد علمت من ان الاختلاف في صحة الاداء لا يلزم الاختلاف في الامر المطالب وهذا كحال سائر الصلوات والعبادات فلا بد من الحكم بجوازها مع مراعات الشروط ان قدرودونها ان عجز ضرورة بقاء الامر المطالب بلا مزاحم لان وجود شرط الصحة والعجز عنه سواء في عدم تغير الامر نعم وجود رخصة الترك في بعض المواد امر آخر لانه لدفع الحرج لا غير ١٢

^٤: قوله لا يزول الا أه استدلال قد تم به غرض الشيطان الموكل بالاجتهاد حيث جعل المستدل الفرض المقطوع به ذا ريب واختلاف واشتباه منشأ الغفلة عن الفرق بين فرضية الجمعة واداءها اذا الاختلاف في احدهما لا يلزم الاختلاف في الاخر فاذا ادبت على وجه غير صحيح وجب ادائها على وجه صحيح لبقاء الامر القاطع العام على اهل الامصار وغيرهم فلا بد من الحكم بسقوط الشرط عند التخرج ضرورة بقاءه فاذا انتفى الوجوب في بعض المواد لدفع الحرج وجب الحكم باصل الجواز لئلا يصير معارضا للامر بمجرد الوهم ١٢

^٥: قوله فترك القطعي أه نعم ولكن القطعي المجمع عليه هو نص الجمعة لما اجمعوا على تكفير جاحدها فهو على عمومها واطلاقه مع الايقان رافع للظهر فلا يجوز العدول عنها بالاشتباه والاختلاف حتى كان الصحابة رضي الله عنهم قد اقاموا الجمعة فرادى حين لم يخرج اليهم عبدالله ابن زبير رضي الله عنه وهو مذهب عبد الله ابن عباس رضي الله عنهما كما في الكشف صفحة ٢١٥. ١٢

^٦: قوله والاختلاف لان أه فعلى هذا الانتقال الى مذهب المالک ومن وافقه ضرورى من بعد ما كان جائزا في اقامة الجمعة حتى اليوم كما هو ظاهر القرآن ايضا فكيف مع ملاحظة الاحتياط ١٢

^٧: قوله من حيث أه وقد مر انا لو فرضنا ان نص الجمعة خص بعض افراد الظهر لصار بقية افرادها مظنونة جاز ان تخص بعد ذلك باخبار الاحاد فكيف تبقى مقطوعا بها والحال ان نص الجمعة ملبس بلباس العموم والاطلاق اذ يجب حينئذ ان يكون ترك الظهر ايضا كذلك اعطاء للمزاحم والمزاحم حقوقهما على قدر التزاحم وانما يترتب رخصة فعل الظهر رخصة ترك الجمعة وضرورة فعله عند عدم تصور ادائها بخروج الوقت لزوال المزاحمة حينئذ في هذا القدر ١٢

في الامر المطالب لاصل الجمعة^١ وقد علمت من التأسيس الثاني ان نصوص الاركان والشروط لم تورد لتغير الامر الموجب قطعاً^٢ وتقييد الاداء لا يلزم تقييد ايجابه وعدم الجواز لا يلزم عدم الوجوب فترعى^٣ الاركان والشروط عند القدرة وتسقط^٤ عند عدمها فالحكم بعدم جواز الجمعة حينئذ (اي حين عدم القدرة) تخليط بين النهى العروضي والنهى الذاتي والاخر مفقود اجماعاً كما علمت من التأسيس الثالث قال "الشرط الثاني في الجمعة اذن الامام فقال الشافعي رحمته الله ليس ذلك بشرط لما روى ان عثمان رضي الله عنه حين كان محصوراً في المدينة صلى على رسوله الله بالناس الجمعة ولم يرو انه صلى بامر عثمان رضي الله عنه وكان الامر بيده قلناه انه واقعة حال فيجوز كونه عن اذنه كما يجوز كونه عن غير اذنه" اقول فيه غفلة عن تمام القصة اذ قال عبيد الله بن عدى بن الحيان لعثمان رضي الله عنه اني اتخرج من الصلوة خلف هؤلاء وانت الامام فقال له عثمان رضي الله عنه ان الصلوة احسن ما عمل الناس فان احسن ائمتكم فاحسنوا وان اساءوا فاجتنبوا كما في الكشف وفيه في باب الامامة وصفة الائمة كان الصحابة رضي الله عنهم يرخصون في الصلوة خلف غير الامام المنصوب بغير اذنه وفي الصلوة المسعودية بما معربه انه اي السلطان وكيل للناس وهم اصلاء وجاز تصرف الاصيل بدون الوكيل فلو اخرجوه من المصر واقاموا الجمعة بدون جازت وسئل محمد رضي الله عنه عن اخراج والى الافريقية واقامة الجمعة بدون جازت وسئل عثمان رضي الله عنه عن اخراج والى البصرة واقامة الجمعة بدون جازت آه وفي المبسوط بما محصله ان الامام انما يفعل

^١: الجمعة وقد آه تحقيق المقام ان الفرضية والاداء امران متغايران لا ملازمة بينهما فالاختلاف في جوازاداء الصلوات الخمسة مثلالايلزم الاختلاف في فرضيتها فترى انه ائى اختلاف واشتباه في فرضية الجمعة وقد قالوا انه يكفر جاحداً فالحق ان نسبة هذه الفضائح لايليق الى من له ادنى مسكة من العقل فكيف بامام المذهب ١٢

^٢: قوله قطعاً وتقييد آه والموفق البصير بتوفيق الله تعالى يعلم ان لا اشتباه في جواز الجمعة باعتبار الموضع لان الموضع الذي اقيمت فيه الجمعة لو صدق عليه انه مصر او فناءه فجوازها لاجل ان روعى الشرط والا فلا شرط على العاجز لعدم دخوله تحت حديث على (رض) مع بقاء النص المطالب لاصل الجمعة على حاله مادام جزء من الوقت وما طلب مع عدم امكان الاداء ١٢

^٣: قوله فترعى الاركان آه فحينئذ وضع لك صدق ما قاله المولوى عبد الحى رحمته الله آخرآ في مجموعة الفتاوى بموافقة جم غفير من اعلامنا الحنفية ان جميع دلائل المنع تخمينات واهية مردودة والجمعة جائزة في كل المواضع بلا كراهية وكذا قال القاضى البخارى واحزابه وهو الذى مشى عليه ائمتنا المتقدمون كما لا يخفى على من طالع حج الميزان الكبرى و الجامع الصغير والخلاصة في بحث جمعة منى وعرفات وجمعة الميزان عن بعض العارفين وحج رحمة الامة عن ابي يوسف رضي الله عنه وحج الفتوحات عن جميع الائمة وغيرها فله الحمد واليه المتاب ١٢

^٤: قوله وتسقط عند آه بل هى منعدمة عند العجز لعدم الخطاب فلا يكون من قبيل فوت المشروط بتفويت شرط الاداء فترى جواز جمعة العاجز عن جميع الاركان والشروط فكذا جمعة العاجز عن المصر ١٢

^٥: قوله قلنا انه آه اعلم ان جميع هذه الدلائل ليست من امام المذهب لعدم وجود الشافعي رحمته الله في زمانه حتى يجيب عنه ولعدم اشتراط السلطان والمصر التخريجي عنه كما هو المتعين من عبارة الجامع الصغير وغيره ١٢

ذلك نظرا للمسلمين فاذا نظروا لانفسهم كان بمنزلة اذن الوالى آه واليه ذهب بحر العلوم فى الاركان وشيخ عبد الحق فى فتح المنان مع ان اذن السلطان كالمصر فرع عدم جواز تعدد الجمعة والا فلا حاجة اليهما ففى عمدة الرعاية للمولوى عبد الحى رحمه الله ان اشتراط السلطان انما هو على سبيل الاولوية حيث لا تتعدد الجمعة وحيث تعددت فلا حاجة اليه آه قلت قد علمت من عبارة الجامع الصغير وغيره ان السلطان والمصر التخريجي ليسا بشرطين فى اصل المذهب مع ان اشتراطهما لا يمنع صحة الجمعة عند تعذرهما كسائر الاركان والشروط القواطع فلا مزاحمة^١ بين الاشتراط ونصوص الباب كما علمت من التأسيسات الثلاثة قال "سلمناه لكن انما فعل لان الناس اجتمعوا عليه وعند ذلك يجوز للضرورة فلا حجة فيه لفريق" اقول هذا عين ما قلت فى شأن المصر والسلطان على فرض اشتراطهما^٢ انهما يرعيان عند القدرة ويسقطان عند العجز كسائر الاركان والشروط فهذا ما اردنا من رد رسالته فبطل ما اراد فى تأليفها من عدم^٣ جواز الجمعة عند تخرج الامصار ودعوى الفرق بين السلطان والمصر تحير فى دين الله تعالى بلا دليل؛ بل فى مقابلة النصوص قال "فبقى قوله ﷺ من تركها وله امام عادل اوجائر الا فلا جمع الله تعالى شمله الا ولا صلوة له الحديث رواه ابن ماجة وغيره حيث شرط فى اللزوم الامام

^١: قوله فلا مزاحمة آه وبهذا تم الجواب وتعين ان جميع دلائل المنع تخمينات واهية ومن اراد زيادة انشراح القلب بذلك فعليه بحفظ التأسيسات الثلاثة والتأمل فيها فله الحمد فلذا ترى فى متون المذهب جواز جمعة فاقد الإقامة بمصر اذ هو اعم من ان يكون مسافرا فيه او مقيما فى القرى او مسافرا فيها كما فى جامع الرموز ملخصا وذلك لدخول الكل تحت الامر المطالب قطعاً وسقوط شرطية المصر للعجز فلا مناقضة بين ما فى المتون من اشتراط المصر وعدم جواز الجمعة فى القرى وبين ما فيها من جواز جمعة غير المقيم بمصر كما لا مناقضة بين اشتراط السلطان وبين قولهم بجواز الجمعة عند عدم السلطان بل هذا الامر مطرد فى جميع الاركان والشروط القواطع جمعة كانت او غيرها فالقول بعدم جواز الصلوات عند العجز عن الاركان والشروط ليس استدلالاً بدلائلها لعدمها فى الحالة العجزية بل يصير نهياً عنها من حيث هى وفى مقاومة الامر الالهى بمجرد الوهم ١٢

^٢: قوله اشتراطهما آه مع ان هذا فرع عدم جواز تعدد الجمعة واما بناء على الرواية الصحيحة من جواز التعدد فلا حاجة الى السلطان واذن العام والمصر وهو عاص باقامة الظهر وترك الجمعة ما دام الوقت باقيا ولو اقيمت الجمعة فى ذلك الوقت مرات وذلك لوجود القاطع المطالب للجمعة ومنع الظهر فعلى هذه جاز اقامة الجمعة فى قرى من توابع المصر مع عدم تخرج اثبانه فكيف لا تجوز فيها مع تخرجه اثبانه ورسول الله ﷺ يقول "الجمعة واجبة على كل قرية" وسائر الافعال والاقوال المذكورة من قبل ١٢

^٣: قوله من عدم جواز آه والزلة انه جعل اجتماع الناس علة لسقوط شرطية السلطان مع وجوده فكيف باجتماع الناس مع عدم المصر فكيف بنسبة هذه المناقضات الى المذهب وأئى هذه فى مقابلة المطالبات الصريحة من اهل القرى وغيرها ١٢

^٤: قوله بلا دليل بل آه وذلك لان القول بعدم جواز الصلوة جمعة كانت او غيرها عند العجز عن مراعات اركانها وشروطها ليس تمسكا بنصوص الاركان والشروط لانتفاءها فى الحالة الكذائية بل مجرد وهم فى مقابلة قوله تعالى اقيموا الصلوة وقوله تعالى ﴿فاسعوا الى ذكر الله﴾ [الجمعة: ٩] ١٢

كما يفيد قيدا لجملة الحالية بلامعارض^١ اقول قد علمت انه لارائحة^٢ فى الحديث على ان صحة الجمعة موقوفة على وجود الامام اصلا وترى ان الموقوف عليه انما هو لزومها ووجوبها لا غير مع ان الحديث معلل بحصول^٣ الامن بوجوده وانما ذكره لانه به غالبى عادى حتى لو خيف من الامام باقامة الجمعة سقط الوجوب ولو كان الامن حاصل (اي بدونه) ولو فى دار الحرب وجبت كما هو المصرح فى الفتاوى قال "وقال الحسن اربع الى السلطان وذكر منها الجمعة والعيدى هذا ما فى شرحى الهداية من الفتح والعناية" اقول اما اولوية التقدم للسلطان فى مثل هذه الامور فسلم كتقديم العلم والاقراء فى سائر الصلوات واما الاشتراط فامر زائد يحتاج الى الدليل والدلائل كما سبقت مانعة مع ان اشتراط السلطان والاذن العام كما ذهب اليه بعض اصحاب التخرىج فرع عدم جواز التعدد والصحيح هو الجواز فلا حاجة اليهما مع ان شرطيهما وشرطية المصر لا يضر المقام^٤ كما عرفت من التأسيسات قال "وايضا للعلماء الفقهاء الخفاء ادلة كثيرة مسلسلة كسلسلة الذهب مسطورة فى اسفارهم وما ذكرنا هداية لاهل البداية وكفاية لاهل العناية وهذا هو المذهب المذهب لاهل المذهب" اقول ياليتى اجاب عن احاديث الباب بما تطمئن اليه القلوب وتشرح به الصدور بدل هذه المزخرفات اورجع الى قول الرسول ﷺ المعصوم الذى امرنا باتباعه ﷺ واتبع ائمة المذاهب بقولهم ملخصا اتبعوا احاديث رسول الله ﷺ واضربوا باقوالنا على الجدار ولا يحل لاحد ان يأخذ باقوالنا ما لم يعلم من اين اخذنا قال الشيخ الاكبر فى كسوف الفتوحات بما ملخصه ان فى الاعراض عن الحديث بعد صحته تبرء الله تعالى ورسوله

^١: قوله بلامعارض أه وقد سبق ترخيص الصحابة باقامة الجمعة بدون اذن الامام منقولا عن الكشف ١٢

^٢: قوله لارائحة أه فلذا قال بحر العلوم فى الاركان انى لم أقف الى الان على دليل يفيد اشتراط السلطان أه قلت قد علمت مما مر ان اشتراط المصر والسلطان

ليس من مذهب أبى حنيفة رحمته الله وصاحبيه رحمته الله وانما نسب اليهم باعتبار التخرىج ١٢

^٣: قوله بحصول أه اى فلا مفهوم للفظ الامام كما انه لا مفهوم للفظ المصر لانه معلل بعلة الاجتماع ولا للفظ المسجد لانه معلل بعلة الجماعة ولا للفظ

التأليف لانه معلل بعلة الاضرار ١٢

^٤: قوله اليهما مع أه ويتفرع على رواية جواز تعدد الجمعة ايضا كون الظهر ممنوعا عنه والجمعة مأمورا بها على ما كانا عليه ما دام الوقت باقيا ولو اقيمت

الجمعة فى ذلك الوقت بمرأه قاله المولى عبد الحى رحمته الله فى مجموعة الفتاوى ١٢

^٥: قوله المقام كما أه اذ ضرورة مراعات الشروط والاركان انما هو عند مقدوريتهما فلذا جاء فى المتون جواز الجمعة عند فقد الإقامة بمصر وهو شامل للمواد الثلاثة الباقية السفر فى المصر والإقامة والسفر فى غيره كما فى جامع الرموز ملخصا وذلك لان تشريع الاركان والشروط انما هو للصلوات لا عليها فلوانتفت عند العجز عنها لزم خلاف غرض الشارع ولان نصوصها معدومة عند العجز فكيف يتصور ان تدل على عدم جواز الصلوات فى الحالة الكاذبة فثبت ان القول

بعدم جواز الصلوات حينئذ وهم محض فى مقابلة المطالبات فله الحمد ١٢

وإمام المذهب فانظر مع من يحشر مثل هؤلاء الفقهاء آه فكيف مع ما فرقنا أصل المذهب^١ من مذهب أهل التخريج وزدنا أيضا أن لا مناقضة بين القول باشتراط السلطان والمصر التخريجي وبين^٢ ما ثبت عن رسول الله ﷺ والصحابة رضي الله عنهم من الأفعال والأقوال المصرحة بوجوب الجمعة في القرى ورخصة الترك لأهل البوادي كما لا يخفى على^٣ متأمل التأسيسات قال "وفي الخازن واختلفوا في تسمية هذا اليوم الجمعة قيل لاجتماع الجماعات فيه للصلاة عن ابن سيرين قال جمع أهل المدينة قبل أن يقدم النبي ﷺ المدينة وقبل أن تنزل الجمعة وهم الذين سموا الجمعة وقالوا لليهود يوم يجتمعون فيه كل سبعة أيام وللنصارى يوم فهل فلنجعل يوما نجتمع فيه فنذكر اسم الله تعالى ونصلي فقالوا فاجعلوا يوم العروبة ثم أنزل الله تعالى في ذلك ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ﴾ [الجمعة: ٩] عن كعب ابن مالك رضي الله عنه أنه كان إذا سمع النداء يوم الجمعة ترحم لأسعد بن زرارة رضي الله عنه فقال له ابنه عبد الرحمن يابا إذا سمعت النداء ترحمت لأسعد بن زرارة رضي الله عنه قال لأنه أول من جمع بنا في هزم البيت من حرة بنى بياضة في نقيع يقال له نقيع الخضمان قلت له كم كنتم يومئذ قال أربعون وأما أول جمعة جمعها رسول الله ﷺ بأصحابه رضي الله عنهم فذكر أصحاب السير أن النبي ﷺ لما دخل المدينة مهاجرا نزل قباء على بنى عمر وابن عوف وذلك يوم الاثنين لثنتي عشرة خلت من ربيع الأول حين امتد الضحى فاقام بقباء يوم الاثنين والثلاثاء والأربعاء

^١: قوله المذهب من آه بنقل عبارة الجامع الصغير وغيره على ما سبق وقد اختلط الأمر على مؤلف الرسالة حيث قال وهذا هو المذهب المهذب الخ ١٢
^٢: قوله وبين ما آه بل جاء في متون المذهب أيضا جواز الجمعة من فاقده المصر عند تخرجه كما مر ولا مناقضة بينه وبين قولهم باشتراط المصر كما لا مناقضة بين القول باشتراط ستر العورة وبين القول بجواز صلاة العراة جمعة كانت أو غيرها وقس عليه جميع الشروط والأركان وما ذلك إلا لبقاء الأمر الموجب المطالب بلا مزاحم ورخصة الترك في الجمعة لدفع الحرج أمر آخر والعزيمة والخيرية على حالهما ﴿ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [الجمعة: ٩] ١٢
^٣: قوله على متأمل آه ملخص جميع ما قلنا في رد رسالته أمران أحدهما أن اشتراط المصر بما يعنى والسلطان ليس من أصل المذهب والثاني أن الاشتراط لا يضر المقام لأن الشرط يرفع عند القدرة ويسقط عند التخرج فالحكم بعدم جواز الجمعة عند تخرج المصر ليس تمسكا بدليل الشرط لعدمه بل يصير نهيا عن الجمعة من حيث هي وهو وهم مردود في مقابلة النص القاطع أمرا وأخبارا والأقوال والأفعال من رسول الله ﷺ والصحابة رضي الله عنهم ١٢
^٤: قوله أن تنزل آه المراد بعدم التنزل هو أن يكون بالوحي الجلي وأما الوحي الخفى فقد كان قبل قدومه ﷺ (أي إلى المدينة) حيث بعث مصعب بن عمير رضي الله عنه إلى المدينة وأمره بإقامة الجمعة وكتب إلى أسعد بن زرارة رضي الله عنه وأمره بذلك كل ذلك كان قبل مقدمه المدينة المنورة وقد مر ١٢

ويوم الخميس واسس مسجد هم ثم خرج من بين اظهرهم يوم الجمعة عامدا الى المدينة فادركته صلوة الجمعة فى بنى سالم ابن عوف فى بطن واديهم وقد اتخذوا فى ذلك الموضع مسجداً فجمع فيه رسول الله ﷺ وخطب آه ما فى تفسير الخازن وهكذا قال الكشاف وابوسعود فى شأن نزول هذه الآية" اقول قد مر الجواب عن مثل هذا مع ان عدم اقامة رسول الله ﷺ الجمعة من قبل لو ثبت لايضر المقر بالرخائص فى بعض المواضع والفتن والوقائع قال "وذكر فى در المختار وحاشيته رد المختار وجازت^١ الجمعة بمنى فى الموسم (١) اى موسم الحاج وهو سوقهم ومجتمعهم فقط فلا تصح (٢) فى منى فى غير ايام اجتماع الحاج فيها لفقد (٣) بعض الشروط كوجود الخليفة والاسواق والسكك^٢ لا بعرفات لانها (٤) مفازة آه وقال محمد لا جمعة بمنى لانها (٥) من القرى وقالوا تجوز ان كان الامير حاضرا لانها تتمصر فى ايام الموسم لاجتماع شرائط المصر من السلطان والقاضى والاسواق والسكك قيل فيها ثلاثة سكك وغاية ما فيها انه يزول تمصرها بزوال الموسم وهو لايضر وان ثبوت ولاية اقامة الجمعة للسلطان هو الصحيح بعد كون المحل صالحا للتمصر هذا ما فى الفتح والعناية" اقول قد ثبت عندنا بمطالعة كتب عسى ان لا تحصى منها الجامع الصغير وما ادريك ما الجامع الصغير كتاب هو أم المتون ومدار المذهب ومنها كتاب الكافى الجامع لكتب ظاهر الرواية بالمعنى ومنها مبسوط الامام السرخسى الذى خلط اصل المذهب بالتخريجات وهو مأخذ الهداية وسائر كتب المحققين

^١: قوله وجازت الجمعة آه والحق ان الاختلاف فى الوجوب وعدمه كما فى الخلاصة والجامع الصغير لمجئى الاجماع على اصل الجواز فى جمعة نحو عرفات كما عرفت من حج الفتوحات وحج الميزان وجمعهته بنقل بعض العارفين عن ائمة المذاهب فالمنع مع دلائله ليس من اصل المذهب مردود بعبارة الجامع الصغير كما عرفت فترى ان جميع دلائله مردود بالنصوص المصرحة فى الباب كما مر خصوصا عند تخرج المصر فان المنع حينئذ هو خلاف القياس ايضا حيث لا نظير له فى الشرع فان هذا لا يتأتى فى الاركان والشروط القواطع فكيف بالاختلافات ١٢

^٢: قوله والسكك لا بعرفات آه والزلة هنا هو عدم الفرق بين عدم الجواز العروضى وبين عدم الجواز الذاتى اذ الاول مقصور على حالة مقدورية الاركان والشروط والثانى غير متصور وجوده فى مأمورات اخبر الشارع بمشروعيتها الى يوم القيمة فلذا اجمعوا على انه لم يورد نهى من الشارع فى باب الجمعة كما لا يخفى على من طالع حج الميزان وكذلك جمعهته عن بعض العارفين عن ائمة المذاهب وحج الفتوحات وغيرها ١٢

(١) هذا القيد ليس من اصل المذهب ١٢ (٢) مردود بعبارة الجامع الصغير كما مر ١٢ (٣) هذا الدليل ليس من اصل المذهب ١٢ (٤) هذا الدليل ليس من اصل المذهب ١٢ (٥) هذا الدليل ليس من اصل المذهب ١٢

الخالية عن التخريجات وسائر الفتاوى التي اختلط فيها منقول المذهب بالتخريجات قول (فاعل ثبت) اهل التحقيق ان اشتراط المصر والسلطان انما هو قول بعض اصحاب الرأى وقد مر نقل عبارات الكتب واحاديث الباب وان امر جمعة منى وعرفات عند ائمتنا الثلاثة دائر بين الايجاب وعدمه لدفع الحرج مع عدم تصور منع الجمعة في منى وعرفات بناء على قول بعض اصحاب التخريج ايضا^١ وذلك لانا لو فرضنا ان منى وعرفات من توابع مكة وافنيتهما فالمنع باطل بناء على الرواية الصحيحة من جواز تعدد الجمعة و على الرواية الثانية ايضا ان اقامها من فى مكة ومنى وعرفات فى موضع واحد وان قلنا بعدم كونهما من توابعها فبطلان المنع اظهر بل هو من فضائح الزمان كما علمت من التأسيسات^٢ قال "فقد عرفت^٣ تخصيص الآية من اشارتها" اقول فرحم الله

^١: قوله ايضا وذلك أه اى كما لا يتصور بناء على اصل المذهب بل هذا المنع منجر الى نهى الجمعة من حيث هي وهو يلزم نسخ الامر بلا دليل بخلاف النهى العروضى اذ هو مقصور على حالة مقدورية الشروط والاركان وهو لا يفضى الى منع الجمعة عند تخرج الاركان والشروط فلا يقع فى مخالفة الامر القاطع والاختبار القاطع بخيرية الجمعة بقوله تعالى ذلكم خير لكم ان كنتم تعلمون على العموم والاطلاق والخبر لا يقبل التخصيص والتقييد فهذا النهى يأيد سرّ تشريع الجمعة وتعظيمها بخلاف النهى الذاتى فلذا اجمعوا على انه لم يورد نهى من الشارع فى باب الجمعة وقد مر زيادة الايضاح ١٢

^٢: قوله التأسيسات أه وذلك لان منع الصلوات عند تخرج اركانها وشروطها لا يتصور ان يكون ثابتا بنصوصها اذ لا وجود لها عند التخرج بل هو حينئذ يصير من جملة النواهي الذاتية (وهي غير موجودة فى الجمعة اجماعا) يناقض التشريع الذاتى بخلاف النهى العروضى لانه لا ينجر الى منعها من حيث هي هي فلا قدم لنص المصر على ترك الجمعة عند تخرج اثنيانه وان اختلج فى قلبك من مخالفة الهداية ورد المحتار ونحوه شئ فلا عليك اذ لا محيص لك من مخالفة المعتبرات (قوله المعتبرات وذلك أه مع ان القول بعدم الجواز فى القرى فرع اشتراط المصر فهو كاصله مقصور على الواجد القادر للمصر واما الفاقد العاجز عنه فجمعته تنوب عن فرض الوقت ما دام العقل والبلوغ كما فى الكنز تلخيصا والمختصر والوقاية والتنوير والدر المختار والرد المحتار تصريحا حيث قالوا فاقد الاقامة بمصر تنوب جمعته عن فرض الوقت وفى القهستانى هو كالمسافر والقروى ١٢) وذلك لان كون الاختلاف بين ائمتنا الثلاثة فى جمعة منى وعرفات دائرا بين الوجوب وعدمه مذكور فى خلاصة الفتاوى وهو كتاب قالوا فى شأنه انه اقدم من الهداية وقاضى خان والكافى بل هو المتعين كما فى الجامع الصغير وهو اصل المذهب وام المتون وفى رحمة الامة قال ابويوسف رحمته الله يصلى الجمعة فى عرفات بل اورد الشيخ الاكبر فى حج الفتوحات اختلاف الائمة فى جمعتهما على وجه انه لا خلاف فى اصل الجواز بينهم اصلا وقال فى جمعتهما انه لم يأت بهذه الامور نص من كتاب ولا سنة فاذا حصل ما يطلق عليه اسم الجماعة وجبت لا غير وكذلك اورد الامام الشعرانى فى حج الميزان اختلاف ائمتنا وغيرهم على وجه انه لا خلاف بينهم فى اصل الجواز اصلا وانه لم يورد نهى عنها من حيث هي هي ولا تحجير من الشارع اتفاقا بين الائمة وغيرهم من اهل الكشف وفى جمعته نقل عن بعض العارفين ان عليه ائمة المذاهب ١٢

^٣: خطأ فاحش منشأه الغفلة عن الفرق بين تخصيص وتخصيص ١٢

^٤: قوله تخصيص الآية أه فائده اعلم ان النصوص الواردة لكمية الاداء وكيفيته والتفريعات المرتبة عليها من جواز الاداء وعدمه لامزاحمة بينها وبين النصوص الواردة المطالبة لاصل الصلوة على قدر الحال اذ الاولى غير متعرضة لرفع ايجاب اصل الصلوة فلا يتصور تخصيص النص الموجب بالدلائل الادائية فاحفظ

تعالى منصفا يحفظ منا التأسيسات الثلاثة المذكورة ثم ينظر كيف يتصور تخصيص الموجبات بدلائل الاداء صحة وفسادا مع اختلاف الجهة قال "وايضا خصصها" اهل التفاسير الذين هم العمدة والمقتدون فى شأن نزول الاية من ابى سعود الحنفى والخازن الشافعى والكشاف المعتزلى الاصول والحنفى الفروع وتخصيص الاية الشريفة مذكور فى جميع^٢ كتب الفقه الحنفية من المتون والشروح والفتاوى المعتمدة^٣ اقول ان ذكر التخصيص^٤ غير مذكور فيما ذكر من التفاسير فضلا عن تعريفه وشروطه وقيدوه بل قال صاحب التفسيرات الاحمدية ان آية الجمعة عم خطابها بوجوب صلوة الجمعة لجميع المسلمين موافقة لخطاب سائر العبادات العامة ولا يخرج الاية بهذا التخصيص (اى عدم الوجوب على البعض) عن القطعية كآية الصلوة والزكاة آه فاشار الى انه ليس هنا التخصيص الحقيقى الاصطلاحى المنجر الى ظنية الجمعة مع ان اللغوى مقصور فى الوجوب دون الجواز وايضا بحث التخصيص غير مذكور فى شئ مما ذكر من الكتب الا ان صاحب فتح القدير ومن مشى ممشاه لما رأوا تمسك بعض اصحاب التخرىج بحديث على عليه السلام فى مقابلة القاطع القرآنى فاسدا قالوا ان تخصيصه اولاً انما حصل بالقاطع وهو وجود الاجماع بعدم جواز الجمعة فى البرارى وهو كما ترى قطب التخمينات^٥ الباقية وذلك لان عدم الجواز من حيث ان للجمعة اركاناً وشروطاً لم ترع لا يلزم سقوط الوجوب كسائر الصلوات والعبادات كما علمت من التأسيس الثانى والحكم بعدم جواز الجمعة عند تخرج

^١: بل هو قول شبيه بالهذيان ١٢

^٢: غلط فاحش منشأ الغفلة وعدم العلم بالفرق بين تخصيص وتخصيص ١٢

^٣: قوله التخصيص غير آه مع ان هنا فضائح اخرى من جهة اخرى وهى الغفلة عن الفرق بين فرضية الصلوات وبين ادائها اذ لا يخفى ان بينهما بون بعيد فعدم الجواز لا يلزم عدم الفرضية واشتباه الجواز لا يلزم وجود الاشتباه فى الفرضية ووجود الاختلاف فى الصحة لا يلزم وجود الاختلاف فى الفرضية فالحاصل ان القيود والعوارض الموجودة فى اداء الصلوة لاجل نصوصه لا توجد قيوداً وعوارضاً فى فرضيتها جمعة كانت او غيرها اذ نصوص الاداء لم تورد لتغييرها الموجبات المطالبة لاصل الصلوة بل هو حال جميع العبادات فقطعية افتراض الجمعة وتكفير جاحدها وعموم نصها واطلاقه لا يتصور ان يتغير بنصوص واردة لاركانها وشروطها ولو كانت هذه النصوص من القواطع كما فى سائر الصلوات والمأمورات وذلك لاختلاف الجهة فنقص القيام مثلاً لا يتصور ان يخص به النص المفترض لاصل الصلوة والمطالب لها بل غاية نصوص الاداء ان تثبت ضرورة مراعاة الاركان والشروط عند مقدورها فقط وانما وجود رخصة ترك الجمعة فى بعض المواد لدفع الحرج لا لمزاحمة شئ آخر ١٢

^٤: قوله التخمينات الباقية آه منشأها الغفلة عن عدم الملازمة بين الوجوب وادائه فظن تخصيص جواز الاداء تخصيصاً للوجوب وهو من فضائح الوقت كما علمت من التأسيس الثانى ثم الحكم بعدم الجواز انما هو مقصور على مقدورية الاركان والشروط مع عدم رعايتها واما عند العجز فلا بد للحكم بالجواز اذ لا قدم للشرط والركن حينئذ ولم يورد نهى من الشارع عن اداء الجمعة من حيث هى ولا مزاحمة من طرف نصوص الظاهر فالمطالب لها باق بلا مانع ١٢

الاركان والشروط منجر الى نهيا من حيث هي^١ وهو مفقود اجماعا وقد علمت من التأسيس الثالث وقد صرح ائمة الاصول ان تخصيص النصوص بالاجماع غير متصور بل قالوا ان تخصيص النصوص بالنصوص ايضا غير موجود بالتبع ووجوده في قوله تعالى ﴿أَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [البقرة: ٢٧٥] مخدوش^٢ مع ان كون الاجماع قاطعا انما هو اذا بلغ اليها بالتواتر فكيف وقد سبق ذكر وجود الاجماع على اصل جواز الجمعة في نحو عرفات ولم يقل احد بظنية نص الجمعة مع ان حديث على رحمته الله مغلل بعله الاجتماع وسيق لنفي الجمعة في المصر المجرد عن الاجتماع بل قد علمت من التأسيس الثاني ان هذا الحديث لو كان من القواطع متناوئاً معني على عدم جوازها في غير الامصار وكان موجب الجمعة ظنيا لكان غير متصور ان يخص به الايجاب والامر لعدم اتحاد الجهة بل لا مناقضة بين تشريع الاركان والشروط مصرا كان او غيره وبين نصوص وردت في الجمعة عند تعذرهما^٣ قال "فما قال بعض العلماء في هذا الزمان ان في الآية ليس تخصيص عند الفريقين وقال ان القول بالتخصيص كما وقع عن بعض علماء الحنفية ليس بصحيح بل الآية على الاطلاق واستدل على الاطلاق وعدم التخصيص بقول ذكر في الميزان وهو ان هذه الشروط عند الائمة شروط الرخصة لا العزيمة وصرح بالصحة في غير الابنية عن الائمة الاربعة ومثله نقل عن حجة الله البالغة وفتح المنان فقد خرج عن حد

١: قوله من حيث هي هي آه لا من حيث ان لها شروطا واركانا لان الحيثية الكذائية مقصورة على حالة مقدورية الاركان والشروط كما مر ١٢ قوله فائده قد اتى الماتن المسكين بدلائل لم يعرفها ائمة الاصول بل هي من فضائح الوقت وذلك لان النصوص القرآنية لا تصير ظنية بالتقييدات والتخصيصات كما في التفسير الاحمدى الا بتخصيص واحد وهو كون المخصص كلاما قاطعا مستقلا مقارنا نافيا للصدر وعدم وجوده في نص الجمعة معلوم بضرورة الحس فمن هنا قالوا انها مقطوع بها يكفر جاحدها فذللكة المقام ان التخصيص المصطلح ليصير به نص الجمعة ظنيا غير موجود حسا وسائر التخصيصات اللغوية والتقييدات لا يصير بها النص ظنيا ١٢

٢: قوله مخدوش آه اذ صرح ائمة الاصول ان شرط التخصيص الحقيقي ان يكون المخصص كلاما مستقلا قاطعا مقارنا للمخصص منه والجملة الثانية هنا غير مستقل لاحتياجها في مرجع ضمير حرم الى الجملة الاولى فقد علمت فساد دعوى تخصيص نص الجمعة بسبب الاجتماع مع ما علمت من عدم تصور تخصيص الوجوب بدلائل الاداء بل مع فساد الاجتماع ١٢

٣: قوله عند تعذرهما آه فلا مناقضة بين ما في المتن من اشتراط المصر وعدم جواز الجمعة في القرى وبين ما ثبت عن رسول الله ﷺ "الجمعة واجبة على كل قرية" وسائر الاحاديث والافعال كما لا مناقضة بين تشريع سائر الاركان والشروط في الجمعة وغيرها والحكم بعدم جوازها بدونها وبين دلائل وردت بجوازها بدونها عند العجز فترى صحة الجمعة عند العجز عن جميع الاركان والشروط القواطع فكيف بالظنيات ١٢

الاعتدال ودخل فى الاحتمال وخرج عن الانصاف ودخل فى الاعتساف بتصريح^١ علماء المذهبين" اقول قد سبق ما هو اصل المذهب وما هو باعتبار التخرىج وعدم تصور التخصيص وان منع الجمعة عند تعذر المصر لا يتصور بناءه على مذهب اهل التخرىج ايضا بل مجرد وهم فى مقابلة الامر القاطع والاخبار القاطع بخيرية الجمعة على العموم والاطلاق والخبر لا يتصور التخصيص والاحاديث الواردة فى القرى والبرارى وافعال رسول الله ﷺ واقوال الصحابة رضوان الله عليهم وافعالهم فى جمعة القرى والبرارى قال "ولم يعمل بالكتب المعتمدة^٢ المصححة المنقولة نقلا متواترا وعمل بالكتب الجديدة الشاذة" اقول قد طعن نفسه من حيث لا يشعر لان ما قلنا من ان امر الجمعة وجوب او رخصة فى تركها هو الثابت فى الجامع الصغير (صفحة ١٩ و ٢٠) وما ادريك ما الجامع الصغير كما سبق وخلاصة الفتاوى فى جمعة منى وعرفات وهى كتاب قالوا انها مقدم عن الهداية والكافى وقاضىخان بل عليه اتفاق العلماء كما علم من حج الفتوحات وحج الميزان بل ائمة المذاهب بنقل بعض العارفين كما فى جمعته مع انه لافرق عند الفائق البصير بالدلائل بين الكتب القديمة والجديدة بل قد يكون الجديدة من مجددى رأس المآت وما ردنا قول اهل التخرىج بشرطية السلطان والمصر الالعدم دليل يعتد به عندهم^٣ وما ردنا القول بمنع الجمعة عند تخرج

^١: قوله بتصريح علماء آه نسبة هذا التصريح اليهم غير واقع موقعه ومنشأ جميع الزلا من دعوى وجود الاختلاف والاشتباه فى شأن الجمعة ودعوى تخصيص نصها وعدم اطلاقه انما هو الغفلة عن الفرق بين وجوب الجمعة وفرضيتها وبين ادائها اذ لا ملازمة بينهما فوجود الاختلاف والاشتباه والتخصيص والتقييد فى الاداء صحة وفساد لا يلازم وجود ذلك فى وجوب الجمعة وفرضيتها وهذا كحال سائر الصلوات والعبادات فحيث كان الموجب المطالب على قطعيته والحكم بعدم الجواز وان كان اجماعيا مقصور على حالة مقدورية الشرط فلا بد من القول بجواز الجمعة عند العجز عن الشرط اداء لقضية الامر المطالب بلا مزاحم والا فينجر الى نهى الجمعة من حيث هى وهى مفقود اجماعا فلذا قلنا ان الحق ان اختلاف ائمتنا الثلاثة فى جمعة منى وعرفات انما هو فى الوجوب وعدمه كما فى الخلاصة و الجامع الصغير ولا اختلاف فى اصل الجواز كما فى المجموعة وفتاوى البخارى بل عليه اتفاق الائمة كما فى حج الميزان وجمعته بنقل بعض العارفين وحج الفتوحات وقال الشيخ الاكبر ان اقامة الجمعة فيها من اوجب الواجبات وقال ابويوسف رحمه الله صلى الله عليه وسلم فى الجمعة فيها كما فى حج الميزان ورحمة الامة ١٢

^٢: قوله المعتمدة المصححة آه ولا يدري المسكين ان جواز الجمعة عند تخرج المصر مذكور فى المتون ولكنه اغتر بظاهر اطلاقاتهم فى اشتراط المصر وعدم جواز الجمعة فى القرى وزاده ركونا وانسا بما قال لما يشاهد من اهل الزمان من تركهم الجمعة فى مواضع كثيرة مع تخرج الامصار فترى فى شرح الوقاية وغيره وجوب الجمعة على المقيم بمصر وجوازها عن فرض الوقت عند فقدان هذا الشرط فيعم الجواز المواد الثلاثة الباقية كونه مسافرا فى المصر وكونه مقيما فى غير المصر وكونه مسافرا فيه كما فى الجامع الرموز وغيره ١٢

^٣: قوله عندهم وما آه وذلك لان حديث على عليه السلام معلل بعله الاجتماع فلذا كان مذهبه ومذهب ابى حنيفة واصحابه واهل مذهبه الى الان ضرورة التشريق فى عرفات وقد علمت ضرورة الجمعة فى منى بدون السلطان من عبارة الجامع الصغير وحديث الامام معلل بعله الامن فلا مفهوم للفظ المصر والامام وهذا هو الموافق لنصوص الباب قاطبة ١٢

المصر الا لعدم تصور بناءه على قول اهل التخریج ايضا بل مجرد وهم في مقابل ما ترى^١ قال "ولو كانت مطلقة على زعمه الفاسد ووهمه الكاسد لزم اداء الجمعة بالانفراد صحيحا بدون الجماعة مع انه لم يقل به احد من الطبقات السبعة للفقهاء" اقول ان هذا تخمين محض منشأه الغفلة عن مادة الجمعة التي هي الاجتماع لانها لا تشمل الحالة الانفرادية والتخصيص يقتضى سبق الدخول^٢ وامر الجمعة اوسع مما ظن لقلة التتبع باحوال الصحابة رضي الله عنهم وغيرهم حيث صلوا الجمعة فرادى من غير انكار نكير حين لم يخرج اليهم عبدالله ابن زبير رضي الله عنه في يوم صلى فيه العيد اكتفاء به فبلغ هذا عبدالله ابن عباس رضي الله عنه فقال قد اصاب السنة وسئل هو عن رجل صلى الجمعة في بستانه منفردا فقال جاز اذا قام الشعار بدونه فلذا قال بعض الفقهاء انها من فروض الكفاية وان خالفهم بذلك الجماهير قال "فعلينا اتباع ما اجتهدوا وخرجوا ورحلوا وصححو ونقلوا ولم ننازعهم في اجماعهم" اقول ليس هذا دأب الجواب عند العلماء ما دام الخصم متمسكا بالاجماع والاقوال المرحمة المصححة وداعيا بطلان ما قاله المعارض الا بعد الزامه والا فهو مرهون بالجواب طاعن لنفسه من حيث لا يشعر واقع في ورطة حذر منها الغير عند الخصم وقد جاء عن بعض العارفين ان امر الجمعة دائر بين الايجاب وترخيص الترك عند ائمة المذاهب وان الاية الكريمة مطلقة^٣ كما في جمعة الميزان وان لا خلاف بين ائمتنا الثلاثة وسائر ائمة الهدى في اصل جواز

^١: قوله ما ترى أه وذلك لان الحكم بسقوط الصلوات الخمسة عمن لا يجد المسجد والجماعة وعدم صحتها منه استدلالا بحديث "لا صلاة لجار المسجد الا في المسجد" فاسد بل من فضائح الوقت بل هذا الاستدلال غير متصور في جميع النصوص القواطع للاركان والشروط لانها لم توضع لخراج احد عن المأمورية باصل الصلوات فكذلك حال الجمعة ووجود رخصة الترك فيها في بعض المواد لدفع الحرج امر آخر ١٢

^٢: قوله الدخول وامرأه والتقيد يقتضى سبق الشمول والحالة الانفرادية اجنبية عن مادة الجمعة وهي بنفسها مطلقة عامة لا بأس بانعدام الاجنبيات تحتها هذا ثم هذا مع ما قد سبق ان ظن تصور تخصيص الوجوب وتقييده بدلائل الاداء زلة عظيمة فترى صاحب الرسالة تارة يقع في هذه الورطة وتارة يقع في ورطة التمسك بالظهر في مقابلة القاطع القرآني وتارة يقع في ورطة نهى الجمعة من حيث هي من حيث لا يشعر حيث يقول بعدم جوازها عند تخرج المصر اذ الحكم الكذائي لا يتصور ان يكون مبنيا على اشتراط المصر ايضا وهذا كسائر الشروط والاركان ترعى عند القدرة وتسقط عند العجز وان كانت من القواطع وهذا كحال سائر الصلوات ومن خفى عليه التحقيق فعليه بالتأمل في التأسيسات الثلاثة فله الحمد واليه المتأب ١٢

^٣: قوله مطلقة كما أه وفي اصول الفقه ان المطلق يجب ان يجرى على اطلاقه والعام على عمومته وان زاحمهما الاخبار الاحاد فترى انه لم يورد لرفع النص المطالب للجمعة شئ وعدم الوجوب في بعض المواد ليس مغيرا له اذ المراد بالامر هنا هو الطلب الشامل للايجاب والاستحباب بالاشتراك المعنوي بقرينة الاحاديث الواردة لطلب الجمعة وحمل الامر على ما تقتضيه القرائن عند وجودها امر مجمع عليه بين ائمة الاصول رضي الله عنهم وانما الاختلاف في الامر المطلق عن القرائن وقد علمت ان تغير النص المطالب للجمعة باحاديث الاداء وسائر دلائله غير متصور فله الحمد واليه المتأب ١٢

الجمعة فى نحو عرفات وفى انه لم يورد نهى^١ من الشارع عن الجمعة من حيث هى هى اجماعا وفى انه لا تحجير فى الجمعة عند جميع اهل الكشف كما فهم الكل من حج الميزان بل الامر دائر فى الايجاب والترک رخصة فى جمعة عرفات عند ائمتنا الثلاثة كما فى خلاصة الفتاوى وهو المتعين^٢ فى الجامع الصغير بل عند جميع العلماء كما فى حج الفتوحات واختار صاحبها ان مراعات الجمعة فى عرفات من اوجب الواجبات وقال فى جمعها انه لم يورد بهذه الامور نص من كتاب ولا سنة فاذا حصل ما يطلق عليه اسم الجماعة وجبت لا غير آه وقال عبدالحفيظ الحنفى مفتى مكة المشرفة فى فتاواه بجواز اقامة الجمعة فى البادية للحنفية تقليداً لمذهب الغير آه قلت فكيف اذا علمت ان هذا هو اصل المذهب قال المحدث الدهلوى فى الحجة الاصح عندي انه يكفى اقل ما يتقرى به قرية واقل ما يطلق عليه اسم الجماعة فمن تخلف بعد ذلك فهو الآثم واورد عن رسول الله ﷺ الجمعة واجبة على كل قرية آه قلت هذا هو المتعين من الجامع الصغير سواء سميناه مصرّاً او قرية وعليه اطلاق المتون حيث لم يشترط اصحابها فى تفسير المصر كون الامير او القاضى مقيماً فيه كما فى التحرير على رد المحتار فدخل فى تعريفه جميع معمرات تحت حمايتهما قال "وان ادعى هذا البعض الاجتهاد المطلق لنفسه على ما يعنهم من استدلالاته لانه استدل بالآية ولم يلتفت الى قول احد من المجتهدين من الامام^٣ الاعظم بل رد قوله وخالفه والامام الشافعى ولم يقلد هم وقلد اهل الكتب الغربية المخالفة للكتب المعتمدة من ظاهر المذهب وظاهر الرواية كما مر فشرط الاجتهاد الثانى ان لا يكون مخالفاً للاجماع المقدم" اقول قد

^١: قوله نهى من الشارع آه المراد بالنهى هنا هو النهى الذاتى الذى يضاد تشريع الجمعة من حيث الذات الى يوم القيمة والنهى العروضى مقصور على حالة مقدورية الاركان والشروط فمن حكم بعدم جواز الجمعة عند العجز عن الاركان والشروط فقد وقع فى نهيهما من حيث الذات وعارض النص المطالب بالوهم المجرد عن الدليل والتحقيق يؤخذ من التأسيسات ١٢

^٢: قوله وهو المتعين آه قال المحدث الدهلوى فى الحجة ان اكثر الاحكام كان الاختلاف فيها بين الصحابة عليهم السلام فى الاولوية وكذلك كان بين ائمة المذاهب ثم تغير امر الاختلاف بين المتأخرين بتلاحق الافكار ورد بعضهم على بعض الى الجواز وعدم الجواز كما لا يخفى على من طالع المبسوط وآثار محمد عليه السلام والمؤطاوم الشافعى عليه السلام وآثار الطحاوى وغير ها مع كتب الفت بعد ها فاكثر التأسيسات والفروع المبنية عليها ليست من امام المذهب عليه السلام وصاحبيه عليهم السلام آه ملخصا قلت قد طالعت كتب المتقدمين ما ظفرت به وكتبا الفت بعدها فوجدنا هذا القول حقا فالهداية وقاضى خان والظهيرية والتبيين ونحوها كتب اختلط فيها اصل المذهب بالتخرجات كما فى الحجة للمحدث الدهلوى وكما فى النافع الكبير مقدمة الجامع الصغير للمولوى عبد الحى عليه السلام فاكثر دلائلها ليس من اصل المذهب فيجب ان لا يتجاسر بنسبته الكل الى امام المذهب والتحقيق فيهما ١٢

^٣: قوله الامام الاعظم آه طعن نفسه من حيث لا يشعر لان اشتراط المصر والسلطان ليس من الامام عليه السلام وان القول بعدم جواز الجمعة عند تخرج المصر لا يتصور بناء على قول احد من المجتهدين بل هو وهم فى مقابلة كتاب الله تعالى واحاديث الباب نحو "الجمعة واجبة على كل قرية" و"ان اهل البادية من الخمسة الذين لا جمعة عليه" وغيره على ما مر فله الحمد واليه المتاب ١٢

علمت انه جاء بتخمينات واهية منشأه الغفلة وعدم التتبع في كتب المتقدمين والمتأخرين على ما ينبغي^١ وقد سبق منا ان اطلاق الآية انما هو قول العارفين الرائيين الاشياء كما هي وقد اضافوه الى ائمة المذاهب فنعم الناقلون ونعم المنقول عنهم وان ائمتنا وغيرهم اتفقوا على انه لم يورد نهى من الشارع في باب الجمعة من حيث هي هي^٢ والنهى الذاتى هو الذى يرفع به الموجب او يخص او يقيد لانه ضد^٣ التشريع الذاتى بخلاف النهى العروضى بدون الاركان والشروط لان نصوصها لم توضع لرفع الموجب وان كانت من القواطع^٤ فمن هنا علمت زلة من ادعى تخصيص امر الجمعة وتقييده بدلائل الاداء صحةً وفساداً وسبق منا ايضا التمييز بين ما هو ظاهر الرواية بالتمسك بالجامع الصغير والخلاصة وغيرها وبين ما هو باعتبار تخريج بعض اصحاب الرأى^٥ قال "فمن ادعى^٦ الاطلاق فقد دخل في الشقاق وخرق الاجماع" اقول قد علمت زلته^٧ في ذلك وزيادة العلم موقوفة على تكرار التأسيسات الثلاثة والتأمل فيها قال "اذا عرفت فقول اعظم الائمة اعظم الاقوال وهو الحق الابلج والنهج الا بهج الذى لا يعول الا عليه ولا يحول الا اليه" اقول في قصر الحق على قول رجل واحد من الامة زلة عظيمة خيف على قائله وهو الذى خاف علينا ائمتنا في وصاياهم نعم اما القول بان اتباع كل امام حق منج في الاخرة فامر آخر واما القول

^١: قوله ما ينبغي أه لانك قد علمت ان ظاهر الرواية هوان امر الجمعة دائر بين الايجاب وعدمه لاجواز وعدمه مع عدم اشتراط المصر والسلطان كما هو المتعين من الجامع الصغير وان الحكم بعدم جواز الجمعة ان عند تخرج المصر لا يتصور بناءه على قول احد من المجتهدين وقد مر بما لا مزيد عليه وصاحب الرسالة قد طعن نفسه من حيث لا يشعر ١٢

^٢: قوله هي هي والنهى أه ولا تجبر في الجمعة عند اهل الكشف ولا اختلاف عند ائمتنا وغيرهم في اصل جواز الجمعة عرفات كما في حج الميزان وحج الفتوحات وقد مر التحقيق فكيف بدعوى الاجماع على المنع ١٢

^٣: قوله ضد التشريع أه فالاجماع على عدم ورود نهى عن الجمعة من حيث الذات يلزم الاجماع على عدم تصور نسخ الموجب وتخصيصه وتقييده ١٢

^٤: من القواطع أه بخلاف تقييد اداء الايجاب فانه امر آخر فالنهي العروضى مقصور على حالة مقدورية الاركان والشروط فمن هنا علمت ان من قال بعدم

جواز الجمعة في القرى والبرارى عند تخرج المصر لا يتصور بناء قوله على مذهب اهل التخريج ايضا بل هو مجرد وهم في مقابلة نصوص الباب ١٢

^٥: قوله اصحاب الرأى أه قال المولى عبد الحى رحمته الله في مجموعة الفتاوى باتفاق جم غفير من اعلامنا الحنفية ان اشتراط المصر والسلطان انما هو من بعض اصحاب الرأى والتحقيق خلافه أه ملخصا وفي فتاوى البخارى ان جميع دلائل المصر والسلطان باطلة مردودة أه والى عدم الاشتراط ذهب المحدث الدهلوى في الحجة وقال بحر العلوم في الاركان والشيخ عبد الحق في فتح المنان والمولى عبد الحى في عمدة الرعاية بعدم اشتراط السلطان أه مع ان القول بالاشتراط لا يضر المقام كما مر في التأسيسات ١٢

^٦: قوله فمن ادعى أه قد صرح ائمة الاصول من اصحابنا ان العمل بالعموم والاطلاق واجب ما امكن وان عارضهما الاخبار الاحاد فترى انه لم يورد لرفع عموم النص المطالب واطلاقه شئ ووجود الفساد والاختلاف والاشتباه والتخصيص والقيد فى الاداء الجمعة كانت او غيرها لا يلزم ايجاد ذلك فى فرضيتها والنصوص المطالبة لها وذلك لعدم اتحاد الجهة ١٢

^٧: قوله علمت زلته أه منشأه اكثر الزلة هو عدم الفرق بين فرضية الجمعة ونص الطلب لها وبين ادائها ونصوصه فوقع فى ورطة حذر منها الغير ١٢

بقصر الحق على قول امام فقيه اقتراء على الشرع بعد انقطاع الوحي ومخالفة لاجماع الامة وخروج عن المذهب على زعم الانتصار كما سبق^١ قال "ومع هذا قلد صاحب الكتب الضعيفة^٢ الغير المعمولة فى مقابلة الكتب المشهورة المقبولة فقاهاه صاحب كل الواجبة اطاعة كل والمثبتة بدعة مخالفتهم" اقول لو سمع بدل هذه المزخرفات ما اخبر الله تعالى على لسان رسوله ﷺ على ان الجمعة واجبة على كل قرية وغيره مما سبق ثم اختار فى تفسير المصر^٣ ما لا يزاحم الدلائل على زعمه^٤ او اقتصر اشتراط المصر التخريجي على حالة مقدوريته كما هو فى سائر الاركان والشروط القواطع لكان خيرا له واقوم فى اتباع النصوص وافعال^٥ رسول الله ﷺ والصحابة رضوان الله عليهم واثارهم كما سبق قال "ومن تقليده هذا الكتب الضعيفة انه استدل بقول الفاضل اللكنوى بهذا العبارة قال المولى عبد الحى فى عمدة الرعاية ومن افق بسقوط الجمعة بلا اذن الامام فقد ضل واضل آه بهذا استدل على عدم شرطية اذن الامام وهذا فرية عليه بلا مرية واقتراء منه بلا امتراء لانه قال فى عمدة الرعاية غلب على المسلمين ولاية كفار يجوز للمسلمين اقامة الجمعة والاعياد ويصير القاضى قاضيا بتراضى المسلمين ويجب عليهم ان يلتمسوا واليا مسلما وفى الدر المختار نصب امامة الخطيب غير معتبر مع وجود

^١: قوله كما سبق آه من ان لكل مذهب ثلث اعتبارات اثنان منها ما به الاشتراك وواحد منها مابه الامتياز الى غير ذلك من التحقيقات فله الحمد واليه المتاب ١٢

^٢: قوله الكتب الضعيفة آه تخمين محض منشأه قلة التأمل فى متون المذهب من جواز الجمعة لفاقد المصر عند تحرجه وانه لا ينافيه قولها باشتراط المصر كما مر مع ان متمسكنا فى هذا الباب هو الجامع الصغير والخلاصة فى مبحث منى وعرفات وحج الميزان وحج الفتوحات وغيرها على ما مر مع مجئ الاجماع على عدم ورود نهى من الشارع فى باب الجمعة ١٢

^٣: قوله تفسير المصر آه وهو معناه المرادف للقرى بمعنى مطلق العمران كما هو المتعين من الجامع الصغير وعليه ظاهر الاطلاق المتون كما فى التحرير على رد المحتار وهو المعنى الحقيقى المستعمل المشهور بين الفقهاء كما لا يخفى على من طالع عباراتهم فى التيمم والصلوة النافلة والسفر وقال المحدث الدهلوى الاصح عندى انه يكفى اقل ما يقال انه قرية واقل ما يقال انه جماعة فمن تخلف بعد ذلك فهو الاثم ١٢

^٤: قوله على زعم آه انما قلنا على زعمه لا يراه فى هذه الرسالة دعوى تخصيص الايجاب وتقييده بدلائل الاداء واما عندنا فالاركان والشروط لا يتصور ان يخص او يقيد بها الايجاب وذلك لان نصوصها لم تورد لتغيير النص الموجب كما ترى ذلك فى جميع العبادات فهذا الزعم تخمين محض فى مقابلة النصوص وقد كررنا ذلك كما ترى ١٢

^٥: قوله وافعال رسول ﷺ آه فى اقامة الجمعة فى القرى ونحوها قطعاً مع ان ضرورة مراعاة الشروط انما هو عند مقدوريته كالاركان وان كانت الكل من القواطع فكيف باهمال النصوص مع وجود التوفيق وعدم المزاحمة بينها وهذا كحال سائر الصلوات ووجود رخصة الترك فى بعض مواد الجمعة امر آخر لانه لدفع الحرج لا غير اذ لا مزاحمة من طرف نصوص الظهر ولا من طرف دلائل الاداء ولا من طرف وجود نهى عنها من حيث هى كما عرفت التحقيق من التأسيسات فله الحمد ١٢

من ذكر واما مع عدمهم فيجوز للضرورة آه ولعلك تتفطن من هذه العبارات ونحوها انه لا شك في وجوب الجمعة وصحة ادائها في بلاد الهند التي غلب عليها النصارى وجعلوا عليها ولاية كفاراً وذلك باتفاق المسلمين ومن افتي بسقوط الجمعة لفقد شرط السلطان فقد ضل واضل آه عمدة الرعاية" اقول اصل افتائي هو ان منع الجمعة في القرى والبرارى وبدون السلطان عند تعذر الامصار والسلطان باطل اما بناء على ظاهر الرواية فظاهر^١ واما بناء على ما ذهب اليه بعض اصحاب الرأي فلان ضرورة مراعات الشروط كالاركان انما هو عند مقدوريتها^٢ واما نسبتى عدم اشتراط السلطان الى المولى عبد الحى رحمته الله فثبت لا اشتباه فيه لكن صاحب الرسالة بادر الى اظهار ما في نفسه ونقل بعض اقواله ونسى ما قاله في اول الحاشية فوقع فيما وقع وملخص اولها بعد نقل عبارة الهداية وهذا يرشدك الى ان اشتراطه انما هو على سبيل الاولوية حيث لا تتعدد الجمعة وحيث تعددت فلا حاجة الى ذلك ونقل عدم الاشتراط عن الشيخ عبد الحق في فتح المنان وعن بحر العلوم فى الرسائل بعد ما نقلنا عبارة الهداية آه ثم ذهب المولى المذكور آخرأ فى مجموعة الفتاوى بعد ما طالع الجامع الصغير مع جم غفير من اعلامنا الحنفية ان جميع دلائل السلطان والمصر باطلة بل جاز اقامة الجمعة فى جميع المواضع^٣ بلا كراهية آه وكذلك ذهب اليه قاضى القضاة محمد عناية الله البخارى واحزابه كما فى فتاوى اهل البخارى المطبوع فى مطبع كاكان صفحة (٧١ و٧٢) قال "ويعلم من هذا ان اذن الامام شرط لا عند الضرورة وهو حين عدم الامام لا عند الامام لان الضرورة تتقدر بقدرها" اقول قد علمت صحة نقلى عن المولى رحمته الله ثم الماتن المسكين قد ناقض اقواله واحبط ما الف فى رسالته هذه من عدم جواز الجمعة فى القرى ولو عند تخرج الامصار لان دليله فى السلطان عين ما قلنا فى شأن المصر وهو انه على فرض شرطيته انما ضرورة مراعاته مقصورة على حالة مقدوريته والا

^١: قوله فظاهر آه لانهما ليسا بشرطين للصحة فى اصل المذهب كما لا يخفى على من طالع الجامع الصغير وغيره على ما اسلفنا ١٢

^٢: عند مقدوريتها آه وقد مر التحقيق بما لا مزيد عليه وزيادة الايضاح مفوض الى التأمل فى التأسيسات الثلاثة فله الحمد ١٢

^٣: قوله جميع المواضع آه مع ما مر ان هذا هو قول ائمتنا وائمة المذاهب كما فى حج الميزان وكما فى جمعته بنقل بعض العارفين وكما فى حج الفتوحات وفى رحمة الامة وحج الميزان قال ابو يوسف يصى الجمعة فى عرفات وذكر فى خلاصة الفتاوى امر الاختلاف بين ائمتنا فى جمعة منى وعرفات دائرا بين الوجوب وعدمه مع ان القول بعدم جواز الجمعة عند تخرج المصر لا يتصور بناءه على القول باشتراطه ايضا اذ هو خلاف المنقول والمعقول بل وهم مجرد فى

فينجر الى منع الجمعة من حيث هى هى وهو مفقود اجماعا فلا بد من تحويل قول بعض تابعى اهل التخرىج لا تجوز فى القرى ولا فى عرفات ولا فى البادية اورده قطعا فترى ان القول بعدم جواز الصلوات الخمسة من العاجز عن المساجد والجماعات وتخصيصه من كونه مأمورا بها استدلالا بحديث لا صلوة لجار المسجد الا فى المسجد من الفضائح ولا يخفى ان هذا غير متصور ولو كان دلائل الشروط من القواطع قال "وقال هذا الفاضل الكامل لا بد للعالم المفتى من الاطلاع على طبقات اصحابنا الحنفية لينزل الناس منازلهم ولا يقدم ادناهم على اعلاهم وبسط الكلام الى ان قال انهم ذكروا ان ما فى المتون مقدم على ما فى الشروح وما فى الشروح على ما فى الفتاوى فاذا وجدت مسألة فى المتون الموضوعة لنقل المذهب ووجد خلافها فى الشروح اخذ بما فى المتون واذا وقعت المخالفة بين ما فى الشروح وبين ما فى الفتاوى اخذ بما فى الشروح آه" اقول ولذلك اخذنا بما فى الجامع الصغير من عدم اشتراط المصر والسلطان عن قول القدورى المؤلف فى حدود سنه (٤٠٠) فى عدم جواز الجمعة فى القرى لان امام المذهب رحمته الله وصاحبيه رحمهم الله اعلى كعبا من اصحاب التخرىج وقلنا ان تفسير المتون للمصر مقدم على تفسير بعض^٢ اصحاب الفتاوى له مع ان هذا الترتيب اذا لم يوجد التصريح بالصحة فى الطبقة التحتانية وكذلك الترجيح لمتانة الدليل لمن له قوة فائقة فى الاستدلال وقد يكون فى الطبقة التحتانية من هو اعلی^٣ على من هو فى الطبقة الفوقانية كما فى النافع الكبير مقدمة الجامع الصغير قال "فكيف العمل بما خالف المتون والشروح والفتاوى واجماع الفريقين" اقول قد عرفت تميز اصل^٥ المذهب من مذهب بعض اصحاب التخرىج وتفسير اصحاب المتون للمصر مع ما

^١: قوله وقلنا ان آه حيث لم يشترط اصحابها كون الامير او القاضى مقيما فيه كما فى التحرير على رد المحتار فحينئذ هو والقرية مترادفان ١٢

^٢: قوله تفسير بعض آه حيث اشترطوا كون الامير او القاضى مقيما فيه فوقع هو فى مقابلة القرى وهذا التفسير مردود بنصوص قد قدمنا ها فلله الحمد ١٢

^٣: قوله من هو اعلی آه فلذا اخبر الله تعالى بلسان رسوله صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم بايجاد عالم فى رأس كل مائة سنة يجدد الدين ثم لا بد من عداوة

اهل التقليد اياه قال الشيخ الاكبر فى مواضع عديدة من الفتوحات ان اكثر اعداء المهدي هم المقلدة آه ١٢

^٤: قوله بما خالف المتون آه وطن عدم وجود جواز الجمعة فى غير المصر عند تخرجه فى المتون من سوء الفهم حالة التعلم والتعليم والاعتزاز بظاهر اطلاقات قولهم فى اشتراط المصر وعدم جواز الجمعة فى القرى والغفلة عما فى المتون من جوازها عن فرض الوقت عن غير المقيم بمصر كما فى شرح الوقاية وغيره فيعم المواد الثلاثة الباقية كما فى جامع الرموز وغيره وكيف والحكم بعدم جواز الجمعة عند تخرج المصر لا يتصور بناء على اشتراطه بل هو مقاومة للقاطع القرآنى بالوهم المجرد عن رائحة الدليل ١٢

^٥: قوله اصل المذهب آه من ان امر الجمعة دائر بين الايجاب وبين ترخيص الترك فى نحو عرفات كما فى خلاصة الفتاوى والجامع الصغير بل عليه الاجماع

كما فى حج الفتوحات وحج الميزان وجمعه بنقل بعض العارفين ١٢

قد رأيت من تحقيق التأسيسات ان اشتراط المصر لو كان امر مجمع عليه بين الامة وكان دليله من القواطع كسائر الاركان والشروط القواطع لكان الحكم بعدم جواز الجمعة عند تخرج المصر مجرد وهم في مقابلة اقوال رسول الله ﷺ وافعاله والامر القاطع والاخبار القاطعة وآثار الصحابة رضي الله عنهم وقد سبق فما يوجد من القول بعدم جواز الجمعة في القرى او البوادي فهو كالحقول بعدم جواز الصلوات بدون ركنها او شرطها فان هذا معلوم انه مقصور على حالة مقدوريته فمن قال بعدم صحتها عند العجز عن ركن او شرط ردنا قوله ولو كان من المعتبرين وكتابه من المعتبرات لانه مجرد وهم في مقابلة النصوص المطالبات قال "وفي الجامع الفصولين وحاشيته لا ينبغي للحنفي الحكم بخلاف مذهبه الا المجتهد ولم يجز له ان يأخذ بقول مالك والشافعي رضي الله عنهما فيما خالف مذهبه ولو ترك دعواه ثلث سنين ففرض ببطلان دعواه على قول من يبطله بترك دعوى ثلث سنين بطل قضاءه لانه قول مهجور واصحابنا لم يعتبروا خلاف مالك رضي الله عنه والشافعي رضي الله عنه بل اعتبروا خلاف الجمهور" اقول في هذا الاستشهاد زلة عظيمة منشأها الغفلة عن الفرق بين القضاء والافتاء فان الاول يقبل التعيين والتقييد كما في رد المحتار وغيره بخلاف الافتاء فان من لم يجوز ان يستفتي الحنفي مفتيا مالكا فقد خارق القرون الاولى وخرج عن مذهب امامه ايضا وصار مفتريا على الشرع وقد مر قال "ونعم ما قال الشيخ المعظم قدوة الصوفية الكرام ابن العربي في الفتوحات المكية ومن الناس من يكون هدهدى البصر ومنهم خفاش النظر" اقول لو نقل عن الشيخ بدل هذا مما نحن بصدد من امر الجمعة لكان خيرا له واقوم قال الشيخ المعظم في جمعة الفتوحات انه لم يأت بهذه الامور نص^٢ من كتاب ولا سنة فاذا حصل ما يحصل به اسم الجماعة وجبت لا غير ونقل في حجة اختلاف العلماء في جمعة عرفات دائرا بين الايجاب وعدمه واختار هو ان اقامة الجمعة فيها من اوجب

^١: قوله على حالة مقدوريته أه فالحاصل انه ليس غرض المتون والشروح والفتاوى من قول اصحابها بعدم جواز الجمعة في القرى هو عدم جوازها فيها عند تخرج المصر حقيقة ومن صرح بذلك ردنا قوله لانه خلاف المنقول والمعقول بل لا نظير له في الشرع ١٢

^٢: قوله الامور نص من أه وهذا عين ما قلنا ان حديث الامام انما سيق لاجل اشتراطه في لزوم الجمعة ووجوبها مع انه معلل بعللة الامن وليس فيه رائحة من الدلالة على توقف الصحة عليه وان حديث على رضي الله عنه معلل بعللة الاجتماع بل سيق لاجل عدم صحة الجمعة في المصر المجرد عن مادتها وقد مر فاذا لا مفهوم للفظ المصر والامام كالتأنيف فهذا هو تحقيق قول الشيخ رضي الله عنه ١٢

الواجبات سواء كانوا قليلين او كثيرين مسافرين او مقيمين آه ملخصا قال "وبعد اللتيا والى رأيت سؤصنيع من ينتحل الى العلم وان كان حريا بان لا يسود به كتاب ولا يلفظ فى خطاب الا لدفع اغترار الجهال" اقول لو تأمل بدل هذا فيما نقول لكان خيرا له واقوم وهو انه كمالا مناقضة بين احاديث الايماء فى الصلوات الخمسة وبين تشريع اركانها وشروطها وذلك لاختلاف جهة العجز عن جهة القدرة كذلك لا مناقضة بين اشتراط المصر^١ وبين قوله ﷺ "الجمعة واجبة على كل قرية" (كما فى الحجّة) وقوله ﷺ "الجمعة واجبة على كل قرية وان لم يكن فيها الا اربعة" (كما فى البيهقى) واقامة الجمعة منه ﷺ فى سفر الحديبية والحنين (كما هو ظاهر من ابوداود) وقوله ﷺ ان اهل البادية من الخمسة الذين لا جمعة عليهم (كما فى الحجّة) واقامة الجمعة من مصعب بن عمير رضي الله عنه فى الحديبية مع ثنى عشر رجلا (كما فى المبسوط) واسعد بن زرارة مع تسعة عشر رجلا والصحابة رضي الله عنهم وغيرهم فى السواحل ومصر بامر عمر رضي الله عنه وعثمان رضي الله عنه زمان خلافتهما (كما فى البيهقى وكتابة عمر رضي الله عنه الى البحرين ان ادوا الجمعة بجواثى وايضا كنتم) (كما فى مصنف ابن ابى شيبه) وايضا كتابته الى ابى هريرة رضي الله عنه فى البحرين ان اد الجمعة بجواثى وحيثما كنت (كما فى المبسوط) واقامتها فى زراعات اطراف ايلة (كما فى البخارى) قال "وقال مرة فى مجلس المناظرة ان صلوة الجمعة صحيحة فى القرى الصغيرة بدون المصر واذن الامام وان كانا شرطين لصحة الجمعة وهى مشروطة بهما لان المشروط لا يتوقف على الشرط"^٢ اقول انه من المسلمات ان ضرورة مراعات الشروط والاركان انما هو عند مقدوريتها فقط اذ لا مطالب للاركان والشروط من العاجز على قدر العجز فلما نزع لجواز الجمعة حينئذ لا يتصور ان يكون متمسكا بنصوصها لعدمها ولا بنصوص الظاهر لتقدمها فيرجع الامر الى منع الجمعة من حيث هى هى وفيه مقاومة للامر القاطع الموجب وسائر الموجبات بمجرد الوهم فترى انه لا كلام فى صحة

^١: قوله اشتراط المصر آه وذلك لاختلاف الجهة قطعاً فالقول بعدم جواز الجمعة عند تخرج المصر لا يتصور بناءه على شئ بل وهم محض فى مقابلة ما ترى وهذا فذلك ما كتبنا فى رد الرسالة وزيادة الايضاح مفوض الى التأمل فى التأسيسات فله الحمد واليه المتاب ١٢

^٢: قوله على الشرط آه اقول قد قلت له انا اذا عجزنا عن الشروط والاركان لا يخفى صحة الجمعة بدونها وعدم توقفها عليها كحال سائر الصلوات لان العجز عن الشروط والاركان لا يكون علة لرفع الامر المطالب للصلوة جمعة كانت او غيرها لكن الماتن المسكين اقتصر النقل ليتمكن من اخراج ما فى صدره والله هو الغفور الرحيم ١٢

الجمعة من الخطيب ومن معه وان كانوا عاجزين^١ عن جميع الاركان والشروط القواطع فكذلك امر مصر والسلطان على فرض شرطيهما كما هو رأى بعض اصحاب التخريج قال "وقال مرة ان هذه الشروط لم يكن في مذهب الحنيفية بل كان رجل خائن من خلفاء بنى امية تداخل في هذا المذهب واندرج من عند نفسه في الكتب ان هذه الشروط قال بها ابو حنيفة رحمته الله فحكم هذا المنتحل في هذا المجلس بان ما في المتون والشروح والفتاوى والكتب الشافعية من هذه الشروط من اكاذيب هذا الخائن والمصنفون لم يقفوا على هذا الخيانة بل المنتحل وقف عليها فانظروا ايها المسلمون الى قباحة هذا القول والى جرئته الى تخطية العلماء المجتهدين الذين هم نقال الاثار وجمال الاخبار وعليهم بناء نقل الايات والاحاديث واثار الاصحاب واقوال المجتهدين" اقول ما نسبت تخريج هذه الشروط الى الرجل المذكور ولكنى رأيت في فتاوى اهل البخارى (صفحة ٧١ و٧٢) عن قاضى^٢ القضاة محمد عناية الله البخارى ان اول من اخترع اعادة الجمعة بعد اداءها انما هم اهل الاعتزال لما بالغوا باشتراط عصمة الامام فليتنبه به السنى آه ملخصا فلذا بالغ اهل السنة والجماعة ابو حنيفة واصحابه وسائر ائمة الهدى ان من لم يكن منشرح القلب باداء الجمعة وكان يعيدها لظلم الامام فهو مبتدع ضال^٣ قد خالف السنة والاثار فلا يكتب من علمه شئ كذا في الاتحاف شرح الاحياء في باب

^١: قوله كانوا عاجزين آه ولو لا دخول العاجز عن الاركان والشروط تحت امر الجمعة قطعاً ما حكم اصحابنا بجوازها منهم وسقوط الظاهر عنهم فهذا يأيد قطعية عمومها واطلاقه فالحاكم بعدم الجواز حينئذ لا يتصور ان يكون متمسكا بنصوص الاركان والشروط لعدمها في الحالة العجزية بل يصير مانعا للجمعة من حيث الذات وفيه مقاومة الامر القاطع بلا دليل فكيف بالاحاديث المصرحة بجوبها في القرى وترخيص تركها في البوادي وغيرها على ما مر فالمنع الذاتى كما هو ضد الامر خلاف سر التقديم والتعظيم ايضا فله الحمد ترى في شرح الوقاية وغيرها من المتون وجوب الجمعة بالاقامة بمصر وجوازها عن فرض الوقت في المواد الثلاثة الباقية كما في جامع الرموز ملخصا وغيره وهذا معنى قولنا انه لا مناقضة بين اشتراط مصر والسلطان وبين القول بجواز الجمعة عند عدمهما ١٢

^٢: قوله قاضى القضاة آه ونقل عن بعض الفتاوى المعتمدة بعدم جواز الاعادة مطلقاً آه ومن اجازها من بعض اصحاب الفتاوى قيده بعدم وقوع المفسدة قال القاضى المذكور فإى مفسدة اعظم مما نرى من اهل زماننا فانها اوقعهم في الشك في شأن الظاهر والجمعة جميعاً آه قلت فهذا شئ لم يفعله الصحابة رحمهم الله ولا ائمة الهدى فلا اصل له في الشرع بل اشار الله تعالى الى منعها بقوله ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا﴾ [الجمعة: ١٠] كذا في التفسيرات الاحمدية واخبر على لسان رسوله ﷺ الا لا صلوة له قال القاضى المذكور قد صارت الاعادة المذكورة في زماننا الان من حبال الشيطان كما هو المشاهد آه بتغير فله الحمد فإى زلة اعظم من الاعراض عن الاشارة القرآنية والعبارة النبوية ١٢

^٣: قوله مبتدع ضال آه فاذا كان اعادتها لظلم الامام بهذه المثابة من الوزر فكيف بالافتاء بمنعها لاجل كونه ظالماً فهل هذا الا معارضة النص القرآنى واحاديث الباب ومخالفة الصحابة رحمهم الله وسائر ائمة الهدى بل في مخالفته خلع ربقة الاسلام عن عنقه كما في الحديث ١٢

الامامة فاذا اثبتنا ان امر الجمعة دائر بين الوجوب والترک رخصة فى اصل المذهب وان ضرورة مراعاة اركان الصحة وشروطها مقصورة على حالة مقدوريته اجماعا بقول الثقة المجتهدين واحتجنا باحاديث الباب وآثاره التى نقلها الذين هم نقال الاثار وجمال الاخبار فالمعترض مرهون بالجواب والا فيوقع فى ورطة حذر منها الغير قال "واذا طعن المنتحل فيهم بعدم وقوفهم بالاقتوال الموضوعية وعدم تميزهم بين الحق والباطل فكيف الاعتماد عليهم بنقلهم المذهب" اقول انه مع كونه فى تحليصه مرهون بالجواب ما حقق المقام وذلك لان الطعن انما يتصور اذا كان التنقيص مقصوداً بالكلام كما اراد هو فى شأنى واما اذا كان المقصود هو اظهار الحق او بيان فضيلة احد فهذا وان كان ملازماً لتخطية احد او مفضوليته لا يعد طعناً شرعاً ولا عرفاً والا لكان الله تعالى طاعنا لبعض رسله بقوله تعالى تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض ولكن جميع المجتهدين طاعنين بعضهم لبعض فى اختلافاتهم ولطال المعترض فى طعن ائمة الدين وسائر العلماء ايام تدريسه بل الطعن المذموم شرعاً وعرفاً ما قال فى شأنى بقوله خرج عن الانصاف ودخل فى الاعتساف وقال فى موضع آخر على زعمه الفاسدة ووهمه الكاسدة وقال فى موضع اخر ناقلاً عن الفتوحات من الناس من يكون هدهدى البصر ومنهم خفافش النظر وفى موضع اخر رأيت سؤصنيع من ينتحل الى اهل العلم وان كان حرياً بان لا يسود به كتاب ولا يلفظ فى خطاب الى اخر ما ترى فى رسالته مما يشهد على ضيق الصدر وحادة النفس قال "ولقد صدق الشيخ الاكبر مقتداء طريق الانور كم نعمة الله اخفاها شدة ظهورها واستصحاب كروورها على المنعم عليه ومرورها وهم فى غفلة معرضون ولكن اكثر الناس لا يعلمون بل لا يشعرون بل لا يشكرون ومن خرج عن هؤلاء لا يهتدون بمنار العلم ولا يصطلون بناره ولا يبصرون بانواره بل ينكرونه اذا سمعوه ولا يحصلونه فيما جمعوه" اقول اما ان تلك الامثال له لا عليه فمرهون بالجواب عما نورد انه ما السر فى عدم جواز الجمعة عند تخرج المصر ولا نظير له فى الشرع^١ ولو قال قائل بسقوط الصلوات الخمسة وعدم جوازها من المتخرج على اتيان

^١: قوله فى الشرع أه تحقيق المقام ان لا مناقضة بين القول باشتراط السلطان والمصر وبين القول بجواز الجمعة عند عدم السلطان كما فى الفتاوى والقول بجوازها عن فرض الوقت عند عدم الإقامة بمصر كما فى المتن سواء كان مسافراً فى مصر او مقيماً فى غيره او مسافراً فيه كما فى جامع الرموز فترى اصحاب المتن انهم اوجبوا الجمعة فى مادة واحدة وجوّزها فى المواد الثلاثة الباقية وهذا كما ترى انه لا مناقضة بين قولهم بطلان الصلوة عند كشف العورة

المساجد والجماعات استدلالاً بحديث لا صلوة لجار المسجد الا في المسجد لرددناه ولو كان القائل من المعتبرين وقوله في الفتاوى المعتبرة لان هذا خطأ فاحش لا يتصور مثله في نصوص اركان الاداء وشروطه القواطع فكذلك امر الجمعة لو فرضنا ان حديث علي رحمته الله من القواطع متناً ومراداً على شرطية المصر لا يتصور بناء الحكم بعدم جواز الجمعة في القرى والبرارى^١ عليه عند تخرج المصر قطعاً كما هو في غيره من الشروط والاركان فترى انه لا كلام في صحة جمعة الخطيب ومن معه ولو كانوا عاجزين عن السلطان وجميع الشروط والاركان مع ما قلنا ان القول باشتراط المصر المقابل للقرى انما هو من بعض اصحاب التخريج واصل المذهب انما هو اشتراط مطلق العمران سواء سميناه مصرّاً او قرية وان بانتفاءه انتفاء الوجوب وعليه الاقوال والافعال من رسول الله ﷺ والصحابة رضي الله عنهم كما مر قال "وفي الربع الثالث من احياء العلوم كل من ادعى مذهب امام وهو ليس يسير بسيرته فذلك الامام خصمه يوم القيمة اذ يقول له كان مذهبي العمل دون الحديث باللسان وكان الحديث باللسان لاجل العمل لا لاجل الهذيان فما لك خالفتني في العمل والسيرة التي هي مذهبي ومسلكي الذي سلكته وذهبت فيه الى الله تعالى ثم ادعيت مذهبي كاذباً وهذا مدخل عظيم من مداخل الشيطان فقد اهلك به اكثر العالم وقد سلمت المدارس لا قوام قل خوفهم من الله تعالى وضعفت في الدين بصيرتهم وقويت في الدنيا رغبتهم واشتد على الاستتباع حرصهم آه" اقول هذا شئ قاله الغزالي في حق من يهمل العمل ولا مساس في ايراده هنا اذ ليس مراده ان الائمة

(اي مع القدرة على الثوب) وبين قولهم بتجويز صلوة العرا (اي مع العجز عن الثوب) بل هو حال جميع الاركان والشروط سواء كانت في الجمعة او غيرها من الصلوات والعبادات وما ذلك الا للقطع بان نصوص الاركان والشروط ساكنة في الحالة العجزية مع بقاء المطالب لاصل الصلوة على حاله (ما دام الوقت) وكيف يتصور الطلب مع عدم امكان الاداء وقد سبق عدم تصور ورود النهي الذاتي من الشارع في المأمورات المشروعة من حيث الذات للتناقض بين غرض الحب وغرض البغض ١٢

^١: قوله في القرى والبرارى آه ذلك لان فاقد المصر العاجز عنه غير مأمور بمراعاته اجماعاً على ما اخبر الله تعالى ومع ذلك هو داخل تحت النص المطالب لاصل الجمعة وذلك كالعاجز عن سائر الشروط والاركان لان الطلب على حسب الطاقة فالقول بعدم الجواز مكابرة للنص المطالب لاصل الجمعة ومع ذلك هو يستلزم تكذيب الله تعالى فيما اخبر ان العاجز غير مأمور وعليه اجماع الامة ايضاً ١٢

^٢: قوله في القرى والبرارى آه فلذا جاء في متون المذهب جواز جمعة فاقد الاقامة بمصر في المواد الثلاثة الباقية كونه مسافراً في مصر وكونه مقيماً في غيره وكونه مسافراً فيه وما ذلك الادخول الكل تحت الامر المطالب وسقوط المصر والسلطان عند انعدامهما كحال سائر الاركان والشروط وهذا ظاهر جدالاً ولا عمياً الخذلان ١٢

كل واحد منهم اوصى بالاخذ بمذهبه بل اقوالهم بما ملخصها متفقة قاطبة على اباحة الاخذ بقول سائر ائمة الهدى وعلى الاخذ بالحديث اذا صح والدليل الموجه وعلى المنع بالاخذ باقوالهم ما لم يعلم مأخذها^١ من الايات القرآنية والاحاديث النبوية وغيرها فكيف التشنيع على من ميز اصل مذهب امامه مما ذهب اليه بعض اصحاب الرأى بموافقة جم غفير من اعلامنا الحنفية قال "فما له يتجاهل^٢ ويتعمى ويمشى فى وجنة ظلماء حيث لا ظل ولا ماء وانه احق ما سمع من انباء واتى هدهد الفهم من السباء" اقول هذا اخر ما كتب فى ايدائى ولو تأمل بدل هذا فيما قلنا ان منع الجمعة من حيث هى لا يتصور من الشارع لانه يناقض تشريعها من هذه الحيثية وكل منع اذا جاء لعروض ركن او شرط فهو مقصور على حالة مقدورية ذلك الركن او الشرط واما عند العجز فلا نص يكلفنا على مراعات الشروط والاركان مع بقاء الامر المطالب لاصل الجمعة على حاله فالقائل بعدم جواز الصلوة عند العجز عن الاركان والشروط لا يتصور ان يكون متمسكا بنصوصها لعدمها فى الحالة الكذائية بل هو ممن التبس عليه النهى العروضى بالنهى الذاتى فمن شاء ان ينشر صدره بما نقول فعليه بحفظ تأسيساتنا الثلاثة الاول عدم تصور تغير النصوص المتأخرة بالنصوص المتقدمة والثانى عدم تصور تغير النصوص الموجبات المطالبات لاصل الصلوات بنصوص وردت لاركانها وشروطها والثالث ان الشارع اذا اخبر بتشريع شئ الى يوم القيمة لا يتصور منعه من حيث الذات قطعاً وانما كررنا دلائل الرد لانها كانت غير مأنوسة عند اكثر ناظرى الفتاوى فكما انه لا مناقضة بين نصوص اركان الصلوات الخمسة وشروطها وبين نصوص وردت لاداءها بدون الاركان والشروط اذا عجز عنها لا مناقضة بين القول باشتراط المصر كما قاله بعض اصحاب التخرىج وبين^٣ احاديث وردت بوجوب الجمعة فى القرى واباحة تركها فى البوادي عند تخرج المصر كسائر شروطها واركانها ثم اعلم ان اباحة الترك فى البوادي انما هو اذا كان الرجل بادي الاصل بخلاف ما اذا كان قروى الاصل لانه دخل البادية لاجل امواله وماشيته

^١ : قوله يعلم مأخذها أه فلذا لما رأينا القول بعدم جواز الجمعة عند تخرج المصر لا مأخذ له من المنقول والمعقول بل رأينا ان مأخذهم وهم مجرد عن الدليل فى مقابلة ما ترى من النصوص رددناه فكيف مع كونه خلاف مذهب ائمتنا الثلاثة وعدم تصور بناءه على مذهب اهل التخرىج ايضا فلله الحمد و اليه المتاب

^٢ : قوله فما له يتجاهل أه هذه العبارة سرقتها من مقدمة الفتوحات بلا تنبيه وهو مذموم عند العلماء المخلصين فلله الحمد ١٢

^٣ : قوله وبين احاديث أه ولا بين اشتراط المذكور وبين ما فى متون المذهب من جواز جمعة غير المقيم بمصر سواء كان مقيما فى غير المصر او مسافرا

لحديث الرعاة وهو انه كان النبي ﷺ ينهى رعاة الابل والغنم يوم الجمعة ان يبعدوا بها على رأس ميلين حتى لا يسمعو النداء فلا يشهدون الجمعة ويقول لهم من فعل ذلك ثلث جمع طبع الله على قلبه (اورده في الكشف عن ابي امامة رحمه الله) ولحديث الصبة انه ﷺ قال الا هل عسى احدكم ان يتخذ الصبة من الغنم على رأس ميل او ميلين فيتعذر عليه الكلاء فيرتفع ثم تجئ الجمعة فلا يجيئ ولا يشهدا وتجيئ الجمعة فلا يشهدا وتجيئ الجمعة فلا يشهدا حتى يطبع على قلبه رواه ابن ماجة ملخص ما قلنا في هذا الباب ان القول بعدم جواز الجمعة عند تخرج المصر قول بلا دليل لا يتصور بناءه على قول اصحاب^١ التخريج ايضا فما يوجد من القول بعدم جواز الجمعة في القرى او نحو عرفات فأول او مردود لان فيه مقاومة لامر الله تعالى ولاخباره على خيرية الجمعة والاقرار والافعال من رسول الله ﷺ والصحابة رضي الله عنهم باقامة الجمعة في القرى والبرارى كما مر مع ما قلنا ان اصل المذهب هو عدم اشتراط المصر بالمعنى الذى قال به بعض اصحاب التخريج قال قاضى القضاة محمد عناية الله البخارى ان جميع دلائل المصر باطلة مردودة قال المولى عبد الحى اخراً فى المجموعة بعد ما ظفر بالجامع الصغير ان جميع دلائل اشتراط المصر باطلة مردودة بل الجمعة جائزة فى جميع المواضع بلا كراهية^٢ وبه قال جم غفير من اعلامنا الحنفية اسماءهم مرقومة فى مجموعة الفتاوى هكذا المولى محمد عبد العزيز الجواب صحيح والرأى نجيح كما لا يخفى على الماهر المنصف المتفطن المولى سيد محمد نذير حسين المولى سيد شريف حسين دهلوى المولى محمد عبد الحليم بنكالى المولى ابو الحامد محمد تونكى المولى سيد احمد حسين دهلوى نعم المولى ونعم النصير خادم شرع عزيز المولى محمد عبد العزيز عظيم آبادى خادم شريعت رسول الثقلين المولى محمد تلاف حسين عظيم آبادى بتوفيق خدا باد المولى شهود الحق عظيم آبادى جهان شد منور زنور المولى حسن عظيم آبادى بطفيل نبى المولى الهى بخش عظيم آبادى هرچه مجيب مصيب تحرير كرده حق

^١: قوله على قول اصحاب التخريج أه ملخص المقام انه كما لا مناقضة بين ما فى المتون من اشتراط ستر العورة وبين ما فيها من جواز صلوات العراة مثلا عند تخرج الثوب كذلك لا مناقضة بين ما فى المتون من اشتراط المصر والسلطان وبين ما فيها من جواز الجمعة من فاقد الاقامة بمصر كما فى الوقاية والنقاية وغيرها فيشتمل الجواز المواد الثلاثة الباقية كونه مسافرا فى مصر وكونه مقيما فى غيره وكونه مسافرا فيه كيف وهو حال جميع الاركان والشروط فى ان لا قدم لنصوصها عند العجز سواء كانت فى الجمعة او سائر الصلوات او غيرها من المأمورات وذلك لبقاء الموجب المطالب بلا مزاحم ١٢

^٢: قوله بلا كراهية أه بل لا اشتباه فى جواز الجمعة فى جميع المواضع اصلا وان قلنا باشتراط المصر لان الموضوع الذى تقام فيه الجمعة ان كان مصرا او من فناء فجوازها فيه ظاهر وان كان غير ذلك فكذلك اذ لا كلام فى جواز جمعة المعذورين عن سائر الشروط والاركان فكذا المصر وذلك لان العاجز عنه مخاطب باداء الجمعة كالعاجز عن سائر الشروط والاركان فلو لا امكان الاداء لكان الامر تكليفا بما لا يطاق ١٢

و درست است و خلاف آن باطل المولى ابوطيب محمد شمس الحق عظيم آبادى المولى محمد عبد الصمد بن ملا عبد الاحد خان فرخ آبادى الجواب حق المولى محمد عبدالله كيلانوى صح الجواب والله اعلم حرره الراجى عفو ربه ابوالحسنات محمد عبدالحى رحمته الله آه ما فى الفتاوى الحكم بعدم جواز الصلوات جمعة كانت او غيرها عند تخرج اركانها وشروطها منع لها^١ من حيث الذات وهو يناقض^٢ تشريعها من هذه الحيثية ووجود الترك رخصة فى الجمعة لدفع الحرج امر آخر وهو المستعان محمد سرور الجيجهى ثم الفراهى رحمته الله (سنة ١٣٨٢ ق) (سنة ١٣٤١ ش).

(فائده)

اعلم ان عدم جواز الصلوة جمعة كانت او غيرها انما هو بتفويت شروطها واركانها وهو عدم مراعاتها مع القدرة عليها لا بانعدامها وهو ان يكون عاجزا عنها لانها حينئذ منعدمة فى حقه لعدم دخوله تحت نصوصها (١) وقد التبس امر تفويت المصر مع انعدامه على الاكثر وهو زلة عظيمة فترى انه لا خلاف فى جواز الجمعة بين المشائخ رحمته الله عند انعدام السلطان كما فى الاركان لمولينا بحر العلوم رحمته الله اذ حينئذ هو ليس بشرط كما فى الجامع الرموز وقس عليه حال سائر الشروط والاركان فكذا امر المصر وهذا هو اصل المذهب ففى الجامع الصغير (صفحة ١٩) المطبوع فى المطبع العلوى محمد رحمته الله عن يعقوب رحمته الله عن ابى حنيفة رحمته الله فى الجمعة بمنأ فان كان الامام امير المجازا وكان الخليفة مسافراً جمع وان كان غير الخليفة وغير امير المجاز وهو مسافراً فلا جمعة فيها آه فالمراد بالنفى هو نفى الوجوب لا الجواز للاجماع على ان السفر لا يمنع الجواز والمفهوم على انه لو كان مقيماً وجبت عليه الجمعة مع انه حينئذ لا امير هناك ولا قاض^٣ ولا معنى المصر على ما قالوا وعليه اطلاق القرآن واحاديث التشريع قاطبة وفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم والصحابة رضي الله عنهم وقد مر ١٢

(فائده)

^١: قوله منع لها آه اى لا تمسك بنصوص الاركان والشروط اذ لا قدم لها عند العجز بالنص اجماعاً فله الحمد أولاً وآخراً وسلم على عباده الذين اصطفى ١٢

^٢: قوله وهو يناقض آه لعدم تصور كون الشئ مأموراً به وممنوعاً عنه من جهة واحدة وهى جهة الذات بخلاف المنع العروضى اذ هو يجمع مع كون الشئ مأموراً به من حيث الذات لان هذا المنع مقصور على حالة مقدورية الاركان والشروط فقط وقد مر ان الحق فى جمعة نحو عرفات اتفاق المتقدمين فى اصل الجواز وانه لم يورد من الشارع نهى وتحجير فى باب الجمعة اجماعاً وانه هو اصل المذهب ١٢

^٣: قوله ولا قاض ولا آه ومن قال بعدم جواز الجمعة عند فقد الامير والقاضى فهو جاهل كما فى الرد المحتار وايضاً عند فقد المعانى الاخرى لتفسير المصر وعليه اطلاق عبارة الفتاوى بجواز الجمعة فى زمان استيلاء الكفار اذ هو قد يكون بتخريب المساجد كما هو قد يكون بقتل الامير والقاضى ١٢

اعلم ان فاقد المصر والعاجز عن اتيانه غير مخاطب بمراعاته كالعاجز عن سائر الشروط والاركان على ما اجمع عليه الامة من المتكلمين وغيرهم من اهل التوحيد من ان امر العاجز غير موجود في الدين شرعا لاخبار الله تعالى ورسوله ﷺ بذلك في النصوص المتواترة المتظاهرة فانكار جواز الجمعة حينئذ يفضى الى معارضة الامر القاطع القرآنى بلا دليل مع كونه مستلزما لتكذيب اخبار الله تعالى ورسوله ﷺ واجماع الامة بخلاف الترك للرخصة ١٢.

(فائده)

اعلم انه جاء احاديث وافعال من رسول الله ﷺ واثار وافعال من الصحابة رضي الله عنهم على وفق عموم القرآن واطلاقه في اقامة الجمعة في غير المصر فانكار الجواز حينئذ انكار عن عموم القرآن واطلاقه القاطعين على رأى الارجح الاصح عند ائمة الاصول رحمهم الله وعن الاقوال والافعال من رسول الله ﷺ والصحابة رضي الله عنهم بلا دليل لعدم المناقضة بينها وبين اشتراط المصر لاقتصاره على الواجد القادر ففي حديث بطرق شتى يقوى بعضها بعضها خمسة لا جمعة عليهم و عد منهم اهل البادية اورده المحدث الدهلوى في الحجة فهو يقرر التشريع والعزيمة وجاء في حديث طويل في صحيح ابن ماجة طبع القلوب بارتفاع ارباب الاموال الى البوادي لاجل مواشيهم مع ترك الجمعة ثلث مرات وايضا في الحديث "الجمعة واجبة في كل قرية" اورده المحدث الدهلوى في الحجة (واختاره وقال هو الاصح) وايضا في الحديث "الجمعة واجبة على كل قرية وان لم يكن فيها الا اربعة" كما في البيهقى وايضا في الحديث "الجمعة حق واجب على كل مسلم" وايضا في الحديث "من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فعليه الجمعة" وايضا في الحديث "الجمعة على الخمسين رجلا" اورده المحدث الدهلوى في الحجة واقامة رسول الله ﷺ اياها في سفر الحديبية والحنين كما في ظهرا بن داود ومصعب بن عمير رضي الله عنه في الحديبية مع اثني عشر رجلا واسعد بن زرارة رضي الله عنه مع تسعة عشر رجلا كما في المبسوط والصحابة رضي الله عنهم في المصر والسواحل في خلافة عمر رضي الله عنه وعثمان رضي الله عنه بامرهما كما في البيهقى وكتب عمر رضي الله عنه الى ابو هريرة في البحرين ان اد الجمعة بجواثي وحيثما كنت كما في المبسوط وايضا كتب عمر رضي الله عنه الى البحرين ان ادوا الجمعة بجواثي وايضا كنتم كما في مصنف ابن ابى شيبة وصححه ابن خزيمة وفي مجموعة لفظ اينما شامل للمصر وغيره الى غير ذلك ١٢.

(فائده)

اعلم ان اكثر الاحكام كان الاختلاف فيها فى الاولوية فى زمان الصحابة عليهم السلام وكذا فى زمن ائمة المذاهب ثم صار الامر الى كون الحكم جائزا او غير جائز بتجادل تابعى الائمة عليهم السلام والتحقيق فى المجبة فنه امر الجمعة حيث لا يكون عدم الجواز بدون المصر مذكورا فى ظاهر الرواية ففى الجامع الصغير وان كان اى الامام فى المنى غير الخليفة وغير امير الحجاز وهو مسافر فلا جمعة فيها آه فالمراد بالنفى هو نفي الوجوب لا الجواز للاجماع على ان السفر لا يمنع الجواز فلذا قال الامام الشعرانى عليه السلام فى الميزان عن اهل التحقيق ان الشروط للوجوب واما الجواز فطلق لاطلاق القاطع القرآنى وهو مذهب ائمة المذاهب عليهم السلام آه ملخصا وهو الموافق لاحاديث الباب الواردة فى اهل البوادرى انهم جاز لهم الترك رخصة الا ان يكون من اهل العمران فى الاصل (كما هو الظاهر فى حديث طويل فى صحيح ابن ماجة) واقامة الجمعة من رسول الله صلى الله عليه وسلم فى سفر الحديبية والحنين (كما هو الظاهر من ابى داود) وكذلك الاحاديث الواردة فى اهل القرى والاقوال والافعال الثابتة عن الصحابة عليهم السلام واشترط المصر لا يضر المقام لانه مقصور للواجد كسائر الشرائط والاركان واما عندالضرورة وفقدمعنى المصر بقتل الامير والقاضى وتخريب المساجد فلا كلام فى جواز الجمعة ففى الرد المحتار من قال بعدم جواز الجمعة عندفقد الامير والقاضى فهو جاهل آه ملخصا وفى الاركان لا خلاف فى جواز الجمعة عند فقد السلطان وفى الفتاوى جاز الجمعة عنداستيلاء الكفار وهو قد يكون بتخريب المساجد ۱۲.

تمت بالخير ومن الله التوفيق ۱۲.

اين آتیه نامه اى است از طرف مولوى محمد سرور جيجه عليه السلام كه در جواب نامه مولوى عبدالرؤف نوشته بوده است نامه قرار ذيل ميباشد:

(هو)

(برادر عزيز مولوى صاحب مولوى ملا عبدالرؤف السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته رقيمه انيقه آن برادر رسیده ودرآن تحية برادرى اسلامى مندرج نبود عزيزا جهت شغب عامه شيوة برادرى چرا گذاشته شود درين عمر کوتاه اصلاح برادرى كه آن مأمور به قطعى هست جهت اختلاف درمسائل شرعيه كه آن رحمت است چرا مراعات نشود قل لعباد يقول التى هى احسن ان الشيطان ينزغ بينهم الآية اما بضرورة چيزى نوشته شد آنكه گفته شد كه نماز الجمعة بدون امر الامام يقين داريم كه صحيح نيست بدون تردد آه كاشكى چنين گفته نميشد چرا كه كسى ازاهل مذاهب نگفته كه يقيناً مذهب مايان

برحق است لافضائه الى بطلان احكام المذاهب الاخرى يقيناً ولجواز التمدد بذهب الشافعي رحمته الله مثلاً بل صرح في فتاوى قرة العين صفحہ (٥) بخصوص صلوة الجمعة وأنچه گفته شد در چنین قریة صغيرة بالاتفاق نماز جمعة صحت نخواهد داشت کاشکی این چنین سخنان از آن برادر سر نمی زد که دعوی اتفاق کرده محترماً خود نمی دانید که مذاهب ثلثة اسلامیة بدان رفتار کرده اند بلکه بعض عارفین راسخین فی العلوم تصریح نموده که در غیر ابنیه وبدون امر سلطان هر کجا نماز جمعة نزد ائمه اربعه جواز دارد وشروطی که گفته جهت ترخیص است کما فی المیزان بلکه متأخرین حنفیه نیز بدین تصریح کرده اند وکتب ایشان نزد این حقیر موجود است بلکه همسایگی که بجوک به ذهکن ونازدره دارند همین بس بود که آن برادر دعوی اتفاق نمی کرد شیخ عبد الحق در شرح مشکوة گفته که کسی که بیتوته باهل خود بعد اداء جمعة می توانست که بکند اورا واجب است که حاضر شود واین را مذهب ابی حنیفه رحمته الله واصحاب او گفته فکیف دعوی الاتفاق وشيخ اکبر در فتوحات در آخر باب حج اقامة جمعة را در عرفات از ضروریات شمرد وآنکه گفته شد که بدون سند شرعی قطعی رفع امر قطعی که صلوة ظهر است نمیتوانیم نمودن محترماً مباحوث هنا ادای نماز است نه اینکه اصل درین روز ظهر است یا جمعة ففرضية اداء صلوة الجمعة من حیث هی هی هو مجمع علیه اصالةً اوا سقاطاً للظهر بهر حال مأمور به بودن نماز جمعة من حیث هو هو امر قطعی است بلی اختلافیکه در جمعة بحسب بعض مواضع واقع شود آن سبب اختلاف در اداء نماز ظهر میشود وعدم فرضية اداء ظهر من حیث هو هو درین روز امر مجمع علیه است واگر نه مفضی بانکار فرضية جمعة میشود نعم قد قلنا ان الاختلاف فیها سبب الاختلاف فی الظهر وکسی نگفته که اداء ظهر درین وقت من حیث هو هو بشود تابه قطعی چه رسد قال بعض اعلام الهند فی مجموعة الفتاوى لا یخص قطعی الاية بالظنیات آه ملخصاً وأنچه در کتب درسیه وبعض فتاوى دیده میشود از مخصوص بودن ایه جمعة باجماع دلیل نیک بود من حیث الاصول لو ثبت لکنه منقوض بنقل بعض العارفین عن الائمة الاربعة وأنچه گفته شده که اغماض از احادیث صحیحه که در باره شرائط نماز جمعة وارد شده هم نمیتوانیم کردن آه فیہ ان الامر مقلوب اذ لم یورد حدیث مرفوع السند فی هذا الباب اصلاً کما فی مجموعة الفتاوى واما حدیث علی رحمته الله فقال النووی متفق علی ضعفه آه وراویه حارث الاعور کتبه فی مقدمة المسلم واهیا کذاباً وفی قانون الموضوعات والضعفاء (صفحہ ٢٤٨) الحارث بن عبدالله الهمدانی الاعور من کبار التابعین کذبه الشعبی وابن المدینی وابطل ابن سیرین عامة ما یرویه عن علی رحمته الله وقال ابن حبان کان غالباً فی التشیع واهیا فی الحدیث آه وایضا

فى القانون (صفحة ٢٤٨) الحارث الاعور كذاب يروى عن على عليه السلام آه وعلى تقدير ثبوته والصاقه فى مثل هذا المقام بالمرفوع لا يعارض المرفوع للفرق بين الملحق والملحق به مع ان فى تقدير واجبة فى خبره لا ينافى مشروعية الجمعة والتشريق واخواتهما فى غير الامصار وفى تقدير صحيحة لا يزاحم النصوص الموجبة فى الحجة الله البالغة (صفحة ٢٢٥) الجمعة واجبة على كل قرية آه وكذا فى كشف الغمة وفيه ايضا الجمعة واجبة على كل قرية وان لم يكن فيها الا اربعة واحاديث درين باب بسيار است تا چه نوشته شود و تحقيق اين مبحث را در ارکان مولوى بحر العلوم وفتح المنان شيخ عبد الحق وحجة الله البالغة بايد دید که شرطية مصر را بخوبى رد کرده نوشتن آن طولی دارد قال الشاه ولى الله وهو من اعظم اصحابنا الحنفية فى الحجة (صفحة ٢٢٥) والاصح عندى انه يكفى اقل ما يقال فيه قرية لما روى من طرق شتى يقوى بعضها بعضا خمسة لا جمعة عليهم وعد منها اهل البادية آه پس چرا دعوى اتفاق عدم الجواز در قرية صغيره کرده شود واز اذن عام نشيده که در فراه و هراة و کابل هر کجا قضاة اهل قرى را اذن ميدهد ودر اطراف کابل جای که مانع آمده عسکر گماشته تا مردمان اتفاق به نماز نموده اگر چه مى داند که اين امر تمام نخواهد شد الا در زمان مهدي عليه السلام وليکن از حق گوئى چاره نيست و اهل نظر چون ظفر بحديث صحيح يابد وعمل بدان نکند از مذهب امام خویش بيرون ميشود ودر مذاهب ديگر نيز داخل نه شود وحديث على عليه السلام نزد اين حقير نسبت بنصوص موجبة مثل نسبت "لا صلوة لجار المسجد الا فى المسجد" ميباشد که بنصوص موجبة صلوات بر عباد دارد که هيچ مزاحمة در ميان اينها نيست فقط

(فى الهداية) (ولا تصح الجمعة^١ الا فى مصر جامع^٢ او فى مصلى المصر) اى فناءه ورجح فى البحر انه حد البيتوتة كما فى الدر المختار واستحسنه فى البدائع كما فى الرد المختار وهو مذهب الامام كما فى شروح صحيح ابوداود كتعلق المحمود وغيره وشروح صحيح ابن ماجة وغيرها بل هو مما اتفق عليه الامام مع اصحابه كما فى شروح المشكوة كالاشعة اللغات للشيخ عبد الحق الدهلوى وغيرها ونطق به الله تعالى على لسان رسوله ﷺ فى المشكوة عن الترمذى "الجمعة واجبة على من آواه الليل الى اهله" بل فى الكشف انه كان رسول الله ﷺ كثيراً يقول "الجمعة واجبة على من آواه الليل الى اهله" فله مزية على سائر التحديدات الثمانية او التسعة والتعريفات بثلاث خواص الاولى

^١: اى جمعة القادر على المصر اذ العاجز عن الشروط والاركان غير مخاطب بمراعاتها اجماعا للنصوص المتواترة المتظاهرة ١٢

^٢: فالمراد من القرى التى فى قوله ولا تجوز فى القرى القرى الخارجة عن حد الفناء بناء على الرواية المرجوحة ١٢



انه اصل المذهب المتفق عليه بين الامام واصحابه والثانية انه ثابت على لسان الشارع والثالثة ان
المأمور به المتفق عليه لا يجوز تركه بالاشتباه والاختلاف فضلا عن المنع ما لم يبلغ عدم الجواز في
درجة الايقان فالمانعون عن اداء الجمعة مانعون عن اتباع المذهب حقيقة لعدم وجود قرية في فراه
وشدند الا وهي داخلة في تفسير المصر او الفناء قطعاً فله الحمد مع ان القول بعدم جواز الجمعة في
القرى فرع اشتراط المصر فهو كاصله مقصور بالقدر ١٢٠.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المناهج الثلاثة ايضاً في جواب مولوی انار دره گی



مؤلف:

مولوی محمد سرور فیضی جیجہ ای رحمۃ اللہ علیہ



مرتب:

مولوی ابوالحسن صاحب زادہ

حق چاپ محفوظ و مخصوص کتابخانه مولوی محمد سرور فیضی جیجہ ای رحمۃ اللہ علیہ می باشد و هیچ مؤسسه، انتشارات و یا فردی در افغانستان و یا خارج از آن، حق ندارد بدون اجازه کتبی از ناشر، این اثر را چاپ و نشر نماید. این کار شرعاً ناجایز بوده و نیز پیگرد قانونی دارد.

المناهج الثلاثة ایضاً فی جواب مولوی انار دره گی

♦ مؤلف: مولوی محمد سرور فیضی جیجہ ای رحمۃ اللہ علیہ

♦ مرتب: مولوی ابوالحسن صاحب زاده

♦ ناشر: مولوی ابوالحسن صاحب زاده

مرکز پخش:

- فراه، ولسوالی خاکسفید، قریہ جیجہ، کتابخانہ مولوی محمد سرور فیضی رحمۃ اللہ علیہ

تلفن: ۰۷۰۶۹۶۱۲۸۹ - ۰۷۹۸۴۶۵۸۶۹

(فائده)

اعلم انه اجمع الامة على ان تكليف ما لا يطاق غير موجود شرعا فالقادر على اصل الصلوات الخمسة والجمعة داخل فى امر الايجاب والطلب فاذا كان عاجزا عن شروطها و اركانها فهو غير داخل فى قضية نصوص الشروط والاركان اجماعا كما علمت فترى وجوب الصلوات الخمسة و صحتها عنه بدون الاركان و الشروط و كذلك ترى صحة الجمعة بدون اركان القواطع و الشروط القواطع و كذلك عند عدم السلطان اجماعا و كذلك عند تعذر المصر كما فى متون المذهب كالوقاية و النقاية و در المختار وغيره حيث صرح اصحابها فيها ان فاقد الإقامة بمصر جازت جمعته عن فرض الوقت و هو شامل للمسافر بمصر لان السفر لا يمنع الصحة و المقيم فى غير المصر و كذلك المسافر فى غيره اذ لا شرط و لا ركن على الفاقد اجماعا و انما ضرورة المصر و عدم الجواز فى غيره على الواجد بناء على رواية عدم جواز التعدد فترى انه لا كلام فى صحة الجمعة عند العجز عن سائر الاركان و الشروط و ان كانت من القواطع و ما ذلك الا لدخولنا تحت امر الطلب للقدرة دون نصوص الاركان و الشروط لعدم القدرة و لو لا دخولنا تحت امر الجمعة عند عجزنا عن الاركان و الشروط لما صحت جمعتنا عند عدم مراعات شئ منها و لا فرق بين الجمعة و سائر الصلوات الا وجود الترخيص فى ترك الجمعة لدفع الحرج فقط ١٢.

(فائدة الجلية)

من ظن ان جواز الجمعة فى القرى و البرارى مختص بالقول بعدم اشتراط المصر فقد زل قدمه عن نهجة الدلائل و صار من الحيارى كالحبارى فى الصحارى و ذلك لان اقامة الجمعة فيهما صحيحة مطلقا و ان قلنا باشتراط المصر الا ان عدم العجز و الحرج فى اتيان المصر شرط فى القول بشرطيته لا فى القول بعدمه و ذلك لبقاء النص القاطع المطالب مع عدم ورود شئ فيه رائحة من المنع لا من طرف نصوص الاداء لسكوته نفيًا و اثباتا عند العجز و لا من طرف نصوص الظاهر لتقدمها فنقول حينئذ تارة بايجاب الجمعة و تارة بترخيص تركها لدفع الحرج لا لخلل فى دلائلها مع بقاء عزيمتها و خيريتها عاما مطلقا باخبار الله تعالى و ما قلنا هو محمل ما تجدد فى كتب اصحابنا من عدم جواز الجمعة فى القرى و البرارى لئلا يصير مستهينا للجمعة برد دلائلها الموجبة و

المطالبة مع عدم مزاحمة دليل قوى او ضعيف اياها فطبع على قلبك و بطلت اعمالك كما في الاحاديث الوارد في الباب ١٢.

(فائده)

ولا يتصور تخصيص آية الجمعة بدلائل شروطها^١ و اركانها لعدم المزاحمة باختلاف الجهة و لا بدلائل الظهر بل الامر بالعكس لتقدمها و تأخر دليل الجمعة فن المسلمات القواطع كون النسخية و المخصصة بكسر الصاد من خواص نصوص الجمعة باعتبار المزاحمة و قدرها و انما المنسوخية و المخصصة بفتح الصاد مخصوص بدلائل الظهريّة فقط ١٢.

(فائده)

عدم تصور تخصيص نصوص ايجاب الصلوات و طلبها بنصوص مثبتة شروطها و اركانها اتفاقا بين الامة فلا يتصور تخصيص نص امر الجمعة و الاحاديث الواردة لايجابها و طلبها بنصوص وردت في شروطها و اركانها لسكوتهما عند العجز عنها و بقاء الاولى على حالها مع عدم راحة من مزاحمة شئ لها فجواز الجمعة في القرى و البرارى لا يختص بالقول بعدم اشتراط المصر بل لو فرضنا اشتراطه لكان صحتها فيهما عند العجز عن المصر ايضا ثابتا بالنصوص من غير مزاحم و الفرق بين الجمعة و الصلوات الباقية عدم وجود ترخيص الترك فيها و وجوده في الجمعة لدفع الحرج لا لتفاوت^٢ بين دلائلها و بين دلائل غيرها فن تأمل حق التأمل في عدم تصور تخصيص امر الجمعة

^١: قوله شروطها أه و لا يخفى على الماهر المنصف الخائف لدينه ان دليل اشتراط المصر لو كان مقطوعا به متنا و مرادا و كان شرطية المصر متفقا عليه بين الامة لكان ذلك الدليل و الاتفاق ناطقين بضرورة المصر في حالة القدرة عليه و ساكتين لحالة العجز عليه مع بقاء قاطع القرآن و الاحاديث الواردة في الايجاب و الطلب بلا مزاحمة شئ اياها و هذا كحال نصوص ايجاب الصلوات الخمسة مع نصوص كميتها و كيفيتها و الفرق وجود ترخيص الترك في الجمعة في بعض المواد لدفع الحرج دون غيرها فلذا تصح جمعة من لم يقدر على القيام و الركوع و السجود و الوضوء و الغسل و نحوها بل و عند عدم السلطان و ذلك كله لكون دلائل شروط الاداء و اركانه ساكنة عند العجز عنها و بقاء الطلب بلا مزاحم و نصوص الظهر كالمعدوم مادام امكان الجمعة فلا يجوز التمسك بشئ منها فيه راحة من المزاحمة لان هذا المقدار منسوخ ١٢

^٢: قوله لتفاوت أه فلهذا تصح الجمعة كالصلوات الباقية عند عدم القدرة على الشروط و الاركان كالوضوء و الغسل و طهارة الثوب و المكان و ستر العورة و توجه القبلة و القيام و الركوع و السجود و القراءة و كذا تصح الجمعة عند عدم وجود السلطان باتفاق بين المشائخ رحمته الله كما في رسائل الاركان لبحر العلوم رحمته الله فالقول بعدم جواز الجمعة في القرى و البرارى عند العجز عن اتيان الامصار لاجل اشتراطها قول واه و تخمين محض و مخالف لتأسيس اتفاق عليه الامة خصوصا في مقابل كتاب الله تعالى و الاحاديث الواردة في الباب و كيف فهم النهى من الامر لانه ليس من مفهومه و لا من احتمالاته حتى يحمل عليه بدعوى القرينة و لا قرينة و لا مزاحم هنا لكون نصوص اركان الاداء و شروطه ساكنة عن حالة العجز مع بقاء النص القرآني و الاحاديث الواردة في الايجاب و الطلب بحالها و نصوص الظهريّة معدومة في قدر التزاحم لتقدمها و انما اخذ ترخيص فعل الظهر لترخيص ترك الجمعة لدفع الحرج لا لخلل في دلائلها

بنصوص ادائها و لا بنصوص الظهر علم قطعاً بطلان رسالة الفت لاثبات تخصيص الاية الكريمة مع تفرعات بنيت عليه و تحقيق ما قاله اهل التحقيق ان جميع ما قيل فى ترك الجمعة فدلائل واهية و تخمينات فى مقابلة كتاب الله تعالى كما فى المجموعة و فتاوى اهل البخارى و ان نسبته الى المذهب باعتبار تخرىج البعض و هو غلط كما فى المجموعة و ان امر الجمعة ايجاب او ترخيص الترك عند جميع الائمة عليهم السلام كما لا يخفى على من طالع حج الفتوحات و حج الميزان و انه لم يورد من الشارع نهى فى باب الجمعة باتفاق جميع المتقدمين من ابى يوسف رحمته الله و غيره كما فى حج الميزان مع ان حديث على رضي الله عنه مكتوب فى اماليه و ان لا تحجير فيها عند جميع من انكشف بالاحكام كما هى كما فى حج الميزان و تحقيق ما قاله العارفون بالله و احكامه ان الشروط انما هى للتخفيف عند الائمة عليهم السلام لا للصحة كما فى جمعة الميزان فهذا لم يسبق صاحب القدورى بالتصريح بعدم جواز الجمعة فى القرى احد فى تتبعنا مع انه لا ضير فيه لان امثاله محمول عند القدرة على الشرط و اما عند العجز فلا مانع و لا مزاحم للحكم بالجواز اصلاً بناء على تأسيس اتفاق عليه الامة ١٢.

(فائده)

اعلم ان لنا ثلث تأسيسات اتفق عليه الامة فمن حفظها صار ذوبصيرة على كثير من تفرعات الشرع خصوصاً ما تعلق بدلائل الجمعة الاول ان نصوص المرتبة نزولاً لا يتصور ان ينسخ او يخص او يقيد النص الاول منها بالنص الاخر بل الامر على العكس اتفاقاً بين الامة^١ و الثانى انه لا يتصور ان ينسخ او يخص او يقيد الامر الموجب لاصل الصلوة^٢ بالنصوص الواردة لاثبات اركان ادائها و شروطه اتفاقاً و الثالث ان الشارع اذا اخبر على تشريع الشئ من حيث

والا وقع التناقض فى غرض الشارع فى تشريعها و ذلك لعموم عيديتها للامة و لخيريتها باخبار الله تعالى على وجه العموم و الاطلاق ان كنا نعلم فله الحمد و اليه المتاب ١٢

^١: قوله بين الامة أه مثلاً قوله تعالى ﴿فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾ [البقرة: ١٤٤] لا يتصور ان ينسخ او يخص او يقيد به الامر الموجب لاصل الصلوة نحو اقيموا الصلوة فلا يقال ان الامر باصل الصلوة او ايجابه مرفوع عن العاجز عن التوجه بورود نص التوجه بل العاجز عن التوجه داخل تحت الامر و الايجاب وارد فى اصل الصلوة بعد نزول نص التوجه ايضاً كما كان من قبل و انما قيد به نفس الاداء عند مقدورية التوجه فقط لان مقدورية الركن و الشرط شرط لبقائهما و بدون لا ركن و لا شرط حيث لا نص هنا بالنص فالنص الموجب لاصل الصلوة باق على حاله ما دام القدرة على اداء اصل الصلوة و لو بالاشارة فالعاجز عن الاركان و الشروط داخل تحت الامر و الايجاب كالقادر عليها و ترخيص الترك فى الجمعة لدفع الحرج لا لان العاجز عن الاركان و الشروط غير داخل تحت الامر فلذا ترى انه لا كلام فى صحة جمعة العاجز عن القيام و القراءة و توجه القبلة و ان كان الاركان و الشروط من القواطع فله الحمد ١٢

^٢: قوله لاصل الصلوة أه سواء كان الزمان بين النصين ساعة لطيفة او سنين كثيرة و الا لتصور نسخ شرعنا بالشرائع المتقدمة و هذا تأسيس اتفاق عليه الامة من اهل السنة و اهل البعدة بل من جوز النسخ من الكفار ايضاً ١٢



هى الى يوم القيمة لا يتصور النهى من هذه الحيثية الى يوم القيمة اتفاقا ايضا فمن اتقن هذا لاح له ان جميع دلائل منع الجمعة واهية باطلة كما قال اهل التحقيق و ذلك لعدم تصور نسخ الامر الموجب لها و لا تخصيص عمومها و لا تقييد اطلاقه بالنصوص الظهرية و لا بالنصوص الواردة لاثبات اركانها و شروطها و لا بشئ ورد لنهيها من حيث هى لعدمه اتفاقا و لا رابع هنا فمن ظن عدم صحة الجمعة فى القرى و البرارى عند تخرج المصر فقد زل قدمه عن نهضة الحق اذ مقدورية الشرط شرط فى بقاءه على شرطيته كالركن و اذ ليس فلا شرط هنا و لا ركن حيث لا نص مطالب لهما بالنص هذا ثم هذا مع ان شرطية السلطان و المصر انما هو على قول اصحاب التخريج و اما بناء على اصل مذهب ائمتنا الثلاثة فالسلطان و المصر ليسا بشرطين للصحة بل للوجوب بشرط ان يكون المراد بالمصر هو مطلق العمران المقابل للبرارى كما لا يخفى على من طالع الجامع الصغير فلذا اعترف المولى عبدالحى رحمته الله مع جم غفير من اعلامنا الحنفية ان جميع شرائط المصر واهية باطلة لا يليق بحال المسلم اهمال كتاب الله تعالى بهذه التخمينات والتحقيق فى مجموعة الفتاوى آه قلت لا دليل لاشتراط المصر الا حديث على رحمته الله مع انه من اعظم الدلائل على جواز الجمعة فى القرى و البرارى لكونه معللا بعللة الاجتماع كنص التأفيف معلل بعللة الاضرار فلا مفهوم للفظ المصر بل تعليل الحديث اظهر من تعليل الآية لذكر صفته ايضا فالمستثنى انما هو المصر بصفة الجامعية فبقى مطلق المصر تحت النفى فلا يجوز فيه الجمعة ما لم يجتمع فيه عدد يحصل به مادة الجمعة فالمدار المؤثر انما هو العلة فالباقي بعد الاستثناء انما هو الحالة الانفرادية و الاقتراكية لا القرى و البرارى ٠١٢

بسم الله الرحمن الرحيم

مطلب الدعاء لسلطان الوقت

مطلب الاحاديث المصرحة فى الباب

مطلب ثبوت ما يفضى الى اجماع ائمة المذاهب ان ليس فى الجمعة الا ايجاب او

ترخيص وانه لم يورد نهى من الشارع وانه لم يعرفوا حديث على عليه السلام ناهيا

الحمد لله رب العالمين والعاقبة للمتقين والصلوة والسلام على رسوله محمد وآله وصحبه وسلم
اعلم ان للمناهج المذهبي فى المسائل الاجتهادية الاختلافية ثلث اعتبارات بمنزلة ثلث عروات الاخذ
باحدها عامل فى المذهب والمنكر لاحدها خارج عنه^١ الاول اعتبار امر السلطانى فهو فريضة
الاتباع اجماعا والثانى اعتبار الاخذ بمذهب الغير فهو جائز الاتباع اجماعا^٢ الرأى فهو المختلف فيه
وان افضل العبادات بعد الايمان بالله ورسوله ﷺ الصلوات والجمعة من بينها اكد لانها اتم فى
الشعار الاسلامى والوعيد على تركها اشد برد جميع اعمال الخير من الصلوات والزكاة والصوم
والحج وغيرها من تاركها وفيه استحواذ الشيطان وطبع القلوب وتشتيت الشمل فرأيت الاهم
الاخذ بامر سلطان الوقت وقضاته وهو الامير ابن الامير المتوكل على الله محمد ظاهر شاه اللهم
ايد سلطنته بدعاء اوليائك واحشره يوم القيامة فى زمرة اصفيائك مع ان فى الاخذ بمذهب
الغير فيه سعة^٣ ذلك لياخذ الحازم فى دينه طريق الاحوط ورؤية الاعتبار القاصر على الرأى
فيها خطر عظيم اذ ما من قول الا ناقضه الاخر فى الاكثر مع ان الدليل على ان الجمعة فيها امران

^١: قوله خارج عنه أه ففى عدم رؤية فرضية امر السلطان خلع ربقة الاسلام عن عنقه فضلا من خروجه عن مذهب امامه و فى انكار جواز الاخذ بمذهب الغير خروج عن مذهب امامه وعقيدته عن ظن الانتصار و صار المذاهب عنده كانه اديان مختلفة وفيه حرمان عن ثلثة اجزاء الشرع فكيف ببقاء بناء هدم ثلثة اركانها ١٢

^٢: قوله اجماعا أه اتفق عليه الامة المحمدية من الصحابة رضي الله عنهم و التابعين رضي الله عنهم و تابعى التابعين رضي الله عنهم كما فى الحجة للمحدث الدهلوى وغيرها فيحمل ما يوجد فى اقوال اصحابنا وغيرهم من تخصيص كتاب او مذهب على وجوه خاصة تليق المقام فما يوجد فى بعض الفتاوى من عدم جواز الجمعة فى البوادرى والقرى اخذا بمذهب الغير فهو من فروع ما قال به الامام بحسب الرأى مع ان نسبة هذا الرأى اليه باعتبار التخريج لا اصل المذهب و اما بحسب تجويزه للاخذ بمذهب الغير فالجمعة جائزة اتفاقا فالمنكر مطلقا كما هو خارج عن مذهب امامه بهذا الاعتبار مفتر على الشرع ايضا بعد انقطاع الوحي ١٢

^٣: قوله فيه سعة أه قال الشيخ العلامة عبدالحفيظ رحمته الله مفتى مكة المشرفة فى فتاواه بجواز اقامة الجمعة للحنفى فى البوادرى تقليدا لمذهب الغير أه محصلا قلت انكار جواز تقليد مذهب الغير خروج عن المذهب و اجماع الصحابة و بقية الائمة رضي الله عنهم ١٢

^٤: قوله فيها خطر أه و فيها مع نسيان ثلثة اجزاء الشرع نسيان جزئين من الاجزاء المذهبية ١٢

إيجاب و ترخيص فقط فيه^١ متانة^٢ و كتب بعض فضلاء الوقت رسالة اقتصر امر المذهب على اعتبار الرأى فقط و شنعى^٣ على اقوالى و الله يغفره فاجبت عنه فى بعض المواضع و ما رددت عليه الا لضرورة ما سنع لى لانى طالعت جميع اراء المذاهب و اراء ائمتنا اصولا و فروعا و الكتب الجامعة لجميع الكتب الستة فى ظاهر المذهب و غيرها مما ظفرت عليه فما رأيت فى اشتراط امر السلطان و المصر دليل مصرح فى الباب^٤ فكيف بترك ما هو المقطوع به بالشروط التخمينية فى مقابلة قاطع القران و الاحاديث المصرحة فى الباب نحو "الجمعة واجبة على كل قرية" (كما فى المجة الله البالغة للمحدث الدهلوى رحمته الله و "الجمعة واجبة على كل قرية و ان لم يكن فيها الا اربعة"^٥ و "من كان يؤمن بالله و اليوم الاخر فعليه الجمعة" و "الجمعة واجبة على كل محتلم" و "الجمعة واجبة على كل مسلم" لانك فى اقامة الجمعة باعتبار امر السلطانى او باعتبار الاخذ على مذهب الغير ثابت على مذهبك باعتبار ما به الاشتراك (اذ هو مجمع اتفاق المذاهب) و انت فى تركك الجمعة باعتبار ما به الامتياز لست على يقين به (اى ثبوتك على مذهبك) خصوصا اذا ثبت عن ائمتك ان شروط الجمعة للترخيص و انه لم يورد من الشارع نهى فى هذا الباب^٦ (كما فى حج الميزان) و انهم لم يعرفوا حديث على رحمته الله ناهيا و ان الاختلاف فى جمعة العرفات للاولوية و عن اهل

^١: قوله فقط فيه آه بل هو اصل المذهب فليس فيه من اشتراط المصر و السلطان شئ كما لا يخفى على من طالع الجامع الصغير صفحة ٢٠ المطبوع فى

المطبع العلوى ١٢

^٢: قوله متانة آه بل اجمع عليه ائمتنا رحمته الله و غيرهم كما لا يخفى على من طالع حج الفتوحات و حج الميزان الكبرى و قد صرح ابو يوسف رحمته الله على انه لم يورد من الشارع نهى فى الباب و اقر عليه الجمهور فما اشتهر من نسبة المنع فى بعض المواضع الى ائمتنا رحمته الله فهو باعتبار رأى بعض اصحاب التخرىج كما فى

المجموعة الفتاوى ١٢

^٣: قوله و شنعى آه و غفل عما جوزه امام المذهب بل انكره و هو جواز اقامة الجمعة فى نحو البوادرى تقليدا لمذهب الغير بل على رأى الامام ايضا على ما هو

الاصح فغفل عن خروجه عن الاجماع بانكار ذلك التقليد كما سيأتى ١٢

^٤: قوله الباب آه لان حديث و له امام عادل او جائز ما سيق لاجل اشتراطه لصحة الجمعة بل انما سيق لتوقف الوجوب به حيث علق الوعيد فى تركها مع وجوده مع انه معلل بعلة حصول الامن به فلا مفهوم له و اربع الى الامام الثابت به الاولوية و الاستئذان اذ الوجوب امر زائد لا يثبت بالاحتمال فكيف مع الموانع مع انه معلل بعلة دفع النزاع المتوهم فلا مفهوم له ايضا مع ان هذا فرع عدم جواز الجمعة الا فى موضع واحد و اما على رواية الصحيح من جواز التعدد فلا حاجة اليه و اما حديث على رحمته الله فانه معلل بعلة حصول الاجتماع فلا مفهوم له ايضا فلذا قال بعض المشائخ ان للغير حكم المصر و اقام رسول الله صلى الله عليه و سلم

الجمعة فى سفر الحديبية و الحنين ١٢

^٥: قوله الا اربعة آه كما فى الكشف الغمظ و الميزان الكبرى للامام عبد الوهاب الشعرانى رحمته الله رواه البيهقى عن ام عبد الله الدوسية عن رسول الله صلى الله عليه و سلم ١٢

^٦: قوله نهى فى هذا الباب آه و صرح به ابو يوسف رحمته الله و اقر عليه الجمهور فكان هذا اجماعا من ائمتنا رحمته الله و غيرهم انهم لم يعرفوا نهيا فى هذا الباب و لم يعرفوا حديث على رحمته الله ناهيا مع ان الحديث مذكور فى الامالى و صرح ايضا ابو يوسف رحمته الله باقامة الجمعة فى العرفات و الجمهور بان اقامة الظهر اخف فهذا اجماع منهم على انهم لم يعرفوا منعنا فى هذا الباب و التحقيق فى حج الميزان و حقق الشيخ الاكبر رحمته الله ايضا فى حج الفتوحات اختلاف الائمة رحمته الله على وجه يدور بين الوجوب و الترخيص فى جمعة العرفات ثم اختار هو ان اقامة الجمعة فى العرفات من اوجب الواجبات ١٢

الكشف انهم قالوا لا تحجير فى الجمعة و نقل ايضا بعض العارفين عن ائمة الاربعة ذلك فله الحمد و رسالته هذه "بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لوليه و الصلوة على نبيه و على آله و اصحابه و سلم قال ابن عباس رضي الله عنه ^١ ان اول جمعة جمعت بعد مسجد رسول الله ﷺ فى مسجد عبدالقيس بجواثى من البحرين آه و فى الحاشية هى قرية من قرى البحرين و حكى ابن التين عن الشيخ ابن الحسن انها مدينة ^٢ و فى الصحاح للجوهري و البلدان للزمخشري جواثى حصن بالبحرين و قال البكري هى مدينة بالبحرين و به استدل الشافعية على ان الجمعة تقام فى القرية اذا كان فيها اربعون رجلا احرار مقيمين قلنا لا نسلم ^٣ انها قرية بل هى مدينة كما حكينا

^١ قوله قال ابن عباس رضي الله عنه آه لا فائدة فى نقله لاثبات ما هو بصده من بعد ما جاء عن عمر رضي الله عنه انه كتب الى ابي هريرة رضي الله عنه فى البحرين ان اد الجمعة بجواثى و حيثما كنت كما فى المبسوط ١٢

^٢ قوله انها مدينة آه الحق ان ذكر اقامة الجمعة فى هذا المسجد لخصوص واقعة ارتداد الناس فليس فيه لمدعى مصريته حجة على عدم جواز الجمعة فى القرى و لا لمدعى قرويته على عدم جواز الجمعة فى البرارى ففى المبسوط صفحة ٢٣ انه كتب ابوهريرة رضي الله عنه الى عمر رضي الله عنه يسأله عن الجمعة بجواثى فكتب اليه ان جمع بها وحيثما كنت ١٢

^٣ قوله قلنا لا نسلم آه اقول هذا التكلفات على زعم ان اصل المذهب انما جاء على منع الجمعة فى القرى و البرارى و ليس الامر كذلك و انما نسبة المنع الى ائمتنا رضي الله عنهم و الى ظاهر الرواية باعتبار رأى بعض اصحاب التخرىج و الحق الصراح ان امر الجمعة دائر بين الوجوب و الترخيص اجماعا بين ائمتنا و انه لم يورد من الشارع نهى فى باب الجمعة اجماعا ايضا صرح به ابويوسف رضي الله عنه و اقر عليه غيره من ائمتنا رضي الله عنهم و غيرهم و انى لما رأيت المحققين من اعلامنا من بعض اهل الهند صرحوا بان ما قال فى القدورى من عدم جواز الجمعة فى القرى انما هو من بعض اصحاب الرأى فالتحقيق ان لا منع فى الباب و ان كل ما استدل به لاثبات المنع فتخمينات واهية فى مقابلة القاطع القرأنى كما فى المجموعة و رأيت ايضا فى بعض الفتاوى المؤلفة فى البخارى المطبوعة فى مطبع كاكان صفحة ٧١ و ٧٢ صرح بذلك التخمينات قاضى القضاة محمد عناية الله البخارى و غيره من اهل التحقيق و اكادوا و قالوا لا يجوز لمن كان يؤمن بالله و اليوم الاخر التمسك بتلك التخمينات فى مقابلة القواطع آه ملخصا لاحظت عبارة الجامع الصغير المطبوع فى المطبع العلوى فرأيت مظان الاستخراج منع ثم لاحظت عبارة الكافى الحاوى للجامع الصغير و غيره من كتب ظاهر المذهب بالمعنى المؤلف فى حدود سنة ٣٠٠ فرأيت مظان التغير ثم لاحظت عبارة القدورى المؤلف فى حدود سنة ٤٠٠ فلم يبق لى شك ان ائمتنا لم يقولوا باشتراط المصر و الامام لصحة الاداء الا ما نسب اليهم باعتبار التخرىج فقط و انما امر الجمعة دائر بينهم بين الايجاب و الترخيص ثم لاحظت الكتب الخالية عن تلك التخرىج الناقلة لاقوالهم الصريحة فرأيت اجماعهم على ان لا منع فى الجمعة و انه لم يورد من الشارع نهى فى بابها فرأيت كل ما استدل به بعض المتأخرين لتأييد ذلك المخرج لم يقل به امام المذهب رضي الله عنه و صاحبه رضي الله عنه الا ما نسب اليهم باعتبار انه دليل ذلك المخرج فترى استدلالهم بحديث على رضي الله عنه لاثبات منع الجمعة فيه زلة عظيمة و ذلك لعدم المزاحمة بين النصوص الواردة لبيان العبادة و بين النصوص الموجبة المطالبة لها لاختلاف الجهة اجماعا فمن الفضائح قول من قال بتخصيص قوله تعالى ﴿أَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [البقرة: ٤٣] و حكم بعدم جواز صلوة من عجز عن اتيان المساجد لبعده و نحوه او عجز عن تسوية صلبه بعد الركوع او عجز عن اتيان الصف و

حكم بسقوط الصلوة عنه استدلالا بحديث "لا صلوة لجار المسجد الا فى المسجد" و حديث "لا صلوة لمن لا يقيم صلبه" و حديث "فلا صلوة لفرد خلف الصف" بل و لو كان النصوص الواردة لاثبات الاركان و الشروط من القواطع متنا و مرادا كنص القيام و الركوع و السجود و القراءة و توجه القبلة و امثاله فظن المزاحمة بينها و بين النصوص المطالبة على العموم و الاطلاق زلة و ذلك لان نصوص الشروط و الاركان ساكنة عند العجز عنها فاذا كانت النصوص المطالبة عامة مطلقة وجب الاتيان بالعبادة على قدر الامكان و هذا امر مجمع عليه و ظن لعل تخصيص الجمعة بهذا الاستدلال من المنع لوجود صلوة

مطلب ثبوت ما يفضى الى اجماع الصحابة رضي الله عنهم ان ليس في الجمعة الا ايجاب او ترخيص

وقد يطلق اسم القرية على المدينة باعتبار معنى اللغوى كما في قوله تعالى ﴿وَلَوْلَا نُزِّلَ هَذَا الْقُرْآنُ عَلَى رَجُلٍ مِّنَ الْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ﴾ [الزخرف: ٣١] يعنى مكة و طائف فلا يتم هذا الاستدلال بهذا الوجه" اقول لما قال البخارى و ابوداود و هما امامان اهل الحديث انها قرية فلا يسمع فى مقابلة قول المتأخرين و ايضا ان المتأخرين انما رأوها فى زمان تمصرها بعد ما رأها الامامان قرية فكيف بترك المقطوع به بهذا الظنون ثم ماذا يجب باقامة مصعب بن عمير رضي الله عنه الجمعة فى الحديبية مع اثنى عشر رجلا و اسعد بن زرارة رضي الله عنه مع تسعة عشر رجلا كما فى المبسوط للامام السرخسى رحمته الله صفحة ٢٤ و باقامة رسول الله صلى الله عليه وسلم الجمعة فى سفر الحنين و الحديبية كما فى ظاهر ابى داود و اقامة اهل مصر و السواحل فى زمان خلافة عمر رضي الله عنه و عثمان رضي الله عنه الجمعة بامرهما و فيهم جماعة من الصحابة رضي الله عنهم كما فى المجموعة الفتاوى عن البيهقى و قد صرح ائمة الاصول ان نحو هذا يسمى اجماعا و الثابت به مقطوع به و فى المجموعة الفتاوى عن مصنف ابن ابى شيبه ان عمر رضي الله عنه كتب البحرين ان ادوا الجمعة اينما كنتم و صححه ابن خزيمة و لفظ اينما شامل للمصر و القرى و قد مر الاحاديث المصرحة المسور بعضها بحرف السور و بعضها بالتعميم قال و لئن سلم انها قرية فليس فى الحديث انه صلى الله عليه وسلم اطلع على ذلك و اقرهم عليه اقول كانت القضية فى خلافة ابى بكر رضي الله عنه بعد رجوع الناس الى الاسلام من بعد ان ارتد قبائل العرب و امر الجمعة يومئذ كان اظهر على الصحابة رضي الله عنهم و المسلمين من الشمس ثم هذا غفلة عما قالوا فى تأويل حديث على رضي الله عنه من انه لا يظن بعلى رضي الله عنه قاله من عند نفسه بل هو محمول على السماع فكيف يظن بهؤلاء الاجلة انهم تركوا الظهر و اقاموا الجمعة من عند انفسهم فى موضع لا تصح فى الجمعة خصوصا فى

الظهر هنا زلة اعظم من الاول لان فى هذا الاستدلال تمسك بالنصوص الظهيرية على وجه فيه مزاحمة للقواطع الواردة فى الجمعة و لا يجوز التمسك بالنصوص المقدمة على وجه فيه راتحة من المزاحمة للنص الآخر نزولا اجماعا و انما ترخيص ترك الجمعة باعتبار ما لاجل دفع الحرج لا للتمسك بالنصوص الظهيرية و انما رخص فعل الظهر عند رخصة ترك الجمعة لعدم المزاحمة حينئذ فلذلك لو فات الجمعة بانتقضاء الوقت عاد ضرورة قضاء الظهر ١٢
 ١: قوله اقول أه فيه اشارة الى ان الماتن قد غفل عن وقت القضية ١٢

زمان اشتهار امرها فيما بينهم قال "و استدل^١ ٢ ٣ ابوحنيفة رحمته الله بما قال على رحمته الله لا جمعة و لا تشريق الا فى مصر جامع او فى مدينة عظيمة صححه ابن حزم و ما قال النووى حديث على رحمته الله متفق على ضعفه فكانه لم يطالع الا على اثر الذى فيه الحجاج و لم يطالع على منصور فانه سند صحيح و لو اطلع لم يقل بما قاله كذا فى العيني حاشية البخارى" اقول هذا غفلة عن التميز بين الكتب التى اختار اصحابها تخليط نتائج المستخرجين مع ما هو اصل المذهب كالهداية و قاضىخان و المبسوط و التبيين و نحوها و بين الكتب الساذجة عن التخريجات الباحثة عن اصل المذاهب كالكشف الغمة و الميزان الكبرى للامام عبدالوهاب الشعرانى رحمته الله و الرحمة الامة فى اختلاف الائمة و نحوها فظن ان هذا الاستدلال من صاحب المذهب و ليس كذلك بل هو من اصحاب التخريج و قد التبس على الاكثر الفرق بين هذا قول ابى حنيفة رحمته الله و بين هذا على قول ابى حنيفة رحمته الله و قد كتب احدهما مكان الاخر فى اكثر المؤلفات و لا مخلص^٥ من هذا الالتباس الا بالرجوع الى كتب ظاهر

مطلب عدم التزام صاحب الهداية امثاله بيان اصل المذهب

مطلب ليس فى ظاهر الرواية صريح اشتراط المصر و السلطان الا بعد ما نقل بالمعنى و قد جاء عدمه عن الائمة صريحا فى الكتب الخالية عن التخريجات

مطلب عدم معرفة الائمة كون حديث على رحمته الله ناهيا

^١: قوله استدل آه و هذا النسبة الى الامام من بعض المتأخرين و المصرح عن ائمتنا و غيرهم انه لم يورد من الشارع نهى فى باب الجمعة ١٢

^٢: قوله استدل آه هذا انما نسب اليه باعتبار التخريج على قوله و المصرح عنه خلافه كما فى حج الميزان و قد قلت انه معلل بعله حصول الاجتماع فلذا كان مذهب على رحمته الله و ابى حنيفة رحمته الله و اصحابه رحمته الله و اهل مذهبه التشريق فى بادية العرفات ١٢

^٣: قوله استدل آه نسبة هذا الاستدلال و القول بعدم جواز الجمعة فى البوادر بطريق الاجماع تخمين محض منشأ الغفلة و قلة التتبع للفرق بين اصل المذهب و التخريج فاين امامنا رحمته الله من وجود الشافعى رحمته الله حتى يتصور منه دعوى الاجماع بينه و بينه ١٢

^٤: قوله على الاكثر آه اى اكثر اهل الزمان و ذلك لظن ان جميع ما فى هذه الكتب من اصل المذهب و عدم رجوعهم الى الكتب الحاكية الخالصة لبيان اصل المذاهب ١٢

^٥: قوله و لا مخلص آه اى اذا احتيج الى الفرق بينهما ليترجح المصرح من المستخرج قلله الحمد و اليه المتاب ١٢

الرواية و رؤية مظان الاستخراج و الى الكتب الحاكية عن اصل المذاهب الخالية عن نتائج تأسيسات المتأخرين و قد طالعت^١ الجامع الصغير فما رأيت فيه شرطية المصر و السلطان لصحة^٢ الجمعة صريحا بل حمل عبارته الى شرطيتها^٣ للوجوب كان اقرب منه للصحة فلما كان الحاكم الشهيد نقل عبارات الكتب الستة في الكافي بالمعنى جعل هما من شروط الاداء ثم تمسك الامام رحمته الله في المبسوط شرح الكافي بحديث على رحمته الله فهذا ايضا كلام ذوا حتمالين؛ (فيحمل على مصرحات الائمة) بل حمل عبارات هذه الكتب الى كونهما من شروط الوجوب اقرب^٤ منه الى كونهما من شروط الصحة جمعا بين اقوال ائمة المذهب فقد نقل في الكتب الخالصة لنقل المذاهب ان في الجمعة ايجاب او ترخيص فقط قال بعض العارفين ان الشروط التي اشترطها الائمة للتخفيف و ليست بشرط في الصحة فلو اقيمت الجمعة بغير الحاكم و في غير الابنية جازت لان الله تعالى قد فرض الجمعة و سكت عن اشتراط ما ذكره الائمة و في حج الرحمة الامة و حج الميزان الكبرى قال ابو يوسف رحمته الله يصلى الجمعة في العرفات و استدلل كما في الميزان بعدم ورود نهى من الشارع و قال الجمهور لما لم يورد امر بذلك كان عدم اقامتها فيها اخف آه فهذا يؤيد اجماعهم على عدم ورود نهى من الشارع^٥ من اقامة الجمعة في البرارى و انهم لم يعرفوا حديث على رحمته الله

^١: قوله قد طالعت آه فرأيت فيه الظاهر ان وجوب الجمعة متعلق بمطلق العمران و ان لم يكن هناك سلطان ١٢

^٢: قوله و السلطان لصحة آه بل فيه مطلق نفى الجمعة فى منى باعتبار ما و فى العرفات مطلقا فلله الحمد فيحمل على نفى الوجوب اذ هو مصرح عن ائمتنا فى الكتب الخالية عن التخريجات ١٢

^٣: قوله الى شرطيتها آه مع ان الظاهر هو وجوب الجمعة على امام الموسم اذا كان مقيما فى مطلق العمران ١٢

^٤: قوله ذوا حتمالين آه و قد نقل الامام عبد الوهاب الشعراني رحمته الله فى حج الميزان الكبرى عن ابي يوسف رحمته الله و غيره من الائمة رحمته الله ما يفيض الى اجماعهم الى انه لم يورد من الشارع نهى فى هذا الباب و ان اختلافهم فى جمعة العرفات للاولوية و عن اهل الكشف بعدم تحجير الجمعة و نقل فى جمعته عن بعض العارفين ذلك عن الائمة الاربعة و فى حج الفتوحات عدت اقامة الجمعة فى العرفات من اوجب الواجبات قلت و ذلك لان حديث على رحمته الله معلل بعله الاجتماع فثبت جواز الجمعة فى القرى و البوادي بدلالة النص اذا حصل فيهما العلة التي هى الاجتماع ١٢

^٥: قوله اقرب آه الا انه لما فهم صاحب القدورى من النفي نفى الجواز و صرح بعدم جواز الجمعة فى القرى و اخذ منه صاحب الهداية اشتهر نسبة هذا الحكم مع دلائله الى صاحب المذهب بهذا الاعتبار فى كتب اختلط فيها التفريعات مع اقوال الامام رحمته الله و صاحبيه رحمته الله فلذا ترى فى كتب خالية عن التخريجات و التفريعات صافية لنقل اقوال الائمة رحمته الله اجماعهم على انه لم يورد من الشارع نهى فى باب الجمعة و اجماعهم على ان امر الجمعة دائر بين الايجاب و الترخيص فقط كذا فى خلاصة الفتاوى فى جمعة منى و عرفات ١٢

^٦: قوله من الشارع آه ففهم النهى من حديث على رحمته الله باعتبار ما تخمين محض فى مقابلة القاطع القرأنى فى مأمورية الجمعة على طريق العموم و الاطلاق و فى مقابلة نص اخباره تعالى بخيرية الجمعة لنا على طريق العموم و الاطلاق ان كنا نعلم بقوله تعالى ﴿ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [الجمعة: ٩] و انما قلنا تخمين محض لان هذا يضاهاى القول بعدم صحة الصلوات الخمسة و سقوطها عن عجز عن اتيان المساجد لبعده و

ناهما مع انه مذكور فى الامالى و كيف به و هو يدل على صحة الجمعة فى القرى و البرارى لكونه معللاً^١ بحصول الاجتماع^٢ كآية التأفيف معللة بالاضرار و حديث لا صلوة لجار المسجد الا فى المسجد معلل بحصول

مطلب ضرورة الجمعة فى العرفات عند صاحب الفتوحات و اجماع اهل الكشف على عدم تحجيرها مطلقاً

مطلب من مذهب على عليه السلام و ابى حنيفة عليه السلام التشريق فى برية العرفات

مطلب اتفاق ائمة المذاهب بالتشريق خلف الجماعات للمحرم و غيره

مطلب نظائر حديث على عليه السلام كلها محمولات على الكمال

مطلب فى غفلات وقعت عن بعض الفضلاء

الجماعة فلا مفهوم للمصر و التأفيف و المسجد و قد ورد فى الحديث ان اهل البادية من اهل الرخص لا انه لا تصح منهم الجمعة ففى الحجة الله البالغة للمحدث الدهلوى جاء فى اهل البادية حديث بطرق شتى يقوى بعضها بعضاً انهم من الخمسة الذين لا الجمعة عليهم آه ملخصاً و هو ايضا معلل بعله حرج الاجتماع فقد اقام رسول الله صلى الله عليه وسلم الجمعة فى سفر الحنين و الحديبية كما فى ظاهر ابى داود و قال اهل الكشف لا تحجير فى الجمعة كما فى حج الميزان بل قال الشيخ الاكبر عليه السلام فى حج الفتوحات ان اقامة الجمعة فى العرفات من اوجب الواجبات آه ملخصاً و لو حملنا حديث على عليه السلام على خلاف القياس مع انه فاسد^٣ لكان ساكناً عن قرى و بواد تخرج اهلها بالمحجى فى الامصار لان عدم حرج المستثنى كما هو شرط فى حكمه كذلك هو شرط فى حكم ما بقى من المستثنى منه

نحوه و استدلالاً بحديث "لا صلوة لجار المسجد الا فى المسجد" و لا نظائر غير محصات و ذلك لبطلان توهم المزاحمة بين النصوص الواردة لبيان اداء الصلوة و بين عموم النصوص الواردة للايجاب و الطلب و اطلاقها ١٢

^١: قوله معللاً آه فالمنفعة حينئذ حالة الافتراقية و الوجدانية و لولا اخذ الكمال من خبر لا التى لنفى الجنس كما فى نظائره لكان عدم صحة تعدد الجمعة ثابتاً بهذا الحديث فهذه التعليقات لغوية لا استنباطية كما لا يخفى على الماهر بفن اصول الفقه فله الحمد و اليه المتاب

^٢: قوله الاجتماع آه و فى الحديث اشارة الى التعليل حيث جعل المستثنى المصر الجامع فالمصر الخالى عن الجامعية داخل تحت ما بقى بعد الاستثناء فلا تصح الجمعة فى المصر الخالى عن مادة الجمعة اشارة و دلالة و هو من اقوى الدلائل على صحة الجمعة فى القرى و البرارى بجامع العلة و عليه احاديث الباب قاطبة

^٣: قوله انه فاسد آه لمعرفة من كان من اهل اللسان ان ليس المراد به ظرفية المصر لاقامة الجمعة بل المراد حصول الاجتماع لها كما يفهم معنى الاضرار من كلمة اف و حصول الجماعة من الاحاديث الواردة بالتحريض الى المساجد ١٢

بل تراحم الاحتمالات في خبر لا التي لنفى الجنس مسقط^١ الاحتجاج لاشتراط المصر فكيف مع الموانع من القاطع القرآني^٢ واحاديث الباب و افعاله عليه السلام و افعال الصحابة رضي الله عنهم و اقوالهم كما مر و من مذهب على رضي الله عنه التشريق في برية العرفات كما في المبسوط للامام السرخسي و هو مذهب ابي حنيفة رضي الله عنه (بل و اهل مذهبه ايضا كما في حج و الرد المحتار) كما في الرحمة الامة بل قال فيها ان اهل المذاهب اتفقوا على ان التكبير سنة في حق المحرم و غيره خلف الجماعات و اختلفوا فيمن صلى منفردا من محل و محرم آه ملخصا و قال ابو يوسف رضي الله عنه و محمد رضي الله عنه انه تبع للفرائض^٣ و اعتمده اصحاب الفتاوى فالحق ان نسبة حديث على رضي الله عنه الى موجبات الجمعة كنسبة لا صلوة لجار المسجد الا في المسجد الى موجبات الصلوات الباقية فلا دلالة له على نفى الصلوة فضلا عن السقوط و له نظائر غير محصات في الشرع نحو لا صلوة لمن لا يقيم صلبه و لا صلوة بحضرة الطعام و لا و هو يدافعه الاخبثان و من سمع النداء فلم يجب فلا صلوة له الا من عذر و لا ايمان لمن لا امانة له و لا وضوء لمن لا يذكر الله عليه و ليس المسكين بالذي ترده التمرة و التمرتان و لكن المسكين الذي لا يعرف فيتصدق عليه و لا يسأل الناس و استقبل صلاتك فلا صلاة لفرد خلف الصف^٤ قال "و في فتح القدير قال في المبسوط انها مدينة بالبحرين"^٥ اقول قد مر الجواب الحاسم لمادة هذا الاستدلال قال "و ما روى ان كعبا قال اول من جمع بنا في حرة بنى بياضة اسعد بن زرارة رضي الله عنه و كان كعب رضي الله عنه اذا سمع النداء ترحم على اسعد رضي الله عنه لذلك قال قلت كم كنتم قال اربعون فكان قبل مقدم النبي عليه السلام المدينة ذكره

^١: قوله مسقط آه لان الشروط لا تثبت بالاحتمال و التخمين حتى قالوا اذا جاء الاحتمال بطل الاستدلال ١٢

^٢: قوله القاطع القرآني آه لان ما ثبت بظاهر العموم و الاطلاق ثابت بعبارة النص عند المحققين كشئ ثبت بنفس النص و صاحب التوضيح ذهب الى انه ثابت اشارة و ايما كان فالشمول و الاطلاق مقطوع به و ترخيص الترك باعتبار ما لدفع الحرج فبقى العزيمة و الخيرية عامة مطلقة باخبار الله تعالى ايانا بقوله ﴿ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [الجمعة: ٩] ١٢

^٣: قوله للفرائض آه فثبت التشريق في القرى و البوادي عندهما رضي الله عنهما مع انه مذكور في حديث على رضي الله عنه ١٢

^٤: قوله خلف الصف آه ففهم المزاحمة بينها و بين النصوص الموجبة المطالبة من التخمينات الواهية ١٢

^٥: قوله مدينة بالبحرين آه لا فائدة في هذا النقل هنا من بعد ما ثبت عن عمر رضي الله عنه انه كتب الى اهل البحرين ان ادوا الجمعة اينما كنتم رواه مصنف ابن ابي شيبة رضي الله عنه و صححه ابن خزيمة رضي الله عنه و في المبسوط صفحة ٢٣ كتب ابوهريرة رضي الله عنه الى عمر رضي الله عنه يسأله عن الجمعة بجواثي فكتب اليه ان جمع بها و حيثما كنت آه ١٢

البهقى و غيره من اهل العلم فلا يلزم حجة لانه قبل^١ ان تفرض الجمعة و بغير علمه ﷺ ايضاً على ماروى فى القصة انهم قالوا لليهود يوم يجتمعون فيه كل سبعة ايام و للنصارى يوم فلنجعل يوماً نجتمع فيه نذكر الله تعالى و نصلى فقالوا يوم السبت لليهود و يوم الاحد للنصارى فاجعلوه يوم العروبة فاجتمعوا الى مسجد فصلى بهم و ذكرهم و سموه يوم الجمعة ثم انزل الله تعالى فيه بعد قدوم النبي ﷺ المدينة فتذكر هند هذا ترك النبي ﷺ التراويح لما اجتمعوا اليه فى الليلة الثالثة مخافة ان يؤمر به " اقول فيه غفلة عما ورد فى الباب من الاحاديث قال عطاء اذا مالت الشمس فصلى بالناس الجمعة و هذا الحديث مذكور فى الهداية و المبسوط صفحة ٢٤ و غيره قاله لمصعب بن عمير رضي الله عنه حين بعثته الى المدينة كتب الى اسعد بن زرارة رضي الله عنه اذا زالت الشمس من اليوم الذى يتجهز فيه اليهود لسبتهم فاردلف الى الله بركتين كما فى المبسوط و غيره فلو تذكر ابن الهمام ما قال بعد ورقتين لما قال ما قال من عدم علم رسول الله ﷺ ثم الجمعة و ان لم يثبت فرضيتها باعتبار الوحي الجلى فقد كانت ثابتة باعتبار الوحي الخفى حيث كانت بامر النبي ﷺ مع ان مشورتهم فيما بينهم و تعليم بعضهم لبعض لا ينافي علم النبي ﷺ و امره رضي الله عنه بها كما علمت ثم هذا غفلة اخرى عما قالوا فى تأويل حديث على رضي الله عنه من انه لا يظن بعلى رضي الله عنه قاله من عند نفسه بل هو محمول على السماع فكيف يظن بهؤلاء الاجلة انهم تركوا الظهر و اقاموا الجمعة من عند انفسهم فى موضع لا تصح فيه الجمعة و قد سماها رسول الله ﷺ جمعة حين امره رضي الله عنه لمصعب بن عمير رضي الله عنه و لا منافات بين هذا و اضافة التسمية اليهم باعتبار تعليم بعضهم لبعض و شهرته فيما بينهم قال "و لو سلم فتلك الحرة من افنية المصر" اقول لا يصدق على المدينة المنورة يومئذ تعريف المصر باعتبار ما قال الكرخى رضي الله عنه و لا الثلجى رضي الله عنه و لو قيل بالصدق باعتبار بعض التعريفات فيئذ لم يبق واسطة بين البوادي و الامصار اذ لا اعتبار بابنية^٢ الكفار ثم ما الحكمة فى صحة الجمعة

^١: قوله لانه قبل آه تخمين محض باطل بنفسه فكيف بمقابلة القواطع و ذلك لان حديث الامر مذكور فى الهداية و غيرها و حديث الكتابة مذكور فى المبسوط و غيره فثبت فرضية الجمعة بالوحي الخفى فكيف يظن بهؤلاء الاجلة انهم تركوا الظهر المقطوع به باداء ما ليس عليهم من عند انفسهم فله الحمد و اليه المتاب ١٢

^٢: قوله لا اعتبار بابنية آه و ابنية المؤمنين كانت قليلة جدا حيث كان اربابها مع المهاجرين يومئذ اربعين رجلاً كما علمت فله الحمد و اليه المتاب ١٢

فأئده: ملخص رسالته كون آية الجمعة مخصوصة البعض اولا بالاجماع ليتمكن تخصيصه بعد ذلك بحديث على رحمته الله وذلك كله للظن بمجئ عدم جواز الجمعة في البوادي و القرى عن صاحب المذهب و مخلص الرد ان ذلك النسبة اليه انما هو باعتبار التخريج قطعاً و النفي انما هو باعتبار دفع الحرج فهو نفي الوجوب في البرارى لا الجواز كما هو المصرح عن الائمة رحمته الله في الكتب الخالية عن التخريجات و دعوى التخصيص من فضائح الوقت لم يثبت عن صاحب المذهب رحمته الله و صاحبيه رحمته الله وانما الثابت عنهم عدم ورود نهى من الشارع في باب الجمعة اجماعاً كما لا يخفى على من طالع حج الميزان فكان امرها بينهم منقسماً الى الايجاب او ترخيص الترك اجماعاً ايضاً كما لا يخفى على ما طالع حج الميزان او حج الفتوحات كيف و لا يتصور تخصيص الآية الكريمة من جانب النصوص الظهرية لكون المنسوخية و المخصصة بفتح الصاد من خواص النصوص المقدمة فهي كالعدم على قد رالمزاحمة و بعد ما ثبت مأمورية الجمعة من حيث هي الى يوم القيمة لا يتصور وجود نهى يفضى الى عدم جواز الجمعة من حيث هي فلا يتصور وجود سند يجمع عليه و لا بد للاجماع من وجوده كما لا يخفى على الماهر بالاصول و لا مزاحمة بين حديث على رحمته الله و بين الآية لعدم تصور المزاحمة بين نصوص الاداء من حيث الكمية و الكيفية و بين نصوص الايجاب و الطلب اجماعاً بين الامة و ان كانت مثبتات الشروط و الاركان من القواطع كيف و حديث على رحمته الله معلل بعللة الاجتماع فلا مفهوم للفظ المصرام كيف الاحتياط في فعل الظهر و ترك الجمعة كما قال صاحب الرسالة و من خواص نصوص الجمعة كونها ناسخة و مخصصة بكسر الصاد و انما المنسوخية و المخصصة بفتح الصاد هو من خواص نصوص الظهر على قد رالتزام فهي كالمعدومة في هذا القدر فالاية الكريمة من القواطع حيث لا مزاحم لها ثم كيف ظن التخصيص و الجمعة مقطوع بها يكفر جاحداها اجماعاً الا انه جاء ترخيص تركها في بعض المواد لدفع الحرج لا لخلل في دلائلها فقط ١٢.

مطلب عدم تصور التخصيص

في موضع يحوى اربعين رجلاً دون موضع يحوى عشرين رجلاً مثلاً و لا كان الامر كذلك لكان من اعظم الضرورات بيان الفرق التام من جانب الشارع فكيف بهذه الترددات في مقابلة قوله عليه السلام "الجمعة واجبة على كل قرية و الجمعة واجبة على كل قرية و ان لم فيها الا اربعة" بل امرها

ايجاب باعتبار الاكدية وترخيص باعتبار^١ حرج الاجتماع كما فى حديث البادية و المطر و غيرهما قال "فسلم حديث على عليه السلام عن المعارضة ثم يجب ان يحمل على كونه سماعا لانه خلاف^٢ القياس" اقول قد علمت الجواب الحاسم لمادة الاستدلال^٣ مع ان التأسيسات يتبع الاحاديث و لا يعقبها و المحتملات محمولة على المصرحات لا العكس فكيف باحاديث الباب و افعال النبي صلى الله عليه وسلم و افعال الصحابة رضي الله عنهم و اقوالهم فضلا عن القاطع القرآنى قال "و القاطع للشغب ان قوله تعالى ﴿فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الجمعة: ٩] ليس على اطلاقه اتفاقا بين^٤ الامة اذ لا يجوز اقامتها فى البرارى^٥ اجماعا^٦ (تخمين محض) و لا فى كل قرية عنده^٧ بل شرط

^١: قوله ترخيص باعتبار أه يحمل الامر على الطلب الشامل للوجوب و الاستحباب على الاشتراط المعنوى او على الوجوب فقط بحمله ذى درجات ثلاثة من القوة و التوسط و الضعف و ذلك لوجود دلائل الترخيص و اجمع ائمة الاصول عليه السلام على ان موجب الامر عند وجود القرائن محمول على ما تقتضيه القرائن و انما الاختلاف فى موجب الامر المطلق الخالى عن القرائن و فى التفسيرات الاحمدية ثم الظاهر انه عم الخطاب بوجوب صلوة الجمعة لجميع المسلمين موافقة لخطاب سائر العبادات العامة و لا يخرج الآية بهذا التخصيص (اى عدم وجود الجمعة على البعض) عن القطعية كاية الصلوة و الزكوة أه قلت لان هذا ليس تخصيصا اصطلاحيا يصير به الجمعة ظنيا كيف به و هى المقطوع بها اجماعا يكفر جاحدها فكل ما قيل فى المنع فى موضع ما فظنون واهية فى مقابلة القواطع ١٢

^٢: قوله لانه خلاف أه قد تناقض امر الاستدلال على مدعى عدم جواز الجمعة فى القرى حيث حمل هنا حديث على عليه السلام على السماع و قال فى اقامة الصحابة عليه السلام الجمعة فى المدينة المنورة انه كان يغير علم رسول الله صلى الله عليه وسلم فكيف يظن بهؤلاء الاجلة انهم تركوا الظهر المقطوع به الى اداء ما ليس عليهم و زاد على هذا التناقض غفلته عن امر رسول الله صلى الله عليه وسلم اياهم و كتابته اليهم باقامة الجمعة فيها فله الحمد فهذا يؤيد ما قلنا ان اصل المذهب خال عن منع الجمعة فى القرى و البرارى و انما هو باعتبار تخريج بعض اصحاب رأى كما اعترف به كثير من اعلامنا الحنفية فكيف بنسبة هذه التخمينات الى صاحب المذهب ١٢

^٣: قوله الاستدلال أه مع ان هذا الاستدلال على قول ابي حنيفة عليه السلام لا قوله فيترجح عليه تصريح القول منه ١٢

^٤: قوله اتفاقا بين أه تخمين محض فى مقابلة مصرحات الائمة فلو قال بدل لا يجوز لا يجب لكان موافقا لاجماع ائمتنا و غيرهم على انه لم يورد من الشارع نهى فى نحو جمعة العرفات و اجماع اهل الكشف و اجماع الصحابة عليه السلام و لاحاديث ان اهل البادية من الخمسة الذين لا جمعة عليهم وان الجمعة واجبة على كل قرية و ان الجمعة واجبة على كل قرية و ان لم يكن فيها الا اربعة ولاقامة رسول الله صلى الله عليه وسلم الجمعة فى سفر الحديبية و الحنين ١٢

^٥: قوله فى البرارى أه صرح ابو يوسف عليه السلام على انه لم يورد من الشارع نهى فى باب الجمعة فلذا قال باقامة الجمعة فى العرفات و اقر عليه الجمهور ما قال به من عدم ورود النهى الا انهم قالوا ان عدم اقامة الجمعة اخف فيها لعدم ورود الامر فهذا اجماع منهم على ان امر الجمعة دائر بين الايجاب و الترخيص و تحقيق فى حج الميزان و كذا نقل صاحب الفتوحات اختلاف الائمة عليه السلام على وجه يدور امر الجمعة بين الايجاب و الترخيص اجماعا و اختار هو ان اقامة الجمعة فيها من اوجب الواجبات مادام يطلق على من فيها اسم الجماعة و فى فتاوى الشيخ عبدالحفيظ الحنفى مفتى مكة المشرفة جاز للحنفى اقامة الجمعة فى البوادرى تقليدا لمذهب الغير أه فانظر ايها المنصف الخائف على دينه اين اجماع المنع ١٢

^٦: قوله اجماعا أه دعوى الاجماع باطل ثم دعوى تخصيص النص الموجب المطالب على العموم و الاطلاق ثانيا بحديث على عليه السلام من التخمينات الواهية لعدم تصور المقابلة بين الموجبات و بين النصوص الواردة لاجل صحة الاداء ١٢

^٧: قوله اجماعا أه و الحق الصراح ان جميع هذه الدلائل باطلة واهية ليس من امام المذهب عليه السلام و صاحبيه عليه السلام لان العوارض الواقعة فى الاداء لا تؤثر شيئا فى الوجوب و ذلك لعدم الملازمة بينهما جمعة كانت او غيرها من الصلوات بل هو حال جميع العبادات ١٢

^٨: قوله فى كل قرية عنده أه هذا ينبئك ان هذا الاستدلال غير منقول عن ابي حنيفة عليه السلام لعدم وجود الشافعى عليه السلام فى زمنه ١٢

ان لا يظن اهلها عنها صيفا و لا شتاء فكان خصوص المكان مرادا فيه اجماعا فقد القرية الحاضرة و قدرنا المصر و هو اولى^١ لحديث على رحمته الله^٢ و هو لو عورض

مطلب عدم صدور هذه الدلائل من صاحب المذهب

يفعل غيره كان على رحمته الله مقدما عليه فكيف و لم يتحقق ما ذكرنا اياه و لهذا لم ينقل عن الصحابة رحمهم الله انهم حين فتحوا البلاد اشتغلوا بنصب المنابر و الجمع الا في الامصار دون القرى و لو كان لنقل و لو احادا هذا ما في فتح القدير و في تفسير ابي السعود نقل على نحو هذا" اقول قد علمت بطلان الاجماع^٣ و الحق في حديث على رحمته الله و اشد فسادا من الكل دعوى تخصيص الاية بالاجماع لعدم تصور التخصيص به على فرض وجوده لان الشرط في التخصيص الحقيقي ان يكون المخصص (اي النص المخصص آه) القاطع مقارنة للمخصص و لا وجود للاجماع في زمان الوحي و بعده يكون نسخا و لا نسخ حينئذ خصوصا بالاجماع و لانا لو فرضناه لكان الباقي بعده مقطوعا به لان النسخ لا يعمل فلا يمكن تخصيصه بعد ذلك و لان جواز التخصيص بعد التخصيص الاول معلل ببقاء الباقي مظنونا و الجمعة مقطوع بها يكفر جاحدها اجماعا فلا يتصور التخصيص ثانيا على فرض وجود تخصيص الاول ايضا فلهذا لم يصدر هذه الدلائل الركيكة و امثالها من صاحب المذهب رحمته الله و صاحبيه رحمهم الله بل من بعض المحققين على زعم انتصار المذهب^٤ و لو اراد التخصيص باخبار الاجماع ليكون المخصص غيره فاین هذا المخصص المجهول الذي يقتضيه هذا الاجماع المفروض لتكلم فيه و لا ملازمة بين عدم بناء المسجد و عدم

^١: قوله و هو اولى آه و هو باطل جدا لان الجمعة فرضيتها مقطوع بها اجماعا حتى يكفر جاحدها اجماعا بين الامة سواء فرضنا تخصيص آيتها اولا فلا يمكن تخصيصها ثانيا بحديث على رحمته الله فمن ادعى تخصيص الاية مع القول بعدم ظنية الجمعة فقد التبس عليه الامر هذا مع أن نص الاداء لا يزاحم نص الايجاب

^٢: قوله لحديث على رحمته الله آه تخمين محض لان هذا الحديث من اكبر الدلائل على صحة الجمعة في القرى و البرارى لانه معلل بعلة الاجتماع فتصح في القرى و البرارى بجامع الجامعة فلا مفهوم للفظ المصر و انما المنفاة هي الحالة الانفرادية و الافتراقية^{١٢}

^٣: قوله بطلان الاجماع آه على عدم جواز الجمعة في البرارى بل علمت اجماع الصحابة رحمهم الله و الائمة رحمهم الله على اطلاق الجواز فبطل ايضا دعوى عدم اطلاق الاية للجواز فضلا من ان يكون بالاتفاق بين الامة و اما عدم اطلاقها للوجوب كما جاء في الاحاديث و غيرها فلا يضر المشروعية فله الحمد^{١٢}

^٤: قوله و لا وجود للاجماع آه فضلا عن ان يكون نصا^{١٢}

^٥: قوله انتصار المذهب آه كما ان التصريح بعدم جواز الجمعة في القرى نسبته الى المذهب باعتبار التخريج و اصل المذهب خالية عنه فكذلك نسبة هذه الدلائل اليه فلذا ترى الكتب الخالية عن التخريجات على ان امر الجمعة دائر بين الايجاب وترخيص الترك فقط كما لا يخفى على من تتبع^{١٢}

صحة الجمعة و قد علمت من اقامة رسول الله ﷺ و الصحابة رضوانهم الله عليهم الجمعة فى سفر الحنين و الحديبية (كما فى ظاهر ابى داود) و مصعب بن عمير رضي الله عنه فى الحديبية (كما فى المبسوط) و اسعد بن زرارة رضي الله عنه (كما فى المبسوط) عدم الملازمة قال " و ايضا فى حديث ابن عباس رضي الله عنهما ما يثبت مذهب امامنا لان بين المدينة المنورة و البحرين قرى كثيرة و لم يقيموا صلوة فى هذه القرى فعلى مذهب المخالف^١ لزم كونهم تاركين لهذا الفرض فهذا مما لا يجترئ عليه عاقل فضلا عن فاضل^٢ اقول هذا غفلة عن زمان القضية لانه كان حين ارتداد قبائل العرب كما مر مع ان هذا لا يتوجه على قائل الرخائص فى بعض المواضع و فى الوقائع قال " و فى الفتح ما لم يتحقق^٣ وجود الشرط^٤ لم يحكم بوجود

مطلب الاعتبارات الثلاثة المذهبية

^١: قوله مذهب المخالف أه و قد صرح عندنا ان امر الجمعة دائر بين الإيجاب و ترخيص الترك باجماع ائمتنا رضي الله عنهم و ائمة المذاهب رضي الله عنهم الآخر كما لا يخفى على من طالع حج الفتوحات و حج الميزان الكبرى و اتفق عليه اهل الكشف و صرح ابو يوسف رضي الله عنه بعدم ورود نهى من الشارع و اقر عليه الجمهور كما لا يخفى على من طالع حج الميزان و ثبت عندنا ان ما نسب الى المذهب انما هو باعتبار تخريج بعض اصحاب الرأى كما لا يخفى على من طالع المجموعة الفتاوى و فتاوى البخارى المطبوع فى مطبع كاكان فالمعارض مرهون بالجواب و الا فيوقع فى ورطة مخالفة المذهب ١٢

^٢: قوله ما لم يتحقق أه و هذا لا يتصور ان يكون دليلا لعدم صحة الجمعة فى القرى عند تعذر المصر بل هو تخمين محض لان عند العجز لا ركن و لا شرط لعدم ورود النص على العاجز مع بقاء القاطع المطالب للجمعة على حاله و اما عند القدرة على المصر فينبغى و يجب ادائها ما دام الوقت و حصول مادتها و لو فاتته فيه مرة او مرات بناء على رواية جواز التعدد و هذا ظاهر ١٢

^٣: قوله ما لم يتحقق أه فيه انه لو سلمنا شرطية المصر لكان هذا مقصورا عند وجوده و اما عند تعذره فلا و ذلك لان النص الشارط ساكت حينئذ و النص المكلف موجب مطالب على قدر الامكان و ذلك كنظيره من شرطية السلطان كما هو المصرح فى الفتاوى و دعوى الفرق بين المصر و السلطان من التخمينات الواهية منشأه قلة التدبر و هذا ايضا كسائر شروط الصلوات الخمسة اركانها و الفرق بينها و بين الجمعة هو عدم وجود ترخيص الترك فيها و وجوده فى الجمعة لدفع الحرج لا لخلل فى نصها لانه قاطع بلا ظن و الاشتباه و لا للتمسك بالنصوص الظهرية و ذلك لعدم جواز التمسك بالنصوص المقدمة على وجه فيه رائحة من المزاحمة للنص الآخر نزولا و انما يؤخذ ترخيص فعل الظاهر من ترخيص ترك الجمعة لعدم المزاحمة حينئذ ١٢

^٤: قوله وجود الشرط أه فيه انه مسلم و لكن لا شرط عند العجز مع بقاء القاطع المطالب لاصل الجمعة على حاله ١٢

الجمعة فلم يحكم بسقوط الفرض" اقول هذا^١ لا يتوجه على من لا يقول بشرطية المصر و السلطان مع انه على فرض التسليم ليس الامر كما زعم لان الجمعة مطلق العنان^٢ في ادائها كباقي الصلوات و هي تؤدي مع مراعات شروطها و اركانها عند القدرة عليها و بدونها عند العجز عنها كستر العورة و استقبال القبلة و ازالة النجاسة و غيرها و كالقيام والقراءة و غيرها فكذاك الجمعة تصح بدون المصر و السلطان عند العجز عنهما كما تصح عند العجز عن القيام و القراءة لان الموجبات مطالبة على قدر الامكان و الفرق بين المصر^٣ و السلطان و بينهما و غيرهما تحكم و زعم الفرق بين الجمعة و الصلوات الباقية بان جوازها عند العجز عن مراعات شرطها مثلا لان المشروع في اوقاتها ليس الا هي و اما الجمعة فالاصل في وقتها هو الظهر و هو المكلف به على الكافة فليس بشئ اصلا و هو عندى الداء الضال لان فيه التمسك بقياسات اخرجت من النصوص المقدمة نزولا على وجه فيه المزاحمة للنصوص المتأخرة و التمسك بنفسها في مقابلتها باطل فكيف بقياساتها مع ان الامر لو كان كذلك لدار الحكم على الكل لا المصر فقط قال "و في حاشية الكنز نقلا عن المستخلص و الفتح ان كانت جماعة من الشافعية يصلون الجمعة في موضع

^١: قوله اقول هذا آه و ايضا هذا بحسب عدم مصرية الموضع و اما بحسب ما نشاهد من المواضع حوالينا من كوهك و غيره من المواضع المحدودة في شندند و غيره فلا شك في وجوب الجمعة على مذهبنا في قول المتأخرين ايضا و ذلك لعدم الشك في عدم وسعة اهلها في اكبر مساجدها بل لا يسع في بعض المواضع في مسجدين و ثلاثة مساجد على ما هو المشاهد مع ان من اشترط السلطان و الاذن العام فهو مقصور على رواية عدم صحة تعدد الجمعة و اما على ما هو الصحيح من جواز التعدد فلا حاجة اليهما لعدم النزاع و عدم ضرورة اجتماع العام في موضع واحد فالى الله المشتكى من غفلة اهلها ثم عداوة من ينسب الى العلم منهم اباى في افتائى بوجوب الجمعة على اهلها ١٢

^٢: قوله مطلق العنان آه و ذلك لعموم الامر و اطلاقه و عموم اخبار خيريتها و اطلاقه و عدم جواز التمسك بالنصوص الظهيرية على وجه فيه رائحة من المزاحمة بل هي كالمعدوم بالنسبة الى النص الوارد في الجمعة بهذا الاعتبار ثم ترخيص فعل الظهر انما يتبع ترخيص ترك الجمعة لدفع الحرج و ذلك لعدم التزام حتى اذا فات الجمعة بفوات الوقت عاد ضرورة فعل الظهر لذلك ١٢

^٣: قوله و الفرق بين المصر آه بالحكم على صحة الجمعة عند تعذر اذن السلطان و عدم صحتها عند تعذر المصر مع جعل كل واحد منهما من شروط صحة الاداء على سواء ١٢

اجتمع فيه اربعون من الاحرار فان اقتدى بهم حنفى لا يجزيه^١ عن الظهر^٢ لان ما صلى ليس بجمعة فى زعمه فلا يسقط عنه الفرض الاصلى انتهى" اقول فيه غفلة عن العروات الثلاثة^٣ المذهبية كما مر لان جواز الاقتداء خلف ائمة المذاهب عليهم السلام الاخر هو مذهب مطلب غفلة من حمل نهى البيع على خلاف القياس مع انه معلل اجماعا و بطلان تقديم الاشارة على العبارة

مطلب فى بيان شناعة الاقسية فى مقابلة كتاب الله تعالى
مطلب من فروع جواز تعدد الجمعة عدم جواز الظهر و لو بعد اداء الجمعة مادام الوقت باقيا

مطلب ترخيص الصحابة عليهم السلام فى اقامة الجمعة بدون اذن السلطان

^١: قوله لا يجزيه أه اعلم ان الحكم بعدم الجواز فى هذا و نحوه انما هو باعتبار جعله من فروع ما قال به الامام باعتبار رأيه و اما باعتبار ما قال به من جواز الاخذ بمذهب الغير فانكار اجماع الامة المحمدية من الصحابة عليهم السلام و التابعين عليهم السلام و تابعى التابعين عليهم السلام و نصوص الباب من قوله تعالى ﴿فَاسْتَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣] و غيره و احاديث الباب فى اتباع الصحابة عليهم السلام و غيرهم فالغافل عن الاعتبارات قد يمج على مذهب امامه و هو بصدد انتصاره مع ما قلنا ان نسبة هذه الجزئية اى عدم جواز الجمعة فى القرى و البرارى الى المذهب انما هو باعتبار فهم بعض اصحاب الراى كما اعترف به محققو علمائنا و المصرح عن الائمة عليهم السلام هو عدم ورود نهى من الشارع فى امر الجمعة و ان امرها دائر بين الايجاب و ترخيص الترك فقط اجماعا كما هو المذكور فى الكتب الخالية عن التخريجات ١٢

^٢: قوله عن الظهر أه هذا الفرع تخمين محض لا يتصور بناءه على اصل المذهب لعدم اشتراط المصر و السلطان عند ائمتنا الثلاثة كما لا يخفى على من طالع الجامع الصغير و لا على مذهب اصحاب التخريج على شرطية المصر والسلطان لان مقدورية الركن و الشرط شرط فى بقائهما و بدونه لا ركن و لا شرط حيث لا نص هنا بالنص فلا تصح الجمعة من غير القادر على الاركان و الشروط القواطع كالقيام و القراءة و الركوع و السجود و توجه القبلة و ستر العورة و الطهارة بانواعها فكيف بالمصر و السلطان ١٢

^٣: قوله العروات الثلاثة أه اى الاعتبارات الثلاثة لان من مذهب الامام ابى حنيفة عليه السلام فرضية الاخذ بمذهب الغير عند حكم السلطان به و جوازه به عند عدمه و عليه اصحابه عليهم السلام بل اجماع الائمة عليهم السلام لان الاختلاف فى هذا الدين كالمشورة لا كالذين خلوا من قبل تفرقوا و اختلفوا من بعد ما جاءهم البينات اولئك لهم عذاب عظيم فنحن الامة المحمدية جاز لاحدنا الاخذ بقول اخيه كما جاز العمل باعتبار رأيه لان الكل هم اهل الذكر و المانع لتجوز الاخذ بمذهب الغير قد خالف اجماع القرون الاولى من الصحابة عليهم السلام و التابعين عليهم السلام و غيرهم و هو افتراء على الشرع بعد انقطاع الوحي و قول على الله بما لا يعلم و كبيرة من الكبائر و اعراض عن الاحاديث النبوية و التحقيق فى الميزان الكبرى و الكشف الغمة للامام عبدالوهاب الشعرانى رحمته الله و الحجة الله البالغة للمحدث الدهلوى رحمته الله و غيرها ١٢

امامنا رحمته الله و اصحابه رحمته الله ^١ و عليه اجماع الصحابة رحمته الله و بقية الائمة رحمته الله كالانتقال من مذهب الى مذهب فانكاره انكار عن الاجماع و خروج عن المذهب على زعم الانتصار هذا مع ما قدمنا ان الصحيح على اعتبار رأى امامنا رحمته الله ايضا ان المصر ليس بشرط لصحة الجمعة فعلى هذا هذا المقتدى الحنفى آخذ بعروتي مذهبه قال "و فى نص ﴿وَذَرُوا الْبَيْعَ﴾ [الجمعة: ٩] اشارة الى شرط المصر لانه تعالى ذكر الامر الخاص بالمصر و هو البيع لان البيع يكون فى اسواق المصر و لو جاز الصلوة فى الموضع الاعم من المصر لذكر الله تعالى الامر الاعم من البيع فلما لم يقل و ذروا الزرع او امر الغنم مثلا علم ان الجمعة على اهل المصر" اقول هذا غفلة ^٢ عن دلالات النصوص كمن انكر حرمة اضرار الوالدين بضرب العصا مثلا على زعم ان الله تعالى اختص حرمة الاضرار بكلمة افّ بل البيع بعلّة الشواغل فلا مفهوم له و ايضا دعوى الاختصاص ممنوع و الكثرة امر آخر مع ان الله تعالى لو صرح بالشرط بان قال ان كنتم ^٣ فى الامصار فاقموا الجمعة لكان مفهوم الشرط غير معتبر عند ائمة الاصول من اصحابنا فكيف بهذه الركاكات فى مقابلة النص القرآنى و الاحاديث الواردة فى الباب (نحو "الجمعة واجبة على كل قرية" و نحو "الجمعة واجبة على كل قرية و ان لم يكن فيها الا اربعة") و الافعال الثابتة من رسول الله صلى الله عليه وسلم و الصحابة رحمته الله قال "و ايضا ان الظهر امر قطعى لا يترك ولا يسقط الا باقطع" او مثله لان اليقين لا يزول الا بمثله و هو القاعدة المعروفة المستمرة فترك القطعى المجمع على فرضه لا يجوز الا بالمجمع عليه لا بالاشتباه و الاختلاف لان الاحتياط فى

^١: قوله و اصحابه رحمته الله أه قال عبدالحفيظ مفتى مكة المشرفة الحنفى فى فتاواه ان اقامة الجمعة فى البوادي تقليدا لمذهب الغير جائزة فله الحمد واليه المتاب ١٢

^٢: قوله هذا غفلة اه ثم زاد غفلة بتقديم الاشارة على ظنه على العبارة فله الحمد ١٢

^٣: قوله ان كنتم أه على حد قوله تعالى ﴿وَمَنْ لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِنْ مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ فِتْيَانِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ﴾ [النساء: ٢٥] فقد صرح ائمة الاصول ان مفهوم الشرط و الوصف فى هذه غير معتبر فكيف بهذه الظنون الفاسدة فى مقابلة

النصوص المصرحة و الافعال الصحيحة من رسول الله صلى الله عليه وسلم و الصحابة رحمته الله ١٢

^٤: قوله باقطع أه فيه ان القاطع قد جاء ثم لا قاطع بعده يراحمه فى عمومه و اطلاقه و رخصة الترك فى بعض الاحيان امر اخر ١٢

العبادات واجبة لقوله ﷺ دع ما يريبك الى ما لا يريبك على ما هو مقتضى الامر^١ اقول ياليتـه جعل هذا الدليل للجمعة لانه صادق^٢ عليها او سكت و اما جعل هذا الدليل للظهر فيخاف على قائله ان لا يكون معذورا لان التمسك بالنصوص المقدمة^٣ لا يجوز على

مطلب تسليم شرطية السلطان مقصور على عدم تفويت وقت الجمعة

مطلب الثابت فى الحديث هو وجوب الجمعة بالسلطان لا صحتها مع كونه معللا بعلـة

الامن

وجه يكون فيه^٤ رائحة من المزاحمة للنصوص المتأخرة فكيف بهذه الاقسية الفاسدة فى مقابلة كتاب الله تعالى الاخر نزولا^٥ لان الدليل صادق عليه انه قاطع على صورة العام و الاطلاق فلا يترك بعروض الاشتباه و الاختلاف لاجل حديث على ﷺ وغيره و اما الظهر فهو المأمور بالترك على صورة العام و الاطلاق لملازمته^٦ الامر القاطع العام المطلق الوارد فى الجمعة و لقوله

^١: قوله هو مقتضى آه و المعترض المسكين لشدة ما فى صدره لا يدري ما يقول اذ بانضمام استدلاله هذا مع دعواه فيما سيأتى من تخصيص نص الجمعة ينتج اهمال الجمعة مطلقا لكون التخصيص ملازما للظنيته و لو علم ان فعل الجمعة مع ترك الظهر امر مجمع عليه من حيث هما هما ثم بعروض الاشتباه لا يترك الجمعة و لا يجب الظهر لكان خيرا له و اقوم فلقد انعكس عليه امر الاستدلال ١٢

^٢: قوله لانه صادق آه لان الكلام هنا بعد نزول القاطع القرانى فى شان الجمعة فهى حينئذ فريضة مقطوع بالازم ترك الظهر على القطع ثم لا يقال لمدلول العام و الاطلاق انه مشتبه بل العمل بهما واجب ما امكن لان الثابت بظاهر العموم و الاطلاق ثابت بعبارة النص عند المحققين و باشارته عند صاحب التوضيح و على كلا الوجهين مدلوله قطعى و ظن مزاحمة حديث على ﷺ به زلة و لهذا صرح ائمتنا على انه لم يورد من الشارع نهى فى باب الجمعة و انما يؤخذ رخصة فعل الظهر من رخصة ترك الجمعة لدفع الحرج لا للتمسك بالنصوص الظهيرية فى مقابلة نص الجمعة ١٢

^٣: قوله بالنصوص المقدمة آه و كذلك بالاطلاق القول بانه هو الاصل المكلف به فى هذا اليوم لان التمسك اذا لم يجز بالنصوص على وجه فيه المزاحمة فكيف بالاقسية المستخرجة منها فكيف بهذه الاقوال عند نزول الوحي باقامة الجمعة مع عدم تقييد الشارع و تخصيصه يومئذ ١٢

^٤: قوله يكون فيه آه هذا اذا كان الجمعة غير الظهر على ما هو قول الاكثر و اما على عينيتها اياه لعدم ورود نص من الشارع فى ذلك فظهر ذلك اليوم يسمى جمعة ايضاً فلا مزاحمة بين نصوصهما فبقى امر الاجتماع عاما مطلقا فلم يبق الا ايجاب فى فعل الاجتماع او ترخيص فى تركه للحرج و اما عدم صحة الاجتماع فلا مقتضى له فله الحمد ١٢

^٥: قوله الاخر نزولا آه و اما الظهر فصار مقطوع بالترك لملازمته الامر القاطع الاخر نزولا باتيان الجمعة ثم يتبع رخصة الاتيان به رخصة ترك الجمعة فى بعض المواضع و من بعض الاشخاص فبطلان قول الماتن يشبه بطلان قول اليهود و النصارى فى انا لا نترك الامر المقطوع به يعنون به دينهم بالاشتباه و الاختلاف يعنون به الدين المحمدى ﷺ و الزلة هنا فى موضعين الاول نسيان الترتيب لان الامر هنا مقلوب لعدم تصور نسخ النص الاخر نزولا بالنص المقدم و لا تخصيص عموم له و لا تقييد اطلاقه به سواء كان التقدم و التأخر ساعة لطيفة او بسنين كثيرة بل الامر بالعكس و الثانى عد ما هو المقطوع به اجماعا ظنيا و نصوص الاركان و الشروط لم تورد لرفع الامر الموجب لاختلاف الجهة فهى ترى عند مقدوريته و تسقط عند العجز مع بقاء الامر الموجب على حاله و انما ترخيص الترك فى بعض الاحيان لدفع الحرج لا لوجود نهى فى ذلك ١٢

^٦: قوله لملازمته آه فلذا جاء فى استدلال المشائخ ﷺ لاثبات قطعية الجمعة انا ما امرنا بترك الظهر الا لاجل ما هو اكد منه آه فكيف انعكس الامر على

رحمه الله "الا ولا صلوة له"¹ الحديث وفي التخصيص مزاحمة عموم القاطع واطلاقه الا ان ترخيص فعله يتبع ترخيص ترك الجمعة² فاصلته عند خلو المزاحمة فقط فعلى هذا يقضى هولاء هي عند فواتها بانقضاء الوقت³ قال "الشرط الثاني في الجمعة اذن الامام فقال الشافعي رحمه الله ليس ذلك بشرط لما روى ان عثمان رضي الله عنه حين كان محصورا في المدينة صلى على رضي الله عنه بالناس الجمعة ولو يرو انه صلى بامر عثمان رضي الله عنه و كان الامر بيده قلنا انه واقعة حال فيجوز كونه عن اذنه كما يجوز كونه عن غير اذنه" اقول فيه غفلة عن تمام القصة اذ قال عبيد الله بن عدي بن الحيان لعثمان رضي الله عنه اني اتخرج من الصلوة خلف هؤلاء وانت الامام فقال له عثمان ان الصلوة احسن ما عمل الناس فان احسن ائمتكم فاحسنوا وان اساؤا فاجتنبوا كما في الكشف وفيه في باب الامامة و صفة الائمة كان الصحابة رضي الله عنهم يرخصون في الصلوة خلف غير الامام المنصوب بغير اذنه وفي صلوة المسعودية بما معربه انه (اي السلطان) وكيل للناس و هو اصلاء و جاز تصرف الاصيل بدون الوكيل فلو اخرجوه من المصر واقاموا الجمعة جازت و سئل محمد رحمه الله عن اخراج والى الافريقية و اقامة الجمعة بدونه قال جازت و سئل عثمان رضي الله عنه عن اخراج والى البصرة و اقامة الجمعة بدونه قال جازت انتهى قال "سلمناه لكن انما فعله لان الناس

¹: قوله لا صلوة له آه و هو باطلاقه شامل للظهر ايضا بل هو اولى من غيره لوقوعه في مقابلة الجمعة غالبا ١٢

²: قوله ترك الجمعة آه مع ان عزميتها و خيريتها عامة مطلقة بالنص و هو قوله تعالى ﴿ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [الجمعة: ٩] فبقى امرها

دائراً بين الإيجاب و ترخيص الترك فقط ١٢

³: قوله انقضاء الوقت آه انما قلنا بانقضاء الوقت لان على المذهب الصحيح الذي هو جواز التعدد لا يجوز الظهر و لو بعد اداء الجمعة لا مكان ادائها مرة

اخرى بقاء الوقت كما صرح به في مجموعة الفتاوى ١٢

⁴: قوله غفلة عن آه و غفلة ايضا عن فرعية الاشتراط في اذن الامام لحكم عدم جواز تعدد الجمعة و اما بناء على جواز التعدد فلا حاجة اليه لعدم مقتضى لذلك بل بيان اولويته ايضا مقصور على الحكم بعدم جواز التعدد و اذ ليس فليس قاله المولوى عبدالحى رحمه الله في العمدة الرعاية و عبارتها ان اشتراط السلطان انما هو على سبيل الاولوية حيث لا تتعدد الجمعة و حيث تعددت فلا حاجة الى ذلك آه ١٢

⁵: قوله انما فعل آه اقول قد رجع المعارض الى ما فر عنه بتسليمه ان اقامة جمعتهم كانت بغير اذن حيث قال بالجواز حين الاجتماع و ان كان الامام في المصر يمكن استيذانه فبه نقول اذ ما من جمعة الا يحصل فيها تلك الضرورة التى هى الاجتماع و غاية توجيه كلامه ان لعل في استيذان الصحابة رضي الله عنهم عثمان رضي الله عنه تقويت وقت الجمعة و به ايضا نقول انهم ينتظرون السلطان و اذنه فاذا خافوا فوت الوقت سقط عنهم الانتظار ١٢

اجتمعوا عليه و عند ذلك يجوز للضرورة^١ فلا حجة فيه^٢ لفريق^٣ اقول كيف لا يكون حجة لنا و هو يقول^٤ بسقوط الشرط اذا افضى الى تفويت الجمعة قال "فبقى قوله ﷺ من تركها وله امام عادل او جائز الا فلا جمع الله تعالى شمله الا و لا صلوة له الحديث رواه ابن ماجة و غيره حيث شرط فى اللزوم الامام كما يفيد قيد الجمعة الحالية بلا معارض" اقول قد سلم (اى الماتن المعارض) ان امر السلطان للوجوب و اللزوم لا للصحة كصحة البدن و الاقامة و به نقول كما يدل عليه سوق عبارة الحديث بالحاق الوعيد على تاركها و مع هذا هو معلل بحصول الامن من شر الكفار اليهود و النصارى فلا مفهوم له^٥ (بل قد يسقط وجوب الجمعة بسبب وجوده اذا خيف منه) و ليس له رائحة من الدلالة على ان الصحة موقوفة على السلطان و لا سيق لاجلها فكيف بقول المعارض بقاء هذا الحديث دالا^٦ لها بلا معارض^٧ قال "و قال الحسن ﷺ اربع الى السلطان و ذكر منها الجمعة و العيدين هذا ما فى شرحى الهداية من الفتح و العناية" اقول ان ارادة امر الاولوية و الاستئان فمسئلة لدفع النزاع المتوهم^٨ كتقديم

^١: قوله للضرورة أه قد اعترف بسقوط السلطان عند الضرورة مع كونه من شروط الاداء عنده فهذا ما قلنا من سقوط المصر على فرض شرطيته عند عدمه و تخرج الاتيان اليه ودعوى الفرق بينهما مع انهما من شروط الاداء على وتيرة واحدة من التخمينات الواهية ١٢

^٢: قوله فلا حجة فيه أه اى عند عدم الضرورة فهذا عين ما قلنا فى شأن المصر انه يرفع على فرض شرطيته و يسقط عند العجز بل لا شرط حينئذ لعدم توجه النص الشارط الى العاجز مع بقاء الامر القاطع المطالب لاصل الجمعة على حاله فتعين صحة الجمعة فى القرى و البرارى عند تخرج الامصار قطعاً بل ترى جواز الجمعة الخطيب و من معه و لو عجزوا عن جميع الاركان و الشروط و ما ذلك الا لعدم شمول نصوص الاركان و الشروط اياهم مع دخولهم تحت امر الجمعة لقدرتهم على اصلها و هذا كسائر الصلوات و وجود ترخيص ترك الجمعة لدفع الحرج امر آخر فحينئذ قد علمت ان الماتن المسكين وقع فى تخمينات متناقضة فى مقابلة القاطع القرانى ١٢

^٣: قوله و هو يقول أه اى المعارض يقول أه اذ ليس للضرورة معنى هنا الا تفويت وقت الجمعة لا عدم وجود الامام فى اقطار الارض اذ ياباه السوق و به نقول على فرض تسليم شرطية السلطان فله الحمد على ذلك و اليه المتاب

^٤: قوله فلا مفهوم له أه لوجوب الجمعة فى ولاية الكفار بعللة الامن فكذا فى ولاية الاسلام بتلك العلة بطريق الاولى فله الحمد و اليه المتاب ١٢

^٥: قوله هذا الحديث دالا أه و على فرض الدلالة فالقاطع القرانى و غيره يمنع ثبوت الاشتراط به و على فرض الثبوت مقصور على عدم الافضاء الى تفويت الوقت مع ان هذا فرع عدم جواز التعدد و الصحيح خلافه فكيف بترك المقطوع به بالظنون و التخمينات ١٢

^٦: قوله بلا معارض أه اى معارض اقوى من ترخيص الصحابة ﷺ لاقامة الجمعة بدون اذن الامام كما مر ١٢

^٧: قوله المتوهم أه بل كل ما قيل لا ثبات عدم جواز الجمعة باعتبار ما فتخمينات واهية متناقضة بنفسها فكيف اذا كان على مقابلة القاطع القرانى و الاحاديث الواردة الحاصرة لامر الجمعة بين اليجاب و ترخيص الترك لدفع الحرج و لم يورد فى المنع حديث قوى و لا ضعيف اجماعاً كما صرح به ابويوسف ﷺ و اقر عليه الجمهور و لولا دليل على بطلان قول مانعى الجمعة فى موضع ما الا تمسكهم بحديث على ﷺ لكان كافياً و ذلك لعدم تصور المزاحمة بين نصوص الاداء و بين نصوص اليجاب سواء وردت لصحة الاداء او كماله فلا مزاحمة بين "لا صلوة لجار المسجد الا فى المسجد" و نحوه و نصوص واردة فى القيام و القراءة و الركوع و السجود و طهارة الثوب و توجه القبلة و بين قوله تعالى ﴿اقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [الجمعة: ٩] و ذلك لاختلاف الجهة فكذلك نص الجمعة

لا يمكن تخصيص امره و تقييده بما ورد فى باب الاداء ١٢

الاعلم في الصلوة و اما الاشتراط فامر زائد يحتاج الى الدليل و الدلائل مانعة مع انه و الاذن العام فرع عدم جواز التعدد و الصحيح هو الجواز فلا حاجة اليهما قال " و ايضا للعلماء الفقهاء الحنفاء ادلة كثيرة مسلسلة كسلسلة الذهب مسطورة في اسفارهم و ما ذكرنا هداية لاهل البداية و كفاية لاهل العناية و هذا هو المذهب المهذب لاهل المذهب " اقول ياليتته اجاب بدل هذه المزخرفات عن احاديث الباب بما يطمئن اليه القلوب و تشرح به الصدور او رجع الى قول الرسول المعصوم الذي امرنا باتباعه صلى الله عليه و آله و يتبع ائمة المذاهب بقولهم اتبعوا احاديث رسول الله صلى الله عليه و آله و اضربوا باقوالنا على الجدار خصوصا اذا بان له

مطلب اشتراط السلطان و الاذن العام من فروع الحكم بعدم جواز تعدد الجمعة و الصحيح هو الجواز فلا حاجة اليهما
مطلب اذا ثبت الحديث فهو المذهب

انه هو المذهب ^١ للائمة عليهم السلام ^٢ ايضا فورد "الجمعة واجبة على كل قرية" اورده المحدث الدهلوى رحمته الله ^٣ في الحجة و "الجمعة واجبة على كل قرية وان لم يكن فيها الا اربعة" اورده الامام عبدالوهاب الشعرانى رحمته الله في الكشف و الميزان و رواه البيهقى و قد مر ما يؤدى الى اجماع الصحابة عليهم السلام و الائمة عليهم السلام بذلك قال "و في الخازن و اختلفوا في تسمية هذا اليوم الجمعة قيل لاجتماع الجماعات فيه للصلوة عن ابن سيرين قال جمع اهل المدينة قبل ان يقدم النبي صلى الله عليه و آله؛

^١: قوله هو المذهب أه و قد جاء عن جميع الائمة عليهم السلام جواز اقامة الجمعة في البرارى و اتفقوا على انه لم يورد من الشارع نهى فى باب الجمعة كما لا يخفى على من طالع حج الميزان و فى حج الفتوحات نقل اقوال العلماء على وجه يفضى الى اجماعهم على عدم منع الجمعة فى البرية فهذا يؤيد ما قال بعض اصحاب التحقيق ان نسبة عدم الجواز الى المذهب باعتبار تخريج بعض اصحاب الرأى أه ملخصا و فى جمعة الميزان ان هذه الشروط عند الائمة عليهم السلام للتخفيف لا للصحة أه ملخصا و فى حجه قال اهل الكشف لا تحجير فى الجمعة أه ^{١٢}

^٢: قوله للائمة عليهم السلام أه و كون ما قال هو المذهب المهذب لاهل المذهب مرهون بجوابه عما قلنا ان اصل المذهب و الصريح عن الائمة عليهم السلام هو عدم اشتراط المصر و السلطان و ما نسب الى المذهب فباعتبار التخريج و على ما قلنا للفقهاء الحنفاء ادلة كثيرة الى اخره لثلا يتقلب امر تزيينه عليه ^{١٢}

^٣: قوله الدهلوى اه فلذا قال الاصح عندى ان يكفى ادنى ما يتقرى به قرية و التحقيق فى الحجة فله الحمد ^{١٢}

^٤: قوله النبي صلى الله عليه و آله أه و قد مر ان اقامة جمعتهم كان بامر النبي صلى الله عليه و آله لمصعب بن عمير رضي الله عنه قبل مقدمه المدينة و الحديث مذكور فى الهداية وغيرها و قد سماها رسول الله صلى الله عليه و آله جمعة فى هذا الحديث و هذا لا ينافى اضافة التسمية الى الصحابة عليهم السلام ايضا باعتبار مشورتهم فيه و شهرته منهم و مع هذا كيف يظن بهؤلاء الاجلة انهم تركوا ما هو المقطوع به باداء ما ليس عليهم على ظنه ^{١٢}

المدينة و قبل ان تنزل^١ الجمعة و هم الذين سمو الجمعة و قالوا لليهود يوم يجتمعون فيه كل سبعة ايام و للنصارى يوم فهل فلنجعل يوماً نجتمع فيه فنذكر اسم الله تعالى و نصلى فقالوا فاجعلوا يوم العروبة ثم انزل الله تعالى فى ذلك ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ﴾ [الجمعة: ٩] عن كعب ابن مالك رضي الله عنه انه كان اذا سمع النداء يوم الجمعة ترحم لاسعد ابن زرارة رضي الله عنه فقال له ابنه عبدالرحمان يا ابت اذا سمعت النداء ترحمت لاسعد ابن زرارة رضي الله عنه قال انه اول من جمع^٢ بنا فى هزم البيت من حرة بنى بياضة فى نقيع يقال له نقيع الخضمان قلت له كم كنتم يومئذ قال اربعون و اما اول جمعة جمعها رسول الله ﷺ باصحابه فذكر اصحاب السيران النبى ﷺ لما دخل المدينة مهاجرا نزل قباء على بنى عمرو ابن عوف و ذلك يوم الاثنين لثنتى عشر خلت من ربيع الاول حين امتد الضحى فاقام بقباء يوم الاثنين و الثلاثاء و الاربعاء و يوم الخميس و اسس مسجدهم ثم خرج من بين اظهرهم يوم الجمعة عامدا المدينة فادركته صلوة الجمعة فى بنى سالم ابن عوف فى بطن وادهم و قد اتخذوا فى ذلك الموضع مسجدا فجمع فيه رسول الله ﷺ و خطب انتهى ما فى تفسير الخازن و هكذا قال الكشاف و ابو سعود فى شأن نزول هذه الاية" اقول قد مر وجه اضافة التسمية الى الصحابة رضي الله عنهم مع تسمية النبى ﷺ هذا اليوم جمعة حين بعثته المصعب بن عمير رضي الله عنه الى المدينة و عدم المنافاة بين عدم فرضية الجمعة يومئذ باعتبار الوحى الجلى و بين فرضيتها باعتبار الوحى الخفى حيث امر بها رسول الله ﷺ مع ان عدم اقامة رسول الله ﷺ اياها فى بعض الاحيان لا يضر مدعى الرخائص فى بعض المواضع و الوقائع قال "و ذكر فى در المختار و حاشيته

مطلب ثبوت الجمعة فى القرى و البرارى بدلالة حديث على رضي الله عنه

^١: قوله و قبل ان تنزل أه قلت المراد بتنزلها هو الامر الجلى و اما باعتبار الامر الخفى فقد كانت ثابتة قبل مقدم النبى ﷺ فلذا امر بها رسول الله ﷺ قبل مقدمه و كتب بها ١٢

^٢: قوله اول من جمع أه و قد كتب اليه النبى ﷺ بذلك قبل مقدمه كما فى المبسوط و غيره فبطل ما اراد المعترض المسكين من نقل هذه القصة ١٢

رد المحتار^١ و جازت^٢ الجمعة بمنى^٣ في الموسم اى موسم الحاج و هو سوقهم و مجتمعهم فقط فلا تصح^٤ في منى في غير ايام اجتماع الحاج فيها لفقد بعض الشروط كوجود الخليفة والاسواق و السكك لا بعرفات^٥ لانها مفازة انتهى و قال محمد رحمته الله لا جمعة بمنى لانها من القرى و قالوا تجوز ان كان الامير حاضرا لانها تتمصر في ايام الموسم لاجتماع شرائط المصر من السلطان و القاضي والاسواق و السكك قيل فيها ثلاثة سكك و غاية ما فيها انه يزول تمصرها بزوال الموسم و هو لا يضر و ان ثبوت ولاية اقامة الجمعة للسلطان هو الصحيح بعد كون المحل صالحا^٦ للتمصر هذا ما في الفتح و العناية" اقول هذا قد غرنا من الجواب عنه و ان نسبة هذا الى ظاهر الرواية و الى امام المذهب

^١: قوله رد المحتار أه و المعترض المسكين بصدد ان يثبت تخصيص النص القرآني بنقل هذه العبارات في عدم جواز الجمعة في موضع ما و لا يخفى عليك ان عدم الجواز هي المسئلة المتنازع فيها لا يمكن له ان يجعله جزءا لدليله بل لو فرضنا تخصيصه لا يمكن لهذا المسكين تخصيصه مرة اخرى بحديث على رحمته الله و ذلك لان شرط التخصيص الثاني ان يصير الشئ مظنونا بتخصيص الاول و الجمعة فرضيتها مقطوع بها اجماعا حتى يكفر جاحدها بل لو فرضنا ظنيتها لا يمكن تخصيصها بحديث على رحمته الله ايضا لعدم المزاحمة بين النص الوارد في الاداء و بين النص الموجب المطالب و ايضا لو فرضنا المزاحمة بين الحديث و بين النص الموجب لا يمكن تخصيص القرية و البرية بهذا الحديث لانه معلل بعله حصول الاجتماع فلا مفهوم للفظ المصر ١٢

^٢: قوله و جازت أه الحق ان يقول وجبت كما في الجامع الصغير و الخلاصة و حج الفتوحات فلا نهى اجماعا بين الاوائل من الائمة و اهل الكشف كما في حج الميزان الكبرى و هو المنقول عن بعض العارفين عن ائمة المذاهب كيف و ورود النهى من الشارع عن الجمعة من حيث هي هي لا يتصور صدوره من بعد ما اخبر بتشريعها الى يوم القيامة فلا مزاحمة للامر بدونه لا من طرف نصوص الشروط و الاركان لاختلاف الجهة لانها لم تورد لرفع الامر و الايجاب و هي مقصورة على حالة مقدورية الاركان و الشروط و لا من طرف النصوص الظهريّة لتقدمها فترى صحة الجمعة عن العاجز عن جميع الاركان و الشروط القواطع فكيف بالظنيات ١٢

^٣: قوله الجمعة بمنى أه و ليس في هذا النقل فائدة في جواب قولنا ان الآية القرآنية غير مخصوص و قد صح احاديث الباب بالتعميم مع افعاله رحمته الله و افعال الصحابة رحمهم الله به و ان منقوله كما هو قول بعض المستخرجين مردود بهذه النصوص و الافعال الصحيحة المذكورة فعليه الجواب عن اصل الاستدلال لا ما نقل لانه غير مسلم عندنا لان السائل اذا اعترض بفساد دليل احكام فعلى المجيب اثبات الدليل لا ايراد ذلك الاحكام لانه سفاهة ١٢

^٤: قوله فلا تصح أه ليس في ظاهر الرواية ذكر عدم جواز الجمعة في موضع ما و ما جاء عن ائمتنا رحمهم الله التصريح بذلك و الذي جاء في الكتب المخرجة من عدم جوازها في بعض المواضع انما هو باعتبار التخريج والكتب الخالية عن التخريجات المجردة لنقل اقوال الائمة مشحونة على انه لم يورد من الشارع نهى في الباب اجماعا نص بذلك ابو يوسف رحمته الله و اقر عليه الجمهور غيره و ان الامر دائر بين الوجوب و الترخيص فقط اجماعا كما سيظهر لمن يطالع حج الفتوحات و حج الميزان الكبرى و الرحمة الامة في اختلاف الائمة و غيرها و غيره ١٢

^٥: قوله لا بعرفات أه اقول نسبة عدم الجواز فيها الى ائمتنا رحمهم الله باعتبار قول بعض اصحاب الرأي و الحق ان الاختلاف للاولوية كما في حج الميزان و نقل بعض العارفين عن ائمة المذهب أه و هو الظاهر من ظاهر الرواية كما لا يخفى على من طالع الجامع الصغير صفحة ٢٠ المطبوع في المطبع العلوى ١٢

^٦: قوله المحل صالحا أه انما احتاج المثبتين للقول المخرج من عدم جواز الجمعة في القرى الى صلوح المحل للتمصر لوجود التناقض في قولهم ان للسلطان اقامة الجمعة في المنا مع قولهم ان ليس له اقامتها في القرى اذا طاف في مملكته مع ان هذا الفرق ايضا منقوض بما نقل القهستاني عن التمرتاشي ان له ان يتمصر الموضع و ان صغر و قل اهله فهذه الاضطرابات يؤيد ما قلنا من بطلان الحكم بعدم جواز الجمعة في موضع ما ١٢

باعتبار التأويل و ان التمسك بحديث و له امام عادل او جائز لا اشتراط السلطان لصحة الجمعة و بحديث على عليه السلام لا اشتراط المصر لها من بعض المحققين على زعم انتصار المذهب بل الحق^١ خلافه بل انما سيق الحديث الاول لاجل وجوب الجمعة بحصول الامن و انما ذكر السلطان لانه به اغلب كالتخصيص فى آية التأفيف و سيق حديث على عليه السلام لاقامتها عند حصول الاجتماع^٢ و انما ذكر المصر لانه فيه ايسر و اغلب عادة فثبوت وجوب الجمعة عند حصول الامن بدون السلطان بدلالة الحديث و كذلك ثبوتها عند حصول الاجتماع فى غير المصر فى الافنية و القرى و البرارى بدلالة حديث^٣ على عليه السلام كثبوت النهى عن اضرار الوالدين بدون اف بدلالة آية التأفيف^٤ و قد مر تصريح ائمة المذهب بجواز الجمعة مطلقا و انه لم يورد نهى من الشارع فى هذا الباب و قد صرح بعدم ورود النهى ابو يوسف رحمته الله مع ان حديث على عليه السلام مذكور فى اماليه و مر ما يؤدى الى اجماع الصحابة عليهم السلام بذلك و الاحاديث المصرحة بذلك تسد باب الاحتمال قال "فقد عرفت تخصيص الآية^٥ من اشارتها" اقول الشئ يثبت بدليله لا بنتيجته^٦ خصوصا اذا

^١: قوله بل الحق أه لورود دلائل لا مرد لها من الاقوال الصريحة و الافعال الصحيحة من رسول الله ﷺ و صحابته رضي الله عنهم فضلا عن القاطع القرآنى مع ان

المنقول التصريحى عن الائمة مقدم عما نسب اليهم على سبيل الاستخراج اذا احتيج الى الفرق بينهما للمعارضة ١٢

^٢: قوله حصول الاجتماع أه فالمنفاة حينئذ الحالة الافتراقية و الوحداية لا القرى و البرارى فله الحمد ١٢

^٣: قوله بدلالة الحديث أه فلذا قال بعض مشائخنا رحمته الله ان للغير حكم المصر و هو كلام وجيه له مؤكداً من اقامة رسول الله ﷺ الجمعة فى سفر الحديبية و الحنين كما فى ظاهر ابى داود و مصعب بن عمير رضي الله عنه فى سفر الحديبية مع اثنى عشر رجلا كما فى المبسوط و امر عمر رضي الله عنه و عثمان رضي الله عنه زمن خلافتهما بالتعميم كما فى البيهقى ١٢

^٤: قوله التأفيف أه و هذه التعليقات لغوية تخص بها نصوصها فالجمعة غير واجبة عند الخوف من شر السلطان باقامتها و كذلك هى غير ثابتة فى المصر عند خلوها عن الاجتماع كما ان التأفيف غير منهى عنه اذا كان للتحسين فى لغة القائل فله الحمد و اليه المتاب ١٢

^٥: قوله تخصيص الآية أه فيه ان الآية من الموجبات و تخصيص الاجاب هو عدم الاجاب فى بعض المواد ١٢

^٦: قوله تخصيص الآية أه و لم يعلم المسكين انها لو كانت مخصوصة كانت الجمعة ظنية و هو خلاف الاجتماع على ان قطعيتها ثابتة عند الكل و الحالة الكذائية بائ وجه كانت تمنع التخصيص بعد ذلك بالظنى و لو فرضنا كون الآية مخصوصة لان الحكم اذا لم يصير مظنوناً بعد تخصيص دليله يحتاج فى تخصيصه الى قاطع و لو بعد مرات ١٢

^٧: قوله لا بنتيجته أه لانا اذا قلنا ان هذه النتيجة مردودة بالاية القاطعة و صريح احاديث الباب فعليه ايراد وجه تخصيصها لا ايراد تلك النتيجة لانه سفاهة و لقد عرضت عليه احاديث الباب فلم يجب مبهوتا ١٢

كانت مردودة عند السائل^١ و جاء بتأنيج تضادها^٢ قال "و ايضا خصصها"^٣ ء اهل التفاسير الذين هم العمدة و المقتدون في شأن نزول الاية من ابى سعود الحنفى و الخازن الشافعى رحمته الله و الكشاف المعتزلى الاصول و الحنفى الفروع" اقول ليس فيها ذكر التخصيص و ما ذكر من النتيجة فليس بذاك قال "و تخصيص الاية الشريفة مذكور فى جميع كتب الفقه الحنفية من المتون و الشروح و الفتاوى المعتبرة المعتمدة"^٥ اقول فهذا كله غفلة عن بيان دليل التخصيص و هو وجود نص قاطع مقارن للمخصص جاعل له ظنيا ببيان نتائج على ظنه و النتائج لا تصلح دليل للزوم و الدور خصوصا اذا كانت غير مسلمة عندنا و انما قلنا على ظنه لان اكثر من قال بعدم صحة الجمعة فى القرى و البرارى انما اخرجوه^٦ من حديث على رحمته الله على ظنه و لم يلاحظوا كون الاية مخصصا او غير مخصص الا ان بعض المحققين كصاحب الفتح القدير و من مشى ممشاه لما رأوا هذا الحكم مخالفا عن النص القرآنى قالوا بتخصيص (و هو دعوى مجرد

^١: قوله عند السائل أه اى اذا كان هذه التفريعات مردودة عند نا فكيف باشاراتها ١٢

^٢: قوله تضادها أه و لو كان ذكر حكم اثباتا لشرائطه و دلائله لانقلب الامر عليه لثبوت عدم التخصيص بما نقلنا من اجماع الصحابة رحمته الله و الائمة رحمته الله بجواز الجمعة فى كل المواضع و ايضا باعتبار جواز الاخذ بمذهب الغير اجماعا مع ان نسبت عدم الجواز الى صاحب المذهب باعتبار التخرىج و ما نسبنا اليه من الجواز مطلقا صريح النقل منه و لقد اوسعنا النظر فى هذه الباب فطالعت الجامع الصغير و الكافى مع شرحه المبسوط الحاوى لجميع ظاهر الرواية و كتب اصحابنا المختلط فيها اصل المذهب مع التخرىجات و الكتب الخالية منها و اراء المذاهب خصوصا مذهب ائمتنا اصولا و فروعا فرأيت الحق فى الجمعة الايجاب او الترخيص و لم ار لاطلاق الاية و عمومها مانع قاطع و انما اشتهار عدم الجواب بين علمائنا فى بعض المواضع لان العادة فى التأليف و التعليم و التعلم هو التوجه الى كتب ذكر فيها اصل المذهب مع ضوابط اسست لاصوله و هو مذكور فيها منسوب الى المذهب باعتبار التخرىج فقط ١٢

^٣: قوله خصصها أه و لم يذكر لفظ التخصيص فى التفاسير الثلاثة المذكورة فضلا عن التخصيص الحقيقى و المصطلح عند ائمة الاصول و فى التفسيرات الاحمدية ان آية الجمعة عم خطابها بوجوب صلوة الجمعة لجميع المسلمين موافقة لخطاب سائر العبادات العامة و لا يخرج الاية بهذا التخصيص (اى عدم الوجوب على البعض) عن القطعية كاية الصلوة و الزكاة أه ملخصا فاشار الى انه ليس فيه تخصيص حقيقى اصلا مع ان اللغوى مقصور فى الوجوب لا الصحة فهذا ثم هذا فله الحمد و اليه المتاب ١٢

^٤: قوله خصصها أه و لا ينفعه دعوى التخصيص الا ان اقر بظنية النص و انكر كونه قاطعا بعد ذلك و هو خلاف الاجماع ١٢

^٥: قوله المعتمدة أه لم يجر ذكر التخصيص فى كتب منها بل المذكور فيها هو الفرع المتنازع فيه و قد يكون الحكم غلطا و ان كان الكتاب معتمدا لانه غير

كتاب الله تعالى الا ان صاحب الفتح و من مشى ممشاه ذكر التخصيص و لم يأت بشئ يفيد ١٢

^٦: قوله انما اخرجوه أه من بعد ما ظنوا ان المذهب هو عدم جواز الجمعة فى بعض المواضع ١٢

لوجود الاجماع بخلافه) و هم معذورين ماثبون لاجتهادهم^١ فنسبة صريح^٢ التخصيص الحقيقى الى اهل التفاسير و المتون و الشرح و الفتاوى و اكثر اهل الاستدلال اقراء^٣ (تجاوز الله تعالى عنا و عنه برحمته الواسعة) عليهم و الشاهد هو تتبع الاخ الماهر المنصف^٤ و كيف بذكر النتائج على ظنه و هى مردودة عندنا و قد جئنا بنتائج اقوى منها تضادها مصرحة عن ائمة المذهب و الصحابة عليهم السلام منتجة من اطلاق الاية الشريفة و عمومها^٥ و هو واجب الاتباع ما لم يقيد بها و يخصها قاطع و عليه احاديث الباب^٦ قال "فما قال بعض العلماء فى هذا الزمان ان فى الاية ليس تخصيص عند الفريقين و قال ان القول بالتخصيص كما وقع عن بعض علماء الحنفية ليس بصحيح^٧ بل الاية على الاطلاق و استدل على الاطلاق و عدم التخصيص بقول ذكر فى الميزان و هو ان هذه الشروط عند الائمة شروط الرخصة لا العزيمة و صرح

^١: قوله لاجتهادهم أه و لا يخفى ان القول بوجود التخصيص الحقيقى فى نص الجمعة يناقض القول بقطعية الاية و بقطعية الجمعة و قطعيتها امر اجماعى بين الامة فظن التخصيص تخمين محض و ظن كون حديث على عليه السلام مخصصا بعد ذلك تخمين اخر افحش من الاول لانه مع كون الاية مقطوعا بها اجماعا ظن المزاحمة بين نصوص الاداء و بين نصوص الايجاب زلة ١٢

^٢: قوله فنسبة الصريح أه بل لو صرحوا به لرددناهم لان المنسوخية و المخصصة بفتح الصاد انما هى من عوارض دلائل الحكم المقدم لا المؤخر و انما عوارض دلائله هى الناسخية و المخصصة بكسر الصاد و لم يتوجه الشارع الى رفع افراد الجمعة او بعضها من بعد ما قررها ليتصور المنسوخية و المخصصة بفتح الصاد ١٢

^٣: قوله افتراء أه اذ ليس فيها ذكر التخصيص فضلا عن اثباته ١٢

^٤: قوله الماهر المنصف أه و الحكم اذا كان مردودا عند السائل لفساد دليله فعلى المجيب اثبات ذلك الدليل لا ذكر نتيجته لانه سفاهة فعلى المعترض المسكين ان يجئ بالدليل المخصص و هو فى المرتبة الاولى كلام قاطع مقارن للمخصص جاعل ما بقى منه ظنيا ليتمكن تخصيصه بعد ذلك بخبر الواحد كما هو المبرهن عند عارف التأسيسات المذهبية و لا نص هنا فضلا عن قطعيتها و مقارنته و الاجماع لا يتصور ان يكون مخصصا مع ان دعوى وجوده هنا تخمين محض بلا دليل و لم يصير نص الجمعة ظنيا و لم يورد من الشارع فى مقابله حديث قوى و لا ضعيف و ظن وقوع حديث على عليه السلام فى مقابله زلة يجب ان يتنبه به لانه ان كان معناه هو نفى الوجوب او الكمال فظاهر و ان كان معناه نفى الصحة فظاهر لان من جملة تأسيسات اتفقت عليها الامة هو عدم تصور المزاحمة بين نصوص ذكر فيها ما يصح به الصلوات فضلا عن كمالها و بين النصوص الموجبات المطالبات لان الاولى ساكنة عند عدم القدرة على اتيان الشروط و الاركان فاذا كان الشارع مطالباً للصلوة مع العجز من اداء اركانها و شروطها فقد اذن سقوطها عند العجز فلا فرق بين الجمعة و غيرها من الصلوات فى اعمية نص الايجاب الا انه جاء ترخيص تركها باعتبار ما لدفع الحرج فيتبعه ترخيص فعل الظهر ١٢

^٥: قوله و الصحابة عليهم السلام أه فعلى زعم المعارض ينبغى ان يكون صحابة عليهم السلام رسول الله صلى الله عليه وسلم و الائمة عليهم السلام قد صرحوا بعدم كون الاية مخصصة فهذا بذاك فكيف بترك القاطع بهذه الظنون ١٢

^٦: قوله و عمومها أه و قد اختلف معمموا النصوص على ان مازاد من اقل الجمع هل هو من باب النصوص او من باب الظواهر و فيه من الفوائد ما لا يخفى كذا فى التوشيح على التلويح ١٢

^٧: قوله احاديث الباب أه الواردة فى خصوص الجمعة الحاضرة لامرها بين الايجاب و ترخيص الترك فقط كما لا يخفى على المتتبع ١٢

^٨: قوله ليس بصحيح أه لعدم تصوره من جانب نصوص الظهر لتقدمها و لا من جانب الاجماع كما فى اصول الفقه و لا من جانب حديث على عليه السلام كما قلنا ثم اكد الله تعالى هذا الاطلاق بقوله ﴿ذَلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ اِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [الجمعة: ٩] و الاخبار لا يتصور التخصيص و النسخ كما فى اصول الفقه



بالصحة في غير الابنية عن الائمة عليهم السلام ^١ الاربعة و مثله نقل عن حجة الله البالغة و فتح المنان" اقول نسبة الاستدلال بهذه النتائج ^٢ اقراء علينا بل انما ذكرناها تفريعا على عموم الاية و اطلاقها ^٣ و الاستدلال على عدم التخصيص انما هو لعدم وجود نص قاطع مقارن للاية حتى نجعله معللا تخص بعد ذلك و تقيد بدليل ظني بوجود العلة و لا اجماع على عدم صحة الجمعة في البرارى لما قال الشيخ الامام عبد الحفيظ رحمته الله في فتاواه بجواز اقامة الجمعة للحنفى في البوادي اخذا بمذهب الغير آه بل الاجماع على عكسه لجواز الاخذ بمذهب الغير اجماعا كما قال المحدث الدهلوى رحمته الله في الحجة و المولينا بحر العلوم في الرسائل بل نقلنا الاجماع باعتبار رأى ^٥ ائمتنا عليهم السلام ايضا و لو فرضناه (اى كون الاجماع موجودا) فليس بنص (و هو شرط في التخصيص) و لو فرضناه (اى فرضنا الاجماع الذى قالوا به نصا) فليس له وجود في زمن ^٦ حضرت الرسالة صلى الله عليه وسلم فضلا من ان يكون له مقارنة بنزول الاية و لو فرضنا حصول التخصيص ^٨ الاول لا يتصور التخصيص الثانى ايضا لان جواز التخصيص الثانى معلل ببقاء الباقي بعد التخصيص الاول مظنونا و الجمعة مقطوع

^١: قوله عن الائمة عليهم السلام آه قلت و هو ظاهر الرواية كما هو الظاهر من الجامع الصغير المطبوع فى المطبع العلوى صفحة ٢٠ و قد طالعناه بحمد الله و حسن عونه و انما التصريح بعدم جواز الجمعة فى القرى من صاحب القدورى فى حدود سنة ٤٠٠ و ليس من اصل المذهب فلذا اورد صاحب خلاصة الفتاوى اختلاف ائمتنا فى جمعة منى و عرفات دائرا بين الايجاب و عدمه و هى كتاب قالوا فيه انه مقدم من الهداية و قاضى خان و الكافى و كذا اورد صاحب الميزان فى حجه و صاحب الفتوحات فى حجها الاختلاف على الكيفية الكذائية و صرح صاحب الميزان عن ائمتنا على عدم ورود نهى فى الجمعة و اجمع اهل الكشف على ان لا تحجير فيها اصلا ١٢

^٢: قوله بهذه النتائج آه اى على اطلاق الاية و عدم تخصيص فهى واجبة الاتباع ما لم يمنع مانع قاطع ١٢

^٣: قوله و اطلاقها آه لان الثابت بظاهر العموم و الاطلاق ثابت بعبارة النص عند محققى الاصول و باشارته عند صاحب التوضيح و على الوجهين الحكم مقطوع به و ما جاء لبيان الاداء لا يتصور ان يكون مزاحما للموجبات و ذلك لاختلاف الجهة كحديث على عليه السلام فى الجمعة و نظائره فى بقية الصلوات ١٢

^٤: قوله و لا اجماع آه فايضا هى واجبة الاتباع على صفة الاطلاق و العموم فموجب امرها هو الطلب الشامل للايجاب و الاستحباب على الاشتراك المعنوى او الايجاب المنقسم الى الشدة و التوسط و الضعف و عليه احاديث الباب و حمل الموجب على ما تقتضيه القرائن عند وجودها مجمع عليه بين الامة ١٢

^٥: قوله باعتبار رأى آه على ان اطلاق صحتها و عمومها امر مجمع عليه بين الائمة عليهم السلام و انما الاختلاف فى الوجوب فى نحو جمعة العرفات كما لا يخفى على من طالع حج الفتوحات و حج الميزان و فيه تصريح ابي يوسف رحمته الله مع تقرير الجمهور عليه على انه لم يورد من الشارع نهى فى هذا الباب و قول اهل الكشف على ان لا تحجير فى الجمعة ١٢

^٦: قوله ائمتنا ايضا آه اى كما هو باعتبار الاخذ بمذهب الغير ١٢

^٧: قوله فى زمن آه و لا بد للتخصيص من المقارنة كما صرح به ائمة الاصول عليهم السلام ١٢

^٨: قوله حصول التخصيص آه و لان التخصيص بعد النص اذا لم يقارنه نسخ و لا نسخ بالاجماع و لو فرضنا جوازه لا يمكن تخصيصه بعد ذلك ايضا لكون الباقي بعد النسخ مقطوعا به لان الناسخ لا يعلل لثلا يفضى الى نسخ العبارة بالدلالة ١٢

بها يكفر جاحدها و لو فرضنا جواز التخصيص الثانى هنا لا يمكن حصوله^١ بحديث على عليه السلام لانه معلل بعللة الاجتماع^٢ فيدل على جواز الجمعة فى القرى و البرارى^٣ بوجود العلة و لو فرضناه امرا على خلاف القياس فعدم حرجية المستثنى كما هو شرط لحكمه كذلك هو شرط لحكم ما بقى فحينئذ هو ساكت^٤ عن حكم قرى و بواد تخرج اهلها بالاتيان فى المصر و ايضا تلك تأسيسات اصوليه اخرجت لقواعد المذهب و هى تتبع الاحاديث و لاتعقبها فكيف بقوله عليه السلام "الجمعة واجبة على كل قرية" كما فى الحجّة و بقوله عليه السلام "الجمعة واجبة على كل قرية و ان لم يكن فيها الا اربعة" كما فى الكشف و الميزان رواه فى البيهقى و غير ذلك من الاقوال^٥ و الافعال قال "فقد خرج عن حد الاعتدال و دخل فى الاحتمال و خرج عن الانصاف و دخل فى الاعتساف بتصریح علماء المذهبين" اقول نسبة هذا التصريح اليهم من نتيجة افتراءه و لو كان ذكر الحكم علما بجميع شرائطه و دلائله و اثباتا لها على الكلية لا يمكن الخطاء و الاعتراض على احد بل لو كان

^١: قوله لا يمكن حصوله أه و لا بحديث و له امام عادل او جائر لسوقه لاشتراط السلطان لاجل الوجوب لا الصحة كما سيأتى و لا باثر اربع الى الامام لان مرجعه الى الاولوية و الاشتراط امر زائد يحتاج الى الدليل ١٢

^٢: قوله لا يمكن حصوله أه مع ان تخصيص ايجاب الموجبات لا يتصور بالنصوص الواردة لاثبات الاركان و الشروط لاختلاف الجهة غاية الامر هو ضرورة الاتيان بها عند القدرة فقط مع بقاء الايجاب على حاله عند العجز عن الاركان و الشروط كالصلوات الباقية و وجود الرخصة فى ترك الجمعة فى بعض المواد انما هو لدفع الحرج لا لتفاوت بين دلائلها و دلائل الصلوات الباقية فلذا تصح جمعة غير القادر على القيام و ستر العورة و توجه القبلة و نحوها كما وجبت الصلوات الباقية عليه ١٢

^٣: قوله بعللة الاجتماع أه فالمنفاة حينئذ حالة التفرد و الافتراق لا القرى و البوادي ١٢

^٤: قوله و البرارى أه فكيف اذا ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم و الصحابة عليهم السلام التجميع فى القرى و البرارى قولاً و فعلاً ١٢

^٥: قوله هو ساكت أه و القاطع القرانين مطالب على العموم والاطلاق ايجاباً و استحباباً بقربنة الجرح و الاحاديث الواردة الدائرة بين الايجاب و ترخيص الترك و موجب الامر عند القرينة محمول على ما تقتضيه اجماعاً بين ائمة الاصول عليهم السلام و انما الاختلاف فى موجب الامر المطلق عن القرائن فالمراد بامر الجمعة هو الطلب الشامل للايجاب و الاستحباب بالاشتراط المعنوى او هو الطلب الموجب بحمل درجات الوجوب على الشدة و التوسط و الضعف و ذلك لوجود القرائن بذلك و اما المنع فمردود بالقاطع فكيف فهم النهى من الامر بل مبناه على زلتين عظيمتين احدهما ظن حديث على عليه السلام واقعا فى مزاحمة الموجبات المطالبات و هو تخمين محض لعدم تصور المزاحمة بين النصوص الوارد لبيان الاداء و بين النصوص الموجبة المطالبة لاختلاف الجهة فمن الفضائح القول بعدم صحة الصلوات الخمسة و سقوطها عن عجز عن اتيان المساجد لبعده و نحوه استدلالاً بحديث "لا صلوة لجار المسجد الا فى المسجد" و الزلة الثانية ظن كون الظاهر عظيمة فى موضع ما و باعتبار ما بعد نزول نصوص الجمعة و هو زلة عظيمة لو كانوا يعلمون لانه ظن محض فى مقابلة القاطع القرانى و هو قوله تعالى ﴿ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ اِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [الجمعة: ٩] لعدم جواز التمسك بالنصوص المقدمة على وجه فيه راحة من المزاحمة للنصوص

الاخرة نزولاً فله الحمد ١٢

^٦: قوله من الاقوال اه فجميع احاديث الباب دائرة بين الايجاب و الترخيص فقط كما يشهد عليه التتبع مع العموم والاطلاق فى الجواز و الصريح الايجاب فى القرى و الترخيص فى اهل البوادي لحديث ورد بذلك كما قال المحدث الدهلوى رحمته الله و حديث على عليه السلام ليس لبيان اشتراط المصر و لو فرضناه لكان ساقطاً عند الحرج لعموم مورد الايجاب و شموله حالة تخرج المصر و عدم شمول قوله تعالى ﴿اقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [البقرة: ٤٣] حالة القدرة على الركوع و

القراءة مثلاً وحالة العجز عنهما و هنا مظان البسط للماهر المنصف ١٢

التخصيص مصرحا فيما ذكر من الكتب لكنا نطالبهم بدليله كما نطالب بعض المحققين المصرحين بذلك به ولا عيب بذلك بل هو المأمور به بالنص لمن وسع نظره ولاح له الدليل لان هذا واقع من علماء شرق الارض و غربها في

مطلب جميع ما يقال في اعتماد الكتب و الترجيحات مع الترتيبات و اتباع المذهب محمول على الاكثرية بل لا يمكن اتباعه الا بذلك

مطلب مدح المعارض بعدم الاشتغال بالجواب لاجل عدم امكانه

مطلب ثبوت الاجماع على ان الاختلاف في جمعة العرفات للاولوية و ان حديث

على رحمته الله ليس فيه نهى

كتب المتقدمين و ائمتهم بالتصرف في مواضع غير محصاة كما لا يخفى على الماهر المنصف كيف و هذا دأب^١ عارفوا الرجال بالحق و هو غير قاطع الى يوم القيمة^٢ و اعتبار الكتب المعتمدة للاكثرية فقد يوجد فيها الخطاء والضعف و قد يوجد فيها الاخذ بقول المتأخرين و اهمال اصل المذهب كمسئلة العشر في العشر في حد الغدير و الميل في حد التيمم و اعتبار السنين^٣ المعلومة في انكاح زوجة المفقود بل حصر الحق في المذهب ضلالة و كبيرة من الكبائر كما في الكشف و خروج عن اجماع الصحابة رحمهم الله و الائمة رحمهم الله كما في الحجة و افتراء على الشرع و قول على الله بما لا

^١: قوله هذا دأب أه فترى بحمد الله تعالى و حسن عونه جميع ما استدل به على منع الجمعة من التخمينات الواهية المتناقضة في نفسها اذ معظمها كون آية الجمعة مخصوصة لتخص بعد ذلك بحديث على رحمته الله و هذا من فضائح الوقت لان المنسوخية و المخصصة بفتح الصاد انما هو من عوارض نصوص الحكم الاول لا الاخر اذ العوارض هنا هي الناسخية و المخصصة بكسر الصاد ولم يتوجه الشارع الى رفع افراد الجمعة او رفع فرد من افرادها بعد ما استقر امرها ليتمكن وجود سند في نسخها او تخصيصها بل هذا الامر متعين في الظاهر و ليس بين نصوص الاداء و نصوص الايجاب مزاحمة لاختلاف الجهة مع ان الحديث معلل بعلة الاجتماع فلا مفهوم للمصر ١٢

^٢: قوله يوم القيمة أه اذ حرام على من لاح له الدليل و لو في مسألة واحدة ان يتبع الغير فيها كما قال الشيخ الاكبر في الباب الاخر من الفتوحات و المحدث الدهلوى في الحجة بل هو اجماع ائمة الاربعة في وصاياهم بالفاظ مختلفة كما لا يخفى على المتتبع في الفتاوى المدونة في المذاهب و المنكر الحكم الكذائي غير تابع لله تعالى و رسوله ﷺ و هو ما ج على مذهب امامه و على اجماع الائمة من حيث لا يدري اذ من جملة ما اتفقوا عليه هو الاخذ بالدليل الموجه و الاخذ بمذهب سائر الائمة كما كان ابوحنيفة رحمته الله و اصحابه رحمهم الله و الشافعية رحمهم الله يقتدون خلف المالكية و يأخذون منهم و الصحابة رحمهم الله يقتدون بعضهم خلف بعض من غير تكبر ١٢

^٣: قوله و اعتبار السنين أه بل التفويض الى عالم الوقت و قاضى الزمان اقرب الى المذهب من اعتبار التقدير بالرأى لانه افتراء على الشرع و الامام (رح) بمعزل عنه ١٢

يعلم و تحريف معنوى لقوله تعالى ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ﴾ [النحل: ٤٣] ^١ الى بعض اهل الذكر و مج على ما ورد فى شأن الصحابة رضي الله عنهم انهم اهل الاقتداء والافتداء بكل واحد اهتداء لا ان جواز الاخذ بقول ابى بكر رضي الله عنه مثلاً موقوف على عدم اخذ الشافعى رحمته الله مثلاً بقوله بل انكار جواز الاخذ مذهب الغير خروج عن مذهب امامه ايضا على زعم الانتصار و غفلة عن المناهج المثلث المذهبي اذ ثلثان منه ما به الاشتراك و هو فرضية الاخذ (اجماعاً) بمذهب الغير عند حكم السلطان و اباحته (اجماعاً ايضا) عند عدمه و ثلث منه ما به الامتياز و هو الاخذ باعتبار رأى ^٢ امامه ^٣ رحمته الله فاذا كان حصر الحق فى المذهب ضلالة فكيف يحصره فى متون المذهب مثلاً و الاكثرية امر اخر و انا لما انكرنا وجود التخصيص المصطلح فى الاية الشريفة و كونها (و ذلك لكونها قاطعة اجماعاً) مظنونة فكيف يجعل النتائج المذكورة فى الفتاوى حجة علينا لانها حينئذ غير ثابتة عندنا ثم اثبات الدليل لا يمكن ان يثبت بنتيجته (خصوصاً اذا كانت غير مسلمة عند الخصم) للزوم الدور ثم لم يشتغل المعارض بالجواب بل اشتغل بالتشنيع كما ترى و الله يغفره و نعم ما فعل بعدم الاشتغال به لانه لا يمكن اثباته لانه لا بد هنا من نص (اى كلام مستقل) قاطع مقارنة للمخصص و لا نص ^٦ هنا فضلاً عن كونه قاطعاً مقارنة و لو فرضنا نص الجمعة ظنياً (مع انه خلاف الاجماع) و جعلنا الجمعة ظنية لا يمكن اثبات شرطية السلطان لصحتها بحديث و له امام عادل او جائز لعدم سوقه لذلك بل انما سيق لاحاق الوعيد (الذى مرجعه الى وجوب الجمعة

^١: قوله ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ﴾ [النحل: ٤٣] أه و فى الباب الاخر من الفتوحات فاياك ان تلتزم مذهباً بعينه بل اعمل كما امرك الله تعالى فان الله امرك

ان تسأل اهل الذكر ان كنت لا تعلم و اهل الذكر هو العلماء بالكتاب و السنة أه بحروفه ١٢

^٢: قوله باعتبار الرأى أه فكيف اذا ثبت عندنا على ان امر الجمعة دائر بين الايجاب و ترخيص الترك باعتبار رأى ائمتنا ايضا اجماعاً كما لا يخفى على من طالع حج الفتوحات و حج الميزان و ثبت عنهم عدم ورود نهى من الشارع فى باب الجمعة فى موضع ما اجماعاً ايضا كما لا يخفى على من طالع حج الميزان و ثبت عندنا ان نسبة عدم جواز الجمعة باعتبار ما الى المذهب انما هو باعتبار تخريج بعض اصحاب الرأى كصاحب القدورى و من مشى ممشاه فلذا ترى كل ما استدلو به لاثبات عدم الجواز تخمينات واهية كما اعترف به محققوا اهل مذهبنا كما لا يخفى على من طالع المجموعة الفتاوى و فتاوى اهل البخارى المطبوع فى مطبع كاكان صفحة ٧١ و ٧٢ و ١٢

^٣: قوله امامه أه فما تجد من عدم جواز الجمعة من يقتدى خلف الشافعية فى القرى فمن فروع هذا الثلث مع انه غير ثابت عندنا فهذا التفريع باطل عندنا و اما باعتبار الثلثين الاخرين فجواز جمعته امر مجمع عليه بين الائمة عليهم السلام ١٢

^٤: قوله لما انكرنا أه و ذلك لثبوت الاجماع من ائمتنا عليهم السلام و غيرهم على انه لم يورد من الشارع نهى فى باب الجمعة ١٢

^٥: قوله غير ثابتة عندنا أه فبطل قوله فقد عرفت تخصيص الاية من اشارتها و قوله و تخصيص الاية الشريفة مذكور فى جميع كتب الفقه الى اخره و لان السائل اذا اعترض بفساد دليل احكام فعلى المجيب اثبات الدليل لا ايراد ذلك الاحكام لانه سفاهة ١٢

^٦: قوله و لا نص أه صرح ابو يوسف رحمته الله و اقر عليه الجمهور على انه لم يورد نهى من الشارع فى باب الجمعة ١٢

فقط) للامن من شر الاعداء بوجود السلطان^١ و ذلك لصحة الجمعة و اما الاشتراط لصحتها فامر آخر لا يثبت بالاحتمال و التخمين و النزاع المتوهم^٢ مع ان اشتراطه على وجه قالوا و كذا اشترط اذن العام فرع عدم صحة تعدد الجمعة و اما على المذهب الصحيح الذى هو جواز تعدد فلا حاجة اليهما لعدم وجود النزاع المتوهم و عدم فوتها عن بعض الآخر و لا يمكن ايضا اثبات شرطية المصر بحديث لا جمعة و لا تشريق الحديث اذا خلا^٣ و نفسه فضلا عن وجود الموانع لانه معلل بعله الاجتماع؛ كما مر فلذا قال ابو يوسف رحمته الله لما قال باولوية الجمعة فى العرفات انه لم يرد من الشارع نهى فى هذا الباب مع ان هذا الحديث مذكور فى اماليه و قال الجمهور عدم الجمعة فيها اخف لعدم الامر فقد علمت اجماع الائمة رحمته الله على انهم لم يعرفوا حديث على رحمته الله ناهيا و انما نسب النهى به الى صاحب المذهب رحمته الله و صاحبيه رحمته الله باعتبار تأسيسات اسست لاصول المذهب من المخرجين ثم وقع نتائجها بحملها كلية فى مرتبة او مراتب مخالفة لنصوص الباب و تلك التأسيسات لم يثبت بها رواية عن ابى حنيفة رحمته الله و صاحبيه رحمته الله كما لا يخفى على الماهر باصول الفقه^٤ و الكتب الساذجة عن التخريج من الكتب الستة لظاهر المذهب و غيرها مع ان التأسيسات تتبع النصوص و لا تعقبها فكيف بالاحاديث الواردة فى الباب و الافعال الصحيحة من رسول الله صلى الله عليه و آله (كما فى ظاهر ابى داود) و الصحابة رضي الله عنهم باقامة الجمعة فى القرى و البرارى (كما فى مجموعة

^١: قوله السلطان أه اى مع انه معلل بعله الامن فلا مفهوم له كالتأنيف معلل بعله الاضرار و ذلك لان الجمعة قد يسقط وجوبها بوجود السلطان اذا خيف منه و لو فرضنا انه من شروط الاداء لكان عدم سقوط الجمعة بعدمه اظهر لان ضرورة مراعات شروط الاداء عند القدرة عليها و اما عند العجز فتسقط و النص الموجب المطالب اذا كان عاما مطلقا كما هنا و فى بقية الصلوات فيؤتى بالصلوة على قدر الامكان و الفرق ان فى الجمعة ايجاب و ترخيص الترك لدفع الحرج و عليه الاحاديث الواردة الدائرة بينهما بخلاف بقية الصلوات ١٢

^٢: قوله المتوهم أه فلذا حمل عبارة الهداية على الاولوية المولوى عبدالحى رحمته الله فى العمدة الرعاية و المولوى بحر العلوم رحمته الله فى الاركان و الشيخ عبدالحق رحمته الله فى الفتح المنان و قال المحدث الدهلوى شاه ولى الله رحمته الله فى الحجة ان الامراء احق و ليس وجود الامام شرطا أه ملخصا ١٢

^٣: قوله اذا خلا أه لعدم تصور المعارضة بين النصوص الواردة لبيان الاداء و بين النصوص الموجبات المطالبات اجماعا و ذلك لاختلاف الجهة فلذا اجمعوا على انه لم يورد نهى من الشارع فى باب الجمعة و انما امرها دائر بين الايجاب و ترخيص الترك فقط ١٢

^٤: قوله الاجتماع أه فلذا كان من مذهب على رحمته الله و ابى حنيفة رحمته الله و اصحابه رحمته الله و اهل مذهبه التشريق فى العرفات فله الحمد و اليه المتاب ١٢

^٥: قوله الى صاحب المذهب أه و كذا نسبة النهى و عدم صحة الجمعة فى القرى و البرارى الى على رحمته الله باعتبار تخريج بعض اصحاب الراى كيف و ان من مذهب على رحمته الله و ابى حنيفة رحمته الله التشريق فى بادية العرفات و مشى به اصحاب رحمته الله ابى حنيفة رحمته الله و اهل مذهبه فله الحمد ١٢

^٦: قوله الى صاحب المذهب أه بل اكثر الاحكام كان الاختلاف فيها لبيان الاولوية عند اصحاب رسول الله صلى الله عليه و آله و مشى عليه ائمة المذاهب رحمته الله كما لا يخفى على من طالع كتب الاوائل بنحو هذا احب الينا و هذا اولى و هذا احسن ثم صار لدلائل بتلاحق الافكار صولا دالة على الجواز و عدمه كذا فى الحجة ١٢

^٧: قوله باصول الفقه أه انه ذهب بهذا التأسيس الامام فخر الاسلام رحمته الله او مشائخ البلخ رحمته الله او البخارى او العراق او شمس الائمة السرخسى و نحوه ١٢

الفتاوى عن البيهقى) مع صحة الرواية عن صاحب المذهب رحمته الله و صاحبيه رحمتهما الله بل عن الائمة للمذاهب رحمهم الله الباقية فى الكتب الساذجة عن التخرىج^١ فكيف بالطعن مع العجز عن الجواب عن اصل الاستدلال الا ما ينشئ من عماية التقليد من حمل الكلمات الحققة

فأئده: اعلم اى الاخ الماهر المنصف الخائف على دينه انا اذا انكرنا من وجود النهى فى باب الجمعة فى موضع ما من الشارع و قلنا بجوازها مطلقا و لو عند العجز عن السلطان و المصر و انما امرها ايجاب او ترخيص الترك واما عزيمتها و خيريتها فطلقة و ذلك لعموم الامر القاطع و اطلاقه و عموم الخبر (و هو قوله تعالى ﴿ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [الجمعة: ٩]) الصادق و اطلاقه من غير تخصيص و تقييد فعلى المجيب اثبات ذلك التخصيص ببيان تفسيره و شروطه و قيوده و وجوده هنا ليثبت ما ادعاه من الفرع المتنازع فيه و اما اذا اكتفى من اثبات ذلك التخصيص على الوجه المذكور بذكر الفرع المتنازع فيه ملتقطا من بعض الفتاوى و التفاسير فهو سفاهة لان جعل الفرع المتنازع فيه من جزء دليله سفاهة عند اهل الاستدلال و النظر فكيف اذا اكتفى به ١٢.

على الكلية فى قولهم^٢ المتون مقدمة من الشروح و هى من الفتاوى و ان علينا اتباع قول صاحب المذهب لا النصوص اذا بلغت اليه و انها قد بلغت اليه و اجاب عنها فانها كلمات حققة فلذا عسر علاج من عثر عليها اذا زل قدمه عن نصوص الباب بحمل تلك الكلمات على الكلية فان هذا ضلالة لحمل حصر الحق فيها فانه خلاف نصوص^٣ القرآنية و الاحاديث النبوية صلى الله عليه و آله و اجماع

^١: قوله عن التخرىج أه كما لا يخفى على من طالع حج الميزان و حج الفتوحات ١٢

^٢: قوله فى قولهم أه مع انه اكتفى فى المتون فى تفسير المصر بكونه تحت ولاية السلطان او القاضى مطلقا سواء كان مقيما فيه او يأتيه احيانا اولاً كما فى التحرير على رد المحتار انما زيادة القيود فى الفتاوى نم تلاحق الافكار فى جواب الشافعى رحمته الله مع امكان عن كون المصر من شروط الاداء ان يكون من شروط وجوب الاداء كما اختار القهستانى وذلك لئلا يكون نقضا بينه و بين قولهم ان من شروط الوجوب الاقامة فى المصر ثم تصريحهم بجواز جمعة فاقدتها فهو شامل لجواز جمعة المقيم فى القرية و البرية و المسافر فى المصر او القرية او البرية و المقصود ان كلما تمادى الزمان شد الامر و زيد فى القيود و الشروط بتلاحق الافكار و كلها غير مسموعة من صاحب المذهب و ما نسب اليه من عدم جواز الجمعة فى القرى و البرارى فاعتبار التخرىج و المصرح عنه رحمته الله و صاحبيه رحمهم الله هو جواز الجمعة فى نحو العرفات و غيرها و قد اجمعوا على انه لم يورد نهى من الشارع فى باب الجمعة مع ان حمل ما فى المتون من عدم جوازها فى القرى و البرارى غير بعيد ان يكون عند القدرة على المصر واما عند العجز فلا و هذا امر شائع فى شرطية السلطان و الفرق تحكم ١٢

^٣: قوله خلاف نصوص أه لانه تعالى قال ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ﴾ [النحل: ٤٣] فكيف بالتخصيص بعد انقطاع الوحي و قال ﴿إِنَّ الْفَضْلَ بِيَدِ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ﴾ [آل عمران: ٧٣] و قال ﴿يُؤْتِ الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ﴾ [البقرة: ٢٦٩] فكيف بالحصر و التحجير لان هذا تشريع فى الدين بما لم يأذن



الصحابة رضي الله عنهم والائمة رضي الله عنهم و خروج عن مذهب ذلك الامام^١ ايضا على ظن الانتصار قال "و لم يعمل بالكتب المعتمدة^٢ المصححة المنقولة نقلا متواترا" اقول قد علمت الجواب الحاسم من عدم الكلية و غيره و الله تعالى يأبى العصمة الا لكتابه قال "و عمل بالكتب الجديدة^٣ الشاذة" اقول لا يكون؛ التجديد دليل البطلان و قد جدد نبينا ﷺ الدين بعد ما صار قديما مغيرا و جدد الائمة دلائل الشرع بعد ما كثر الاختلافات و يجدد الدين فى رأس كل مائة سنة مجدده لما يكثر التفرعات الصرفة بتعريضها الى نصوص الباب ولم تجد لشذوذها علة الا ان اصحابها تمسك بالايات القرآنية و الاحاديث النبوية عن تفرعات وقعت على خلاف النصوص و الرد على المجددين من عماية التقليد و من هنا يعادى رئيس المجددين (هو المهدي الموعود) قال صاحب

^١: قوله ذلك الامام آه لان من مذهبه اباحة الاقتداء بالغير ما دام مسلما و فرضيته اذا ضم اليه امر السلطان الوقت و ضرورة الاخذ بالحديث اذا ثبت و لا وجود لبلوغ احاديث رويتها فى الباب الى الامام و انه اجاب عنها فى كتاب من كتب المذهب و كيف به و الصريح عنه هو عدم المنع فكيف بترك نصوص الباب بليت و لعل ١٢

^٢: قوله المعتمدة آه طعن هذا الطاعن نفسه من حيث لا يشعر لغفلته و عدم تتبعه لان ما قلنا من ان امر الجمعة وجوب او رخصة فى تركها هو الثابت فى الجامع الصغير و خلاصة الفتاوى فى جمعة عرفات و منى و حج الفتوحات و حج الميزان و اختيار الشيخ الاكبر فى الفتوحات حجبها و جمعتها و هو قول اهل الكشف و ائمة المذاهب رضي الله عنهم على ما نقل الامام الشعراني فى حج الميزان و جمعته ١٢

^٣: قوله بالكتب الجديدة آه رجم بالغيب بل الامر منقلب عليه لان معمولنا هنا هو الجامع الصغير و خلاصة الفتاوى و الفتوحات و الميزان الكبرى و رحمة الامة و المجموعة و فتاوى اهل البخارى و الحجة للمحدث الدهلوى و المصطفى شرح المؤطا و غيره ١٢

^٤: قوله لا يكون آه و الا لكان رسالة المعارض مردودة لاجل التجديد كما انها مردودة لعدم انصاف صاحبها و ايراد احكام ودلائل باطلة فيها على الاكثر ١٢

^٥: قوله مجدد آه بل قال الله تعالى ﴿ مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرِ مِّنْ رَبِّهِمْ مُّحَدَّثٌ اِلَّا اسْتَمْعَوْهُ وَ هُمْ يَلْعَبُونَ ﴾ [الأنبياء: ٢] و ﴿ وَ مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرِ مِّنْ الرَّحْمَنِ مُّحَدَّثٌ اِلَّا كَانُوا عَنْهُ مُّعْرِضِينَ ﴾ [الشعراء: ٥] فلعل مثل هذا الطعن لا يصدر من العلماء فضلا من يكون عارف الرجال بالحق

كيف و المحدثات المنتجة من تعريض الاقسية الى كتاب الله تعالى و رسوله ﷺ حالة النزاع هى اصل الشرع قال الله تعالى ﴿ فَاِنْ تَنَارَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ اِلَى اللّٰهِ وَ الرّسُولِ اِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللّٰهِ وَ الْيَوْمِ الْآخِرِ ﴾ [النساء: ٥٩] و تخصيصه بزمان السلف افتراء على الشرع ١٢

الفتوحات فى مواضع عديدة منها ان اشد اعداء المهدي المقلدة قال "ولو كانت^١ مطلقة^٢ على زعمه^٣ الفاسد و وهمه الكاسد لزم الاداء الجمعة بالانفراد صحيحا بدون الجماعة" اقول قد غفل عن مادة الجمعة التى هى الاجتماع لانها لا تشتمل الحالة الانفرادية فلا تخصيص^٤ مع مجئ ما كبر عليه من اصحاب^٥ النبي ﷺ كما سيأتى قال "مع انه لم يقل به احد من الطبقات السبعة للفقهاء" اقول هذا من الغفلات و قلة التتبع من احوال الصحابة رضي الله عنهم حيث صلوا الجمعة فرادى حين لم يخرج اليهم عبدالله ابن زبير رضي الله عنه فى يوم صلى فيه العيد اكتفاء به و بلغ هذا عبدالله ابن عباس رضي الله عنه فقال قد اصاب السنة و سئل هو عن رجل صلى الجمعة فى بستانه فرادى قال جاز اذا قام الشعار بدونه فلذا قال بعض الفقهاء (و ان خالفهم بذلك الجماهير) انها من فروض الكفاية قال "فعلينا^٦ اتباع ما اجتهدوا و خرجوا و رحوا و صحوا و نقلوا" اقول

^١: قوله و لو كانت أه اعلم ان مأمورية الجمعة ثابت بالنص و عموميتها و اطلاقيتها ثابت بظاهر عموميه و اطلاقه و الثابت بالنص يسمى ثابتا بعبارة النص اتفاقا عند المأسيين و الثابت بالظاهر يسمى ثابتا بعبارة ايضا عند المحققين و اصطح صاحب التوضيح على انه يسمى ثابتا باشارة النص و على كلا الوجهين فالثابت الكذائى مقطوع به مطلقا و حال خطاب الجمعة و الخطابات الواردة فى سائر الصلوات سواء فى هذا التحقيق و الفرق مجئ الترخيص فى تركها فى بعض الاحوال و المواضع لدفع الحرج لا لخلل فى مقطوعيته الامر و حمل موجب الامر على ما تقتضيه القرائن عند وجودها متفق عليه فالاية الشريفة موجبه شامل للايجاب و الاستحباب بالاشتراك المعنوى او الايجاب بانقسامه الى الشدة و الضعف و ذلك لوجود الاحاديث الدائرة بين الايجاب و ترخيص الترك فقط و النهى ليس من مفهوم الامر فى شئ فلا تخصيص هنا و لا تقييد لتصير به الجمعة ظنية و لم يقل بظنيتهما احد و نص ابو يوسف رضي الله عنه و اقر عليه الجمهور على انه لم يورد من الشارع نهى فى باب الجمعة ١٢

^٢: قوله مطلقة أه و الحامل لنا على القول بالعموم و الاطلاق هو قول المحققين من اهل مذهبا ان ما اشتهر من النسبة عدم جواز الجمعة فى القرى الى المذهب انما هو باعتبار قول بعض اصحاب التخريج والتحقيق ان امرها ايجاب او ترخيص الترك فقط ثم تتبعنا عبارة الجامع الصغير و عبارة الكافي الجامع لجميع ظاهر الرواية ثم الكتب الخالية على التخريجات الناقلة لصرف اقوال ائمتنا عليهم السلام فوجدنا فى كتب الثقة على ان اختلافهم فى نحو الجمعة العرفات فى الايجاب و ترخيص الترك لا الجواز و عدمه حيث انفقوا على انه لم يورد من الشارع نهى فى باب الجمعة ثم ثبت عندنا اتفاق اصحاب رسول الله ﷺ ايضا ووجدنا كل ما استدلل به اصحاب التخريج واهية متناضة جدا فكيف و العمل بالعموم و الاطلاق واجب ما امكن و اشد زلة من الكل ظن حديث على رضي الله عنه فى مقابلة نص الجمعة لانه خطأ فاحش لانه ان كان المراد به هو نفى الوجوب او الكمال فظاهر انه لا يمنع المشروعية و الاولوية و ان كان المراد به هو نفى الصحة فظهر لانه لا يتصور المزاحمة بين نص الايجاب و بين النص الوارد لبيان الاداء و ذلك لاختلاف الجهة ١٢

^٣: قوله على زعمه أه ليس هذه التشبيعات من دأب العلماء خصوصا و الاختلافات فى انتصار الدين بمنزلة المشورة الدينية كيف و لعل فى الاخ المسلم سر من الله تعالى يتقاصر عنده علم العلماء و يتزلزل دونه عقل العقلاء و تفخر به الجبار و يتحير فى امره الملائكة ١٢

^٤: قوله فلا تخصيص أه لان التخصيص يقتضى سبق الدخول و اذ ليس فليس ١٢

^٥: قوله من اصحاب أه انهم كانوا يصلون الجمعة فرادى من بعد ما تم الشعار فى هذا اليوم ١٢

^٦: قوله قال فعلينا أه اقول انا اذا قلنا ان الصحيح من المذهب ان ليس فى الجمعة الا ايجاب او ترخيص و اثبتنا ذلك عن الائمة بنقل الثقة و عن الصحابة رضي الله عنهم و رجع اليه محققوا الحنفية لتصريح الباب فعليه اتباع ما ذكروا و الا فهو مرهون بالجواب ثم المسكين لم يحقق حقيقة المذهب فى انه ذوشعاب ثلثة فلذا خرج عنه و عن اجماع الامة من حيث لا يشعر بانكاره من جواز الجمعة فى القرى و البرارى اذ تجوز الاخذ بمذهب امام اخر و افتراضه اذا انضم اليه الامر السلطانى ايضا من المذهب و عليه اجماع الامة من الصحابة رضي الله عنهم و الائمة عليهم السلام فللمذاهب الاسلامية ثلثة اعتبارات الرأى و اعتبار اباحة الاخذ بمذهب الغير و اعتبار افتراضه بالامر السلطانى ١٢

هذا مع ان في حمله على الكلية ضلالة يرجع عليه حقيقة لانا اذا اثبتنا ان ليس في ظاهر الرواية^١ صريح النهى عن اقامة الجمعة ولم يثبت صريح النقل عن الائمة بالنهى عنها وبكون حديث على رحمته الله ناهيا الا بعد^٢ نقل الاقوال بالمعنى و تخليط ما هو من التأسيس بما هو من اصل المذهب و قد جاء ما هو مقدم عليه و هو النقل الصريح عن الائمة في كتب خالية عن التخليط ان ليس في الجمعة الا ايجاب او ترخيص و نقل بعض العارفين للاشياء كما هي عليه ذلك عن الائمة الاربعة (كما في الميزان الكبرى للامام عبدالوهاب الشعراني رحمته الله) و جاء عنهم بما يفضى الى اجماعهم على عدم ورود نهى من الشارع (كما في حج الميزان) و على ان الاختلاف في اقامة الجمعة في العرفات للاولوية (كما في حج الميزان) بل صرح^٣ صاحب الفتوحات في حج الفتوحات بانها فيها من اوجب الواجبات فعليه اتباع المصرحات^٤ المذهبية عما نسب الى المذهب باعتبار التخليط و النقل بالمعنى او الجواب الحاسم لمادة هذه الاقوال هذا باعتبار زعمه و الا فالحق عند اهل الاستدلال و ان كان الاختلاف للواحد مع الباقي الرجوع الى الله و رسوله المعصوم عليه السلام ان كانوا يؤمنون بالله تعالى و اليوم الاخر ذلك خير و احسن تأويلا لان كل واحد غير الله تعالى و رسوله عليه السلام يؤخذ منه و يترك فكيف يقول رسوله المعصوم عليه السلام "الجمعة واجبة على كل قرية" (اورده المحدث الدهلوى رحمته الله في الحجة) و "الجمعة واجبة^٥ على كل قرية و ان لم يكن فيها الا اربعة" فهل لهما جزاء

^١: قوله في ظاهر الرواية أه بل الظاهر من ظاهر الرواية هو وجوب الجمعة على عدد يطلق عليهم اسم الجماعة بمنى و لو كان الامير امير الموسم اذا كانوا مقيمين والا فالمنفى هو الوجوب لا الصحة كما لا يخفى على من طالع الجامع الصغير صفحة ٢٠ فلما ظفر المولى عبدالحى رحمته الله بالكتاب المذكور آخرأ ذهب الى ان جميع دلائل اشتراط السلطان و المصر واهية مع انه قال باشتراط المصر اولا كما في عمدة الرعاية ١٢

^٢: قوله الا بعد أه و قد اعترف كثير من اعلام الهند اسمائهم مكتوبة في المجموعة الفتاوى ان عدم صحة الجمعة في القرى قول بعض اصحاب رأى و الحق غيره فله الحمد ١٢

و لا يخفى على الماهر بالاصول المذهبية ان وجود دليل القيد و التخصيص يلزم ظنية ما بقى و اذ ليست الجمعة مظنونة بطل دعوى وجوده ١٢

^٣: قوله بل صرح أه و ذكر في حج الفتوحات اختلاف العلماء في جمعة العرفات في الوجوب و عدمه لا الصحة و عدمها ثم اختار هو ان لا واجب اوجب من اقامة الجمعة بعرفة ١٢

^٤: قوله فعليه اتباع المصرحات أه اى انه مرهون بالجواب عما قلنا و الا فيوقع في ورطة المخالفة عن اتباع ما اجتهدوا في امر الدين خصوصا الجمعة لانها تلو الايمان و خرجوا ان ليس فيها الا ايجاب او ترخيص و رجحوا و صححوا و نقلوا لقاطع الدليل القرآنى و تصريح الاحاديث الصحيحة الواردة في الباب و تصريح الائمة بذلك و بقولهم اذا ثبت الحديث فهو مذهبنا و اجماع الصحابة عليهم السلام و الائمة عليهم السلام على جواز الاخذ بمذهب الغير ١٢

^٥: قوله و الجمعة واجبة أه اورده الامام عبدالوهاب الشعراني في الميزان و الكشف و الحديث مذكور في البيهقى عن ام عبدالله الدوسية عن رسول الله عليه السلام فلذا قال المحدث الدهلوى في الحجة الاصح عندى انه يكفى اقل ما يقال فيه قرية و اقل ما يقال فيه جماعة فمن تخلف عند ذلك فهو الاثم أه ملخصا و في حج الفتوحات لا واجب اوجب من اقامة الجمعة بعرفة أه ١٢

الا الجواب بما تقبله القلوب و تشرح به الصدور او الرجوع اليهما بالعمل بهما و لا يكذب الائمة بما قالوا اذا ثبت الحديث فهو مذهب لنا فان هذا واقع الى يوم القيمة لان من القران الالهى و الاحاديث النبوية حفظ لآخر هذه الامة لعدم التحجير فى الفضل و الاحاديث الواردة فى شأنهم قال "و لم ننازعهم^١ فى اجماعهم" اقول قد علمت بطلان و الرد الى الله و رسوله ﷺ هو المأمور به عند وجود الاختلاف قال "و ان ادعى هذا البعض الاجتهاد المطلق لنفسه على ما يعنهم من استدلالاته" اقول هذا ايداء و تهمة يغفره الله تعالى ﴿وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَ الْمُؤْمِنَاتِ بِغَيْرِ مَا اكْتَسَبُوا فَقَدْ احْتَمَلُوا بُهْتَانًا وَاِثْمًا مُّبِينًا﴾ [الأحزاب: ٥٧] قال "لانه استدلال بالاية^٢" اقول الرد الى الله و رسوله ﷺ هو المأمور به و لم يختص بالمجتهد فكيف بالاستعباد قال "و لم يلتفت الى قول احد^٣ من المجتهدين من الامام الاعظم ﷺ بل رد^٤ قوله و خالفه^٥ و الامام الشافعى ﷺ و لم يقلدهم" اقول قد علمت ان هذا اقتراء بحت الله يغفره

مطلب عدم وجود علة لمنع الجمعة عقلا كعدم وجودها نقلا

^١: قوله و لم ننازعهم أه اقول قد اثبتنا اجماع صحابة ﷺ رسول الله ﷺ و الائمة الاربعة و اهل الكشف على سعة الجمعة مطلقا و ان الحكم بعدم الصحة فى بعض المواضع من بعض اصحاب الرأى فالمعارض مرهون بالجواب و الا يبقى منازعا لاجماعهم فله الحمد و اليه المتاب ١٢

^٢: قوله استدلال بالاية أه اقول كما ان القران يضل به كثيرا و يهدى به كثيرا كذلك امر التقليد مع البصيرة او العمية فكيف جاز لمن كان يؤمن بالله و اليوم الآخر من نهاية جموده فى عمية التقليد ان يعيب من استدلال بالنصوص القرآنية و الاحاديث النبوية و الله تعالى عم الخطاب و اطلق للعباد بقوله ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَ الرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَ الْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [النساء: ٥٩] و الاستدلال بهما موجود من محققى المذاهب الاربعة من شرق الارض الى غربها و لم يرموهم احد بهذا الاستدلال بدعوى الاجتهاد المطلق ثم كيف دعوى التقليد لمن يعيب من اتبع امامه فى وصاياه بما محصلها انه لا يحل لاحد ان يأخذ باقوالنا حتى يعلم من اين اخذنا من كتاب الله تعالى و احاديث رسوله ﷺ ١٢

^٣: قوله الى قول احد أه اقول قد اتبعنا اجماع الصحابة ﷺ و الائمة ﷺ و جميع اهل الكشف فيما قلنا فصدق قوله مرهون بالجواب لا مجرد الطعن كانه ظن ان يترك سدى فيما قال و لا يعقب و لا يخفى ان صريح اقوال الائمة مقدمة على ما نسب اليهم باعتبار التخرىج ١٢

^٤: قوله بل رد أه و لم يدر المسكين من عدم تتبعه ان الاستدلال بحديث على ﷺ مع دعوى كون الاية مخصوصة لم يثبت عن ابي حنيفة ﷺ لما ثبت انه لم يورد من الشارع نهى اجماعا و كيف يقول ابوحنيفة ﷺ ان الاية مخصوصة اجماعا بيننا و بين الشافعى و لم يكن الشافعى فى زمنه ١٢

^٥: قوله و خالفه أه و قد اورد اقوال المجتهدين فى جمعة العرفات فى حج الفتوحات و حج الميزان على وجه يفضى الى اتفاقهم على اصل الجواز ١٢

فعل من رد صرف قولهم^١ احق بالنسبة عدم الالتفات الى اقوالهم ممن قال ان هذه النسبة اليهم باعتبار ضوابط اسست لاستنباطاتهم لا صريح قولهم قال "وقلد اهل الكتب الغربية^٢ المخالفة للكتب المعتمدة من ظاهر المذهب و ظاهر الرواية^٣ كما مر" اقول لو كان من عارفي الرجال بالحق ما طعن في اهل هذه الكتب فعل فيهم من يجدد الدين في رأس مائة سنة ثم كيف الحكم بالضعف بمجرد ان حكمها خلاف عقيدته مع انه لم يذكر دلائلهم؛ فضلا عن الجواب عنها و ليس الطعن المجرد من دأب المؤمن فضلا عن العالم والله تعالى يقول ﴿فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [النساء: ٥٩] و قد قلنا انا قد طالعنا عبارة الجامع الصغير و الكافي الحاوي لجميع ظاهر الرواية فوجدنا ان نسبة شرطية المصر و السلطان اليها باعتبار التخريج لا من صريح المذهب^٤ فالطاعن مرهون بالجواب لثلا ينقلب طعنه اليه قال "فشرط الاجتهاد

^١: قوله صرف قولهم أه اذ صرح ابو يوسف رحمته الله على انه لم يورد من الشارع نهى في باب الجمعة و اقر عليه غيره ذلك كما في حج الميزان ١٢

^٢: قوله و قلد اهل الكتب الغربية أه و ما عابها المعارض الا ان اصحابها تركوا التخمينات و الظنون باتباع النصوص الواردة في الباب التي تعجزه عن الجواب عنها و هي "الجمعة واجبة على كل قرية" و "الجمعة واجبة على كل قرية و ان لم يكن فيها الا اربعة" و "ان اهل البادية من الخمسة الذين لا جمعة عليهم" أه اى لا انها لا تصح منهم ١٢

^٣: قوله و ظاهر الرواية أه هذا كله لغفلته و عدم تتبعه في كتب المحققين من ان الاختلاف في نحو جمعة العرفات في الوجوب و الاولوية مع اتفاقهم على اصل الجواز و انه لم يورد من الشارع نهى في ذلك اتفاقا وانه لم يذكر في ظاهر الرواية منع الجمعة في القرى و البرارى و لا تفسير المصر و ان ما نسب اليه و الى امام المذهب و صاحبيه رحمته الله فباعتبار التخريج من بعض اصحاب الرأي يرشدك قولهم هذا على تخريج الكرخى و هذا على تخريج الثلجى و نحوه ١٢

^٤: قوله لم يذكر دلائلهم أه فلعل في دلائلهم قاطع القران و الاحاديث الصحيحة الصريحة في الباب و الافعال الصحيحة من رسول الله صلى الله عليه و سلم و الصحابة رضي الله عنهم لا يمكن التأويل و ان الحكم بعدم صحة الجمعة في بعض المواضع من بعض اصحاب الرأي و ان اجماع الائمة هو الصحة مطلقا ١٢

^٥: قوله صريح المذهب أه فلعل من نسب من نهاية عماية التقليد كل ما عثر عليه من الاقوال الى الامام و لا يميز بين ما هو صريح قوله و بين ما هو باعتبار التخريج احق بنسبة عدم الالتفات الى قوله ممن نقل اقواله من بين المستخرجات بالرجوع الى كتب الثقة الخالية عن التخريجات الناقلة لصرف اقوال ائمة المذاهب و عثر على ان امر الجمعة دائر بينهم بين الايجاب و ترخيص الترك فقط اجماعا و على اجماعهم على انه لم يورد من الشارع نهى في باب الجمعة قد صرح به ابو يوسف رحمته الله حين قال باقامة الجمعة في العرفات مع ان حديث على رضي الله عنه مذكور في اماليه و اقر عليه الجمهور ذلك الاستدلال الا انهم قالوا لما لم يورد بها امر فيها فعدم اقامتها فيها اخف على الحجاج فله الحمد ١٢

الثانى^١ ان لا يكون مخالفاً للاجماع^٢ المقدم" اقول قد علمت بطلان الاجماع و ان الاجماع^٣ على خلافه مما سبق و ما نقل بعض اعلام الهند من اجماع الحنفية على شرطية المصر فمن قلة التتبع بل هو من ترجيح بعض المخرجين كما اعترف به كثير من اعلام الهند من علمائنا الحنفية كما فى المجموعة الفتاوى لمولوى عبدالحى رحمته الله و كذلك الاستدلال بحديث على رحمته الله انما نسب الى المذهب بهذا الاعتبار و كذلك القول على ان شرطية المصر هو مذهب على رحمته الله باعتبار تأويل قوله كما لا يخفى على الناظر فى الكتب الخالية عن التخريجات الناقلة لصرف اقوال الائمة من انهم لم يعرفوا حديث على رحمته الله؛ ناهيا و لم

مطلب مذهب على رحمته الله و ابى حنيفة رحمته الله التشريق فى العرفات

مطلب اجماع اهل الكشف على عدم تحجير الجمعة و كذا المنقول عن الائمة الاربعة رحمته الله

يعرفوا منع اقامة الجمعة فى العرفات^٥ و من مذهب على رحمته الله و ابى حنيفة رحمته الله التشريق فى بادية العرفات و اجمع اهل الكشف على ان لا تحجير فى الجمعة بل نقل بعض العارفين ذلك عن الائمة الاربعة و الحق ان لا دليل للمنع اصلاً لعدم دلالة حديث على رحمته الله لذلك بل هو بالنسبة الى النصوص الموجبة للجمعة كحديث^٦ (فى ان لا معارضة بينهما) "لا صلوة لجار المسجد الا فى

^١: قوله فشرط الاجتهاد الثانى أه لم اقل بالاجتهاد بل قلت انما المصرح عن الائمة رحمته الله هو عدم منع الجمعة و يساعده نصوص الباب و انما المنع من بعض اصحاب الرأى فعليه الجواب ١٢

^٢: قوله مخالفاً للاجماع أه و قد قلنا ان اقامة الجمعة فى البوادر مثلاً باعتبار امر السلطان فرض و باعتبار الاخذ على مذهب الغير مباح و انكار كل واحد منهما خروج عن المذهب و قلنا قد جاء صحتها فيها عن الائمة تصريحاً باعتبار الرأى ايضاً فهو مرهون بالجواب و الا فيوقع فيما حذر منه الغير و من شاء ان يعلم ان الاختلاف فى نحو جمعة العرفات بين الائمة للايجاب و الاولوية لا اصل الجواز اتفاقاً فعليه مطالعة حج الفتوحات و حج الميزان و الرحمة الامة فى اختلاف الائمة و المجموعة الفتاوى و فتاوى اهل البخارى المطبوعة فى مطبع كاكان صفحة ٧١ و ٧٢ و غيرها ١٢

^٣: قوله و ان الاجماع أه اى بعدم منع الجمعة و ان امرها دائر بين الايجاب و ترخيص الترك و ما ظنه اجماعاً قد بينا فساداً بنقل الاجماع على اطلاق الصحة فى كل المواضع ١٢

^٤: قوله لم يعرفوا حديث على رحمته الله أه صرح به ابويوسف رحمته الله مع ان الحديث مذكور فى اماليه و اقر عليه الجمهور و التحقيق فى الميزان ١٢
^٥: قوله فى العرفات أه و فى الرحمة الامة فى اختلاف الائمة و فى حج الميزان الكبرى للامام عبدالوهاب الشعرانى قال ابويوسف رحمته الله يصلى الجمعة فى العرفات انتهى و ايضاً فى حج الميزان قال الجمهور ان اقامة الظهر فيها اخف أه و قال الشيخ الاكبر بعد ما نقل اختلاف الائمة فى ايجاب جمعة العرفات و عدمه ان اقامة الجمعة فيها من اوجب الواجبات من بعد ان يطلق على من فيها اسم الجماعة أه ملخصاً ١٢

^٦: قوله كحديث أه فكما ان فهم تخصيص قوله تعالى ﴿اقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [البقرة: ٤٣] بهذا الحديث و الحكم بعدم صحة الصلوات لمن تخرج باتيان

المساجد للبعد و غيره وسقوطها عنه زلة فكذلك فهم تخصيص النص الموجب المطالب للجمعة بحديث على رحمته الله زلة ١٢



المسجد" بالنسبة الى النصوص الموجبة لباقي الصلوات لان المنع ان كان من قبل الجمعة فهو خلاف اكدتها وتقدمها على الظهر و ان كان من قبل الظهر ففيه التمسك بالنصوص المقدمة نزولا على وجه فيه المزاخمة للنصوص المتأخرة و هو باطل (فى مقدار ما به التزاحم) و ان كان من قبل الحرج فهو يقتضى عدم الوجوب لا الجواز (اى لا عدم الجواز) لثلا يعود دفع الحرج على موضعه بالنقض قال "فمن ادعى الاطلاق^١ فقد دخل فى الشقاق و خرق الاجماع"^٢ اقول^٣ قد علمت ما فيه الله يغفره و فى التفسيرات الاحمدية ثم الظاهر انه عم الخطاب بوجوب صلوة الجمعة لجميع المسلمين موافقة لخطاب سائر العبادات العامة و لا يخرج الاية بهذا التخصيص (اى عدم الوجوب على البعض) عن القطعية كاية الصلوة و الزكاة آه محصلا فقد علمت من هنا ان ليس فى الاية تخصيصا حقيقيا جاعلا لصلوة الجمعة و آيتها مظنونة اذ هو خلاف جميع المسلمين و الا فلا يبقى خطابا من خطابات الشرع على قطعيته بخروج نحو المجنون و الصبي فكيف بترك ما هو المقطوع به بمجرد التخمين خصوصا ان فى تركه رد جميع اعمال البر و استحواذ الشيطان و طبع القلوب قال "اذا عرفت هذا فقول اعظم؛ الائمة اعظم الاقوال و هو الحق الابلج و النهج الابهج الذى لا يعول الا عليه و لا يحول الا اليه"^٤

^١: قوله فمن ادعى الاطلاق آه و من المطلقين صحابة رضي الله عنهم رسول الله ﷺ حيث يصلون الجمعة فى مصر و السواحل فى زمن خلافة عمر رضي الله عنه و عثمان رضي الله عنه بامرهما كما فى البيهقى و منهم عمر رضي الله عنه مع عدم انكار الصحابة رضي الله عنهم حيث كتب الى البحرين ان ادوا الجمعة حيث ما كنتم و منهم الائمة الاربعة و اصحابهم حيث جوزوا اخذ احدهم بقول الاخر كما عليه اجماع الصحابة رضي الله عنهم ايضا و عدّوه فرضا بانضمام الامر السلطاني و قد قلنا ان نسبة عدم جواز الجمعة فى بعض المواضع الى المذهب و ان كانت مشهورة فهى باعتبار تخريج بعض المؤسسين لاصول المذهب فيقدم عليها النسبة التصريحية اليهم بالجواز مطلقا فى الكتب الخالية عن اختلاط التخريجات و بنقل بعض العارفين عنهم مع اجماع اهل الكشف ان لا تحجير فى الجمعة وزاد عليهم الشيخ الاكبر فذهب الى ان الجمعة فى العرفات من اوجب الواجبات ١٢

^٢: قوله و خرق الاجماع آه قد علمت اطلاق الجواز اجماعا فالمعتز المسكين مرهون بالجواب و الا فيوقع فيما حضر منه الغير ١٢

^٣: قوله اقول آه فلم يذكر المسكين فى دعواه بتخصيص الاية و تقييده الا الفرع المتنازع فيه ملتقطا من بعض الفتاوى و التفاسير ثم بنى عليه بعض ما فى صدره و لم يذكر اى شئ معنى التخصيص الحقيقى و التقييد فضلا عن اثباتهما و انا اذا قلنا ان امر الجمعة دائر بين الايجاب و ترخيص الترك و انه لم يورد من الشارع نهى فى بابها كما صرح به ائمتنا و ان دعوى عدم الجواز فى القرى و البرارى باطل لبطلان التخصيص فعليه اثباته لا تكرار ذكر الفرع المتنازع فيه لانه سفاهة فى باب المناظرة فكيف الاكتفاء بذكره عن اثبات دليله ١٢

^٤: قوله فقول اعظم آه هذا غلو فى الاتباع فينبغى ان يؤل و يقيد فاذا لا يثبت غرضه فى خصوص النزاع ١٢

^٥: قوله الا اليه آه و فى هذه العقيدة زلة عظيمة خيف على صاحبها لا يلىق البحث معه بل يخلى هو و طبعه كما فى بعض كتب الغزالي ١٢

^٦: قوله الا اليه آه و فى هذا الحصر افتراء على الشرع و مخالفة لاجماع الامة و خروج عن المذهب على زعم الانتصار و الامام متفق مع بقية الائمة على ان الحق ليس مقصورا على رجل واحد من الامة ١٢

مطلب فى كلية الاخذ بقول ابى حنيفة رحمته الله او غيره مخالفة الامة

اقول^١ لولا تأويل قول الاخ المسلم لخيف على قائلها لانه مع ان نتيجه مرهونة بالجواب عن قولنا ان صرف قول الامام فى الجمعة ايجاب او ترخيص و ان نسبة غيره اليه باعتبار التخرىج نسي (خبر ان) بانكار جواز الجمعة فى البرارى والقرى ثلث احكام امامه هنا وهما فرضية الاخذ بقول السلطان اذا امر بها على مذهب الغير اجماعا و ابحاثه و جوازه بدونه اجماعا ايضا مع ان فى حمل كلية نحو هذا القول ضلالة من ضلالات اخذ الاحبار و الرهبان اربابا من دون الله و فيه مج على قولهم اذا ثبت الحديث فهو قولنا فقد خرج عن المذهب و عقيدة امامه^٢ على ظن انتصاره و اقتصار الحق فى مذهب من المذاهب كبيرة من الكبائر فكيف به على قول رجل واحد^٣ قال

^١: قوله اقول آه قال المولوى عبدالحى رحمته الله فى مقدمة المؤطا و الى الله المشتكى من عادة جهلاء بلادنا بل من صنيع كثير من فضلاء اعصارنا حيث يظن بعضهم ان المذهب الذى تمذهب به مرجح فى جميع الفروع و ان كل مسألة منه بريئة عن الجروح و بعضهم يسعى فى هدم ببيان المذاهب المشهورة و ينطق بكلمات التحقير فى حق الائمة المطبوعة و ابرء الى الله تعالى من هؤلاء و هؤلاء ضل احدهما بالتقليد الجامع و ثانيهما بالظن الفاسد و الوهم الكاسد يتنازعون فيما لا ينفعهم بل يضرهم و يبحثون فيما لا يعينهم و ينادى منادى كل منهما فى حق اخرهما بالكفير و التضليل و التفسير و التجهيل و مع ذلك يحسبون انهم يحسنون ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا اَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾ [الشعراء: ٢٢٧] ﴿اِنَّمَا أَمْرُهُمْ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٩] و لعلمى هذه الاختلافات الواقعة بين الائمة فى الفروع الفقهية المأخوذة فى اختلاف الصحابة رحمهم الله و الروايات النبوية ليس فيها تفسير و لا تضليل و من نطق بذلك فهو احق بالتضليل انتهى بحروفه و قال المحدث الشيخ ولى الله رحمته الله فى الحجة فان بلغنا حديث من الرسول المعصوم عليه السلام الذى فرض الله تعالى علينا طاعته بسند صالح يدل على خلاف مذهبه و تركنا حديثه عليه السلام و اتبعنا ذلك التخمين فمن اظلم منا و ما عذرنا يوم يقوم الناس لرب العالمين آه فمن الظاهر المعلوم عدم التصريح فى كتاب من كتب المذهب ان قوله عليه السلام "الجمعة واجبة على كل قرية" و الجمعة واجبة على كل قرية و ان لم يكن فيها الا اربعة" بلغا امامنا و انه اجاب عنها و كيف و صريح الرواية و عن بقية الائمة هو ايجاب الجمعة او ترخيصها فقط و ليس لاهل عصرنا جواب الا الظن و التخمين ١٢

^٢: قوله و عقيدة امامه آه كما كان ابوحنيفة رحمته الله و اصحابه رحمهم الله و الشافعى رحمته الله و اصحابه رحمهم الله يقتدون خلف المالكية و كذلك الصحابة رحمهم الله يقتدون بعضهم خلف بعض من غير نكير و فى سحاب الاضماك عن بعض كتب الغزالى رحمته الله الانصاف ان جعل الحق و قفا على واحد من النظار بعينه قول قريب الى الكفر و متناقض فى نفسه اه و فهى ايضا المقلد الذى ران التقليد على قلبه كما انه قاصر عن النظر فليس باهل لان يناظر او يناظر فالواجب ان يخلو و طبعه و لا يشتغل بالبحث معه ١٢

^٣: قوله على قول رجل واحد آه قال المحدث الدهلوى رحمته الله فى الحجة ناقلا عن الشيخ عبدالسلام رحمته الله و من العجب العجيب ان الفقهاء المقلدين يقف احدهم على ضعف مأخذ امامه بحيث لا يجد لضعفه مدفعا و هو مع ذلك يقلده فيه و يترك من شهد الكتاب و السنة و الاقسية الصحيحة لمذهبهم جمودا على تقليد امامه بل يتجمل لدفع ظاهر الكتاب و السنة و يتأولها بالتأويلات البعيدة الباطلة نضالا عن مقلده فيما قال كانه نبى ارسل و هذا ناي عن الحق و بعد عن الصواب لا يرضى احد من اولى الالباب آه ١٢ و فى الباب الموفى ستين و خمسمائة من الفتوحات و الذى اوصيك به ان كنت عالما فحرام عليك ان تعمل بخلاف ما اعطاك دليلك و يحرم عليك تقليد غيرك مع تمكنك من اصول الدليل و ان لم تكن لك هذه الدرجة و كنت مقلدا فاياك ان تلتزم مذهبا بعينه بل اعلم كما امرك الله تعالى فان الله امرك ان تسال اهل الذكر ان كنت لا تعلم و اهل الذكر هم العلماء بالكتاب و السنة فان الذكر القرآن بالنص آه قلت قد اوصى على نحوها ائمتنا رحمهم الله و غيرهم بالفاظ مختلفة قلله الحمد و اليه المتاب ١٢ و فى الرد المحتار بما ملخصه ليس على الانسان لزوم اتباع المذهب المعين و لو التزمه فى الاصح او كان المطبوع فاضلا او التابع عاميا آه صفحة ٣٦ و فيه ايضا قبيل كتاب الطهارة ليس على الانسان التزام مذهب معين آه و فيه ايضا قبيل باب الاذان و المختار جوازه (اى التقليد بمذهب الغير) مطلقا (اى سواء كان عند ضرورة او لا) ١٢

المحدث الدهلوى رحمته الله فى الحجّة ناقلا عن ابن حزم رحمته الله و قد صح اجماع الصحابة رحمهم الله كلهم اولهم عن اخرهم و اجماع التابعين رحمهم الله اولهم عن اخرهم و اجماع تابعى التابعين اولهم عن اخرهم على الامتناع و المنع من ان يقصد منهم احد الى قول انسان منهم او ممن قبلهم فيأخذة كله فليعلم من اخذ بجميع اقوال ابى حنيفة رحمته الله او جميع اقوال مالك رحمته الله او جميع اقوال الشافعى رحمته الله او جميع اقوال احمد رحمته الله و لا يترك قول من اتبع منهم او من غيرهم الى قول غيره و لا يعتمد على ما جاء فى القرآن و السنة غير صارف ذلك الى قول انسان بعينه انه قد خالف اجماع الامة كلها اولها عن اخرها بيقين لا اشكال فيه آه ففيه رفع حال امامه عن احوال الصحابة رحمهم الله و اقتراء على الشرع و مخالفة للنصوص القرآنية والاحاديث النبوية و ابى صاحب الرسالة جواز الجمعة فى قرية مسماة بجوك لا يسع اكبر مسجدھا اهلھا و هى مع هذا اقرب الى عمران ذهكن من نصف ميل مع ان اهلها بعد ما يصلون الجمعة فى انار دره يمكن لهم التبييت فى اهلهم و قد صرح الشيخ عبدالحق فى شرح المشكوة على ان وجوب الجمعة على اهل هذا المقدار هو قول ابى حنيفة رحمته الله و اصحابه رحمهم الله فكتبت اليه بالتجوز^١ مع امر القاضى فابى على و قال ان امره لا ينفذ فيها صغيرة مع اطلاق صاحب الرد المحتار و غيره تنفيذ قوله و ان مجرد امره رافع للخلاف بعد ما ذكر القرى الكبيرة و الصغيرة و قال العلامة^٢ الشيخ الامام عبدالحفيظ حنفى مفتى مكة المشرفة بجواز اقامة الجمعة فى البوادرى تقليدا لمذهب الغير آه فكيف مع امر سلطان الوقت و قضاته باقامتها فى القرى فلم يراع صاحب الرسالة تفسير المصر و لا فناءه و قربه و لا عقيدة امامه فى جواز الاخذ بمذهب الغير و لا فى فرضيته باعتبار امر القاضى فلولا رأيت هذا منه فى شأن اهل بجوك بعدم تجويزه اقامتهم للجمعة فيها لكان تأويل اقواله الى الحق ممكنا عندى قال "و مع هذا قلد صاحب الكتب^٣ الضعيفة الغير المعمولة فى مقابلة الكتب المشهورة المقبولة فقاها صاحب كل

^١: قوله بالتجوز آه اى ان جوز مع امر القاضى لكون امره واجب الامتثال و رافعا للخلاف ١٢

^٢: قوله و قال العلامة آه فلما جاز اقامة الجمعة فى البوادرى باعتبار الاخذ على مذهب الغير بدون امر القاضى بل باعتبار انه عروة من عروات المذهبية فكيف فى القرى مع الامر بل مع صدق تعريف المصر و الفناء على موضع النزاع خصوصا بعد ما اسلفنا نقل اجماع الصحابة رحمهم الله و الائمة رحمهم الله على اطلاق الجواز و الاحاديث المصرحة فى الباب لا يمكن تأويلها و الافعال الصحيحة من رسول الله صلى الله عليه و سلم و الصحابة رحمهم الله ١٢

^٣: قوله صاحب الكتب آه و ما نقم من اصحابها بنسبة كتبهم الى الضعف الا ان بعضهم تمسكوا بالاية القرآنية و بعضهم بالاحاديث الصريحة الواردة فى الباب و بعضهم باجماع الصحابة رحمهم الله و بعضهم باجماع الائمة رحمهم الله و اهل الكشف قوله الغير المعمولة آه هذا صادق بالنسبة الى المعارض لانه لم يعمل بها

الواجبة اطاعة كل و المثبتة بدعة مخالفتهم) اقول نسبة الى الضعف بلا موجب و تزوين العبارة بلا معنى فاين هذا من الجواب عن نحو حديث الجمعة واجبة على كل قرية او الرجوع بالعمل به و قد عارضت احاديث الباب عليه فلم يجب قال "و من تقليده هذه الكتب الضعيفة انه استدل بقول الفاضل اللكنوى بهذا العبارة قال المولى عبدالحى رحمته الله فى عمدة الرعاية و من افق بسقوط الجمعة بلا اذن الامام فقد ضل و اضل آه بهذا استدل على عدم شرطية اذن الامام" اقول بل استدلت به على سقوط هذا الشرط اذا افضى الى تفويت الوقت لئلا يفضى الى الافتاء بسقوط الجمعة لفقد شرط السلطان على قول من اشترطه و اما استدلالى على عدم شرطيته مطلقا فبدلائل اخرى احدها ما نسي الناقل عن صاحب العمدة حيث قال فى تلك الحاشية بعد نقل عبارة الهداية و هذا يرشدك الى ان اشراطه انما هو على سبيل الاولوية حيث لا تتعدد الجمعة و حيث تعددت فلا حاجة الى ذلك آه و نقل عدم الاشتراط عن الشيخ عبدالحق رحمته الله فى الفتح المنان لتأييد مذهب النعمان رحمته الله و عن بحر العلوم

فائده: اعلم ايها الاخ الماهر المنصف الخائف على دينه ان للمذاهب الاسلامية ثلاث شعب شعبتان ما به الاشتراك اجماعا و هو اباحة الاخذ بقول امام غير امامه و فرضيته عند امر السلطان و قاض فوض اليه ذلك و شعبة ما به الامتياز و هو ما قال به امامه باجتهاده فكل ما تسمع

و ان كان نور الحق يتلأأ فى صفحة اوراقها مع ان كون الكتاب معتمدا لا يكون دليلا لاثبات كل ما فيها لعدم اطراده لانه قد يوجد فيه ما هو خطأ فى نفس الامر او ضعيف او خلاف المذهب و يوجد خلافه فى كتاب الاعتماد فيه اكثر و قد يكون فيه بيان عذر الخطاء موجودا و لو تتبع المعترض المسكين فى الكتب ما تتبعنا لوجد ان نسبة عدم جواز الجمعة فى موضع ما الى المذهب فانما هو باعتبار تخريج بعض اصحاب الرأى كما اعترف به جمع غير من اعلامنا الحنفية كما فى المجموعة الفتاوى و ان كل ما اوردوا لاثبات عدم الجواز فتخمينات واهية فى مقابلة كتاب الله تعالى كما فى المجموعة ايضا و فتاوى البخارى المطبوعة فى مطبع كاكان صفحة ٧١ و ٧٢ و ان ائمتنا و ائمة المذاهب الباقية اجمعوا على انه لم يورد من الشارع نهى فى باب الجمعة كما فى حج الميزان الكبرى و ان امر الجمعة دائر بين الايجاب و عدمه اجماعا كما فى حج الميزان ايضا و حج الفتوحات و ان ابايوسف رحمته الله قد صرح باقامة الجمعة فى العرفات كما فى حج الميزان ايضا و الرحمة الامة فى اختلاف الائمة و انه استدل بذلك بعدم ورود نهى من الشارع و قال الجمهور عدم اقامتها فيها اخف لعدم ورود الامر فيها كما فى حج الميزان و ان الاحاديث بذلك صريحة صحيحة نحو "الجمعة واجبة على كل قرية" كما فى الحجة الله البالغة للمحدث الدهلوى و نحو "الجمعة واجبة على كل قرية و ان لم يكن فيها الا اربعة" كما فى الكشف و الميزان رواه البيهقى عن ام عبدالله الدوسية عن رسول الله ﷺ و نحو "من كان يؤمن بالله و اليوم الآخر فعليه الجمعة" الحديث مع كثرة الاحاديث الواردة الدائرة بين الايجاب و ترخيص الترك كما فى سائر كتب الاحاديث و ان رسول الله ﷺ قد اقامها فى سفر الحديبية و الحنين كما فى ظاهر ابى داود و ان الناس قد كانوا يقيمون الجمعة فى مصر و السواحل فى خلافة عمر و عثمان رضي الله عنهما بامرهما و فيهم جماعة من الصحابة رضي الله عنهم كما فى البيهقى و ان مصعب بن عمير رضي الله عنه اقام الجمعة فى الحديبية مع اثنى عشر رجلا و اسعد بن زرار رضي الله عنه مع تسعة عشر رجلا كما فى المبسوط و ان عمر رضي الله عنه كتب الى ابى هريرة رضي الله عنه فى البحرين باقامة الجمعة بجوائى و حيثما كنت كما فى المبسوط ايضا و انه كتب الى البحرين ان ادوا الجمعة اينما كنتم رواه مصنف ابن ابى شيبه و صححه ابن خزيمة و لفظ اينما شامل للقرية و المصر كما فى المجموعة الفتاوى ١٢

من عدم جواز العمل على قول غير مذهبك فانه من فروع هذه الشعبة فقط فاما باعتبار الشعبتين المشتركين فجوازه امر مجمع عليه بين الائمة فقد التبس هذا التحقيق على اكثر المؤلفين فكيف على اهل عصرنا فتراهم ينكرون مذهب امامهم وقوله من حيث لا يشعرون وهم بصدد الانتصار ١٢.

مطلب عدم الحاجة الى السلطان بناء على رواية جواز تعدد الجمعة

مطلب جواز الجمعة في هذا الزمان بدون السلطان واذنه

في الرسائل الاركان بعد ما نقلنا عبارة الهداية فصار مفتريا^١ على الله يغفره بما قال "و هذا فرية^٢ عليه بلا مرية واقتراء منه بلا امتراء لانه قال في عمدة الرعاية غلب على المسلمين ولاية كفار يجوز للمسلمين اقامة الجمعة و الاعياد و يصير القاضي قاضيا بتراضى المسلمين و يجب عليهم ان يلتمسوا واليا مسلما و في الدر المختار نصب امامة الخطيب غير معتبر مع وجود من ذكر و اما مع عدمهم فيجوز للضرورة انتهى و لعلك تتفطن من هذه العبارات و نحوها انه لا شك في وجوب الجمعة و صحة ادائها في بلاد الهند التي غلب عليها النصارى و جعلوا عليها ولاية كفارا و ذلك باتفاق المسلمين و من افق بسقوط الجمعة لفقد شرط السلطان فقد ضل و اضل انتهى عمدة الرعاية و يعلم من هذا ان اذن

^١: قوله مفتريا آه كما انه افترى على المولى المذكور بان مراده هو سقوط شرط الاذن عند عدم الامام خاصة و غفل عن المعنى المؤثر في هذا الباب و هو الافضاء الى تقويت وقت الجمعة و ان ليس له اختصاص بعدم وجود الامام بل قد يكون فيه و قد يكون في منعه تعنتا و اضرازا و قد يكون في عدم التفاته و اعتناؤه كسلطين زماننا كما قال بعض الافاضل في حاشية الرد المحتار و ان مراد المولى الرد على من افق بسقوط الجمعة في نحو بلاد الهند من شارطى الاذن و انما ذكر من بعض عبارات الكتب ما دار بين وجود الامام وعدمه لخصوص واقعة الرد و ليس مراد المولى تسليم عدم سقوط الاذن بوجود الامام مع التعنت و الاضرار او عدم الالتفات و الاعتناء فلا خصوصية لعدم وجود الامام هنا لانه معلل بعلّة تقويت وقت الجمعة اذ هي كما في المبسوط و كتاب ادب القاضي من الهداية موقفة على شرف القوات بل هذه الاستدلالات منه في آخر الحاشية على حسب رد دلائل افتاء معاصري في خصوص الواقعة و الا فهو لا يقول بضرورة الاذن مطلقا و كيف يقول بها و هو يقول ان اشتراط السلطان انما هو على سبيل الاولوية حيث لا تتعدد الجمعة و حيث تعددت فلا حاجة الى ذلك كما لا يخفى على الناظر في اول الحاشية فكيف يقول المعارض المسكين و هذا فرية عليه الى اخره فكيف بهذه المزخرفات مع حدة النفس و قد عاد وبال الافتراء عليه الى يوم القيامة الا ان يعفو الله تعالى عنا و عنه و لقد كانت رسالته هذه مشحونة في ايدائي و لم ير من طرفي الا ما يرى اخوان الصفا بعضهم من بعض الا بعض ما ترى لضرورة الجواب فله الحمد ١٢

^٢: قوله و هذا فرية آه اعلم ان المولى المذكور اختار في عمدة الرعاية عدم اشتراط السلطان صرح بذلك في اول البحث ثم اختار في فتاواه مع جم غفير من اعلامنا الحنفية عدم اشتراط السلطان و المصر كليهما و قالوا ان جميع الدلائل الواردة في اشتراطهما واهية باطلة آه الا ان المعارض المسكين بادر باظهار ما في صدره و قال ما قال عن غفلة و عدم تتبع فله الحمد و اليه المتاب ١٢

الامام شرط لا عند الضرورة و هو حين عدم الامام لا عند الامام لان الضرورة تتقدر بقدرها^١ اقول كانه جعل الضرورة عدم السلطان مطلقا ونسى المعنى المؤثر فى ذلك و هو الافضاء الى تفويت الوقت ونسى تصريحات العلماء بعدم حضور الوالى^٢ لفتنة كما فى الرد المختار او لعدم الالتفات و الاعتناء كسلطين زماننا كما فى حاشيته لبعض الافاضل او للتعنت كما فى اكثر الفتاوى و قد سلم واقعة امامة على عليه السلام من قبل (انهم اقاموا الجمعة بلا اذنه مع وجوده من غير نكير من الصحابة عليهم السلام) هذا فكيف اذا انضم اليه دلائل عدم اشتراط السلطان مطلقا من ترخيص الصحابة عليهم السلام (من غير نكير) فى اقامة صلوة الجمعة خلف غير الامام المنصوب بغير اذنه و عدم صلوح حديث و له امام عادل او جائر لدلالة^٣ توقف صحتها عليه الى غير ذلك قال "و قال هذا الفاضل الكامل^٤ لا بد للعالم المفتى من الاطلاع على طبقات اصحابنا الحنفية لينزل الناس منازلهم

مطلب اعتراف اعلام الهند

^١: قوله تتقدر بقدرها آه ناقض الماتن المسكين اقواله و احبط ما الف فى رسالته هذه من عدم جواز الجمعة فى القرى لان دليله فى السلطان عين ما قلنا فى المصر و هو انه على فرض شرطيته انما يرعى عند وجوده لا عند عدمه بل هو حال جميع شروط القواطع و الاركان فترى صحة الجمعة الخطيب و من معه و ان كانوا عاجزين عن جميع الشروط و الاركان ١٢

^٢: قوله بعدم حضور الوالى آه اى باقامة الجمعة مع وجود هذه العوارض و سقوط الاستيذان مع وجود السلطان خصوصا سلاطين الزمان فانه يكفى فى سقوط الاذن مجرد عدم اعتنائهم فكان قول من قال بضرورة الاستيذان معطل بعدم الافضاء الى تفويت الجمعة ١٢

^٣: قوله جائر لدلالة آه فلذا قال بحر العلوم انى لم اجد الى الآن دليلا يدل على اشتراط السلطان آه ملخصا و ذلك لان هذا الحديث انما سيق لاجل الوجوب فقط و لا دليل للاشتراط على الصحة اصلا ١٢

^٤: قوله الفاضل الكامل آه كيف به و قد طعن فى كتابه بضعف من غير موجب كما طعن فى الميزان الكبرى للامام عبدالوهاب الشعرانى و الفتح المنان لتأييد مذهب النعمان عليه السلام للشيخ عبدالحق رحمته الله و الحجة الله البالغة لشاه ولى الله عليه السلام ١٢

و لا يقدم ادناهم على اعلاهم^١ و بسط الكلام الى ان قال انهم ذكروا ان ما في المتون مقدم على ما في الشروح^٢ و ما في الشروح على ما في الفتاوى^٣ اقول كانه قد غفل عما قلنا ان صريح النقل عن الائمة^٤ هو ايجاب الجمعة او ترخيصه بخلاف نسبة عدم صحتها اليهم فانه باعتبار التخريج على قواعد مذاهبهم اخرجوها المتأخرون فنحن احق بالقول باننا انزلنا الناس منازلهم فعليه بالجواب عما قلنا لا نقل الطبقات لثلا ينقلب امر نقله عليه^٥ مع ان هذا لا يتمشى في كل جزئية لاتفاق علماء شرق الارض و غربها من اهل المذاهب بعدم اخذهم باقوال ائمتهم في بعض المسائل باعتبار قوة الدليل مع ان هذا الترتيب اذا لم يوجد التصحيح التصريحي في الطبقة التحتانية قال "فاذا وجدت مسألة في المتون الموضوعة لنقل المذاهب و وجد خلافها في الشروح اخذ بما في المتون^٥ و اذا وقعت المخالفة بين ما في الشروح و بين ما في الفتاوى

^١: قوله ادناهم على اعلاهم أه اعلم ان هذا و نحوه امر عرضي استحسانى بعرض ان الاحكام حينئذ ثابتة بالدليل الحق غالبا و الامر العرضي يأبى الكلية فكيف اذا ظهر ناصية الحق الذى هو ضالة ائمتنا عليهم السلام اوصوا بها من جانب طور رد الاحكام الى الله و الرسول ان كنا نؤمن بالله و اليوم الآخر مع ان هذا كله باعتبار فروع ما قال ائمتنا فى موضع الاختلاف و اما بناء على ما قالوا من جواز الاخذ بمذهب الغير ففروية تعين الاخذ من اعلانا او متون مذهبنا كبيرة من الكبائر و افتراء على الشرع بعد انقطاع الوحي ١٢

^٢: قوله على ما فى الشروح أه و قد سلم المسكين على وجوب الجمعة فى القرى كلها من حيث لا يشعر لان على اختيار المتون فى تفسير المصر لا يوجد قرى الا فى دار الحرب و اما غيرها فصادق ان لها سلطانا و قاض لكونها تحت ولايتهما و اما شرط كونهما مقيمين فيها او يأتيانها احيانا فمن بعض اصحاب الفتاوى فقط ١٢

^٣: قوله عن الائمة أه فقد نقل الشيخ الاكبر فى حج الفتوحات اقوال الائمة فى جمعة العرفات على وجه يفضى الى اجماعهم على ان لا منع من الجمعة فيها اصلا و انما امرها فيها دائر بين الوجوب على قول و عدمه على آخر و التفصيل على ثالث ثم اختار هو عليه السلام ان اقامة الجمعة على اهل العرفات واجبة سواء كانوا كثيرين او قليلين مقيمين او مسافرين مادام يطلق عليهم اسم الجماعة و قال فى الصفحة الاخرة ان اقامة الجمعة فى العرفات من اوجب الواجبات و نقل الامام عبدالوهاب الشعرانى فى حج الميزان اقوال ائمتنا و غيرهم فى جمعة العرفات على وجه يفضى الى اجماعهم على ان لا منع فى جمعة العرفات اصلا و على انه لم يورد من الشارع نهى فى الباب مطلقا صرح به ابو يوسف رحمته الله و قال باقامة الجمعة فيها و اقر عليه الجمهور ما قال من عدم ورود نهى الا انهم قالوا ان عدم اقامة الجمعة اخف فيها و ذلك لعدم ورود الامر و نقل عن اهل الكشف ان لا تحجير فى الجمعة لانه هو الاصل الذى يصير اليه امر اهل الجنة و نقل فى باب الجمعة عن بعض العارفين ان الشروط التى قال بها الائمة انما هى للترخيص لا للصحة أه ملخصا ١٢

^٤: قوله امر نقله عليه أه اقول لم يتأمل المعترض المسكين على ان كون الموضوع معمورا و مع ذلك لا يطلق عليه اسم المصر انما هو من فروع قول الشراح و اصحاب الفتاوى و اما بناء على ما ذهب اليه اصحاب المتون فالمراد بالامصار هو مطلق مواضع معمورة تحت ولاية السلطان فحينئذ هى فى مقابلة البرارى كما هو معناه اللغوى الذى هو الحد و القطع و الحجز فينبغى له ان يقدم ما فى المتون و يحكم بوجوب الجمعة على جميع معمورات تحت ولاية امام المسلمين الا قرى تحت ولاية الكفر خيف على اهلها و يأيد ما فى المتون حديث على عليه السلام لانه معلل بعلة الاجتماع مع الاهل و المال و سائر الناس ١٢

^٥: قوله اخذ بما فى المتون أه فعلى هذا ينبغى ان يأخذ هذا المسكين بما فى المتون فى تفسير المصر فان اصحابها اكتفوا فى تفسيره بمطلق كون الموضوع المعمور تحت ولاية السلطان او القاضى كما يشهد عليه التبع و نبه به صاحب التحرير على الرد المحتار و زاد عليهم اصحاب الشروح و الفتاوى بان يكون السلطان او القاضى مقيما فى هذا الموضوع و قال بعضهم او يأتيه احيانا و تحير الآخرون فينبغى له ان يختار ما فى المتون عما فى الشروح و الفتاوى فيختار وجوب الجمعة فى جميع العمران لكونها تحت ولاية سلطاننا محمد ظاهر شاه ايده الله تعالى على تأييد الشريعة المحمدية عليه السلام ثم اعلم ان قول من قال

اخذ بما فى الشروح انتهى" اقول قد علمت عدم الاطلاق و شرط الاخذ بالترتيب^١ مع ان كون المتون موضوعة لنقل المذهب اكثرى فاذا كان اصحاب المتون قد ينقلون من غير اصول المذهب فلا اقل ان ينقلوا ما نسب الى الائمة باعتبار التخرىج خصوصا اذا لم يلتزم اصحابها التمييز بين ما هو منسوب الى صاحب المذهب صريحا و بين ما هو منسوب اليه باعتبار التخرىج بل هو دأب اكثر اصحابنا كما لا يخفى على من طالع الخلاصة و الهداية و المبسوط و التبيين و قاضيخان وغيره فذا اعترف كثر من اعلام الهند من علمائنا الحنفية على ان اشتراط المصر و السلطان ليس من اصل المذهب بل باعتبار قول بعض اصحاب الرأى كما فى المجموعة الفتاوى و انى قد طالعت عبارة الجامع الصغير فلم ار فيها بيان اشتراط المصر و السلطان صريحا بل احتمال عدم وجوب الجمعة بدوئنها كان ارجح عندي من احتمال عدم الصحة من عبارته ثم رأيت عبارته المنقولة فى كتب بعض اصحابنا المخرجين و قد أول بعدم الجواز ثم رأيت فى الكتب الخالية^٢ عن التخریجات نقل صريح الجواز مطلقا عن ائمتنا قال "فكيف العمل بما يخالف^٣ المتون و الشروح و الفتاوى و اجماع الفريقين"^٥ اقول قد علمت اذا جاء التصحيح على خلاف الطبقة الاولى

بضرورة السلطان و اذن العام و جواز الظاهر عن فائته الجمعة انما هو من فروع عدم جواز تعددها و اما بناء على الرواية الصحيحة التى اختارها اصحاب المتون من جواز تعدد الجمعة فلا حاجة اليهما و لا يجوز ظهورهما ما دام الوقت باقيا و ذلك لعدم النزاع و كونه مأمورا باقامة الجمعة و ترك الظاهر^{١٢}

^١: قوله بالترتيب أه اى التصريح فى التصحيح و لو فى الطبقة التحتانية اقدم من التصحيح الالتزامى و لو فى الطبقة الفوقانية^{١٢}

^٢: قوله فى الكتب الخالية أه كالحجة الله البالغة فى عدم شرطية المصر و السلطان و الميزان الكبرى على ما نقل بعض العارفين عن الائمة و حجه على ما صرح عن الائمة كالرسائل و الفتح المنان بعدم شرطية السلطان و كالمجموعة الفتاوى و غيرها بعدم شرطية المصر و السلطان^{١٢}

^٣: قوله فكيف العمل بما يخالف أه و لا يخفى ان على ما فى المتون تجب الجمعة فى كل القرى الاسلامية لكونها امصارا على تفسير المتون لكونها تحت ولاية السلطان و حمايته فكيف فيما وافقها المذاهب الباقية الاسلامية مع ان الحق ان فى الجمعة ايجاب او رخصة الترك فقط اذ قد اجمع الائمة المتقدمون و اهل الكشف على انه لم يورد من الشارع نهى فى باب الجمعة من حيث هى هى قال الشيخ الاكبر و لم يأت فى شئ من هذه الامور نص من كتاب و لا سنة فاذا صحت الجماعة وجبت الجمعة لا غير و قد اختار فى حج الفتوحات ضرورة الجمعة على اهل العرفات اذا اطلق عليهم اسم الجماعة و اورد اختلاف الائمة فى وجوبها فيها على وجه يفضى الى اتفاقهم على اصل الجواز من شاء زيادة التحقيق فعليه بحج الميزان و فتاوى اهل البخارى و مجموعة الفتاوى و غيرها و غيره^{١٢}

^٤: قوله فكيف العمل بما يخالف أه و لم يعلم المسكين ان ظاهر المتون فى تفسير المصر ان يكون الموضع المعمور تحت ولاية السلطان او القاضى مطلقا لا ان يكون مقيما فيه كما اختار البعض او يأتيه احيانا كما اختاره البعض الاخر نيه به صاحب التحرير على الرد المحتار و ذلك لان وجوده معلل بعلة الامن من شر الاعداء و هو حاصل بكون الموضوع تحت ولايته و توهم النزاع بين المسلمين امر متوهم لا يثبت به الاشتراط مع ان القول بالاشتراط من فروع عدم جواز تعدد الجمعة فى موضع واحد و حيث اختار فى المتون جواز التعدد فلا حاجة الى السلطان و نحوه اذ من فروع جوازه ثلثة امور احدها عدم الحاجة الى السلطان و نحوه لان كل طائفة يقيمون الجمعة خلف من يرضونه فلا نزاع و الثانى عدم الحاجة الى اذن العام و ذلك لعدم الحاجة الى الاجتماع فى موضع واحد حينئذ و الثالث عدم جواز الظاهر مادام الوقت باقيا و ان كانت الجمعة قد اقيمت مرة فى هذا الوقت ما دام امكان الجماعة و وجهه ظاهر^{١٢}

^٥: قوله و اجماع الفريقين أه غلط محض بما علمت من قبل و ستعلم من بعد فقد قال الامام عبدالحفيظ رحمته الله مفتى مكة المشرفة فى فتاواه انه جاز اقامة الجمعة فى البوادرى تقليدا لمذهب الغير فابن اجماع الفريقين^{١٢}

تصريحا^١ و عند متانة^٢ الدليل مع قولنا ان هذه الجزئية مستثناة من ان تكون منقولة من اصل المذهب فالمعارض مرهون بالجواب و الا فيلزم مخالفته لكتب^٣ ذكر فيها صريح اصل المذهب مع ما قدمنا ان رؤية قصر الحق على مذهب واحد كبيرة من الكبائر و مخالفة عن اجماع الصحابة رضي الله عنهم و الائمة رضي الله عنهم و افتراء على الشرع بعد انقطاع الوحي فكيف باقتصاره على بعض كتب المذهب فقد قلنا ان حمل مثل تلك الكلمات على الكلية ضلالة على انه بعدم تجويز الاخذ بقول بقية اخواننا خارج عن مذهب امامه بل عن الاجماع من الصحابة رضي الله عنهم و الائمة رضي الله عنهم ايضا فكيف بمخالفة الآية القرآنية و الاحاديث المصرحة في الباب مع عدم ثبوت شئ دال على اشتراط السلطان و المصر فما هذا التضيق على الامة مع ضيق النفس و حادة الطبع يرحمه الله قال "و في الجامع الفصولين و حاشيته لا ينبغي للحنفي الحكم بخلاف مذهبه^٤ الا المجتهد^٥ و لم يجزله ان يأخذ بقول مالک رحمته الله و الشافعي رحمته الله فيما خالف مذهبه و لو ترك دعواه ثلث سنين ففرضي بطلان دعواه على قول من يبطله بترك دعوى ثلث سنين بطل قضاءه لانه قول محجور و اصحابنا لم يعتبروا خلاف مالک رحمته الله و الشافعي رحمته الله بل اعتبروا خلاف الجمهور" اقول قد زل قدمه عن نهجة الاجماع فضلا عن الخروج عن مذهب امامه حيث ظن في ما استشهد به عدم الجواز مطلقا بل هو مقصور^٦ باعتبار رأى^٧ صاحب المذهب استحسونه

^١: قوله الطبقة الاولى تصريحا أه فقد قال المحدث الدهلوی فی الحجة الله البالغة ان الاصح عندي انه يكفي اقل ما يقال انه قرية و ان الامراء احق و ليس وجود الامام شرطا أه ١٢

^٢: قوله و عند متانة أه كتبوت الاحاديث الصحيحة الصريحة في الباب ١٢

^٣: قوله لكتب أه كالميزان و حجة و المجموعة و نحوها ١٢

^٤: قوله بخلاف مذهبه أه ستعرف وجهه وان اطلاقه خلاف القواطع ١٢

^٥: قوله الا المجتهد أه المراد بالمجتهد هنا هو من كان من اهل الاستدلال من اصحابنا الحنفية كما يشهد عليه السوق فاذا له الاخذ

بالدليل الموجه عنده و بالحديث اذا ثبت عنده و ان خالف المذهب كيف و قد يصير هذا من مذهب امامه في حقه لو صية امامه بذلك و هذا كله باعتبار ما قال امامه في موضع الاختلاف و اما باعتبار تجويز امامه من الاخذ بمذهب الغير فالأخذ المذكور هو امر مجمع عليه بين الامة ١٢

^٦: قوله الا المجتهد أه هذا يدل على ان له الاخذ بالدليل الموجه وان وافق مذهب الغير ١٢

^٧: قوله بل هو مقصور أه اى عدم جواز الاخذ بقول مالک رحمته الله مثلا انما هو من فروع قول الامام فيما قال في مواضع الاختلاف قد يستحسنوه المشائخ بحسب المقام و اما باعتبار تجويزه الاخذ بقول من كان من اهل الذكر من الامة المحمدية فالأخذ الكذائي هو مذهبه كيف و هو المقطوع به بالنصوص الواردة في الباب وعليه اجماع الامة من الصحابة رضي الله عنهم و التابعين رضي الله عنهم و تابعي التابعين رضي الله عنهم كما قال المحدث الدهلوی رحمته الله و غيره ١٢

^٨: قوله باعتبار رأى أه هو من فروع ما قال به الامام رحمته الله من الاحكام باعتبار رأيه و ليس بمصرح عنه و اما باعتبار تجويزه الاخذ بمذهب الغير كما كان يؤخذ هو و اصحابه فجواز الاخذ امر مجمع عليه ١٢

بعض المتأخرين لرفع الخصومات لئلا يجعل الناس الاخذ بمذهب الغير ذريعة لتمادى جدالهم و اعتبار عدم تفويض الخليفة امر الاخذ بمذهب الغير لذلك القاضى^١ و الا فللمناهج^٢ المذهبي اعتبار اخر مجمع عليه بين الصحابة عليهم السلام و الائمة عليهم السلام و هو تجويز الاخذ بقول امام اخر و قد قلنا ان للمناهج المذهبي ثلث اعتبارات اثنان منها ما به الاشتراك و هو فرضية الاخذ بما امر به السلطان باى مذهب كان او القاضى اذا فوض اليه ذلك و اباحة الاخذ باى مذهب كان و واحد منها ما به الامتياز و هو اعتبار رأى كل امام فالأول لان امر مجمع عليه بين الامة و كلما خالف هذا الاجماع فأول^٣ او مردود و قد مر آنفا شناعة من لا يترك قول واحد الى قول غيره على الوجه المذكور (اى فيما قبل) انه قد خالف اجماع الامة من الصحابة عليهم السلام و التابعين عليهم السلام و تابعى التابعين عليهم السلام قال المحدث الدهلوى هذا^٤ فيمن له ضرب من الاجتهاد و لو فى مسألة واحدة و فيمن ظهر له الحديث النبوى و ان خلافه قياس و فيمن يكون عامياً و يقلد رجلاً من الفقهاء بعينه يرى انه يمتنع من مثله الخطاء و ان ما قاله هو الصواب البتة و اضمر فى قلبه ان لا يترك^٥ تقليده و ان ظهر الدليل على خلافه و فى من لا يجوز ان يستفتى الحنفى مثلاً فقيها شافعيًا و بالعكس و لا يجوز ان يقتدى الحنفى بامام شافعى عليه السلام مثلاً فان هذا قد خالف اجماع القرون الاولى و ناقض الصحابة عليهم السلام

الفائدة الجلية: اعلم انه لا بد للمفتى فى كون الاحكام منيها عنها او مأموراً بها من معرفة ان هذا الوصف لها باعتبار الذات او باعتبار العرض و الا فيبقى متحيراً فى احكام كثيرة نسب اليها

^١: قوله لذلك القاضى أه فعليه ان يراعى شروط التفويض ١٢

^٢: قوله فللمناهج أه فالزلة انما يجئ من عدم التحقيق و عدم معرفة الشئ فى نفيه اثباته اهو باعتبار الاصل و الذات ام باعتبار خصوص الواقعة و العرض هذا كقولهم لا اجتهد بعد القرون الكذائية اذ هذا القول باطلاقة و كليته باطل بل هو هوس من هوساتهم كما قال المولوى عبدالحى عليه السلام فى النافع الكبير مقدمة الجامع الصغير نقلاً عن بحر العلوم اذ هو خلاف نصوص الباب و تحجير للفضل مع ان الفضل بيد الله يؤتية من يشاء و خلاف الاحاديث الواردة فى شأن آخر هذه الامة و ان امتى كمطر لا يدرى اوله خير ام اخره بل هذا شئ لم يعرفه الصحابة عليهم السلام و لا ائمة المذهب الا ان له محمل حسن بحمل النفى باعتبار الاغلب و الاثبات باعتبار الافراد و القلة هذا كاحاديث واردة فى خيريت آخر هذه الامة مع احاديث واردة فى افشاء الكذب و الفسق فيهم ١٢

^٣: قوله فمأول أه اى بعارض خاصة كوصية تقليد مذهب واحد و اخذ قول الامام فقط او ظاهر الرواية و نحوها فان حملها على الكلية و عدم تجويز العمل فى غيرها شئ قائله قد خالف اجماع القرون الاولى و ناقض الصحابة عليهم السلام و التابعين عليهم السلام كذا فى الحجة ١٢

^٤: قول هذا أه اى المذكور فى ما قبل من الشناعة و المخالفة المذكورة ١٢

^٥: قوله هذا أه اى اذا لم يتبع اجتهاده اذا بان له الحق او لم يتبع الحديث لان اتباع الدليل الموجه و اتباع الحديث قد اوصى به الائمة كما فى رد المحتار و

غيره ١٢

^٦: قوله لا يترك أه كما هو حال جهال زماننا و قد يزل به الخواص من حيث لا يشعرون ١٢

الامر والنهي والجواز وعدمه كمن سمع بنى الشارع عن الصلوة فحكم بكون الصلوات منبها عنها مطلقا ونسى عروض الواقعة والوجه الخاص ان النهى اما هو لاجل ان جاء الغريق ونحوه فهذا النهى بحسب العرض لا بحسب الذات فكذلك مسألة اتباع مذهب الغير وجد فيها التجويز كما وجد فيها عدم التجويز والشاهد هو تتبع الماهر المنصف في كتب جرى فيها بحثه الا ان اكثر اهل الزمان غافلون عن التمييز بين النفي والاثبات فوقعوا في مخالفة القواطع ولم يعلموا ان نفي التجويز انما هو من فروع قول الامام رحمته الله في حكم قاله بحسب رأيه لا من فروع ما قاله من تجويز اتباع مذهب الغير لانه مع فروعه امر مجمع عليه بين الامة من حيث الذات فالناقل عن الجامع الفصولين وحاشيته قد وقع بنقله واعتقاده في ورطة عظيمة لمخالفته نصوص الباب نحو قوله تعالى ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣] حيث خالف اطلاق النص وعمومه ومخالفته اجماع الائمة رحمته الله بل الامة من الصحابة رحمته الله والتابعين رحمته الله وتابعي التابعين رحمته الله كما قال المحدث الدهلوى رحمته الله في الحجة وغيره في غيرها وقد تقول على الله باختصاص تجويز اخذ الشريعة المحمدية صلى الله عليه وسلم على رجل واحد من الامة بعد انقطاع الوحي وقال على الله بما لا يعلم وهو كبيرة من الكبائر وقد التبس الامر على اكثر اهل العصر فلا يعلمون ما هو محمله عما هو مزاحمه ١٢

والتابعين^١ قاله في الحجة وايضا فيها وفي الجامع الفتاوى انه ان قال حنفى ان تزوجت فلانة فهي طالق ثلاثا ثم استفتى شافعيًا فاجاب انها لا تطلق ويمينه باطل فلا بأس باقتدائه بالشافعي رحمته الله في هذه المسئلة لان كثيرا من الصحابة رحمته الله في جانبه قال محمد رحمته الله في اماليه لو ان فقيها قال لامرأته انت طالق البتة وهو ممن يراها ثلاثا ثم قضى عليه قاض بانها رجعية وسعه المقام معها و

^١ قوله التابعين أه بل النصوص القرآنية والاحاديث النبوية قال الغزالي في بعض كتبه ان القول بقصر الحق على قول بعض النظار قول قريب الى الكفر متناقض بنفسه أه ملخصا فانظر ايها الاخ الماهر المنصف الخائف على دينه الى اهل عصرك كيف جعلوا منع الجمعة في المواضع المعمورة من قبيل الامر بالمعروف بتنفيذ العوام بان اقامة الجمعة في القرى دخول في مذهب الشافعي رحمته الله وانه لا يجوز وكيف وقعوا في مخالفة النصوص واجماع الامة من الصحابة رحمته الله وائمة المذاهب رحمته الله وتابعيهم رحمته الله وكيف غرهم ما سمعوا من المنع باخذ مذهب الغير مع جهلهم بانه لم يقل به ابوحنيفة رحمته الله ولا صاحبه رحمته الله وانما قال به بعض المشائخ تفريعا على ما قال به الامام في موضع الاختلاف واما باعتبار تجويزه الاخذ بمذهب الغير فانكار الجواز خروج عن المذهب كما هو خروج عن اجماع الامة مع نصوص الباب ولعل هذا تحقيق ينتفع به الماهر المنصف الخائف على دينه في مواضع كثيرة من افتائه فكيف بترك ما ان في تركه رد جميع اعمال البر من الصلوة والزكاة والصوم والحج وغيره مع انه قد تيقن عندنا ان القول بعدم جواز الجمعة في القرى انما هو من بعض اصحاب الرأى وان نسبته الى المذهب باعتبار التخريج والمصر عن ائمتنا رحمته الله وغيرهم انه لم يورد من الشارع نهى في جمعة العرفات ونحوها وقد نقل صاحب الفتوحات في حجها وصاحب الميزان في حجة اقوال العلماء على وجه يفضى الى اجماعهم على عدم منع الجمعة في موضع ما وعليه اجماع اهل الكشف

كذا كل فصل مما يختلف فيه الفقهاء من تحريم او تحليل او اعتاق او اخذ مال او غيره ينبغى للفقهاء المقضى عليه الاخذ بقضاء القاضى و يدع رأيه و يلزم نفسه ما الزم القاضى و يأخذ ما اعطاه قال محمد ﷺ و كذلك رجل لا علم له ابتلى ببيلة فسأل عنها الفقهاء فافتوا فيها بحلال او بحرام و قضى عليه قاضى المسلمين بخلاف ذلك و هى مما يختلف فيه الفقهاء فينبغى له ان يأخذ بقضاء القاضى و يدع ما افتاه الفقهاء آه و فيها ايضا لم يزل العلماء يجوزون فتاوى المفتين فى المسائل الاجتهادية و يسملون قضاء القضاة و يعملون فى بعض الاحيان بخلاف مذهبهم^١ آه قال المولى بحر العلوم فى الرسائل يجوز اقتداء التابع لمجتهد اخر كالحنفى للشافعى و بالعكس و هذا باجماع من يعتد باجماعهم لان العمل لكل مذهب حق و منجى فى الاخرة آه هذا مع ان المراد بالمجتهد هنا من له نظر فى الاستدلال و لو فى مسألة واحدة كما فى الحجة فكيف باحتجاجة (اى المعارض) بقواعد^٢ اطلاقها مردود بالاجماع و ترك قواعد اجماعية بين الصحابة رضي الله عنهم و التابعين و باعراضه عن مذهب امامه بانكاره تجويز امامه (باقامة الجمعة فى القرى و البوادي اخذا بمذهب الغير) خصوصا بعد ما ثبت احاديث الباب "الجمعة واجبة على كل قرية و الجمعة واجبة على كل قرية و ان لم يكن فيها الا اربعة" (و قد قال الائمة عليه السلام اذا ثبت الحديث فهو مذهب لنا) و نحوه فباى كتاب وجد بلوغ هذه الاحاديث الى امامه^٣ الا بليت و لعل و لم توصية الائمة عليه السلام اذا ثبت الحديث فهو

^١: قوله بخلاف مذهبهم آه و المختار الراجح من المذهب هو جواز الاقتداء بمذهب الغير مطلقا سواء كان للضرورة او لا و سواء كان فى العبادات او لا و سواء كان طالبا للرخص المذاهب او لا كالجمع بين الصلاتين فى السفر و معايشة زوجته فى البائن تقليدا للامام الشافعى عليه السلام لان الله تعالى و رسوله ﷺ لم يوجبا على احد ان يتمذهب بمذهب رجل واحد من الامة آه ملتقيا من الرد المحتار و فتاوى العلامة الشيخ عبدالحفيظ عليه السلام الحنفى مفتى مكة المشرفة صفحة ٥٨٢ و فتاوى العلامة الشيخ محمد طاهر عليه السلام سنبل المكي صفحة ٤٦١ و ٤٦٢ قلت قد يوهم هذه العبارات ان فى المسئلة هنا اختلافا و ليس كذلك عند التحقيق لان ما تسمع من عدم جواز الجمعة خلف الشافعية عليه السلام مثلا انما قال به بعض المشائخ عليه السلام تقريبا على ما قاله الامام عليه السلام باعتبار رأيه فهو من فروع قوله لا قوله هذا و اما باعتبار تجويزه الاخذ بمذهب الغير كما كان هو و اصحابه يقتدون خلف علماء المدينة من المالكية و غيرهم فانكاره انكار المذهب و اجماع الامة و النصوص الواردة فى الباب و افتراء على الشرع بعد انقطاع الوحى فما هذا التضييق بانكار اقامة ما ان فى عدم اقامته رد جميع اعمال البر خصوصا بعد ما ثبت ان المنع انما هو باعتبار تخريج بعض اهل رأى و المصرح ان اصل المذهب هو ايجاب او ترخيص الترك فقط للاجماع على انه لم يورد من الشارع نهى فى باب الجمعة باعتبار موضع ما ١٢

^٢: قوله بقواعد آه هو ما نقل من جامع الفصولين بقوله لا ينبغى للحنفى الحكم بخلاف مذهبه و بقوله و لم يجز له ان يأخذ بقول المالک عليه السلام و الشافعى عليه السلام و بقوله و اصحابنا لم يعتبروا خلاف مالک و الشافعى عليه السلام آه فلولا تأويل امثال هذا بوجوه خاصة لخيف على قائله سوء الخاتمة كما فى العلوم الاخلاقية و قد اتى بابا من الكبائر و هو افتراء على الشرع و قد خالف الايات القرآنية و الاحاديث النبوية و اجماع الامة ١٢

^٣: قوله الى امامه آه و انه قد اجاب عنها و كيف الاجابة و اصل مذهبه هو الايجاب او الترخيص و ما اشتهر من عدم صحة الجمعة فى بعض المواضع فى مذهبه انما هو باعتبار التخريج و ليس من اصل المذهب على ما طالعت الجامع الصغير و غيره مما يحوى الكتب الستة من ظاهر الرواية و الكتب الخالية من التخريجات و قد صرح ابو يوسف عليه السلام بعدم ورود نهى من الشارع و اقر عليه الجمهور ١٢



مذهب لنا مع ان هذه الجزئية مذكورة في كتب اصحابنا قال العلامة الشيخ عبدالحفيظ رحمته الله في فتاوى الحرمين بجواز اقامة الجمعة في البوادي تقليدا لمذهب الغير آه محصلا و قد صرح بها مطلقا جمع كثير من اعلام الهند من علمائنا الحنفية^٢ قال المحدث الدهلوي رحمته الله في الحجة والاصح^٣ عندي انه يكفي (اي في وجوب الجمعة) اقل ما يقال فيه قرية لما روى من طرق شتى يقوى بعضها بعضها خمسة لا جمعة عليهم و عدّ منها اهل البادية قال رحمته الله الجمعة على الخمسين رجلا اقول الخمسون يتقرى بهم قرية و قال رحمته الله الجمعة واجبة على كل قرية و اقل ما يقال فيه جماعة فاذا حصل ذلك وجبت الجمعة و من تخلف عنها فهو الاثم و ان الامراء احق باقامة الصلوة و هو قول على رحمته الله^٤ اربع الى الامام و ليس وجود الامام شرطا آه ملخصا قال "و نعم ما قال الشيخ المعظم قدوة الصوفية الكرام ابن العربي في الفتوحات المكية و من الناس من يكون هدهدى^٥ البصر و منهم خفاش النظر" اقول اما هذا فنعم فمن الناس من يرى الاشياء بنور الله تعالى من وراء حجاب الغيب رؤية الهدهد الماء من وراء حجاب الارض و تزوى له الارض فيكون مسافة بينه و بين شخص حضرت الرسالة رحمته الله مقدار ذراع و يراه شفاها متكلما مبشرا و يرى مجلس جميع الانبياء عليهم السلام و الاولياء رحمته الله و يشير اليه بايذاء المعاصرين اياه و كونه على الحق القويم و تضرر الناس بايذائه في دينهم و دنياهم و يرى في صحن العرصات بنقصان وزن علم بعض المعاصرين و

^١: قوله عبدالحفيظ آه الحنفى مفتى مكة مشرفة رحمته الله ١٢

^٢: قوله الحنفية اه الا انهم قالوا ان المنع من بعض اصحاب الرأى آه ملخصا فبهذا ظهر ان ائمتنا قائلون باطلاق الجواز كما صرحنا به عن الكتب الخالية من التخرجات فعليهذا اقامة الجمعة في نحو البوادي من مذهبنا باعتبار رأى امامنا و على الاول هي من مذهبنا باعتبار تجويز امامنا الاخذ بمذهب الغير فكيف بترك ما هو اعظم العبادات بعد الايمان بالله و اليوم الآخر و ان فى تركه رد جميع اعمال الخير ثم كيف بالاحاديث الواردة الصريحة فى الباب الى غير ذلك ١٢

^٣: قوله و الاصح آه و فى رسوم الفتوى ان التصريح فى الفاظ التصحيح مقدم على تصحيح الالتزامى بالعمل و لو الثانى فى متون المذهب ١٢

^٤: قوله هو قول على رحمته الله آه و ما ينسب اليه رحمته الله و الى غيره من عدم تجويزهم الجمعة فى بعض الاماكن انما هو باعتبار تخريج اقوالهم فهو بالحقيقة من اقوال بعض اصحاب الرأى و كيف خفى عليهم اقامة رسول الله رحمته الله فى القرى و الاسفار و اقامة الصحابة رحمته الله اياها فى جميع الاماكن زمن خلافة عمر رحمته الله و عثمان رحمته الله بامرهما كما هو المأخوذ من البيهقى و مصنف ابن ابى شيبه و المبسوط وغيره ١٢

^٥: قوله هدهدى آه فينبغى للمعتز المسكين ان يجتهد حتى يرى ماء الدليل تحت ارض تقليده و لا يكون كالخفاش الهارب الى دياجر تقليده من بعد ما بزغ شمس الدليل المحرم من اتباع الغير عن اتباع دليله و قد نقلنا عن الشيخ الاكبر ما قال فى باب ستين و خمسمائة من حرمة الاتباع بعد ظهور الدليل الموجه و حرمة تخصيص مذهب واحد ان كان من اهل التقليد عن قريب قلت و عليه بناء اقوال ائمة المذاهب الاربعة و اصحابهم بالفاظ مختلفة لان الاخذ بقول الله و رسوله رحمته الله باعتبار الذات و الاخذ بقول الغير انما هو بعرض انهم من اهل الذكر و نحن غير عالمين فاذا ظهر لنا وجه دليل و لو فى مسألة واحدة فذاك ١٢

يرى مانعى الجمعة فى العالم البرزخى على هيئة ان كتمانها احب من افشائه و منهم خفاش النظر لا يرى الاشياء كما هى و ان بزغ له نور احاديث شمس الشمس ﷺ ثم السر فى ضلالة بعض اهل زمان من منع حكم (من الاحكام الاجتهادية من بعد ما ظهر دليله من الحديث و غيره) مع كون مانعيه من قبل مثابون به هو ما قال الشيخ الاكبر فى كسوف الفتوحات فان اخطأ المجتهد فهو بمنزلة

فائده: ولا يخفى ان القول بان المتعين او الواجب هو الاخذ بقول ابى حنيفة رحمته الله او المتون او نحو ذلك حق و انما الضلالة فى حمله على الكلية و قد جاء عن ائمتنا بعدم تجويزهم الاخذ بقولهم ما لم يعلم من اين اخذوا مع ان تجويز الاخذ بمذهب الغير ايضا من قوله و فى متون مذهبه فينبغى ان لا يخرج من مذهبه بعدم اتباعه فى تجويزه مع ان فى هذا الخروج خلاف الائمة رحمهم الله و الامة ايضا فالتعين او الوجوب المذكوران انما هما من فروع ما قال به الامام رحمته الله باعتبار رأيه فى موضع الاختلاف و اما باعتبار تجويزه الاخذ بقول اى امام من الائمة فالتعين المذكور و الوجوب اقتراء محض على الشرع بعد انقطاع الوحي فكل ما يقال من التخصيص و نحوه فمحمول على وجوه خاصة ١٢.

الكسوف الذى فى غيبة المكسوف فلا وزر عليه و هو مأجور و ان ظهر له النص^١ و تركه لرأيه او لقياسه فلا عذر له عند الله تعالى و هو مأثوم و هو الكسوف الظاهر الذى يكون له الاثر المقرر عند علماء هذا الشأن و اكثر ما يكون هذا فى الفقهاء المقلدين لمن قالوا لهم لا تقلدونا و

^١: قوله ان ظهر له النص آه و هذا كظهور امر الجمعة ان ليس فيه الا ايجاب او ترخيص الترك لحديث ان اهل البادية من الخمسة الذين لا الجمعة عليهم اوردته المحدث الدهلوى فى الحجة و حديث الجمعة واجبة على كل قرية اوردته ايضا المحدث الدهلوى فيها و قال ان الاصح عندى انه يكفى اقل ما يتقرى به قرية و اقل ما ينطلق عليهم اسم الجماعة فمن تخلف عند هذا عن الجمعة فهو الاثم آه ملخصا و حديث "الجمعة واجبة على كل قرية و ان لم يكن فيها الا اربعة" كما فى كشف و الميزان رواه البيهقى و اقامة رسول الله ﷺ الجمعة فى سفر الحديبية و الحنين مع ترخيصه للناس يوم المطير بعدم الاجتماع كما فى ابى داود و اقامة معصب بن عمير رحمته الله الجمعة فى الحديبية و مع اثنى عشر رجلا و اسعد بن زرارة رحمته الله مع تسعة عشر رجلا كما فى المبسوط و اجماع الصحابة رحمهم الله بعد وفاته رحمته الله كما فى المجموعة الفتاوى عن البيهقى ان المؤمنين فى مصر و السواحل كانوا يؤدون الجمعة فى خلافة ابى بكر رحمته الله و عمر رحمته الله بامرهما و فيهم جماعة من الصحابة رحمهم الله و عن مصنف ابن ابى شيبه ان عمر رحمته الله كتب الى البحرين ان ادوا الجمعة اينما كنتم و صححه ابن خزيمة و فى المبسوط ان عمر رحمته الله كتب الى ابى هريرة رحمته الله ان اقم الجمعة بجواثى و حيثما كنت آه و اجماع الائمة رحمهم الله على ان اقامة الجمعة فى نحو العرفات دائرة بين الايجاب و ترخيص الترك فحسب كما فى حج الفتوحات و حج الميزان و اجماعهم على انه لم يورد من الشارع نهى فى باب الجمعة اصلا كما فى حج الميزان و اجماع اهل الكشف على انه لا تحجير فى الجمعة كما فى حج الميزان ايضا و تحقيق كثير من المحققين من اهل مذهبنا ان نسبة المنع الى المذهب انما هو باعتبار تخريج بعض اصحاب الراى فلذا ترى كل ما استدلوا به من التخمينات الواهية فى مقابلة النصوص كما فى المجموعة الفتاوى و فتاوى اهل البخارى المطبوع فى مطبع كاكان صفحة ٧١ و ٧٢ و ١٢

اتبعوا الحديث المعارض لكلامنا فان الحديث مذهبنا فابت المقلدة من الفقهاء ان توفى حقيقة تقليدها لامامها باتباعها الحديث عن امر امامها وقلدته في الحكم مع وجود المعارض فعصت الله تعالى في قوله ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾ [الحشر: ٧] وعصت الرسول صلى الله عليه وسلم في قوله فاتبعوني و عصت امامها رحمته الله في قوله خذوا بالحديث اذا بلغكم و اضربوا بكلامي الحائط فهؤلاء الفقهاء لا يزال كسوف الشمس عليهم سرمداً الى يوم القيامة فيتبرأ منهم الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم و الائمة فانظر مع من يحشر مثل هؤلاء انتهى بحروفه قال "و بعد اللتيا و التي رأيت سوء صنيع من ينتحل الى العلم و ان كان حرياً بان لا يسود به كتاب و لا يلفظ في خطاب الا لدفع اغترار الجهال" اقول ايذاء بلا موجب يغفره الله تعالى و لولا تسويل النفس لكان ينبغي ان يزداد محبة الاخوة في تلك الاختلافات التي هي بمنزلة المشورة ففعل في الناس من هو فان في آية و هو القاهر فوق عباده و هو صاحب الصولة يتضرر اولياء الوقت بايذائه في دنياهم و اخرتهم فكيف بغيرهم فقد بين الامام الرباني رحمته الله و الشيخ الاكبر رحمته الله بعض احواله و استعاذ بالله تعالى من ايذائه شاه فقير الله العلوى في كتابه المسمى بقطب الارشاد قال "و قال مرة في مجلس المناظرة ان صلوة الجمعة صحيحة في القرى الصغيرة بدون المصر و اذن الامام و ان كانا شرطين لصحة الجمعة و هي مشروطة بهما لان المشروط لا يتوقف على الشرط" اقول كانه بصدد الايذاء حيث لم ينقل كل ما قلت له و هو ان الاصل في شرط الاداء و اركانه^١ ان ترعى عند

^١: قوله و اركانه أه اى حيث شمل قوله تعالى ﴿اقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [البقرة: ٤٣] للقارى و الامى و القادر على القيام مثلاً و العاجز عنه فلا بد للجميع من

اقامة الصلوة فان مع القدرة على القراءة و القيام فمع مراعاتهما والا بقدر الامكان و يسقط مراعاتهما و ذلك لبقاء الايجاب و الطلب مع عدم التكليف بما لا يطاق فكذلك امر الجمعة شامل لجميع المؤمنين فلو فرضنا شرطية المصر و السلطان لا بأس به حيث تسقط عند العجز و لا بد من اتيان المأمور به لبقاء

الايجاب و الطلب الا من وجه ترخيص الترك فقط ١٢

القدرة عليها و تسقط^١ عند عدمها دون اصل^٢ العبادة^٣ و هذا كوجوب الصلوات و صحت ادائها بقدر الامكان عند العجز عن استقبال القبلة و ستر العورة و الطهارة الثوب و الركوع و القيام و السجود و القراءة مثلاً و عدم حضور السلطان فى الجمعة كما صرح به فى الفتاوى فكذلك المصر على فرض شرطيته لان صحتها عند عدم القدرة على احده شرطى الاداء و عدم الصحة عند عدم القدرة على الآخر (و هو المصر) فيه تدافع اغراض الشرع مع ان عدم الصحة بدون المصر مع العجز ان كان^٤ من طرف نفس الجمعة فهو خلاف اكديتها وان كان من اجل اصابة الظهر ففيه التمسك بالنصوص المقدمة على وجه فيه المزاخمة بالنصوص المتأخرة و هو باطل اجماعاً و ان كان لاجل عدم الشرط فالشروط ساقطة بعدم القدرة عليها كالاركان هذا لئلا يردده صحيح افعال

^١: قوله و سقط أه بل لا نص ورد على العاجز بمراعاتها بالنص القرآنى ١٢

^٢: قوله دون اصل أه لوجود القدرة على اصلها فهو داخل تحت الامر القاطع المطالب فترى انه لا كلام فى صحة جمعة الخطيب و من معه و ان عجزوا عن السلطان و جميع الشروط القواطع فكذا امر المصر و مدعى الفرق من المجانين هذا ثم هذا فكيف اذا ثبت اقوال النبى ﷺ و افعاله ﷺ فى جمعة القرى و البوادرى و اقوال الصحابة رضيم و افعالهم فيها كما فصلنا ١٢

^٣: قوله العبادة أه اى اذا كان مورد نص الايجاب اعم من مورد نص الصحة بخلاف ما اذا كان الموردين واحدا كالعقل و الطهارة عن الحيض و النفاس مثلاً حيث لا يصح المشروط بدون الشرط و ان عجز عنه و فيه بسط بسيط قد عجز عن تفاصيله خواص العلماء فضلاً عن غيرهم فلله الحمد و اليه المتاب ١٢

^٤: قوله العبادة أه و ذلك باشارة الشارع فى موضع و بالتصريح فى موضع آخر فالامر بالركوع و القراءة مثلاً مورد حالة القدرة عليهما و الامر بالصلوة مورد اعم من حالة القدرة عليهما و العجز عنهما فاذا امر باقامة الصلوة مع العجز عن اتيان الركوع و القراءة فقد اشار بسقوط الشرط و وجود اداء المشروط بدون عدم التكليف الا بالوسع فكذلك لو فرضنا حديث على ﷺ شارطاً للمصر يسقط هذا الشرط عند العجز عنه كما قالوه فى السلطان تجب الجمعة بدون له لان المورد النصوص الموجبه اعم من حالة القدرة المصر و عجزه من الاية و الاحاديث المصرحة نحو "من كان يؤمن بالله و اليوم الآخر فعليه الجمعة" الحديث و "الجمعة واجبة على كل قرية" و "الجمعة واجبة على كل قرية و ان لم يكن فيها الا اربعة" فكيف اذا انضم اليها فعل رسول الله ﷺ و الصحابة رضيم باقامة الجمعة فى القرى و نقل العارفون عن ائمة المذاهب ايضا و اجمع عليه اهل الكشف بل قال الشيخ الاكبر ﷺ فى حج الفتوحات ان اقامة الجمعة فى العرفات من اوجب الواجبات مع ان انكار الاخذ بمذهب الغير خروج عن المذهب على زعم الانتصار فلنا اقامة الجمعة فى البوادرى و لو فرضنا عدم الجواز على رأى امامنا قال الامام عبدالحفيظ ﷺ مفتى مكة المشرفة ان اقامة الجمعة فى البوادرى تقليدا لمذهب الغير جائزة أه محصلاً فمن هنا علمت ان لا شئ فى هذا الباب اشد فساداً من دعوى الاجماع على عدم جواز الجمعة فى البوادرى فكيف بالدعوى بتخصيص الاية القرآنية ١٢

^٥: قوله على احد أه و هو اذن السلطان و من فى معناه ١٢

^٦: قوله ان كان أه اذ من الفضائخ القول بعدم صحة الصلوات الخمسة و سقوطها لمن عجز عن اتيان المساجد لبعده و نحوه استدلالاً بحديث "لا صلوة لجار المسجد الا فى المسجد" اذ لا مقابلة بين هذا الحديث و نحوه بل و لا النصوص القرآنية الواردة لاثبات الشروط و الاركان و بين عموم الموجبات المطالبة و اطلاقها نحو قوله تعالى ﴿اقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [البقرة: ٤٣] فكذلك النصوص الموجبة المطالبة للجمعة عامة مطلقة و النصوص الواردة لبيان ادائها لم توقع

فى مزاحمتها لانها ساكنة عند العجز فلذا اجمع ائمتنا ﷺ على انه لم يورد من الشارع نهى فى باب الجمعة كما فى حج الميزان ١٢

النبي ﷺ ^١ و صريح اقواله ﷺ ^٢ قال "و قال مرة ان هذه الشروط لم يكن في مذهب الحنفية بل كان رجل خائن من خلفاء بني امية تداخل في هذا المذهب و اندرج من عند نفسه في الكتب ان هذه الشروط قال بها ابو حنيفة رحمته الله فحكم هذا المنتحل في هذا المجلس بان ما في المتون و الشروح و الفتاوى و الكتب الشافعية من هذه الشروط من اكاذيب هذا الخائن و المصنفون لم يقفوا ^٣ على هذا الخيانة بل المنتحل وقف عليها فانظروا ايها المسلمون الى قباحة هذا القول و الى جرئته الى تخطية العلماء المجتهدين الذين هم نقال الاثار و جمال الاخبار و عليهم بناء نقل الايات و الاحاديث و اثار الاصحاب و اقوال المجتهدين" اقول نسبة هذا القول الى افتراء على و لم اقل به و لعل قائله هو بعض فضلاء الوقت رحمته الله على ما سمعت به مع ان عائبه صدر عنه كلمات مزخرفة تنبئ عن ضيق النفس مع شدة غفلته عن تحقيق المقام؛ و ذلك لان الكلام قد يكون فهي اظهار النقص و توجه المتكلم

^١: قوله صحيح افعال النبي ﷺ آه باقامته ﷺ الجمعة في سفر الحديبية والحنين كما في ظاهر ابي داود و كذا افعال الصحابة رضي الله عنهم كاقامة مصعب بن عمير رضي الله عنه اياها مع اثني عشر رجلا في الحديبية و اسعد بن زرار رضي الله عنه مع تسعة عشر رجلا كما في المبسوط و كذا اقامتهم اياها في المدينة و هم اربعون رجلا قبل هجرة النبي ﷺ بامره ١٢

^٢: قوله و صريح اقواله ﷺ آه كقوله ﷺ "الجمعة واجبة على كل قرية" كما في الحجة للمحدث الدهلوي رحمته الله و قوله ﷺ "الجمعة واجبة على كل قرية و ان لم يكن فيها الا اربعة" كما في الميزان و الكشف و هو مذكور في البيهقي عن ام عبدالله الدوسية عن رسول الله ﷺ و القول بان لعله بلغ الامام واجاب عنه تخمين لا وجود له في الكتب كيف و قد ثبت عنه و عن بقية الائمة ايجاب الجمعة او ترخيصها ١٢

^٣: قوله لم يقفوا آه بادر المسكين الى اظهر ما في صدره قبل التتبع في كلام القوم ففي الفتوحات لم يأت بشئ من هذه الامور نص من كتاب و لا سنة فاذا صحت الجماعة وجبت الجمعة لا غير آه اى لا يحتاج الى شرط آخر غير تصحيح الجماعة فعم النفى و ان كان ايراده لخصوص جواز التعدد و في حجه بالجمعة في الوجوب و قال فلا واجب اوجب من جمعة عرفة سواء كان الناس قليلين او كثيرين مادام ينطلق عليهم اسم الجماعة و سواء كان الامام مقيما او مسافرا انتهى ملخصا و في حج الميزان بين اختلاف ابي يوسف رحمته الله مع بقية الائمة رحمته الله في جمعة عرفة على وجه يفرض الى اجماعهم على انه لا منع فيها و اجماعهم على انه لم يورد من الشارع نهى في جمعة عرفات و كذلك بين في حج الفتوحات اختلاف العلماء على وجه يفرض الى اجماعهم على ان امر جمعة العرفات دائر بين الوجوب و عدمه لا عدم الجواز و عليه اجماع اهل الكشف كما في حج الميزان بل قال بعض العارفين ان هذه الشروط للتخفيف عند الائمة لا الصحة كما في جمعة الميزان و اعترف جم غفيرة من اعلامنا الحنفية ان هذه الشروط انما نسب الى المذهب باعتبار تخريج بعض اصحاب الراى فلذا ترى كل ما استدلل به تخمينات واهية باطلة في مقابلة النصوص المصرحات القواطع كما في مجموعة الفتاوى و فتاوى اهل البخارى المطبوع في مطبع كاكان صفحة ٧١ و ٧٢ الى غير ذلك ١٢

^٤: قوله تحقيق المقام آه فهذا راى محض فيه اغاليط في مقابلة قوله تعالى ﴿فَإِنْ تَنَزَّعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [النساء: ٥٩] فلو انه اجاب عن قوله تعالى ﴿ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [الجمعة: ٩] و عن الاحاديث الواردة الدائرة بين الايجاب و ترخيص الترك بكثرتها و حديث "الجمعة واجبة على كل قرية" و حديث "الجمعة واجبة على كل قرية و ان لم يكن فيها الا اربعة" و حديث "ان اهل البادية من الخمسة الذين لا جمعة عليهم" بما تشرح به قلوب اخوان الصفا او رجع اليها لكان خير له و اقوم ١٢

اليه قصداً و قد يلزم ظهور النقص مع عدم توجهه اليه بل هو بصدد اثبات امر آخر فالتنقيص مقصور على الاول لا الثانى و الا لكان قوله تعالى ﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣] تنقيصاً لبعض انبيائه على نبينا ﷺ بل مثل هذا مشحون فى كلام الله تعالى و رسوله ﷺ و العارفين و العلماء من الفقهاء و اصحاب الحديث بل كافة الناس و لو عد مثل هذا تنقيصاً فرضاً فليس باول قارورة كسرت فى الاسلام و لطال العائب فى تنقيص العلماء مدة تدريسه حاشا و كلا لا يقول به الا سفيه او معاند فنسبة القباحة و الجرأة الى القائل المذكور اizard بلا موجب بل عليه الجواب بما تقبله القلوب و تشرح به الصدور لان هذه الاختلافات بمنزلة المشورة فى امر الدين ليس فيها تفسيق و لا تضليل^٢ فلذا اجمع اهل القرون الاولى من الصحابة رضي الله عنهم و التابعين رضي الله عنهم و تابعى التابعين رضي الله عنهم بجواز الاخذ بقول امام غير امامه اذ كل منا يؤخذ منه و يترك الا الله تعالى و رسوله ﷺ و يأبى الله تعالى العصمة لكتاب ما خلا كتابه قال "و اذا طعن^٣ المنتحل فيهم بعدم وقوفهم بالاقتوال الموضوع و عدم تميزهم بين الحق و

^١: قوله و لطال أه و لوقع المعارض المسكين بانكار اقامة الجمعة تقليداً لمذهب الغير بناء على قوله فى ورطة عظيمة و هو طعن الصحابة رضي الله عنهم و الائمة رضي الله عنهم و الاحاديث الواردة فى الباب و اطلاق النص القرأنى اذ جواز الاخذ بمذهب الغير ثابت باجماع الصحابة رضي الله عنهم و الائمة رضي الله عنهم بل جميع الامة كما لا يخفى على من طالع الحجة الكشف و الميزان و غيرها و من الاحاديث الواردة فى اتباع جميع الصحابة رضي الله عنهم و فضائل الامة و نحو قوله تعالى ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣] و تخصيص الجواز بمذهب واحد افتراء على الله و رسوله ﷺ بعد انقطاع الوحي فكيف اذا انضم الى هذا التجويز (اى تجويز الاخذ بمذهب الغير) نقل صريح عن ائمة المذاهب رضي الله عنهم و الناقلون هم العارفون الراسخون فى العلم ان ليس فى الباب الا ايجاب او ترخيص بل زاد فى حج الميزان ما يفضى الى اجماع ابي يوسف رضي الله عنه مع بقية الائمة رضي الله عنهم على انه لم يورد نهى من الشارع فى هذا الباب و الى اجماع اهل الكشف على انه ليس فى الجمعة تحجير بل قال الشيخ الاكبر فى حج الفتوحات ان اقامة الجمعة فى العرفات من اوجب الواجبات و لو كان مخالفة بعض الائمة طعناً فيهم و ازدراء كما زعم هذا المسكين لم يسلم مسلم من ذلك و يكون هذا المسكين رئيسهم فى الوقوع فى هذه الورطة كلا و حاشا ان يعد مثل هذا طعناً فله الحمد ١٢

^٢: قوله و لا تضليل أه قال المولى عبدالحى رحمته الله فى مقدمة المأطا للإمام محمد رحمته الله و لعلمى هذه الاختلافات الواقعة بين الائمة فى الفروع الفقهية المأخوذة من اختلافات الصحابة رضي الله عنهم و الروايات النبوية ليس فيها تفسيق و لا تضليل و من نطق بذلك فهو احق بالتضليل انتهى بحروفه ١٢

^٣: قوله و اذا طعن أه و لا يخفى على الماهر المنصف الخائف لدينه ان امر هذه الامة بينهم شورى ليس فيه تفسيق و لا تضليل و من تكلم به فهو احق به و الرد الى الله و الرسول هو المأمور به و فهم الطعن منه من عشو العين و عماية القلب فكيف بهذه الاغلوطات فى مقابلة كتاب الله تعالى و فى فتاوى البخارى صفحة (٧١ و ٧٢) بما ملخصه ان هذه الشروط فى الجمعة تخمينات واهية فى مقابلة القواطع و انه لا يجوز التقليد على وجه يظن انه لا يوجد خطأ فى المتن و كتب المذهب خصوصاً فى مقابلة قوله تعالى ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢] و قد تفتن اعلاما لبخارى فى الوقاية ثمانين موضوعاً من النقص و قرأ المزينى كتاب الشافعى رحمته الله عليه ثمانون مرة و وجدوا فيه نقصاً فى كل مرة حتى اذا تم ثمانون مرة و وجدوا فيه نقصاً قال الشافعى رحمته الله هيه يأبى الله العصمة لكتاب الا كتابه ١٢

الباطل فكيف الاعتماد عليهم بنقلهم المذهب" اقول قد علمت ان ليس في نقله طعن بنسبة الجهل الى العلماء باعتبار هذا الخصوص فضلا من ان يكون فيه تسجيل بعدم وقوفهم بجميع الاقوال الموضوعة وعدم تمييزهم بين الحق والباطل فما لتكرار هذا القلب السوء (اي قوله المنتحل) بظنه على اخيه المسلم ﴿بِئْسَ الْاِسْمُ الْفُسُوقُ بَعْدَ الْاِيْمَانِ وَ مَنْ لَّمْ يَتُبْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [الحجرات: ١١] مع ان كونها (اي الشروط) في المذهب مرهون بجوابه عن قول الخصم ان المذهب هكذا و عن الاحاديث الواردة في الباب لا بلعله بلغ الامام و اجاب عنها فكيف بهذا التخمين خصوصا بعد ما جاء^١ عن الائمة عليهم السلام صريحا^٢ ما يوافق الاحاديث المصرحة بذكر جميع القرى و ترخيصهم لاهل البوادي على وفق حديث ورد في ترخيصهم قال "ولقد صدق^٣ الشيخ الاكبر مقتداء طريق الانور كم نعمة لله اخفاها شدة ظهورها و استحساب كرورها على المنعم عليه و مرورها ﴿وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ مُّعْرِضُونَ﴾ ﴿وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ بل لا يشعرون بل لا يشكرون و من خرج عن هؤلاء لا يهتدون بمنار العلم ولا يصطلون بناره و لا يبصرون بانواره بل ينكرونه اذا سمعوه و لا يحصلونه في ما جمعوه" اقول اما نحو هذا و امثاله فنعم لا يجوز الخروج عن زمرتهم اذ هم العلماء الاتقياء الاصفياء الوارثون من الانبياء و المرسلين عليهم السلام احكام شرعهم و انواره لهم قلوب عرشية مع اجساد فرشية يفخر بهم الجبار و تحير في شأنهم الملائكة عليهم السلام ظاهرين على الحق على ما عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم و اصحابه رضي الله عنهم الى يوم القيمة لا يضرهم من خالفهم لا نفرط في اتباعهم و لا نكذبهم

^١: قوله بعد ما جاء آه و ان نسبة الشروط الى المذهب باعتبار التخريج لا اصل المذهب ١٢

^٢: قوله صريحا آه فما نسب الى المذهب من عدم جواز الجمعة في القرى و البرارى فباعتبار قول بعض اصحاب الراى كما فى المجموعة الفتاوى فترى كل ما قيل من دليل المنع من التخمينات الواهية كما فيها ايضا و فى فتاوى اهل البخارى صفحة ٧١ و ٧٢ و ١٢

^٣: قوله قال و لقد صدق آه و لو صدق المعارض الشيخ فى قوله فى حج الفتوحات ان الجمعة فى العرفات من اوجب الواجبات لكان خيرا له من نقل ما هو عند التحقيق عليه لاله فلله الحمد و اليه المتاب و لو طالع المسكين قول الشيخ فى جمعة الفتوحات لكان خيرا له ايضا حيث قال الشيخ المذكور هناك انه لم يأت بهذه الامور من نص من كتاب و لا سنة فاذا حصل ما يطلق عليه اسم الجماعة وجبت لا غير آه و لو طالع المسكين عبارة الجامع الصغير و حج الفتوحات و حج الميزان و جمعة عرفات و منى من خلاصة الفتاوى و لراى ان امر الجمعة ايجاب او ترخيص فى تركها باتفاق ائمتنا الثلاثة و غيرهم و انه لا يتصور نهى عنها من حيث هى و اما من حيث ان لها شروطا و اركانا فهو مقصود حال مقدوريتها لا العجز فترى صحة الجمعة من العاجز عن جميع الاركان و الشروط القواطع فكذا حكم المصر و السلطان على فرض تسليم ما قاله اهل التخريج ١٢

فى قولهم كل واحد منا يؤخذ من قوله و يترك ما خلا الله و رسوله ﷺ و اذا ثبت الحديث فهو مذهب لنا و ان من القرآن و الاحاديث حظوظ محفوظة لآخر هذه الامة اذ هم كالمطر لا يدرى اوله خير ام آخره و فيهم مجددون يجدد هذا الدين فى رأس كل مائة بتعريض الاقسية و نتائجها الى نصوص واردة فى ابوابها من خرج عنهم فى عصرهم لا يهتدون بمنار العلم و لا يصطلون بناره و لا يبصرون بانواره بل ييقون فى اودية ظنونهم مبرودين عمين عن رؤية احاديث الباب^١ بل ينكرونها اذا سمعوها بعدم ايجاب العمل بها و لا يحصلونها فيما جمعوها و ذلك على ظن بلوغها الى الامام ﷺ و انه قد اجاب عنها و يحملون وجوب العمل بالمذهب على التخصيص و الكلية و قصر المذهب على عروة واحدة من العروات الثلاثة المذهبية و هو اعتبار رأى الامام فقط فيخرجون عن المذهب^٢ (بل عن انوار المنصوص و اجماع الامة) على زعم الانتصار قال "و فى الربع الثالث من احياء العلوم كل من ادعى مذهب امام و هو ليس يسير بسيرته

^١: قوله احاديث الباب أه اذ كلها دائرة بين ايجاب الجمعة و بين ترخيص تركها فقط نحو الجمعة واجبة على كل قرية اوردته المحدث الدهلوى و نحو "الجمعة واجبة على كل قرية و ان لم يكن فيها الا اربعة" كما فى الكشف و الميزان رواه البيهقى و نحو "خمسة لا جمعة عليهم و منهم اهل البادية" اوردته المحدث الدهلوى و غيرها من الاحاديث بكثرتها و فهم كون حديث على ﷺ من الموانع من جمعة القرية و البرية زلة لانه لبيان الاداء لا مزاحمة بينه و بين نصوص الايجاب لاختلاف الجهة فلو فرضنا ثبوت شرطية المصر به لكان ضرورة هذا مراعاتاً عند القدرة عليه و اما عند العجز فالحديث ساكت كباقي النصوص المثبتة للاركان و الشروط عند العجز عن مراعاتها و الموجبات المطالبات باقية مع ان الحديث معلل بعلّة الاجتماع حيث يكون المصر جامع فالمدار المؤثر هو الاجتماع فلا مفهوم للمصر فالمستثنات هى حالة الافتراقية و الوجدانية لا القرى و البوادي و كيف و قد يقيم رسول الله ﷺ فى سفر حديبية و الحنين الا يوم المطير للرخصة كما فى ابى داود و مصعب بن عمير ﷺ فى الحديبية مع اثني عشر رجلاً و اسعد بن زرارة ﷺ مع تسعة عشر رجلاً كما فى المبسوط و المسلمون فى مصر و السواحل مع الصحابة ﷺ فى خلافة عمر ﷺ و عثمان ﷺ بامرهما كما فى البيهقى و كتب عمر ﷺ الى ابى هريرة ﷺ فى البحرين ان اد الجمعة بجواثى و حيثما كنت كما فى المبسوط و كتب الى اهل البحرين ان ادوا الجمعة اينما كنتم كما فى مصنف ابن ابى شيبه و صححه ابن خزيمة و بين الشيخ الاكبر فى حج الفتوحات اختلاف العلماء فى جمعة العرفات على وجه يدور بين الايجاب و عدمه فقط اجماعاً ثم قال هو ان اقامة الجمعة فى العرفات من اوجب الواجبات مادام ينطلق عليهم اسم الجماعة أه ملخصاً و بين الامام عبدالوهاب الشعرانى فى حج الميزان اختلاف العلماء على وجه يفضى الى اجماعهم على جواز جمعة العرفات و انه لم يورد من الشارع نهى فى نحو جمعة العرفات اجماعاً صرح به ابويوسف ﷺ فى قوله بجمعة العرفات و اقر عليه الجمهور فى قولهم ان عدم اقامة الجمعة فيها اخف و لو حمل ما فى المتون و الشروح و الفتاوى من عدم جواز الجمعة فى القرى و البرارى على حالة القدرة على المصر و عدم التحرج فى اتيانه لكان اقرب الى الحق بمسافة من النصوص و الدراية و ذلك لثلاث يفضى الى نهى الجمعة فى موضع ما بجميع الاعتبار لانه يرده اجماعهم على اصل الجواز فى نحو جمعة العرفات و على انه لم يورد من الشارع نهى فى ذلك و النصوص الواردة فى الباب و افعاله ﷺ و الصحابة ﷺ الا انه يأب هذا الحمل بعض تصريحاتهم و لا بأس به لانه من فروع تخريج عدم جواز الجمعة فى القرى و هو باطل ما لم يقيد بوجه خاص لا يفضى الى منع الجمعة فى موضع ما بكل اعتبارات اذ هو خلاف ما قد علمت و خلاف نظائره من شروط الصلوات الباقيات بل خلاف نظيره من السلطان اذ الجمعة صحيحة بدونه عند عدمه و ان فرضنا اشتراطه كما هو المصرح فى الفتاوى و دعوى الفرق مع قولهم ان كل واحد من شروط الاداء من التخييمات الواهية ١٢

^٢: قوله عن المذهب أه حيث انكروا ما جوزه امام المذهب من الاخذ و العمل على قول امام من الائمة و اهل الذكر بل يخرجون به عن اجماع الامة كما قدمنا فله الحمد و هو المستعان ١٢

فذلك الامام خصمه يوم القيمة اذ يقول له كان مذهبي العمل^١ دون الحديث باللسان و كان الحديث باللسان لاجل العمل لا لاجل الهذيان فما لك خالفتني في العمل و السيرة التي هي مذهبي و مسلكتي الذي سلكته و ذهبت فيه الى الله تعالى ثم ادعيت مذهبي كاذبا و هذا مدخل عظيم من مداخل الشيطان فقد اهلك به اكثر العالم و قد سلمت المدارس لا قوام قل خوفهم من الله تعالى و ضعفت في الدين بصيرتهم وقويت في الدنيا رغبتهم و اشتد على استبتاع حرصهم انتهى" اقول اما هذا فنعم و كون نقله له لا عليه مرهون بالجواب^٢ عما قلنا ان قصر الحق في كتاب معين او المتون مثلا او بالفاظ الترجيح بل في مذهب واحد خلاف قرون الاولى و من الصحابة رحمهم الله و التابعين رحمهم الله و تابعي التابعين رحمهم الله و ان نقل المتون لاصل المذهب ليس بكلية بل ما نسب الى المذهب و هو في الحقيقة من تفريع ضابطة اخرجها بعض المتأخرين لتأسيس اصول المذهب فهو على ضابطة اخرجت على قول صاحب المذهب لا قوله اكثر من ان يحصى^٣ (خبر ما) خصوصا في كتب لم يلتزموا اصحابها

^١: قوله العمل أه هذا شئ قاله الغزالي في حق اهل عصره يتعلمون العلم و يهتمون بالعمل كما يشهد عليه السوق و ليس مراده ان ائمة المذاهب اوصوا بالاخذ باقوالهم دون مذاهب اخوانهم لان جواز الاخذ بقول من كان من اهل الذكر هو المنصوص عليه اتفق عليه الامة المحمدية رحمهم الله من الصحابة رحمهم الله و التابعين رحمهم الله و تابعي التابعين رحمهم الله و ليس ذلك مخصوصا برجل واحد من الامة لان ذلك افتراء على الشرع بعد انقطاع الوحي فكيف التشنيع على من اخذ بالحديث الصحيح و الدليل الموجه الذي اوصى به امامه رحمهم الله خصوصا من استخلص صريح اقوال امامه رحمهم الله عما نسب اليه باعتبار الرأي و التخريج فعدم ورود نهى من الشارع من الجمعة (والنهى عنها بدون المشروط ليس نهيا عنها حقيقة بل هو امر بمراعات شروطها عند القدرة عليها) باعتبار ما اجماعا فامرها دائر بين اليجاب و الترخيص فقط و ما نسب الى امامنا رحمهم الله و صاحبيه رحمهم الله من عدم الجواز فباعتبار التخريج كما يشهد عليه التتبع و جميع ما قلنا مأخوذ اجزائه من كتب شتى كجج الفتوحات و حج الميزان و جمعته و رحمة الامة و الكشف و الحجة و المجموعة الفتاوى و فتاوى البخارى المطبوع في مطبع كاكان صفحة ٧١ و ٧٢ و غيرها و المعارض المسكين مرهون بالجواب عن الكل و الا يبق محبوسا في مخالفته المذهب باعتبارات او باعتبار قلله الحمد ١٢

^٢: قوله مرهون بالجواب أه و ان لم يأت به فما له لا يسير بسيرة امامه في اخذه باحاديث الباب لامر امامه و لا يعتقد ما اعتقده امامه في تجويز الاخذ بقول بقية ائمة المسلمين و لا يذهب مذهباً ذهب فيه امامه الى الله تعالى و لا يسلك مسلك امامه في السير الى الله تعالى باتباع الاية و الاحاديث الواردة في الباب ورد الاحكام المتنازع فيها الى الله و رسوله رحمهم الله و قد قال الله تعالى ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [النساء: ٥٩] و قد قال امامه رحمهم الله و اصحابه رحمهم الله نحو لا يحل لاحد ان يأخذ باقوالنا حتى يعلم من اين اخذنا قلله الحمد و اليه المتاب

^٣: قوله من ان يحصى أه فنسبة عدم صحة الجمعة في القرى و البوادي الى المذهب من هذا القليل ١٢

^٤: قوله خصوصا أه ففي فتاوى البخارى المطبوع في مطبع كاكان صفحة ٧١ و ٧٢ بما محصله انه قد تفتن علماء البخارى في الوقاية ثمانين موضعا من النقص أه و ما تفتن هذا العبد الضعيف في المتون و الشروح و الفتاوى بكثرتها من النقص اكثر من ان يحصى بعضه على خلاف المذهب و بعضه على خلاف النصوص قال المولى عبدالحى رحمته الله في بعض رسائله عن بعض العلماء ان الفتاوى كالصحارى فيها الافعى أه ذلك اذ ياب الله العصمة بكتاب الا

الفرق بين صريح النقل و النتيجة كالهداية و التبيين و المبسوط و قاضىخان و امثالها و قد تكون الضابطة غير مطردة فالنقل الصريح (عن ائمتنا وائمة المذاهب الباقية) على جواز جمعة نحو عرفات مقدم على نتيجة اخرجت من القياس خصوصاً اذا كان الناقلون عن الائمة هم العلماء الراسخون العارفون للاحكام كما هى عليه و كان عليه اجماع اهل الكشف و صرح فى الكتب الخالية عن التخريجات ما يفضى الى اجماع الائمة خصوصاً ائمتنا عليه السلام ان الاختلاف للاولوية^١ و عدم رؤيتهم ورود نهى فى باب الجمعة (صرح به ابو يوسف رحمته الله و اقر عليه الجمهور) و رأيت عبارة الجامع الصغير فرأيت احتمال نفى الوجوب^٢ مرجحاً من احتمال نفى الجواز ثم رأيت تلك العبارة فى كتب اختلط فيها النتائج مع النقل الصريح و قد تغيرت الى عدم الجواز صريحاً و رأيت عبارة الكافى الحاوى لجميع ظاهر الرواية مغيرة الى شرطية المصر للاداء حيث نقلها بالمعنى فكان للتخريج دخل فيها (و مع ذلك نسب الى صاحب المذهب و نظيره غير محصى) فايضا قد صح عن الامام (بتصريحهم على عدم المنع و اجماعهم على اصل الجواز) جواز الجمعة فى البوادي باعتبار الرأى ايضاً كما ان من مذهبه هو جواز الاخذ بمذهب الغير و قد عم الله تعالى خطاب جميع المؤمنين

كتابه اذ وجود الخطاء فى الاجتهاد و الزلل فى الكتابة للاحكام امر مجمع عليه بين الامة تصديقاً لقوله تعالى ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢] معجزة لكتاب الله تعالى فلذا قالوا من لم يكن له ضرب من الاجتهاد فضرر افتائه فى الدين اكثر من نفعه او كما قالوا و المنكر عن وجود الخطاء مطلقاً خارج عن اجماع الامة و عن تصديق النص القرأى و هو أب عن اتباع الائمة فى اقوالهم المتقاربة الالفاظ المتحدة المراد ان لا تتبعونا فى اقوالنا حتى تعلموا من اين اخذنا و عليكم بالدليل الموجه و اذا ثبت الحديث فهو مذهبنا ايماناً و تصديقاً لقوله تعالى ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [النساء: ٥٩] فنحن نتبعهم و نسلهم ان كنا غير عالمين بالخطاء اذ هم اهل الذكر و لا نخص الهداية بالاخذ بقول البعض افتراء على الشرع بعد انقطاع الوحي و هذا هو الصراط المستقيم بين الافراط و التفريط ندعوا به فى صلواتنا و نعوذ بالله تعالى من جمود التقليد و عمايته باهمال وصاياهم فى الدين و نحن بصدد انتصار مذهبهم و ملتبس الحالة الكذائية متبرء منه الله تعالى و رسوله عليه السلام و الائمة عليهم السلام أه ملتقطاً مما قاله الشيخ الاكبر فى كسوف الفتوحات و الباب الاخر منها ١٢

^١: قوله للاولوية أه كما يفهم من حج الميزان من استدلالات الائمة عليهم السلام ١٢

^٢: قوله للاولوية أه قال ابو يوسف رحمته الله يصلى الجمعة فى عرفات كما فى الرحمة الامة و حج الميزان و قال الجمهور ان عدم اقامتها فيها اخف كما فى حج الميزان فقد علمت من العبارات ان لا قائل بالمنع و عدم الجواز اجماعاً و ايضاً قد اورد الشيخ الاكبر فى حج الفتوحات اختلاف العلماء على وجه ان لا قائل بالمنع اجماعاً و ان امر الاختلاف دائر بين الايجاب و عدمه فقط ١٢

^٣: قوله نفى الوجوب أه اى يكون المراد بالنفى هو نفى الوجوب لا الجواز بقربينة السوق و وجود الاجماع فى اصل الجواز فى الكتب الخالية عن التخريجات

^٤: قوله و قد عم الله تعالى أه و لو لا قطعية الشمول فى فعل الجمعة و ترك الظاهر ثم ترخيص فعل الظاهر فى بعض الاماكن و من بعض الاشخاص اخذاً من ترخيص ترك الجمعة هنا لدفع الحرج لا للمزاحمة لا يتصور اجماعهم على عدم المنع فى جمعة عرفات و اجماعهم على انه لم يورد من الشارع نهى فى

باية الجمعة و اطلقها ثم عم الامر بالسعى اليها و اطلق و حيث لا حرج في الدين و ان الله لا يكلف نفسا الا وسعها خفف بالترخيص للبعض و في بعض الاماكن و الوقائع^١ و اما عدم الصحة فلا مقتضى لها بل ينقلب فيه امر دفع الحرج على موضعه بالنقض و الاية قاطعة (اذ لم يقل احد بظنيها و لا ظنية الجمعة) باعتبار متنها (و التحقيق في التفسيرات الاحمدية) و مدلولها كباقي خطابات الشرع في الصلوة و الزكوة و غيرها لا تصوير ظنية باعتبار اخراج نحو الصبي و المجنون اذ ليس فيها تخصيصا حقيقيا اصطلاح عليه ائمة الاصول لعدم ورود نص قاطع مقارنة (يخص به الاية) بل هو تخصيص عقلي او عدم الدخول باعتبار الوجوب فقط فلا تخصيص حقيقيا ثم فسرهما و اكداهما^٢ احاديث الباب قال النبي ﷺ "الجمعة واجبة على كل قرية" و قال النبي ﷺ "الجمعة واجبة على كل قرية وان لم يكن فيها الا اربعة" و قال النبي ﷺ "الجمعة واجبة على كل محتلم" و قال النبي ﷺ "من كان يؤمن بالله و اليوم الآخر فعليه الجمعة" و قال النبي ﷺ "الجمعة حق واجب على كل مسلم" و قد اقام النبي ﷺ الجمعة في سفر الحنين و الحديبية (كما في ظاهر ابى داود) و اقامها مصعب بن عمير رضي الله عنه في الحديبية مع اثني عشر رجلا و اسعد بن زرارة رضي الله عنه مع تسعة عشر رجلا كما في المبسوط و في البيهقي ان اهل مصر و السواحل في زمان خلافة عمر رضي الله عنه و عثمان رضي الله عنه كانوا يؤدون الجمعة بامرهما و فيهم جماعة من الصحابة رضي الله عنهم و عن مصنف ابن ابى شعبة ان عمر رضي الله عنه كتب الى البحرين ان ادوا الجمعة اينما كنتم و صححه ابن خزيمة و قد

جمعة عرفات و لا يمكن الحكم بجواز جمعة المسافرين و المريض و نحوه و لا يثاب اهل البادية في تتبعهم الجمعة من حين خرجوا من بيوتهم و يرفع امر الجمعة بالكلية لانها حينئذ تصوير ظنية لتخصيص نصها فيصير مردودا بالقواطع الظهريّة الى غير ذلك من المفاسد و النقائص ١٢

^١: قوله و الوقائع آه و ابقى عزيمتها و خيريتها عاما مطلقا بنصه و هو صادق باخباره غير ناس بقوله ﴿ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [الجمعة: ٩]

^٢: قوله و اكداه آه و اتفق ائمة الاصول ان موجب الامر عند وجود القرائن محمول على ما تقتضيه القرائن و قد نص الله تعالى على خيريتها على العموم و الاطلاق وجاء الاحاديث بكثرتها دائرة بين الایجاب و ترخيص الترك فموجب امر الجمعة هو الطلب الشامل للايجاب و الاستحباب بالاشتراك المعنوي او الایجاب المنقسم الى الشدة و الضعف و اما النهي فليس من احتمالات الامر حتى يشمل بدعوى القرينة بل هذا الاحتمال مردود به و حديث على رضي الله عنه لم يوقع في مزاحمة الامر و ذلك لاختلاف الجهة كنظائره من نحو حديث "لا صلوة لجار المسجد الا في المسجد" و حديث "لا صلوة لمن لا يقيم صلبه" و حديث "فلا صلوة لفرد صلى خلف الصف" و نحوه حيث لم توقع في مقابلة قوله تعالى ﴿اقِيْمُوا الصَّلَاةَ﴾ [البقرة: ٤٣] و نحوه فلا دلالة لها على سقوط وجوب الصلوة و عدم صحتها لمن عجز عن هذه الامور بل الوجوب باق و الاداء كامل حينئذ كالعاجز عن القراءة و القيام و الركوع و السجود و استقبال القبلة و ستر العورة و ذلك لاختلاف الجهة ١٢

اقام الجمعة الصحابة رضي الله عنهم فى المدينة المنورة قبل هجرة النبي صلى الله عليه وسلم بامرہ^١ و کتابتہ^٢ و قد اقيمت^٣ بجواثى بعد رجوع الناس الى الاسلام فى خلافة ابى بكر رضي الله عنه ويستأنس بما قال الواقدي من اقامة الصحابة رضي الله عنهم الجمعة فى بركة مصر حتى كمن عليهم الكفار وقتلوا منهم خلقا كثيرا و عاتبهم عمر رضي الله عنه على عدم اخذهم حذرهم من الكفار و هذه جملة من الدلائل فى ان للجمعة ايجاب او ترخيص فقط فلعل فى اخواننا من اهل الخوف و الانصاف من يتتبع الكتب و يطلع على صريح رواية انها بلغت الامام عليه السلام و قد اجاب عن كل واحد منها حتى نرجع اليه او يرى صحة قولنا ان الائمة رضي الله عنهم صرحوا بعدم ورود نهى فى هذا الباب و لا يذهب فى ترك ما ان فى تركه رد جميع اعمال البر من الصلوة و الزكاة و الصوم و الحج كما فى الحديث بليت و لعل و الظن و التخمين فى مقابلة كتاب الله و احاديث رسوله صلى الله عليه وسلم و لعله لا يعذر الا بالجواب بما تطمئن به القلوب او الرجوع الى احاديث الرسول المعصوم صلى الله عليه وسلم ان كان يؤمن بالله و اليوم الآخر قال "فما له يتجاهل و يتعامى و يمشى فى و جنة ظلماء حيث لا ظل و لا ماء و انه احق ما سمع من انباء و اتى هدهد الفهم من السباء" اقول و لكن هذا اخذ ما كتب فى ايدائى و لعل ما فى صدره اكبر فلو اجاب عن احاديث الباب بما تطمئن به القلوب و تنشرح به الصدور بدل ايدائى او يرجع الى احاديث الرسول المعصوم صلى الله عليه وسلم لكان خيرا له و اقوم فلعل من ظنه متجاهلا متعاميا ماشيا الى ما قال شاهد بنور الله تعالى من احواله فى العالم البرزخى و فى صحن العرصات ما ان كتمانته احب من اظهاره و ان كُذبت فقد كذب اولياء الله تعالى من قبلى و سيعلمن بنأه بعد حين و لكن اللهم اغفر لى و له لوالدينا و لجميع المؤمنين و المؤمنات و ارحمنا و انت خير الراحمين بدست محمد سرور سنه ١٣٧٨ ق

^١: قوله بامرہ آه اى لمصعب بن عمير رضي الله عنه كما فى المبسوط و الفتح القدير و غيره ١٢

^٢: قوله كتابتہ آه الى اسعد بن زرارة رضي الله عنه كما فى المبسوط و غيره ١٢

^٣: قوله و قد اقيمت آه و قد كتب عمر رضي الله عنه الى ابى هريرة رضي الله عنه فى البحرين ان اد الجمعة بجواثى و حيثما كنت كما فى المبسوط و قد اورد الشيخ الاكبر رحمته الله فى حج الفتوحات اختلاف الائمة فى جمعة العرفات على وجه يفضى الى اجماعهم على عدم المنع و انما امرها دائر بين الايجاب و ترخيص الترك و اورد ايضا الشيخ عبدالوهاب الشعرانى رحمته الله اختلافهم فى حج الميزان على وجه ان لا منع فيها و لم يورد من الشارع نهى فى الباب اجماعا و نقل فى جمعة الميزان عن بعض العارفين ان هذه الشروط عند الائمة للتخفيف فقط ١٢

^٤: كلمات سرقها من مقدمة الفتوحات

اعلم انى رأيت فى فتاوى اهل البخارى المطبوع فى مطبع كاكان صفحة ٧١ و ٧٢ ان شروط الجمعة من المصر و السلطان و اذنه من التخمينات الواهية فى مقابلة النصوص الصريحة و رأيت فى مجموعة الفتاوى لبعض اعلام الهند اعتراف جم غفير من اعلامنا الحنفية ان نسبة هذا الى المذهب انما هو باعتبار تخريج بعض اصحاب رأى و ان كل ما قيل من دلائل المنع فن التخمينات الواهية فى مقابلة النصوص الصريحة ثم رأيت فى الكتب الخالية من التخريجات صريح النقل عن ائمتنا و غيرهم على وجه يفضى الى اجماعهم على انه لم يورد من الشارع نهى فى باب الجمعة و على ان امرها دائر بين الايجاب و ترخيص الترك فقط و رأيت موضع الاضطراب فى عبارة الجامع الصغير المطبوع فى المطبع العلوى صفحة ٢٠ و الكافى الحاوى لجميع كتب ظاهر الرواية فعلت صدق قول من قال ليس فى ظاهر الرواية اشتراط السلطان و المصر و تفسيره و رأيت ان اصحاب رسول الله ﷺ كانوا يؤدون الجمعة فى مصر و السواحل فى خلافة عمر رضي الله عنه و عثمان رضي الله عنه و كتابة عمر رضي الله عنه الى البحرين ان ادوا الجمعة بجواثى و حيثما كنتم من غير انكار نكير بل فى زمن رسول الله ﷺ ايضا مع احاديث صريحة على وجوب الجمعة فى كل القرى و ان اهل البادية من الخمسة الذين لا جمعة عليهم فحاشا خفى هذا على امامنا صاحب المذهب رحمته الله و صحابه رضي الله عنهم و لا ينبغي نسبة الاستدلال بحديث على رضي الله عنه مع دعوى كون اية الجمعة مخصوصة الى الامام رحمته الله لانه من التخمينات الواهية لان المنسوخة و التخصيصية بفتح الصاد انما هو من خواص نصوص الحكم المقدم كالظهر هنا لا نصوص الحكم المأخر كالجمعة هنا و لم يتوجه الشارع الى تقديم الظهر على الجمعة بعد ما استقر امرها حتى يتصور وجود استناد يتمسك به فى تخصيص نص الجمعة و حديث على رضي الله عنه لم يتمسك به هو حيث قال بالتشريق فى العرفات و لم ينكر على احد اقام الجمعة فى القرى و البرارى و ما نسب اليه من المنع فباعتبار تخريج قوله لا قوله اذ لو كان المراد بالحديث هو نفى الوجوب فلا ينفى المشروعية اصلا و لو كان مراده هو نفى الكمال او الصحة فحينئذ لم يوقع فى مقابلة نصوص الايجاب لعدم المزاحمة و ذلك لاختلاف الجهة كالنصوص الواردة لاثبات اركان الصلوات و شروطها و كمالها حيث لم توقع فى مقابلة نصوص الايجاب و الطلب كقوله تعالى

فائده: اعلم ايها الاخ الماهر المنصف الخائف لدينه ان يسأل عنه يوم القيمة ان النصوص الواردة لايجاب الجمعة و طلبها لا يتصور ان تكون منسوخة او مخصصة بفتح الصاد من جانب النصوص الظهريّة لان المؤخر لا ينسخ ولا يخصص بالمقدم بل الامر بالعكس على قدر التزامهم ولا من جانب نصوص وردت فى كمية ادائها و كفيته لعدم التزامهم باختلاف الجهة فجازت الجمعة فى القرى و البوادي سواء شرطنا المصر او لا فاما اذا لم نلزم فظاهر واما اذا شرطنا فلان نصوص الاداء ساكتة عند العجز عن الاركان و الشروط فتبقى نصوص الايجاب و الطلب بلا مزاحم يقينا و هذا كحال الصلوات الباقية فى عدم التزام نصوص الاداء لنصوص الايجاب و الطلب فيها اتفاقا بين الامة و الفرق وجود ترخيص الترك فى الجمعة لدفع الحرج لا فيها فظن تصور تخصيص الاية الواردة فى الجمعة من جانب نصوص ادائها او من جانب نصوص الظهر من فضائح الوقت لا من ائمة المذاهب فتحقيق المقام ان الجمعة لما كانت مأمورة من حيث هى هى لا يتصور ان تكون منسوخة او مخصصة البعض الا بورود نهيا من حيث هى هى برفع جميع افرادها او فرد من افرادها بدليل قاطع غير الاجماع لعدم جواز النسخ و التخصيص به و توقع ورود نفس الدليل غير متصور من جانب الشارع من بعد ما اخبرنا بخيريتها على العموم و الاطلاق و انها ماضية الى يوم القيام فضلا عن كون الدليل قاطعا و لا بد للاجماع من سند يجمعوا عليه كما فى اصول الفقه فكيف و قد ثبت بنقل الثقة اجماع الائمة على ان امر الجمعة دائر بين الايجاب و ترخيص تركها فقط و انه لم يورد فى الشارع نهى فى باب الجمعة ١٢.

فائده: عدم تصور تخصيص نصوص ايجاب الصلوات بنصوص ادائها او بنصوص قبلها من تأسيسات اتفق عليها الامة و الفرق بين الجمعة و غيرها وجود ترخيص الترك فى الجمعة فقط و ذلك لدفع الحرج لا لخلل و تفاوت فى دلائلها عن دلائل الصلوات الباقية ١٢.

فائده: و من ادعى تخصيص نص الجمعة فقد زل قدمه عن نهجة الحق و ذلك لعدم تصور النهى من الشارع لانه متناقض لغرضه فى تشريع الجمعة من حيث هى هى مكان الظهر من حيث هو و فى اخباره بانها ماضية الى يوم القيامة بخلاف وجود رخصة الترك حيث لا يناقض الغرض بل يؤكده كان فيه اشارة الى انه لو لا غرض رفع الحرج لكان وجوبها واكديتها عم الكل و اطلق المواضع فلذا جاء القرآن على العموم و الاطلاق مع دفع الحرج فى الدين ليكون التشريع

والخيرية عاما مطلقا والوجوب خاصا لدفع الحرج و عليه الاحاديث الواردة في الباب قاطبة و ظن حديث على رحمته الله ناهيا مخصصا فيه زلة عظيمة يضاهي زلة من ظن بكون حديث "لا صلوة لجار المسجد الا في المسجد" ناهيا مخصصا لنحو قوله تعالى ﴿أَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [البقرة: ٤٣] فلذا اجمع الائمة المتقدمون على انه لم يورد من الشارع نهى في باب الجمعة و جاء اختلافهم في نحو جمعة عرفات في الايجاب كما لا يخفى على من طالع حج الفتوحات و حج الميزان و خلاصة الفتاوى و اختار الشيخ الاكبر الوجوب فيها سواء كان اهلها قليلين او كثيرين مسافرين او مقيمين مادام ينطلق عليهم اسم الجماعة و قال في جمعة الفتوحات بعدم ورود نص من كتاب و لا سنة باثبات شروط غير الجمعة آه ملخصا ١٢٠.

فائده: نهى الجمعة من حيث هي هي خلاف غرض الشارع في مأموريته و خيريتها و تقدمها على الظاهر بخلاف ترخيص تركها لانه لدفع الحرج لا لمزاحمة الغرض و بخلاف نهيا بدون الشروط لانه في الحقيقة امر بمراعات الشروط مع ادائها فلهذا اقتصر هذا النهى على حالة القدر عليها كما اقتصر النهى بدون الاركان على حالة القدرة عليها اتفاقا بين الامة فنصوص الاداء ساكتة عند العجز عن مراعات الشروط و الاركان مع بقاء نصوص الطلب على حالها فعند عدم القدرة على السلطان و المصر تبقى نصوص الايجاب و الطلب على حالها مع عدم راحة من مزاحمة شئ لها ١٢٠.

فائده: اعلم انه لم يقارن دليل رخصة ترك الجمعة في بعض المواد و الاحوال و لبعض الاشخاص في نص الامر مع انه مراد كما في احاديث الباب ليكون طلب الاستحباب في هذه المواضع على صورة طلب الوجوب ليحتاط من يحتاط و ذلك كنص الوضوء عم و اطلق عن قيد الحدث و ليس هذا من قبيل التخصيص في شئ لانه لا بد لدعى التخصيص من القول بظنية الباقي و دليل الجمعة من القواطع اجماعا و الجمعة هي المقطوع بها يكفر جاحدا اجماعا و ذلك كالوضوء و دليله و لا من قبيل الجمع بين الحقيقة و المجاز و لا من قبيل اشتراط لفظي بل الامرين من قبيل الاشتراط المعنوي بمحلها على الطلب الشامل للايجاب و الاستحباب بل اختاره الامام الماتريدى رحمته الله في الامر المطلق ايضا و جاز ان يكون معناها ايجابا ذا درجات ثلث كما اختاره بعض الاكابر في الامر المطلق ثم اعلم انه لا اختلاف في ان نص الجمعة شامل للايجاب و

الاستحباب فقط باعتبار التأسيس بل هو حال جميع اوامر الصلوات و الزكوة و امثالها لكونها مقطوعا بها غير مظنونة و ذلك لان حمل الامر على ما تقتضيه القرائن عند وجودها اجمع عليه الامة من اهل السنة و الجماعة بل و اهل البدعة و انما الاختلاف فى الامر المطلق و قد اشتهر احاديث الباب بانقسام الجمعة على قسمين لا ثالث لهما و كفى بها مفسرة لنص الباب و اما النہى فليس من مفهوم الامر و لا من احتمالاته حتى يحمل عليه بدعوى القرائن بل هو مردود به بل لا يتصور وجود نهىها من الشارع لانه يناقض غرضه من التشريع و اخباره بانها ماضية الى يوم القيمة فلذا اخبرنا الله تعالى بخيرية الجمعة على طريق العموم و الاطلاق و ذلك لكونها مأمورا بها على الطريق الكذائى و الظهر هو المأمور بالترك على الطريق المذكور لان بين فعلها و تركه ملازمة شرعية فاذا شدد فعلها شدد تركه و اذا رخص تركها رخص فعله و اذا منع فعلها بانقضاء الوقت شدد فعله لان نسخ الظهر بنصوص الجمعة هو مقدار التزام لا مطلقا فعلى ما قلنا لا يلزم التمسك بالنصوص المقدمة فى مزاحمة القاطع القرانى الوارد فى وجوب الجمعة على الخصوص و فى خيريتها على العموم و الاطلاق و ذلك لعدم جواز التمسك بنص مقدم فيه رائحة من التزام لنص آخر اجماعا بين الامة فنصوص الظهر كالمعدوم فى هذا المقدار فكيف بقياسات اخرجت منها من نحو ان الظهر هو الاصل و انه هو فرض الوقت فرد وجوب الجمعة فى بعض الاماكن و تشريعها و خيريتها مطلقا بهذه القياسات يليق ان يعد من فضائح الوقت بل لها و لنحوها محامل يليق المقام حيث لا يلزم فيها مزاحمة نصوص الباب ١٢.

فائده: اعلم ان ترك الجمعة و اقامة الظهر فى مادة من المواد ليس لاجل مزاحمة نصوص الظهر للقاطع القرانى الوارد لاقتراض الجمعة و تشريعها و خيريتها على العموم و الاطلاق و ذلك لرجوع المنسوخية و المخصصة بفتح الصاد الى النصوص المقدمة بالمزاحمة لا المؤخرة و الا فيتصور نسخ شرع نبينا ﷺ بالشرائع المقدمة و نسخ ما انزل من القرآن آخر بما انزل منه اولا فالنصوص الظهيرية كالمعدومة فى مقدار التزام و لا يتصور ايضا نسخ امر الجمعة و تخصيصه بنصوص واردة لاثبات شروط ادائها و اركانها و ان كنت من القواطع فضلا من حديث على عليه السلام و ذلك لعدم المزاحمة باختلاف الجهة على نحو اوامر الصلوات الباقية مع نصوص ادائها فينبذ وضح لك تحقيق ما قاله اهل التحقيق من ان عدم جواز الجمعة فى القرى و البرارى ليس من اصل المذهب بل

انما نسب اليه بالتخريج من بعض اصحاب الرأي و الحق ان في الجمعة ايجاب يترك هناك الظهر قطعاً و رخصة الترك لدفع الحرج فينبذ يرخص في فعل الظهر و ذلك لعدم التزاحم ١٢٠

فأئده: اعلم ان المحققين من اصحابنا قالوا ان عدم جواز الجمعة في القرى انما هو قول بعض اصحاب الرأي آه قلت لا استبعاد فيه لان نسبة المستخرجات الى اصل المذهب امر قد شاع بين اصحابنا خارج عن حد الحصر فقد يشيرون اليه بقولهم هذا على قول ابي حنيفة رحمته الله او على اصل ابي حنيفة رحمته الله و قد لا يميزون و يطلقون فيشتبه الامر على غير المتبع الماهر و قد تحقق عندنا ان القول بتخصيص نص الجمعة ما قال به ابو حنيفة رحمته الله و لا صاحبه رحمته الله و ما استدلوا بحديث على رحمته الله على نفي جواز الجمعة في القرى و البرارى خصوصاً عند تخرج اتيان المصر لان القول بعدم الجواز في الحالة الكذائية زلة قدم كيف و فيه اهمال القاطع القرآني مع عدم وجود دليل فيه راحة من المزاحمة فلم يبق حينئذ الا امر الله الشامل للايجاب و الاستحباب فقط ١٢٠

فأئده: و لا يخفى ان دليل الجمعة قاطع من حيث هو هو و الجمعة هي المقطوع بها من الحيثية الكذائية اجماعاً بين الامة و الظهر هو المأمور بالترك في مقابلها اجماعاً ايضاً للملازمة الشرعية بين فعل الجمعة و ترك الظهر و هذا القدر هو المذكور في الفتاوى ثم اما ان يكون دليل الجمعة عاماً مطلقاً كما هو الحق فيلزم ترك الظهر عاماً مطلقاً الا ان رخصة فعل الظهر انما يؤخذ من رخصة ترك الجمعة في بعض المواد لدفع الحرج لا لمزاحمة بين دلائلها و اما ان يكون دليلها خاصاً في الامصار فينبذ تصير النصوص الظهيرية مخصوصة ببعض ظنية تستلزم ظنية ظهر القرى و البرارى فجاز ان يخص بتعليل حديث على رحمته الله بعد ذلك ايضاً لكونه معللاً بالاجتماع و لا مفهوم للمصر فكيف باحاديث واردة في الباب المصرحة غير قابلة للتأويل نحو قوله رحمته الله "الجمعة واجبة على قرية" اورده المحدث الدهلوى رحمته الله و قوله رحمته الله "الجمعة واجبة على كل قرية و ان لم يكن فيها الا اربعة" كما في البيهقي و غيرهما من الاحاديث الواردة في الايجاب و الترخيص و افعال النبي رحمته الله في سفر

^١: قوله دليلها آه مع عدم تصور ان يخص عموم نص الجمعة و لا ان يقيد اطلاقه بالنصوص الظهيرية لرجوع ضرر المزاحمة الى المنزل المقدم لا المأخر و الا لجاز نسخ شرعنا بالشرائع المقدمة و لا بالاجماع كما هو المقرر في اصول الفقه مع ان دعوى اجماع المنع من الجمعة في بعض المواد باطل لثبوت اجماع الاوائل على انه لم يورد من الشارع نهى في باب الجمعة و لا بحديث على رحمته الله لانه مع كونه ظنياً من نصوص الاداء و معلل بعله الاجتماع فلا مفهوم للمصر

الحنين و الحديبية كما فى ابى داود و الصحابة رضي الله عنهم فى اسفارهم و غيرها فالى الله المشتكى من قول بعض معاصرينا ان الظهر هو المقطوع به فلا يترك الا بمثله او اكد منه آه لان مثل هذا انما يقال بفرض عدم نزول نص الجمعة ليثبت بعد ذلك مقطوعية الجمعة لامر الشارع ايانا بترك الظهر اللازم لفعل الجمعة الثابت بالقاطع فاما بعد نزول القاطع لفعل الجمعة من حيث هى و ترك الظهر من الحيثية الكذائية فالقول الكذائى من المسكين فيه تشكيك للمقطوعين ١٢٠

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

کتاب فی جواب مولوی محمد عظیم البرنابادی هروی



مؤلف:

مولوی محمد سرور فیضی جیجہ ای رحمۃ اللہ علیہ



مرتب:

مولوی ابوالحسن صاحب زادہ

حق چاپ محفوظ و مخصوص کتابخانه مولوی محمد سرور فیضی جیجہ ای رحمۃ اللہ علیہ می باشد و هیچ مؤسسه، انتشارات و یا فردی در افغانستان و یا خارج از آن، حق ندارد بدون اجازه کتبی از ناشر، این اثر را چاپ و نشر نماید. این کار شرعاً ناجایز بوده و نیز پیگرد قانونی دارد.

کتاب فی جواب مولوی محمد عظیم البرنابادی هروی

♦ مؤلف: مولوی محمد سرور فیضی جیجہ ای رحمۃ اللہ علیہ

♦ مرتب: مولوی ابوالحسن صاحب زاده

♦ ناشر: مولوی ابوالحسن صاحب زاده

مرکز پخش:

- فراه، ولسوالی خاکسفید، قریہ جیجہ، کتابخانہ مولوی محمد سرور فیضی رحمۃ اللہ علیہ

تلفن: ۰۷۰۶۹۶۱۲۸۹ - ۰۷۹۸۴۶۵۸۶۹

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿عَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢١٦] چون برای جناب مرحوم از جانب مولوی برنابادی نامه ارسال شده بود و در آن درباره نماز جمعه تذکراتی داده شده بود که موجه نبود لذا جناب مرحوم جواب آنرا بطوری بسیار مختصر اما واضح نوشته است اکنون که هر دو فوت نموده است ما می خواهیم که برادران ازان کتاب و امثال آن، حقائق را حاصل کنند اما انصاف را از دست ندهند و هم از کسانی که جهت هم عصری دلائل جناب را رد نموده بود امید است، تجدید نظر نمایند چون از این بترسد که در غیر این صورت در تحت وعید عدم قبول طاعات و رد جمیع اعمال قرار گیرد ﴿وَمَا عَلَيْنَا إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ﴾ [یس: ١٧] ابوالحسن صاحب زاده؛ ١ / ٩ / ١٣٧٥ ش.

تذکر

برادران متوجه هستند که جناب مولوی صاحب برنابادی بدون اینکه جناب مرحوم را به بیند با شنیدن از مشتی حسود چه قسم نامه به جناب مرحوم فرستاده است که تمام آن پر از بدگوئی غائبانه است اما بصورت قضاوت عالمانه بخيال خود و در اخير چنان مغرورانه فرموده است که اينها دلائل بنده است تو فکر کن در آن بانصاف اگر قبول نمودی خوب و الا در جواب برای من نامه نفرستی که نامه تو را نمی خوانم اگر مجادل هستی آه اگر چنین حرفهای از یک عامی سرزدی ممکن است انسان برای آن وجهی فهمیدی ولی از کسیکه مهد علم در ظاهر خوانده شده است و حتی شاگردان زیادی در علم و قراءت تربیه نموده است چنین حرفهایی برای انسان فهمیم جای تأسف است طوریکه مشاهده میکنید جناب مرحوم هم با کمال انصاف نامه آنرا مطالعه نموده است و جواب آن را داده است باستدلال درست و اما از آن چیزهایی که شباهت سب را دارد جناب مرحوم چیزی نگفته است چون در مقابل چنین حرفهای پوچ جز خاموشی و حلم چیزی مناسب ندیده است. و السلام.

متن نامه مولوی برنابادی:

الحمد لله و الصلوة على حبيبه اما بعد فهذا من البرنابادی الى الجيجی ایها المرء فقد هیجت
الفتن بین العلماء و العوام على ما سمعت فما حملک على هذا فان كنت مقلدا فلا يجوز لك مخالفة
امامک و ان كنت مجتهدا فليس شروط الاجتهاد فيک موجودة و ان سلم اجتهادک فلا يجوز
لك تقليد مجتهد في مسألة من المسائل لعدم جواز تقليد المجتهد لغيره و ان كنت وهايا فالوهابية
منكرون للطريقة و الارادة و الشيخوخة فكيف شيخوختک و ان كنت نعوذ بالله زنديقا مفسدا
للدين و الشريعة فعليک اثم الاريسين فاعلم ایها المرء قد خالفت الاحاديث الصحيحة و خالفت
الاجماع من لدن النبي ﷺ على عدم اقامة الجمع و الاعياد في القرى هل سمعت باقامتها في قرى
المكة و المدينة شرفهما الله تعالى و سائر القرى في زمن النبي ﷺ و الصحابة و التابعين و تبعهم
اما سمعت ما حكي الفقهاء عن الامام لا يجوز اقامة الجمعة في العرفة و يجوز في المنى لتمصرها في
الموسم و لم يقل باقامة الجمعة في القرى و البوادی غير الطائفة الوهابية المنكرين للتقليد المبتدعين و
قد صرح المتون و الشروح و الفتاوى بقولين لا ثالث لهما احدهما ظاهر المذهب كل موضع له
امير و قاض و الثاني اكبر المساجد و كل قول خالفهما فهو مردود فما الباعث لك على ترك
صلوة ظهر الناس جماعة و ايقاعهم في الريبة اتقوا الله و تب اليه انه تواب و جميع كتب التواريخ
مصرحة بان هذه الديار فتحت عنوة و وضع عليها الخراج في زمن عثمان رضي الله عنه و من بعده فای
باعث لك على ايجاب العشر و الخراج معا على المسلمين و ايقاع الفتنة بينهم و ما سمعت ان وضع
الخراج لا يجوز على مسلم فهو في الابتداء و اما في البقاء فيجوز مصرح في المتون و سمعت انک
تخطی اباحیفة و علیک ان تغسل فمک بماء الورد و المسک ثم تذكر اباحیفة بالتعظیم و التبجيل
فانه استاذ فقهاء الدنيا و اول من صنف في الفقه و وضع الاصول فتأمل في کتابی هذا و انظر
بعین الانصاف فان وقع عندک مقبولا فيها و الا فلا تكتب في جوابی شيئا فانی لا اقرأ کتابک
ان كنت مجادلا و ما علينا الا البلاغ ابونصر و لا تغرر بمجموعة الفتاوى للمولوی عبدالحی الکنوی
رحمته فان فتاواه في هذه المسئلة متناقضة فافهم ١٢

این متن نامه مولوی برنابادی می باشد که برای جناب مرحوم غائبانه فرستاده بوده است بخوان و تعجب کن.



جواب مولوى برنابادى توسط مولوى محمد سرور جيڃي رحمته الله:

فائده:

تحقيق مسئلة الجمعة ان قول البعض بعدم جوازها في نحو عرفات فاسد خصوصا من دعوى
الاجماع و عدّه من اصل المذهب بل اصل مذهب ائمتنا الثلاثة و سائر الائمة هو الجواز و انما
الاختلاف في الوجوب و عدمه فقط و ذلك للاجماع على ان لا نهى و لا تحجير ورد عن
الشارع.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وسلم على عباده الذين اصطفى قال الفاضل البرنابادى معاتباً ايّاي "فان كنت مقلداً فلا يجوز لك مخالفة امامك"^١ كلمة عقيمة و تخمين محض منشأ الغفلة عن تحقيق المقام^٢ فوقع فى مخالفة اطلاق النص^٣ القرآنى وحديث^٤ تقليد كل واحد من الصحابة عليهم السلام وتقليد الامام^٥ واصحابه للمالكية وغيرهم بل من لم يجوز ذلك فقد خالف القرون الاولى^٦ من الصحابة عليهم السلام والتابعين عليهم السلام و تبع التابعين عليهم السلام وخالف قول ائمة المذاهب عليهم السلام تصريحاً (كما فى الرد المحتار وغيره) وتلخيصاً بالاخذ بالدليل الموجه والحديث وعدم حل الاخذ بقولهم ما لم يعلم من اى اخذوا نعم العمل بمذهب^٧ من المذاهب منجى فى الآخرة واما عدم جواز الاخذ بقول امام من ائمة الهدى وقصر الحق على مذهب من المذاهب فهو شئ لا يعلمه الله فى السموات ولا فى الارض واقتراء على الشرع بعد انقطاع الوحي فصاحبه^٨ خارج عن مذهب^٩ امامه ايضا وهو بصدد انتصاره قال (اى الفاضل البرنابادى) "وان كنت مجتهداً فليس شروط الاجتهاد فيك موجودة" اىء بلا موجب و رجم بالغيب مع ان من حقق مسألة من مسائل الشرع بتتبع مأخذها وعقائدها والمتقدمين والمتأخرين واقوالهم فيها فالاجتهاد ليس بشرط فى ذلك قال (اى الفاضل المذكور) "وان سلم اجتهادك فلا يجوز لك تقليد مجتهد فى مسألة

^١: قوله مخالفة امامك أه مع ان قصر جواز السؤال على بعض اهل الذكر حرام كما فى وصايا الفتوحات وغيرها ١٢

^٢: قوله عن تحقيق المقام أه و ذلك لان اصل المذهب هو وجوب الجمعة فى العمران و ترخيص الترك فى البوادي كما فى احاديث الباب ثم تغير امرها بتلاحق الافكار الى الجواز وعدم الجواز بل هو حال اكثر الاحكام والتحقيق فى الحجة والمورد المسكين لعدم تتبعه ظن ما هو اتباع الامام خلافه ١٢

^٣: قوله اطلاق النص أه و هو قوله تعالى ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣] و دعوى تخصيص امام من الائمة بجواز الاقتداء به

اقتراء على الشرع بعد انقطاع الوحي و هو شئ لم يعرفه صحابة عليهم السلام رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا ائمة المذاهب و تابعيهم مع ان اتباع النص و الدليل الموجه هو عين تقليد الامام المأمور به من جانبه و خلافه هو مخالفته بل اتفقت كلمة الائمة تصريحاً و تلخيصاً على عدم جواز الاخذ باقوالهم ما لم يعلم مأخذها و هذا

ملخص ما فى مقدمة الجامع الصغير المسمى بالنافع الكبير للمولوى عبدالحى رحمته الله و الحجة الله البالغة للشاه ولي الله المحدث الدهلوى و غيره ١٢

^٤: قوله وحديث أه بان الاقتداء باى واحد اتفق فنحن على الهداية فكذا الاقتداء بائمة المذاهب ١٢

^٥: قوله وتقليد الامام أه فمن ظن عدم جواز تقليد سائر اهل الذكر فقد وقع فى مخالفة امامه ايضا ١٢

^٦: قوله قرون الاولى أه و التحقيق فى الحجة للمحدث الدهلوى و الميزان الكبرى و الكشف و الفتوحات و فتاوى اهل الحرمين وغيرها ١٢

^٧: قوله العمل بمذهب أه كما فى الاركان لمولينى بحر العلوم ١٢

^٨: قوله فصاحبه أه اى صاحب القول بعدم جواز الاخذ أه ١٢

^٩: قوله عن مذهب أه لاقتداء ابنى حنيفة رحمته الله و اصحابه عليهم السلام بالمالك رحمته الله و المالكية فله الحمد ١٢

من المسائل لعدم جواز تقليد المجتهد لغيره" فيه انه (اي عدم جواز التقليد مقصور آه) في مسائل تيقن ان الحق معه و ان خصمه خطأ ييقن ليكون القول بعدم الجواز منسوبا الى الشارع (اذ عند تيقن الخطاء لا يجوز الاقتداء به شرعا بخلاف من حيث انه مجتهد آخر) و اما القول بعدم الجواز من حيث انه مجتهد فهو افتراء على الشرع قد مر بطلانه و لاخذ الصحابة^١ و ائمة الهدى بعضهم من بعض

فأئده بيان عدم ورود النهى و التحجير عن الجمعة

فأئده العاجز عن المصر و سائر الشروط و الاركان مأمور باداء اصل الجمعة

فأئده اهل عرفات مأمورون باداء الجمعة اجماعا

فأئده عبارت الجامع الصغير مناقضة لما فى الهداية

قال (اي الفاضل المذكور) "فاعلم ايها المرء قد خالفت الاحاديث الصحيحة" تخمين محض^٢ منشأه الغفلة عن تحقيق^٣ المقام و ذلك لان الصلوة الجمعة مأمور بها من حيث الذات و العبادات الكذائية محبوبة لله تعالى فلا يتصور ان تكون منها من هذه الحيثية^٤ اذ المنهيات الكذائية مبغوضة له تعالى فلا يجتمعان من جهة واحدة^٥ (و هى هنا الجهة الذاتية) و من هنا

^١: قوله و لاخذ الصحابة آه و ذلك لان اختلاف هذه الامة شوروى لا تفسيق فيه و لا تضليل و من قال به فهو احق به بل هو استخراج الراى مع الاعتقاد على ان كل امام اهل للاخذ بقوله فكان ابوحنيفة (رح) و اصحابه (رح) يقتدون خلف المالكية و قد تقرر فى فن الكلام جواز الاقتداء خلف المسلم ما لم يحكم بكفره و لا معنى للتقليد الا ذلك و اما من لم يجوز ذلك يصير المذاهب عنده كانها اديان مختلفة و يصير الاختلاف حينئذ حقيقيا و فيه تبييض وجوه و هو منهى عنه بقوله تعالى ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ١٠٥ يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ...﴾ [آل عمران: ١٠٥-١٠٦] ١٢

^٢: قوله تخمين محض آه لان من قال بعدم جواز جمعة العاجز عن المصر تمسكا بحديث على عليه السلام فهو كمن قال بعدم جواز جمعة العاجز عن القيام تمسكا بقوله تعالى ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ [البقرة: ٢٣٨] و ذلك لان العاجز غير داخل تحت نصوص الشروط و الاركان اصلا اجماعا كما نطقت به النصوص فائى شئ اشد فسادا من القول بعدم جواز صلوة العاجز عن قراءة الفاتحة لكونه مقطوع اللسان تمسكا بحديث لا صلوة الا بفاتحة الكتاب و قس ١٢

^٣: قوله عن تحقيق آه و هو عدم تصور ورود حديث فى مناقضة تشريع الجمعة فضلا عن الوجود ١٢

^٤: قوله هذه الحيثية آه فلا يتصور وقوع حديث يمنع عن الجمعة و احاديث الشروط و الاركان ما اوردها الشارع ليفضى بها الى ترك الجمعة بل الشروط و الاركان ترعى عند القدرة و لا شرط و لا ركن عند العجز فاني مخالفة الاحاديث فى اداء الجمعة بل المخالفة و طبع القلوب من المنع بخلاف ترخيص الترك لدفع الحرج ١٢

^٥: قوله واحدة آه فترى انه لا كلام فى جواز جمعة المعذور و لو عن جميع الشروط و الاركان و ما ذلك الا ان المعذور الكذائى مأمور باداء الجمعة فحيث وجد الترخيص بالترك لدفع الحرج فالعزيمة فى ادائها فهذا معنى ما اخبر الله تعالى به بقوله ﴿ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [الجمعة: ٩] ١٢

اتفق الائمة على انه لم يورد نهى من الشارع فى باب الجمعة و اتفق اهل الكشف على انه لا تحجير فى الجمعة كما فى حج الميزان الكبرى الجامع للمذاهب الاربعة و قال بعض العارفين ان الشروط للتخفيف لا للصحة^١ عند ائمة المذاهب لان الله تعالى اطلق التشريع و الاطلاق مقدم على الاخبار^٢ الاحاد على فرض^٣ الوجود كما فى الميزان فمن هنا علمت ان لا اختلاف فى جواز الجمعة عرفات و انما الاختلاف فى الوجوب^٤ و عدمه عند جميع الائمة خصوصا ائمتنا الثلاثة ففى حج الرحمة الامة الجامع للمذاهب الاربعة قال ابويوسف رحمته الله انه يصلى الجمعة فى عرفات و ايضا فى حج الميزان انه قال يصلى الجمعة فى عرفات لعدم^٥ ورود نهى من الشارع و قال الجمهور عدم اقامتها اخف^٦ آه فقد علمت انه لا اختلاف فى اصل الجواز اصلا و كذلك اورد الشيخ الاكبر رحمته الله اختلاف الائمة فى حج الفتوحات فى الجمعة عرفات على انه لا اختلاف فى اصل الجواز اصلا و اختار هو رحمته الله على ان اقامة الجمعة فى عرفات من اوجب^٧ الواجبات سواء كانوا قليلين او كثيرين مسافرين او مقيمين و اورد فى الخلاصة الفتاوى اختلاف ائمتنا الثلاثة فى الجمعة منا و عرفات على

^١: قوله لا للصحة آه مع ان معنى عدم الصحة ان ترعى الشروط لا ان تمهل الجمعة اذ ليس غرض الشارع من انزال نصوص الشروط ان تفضى الى ترك الجمعة بل الغرض ان ترعى حتى الامكان و لا نص على العاجز ١٢

^٢: قوله على الاخبار آه فمن هنا ذهب اصحاب الظواهر على انه لا ترخيص فى ترك الجمعة اصلا ١٢

^٣: قوله على فرض آه انما زيد لفظ التفريض لان وجود المنع غير متصور من الشارع لكونه مناقضا لغرض التشريع و الاكديية و الاقدمية على الظاهر و كذلك دعوى التخصيص و التقييد فى نص الجمعة بخلاف وجود رخصة الترك فيها مع انه لا ترخيص فى ترك الظاهر اذا لم يكن فى مزاحمة الجمعة لان ذلك ليس لعدم اكديتها و اقدميتها على الظاهر بل لدفع الحرج لوجوده فيها لا فيه فلا مناقضة بين اغراض الشارع ١٢

^٤: قوله فى الوجوب آه و عليه احاديث الباب قاطبة و لا حديث ورد فى المنع بل لا يتصور ذلك كما مر فقول المورد المسكين معاتبا قد خالفت الاحاديث الصحيحة يفضى الى العجاف ١٢

^٥: قوله ائمتنا آه كما فى خلاصة الفتاوى فى مبحث الجمعة منا و عرفات ١٢

^٦: قوله لعدم آه اى علل ابويوسف رحمته الله على قول باقامة الجمعة فى عرفات ان الشارع ما ورد منه نهى عن اقامة الجمعة فى موضع من المواضع مع شمول الامر بالاداء الكل و عدم اقامة رسول الله صلى الله عليه و آله الجمعة فيها يثبت به رخصة الترك و اما عدم الجواز فزيادة حكم يحتاج الى دليل بل قد مر ان النهى يناقض غرض التشريع فهو غير متصور من الشارع فله الحمد ١٢

^٧: قوله اخف اه فقد ثبت عند الكل ان اهل عرفات مأمورون باداء الجمعة و انما الكلام فى لزوم الفعل و رخصة الترك ١٢

^٨: قوله من اوجب آه و ذلك لتقدم اطلاق القرآن و عمومته على الاخبار الاحاد مع انه ما ورد شئ فى المنع و النهى و احاديث الاداء ما اوردها الشارع ليفضى بها الى ترك الجمعة فى مادة من المواد بل هى ناطقة بضرورة مراعات القادر شروط الاداء و اركانه ساكنة عن حالة العاجز و قد جاء فى النصوص الاخرى انه غير مكلف بقدر العجز فمن قال بعدم جواز الجمعة فى نحو عرفات بدعوى اشتراط المصر فهو مكذب لله تعالى فى قوله بعدم تكليف العاجز و بدون دعوى اشتراط المصر معارض للنص القطعى بلا دليل ١٢

الايجاب و عدمه^١ و هو ظاهر الرواية^٢ كما هو الظاهر من سياق عبارات الجامع الصغير المطبوع في المطبع العلوى (صفحة ١٩ و ٢٠) محمد رحمه الله عن يعقوب رحمه الله عن ابى حنيفة رحمه الله و ان كان (اى الامام فى منى) غير الخليفة و غير امير الحجاز و هو مسافر^٣ فلا جمعة فيها فترى ان المراد بالنفى هو نفى الوجوب لا الجواز للقطع على ان السفر لا يمنع الجواز اجماعا و المفهوم على ان الامام لو كان مقيما فعليه الجمعة مع انه لا امير هناك و لا قاض^٤ و لا عدد لا يسعهم اكبر المساجد و القول بعدم الجواز فى عرفات و فى منى فى غير ايام الموسم من بعض اصحاب التخرىج و هو باطل اذ لا بد^٥ للقائل الكذائى (اى القائل بعدم الجواز) من القول بان العاجز عن الشروط^٦ و الاركان مكلف بمراعتها ففيه تكذيب الله تعالى (بان العاجز غير مكلف فيما عجز) و الخروج عن اجماع الامة^٧ او بانه غير مكلف ففى منع الجمعة رد القاطع القرآنى بلا دليل قال (اى الفاضل المذكور) "و خالفت الاجماع^٨ من لدن النبي ﷺ على عدم اقامة الجمعة و الاعياد فى القرى هل سمعت^٩ باقامتها فى قرى مكة و المدينة^{١٠} شرفهما الله تعالى و سائر القرى^{١١} فى زمن النبي ﷺ و الصحابة رضيم و التابعين و تبعهم" تخمين منشأ الغفلة و افتراء مع الافراط

^١: قوله و عدمه آه لا الجواز وعدمه و ذلك لان اهل عرفات غير مأمورين بمراعات المصر لعجزهم فالشرط فى حقهم منعدم فكيف رد القاطع القرآنى بلا دليل ١٢

^٢: قوله ظاهر الرواية آه و من هنا اول القهستاني عبارة المختصر فجعل المصر من شروط الايجاب فوافقت ما مر من قوله بصحة جمعة فاقد الاقامة بمصر و منه عبارة الوقاية والتنوير و الدر المختار و الرد المحتار و محصل الكنز ١٢

^٣: قوله و هو مسافر آه جملة حالية و الاحوال من الشروط فكون نفى الجمعة مشروطا بكون الامام مسافرا انما هو اذا كان المراد بالنفى هو نفى الوجوب لا نفى الجواز لان المسافر لا يصلح المنع و يصلح ترخيص الترك لدفع الحرج ١٢

^٤: قوله و لا قاض آه و من هنا جاء فى الفتاوى جواز الجمعة حين استيلاء الكفار مع شموله لتخريب المساجد و قتل القضاة و الامراء فهو موافق لاصل المذهب و اما على ما استخرجه بعض اصحاب التخرىج من الشروط فذلك لان فاقد الشرط غير مأمور بمراعاته فله الحمد ١٢

^٥: قوله اذ لا بد آه اى انه مضطر لا بد له اما ان يقول بهذا القول او بالآخر و فى كل واحد من المفاسد ما لا يخفى كما ترى ١٢

^٦: قوله عن الشروط آه و ذلك كالعاجز عن المصر فى عرفات و قس عليه العاجز عن القيام مثلا و كذلك سائر الشروط و الاركان ١٢

^٧: قوله اجماع الامة آه على ان امر العاجز غير موجود شرعا و انما اختلفوا فى وجوده عقلا ١٢

^٨: قوله و خالفت الاجماع آه و قد مر اتفاق الائمة على اصل جواز الجمعة فى عرفات فضلا عن القرى ١٢

^٩: قوله هل سمعت آه سيأتى بيان مجئ الصحابة رضيم من القرى البعيدة الى الجمعة مع رسول الله ﷺ ١٢

^{١٠}: قوله فى قرى مكة و المدينة آه سيجئ احاديث الباب و الآثار مع افعال رسول الله ﷺ و الصحابة رضيم فله الحمد ١٢

^{١١}: قوله وسائر القرى آه و سيأتى بيان مجئ الصحابة رضيم من قباء و ذى الحليفة و القرى البعيدة الى الجمعة فلذا اختار ابو حنيفة رحمه الله و اصحابه رضيم ان حد الفناء هو ان كان البيوتة مع اهله بعد اداء الجمعة كما فى شروح المشكوة و الحدود الباقية اما رواية و اما تخرىج فكيف المنع عن القاطع و قد علمت اجماعهم على اصل الجواز فى عرفات من حج الفتوحات و حج الميزان و جمعته عن بعض العارفين الى آخر ما سبق ١٢

بدعوى الاجماع فقد ثبت فى ابوداود اقامة الجمعة فى سفر الحديبية و الحنين من رسول الله ﷺ و الصحابة رض الله عنهم قال ابن عباس رض الله عنه « كان رسول الله ﷺ يتوكأ فى الحرب يعنى حين الخطبة على السيف و فى الحضر على العصا » يعنى لان الغالب فى السفر السيف و فى الحضر العصا لا للتحرى فى ذلك كذا فى كشف الغمة صفحة (٢١٢) و قد كمن الكفار على جند المسلمين حين اقاموا الجمعة فى بعض صحارى مصر لعادتهم بذلك و قد قتلوا منهم خلقا كثيرا و عاتبهم عمر رض الله عنه على عدم اخذهم حذرهم منهم كذا فى مغازى الواقدي و فى المبسوط قد اقام الجمعة مصعب بن عمير رض الله عنه فى الحديبية مع اثنا عشر رجلا و اسعد بن زرارة رض الله عنه مع تسعة عشر رجلا و قد كتب عمر رض الله عنه الى ابو هريرة رض الله عنه فى البحرين (عبارة المبسوط) ان اذ الجمعة بجواثى و حيثما (شامل للمصر و غيره) كنت آه و فى مصنف ابن ابى شيبه انه كتب عمر رض الله عنه الى البحرين ان ادوا الجمعة بجواثى و اينما كنتم صححه ابن خزيمة و فى البيهقى كان الناس يقيمون الجمعة زمان خلافة عمر رض الله عنه و عثمان رض الله عنه بامرهما^٢ فى السواحل و مصر مع جماعة من الصحابة رض الله عنهم و فى الحجة الله البالغة فى الحديث «الجمعة واجبة على كل قرية» و اختاره شاه ولى الله الدهلوى رض الله عنه فى المصنفى شرح المؤطا و فى الحجة و قال الاصح^٣ انه يكفى فى الوجوب اقل قرية و اقل جماعة فمن تخلف حينئذ فهو الآثم و فى البيهقى و الميزان الكبرى^٤ «الجمعة واجبة على كل قرية و ان لم يكن فيها الا اربعة» الحديث رواه ابن ام عبدالله الدوسية عن رسول الله ﷺ و قال ولى الله الدهلوى فى الحجة انه جاء فى حديث بطرق شتى يقوى بعضها بعضها خمسة لا^٥ جمعة عليهم و عد منهم^٦ اهل البادية آه و لا يخفى

^١: قوله اينما آه شامل للمصر و غيره كما فى مجموعة الفتاوى ١٢

^٢: قوله بامرهما آه لا معنى للاجماع الا نحو هذا ١٢

^٣: قوله و قال الاصح آه و لا مناقضة بينه و بين شرطية المصر اذ لا شرط و لا ركن على العاجز بقدر العجز على ما نطقت به النصوص و اتفقت به الامة ١٢

^٤: قوله و الميزان الكبرى آه اورده الامام الشعرانى ايضا فى كشف الغمة الجامع للمذاهب الاربعة ١٢

^٥: قوله خمسة لا آه و جاء فى اكثر الاحاديث عدد اهل الترخيص اربعة و لا مناقضة بينها و بين حديث الباب اذ مفهوم العدد غير معتبر عند المحققين ففى الاحاديث اشارة الى ان العزيمة و الخيرية هى اقامة الجمعة من الجميع اذ فى المنع مناقضة بين اغراض الشارع فمنشأه الجهل قال الله تعالى ﴿ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [الجمعة: ٩] فمن هنا ترى انه لا كلام فى جواز جمعة لعاجز عن جميع الشروط و الاركان مادام الوقت و الحركة الاجتماعية التى

هى المحل ١٢

^٦: قوله و عد منهم آه اى رسول الله ﷺ و فى الاحاديث اشارة الى ان اهل البادية و نظرائهم داخلون فى خطاب الله تعالى و لكن الترخيص لدفع الحرج لا غير و عند اهل الظاهر لا ترخيص فى الترك لتقدم عموم القرآن و اطلاقه على الاخبار الاحاد و الضابطة مسلمة عند ائمتنا الاصوليين فالعذر عن مذاهب المعلنين ان لا معارضة هنا بل النص القرآنى الأمر لاصل الجمعة مفسر بالايجاب و الاستحباب بالاشتراك المعنوى بقرينة الاحاديث و لا خلاف على ان الامر المقرون بالقرينة محمول على حسب القرينة و انما الاختلاف هو فى الامر المطلق عنها ١٢

ان رخصة الترك لدفع الحرج (اي انما هي لدفع آه) لا لمعنى يخل فى اكدتها واقدميتها على الظهر اذ هو خلاف غرض الشارع من تشريعها^١ فالعزيمة والخيرية لاهل الترخيص هو اقامتها و يتعين الوجوب على اهل بادية كانوا من^٢ اهل العمران فى الاصل و انما جاءوا فى البوادي لمواشيم ففى صحيح ابن ماجة «الا هل عسى احدكم ان يتخذ الصبة من الغنم على رأس ميل او ميلين فيتعذر عليه الكلاء فيرتفع ثم تجئ الجمعة فلا يجئ ولا يشهد بها وتجي الجمعة فلا يشهد بها وتجي الجمعة فلا يشهد بها حتى يطبع على قلبه» وفى المجة «الجمعة واجبة على الخمسين رجلا^٣» وفى الكشف «كان النبي ﷺ ينهى رعاة الابل والغنم يوم الجمعة ان يبعدوا بها على رأس ميلين حتى لا يسمعو النداء فلا يشهدون الجمعة ويقول لهم من فعل ذلك ثلث جمع طبع الله على قلبه» وفى الكشف ايضا كان رسول الله ﷺ يأمر الناس بحضور الجمعة من قبا و كانت الصحابة رضي الله عنهم يأتون اليها من ابعد من ذلك اختيارا و كان انس يأتى من فرسخين من البصرة ليشهد الجمعة و احيانا لا يأتى و كان ابوهريرة رضي الله عنه يأتى اليها من ذى الحليفة يمشى و هى على رأس ستة اميال و كان ﷺ كثيرا ما يقول «الجمعة على من اواه الليل الى اهله» آه وفى شروح المشكوة و به قال ابوحنيفة رحمته الله و اصحابه رضي الله عنهم آه و ظاهر الاتفاق على انه هو المذهب و سائر الحدود اما رواية او تخريج فلا يجوز ترك المقطوع به بالاشتباه و الاختلاف ثم هذا بحسب استدلال الناظرين و الا فالاشتباه و الاختلاف فى حد المصر و الفناء و شرطيهما و عدم جواز الجمعة بدونهما لا تأثير لها فى تغيير النصوص الموجبة المطالبة لاصل صلوة الجمعة اصلا فاذا اقيمت الجمعة فى موضع قد صدق عليه حد المصر او فناء فجواز الجمعة لحصول مراعات الشرط و الا فلا شرط على العاجز و لا يتصور الحكم بعدم الجواز الا على القول المرجوح بعدم جواز تعدد الجمعة مع ان حكم عدم الجواز ان يرمى الشرط لا ان تهمل الصلوة لانه خلاف النقل و العقل فلذا ترى انه لا نظير له فى سائر الشروط والاركان و العاجز عن المصر و سائر الشروط والاركان غير مأمور بمراعاتها (فلا نص فى حق العاجز اصلا) على قدر العجز فكيف برد هذه الاحاديث و الدلائل و النص القطعى (الامر بالجمعة على الاطلاق

^١: قوله من تشريعها آه فالحاصل ان تقديم الجمعة على الظهر لم يكن لعروض عارض كالترحج فى اقامته مثلا بل انما هو باعتبار ذاتهما فلا يتصور منعها بهذا الاعتبار و لا بالنظر الى الظهر لتقدم نصوصه و لا باعتبار شروط الاداء و اركانه لان نصوصها لم يوردها الشارع لاجل ذلك ١٢

^٢: قوله كانوا من آه و انما الترخيص على من كان من اهل البوادي اصلا ١٢

^٣: قوله الخمسين رجلا آه تمامه و لا جمعة على ما دون الخمسين رجلا و الحصر لخصوص الواقعة لما مر من الاحاديث الاخرى ١٢

و العموم) تخميناً بلا دليل و فى المختصر و الوقاية و التنوير و الدر المختار و الرد المحتار و محصل الكنز ان فاقد الإقامة بمصر تنوب جمعته عن فرض الوقت مادام العقل و البلوغ آه ملخصاً و فى القهستانى شرح المختصر فيدخل فيه (اى فى لفظ الفاقد الكذائى) القروى^١ و المسافر^٢ و فى الرد المحتار و سائر الفتاوى جواز الجمعة حين استيلاء الكفار آه مع انه شامل لتخريب المساجد و قتل الامراء و القضاة غالباً و فى الرد المحتار ان من انكر جواز الجمعة بدون القاضى و الامير فهو جاهل^٣ آه ملخصاً قال (اى الفاضل المذكور) "اما سمعت ما حكى الفقهاء عن الامام لا يجوز اقامة الجمعة فى العرفة" تخمين محض منشأه قلة التبع و عدم الفرق بين ما هو قول الامام و بين ما هو على قوله و عدم الفرق بين كتب وضعت لوجه استنباطاته من النصوص و بين كتب وضعت لتقرير اقواله على التأسيسات الاصولية التى اسست بعد زمانه ليرفع عليه ما لم يسمع منه و فى الحجة الله البالغة و النافع الكبير مقدمة الجامع الصغير ان من ظن ان الهداية والظهيرية و التبيين و نحوها^٤ وضعت لبيان اصل المذهب خالصة تعسر عليه الامر^٥ و يصير مفترياً عليه (اى على الامام) و قد يتعصب آه ملخصاً و فى مقدمة الاشباه و النظائر و فى الحجة ان اكثر التأسيسات

^١: قوله القروى آه برفع القيد و هو بمصر ١٢

^٢: قوله و المسافر آه برفع المقيد و هو الإقامة ١٢

^٣: قوله جاهل آه فاللمية فى الكل شئ واحد و هو ان العاجز عن الاركان و الشروط غير داخل تحت نصوصها على قدر العجز فالاركان و الشروط حينئذ منعقدة فى حقه لا مفوتة من جانبه فلا بد من القول بالجواز مادام تحصيل الركن الاصلى و هو المحل و هو الحركة الاجتماعية عند غير ابن عباس عليه السلام و مادام سبب التشريع و هو الوقت و مذهب ابن عباس عليه السلام انه لا بأس باداء الجمعة منفرداً اذا تم شعار الاسلامى بدون و يمثل هذا جاء عن جميع الصحابة حين لم يخرج اليهم ابن زبير عليه السلام و لكن جماهير العلماء على خلافه و هو يسمى اجماعاً على اصطلاح بعض ائمة الاصول و اليه ذهب صاحب الهداية ١٢

^٤: قوله كتب وضعت آه ككتب ظاهر الرواية و التى الفت قبل التأسيسات الاصولية فله الحمد ١٢

^٥: قوله كتب وضعت آه كالمبسوط للامام السرخسى و غيره ١٢

^٦: قوله و التبيين و نحوها آه كالمبسوط للامام السرخسى و غيره ١٢

^٧: قوله عليه الامر آه لانه يرى فيها امور متناقضة كالاستدلال فى احاديث ذكر فيها لا التى هى لنفى الجنس فنبت الحكم فى بعض على الاستحباب و الاستئذان كحديث التسمية و نحوه و بعضها للاستئذان و الوجوب على الاختلاف كحديث القومة و نحوه و بعضها للوجوب كحديث الفاتحة و بعضها للافتراض مع انه معنى مجازى يحتاج الى القرينة كحديث المصر و فيه زيادة نسيان سياقه و دلالاته كما سيأتى ثم جاء القول بعدم جواز الجمعة العاجز عن المصر تمسكاً بالحديث المذكور و باهمال الجمعة المقطوع بها بقاء نصها مادام الوقت مع ان حكم عدم الجواز هو ان يرعى الشرط لا ان تهمل الصلوة و لا شرط على العاجز فترى اهل العصر يتعصبون و لا يدرون ما يقولون فمن اظلم ممن افترى بعدم جواز صلوة العاجز عن الفاتحة لقطع لسانه ثم الحكم بمنعه عنها بعد ذلك تمسكاً بحديث لا صلوة الا بفاتحة الكتاب و من اجهل ممن افترى بعدم جواز وضوء العاجز عن التسمية لقطع لسانه ثم باهمال الوضوء قطعاً و من اقصر فهما ممن منع العاجز عن سائر الشروط و الاركان عن الصلوة جمعة كانت او غيرها نعم الكلام فى المنع عن الجمعة و لو فى مادة من المواد و اما ترخيص الترك لدفع الحرج فلا ننكره بخلاف القول بالمنع و عدم روية خيريتها و عزيمتها بل قال باسائها و هذا لان المانع ان قال بشرطية المصر على العاجز بدخوله تحت حديث على عليه السلام فقد كذب الله تعالى فى اخباره و ان قال بعدم شرطية المصر على العاجز بعدم دخوله تحت حديث على عليه السلام فالقول باسائة اقامة الجمعة و لو فى موضع من المواضع معاندة كلام الله تعالى بلا دليل فله الحمد ١٢

الاصولية لم يثبت بها رواية عن ابي حنيفة رحمته الله و صاحبيه رحمته الله آه و عليها معظم استدالات صاحب الهداية و الآخذين منه (اي و ذلك لكثرة ذكره الاختلافات آه) لكثرة الاختلافات بيننا و بين الشافعي رحمته الله لم يكن في زمان امامنا رحمته الله فلما جاء اجاب عنه علماءنا بتلك التأسيسات و هي قد كانت مختلفا فيها و قد كانت غير مقبولة^١ الا ان كل واحد كان بصدد تأييد مذهبه فصار للدلائل بتلاحق الافكار صولاً منجراً الى الجواز و عدم الجواز و قد كان الاختلاف ابتداء في اكثر الاحكام للاولوية^٢ بين الصحابة رحمته الله و ائمة المذاهب رحمته الله كما لا يخفى على من طالع ام الشافعي رحمته الله و اثار الامام محمد رحمته الله و معظم كتب المتقدمين ثم كتب المتأخرين نحو الهداية و الظهيرية و التبيين و قاضيخان و المبسوط للامام السرخسي و نحوه فتجد في الكتب الاولى هذا اولى او به اميل او هو احوط او به اقول ثم تجد في الكتب الآخرة جاز ذلك او غير جائز او هذا حلال او حرام كذا في الحجّة و اعتبار (دفع دخل) الكتاب و المصنف و ضعفهما باعتبار اكثر المسائل و معظمها و الا فلا كتاب غير كتاب الله تعالى خال عن النقص و التناقض و لا ضير فيه اذ ياب الله تعالى ان يكون كتاب مثل كتابه و في فتاوى البخارى المطبوع في مطبع كاكان (صفحة ٧١ و ٧٢) عن العلامة قاضي القضاة محمد عناية الله البخارى رحمته الله ان جميع ما يقال في منع الجمعة فامور متناقضة^٣ و ان علماء البخارى قد تفتنوا في الوقاية^٤ ثمانين موضعا من النقص و كان الامام الشافعي رحمته الله يدرس كتاب الامّ للزيني و كان يطلع في كل مرة على النقص حتى اذا بلغ على رأس الثمانين وجد فيه نقصا ايضا فقال للزيني رحمته الله هيه ياب الله تعالى ان يكون

^١: قوله غير مقبولة آه كالتأسيسات التي اسسها سائر تابعي المذاهب و ليس تأسيساتنا احق بالشرعية الغراء بل كل مكلف على حسب اجتهاده ملخص الفتوحات و الحجة ١٢

^٢: قوله للاولوية آه كالجنيين و الذب و الفرس و نحوه و كخضب اللحية بالسواد و قد كان عثمان و حسين بن علي رحمته الله يخضبان لحيتهما بالسواد و في الباب طوالة فله الحمد ١٢

^٣: قوله متناقضة آه بل لا يتصور ان يكون في جواز الجمعة باعتبار المحل و الموضع اشتباه و اختلاف قطعاً و ذلك لان الموضع الذي يصلى فيه الجمعة ان صدق عليه تعريف المصر او الفناء في الواقع فلا خفاء في جوازها و الا فلا نص يطالب فاقد المصر العاجز على اتيانه بمراعات المصر او الفناء و هذا كاحوال سائر الشروط و الاركان لانها منعدمة في حق العاجز لعدم النص حينئذ لا مفوتة من جانبه فلا يصدق هنا انه من قبيل فوت المشروط بفوت الشرط اذ شرطية الشروط و ركنية الاركان عند العجز منعدم بالانعدام الاصلى فله الحمد و اليه المتاب ١٢

^٤: قوله في الوقاية اه مع انها من معتبرات كتبنا صرح بذلك علمائنا ١٢

كتاب مثل كتابه فلا استبعاداً^١ فى خطأ منع الجمعة و دلائله و انه ليس من امام المذهب عليه السلام آه ملخصاً فترى لزوم العمل بعموم النصوص^٢ و اطلاقها ما امكن (اى مادام ممكناً) و ان قابله الاخبار الاحاد فكيف برد عموم نص الجمعة و اطلاقه مع الاحاديث^٣ المؤكدة لهما و الاثار و الافعال من رسول الله صلى الله عليه وسلم و الصحابة عليهم السلام على وفقهما مع عدم التخصيص^٤ (اى المنجر للجمعة الى الظنية) بضرورة الحس و ذلك لان النصوص لا تصير ظنية بسائر التخصيصات و التقييدات^٥ الا بتخصيص له شبه بالنسخ و الاستثناء و هو ان يكون كلاماً مستقلاً قاطعاً مقارنة للمصدر و انى هو من مقارنة نص تشريع^٦ الجمعة بل قال بعض ائمة الاصول انه لا يكاد ان يوجد ذلك التخصيص فى النصوص^٧ آه و نصوص الظاهر لا يكون مستعداً لذلك^٨ لتقدمها و كذلك نصوص الاداء (كحديث على عليه السلام هنا) الواردة لمراعاة شروطه و اركانه لانها لم تورد لرفع تشريع الجمعة بل هى مؤكدات للتشريع ببيان كمية ادائها و لا يتصور من الشارع ورود^٩ نهى عن الجمعة من حيث الذات و لا تحجيرها و من تأمل فيما قلنا من التأسيسات^{١٠} الثلاثة كرر ذكرها عسى ان

^١: قوله فلا استبعاد آه اذ المستبعد واقع فى شئ هو اشد استبعاداً من ذلك حيث لم يتنبه بالنص القاطع و الاحاديث الصريحة فى شأن اهل القرى و البوادرى و الاجماع من العلماء على انه لم يورد من الشارع و من ارباب القلوب على انه لا تحجير فى الجمعة و هو سياق الجامع الصغير و ان فى عرفات عدم الوجوب لا المنع و ان قد صرح ابو يوسف رحمته الله بضرورة اقامة الجمعة فى عرفات و ان قد صرح المشائخ ان الاخذ بقول ابو يوسف او محمد عليهما السلام عمل على المذهب و ان كون المصر شرطاً على البعيد منه مقدار شهر مثلاً مما يتحيز به العقول و فيه تكذيب الله تعالى و خلاف اجماع الامة ١٢

^٢: قوله بعموم النصوص آه على ما اسس به ائمة الاصول و قالوا ان النصوص باعتبار عمومها و اطلاقها ايضا مقطوع بها على رأى الاصح الارجح و لا نص فى المنع بل هو خلاف غرض التشريع فهو غير متصور من الشارع ١٢

^٣: قوله الاحاديث آه فى جمعة القرى و البوادرى كما مر و قد رأيت فيما تقدم تشريع الجمعة فى جميع المواضع من احاديث الباب و ان رخصة الترك فى البوادرى لدفع الحرج لا غير و ان المصر ليس بشرط على فاقده العاجز عن اتيانه على القطع و البتات كحال سائر الشروط و الاركان فله الحمد ١٢

^٤: قوله التخصيص آه و المتكلفون ببيانه هم ائمة الاصول ١٢

^٥: قوله و التقييدات آه فلا يجوز فى خطابات الشرع بلفظ الصلوة و الزكوة و الصوم و الحج انها ظنية لتخصيص الصبى و نحوه منها كذا فى تفسير الاحمدى

١٢

^٦: قوله نص تشريع آه فدعوى التخصيص باطل فضلاً من دعوى الاجماع فيه و لفظ البيع لا مفهوم له لان الشارع لا يريد كون الاشتغال بغير البيع حالاً فلذا اجمع اصحاب التفاسير و ائمة الاصول ان لفظ البيع معلى بعله الاشتغال و النصوص المعللة من براهين الان ليس بعله فى الخارج و اللية هى عليها

١٢

^٧: قوله فى النصوص آه و ما قاله صاحب المنار من نظيره بحرم الربوا منظور فيه بعدم الاستقلال لاحتياجه بضميره الى المرجع و هو ليس فيه بل فى الجملة الاولى و ما قاله صاحب التوضيح من نظيره بقوله و ان استجارك احد الاية منظور فيه بعدم المقارنة فله الحمد ١٢

^٨: قوله مستعداً لذلك آه اى لكونها مخصصة على صيغة اسم الفاعل بل الامر بالعكس فلو فرضنا ان نص الجمعة خصص فرداً من افراد الظاهر لكان هو فى بقية افراده ظنياً جاز ان يخص بعد ذلك باحاديث الباب فكيف و هو رافع بعمومه و اطلاقه جميع افراده اعطاء للمزاحم و المزاحم حقوقهما على قدر المزاحمة

١٢

^٩: قوله ورود آه خصوصاً من بعد ما اخبرنا بانها مشروعة الى يوم القيمة ١٢

^{١٠}: قوله من التأسيسات آه اى عدم استعداد نصوص الظاهر و نصوص الاداء للتخصيص مع عدم تصور ورود النهى من الشارع ١٢

يتجلى في قلبه ما هو الحق قال (اي الفاضل المذكور) "و يجوز في المنى لتمصرها في الموسم" هذا الاستدلال ليس من الامام رحمته الله و صاحبيه رحمته الله بل من بعض اصحاب التخريج مع انهم ناقضوه بقولهم ليس للسلطان اقامة الجمعة في القرى^١ اذا طاف في مملكته و المذهب في ذلك ما علمت من عبارت الجامع الصغير قال (اي الفاضل المذكور) "و لم يقل باقامة الجمعة في القرى و البوادي غير الطائفة الوهابية المنكرين للتقليد المبتدعين" تخمين محض و رجم بالغيب بما علمت من عموم التشريع و عزيمتها و خيريتها مع ترخيص الترك^٢ لدفع الحرج قال العلامة الحنفى عبد الحفيظ رحمته الله مفتى مكة المشرفة في فتاواه بجواز الجمعة خلف سائر الائمة^٣ في البوادي آه و في رحمة الامة و ميزان الكبرى الجامعان للمذاهب الاربعة قال ابو يوسف رحمته الله انه يصلى الجمعة في عرفات لعدم ورود نهى من الشارع و قال الجمهور عدم الاقامة فيها اخف آه و قد مر قال المشائخ^٤ العامل على قول ابو يوسف رحمته الله و محمد رحمته الله عامل على المذهب مع ما مر من الاجماع على الجواز^٥ و عدم التحجير قال (اي الفاضل المذكور) "و قد صرح المتون و الشروح و الفتاوى بقولين لا ثالث لهما احدهما ظاهر المذهب كل موضع له امير و قاض و الثانى اكبر المساجد و كل قول خالفهما فهو مردود" ايراد ذلك لرفع تشريع الجمعة و المنع عنها من فضائح الوقت و اعاجيب الزمان و ذلك لان غرض الشارع من نصوص اداء الصلوة (و منها حديث على رحمته الله) ليس الا ان ترعى الشروط و الاركان عند القدرة و ليس لها قدم لتغيير

^١: قوله في القرى آه لان المنى اذا صارت مصرا باقامة السلطان فيها ليلة واحدة فكيف بسائر القرى مع انه لعله يقيم اكثر من ليلة واحدة فيها فله الحمد و الفرق الذى كلف به صاحب منحة الخالق سخيـف ١٢

^٢: قوله ترخيص الترك آه فيترتب عليه رخصة فعل الظهر لزوال المزاحمة ١٢

^٣: قوله سائر الائمة آه ثم هذا باعتبار عدم جواز الجمعة في البوادي عندنا كما هو مذهب بعض اصحاب التخريج فكيف اذا ثبت اجماع ائمة المذاهب على جوازها و عدم منعها كما مر ١٢

^٤: قوله قال المشائخ آه و قد اخبرنا الحجاج باقامة اهل العرفة الجمعة فيها من غير خصوص مذهب ثم اخبرنا بذلك ايضا مرة اخرى في سنة اخرى فله الحمد و اليه المتاب ١٢

^٥: قوله على الجواز آه اى عدم النهى باعتبار الذات لانها محبوبة لله تعالى ١٢

تشريع اصل الصلوة^١ اذ ما وردت النصوص^٢ الكذائية لمناقضة النصوص المشرعة لاصل الصلوة بل هى مؤكدات لها ببيان كمية اداءها فاذا ثبت المصرية اقيمت الجمعة مع مراعات^٣ المصر لبقاء النصين اى نص الاداء و النص المطالب لاصل الصلوة على حالهما و اذا كان تفسير المصرية مردودا فلا نص على العاجز فالشرط حينئذ منعدم بالانعدام الاصلى لا مفوت من جهة المصلين مع بقاء القاطع المطالب على حاله ما دام جزء من الوقت فإى مانع من اقامتها (فما حملهم على انكار القاطع القرآنى بلا دليل رجما بالغيب) و اذا ثبت ترخيص الترك لدفع الحرج بقى الخيرية و العزيمة مقطوعا له لعدم المزاحمة للقاطع المطالب و قد مر حال فاقد الاقامة بمصر (نقلا من المتون و الشروح والفتاوى) و التفسيرين ليس من المذاهب حقيقة و انما نسبا اليه باعتبار التخريج مع ان ظاهر اطلاق المتون هو عدم اشتراط^٤ سكونة الامير (كما فى التحرير على الرد المحتار) و القاضى فى الموضوع بل الشرط كون الموضوع تحت حمايتهما و هو المعنى الحقيقى^٥ من حيث اللغة المرادف للقرى الظاهر من عبارة الجامع الصغير الموافق لاحاديث الباب قاطبة فكيف بيان اللغة بالرأى^٦ مع حمله على المعنى^٧ المجازى المقابل للقرى و عبارة كتب المذهب و احاديث الباب

^١: قوله اصل الصلوة أه خصوصا عند العجز اذ حينئذ لا نص على العاجز فلا شرط و لا ركن فمن اين منع الجمعة و القاطع المطالب باق على طلبه ما دام الوقت لا يرفع بالشك و الاختلاف فكيف بدونهما ١٢

^٢: قوله النصوص أه فنصوص الاداء نحو قوله تعالى ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ [البقرة: ٢٣٨] لم ينزل لتخصيص قوله تعالى ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَارْكَعُوا مَعَ الرَّائِعِينَ﴾ [البقرة: ٤٣] فلا يجوز القول بان وجوب الصلوة و مشروعيتها مقصورة بالقيام بل وجوبها و مشروعيتها عام و القيام يرعى عند القدرة و ليس بشرط عند العجز و هذا حال سائر نصوص الشروط و الاركان فكذا نص المصر مع انه لا يثبت اشتراط المصر بهذا النص عند التحقيق ١٢

^٣: قوله مع مراعات أه فمحصل المقام عدم تصور عدم جواز الجمعة (قوله جواز الجمعة أه بخلاف ترخيص تركها عند الحرج فلله الحمد ١٢) باعتبار المكان البتة لان الموضوع الذى اقيمت فيه الجمعة ان صدق عليه انه مصر فجواز الجمعة على انه قد روى المصر و كذا الفناء و الا فالعاجز غير مخاطب بمراعات ما عجز عنه من الامصار كسائر الشروط و الاركان حيث ترى ان الكل منعدم عند العجز مع بقاء النص المطالب لاصل الجمعة على حاله و قد مر احاديث الباب و اقامة رسول الله ﷺ و الصحابة رضوان الله عليهم الجمعة فى غير المصر و قد رأيت ما جاء عن ائمة المذاهب فلله الحمد ١٢

^٤: قوله عدم اشتراط أه و هو مقدم على ما فى الشروح و الفتاوى ١٢

^٥: قوله المعنى الحقيقى أه و هو الحجز و القطع و الحد لانه حاجز و قاطع و حاد للمفازة او محجوز و مقطوع و محدود بها ففى مفردات القرآن للراغب الاصفهاني يقال مصرت مصرأ اى بنيتها و هو الموافق لما قال الفقهاء فى باب التيمم و الصلوة فوق الدابة و السفر من لفظ المصر ١٢

^٦: قوله اللغة بالرأى أه فانا نقطع ان بلاد الكفار تسمى امصارا لغة مع انه لا يشترط كون اهلها مومنين فضلا عن القاضى و الامير و المساجد و عالم يرجع اليه فى الحوادث فلله الحمد و اليه المتاب ١٢

^٧: قوله على المعنى أه بدون القرائن بل مع القرائن المانعة لذلك الحمل و هى احاديث الباب ١٢

خصوصا اذا كان مستلزما لترك القاطع عندهم^١ اعلم ان من يظن ان امامنا رحمته الله و صاحبيه رحمتهما الله تمسكوا بحديث على رحمته الله في اشتراط المصر للاداء (الذى يقولون به اصحاب التخریج) فهو من قلة تتبعه و عدم تمييزه بين ما هو اصل المذهب و بين ما هو نسب اليه باعتبار التخریج مع انه المعنى الحقيقى فى لا نفى الجنس هو نفى الكمال عند الاكثر كما فى اتحاف المتقين و دليل الكل^٢ ان عليا رحمته الله و اباحنيفة رحمته الله و اصحابه رحمته الله و اهل مذهبه قاطبة قد خالفوا^٣ هذا الحديث فى اجماعهم على ضرورة التشريق فى عرفات و قد مال المشائخ رحمته الله و اصحاب الفتاوى بعدم اختصاص التشريق بالمصر كيف و هو اى حديث على رحمته الله من اعظم الدلائل على جواز الجمعة فى القرى و البوادي بجامع العلة لانه معلل^٤ بعله الاجتماع فلا مفهوم للفظ المصر^٥ (وانما ذكره لان الاجتماع فيه غالبي عادى) كالتأفيف^٦ و المسجد و لفظ البيع^٧ و النصوص المعللة من براهين الان ليس بعله فى الخارج و انما لميتها هى عللها ثم كيف و هو قد سبق لنفى الجمعة فى المصر حيث عم نفى الجمعة (فى صدر الكلام) فى جميع المواضع ثم استثنى المصر الموصوف بصفة الجامعة فبقى المصر الخالى عن تلك الصفة داخلا تحت النفى لكن اللهم ربنا اتنا فى الدنيا حسنة و فى الآخرة حسنة و قنا عذاب النار.

سنة ١٣٤٤ ش محمد سرور جيجه فوت مرحوم بسنه ٢٣ / ٩ / ١٣٤٦ ش

^١: قوله عندهم أه اما حقيقة فلا يضر تفسير المصر بائ وجه فسر بجواز الجمعة باعتبار الموضع لان الموضع الذى اقيمت فيه الجمعة ان كان من الامصار فى نفس الامر فقد روى الشرط و الا فلا شرط على فاقد المصر كحال سائر شروط الاداء و اركانه و كغير الجمعة من الصلوات و ذلك لان العاجز عن جميع الشروط و الاركان مأمورة باداء الجمعة و من هنا ترى انه لا كلام فى جوازها مع العجز عن القيام و القراءة وسائر الاركان والشروط فكيف بهذا الظنى ١٢

^٢: قوله الكل أه اى كل ما قلنا من معنى الحديث و انه لم يتمسك به ابوحنيفة رحمته الله و اصحابه رحمته الله و انه لم يتصور منع الجمعة به خصوصا عند العجز كسائر الشروط و الاركان فله الحمد ١٢

^٣: قوله قد خالفوا أه و قد صرح ائمة الاصول رحمته الله ان الراوى اذا خالف حديثه فهو مردود عنده اذ هو بمنزلة قوله ان هذا الحديث بهذا المعنى غير معمول به فله الحمد و اليه المتاب ١٢

^٤: قوله لانه معلل أه قال شيخ الاسلام و ركن الدين ان للغير حكم المصر كذا فى الصلوة المسعودية و هو الموافق لاحاديث الباب و اقامة رسول الله صلى الله عليه وسلم الجمعة فى السفر الى الحديبية و الحنين و بقية الصحابة رحمته الله و ما جاء عن العارفين و ائمة المذاهب فله الحمد ١٢

^٥: قوله للفظ المصر أه تحقيق المقام ان لفظ أف لم يذكره ليتحرز به عن ضرب العصا مثلا بل انما ذكره لان الاضرار به غالبي عادى من الاولاد و كذلك لفظ المساجد فى الاحاديث المتحرزة اليها ليس للاحتراز بل لانها معدة للجماعة و هى فيها غالبي عادية فكذلك لفظ البيع ليس للاحتراز عن بقية الاشغال لان الكل حرام بل لان الشغل فيه غالبي عادى فكذلك لفظ مصر ليس للاحتراز ١٢

^٦: قوله كالتأفيف أه بل لتعليل المصر بالاجتماع اوضح من لتعليل التأفيف بالاضرار لان الاول قد وصف دون الثانى ١٢

^٧: قوله لفظ البيع أه اى فى قوله تعالى ﴿وَدَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [الجمعة: ٩] اذ هو معلل بعله الشواغل صرح بذلك ائمة التفاسير رحمته الله و ائمة الاصول رحمته الله ١٢

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

حامداً مصلياً فی بیان العشر



مؤلف:

مولوی محمد سرور فیضی جیجہ ای رحمۃ اللہ علیہ



مرتب:

مولوی ابوالحسن صاحب زادہ

حق چاپ محفوظ و مخصوص کتابخانه مولوی محمد سرور فیضی جیجه ای رحمۃ اللہ علیہ می باشد و هیچ مؤسسه، انتشارات و یا فردی در افغانستان و یا خارج از آن، حق ندارد بدون اجازه کتبی از ناشر، این اثر را چاپ و نشر نماید. این کار شرعاً ناجایز بوده و نیز پیگرد قانونی دارد.

حامداً مصلياً فی بیان العشر

♦ مؤلف: مولوی محمد سرور فیضی جیجه ای رحمۃ اللہ علیہ

♦ مرتب: مولوی ابوالحسن صاحب زاده

♦ ناشر: مولوی ابوالحسن صاحب زاده

مرکز پخش:

- فراه، ولسوالی خاکسفید، قریه جیجه، کتابخانه مولوی محمد سرور فیضی رحمۃ اللہ علیہ

تلفن: ۰۷۰۶۹۶۱۲۸۹ - ۰۷۹۸۴۶۵۸۶۹

بسم الله الرحمن الرحيم

حامدا مصليا نقول لا خلاف في عشرية هراة وفراه ونحوهما ما دام الماء عشريا و المالك مسلما لدخوله في خطابات نصوص^١ الباب قطعا الا انه قد يتخير في امرها الناظر في كتب اصحابنا فلا بد له حينئذ من حفظ امور ليتجلى منها له ناصية الحق فمنها ان الماء الخراجي ما كان مؤنته على بين المال كفرا و اسلاما^٢ (كما في جامع الرموز وغيره) اذا كان الاخذ بالقهر و الا فهو عشري و منها انهما علتان مؤثرتان في الوظيفة اذا تمتا بشروطهما اتفاقا في ظاهر الرواية^٣ و نسبة اعتبار الحيز في احياء الموات الى ابي يوسف رحمته الله انما هو من رواية^٤ النوادر مع انه قد قيده في كتاب الخراج بالماء^٥ و كذا فهم المخالفة بين عبارة القدوري و عبارة الجامع الصغير من بعض اصحاب الفتاوى انما هو لظن اتحاد مرادهما بل مراد^٦ صاحب القدوري هو بيان ترتب الوظيفة على الارض فعلا فلذا اهتم بذكر شروط متممة للعلل و انما المراد من عبارة الجامع الصغير و من ذكر عبارته من اصحاب الفتاوى كصاحب الخلاصة وقاضيخان و الهداية وغيرها هو بيان استعداد الماء^٧ و مؤثرته

^١: قوله نصوص آه قال الله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ...﴾ [البقرة: ٢٦٧] و المراد بقوله ﴿مِمَّا أَخْرَجْنَا﴾ [البقرة: ٢٦٧] هو العشر كذا في المبسوط شرح الكافي في الحاوي لجميع ظاهر الرواية الجزء الثالث صفحة ٢ و بقوله تعالى ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ [الأنعام: ١٤٢] و بالاحاديث الواردة في الباب فظاهر النصوص هو شمول العشر على جميع المسلمين مطلقا فلذا ذهب اليه ائمة المذاهب الثلاثة و اختاره الشيخ الاكبر في الفتوحات و قال انه على رأى نعمان (اي ابي حنيفة رحمته الله) ايضا الا ان اصحابنا قد خصوا النصوص اذا كان الماء خراجيا في حق المسلم بقاء كما اذا اسلم او اشترى من الذمي فلو اجري هذا الحكم في الماء العشري ايضا لكان فيه رفعاً لحكم النصوص بالكلية بمجرد صورة الاستصحاب و يلزم منه تخصيص العلة ايضا بجعل الماء مؤثرا في بعض المواد كاحياء الموات و غير مؤثر في آخر و الكل مردود كما عرف في موضعه ١٢

^٢: قوله اسلاما آه كما في كتاب الخراج لابي يوسف رحمته الله و غيره ١٢

^٣: قوله ظاهر الرواية آه كما لا يخفى على من طالع الجامع الصغير المطبوع في المطبع العلوى صفحة ٨٩ و كتاب الخراج في وظائف السواد و البصرة والخراسان لابي يوسف (رح) ١٢

^٤: قوله من الرواية آه كما لا يخفى على من طالع كتاب احياء الموات من المبسوط ١٢

^٥: قوله الخراج بالماء آه كما سيأتى انه لو حفر في نفس ارض الخراج بئرا او جعل مؤنة الانهار على ذمته صار الوظيفة حينئذ هو العشر آه اي اتفاقا كما لا يخفى على من طالع الجامع الصغير من كتاب السير و وظائف العراق و البصرة و الخراسان من كتاب الخراج لابي يوسف (رح) ١٢

^٦: قوله بل مراد آه فليس الاختلاف بين العبارتين حقيقيا و قد ذكر صاحب الهداية في كتاب السير عبارة الجامع الصغير ليقيد و يفسر بها عبارة القدوري في اعتبار الماء فيما فتحت عنوة ١٢

^٧: قوله استعداد الماء آه فانما يتم علتيه الماء العشري لو وظيفة العشر اذا صلح المحل لذلك بان احياء المسلم مواتا و سقاه بماء العشر او جعل داره بستانا و سقاه بماء العشر او اسلم مالك ارض تسقى بماء العشر او اشترى المسلم من الذمي ارض تسقى بماء العشر او انقطع عن الارض الخراجية لمسلم ماء الخراج فسقاها بماء العشر او حفر فيها بئرا و قناة مثلا و اجري فيها الماء او لزم امر مؤنة النهر على ذمته فالحاصل ان علتيه و مداريته لو وظيفة العشر اذا تم بشروطه امر مجمع عليه بين الائمة اخذ من لسان الشرع حيث علق تغييرها بتغيير الماء و دعوى الاختصاص يلزم تخصيص العلة و هو غير متصور كما عرف في

إذا تمت شروطه و منها ان قول القدوري و من اسلم من اهل الخراج اخذ من الخراج المراد ان يكون من اهل ماء الخراج و الا لكان هذا التقييد عبثا و ان قوله ويجوز ان يشتري المسلم ارض الخراج من الذمي و يؤخذ منه الخراج معناه ان تكون تسقى بماء الخراج^١ لما قلنا فالحاصل انه لم يقل و من اسلم من اهل الذمة في الصورة الاولى و في الثانية ويجوز ان يشتري المسلم من الذمي لئلا يشتمل ما كان فيه الماء عشريا و منها ان قولهم ان السواد خراجية و مرو خراجية كهرة و نحوه انما هو بناء^٢ على الغالب في ذلك الزمان فاي عبارة من عبارات كتب اصحابنا يوههم عدم وجوب العشر على المسلم مع كون الماء عشريا فهو مأول او مردود و ذلك لاتفاق ائمتنا على الوجوب الكذائي لقطعية دخول المسلم في خطابات نصوص الباب^٣ مع وجود المعنى (و هو الماء العشري) المؤثر بلا مانع (لاسلام المالك) فمن هنا علمت انه لا شك في عشرية هرة و فراه و نحوها لعدم كون ماءها خراجيا مع اسلام المالك ففي كتاب الخراج^٤ للامام ابى يوسف رحمه الله في

موضعه و دعوى الاستصحاب في البعض يلزم معارضة نصوص الباب به مع فساد ههنا فما في رد المختار من ان اعتبار الماء العشري و الخراجي انما هو فيما اذا جعل داره بستانا او احيا مواتا فقط دون المنصوص على انه عشري كالعرب او خراجي كالسواد خلاف اجماع الصحابة رضي الله عنهم و الائمة رضي الله عنهم لانهم كما اجمعوا على خراجية السواد كذلك اجمعوا على عشرية اراض منها تسقى بماء العشر كما سيأتى و ايضا ما فيه من اختيار قول ابى يوسف رحمه الله في اعتباره القرب دون الماء خلاف اجماع ائمتنا في ظاهر الرواية و في كتاب الخراج ففي لمبسوط ان اختلاف ابى يوسف رحمه الله انما هو من رواية النوادر فمقتضى ما في رد المختار بناء على قول ابى يوسف رحمه الله ان من سقى ارضه بماء العشر في السواد فعليه الخراج و ان احيا مواتا او جعل داره بستانا و هو خلاف للاجماع كما سيأتى و ايضا قوله في الانقطاع انه خلاف ما في الهداية غيرها خلاف صريح الهداية في اعتباره للماء في العنوة^{١٢}

^١: قوله تسقى بماء الخراج أه فالحاصل ان ما يوههم من عبارات كتب اصحابنا من لزوم الخراج على من اسلم من ملاك ارض الخراج او اشتري من الذمي ارض فانما هو اذا كان ماءها خراجيا و اما اذا كان ماءها عشريا فعليه العشر اجماعا و ذلك لان الصحابة رضي الله عنهم الذين اقتدى اصحابنا بهم في اداءهم الخراج انما كانت اراضيهم تسقى بماء الخراج كما في الفاروق الجزء الثاني صفحة ٦٨ ناقلا عن كتاب الخراج لابي يوسف رحمه الله فله الحمد^{١٢}

^٢: قوله انما هو بناء أه و ذلك لاجماع الصحابة رضي الله عنهم و ائمة المذاهب رضي الله عنهم على عشرية اراض منها تسقى بماء العشر كما صرح به ابو يوسف رحمه الله في كتاب الخراج الا ان اباحنيفة رحمه الله لم يشترط النصاب ثم قال ان البصرة و الخراسان كالسواد أه ملتقطا فالحاصل ان المالك اذا كان مسلما و الماء عشريا فالوظيفة هو العشر اتفاقا الا من اشتبه عليه الامر في تفرعاته من اصحاب الفتاوى^{١٢}

^٣: قوله نصوص الباب أه نحو قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَ مِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ...﴾ [البقرة: ٢٦٧] و نحوه قوله تعالى ﴿وَ اتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ [الأنعام: ١٤٢] فظاهر العموم و الاطلاق شامل على ايتاء العشر من جميع المياه و كذلك

عموم الاحاديث و اطلاقها شامل لذلك بل صرحوا عن رسول الله صلى الله عليه و آله انه كان يأمر بأخذ الزكاة مما زرع في ارض الخراج فلذا ذهب اليه ائمة المذاهب الثلاثة و اهل الظاهر فلذا اختاره الشيخ الاكبر في الفتوحات و قال انه على رأى ابى حنيفة رحمه الله اذا كان المالك مسلما أه ملخصا الا انه اشتهر بين اصحابنا باخراج الماء الخراجي من ذلك الحكم فلو اخرجنا الماء العشري بعد ذلك كان رفعا لمدار الشرع بالكلية و لو اعتبرناه في مواد دون مواد كان تخصيصا للعلة و هو غير متصور^{١٢}

^٤: قوله ففي كتاب الخراج أه محصل ما نقل عنه هو وجوب العشر في السواد و الخراسان و كل بلدة اذا كان المالك مسلما و الماء عشريا بصريح الوضع عن الصحابة رضي الله عنهم و اتفاق العلماء رضي الله عنهم عليه خصوصا امام المذهب و انما الاختلاف في اشتراط النصاب و عدمه و ان القول بخراجية البعض و عشرية البعض لغالب احوالها في ذلك الزمان و هو لا ينافي اعتبار عشرية الماء في مأل حال المسلم بائ وجه وصل اليه و لو بالشراء او اسلام المالك او تغير الماء الخراجي

باب زيادة الصدقة و نقصانها صفحة ١٢٨ و كذلك قالوا (اي العلماء) ان عمر رضي الله عنه قد وضع على ارض ذات الماء الجاري (اي من ارض السواد) العشر و فيما^١ يسقى بالدالية نصفه آه و في الباب المذكور صفحة ١٣٠ من اسلم^٢ من اصحاب الاراضي فليس عليه^٣ خراج آه و قال الامام عبدالوهاب الشعراني رحمه الله في الكشف صفحة ٢٦٢ انه رحمه الله كان يسقط^٤ الخراج عن اسلم و يقول لهم ما اسلموا عليه من اموالهم و عبيدهم ديارهم و ارضهم و ماشيتهم ليس عليهم فيه الا صدقة آه و ايضا في كتاب الخراج للامام ابي يوسف رحمه الله في بيان وظائف ارض السواد صفحة ٥٤ انه تعين^٥ عمر رضي الله عنه في نخل تسقى بماء السماء^٦ العشر و بالدالية نصفه آه و ايضا في الكتاب المذكور في فصل وظائف لازمة في ارض السواد صفحة ٧٧ بعض قطائع^٧ (اي من ارض

الى الماء العشري باطلاق النصوص و عمومها الا الماء الخراجي في مأل حال المسلمين عند اصحابنا خلافا للجمهور فاحفظه فانه ينفعك في مطالعتك الفتاوى ١٢

^١: قوله العشر و فيما آه و لا يخفى ان التصوير في حق المسلم ثم الاطلاق مشعر باستواء جميع احواله اي سواء احيا مواتا او جعل داره بستانا او اشترى من الذمي ارضا تسقى بماء العشر او بماء الخراج ثم تحول الماء عشريا او اسلم المالك والماء العشري او صار بعد ذلك عشريا و ذلك لدخول المسلم تحت خطاب النصوص قطعا و اضمحلال الاستصحاب في مقابلتها مع فساد ههنا ١٢

^٢: قوله من اسلم آه اي من اهل السواد و غيرها من بعد ما ضرب عليهم الخراج كما هو المشهور في السواد و نحوها فما اشتهر من عدم سقوط الخراج بالاسلام فانما هو مخصوص في الماء الخراجي و كذا حكم الشراء فالاحصاء ان المالك اذا كان مسلما و الماء عشريا في السواد و الخراسان و غيرها فالواجب هو العشر اتفاقا فاحفظ تهتد في مطالعة كثير من كتب اصحابنا ١٢

^٣: قوله فليس عليه آه و الاطلاق مشعر باستواء الماء العشري و الخراجي الا ان اصحابنا اخرجوا الماء الخراجي من ذلك و الاول هو قول الجمهور و هو رأى ابي حنيفة رحمه الله ايضا على ما نقل صاحب الفتوحات ١٢

^٤: قوله كان يسقط آه و على اطلاقه ذهب الجمهور و هو رأى ابي حنيفة رحمه الله ايضا على ما نقل صاحب الفتوحات و لكن اشتهر بين اصحابنا بخروج الماء الخراجي من ذلك الحكم بدلائل لاحت لهم ١٢

^٥: قوله انه تعين آه من غير انكار منكر فكان هذا اجماعا من الصحابة رضي الله عنهم و قد صرح ابو يوسف رحمه الله باتفاق جميع الائمة بذلك و انه ثابت بالاثار و السنة وان البصرة و الخراسان كالسواد آه ملتقيا فلا يخفى عليك ان قولهم السواد مفتوحة عنوة فهي خراجية باتفاق الصحابة رضي الله عنهم لا ينافي اجماعهم على اعتبار الماء العشري في مأل حال المسلمين مطلقا و هذا الاجماع ظاهر من ظاهر الرواية كما لا يخفى على من طالع عبارة الجامع الصغير صفحة ٨٩ و في المبسوط ان اعتبار ابي يوسف رحمه الله الحيز انما هو من رواية النوادر مع انه فسر في كتاب الخراج بالسقي فلذا قيد صاحب الهداية في كتاب السير عبارة القدوري بنقل عبارة الجامع الصغير فمن ظن عدم اعتبار الماء في مأل حال المسلمين من عبارة القدوري فقد وهم ١٢

^٦: قوله بماء السماء آه و سيحى انه عليه اتفاق العلماء و ظاهر انه ليس هذا الوضع على الكفرة لانه وضع عليهم الخراج بل المراد ان هذا عند صيرورة المالك مسلما و الماء عشريا مطلقا و لا فرق بين السواد و الخراسان في ذلك كما سيحى فما في البحر من عدم اعتبار الماء في السواد و نحوها الا في احياء الموات ليس على ما ينبغي بل اعتبار عشريه الماء مطلق مادام المالك مسلما و لو بالشراء او اسلام المالك و كذا ما في الرد المحتار من اقتصار اعتبار الماء العشري باحياء الموات و جعل الدار بستانا في نحو السواد بل اختياره ما نقل عن ابي يوسف (رح) خارج عن المذهب بل هو حقيقة من فروع اطلاقات عبارة القدوري و الحق انها مقيدة باعتبار الماء العشري ما دام المالك مسلما ١٢

^٧: قوله قطائع آه و الاطلاق مشعر باستواء كون الارض مواتا فاحياها او معمورة مادام المالك مسلما و الماء عشريا او كان الماء خراجيا ثم التزم امر مؤنة الماء على ذمته و لا خيار للامام الا في الماء الخراجي كما سيأتى و لا عبرة للاستصحاب لفساده لتبديل العلل و الشروط فكيف في مقابلة نصوص الباب و كذا اذا اشترى من الذمي ارضا تسقى بماء العشر او اسلم المالك و الماء عشري و الصحابة رضي الله عنهم الذين كانوا يؤدون الخراج كانت اراضيهم تسقى من ماء الخراج كما في الفاروق الجزء الثاني منه و ذلك لاتفاق الصحابة رضي الله عنهم و الائمة رضي الله عنهم على وجوب العشر مادام المالك مسلما و الماء عشريا مطلقا و ان كانت تلك الاراضي

(السواد) تسقى من الماء الجارى فيه العشر و فى الدالية نصفه فقد جاء فى الاثار و السنة ان العشر ثابت فى ارض (اى من اراضى السواد و نحوها) لها ماء جارى و نصفه فيما يسقى بالدالية و نحوها ثم قال و قد ادركت هذا الامر من اتفاق العلماء رحمه الله و اثارهم آه و فى موضع اخر من هذا الفصل فى بيان مذهب ابي حنيفة رحمه الله امام المذهب^١ بما ملخصه انه رحمه الله قال فى قليل من الزعفران و كثيره و كذا كل ما اخرجت الارض (اى من اراضى السواد و نحوها) العشر بشرط ان تسقى بماء^٢ العشر آه ثم بين فى هذا الفصل اثارا و احاديث كثيرة تدل على عشرية الارض الكدائية اتفاقا ثم قال فى فصل قطائع السواد و الخراسان و غيره صفحة ٨٨ البصرة و خراسان بمنزلة السواد^٣ آه و فى فصل قطائع العراق صفحة ٨٦ و ٨٧ اذا كانت القطائع (اى من ارض العراق) تسقى من انهار الخراج فالتخيار للامام^٤ فى وضع الخراج او العشر او ضعفه فلو لزم صاحب^٥ الاقطاع مؤنة حفر الانهار و نحوه على ذمته فى ارضه (اى من اراضى العراق) ففيه العشر لانه

مفتوحة قهرا او صلحا كما ترى من امر السواد و الخراسان و غيره و انما الاختلاف فى وجوب الشعر على المسلم اذا كان الماء خراجيا فذهب ان الوجوب جماهير الامة من الائمة الثلاثة رحمه الله و اهل الظاهر و نقل فى الفتوحات انه هو رأى ابي حنيفة رحمه الله ايضا و ذلك لشمول نصوص الباب اياه و ضعف حديث عدم الجمع بين الخراج و العشر مع ان معناه هو عدم الجمع من طرف الامام جبرا و هذا هو مراد من صنع الصحابة رضي الله عنهم و قد افنى العلماء عمر بن عبدالعزيز رحمه الله بالجمع بينهما جبرا لظهور التهاون من اهل زمانه فى امر العشر ١٢

^١: قوله امام المذهب آه فى عشر السواد اذا كان الماء عشريا مع التصريح بكونها خراجية مفتوحة عنوة فاذا اعتبر الماء العشرى فى الارض الخراجية المفتوحة عنوة فى مآل حال المسلمين فكيف اذا كانت صلحية فمن هنا ظهر لك ان عشرية هراة و فراه لا اشتباه فيه فى زماننا الآن و قد صرح ابو يوسف رحمه الله ان الخراسان كالسواد و ان امر الخلفاء فيها العشر على المسلم اذا كان الماء عشريا ١٢

^٢: قوله ان تسقى بماء آه و المالك مسلم فالحاصل انه لا اختلاف بين ائمتنا فى عشرية السواد و ان فتحت عنوة و وضع على اهلها الخراج مادام المالك مسلما و الماء عشريا و انما الاختلاف فى اشتراط النصاب و عدمه و كذلك امر الخراسان و غيرها كما سيجئ فمنه يتقن امر عشرية هراة و هى مفتوحة صلحا و فراه و نحوها فى السراجية ان سمرقند عشرية مع انها مفتوحة عنوة فمحصل المقام ان قولهم بلدة كذا خراجية لانها مفتوحة عنوة او صلحا لا ينافى وجوب العشر بعروض كون المالك مسلما و الماء عشريا كما انه لا ينافى قولهم البصرة عشرية لزوم الخراج بعروض كون المالك كافرا ١٢

^٣: قوله بمنزلة السواد آه فمن اسلم من اهلها يوضع عليه العشر و لا نرى فرقا بينها و بين السواد و قد جرت عليها السنة فراع فيها امر الخلفاء آه ملخصا كتاب الخراج صفحة ٨٨ و كذلك كل بلدة اذا اسلم اهلها آه كتاب الخراج صفحة ٥٤ ١٢

^٤: قوله فالتخيار للامام آه فالتوسع و الخيار للامام انما هو مقصور على ما كان النهر خراجيا بان كان مؤنثة على بيت المال و الا فليس له ذلك بل المتعين هنا هو العشر فقط آه ملخصا كتاب الخراج صفحة ٨٦ و ٨٧ و فى الفاروق الجزء الثانى صفحة ٦٨ منه كان لعبدالله ابن مسعود رحمه الله و نظرائه اراضى تسقى من انهار و ابار قديمة لاهل الكفرة فقرّر عليها الخراج عمر رحمه الله و كان رحمه الله يوضع العشر على من يحدث نهرا او بئرا من اهل الاسلام مع الرعاية آه و هو مأخوذ من كتاب الخراج لابي يوسف رحمه الله فقد تعين ان من كان يؤدى الخراج من الصحابة رضي الله عنهم انما هو فى ما كان المؤنة على بيت المال كما سيأتى ١٢

^٥: قوله لزم صاحب آه اى و هو مسلم فمن هنا علمت عدم تصور الاختلاف بين ائمتنا رحمه الله فى عشرية السواد و الخراسان فمنها هراة و مرو و نحوها اذا كان المالك مسلما و الماء عشريا فمن هنا علمت ان عشرية نحو هراة و فراه انما هو على وفق اراء جميع اهل المذاهب و ذلك لوجود علة وظيفة العشر مع صلوح المحل لكون وظيفة مؤنة الانهار على اهلها و دخول اهلها فى خطابات نصوص الباب و لا يناقض ذلك قولهم ان السواد خراجية مفتوحة قهرا و هراة خراجية مفتوحة صلحا لان ذلك باعتبار اغلب احوالها فى ذلك الزمان و اما اذا كان الماء عشريا مع اسلام المالك فليس فى وجوب العشرية اختلاف بين الصحابة رضي الله عنهم و ائمة المذاهب رحمه الله فكل ما دل على خلاف هذا الاجماع فمأول او مردود فله الحمد ١٢

حينئذ كان المشقة على صاحب الاقطاع عظيمة فيجری عليه العشر آه و في فصل احياء الموات صفحة ٩٩ و لو كانت الارض (اي التي احيائها) في ارض العشر وضع عليها العشر و لو كانت في ارض الخراج وضع عليها الخراج و لو حفر فيها (اي فيما احيائها و هي في ارض الخراج) بئرا و اجرى فيها ماء في القناة فهي ارض عشر آه فقد علمت ان الاعتبار للماء لا للحيز اتفاقا^١ بين ائمتنا عليه السلام و في المبسوط الجزء الثالث صفحة ٧ ان اعتبار الحيز عند ابي يوسف عليه السلام انما هو من رواية النوادر آه ملخصا و بالجملة فقد علمت ان وجوب العشر على المسلم اذا كان الماء عشريا امر اتفاق بين ائمتنا باي وجه وصلت الارض اليه سواء كان يجعل داره بستانا او باحياء الموات او بالشراء من كافر او غير ذلك^٢ فمن هنا علمت عدم الشك في عشرية هراة و فراه^٣ و نحوهما بتصريحات ائمتنا عليه السلام فضلا عن قواعد المذهب و ذلك لان المالك اذا كان مسلما و الماء عشريا فهو داخل في خطابات نصوص الباب فلا عبرة للاستصحاب مع بطلانه بتغير العلل و الشروط^٤ و اما اذا كان الماء خراجيا فالمشهور عند اصحابنا ان على المسلم الخراج الا في ابتداء القسمة و قال بعض اصحاب الفتاوى ان من جعل داره بستانا او احيا الموات فعليه العشر مطلقا في الاظهر بل هو المذهب و عليه اطلاق المبسوط الجزء الثالث صفحة ٧ (من كتب الزكوة) و في الدار اطلاق

^١: قوله للحيز اتفاقا آه و هو الظاهر من ظاهر الرواية كما لا يخفى على من طالع الجامع الصغير المطبوع في المطبع العلوى صفحة ٨٩ كيف و اعتبار الحيز مخالف لنصوص الباب لان الله تعالى جعل الماء علة لوظيفة العشر على لسان رسوله ﷺ جعل تغيره مدارا لتغيرها فكيف بالقياس في مقابلتها ١٢

^٢: قوله او غير ذلك آه اي او بالهبة و نحوها او كان المالك كافرا فاسلم او كان الماء خراجيا فلزم الارض مؤنة النهر على ذمته كما هو المصرح في كتاب الخراج فكلما تجد في كتب اصحابنا من عدم سقوط الخراج بالاسلام و الشراء فهو مقيد فيما اذا كان الماء خراجيا و هذا هو المتعين في اداء الصحابة عليهم السلام الخراج بالشراء و نحوه كما في الجزء الثاني من كتاب الفاروق منقولاً عن كتاب الخراج للإمام ابي يوسف عليه السلام ١٢

^٣: قوله هراة و فراه آه مع ما تسمع ان هراة خراجية لكونها مفتوحة صلحا كما في جامع الرموز كما تسمع ان السواد خراجية لكونها مفتوحة عنوة كما في القدوري و غيره فالحاصل ان نسبتها الى الخراج باعتبار معظم احوالها في ذلك الزمان لا ينافي عشريتها عند تمام العلة بوجود الشرط بل صرح امام المذهب ابوحنيفة عليه السلام على وجوب الشعر فيما اخرجته ارض السواد و نحوها قليلا كان او كثيرا بشرط ان تسقى بماء العشر و لم يختلف احد من العلماء و لا صحابة عليهم السلام رسول الله ﷺ على اصل عشريتها اذا تسقى بماء العشر بعشرية نحو السواد و الخراسان بالشرط الكذائي ثابت بامر الخلفاء والكل مذكور في كتاب الخراج في مواضع شتى ١٢

^٤: قوله و الشروط آه و ذلك لصلوح محل العشر بكون المالك مسلما و تمام علتيه الماء العشري للعشر بوجود الشرط فكيف اذا انضم الى ذلك ما ترى من ان جميع الانهار المعمورة و الابار و القنوات في هراة و فراه و نحوهما انما هي اسلامية لا ينسب شيء من ذلك الى الكفار فضل من ملوكهم و ذلك لاندارسها ثم تعميرها بمراة لا تحصى في الدولة الاسلامية ١٢

^٥: قوله فالمشهور آه انما قلنا المشهور لنقل صاحب الفتوحات ان على رأي نعمان عليه السلام العشر على اراضي المسلمين مطلقا كما ان الخراج على اراضي الذميين مطلقا آه ملخصا قلت و هو الاوفق بنصوص الباب و عليه الجمهور من اهل المذهب لان الثابت بظاهر عموم النصوص و اطلاقها ثابت بعبارتها عند المحققين و باشاراتها عند صاحب التوضيح و اياما اعتبرنا فالثابت بها مقطوع فلذا اول ابوحنيفة عليه السلام الاحاديث المثبتة للنصاب و قال بوجود الشعر في القليل ايضا مع ان الاحاديث المقدرية صحيحة مصرحة للنصاب فلذا ذهب اليها غيره من العلماء ١٢

الجامع الصغير صفحة ٢٦ من كتاب الزكاة قلت لعل اختلاف الروايات لاختلاف التخريجات بل قال الشيخ الاكبر في الفتوحات بوجوب العشر على مسلم اذا انتقدت اليه ارض الذمي على قول ابي حنيفة رحمه الله بناء على قوله بوجوب الخراج على الذمي اذا اشترى ارضا عشرية من مسلم و قال كانه راي ان العشر حق ارض المسلمين كما ان الخراج حق ارض الذميين آه ملخصا و على هذا لا خلاف بين ائمة المذاهب في وجوب العشر على المسلم مطلقا الا اتيان الخراج على المسلم في بعض المواد ايضا عند ائمة الباقية و عليه صاحب الفتوحات و اختار الجمع بين العشر و الخراج عمر ابن عبدالعزيز رحمه الله بمحضر العلماء و علل ان المراد بعدم الجمع من الصحابة رضي الله عنهم هو عدم الجمع بينهما جبرا و يؤيده ان رسول الله ﷺ كان يأمر باخذ الزكاة مما زرع في ارض الخراج كذا في الكشف للامام عبد الوهاب الشعراني رحمه الله فلعل الحق لا يتجاوز مادة الوفاق في وجوب العشر على جميع المسلمين و ذلك لقسمة الله تعالى الماء على لسان رسوله ﷺ بقسمين علق على احد القسمين العشر و على الاخر نصفه و عموم قوله تعالى و مما اخرجنا و قوله واتوا حقه و حديث ما اخرجت الارض ففيه العشر و ما سقت السماء ففيه العشر هذا مع انه لا يوجد^١ (في اراضيها هذه من المياه الخراجية^٢ اصلا فله الحمد و سلم على عباده الذين اصطفى ١٢ محمد سرور سنة ١٣٧٩ ق

^١ قوله انه لا يوجد آه فمن اتقن ان وجوب العشر اذا كان المالك مسلما و الماء عشريا امر اتفق عليه الصحابة رضي الله عنهم و ائمة المذاهب رضي الله عنهم و ان كانت الارض مما صرحوا بخراجية و انما الاختلاف على وجوب العشر على المسلم اذا كان الماء خراجيا ينفعه حينئذ مطالعة كتب اصحابنا و يعلم ان قولهم من اسلم من اهل الخراج او اشترى ارضا خراجية فعليه الخراج فانما هو اذا كان الماء خراجيا و يعلم ان عدم اعتبار الماء العشري فيما نصوا بخراجية ذاهبا الى اطلاق القدوري في مال حال المسلمين مطلقا زلة لوقوعه على خلاف تصريح امام المذهب بل الاجماع على وجوب العشر على مسلمي اهل السواد و الخراسان اذا كان الماء عشريا كما يؤخذ من مواضع شتى من كتاب الخراج للامام ابي يوسف رحمه الله مع انه ليس مراد صاحب القدوري نفى اعتبار الماء في ما آل الامر بعد ذلك الى المسلم بل هو بصدد ترتيب الوظيفة على مالك الارض فعلا فحينئذ لا يظهر اثر الماء في وظيفة لا يصلح لها المحل لتوقف تمام علتيته على وجود الشرط كما هو مذهب جمهور الاصوليين من اصحابنا المانعين لتخصيص الحكم عن العلة فكيف تتوقف على وجوب العشر علينا و مياه هنا عشرية ونحن مخاطبون بقوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ...﴾ [البقرة: ٢٦٧] و بقوله تعالى ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ [الأنعام: ١٤٢] و الله يقول بلسان رسوله ﷺ فيما سقت السماء العشر و جعل الماء مدارا لوظيفة العشر حيث جعل تغييره مدارا لتغييرها و جعله قسمين فالظاهر هو وجوب العشر على المسلم مطلقا و ان كان الماء خراجيا فلذا ذهب اليه السواد الاعظم من الائمة الثلاثة و اصحاب الظواهر و هو رأى امامنا رحمه الله ايضا على ما نقل الشيخ الاكبر في الفتوحات ١٢

^٢ قوله من مياه الخراجية آه اي في زماننا الآن و قد نص الامام ابو يوسف رحمه الله في كتاب الخراج ان اصحاب السواد و الخراسان اذا لزمو مؤنة الانهار الخراجية على ذمتهم صارت عشرية و اذا حفروا فيها آبارا في الاراضي الخراجية و اجرى فيها الماء صارت عشرية و نص ايضا على قول ابي حنيفة رحمه الله و اتفاق العلماء رضي الله عنهم و امر الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم و مجئ السنة و الآثار على عشرية السواد و الخراسان و نحوها اذا كانت الاراضي تسقى بماء العشر آه و عليه اجماع ائمتنا رضي الله عنهم كما لا يخفى على من طالع سير الجامع الصغير المطبوع في المطبع العلوي صفحة ٨٩ فما تجد في بعض فتاوى اصحابنا من عدم اعتبار الماء العشري

(الحاصل) فهم عدم اعتبار الماء في احياء الموات عند ابي يوسف رحمته الله باطل بل المراد بالحيز كونه تابعا له في شرب الماء ففهم الاختلاف باعتبار تخريج بعض اصحاب الرأي و الا فاعتبار الماء امر اتفاقى بين ائمتنا الا ان الكفر لا يصلح وجوب العشر على صاحبه اتفاقا و كذلك الاسلام لا يصلح الخراج ابتداء و بقاء في ماء العشرى اتفاقا ايضا و اما في الماء الخراجى فقد قيل كذلك على المسلم العشر عند ايحنيقة رحمته الله بناء على تخريج رانه كما في الفتوحات فلعل ما نسب الى المذهب من لزوم الخراج و ان اسلم او اشترى المسلم من الذمى فباعته التخريج كجعل الدار بستانا و احياء الموات ١٢

مدينة بخارا فتحت عنوة الا ان في بعض اراضيها العشر آه فتاوى سراجية سمرقند فتحت عنوة غير انها عشرية ايضا آه سراجية ١٢

اذا احيا ارضا في الاراضى الخراجية فهي خراجية الا اذا حفر فيها بئرا و قناة فاجرى فيها الماء اذا هي حينئذ عشرية آه كتاب الخراج في فصل احياء الموات صفحة ٩٩ اى اتفاقا و كذلك اذا اشتبه الامر كما في الرسائل وفتح القدير بخلاف ما اذا تيقن في حفر بيت المال كما في الجامع الرموز و البحر (اى اذا اخذها من الكفار غنيمة بهذه الصفة كما في الجامع الرموز ١٢

في الرد عن الفتح ان اكثر ما كان من حفر الكفرة قد دثر و ما نراه الآن اما معلوم الحدوث بعد الاسلام او مجهول الحال فيجب الحكم بانه اسلامى اضافة للحادث الى اقرب و قتيه الممكنين ١ باب ما جاء في الدخول في ارض الخراج انه (اى معاذ) قال من عقد الجزية في عنقه فقد برئ مما عليه رسول الله صلى الله عليه و سلم و في الحديث "من اخذ ارضا بجزيتها فقد استقال هجرته و من نزع صغار كافر من عنقه فجعله في عنقه فقد ولى الاسلام ظهره" ١٢ ابوداود.

فى الاراضى المفتوحة كالسواد و الخراسان فخلاص صريح المذهب و الاجماع الصريح من ائمة المذاهب و امر الصحابة رضي الله عنهم و النصوص الواردة فى الباب و قد نص امام المذهب ابو حنيفة رحمته الله ان فى كل ما اخرجته ارض السواد و نحوها ففيه العشر قليلا كان او كثيرا بشرط ان تسقى بماء العشر فالفروع المبنية على اطلاق قول القدورى المؤلف فى حدود سنة ٤٠٠ التى اختارها بعض اصحابنا فى فتاواهم خلاص المذهب و النصوص حيث جعل الشرع الماء علة و وظيفة العشر بتعليق تغييرها بتغييره و قد اخرج اصحابنا الماء الخراجى عن هذا الحكم و لو اخرجنا الماء العشرى ايضا عن هذا الحكم كان رفعا لقضية النص بمجرد القياس و لو اعتبرناه فى احياء الموات و فى جعل داره بستانا دون الاسلام و الشراء او اذا صار مؤنة الماء على المالك لزم تخصيص العلة و هو غير متصور كما فى اصول الفقه فمن تحقق عنده هذا الاجماع من الصحابة رضي الله عنهم و علماء المذاهب علم ان قولهم ان السواد خراجية بالاجماع و هراة صلحية خراجية مثلا انما هو باعتبار الاغلب فى ذلك الزمان لغلبة وجود الكفار فى ذلك الوقت و الا فعشرية السواد و الخراسان مادام المالك مسلما و الماء عشريا امر مجمع عليه بين الامة الا من زل من اصحاب التفريع و نظيره زلتهم فى امر الجمعة فى الحكم بعدم جوازها عند تعذر المصر و ذلك لان نصوص الاشتراط ساكتة عن حالة العجز نفيا و اثباتا مع بقاء نص الطلب بلا مزاحم فكيف مع كون حديث المصر معللا بعلقة الاجتماع ١٢

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بیان ماء الخراجی



مؤلف:

مولوی محمد سرور فیضی جیجہ ای رحمۃ اللہ علیہ



مرتب:

مولوی ابوالحسن صاحب زادہ

حق چاپ محفوظ و مخصوص کتابخانه مولوی محمد سرور فیضی جیجہ ای رحمۃ اللہ علیہ می باشد و هیچ مؤسسه، انتشارات و یا فردی در افغانستان و یا خارج از آن، حق ندارد بدون اجازه کتبی از ناشر، این اثر را چاپ و نشر نماید. این کار شرعاً ناجایز بوده و نیز پیگرد قانونی دارد.

بیان ماء الخراجی

◆ مؤلف: مولوی محمد سرور فیضی جیجہ ای رحمۃ اللہ علیہ

◆ مرتب: مولوی ابوالحسن صاحب زاده

◆ ناشر: مولوی ابوالحسن صاحب زاده

مرکز پخش:

- فراه، ولسوالی خاکسفید، قریہ جیجہ، کتابخانہ مولوی محمد سرور فیضی رحمۃ اللہ علیہ

تلفن: ۰۷۰۶۹۶۱۲۸۹ - ۰۷۹۸۴۶۵۸۶۹

بسم الله الرحمن الرحيم

مطلب في بيان الماء الخراجي

مطلب الماء الخراجي ما كان مؤنته على بيت المال في حال الكفر و الاسلام و اذا انتفى في احدى الحالين كان عشريا فاحفظ

مطلب لم يعتبر الحيز في احياء الموات في ظاهر الرواية و في كتاب الخراج اتفاقا و ما في النوادر قيده في كتاب الخراج

مطلب اذا كان المالك مسلما و الماء عشريا فالوظيفة هو العشر في جميع الصور و لا خيار للامام حينئذ اتفاقا

مطلب في بيان الماء العشري

مطلب بيان حد الفارق بين المائتين

مطلب اعتبار الماء في كونه اما خراجي او عشري اتفاقا بين ائمتنا رحمهم الله و انما توقف ترتب احكامهما عليهما بمراعات الشرط فهما قبله بمنزلة جزء العلة

الماء الخراجي ماء انهار حفرها الاعاجم كما في الخلاصة و قاضيخان و الهداية و غيرها اي ملوكهم من مال الخراج كما في جامع الرموز و العناية و لو كان ما حفر من بيت المال عينا او قناة كما في البحر و كذا في جامع الرموز في كتاب الزكاة ناقلا عن شرح الطحاوي فجملة القول ان ما كان للكفرة يد عليه ثم حواراه اهل الاسلام قهرا خراجي و الا فعشري كما في رد المحتار و عمدة الرعاية فالمراد بالكفرة هم ملوكهم و باليد عليه هو ان يكون حفره و كرية على بيت المال و الشرط بقاءه في مؤنة بيت الخراج فلو اسلم مالك الارض او اشتراها مسلم من الذمي تبقى خراجية كما كانت عند ابي حنيفة رحمه الله على ما هو المشهور في كتب اصحابنا رحمهم الله و قال الشيخ الاكبر في الفتوحات ان على رأى نعمان رحمه الله لا خراج على ارض المسلمين اصلا كما انه لا عشر في ارض الذميين عنده

ثم هذا كله اذا كانت تسقى بماء الخراج واما اذا كانت^١ تسقى بماء العشر فهي عشرية اتفاقا بين ائمتنا^٢ و قد صرح ابو يوسف رحمه الله في كتاب الخراج بوجوب العشر في ارض^٣ احيائها و سقاها بماء انهار حفرها المالك ولو كانت تلك الارض في ارض الخراج و قد صرح ان المسقاة بماء العشرى عشرية اتفاقا بين العلماء اذا كان مالکها مسلما و لا خيار للامام الا في ماء الخراج كما لا يخفى على من طالع فصل اجراءات السواد و البصرة و الخراسان و فصل الاقطاعات و فصل احياء الموات من الكتب المذكور فقد علمت مما قلنا بيان الماء العشرى و هو ماء السماء و الابار و العيون و البحار التي لا تدخل تحت يد احد و ولايته لان ما سوى الابار مياه مباحة من الاصل لم يدخل تحت يد احد و ولايته و اما الابار فالظاهر انه حفرها المسلمون فهي مملوكة لهم فلا تصير غنيمة كذا في رسائل الاركان لموليننا بحر العلوم رحمه الله فقد اتفق ائمتنا رحمهم الله ان ما كان حفره و كرهه على مال الخراج فهو يد و ما كان حفره و كرهه على اربابه فليس بيد فكانهم لم يعتبروا الانهار الفرعية و المياها الفرعية حفرها و استخرجها الرعايا فاذا ليس لبيت مال الخراج غرم في مؤنتها فليس له غنم باخذ الخراج و لكن اختلفوا ان بناء الجسور و القناطير

مطلب لا بد من محافظة امرين

^١: قوله اذا كانت آه اى الارض التي اسلم مالکها او اشتراها مسلم من الذمى ١٢

^٢: قوله ائمتنا آه ابي حنيفة رحمه الله و صاحبيه رحمهم الله بل باتفاق جميع العلماء رحمهم الله قال ابو يوسف رحمه الله في كتاب الخراج صفحة ٧٧ في فصل اجراءات اللازمة في ارض السواد ان في قطائع تسقى من الماء الجارى العشر و فى الدالية نصفه فبه جاء الاثار و السنة و عليه ادركت اتفاق العلماء و اثارهم آه ملخصا و انما الاختلاف فى ماء الخراج اذا اسلم مالکها او اشتراه مسلم من الذمى و اما اذا قلنا بالخراج مع كون المالك مسلما و الماء عشريا بدعوى الاستصحاب فهذا القول باطل لعدم وجوده بفقدان داعى الخراج بالكلية من الكفر و السقاية بماء الخراج فاين الاستصحاب مع انه دافع لا رافع فاين هو من نصوص الباب ١٢

^٣: قوله فى ارض آه و هو قول ابي حنيفة رحمه الله و محمد رحمه الله ايضا فليس بين ائمتنا اختلاف فى ظاهر الرواية كما يشعر عليه اطلاق المبسوط صفحة ٧ من الجزء الثالث و فيه انما ذكر الاختلاف فى النوادر آه و قد قيد ابو يوسف رحمه الله فى فصل احياء الموات من كتاب الخراج صفحة ٩٩ كون الخراج فى احياء الموات فى ارض الخراج انما هو اذا لم يكن مؤنة حفر الماء و كرهه عليه و الا تعين العشر آه فلعل فهم الاختلاف من عبارات النوادر انما هو باعتبار تخريج بعض اصحاب الرأى من اطلاق العبارة و التحقيق عنده انه مقيد كما علمت ١٢

^٤: قوله تحت يد احد آه مع ان الغنيمة موقوفة بازالة يد ملوك الكفار عن حماية الماء و المراد بالحماية الكذائية ان يكون مؤنة عمارة الماء على بيت مالهم لا ما يكون عمارته على الرعايا لعدم عبرته لان مثل هذا موجود فى الانهر الفرعية يحفرها الرعايا من البحور و امثالها فاذا لم يثبت حفرها من بيت مال ملوك الكفار فظاهر انها عشرية و ان ثبت الا انه تغير مؤنة حفرها على ذمة رعايا المسلمين فكذلك ثم هذا كله اذا كان الابار على حالها فكيف اذا خرب مرارا و عمر كذلك فى موضعها او موضع آخر و اندرس اثار الكفر ١٢

مطلب مراد صاحب القدوري بقوله من اهل الخراج و ارض الخراج في صورتين ان تكون الارض خراجية لخراجية ماءها و الا لكان ذكرهما عبثا بل مخلا يوهم كون وظيفة الكافر تارة عشرا و هو باطل

مطلب عدم الاختلاف في عشرية نحو اراضي هراة و فراه في اصل المذهب
مطلب القول بان السواد خراجية و مرو خراجية كهراة و نحوه انما هو بناء على الغالب في ذلك الزمان اجماعا بين ائمتنا رحمهم الله اذ لا خلاف في عشرية اراضي تسقى بماء العشر منها مع اسلام المالك

مطلب عشرية اراضي السواد و نحوه اذا كان تسقى بماء العشر بالاثار و السنة
مطلب عشرية ارض السواد و نحوه اذا كان تسقى بماء العشر باتفاق العلماء
رحمهم الله

على الماء هل يسمى يدا ام لا فمن قال^١ بكونه يدا قال ان الانهار الاربعة خراجية و من لم يقل به قال انها عشرية فشرط ماء الخراج ابتداء ان يكون مؤنة النهر على مال بيت خراج الكفرة ثم قهرنا عليهم ليكون غنيمة لنا و بقاء ان يكون مؤنته على بيت مال خراج المسلمين فاذا انعدم الشرط ابتداء فالماء عشري^٢ و اذا انعدم بقاء يصير^٣ الماء عشريا بعدما كان خراجيا ثم قولهم ان الماء خراجي او عشري ليس المراد به انه يترتب عليهما احكامهما و ليس لهما شرط آخر في اجراء احكامهما عليهما بل شرط ترتب حكم الماء الخراجي عليه في ابتداء القسمة ان لا يكون المقسوم له مسلما و في العشري ان لا يكون كافرا و اما بقاء ففي العشري كذلك يشترط الاسلام عند

^١: قوله فمن قال آه كابي يوسف رحمه الله و في العالمية ناقلا عن الكافي ان ابي حنيفة رحمه الله مع ابي يوسف رحمه الله و ليس هذا بيد عند محمد رحمه الله ١٢

^٢: قوله فالماء عشري آه لكن يتعلق تمام عليته على صلوح المحل ١٢

^٣: قوله يصير آه قد صرح ابو يوسف رحمه الله في كتاب الخراج ان من لزم مؤنة النهر على ذمته فعليه العشر و لا اختلاف بين ائمتنا في اقطاعات السواد و نحوه و في احياء الموات منها ان الوظيفة هو العشر اذا كانت تسقى بماء العشر و ان كانت من ارض الخراج و كذلك اذا حفر بئرا في ارض الخراج آه ملخصا من مواضع شتى ١٢

^٤: قوله الماء آه لكن يتعلق تمام عليته على صلوح المحل ١٢

الامام حتى لو اشترى الذمي ارضا عشرية فعليه الخراج و اما الخراجي فكذلك يشترط ان لا يكون صاحب الارض مسلما عند الامام عليه السلام على ما استخرج الشيخ الاكبر عليه السلام في الفتوحات من مذهبه فعلى هذا لو اشترى المسلم ارضا من الذمي او انتقل اليه بوجه آخر او اسلم اهلها فعليه العشر عند امامنا عليه السلام كما عليه السواد الاعظم من الائمة الثلاثة عليهم السلام و توابعهم بل هو المتعين باعتبار عموم النصوص و اطلاقها و ان كان عندهم يؤدي الخراج في بعض المواضع اذا المراد بعدم الجمع بين العشر و الخراج هو عدم جمع الامام بينهما باخذه اياهما من المسلم جبرا مع ان الحديث الوارد بعدم الجمع ضعيف جدا و قد اعترف به النقاد من اصحابنا الحنفية عليهم السلام لكن اشتهر في كتب اصحابنا بلزوم الخراج على المسلم بالشراء و الاسلام فظن بعض الناظرين اطلاقه سواء كان الماء عشريا او خراجيا و ليس كذلك اتفاقا كما صرح به الامام ابو يوسف عليه السلام في كتاب الخراج فلا بد هيئنا من محافظة امرين الاول بيان تعريف المائين^١ و الثاني اعتبار تفاوتهما مع ملاحظة صلوح المحل للخراج او العشر فعند امامنا عليه السلام الكافر لا يصلح للعشر مطلقا كما هو المصرح عنه قال ابو يوسف عليه السلام في كتاب الخراج و اما المسلم فلا يصلح للخراج عند امامنا عليه السلام ايضا على تخرج الشيخ الاكبر عليه السلام من رأى امامنا عليه السلام و اما على ما اشتهر في كتب اصحابنا في قوله فالمسلم يصلح للخراج فاذا اسلم مالك ارض الخراج او اشترى ارضا خراجية فعليه الخراج الا انه لما اطلق^٢ في كثير من كتب اصحابنا عليهم السلام هذا الحكم صار مزلة^٣ للاقدام مع ان هذا الحكم مخصوص فيما اذا كان الماء خراجيا و اما اذا كان الماء عشريا فلا اختلاف في عشريتها و وجوب العشر على المسلم كما صرح به ابو يوسف عليه السلام في كتاب الخراج و هو ظاهر من عبارة الجامع الصغير و غيره من الفتاوى فهذا الحكم ينتج اعتبار الماء بشرط صلوح المحل فن هيئنا علمت عدم الاختلاف في وجوب العشر في نحو اراضينا من هراة و فراه على مقتضى اقوال ائمتنا عليهم السلام اصلا و انما وقع الاشتباه على بعض

^١: قوله تعريف المائين أه كما مر ان الماء الخراج ما زال عنه يد ملوك الكفار عنه حمايته و مؤنته على بيت مال بعد ما كان خراجهم و لو كان بئرا و نحوه ثم هذا في الابتداء و اما في البقاء فهو ان يستمر مؤنته على بيت مال خراج المسلمين فالاول ليكون غنيمة و الثاني ليكون الغنم بالعزم ١٢

^٢: قوله لما اطلق أه قوله و يجوز ان يشتري المسلم ارض الخراج من الذمي و يؤخذ منه الخراج اشارة الى تخصيص الحكم بماء الخراج و الا لكان زيادة لفظ ارض الخراج عبثا الحاصل انه و من اسلم من اهل الذمة و في الثاني يجوز ان يشتري المسلم من الذمي لثلا يشتمل الماء الخراجي و العشري ١٢

^٣: قوله صار مزلة أه بل التحقيق انه لا اطلاق هنا لان المراد من قول صاحب القدوري و من اسلم من اهل الخراج اخذ منه الخراج على حاله ان يكون الارض خراجيا لخراجية ماءها و الا لكان زيادة لفظ هل الخراج عبثا لان الكافر تؤخذ منه الخراج في الاحوال كلها و كذلك فينبغي ان يقول و من اسلم فقط

ناظرى كتب اصحابنا من مواضع عديدة الاول قولهم السواد خراجية وقولهم مرو خراجية كهرة وقس عليه نظائره فيظن خراجيتها مطلقا وليس كذلك اتفاقا بل هو من قبيل وصف الشئ باعتبار معظم احواله في ذلك الوقت لان اكثر الملاك كانوا من اهل الذمة وهم اهل الخراج سواء كان الماء خراجيا او عشريا وكذلك اذا اسلم الملاك او اشترى منهم المسلم على تخريج الاكثر بشرط ان يكون الماء خراجيا في الوجهين وهذا الامر قد كان كثر في تلك الاراضى فعلى هذا نسبت الى الخراج والا فعشريتها فيما كان المالك مسلما في الابتداء مطلقا وفيما انتقل اليه والماء عشري امر مجمع عليه ففي كتاب الخراج للامام ابى يوسف رحمته الله في باب زيادة الصدقة ونقصانها صفحة ١٢٨ وكذلك قالوا (اي العلماء) ان عمر رحمته الله قد وضع على ارض ذات الماء الجارى (اي من ارض السواد) العشر وفيما يسقى بالدالية نصفه آه وفي الباب المذكور صفحة ١٣٠ من اسلم من اصحاب الاراضى فليس عليه خراج آه وايضا في كتاب الخراج في بيان وظائف ارض السواد صفحة ٥٤ انه تعين عمر رحمته الله في نخل تسقى بماء السماء العشر والدالية نصفه آه وايضا في الكتاب المذكور في فصل الوظائف اللازمة في ارض السواد صفحة ٧٧ بعض قطائع تسقى من الماء الجارى ففيه العشر وفي الدالية نصفه فقد جاء في الاثار والسنة ان العشر ثابت في ارض (اي من اراضى السواد) لها ماء جارى ونصفه فيما يسقى بالدالية ونحوها وقد ادركت هذا الامر من اتفاق العلماء رحمته الله واثارهم آه وفي موضع آخر من هذا الفصل يؤدى العشر في الزعفران اذا بلغ قيمته خمسة اوسق وقال ابو حنيفة رحمته الله في قليله وكثيره وكذا كل ما اخرجت الارض العشر بشرط ان تسقى (اي تلك الارض في السواد) بماء العشر آه ملخصا ثم ذكر الامام ابو يوسف رحمته الله في هذا الفصل آثارا واحاديث كثيرة تدل على عشريه الارض الكذائية اتفاقا ثم قال في فصل قطائع السواد وخراسان وغيره صفحة ٨٨ البصرة وخراسان عندى بمنزلة السواد آه والموضع الثانى اطلاق قولهم اذا اسلم المالك او اشترى ارضا خراجية فعليه الخراج مع انه مقيد بماء الخراج واما ان كان الماء عشريا فعليه العشر اجماعا لما قلنا من الدلائل مع

^١: قوله بمنزلة السواد آه فمن اسلم من اهلها يوضع عليه العشر ولا نرى فرقا بينها وبين السواد وعلى هذا جرت السنة وامر الخلفاء رحمته الله آه ملخصا كتاب الخراج صفحة ٨٨ وكذلك كل بلدة اذا اسلم اهلها آه كتاب الخراج صفحة ٥٤ ومن المعلومات ان المراد من اسلام اهل السواد ان يكون بعد وضع الخراج عليهم كما هو المشهور من عدم قسمتها على المسلمين وتركها على ايدي الكفرة مع وضع الخراج والجزية عليهم ١٢

اعتبار عمومها و اطلاقها و يأيده اعتبار الماء في احياء السلم الموات و جعل داره بستانا وقال الامام عبدالوهاب الشعراني رحمته الله في الكشف صفحة ٢٦٢ انه رحمته الله كان يسقط الخراج عن اسلم ويقول لهم ما اسلموا عليه من اموالهم و عبيدهم و ديارهم و ارضيهم و ماشيتهم ليس عليهم فيه الا صدقة مع ان عموم الحديث و اطلاقه و غيره من الدلائل المتقدمة يشتمل سقوط الخراج عن المسلم مطلقا و لو كان (بيان الاطلاق) الماء خراجيا فيحتمل ان يكون

مطلب الماء العشري مع المانع بمنزلة جزء العلة عندنا

مطلب عدم الفرق بين الصور الاربعة

مطلب عدم اعتبار الاستصحاب في مقابلة النصوص فكيف اذا كان فاسدا

مطلب قد يسمى الماء عشريا او خراجيا مع وجود المانع عن ترتب الحكم و كذا الارض عدم سقوط^١ الكذائي من صريح المذهب او نسبته اليه باعتبار التخريج و يأيد الاخر تخريج الشيخ الاكبر رحمته الله في الفتوحات ان على رأى نعمان رحمته الله ليس على اراضى المسلمين خراج كما انه ليس على الذميين في اراضيهم عشر و الموضع الثالث عدم تحقيق مقام الاستدلال حيث لم يلاحظوا اعتبار الماء في ابتداء القسمة اخذا من اطلاق القدوري^٢ فمن استخرج بقاء الخراج على من اسلم او اشترى المسلم من الذمي ارضا مع كون الماء عشريا فقد زل قدمه اذ عدم اعتبار الماء خلاف تصريح امامنا رحمته الله مع صاحبيه رحمته الله كما هو المصرح في الجامع الصغير المطبوع في المطبع العلوى صفحة ٨٩ فاذا كان الماء المحفور نهره من بيت مال الكفار ثم حويناها و كان كرية على بيت مال المسلمين و قرنا عليه الكفار فعليهم الخراج لحصول العلة^٣ (اي المعنى المؤثر) بتمامها و ان لم يكن حفره بيت مال الكفار او كان و لكن صار مؤنته على الرعايا فحينئذ يسمى الماء عشريا فاذا

^١: قوله عدم سقوط آه اى سقوط الخراج عن الاراضى التى ماءها عشري بان يكون مؤنة الحفر و الكرى على اصحابها عند اسلامهم اتفاقى و اما عند كون مؤنتها على بيت المال فى كفر الملوك و اسلامهم جميع فالخراج غير ساقط فهذا يحتمل ان يكون من صريح قول امامنا (رح) و يحتمل ان يكون نسبته اليه باعتبار التخريج ١٢

^٢: قوله القدوري آه و العذر لصاحب القدوري انه بصدد ترتب الحكم على الاراضى فعلا و هو لا ينافى المعنى المؤثر فى هذا الباب و يؤيد ما قلنا انه ذكر فى كتاب الخراج ما ذكره القدوري ثم ذكر فى موضع آخر المعنى المؤثر و قيد به الاطلاق ١٢

^٣: قوله لحصول العلة آه اى علة صلوح الارض للخراج ١٢

^٤: قوله بتمامها آه و ان قسمناها بين المسلمين فالواجب حينئذ هو العشر لبقاء المعنى المؤثر للخراج صورة لا حقيقة اذ حينئذ هو بمنزلة جزء العلة ١٢

قسم بين المسلمين فالواجب حينئذ هو العشر لتمام المعنى المؤثر للعشر بصلوح المحل و ان قسم بين الكافرين فالوظيفة حينئذ هو الخراج لعدم تمام المعنى المؤثر بالمانع فالماء العشري قبل صلوح المحل بمنزلة جزء العلة عند مانعي تخصيص الحكم عن العلة كما عرف فاذا احيا المسلم الموات او جعل داره بستانا او اسلم مالكا الارض او اشترى المسلم ارضا من الذمي و الحال ان الماء كان عشريا في الصور كلها فالواجب حينئذ هو العشر قطعاً و ذلك لتمام المعنى المؤثر للعشرية بزوال المانع فهذا المسلم هو مخاطب من طرف نصوص الباب قطعاً فاين دعوى الاستصحاب في بعض الصور من نصوص الباب مع بطلانه في نفسه اذ من شروطه بقاءه بقاء العلة و الشروط على ما كانت عليه من قبل فلهذا الاعتبار قد يسمى الماء عشريا و خراجيا و ان لم يترتب على المائتين احكامهما لمانع و ذلك لحصول صورة العلة ففي الجامع الصغير المطبوع في المطبع العلوي صفحة ٨٩ محمد رحمته الله عن يعقوب رحمته الله عن ابي حنيفة رحمته الله كل ارض فتحت عنوة فوصل اليها ماء الانهار فهي ارض خراج^١ و ما لم يصل اليها ماء الانهار فاستخرج منها عين فهي ارض عشري^٢ و ما اسلم عليها اهلها فهي ارض عشر انتهى فهذا اجماع منهم على اعتبار الماء فهو ينتظر وجود شرطه بصلوح المحل (كما في العناية) فقبل وجوده هو بمنزلة جزء العلة كاضافة الطلاق الى التزوج فاذا حصل الصلوح تم المعنى المؤثر و اما اطلاق العشرية اسلام فيما اذا اسلموا فليس فيه اهمال اعتبار الماء اذ هنا الماء كله عشري لعدم تصور الماء الخارجى حينئذ كما عرفت من التعريف فالحاصل ان اعتبار الماء ليس نسبيا منسيا و ان قسمت بين الغائمين او اقر عليها اهلها بل صورة العلة موجودة فاذا اسلم صاحب الماء العشري او اشترى المسلم من الذمي ارضا تسقى بماء العشري فقد تم علة عشريتها فتعين العشر و انما صاحب القدوري لانه كان بصدد بيان خراجية الارض و عشريتها بالفعل ففهم بعض الناظرين عدم اعتبار الماء عنده بالكلية عند الانقسام فاسد بل المراد هنا بعدم الاعتبار هو عدم تمام علتيته و قد ذكر الامام ابو يوسف رحمته الله مثل عبارة القدوري في كتاب الخراج ثم قيدها

^١: قوله ارض خراج آه اى لكون الماء خراجيا فاذا وجد شرطه بصلاحيه محله باقرار اهلها عليها ترتب عليها حكمهما لتمام العلة و ان قسمت بين الغائمين فالواجب حينئذ هو العشر لوجود علة وجوبه و عدم تمام علة الخراج ١٢

^٢: قوله ارض عشر آه اى لكون الماء عشريا فاذا كان المالك مسلما فالواجب حينئذ هو العشر لتمام علة و ان كان المالك ذميا فاللازم حينئذ هو الخراج لتمام علة وجوبه و بقاء جزء علة صلوح الارض للعشر ١٢

فى مواضع اخرى بالماء فلذا قيد صاحب الهداية عبارة القدورى فى كتاب السير بنقل عبارة الجامع الصغير.

بسم الله الرحمن الرحيم

اعلم ان من ظن من بعض اصحاب الفتاوى بعدم وجوب العشر على المسلم مع كون مؤنة الماء عليه في السواد و الخراسان و غيرها اخذا من اطلاقات القدورى و غيره فقد وهم و هو مخالف عن تصريح صاحب المذهب رحمته الله^١ و صاحبيه رحمتهما الله و اجماع سائر ائمة المذاهب (كما سيأتى) من اصحاب التعليل و الظاهر بل عن اجماع^٢ الصحابة رضي الله عنهم كيف و فيه رفع حكم نصوص الباب بالكلية و ذلك لان نصوص الباب عامة شاملة لجميع المؤمنين و مطلقة لجميع المياه و قد جعل الله تعالى مطلق الماء مدارا للعشر بلسان رسوله صلى الله عليه و سلم و جعله على قسمين مانعين لتصور ثالثهما فلذا ذهب السواد الاعظم من الائمة الثلاثة رحمهم الله و اهل الظاهر الى وجوب العشر على المسلم مطلقا سواء كان يؤدى الخراج فى بعض المواد او لا و اختاره الشيخ الاكبر فى الفتوحات و قد اثبت على انه (اى وجوب العشر مطلقا) على رأى امامنا رحمته الله (اى رأى ابى حنيفة رحمته الله) ايضا فعلى هذا العامل (من اهل مذهبنا الحنفية) به عامل على مذهب امامه^٣ ايضا الا انه قد اشتهر عن اصحابنا رحمهم الله عدم وجوب العشر فيما اذا كان الماء خراجيا بدليل لاح لهم من اداء الصحابة رضي الله عنهم الخراج فى اشتراء بعضهم من اراضى السواد و تلك الاراضى قد كانت تسقى من ماء الخراج كما فى الفاروق و اما اذ كانت تسقى من ماء العشر سواء كانت من السواد او الخراسان او غيرها ففيها العشر اجماعا بين ابى حنيفة رحمته الله و صاحبيه رحمتهما الله بل اجماع العلماء رحمهم الله من سائر اهل المذاهب بل اجماع صحابة رضي الله عنهم رسول الله صلى الله عليه و سلم كيف و قد قلنا بعدم وجوب العشر فيما اذا اشترى المسلم من الكافر ارضا تسقى بماء الخراج او اسلم مالها فلو قلنا بعدم وجوبه فيما اذا كان الماء عشريا يكون رفعنا لقضية النصوص بالاستصحاب مع فساده لعدم استواء حال الكافر و المسلم فله الحمد.

^١: قوله المذهب آه كما سيأتى منقولاً عن كتاب الخراج للإمام أبى يوسف رحمته الله ١٢

^٢: قوله عن اجماع آه كما سيأتى عن كتاب الخراج للإمام أبى يوسف رحمته الله ١٢

^٣: قوله مذهب امامه آه مع ان فيه موافقة السواد الاعظم و متانة الدليل فكيف بالاحتياط ١٢

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بیان احیاء اراضی الموات



مؤلف:

مولوی محمد سرور فیضی جیجہ ای رحمۃ اللہ علیہ



مرتب:

مولوی ابوالحسن صاحب زادہ

حق چاپ محفوظ و مخصوص کتابخانه مولوی محمد سرور فیضی جیجہ ای رحمۃ اللہ علیہ می باشد و هیچ مؤسسه، انتشارات و یا فردی در افغانستان و یا خارج از آن، حق ندارد بدون اجازه کتبی از ناشر، این اثر را چاپ و نشر نماید. این کار شرعاً ناجایز بوده و نیز پیگرد قانونی دارد.

بیان احیاء اراضی الموات

♦ **مؤلف:** مولوی محمد سرور فیضی جیجہ ای رحمۃ اللہ علیہ

♦ **مرتب:** مولوی ابوالحسن صاحب زاده

♦ **ناشر:** مولوی ابوالحسن صاحب زاده

مرکز پخش:

- فراه، ولسوالی خاکسفید، قریه جیجہ، کتابخانه مولوی محمد سرور فیضی رحمۃ اللہ علیہ

تلفن: ۰۷۰۶۹۶۱۲۸۹ - ۰۷۹۸۴۶۵۸۶۹

نور الانوار

و لو كانت الارض خراجية و انقطع ماءها و سقى بماء العشر تصير عشرية بالاتفاق كذا في حاشية الكبير للهداية في باب زكوة الزرع و يجب فيه (اى فيما احيائها من الموات) العشر لان ابتداء توظيف الخراج على المسلم لا يجوز الا اذا اسقاه بماء الخراج لانه حينئذ يكون ابقاء الخراج على اعتبار الماء آه هداية في كتاب احياء الموات و كذلك ارض الخراج اذا انقطع عنها ماء الخراج و صارت تسقى بماء العشر فهي عشرية كذا في المحيط آه عالمگیری ١٢.

العبرة للماء و لكن قبول المحل شرط وجوب الحكم و الكافر ليس بمحل لايجاب العشر عليه لكونه عبادة كذا في العناية و اجمعوا انه (اى السلطان) لو جعل العشر لصاحب الارض لا يجوز آه خلاصة في كتاب الزكوة و في العالمگیری صفحة ٨٦٣ في كتاب السير و هذا بلا خلاف آه و في البحر اى في كتاب السير و لو ترك (اى السلطان) له عشر ارضه لا يجوز بالاجماع آه و في قاضيخان (في كتاب الزكوة) و لو جعل العشر لصاحب الارض لا يجوز في قولهم آه ١٢. و الماء الخراجى الانهار التى شقها الاعاجم آه هداية لانها حفرت بمال الخراج آه عناية كنهر الملك و نهر يز دجرد و غيره آه ١٢.

و ماء جيحون و سيحون و دجلة و الفرات عشرى عند ابى حنيفة رحمته الله و محمد رحمته الله و فى العيني انه لا يد لاحد عليها عندهما خلافا لابي يوسف رحمته الله و اما ماء سيحون و دجلة و الفرات فخراجى عند ابى حنيفة رحمته الله و ابى يوسف رحمته الله كذا فى الكافى و عالمگیری ١٢.

ثم الماء العشرى ماء السماء و الابار و العيون و البحار التى لا تدخل تحت يد احد و ولايته لان ما سوى الابار مياه مباحة من الاصل لم يدخل تحت يد احد و ولايته و اما الابار فالظاهر انه حفرها المسلمون فهي مملوكة لهم فلا تصير غنيمة آه رسائل الاركان الا اذا كانت العيون و القنوات مستنبطة من مال بيت المال كما فى البحر و فى الجامع الرموز فى كتاب الزكوة انه ذكر فى شرح الطحاوى ان كل ارض تسقى من عين او قناة او نهر يستنبط من بيت المال فخراجية آه ١٢. مسلم له دار خطة فجعلها بستانا ففيه العشر آه الجامع الصغير و فى الصدر اذا سقاه بمائه و الا فخراجية لان مؤنة الارض تدور مع الماء ١٢.

واستشكل العتابي وجوب الخراج (اي فيما اذا جعل داره بستانا و سقاه بماء الخراج) على المسلم ابتداء حتى نقل في غاية البيان ان الامام السرخسي رحمته الله ذكر في كتاب الجامع ان عليه العشر لكل حال لانه احق بالعشر من الخراج و هو الاظهر آه بحر في كتاب الزكاة ١٢.

ان المذهب وجوب العشر مطلقا دون الخراج (اي فيما اذا جعل داره بستانا) و هو الاظهر كما في غاية البيان آه منحة الخالق حاشية بحر الرائق ناقلا عن بعض رسائل صاحب البحر.

كما يشعر عليه اطلاق الجامع الصغير و في المبسوط الجزء الثالث منه صفحة ٧ و في النوادر ذكر اختلاف بين ابي يوسف و محمد رحمتهما الله فابي يوسف رحمته الله اعتبر القرب و محمد رحمته الله السقي ١٢.

و الجواب ان الممنوع هو وضع الخراج عليه جبرا فاما برضاه فلا و هنا قد رضى حيث سقى البستان بماء الخراج كما اذا احيى مواتا و سقاه بمائه ١٢ رد و غيره فيه ان ملازمته الرضاء باطلة كما اذا وقع في قسمته ارضا تسقى بماء الخراج.

كما يشعر به اطلاق المبسوط جزء ثالث صفحة ٧ و كذا قال في احياء الموات ١٢.

﴿أَنْفَقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَ مِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ﴾ [البقرة: ٢٦٧] قيل المراد بالمكسوب مال التجارة و المراد بقول ﴿وَمِمَّا أَخْرَجْنَا﴾ [البقرة: ٢٦٧] العشر مبسوط جزء ثالث صفحة ٢ ١٢.

ما فتح عنوة آه مختصر كتاب الجهاد و في الجامع الرموز تحته اي قهرا احترازا عما اذا اسلم اهله فانه عسرى و عما اذا صالحوا فانه بالماء خراجى او عسرى آه و فيه في كتاب الزكاة في التنف ان الصلحية عشرية فان الامام ان صالح المسلمين على مال معلوم فظاهر انها عشرية و كذا ان صالح الكافرين ثم اسلموا آه.

(فهم المخالف) و كل منهما اى الارض الخراجية و العشرية ان سقى بماء العشر اخذ منه العشر الا الكافر و ان سقى بماء الخراج اخذ منه الخراج كذا في تنوير الابصار في كتاب الجهاد و الدر المختار و الجامع الرموز ففيه فلو انقطع عن الارض الخراجية ماء الخراج ثم سقيت بماء العشر صارت عشرية و لو انعكس صارت خراجية لان الماء مؤثر في تغيير الوظيفة كما في المحيط و لو سقيت مرة بالعسرى و مرة بالخراجى ففيه العشر لان فيه معنى العبادة كما في التمرثاشى آه في كتاب

الزكاة و في كشف الاستار في كتاب الجهاد و الرد المحتار عن الفتح ان اعتبار الماء في احياء الموت هو قول ايخينة رحمه الله كما هو قول محمد رحمه الله .

في العالمكيرية في كتاب السير ارض الخراج اذا انقطع عنها ماء الخراج فصارت تسقى بماء العشر فهو عشرى كذا في المحيط يقال ساح الماء سبحا اذا جرى على وجه الارض و المراد به ماء الانهار و الاودية آه عمدة الرعاية في باب الزكاة الخارج ١٢ .

في العمدة عن فتاوى الولواجي ان من جملة الاراضي العشرية الارض الخراجية انقطع عنها ماء الخراج فسقيت بماء عشرى ١٢ .

جملة القول فيه ان الماء الذي كانت للكفرة يد عليه ثم حواه اهل الاسلام قهرا خراجي و ما سواه عشرى ١٢ عمدة اى للموكلهم بان كان حفرها و كريها على بيت المال فيه الابار و العيون قد يكون مؤنتها على بيت المال الجواب ان كان المؤنة مستمرا الى الان فنعم و الا فقد تغير الى الماء العشرى لعدم كريها الان منه بل اندرس حفرها و جدد مرارا و مانراه الان اما معلوم الحدوث في الاسلام او مجهول الحال فيحكم بانه اسلامي اضافة للحادث الى اقرب وقتية كذا في العمدة عن الفتح ١٢ .

الحديث ما سقت السماء ففيه العشر و ما اخرجت الارض ففيه العشر المبسوط جزء ثالث صفحة ١٢ ٢ .

و ان قسمت بين المسلمين لا يوضع الا العشر و ان سقيت بماء الانهار بحر عن الفتح ١٢ .
قد يقطع عمر رحمه الله من الخالصة (اى خالصة العراق) لخدمة الاسلام لمن شاء فلم تكن خاليا من الخراج^١ او العشر ابدا آه الفاروق الجزء الثاني صفحة ٥٣ .

^١ قوله الخراج آه كما كان لعبدالله ابن مسعود رضي الله عنه و نظرائه اراضى تسقى من انهار و آبار قديمة لاهل الكفرة قرر عليها عمر رضي الله عنه الخراج ١٢ لكون حفرها و كريها على بيت المال فكانت غنيمة لاهل الاسلام و من يحدث من اهل الاسلام نهرا و بئرا (اى فى العراق) يوضع عليهم العشر مع الرعاية آه الفاروق صفحة ٦٨ ناقلا عن كتاب الخراج لابي يوسف رحمه الله الجزء الثانى فهى ارض خراج سواء قسمت بين الغانمين او اقر عليها اهلها لانه اذا وصل اليها ماء الانهار التى تكون تحت ولاية السلطان و هى الانهار التى شقها الاعاجم اخذ حكم الخراج بخالف ما اذا لم يصل اليها ماء الانهار بل ماء العيون فانه يأخذ حكم العشر لان ماء السماء و الابار و العيون عشرى و الوظيفة تتعلق بالنامى فيعتبر بالماء و اما اذا اسلم اهل بلدة و اقرروا عليها فالارض عشرية لان وظيفة على المسلم هو العشر لا الخراج ١٢ مولوى عبدالحى رحمه الله محشى الجامع الصغير

قال القدوري و كل ارض اسلم اهلها او فتحت عنوة و قسمت بين الغائمين فهي ارض عشر و كل ارض فتحت عنوة فاقرا اهلها عليها فهي ارض خراج يداية ١٢ .

في الجامع الصغير كل ارض فتحت عنوة فوصل اليها ماء الانهار فهي ارض خراج هداية ١٢ اي سواء قسمت بين الغائمين او اقر اهلها عليها ١٢ عناية.

محمد رحمته الله عن يعقوب رحمته الله عن ابي حنيفة رحمته الله كل ارض فتحت عنوة فوصل اليها ماء الانهار فهي ارض خراج و ما لم يصل اليها ماء الانهار فاستخرج منها عين فهي ارض عشر و ما اسلم عليها اهلها فهي ارض عشر ١٢ الجامع الصغير صفحة ٨٩ اي اتفاقا كما هو الظاهر.

ارض عشر آه فهي ينتظر صلوح المالك و بهذا يحل اشكال اورده في البحر و الرد بانه يلزم منه ابتداء الكافر بالعشر و هو باطل اي اتفاقا.

لان المؤنة في مثل هذا تدور مع الماء ١٢ هداية كتاب زكوة فعشر البستان تدور مع الماء فيعتبر السقي (اي سقى ما فتحت عنوة) ١٢ بماء العشر او بماء الخراج ١٢ هداية كتاب السير.

في الزيادات لمحمد رحمته الله المسلم لا يبداء عليه الخراج كما في الفتح و قد اوله صاحب الفتح و من اسلم من اهل الخراج اخذ منه الخراج على حاله و يجوز ان يشتري المسلم ارض الخراج من الذمي و يؤخذ منه الخراج ١٢ هداية عن القدوري.

ثم الماء العشري ماء السماء و الابار و العيون و البحار التي لا تدخل تحت ولاية احد و الماء الخراجي الانهار التي شقها الاعاجم و ماء جيحون و سيحون و دجلة و الفرات عشري عند محمد رحمته الله لانه لا يحميها احد كالبحار و خراجي عند ابي يوسف رحمته الله لانها يتخذ عليها القناطير من السفن و هذا يد عليها ١٢ هداية كتاب الزكوة و الامام مع ابي يوسف رحمته الله كما في العالمگیریة و هو مع محمد كما في بعض حواشي الهداية اي العيني.

و اطلاق الجامع الصغير مشعر بوجوب العشر على جاعل الدار بستانا كاطلاق المبسوط بلا فرق بين ماء و ماء و كذا اطلق في المبسوط في احياء الموات و من غير ذكر اختلاف بين الائمة و ذكر فيه ان في النوادر ذكر اختلاف بين ابي يوسف رحمته الله و محمد رحمته الله في تلك الاراضي و ما فتح عنوة و اقر عليه اهلها او صالحهم خراجية ان كان يسقى بماء الخراج و ان كان يسقى ماء العشرية فهو عشرية ١٢ الياس.

كل بلدة فتحت عنوة فلم يسلم اهلها ان قسمها الامام بين الغائمين فهي عشرية و ان من عليهم فهي خراجية ان كان يصل اليها ماء الخراج و هو ماء الانهار التي حفرتها الاعاجم (اي ملوكهم من مال الخراج كما في الجامع الرموز في كتاب الزكاة) ١٢ خلاصة و قاضيخان.

قال (اي في الكافي) مسلم اشترى من كافر ارض خراج فهي خراجية عندنا الجزء الثالث من مبسوط صفحة ٥ كتاب الزكاة و كذا لو اشترى ذمي من مسلم ارض عشر و انقطع حق المسلم عنها فهي خراجية في قول ابي حنيفة رحمه الله آه كافي ملخصا صفحة ٦ من المبسوط الجزء الثالث كتاب الزكاة.

و اذا اسلم الذمي على ارضه كان عليها خراجها كما كان عندنا و كذلك اذا باعها من مسلم آه ملخصا مبسوط كتاب السير صفحة ٨٣ الجزء العاشر.

(ف) حقق في البحر في كتاب السير عن الفتح اعتبار الماء خراجية و عشرية في احياء المسلم الموات فقط و حقق بعدم سقوط الخراج بالاسلام و البيع للمسلم و ذهب الى اطلاق الكنز طبعا للقدوري و استشكل في عبارة الجامع الصغير التي نقلها صاحب الهداية في اعتبار الماء و لو كان الاخذ بالعنوة و في رد المحتار في كتاب الزكاة جعل اعتبار الماء في جعل الدار بستانا لا كون الارض خراجية او عشرية خلاف ما مشى عليه في الخانية و كذا قال في احياء الموات ان المعتبر الماء دون الارض على خلاف فيه سيأتي تحرير في كتاب الجهاد.

مقتضى تعليقهم الحكم بالماء انه لا اعتبار بكونها في ارض عشر او خراج و هو خلاف.

و ملخص ما ذكر فيه عدم اعتبار الماء في المنصوص على انه عشرى كالعرب او خراجى كالسواد و نحوها بل اعتباره في جعل الدار بستانا و في احياء الموات مع ترجيحه قول ابي يوسف رحمه الله انه اعتبر القرب حتى قال في قوله و كل منهما ائح مخالفة لقوله قبله و ما احياء مسلم يعتبر بقربه آه مقتضاه ان السواد و نحوها لما ذكروا انها خراجية لا تتصور ان تكون عشرية على قول ابي يوسف رحمه الله المفتى به عنده و ان جعل فيه داره بستانا او احيا مواتا و سقاه بماء العشر فعلى هذا لا عبرة للمياه و انه منقسم الى قسمين و عدم الاعتبار الكذائي خلاف الاجماع ١٢.

اعلم ان النصوص الواردة في العشر شاملة لما كان الماء خراجيا او عشريا فلذا اتفق ائمة المذاهب الثلاثة على وجوب العشر على المسلم بكل حال و كذا استخرج الشيخ الاكبر من قول الامام بلزوم

الخراج على الذمي مطلقا وجوب العشر على المسلم بكل حال كما في الفتوحات فعلى هذا كان وجوب العشر على المسلم بكل حال امرا متفقاً عليه بين الامة سواء كان يؤدي الخراج في بعض الاحوال او لا واما بناء على ما اشتهر بين اصحابنا من لزوم.

قوله و كل منهما الخ تبع في هذا صاحب الدرر وهو مخالف لما في الهداية و التبيين و الكافي و غيرها من ان اعتبار الماء فيما لو جعل المسلم داره بستانا قال في الكافي لان المؤنة في غير المنصوص عليه تدور مع الماء و مقتضاه ان المنصوص لا يعتبر فيه الماء ١٢ مع ان صاحب الهداية اعتبر الماء في العنوة ايضا بنقل عبارة الجامع الصغير و قيد به عبارة القدوري مع انه لا اختلاف بين ائمتنا في اعتبار الماء في ظاهر الرواية و كتاب الخراج للإمام ابي يوسف رحمته الله و نص فيه على ان المسلم اذا استخرج بئرا في ما احيها من ارض الخراج او لزم مؤنة الماء على ذمته فعليه العشر من غير ذكر خلاف في ذلك و ظاهره اتفاق ائمتنا الثلاثة و يؤديه ظاهر في ما المبسوط و فيه انه ذكر في النوادر اختلاف ابي يوسف رحمته الله في اعتبار الحيز آه مع انه قد قيد في كتاب الخراج القرب بالسقي آه و مقتضاه على انه لا اعتداد بالقرب بدون السعي.

بسم الله الرحمن الرحيم

اعلم ان العشر واجب على جميع المسلمين سواء كانت الارض خراجية او عشرية عند الائمة الثلاثة (لان العشر في غلتها و انخراج في رقتها كذا في رحمة الامة في اختلاف الائمة) وذلك لعموم النص القرآني و اطلاقه و كذلك الحديث المشهور ان ما اخرجت الارض ففيه العشر بعمومه و اطلاقه ففي الكشف للامام الشعراني رحمته الله انه عليه السلام كان يأمر باخذ الزكاة مما زرع في ارض انخراج آه و اختاره الشيخ الاكبر في الفتوحات و تفرع على قول ابي حنيفة رحمته الله بوجوب انخراج على الذمي اذا اشترى الارض العشرية من المسلم وجوب العشر على مسلم اذا انتقلت اليه ارض الذمي و قال كانه راي ان العشر حق ارض المسلمين و انخراج حق ارض الذميين آه (و العشر هو زكاة فلا يتصور منهم كذا في كتاب انخراج لابي يوسف رحمته الله صفحة ١٨٤) و التعليل يقتضي استواء حكم الاسلام^١ و الانتقال و يؤيده ما قال الامام عبدالوهاب الشعراني رحمته الله في الكشف صفحة ٢٦٢ انه عليه السلام كان يسقط انخراج عمن اسلم و يقول لهم ما اسلموا عليه من اموالهم و عبيدهم و ديارهم و ارضيهم و ماشيتهم ليس عليهم فيه الا صدقة آه.

^١: قوله حكم الاسلام آه و في الميزان و رحمة الامة المنقول عن ابي حنيفة رحمته الله هو عدم سقوط الخراج باسلام الكفار بعد ادائه و كذلك باشتراء المسلم منهم الارض الخراجية ثم هذا اذا كان داعي الخراج موجودا بان كانت الارض تسقى بمائه و اما ان كان مؤنة الحفر و الكرى على صاحب الارض فالواجب حينئذ هو العشر اتفاقا كما لا يخفى على من طالع فصل اجرائات السواد و البصرة و الخراسان و فصل الاقطاعات و فصل احياء الموت من كتاب الخراج للامام ابي يوسف رحمته الله فله الحمد فمن هنا قد علمت ان وجوب العشر في ارضنا هذه من هراة و فراه و توابعهما و نظيرهما امر اتفاقى و انما موضع الالتباس قولهم السواد خراجية او مرو خراجية كهراة مثلا لان هذا كله بشرط استقرار الكفر على اراضيها لا مطلقا ثم بالشراء منهم او باسلام اهلها انما يبقى الخراج كما كان اذا بقى الداعى الاخر و هو السقى بماء الخراج و الا فلا لفقد الدواعى مطلقا ١٢

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فذلکة الرسالۃ فی بیان العشر



مؤلف:

مولوی محمد سرور فیضی جیجہ ای رحمۃ اللہ علیہ



مرتب:

مولوی ابوالحسن صاحب زادہ

حق چاپ محفوظ و مخصوص کتابخانه مولوی محمد سرور فیضی جیجہ ای رحمۃ اللہ علیہ می باشد و هیچ مؤسسه، انتشارات و یا فردی در افغانستان و یا خارج از آن، حق ندارد بدون اجازه کتبی از ناشر، این اثر را چاپ و نشر نماید. این کار شرعاً ناجایز بوده و نیز پیگرد قانونی دارد.

فذلکۃ الرسالۃ فی بیان العشر

♦ مؤلف: مولوی محمد سرور فیضی جیجہ ای رحمۃ اللہ علیہ

♦ مرتب: مولوی ابوالحسن صاحب زاده

♦ ناشر: مولوی ابوالحسن صاحب زاده

مرکز پخش:

- فراه، ولسوالی خاکسفید، قریہ جیجہ، کتابخانہ مولوی محمد سرور فیضی رحمۃ اللہ علیہ

تلفن: ۰۷۰۶۹۶۱۲۸۹ - ۰۷۹۸۴۶۵۸۶۹

بسم الله الرحمن الرحيم

فذلكة الرسالة هو وجوب العشر على اهل هراة و فراه و نحوهما مادام صاحب الارض مسلما و لم يكن على بيت المال مؤنة انهارها باجماع الخلفاء الراشدين رحمهم الله و اتفاق العلماء رحمهم الله و هو صريح المذهب و ذلك لانه حينئذ داخل تحت النصوص على القطع و البتات و لو باسلام الذمي او الشراء منه و الصحابة رحمهم الله الذين كانوا يؤدون الخراج كانت مؤنة كرى انهارهم على بيت المال فكذا حال من يقاس عليهم و ذلك لثلا يقع المقيس اعم من المقيس عليه فضلا عن مخالفة النصوص ١٢

فائده قد جاء عن الامام رحمته الله عموم العشر على نحو ما قال به السواد الاعظم فائده كل ارض اذا كان كرى نهرها على صاحبها و هو مسلم فلا خلاف في عشرينها فائده بطلان قياس حال من هو داخل تحت النصوص على حال من هو غير داخل فيها

اعلم انه ذهب علماء الاسلام رحمهم الله من اهل الظاهر رحمهم الله و اصحاب التعليل من المالكية رحمهم الله (بيان اصحاب التعليل) و الشافعية رحمهم الله و الحنبلية رحمهم الله الى وجوب العشر على المؤمن مطلقا سواء كان مؤنة الكرى عليه (اي سواء كان الماء عشريا او خراجيا) او على بيت المال و ذهب الشيخ الاكبر رحمته الله في الفتوحات ان هذا هو رأى النعمان رحمته الله ايضا و ذلك لمتانة الدلائل لعموم النص القرآني و اطلاقه و صريح الحديث و ضعف حديث^٢ عدم الجمع مع اتفاق العلماء رحمهم الله زمن خلافة عمر بن عبدالعزيز رحمته الله ان المراد بعدم الجمع هو عدم الجمع من الامام جبرا حيث كان الخلفاء الراشدون رحمهم الله يأخذون الخراج فقط و كان المسلمون يؤدون العشر فيما بينهم و بين الله تعالى فلها تساهل

^١: قوله لعموم النص آه نحو قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ...﴾ [البقرة: ٢٦٧]

و نحو ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ [الأنعام: ١٤٢] و حديث ما اخرجت الارض ففيه العشر و ما سقت السماء ففيه العشر و في الكشف كان رسول الله

ﷺ يأمر باخذ الزكوة مما زرع في ارض الخراج و كان ﷺ يسقط الخراج عن اسلم آه صفحة ٢٦٢

^٢: قوله و ضعف حديث آه و قد اعترف به نقاد الحنفية ايضا كما في عمدة الرعاية و غيرها ١٢

الناس فى ادائه زمن خلافة عمر بن عبدالعزيز رضي الله عنه امره العلماء^١ ببناء بيت الصدقة و الجمع بين العشر و الخراج جبرا الا ان المشهور فى مذهب الحنفية رضي الله عنه هو عدم العشر اذا كان مؤنة كرى الانهار على بيت المال او لم يصلحه المحل بان كان صاحب الارض ذميا و اما اذا كان المؤنة (اى كان الماء عشريا) على صاحب الارض ابتداء او بقاء و هو مسلم كما نشاهد من احوال هراة و فراه و نحوهما فوجوب العشر امر مجمع عليه بين ائمتنا الثلاثة بل بين جميع ائمة المذاهب رضي الله عنهم سواء كانت الارض من السواد او الخراسان (هراة من معظم بلادها) او غير ذلك و سواء كانت فتحت عنوة او صلحا او غير ذلك و اما مازعم بعض اصحاب الفتاوى من اطلاق خراجية السواد او ما فتحت عنوة او ما اسلم صاحبها او اشترى المسلم من الكافر اتباعا لصاحب فتح القدير اخذا من اطلاقات القدورى^٢ فباطل خلاف الاجماع بل الكل مخصوص فيما اذا كان كرى الانهار على بيت المال^٣ و اما اذا كان مؤنة الكرى على صاحب

فائده اذا كان مؤنة كرى الانهار على رب الارض و هو مسلم فلا خلاف فى عشريتها مطلقا سوادا كانت او غيرها

الارض و هو مؤمن فالماء عشري مبيّن حاله فى احاديث الباب و صاحبها داخل فى نصوص الباب مطالب باداء العشر فلا يترك^٤ كتاب الله تعالى و احاديث رسوله صلى الله عليه وسلم بقياس حاله على حال الكافر بل هذا الاستصحاب باطل لعدم استواء حال المسلم على حال الكافر فلهذا لا يقال لا تجب الصلوة مثلا على من اسلم بقياس حاله على حال كفره و اعتبار قرب^٥ ارض الخراج فيما سقى بماء العشر كما اشتهر عن ابى يوسف رضي الله عنه باطل لان عشريته منصوص من الشارع فكيف

^١: قوله امره العلماء آه حين استشارهم ببناء بيت الصدقة و اخذ العشر جبرا كالخراج فافتوه جميعا بالجمع بينهما من ارض واحد من غير انكار نكير ١٢

^٢: قوله اطلاقات القدورى آه فلهذا قيدها صاحب الهداية فى كتاب السير بنقل عبارة الجامع الصغير بعدها ١٢

^٣: قوله على بيت المال آه فما فى المبسوط فى كتاب السير صفحة ٨٣ من الجزء العاشر اذا اسلم الذمى على ارضه كان عليه خراجها و كذلك اذا باعها من مسلم آه مقيد بما اذا كان الماء خراجيا كما سيأتى من عبارة الجامع الصغير و كتاب الخراج للامام ابى يوسف رضي الله عنه و كذلك ما فى المبسوط فى باب عشر الارضين صفحة ٥ من الجزء الثالث من ان مسلما اشترى من كافر ارض خراج فهى خراجية عندنا استدلالا باعطاء الصحابة رضي الله عنهم الخراج آه مقيد بما اذا كان الماء خراجيا و ذلك لان الصحابة رضي الله عنهم الذين كانوا يؤدون الخراج كانت اراضيهم تسقى بماء الخراج واما ما تسقى من انهار كانت مؤنتها على صاحبها من السواد و غيرها فعشريتها مجمع عليها بين الامة و هو مذهب ابى حنيفة رضي الله عنه كما سيأتى ١٢

^٤: قوله فلا يترك آه و ذلك لان فى المشهور عندنا اى لا عشر فى اراضى كان مؤنة كرى انهارها على بيت المال فلو قلنا بعشرية اراضى كان مؤنة كرى انهارها على صاحبها كان رفعا لقضية نصوص الباب بالكلية بمجرد استصحاب الباطل فى نفسه فله الحمد ١٢

^٥: قوله و اعتبار قرب آه و قد اختاره بعض اصحاب الفتاوى و هو باطل كما سيأتى مفصلا فله الحمد ١٢

ترك النص بالقياس^١ فهذا قال في المبسوط صفحة ٥ من الجزء الثالث ان اعتبا رالحيز عن ابى يوسف رحمته الله من روايات النوادر آه واما في ظاهر الرواية وفي كتاب الخراج للامام ابى يوسف رحمته الله فلا خلاف بين ائمتنا الثلاثة رحمته الله في وجوب العشر على المسلم اذا كان مؤنة الكرى عليه مطلقا (سواء كانت او فتحت عنوة او غير ذلك) موافقة لنصوص الباب^٢ فهذا كان الاختلاف بين ائمة رحمته الله هراة في مستحقى العشر لا في نفسه كما في شرح الوقاية ففى الجامع الصغير المطبوع في المطبع العلوى صفحة ٨٩ محمد رحمته الله عن يعقوب رحمته الله عن ابى حنيفة رحمته الله كل ارض فتحت عنوة فوصل اليها ماء الانهار ففى ارض خراج و ما لم يصل اليها ماء الانهار فاستخرج منها عين ففى ارض عشر و ما اسلم عليها اهلها ففى ارض عشر آه قال الامام ابو يوسف رحمته الله في فصل قطائع السواد و خراسان (هراة من معظم بلادها) وغيره من كتاب الخراج صفحة ٨٨ البصرة و خراسان بمنزلة السواد فمن اسلم من اهلها^٣ يوضع عليه العشر و لا نرى فرقا بينها وبين السواد و قد جرت عليها السنة فراع فيها امر الخلفاء رحمته الله آه و في صفحة ٥٤ و كذلك كل بلدة اذا اسلم اهلها آه و في فصل وظائف لازمة في ارض السواد صفحة ٧٧ بعض قطائع (اى من ارض السواد) تسقى من الماء الجارى فففيه العشر و في الدالية نصفه فقد جاء في الاثار و السنة ان العشر ثابت في ارض (اى من اراضى السواد و نحوها فمن هنا يؤخذ عشرية هراة و نحوها قطعاً) لها ماء جار و نصفه فيما يسقى بالدالية و نحوها و قد ادركت هذا الامر من اتفاق العلماء رحمته الله و اثارهم آه و في موضع اخر من هذا الفصل في بيان مذهب ابى حنيفة رحمته الله في السواد و نحوها بما ملخصه انه قال في قليل

^١: قوله بالقياس آه نعم قد يعتبر حيز ارض العشر فيما يسقى بماء الخراج لان العشر مما يتحرى في فعله في مواضع الاشتباه لا في تركه و هو محمل قول

ابى يوسف رحمته الله في النوادر ١٢

^٢: قوله لنصوص الباب آه در اصل كتاب لنصوب ميباشد

^٣: قوله من اهلها آه ابتداءً مطلقاً و بقاء ان كان يسقى بماء العشر لما سيحى ان الاختيار للامام في ماء العشر فلو لم يصح الاقطاع مؤنة حفر الانهار و نحوه على ذمته في ارضه فففيه العشر آه لحديث كان رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم يسقط الخراج عمن اسلم كما في الكشف صفحة ٢٦٢

^٤: قوله فراع آه امر من المراعاة خاطب به الامام ابو يوسف رحمته الله لهارون الرشيد رحمته الله فهذا صريح ان الخلفاء الراشدين رحمته الله كانوا يأخذون العشر من مسلمى اهل السواد و خراسان و البصرة لكن عندنا اذا كان مؤنة كرى الانهار على صاحب الارض الا في الابتداء و عند الجمهور رحمته الله مطلقاً و قد ثبت عن امامنا رحمته الله مثل هذا الاطلاق ايضا على ما مر ١٢

الزعفران و كثيره و كذا كل ما اخرجت الارض (اى من ارض السواد و نحوها) العشر بشرط ان تسقى بماء العشر^١ آه ثم بين فى هذا الفصل اثارا

فائده اذا كان مؤنة كرى الانهار على صاحب الارض و هو مسلم فالمتعين هو العشر و لا خيار للامام

فائده لو اختار صاحب الارض مؤنة كرى الانهار على نفسه دون بيت المال ففيه العشر و احاديث كثيرة دل على عشرية الارض الكذائية اتفاقا بين الامة و فى باب زيادة الصدقة و نقصانها صفحة ١٢٨ و كذلك قالوا (اى العلماء^٢) ان عمر رضي الله عنه قد وضع على ارض ذات الماء الجارى (اى من ارض السواد) العشر و فيما يسقى بالدالية نصفه آه و فى الباب المذكور صفحة ١٣٠ من اسلم من اصحاب الاراضى فليس عليه الخراج آه و ايضا فى بيان وظائف ارض السواد صفحة ٥٤ انه تعين عمر رضي الله عنه فى نخل تسقى بماء السماء العشر و بالدالية نصفه آه و فى فصل قطائع العراق صفحة ٨٦ و ٨٧ اذا كانت القطائع (اى من ارض العراق) تسقى من انهار الخراج فالخيار للامام فى وضع الخراج او العشر او ضعفه فالتوسع و الخيار للامام انما هو مقصور على ما كان النهر خراجيا بان كان مؤنته على بيت المال و الا فليس له ذلك بل المتعين (كما هو الحال فى هراة و فراه و نحوهما) هو العشر حينئذ فقط فلو لزم (كما فى اهل هراة و فراه و نحوهما) صاحب الاقطاع مؤنة حفر الانهار و نحوه على ذمته فى ارضه (اى من اراضى العراق) ففيه العشر لانه حينئذ كان المشقة على صاحب الاقطاع عظيمة فيجرى عليه العشر آه ملخصا (الذى هو اخف من الخراج) و فى فصل احياء الموات صفحة ٩٩ و لو كانت الارض (اى التى احيائها) فى ارض العشر وضع عليها العشر و لو كانت فى ارض الخراج وضع عليها الخراج و لو حفر فيها بئرا و اجرى فيها ماء فى القناة فهى ارض عشر^٣ آه فقد علمت مما تقدم ثلاثة امور الاول

^١: قوله بماء العشر آه اى فى المشهور من المذهب قال الشيخ الاكبر فى الفتوحات ان رأى الامام رضي الله عنه هو اطلاق العشرية آه اى كما قال به السواد الاعظم من الامة و هو اوفق باحتياطه حيث اول الاحاديث النصابية و ذلك لان ثبوت العشر قطعى بالنصوص و الاجماع فلا يجوز ترك القطعى بالاشتباه و الاختلاف ١٢

^٢: قوله اى العلماء آه فقد علمت ان عشرية ارض السواد اذا كان مؤنة الكرى على صاحبها امر مجمع عليه بين العلماء رضي الله عنهم فتعين ان خراجيتها انما هو اذا كان مؤنة الانهار على بيت المال فمن قال بخراجيتها مطلقا من بعض اصحاب الفتاوى فليس بشئ و كذلك ما فتحت عنوة و نحوها فله الحمد ١٢

^٣: قوله فهى ارض عشر آه و لا عبرة لحيز ارض الخراج لان عشرية الارض الكذائية منصوص عليها فى احاديث الباب فلا عبرة للقياس بخلاف اعتبار حيز ارض العشر فيما يسقى بماء الخراج لان العشر مما يتحرى فى فعله ١٢

انه ما من مسلم الا وعليه عشر و في الفتوحات انه رأى نعمان رحمته الله آه وعليه السواد الاعظم رحمته الله من الامة و ذلك لعموم قوله تعالى ﴿... وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ...﴾ [البقرة: ٢٦٧] و قوله تعالى ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ [الأنعام: ١٤٢] و حديث كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمر باخذ زكوة مما زرع في ارض الخراج كما في الكشف و حديث كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسقط الخراج عن اسلم كما في الكشف ايضا صفحة ٢٦٢ و ضعف حديث عدم الجمع كما اعترف به نقاد الحنفية ايضا مع اتفاق العلماء رحمته الله زمن خلافة عمر بن عبدالعزيز رحمته الله ^١ بان المراد به (اي بحديث عدم الجمع بين العشر و الخراج) هو عدم الجمع جبرا من جانب ^٢ الامام و الثاني انه ان كان مؤنة كرى الانهار على صاحب الارض و هو مسلم (كما نشاهد من حال هراة و فراه و غيرهما) فعليه العشر مطلقا و قد مر عن ابى يوسف رحمته الله ان عليه امر الخلفاء الراشدين رحمته الله عليهم و اتفاق العلماء رحمته الله و قد صرح بذلك امام المذهب رحمته الله ^٣ في اهل السواد و قد مر عدم الفرق بين السواد و بين خراسان و غيرها و عليه احاديث الباب قاطبة و الثالث ان السواد و ما فتحت عنوة و لم يقسم بين المسلمين خراجية و لو اسلم اهلها بعد ذلك او اشتراها من الذمي بقى الخراج على حاله و انت قد علمت مما مر ان خراجية السواد على الاطلاق باطل خلاف امر

فائده فذلكة المقام انا قد اخرجنا ما كان مؤنته على بيت المال من كرى الانهار عن العشرية فلو اخرجنا ما كان كرى انهاره على صاحب الارض عن العشرية ايضا يلزم رفع قضية النصوص بالكلية بلا دليل بل بمجرد قياس حال المسلم على حال الذمي و هو في نفسه باطل فضلا عن الاطراد و الا ليجرى هذا القياس في سائر العبادات مع رد نصوصها و هو من الفضائح

الخلفاء الراشدين رحمته الله عليهم و خلاف اجماع العلماء رحمته الله و خلاف تصريح امام المذهب رحمته الله فيما اذا كان الماء عشريا (بان لم يكن مؤنة الانهار على بيت المال) و كذلك اطلاق خراجية ما فتحت عنوة

^١: قوله عمر بن عبدالعزيز رحمته الله آه فكان رحمته الله يجمع بينهما جبرا من غير انكار نكير ١٢

^٢: قوله جبرا من جانب آه فلم يبق للعمومات معارض مع ان عموم القرآن و اطلاقه مقدم من الاخبار الاحاد فله الحمد ١٢

^٣: قوله امام المذهب رحمته الله آه في ان في كثير ما اخرجته ارض السواد او قليله العشر بشرط ان تسقى بماء العشر ١٢

باطل و ذلك لان مؤنة كرى الانهار اذا كان على صاحب الارض فهى عشرية كما مر عن الجامع الصغير و كتاب الخراج و كذلك اطلاق (مبتداء) الخراجية على من اسلم من اهل السواد و ما فتحت عنوة و غير ذلك او اشترى منهم باطل (خبر) بل هو مقصور فيما اذا كان مؤنة الانهار على بيت المال^١ و ذلك لان الماء اذا كان عشريا مع اسلام المالك فهو داخل تحت نصوص الباب على القطع و البتات فكيف ترك النصوص الصريحة بالاستصحاب مع فساد^٢ فما وجد فى بعض الكتب من ان السواد خراجية او ان مرو خراجية كهرة او نحو ذلك فهو من قبيل ذكر الشئ باعتبار معظم اوصافه فى ذلك الوقت لكثرة اهل الذمة و كون مؤنة الانهار على بيت المال فى بعض المواضع لكن اللهم ربنا آتنا فى الدنيا حسنة و فى الآخرة حسنة وقنا عذاب النار

١٢ محمد سرور جيجه سنة ١٣٤٦ ش.

^١: قوله بيت المال أه لكون المقيس عليه أى اعطاء الصحابة عليهم السلام الخراج كان كذلك يسقى ارضهم بماء الانهار التى كان كريبها على بيت المال فله الحمد و اليه المتاب ١٢

^٢: قوله مع فساد أه لعدم جواز قياس حال المسلم على حال الكافر و الا يلزم ان لا يجب عليه سائر العبادات ايضا بالاسلام ١٢

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بیان فی عشر ہرات و فراہ



مؤلف:

مولوی محمد سرور فیضی جیجہ ای رحمۃ اللہ علیہ



مرتب:

مولوی ابوالحسن صاحب زادہ

حق چاپ محفوظ و مخصوص کتابخانه مولوی محمد سرور فیضی جیجه ای رحمۃ اللہ علیہ می باشد و هیچ مؤسسه، انتشارات و یا فردی در افغانستان و یا خارج از آن، حق ندارد بدون اجازه کتبی از ناشر، این اثر را چاپ و نشر نماید. این کار شرعاً ناجایز بوده و نیز پیگرد قانونی دارد.

بیان فی عشر هرات و فراه

◆ مؤلف: مولوی محمد سرور فیضی جیجه ای رحمۃ اللہ علیہ

◆ مرتب: مولوی ابوالحسن صاحب زاده

◆ ناشر: مولوی ابوالحسن صاحب زاده

مرکز پخش:

- فراه، ولسوالی خاکسفید، قریه جیجه، کتابخانه مولوی محمد سرور فیضی رحمۃ اللہ علیہ

تلفن: ۰۷۰۶۹۶۱۲۸۹ - ۰۷۹۸۴۶۵۸۶۹

بسم الله الرحمن الرحيم

اعلم انه لا خلاف في عشرية هراة و فراه و نحوهما مادام الملاك مسلمين و الماء عشريا سواء جعلوا دورهم بساتين^١ او احيوا مواتا او اشتروا من الذمي ارضا او كانوا كافرين ثم اسلموا او التزموا مؤنة حفر الانهار و كريها على ذمهم بعد ما كان الماء خراجيا^٢ و هذا امر مجمع عليه^٣ بين الصحابة رضي الله عنهم و العلماء رحمهم الله و ذلك لان الله تعالى جعل الماء علة مؤثرة لوظيفة العشر و اخبر بتوقف تفاوتها بتفاوتها على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم ثم اصحابنا خصوا منه الماء الخراجي فلو خصصنا الماء العشري في حق المسلم في كل المواد كان رفعا لحكم النصوص بالكلية و لو قلنا به في بعض المواد (كاستراء مسلم ارضا تسقى بماء العشر او اسلم صاحبها) دون البعض كان فيه تخصيص للعلة و هو غير متصور كما في اصول الفقه فلذا نقل صاحب الهداية في كتاب السير عبارة الجامع الصغير بجعل الارض المفتوحة عنوة خراجية و عشرية اذ ليس مراده (بهذا التقسيم) وضع العشر على الكافر في بعض المواد^٤ و لا وضع الخراج على المسلم ابتداء بل مراده ان علة^٥ العشر موجودة

^١: قوله بساتين آه اتفاقا اذا كان تسقى بماء العشر و في منحة الخالق حاشية بحر الرائق ناقلا عن بعض رسائل صاحب البحر ان المذهب وجوب العشر مطلقا دون الخراج و هو الاظهر كما في غاية البيان آه و عليه ظاهر اطلاق الجامع الصغير و المبسوط الجزء الثالث منه صفحة ٧ قوله او احيوا مواتا آه اتفاقا اذا كان تسقى بماء العشر و قيل مطلقا و عليه ظاهر اطلاق المبسوط الجزء الثالث منه صفحة ٧ قوله او اشتري من الذمي ارضا آه لان الصحابة رضي الله عنهم الذين كانوا يؤدون الخراج في العراق كانت اراضيهم تسقى من ماء الخراج ففي الفاروق الجزء الثاني منه صفحة ٦٨ ناقلا عن كتاب الخراج لابي يوسف رحمته الله ان اراضيهم كانت تسقى من انهار و آبار قديمة لاهل الكفرة و من يحدث من اهل الاسلام نهرا او بئرا يوضع عليهم العشر مع الرعاية اه و ايضا في كتاب الخراج ان من لزم مؤنة الانهار على ذمته فعليه العشر و لا خيار للامام الا في ماء الخراج آه ملتقطا ١٢

^٢: قوله خراجيا آه اي اذا كان الخراج لازما على ذمة المسلم لكون الماء خراجيا و من المعلومات ان هذا لا يتصور الا في البقاء بان اسلم او اشتري من الذمي و نحوه و هذا (الالتزام هو) معنى ما قالوا في الفتاوى ان من جملة الاراضي العشرية ان ينقطع الماء الخراجي و صارت تسقى بالماء العشري ١٢

^٣: قوله مجمع عليه آه و ذلك لتصريح ابي يوسف رحمته الله في كتاب الخراج ان البصرة و الخراسان كالسواد و صرح في حكم السواد بوضع عمر رضي الله عنه العشر في اراضيها تسقى بماء العشر صرح باتفاق العلماء في ذلك او انه ثابت بالاثار و السنة و انما الاختلاف في شرطية النصاب و عدمه فقط و ان من حفر في ارض الخراج بئرا او التزم مؤنة النهر على ذمته فعليه العشر مع ان السواد مفتوحة بالقهر و الخراج موضوع على الكفار آه ملتقطا من مواضع شتى ١٢

^٤: قوله ثم اصحابنا آه بخلاف باقي الفرق الاسلامية من اصحاب التعليل كالشافعية و الحنبلية و المالكية و اصحاب الظاهر فلذا مشى عليه الشيخ الاكبر في الفتوحات بل قال ان عشرية ارض المسلمين ثابت على رأى نعمان رحمته الله آه و عليه عمومات النصوص و اطلاقاتها بل صرح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه كان يأمر باخذ الزكاة مما زرع في ارض الخراج و عليه مشى عمر بن عبدالعزيز رحمته الله زمن خلافته بمحضر من العلماء و سائر المسلمين ١٢

^٥: قوله في بعض المواد آه كجعل الدار بستانا او ان احيوا مواتا و هو مسلم قد سقاه بماء العشر ١٢

^٦: قوله في بعض المواد آه اذ ليس عليه الا الخراج مطلقا ابتداء و مالا ١٢

^٧: قوله ان علة آه اي بوجود الماء العشري و ان قسمت بين الكفار كما ان علة الخراج موجودة بوجود الماء الخراجي الا ان الاولى يتعلق تمامها على صلوح المحل بالاسلام بعد ذلك و لا اختصاص للثانية ١٢

تتوقف تمامها على صلوح المحل حيث قال فيعتبر السقي (اي سقى ما فتحت عنوة) بماء العشر^١ او بماء الخراج آه وفي بعض شروح المختصر و ما فتح عنوة و اقر عليه اهله او صالحهم خراجية ان كان يسقى بماء الخراج و ان كان يسقى بماء العشر فهو عشرية آه و في الخلاصة و قاضيخان كل بلدة فتحت عنوة و لم يسلم اهله ان قسمها الامام بين الغائمين فهي عشرية و ان من عليهم فهي خراجية ان كان يصل اليها ماء الخراج و هو ماء الانهار التي حفرتها الاعاجم آه فلولا مرادهم بقسمة الارض الى الخراجية و العشرية بسبب الماء باعتبار المآل بصلوح المحل لكان هذا التفصيل هنا فاسدا بل خلا بالغرض لاستواء الماء الخراجي و العشري في حق الكافر^٢ فلذا لما اراد صاحب القدوري بيان ترتب الوظيفة على الكافر فعلا و على المسلم ابتداء لم يفصل بين المائتين فاما باعتبار المآل فلا بد منه و ذلك لعدم الاختلاف في وجوب العشر على المسلم اذا كان الماء عشريا فلذا قالوا بقسمة الماء الى الخراجي و العشري من حيث هو هو^٣ و في التنوير و الدر المختار في كتاب الجهاد و كل منهما اي الارض الخراجية و العشرية ان سقى بماء العشر اخذ منه العشر الا الكافر و ان سقى بماء الخراج اخذ منه الخراج آه و في العالمگیریة في كتاب السير ارض الخراج اذا انقطع عنها ماء الخراج و صارت تسقى بماء العشر فهي عشرية كذا في المحيط و في حاشية

^١: قوله بماء العشر آه محصل المقام ان هذا التقسيم باعتبار مآل حال المسلم فاذا ثبت كون مالك الارض مسلما مع عشرية الماء فالوظيفة حينئذ هو العشر فقط اتفاقا بين ائمتنا كما هو الظاهر من عبارات الجامع الصغير و المصرح من كتاب الخراج للامام ابي يوسف رحمته الله و قد طالت عبارتهما من نفسيهما و طالت المبسوط السرخسي رحمته الله الجامع لجميع ظاهر الرواية و قد صرح فيه ان اعتبار ابي يوسف رحمته الله للحيز انما هو باعتبار رواية النوادر آه مع ان ابايوسف رحمته الله صرح في كتاب الخراج ان من لزم كرى الانهار الخراجية على ذمته او حفر في ارض الخراج بئرا و اجرى فيه الماء فعليه العشر آه ملخصا ١٢

^٢: قوله حق الكافر آه و في العناية ان الماء له العبرة و لكن قبول المحل شرط وجوب و الحكم و الكافر ليس بمحل لايجاب العشر عليه آه ملخصا فاذا حصل صلوح المحل تم العلة مؤثرة و تخصيصها بمواد دون مواد غير متصور كما عرف في موضعه فلا يجوز تخصيص تأثير الماء العشري في احياء الموات و جعل الدار بستانا دون من اشترى ارضا من الذمي او اسلم الذمي و الماء عشري و كذلك اذا كان الماء خراجيا فانقطع الماء و كانت الارض تسقى بماء العشري او كان الماء خراجيا بان كان مؤنة نهره على بيت المال فلزم صاحب الارض مؤنته على ذمته فالاحاصل ان الماء اذا كان عشريا مع كون المالك مسلما فالوظيفة هو العشر اتفاقا كما عرف من مواضع شتى من كتاب الخراج للامام ابي يوسف رحمته الله ١٢

^٣: قوله من حيث هو هو آه و ذلك ليرتّب عليهما احكامهما و في المآل حال المسلمين فالحق ان ليس الاختلاف بين عبارة القدوري و الجامع الصغير حقيقيا بل عبارة الجامع الصغير مقيدة و مفسرة لها و قد ذكر ابيوسف رحمته الله نحو عبارة القدوري ثم قيده باعتبار الماء في المآل في مواضع عديدة من كتاب الخراج ١٢

^٤: قوله و كل منهما آه فالاحاصل ان للماء اعتبار في المآل حال المسلمين او ان كانت الارض مفتوحة عنوة مقسومة على الكفار خراجية باعتبار اداء الخراج فعلا و ذلك لان ارض السواد مفتوحة عنوة خراجية باجماع الصحابة رحمته الله و اجماع ائمتنا رحمته الله مع ان ابايوسف رحمته الله قد صرح في كتاب الخراج ان في اراضيها التي تسقى بماء العشر العشر بوضع عمر رحمته الله و به جاء الآثار و السنة و عليه ادركت اتفاق العلماء الا ان اباحيفة رحمته الله لم يشترط النصاب و اشترطه غيره آه ملخصا ثم قال البصرة و الخراسان كالسواد آه فمن هنا علمت ان لا اختلاف في عشرية هراة و نحوها لصيرورتها مملوكة للمسلمين في المآل مع كون الماء عشريا بل عشريتها اظهر من عشرية السواد لكونها مفتوحة صلحا بخلاف السواد فلا يغرنك ما تجد في بعض كتب اصحابنا ينبغي ان يكون مرو صلحية خراجية كهراة آه لان ذلك باعتبار معظم احوالها في ذلك الزمان كالسواد فلذا ترى في شرح الوقاية اختلاف علمائنا فيمن هو احق باخذ عشرها لا في عشرها

الكبير للهداية في باب زكوة الزرع ولو كانت الارض خراجية^١ فانقطع ماءها و سقيت بماء العشر
تصير عشرية بالاتفاق آه وفي جامع الرموز في كتاب الزكوة فلو انقطع عن الارض الخراجية ماء
الخراج ثم سقيت بماء العشر صارت عشرية ولو انعكس صارت خراجية لان الماء مؤثر في تغيير
الوظيفة كما في المحيط ولو سقيت مرة بالعشرى و مرة بالخراجى ففيه العشر لان فيه معنى العبادة
كما في التمر تاشى آه وفيه (اى في جامع الرموز) في التفت ان الصلحية عشرية فان الامام ان
صالح المسلمين على مال معلوم فظاهر انها عشرية و كذا ان صالح الكافرين ثم اسلموا^٢ آه وفيه في
كتاب الجهاد تحت قول الماتن عنوة احتراز عما اذا اسلم اهله فانه عشرى و عما اذا صالحوا فانه
بالماء خراجى او عشرى آه فعلى هذا لا يمكن عن تكون هراة و نحوها خراجية اتفاقا في زماننا
الآن و ذلك لعشرية ماءها مع اسلام الملاك سواء لم نقل بخراجية ماءها ابتداء بعدم كون
المؤنة على بيت مال خراج الكفرة او عدم اخذنا منهم ذلك قهرا او قلنا به و ذلك لان امر
مؤنة كرى الانهار اذا صار على ذمة الرعايا و هم مسلمون صار الماء عشريا اتفاقا^٣ لان شرط كون
الماء خراجيا ابتداء ان نزعه عن حماية ملوك الكفرة قهرا بان كان حفره و كرهه على بيت مالهم
و بقاء بان يستمر ذلك المؤنة على بيت مالنا و فى اخذ الجسور و القناطير عليه هل هو من قبيل^٤
الحماية اولا اختلاف ائمتنا رحمته الله و لا عبرة لحفر رعايا الكفرة و كرههم و ان كان معلوما لنا لان

^١: قوله الارض خراجية آه و التصوير فى مسلم فى غير ابتداء القسمة بان كان كافرا فاسلم او اشترى ارضا من الذمى او جعل داره بستانا او احيا مواتا و على
الكل كان ماءه خراجيا حتى استقر عليه الخراج ثم لزم امر مؤنة الماء على ذمته او حفر بئرا و اجرى فيه الماء و لو كان فى ارض الخراج فعليه العشر ١٢
^٢: قوله ثم اسلموا آه فحينئذ قوله ان الصلحية عشرية باعتبار مال حال المسلمين فقد علمت عن شروط خراجية ماء هراة كلها مفقودة اما ابتداء فلعدم علمنا
بكون مؤنة الانهار على بيت مال الكفرة مع عدم اخذنا اياها عنهم بالعنوة و اما بقاء فلما ترى من ان المؤنة على الرعايا لا على بيت مال المسلمين فكيف مع
ذلك اذا اعتبرنا حال اندراسها ثم تجديدها فى موضعها او غير موضعها بمراة لا تحصى حتى لا تجد فيها نهرا نسب تعميره بل حفره الى الكفار بيقين ١٢
^٣: قوله عشريا اتفاقا آه السواد و البصرة و الخراسان و ما فتحت عنوة من سائر البلاد فى هذا الامر سواء و اتفق عليه الصحابة رحمته الله و ائمة المذاهب و هو
ملخص ما ذكر الامام ابو يوسف رحمته الله فى كتاب الخراج كما لا يخفى على من طالع صفحة ٨٨ و ٥٤ و ٨٦ و ٨٧ و ١٢٨ و ٩٩ و انما قالوا السواد خراجية و البصرة
عشرية وهراة خراجية و قيل عشرية و سمرقند عشرية باعتبار معظم احوالها فى ذلك الوقت و هو لا يناقض عشريتها عند تمام العلة بصلوح المحل فلذا صرح
ابويوسف بان عشرية السواد اذا كان الماء عشريا بامر الخلفاء و هو متفق عليه بين العلماء و عليه اماننا صاحب المذهب رحمته الله و كذا الخراسان و غيرها آه
ملخصا ١٢

^٤: قوله هو من قبيل آه فعند الشيخين رحمته الله نعم فلذا قالوا بخراجية الانهر المعدودة و عند محمد رحمته الله لا فلذا قال بعشريتها ثم هذا فى مال حال المسلمين و
اما فعلا فعلى المسلمين العشر فى ابتداء القسمة و على الكافرين الخراج مطلقا فاما اعتبار الماء من حيث هو هو فامر مجمع عليه الا ان بعض علمائنا من
اصحاب الفتاوى و نسي اعتبار عشرية الماء فى بعض مآلات احوال المسلمين فوقع بعض تفريعاتهم فى خلاف المذهب و اجماع العلماء و نصوص الباب
كصاحب البحر اقتصر اعتبار الماء فى احياء الموات فقط تبعا لصاحب الفتح و ذهب بعدم سقوط الخراج بالاسلام و البيع للمسلم و ذهب الى اطلاق الكنز
تبعا للقدورى و استشكل فى تقييد صاحب الهداية عبارة القدورى ناقلا عن الجامع الصغير مع ان اعتبار الماء فى مال حال المسلمين ثابت بالنصوص ١٢

المراد بالحماية هنا ليس مطلق الحماية حتى يشتمل حماية الاراضى و البحار و الانهار الفرعية التى كرمها على الرعايا هذا فكيف بانهار و آبار و عيون دثرت بكثرة و عمرت كذلك فى موضعها او فى غير موضعها فى السنين الاسلامية و لا يغرنك قولهم ان مرو خراجية كهرة^١ لان ذلك باعتبار معظم احوالها فى ذلك الوقت لكثرة وجود الكفار و اما اذا كان مالك الارض مسلما و الماء عشريا فلا اختلاف بين ائمتنا اصلا باى وجه وصلت اليه لان القول بالخراجية هنا معارضة^٢ لنصوص الباب بمجرد الاستصحاب و هذا باطل فكيف مع فساد ههنا فى نفسه لان من جملة شروطه هو عدم تغير الشروط و العلل و قد سمعت اختلاف صدر^٣ الشريعة مع معاصره فى استحقاق اخذ العشر من ملاك اراضى هرة و تابعها و سمعت ان سمرقند فتحت عنوة مع انها عشرية و ان مدينة بخارا فتحت عنوة مع ان فى بعض اراضيها العشر كما فى الفتاوى السراجية و سمعت ان السواد خراجية باتفاق الصحابة عليهم السلام لانها فتحت عنوة فترى فى كتاب الخراج لامام ابى يوسف رحمته الله وجوب العشر على مالك ارض من اراضيها اذا كان مسلما و الماء عشريا باتفاق الصحابة عليهم السلام و العلماء عليهم السلام بعدهم و تصريح امام المذهب ابو حنيفة رحمته الله بوجوب العشر فى كل ما اخرجته اراضى السواد و نحوها قليلا كان ذلك الشئ او كثيرا بشرط ان تسقى بماء العشر آه ملخصا و ذلك لان المالك اذا كان مسلما فهو داخل تحت خطاب نصوص الباب قطعا و الماء اذا كان عشريا فعلة و وظيفة العشر موجودة قطعا فوجوب العشر على المسلم حينئذ امر مقطوع به يضمحل فى مقابلها دعوى الاستصحاب و غيره فلذا لم يعمل ابو حنيفة رحمته الله بالا حاديث النصابية و قال بوجوب العشر فى القليل ايضا للاحتياط.

^١: قوله كهرة آه على نحو قولهم ان السواد مفتوحة عنوة خراجية اتفاقا مع تصريح ابى يوسف رحمته الله فى كتاب الخراج بوضع عمر رحمته الله العشر على اراضيها تسقى بماء العشر و قال على هذا ادركت اتفاق العلماء و جاء به الاثار و السنة فما فى رد المختار من عدم اعتبار الماء فى المنصوص على انه خراجى كالسواد بل هو مخصوص فى احياء الموات او جعل داره بستانا مع اختياره قول ابى يوسف رحمته الله فى اعتبار الحيز و ما فى البحر من انه مخصوص فى احياء الموات فقط مردود بهذا الاجماع ١٢

^٢: قوله هنا معارضة آه اى حين كون المالك مسلما مع عشرية الماء فما ترى من قولهم ان من اشترى من الذمى ارضا خراجية او اسلم المالك فعليه الخراج فهو مخصوص فيما كان الماء خراجيا و ذلك لعدم الاختلاف فى وجوب العشر على المسلم اذا كان الماء عشريا ١٢

^٣: قوله اختلاف صدر آه فهذا يلزم اتفاقهم على عشرية اراضى هرة و تابعها فله الحمد على ذلك ١٢

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رسالة العشر



مؤلف:

مولوی محمد سرور فیضی جیجہ ای رحمۃ اللہ علیہ



مرتب:

مولوی ابوالحسن صاحب زادہ

حق چاپ محفوظ و مخصوص کتابخانه مولوی محمد سرور فیضی جیجه ای رحمۃ اللہ علیہ می باشد و هیچ مؤسسه، انتشارات و یا فردی در افغانستان و یا خارج از آن، حق ندارد بدون اجازه کتبی از ناشر، این اثر را چاپ و نشر نماید. این کار شرعاً ناجایز بوده و نیز پیگرد قانونی دارد.

رسالة العشر

♦ مؤلف: مولوی محمد سرور فیضی جیجه ای رحمۃ اللہ علیہ

♦ مرتب: مولوی ابوالحسن صاحب زاده

♦ ناشر: مولوی ابوالحسن صاحب زاده

مرکز پخش:

- فراه، ولسوالی خاکسفید، قریه جیجه، کتابخانه مولوی محمد سرور فیضی رحمۃ اللہ علیہ

تلفن: ۰۷۰۶۹۶۱۲۸۹ - ۰۷۹۸۴۶۵۸۶۹

بسم الله الرحمن الرحيم

مطلب مجئ رواية عن الامام يوافق السواد الاعظم

مطلب اذا كان الماء عشريا و المالك مسلما فوجوب العشر امر متفق عليه بين الصحابة
رحمهم و ائمة المذاهب رحمهم

مطلب في القول بعدم وجوب العشر مع اسلام المالك و كون مؤنة الماء عليه رفع
قضية النصوص بالكلية بدعوى استصحاب مع فساده

رسالة العشر: اعلم ان العشر واجب على جميع المؤمنين سواء كان الماء خراجيا او عشريا على
ماذهب اليه السواد الاعظم من اهل التعليل من المالكية و الشافعية و الحنبلية و من اهل الظاهر
فلذا اختاره^١ الشيخ الاكبر رحمه الله في الفتوحات و جعله مذهباً لامانا ابى حنيفة رحمه الله ايضاً^٢ و ذلك

^١: قوله فلذا اختاره آه انما اتيت بالفاء التفرعية لانه رحمه الله كان من اصحاب الظاهر فله الحمد و اليه المتاب ١٢

^٢: قوله لامانا ابى حنيفة رحمه الله ايضاً آه فمن ظن ان العامل به خارج عن مذهب ابى حنيفة رحمه الله فقد زل مرتين الاولى ظن عدم مجئ الرواية عنه يوافق لقول الجمهور باعتبار وضوح الدليل له و الثانية ظن عدم تجويزه الاخذ بقول الغير مع انه امر مجمع عليه بين التابعين و تابعيهم كما كان بين صحابة رسول الله صلى الله عليه و آله كما في الحجة للمحدث الدهلوى و الرد المحتار و ميزان الكبرى كيف و فى دعوى التخصيص افتراء على الشرع بعد انقطاع الوحي و قول على الله بما لا يعلم فى السموات و لا فى الارض و مخالفة للنصوص لاطلاق قوله تعالى ﴿...فَاسْتَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣] و حديث الاقتداء بائى واحد كان من الصحابة رحمهم و نحوه ثم هذا فى الافتاء بخلاف القاضى اذا عين له السلطان لان القضاء يقبل التوقيت و التعيين وقد التيس على الاكثر امر احدهما بالآخر فله الحمد ١٢ اعلم ان العمل بما قال امامنا رحمه الله على موافقة السواد الاعظم كما هو احوط ديانة كما لا يخفى هو اقوى دليلاً ايضاً و ذلك لان حديث عدم الجمع بين الخراج و العشر ضعيف جراً و قد اعترف به نقاد الحنفية ايضاً فلا يقاوم النصوص الموجبة و قد اعتذر المشائخ عن جانب ابى حنيفة رحمه الله بتركه النصوص الشارطة للنصاب و اوجبوا على مذهبه وجوب العشر فى الشئ القليل ايضاً عملاً بالعمومات احتياطاً فكيف بهذا الحديث الضعيف مع ان علماء زمان عمر بن عبدالعزيز رحمه الله امروه ببناء بيت الصدقة و اخذ العشر و الخراج من ارض واحدة جبراً و قالوا ان المراد بعدم الجمع بينهما الصادر من الصحابة رحمهم هو عدم الجمع بينهما جبراً من الامام بل كان صحابة رحمهم رسول الله صلى الله عليه و آله يؤدون العشر فيما بينهم الى الفقراء و يؤدون الخراج الى الامام فكان عمر بن عبدالعزيز رحمه الله يجمع بينهما جبراً لما رأى تكاثر الناس فى زمانه فى اداء العشر و لعل عليه يدور رحى الحق لما ثبت كما سيأتى عن رسول الله صلى الله عليه و آله الجمع بينهما نصاً و هو المفسر للمجملات ١٢

لعموم النصوص^١ و اطلاقاتها و صريح نصوص لا يتحمل التأويل^٢ الا ان المشهور عن امامنا عليه السلام هو عدم وجوب العشر اذا كان الماء خراجيا باشتراء المسلم او اسلام المالك و اما اذا كان الماء عشريا بان صار مؤنته^٣ على الملاك (اي مع اسلامهم) دون بيت المال سواء كان في الابتداء او في البقاء فلم يذهب ذاهب^٤ الى عدم وجوب العشر من ائمة المذاهب سواء كانت الاراضى من السواد او خراسان (وهرة من معازم بلادها) او غيرهما^٥ فما ظن بعض اصحاب الفتاوى من اطلاق عدم

مطلب في القول بعدم وجوب العشر مع كون المالك مسلما و كون مؤنة الماء عليه رفع علة الشرع او تخصيصها

مطلب في استواء السواد و خراسان و غيرها في ان المالك اذا كان مسلما مع كون مؤنة الماء عليه الواجب عليه هو العشر فقط

مطلب سنة الشرع و امر الصحابة عليهم السلام هو العشر في السواد و غيرها اذا كان الماء عشريا و المالك مسلما اجماعا

^١: قوله لعموم النصوص آه نحو قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ...﴾ [البقرة: ٢٦٧] ونحو ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ [الأنعام: ١٤٢] وحديث ما اخرجت الارض ففيه العشر و ما سقت السماء ففيه العشر الى غير ذلك

^٢: قوله التأويل آه نحو انه عليه السلام كان يأمر باخذ الزكوة مما زرع في ارض الخراج كما في الكشف للامام عبدالوهاب الشعراني رحمته الله و نحوه انه عليه السلام كان يسقط الخراج عن اسلم و يقول لهم ما اسلموا عليه من اموالهم و عبيدهم و ديارهم و ارضيهم و ماشيتهم ليس عليهم فيه الا صدقة كما في الكشف ايضا صفحة ٢٦٢ فله الحمد ١٢

^٣: قوله مؤنته آه كما نشاهد في زماننا الآن من حال هرة و فراه و نحوهما فله الحمد و اليه المتاب و سلم على عباده الذين اصطفى ١٢

^٤: قوله ذاهب آه من اصحاب المذاهب خصوصا ائمتنا ابي حنيفة رحمته الله و صاحبيه عليهم السلام كما سيجئ ١٢

^٥: قوله الى عدم وجوب العشر آه فمن ذهب الى اطلاق الخراج من بعض المتفرعين من اصحاب الفتاوى كصاحب البحر و الرد و تقليدا لصاحب الفتح اخذا من اطلاقات القدورى على زعمهم في حكم السواد و نحوها فذلك لعدم رجعة الى المأخذ من النصوص و صريح منقول المذهب و الا فعشرية السواد و نحوها فيما اذا كان المالك مسلما و الماء عشريا ثابت باجماع الصحابة عليهم السلام و ائمة المذاهب عليهم السلام كما ستعلم و كثيرا ما يكون عبارة الكتب المأخوذ منه على صورة الاطلاق مع ان القيد مراد اتفاقا ١٢

^٦: قوله او غيرهما آه و ان فتحت عنوة كما في الجامع الصغير في كتاب السير المطبوع في المطبع العلوى صفحة ٨٩ و كتاب الخراج للامام ابي يوسف رحمته الله صفحة ٨٨ و ٥٤ و ٨٦ و ٨٧ و ٧٧ و ١٢٨ و ٨٩ و انما قالوا السواد خراجية و البصرة عشرية و سمرقند عشرية باعتبار معظم احوالها في ذلك الوقت و هو لا يناقض عشريتها عند تمام العلة بصلوح المحل فلذا صرح ابو يوسف رحمته الله في كتاب الخراج بان عشرية السواد اذا كان الماء عشريا بامر الخلفاء عليهم السلام و هو متفق عليه بين العلماء و عليه امامنا صاحب المذهب رحمته الله و كذا خراسان و غيرها ١٢

مطلب عشرية السواد و غيرها اذا كان المالك مسلما مع كون مؤنة الماء عليه ثابت بالآثار و السنة و اتفاق علماء المذاهب و آثارهم

مطلب مذهبنا المصرح عن صاحب المذهب هو وجوب العشر في السواد و غيرها اذا كان المالك مسلما و الماء عشريا

مطلب قد وردت آثارا و احاديث كثيرة في وجوب العشر في اراضي السواد و نحوها اذا كان المالك مسلما و الماء عشريا

مطلب تصريح علماء المذاهب على وضع عمر رحمته الله العشر في السواد مطلقا و نحن قيدناه بالماء العشري و اطلق الجمهور و اثبت في الفتوحات مثله عن الامام رحمته الله

مطلب بيان وضع عمر رحمته الله العشر في المسقى بماء السماء من ارض السواد

مطلب التوسع و الخيار للامام انما هو مقصور فيما اذا كان الماء خراجيا لا فيما اذا كان المالك مسلما مع كون المؤنة عليه بل المتعين حينئذ هو العشر في اراضي العراق و نحوها

وجوب العشر في ارض نص على خراجيتها اخذا من اطلاقات القدوري و غيره على زعمهم^١ فباطل لا يساعده النصوص و لا تصريح الصحابة رحمته الله و ائمة المذاهب رحمته الله خصوصا ائمتنا رحمته الله و اما النصوص فلا يخفى شمولها لجميع المؤمنين (بوجوب العشر عليهم) و قد اخرجنا (اي من قضية النصوص و هي وجوب العشر) من كان كافرا ثم اسلم في الماء الخراجي او اشترى ارضا تسقى بمائه فلو قلنا به في الصورتين (اي الاسلام و الشراء) في الماء العشر ايضا (اي كما نقول في الماء الخراجي) كان رفعاً لقضية النصوص بالكلية بالاستصحاب مع بطلانه في نفس الامر لان من شروطه هو بقاء الشروط و العلل على حالها فكيف باستصحاب حال الكافر على المسلم و ايضا جعل الله تعالى الماء مدارا مؤثرا في وجوب العشر على لسان رسوله صلى الله عليه و سلم و علق تغييره بتغييره و قد

^١: قوله على زعمهم أه انما قلنا به لان اكثر عباراته يعلم منها ان عدم وجوب العشر على المالك اذا اسلم او اشترى ارضا من الكافر مخصوص فيما اذا كان

اخرج اصحابنا فيما هو المشهور عنهم الماء الخراجي عن هذا الحكم فلو اخرجنا الماء العشري ايضا كان رفعاً لحكم علة الشرع مطلقاً بمجرد الاستصحاب المذكور (المصرح بطلانه آنفاً) فلو اعتبرناه (اي الماء العشري في وجوب العشر) في احياء الموات وفي جعل داره بستاناً دون الاسلام او الشراء او اذا صار مؤنة الماء على الملاك لزم تخصيص علة الشرع وهو غير متصور (كما في اصول الفقه) واما اقوال الصحابة رضي الله عنهم فقد اجمع الصحابة رضي الله عنهم زمن خلافة عمر رضي الله عنه على اخذ العشر من ماء كان مؤنته على المسلم في اراضي السواد وخراسان ونحوه كما سيأتي وكذا اجمع علماء الامة المحمدية رضي الله عنهم عليه خصوصاً ائمتنا رضي الله عنهم و امامنا صاحب المذهب رضي الله عنه كما سيأتي ايضا فما وجد من القول بان السواد خراجية بالاجماع او هراة صلحية خراجية ونحوه انما هو باعتبار الاغلب في ذلك الزمان لغلبة وجود الكفار^٢ و الا فعشرية السواد وخراسان^٣ وغيرهما مادام المالك مسلماً ومؤنة الماء عليه كما نشاهد من احوال هراة^٤ و فراه

مطلب اذا كان الماء عشرياً و المالك مسلماً فالمتعين هنا هو العشر في اراضي العراق و نحوها بدون خيار الامام

مطلب اذا انقلب امر مؤنة الماء عن بيت المال على ذمة المالك المسلم فالمتعين حينئذ هو العشر في اراضي العراق و نحوها من غير الخلاف بين الامام رضي الله عنه و صاحبيه رضي الله عنهم مطلب اعتبار الماء العشري و لو في ارض الخراج اتفاقاً بين ائمتنا رضي الله عنهم كما هو الظاهر من كتاب الخراج و ظاهر الرواية

^١: قوله او اذا صار آه فلذا جاء في التنوير و الدر في كتاب الجهاد و كل منهما اى الارض الخراجية و العشرية ان سقى بماء العشر اخذ منه العشر الا الكافر و ان سقى بماء الخراج اخذ منه الخراج آه و تضعيف بعض اصحاب الفتاوى اياه باطل اذ هو المصرح من صاحب المذهب رضي الله عنه و صاحبيه رضي الله عنهم و عليه اجماع الصحابة رضي الله عنهم و العلماء رضي الله عنهم كما ستعلم و في حاشية الكبير للهداية في باب زكاة الزرع و لو كانت الارض خراجية فانقطع ماءها و سقيت بماء العشر تصير عشريّة بالاتفاق آه و هكذا في العالم كبريه و كذا في الجامع الرموز عن المحيط معللاً بان الماء مؤثر في تغيير الوظيفة فله الحمد و اليه المتاب ١٢

^٢: قوله وجود الكفار آه و كون الماء خراجياً في بعض المواد و هو المتعين في ما نقل عن بعض الصحابة رضي الله عنهم في ادائهم الخراج كما هو الظاهر من الفاروق و غيره ١٢

^٣: قوله و خراسان آه فلذا تسمع اختلاف العلماء في استحقاق اخذ العشر من ملاك الهراة لا في نفسه كما هو المذكور في شرح الوقاية ١٢

^٤: قوله من احوال هراة آه من كون الملاك مسلمين مع كون مؤنة حفر الانهار و الآبار عليهم فكيف اذا اعتبرنا مع ذلك بانها دثرت ثم عمرت في الدولة الاسلامية بمراة لا تحص حتى لا يوجد معمور بعينه ينصف الى الكفار مع ان المجهول ينصب الى الاسلام ايضا اعتباراً للشئ الى اقرب و قتيه كما في الفتحة فله الحمد ١٢

و غيرهما في زماننا الآن فامر مجمع عليه بين الامة قال ابو يوسف رحمه الله في فصل قطائع السواد و خراسان و غيره صفحة ٨٨ من كتاب الخراج البصرة و خراسان بمنزلة السواد فمن اسلم من اهلها يوضع^١ عليه العشر و لا نرى فرقا بينها و بين السواد و قد جرت عليها السنة فراع (امر من المراعاة) فيها امر الخلفاء رضي الله عنهم آه و في صفحة ٥٤ و كذلك كل بلدة اذا اسلم اهلها آه و في فصل وظائف لازمة في ارض السواد صفحة ٧٧ بعض قطائع (اي من ارض السواد) تسقى من الماء الجاري ففيه العشر و في الدالية نصفه فقد جاء في الآثار و السنة ان العشر ثابت في ارض (اي من اراضي السواد ونحوها) لها ماء جار و نصفه فيما يسقى بالدالية و نحوها و قد ادركت هذا الامر من اتفاق العلماء رضي الله عنهم و آثارهم آه و في موضع آخر من هذا الفصل في بيان مذهب ابي حنيفة رحمه الله في السواد و نحوها بما ملخصه انه رحمه الله قال في قليل الزعفران و كثيره و كذا كل ما اخرجت الارض (اي من ارض السواد و نحوها) العشر بشرط ان تسقى بماء العشر آه ثم بين في هذا الفصل آثارا و احاديث كثيرة تدل على عشرية الارض الكذائية اتفاقا بين الامة و في باب زيادة الصدقة و نقصانها صفحة ١٢٨ و كذلك قالوا^٢ (اي العلماء رضي الله عنهم) ان عمر رضي الله عنه قد وضع على ارض ذات الماء الجاري (اي من ارض السواد) العشر و في ما يسقى بالدالية نصفه آه و في الباب المذكور صفحة ١٣٠ من اسلم من اصحاب الاراضي فليس عليه خراج آه و ايضا في بيان وظائف ارض السواد صفحة ٥٤ انه تعين عمر رضي الله عنه في نخل تسقى بماء السماء العشر و بالدالية نصفه آه و في فصل قطائع العراق صفحة ٨٦ و ٨٧ اذا كانت القطائع (اي من ارض العراق تسقى من انهار الخراج فالخيار للامام في وضع الخراج او العشر او ضعفه فالتوسع و الخيار للامام انما هو مقصور على ما كان النهر خراجيا بان كان مؤتته على بيت المال و الا فليس له ذلك بل المتعين هنا هو العشر فقط فلو لزم صاحب الاقطاع مؤنة حفر الانهار و نحوه على ذمته في ارضه (اي من اراضي

^١: قوله يوضع آه ظاهره وجوب العشر على المالك اذا اسلم مطلقا كما ذهب اليه السواد الاعظم و جعله الشيخ الاكبر مذهباً لامامنا رحمه الله ايضا و ذلك لدخوله حينئذ تحت خطابات نصوص الباب قطعاً الا ان المشهور عن الامام رحمه الله ان هذا اذا كان الماء عشريا نص عليه في وظائف السواد و نحوها كما سيأتي و اما اذا كان الماء خراجيا فعليه الخراج كما في الجامع الصغير صفحة ٨٩ ١٢

^٢: قوله و كذلك قالوا آه ظاهره هو وجوب العشر على جميع المسلمين و ان يفضى الى الجمع بين العشر و الخراج كما هو ظاهر نصوص الباب فلذا ذهب اليه السواد الاعظم من الامة و جعله الشيخ الاكبر رحمه الله مذهباً لامامنا ابي حنيفة رحمه الله في الفتوحات فالعامل به عامل على مذهبه مع ان فيه موافقة السواد الاعظم و عمل على ظاهر عموم نصوص الباب و اطلاقاتها فضل عن الاحتياط ١٢



العراق) ففيه العشر لانه حينئذ كان المشقة على صاحب الاقطاع عظيمة فيجرى عليه العشر آه ملخصا و في فصل احياء الموات صفحة ٩٩ و لو كانت الارض (اي التي احيائها) في ارض العشر وضع عليه العشر و لو كانت في ارض الخراج وضع عليها الخراج و لو حفر فيها بئرا و اجرى فيها ماء في القناة فهي ارض عشر آه فقد علمت ان الاعتبار للماء لا للحيز اتفاقا بين ائمتنا عليه السلام و هو الظاهر من ظاهر الرواية كما لا يخفى على من طالع الجامع الصغير المطبوع في المطبع العلوى صفحة ٨٩ فلذا قال الامام السرخسي رحمته الله في المبسوط الجزء الثالث صفحة ٧ ان اعتبار الحيز عند ابي يوسف رحمته الله انما هو من رواية النوادر آه قلت مع هذا فقد علمت آفا ان اعتبار الحيز اذا لازمه وجوب العشر لا الخراج^١ فقد صرح انه لو حفر في ارض الخراج بئرا و اجرى ماء في القناة ففيه العشر آه فقد علمت ان وجوب العشر على المسلم اذا كان الماء عشريا امر اتفاق بين الصحابة عليهم السلام و ائمة المذاهب عليهم السلام و ائمتنا عليهم السلام باي وجه وصلت الارض اليه سواء كان بجعل داره بستانا او باحياء الموات او بالزام مؤنة الماء عليه او بالاسلام او بالشراء و نحوه فمن هنا علمت عدم الشك في عشرية هراة و فراه و نحوهما بتصريحات ائمتنا فضلا عن قواعد المذهب و ذلك لان المالك اذا كان مسلما و الماء عشريا فهو داخل في خطابات نصوص الباب فلا عبرة للاستصحاب مع بطلانه بتغير العلل و الشروط فلله الحمد اولاً و آخراً و ظاهراً و باطناً و سلم على عباده الذين اصطفى ١٢ محمد سرور سنة ١٣٧٩ ق.

^١: قوله للخراج آه اي فهو محمل رواية النوادر ايضا و ذلك لئلا يلزم مخالفة النصوص العشرية بمجرد اعتبار الجوار و استصحاب فلله الحمد ١٢

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نقش الفصوص



مؤلف:

مولوی محمد سرور فیضی جیجہ ای رحمۃ اللہ علیہ



مرتب:

مولوی ابوالحسن صاحب زادہ

حق چاپ محفوظ و مخصوص کتابخانه مولوی محمد سرور فیضی جیجہ ای رحمۃ اللہ علیہ می باشد و هیچ مؤسسه، انتشارات و یا فردی در افغانستان و یا خارج از آن، حق ندارد بدون اجازه کتبی از ناشر، این اثر را چاپ و نشر نماید. این کار شرعاً ناجایز بوده و نیز پیگرد قانونی دارد.

نقش الفصوص

♦ مؤلف: مولوی محمد سرور فیضی جیجہ ای رحمۃ اللہ علیہ

♦ مرتب: مولوی ابوالحسن صاحب زاده

♦ ناشر: مولوی ابوالحسن صاحب زاده

مرکز پخش:

- فراه، ولسوالی خاکسفید، قریہ جیجہ، کتابخانہ مولوی محمد سرور فیضی رحمۃ اللہ علیہ

تلفن: ۰۷۰۶۹۶۱۲۸۹ - ۰۷۹۸۴۶۵۸۶۹

نقش الفصوص

نقش الفصوص المأخوذ من الفصوص كلاهما للشيخ الأكبر صاحب الفتوحات المكية فص
حكمة^١ الـهية في كلمة^٢ ادمية اعلم ان الاسماء الالهية الحسنى تطلب بذواتها وجود العالم فوجد الله
تعالى العالم جسدا مسويا و جعل روحه ادم و اعنى بادم وجود العالم الانسانى و علمه الاسماء
كلها فان الروح هو مدير البدن بما فيه من القوى و كذلك الاسماء للانسان الكامل بمنزلة القوى
و لهذا يقال فى العالم انه الانسان الكبير و لكن هذا بوجود الانسان فيه و كان الانسان مختصرا
من الحضرة الالهية و لذلك خصه بصورة فقال ان الله خلق آدم على صورته و فى رواية على
صورة الرحمن و جعله الله العين المقصودة من العالم كالنفس الناطقة من الشخص الانسانى و
لهذا تخرب الدنيا بزواله و تنتقل العمارة الى الآخرة من اجله فهو الاول بالقصد و الآخر بالايجاد
و الظاهر بالصورة و الباطن بالسورة (اى المنزلة و الشرف) فهو عبدالله و رب بالنسبة الى العالم
و لذلك جعله خليفة و ابناءه خلفاء و لهذا ما ادعى احد من العالم الربوبية الا الانسان لما فيه
من القوة و ما حكم من العالم مقام العبودية فى نفسه الا الانسان فعبد الحجارة و الجمادات التى هى
انزل الموجودات و اسفلها فلا شئ اعز من الانسان بربوبيته و لا شئ اذل منه بعبوديته فان
فهمت فقد ابنت لك عن المقصود بالانسان فانظر الى عزته بالاسماء الحسنى و طلبها اياه فمن
طلبها اياه تعرف ذلته فافهم و من هنا يعلم انه نسخة من الصورتين صورة الحق و صورة العالم
فص حكمة نفثية^٣ فى كلمة شيثية اعلم ان عطيات الحق سبحانه على اقسام منها انه يعطى لينعم
خاصة و لا يكون الا من اسمه الوهاب و هى على قسمين هبة ذاتية^٤ و هبة اسمائية فالذاتية لا
يكون الا بتجلى (اى تجلى الهى) و اما الاسمائية فيكون مع الحجاب و لا يقبل القابل هذه العطية

^١: قوله فص حكمة اه اى خلاصة علوم و معارف منسوبة الى مرتبة الهية ظاهرة فى ذات منسوب الى آدم فالمراد بالالهية مرتبة جامعة لمراتب الاسماء و الصفات كلها و بالكلمة هنا عين النبى المذكور من حيث خصوصية و حظه المتعين له و لامته من الحق سبحانه ١٢ كذا فى نقد النصوص لمولينى الجامى
^٢: قوله الكلمة أه الكلمة فى عرف اهل التحقيق عبارة عن هيئة اجتماعية حرفية من حروف النفس الرحمانى فعلى هذا جميع الموجوات هى كلمات الله تعالى
كذا فى نقد النصوص ١٢

^٣: قوله نفثية أه النفث لغة ارسال النفس رخوة و ههنا عبارة عن ارسال النفس الرحمانى اى افاضة الجود على الماهيات القابلة له فجوده تعالى باعطاء نفس
الشيث و احواله موهبة محضة منه تعالى ١٢

^٤: قوله هبة ذاتية أه مسندها الذات الالهى الاحدى الجامع لجميع الاسماء و الصفات و ان لا تكون الا بواسطة الاسماء و الصفات ١٢

(التي هي من الفيض المقدس) الا بما هو عليه من الاستعداد^١ و هو قوله تعالى و اعطى كل شئ خلقه فمن ذلك الاستعداد و قد يكون العطاء عن سؤال بالحال لا بد منه او عن سؤال بالقول و السؤال بالقول على قسمين سؤال بالطبع و بغير الطبع و هو قسمان سؤال امتثال للامر الالهي و سؤال بما يقتضيه الحكمة و المعرفة لانه امير مالک يجب عليه ان يسعى في ايصال كل ذى حق الى حقه مثل قوله ﷺ ان لاهلك عليك حقا و لنفسك و لزوارك الحديث.

فص حكمة سبوحية في كلمة نوحية التنزيه من المنزة تحديد للمنزه اذ نزه عما لا يقبل التنزيه و الاطلاق لمن لا يجب له هذا الوصف تقييد فمأثرة الا مقيدا اعلاه باطلاقه و اعلم ان الحق الذي طلب الله ان يعرفه به هو ما جاء به السنة الشرائع في وصفه فلا يتعداه عقل و اما قبل ورود الشرائع فالعلم به سبحانه تنزيه عن سمات الحدوث فالعارف صاحب معرفتين معرفة قبل ورود الشرائع و معرفة تلقاه من الشارع و لكن شرطها (اي شرط المعرفة المأخوذة من الشارع نقد النصوص) ان يرد علم ما جاءت به الى الله سبحانه فان كشف له من العلم بذلك (اي بما جاءت به الشرائع و وهبه علما بمراده ١٢ نقد النصوص) فذلك من باب العطايا الازلى الذاتي و تقدم في شيث ﷺ.

فص حكم قدوسية^٢ في كلمة ادريسية العلو علوان علو مكان مثل قوله تعالى ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه:٥] و العماء و السماء و علو مكانة نحو ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص:٨٨] و الناس بين علم بالله و عمل له فالعمل للمكان و العلم للمكانة و اما علو المفاضلة فنحو قوله تعالى

^١: قوله من الاستعداد آه و القابلية و هما من فيضه تعالى الاقدس فالاعيان الثابتة و تابعها من العطايا بالفيض المقدس تابعة له كما في نقد النصوص ١٢ الفائدة في نقد النصوص شرح نقش الفصوص ان القضاء و القدر تابعان لعلم الحق سبحانه و هو للمعلوم آه فليس للقضاء و القدر و لا لعلمه تعالى اثر في دفع الاختيار و من خواصه المواخذة به و ان حصل هو بالجبر كما اذا اجبر احد غير القادر على رأس الطريقين باذابه فيه و مكنه بالذهاب على اى طريق شاء ثم امره باحدهما و نهاه عن الاخر فانه مأخوذ بالمخالفة شرعا و عرفا و ان كان التمكين و جعله مختارا بالجبر محمد سرور ﷺ سنة ١٣٤٢ ش و في نقد النصوص اعلم ان من المتفق عليه عند اهل الكشف و اهل النظر الصحيح من الحكماء ان حقائق العالم المسلمات عند بعضهم بالماهيات الممكنات غير مجعولة و كذلك استعداداتها الكلية التي بها تقبل الفيض الوجودى آه ١٢

^٢: قوله قدوسية آه القدوس بمعنى المقدس من التقديس بمعنى التطهير و هو ابلغ من السبوح و اخص منه كقولك جل الحق ان ينزه او يشبه فقد نزهته عن التنزيه و التشبيه فهذا نوع من التنزيه و لكن المبالغة فيه اكثر كما ان فناء الفناء ابلغ من الفناء و قد يكون التسبيح باعتبار مقام الجمع و التقديس باعتبار مقام الجمع و لتفصيل و انما نسبه الى ادريس لمبالغته الى تطهير نفسه بالرياضات الشاقة حتى غلب روحانيته على حيوانيته و صار كثير الانسلاخ هذا حاصل ما قاله المولينا الجامى فى شرح نقش الفصوص المختصر من الفصوص ١٢

و للاعيان اعتباران فقد تكون مرأتا لوجود الحق و صفاته و اسمائه فوجودها فى درجة العلم لا فى الخارج و قد تكون وجود الحق مرأتا للاعيان و هو حال العامة و الاول حال من غلب عليه مشاهدة الحق و المحقق شاهد الحالين كذا فى نقد النصوص للمولوى الجامى ﷺ



﴿وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ وَاللَّهُ مَعَكُمْ﴾ [محمد: ٣٥] فهذا العلو راجع الى تجليه سبحانه في مظاهره فهو سبحانه في تجلي ما اعلى منه في تجلي آخر مثل ليس كمثله شئ و مثل انى معكما اسمع و ارى و مثل جئت فلم تطعمنى.

فص حكمة هيمية^١ في كلمة ابراهيمية لا بد من اثبات عين العبد و حينئذ يصح^٢ ان يكون الحق سمعه و بصره و لسانه و يده و رجله فعم (اى الحق سبحانه) قواه و جواره بهويته (اى السارية في الموجودات) على المعنى الذى^٣ (اى الذى يليق به) به سبحانه و هذه نتيجة حب النوافل و اما حب الفرائض فهو ان يسمع الحق بك و يبصر بك و النوافل فهو ان تسمع به و تبصر به فتدرك بالنوافل على قدر استعداد المحل^٤ و يدرك بالفرائض كل مدرك فافهم.

فص حكمة حقية في كلمة اسحاقية اعلم ان حضرة^٥ الجامعة الشاملة لكل شئ و غير شئ فلها على الكل حكم التصوير و هى كلها صدق و تنقسم (اى الصور المرتسمة في حضرت الخيال) قسمين قسم مطابق صورته الصورة من خارج و هو المعبر بالكشف و قسم غير مطابق و فيه يقع التعبير و الناس ههنا على قسمين عالم و متعلم و العالم يصدق^٦ في الرؤيا و المتعلم يصدق^٧ الرؤيا حتى يعلمه الحق انه ما اراد بتلك الصورة.

فص حكمة عليية في كلمة اسماعيلية وجود العالم الذى لم يكن ثم كان يستدعى نصبا كثيرة او اسماء (اى صفات او غير ذلك) ما شئت فقل لا بد من ذلك و بالمجموع يكون وجود العالم فالعالم موجود عن احدى الذات منسوب اليها احدية الكثرة من حيث الاسماء لان حقائق العالم تطلب

^١: قوله هيمية آه التهيم من الهيمان و هو شدة الوله الذى هو العشق كذا فى شرح الشيخ عبدالرزاق القاشانى رحمته الله ١٢

^٢: قوله يصح آه اى فى مقام الفناء فى الله تعالى لان المراد بالفناء ليس المعنى اللغوى بل فناء جهة البشرية فى جهة الربانية كالقطعة من الفهم المجاور للنار فلا يتوهم عدم تصور الخليل عليه السلام ان يكون موصوفا بالصفات الثبوتية مع كونه فانيا فى الحق كذا فى نقش الفصوص ١٢

^٣: قوله الذى آه اى لا يصير محدودا بحد العبد كذا فى نقد النصوص ١٢

^٤: قوله المحل آه الذى هو انت اى بمقدار المتجلى له لا على ما هو عليه ١٢

^٥: قوله حضرة آه اى حضرة الخيال المقيدة الجامعة للصور المرتسمة فى القوة المتخيلة المتصلة بنشأة الانسان و هى فرع لعالم المثال و جدول منه فمنها يعرف كذا فى النقد ١٢

^٦: و العالم يصدق آه اى يوفى حقها على حد قوله تعالى رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه كتأويل رسول الله ﷺ اللبن بالعلم لعلمه بمواطن الرؤيا ١٢

^٧: قوله و المتعلم يصدق آه اى يأخذ الصور المرآتية صادقة مطابقة ١٢

ذلك^١ منه ثم ان العالم ان لم يكن ممكنا فما هو قابل للوجود فما وجد العالم الا عن امرين عن اقتدار الهى منسوب اليه (اى الى موصوفه يعنى الذات الالهية نقد) ما ذكرناه (من احدية كثرة الاسماء و الصفات نقد) و عن قبول فان المحال لا يقبل التكوين و لهذا قال الله تعالى عند قوله ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ [آل عمران: ٤٧] (مقول لقوله قال) فنسب التكوين الى العالم من حيث قبوله.

فص حكمة روحية فى كلمة يعقوبية الدين عند الله الاسلام و معناه الانقياد و من طلب منه امر فانقاد الى الطالب فى ما طلب منه فهو مسلم فافهم فانه يسرى و الدين دينان دين مأمور به و هو ما جاء به الرسل و دين معتبر و هو الابتداع الذى فيه تعظيم الحق سبحانه فمن رعاه حق رعايته ابتغاء رضوان الله سبحانه فقد افلح و الامر الالهى امران امر بواسطة فما فيه الا صيغته و امر بلا واسطة و هو الذى لا يتصور مخالفته و بالواسطة قد يخالف و ليس المأمور بلا واسطة الا الكائن خاصة لا الموجود^٢.

فص حكمة نورية فى كلمة يوسفية النور يكشف و يكشف به و اتم الانوار و اعظمها نفوذا^٣ هو النور الذى يكشف ما اراد الله تعالى بالصور المتخيلة و هو علم التعبير لان الصورة الواحدة قد تظهر (فى خيال اشخاص متعددة) بمعان كثيرة مختلفة يراد منها فى حق صاحب الصورة معنى واحد فمن كشفه (اى المعنى المراد) بذلك النور (التام العلمى) فهو صاحب النور فان الواحد يؤذن فيحج و آخر يؤذن فيسرق و صورة الاذان واحدة و آخر يؤذن فيدعوا الى الله على بصيرة و آخر يؤذن فيدعوا الى الضلالة.

فص حكمة احدية فى كلمة هودية غايات الطرق كلها الى الله سبحانه و الله غايتها فكلها صراط مستقيم لكن تعبدنا الله بالطرق الموصل الى سعادتنا خاصة و هو ما شرعه لنا فللاول^٤ وسعت رحمته كل شئ فالمأل الى السعادة حيث كان العبد و هو الوصول الى الملائم و من الناس من نال

^١: قوله تطلب ذلك أه اى المذكور فى احدية الكثرة الاسمائية و جمعيتها قوله منه اى من موجهه سبحانه ١٢

^٢: قوله لا الموجود أه لامتناع ايجاد الموجود بخلاف المأمور بواسطة فانه ليس الا الموجود خاصة لامتناع تكليف المعدم بالاوامر و النواهي كذا فى نقد النصوص لمولينى الجامى ١٢

^٣: قوله نفوذا أه فى الاشياء بالكشف عن حقائقها ١٢ نقد

^٤: قوله المتخيلة أه اى الكشف عما اراد الله ﷻ بها كذا فى نقد النصوص ١٢

^٥: قوله صاحب النور أه اى النور الا تم و نوره اتم الانوار لانه يتميز به ما هو فى غاية الالتباس و نهاية الاشتباه ١٢ نقد النصوص

^٦: قوله فللاول أه اى فللامر المذكور اولاً و هو كونه تعالى غاية بكل طريق او محيطاً بكل شئ كذا فى نقد النصوص ١٢

الرحمة من عين المنة^١ و منهم من نالها من حيث الوجوب و نال سبب حصولها من عين المنة و اما المتقى فله حالان حال يكون فيه وقاية الله تعالى من المدام و حال يكون الله تعالى له وقاية فيه و هو معلوم.

فص حكمة فتوحية في كلمة صالحة لما اعطت الحقائق ان النتيجة (اي ذهنا او خارجا كذا في النقد) لا يكون الا عن الفردية و الثلاثة اولا لافراد^٢ جعل الله سبحانه ايجاد العالم عن نفسه و ارادته و قوله و العين^٣ واحدة و الاعتبارات^٤ مختلفة فقال انما قولنا لشيء اذا اردناه ان نقول له كن فيكون و لا يحجبك تركيب المقدمات في النظر في المعقولات فانها و ان كانت اربعة فهي ثلاثة لكون الفرد الواحد من الاربعة يتكرر في المقدمتين فافهم فالتثليث معتبر في الانتاج و العالم نتيجة بلا شك.

فص حكمة قلبية في كلمة شعيبية اعلم ان القلب و ان كان موجودا من رحمة الله تعالى فانه اوسع من رحمة الله لان الله تعالى اخبر ان قلب العبد وسعه و رحمته لا تسعه فانها لا تتعلق الا بالحوادث و هذه مسألة عجيبة ان عقلته و اذا كان الحق سبحانه كما ورد في الصحيح يتجول في الصور مع انه تعالى في نفسه لا يتغير من حيث هو فالقلوب له كاشكال الاوعية^٥ للماء يتشكل بشكلها مع كونه لا يتغير عن حقيقته فافهم الا ترى^٦ ان الحق كل يوم^٧ هو في شأن كذلك القلب ينقلب (حسب تقلبه تعالى) في الخواطر (و الصفات و الاحوال) و لذلك قال سبحانه و تعالى ﴿إِنَّ

^١: قوله اي للمنة آه و محض الفضل من غير سابقة فعل يوجبها له و صدور عمل يجلبها بل بها يحصل القدرة على كل الافعال و التمكن من جميع الاعمال

١٢ نقد النصوص

^٢: قوله لافراد آه التي يظهر منها النتيجة فلا ينقض التعريف بالواحد ١٢

^٣: قوله و العين آه يعنى الهوية الالهية فى هذه الصور واحدة حقيقة كذا فى نقد النصوص ١٢

^٤: قوله و الاعتبارات آه اي النسب و الاعتبارات مختلفة متكررة كثرة اعتبارية فالهوية الالهية باعتبار ظهورها فى حالة من احوالها التى تستلزم تبعية الاحوال

الباقية لها تسمى ذاتا و باعتبار توجهه لتخصيص شئ يسمى مريدا و باعتبار مباشرة الامر اليجادى يسمى قائلا كذا فى النقد ١٢

^٥: قوله كاشكال الاوعية آه المتشكلة باشكال مخصوصة كالاستدارة و التثليث و التوزيع و غيرها آه نقد النصوص ١٢

^٦: قوله الا ترى آه هذا توضيح و تنوير لما سبق من تجول الحق فى الصور ١٢ نقد

^٧: قوله كل يوم آه اي كل أن فان الآن هو هو يوم الذات لا ينقسم ابدا آه نقد النصوص ١٢

فِي ذَلِكَ لَذِكْرَى لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ ﴿ق:٣٧﴾ و لم يقل له عقل^١ لان العقل تقيد بخلاف القلب فافهم.

فص حكمة الملكية في كلمة لوطية قال الله تعالى ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَ شَيْبَةً﴾ [الروم: ٥٤] فالضعف الاول بلا خلاف ضعف المزاج في فهم العموم (اي في فهم ارباب العموم و آه) و الخصوص و القوة التي بعده قوة المزاج و في فهم العموم و في فهم الخصوص قوة الحال^٢ و الضعف الثاني ضعف المزاج عند الجميع و يضاف اليه في الخصوص ضعف^٣ المعرفة اي المعرفة بالله تضعفه حتى تلصقه بالتراب فلا يقدر على شئ فيصير في نفسه عند يقينه كالصغير عند امه الرضيع و لذلك قال لوط لو ان لي بكم قوة او اوى الى ركن شديد و يريد القبيلة^٤ و يقول رسول الله ﷺ رحم الله اخي لوطا ؑ لقد كان يأوى الى ركن شديد يريد ضعف^٥ المعرفة فالركن الشديد هو الحق سبحانه (بحسب الباطن) مدبره و مربيه فص حكمة قدرية^٦ في كلمة عزيرية لله الحجة البالغة على خلقه لانهم المعلومون (له تعالى و هو العالم بهم) و المعلوم يعطى (اي يجعله بحيث يدرك ما آه) العالم به ما هو عليه في

^١: قوله له عقل آه اذ مقتضاه التقيد فلذا امر الله تعالى العقل الاول بتقييد تجلى النور المطلق بقوله اكتب علمي في خلقى الى يوم القيمة فاما قبول جميع التجليات الغير المتناهية دائما ابدا فليس الا للحقية الانسانية الالهية الازلية الابدية الكمالية الجمالية الجمعية الاحدية فهى قلب الوجود الحق و له حقيقة الذكرى كذا في نقد النصوص ١٢

^٢: قوله قوة الحال آه و هى التي تقتضى التصرف و التأثير فى العالم بالهمة ١٢ نقد

^٣: قوله ضعف آه يعنى ضعف حالى كه از سبب معرفة خيزد ١٢

^٤: قوله لو ان لي بكم آه ليت لي بكم قوة من الهمة القوية ١٢ نقد

^٥: قوله و يريد القبيلة آه اي لوط ؑ القبيلة بحسب الظاهر لعلمه عدم ان لكل اسم خاصية و تأثير و مظهر لا يظهر خواصه الا منه فالتجاء فى الباطن الى اسم مظهره القبيلة و الى ذلك اشار رسول الله ﷺ حيث قال رحم الله فانه ينبئ عن ضعفه و حيث قال اخى فانه ينبئ على مشاركته اياه فى هذا الضعف ١٢

^٦: قوله يريد ضعف آه اي يريد رسول الله ﷺ بطريق الاشارة الى ضعفه الحاصل له بسبب كمال معرفته بالله تعالى كذا فى النقد ١٢

^٧: قوله قدرية آه لما كان مقتضى حقيقة عزير طلب سر القدر و انتشار فكره فى القرية الجزئية بصورة استبعاد اعادة نسبة الحكمة القدرية الى كلمة عزيرية

نفسه و هو (اى ذلك الادراك) العلم و لا اثر للعلم فى المعلوم فلا حكم على المعلوم الا به^١ اعلم ان كل رسول نبى و كل نبى ولى فكل رسول نبى^٢.

فص حكمة نبوية^٣ فى كلمة عيسوية من خصائص الروح انه ما يمر على شئ الا حى ذلك الشئ ولكن اذا حى ذلك الشئ يكون تصرفه (اى تصرف الروح و تأثيره) بحسب مزاجه و استعداده لا بحسب الروح فان الروح قدسى^٤ الا ترى ان النفخ الالهى فى الاجسام المسواة مع نزاهته و علو حضرته كيف يكون تصرفه بقدر استعداد المنفوخ فيه الا ترى ان السامرى لما عرف تأثير الارواح كيف قبض نثار العجل فذلك^٥ استعداد المزاج.

فص حكمة رحمانية فى كلمة^٦ سليمان لما كانت له^٧ من حيث لا تشعر هى بذلك قالت بالقوة^٨ فى كتاب سليمان عليه السلام انه كتاب كريم و ما ظهر اصف بالقوة على الاتيان^٩ بالعرش دون سليمان عليه السلام الا ليعلم الجن ان شرف سليمان عليه السلام عظيم اذا كان لمن هو حسنة من حسناته هذا الاقتدار و لما قالت فى عرشها كانه هو ففيه عثور على علمها بتجديد الخلق بالامثال فى كل زمان (بل كل

^١: قوله المعلوم الا به اى بالمعلوم فان كان العمل بالجبر يراه و يعلمه كذلك و ان كان بالاختيار يراه و يعلمه كذلك و تخليق الله تعالى اياهما ممدهما على ما هما عليه فكما ان الجبر جبر و ان كان مشمولا بالاختيارات الغير المتناهية كذلك الاختيار اختيار و ان كان مشمولا بالجبر بطرفيه فالقضاء و القدر تابع للعلم و هو تابع للمعلوم و من خواص المعلوم المختار ترتب الجزاء عليه شرعا و عرفا سواء صدر عن اختيار الاخر او عن الجبر كما ان من خواص الماء رفع العطش سواء حصل من الماء الاخر او من السم القاتل ١٢ محمد سرور ١٣٤٢

^٢: قوله فكل رسول نبى آه لعل فكل رسول ولى لان هذا نتيجة و لان كون رسول نبى معلوم من قبله ١٢

^٣: قوله حكمة نبوية آه انما نسبت الحكمة النبوية الى الكلمة عيسوية لان نبوته فطرية غالبية على حاله سواء كانت مهموزة او ناقصة كذا فى نقد النصوص ١٢
^٤: قوله الروح قدسى آه قوله قدسى اى امر قدسى مظهر لاسم الرب ليس له حس معين و لا جثة مخصوصة بل يؤخذ كيفية تأثيره من القوابل و الاستعدادات كذا فى نقد النصوص قلت كذلك التخليق و تأثير القدرة بحسب المتعلق به فمن هنا وقع التعارض و التدافع فلا ينفى الاختيار بل يثبت منه المؤاخذه شرعا و عقلا و عرفا فلله الحجة البالغة على عبادته و هو اعلم و عليه التكلان ١٢ محمد سرور ١٣٤٢

^٥: قوله فذلك آه اى الخوار سببه استعداد المزاج التابع لصورة العجل فلو كان الصورة لحيوان آخر لنسب اليها اسم الصوت الذى لتلك الصورة كالرغاء للابل و قس ١٢

^٦: قوله حكمة آه انما خست الكلمة السليمانية بالحكمة الرحمانية لعموم حكمها بالتسخير المأخوذ من الرحمانية الواسعة الشاملة ١٢

^٧: قوله لما كانت له آه اى بلىس له اى خالصة لسليمان عليه السلام بالانقياد و الايمان به ١٢

^٨: قوله قالت بالقوة آه اى بقوة الهمة لها فيهم لينقادوا اليها ١٢

^٩: قوله بالقوة على الاتيان آه و الهمة اعطاه التصرف فى العالم الكون و الفساد فخلع صورة العرش عن مادته و اوجده عند سليمان عليه السلام فلم يكن بالنقل لانه زمانى لا يتصور ان يكون اسرع من ارتداد طرف الناظر اليه لانه آنى و كان هو عارفا بتجديد الامثال فالفيض الوجودى و النفس الرحمانى دائم السريان و الجريان فى الاكوان كالماء الجارى يتجدد على الدوام فكذلك التعينات الوجودى الحق فى صور الاعيان الثابتة فى علم القديم فقد يكون الخلع و الاتصال فى موضعين لاختفاء العين عن موضع و ظهوره فى موضع آخر مع كون العين بحاله فى العلم و العالم الغيب كذا فى النقد ١٢

ان) فأت بكاف التشبيه^١ و أريها صرح القوارير كانه لجة و ما كان لجة كما ان العرش المرئى ليس عين العرش من حيث الصورة^٢ و الجواهر^٣ واحد و هذا سارفى العالم كله و الملك الذى لا ينبغى لاحد من بعده الظهور^٤ بالمجموع على طريق التصرف فيه تسخير الرياح تسخير الارواح النارية لانها ارواح فى ريار بغير حساب لست محاسباً عليها.

فص حكمة^٥ وجودية فى كلمة داودية و هب الله تعالى لداود ﷺ فضلاً معرفة به لا يقتضيها عمله فلو اقتضاها عمله عليه السلام لكان جزاء^٦ و وهب له سليمان ﷺ فقال الله تعالى و وهبنا لداود سليمان ﷺ و فى قوله تعالى ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُودَ مِنَّا فَضلاً﴾ [سبأ: ١٠] هل هذا عطاء جزاء او بمعنى الهبة و قال تعالى ﴿وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ الشَّاكِرُونَ﴾ [سبأ: ١٣] مبنية للمبالغة ليعم الشكر التكليفى و شكر التبرع فشكر التبرع افلا اكون عبد شكورا قول النبي ﷺ و شكر التكليف ما وقع به الامر مثل ﴿وَأَشْكُرُوا لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٧٢] ﴿وَأَشْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ﴾ [النحل: ١١٤] و بين شكرين من التفاوت لمن عقل من الله وداود ﷺ منصوص على خلافته و الامامة^٧ و غيره ليس كذلك و من اعطى الخلافة فقد اعطى التحكم و التصرف فى العالم ترجع الجبال معه بالتسبيح و الطير يؤذن بالموافقة^٨ فوافقة الانسان له اولى.

فص حكمة نفسية^٩ فى كلمة يونسية عادت بركته على قومه لان الله سبحانه اضافهم اليه^{١٠} و ذلك لغضبه عليهم فيه فكيف لو كان حاله ﷺ حال الرضى فظن بالله سبحانه خيراً فنجاه من

^١: قوله بكاف تشبيهه أه لان مثل الشئ لا يكون عينه من حيث التعين و هو هو من حيث الحقيقة نقد ١٢

^٢: قوله من حيث الصورة أه فانه قد انخلع عن الصورة الاولى و تلبس بصورة الاخرى

^٣: قوله و الجواهر أه الذى تعاقبت عليه صورتان ١٢ نقد

^٤: قوله الظهور أه فى عالم الشهادة و الا فالاقطاب و الكمل متحققون بهذا المقام قبله ﷺ و بعده ﷺ لكن لا يظهرون به كذا فى نقد النصوص

^٥: قوله فص حكمة أه انما خصت الكلمة الداودية بالحكمة الوجودية لان الوجود انما يتم بالخلافة الالهية و الصورة الانسانية و اول من اظهر فيه الخلافة فى هذا النوع ادم ﷺ و اول من كمل فيه الخلافة بالتسخير داود ﷺ ١٢ نقد النصوص

^٦: قوله جزاء أه مع ان النبوة و الرسالة اختصاص الهى لا مدخل فيهما للكسب و العمل ١٢

^٧: قوله و الامامة أه لانها بالنسبة الى الخلافة كالولاية بالنسبة الى النبوة فكل خليفة امام من غير عكس ١٢

^٨: قوله بالموافقة أه اى بموافقة هذين النوعين و انقيادهما له ١٢

^٩: قوله حكمة نفسية أه بفتح الفاء او سكونها فالوجهان موجهان كذا فى نقد النصوص فنفس الله تعالى عن كربة يونس و غمه بنفس رحمانى ١٢

^{١٠}: قوله اضافهم اليه أه فهم كالجزاء و الفرع له فلما وصلت عناية الله و رحمته الى يونس ﷺ و صل الى قومه ايضا ١٢

الغم و كذلك ينحى المؤمنين يعنى الصادقين فى احوالهم^١ و من لطفه انبتت عليه شجرة من يقطين اذ خرج كالفرخ فلو نزل عليه الذباب لاذاه و لما ساهمهم ادخل نفسه فيهم فعمت الرحمة جميعهم. فص حكمة غيبية^٢ فى كلمة ايوبية لما لم يناقض الصبر الشكوى الى الله سبحانه و لا قام و الاقتدار الالهى بصبره و علم هذا منه اعطاه الله اهله و مثلهم معهم و ركض ايوب عليه السلام برجله عن امر ربه فازال بتلك الركضة آلامه و نبع الماء الذى هو سر الحياة السارية فى كل حى طبيعى فمن ماء خلق و به برئ فجعله رحمة و ذكرى لنا و له و رفق به فيما نظره تعليما لنا لتمييز فى الموفين بالندى و جعلت الكفارة فى امة محمد صلى الله عليه و سلم لتسترهم عما يعرض لها من العقوبة فالحنث و الكفارة عبادة و الامر بها امر بالحنث اذا رأى خيرا مما حلف عليه فراعى الايمان^٣ و ان كان فى معصية فانه ذكر الله تعالى فيطلب العضو اذا ذكر نتيجة ذكره اياه سبحانه و كونه فى معصية او طاعة حكم آخر لا يلزم الذاكر^٤ منه شئ.

فص حكمة جلالية فى كلمة يحيوية انزله منزلته فى الاسماء^٥ فلم يجعل له من قبل سميا فبعد ذلك وقع الاقتداء به فى اسمه ليرجع اليه و اثرت فيه^٦ همة ابيه عليه السلام لما اشرف قلبه من حب مريم (اى من حب حال مريم) فجعله الله حصورا بهذا التخيل و الحكماء عثرت على مثل هذا فاذا جامع احد اهله فيتخيل فى نفسه عند انزال الماء افضل الموجودات فان الولد يأخذ من ذلك حظ وافر و ان لم يأخذ كله.

فص حكمة مالكية^٧ فى كلمة زكرياوية لما افاد زكريا برحمة الربوبية^٨ ستر ندائه ربه عن اسماع الحاضرين فناده فانبج (بندائه خفيا لقوة تأثيره بجمع الهمة) من لم يجر العادة باتجاهه فان العقم

^١: قوله فى احوالهم أه كصدق يونس عليه السلام فى حاله اعنى الغضب فى الله تعالى ١٢

^٢: قوله حكمة غيبية أه لما كانت احواله عليه السلام فى العطاء و الابتلاء بلا اسباب ظاهرة اسندت الحكمة الغيبية الى الكلمة الايوبية ١٢

^٣: قوله فراعى الايمان أه اى الله تعالى حق الايمان لاشتمالها على ذكر الله تعالى فشرع الكفارة المانعة ان يعرض للحالف عقوبة ١٢

^٤: قوله الذاكر أه اى العضو الذاكر قوله منه اى من ذلك الحكم شئ من عقوبة و مثوبة كذا فى النقد ١٢

^٥: قوله فى الاسماء اى فى اولية الاسماء فكما انه لم يسم باسم الله غيره فيما قبل و فيما بعد كذلك اعطاه الله الاولوية فى الاسم ١٢

^٦: قوله و اثرت فيه أه اى عند ارسال همته الى وجود يحيى عليه السلام بالتجائه الى الله تعالى كان متخيلا و مستحسنا لحال مريم فلذلك جعله الله أه ١٢

^٧: قوله حكمة مالكية أه انما خست الحكمة المالكية بكلمة زكرياوية لانه كان الغالب على احوال زكريا عليه السلام حكم اسم المالك لقوة همته المأخوذة من قوة

الله تعالى و لاصلاح الله تعالى حال زكريا عليه السلام و زوجته بقوة غيبية ربانية خارجة من الاسباب المعتادة كذا فى نقد النصوص ١٢

^٨: قوله الربوبية أه اى التربية بالهمة ستر ندائه عن اسماع الحاضرين ليكون اجمع لهمة و ابعد عن التفرقة ليكون اقوى تأثيرا ١٢

مانع و لذلك قال الريح العقيم و فرق بينها و بين اللوايح و جعل الله يحيى عليه السلام ببركة دعائه وارث ما عنده فاشبهه يحيى عليه السلام مريم عليها السلام و وارث جماعة من آل ابراهيم عليه السلام.

فص حكمة ايناسية^١ فى كلمة الياسية يقول احسن الخالقين و يقول الله تعالى ﴿أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ﴾ [النحل: ١٧] فخلق الناس هو التقدير و هذا الخلق الاخر هو الايجاد.

فص حكمة احسانية فى كلمة لقمانية لما علم لقمان ان الشرك ظلم عظيم للشريك مع الله فهو من مظالم العباد^٢ و له الوصايا بالجناب الالهى مثل وصايا المرسلين و شهد الله له بانه سبحانه اتاه الحكمة فحكم بها نفسه و جوامع الخير.

فص حكمة امامية فى كلمة هارونية هارون عليه السلام لموسى عليه السلام بمنزلة نواب محمد صلى الله عليه وسلم بعد انفصاله الى ربه فلينظر الوارث من يرث و فيما استنيب فتعينه صحة ميراثه ليقوم فيه مقام رب المال فمن كان على اخلاقه فى تصرفه كان كانه هو.

فص حكمة علوية فى كلمة موسوية سرت اليه حيوة كل من قتله فرعون من اجله ففراره لما خاف انما كان لابقاء حيوة^٣ المقتولين فكانه فر فى حق الغير فاعطاه الله الرسالة و الكلام و الامامة التى هى الحكم و كلمة الله تعالى فى عين حاجته لاستفراغ همته فيها فعلنا^٤ ان الجمعية مؤثرة و هو الفعل بالهمة^٥ و لما علم من علم^٦ ضل بعضهم عن طريق الهدى حين اهتدى غيره^٧ به فاقامه^٨ مقام القرآن

^١: قوله حكمة ايناسية آه انما خصت الحكمة الايناسية بالكلمة الايانية لانسه بالملكوت كانسه بالملك ١٢

^٢: قوله من مظالم العباد آه اذ الشرك كما هو ظلم لمرتبة الالهية وضع للعباد فى غير موضعهم فهو ظلم فى حقهم ١٢

^٣: قوله حيوة آه فى ضمن حيوته لابقاء حيوته فحسب ١٢ نقد

^٤: قوله فعلنا آه اى من تجلى الحق فى صورة مطلوبه فلولا ذلك لتوجه الى مطلوبه ويعرض عن التجلى فيعود حكم الاعراض عليه كذا فى النقد ١٢

^٥: قوله هو الفعل بالهمة آه التى هى القصد و التوجه بجميع القوى ١٢

^٦: قوله و لما علم آه اى كون الجمعية مؤثرة من علم من المؤمنين المطيعين و من غيرهم ضل بعضهم عن طريق الهدى لصرف جمعيته و همته فى امر غير

مرضى ١٢

^٧: قوله اهتدى غيره آه اى غير ذلك البعض به اى بالفعل بالهمة و الجمعية حيث يصرف فى امر مرضى كذا فى نقد النصوص ١٢

^٨: قوله فاقامه آه اى فاقام الله تعالى الفعل بالهمة و الجمعية مقام القرآن الذى له جمعية جميع ما فى الكتب السماوية ١٢

في المثل المضروب (الذى ضربه في حقه) فقال الله تعالى ﴿يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ﴾ [البقرة: ٢٦] وهم الخارجون عن طريق الهدى الذى هو فيه^١.

فص حكمة صمدية في كلمة خالدية جعل آيته بعد انتقاله الى ربه فاضاع الاية و اضاع قومه فاضاعوه و لهذا قال النبي ﷺ في ابنته مرحبا بابنة نبي ﷺ اضاعه قومه و ما اضاعه الا بنوه حيث لم يتركوا الناس ينبشونه لما يطرأ على العرف من العار المعتاد.

فص حكمة فردية^٢ في كلمة محمدية معجزته القرآن و الجمعية على امر واحد اعجاز لما هو انسان عليه من الحقائق المختلفة كالقرآن بالايات المختلفة بما هو كلام الله تعالى مطلقا و بما هو كلام الله تعالى من حيث التكلم لا حقيقة بل هو حكاية الله تعالى فمن كونه كلام الله تعالى مطلقا هو معجز و هو الجمعية و على هذا الجمعية الالهية و ما صاحبكم بمجنون اى ما ستر عنه شئ ولا بضنين فما بخل بشئ مما هو لكم و لا بظنين اى ماتهم في انه بخل بشئ من عند الله تعالى هو لكم ثم انه لما كان الخوف مع الضلال قال الله تعالى ﴿مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَى﴾ [النجم: ٢] اى ما خاف في حيرته لانه علم ان غاية القصوى في معرفة الحق سبحانه هي الحيرة فقد اهتدى فهو صاحب ضلال و بيان في اثبات الحيرة قد تم نقش الفصوص المختصر من الفصوص كلاهما للشيخ الاكبر صاحب الفتوحات المكية في يد اقل العباد محمد سرور رحمته الله جيئى ثم الفراهى ١٣٨٣ ق الموافق ١٣٤٢ ش.

^١: قوله الذى هو فيه اه فكما ان القرآن يضل الله به كثيرا و يهدى به كثيرا فكذلك الجمعية و الفعل بالهمة يضل به كثيرا و يهدى به كثيرا كما عرفت فهو قائم مقام القرآن في ذلك الوصف و كان الشيخ رحمته الله اشار بهذا الى بطن من بطون هذه الاية المنزلة في شأن القرآن فان القرآن هو الجمع فافهم ١٢ نقد النصوص

^٢: قوله فردية آه انما كانت حكمته فردية لانه اكمل موجود في هذا النوع الانسانى لكونه اول التعينات الذى تعين به الذات الاحدية قبل كل تعين و سماه الشيخ ايضا لمعنى هذا الفص فص الحكمة الكلية و لا فرق بينهما الا بالاعتبار فان هذا التعين بالنسبة الى سائر التعينات كلى الكليات اذ الانبياء عليهم السلام لهم التعينات الكلية ١٢

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

البلاغة و التركيب فى القرآن المجيد



مؤلف:

مولوى محمد سرور فيضى جيجه اى رحمته الله



مرتب:

مولوى ابوالحسن صاحب زاده

حق چاپ محفوظ و مخصوص کتابخانه مولوی محمد سرور فیضی جیجہ ای رحمۃ اللہ علیہ می باشد و هیچ مؤسسه، انتشارات و یا فردی در افغانستان و یا خارج از آن، حق ندارد بدون اجازه کتبی از ناشر، این اثر را چاپ و نشر نماید. این کار شرعاً ناجایز بوده و نیز پیگرد قانونی دارد.

البلاغة و التركيب فى القرآن المجيد

♦ مؤلف: مولوی محمد سرور فیضی جیجہ ای رحمۃ اللہ علیہ

♦ مرتب: مولوی ابوالحسن صاحب زاده

♦ ناشر: مولوی ابوالحسن صاحب زاده

مرکز پخش:

رحمۃ اللہ علیہ - فراه، ولسوالی خاکسفید، قریہ جیجہ، کتابخانہ مولوی محمد سرور فیضی

تلفن: ۰۷۹۸۴۶۵۸۶۹ - ۰۷۰۶۹۶۱۲۸۹

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾ [البقرة: ٤] فيها و نظائرها ارسالان و استعارتان بذكر الحال العارض اى الكلام و ارادة المحل المعروض اى جبريل ع م و ذكر المسبب اى التنزيل و ارادة السبب اى الامر به و الاستعارتان هو اعتبار الشبه فى الموضعين غير خفى على الماهر فله الحمد و كائتان باعتبار ارادة المنقول عنه ثم الانتقال. ﴿يُولِجُ اللَّيْلَ فِي النَّهَارِ وَيُؤَلِّجُ النَّهَارَ فِي اللَّيْلِ﴾ [الحج: ٦١] المراد معروض جزء احدهما فى معروض جزء الاخر فهنا كائتان او مجازان استعارة و ارسالا فله الحمد

فائده

اذا وقع اسم الجنس خبر المبتداء او نحوه فهو تشبيه^١ لا استعارة بخلاف المشتقات فلا استعارة^٢ الاصلية لا تجرى فى الخبر و نحوه بخلاف التبعية ١٢ حاصل التوضيح.

بيان علاقة غير التشبيه مع علاقة واحدة له اعلم ان الاتصال بين شيئين قد حصره العلماء بالاستقراء فى خمسة عشر نوعا (١) اطلاق اسم السبب على المسبب (٢) و عكسه (٣) و اسم الكل على البعض (نحو اطلاق الاصابع على الانامل) (٤) و عكسه (نحو اطلاق الوجه على الذات) (٥) و اسم العام على الخاص (٦) و عكسه (٧) و اسم الحال على المحل (٨) و عكسه (٩) و حذف المضاف و اقامة المضاف اليه مقامه (١٠) و عكسه (١١) و تسمية الشئ باسم ما يؤول اليه (١٢) و تسميته باعتبار ما كان عليه (١٣) و اسم آلة الشئ عليه (١٤) و اسم الشئ على بدله (كاطلاق الدم على الدية) (١٥) و اسم المطلق على المقيد (كاطلاق اليوم على يوم القيمة) (١٦) و عكسه (١٧) و النكرة فى الاثبات للعموم (١٨) و المعروف باللام على المعهود الذهني (١٩) و اسم اللازم على الملزوم (٢٠) و عكسه (٢١) و اسم الشئ

^١: قوله تشبيه آه فالاسناد باعتبار المبتداء او ضميره حقيقى نحو زيد اسد و كذلك لو جعل اسد بمعنى المشتق اى رجل شجاع مع وجود الاستعارة باعتبار استعمال الاسد المشبه به فى المشبه المتروك اى الرجل الشجاع فهو موافق لتفسير الجمهور قاله التفزازانى فى التلويح و غيره ١٢

^٢: قوله فلا استعارة آه و هى باعتبار لفظ المستعار نوعان اصلى و تبعى ١٢

و الاظهر فى نحو زيد اسد ان يكون على طريقة الاسناد المجازى المفيدة للمبالغة فى الحمل لجواز ادعاء المحال لاغراض و اعتبارات لطيفة مع قرائن مانعة لوجوده فى الواقع كذا فى التلويح و التوشيح ١٢

على مجاوره (٢٢) وعلى متشابهه^١ (٢٣) وعلى ضده (٢٤) وعلى متعلقه^٢ (٢٥) والحذف^٣ مطلقا و الزيادة نحو ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] وفى عدهما من المجاز كلام طويل فلذا جعلناهما نوعا واحدا ولا يخفى امكان تداخل بعضها فى بعض فلذا اختلفت العبارات والاعتبارات فى بيان عددها فى كلام القوم فله الحمد وسلم على عباده الذين اصطفى ١٢.

قانون

نحو و اذا المنية انشبت اظفارها استعارته كناية و تخيلا باعتبار المعنى عند صاحب التلخيص فالمشبه به فى تشبيه المنية بالسبع المضمر فى النفس لا يكون مستعارا فالتشبيه المذكور و اثبات الاظفار للمنية على التخييل معنيان عقليان عنده و عند السكاكى و السلف ان هذا المشبه به مستعار فالمجاز لفظى لغوى فوجه تسمية الكناية هنا ظاهر على القولين حيث ذكر لازم المشبه به المتروك و اما الاستعارة فمجرد تسمية خالية عن المناسبة عند صاحب التلخيص لانها من الالفاظ و اما على القول الاخر فظاهر ايضا ١٢

فائده

اعلم ان فى الكناية مذهبين مذهب انها داخل تحت الحقيقة و مذهب انها داخل تحت المجاز كذا فى حواشى المطول صفحة ٣٢٦ فى بحث الحقيقة و المجاز و لا يخفى ان هذا الاختلاف مبنى على الاختلاف فى تعريف الكناية فيكون لفظيا كالاختلاف فى الاستعارة. محمد سرور رحمته الله سنة ١٣٨٢ ق المطابق مع سنة ١٣٤١ ش.

قانون

^١: قوله و على متشابهه أه هو على قسمين احدهما الاشتراك فى شكل كالانسان للصورة المنقوشة على الجدار و الثانى الاشتراك فى صفة كاطلاق الاسد على الشجاع و هذا قسمان من المجاز يسميان مستعارا و ما عداهما مجازا مراسلا كذا فى شرح القاضى عضد الملة و الدين على المختصر مع حاشية السيد الشريف صفحة ١٤٢ ١٢

^٢: قوله و على متعلقه أه فباعتبار التعلق بين المصدر و اسم الفاعل و المفعول يحصل ست مواد (١) كالخلق على المخلوق (٢) و المفتون على الفتنة (٣) و العدل على العادل (٤) و الدافق على المدفوق (٥) و القائم على القيام (٦) و المأتى على الاتى كذا فى التوشيح على التلويح ١٢

^٣: قوله و الحذف أه نحو يبين الله لكم ان تضلوا اى لئلا تضلوا ١٢

^٤: قوله تحت أه كما هو المعلوم فى المطول فى بحث المسند اليه بالعلمية وهو مذكور فى التلويح ايضا و فى قمر الاقمار بما ملخصه ان الكناية مقابل للمجاز عند ارباب البيان لانها عبارة عن استعمال اللفظ فى الموضوع له و الانتقال الى لازمه او ملزومه على اختلاف القولين و فى اصطلاح الاصول هى التعبير عن الشئ بلفظ لا يكون صريحا و فى النور الانوار و التوضيح بما ملخصهما فهى حينئذ تجتمع مع الحقيقة و المجاز ١٢

^٥: قوله تحت المجاز أه و عليه يبنى ما فى المطول فى بحث الحقيقة و المجاز من ان الكناية لم تستعمل فى الموضوع له الخ و كذا قرر رأى المنصف رحمته الله فى المختصر و هو مخالف لما سبق و الاختلاف مبنى على الاختلاف فى المذهبين كما فى الجلى و الكناية من الالفاظ بخلاف الاستعارة بها عند صاحب التلخيص ١٢

و اعلم ان التعريض^١ تارة يكون على سبيل الكناية و اخرى على سبيل المجاز فاذا قلت اذيتنى فستعرف و اردت المخاطب و مع المخاطب انسانا اخر معتمدا على قرائن الاحوال كان من القبيل الاول و ان لم ترد الا غير المخاطب كان من القبيل الثانى فتأمل و على هذا فقس^٢ و فرع ان شئت فقد نبأتك ١٢ مفتاح العلوم صفحة ١٧٤.

قانون

و يطلب بها (اى بالكناية) اما صفة فان كان الانتقال بواسطة (ككثير الرماد كناية عن المضيايف) فبعيدة و الا قريبة (كطويل النجاد كناية عن طول القامة) او نسبة (نحو المجد بين ثوبيه و الكرم بين برديه) اولا و لا بل الموصوف و تتفاوت الى تعريض^٣ و تلويح^٤ و رمز و ايماء^٥ و اشارة آه النقاية صفحة ٢٣٨.

قانون

لا امتناع ان يكون فى اللفظ الواحد بالنسبة الى المعنى استعارة و مجاز مرسل باعتبار العلاقتين فاطلاق النطق على الدلالة باعتبار ايضاح المعنى و اصاله الى الذهن استعارة و باعتبار ان الدلالة لازمة له ارسال كذا فى المختصر صفحة ٢٧٢ و المطول صفحة ٣٤٧ و كذا الجمل كما سيأتى ١٢.

قانون

انبت الربيع البقل هنا اربعة مذاهب استعارة تبعية فى المسند و هو قول صاحب الكافية و استعارة مكنية فى المسند اليه و هو قول صاحب المفتاح و استعارة تمثيلية باعتبار الهيئة التركيبية و مجاز عقلى باعتبار الاسناد و هو قول المحققين كذا فى التوشيح حاشية التلويح و زهر الربى على ابى داود صفحة ١١٣.

قانون

المثل مجاز مركب كذا فى حاشية المطول صفحة ٣٥٢.

^١: قوله ان التعريض آه استعمال الخبر موضع الطلب قد يكون لقصد الكناية كذا فى المفتاح فى الباب الخامس صفحة ١٣٨

^٢: قوله فقس آه فتبت يدا ابى لهب كناية على انه جهنمى كذا فى المفتاح صفحة ٧٨ اذ فيه انتقال من الملزوم الى اللازم او من اللازم الى الملزوم على اختلاف الرايين بخلاف نحو رأيت اليوم ابالهب و اردت كافرا جهنميا لاشتهار ابى لهب بهذا الوصف حيث يكون استعارة لا كناية اذ لا انتقال هنا بل هو مستعمل فى هذا المعنى اولا كذا فى المطول و حواشيه فى بحث المسند اليه ١٢

^٣: قوله الى تعريض آه و هو ما سبق من الكناية لاجل موصوف غير مذكور لقولك فى عرض من يؤذى المسلمين المسلم من سلم المسلمون من لسانه و يده كما فى الدراية صفحة ١٥٧ و فى عرض المنافقين قوله تعالى ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ۚ ۝۲ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ البقرة: ٢-٣ ﴿﴾ كما فى المفتاح صفحة ١٧٣

^٤: قوله و تلويح آه و هو ما كثر فيه الوسائط كما فى كثير الرماد و قوله رمز آه و هو ما قلت فيه الوسائط مع خفاء فى اللزوم كعريض القفاء كناية عن الابله ١٢

^٥: قوله ايماء آه و هما ما قلت فيه الوسائط و لكن بلا خفاء فى اللزوم ١٢

فأئده

فى التوشىح على التلوىح انه تجئ الحقىقة و المراز و الصرىح و الكأىة فى المركب اىضا صفأة ١٨٩
قوله تعالى ﴿وَاللَّهُ مُحِيطٌ بِالْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ١٩] استعارة تبعىة لا تنافى كونها تمثىلىة باعتبار التركىب فى
الجانىن كما فى حواشى البىضاوى كما فى ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ٢١] تبعىة باعتبار حرف لعل و تمثىلىة
باعتبار التركىب فى الجانىن كما فى حواشى البىضاوى الهىئة التركىبىة الموضوعة للاخبار اذا استعملت فى
غىر ما وضعت له نحو ﴿رَبِّ إِنِّى وَضَعْتُهَا أُنْثَى﴾ [آل عمران: ٣٦] اظهارا للتأسر و نحو ﴿رَبِّ إِنِّى وَهَنَ
الْعَظْمُ مِنِّى﴾ [مرىم: ٤] اظهارا للضعف و نحو ﴿لَا يَسْتَوِى الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [النساء: ٩٥] لىتنأف
القاعد و مثل ﴿هَلْ يَسْتَوِى الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: ٩] تحرىكا لآلمىة الجاهل مجازا استعارتا
او ارسالا و كذا كل موضع لا ىرىء فىه افاءة للمأاطب الحكم او كان المأبر عالما به كذا فى المطول و
حواشيه ١٢٠

فى التمثىل اربعة مازاب الاول انه تشبىه ووجهه منترعا من متعدد من كل طرف و علىه السىء السند و
هو الظاهر من التلأىص و النقایة و شرحها الدراىة و الثانى انه مقىء بكونه غىر حسى و علىه عبدالقاهر و
الثالث انه مقىء بكونه غىر تحقىقى و علىه صاحب المفتاح فالتمثىل عنءه تخىلىة غىر تحقىقىة و عند الجمهور
عءم التحقىقىة لىس بشرط فى التمثىل ١٢ و الرابع انه مرافف مطلق التشبىه و علىه الزمأشرى و هو اعم
من الكل كذا فى المطول و حواشيه المطبوع فى المطبع المأبأأى صفأة ٣١٤ مع الزىاءة فالتمثىل فى المفرد
مأألف فىه و فى المركب مأففق علىه كذا فى حواشى المطول صفأة ٣٦١ مع ما قد علمت من القىوء عند
البعض ١٢

^١: قوله و الله أه جاز الاستعارة و الارسال باعتبار المسند الیه و المسند و كذا باعتبار الهىئة التركىبىة ١٢

^٢: قوله تتقون أه قد ىكون الفعل النازل منزلة لازم كناية عن الفعل المأعلق بمفعول مآصوص ١٢

و الفرق بين التخيل و الترشيح مع ان كلا منهما ملائم^١ للمشبه به ان الاول قرينة للمكنية فى الاغلب^٢ و الثانى بعد تمام الاستعارة

لتزيينها و تقويتها نحو رأيت فى الحمام اسدا ذا لبد و يجرى فى الارسال نحوه فى الكرم يد طولى و هو باق على معناه الحقيقى فى الصورتين و الاعجب كونه استعارة فى نفسه^٣ ايضا كقوله تعالى ﴿فَمَا رَبَّحَتْ تِجَارَتُهُمْ﴾ [البقرة: ١٦] بعد قوله تعالى ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ﴾ [البقرة: ١٦] و تارة يكون استعار ة تابعة لاستعارة اخرى لولاها لم يحسن آه ملتقطا بعضها من حواشى المدارك و البعض من حواشى البيضاوى و ان وجد للمشبه به لازمان فالاقوى اختصاصا به هو التخيل كذا فى بعض حواشى المطول صفحة ٣٥٤.

قانون

المقسوم الى الاستعارة و الارسال انما هو المجاز اللغوى لا العقلى كما فى الاطول حاشية المطول المطبوع فى المطبع المجتبائى صفحة ٣٣٥ فى بحث ان الراجح ان الاستعارة مجاز لغوى فنسبة الاستعارة الاسناد مجاز لانها من قبيل الالفاظ لا هو كذا فى حواشى المطول صفحة ٥٥ فالاستعارة باعتبار لفظ المستعار اصى و تبعى و لم يشتهر الارسال بهذا التقسيم مع وجود المقتضى كما فى حواشى التلويح و المختصر نقلا عن الجلبى جاز ان يكون اللفظ الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد استعارة و ارسالا باعتبارين كما فى المختصر المطبوع فى المطبع اليوسفى صفحة ٢٥٧ و كذلك الجمل الخبرية اذا استعملت فى الانشاء كما فيه نظرا صفحة ٢٧٨ و فى المطول صفحة ٣٥٢ المطبوع فى المطبع المجتبائى بحثا المشبه به ان كان خبرا عن المشبه او فى حكم الخبر نكبر باب كان و ان و المفعول الثانى لباب علمت و الحال و الصفة فالاصح انه يسمى تشبيها لا استعارة ١٢ مطول صفحة ٣٢١

^١: قوله ملائم آه بخلاف التجريد فانه ملائم للمشبه و قد يكون فى الموضع التفات باعتبار الاتحاد و تجريد باعتبار التغير و يكون التجريد بالكناية و مخاطبة النفس و هذا بخلاف قوله تعالى ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ ١ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَ انْحَرْ﴾ [الكوثر: ١-٢] اذ لا معنى للانتزاع آه مطول اذ يرجع الامر الى الامر بعبادة رب المنتزع كما قيل لانه ينجر الى الشرك كما فى الحواشى ١٢

^٢: قوله فى الاغلب آه انما قلناه فى الاغلب ذهابا الى ما اختاره التفتازانى فى المطول صفحة ٣٥٥ اتباعا لصاحب الكشف انه قد تكون قرينة المكنية هى الاستعارة التحقيقية

^٣: قوله نفسه آه اذ ليس من ضرورة الترشيح ان يكون باقيا على الحقيقة تابعا للاستعارة لا يقصد به الا تقويتها بل قد يكون مستعارا من ملائم المستعار له و مع ذلك يكون ترشيحا لاصل الاستعارة كذا فى ابوسعود فى تفسير قوله تعالى ﴿فَمَا رَبَّحَتْ﴾ [البقرة: ١٦] ١٢

وقيل استعارة و الخلاف راجع الى تفسيرهما فمن فسر التشبيه بالدلالة على مشاركة امر لآخر في معنى بالكاف و نحوه و فسر الاستعارة باجراء اسم المشبه به على المشبه سواء كان باستعماله فيه^١ او حمله عليه^٢ فنحو زيد اسد خارج عن التشبيه داخل في الاستعارة على قوله و ان لم يعتبر في التشبيه قيد بالكاف و نحوه و خصص الاجراء في الاستعارة باستعمال المشبه به في المشبه دون الحمل كان داخلا في التشبيه خارجا عن الاستعارة كذا في حواشي المطول صفحة ٣٢٢ فوجب فيها ان يكون المشبه به مستعملا في غير ما وضع له و علامته ان يصح ذكر المشبه موضع المشبه به و لا يفوت بذكره الا المبالغة و الا فهو مستعمل في معناه الحقيقي فذكره للتشبيه سواء كان المشبه مذكورا او مقدرا او لا نعم يجب كون المشبه مرادا في معنى الكلام كما في المطول و السيد صفحة ٣٣٥

^١: قوله باستعماله فيه آه فالتجريد ليس باستعارة اتفاقا و لا تشبيه ايضا عند صاحب التلخيص لعدم قصد التشبيه خلافاً للسكاكي لاضمار التشبيه في النفس فالخلاف راجع الى تفسير التشبيه كذا في المطول ١٢

^٢: قوله حمله عليه آه و القائل بالاستعارة مع ذكر المشبه قال بحسنها عند عدم حسن دخول ادات التشبيه نحو الكاف و كان و حسبت على المشبه به بان يكون نكرة نحو زيد اسد او نكرة موصوفة بصفة لا تلائم المشبه به نحو فلان بدر يسكن الارض و شمس لا تغيب و عدمه عند حسن الدخول بان يكون معرفة نحو زيد الاسد ١٢ ملخص المطول

الاسناد الخبرى (و كذا الانشائي كما فى المختصر منه^١ حقيقة عقلية اسناد الفعل^٢ او معناه^٣ ^٤ لما هو له^٥ عند المتكلم (ولو فى ذهن المخاطب) و مجاز عقلى (المراد به مطلق النسبة كما مر فى الحقيقة) اسناد ما ذكر الى ملابس^٦ له بتأول و طرفاه حقيقتان^٩ او مجازان^{١٠} او مختلفان^{١١} آه النقاية للسيوطى رحمته الله.

قانون

اعلم ان المجاز العقلى يجرى فى النسبة الغير الاسنادية ايضا^{١٢} من الاضافية نحو اعجبني انبات الربيع و جرى الانهار قال الله تعالى شقاق بينهما و مكر الليل و النهار و الايقاعية^{١٣} نحو نمت الليل و اجريت النهر قال الله تعالى ﴿وَلَا تُطِيعُوا أَمْرَ الْمُسْرِفِينَ﴾ [الشعراء: ١٥١] كذا فى المختصر و المطول

^١: قوله منه آه اذا وقع المسند اليه مبتدا او لم يكن المسند فعلا او فى معناه نحو الحيوان جسم و الانسان حيوان لم يكن الاسناد حقيقة و لا مجازا عند صاحب التلخيص كذا فى المختصر و المطول فلذا لم ينحصر باما ١٢

^٢: قوله اسناد الفعل آه بل نسبته مطلقا ناقصة كانت او تامة خبرية او انشائية محققة او مقدرة فيدخل فيه نسبة المصدر و المشتقات الى فواعلها ١٢ حاشية المختصر و المطول

^٣: قوله او معناه آه و ان لم يصح حمله عليه كما اذا كان (قوله كما اذا كان آه مثال كون المصدر مسندا اعجبني ضرب اللص الجلال برفع الجلال كذا فى الجلبى و مثال كونه مسندا اليه جد جده ١٢) المسند مصدرا كذا فى المطول صفحة ٥٣ ١٢

^٤: قوله او معناه آه (١) من المصدر (٢) و اسم الفاعل (٣) و اسم المفعول (٤) و اسم التفضيل (٥) و الظرف (٦) و الصفة المشبهة ١٢ الدراية ^٥: قوله لما آه و لملابس هو آه احتراز عن المبتداء لانه غير ملابس للفعل و لا لمعناه بل الملابس هو الضمير العائد اليه فالاسناد اليه ليس بحقيقة و لا مجاز سواء اسند اليه الجملة او اسم مشتق او جامد كذا فى المطول و السيد و غيره ١٢

^٦: قوله هو له آه و لو بدون اختياره نحو مرض و مات فلان ١٢ ^٧: قوله لما هو له آه كالفعل فى ما بنى ل نحو ضرب زيد عمرا او المفعول به فيما بنى له نحو ضرب عمرو فالضارية لزيد و المضروبية لعمر بخلاف نهاره صائم فان الصوم ليس للنهار ١٢

^٨: قوله الى ملابس آه من مصدر و زمان و مكان و سبب ١٢ الدراية سواء كان مفعولا له نحو ضرب التأديب مبالغة او لا نحو بنى الامير المدينة كذا فى حاشية المختصر و حاشية المطول و المفعول له لا يسند اليه الفعل المجهول كذا فى حاشية المطول كما ان المفعول به لا يسند اليه الفعل المعلوم و لا يسند الفعل معلوما كان او مجهولا (١) الى المفعول معه (٢) و الحال (٣) و المستثنى (٤) و التمييز و عند الكسائى جاز ان يسند الفعل المجهول الى التمييز فيقال فى طاب زيد نفسا طيب نفسه كذا فى بعض الحواشى نقلا عن الرضى ١٢

^٩: قوله حقيقتان آه لغويتان كانت الربيع البقل

^{١٠}: قوله او مجازان آه لغويان كاحياء الارض شباب الزمان اذ نسبة الاحياء و الشبوبة الى الارض والزمان مجاز لانهما حقيقة فى الحيوان ١٢ دراية للسيوطى رحمته الله

^{١١}: قوله او مختلفان آه بان يكون المسند حقيقة و المسند اليه مجازا او بالعكس نحو انبت البقل شباب الزمان و احيى الارض الربيع ١٢ دراية

^{١٢}: قوله ايضا آه فكما ان اسناد الفعل الى غير ما حقه ان يسند اليه مجاز فكذا ايقاعه على غير ما حقه ان يوقع عليه و اضافة المضاف الى غير ما حقه ان يضاف اليه لانه جاز موضعه الاصلى ١٢ المطول صفحة ٥٧ فكذا توصيف ما ليس حقه ان يوصف نحو ذلك هو الضلال البعيد اذ البعد فى الاصل صفة ضال و انما وصف الضلال به على الاسناد المجازى ١٢

^{١٣}: قوله و الايقاعية آه اى نسبة الفعل او معناه الى المفعول غير ما هو له عند المتكلم فى الظاهر نحو نومت الليل اذ لا يصلح للنوم فايقاعه عليه مجاز كذا فى بعض

الحواشى ١٢

^{١٤}: قوله امر المسرفين آه بجعل الامر مطاعا و قد يجعل الفاعل المجازى تمييزا نحو اولئك شر مكانا و اضل سبيلا لان التمييز فى الاصل فاعل كذا فى المطول ١٢

قانون

نحو زيد عدل اذا بقى عدل على معناه المصدرى فهو مجاز عقلى عند الشيخ عبدالقاهر و لا مجاز و لا حقيقة عند صاحب التلخيص و اذا و اول بمعنى عادل يصير المجاز فى الكلمة فالاسناد حقيقة اتفاقا و لكن عند صاحب التلخيص انما هو بالنسبة الى الضمير لا المبتدأ ١٢

حاصل المطول و غيره ظاهره ان المصدر لا يستتر فيه الضمير الا بالتأويل كالجامد و فى حاشية الجامى لا بد فى الخبر من عائد جملة كان او مفردا مشتقا او جامدا مؤولا بتأويل المشتق ١٢ قوله تعالى و النهار مبصرا اسناده على انه مجاز عقلى كذا فى بعض التفاسير

بسم الله الرحمن الرحيم

سورة البقرة مدنية من الجزء الاول

قوله تعالى لا ريب خبر ذلك هدى خبر ثان و الكتاب صفة اسم الاشارة او خبر قوله تعالى ختم الله على قلوبهم فى القلوب استعارة بالكناية حيث شبه قلوب الكفار بحل فيه شئ مختوم عليه و طوى ذكر المشبه به و رمز له بشئ من لوازمه و هو الختم فاثباته تخيل قوله تعالى و على سمعهم مجاز مرسل حيث حذف المضاف و اقام المضاف اليه مقامه اذ المراد مواضع السمع

قوله تعالى غشاوة مجاز مرسل باعتبار علاقة الملازمة و مستعار باعتبار علاقة الشبه قوله تعالى يخادعون الله جاز هنا الارسال اى رسول الله ﷺ على حذف المضاف و الاستعارة باعتبار علاقة الشبه و المجاز العقلى فى النسبة الايقاعية

قوله تعالى اليم على صيغة اسم المفعول فالاسناد مجاز او اسم الفاعل فهو حقيقة قوله تعالى يكذبون و فى قراءة بالتشديد قوله تعالى و ما يخدعون فى المقام مجاز افرادا و تركيبا استعارة و ارسالا و كناية باعتبار كذا فى حواشى البيضاوى و المدارك

قوله تعالى و اذا لقوا اصله لقيوا حذف الضمة للاستثقال ثم الياء لالتقاء الساكنين قوله تعالى و يمدهم جاز كونه مجازا لغويا فى المسند او عقليا فى الاسناد عندنا و يتعين عند اهل الاعتزال

قوله تعالى اشتروا الضلالة كناية مع التخييل

قوله تعالى فما ربحت تجارتهم فى الاسناد مجاز عقلى و ايضا هنا ترشيح و تقوية و تزيين للشراء استعارة كان الشراء او ارسالا

قوله تعالى مثلهم و الاولى ان التمثيلين من جملة التمثيلات المركبة و ان صح جعلهما من قبيل التمثيل المفرد قوله تعالى او كصيب اصله صيوب من صاب يصوب اى ينزل و المراد اصحابه على الارسال او الاستعارة باعتبارين

قوله تعالى اصابعهم مجاز على الارسال باعتبار علاقة ذكر الجزء باسم الكل و استعارة باعتبار علاقة الشبه قوله تعالى ظلمات فاعل الظرف

قوله تعالى من تحتها اى تحت اشجارها و قصورها فهنا مجاز مرسل باعتبار علاقة اقامة المضاف اليه مقام المضاف او ارادة الحال بذكر المحل و مستعار باعتبار علاقة شبه جامع بينهما و كذلك الامر فى الانهار او الطرفان على حقيقتهم وفى الاسناد مجاز عقلى

قوله تعالى فراشا حال ان كان جعل بمعنى خلق و الا فهو مفعول ثان

قوله تعالى من مثله كلمة من للبيان اى هى مثله

قوله تعالى اعدت جملة مستأنفة او حال لازمة من النار لا من ضميرها لان الوقود جامد لا يعمل مع كون الضمير مضافا اليه

قوله تعالى ان لهم اصله بان فالجملة منصوب بالحذف و الايصال او مجرور باضماره

قوله تعالى ينقضون عهد الله هنا استعارة بالكناية حيث شبه العهد بالحبل وطوى ذكره بذكر لوازمه

قوله تعالى ما كلمة ما اسمية نكرة موصوفة

قوله تعالى مثلا منصوب على التمييز او الحال

قوله تعالى ان يوصل فى محل الجر بدل من ضمير به

قوله تعالى انت تأكيد للكاف لتقرير المسند اليه و قيل للفصل لتأكيد الحكم و قصره المستفاد من تعريف المسند

قوله تعالى انت تأكيد للضمير المستتر ليعطف عليه و زوجك

قوله تعالى فازلهما و فى قراءة فازالهما

قوله تعالى آدم و في قراءة بنصب آدم و رفع كلمات

قوله تعالى فاما فيه ادغان نون ان الشرطية في ما الزيدة

قوله تعالى و لا تشتروا الاشتراء مجاز عن الاستبدال استعارة او ارسالا

قوله تعالى اأأمرون الاستفهام هنا للتقرير و التويخ و التعجيب على عموم المجاز الا انه مستعمل على كل واحد على حياله و هو معنى واحد

قوله تعالى واركعوا جاز ان يكون مجازا بطريق الارسال بتسمية الكل باسم الجزء او بطريق الاستعارة باعتبار علاقة الشبه

قوله تعالى و تنسون اى تتركون على الارسال بذكر الملزوم و ارادة اللازم او بذكر السبب و ارادة المسبب او على الاستعارة باعتبار الشبه

قوله تعالى و لا يقبل بالياء و التاء

قوله تعالى يسومونكم الجملة حال من ضمير نجيناكم

قوله تعالى واذ واعدنا بالالف و دونها قوله تعالى نغفر بالنون و في قراءة بالياء و بالتاء مبني للمفعول فيهما

قوله تعالى فانفجرت الفصيحة عاطفة على محذوف او جزائية بتقدير قد لشرط محذوف

قوله تعالى مفسدين حال مؤكدة لعاملها

قوله تعالى من بقلها بيان

قوله تعالى من آمن مبتدا و الخبر فلهم و الجملة خبر ان او من بدل من اسم ان

قوله تعالى و لقد اللام دالة على قسم محذوف

قوله تعالى ثم قست استعارة تصريرية تبعية

قوله تعالى تثير الارض الجملة صفة ذلول داخله في النفي

قوله تعالى فادارأتم فيه ادغام التاء في الاصل في الدال

قوله تعالى لما يشقق فيه ادغام التاء في الاصل في الشين

قوله تعالى عما تعملون بالتاء و الياء

قوله تعالى بما فتح الله مجاز عن التعريف و الاظهار على الارسال بعلاقة الملازمة و المسببية و على الاستعارة اذا اعتبرنا علاقة الشبه بينهما

قوله تعالى اولا يعلمون الاستفهام للتقرير و الواو للعطف

قوله تعالى قل اتخذتم حذف همزة الوصل استغناء بهمزة الاستفهام

قوله تعالى ام منقطعة بمعنى بل و الاستفهام او متصلة يطلب بها و بالهمزة التعين اى ام لم تتخذوا بل تقولون

قوله تعالى لا تسفكون دمائكم مجاز على الارسال لتسمية السبب على المسبب اى لا تقتلون و كذلك فى

الاضافة ارسال اى دماء اخوانكم لعلاقة الاتصالية دينا و نسبا

قوله تعالى خطيئته بالافراد و الجمع

قوله تعالى لا تعبدون بالتاء و الياء خبر بمعنى النهى

قوله تعالى تظاهرون بالتخفيف و فى قراءة بالتشديد لادغام التاء فى الاصل فى الظاء

قوله تعالى اسارى و فى قراءة اسرى تفادوهم و فى قراءة تفدوهم

قوله تعالى اخراجهم مبتدا و محرم خبره و الجملة خبر هو

قوله تعالى عما تعملون بالتاء و الياء

وقوله تعالى بروح القدس من اضافة الموصوف الى الصفة اى الروح المقدسة

قوله تعالى قليلا ما زائدة و قليلا منصوب على انه صفة لمصدر محذوف او لزمان محذوف او حال

قوله تعالى تقتلون المضارع لحكاية الحال الماضية و هى ان يفرض الواقع فى الماضى واقعا فى وقت المتكلم

و يخبر عنه بالمضارع الدال على الحال

قوله تعالى كفروا جواب لما ثانية الدال لجواب الاولى او الثانية مع جوابها جواب الاولى

قوله تعالى بئسما كلمة ما نكرة موصوفة بما بعد مميزة لفاعل بئس المستتر فيه و المخصوص بالذم ان يكفروا

قوله تعالى و يكفرون حال عن ضمير قالوا

قوله تعالى و هو الحق حال عن ما مصدقا حال ثانية مؤكدة

قوله تعالى و اشربوا فى قلوبهم العجل فى الكلام مجاز على الارسال بحذف مضافين و اقامة المضاف اليه

مقامهما (اى حب عبادة العجل) ثم فى لفظ الحب استعارة بالكناية لتشبيهه بالمشروب اللذيذ بجامع الامتزاج

فى كل وطوى ذكر المشبه به و رمز له بشئ من لوازمه و هو الاشراب فاثباته تخيل قوله تعالى بئسما اى شيئاً

قوله تعالى خالصة حال عن الدار عند من جوز الحالية عن اسم كان و من لم يجوز جعلها حالا عن الضمير فى الخبر

قوله تعالى ان كنتم جوابه دل عليه جواب الاول او الجواب له و الاول قيد له

قوله تعالى و لتجدنهم لام قسم

قوله تعالى لو يعمر كلمة لو مصدرية مع صلتها مفعول يود

قوله تعالى ان يعمر بدل هو و هو ضمير لمصدر لو يعمر او لاحدهم و ان يعمر فاعل مزرزحه

قوله تعالى نبذه جواب كلها و هو محل الاستفهام الانكارى بل للانتقال من غرض الى غرض آخر

قوله تعالى و لكن بالتشديد و التخفيف

قوله تعالى و لقد لام قسم

قوله تعالى لمن لام ابتداء معلقة لما قبلها من العمل و من موصولة

قوله تعالى لمنوبة مبتدا دال على جواب لو و اللام فيه للقسم

قوله تعالى ما ننسخ كلمة ما شرطية و جوابها نأتى

قوله تعالى ام منقطعة بمعنى بل الاضرابية و همزة الاستفهامية او متصلة بحذف معادل ام اى الم تعلموا انه

يأمر و ينهى كما يشاء ام تعلمون و تقترحون

قوله تعالى لو مصدرية

قوله تعالى من عند ظرف مستقر صفة حسدا او لغو يتعلق بود

قوله تعالى ما كان لهم ان يدخلوها الا خائفين اخبار بمعنى الامر

قوله تعالى و هم الجملة حال من الفريقين

قوله تعالى مثل قولهم بيان لمعنى ذلك

قوله تعالى و قالوا بواو و بدونها

قوله تعالى فيكون اى فهو يكون و فى قراءة ابن عامر بالنصب جوابا للامر

قوله تعالى لولا حرف التحضيض بمعنى هلا

قوله تعالى و لا تسئل و فى قراءة لنافع ويعقوب بجزم تسئل مع فتح التاء نهيا

قوله تعالى و لئن لام قسم

قوله تعالى اولئك خبر الذين و جملة يتلون حال من التلاوة بمعنى القراءة او التلو بمعنى المتابعة و حق نصب

على المصدر او الجملة خبر و اولئك مستأنفة او خبر بعد خبر

قوله تعالى و اتخذوا و فى قراءة لنافع وابن عامر بفتح الخاء خبر

قوله تعالى من آمن بدل من اهله

قوله تعالى فامتعه بالتشديد من التمتع و التخفيف من الامتاع

قوله تعالى و من يرغب استفهام انكارى اى لا يرغب

قوله تعالى الا من المستثنى فى محل الرفع بدل ضمير يرغب لانه فى معنى النفى

قوله تعالى ام كنتم كلمة ام منقطعة بمعنى بل للاضراب و الاستفهام للانكار او متصلة بمحذوف اى اكنتم

غائبين ام كنتم

قوله تعالى اذ قال كلمة اذ بدل من اذ قبلها

قوله تعالى حنيفا حال من ابراهيم

قوله تعالى صبغة الله مصدر منصوب بفعل مقدر و من استفهامية للانكار اى لا احد

قوله تعالى اتحاجونا الهمزة للانكار و الجمل الثلث احوال و ام منقطعة

قوله تعالى صبغة هنا استعارة تصريحية اصلية حيث شبه اثار الايمان القائم بالمؤمن بالصبغ القائم بالشوب

بجامع الظهور و الاستحكام و استعير اسم المشبه به للمشبه.

من الجزء الثانى

قوله تعالى لنعلم مجاز على الارسال من قبيل ذكر السبب و هو العلم و ارادة المسبب و هو التمييز بقرينة تعديته

بمن او تمثيل بتشبيه فعل الله تعالى هنا بفعل المختبر او المجاز فى الطرف المسند اليه اى ليعلم اهلنا و هم

النبي ﷺ و المؤمنون فيكون فعل اسناد هنا مجاز عقلى

قوله تعالى و ان كانت كلمة ان مخففة من الثقيلة و اسمها محذوف

- قوله تعالى و لئن لام قسم
- قوله تعالى من ربك حال عن الحق و هو خبر مبتدا محذوف اى هذا الذى انت عليه الحق كائنا من ربك او الظرف خبر
- قوله تعالى موليا و فى قراءة مولاها على زنة المجهول
- قوله تعالى الا الذين الاستثناء متصل
- قوله تعالى كما ارسلنا صفة مصدر اتم او اذكرونى
- قوله تعالى و هم حال
- قوله تعالى ان القوة لله الجملة سدت مسد مفعولى يرى و على قراءة الخطاب تعليل لجواب لو
- قوله تعالى اذ بدل من اذ قبله
- قوله تعالى و تقطعت عطف على تبرأ
- قوله تعالى فنتبرأ جواب التمنى
- قوله تعالى حالا حال عن ما او مفعول به
- قوله تعالى فما اصبرهم كلمة ما تامة او استفامية و ما بعدها الخبر او موصولة و الخبر محذوف
- قوله تعالى و لكن البر اى ذا البر و قرأ البار
- قوله تعالى و الموفون عطف على من آمن
- قوله تعالى و الصابرين نصبه على تقدير ما يدل على المدح مثل امدح واخص
- قوله تعالى فمن مبتدا شرطية او موصولة و الخبر فاتباع
- قوله تعالى الوصية مرفوع بكتب و متعلق باذا ان كانت ظرفية و دال على جوابها ان كانت شرطية و جواب ان محذوف اى فليوص
- قوله تعالى من موص مخففا و مثقلا
- قوله تعالى اياما نصب بصيام او بصوموا مقدرا
- قوله تعالى فدية طعام و فى قراءة بالاضافة و هى للبيان

قوله تعالى و ان تصوموا مبتدا و خبره خير لكم

قوله تعالى هدى حال

قوله تعالى و لتكملوا بالتخفيف و التشديد

قوله تعالى و تدلوا الادلاء فى الاصل القاء الدلو فى البير للاستثقاء استعير للتوصل بالشئ الى الشئ

قوله تعالى و الحج عطف على الناس

قوله تعالى و لكن البر اى ذا البر

قوله تعالى و لا تقاتلوهم و فى قراءة بلا الف فى الافعال الثلاثة

قوله تعالى بايدىكم اى انفسكم و الباء زائدة او غير زائدة فالمفعول محذوف

قوله تعالى كما هذا كم الكاف للتعليل او التشبيه و ان كنتم كلمة ان مخففة

قوله تعالى او اشد منصوب على الحالية من ذكرنا اذ لو تأخر عنه لكان صفة له

قوله تعالى فى السلم بفتح السين و كثرها الاسلام كافة حال من السلم

قوله تعالى هل ينظرون استفهام انكارى بمعنى النفى

قوله تعالى كم مفعول ثان لاتينا خبرية كانت او استفهامية او مبتدا والجملة فى موضع مفعول ثانى سل او

مصدره او الحال او لا موضوع لها مبينة

قوله تعالى من اية مميز كم و لوقوع الفاصلة بينهما حسن ان يؤتى بمن ليفصل التمييز عن المفعول خبرية كانت

او استفهامية و انكار الرضى زيادة من فى الاستفهامية انما هو عند عدم الفصل

قوله تعالى بالحق متعلق بانزل او حال من الكتاب

قوله تعالى من الحق كلمة من للبيان

قوله تعالى ام حسبتم ام منقطعة بمعنى بل للاضراب و همزة للاستفهام الانكارى اى بل احسبتم

قوله تعالى قتال فيه بدل اشتمال

قوله تعالى اسم كبير و فى قراءة بالمثلثة

قوله تعالى العفو مفعول انفقوا و فى قراءة بالرفع بتقدير هو

قوله تعالى ان يخافا و فى قراءة بالبناء للمفعول فان لا يقيما بدل اشتمال من الضمير فيه و قرئ بالفوقانية

فى الفعلين

قوله تعالى ضرارا مفعول له او حال

قوله تعالى يرضعن خبر بمعنى الامر اى ليرضعن

قوله تعالى يتربصن اى ليربصن على الاستعارة التبعية

قوله تعالى ما لم تمسوهن و فى قراءة تماسوهن لحمزة و الكسائى و كذا كل ما جاء فيه هاتان القراءتان و كلمة ما مصدرية ظرفية

قوله تعالى بالمعروف صفة متاعا حقا صفة ثانية او مصدرية مؤكدة

قوله تعالى و ان تغفوا مبتدا اقرب خبر

قوله تعالى فرجالا جمع راجل او ركبانا جمع راكب

قوله تعالى كما الكاف بمعنى مثل فى موضع النصب صفة لمصدر اذكروا

قوله تعالى وصية اى فليوصوا وصية و فى قراءة بالرفع الى عليهم

قوله تعالى غير اخراج حال

قوله تعالى حقا منصوب بفعله المقدر

قوله تعالى حذر الموت مفعول له

قوله تعالى فيضاعفه و فى قراءة فيضعفه بالتشديد

قوله تعالى ان لا تقاتلوا خبر عسى و الاستفهام لتقرير ما هو المتوقع عنده منهم من الجبن

قوله تعالى تحمله الملكة حال من فاعل يأتىكم

قوله تعالى غرفة بالضم و الفتح

قوله تعالى كم خبرية بمعنى كثير

قوله تعالى بعضهم بدل بعض من الناس

من الجزء الثالث

قوله تعالى تلك مبتداء الرسل صفة و الخبر فضلنا

قوله تعالى بالعروة الوثقى فيه استعارة تصريحية و فى لفظ الاستمسك و الانفصام ترشيح لملائتهما المشبه به

قوله تعالى الطاغوت يطلق على المفرد و الجمع

قوله تعالى اذ قال باعتبار عامله بدل من حاج او بدونه ظرف له

قوله تعالى او كالذى الكاف زائدة فهو باعتبار فعل رأيت من قبيل عطف الجملة على الجملة

قوله تعالى كم ظرف منصوب بلبث مميزه محذوف اى كم يوماً

قوله تعالى لم يتسنه على زنة لم يتفعل فالهاء اصل او لم يتفعه فهى للسكت

قوله تعالى كيف ظرف لاستفهام حال الشئ و بنى لتضمنه همزة الاستفهام منصوب محلاً للظرفية ثم هو

هنا باعتبار المتعلق به حال من فاعل ننشر او مفعوله و الجملة الاستفهامية بدل او حال من العظام و ننشر

بضم النون و قرئ بفتحها من انشرو ننشر بالراء المهملة لغتان و فى قراءة بضم النون و الزاء المعجمة

قوله تعالى فصرهن بكسر الصاد و ضمها

قوله تعالى اعلم و فى قراءة اعلم لحمزة و الكسائى بصيغة الامر

قوله تعالى لا يقدرון استيناف لبيان مثل المناق المنفق رياء

قوله تعالى من انفسهم كلمة من ابتدائية

قوله تعالى بربوة بفتح الراء و ضمها

قوله تعالى اكلها بضم الكاف و سكونها

قوله تعالى ايود الاستفهام بمعنى النفى

قوله تعالى تنفقون حال مقدرة من ضمير تيمموا

قوله تعالى فان الله يعلمه اثبات العلم كناية عن الجزاء فهو معلوم

قوله تعالى و ما يذكر فيه ادغام التاء فى الاصل فى الذا

قوله تعالى و يكفر بالياء و النون مجزوما بالعطف على محل فهو لكونه جواب شرط و مرفوعاً على الاستيناف

قوله تعالى و ما تنفقون خبر بمعنى النهى

قوله تعالى للفقراء خبر مبتداء محذوف اى الصدقات

قوله تعالى من المس متعلق بيقومون اى يقوم

قوله تعالى و ان كان تامة يكتفى بفاعلها اى وقع غريم ذو عسرة فنظرة خبر مبتداء محذوف او بالعكس الى ميسرة بفتح السين و ضمها اى وقت يسره و ان تصدقوا بالتشديد على ادغام التاء فى الاصل فى الصاد و بالتخفيف على حذفها

قوله تعالى ترجعون بالبناء للمفعول والفاعل

قوله تعالى كما علمه الكاف متعلقة بيا ب و جاز ان تتعلق بفليكتب فالنهي مطلق و الامر مقيد

قوله تعالى ان تضل بحذف اللام مفعول له و علة التعدد فى الحقيقة جملة الاذكار فنزل السبب منزلة المسبب و فى قراءة بكسر ان شرطية و رفع تذكر استيناف جوابه

قوله تعالى الى اجله ظرف مستقر حال من الهاء و ليس بلغو يتعلق بتكتبوه لعدم ارادة استمرار الكتابة

قوله تعالى و لا يضار مبنى للمفعول او الفاعل

قوله تعالى فرهان و فى قراءة فرهن

قوله تعالى و يعذب الفعلان بالجزم عطف على جواب الشرط و الرفع مستأنف

سورة آل عمران

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى هدى حال

قوله تعالى يقولون خبر الراسخون ان جعلته مبتدا والا فهو استيناف او حال

قوله تعالى وقود النار بفتح الواو ما يوقد به

قوله تعالى كذبوا جملة مفسرة لحالهم

قوله تعالى ستغلبون بالتاء و الياء

قوله و تحشرون بالوجهين ايضا

قوله تعالى قد كان ذكر الفعل للفصل

قوله تعالى يرونهم بالياء و التاء

قوله تعالى جنات مبتدا للذين خبره

قوله تعالى و رضوان بكسر اوله و ضمه لغتان اى رضى كثير

قوله تعالى الذين نعت او بدل

قوله تعالى قائما حال من الضمير المنفصل الواقع بعد الا و العامل فيها معنى الجملة التفرد فتكون الحال ايضا فى حيز الشهادة فيكون المشهود به امرين الوجدانية و القيام بالقسط هذا احسن من جعله حالا من الاسم الجليل الفاعل لشهد لانه عليه يكون المشهود به الوجدانية فقط و الحال ليست فى حيز الشهادة

قوله تعالى ان الدين و فى قراءة بفتح ان بدل انه اخل بدل اشتمال

قوله تعالى فبشرهم استعارة تبعية حيث شبه الاعلام بالبشارة و استعير اسم المشبه به للمشبه و اشتق من البشارة بشرهم بمعنى اعلمهم و الجامع الانتقال من حال لآخرى فى كل

قوله تعالى و يقتلون و فى قراءة يقاتلون

قوله تعالى فبشرهم دخلت الفاء فى خبر ان لشبه اسمها الموصول بالشرط و من لم يجوز قال الخبر اولئك نحو زيد فافهم رجل صالح

قوله تعالى يدعون حال

قوله تعالى فى دينهم ظرف يفترون

قوله تعالى تقية مصدر

قوله تعالى و ما عملت مبتدا و الخبر تود

قوله تعالى بما وضعت جملة معترضة و فى قراءة بضم التاء

قوله تعالى و كفلها بالتشديد و نصب زكريا ممدودا و مقصورا على انه مفعول ثان و الفاعل هو الله تعالى و فى قراءة بالتخفيف اى ضمها اليه

قوله تعالى ان اى بان و فى قراءة بالكسر بتقدير القول

قوله تعالى يبشرك مثقلا و مخففا

قوله تعالى و يعلمه بالياء و النون

قوله تعالى انى اخلق اى هى انى و فى قراءة بالكسر استينافا و على الاول جاز ان يكون بدل من انى قد او من اية

قوله تعالى كهية الطير الكاف اسم مفعول

قوله تعالى فيوفيههم بالياء و النون

قوله تعالى من الايات حال من مفعول نزلوا او خبر ذلك و نزلوه حال و العامل معنى الاشارة او خبر بعد خبر

قوله تعالى الحق خبر لمبتدا محذوف اى هو الحق او مبتدا اى الحق المذكور

قوله تعالى و ما من اله مبتدا الا هو خبره و كلمة من زائدة للاستغراق و العموم او الخبر محذوف و الا الله بدل من اله باعتبار الموضع اى ما من اله لنا الا الله

قوله تعالى سواء مصدر

قوله تعالى هاء للتنبيه انتم مبتدا هؤلاء بحذف حرف النداء جملة معترضة و الخبر حاجتكم او هؤلاء هو الخبر و حاجتكم مبنية اى انتم هؤلاء الحمقى و بيان حماقتكم انكم جادلتم و قيل هؤلاء بمعنى الذين و حاجتهم صلته قوله تعالى لمن اللام زائدة

قوله تعالى قل ان الجملة معترضة

قوله تعالى ربانين جمع ربانى

قوله تعالى و لا يأمركم عطف على يقول و لا لتأكيد معنى النفي و بالرفع استئناف او حال

قوله تعالى لما بفتح اللام للابتداء و توكيد معنى القسم الذى فى اخذ الميثاق و كثرتها متعلقة باخذ و ما موصولة او شرطية او مصدرية

قوله تعالى يبغون بالياء و التاء

قوله تعالى يرجعون بالياء و التاء

قوله تعالى فلن يقبل ادخل الفاء فى خبر ان لشبه الذين بالشرط و مسببية (عسى ان يكون و مسببيته) عدم القبول عن الموت على الكفر

من الجزء الرابع

قوله تعالى مباركا حال من الذى

قوله تعالى حج البيت بكسر الحاء و فتحها لغتان سبعيتان فى مصدر حج

قوله تعالى من استطاع بدل الناس

قوله تعالى تبغونها متعد الى مفعوليه و الجملة حال من فاعل تصدون

قوله تعالى و كيف استفهام تعجيب و توبيخ

قوله تعالى منكم كلمة من تبعية او زائدة

قوله تعالى الا بجبل استثناء من جميع الاحوال اى الا متلبسين بجبل

قوله تعالى و ما يفعلوا بالياء و التاء

قوله تعالى بطانة فيه استعارة التصريحية الاصلية حيث شبه الاصفياء ببطانة الثوب المتصفة به و الجامع شدة الاتصاف

قوله تعالى خبالا بنزع الخافض او مفعول ثان و الجملة صفة بطانة او مستأنفة و كذا الجملتان بعد

قوله تعالى ها للتنبيه انتم مبتدا اولاء جملة منادى متعرضة بين المبتدا و الخبر و هو تحبونهم او اولاء هو الخبر و تحبونهم جملة مبينة و قيل اولاء بمعنى الذين

قوله تعالى لا يضركم ضمة راء للاتباع و الا فالاصل هنا هى الفتحة كما هى رواية عن عاصم بانه مجزوم على جواب شرط و فى قراءة بكسر الضاد و سكون الراء

قوله تعالى اذ هممت بدل من اذ قبله

قوله تعالى منزلين بالتخفيف و التشديد

قوله تعالى مسومين بكسر الواو و فتحها

قوله تعالى ليقطع متعلق بنصركم او و ما النصر

قوله تعالى مضاعفة بالف و دونها

قوله تعالى و سارعوا بواو و دونها

قوله تعالى و من يغفر جملة معترضة و النفى مستفاد من الاستفهام الانكارى

قوله تعالى ان كنتم جوابه دل عليه مجموع ما قبله

قوله تعالى قرح بفتح القاف و ضمها

قوله تعالى ام منقطعة

قوله تعالى تمنون فيه حذف احدى التائين فى الاصل

قوله تعالى ككبا مصدر اى كتب الله الموت ككبا مؤجلا

قوله تعالى و كاین اصله ای للاستفهام دخلت عليها كاف التشبيه فجعلتها بمعنى الخبرية و جعل التنوين في صورة النون في الخط

قوله تعالى قاتل و في قراءة قتل و على الوجهين الفاعل ضمير النبي و الجملة بعده حال او الفاعل ربيون
قوله تعالى الرعب بسكون العين و ضمها

قوله تعالى اذا جوابها محذوف دل عليه ما قبل ای منعكم نصره

قوله تعالى ثم صرفكم عطف على الجواب المقدر لاذا

قوله تعالى اذ تصعدون الاصعاد الذهاب في الارض و الابعاد فيه

قوله تعالى بغم الباء للمقابلة ای بسبب غمكم الرسول بالمخالفة او بمعنى على ای مضاعفا على غم فوت الغنيمة

او للمصاحبة ای غما متصلا بغم و لعل الله تعالى اراد كثرة الغموم و طولها لا تخصيص اثنين

قوله تعالى لكيلا تحزنوا متعلق بعفا او باثابكم فلا زائدة و قد تجعل غير زائدة فالمعنى لنتمرنوا على تجرع

الغموم فلا تحزنوا على المصائب الدنيوية

قوله تعالى يغشى بالياء و التاء

قوله تعالى من شئ كلمة من زائدة

قوله تعالى كله بالنصب توكيدا و الرفع على الابتداء و الخبر لله

قوله تعالى يقولون بيان يخفون بالاستيناف او بدله

قوله تعالى تعملون بالتاء و الياء

قوله تعالى و لئن لام قسم

قوله تعالى او متم بضم الميم و كسرهما من مات يموت و يمات فكما يقال خفتم بالكسري يقال متم

قوله تعالى فيما رحمة كلمة ما زائدة

قوله تعالى ان يغل و في قراءة بالبناء للمفعول ای ينسب الى الخيانة او يخونه امته

قوله تعالى و ان مخففة ای انهم

قوله تعالى الذين بدل من الذين قبله او نعت

- قوله تعالى فرحين حال من ضمير يرزقون
- قوله تعالى ان لا خوف بدل اشتغال من الذين
- قوله تعالى و ان الله بالفتح عطفا على نعمة و الكسر استئناف
- قوله تعالى اجر عظيم مبتدا و الجار و المجرور قبله خبر و الجملة خبر الذين استجابوا
- قوله تعالى الذين بدل او نعت من الذين قبله
- قوله تعالى ان الذين اشتروا الكفر استعارة تبعية تصريحية
- قوله تعالى و لا يحزنك بضم الياء و الكسر الزاء و بفتحها و ضم الزاء من حزنه لغة فى احزنه
- قوله تعالى شيئا نصب على المصدر اى شيئا من الضرر
- قوله تعالى انما كلمة ما مصدرية اى املائنا لهم خير و كلمة ان و معمولها سدت مسد المفعولين فى قراءة التحتانية و مسد الثانى فى الاخرى
- قوله تعالى انما كلمة ما كافة لا موصولة لان لام كى لا يجوز وقوعها خبر المبتدأ و لا لنواسخه
- قوله تعالى حتى يميز بالتخفيف و التشديد
- قوله تعالى خيرا مفعول ثان و الضمير للفصل و الاول بخلهم مقدرا قبل الموصول على الفوقانية و قبل الضمير على التحتانية
- قوله تعالى بما قدمت ايديكم مجاز مرسل من قبيل اطلاق الجزء على الكل
- قوله تعالى بما تعملون بالتاء و الياء
- قوله تعالى سنكتب و فى قراءة بالياء للمفعول
- قوله تعالى و قتلهم بالنصب و الرفع
- قوله تعالى و نقول بالنون و الياء
- قوله تعالى و الزبر و الكتب و فى قراءة باثبات الباء فيهما
- قوله تعالى لتبلون حذف منه نون الرفع لتوالى النونات والواو ضمير الجمع لالتقاء الساكنين
- قوله تعالى لتبينه بالتاء و الياء فى الفعلين
- قوله تعالى لا تحسبن بالتاء و الياء

قوله تعالى فلا تحسبنهم بالتاء و الياء و مفعول يحسب الاولى دل عليهما مفعولا الثانية على قراءة التحتانية و على الفوقانية حذف الثانى فقط

قوله تعالى الذين نعت لما قبله او بدل

قوله تعالى باطلا حال

قوله تعالى من امصار كلمة من زائدة

قوله تعالى ان امنوا كلمة ان مصدرية اى بان او مفسرة

قوله تعالى انى اى بانى

قوله تعالى صوابا مصدر من معنى لا كفرون مؤكده

قوله تعالى نزلا حال من جنت و العامل فيها معنى الظرف

قوله تعالى خاشعين حال من ضمير يؤمن مراعى فيه معنى من

سورة النساء مدنية

قوله تعالى تساءلون فى ادغام التاء فى الاصل فى السين و فى قراءة بالتخفيف بحذفها

قوله تعالى و الارحام و فى قراءة بالجر عطفا على الضمير

قوله تعالى نحلة مصدر او حال و جاء بمعنى الديانة فهو مفعول له او حال

قوله تعالى نفسا تمييز محول عن الفاعل

قوله تعالى هنيئا مريئا صفتان اقيمتا مقام المصدر او صفة مصدر او حال

قوله تعالى اسرافا و بدارا حال او مفعول له

قوله تعالى و كفى بالله الباء زائدة

قوله تعالى و ليخش قراءة السبعة بسكون اللام و غيره بكسرها و على الكل اللام للامر

قوله تعالى فى بطونهم نارا و فى لفظ النار ارسال باعتبار ما يؤل اليه و استعارة اذا اعتبرنا علاقة الشبه

قوله تعالى و ان كانت واحدة و فى قراءة بالرفع فكان تامة

قوله تعالى فلامه بضم الهمزة و بكسرها فرارا من الانتقال من ضمة الى كسرة لثقله فى الموضعين

قوله تعالى يوصى بالبناء للفاعل و المفعول

قوله تعالى اباءكم و ابناءكم مبتدا و الخبر لا تدرون

قوله تعالى يورث صفة رجل و كلاله خبر كان

قوله تعالى غير مضار حال من فاعل يوصى المبني للفاعل و من الفاعل المدلول المعلوم على القراءة المجهول

قوله تعالى وصية مصدر يوصيكم الله فهو المؤكد لنفسه و هو الواقع بعد جملة لا محتمل لها غيره نحو هذا ابني حقا

قوله تعالى و اللذان بتخفيف النون و تشديدها

قوله تعالى بجهالة حال

قوله تعالى كرها بالفتح و الضم لغتان مصدر فى موضع النصب على الحال من فاعل ترثوا او مفعوله

قوله تعالى مبينة بفتح الياء و كسرهما

قوله تعالى اخذن مجاز عقلى من قبيل اسناد الفعل الى السبب لان الآخذ فى الحقيقة هو الله تعالى

قوله تعالى بهتاناً و اثماً حال او المفعول له

قوله تعالى وربائبكم جمع ربيعة

من الجزء الخامس

قوله تعالى كتاب الله نصب على المصدر اى كتب الله تعالى تحريم هؤلاء عليكم كتابا

قوله تعالى و احل بالبناء للفاعل و المفعول

قوله تعالى محصنت حال

قوله تعالى فاذا احصن و فى قراءة بالبناء للفاعل

قوله تعالى تجارة و فى قراءة بالرفع فكان تامة

قوله تعالى عدوانا حال

قوله تعالى مدخلا بضم الميم و فتحها اى ادخلا او موضعا

قوله تعالى واسألوا بهمزة و دونها

قوله تعالى عقدت و فى قراءة عاقدت

قوله تعالى الذين بدل ممن كان او نصب او رفع على الضم

قوله تعالى و الذين عطف على الذين قبله

قوله تعالى و ماذا عليهم لو امنوا و الاستفهام للانكار و لو مصدرية

قوله تعالى حسنة و في قراءة بالرفع فكان تامة يضاعفها و في قراءة يضعفها بالتشديد

قوله تعالى فكيف اى فكيف يثبت الامر اذا فالفعل مع فاعله و ظرفيه جملة فعلية او فكيف الامر يثبت

اذا فالجملة الفعلية خبر مع المبتدا اسمية و على الكل الفاء فصيحة المحرر محمد سرور

قوله تعالى لو مصدرية فلا جواب لها و هى و ما بعدها مفعول يود تسوى بالبناء للمفعول و الفاعل مع

حذف احدى التائين فى الاصل و مع ادغامها فى السين

قوله تعالى و لا جنبا منصوب على الحال عطف على و انتم سكارى

قوله تعالى لمستم و في قراءة بلا الف

قوله تعالى غير مسمع حال

قوله تعالى ام منقطعة

قوله تعالى ام يحسدون منقطعة

قوله تعالى نعمما فيه ادغام ميم نعم فى ما النكرة الموصوفة اى نعم شيئا تميز من المستكن فى نعم او موصولة

مرفوعة على الفاعلية

قوله تعالى فكيف فى محل الرفع على الخبرية او محل النصب على الحالية

قوله تعالى فلا وربك لا زائدة

قوله تعالى ان اقتلوا كلمة ان مفسرة او مصدرية

قوله تعالى الا قليل بالرفع على البدل من الواو و النصب على الاستثناء

قوله تعالى ذلك مبتدا الفضل خبره من الله حال او خبر و الفضل صفة

قوله تعالى ليطئن اللام للقسم و هو مع جوابه صلة من

قوله تعالى و لئن لام قسم

قوله تعالى كان مخففة و اسمها محذوف لم يكن بالتاء و الياء و الجملة معترضة

قوله تعالى يا لمجرد التنبيه دون ارادة اقبال احد كالا و اما او للنداء اى يا قومى ليتنى

قوله تعالى فلما جوابه اذا المفاجاة

قوله تعالى او اشد حال عن خشية بعده اذ لو تأخر عنه لكان صفة له

قوله تعالى لولا اى هلا

قوله تعالى و لا تظلمون بالتاء و الياء

قوله تعالى بيت بادغام التاء فى الطاء و تركه

قوله تعالى تقول اى الطائفة لك او انت لهم

قوله تعالى ليجمعنكم اللام لجواب قسم محذوف

قوله تعالى لو مصدرية لا جواب له

قوله تعالى توبة مصدر منصوب بفعله المقدر

قوله تعالى غير بالرفع على البدل على الارجح او على الصفة على التأويل و قرأ بالنصب على الاستثناء او

الحال و قرأ بالجر على الصفة للمؤمنين مع التأويل

قوله تعالى درجت منه بدل لاجرا و مغفرة و رحمة منصوبان بفعلهما المقدر

قوله تعالى من شئ فى موضع النصب على المصدر اى شيئا من الضرر و كلمة من زائدة

قوله تعالى تؤتية بالنون و الياء

قوله تعالى عنها محيصا الظرف صلة المصدر و قد جوز الرضى عمله فى الظرف المتقدم و اختاره المتأخرون

و قد يجعل حالا منه

قوله تعالى وعد الله حقا مصدران الاول مؤكد لنفسه و الثانى لغيره اى وعدهم الله ذلك و حقه حقا

قوله تعالى يدخلون بالبناء للفاعل و المفعول

قوله تعالى حنيفا حال عن ابراهيم او الملة او فاعل اتبع

قوله تعالى و ان امرأة مرفوع بفعل يفسره ما بعده

قوله تعالى ان يصلحا من الافعال و فى قراءة يصلحا من التفاعل ففيه ادغام التاء فى الاصل فى الصاد

قوله تعالى ان اتقوا كلمة ان مصدرية او مفسرة

قوله تعالى نزل بالبناء للفاعل في الفعلين و في قراءة بالبناء للمفعول

قوله تعالى الذين بدل او نعت للمنافقين و الفصل بين الصفة و الموصوف جائز او في محل النصف على الذم بتقدير الفعل او الرفع بتقدير المبتدأ

قوله تعالى ايبتغون استفهام انكار اى لا يجدونها عندهم

قوله تعالى و قد نزل بالبناء للفاعل و في قراءة بالبناء للمفعول و النائب ان المخففة مع معموليها

قوله تعالى الذين بدل او صفة

قوله تعالى ما يفعل الله كلمة ما استفهامية بمعنى النفي

من الجزء السادس

قوله تعالى سوف نؤتيهم بالياء و النون

قوله تعالى لا تعدوا و في قراءة بفتح العين و تشديد الدال ففيه ادغام التاء في الاصل في الدال

قوله تعالى فبما نقضهم الباء لسببية و ما زائدة لتأكيد السبب و قوته و العامل محذوف اى لعناهم بسبب نقضهم و الخ

قوله تعالى و بكفرهم كرر الباء للفصل بينه و بين ما عطف عليه

قوله تعالى شبه لهم اى المقتول المصلوب يعيسى عليه السلام او المسند اليه هو الجار و المجرور اى وقع لهم التشبيه بين عيسى عليه السلام و من قتلوه

قوله تعالى الا استثناء منقطع

قوله تعالى و المقيمين نصب على المدح او جر على العطف على ما اى سلموا لهم اقامة صلواتهم بانها واجبة او المراد بهم الانبياء و قرأ بالرفع

قوله تعالى سنؤتيهم بالنون و الياء

قوله تعالى زبورا بالفتح اسم للكتاب المؤتى و الضم مصدر بمعنى مزبورا

قوله تعالى رسلا بدل او حال

قوله تعالى ان امرؤ مرفوع بفعل يفسره ما بعده

سورة المائدة مدنية

قوله تعالى الا ما يتلى عليكم تحريمه فالاستثناء منقطع و يجوز ان يكون متصلا و التحريم لما عرض من الموت و نحوه

قوله تعالى غير نصب غير على الحال من ضمير لكم او من ضمير اوفوا و قيل استثناء و انتم حرم حال من محلى

قوله تعالى شأن قوم بفتح النون و سكونها مصدر اضيف الى مفعول

قوله تعالى و لا تعاونوا فيه حذف احدى التائين فى الاصل

قوله تعالى مكلبين حال من كلبت الكلب بالتشديد ارسلته على الصيد تعلمونهن استيناف او حال من ضمير مكلبين

قوله تعالى لئن لام قسم

قوله تعالى و من الذين متعلق بقوله تعالى اخذنا اى اخذنا من الذين قالوا انا نصارى ميثاقهم

قوله تعالى قالوا ان الله هو المسيح اى حقيقة الله هو مثل الكريم زيد و اى حقيقة الكرم فى زيد و ذلك لان الخبر اذا عرف بالالف و اللام افاد القصر فاذا ضم معه ضمير الفصل ضاعف تأكيد فاذا صدرت الجملة بان بلغ الكمال فى التحقيق

قوله تعالى بالحق متعلق باتل على انه صفة مصدر محذوف معمول به باعتبار المتعلق به او حال من الضمير فى اتل او من نبأ

قوله تعالى لئن لام قسم

قوله تعالى و السارق ال فيما موصولة مبتدأ و لشبهه بالشرط دخلت الفاء فى خبره و لكون الخبر جزاء الشرط حقيقة فى نحو هذا المواضع قال التفتازانى لا حاجة الى تأويل الامر خلافا للسيد (رح)

قوله تعالى من الذين كلمة من لبيان الموصول

قوله تعالى بافواههم متعلق بقالوا

قوله تعالى للسحت بسكون الحاء و ضمها

قوله تعالى و العين و فى قراءة من السبعة بالرفع فى الاربعة عطفا على ان و ما فى حيزه

قوله تعالى و الجروح الرفع متعين اذا رفعت الاربعة و الا فالوجهان

قوله تعالى و مصدقا حال عطفًا على محل فيه هدى

قوله تعالى و ليحكم عطف على اتينا بتقدير و قلنا و فى قراءة بنصب يحكم و كسر لامه عطفًا على معمول
اتيناه المقدر

قوله تعالى يبغون بالياء و التاء استفهام انكار

قوله تعالى و يقول بالرفع استينافا بواو و دونها و بالنصف عطفًا على يأتى

قوله تعالى يرتد بالفك و الادغام

قوله تعالى و الكفار بالجر و النصب

قوله تعالى و ان اكثرتم عطف على ان امنا

قوله تعالى و ليزيدن مجاز عقلى من قبيل اسناد الفعل الى السبب

قوله تعالى و عبد الطاغوت و فى قراءة بضم الباء اسم جمع مضاف منصوب معطوف على القردة

قوله تعالى لولا بمعنى هلا

قوله تعالى رسالته بالجمع و الافراد

قوله تعالى و الذين هادوا مبتدا مع ما عطف عليه مبدل منه لمن امن و الخبر فلا خوف دال على خبر ان

قوله تعالى يقتلون التعبير بالمضارع حكاية للحال الماضية مراعاة للفاصلة

قوله تعالى لا تكون بالنصب فان ناصبة و الرفع فهى مخففة و كان تامة على الوجهين

قوله تعالى كثير بدل الضمير او خبر مبتداء محذوف اى ذلك كثير منهم

قوله تعالى من انصار كلمة من زائدة

قوله تعالى افلا يتوبون استفهام توبيخ

قوله تعالى اتعبدون استفهام انكار

من الجزء السابع

قوله تعالى و نطمع عطف على تؤمن

قوله تعالى حلالا طيبا مفعول كلوا و الظرف حال او بالعكس

قوله تعالى عقدتم بتخفيف القاف و تشديدها و فى قراءة عاقدتم

قوله تعالى فهل انتم منتهون اى انتهوا

قوله تعالى بالغيب حال

قوله تعالى فجاء بالتنوين مبتدا لخبر محذوف اى فعله جزء مثل صفة جزء اى هو مثل و فى قراءة بالاضافة من قبيل اضافة المصدر الى المفعول

قوله تعالى من النعم بيان للجزء او لما

قوله تعالى هديا حال من جزء او من ضمير به بالغ الكعبة صفة هديا و الاضافة لفظية

قوله تعالى البيت الحرام بدل او عطف بيان للكعبة

قوله تعالى قياما و فى قراءة قياما بلا الف مصدر قام

قوله تعالى اولو كان الواو للحال و الهمزة للانكار

قوله تعالى عليكم الجار و المجرور اسم فعل اى الزموا

قوله تعالى حين الوصية ظرف حضر او بدل اذا و هو ظرف شهادة و هو مبتدا و الخبر اثنان

قوله تعالى تحبسونهما صفة آخران او استيناف

قوله تعالى الاوليان بدل اخران او استيناف و فى قراءة الاولين جمع اول صفة او بدل من الذين

قوله تعالى تكلم حال من الكاف

قوله تعالى كهيئة الكاف اسم بمعنى مثل مفعول

قوله تعالى سحر و فى قراءة ساحر

قوله تعالى ان مصدرية او مفسرة

قوله تعالى يستطع و فى قراءة بالفوقانية و نصب ما بعده اى تقدر ان تسأله

قوله تعالى و نعلم ان مخففة اى انك

قوله تعالى لاولنا بدل من لنا باعادة الجار

قوله تعالى منزلها بالتشديد و التخفيف

قوله تعالى بحق خبر ليس و لى للتبيين او متعلق بحق المقدر قبله فان تقديم صلة الجار على المجرور ممتنع

سورة الانعام مكية

قوله تعالى الحمد لله جاز كون الخبر على معناه الحقيقي وجاز ان يكون مجازا على الامر و الافيد ان يكون كناية عنه و جاز ايضا عند الشافعية على ان يكون على سبيل الجمع بين الحقيقة و المجاز
قوله تعالى الحمد لله و هل المراد الاعلام بذلك للايمان به او للثناء به او هما احتمالات افيدها الثالث
قوله تعالى برهم يعدلون من العدل و مفعوله محذوف اى يعدلون الاوثنان برهم او من العدول فالباء بمعنى عن او الصلة محذوفة اى يعدلون عنه و الظرف يتعلق بكفروا
قوله تعالى كم خبرية فى محل نصب مفعول اهلكتنا
قوله تعالى لولا بمعنى هلا

قوله تعالى الذين مبتدا خبره فهم لا يؤمنون

قوله تعالى من يصرف بالبناء للمفعول اى العذاب و للفاعل اى الله و المفعول محذوف

قوله تعالى شهادة تمييز محول عن المبتدا

قوله تعالى و من عطف على ضمير كم

قوله تعالى و من اى لا احد

قوله تعالى ثم لم تكن بالثناء و الياء

قوله تعالى فتنهم بالرفع اسم كان والخبر ان قالوا و بالنصب خبر كان و الاسم ان قالوا و التأنيث فى الفعل باعتبار الخبر

قوله تعالى ربنا بالجر نعت و نصب نداء

قوله تعالى ولو ترى جوابه محذوف

قوله تعالى يا للتنبيه كالا و اما

قوله تعالى و نكون نصب الفعلين باضمار ان بعد الواو جواب تمنى و رفعهما على الاستيناف او العطف

على نرد او التمنى من قبيل عطف الاخبار على الانشاء باقتضاء المقام او الحال من الضمير فى نرد

قوله تعالى بغتة مصدر فانها نوع المجئ كانه قيل بغتتهم الساعة بغتة او حال اى باغتة

قوله تعالى يا حسرة نداءها مجاز

قوله تعالى و للدار الآخرة و فى قراءة و لدار الآخرة

قوله تعالى أرايتكم هنا مجاز على الارسال من قبيل ذكر السبب و هو الرؤية و العلم و ارادة المسبب و هو الخبر

قوله تعالى ينزل بالتشديد و التخفيف

قوله تعالى و ما من كلمة من زائدة

قوله تعالى من شئ كلمة من زائدة

قوله تعالى أرايتكم استفهام عن العلم وضع موضع الاستخبار و الكاف حرف خطاب لتأكيد الفاعل لا محل له من الاعراب

قوله تعالى من قبلك كلمة من زائدة

قوله تعالى فلولاً أى فهلاً

قوله تعالى فتحنا بالتخفيف و التشديد

قوله تعالى ليس لهم جملة النفى حال من ضمير يحشر

قوله تعالى فتطردهم جواب النفى فتكون جواب النهى

قوله تعالى انه بالفتح بدل من الرحمة و الكسر استيناف

قوله تعالى سبيل و فى قراءة بالنصب ففاعل تستبين المخاطب و هو النبي ﷺ و فى قراءة بالتحانية

قوله تعالى يقص أى يقول و يتبع و فى قراءة بالمعجمة

قوله تعالى الا يعلمها صفة ورقة او حال عنها و ان كانت نكرة لاعتمادها على النفى و الاستثناء بدل اشتمال من الاستثناء قبله

قوله تعالى توفته و فى قراءة توفاه

قوله تعالى لئن لام توطئة القسم انجاناً و فى قراءة انجيتنا

قوله تعالى ينجيكم بالتشديد و التخفيف

قوله تعالى و اما فيه ادغام نون ان الشرطية فى ما الزائدة ينسينك بسكون النون و التخفيف و فتحها و التشديد

- قوله تعالى كالذى جملة التشبيه حال من ضمير نرد اى نقص مشبهين من اضلته الغيلان
- قوله تعالى حيران حال من الهاء
- قوله تعالى هذا ربى ذكره لتذكير خبره
- قوله تعالى اتحاجونى بتشديد النون و تخفيفها بحذف احدى النون و هى نون الرفع عند نحاة و نون الوقاية عند القراء
- قوله تعالى حجتنا بدل تلك و الخبر اتينا
- قوله تعالى دراجات من نشاء بالاضافة و التنوين
- قوله تعالى و من ابااءهم عطف على كلا او نوحا
- قوله تعالى اقتده الهاء للسكت او ضمير المصدر
- قوله تعالى تجعلونه بالتاء و الياء فى المواضع الثلاثة
- قوله تعالى و لتندر بالتاء و الياء عطف على معنى ما قبله اى انزلناه للبركة و التصديق و لتندر
- قوله تعالى ولو ترى جواب لو محذوف
- قوله تعالى بينكم بالنصب ظرف و المسند اليه الفاعل مضمراى وصلكم بينكم و فى قراءة بالرفع فالبين بمعنى الوصل او فى الاسناد مجاز عقلى
- قوله تعالى فالىق الاصباح مصدر بمعنى الصبح
- قوله تعالى و جعل الليل و فى قراءة و جاعل الليل فحينئذ الشمس و القمر معطوف على محل الليل
- قوله تعالى فمستقر و مستودع اسما مكان او مصدران و فى قراءة بكسر القاف
- قوله تعالى و من النخل خبر مقدم من طلعتها بدله و المبتدا قنوان
- قوله تعالى ثمره بالفتح الثاء و الميم و بضمهما
- قوله تعالى مشتبهها حال
- قوله تعالى الجن بدل شركاء و هو مفعول اول و الثانى لله
- قوله تعالى و خرخوا بالتخفيف و التشديد

قوله تعالى درست و فى قراءة دارست و فى قراءة درست اى قدمت هذه الايات و عفت

قوله تعالى انها معمولة لما قبلها او كلمة ان بمعنى لعل و فى قراءة بالكسر

قوله تعالى لا يؤمنون و فى قراءة لا تؤمنون بالتا خطابا للكفار

من الجزء الثامن

قوله تعالى قبلا بضميتين جمع قبيل بمعنى الفوج او الكفيل او قبلا مصدر بمعنى المقابلة و فى قراءة بكسر

القاف و فتح الباء فمصدر بمعنى المقابلة ايضا

قوله تعالى الا ان الاستثناء منقطع او متصل

قوله تعالى شياطين بدل عدوا او احد مفعولى جعلنا و لكل نبى ظرف عدوا

قوله تعالى و لتصغى عطف على غرورا

قوله تعالى منزل بالتخفيف و التشديد

قوله تعالى صدقا و عدلا تمييز محول عن الفاعل او حال او مفعول له

قوله تعالى اعلم من منصوب بما دل عليه اعلم او هو بمعنى عالم فلا يورد ان افعل لا ينصب الاسم الظاهر

قوله تعالى فصل بالبناء للفاعل و للمفعول فى الفعلين

قوله تعالى ليضلون بضم الياء و فتحها

قوله تعالى مثله مثل زائد اى كمن هو

قوله تعالى حيث مفعول به لفعل دل عليه اعلم او هو بمعنى عالم و جاز بقاء حيث على ظرفيته

قوله تعالى رسالته بالافراد و الجمع

قوله تعالى ضيقا بالتخفيف و التشديد حرجا بكسر الراء صفة و فتحها مصدر وصف به مبالغة

قوله تعالى يصعد و فى قراءة يصاعد و فيها ادغام التاء فى الاصل فى الصاد و فى اخرى بسكونها

قوله تعالى و هذا صراط استعار اسم المشبه به للمشبه على طريق الاستعارة التصريحية الاصلية

قوله تعالى مستقيما حال مؤكدة الجملة و العامل فيها معنى الاشارة

قوله تعالى يحشرهم بالياء و النون

قوله تعالى قد استكثرتم من الانس اى من اغوائهم اى اضللتهم كثيرا او جعلتموهم اتباعكم فحشر معكم منهم الجمع الغفير كما تقول استكثر الامير من الجنود استكثر فلا من الاشياء كذا فى الكشف و ذلك لان الجن لا يقدرّون من الاستكثار من نفس الانس كذا فى تفسير الكبير

قوله تعالى ان لم يكن كلمة ان مخففة و لام التعليل مقدرة

قوله تعالى يعملون بالياء و التاء

قوله تعالى من تكون كلمة من موصولة مفعول العلم و هو بمعنى المعرفة متعد الى مفعول واحد او استفهامية مبتدأ خبره تكون و العلم معلق عنها

قوله تعالى بزعمهم بالفتح و الضم

قوله تعالى شركاءهم فاعل زين و فى قراءة على صيغة المجهول و رفع قتل و نصب الاولاد به و جر شركاء باضافته ففيه الفصل بين المضاف و المضاف اليه و لا يضر

قوله تعالى مية بالنصب و الرفع مع تأنيث الفعل و تذكيره

قوله تعالى قتلوا بالتخفيف و التشديد

قوله تعالى حصاده بالفتح و الكسر

قوله تعالى ثمانية بدل من حمولة و فرشا او مفعول كلوا

قوله تعالى او الحوايا اى الامعاء جمع حاويا او حاوية

قوله تعالى ان لا تشركوا كلمة ان مفسرة و لا ناهية اى لا تشركوا

قوله تعالى و ان بالفتح على تقدير اللام و الكسر استينافا

قوله تعالى فتفرق فيه حذف احدى التائين

قوله تعالى ان تقولوا علة انزلناه

قوله تعالى و ان كئا كلمة ان مخففة و اسمها محذوف اى انا كئا

قوله تعالى فرقوا و فى قراءة فارقوا

قوله تعالى ملة عطف بيان لدينا و هو بدل عن محل صراط او التقدير اعنى دينا

قوله تعالى خلائف جمع خليفة

سورة الاعراف مكية

قوله تعالى ما تذكرون كلمة ما زائدة لتأكيد القلة

قوله تعالى و كم خبرية مفعول

قوله تعالى و الوزن مبتدا و خبره يومئذ و الحق صفة الوزن

قوله تعالى ان لا تسجدوا كلمة لا زائدة

قوله تعالى فيما اغويتنى كلمة الباء للقسم و ما مصدرية

قوله تعالى لمن اللام ابتدائية لتوطية القسم و جوابه ساد مسد جواب من الشرطية

قوله تعالى يا بنى ادم كناية بطريق الاشارة الى انبغاء وصل رحمه و حقوق ابوته و التحقيق فى اليواقيت و الجواهر فى المبحث الاربعين و الفتوحات فى الباب الرابع و الخمسين و اربع مائة و الى غير ذلك كما ينكشف بالتأمل

قوله تعالى و لباس بالنصب عطف على لباسا و الرفع مبتدا و خبره جملة ذلك خير

قوله تعالى ينزع حال

قوله تعالى و اقيموا عطف على معنى بالقسط او على فاقبلوا مقدرا

قوله تعالى خالصة بالرفع خبر بعد خبر و النصب حال

قوله تعالى اما فيه ادغام نون ان شرطية فى ما الزيدة

قوله تعالى فى النار متعلق بادخلوا

قوله تعالى غواش جمع غاشية و تنوينه عوض عن الياء المحذوفة

قوله تعالى و الذين مبتدا اولئك خبره و الجملة بينهما معترضة

قوله تعالى لولا حذف الجواب لدلالة ما قبله عليه

قوله تعالى و نودوا ان مخففة اى انه او مفسرة فى المواضع الخمسة

قوله تعالى على علم حال عن الفاعل اول المفعول

قوله تعالى يغشى مخففا و مشددا

قوله تعالى و الشمس بالنصب عطف على السموات و بالرفع مبتدا و الخبر مسخرات

قوله تعالى تضرعا حال

قوله تعالى بشرا بضم الباء و سكون الشين جمع بشير و بضم النون و الشين و سكونها جمع نشور و بالسكون و الفتح النون مصدر

قوله تعالى قريب تذكيره لان الرحمة بمعنى الثواب او لاكتسابها التذكير من المضاف اليه

قوله تعالى بين يدي رحمته هنا استعارة مكنية حيث شبه الرحمة بمعنى المطر بسلطان قادم و له مبشرات و طوى ذكر المشبه به و رمز له بشئ من لوازمه و هو قوله بين يدي فائباته تخيل

قوله تعالى لقد اللام دالة على قسم محذوف

قوله تعالى غيره بالرفع صفة او بدل من محل اله و بالجر من لفظه

قوله تعالى ابلغكم بالتشديد و التخفيف

قوله تعالى و ما كانوا مؤمنين عطف على كذبوا

قوله تعالى و الى ثمود بترك الصرف مرادا به القبيلة

قوله تعالى اية حال عاملها معنى الاشارة

قوله تعالى بيوتا حال مقدرة لان الجبل ما كان بيتا حال النحت او التقدير من الجبال بيوتا

قوله تعالى لمن امن بدل باعادة الجار

قوله تعالى و لوطا مفعول اذكر او ارسلنا اذ قال بدل لوطا على الاول و ظرف ارسلنا على الثاني

من الجزء التاسع

قوله تعالى لئن لام قسم

قوله تعالى انكم الجملة سادت مسد الجوابين

قوله تعالى كان مخففة و اسمها محذوف اي كانهم خبر الذين

قوله تعالى فكيف الاستفهام بمعنى النفي

قوله تعالى لفتحنا بالتخفيف و التشديد

قوله تعالى افامن و الهمزة في المواضع الاربعة للتوبيخ و في قراءة بسكون الواو في الموضع الاول

قوله تعالى ان مخففة من الثقيلة و الجملة فاعل يهد

قوله تعالى نطبع على حذف المبتدا استيناف او عطف على مدلول اولم يهد اى يغفلون و نطبع و ليس بعطف على اصبناهم لاستلزام انتفاء كونهم مطبوعين

قوله تعالى و ان مخففة اسمها ضمير الشأن

قوله تعالى ساحر و فى قراءة سحر

قوله تعالى تلقف بحذف احدى التائين

قوله تعالى امنتم بتحقيق الهمزتين و ابدال الثانية الفا

قوله تعالى سنقتل بالتشديد و التخفيف

قوله تعالى لئن لام قسم

قوله تعالى يعرشون بكسر الراء و ضمها

قوله تعالى يعكفون بضم الكاف و كسرهما

قوله تعالى انجيناكم و فى قراءة انجاكم

قوله تعالى اربعين حال من الميقات ليلة تمييز

قوله تعالى دكا بالقصر و المد

قوله تعالى برسالاته بالجمع و الافراد

قوله تعالى موعظة بدل الجار و المجرور او مفعول له

قوله تعالى نخذها اى فقلنا خذها عطفًا على كتبنا

قوله تعالى جسدا بدل عجلا و المفعول الثانى محذوف اى الها

قوله تعالى و لما سكت استعارة مكنية باعتبار الغضب و تخيلية باعتبار السكوت و تصريحية تبعية باعتبار سكت

قوله تعالى و يغفر بالياء و التاء فيهما

قوله تعالى ابن ام بفتح الميم و كسرهما

قوله تعالى لربهم دخول اللام فى المفعول

قوله تعالى اهلكنا استفهام استعطاف

قوله تعالى هدنا اى تبنا و رجعنا

قوله تعالى و الاغلال استعارة للتحريمات و الشدائد بجامع المنع

قوله تعالى اثنتى عشرة حال او مفعول ثان اسباطا بدل او تميز فالافراد باعتبار القبيلة لان كل قبيلة اسباط

لا سبط امما بدل او نعت لاسباطا

قوله تعالى يغفر بالنون و بالتاء مبنيا للمفعول

قوله تعالى اذ يعدون بدل عن القرية بدل اشتمال

قوله تعالى اذ تأتيتهم ظرف يعدون

قوله تعالى و اذ قالت عطف على اذ قبله

قوله عرض هذا الادنى استعار لمتاعه بجامع الزوال فى كل

قوله تعالى و ان يأتهم الجملة حال من ضمير يقولون اى هذا قولهم و اعتقادهم مع الاصرار على تلك

المعاصى و ليس هذا فى شرعهم بل انما هو فى شرعنا مع مشية الله تعالى او الجملة مستأنفة

قوله تعالى الم يؤخذ الاستفهام للتقرير فلذا عطف عليه درسوا

قوله تعالى افلا تعقلون بالتاء والياء

قوله تعالى يمسكون بالتشديد و التخفيف

قوله تعالى انا لا نضيع الجملة خبر الذين

قوله تعالى ان تقولوا بالتاء و الياء فى الموضعين

قوله تعالى ان تحمل جملتا الشرط حال اى لاهتا ذليلا بكل حال

قوله تعالى الحسنى مؤنث الاحسن

قوله تعالى ايان مرسها استعارة بالكناية حيث شبه الساعة بسفينة فى البحر و طوى ذكر المشبه به و رمز اليه

بذكر شئ من لوازمه و هو الارساء فذكره تخييل

قوله تعالى يلحدون من الحد و لحد

قوله تعالى من شئ بيان ما و ان معطوف على ملكوت و ان مصدرية او مخففة و اسمها ضمير الشأن

قوله تعالى و يذرهم بالياء و النون مع الرفع استينافا و الجزم عطفاً على محل ما بعد الفاء
قوله تعالى لوقتها اللام بمعنى فى

قوله تعالى شركاء و فى قراءة بكسر الشين و سكون الراء و التنوين
قوله تعالى لا يتبعوكم بالتشديد و التخفيف

قوله تعالى و اما فيه ادغام نون ان شرطية فى ما الزائدة

قوله تعالى فاستعذ جواب شرط و جواب الامر محذوف كذا فى الجلالين

قوله تعالى طائف و فى قراءة طيف مخفف طيف ككأيت و ميت لغتان او مصدر من طاف يطوف او
يطيف و المراد شئ الم بهم

قوله تعالى تضرعا و خيفة اى تذللا و خوفا مفعول له او حال

سورة الانفال مدنية

قوله تعالى كما اخرجك خبر لمبتدا محذوف اى الحال فى كراهم القتال او قسمة الغنائم مثل حال
اخراجك فى كراهمهم مع كون الكل خبرا

قوله تعالى ان فريقا الجملة حال من كاف اخرجك اى اخرجك فى كراهمهم

قوله تعالى انى بالفتح اى بانى و من قرأ بالكسر فعلى ارادة القول او استجاب بمنزلة قال
قوله تعالى زحفا حال

قوله تعالى و ان الله بالفتح على تقدير اللام و بالكسر استيناف

من الجزء العاشر

قوله تعالى و ما انزلنا عطف على بالله

قوله تعالى اذ بدل من يوم

قوله تعالى بالعدوة بضم العين و كسرهما

قوله تعالى بما تعلمون بالياء و التاء

قوله تعالى اذ يتوفى بالياء و التاء

قوله تعالى يضربون حال

قوله تعالى و ان الله عطف على ما قدمت

قوله تعالى بظلام ليس للمبالغة و الا لتوهم وجود اصل الظلم

قوله تعالى كفروا ببيان الدأب

قوله تعالى كدأب خبر لمبتدا محذوف اى دأب هؤلاء كدأب

قوله تعالى فاما فيه ادغام النون ان الشرطية فى ما الزائدة

قوله تعالى على سواء حال من النابذ و المنبوذ اليهم اى مستويا انت وهم فى العلم بنقض العهد

قوله تعالى انهم استيناف فى معرض التعليل و فى قراءة بفتح ان على تقدير اللام

قوله تعالى و من رباط الخيل مصدر بمعنى حبسها

قوله تعالى يغلبوا اخبار بمعنى الامر

قوله تعالى للسلم بكسر السين و فتحها

قوله تعالى و ان يكن بالياء و التاء

قوله تعالى ضعفا بفتح الضاد و ضمها فان يكن بالياء و التاء

قوله تعالى ان يكن بالياء و التاء

قوله تعالى من الاسرى و فى قراءة من الاسارى

قوله تعالى من ولايتهم بفتح الواو و كسرهما

سورة التوبة مدنية

قوله تعالى كل مرصد و نصب على نزع الخافض

قوله تعالى و ان احد مرفوع بفعل يفسره استجارك

قوله تعالى فما كلمة ما شرطية

قوله تعالى كيف و ان يظهروا جملة الشرط حال

قوله تعالى لا ايمان بالفتح لا عهود و فى قراءة بالكسر

قوله تعالى الا لتحضيض



قوله تعالى ام منقطعة

قوله تعالى مسجد الله بالجمع و الافراد

قوله تعالى و عشريتكم و فى قراءة و عشيراتكم

قوله تعالى بما رحبت كلمة ما مصدرية

قوله تعالى من الذين بيان للذين لا يؤمنون

قوله تعالى عن يد حال

قوله تعالى و الذين مبتدا فبشرهم هو الخبر

قوله تعالى يضل بضم الياء على البناء للمفعول و عن يعقوب من الاضلال و فى قراءة بالفتح و الفاعل هو الموصول

قوله تعالى اثاقلتم فيه ادغام التاء فى الاصل فى المثلثة و اجتلاب همزة الوصل

قوله تعالى الا تنفروا بادغام نون ان الشرطية فى لا فى الموضعين

قوله تعالى ثانى اثنين حال اى احدى اثنين اذ بدل من اذ قبله

قوله تعالى تربصون فيه حذف احدى التائين فى الاصل

قوله تعالى الحسينين تثنية حسنى تأنيث احسن

قوله تعالى انفقوا امر بمعنى الخبر

قوله تعالى ان تقبل بالتاء و الياء

قوله تعالى الا انهم فاعل منع و ان تقبل مفعوله

قوله تعالى قل اذن خير و فى تسميته اذن مجاز مرسل من قبل تسمية الكل باسم الجزء

قوله تعالى و لو جوابه محذوف اى لكان خيرا لكم

قوله تعالى فريضة نصب لفعله المقدر

قوله تعالى للمؤمنين اللام زائدة للفرق بين ايمان التسليم و غيره و رحمة بالرفع عطفا على اذن و الجر عطفا على خير

قوله تعالى ان يرضوه توحيد الضمير لتلازم الرضائين او خبر الله او رسوله محذوف

قوله تعالى و لئن لا م قسم

قوله تعالى تستهزون متعلق به لقوله تعالى ابالله و ما عطف عليه و فيه دليل على جواز تقديم خبر كان عليها لان المأمور لا يقع في موضع لا يقع فيه العامل
قوله تعالى نعذب بالنون و في قراءة بالتاء
قوله تعالى ان نعف بالنون مبني للفاعل و الياء مبني للمفعول
قوله تعالى الا ان الاستثناء مفرغ من اعم المفاعيل و العلل اى ما انكروا شيئا من الاشياء الا الغناء المذكور

قوله تعالى لنصدقن في ادغام التاء في الاصل في الصاد
قوله تعالى الذين مبتدا و الخبر سخر الله منهم
قوله تعالى ان امنوا كلمة ان مصدرية او مفسرة
قوله تعالى و جاء المعذرون بادغام التاء في الاصل في الذال اى المتعذرون بمعنى المعذورين و قرأ به
قوله تعالى قلت حال بتقدير قد فتولوا جواب اذا او قلت هو الجواب فتولوا استئناف

من الجزء الحادى عشر

قوله تعالى دائرة السوء بالفتح مصدر و بالضم اسم
قوله تعالى قربة بسكون الراء و ضمها
قوله تعالى تحتها الانهار و في قراءة بزيادة من
قوله تعالى و آخرون مبتدا مع نعته و الخبر خلطوا
قوله تعالى مرجون و في قراءة مرجئون بالهمزة
قوله تعالى ام تقوم اى بان تقوم
قوله تعالى جرف بضم الراء و سكونها
قوله تعالى يقاتلون جملة استئناف بيان للشراء
قوله تعالى فيقتلون و يقتلون و في قراءة بتقديم المبنى للمفعول
قوله تعالى وعدا عليه حقا مصدران منصوبان بفعلهما المحذوف

قوله تعالى التائبون رفع على المدح بتقدير المبتدا

قوله تعالى و ظنوا ان مخففة

قوله تعالى يزيغ بالياء و التاء

قوله تعالى ان يتخلف عن رسول الله و لا يرغبوا نهى بلفظ الخبر

قوله تعالى موطناً مصدر بمعنى وطأ او ظرف

قوله تعالى فلولا اى فهلا

قوله تعالى اولاً يرون بالياء و التاء

سورة يونس مكية

قوله تعالى ايت الكتاب الاضافة بمعنى من

قوله تعالى للناس حال من عجباً خبر كان ان اوحينا اسمه و فى قراءة برفع عجب على العكس

قوله تعالى ان انذر كلمة ان مفسرة

قوله تعالى لساحر و فى قراءة لسحر مبين

قوله تعالى ما من شفيع كلمة من زائدة

قوله تعالى وعد الله حقاً مصدران منصوبان بفعلهما المقدر انه بالكسر استيناف و الفتح على تقدير اللام

قوله تعالى يفصل بالياء و النون

قوله تعالى لقضى بالبناء للمفعول فاجلهم مرفوع او للفاعل فاجلهم منصوب

قوله تعالى كان مخففة و اسمها محذوف اى كانه

قوله تعالى و جائتهم عطف على ظللوا او حال باضمار قد

قوله تعالى و ما كانوا عطف على ظللوا

قوله تعالى لننظر كيف تعملون لنعاملهم معاملة الناظر المختبر فهنا استعارة مكنية حيث شبه حال الله تعالى

مع عباده بحال سلطان الناظر مع رعيته و طوى ذكر المشبه به و اثبت شئ من لوازمه على سبيل التخييل

قوله تعالى بينت حال

قوله تعالى ولا ادريكم ولا نافعة عطف على ما قبله وفي قراءة بلام جواب لو اي لاعلمكم الله على لسان غيري

قوله تعالى لولا اي هلا

قوله تعالى ما يمكرون بالتاء والياء

قوله تعالى يسيركم وفي قراءة ينشركم

قوله تعالى لئن لام للقسم

قوله تعالى متاع مصدر مؤكد منصوب بفعله المقدّر وفي قراءة بالرفع على انه خبر مبتدا محذوف

قوله تعالى واذ زينت اصله زينت ابدلت التاء زايا و ادغمت في الزاي و اجتلبت همزة الوصل

قوله تعالى كأن مخففة

قوله تعالى والذين عطف على الذين احسنوا اي وللذين كسبوا

قوله تعالى قطعاً بفتح الطاء جمع قطعة و اسكانها على الافراد

قوله تعالى مكانكم نصب بالزموا انتم تأكيد للضمير المستتر في الفعل المقدّر ليعطف عليه

قوله تعالى ما كنتم كلمة ما نافية و قدم المفعول للفاصلة

قوله تعالى ان كذا كلمة ان مخففة اي انا كذا

قوله تعالى تبلو من البلوى وفي قراءة تتلو بتائين من التلاوة

قوله تعالى انهم بدل من كلمة او بتقدير اللام فالمراد بالكلمة كلمة العذاب

قوله تعالى من رب العالمين متعلق بتصديق او بانزل المحذوف

قوله تعالى ام منقطعة

قوله تعالى كأن مخففة اي كأنهم و جملة التشبيه حال من ضمير يحشرهم اي يحشرهم مشبهين بمن لم يلبس

قوله تعالى يتعارفون الجملة حال مقدرة او متعلق الظرف او مستأنفة بتقدير المبتدا او بيان لقوله لم يلبسوا

قوله تعالى و اما فيه ادغام نون ان الشرطية في ما الزائدة و جواب شرط محذوف اي فذاك

قوله تعالى الا ما شاء الله ان املكه فالاستثناء متصل او لكن ما شاء الله من ذلك كائن فالاستثناء منقطع

قوله تعالى ماذا جملة الاستفهام جواب الشرط

قوله تعالى و لو ان كلمة لو امتناعية فعدم الافتداء لعدم الملك

قوله تعالى و اسروا من قبيل الالفاظ المستعملة فى الازداد

قوله تعالى يجمعون بالياء و التاء

قوله تعالى مبصرا اسناد الابصار اليه مجاز لانه مبصر فيه

قوله تعالى اذ قال بدل نبأ مفعول اتل لا ظرفه فلذلك الوقف لازم على نوح

قوله تعالى و شركائكم مفعول معه من ضمير الفاعل لقراءة الرفع اى اعزموا انتم و شركاءكم على امركم و جاز عطفه على امركم على حذف المضاف اى امر شركائكم او منصوب بفعل مقدر اى ادعوا شركائكم و قد قرأ به

قوله تعالى اسحر هذا الاستفهام فى الموضعين للانكار

قوله تعالى السحر خبر ما و هى موصولة و فى قراءة بمد الهمزة بدل ما و هى استفهامية مبتدا

قوله تعالى ليضلوا اللام للعلة او العاقبة او لام الدعاء بصيغة الامر

قوله تعالى بغيا و عدوا مفعول له

قوله تعالى انه اى بانه و فى قراءة بالكسر استينافا

قوله تعالى قرية مجاز مرسل من قبيل ذكر الحال باسم المحل

قوله تعالى فلولا فهلا و يجوز ان تكون الجملة فى معنى النفى و الاستثناء متصل و يؤيده قراءة الرفع على البدل او الصفة او منقطع

قوله تعالى حقا علينا منصوب بفعله المقدر فالجملة معترضة او النصب على البدل من كذلك على انه صفة لمصدر ننج

سورة هود مكية

قوله تعالى ان لا تعبدوا كلمة ان مخففة او مفسرة او بتقدير اللام

قوله تعالى وان تولوا فيه حذف احدى التائين

من الجزء الثاني عشر

قوله تعالى ليلوكم متعلق بخلق

قوله تعالى سحر مبين و في قراءة ساحر مبين

قوله تعالى الا الذين استثناء منقطع ان كان المراد بالانسان الكافر و الا فتصل

قوله تعالى ام منقطعة

قوله تعالى و ان مخففة

قوله تعالى اماما و رحمة حال

قوله تعالى لا جرم اسم مركب مع لا او لا نافية لما قبل او زائدة بمعنى حق فما بعده فاعله او بمعنى كسب فما بعده مفعوله و الفاعل هو ضمير المستر او لا لنفى الجنس و جرم بمعنى قطع و بد و ضد و محالة و ما بعدها خبر

قوله تعالى انى بالكسر على حذف القول و في قراءة بالفتح اى باني

قوله تعالى ان لا تعبدوا اى بان بدل من انى على قراءة الفتح او مفعول مبين او مفسرة

قوله تعالى يوم اليم فى اسناد الايلام الى اليوم مجاز عقلى

قوله تعالى بادى بالياء اى ظاهر الرأى و بالهمزة اى اول الرأى و النصب على الظرفية

قوله تعالى فعميت بتشديد الميم و البناء للمفعول

قوله تعالى افلا تذكرن بادغام التاء الثانية فى الاصل فى الذال اى فهلا تتعظون

قوله تعالى ام منقطعة

قوله تعالى و يصنع الفلك حكاية حال ماضية

قوله تعالى من موصولة مفعول العلم او استفهامية منقطعة عن فسوف تعلمون

قوله تعالى زوجين مفعول احمل اثنين تأكيد و اهلك عطف على زوجين و فى قراءة من كل زوجين

بالاضافة فالعطف على اثنين لكونه مفعول احمل

قوله تعالى مجريها و مرسها بفتح الميمين من جرى و رسى و ضمهما من اجرى و ارسى مصدران مبتدا مؤخر و الجملة استئناف او حال

قوله تعالى و قيل ^١ يا ارض ^٢ ابلعى ^٣ ماء ك ^٤ و يا سماء اقلعى ^٥ و غيضى الماء و قضى الامر و استوت على الجودى و قيل بعدا ^٦ (اى هلاكا على الاستعارة) للقوم الظالمين

قوله تعالى عمل و فى قراءة بكسر ميم عمل فعل و نصب غير فالضمير لآبئه

قوله تعالى فلا تسئلن و بالتخفيف و التشديد

قوله تعالى و امم بالرفع على الابتداء

قوله تعالى من اله كلمة من زائدة غيره مرفوع صفة باعتبار محل الجار و المجرور و قرأ بالجر صفة باعتبار لفظ اله

قوله تعالى ما من دابة كلمة من زائدة

قوله تعالى فان تولوا فيه حذف احدى التائين

قوله تعالى لفى شك مما تدعوننا اليه مريب اسناد الريب الذى هو القلق و الاضطراب الى الشك مجاز عقلى اذ اسناده حقيقة انما هو الى الله تعالى

قوله تعالى لكم اية اية حال من ناقة الله و العامل هو معنى الاشارة و لكم حال من اية

قوله تعالى يومئذ بكسر الميم اعرابا و فتحها بناء لاضافته الى مبنى فاكتسب البناء من المضاف اليه و هو الاكثر

قوله تعالى كأن لم يغنوا كلمة كان مخففة و اسمها محذوف اى كانهم لم يقيموا

قوله تعالى لثمود بالصرف باعتبار الحى و الاب الكبير و تركه باعتبار القبيلة

^١: قوله و قيل آه فى الآية تمثيل مجاز عن الارادة بقرينة خطاب الجماد ١٢

^٢: قوله ارض آه فى تشبيهه بالمأمور استعارة ١٢

^٣: قوله ابلعى آه شبه الغور بالبلع للاستعارة ١٢

^٤: قوله ماء ك آه استعار الماء للغذاء استعارة بالكناية بقرينة ابلعى لان انبلع مستعمل فى الغذاء دون الماء ثم فى الامر استعارة لشبه ذكر و خاطب فى الامر ترشيحا لاستعارة

النداء ثم فى الاضافة مجاز لشبهها باضافة الملك للمالك ثم فى ضمير الخطاب ترشيح ١٢

^٥: قوله اقلعى آه اختار الاقلاع الذى هو ترك الفاعل الفعل مكان احتباس المطر ثم امر على سبيل الاستعارة و خاطب فى الامر قائلا اقلعى مثل ابلعى ثم فى جميع الابنية

المجهولة كنى بعدم جهالة فاعل تلك الامور العظام ١٢

^٦: قوله بعدا تريض لسالكى مسلكتهم

قوله تعالى قالوا سلاما مصدر منصوب بفعل مقدر اى سلمنا عليك سلاما قال سلام اى عليكم سلام اتى بالجملة الاسمية ليكون الرد احسن من تحيتهم لان الجملة الاسمية اشرف من الفعلية لدالتها على الدوام و الثبوت

قوله تعالى ياويلتى كلمة تقال عند امر عظيم من خير او شر و الالف مبدلة من ياء الاضافة

قوله تعالى شيخا حال من بعلى لانه فى معنى المفعول و العامل هو معنى الاشارة

قوله تعالى الا امرأتك بالنصب استثناء من الاهل و بالرفع بدل من احد

قوله تعالى ببعد تذكيره على تأويل الحجر او المكان

قوله تعالى عذاب يوم محيط اسناد الاحاطة الى اليوم مجاز عقلى

قوله تعالى مفسدين حال مؤكدة لمعنى عاملها تعثوا لانه من عثى بكسر المثناة بمعنى افسد

قوله تعالى ان يصيبكم مفعول ثان ليجرم و الاول هو ضمير كم و شقاقى فاعله

قوله تعالى من موصولة مفعول العلم او استفهامية منقطعة عن سوف تعلمون

قوله تعالى فاوردهم النار اى ادخلهم على سبيل الاستعارة التبعية التصريحية

قوله تعالى كأن مخففة

قوله تعالى ذلك مبتدا خبره من انباء

قوله تعالى من شئ فى محل النصب على المفعول به اى شيئا من عذاب الله او على المصدر اى شيئا من الاغناء

قوله تعالى لا تكلم فيه حذف احدى التائين

قوله تعالى سعدوا بضم السين و فتحها

قوله تعالى و ان كلا بتشديد ان و تخفيفها مع الاعمال اعتبارا لاصلها الذى هو الثقيل كما هو مذهب البصريين

قوله تعالى و زلفا جمع زلفة اى طائفة

قوله تعالى فلولا اى فهلا المراد به النفى

قوله تعالى ما ثبت كلمة ما بدل من كلا و هو منصوب بنقص و التنوين عوض عن المضاف اليه اى كل ما يحتاج اليه

قوله تعالى يرجع بالبناء للمفعول و الفاعل

قوله تعالى تعملون بالفوقانية و فى قراءة بالتحسانية

سورة يوسف مكية

قوله تعالى ايات الكتاب الاضافة بمعنى من

قوله تعالى و ان كنت كلمة ان مخففة

قوله تعالى يا ابت بالكسر دلالة على ياء الاضافة المحذوفة و الفتح دلالة على الف محذوفة قلبت عن الياء

قوله تعالى ليوسف مبتدا

قوله تعالى فى غيابت و فى قراءة بالجمع

قوله تعالى يرتع ويلعب بالنون و الياء فيهما الرتع الاتساع فى الملاذ و اللعب

قوله تعالى لئن لام قسم

قوله تعالى فلما جوابه محذوف

قوله تعالى على قيصيه فى محل نصب على ظرفيته للدم او حالته له

قوله تعالى فصبر جميل خبر لمبتدا محذوف

قوله تعالى يا بشرى و فى قراءة بشرى باضافتها الى نفسه

قوله تعالى بضاعة حال او مفعول له او اسر اخوة يوسف امره جاعليه بضاعة

قوله تعالى و لنعلمه الواو زائدة او عاطفة على مقدر

قوله تعالى هيت لك اللام للتبيين و فى قراءة بكسر الهاء و اخرى بضم التاء

قوله تعالى لولا جوابه محذوف

قوله تعالى المخلصين بفتح اللام و كسرهما

قوله تعالى حبا تمييز محول عن الفاعل

قوله تعالى ليسجننه الجملة مفسرة لفاعل بدأ

قوله تعالى من شئ كلمة من زائدة

قوله تعالى و اذكر فيه ابدال التاء في الاصل دالا و ادغامها في الدال

قوله تعالى دأبا بسكون الهمزة و فتحها حال

قوله تعالى بالغيب حال عن الفاعل او المفعول او ظرف

من الجزء الثالث عشر

قوله تعالى و لا تقربون نهى او نفى عطف على محل فلا يكل مجزوم داخل تحت الجزاء

قوله تعالى لفتيانه على زنة الفعلان جمع الكثرة كاخوان و فى قراءة لفتيه على زنة الفعلة كاخوة جمع قلة

قوله تعالى نكل بالنون و الياء

قوله تعالى خير حافظا و فى قراءة حفظا تميز

قوله تعالى ما نبغى كلمة استفهامية

قوله تعالى من شئ كلمة من زائدة

قوله تعالى تالله قسم فيه معنى التعجب

قوله تعالى جزاءه مبتدا خبره من وجد

قوله تعالى درجات من بالاضافة و التنوين

قوله تعالى معاذ الله نصب على المصدر حذف فعله و اضيف الى المفعول

قوله تعالى نجيا مصدر يصلح للواحد و غيره

قوله تعالى ما فرطتم كلمة ما زائدة او مصدرية مبتدا خبره من قبل

قوله تعالى يا اسفى الالف بدل من ياء الاضافة

قوله تعالى حرضا مصدر يستوى فيه الواحد و غيره

قوله تعالى ائتك بتحقيق الهمزتين و تسهيل الثانية و ادخال الف بينهما على الوجهين

قوله تعالى فلما ان كلمة ان زائدة قال البصريون تقديره لما ظهر مجئ البشير فاضمر الرفع

قوله تعالى و من اتبعنى عطف على انا المبتدا المخبر عنه بما قبله

قوله تعالى نوحى بالنون و الكسر الحاء و فى قراءة الاكثر بالياء و زنة المجهول

قوله تعالى افلا تعقلون بالياء و التاء

قوله تعالى حتى متعلق بما دل عليه الكلام السابق اى و ما ارسلنا من قبلك الا رجالا فتراخى نصرهم و تطاول عهدهم فى الكفا ر

قوله تعالى كذبوا بالتخفيف للكوفيين و التشديد لغيرهم

قوله تعالى فنجى ماض على زنة المجهول و فى قراءة بنونين مشددا و مخففا

قوله تعالى تصديق عطف على خبر كان

سورة الرعد مدنية

قوله تعالى ايات الكتاب الاضافة بمعنى من

قوله تعالى الحق خبر الذى

قوله تعالى و زرع بالرفع عطف على جنات و الجر على اعناب و كذا قوله تعالى و نخيل صنوان جمع و ثنية للصنو و لا فرق بين جمعه و ثنيته الا فى الاعراب اذ نون الثنية مكسورة غير منونة

قوله تعالى فى الاكل فضم الكاف و سكونها

قوله تعالى ء اذا العامل فى اذا محذوف و الكل مرفوع بدل قولهم او منصوب مفعوله و فى الهمزتين فى الموضعين التحقيق و تحقيق الاولى و تسهيل الثانية و ادخال الف بينهما على الوجهين و تركها و فى قراءة بالاستفهام فى الاول و الخبر فى الثانى و اخرى عكسه

قوله تعالى المثالات جمع المثلة بوزن السمرة اى عقوبات امثالهم

قوله تعالى لولا انزل اى هلا

قوله تعالى من وال كلمة من زائدة

قوله تعالى افاتخذتم استفهام توبيخ

قوله تعالى ام جعلوا اى بل اجعلوا و الاستفهام للانكار

قوله تعالى فسألت اودية جاز ان يكون الوادى على حقيقته فالجواز فى الاسناد او الاسناد على حقيقته و المجاز فى الوادى بارادة الماء الجارى استعارة و ارسالا

قوله تعالى يوقدون بالياء و التاء

قوله تعالى لولا اى هلا

قوله تعالى الذين آمنوا بدل من من او عطف بيان له

قوله تعالى طوبى لهم خبر الذين

قوله تعالى ان لو يشاء كلمة ان مخففة من الثقيلة

قوله تعالى ام تنبئونه منقطعة بمعنى بل و همزة الاستفهام

قوله تعالى مثل الجنة مبتدا خبره محذوف

قوله تعالى ان اعبد اى بان

قوله تعالى من ولى كلمة من زائدة

قوله تعالى و يثبت بالتخفيف و التشديد

قوله تعالى و اما فيه ادغام نون ان الشرطية فى ماء الزائدة و جوابه جملة محذوفة اى فذلك شافيك و

جواب الشرط ايضا محذوف اى فلا لوم عليك

سورة ابراهيم مكية

قوله تعالى الى صراط بدل من الى النور

قوله تعالى الله بالجر بدل او عطف بيان و ما بعده صفة و الرفع مبتدا خبره الذى

قوله تعالى الذين مجرور على انه نعت الكافرين او مرفوع على انه مبتدا خبره اولئك

قوله تعالى و اذ تأذن عطف على اذ انجكم

قوله تعالى الم يأتكم استفهام تقرير

قوله تعالى افى الله شك استفهام انكار

قوله تعالى من ذنوبكم كلمة من زائدة او تبعيضية

قوله تعالى اعمالهم بدل مثل الذين و هو مبتدا خبره كرماد

قوله تعالى الم تر استفهام تقرير

قوله تعالى بالحق متعلق بخلق

قوله تعالى من عذاب من الاولى للتبيين و الثانية للتبعيض

قوله تعالى من محيص كلمة من زائدة

قوله تعالى من سلطان كلمة من زائدة

قوله تعالى بمصرخى بفتح الياء و كسرهما

قوله تعالى خلدن حال مقدرة

قوله تعالى كلمة بدل مثلاً

قوله تعالى جهنم عطف بيان

قوله تعالى ليضلوا بفتح الياء و ضمها

قوله تعالى من شئ كلمة من زائدة

قوله تعالى مهطعين حال مقنعى من الاحوال المتداخلة او المترادفة

قوله تعالى من زوال كلمة من زائدة

قوله تعالى و ان كان كلمة ان نافية و اللام مؤكدة لها و فى قراءة بفتح لام لتزول و رفع الفعل فان مخففة

قوله تعالى يوم منصوب باذكر او بدل من يوم يأتيهم او ظرف للانتقام

قوله تعالى ليجزى الله متعلق ببرزوا فما بينهما اعتراض و كل نفس عام للمجرمة و المطيعة او بمحذوف اى

يفعل بهم ذلك ليجزى كل نفس مجرمة

سورة الحجر مكية

من الجزء الرابع عشر

قوله تعالى و لها الظرف رافع لكتاب و حال او خبر كتاب و الجملة حال و جاز الصفة

قوله تعالى لوما اى هلا

قوله تعالى انا نحن تأكيد لاسم ان او فصل

قوله تعالى و ان من شئ كلمة ان نافية و من زائدة

قوله تعالى ان لا تكون كلمة لا زائدة

قوله تعالى بما اغويتنى اى باغوائك لى و الباء للقسم و جوابه لازين

قوله تعالى اخوانا حال من هم و العامل هو معنى الاضافة على سرر متقابلين من الاحوال المتداخلة او المترادفة او صفتان لاخوانا

قوله تعالى سلاما منصوب بفعله المقدر او بقالوا اذا حمله على معنى ذكروا

قوله تعالى على ان حال اى مع مسه اياى

قوله تعالى فبم استفهام تعجب

قوله تعالى و من يقنط بكسر النون و فتحها

قوله تعالى مصبحين حال عن هؤلاء و العامل معنى الاضافة لا معنى الاشارة او عن الضمير فى مقطوع

و جمعه للحمل على المعنى

قوله تعالى يستبشرون حال

قوله تعالى لعمر ك مبتدا محذوف الخبر وجوبا اى لعمر ك قسمى

قوله تعالى و ان كان كلمة ان مخففة

قوله تعالى الذين مع صلته صفة او مبتدا فلتضمنه معنى الشرط دخلت الفاء فى خبره

سورة النحل مكية

قوله تعالى اتى امر الله فيه استعارة تبعية حيث شبه الاتيان فى المستقبل بالاتيان بالماضى بجامع تحقق

الحصول فى كل و استعير اسم المشبه به للمشبه و اشتق من الاتيان فى الماضى الذى هو المشبه به اتى بمعنى

يأتى و صح الارسال باعتبار المجاورة و المآل و المراد بالاتيان هو الوجود و الثبوت بالاستعارة باعتبار علاقة

الشبه و الارسال باعتبار علاقة غيره و جاز ان يكون المجاز عقليا باعتبار الاسناد

قوله تعالى ان انذروا كلمة ان مفسرة

قوله تعالى و الانعام منصوب بفعل يفسره ما بعده

قوله تعالى و زينة مفعول له معطوف على محل لتركبوها

قوله تعالى و الشمس بالنصب عطفا على ما قبله و الرفع مبتدا و مسخرات على الاول منصوب على الحالية

و على الثانى مرفوع على الخبرية

قوله تعالى و لتبتغوا عطف على لتأكلوا او على محذوف

قوله تعالى يدعون بالياء و التاء

قوله تعالى اموات خبر ثان او خبر مبتدا محذوف

قوله تعالى ماذا كلمة ما استفهامية و ذا موصولة او هما مبتدا او منصوب بانزل

قوله تعالى جنت عدن مبتدا خبره يدخلونها

قوله تعالى ان تأتيمهم بالتاء و الياء

قوله تعالى ان اعبدون اى بان

قوله تعالى لا يهدى بالبناء للمفعول و الفاعل

قوله تعالى وعدا عليه حقا مصدران مؤكدان منصوبان بفعلهما المقدر او حقا صفة اخرى لوعدا

قوله تعالى قولنا مبتدا خبره ان نقول

قوله تعالى فيكون اى فهو يكون و فى قراءة بالنصب عطفا على نقول و قيل لا يصح ان يكون جوابا للامر

لاتحاد المصدرين و قد قالوا الشرط ان يكون المصدر الاول سببا للثانى و جوزه البيضاوى

قوله تعالى على تخوف حال من الفاعل او المفعول

قوله تعالى سجدا لله حال

قوله تعالى يخافون حال من ضمير يستكبرون

قوله تعالى من فوقهم حال من ربه

قوله تعالى واصبا حال من الدين و العامل فيه معنى الظرف و الاشهر انه حال من المستكن فيه

قوله تعالى و ما بكم كلمة ما شرطية او موصولة ا و موصوفة

قوله تعالى و لهم عطف على الله ما يشتهون عطف على البنات

قوله تعالى مفرتون اى مقدمون و منه انا فرطكم على الحوض و فى قراءة بكسر الراء

قوله تعالى هدى عطف على لتبين

قوله تعالى فى بطونه تذكير الضمير باعتبار اللفظ و انثى فى صورة المؤمنون باعتبار المعنى فان الانعام جنس

و فى البيضاوى اسم جمع و قيل جمع فالضمير للبعض

قوله تعالى ان اتخذى كلمة ان مفسرة او مصدرية

قوله تعالى ذللا حال من مفعول فاسلكى او فاعله

قوله تعالى شيئاً مصدر يملك او بدل رزقا او مفعوله

قوله تعالى عبدا بدل مثلاً

قوله تعالى و من نكرة موصوفة او موصولة محلاً منصوب معطوف على عبدا

قوله تعالى رجلين بدل مثلاً

قوله تعالى لا تعلمون الجملة حال من مفعول اخرج

قوله تعالى و قد الواو للحال

قوله تعالى انكاثا حال او مفعول مطلق لنقضت او ثانى مفعوليه بتضمين معنى الجعل

قوله تعالى تتخذون حال من اسم كان

قوله تعالى و لنجزين بالنون و فى قراءة بالياء

قوله تعالى باحسن الباء للمقابلة و التفضيل ليس على بابه او صفة مصدر اى بجزاء احسن من اعمالهم

قوله تعالى بالحق متعلق بنزل حال من مفعوله او فاعله

قوله تعالى من كفر كلمة من شرطية فكفر خبرها و الجواب محذوف او مبتدا و كفر صلة او صفة و

الخبر محذوف او بدل الذين او اولئك او الكاذبون

قوله تعالى الا من الاستثناء متصل

قوله تعالى فتنوا بالبناء للمفعول و فى قراءة بالبناء للفاعل

قوله تعالى يوم منصوب بغفور رحيم او باذكر

قوله تعالى قرية بدل مثلاً

قوله تعالى ثم ان ربك خبر ان دل عليه خبر الثانية

قوله تعالى حالاً طيباً مفعول كلوا و الظرف حال او بالعكس

سورة اسرى مكة

من الجزء الخامس عشر

قوله تعالى ذرية منصوب على انه منادى او مفعول اول تتخذوا او بدل وكيلاً او الاختصاص

قوله تعالى ان لا تتخذوا كلمة ان زائدة فالقول مقدر او مفسرة فالمقدر حينئذ هو معنى القول و فى قراءة بالتحانية فان ناصبة و اللام محذوفة

قوله تعالى يهدى مفعوله محذوف للتى مع صلته صفة لمحذوف اى يهدى الناس للطريقة التى

قوله تعالى و جعلنا آية النهار مبصرة هنا مجاز عقلى باسناد الفعل اى الظرف

قوله تعالى طأثره اى عمله من قبيل الاستعار التصريحية

قوله تعالى اية الليل الاضافة للبيان

قوله تعالى يلقى منشورا صفتان لكأبا او منشورا حال

قوله تعالى من القرون تمييز لكم الخبرية المنصوبة باهلكا

قوله تعالى لمن بدل من له باعادة الجار

قوله تعالى هؤلاء منصوب بدل كلا او بتقدير اعنى من عطاء متعلق بمنذ

قوله تعالى ان لا تعبدوا اى بان لا تعبدوا كما فى البيضاوى اشارة الى ان ان مصدرية ولا نافية و فيه ايضا ويجوز ان تكون ان مفسرة و لا ناهية فله الحمد

قوله تعالى اما يبلغن ان شرطية و ما زائدة يبلغن فاعله احدهما و فى قراءة يبلغان فاحدهما بدل من الفه

قوله تعالى و اخفض لهما جناح الذل فيه تشبيه المكلف بالطائر مكنية و فى اثبات الجناح له تخيل و فى خفض ترشيح و جاز ان يقال ان هنا استعارة مصرحة باستعارة الجناح للجانب و فى الخفض ترشيح

قوله تعالى اف مبنى على الفتح و الكسر منونا على التنكير و غير منون

قوله تعالى فتستجيون اى فتجيبون فالسين ليس للطلب بحمده حال من الواو

قوله تعالى ان لبثتم كلمة ان نافية معلقة للظن عن العمل

قوله تعالى يقولوا جواب قل و مقوله محذوف

قوله تعالى ايهم بدل واو يبتغون

قوله تعالى طينا نصب بنزع الخافض اى من طين

قوله تعالى لئن لام قسم

قوله تعالى الا اياه لا حاجة الى جعل الاستثناء منقطعا اذ لا داعى لحمل من على الالهة الباطلة

قوله تعالى و ان كلمة ان مخففة

قوله تعالى وان كادوا كلمة ان مخففة

قوله تعالى ننزل وفي قراءة بالتخفيف من القرآن لبيان قدم على المبين لكونه اهم او للتبعيض

قوله تعالى ولئن لام موطئة دالة على قسم مقدر

قوله تعالى الا رحمة استثناء متصل باندراج الرحمة في الوكالة او منقطع فيقدر بلكن عند البصريين و بيل عند الكوفيين

قوله تعالى ولو كان الواو في مثله للعطف على مقدرة اى لا يأتون بمثله لو لم يكن بعضهم ظهيرا لبعض و لو كان الخ و يحذف المعطوف عليه حذفاً مطرداً لدلالة المعطوف عليه دلالة واضحة لان التظاهر اذا لم يفد فعدمه اولى والجمهور على انها حالية كما في المطول

قوله تعالى من كل مثل صفة لمحذوف اى مثلاً من جنس كل مثل

قوله تعالى و نزلناه مجاز من قبيل ذكر عرض الحال على معروض المحل لان التنزيل الكلام و تحريكه الى اسفل انما هو بتبع جبرئيل عليه السلام فهو ارسال و اذا اعتبرنا الشبه فاستعارة و في ذكر التنزيل و ارادة الامر به مجاز آخر غير خفى على الماهر وجه ارساله و استعارته

قوله تعالى اذ جاءهم ظرف لا تينا او لفاسأل على قراءة الماضي

قوله تعالى لقد علمت و قراءة بضم التاء

قوله تعالى و قرانا منصوب بفعل يفسره ما بعده

قوله تعالى ان كان كلمة ان مخففة

قوله تعالى و يخرجون عطف بزيادة صفة

قوله تعالى او ادعوا الرحمن اطلاق نحو هذه الاسماء عليه تعالى ارسال من قبيل ذكر السبب على المسبب لان الاسباب و المبادئ كركة القلب مثلاً ليست بغرض و انما الغرض هي الغايات و المسببات كالفضل و الاحسان مثلاً و استعارة باعتبار الشبه بان شبه شأنه تعالى بحال الملك الرحيم بجامع الاحسان و ايصال الخير مثلاً و قس كذا في المزيل على المدارك في تفسير البسملة

قوله تعالى ايا شرطية جازمة لتدعوا منصوبة به على المفعولية فهى العاملة و المعمولة و التنوين بدل عن المضاف اليه و ما اما مزيدة للتأكيد او شرطية جمع بينهما تأكيداً كما يجمع بين حرفى الجر للتأكيد و حسنه اختلاف اللفظ و الجواب دل عليه قوله تعالى فله الاسماء

قوله تعالى بصلوتك مجاز مرسل اما بحذف المضاف و اقامة المضاف اليه مقامه او بتسمية الجزء باسم الكل

سورة الكهف مكية

قوله تعالى و لم يجعل له عوجا الجملة حال من الكتاب قيما حال ثانية مؤكدة او بدل و ابدال المفرد من الجملة اذا كانت بتقدير مفرد جائز

قوله تعالى فضرنا استعارة تبعية تصريرية حيث شبه القاء النوم بضرب الحجاب و اشتق من المشبه به فعلا

قوله تعالى صعيدا جرزا جعل الارض التى قطع نباتها و صفا لما عليها ففيه ارسال لعلاقة المجاورة

قوله تعالى كلمة تمييز مفسرة للضمير المبهم و المخصوص بالذم محذوف اى مقاتلهم المذكورة

قوله تعالى اسفا نصبه على المفعول له

قوله تعالى عجبا خبر كان بحذف الموصوف اى اية عجبا و صف بالمصدر او ذات عجب و ما قبله حال

قوله تعالى احصى فعل ماض و جاز كونه افضل التفضيل لما لبثوا كلمة ما مصدرية مع صلتها حال امدا

و هو مفعول احصى على انه فعل

قوله تعالى و ربطنا استعارة تبعية تصريرية اى قوينا

قوله تعالى شططا اى ذا شطط على انه نعت لمصدر قلنا بحذف المضاف و قال سيبيويه حال من ضمير

المصدر

قوله تعالى هؤلاء مبتدا قومنا عطف بيان

قوله تعالى مرفقا بكسر الميم و فتح الفاء و بالعكس

قوله تعالى تزاور بالتخفيف و التشديد

قوله تعالى ايقاظا جمع يقظ بكسر القاف

قوله تعالى رقود جمع راقد

قوله تعالى باسط حكاية حال ماضية و لذلك عمل عمل اسم الفاعل

قوله تعالى و ملئت بتخفيف اللام و تشديدها رعبا بسكون العين و ضمها

قوله تعالى بورقكم بسكون الراء و كسرهما

قوله تعالى اذ معمول اعثرنا

قوله تعالى ابصر به ذكر صيغة التعجب الذى هو استعظام امر خفى سببه

قوله تعالى رجما نصبه على المفعول له او الحال او بفعل مضمر

قوله تعالى و ثامنهم كلبهم الجملة صفة سبعة و الواو لمجرد الزيادة او مع ملاحظة التوكيد و الدلالة على لصوق الصفة مع الموصوف

قوله تعالى الا ان يشاء الله استثناء من النهى

قوله تعالى ان يشاء الله اى بان يشاء الله اى ملتبسا بمشية الله

قوله تعالى ثلث مائة بالتثنية سنين عطف بيان

قوله تعالى و لا تعد عيناك اسناد الفعل الى العينين

قوله تعالى مرتفقا تمييز منقول من الفاعل

قوله تعالى انا لا نضيع الجملة خبر ان الذين

قوله تعالى رجلين بيان لمثلا او بدل بحذف المضاف اى مثل رجلين مفعول ثان

قوله تعالى كلتا مفرد دال على التثنية

قوله تعالى هو ضمير الشأن و الجملة خبر انا

قوله تعالى ما شاء الله كلمة ما موصولة و العائد محذوف و يقدر المبتدا اى هذا ماشاء الله او الخبر

قوله تعالى لكنا اصله لكن انا نقلت حركة الهمزة الى النون و حذف الهمزة ثم ادغمت النون فى النون

قوله تعالى انا ضمير فصل بين المفعولين او تأكيد للمفعول الاول

قوله تعالى فعسى جواب الشرط

قوله تعالى ياليتنى كلمة ياء حرف تنبيه

قوله تعالى و لم تكن بالتاء و الياء

قوله تعالى الحق بالجر صفة الجلالة و الرفع صفة الولاية

قوله تعالى الرياح و فى قراءة الريح

قوله تعالى ياويلتنا شبه هلكتهم بشخص يطلب اقباله فهنا استعارة مكنية و تخيلية تبعية

قوله تعالى نسير و فى قراءة بالياء

قوله تعالى صفا حال

قوله تعالى الن كلمة مخففة

قوله تعالى يا حرف تنبيه او نداء ويلتنى مصدر لا فعل له من لفظه

قوله تعالى الا ابليس الاستثناء متصل او منقطع على اختلاف فى معنى الجن

قوله تعالى سنة الاولين فى اضافة سنة الله تعالى الى المحل مجاز عقلى

قوله تعالى يقول بالياء و النون

قوله تعالى من كل مثل صفة لمحذوف

قوله تعالى جدلا تمييز محول من اسم كان

قوله تعالى ان يؤمنوا مفعول ثان لمنع

قوله تعالى ان تأتيمهم فاعل منع

قوله تعالى قبلا بضمتمين جمع قبيل بمعنى نوع او مصدر بمعنى المقابلة و العيان كقراءة الاكثر بكسر القاف

و فتح الباء

قوله تعالى لمهلكهم بضم الميم و فتح اللام فعلى هذه القراءة فى الاضافة مجاز

قوله تعالى لمهلكهم بفتح الميم

قوله تعالى ان اذكره بدل من الضمير

قوله تعالى عجا مفعول ثان

قوله تعالى علما مفعول ثان

قوله تعالى خبر مصدر لان لم تحط بمعنى لم تخبر او تميز

قوله تعالى فلا تسئلنى و فى قراءة بفتح اللام و تشديد النون

قوله تعالى لتغرق و فى قراءة بفتح التحتانية و الراء و رفع اهلها

قوله تعالى زكية و في قراءة زاكية

قوله تعالى نكرا بسكون الكاف و ضمها

من الجزء السادس عشر

قوله تعالى من لدنى بتشديد النون و تخفيفها

قوله تعالى بينى و بينك فيه اضافة بين الى غير متعدد سوغها تكريره بالعطف و بالواو

قوله تعالى غصبا نصب على الحال او المفعول له او المصدر

قوله تعالى ان يبدلهما بالتشديد و التخفيف

قوله تعالى خيرا اسماء التفضيل ليسا على بابهما لعدم وجود الخير و القرب الى الرحم فى الغلام

قوله تعالى رحما بسكون الحاء و ضمها و نصبه على التميز كنصب زكوة

قوله تعالى رحمة مفعول له عامله اراد او مصدر فان ارادة الخير رحمة

قوله تعالى ما لم تسطع يقال اسطاع و استطاع بمعنى اطاق

قوله تعالى نكرا بسكون الكاف و ضمهما

قوله تعالى بين السدين بفتح السين و ضمها هنا و بعد

قوله تعالى يفقهون و فى قراءة بضم الياء و كسر القاف

قوله تعالى خرجا و فى قراءة خراجا

قوله تعالى مكنى و فى قراءة بالنونين من غير ادغام

قوله تعالى بين الصدفين بضم الحرفين و فتحهما و ضم الاول و سكون الثانى

قوله تعالى قطرا مفعول الفعل الثانى بالتنازع الدال على مفعول الفعل الاول

قوله تعالى الذين بالجر بدل من الكافرين او بيان او نعت او بالنصب باضمار فعل الذم او بالرفع خبر مبتدا

محذوف

قوله تعالى اخفسب ثانى مفعوليه محذوف

قوله تعالى اعمالا جمع التمييز لتنوع الاعمال

قوله تعالى جنت الفردوس الاضافة للبيان

قوله تعالى ان تنفذ بالتاء والياء

قوله تعالى مددا تمييز

قوله تعالى انما ان المكفوفة بما باقية على مصدريتها و المعنى يوحى الى وحدانية الاله

سورة مريم مكية

قوله تعالى عبده مفعول رحمت زكريا بدل او عطف بيان اذ متعلق برحمت

قوله تعالى شيبا تمييز محول من الفاعل

قوله تعالى يرثنى بالرفع صفة وليا و بالجزم جواب الامر

قوله تعالى عتيا اى يبسا فى المفاصل و العظام يقال عتا العود اى يبس من اجل الكبر اصله عتوا فاستثقلوا

توالى الضمتين و الواوين فكسروا التاء و انقلبت الواو الاولى ياء ثم الثانية و ادغمت مفعول له او مصدر

مؤكد او حال اى عاتيا او ذا عتى او تمييز

قوله تعالى سويا حال من فاعل تكلم اى حال كونك غير معلول

قوله تعالى ياليتنى كلمة يا للتنبيه او للنداء لمنادى محذوف

قوله تعالى بجذع النخلة الباء زائدة

قوله تعالى رطبا مفعول تساقط و على قراءة التفاعل تمييز

قوله تعالى عينا تمييز محول من الفاعل

قوله تعالى فاما فيه ادغام نون ان الشرطية فى ما الزائدة ترين حذفت منه لام الفعل و عينه و القيت

حركتها على الراء و كسرت ياء الضمير لالتقاء الساكنين

قوله تعالى قوله الحق مصدر مؤكد لقلت مقدر و بالرفع خبر مبتدا مقدر او خبر ثان لذلك و الاضافة

بيانية او الحق هو الله تعالى

قوله تعالى فيكون بالرفع بتقدير هو بالنصب بتقدير ان

قوله تعالى و ان الله عطف على انى و فى قراءة بالفتح عطفا على الصلوة او بالتقدير اللام

قوله تعالى يالبت التاء عوض عن ياء الاضافة و لا يجمع بينهما بخلاف يالبتا

قوله تعالى مخلصا بفتح اللام و كسرهما

قوله تعالى هرون بدل او عطف بيان نبيا حال

قوله تعالى مرضيا اصله مرضووا قلبت الواوان يائين و الضمة كسرة

قوله تعالى اولئك مبتدا الذين صفة و الخبر خروا او الذين خبر و خروا استيناف

قوله تعالى سجدا و بكيا جمع ساجد و باك اصل بكى بكوى قلبت الواو ياء و الضمة كسرة

قوله تعالى جنت عدن بدل من الجنة

قوله تعالى بالغيب حال

قوله تعالى ء اذا الاستفهام بمعنى النفي و العامل فى الظرف فعل دل عليه اخرج لا هو لان ما بعد اللام

لا يعمل فى ما قبلها على الراجح ما مت كلمة ما زائدة للتأكيد لسوف اللام زائدة لمجرد التأكيد الخالى عن

معنى الحال فلذا ساغ اقترانها بحرف الاستقبال

قوله تعالى ثم ننج مشددا و مخففا

قوله تعالى بينات حال

قوله تعالى مقاما بالفتح من قام و بالضم من اقام

قوله تعالى فليمدد امر بمعنى الخبر جواب الشرط

قوله تعالى اطع استغنى بهمزة الاستفهام عن همزة الوصل فحذفت

قوله تعالى وفدا جمع وافد

قوله تعالى وردا جمع وارد

قوله تعالى تكاد بالتاء و الياء لكون تأنيث الفاعل غير حقيقى

قوله تعالى يتفطرن بالتاء و تشديد الطاء و فى قراءة بالنون من الانفطار

قوله تعالى لدا جمع الد

سورة طه مكية

قوله تعالى الا تذكرة الاستثناء منقطع

قوله تعالى تنزيلا بدل من التلفظ بفعله الناصب اى نزل تنزيلا او مفعول له ليخشى

قوله تعالى العلى جمع عليا ككبرى و كبر

قوله تعالى الحسنى مؤنث الاحسن

قوله تعالى انى بكسر الهمزة بتأويل نودى بقليل و بفتحها بتقدير الباء

قوله تعالى طوى عطف بيان او بدل و التنوين باعتبار انه علم المكان و تركه باعتبار انه علم البقعة و هو القياس فى اسماء الامكنة او مصدر نودى او المقدس معناه مرتين او معناه اطوى الارض تحت قدميك طوى

قوله تعالى و ما استفهامية مبتدا تلك اسم اشارة خبر و الظرف باعتبار المتعلق به حال و العامل هو معنى الاشارة او تلك موصول بمعنى التى و الظرف صلتها و الاخر ليس بمذهب البصريين

قوله تعالى مأرب جمع مأربة مثلث الراء

قوله تعالى سيرتها بنزع الخافض اى الى حالتها

قوله تعالى اية اخرى و هى و بيضاء حالان من ضمير تخرج

قوله تعالى هارون الاولى كونه مفعولا او لا معرفته و الثانى وزيرا لنكرته اخى عطف بيان و لا حاجة الى كونه اشهر من هارون بل يكفى حصول الايضاح من المجموع كما فى المطول و حواشيه او بدل قوله تعالى اشدد به ازرى و اشركه الفعالان بصيغتي الامر او المضارع المجزوم جوابا للطلب

قوله تعالى اذ بدل مرة او للتعليل

قوله تعالى على عيني او على رعايتي و حفظي على انه مجاز مرسل من قبيل ذكر السبب و ارادة المسبب

قوله تعالى ان اقذفه بدل ما يوحى

قوله تعالى فليلقه اليم الامر بمعنى الخبر

قوله تعالى من نبات شتى جمع شتيت و هو صفة ازواج او صفة نبات لانه فى الاصل مصدر يستوى فيه الواحد و الجمع

قوله تعالى كلوا و ارعوا حال من ضمير اخرجنا

قوله تعالى سوى بضم الاول و كسره

قوله تعالى فيسحتكم بضم الياء و كسر الحاء و بفتحهما

قوله تعالى ان هذان كلمة ان مخففة و اللام هي الفارقة او نافية و اللام بمعنى الا و في قراءة بالتشديد بناء على لغة من جعل اعراب المثني تقديرها و في قراءة ابن عمرو ان هذين و هو ظاهر

قوله تعالى المثلي مؤنث امثل

قوله تعالى فاجمعوا بهمزة قطع و كسر الميم من اجمع احكم و بهمزة وصل و فتح الميم

قوله تعالى و عصيهم اصله عصوو و قلبت الواو ان يائين و كسرت العين و الصاد

قوله تعالى في جذوع النخل اى عليها فهنا استعارة تبعية تصريرية حيث شبه اولا الاستعلاء المطلق بالظرفية المطلقة فسرى التشبيه من الكليات الى الجزئيات فاستعيرت لفظة في الموضوعة للظرفية الخاصة لمعنى على الموضوعة للاستعلاء الخاص بجامع التمكن في كل فله الحمد الى المصلوب على النخل و المظروف في الظرف

قوله تعالى امنتم بتحقيق الهمزتين و ابدال الثانية الفا

قوله تعالى من خلاف حال

قوله تعالى هذه الحياة الدنيا نصب على الاتساع

قوله تعالى الدرجات العلى جمع عليا مؤنث اعلى جنت عدن بيان او بدل من الدرجات

قوله تعالى ان اسر كلمة ان مفسرة او مصدرية و الهمزة للقطع او للوصل فالنون مكسورة لغتان لازمتان

قوله تعالى فيحل بكسر الحاء يجب و بضمها ينزل

قوله تعالى يحلل بكسر اللام و ضمها

قوله تعالى بملكنا مثلث الميم كلها قراءة سبعة

قوله تعالى حملنا بفتح الهاء مخففا و بضمها و كسر الميم مشددا

قوله تعالى الا يرجع ان مخففة من الثقيلة و اسمها محذوف

قوله تعالى الا تتبعن لا زائدة

قوله تعالى يابن ام بكسر الميم ليدل على الياء و فتحها ليدل على الالف المنقلبة عن الياء

قوله تعالى لم يبصروا بالياء و التاء

قوله تعالى لن تخلفه بفتح اللام و كسرهما

قوله تعالى ظلت اصله ظللت بلامين اوليها مكسورة و حذفت تخفيفا

قوله تعالى علها تمييز محول من الفاعل

قوله تعالى حملا تمييز مفسر للضمير فى ساء و المخصوص بالذم محذوف و اللام للبيان فيه متعلق نقول مقدر

قوله تعالى لا عوج له الضمير لمصدر يتبعون

قوله تعالى و كذلك عطف على كذلك نقص

قوله تعالى فاما فيه ادغام نون ان شرطية فى ما الزائدة

قوله تعالى ضنكا بالتنوين مصدر

قوله تعالى يمشون حال من ضمير لهم

قوله تعالى و اجل مسمى عطف

قوله تعالى بحمد ربك حال

قوله تعالى و اطراف النهار عطف على محل من آناء المنصوب

قوله تعالى لولا اى هلا يأتينا بالياء و التاء

قوله تعالى اولم تأتهم بالتاء و الياء

قوله تعالى لولا اى هلا

سورة الانبياء مكية

من الجزء السابع عشر

قوله تعالى الذين بدل من واو اسروا

قوله تعالى بل للانتقال من غرض الى آخر فى المواضع الثلاثة

قوله تعالى نوحى و فى قراءة بالياء

قوله تعالى ياويلنا كلمة يا للتنبيه لا يراد بها اقبال احد او للنداء و يقدر المنادى على حسب المقام و حيث ما ذكر كما هنا فذلك

قوله تعالى و من عنده مبتدا و الخبر لا يستكبرون

قوله تعالى ام منقطعة مقدر بيل و الهمزة

قوله تعالى الا الله صفة مؤكدة لا مخصصة

قوله تعالى الا نوحى و فى قراءة بالياء و فتح الياء

قوله تعالى اولم ير باوا للاكثر و بغيرها لابن كثير

قوله تعالى سبلا بدل عن فجاجا او مفعول و فجاج ا حال

قوله تعالى فتنة مصدر مؤكد من غير لفظه او مفعول له او حال

قوله تعالى لويلعلم جواب لو محذوف

قوله تعالى بغتة مصدر لانها نوع من الاتيان او حال

قوله تعالى ء اذا بتحقيق الهمزتين و تسهيل الثانية بينها و بين الياء

قوله تعالى يولنا كلمة يا للتنبيه او للنداء

قوله تعالى جذاذا بضم الجيم و كسرهما

قوله تعالى فعله كبيرهم جاز ان يكون فى الاسناد مجاز على الارسال من قبيل اسناد الفعل الى السبب

لان تعظيمهم للكبير صار سببا لمباشرة ابراهيم عليه السلام

قوله تعالى اف بكسر الفاء و فتحها بمعنى المصدر

قوله تعالى ائمة بتحقيق الهمزتين و ابدال الثانية ياء

قوله تعالى و اقام الصلوة حذف هاء اقامة تخفيفا

قوله تعالى قوم سوء مصدر

قوله تعالى اذ نادى بدل نوحا و هو معمول اذكر مقدرا او معطوف على لوطا

قوله تعالى لتحصنكم بالتاء اى اللبوس او بالياء اى داود عليه السلام و بالنون

قوله تعالى انى فتح الهمزة بتقدير الباء

قوله تعالى رحمة مفعول له

قوله تعالى ان لا اله الا انت كلمة ان مخففة من الثقيلة و اسمها محذوف و الجملة بعدها الخبر او مفسرة

قوله تعالى ان هذه اى ملة الاسلام امتكم اى ملتكم من لدن آدم عليه السلام الى محمد ﷺ لا اختلاف فيها بنى الانبياء عليه السلام امة واحدة حال لازمة

قوله تعالى ياويلنا باعتبار القول حال من الموصول او استئناف

قوله تعالى للكتب مفعول طى و اللام زائدة لتقوية العمل لان الطى يتعدى بنفسه و السجل اسم ملك او السجل هو الصحيفة فالمعنى حينئذ كطى الطومار على ما فيه من المكتوب فاللام بمعنى على او ليكتب فيه بعد فهمى للعلة و جاء القراءة فى للكتب بالافراد و الجمع

قوله تعالى رحمة مفعول له او حال

قوله تعالى فهل انتم الاستفهام للامر

قوله تعالى على سواء حال من الفاعل و المفعول

قوله تعالى قال و فى قراءة قل

سورة الحج مدنية

قوله تعالى يوم منصوب بتذهل او بعظيم او باذكر او بادل من الزلزلة او بادل من الساعة فهو مبنى على الفتح لاضافته الى الفعل محلا مجرور

قوله تعالى و نقر مستأنف

قوله تعالى طفلا المراد به الجنس فلذا وقع حالا من ضمير الجمع اى اطفالا

قوله تعالى ثانى عطفه استعارة بشبه ثنية العطف بالكبر بجامع الاعراض و ارسال باعتبار علاقة غير الشبه كالسببية و المسببية

قوله تعالى على حرف فيه استعارة باعتبار علاقة الشبه و ارسال باعتبار علاقة غيره

قوله تعالى ثانى عطفه حال من فاعل يجادل ليضل بفتح الياء و ضمها

قوله تعالى لمن اللام زائدة و من مفعول يدعوا و الجملة بعده صلته و المثبت انما هو الاسناد المجازى باعتبار التسبب و المنفى انما هو الاسناد الحقيقى

قوله تعالى و ان الله عطف على هاء انزلناه

قوله تعالى هذان خصمان الخضم يطلق على الواحد و الجماعة

قوله تعالى و لؤلؤا بالنصب عطف على محل من اساور و بالجر عطف على ذهب

قوله تعالى نذقه جواب الشرط و هو دال على خبر ان

قوله تعالى يأتوك جواب الامر

قوله تعالى و ليوفوا بالتخفيف و التشديد

قوله تعالى ذلك خبر مبتدا مقدم

قوله تعالى حنفاء لله غير حالان من الواو

قوله تعالى ذلك خبر مبتدا مقدر

قوله تعالى منسكا بفتح السين مصدر و بكسرهما اسم مكان

قوله تعالى اذن على بناء المجهول و النائب دل عليه يقاتلون و في قراءة على بناء الفاعل و الفاعل هو الله

قوله تعالى يقاتلون على بناء المجهول و في قراءة على بناء الفاعل

قوله تعالى ان مكنهم الشرط مع جوابه صلة الموصوف

قوله تعالى اهلكنها و في قراءة اهلكتها

قوله تعالى مما تعدون بالتاء و الياء

قوله تعالى يوم عقيم العقم في الاصل عدم الولادة فشبه اليوم الذي لا خير فيه بمرأة عقيم و طوى ذكر

المشبه به و رمز اليه بذكر شئ من لوازمه و هو العقم فاثباته تخييل و الجامع عدم الثمرة في كل

قوله تعالى معاجزين من المفاعلة و في قراءة معجزين من الافعال

قوله تعالى يولج الليل هنا باعتبار البلاغة ارسالان لعلاقة الكلية و الجزئية و العارضية و المعروضية اذ المراد

ايلاج معروض جزء احد الملوين

قوله تعالى مدخلا بضم النون و فتحها مصدر او مكان

قوله تعالى يدعون بالياء و التاء

قوله تعالى منسكا بفتح السين و كسرهما

قوله تعالى بينت حال

قوله تعالى ذبابا اسم جنس واحده ذبابة يقع على المذكر و المؤنث

قوله تعالى حق جهاده نصب حق على المصدر

قوله تعالى ملة منصوب بنزع الخافض الكاف

سورة المؤمنون مكية

من الجزء الثامن عشر

قوله تعالى الا على ازواجهم صلة يحافظون. او حال او بفعل دل عليه غير ملومين كذا فى البيضاوى باختصار

قوله تعالى لاماناتهم جمعا و مفردا

قوله تعالى على صلواتهم جمعا و مفردا

قوله تعالى احسن مميّزه محذوف اى خلقا

قوله تعالى طرائق جمع طريقة

قوله تعالى سيناه بكسر السين و فتحها و منع الصرف للعلمية و التأنيث للبقعة

قوله تعالى تنبت من الثلاثى و الرباعى بالدهن الباء معدية على الاول و زائدة على الثانى و صبغ عطف على الدهن

قوله تعالى نسقيكم بضم النون و فتحها

قوله تعالى ما لكم من اله جواز عمل ما عند انعكاس الترتيب اذا كان الخبر ظرفا مذهب بعض النحويين و المشهور اهماله غيره بالرفع باعتبار محل اله و بالجر باعتبار اللفظ قراءتان سبعيتان

قوله تعالى من كل بالتونين زوجين مفعول اثنان تأكيد له و فى قراءة بالاضافة حال عن اثنان

قوله تعالى منزلا بضم الميم و فتح الزاى و فى قراءة بفتح الميم و كسر الزاى و على كلا الوجهين هو مصدر او مكان

قوله تعالى و ان كنا مخففة

قوله تعالى عما كلمة ما زائدة لتوكيد القلة

قوله تعالى بالحق ظرف مستقر فى موقع الحال

قوله تعالى و ما يستأخرون ذكر الضمير بعد تأنيثه رعاية للمعنى

قوله تعالى زبرا حال من فاعل

قوله تعالى انهم بتقدير اللام الجارة او من الجارة

قوله تعالى سامرا حال و هو في الاصل مصدر على لفظ الفاعل و لهذا جاز اطلاقه على الجمع

قوله تعالى اساطير جمع اسطورة بضم الهمزة

قوله تعالى سيقولون لله و في قراءة الله بالالف و اللام في الموضعين

قوله تعالى اما فيه ادغام نون ان الشرطية في ما الزائدة ترينى مبنى على الفتح لاتصال بنون التأكيد من الافعال يتعدى الى مفعولين

قوله تعالى شقوتنا و في قراءة شقاوتنا بفتح اوله و الف و هما مصدران بمعنى

قوله تعالى سخريا بضم السين و كسرهما مصدر بمعنى الهزء و عند الكوفيين المضموم من السخرة بمعنى الانقياد و العبودية

قوله تعالى انهم بفتح الهمزة مفعول ثان لجزيت او بتقدير اللام تعليل له و في قراءة بكسرهما على الاستيناف قوله تعالى عدد سنين تمييز لكم

قوله تعالى لا برهان له به صفة كاشفة لا مفهوم لها

سورة النور مدنية

قوله تعالى و فرضناها بالتخفيف و التشديد للمبالغة لكسرة المفروض فيها او معناه على هذا فصلناها

قوله تعالى فاجلدوا جملة الامر خبر و الفاء لتضمن المبتدا معنى الشرط

قوله تعالى و لا تأخذكم دال على جواب الشرط عند البصريين و جوابه عند الكوفيين

قوله تعالى و لولا انما حذف جوابه ليدل على انه امر عظيم

قوله تعالى اذ ظرف مسكم او افضتم

قوله تعالى يوم منصوب بما تعلق به لهم

قوله تعالى تشهد بالتاء و الياء

قوله تعالى غير بالجر صفة و بالنصب استثناء او حال او بتقدير اعنى

قوله تعالى الايامى مقلوب ايام كيتامى جمع ايم قلبت الياء الفا و هو العذب ذكرا كان او انثى بكرا كان او ثيبا كذا فى البيضاوى مع زيادة من المزيل

قوله تعالى مبيئات بكسر الياء و فتحها

قوله تعالى فى بيوت متعلق بيسبح رجال فاعل يسبح و على فتح الباء النائب هو له فرجال فاعل فعل مقدر قوله تعالى بقيعة جمع قاع

قوله تعالى صفات حال

قوله تعالى فان تولوا بحذف احدى التائين خطاب لهم

قوله تعالى كما استخلف بالبناء للفاعل و المفعول

قوله تعالى و ليدلهم بتخفيف الدال و تشديدها

قوله تعالى يعبدوننى مستأنف فى حكم التعليل

قوله تعالى لا تحسبن بالتاء و الياء

قوله تعالى ثلث عورات بالرفع خبر مبتدا مقدر بعده مضاف و قام المضاف اليه مقامه اى هى اوقات و بالنصب بتقدير اوقات منصوبا بدلا من محل من قبل صلوة الفجر آه

قوله تعالى او اشتاتا جمع شت

قوله تعالى تحية مصدر

سورة الفرقان مكية

قوله تعالى اساطير جمع اسطورة بالضم

قوله تعالى يأكل و فى قراءة نأكل بالنون

قوله تعالى و يجعل بالجزم عطفا على محل الجزاء و فى قراءة بالرفع استينافا

قوله تعالى منها حال من مكانا لانه فى الاصل صفة له

قوله تعالى يحشرهم بالياء و النون

قوله تعالى فيقول بالياء و النون

قوله تعالى من اولياء مفعول اول و من زائدة لتأكيد النفى و ما قبله الثانى

قوله تعالى فما يستطيعون بالتاء والياء

قوله تعالى اتصبرون الاستفهام بمعنى الامر

من الجزء التاسع عشر

قوله تعالى تشقق مخففة الشين على حذف احدى التائين وفي قراءة بالتشديد بادغام التاء الثانية في الشين

قوله تعالى ياويلتي الفه عوض عن ياء الاضافة

قوله تعالى اغرقناهم جواب لما

قوله تعالى جعل لكم الليل لباسا اي كاللباس من قبيل التشبيه البليغ بحذف الادوات والجامع بين المشبه والمشبّه به الستر في كل

قوله تعالى ان كاد كلمة ان مخففة

قوله تعالى لولا جوابه دل عليه ما قبله

قوله تعالى الرياح وفي قراءة الريح بارادة الجنس بشرا بضم الباء و سكون الشين جمع بشير وفي قراءة بفتح النون مع سكون الشين على المصدر

قوله تعالى ميتا بالتخفيف يستوى فيه المذكر والمؤنث

قوله تعالى و اناسى اصله اناسين جمع انسان فابدلت النون ياء و ادغمت فيها الياء او اناسى جمع انسى

قوله تعالى الرحمن بدل من ضمير استوى

قوله تعالى تأمرنا بالتاء والياء

قوله تعالى سراجا وفي قراءة سرجا بالجمع

قوله تعالى و عباد مبتدا والخبر الذين او اولئك يحزون

قوله تعالى و لم يفترو بفتح الياء مع كسر التاء او ضمها و بضم الياء مع كسر التاء

قوله تعالى يضاعف من المفاعلة وفي قراءة من التفعيل

قوله تعالى و يخلد بحزم الفعلين على البدل من يلق و بالرفع على استيناف او الحال

قوله تعالى و ذريتنا بالجمع والافراد

قوله تعالى و يلقون بالتشديد و التخفيف مع فتح الياء

سورة الشعراء مكية

قوله تعالى فظلت استعارة باعتبار علاقة الشبه و ارسال باعتبار علاقة غيره و الا فلا يتصور ترتب الماضى على المضارع بالفاء التعقيبية او السببية

قوله تعالى لعلك لعل هنا للاشفاق لا لترجى اى اشفق على نفسك

قوله تعالى محدث صفة كاشفة لا مخصصة

قوله تعالى ان مصدرية او مفسرة

قوله تعالى معكم بلفظ الجمع كمستمعون للتعظيم

قوله تعالى لعلنا نتبع السحرة هنا كناية عن عدم اتباع موسى (عليه السلام)

قوله تعالى هل الاستفهام للحث على الاجتماع

قوله تعالى ائن بتحقيق الهمزتين و تسهيل الثانية و ادخال الف بينهما على الوجهين

قوله تعالى تلقف بحذف احدى التائين

قوله تعالى ان اسر و فى قراءة بكسر النون و وصل همزة اسر من سرى لغة فى اسرى

قوله تعالى حاذرون و فى قراءة بلا الف

قوله تعالى اذ قال بدل

قوله تعالى تالله ان مخففة من الثقيلة و اسمها محذوف

قوله تعالى فنكون منصوب على انه جواب لو التى للتمنى هنا او عطف على كرة و جواب لو محذوف و

هى على شرطيتها اى لو ان لنا كرة فايما لنا لنجونا

قوله تعالى كذبت قوم فى المصباح القوم يذكر و يؤنث

قوله تعالى و اتبعك و فى قراءة و اتباعك جمع تابع مبتدا

قوله تعالى تعبثون حال من ضمير تبثون

قوله تعالى خلق الاولين اى عادتهم و فى قراءة بفتح الخاء و سكون اللام اى اختلاقهم و اقتراءهم

قوله تعالى فارهين اى حاذقين و فى قراءة فرهين اى بطرين

قوله تعالى اصحاب الايكة و في قراءة بحذف الهمزة و القاء حركتها على اللام بفتح الهاء

سورة النمل مكية

قوله تعالى و كتاب مبين من قبيل عطف احدى الصفتين على الاخرى فلا يكون من قبيل عطف الشئ على نفسه بدون الفائدة

قوله تعالى هدى و بشرى خبر ان بعد خبر او بدلان من الايات او حالان عنها او خبران لمخدوف

قوله تعالى بشهاب قبس بدل شهاب او صفة اى المقتبسة و قراءة الاضافة للبيان

قوله تعالى تصطلون و الطاء بدل من تاء الافتعال

قوله تعالى ان اى بان او مفسرة

قوله تعالى حتى اذا ابتدائية او عاطفة او جارة فالجورور هى مصدر الجواب او اذا بمعنى الوقت فما يظن انه جواب مستأنف

قوله تعالى ضاحكا حال مقدرة او معناه شارعا فى الضحك

قوله تعالى او ليأتينى بنون مشددة مكسورة او مفتوحة يليها نون مكسورة

قوله تعالى فكث بضم الكاف و فتحها

قوله تعالى من سبأ بالصرف باعتبار انه علم رجل و تركه باعتبار انه اسم قبيلة

قوله تعالى الا يسجدوا اى ان يسجدوا له فزيدت لا و ادغمت فيها نون ان كما فى قوله تعالى لئلا يعلم اهل الكتاب و الجملة فى موضع مفعول يهتدون باسقاط الى

قوله تعالى ياايها الملاء بتحقيق الهمزتين و تسهيل الثانية بقلبها واوا مكسورة

قوله تعالى اشكر محلها النصب على البدل من الياء كذا فى البضاوى

قوله تعالى ننظر جواب الامر و قرأ بالرفع على الاستيناف كذا فى البيضاوى

قوله تعالى هم فريقان يختصمون هم مبتدا فريقان الخبر يختصمون صفة و هى العامل فى اذا كذا فى

المدارك و المعرب و فى البيضاوى ففاجئوا التفرق و الاختصام

قوله تعالى اطينا اصله تطيرنا ادغمت التاء فى الطاء و اجتلبت همزة الوصل

قوله تعالى لنبيته و بالنون و التاء و ضم التاء الثانية ثم لنقولن بالنون و التاء و ضم اللام الثانية

قوله تعالى خاوية حال و العامل فيها معنى الاشارة

قوله تعالى و لوطا منصوب باذكر مقدرا قبله و يبدل منه اذ قال

من الجزء العشرين

قوله تعالى الغيب الا الله و الاستثناء منقطع و رفع المستثنى على اللغة التيمية للدلالة على انه تعالى ان كان

ممن فى السموات و الارض ففيها من يعلم الغيب مبالغة فى نفيه عنهم او متصل على ان المراد ممن فى

السموات و الارض من تعلق علمه بها و هو موصول او موصوف من البيضاوى باختصار

قوله تعالى بل ادارك بمعنى هل تتابع و تلاحق اصله تدارك ابدلت التاء دالا و ادغمت فى الدال و

اجتلبت همزة وصل فى قراءة ادرك بوزن اكرم اى بلغ

قوله تعالى عمون اصله عميون نقلت ضمة الياء الى الميم المكسورة

قوله تعالى من غائبة التاء للمبالغة اى شئ فى غاية الخفاء

سورة القصص مكية

قوله تعالى ائمة بتحقيق الهمزتين و ابدال الثانية ياء

قوله تعالى نرى و فى قراءة بفتح التحتانية و الراء و رفع الاسماء الثلاثة

قوله تعالى ليكون اللام للعاقبة على طريق الاستعارة التبعية تشبيه ترتب العداوة و الحزن على الالتقاط

بترتب المحبة و التبنى عليه بجامع مطلق الترتب فيهما

قوله تعالى ان كادت كلمة ان مخففة من الثقيلة و اسمها محذوف

قوله تعالى لتكون و هو علة الربط و جواب لولا محذوف دل عليه ما قبله كذا فى البيضاوى

قوله تعالى و حرما اى منعنا على الارسال او الاستعارة

قوله تعالى المراضع جمع مرضع او مرضع و هو الرضاع او موضعه يعنى الثدي كذا فى البيضاوى

قوله تعالى فلما ان كلمة ان زائدة

قوله تعالى على استحياء اى مع فهو مجاز على الاستعارة او الارسال

قوله تعالى يصدر الرعاء من الافعال اى يصرف مواشيهم عن الماء و فى قراءة بفتح التحتانى و ضم الدال

من الثلاثى مجرد اى يرجعوا

قوله تعالى القصص مصدر بمعنى المقصوص

قوله تعالى ان خير اسم ان و الخبر القوى الامين

قوله تعالى ايما اى شرطية و جوابها فلا عدوان و ما زائدة او نكرة فالاجلين بدل

قوله تعالى او جذوة بتثليث الجيم قطعة او شعلة

قوله تعالى تصطلون الطاء بدل من تاء الافتعال من صلى بالنار بكسر اللام و فتحها

قوله تعالى من الشجرة بدل اشتمال من شاطئ و ان مفسرة

قوله تعالى من الرهب بفتح الحرفين و سكون الثانى مع فتح الاول و ضمه فذانك بالتشديد و التخفيف

اي العصا و اليد و هما مؤنثان و انما ذكر المشار به اليهما المبتدا لتذكير خبره

قوله تعالى يصدقنى بالجزم جواب الدعاء و الرفع صفة رداء او لا حاجة حينئذ الى القول بحذف الجواب

اذ لا يلزم الجواب لكل امر

قوله تعالى بصائر حال من الكتاب او مفعول له

قوله تعالى تتلوا خبر ثان كان او حال للمستتر فى ثاويها

قوله تعالى يجي بالياء و التاء

قوله تعالى افلا تعقلون بالتاء و الياء

قوله تعالى الذين اغويننا صفة هؤلاء و هو المبتدا و الخبر اغويناهم او هى مستأنفة و الخبر الموصول مع صلته

كما الكاف صفة لمصدر محذوف لفعل محذوف اى فغوا غيا مثل غينا بالاختيار

قوله تعالى لو انهم جواب لو محذوف او هو للتمنى على الحكاية او للحال اى رأوا العذاب متمنين هدايتهم

كما فى جامع البيان

قوله تعالى ما ان كلمة ما موصولة مع صلتها التى هى ان مع معموليها ثانى مفعولى اتينا

قوله تعالى اذ قال ظرف تنوء او مفعول اذكر

قوله تعالى يا للتنبيه

قوله تعالى ويكان ووى اسم فعل بمعنى اعجب اى انا و الكاف بمعنى اللام

قوله تعالى نحسف بالبناء للفاعل و المفعول

قوله تعالى اعلم من مفعول اعلم بمعنى عالم او مفعول فعل دل عليه اعلم اى يعلم

قوله تعالى الا رحمة الاستثناء منقطع و جاز الاتصال

قوله تعالى و لا يصدنك حذفت نون الرفع للجازم و الواو الفاعل لالتقاء الساكنين

قوله تعالى الى معاد اى الى مكة كما فى البخارى عن ابن عباس اول الموت كما فى الطبرى عن ابن عباس

و ابن مردويه عنه و عن ابى سعيد او الجنة كما اخرج ابن سعيد و البخارى فى تاريخه عن ابن عباس

قوله تعالى و لتكونن لم يؤثر الجازم فى الفعل لبناءه لانه مع النون الثقيلة مبنى

سورة عنكبوت مكية

قوله تعالى ان يقولوا اى بقولهم و هو المفعول الثانى و الاول المصدر الحاصل من ان وصلتها او احسبوا

انفسهم متركين

قوله تعالى ما يحكمون جاز ان يكون هنا استعارة تبعية تصريحية

قوله تعالى ما يحكمون ما موصولة او مصدرية او تمييز و يحكمون صفتها

قوله تعالى احسن نصبه بنزع الخافض الباء و قيل هو على حذف مضاف اى ثواب احسن

قوله تعالى حسنا مصدر وصينا بتقدير الموصوب و المضاف اى ايضاء ذا حسن او مفعوله اى فعلا ذا

حسن او للمبالغة جعل الفعل حسنا

قوله تعالى و لئن لام قسم

قوله تعالى ليقولن حذف منه النون الرفع لتوالى النونات و الواو ضمير الجمع لالتقاء الساكنين

قوله تعالى و ليعلمن اللام فى الفعلين لام قسم

قوله تعالى و لنحمل و الامر بمعنى الخبر

قوله تعالى و ليحملن اللام فى الفعلين لام قسم و حذف فاعلهما الواو و نون الرفع

قوله تعالى النشأة مدا و قصرا مع سكون الشين

قوله تعالى انما موصولة او مصدرية او كافة فمودة خبر مبتدا محذوف و على النصب مفعول له

قوله تعالى ائكم بتحقيق الهمزتين و تسهيل الثانية و ادخال الف بينهما على الوجهين فى الموضعين

قوله تعالى لننجينه بالتخفيف و التشديد

قوله تعالى سئ النائب هو مصدره اى جاءته المساءة او ضمير يعود الى لوط

قوله تعالى منجوك بالتشديد و التخفيف و اهلك منصوب على محل الكاف

قوله تعالى مفسدين حال مؤكدة لعاملها

قوله تعالى نضربها يجوز ان يكون خبر تلك و امثال نعت او بدل او عطف بيان و ان يكون الامثال خبرا و نضربها حالا و ان يكون خبرا ثانيا

من الجزء الحادى والعشرين

قوله تعالى اذا اى اذ لو كنت قارئاً و كاتباً

قوله تعالى لولا بمعنى هلا

قوله تعالى لنبؤتهم من الجنة غرفا نصبه على انه مفعول ثان و فى قراءة لنؤينهم بالمثلثة الساكنة بعد النون و الياء المفتوحة بعد الواو المكسورة المخففة فنصب غرفا على انه مفعول ثان ايضا او بنزع الخافض و بتشبيه الظرف المختص بالمبهم

قوله تعالى و لئن لام قسم

قوله تعالى و ليتمتعوا قراءة سكون اللام يؤيد ان المكسورة فى الموضعين للامر و قيل للكى

سورة الروم مكية

قوله تعالى من بعد غلبهم من اضافة المصدر الى المفعول

قوله تعالى وعد الله مصدرا مؤكدا لنفسه لان ما قبله بمعنى الوعد

قوله تعالى السوأى تأنيث الاسوء خبر كان على رفع عاقبة و اسمها على نصبها و ان كذبوا بتقدير الباء خبر مبتدا محذوف و قيل علة او عطف بيان او بدل للسوأى

قوله تعالى فسبحان الله لا ينصبه فعل الامر ابتداء بل الناصب هو الاخبار ثويؤل الى الامر كما فى الكمالين قوله تعالى و عشيا عطف على حين

قوله تعالى هل لكم استفهام بمعنى النفى

قوله تعالى فهو يتكلم اى يدل على سبيل الاستعارة التبعية التصريحية و كذا انزلنا بمعنى اعلمنا او علمنا و جاز ان يكون المراد بالسلطان الشاهد الناطق بالاستعارة الاصلية التصريحية

قوله تعالى منيبين حال من فاعل اقم و ما اريد به

قوله تعالى من الذين بدل باعادة الجار او الجار و المجرور بدل من الجار و المجرور قبله

قوله تعالى فرقوا و فى قراءة فارقوا اى تركوا

قوله تعالى ليكفروا لام العاقبة او الامر

قوله تعالى ام انزلنا بمعنى همزة الانكار

قوله تعالى ليزيقهم بالنون و الياء

قوله تعالى يصدعون فيه ادغام التاء فى الاصل فى الصاد

قوله تعالى ليجزى متعلق بيصدعون

قوله تعالى كسفا بفتح السين و سكونها

قوله تعالى و لئن لام قسم و جوابه الساد مسد جزاء الشرط لظلوا

قوله تعالى الدعاء اذا بتحقيق الهمزتين و تسهيل الثانية بينها و بين الياء و الدعاء مفعول ثان لقوله لا تسمع

قوله تعالى ضعفا فى الثلاثة بضم اوله و فتحه

قوله تعالى لا ينفع بالتاء و الياء

سورة لقمان مدنية

قوله تعالى ايت الكتاب الاضافة معنى من الحكيم على النسبة او الوصف هدى و رحمة بالرفع خبر مبتدا

محذوف و النصب على الحال من الآيت و العامل هو معنى الاشارة

قوله تعالى عن سبيل الله استعارة تحقيقية

قوله تعالى و يتخذها بالنصب عطفا على يضل و بالرفع عطفا على يشتري

قوله تعالى كان فى اذنيه جملتا التشبيه حالان من ضمير ولى او الثانية بيان او بدل من الاولى او حال من

فاعل يسمع او هما مستأنفان

قوله تعالى وعد الله مصدر مؤكد لنفسه حقا مصدر مؤكد لغيره

قوله تعالى ما ذا منصوب بخلق او ما مبتدا و ذا موصولة خبره و الجملة سدت مسد المفعولين و فى تعليق

المفعولين الاخيرين كلام للرضى

قوله تعالى و لا تصعر من التفعيل و فى قراءة من المفاعلة

قوله تعالى و لئن لام قسم

قوله تعالى ليقولن حذف منه نون الرفع لتوالى الامثال و واو الضمير لالتقاء الساكنين

قوله تعالى بالله الغرور اى الشيطان كما فى البيضاوى او الدنيا او الامل كما فى المدارك

قوله تعالى يدعون بالياء و التاء

قوله تعالى وينزل من التنزيل و فى قراءة من الانزال

سورة السجدة مكية

قوله تعالى ام منقطعة بمعنى بل الاضرابى و همزة الاستفهام الانكارى

قوله تعالى ما اتاهم كلمة ما نافية و الجملة صفة لقوما

قوله تعالى من ولى اسم ما بزيادة من

قوله تعالى خلقه بفتح اللام و الجملة صفة المضاف او المضاف اليه و فى قراءة بسكون اللام فهو بدل اشتغال

من كل شئ

قوله تعالى اذا معمول لما دل عليه انا لفى خلق جديد اى انبعث لا هو لان ما بعد الاستفهام و ان لا

يعمل فيما قبل

قوله تعالى ما تشكرون كلمة ما زائدة مؤكدة للقلة

قوله تعالى انا استفهام انكار و القراءة بتحقيق الهمزتين و تسهيل الثانية و ادخال الف بينهما على الوجهين

فى الموضعين

قوله تعالى و لو ترى كلمة لو للشرط فالجواب محذوف و جاز ان يكون للتمنى فلا يحتاج الى الجواب

قوله تعالى خوفا و طمعا مفعولان له او حالان او مصدران

قوله تعالى ما اخفى و فى قراءة بسكون الياء مضارع

قوله تعالى جزاء مفعول مطلق او مفعول له

قوله تعالى و من اظلم استفهام انكار اى لا احد

قوله تعالى ائمة بتحقيق الهمزتين و ابدال الثانية ياء

قوله تعالى لما ظرف للشرط و الجواب دل عليه جعلنا او يهدون و جاز كونه نفس احدهما و فى قراءة بكسر اللام و تخفيف الميم مفعول له
قوله تعالى يمشون حال من ضمير لهم

سورة الاحزاب مدنية

قوله تعالى بما تعملون وفى قراءة بالتحتانية
قوله تعالى اللأئى بهمزة و ياء و بلا ياء و بالياء وحده
قوله تعالى واعد عطف على اخذنا
قوله تعالى بما تعملون بالتاء
قوله تعالى لاتوها بالمد اى اعطوها و القصر اى فعلوها
قوله تعالى سلقوكم هنا استعارة بالكناية و الترشيح
قوله تعالى اشعة جمع شحيح حال من فاعل لا يأتون و الجملة حال من ضمير القائلين او هما حالان منه
قوله تعالى اسوة بضم الهمزة و كسرهما
قوله تعالى لمن صلة حسنة او صفة او بدل لكم
قوله تعالى من صياصيمهم جمع صيصية و هو يتحصن به
قوله تعالى مبينة بكسر الياء و فتحها يضاعف و فى قراءة يضعف بالتشديد و فى اخرى بالنون معه و نصب العذاب

من الجزء الثانى و عشرين

قوله تعالى و تعمل وفى قراءة يعمل بالتحتانية
قوله تعالى تؤتيها وفى قراءة يؤتها بالتحتانية
قوله تعالى و قرن بكسر القاف و فتحها من القرار و اصله اقررن بكسر الراء و فتحها من قررت بفتح الراء و كسرهما نقلت حركة الراء القاف و حذفت مع همزة الوصل
قوله تعالى ان يكون بالياء و التاء
قوله تعالى الذين نعت للذين قبله

قوله تعالى و خاتم بفتح التاء الى آلة الختم اى به ختموا و فى قراءة بكسر التاء

قوله تعالى تمسوهن فى قراءة تماسوهن

قوله تعالى لكيلا يكون متعلق بخالصة

قوله تعالى ترجى بالهمزة و الياء بدله

قوله تعالى كلهن تأكيد لفاعل فى يرضين

قوله تعالى لا يحل بالتاء و الياء

قوله تعالى انا مصدر انى يأنى

قوله تعالى جلايين جمع جلباب قطعة واحدة من الثوب تستر جميع البدن

قوله تعالى لئن لام قسم

قوله تعالى ياليتنا كلمة ياء للتنبيه

قوله تعالى سادتنا و فى قراءة ساداتنا جمع الجمع

قوله تعالى كبيرا و فى قراءة الجمهور كثيرا بالمثلثة

قوله تعالى ليعذب علة العرض او تتعلق بالحمل فهى للعاقبة

سورة سباء مكية

قوله تعالى عالم الغيب بالجر صفة ربى و الرفع خبر مبتدا محذوف

قوله تعالى و الضلال البعيد و البعد فى الاصل صفة الضال و وصف الضلال به على الاسناد المجازى كما

فى البيضاوى

قوله تعالى ليجزى اللام متعلق بلتأتينكم تعليلا له كما فى المدارك

قوله تعالى معجزين و فى قراءة معجزين

قوله تعالى اليم بالجر صفة رجز و الرفع صفة عذاب

قوله تعالى كل ممزق مصدر ميمى

قوله تعالى ممزق يحتمل المكان كما فى البيضاوى

قوله تعالى افترى بفتح الهمزة للاستفهام و استغنى بها عن همزة الوصل

قوله تعالى ان نشاء و فى قراءة بالياء فى افعال الثلاثة

قوله تعالى كسفا بسكون السين و فتحها

قوله تعالى و الطير بالنصب عطف على محل الجبال او مفعول معه لاوبى

قوله تعالى الريح مفعول سخرنا و فى قراءة بالرفع اى الريح مسخرة

قوله تعالى جنتان بدل من آية او خبر لمحذوف

قوله تعالى ان لو كانوا كلمة ان مخففة اى انهم

قوله تعالى هل نجازى و فى قراءة بالياء على زنة المجهول مع رفع الكفور

قوله تعالى باعد من المفاعلة و فى قراءة بعد من التفعيل

قوله تعالى و لقد صدق بالتشديد فظنه مفعول به و بالتخفيف فظنه ظرف

قوله تعالى اذن بفتح الهمزة و ضمها

قوله تعالى فزع بالبناء للفاعل و المفعول

قوله تعالى كافة حال من الناس

قوله تعالى بل مكر الليل و النهار فى اضافة المكر الى الظرف مجاز عقلى للاتساع باجرائه مجرى المفعول به

حتى كانه ممكور به او مجرى الفاعل حتى كانه ماكر ملخص الكمالين

قوله تعالى فى الغرفات و فى قراءة فى الغرفة على ارادة الجنس

قوله تعالى ان تقوموا عطف بيان او بدل من واحدة او خبر لمحذوف اى هى ان تقوموا

سورة فاطر مكية

قوله تعالى ما يفتح الله فى الفتح و الامساك استعارة باعتبار علاقة الشبه و ارسال باعتبار علاقة غيره

قوله تعالى هل من خالق مبتدا و من زائدة غير الله بالرفع نعت خالق باعتبار المحل و بالجر نعته باعتبار

اللفظ و الخبر يرزقكم

قوله تعالى افمن مبتدا و الخبر دل عليه السوق

قوله تعالى الرياح و فى قراءة الريح

قوله تعالى ميت بالتشديد و التخفيف

قوله تعالى الا بعلمه حال الانثى و الاستثناء مفرغ من اعم الاحوال

قوله تعالى و ما يستوى البحران الاية تشبيه للمؤمن و الكافر فذكر منافع البحر الملح للاستطراد و التبع لتعداد النعم و الا لما كان المناسب ذكرها فى صفة البحر الذى هو مثل الكافر او لاتمام التمثيل و ذكرها للاشارة الى تفضيل المشبه به على الكافر بوجودها فيه دونه و جاز نسبة النفع الى الكافر كالشجاعة و السخاء كما فى البيضاوى مع تغير اصل فطرته كالبحر الملح قلت فعلى هذا جاز ان تكون فى الاية استعارة و ذكر المنافع ترشيح فيكون المشبه به البحر الموصوف بهذه الصفة فلا بأس ان يكون للمشبه ايضا نفع اذ هو باطل فى المال

قوله تعالى و لا ينبئك اى بالامور مثل خبير اى نخبر مثل آه

قوله تعالى جنات عدن مبتدا يدخلونها بالبناء للفاعل و المفعول خبر يحلون خبر ثان

قوله تعالى نجزى بالنون و نصب كل و الياء و رفعها

قوله تعالى خلائف جمع خليفة كقبائل و قبيلة

قوله تعالى ان الله يمسك اى يمنع على الاستعارة التصريحية التبعية

قوله تعالى و لئن لام قسم

قوله تعالى استجارا مفعول له او بدل نفورا او حال

سورة يس مكية

قوله تعالى على صراط مستقيم متعلق بمرسلين او خبر بعد خبر او حال من المستكن فى الجار و المجرور

الراجع الى النبی عليه السلام او من المستكن فى الصفة من ضمير الموصول

قوله تعالى ما انذر كلمة ما نافية او موصولة او نكرة موصوفة على المفعول الثانى لتندر او مصدرية على المفعول المطلق

قوله تعالى انا جعلنا الايتان تمثيلان حيث شبه حال الكفار بحال المذكورين فيهما بجامع عدم الوصول الى المقصود

قوله تعالى سدا بفتح السين و ضمها فى الموضعين

قوله تعالى كل شئ منصوب بما دل عليه احصيناه

قوله تعالى مثلاً اصحاب القرية مفعولاً اضرب بمعنى اجعل و مثلاً هو المفعول الاول كما فى الجلالين او الثانى كما فى الجامع البيان

قوله تعالى اذ جاءها بدل اشتمال من اصحاب القرية

قوله تعالى اذ ارسلنا بدل من اذ الاولى

قوله تعالى فعززنا بالتخفيف و التشديد

قوله تعالى لئن لام قسم

قوله تعالى ائن همزة استفهام دخلت على ان شرطية فيجاب للاستفهام عند سيبويه اى تتطيرون و للشرط عند يونس اى تطيروا

من الجزء الثالث و العشرين

قوله تعالى نسلخ استعارة تبعية

قوله تعالى يحسرة نداءها مجاز

قوله تعالى كم خبرية مفعول لاهلكنا و من القرون بيان لكم

قوله تعالى انهم الجملة بدل الجملة التى قبلها

قوله تعالى و ان نافية مع تشديد لما بمعنى الا او مخففة مع تخفيف لما فاللام فارقة و ما مزيدة و كل مبتدا و جميع خبر الاول و محضرون خبر ثان

قوله تعالى و اية لهم خبر مقدم الارض الميتة بالتخفيف و التشديد مبتدا احييناها مستأنفة

قوله تعالى و القمر بالنصب بفعل يفسره ما بعده و بالرفع على الابتداء

قوله تعالى ذريتهم و فى قراءة ذرياتهم بالجمع

قوله تعالى يخصمون بالتشديد و التخفيف

قوله تعالى ياويلنا كلمة يا للتنبيه و يلنا هلاكنا و هو مصدر لا فعل له من لفظه و قيل وى بمعنى عجب و لنا جار و مجرور

قوله تعالى فى شغل بضم الغين و سكونها لغتان فاكهون خبر بعد خبر او الاول ظرف للثانى

قوله تعالى فى ظلال جمع ظلة او ظل خبرهم و متكئون مع متعلقه خبر ثان

قوله تعالى سلم مبتدا قولاً بنزع الخافض خبره او هو مع عامله جملة معترضة والخبر من رب رحيم
قوله تعالى جبلا بكسرتين وتشديد اللام وفي قراءة بضم الباء وتخفيف اللام وفي قراءة بتشديدها وفي
قراءة بضم الجيم وسكون الباء

قوله تعالى افلا يعقلون ان من قدر على ذلك قدر الطمس والمسح فانه مشتمل عليهما والزيادة غير انه
على تدرج وقرأ نافع برواية ابن عامر وابن ذكوان ويعقوب بالتاء لجرى والخطاب قبله ١٢ بيشاوى
قوله تعالى لينذر بالياء والتاء

قوله تعالى اولم يروا الاستفهام للتقرير والواو عطف على مقدر

قوله تعالى و مشارب جمع مشرب مصدر او موضع

قوله تعالى وهم مبتدا وجند خبر اول ولهم متعلق بجند ومحضرون خبر ثان او نعت لجند

قوله تعالى وهى رميم اسم لما يلي من العظام لا صفة فلذا لم يقل رميمة بالتاء

قوله تعالى نارا فلا ماء الشجريطفى ناره ولا نره يحرق الشجر صنع الله الذى اتقن كل شئ

قوله تعالى فيكون استيناف اى فهو يكون وفي قراءة بالنصب فهو عطف على يقول

قوله تعالى ملكوت اى ملك زيدت الواو والتاء للمبالغة

سورة الصافات مكية

قوله تعالى ذكرا مصدر من معنى التاليات

قوله تعالى وحفظا مفعول مطلق لفعل مقدر معطوف على زينا

قوله تعالى دحورا مفعول له او حال

قوله تعالى الا من استثناء من فاعل يسمعون بدل منه فهو مرفوع المحل

قوله تعالى او اباءنا بفتح الواو والهمزة للاستفهام والعطف بالواو او بسكونها فالعطف باو والمعطوف
عليه محل ان واسمها او الضمير فى لمبعوثون و جاز الاخر فى قراءة الواو لوجود الفاصل بهمزة الاستفهام
دون او

قوله تعالى ياويلنا هلاكنا مصدر لا فعل له من لفظه

قوله تعالى ائنا فى همزتيه ما تقدم

قوله تعالى الا استثناء منقطع

قوله تعالى ينزفون بفتح الزاى و كسرهما من نزف الشارب و انزف

قوله تعالى ءانك فى الهمزتين فى ثلاثة مواضع ما تقدم

قوله تعالى ان كدت مخففة من الثقيلة

قوله تعالى افما عطف على مقدر بعد همزة الاستفهام اى انحن مخلدون فى الجنة فما نحن استفهام تلذذ و

تقرير و تحدث بنعمة الله تعالى

قوله تعالى ءافكا فى همزتيه ما تقدم و هو مفعول له لتريدون و الهة مفعول به

قوله تعالى عليهم تعديته بعلى للاستعلاء و ميل المكروه فلذا جعل مصدره ضربا او هو محذوف او حال

باليمن باليد اليمنى او بالقسم و هو قوله تالله لا كدين

قوله تعالى و ما تعملون كلمة ما مصدرية او موصولة او موصوفة او استفهامية او نافية

قوله تعالى يا ابت التاء عوض عن ياء الاضافة

قوله تعالى و نادينه جواب لما بزيادة الواو او الجواب محذوف

قوله تعالى الله بنصب الثلاثة على البدل و بالرفع على اضمار هو

قوله تعالى الا عباد استثناء متصل من فاعل كذبوه

قوله تعالى اصطفى بفتح الهمزة للاستفهام و استغنى بها عن همزة الوصل

قوله تعالى الا عباد الله منقطع عن فاعل جعلوا او يصفون او عن نائب محضرون او متصل على الوجوه

المذكورة

قوله تعالى و ان كانوا كلمة ان مخففة

سورة ص مكية

قوله تعالى و القرآن ذى الذكر جواب القسم محذوف

قوله تعالى و لات التاء زائدة لتأكيد النفي و لا هى المشبهة بليس و اسمها محذوف اى ليس الحين حين مناص او لنفى الجنس و خبرها محذوف اى لا حين مناص لهم او نافية لفعل مقدر اى لا ارى و على الكل الجملة حال من فاعل نادوا

قوله تعالى ذو الاوتاد قيل ذو الملك الثابت او ذو المجموع الكثيرة على الاستعارة حيث شبه ذلك بالبيت من الشعر و الاوتاد من لوازمه

قوله تعالى ما لها من فواق بفتح الفاء و ضمها

قوله تعالى بغى الاية الحقيقة قد تترك باعتبار المقام فالمقام مقام الفرض و التمثيل و التصوير فلا يريدون الاخبار حقيقة فلا كذب فنه يؤخذ قول النحويين ضرب زيد عمروا و فى ما جاء فى المثنوى و غيره من بيان التمثيلات فراد الملائكة هنا بيان حال داود عليه السلام فى صورة التمثيل

قوله تعالى كتب خبر مبتدا محذوف

قوله تعالى الصافنات جمع صافنة الجياد جمع جواد و هو السابق

قوله تعالى عبادنا و فى قراءة عبدنا فابراهيم بيان له و ما بعده عطف على عبادنا

قوله تعالى جنات عدن بدل او عطف بيان لحسن مأب

قوله تعالى توعدون بالتاء و الياء

قوله تعالى ما له من نفاق و الجملة حال من رزقنا او خبر ثان لا ن

قوله تعالى و غساق بالتشديد و التخفيف

سورة الزمر مكية

قوله تعالى من الله خبر تنزيل

قوله تعالى بالحق ظرف لغو متعلق بانزلنا او مستقر وقع حالا

قوله تعالى زلفى قربى مصدر بمعنى تقريبا او حال مؤكدة

قوله تعالى يرضه بسكون الهاء و ضمها مع اشباع و دونه

قوله تعالى ليضل بضم الياء و فتحها

قوله تعالى افمن جوابه محذوف او افانت

قوله تعالى قرآنا حال مؤكدة مؤطئة لعربيا لانه هو الحال حقيقة او منصوب على المدح او يتذكرون

من الجزء الرابع العشرين

قوله تعالى و لئن لام قسم

قوله تعالى ممسكات رحمته بالاضافة و دونها فى الموضعين

قوله تعالى من موصولة مفعول العلم

قوله تعالى اذا هم معنى المفاجاة هو العامل فى اذا الشرطية و اذا الفجائية على المفعولية و لا يصح عمل

فعل بعد اذا فى ما قبل لانه فى معنى المضاف اليه او العامل فى الاولى معنى الشرط و فى الاخرى الخبر

قوله تعالى لا تقنطوا بكسرالنون و فتحها و قرئ بضمهما

قوله تعالى و ان مخففة من الثقيلة اى و انى

قوله تعالى يا حسرتى اصله يا حسرتى و العرب يحولون ياءالضمير الفا فى الاستغاثة

قوله تعالى افغير منصوب باعبد المعمول لتأمرونى بتقدير ان و القراءة فى تأمرونى بنون واحدة و بنونين

بادغام و فك

قوله تعالى جميعا حال

قوله تعالى فتحت جواب اذا

قوله تعالى و فتحت الواو فيه للحال بتقدير قد و جواب اذا مقدر اى دخلوها و قالوا الحمد لله

قوله تعالى حافين حال

قوله تعالى يسبحون حال من ضمير حافين

سورة المؤمن مكية

قوله تعالى غافر الذنب ابدال للفظ الجلالة لان اضافة المشتق لا تفيد تعريفا و اضافة الصفة المشبهة الى

فاعلها لفظية او اوصاف على ان شديد بمعنى مشدد اسم فاعل على معنى ان الله موصوف بهذه الصفات

على الدوام فاضافة المشتق منها للتعريف كالاخيرة

قوله تعالى انهم بدل من كلمة

قوله تعالى يسبحون خبر الذين

قوله تعالى و من صلح عطف على مفعول ادخل او وعدت

قوله تعالى الطلاق بحذف الياء و اثباتها

قوله تعالى يدعون بالياء والتاء

قوله تعالى منهم و في قراءة منكم

قوله تعالى او ان يظهر من الاظهار و في قراءة بفتح الياء و الهاء و ضم الدال

قوله تعالى ان يقول اى لان

قوله تعالى ظاهرين حال

قوله تعالى مثل دأب بدل من مثل قبله

قوله تعالى يوم التناد بحذف الياء و اثباتها

قوله تعالى كبر فاعله ضمير الى الجدل اى كبر جداهم و هو خبر الذين مقتا تمييز

قوله تعالى على كل قلب بتنوين قلب و دونه

قوله تعالى فاطلع بالرفع عطفا على ابلغ و بالنصب جوابا لابن او الترجى

قوله تعالى اتبعون باثبات الياء و حذفها

قوله تعالى يدخلون على صيغة المعلوم و في قراءة على صيغة المجهول

قوله تعالى لا جرم كلمة لا رد لما قالوا من قبل و جرم فعل بمعنى حق و فاعله ما بعده او بمعنى كسب و

فاعله ضمير فيه الى ما قبله و ما بعده مفعوله او اسم بمعنى القطع و لا لنفى الجنس و ما بعده خبر

قوله تعالى ادخلوا من الادخال و في قراءة من الدخول

قوله تعالى لا ينفع و في قراءة بالتاء

قوله تعالى و النهار مبصرا من قبيل اسناد الشئ الى زمانه فهو مجاز عقلى

قوله تعالى قليلا صفة لمفعول مطلق ما زائدة لتوكيد القلة تذكرون بالتاء و الياء

قوله تعالى سيدخلون بفتح الياء و ضم الخاء و بالعكس

قوله تعالى شيوخا بضم الشين و كسرهما

قوله تعالى اذ الاغلال بمعنى اذا على طريق الاستعارة التبعية التصريحية

قوله تعالى و السلاسل عطف على الاغلال فتكون فى الاعناق او مبتدا خبره محذوف اى فى ارجلهم او خبره يسحبون

قوله تعالى فإى تذكير اى اشهر من تأنيثه

قوله تعالى سنت الله مصدر فعل محذوف او مفعول به احضروا

سورة السجدة مكية

قوله تعالى قرآنا مع اوصافه حال من كتاب و هو خبر تنزيل

قوله تعالى و جعل مستأنف او عطف على محذوف لا على صلة الذى للفواصل الاجنبى

قوله تعالى سواء منصوب على المصدر اى استوت الاربعة و الجملة صفة

قوله تعالى طوعا او كرها فى موضع الحال

قوله تعالى و حفظا منصوب بفعله المقدر المعطوف على زينا

قوله تعالى ان لا تعبدوا كلمة ان مفسرة او مخففة او مصدرية

قوله تعالى يحشر بالياء و رفع همزة اعداء و النون المفتوحة و ضم الشين و فتح الهمزة

قوله تعالى حتى اذا ما كلمة ما زائدة

قوله تعالى و ذلكم مبتدا ظنكم مع صفته بدل و الخبر اريدكم

قوله تعالى النار عطف بيان جزاء

قوله تعالى جزاء مصدر منصوب بفعله المقدر

قوله تعالى ان لا تخافوا ان مصدرية اى بان او مخففة اى بانه او مفسرة

قوله تعالى نزلا منصوب بجعل مقدرا او حال من الضمير المستكن فى خبر ما

قوله تعالى فاذا الذى الموصول مع صلته مبتدا و كانه الخبر و اذا ظرف بمعنى التشبه

قوله تعالى خاشعة اى يابسة لا نبات فيها على الاستعارة التبعية حيث استعير الخشوع الذى هو التذلل

قوله تعالى و اما فيه ادغام نون ان الشرطية فى ما الزائدة و جوابه فاستعد و جواب الامر محذوف

قوله تعالى يلحدون من الحد و لحد لغتان

قوله تعالى ءعجمى بتحقيق الهمزة الثانية و قلبها الفا باشباع و دونه استفهام انكار منهم اى اقرآن عجمى و نبى او مخاطب عربى و بدون الهمزة اخبار

قوله تعالى بظلام صيغة نسبة لا مبالغة كتمار و خباز اى ليس بذى ظلم

من الجزء الخامس والعشرين

قوله تعالى ما منا هذا النفى معلق لاذناك كاللاتى معلق لظنوا و جملة النفى فى الموضعين سدت مسد المفعولين

قوله تعالى و لئن اذقنه لام قسم

قوله تعالى و لئن رجعت لام قسم

قوله تعالى و لنذيقنهم اللام فى الفعلين لام قسم

قوله تعالى اولم يكف الهمزة داخله على محذوف و الواو عاطفة عليه بربك فاعل و الباء زائدة و ان و ما دخلت على بدل الفاعل

سورة الشورى مكية

قوله تعالى كذلك الكاف منصوب على انه صفة مصدر محذوف اى يوحى اىحاء مثل اىحاء تلك السورة او صفة المفعول به اى يوحى اىحاء مثل تلك السورة

قوله تعالى و كذلك اوحينا اليك اى اوحينا اليك اىحاء مثل اىحاء تلك السورة او اوحينا اليك قرآنا عربيا مثل تلك السورة فالكاف اما صفة مصدر محذوف او صفة المفعول به فله الحمد و اليه المتاب

قوله تعالى ام اتخذوا ام منقطعة بمعنى بل التى للانتقال و همزة الانكار

قوله تعالى كمثل الكاف زائدة لانه تعالى لا مثل له

قوله تعالى لعل الساعة لعل معلق و الجملة سد مسد المفعولين

قوله تعالى يبشر بتشديد الشين من التبشير و فى قراءة من الابشار

قوله تعالى الا المودة الاستثناء منقطع

قوله تعالى ما تفعلون بالتاء و الياء

قوله تعالى ينزل بالتشديد و التخفيف

قوله تعالى او يوبقهن عطف على يسكن

قوله تعالى ما لهم الجملة سدت مسد مفعولى يعلم

قوله تعالى و يعلم عطف على علة مقدرة و بالرفع استئناف

قوله تعالى الذين خبر ان

قوله تعالى ما الكتاب الجملة سدت مسد المفعولين

قوله تعالى و ان تصبهم ضمير الجمع باعتبار ان الانسان جنس

سورة الزخرف مكية

قوله تعالى لدينا بدل عن فى ام الكتاب

قوله تعالى و لئن لام قسم

قوله تعالى ليقولن حذف منه نون الرفع لتوالى النونات و واو الضمير للالتقاء الساكنين

قوله تعالى على ظهوره ذكر الضمير و جمع الظهر نظرا للفظ ما و معناها

قوله تعالى ام اتخذ بمعنى همزة الانكار و القول مقدر اى اتقولون

قوله تعالى او من همزة الانكار و واو العطف لجملة اى يجعلون

قوله تعالى لولا اى هلا

قوله تعالى سخريا الياء للنسب اى مسخرا فى العمل له بالاجرة و قرئ بكسر السين

قوله تعالى لبيوتهم بدل من لمن سقفا بفتح و سكون القاف و بضمهما جمعا

قوله تعالى و ان كل ذلك كلمة ان مخففة من الثقيلة لما بالتخفيف فما زائدة و بالتشديد بمعنى الا فان

نافية

قوله تعالى ياليت كلمة ياء للتنبيه

قوله تعالى اذ ظلمتم اى تبين ظلمكم فهى بدل اليوم انكم علة بتقدير اللام

قوله تعالى فاما فيه ادغام نون ان الشرطية فى ما الزائدة

قوله تعالى ام منقطة بمعنى بل و همزة الاستفهام او متصلة معادلة للهمزة مطلوب بها التعيين و المعادل محذوف غالبا اى افلا تبصرون عظمتى ام تبصرون

قوله تعالى سلفا جمع سالف

قوله تعالى فلا تمترن حذف من نون الرفع للجزم و واو الضمير لالتقاء الساكنين

قوله تعالى ان تأتيم بدل من الساعة

قوله تعالى يومئذ ظرف عدو و الفصل بالمبتدا غير مانع

قوله تعالى الذين منصوب المحل نعت لعباد او على المدح

قوله تعالى و ازواجكم عطف على الضمير المستكن فى ادخلوا لوجود الفصل و تجربون حال

قوله تعالى و اكواب جمع كوب و هو اناء لا عروة له

قوله تعالى فى السماء اله بتحقيق الهمزتين و اسقاط الاولى و تسهيلها كالياء

قوله تعالى و فى الارض اله كل من الظرفين متعلق بما بعده لانه بمعنى المعبود و العائد الى الموصول محذوف

قوله تعالى و لئن لام قسم

قوله تعالى ليقولن حذف منه نون الرفع و واو الضمير

قوله تعالى و قيله كالقول و القال و المقالة مصدر فجره للعطف على الساعة و نصبه للعطف على سرهم او

مفعول مطلق لفعله المقدر

سورة الدخان مكية

قوله تعالى رب السموات بالجر بدل من ربك و الرفع خبر ثالث او استئناف

قوله تعالى ان ادوا مفسرة او بان بناء على جواز دخول المصدرية على الامر

قوله تعالى عباد الله مفعول ادوا او منادى مضاف

قوله تعالى ان هؤلاء اى بان

قوله تعالى فاسر بقطع الهمزة من الاسراء و وصلها من سرى

قوله تعالى كذلك خبر مبتدا محذوف

قوله تعالى من فرعون بدل من العذاب او حال

قوله تعالى لاعبين حال

قوله تعالى يوم بدل من يوم الفصل

قوله تعالى كالمهل خبر ثان يغلى بالفوقانية خبر ثالث و بالتحتانى حال من مهل

قوله تعالى فاعتلوه فكسر التاء و ضمها

قوله تعالى متقابلين حال كذلك خبر لمبتدا محذوف

قوله تعالى امنين حال

قوله تعالى فضلا مفعول مطلق او مفعول له

سورة الجاثية مكية

قوله تعالى من الله خبر تنزيل

قوله تعالى بالحق بنتلوا او حال عن فاعله او مفعوله و نتلوها جملة حالية عاملها معنى الاشارة

قوله تعالى منه حال مفعول سخر فجميعا تأكيد للمفعول او الظرف خبر لمحذوف و جميعا حال له

قوله تعالى قل للذين حذف المقول لدلالة الجواب عليه

قوله تعالى افرأيت اى اخبرنى فهنا مجاز مرسل من قبيل ذكر السبب و هو الرؤية و ارادة المسبب و هو

الخبر و مجاز مستعار بذكر المشبه به و هو الاستفهام هنا و ارادة المشبه و هو الامر بجامع وجود مطلق

الطلب فى كل

قوله تعالى ام بمعنى بل احسب و الهمزة للانكار

قوله تعالى سواء بالنصب بدل او حال من الكاف و ما بعده مرتفع به على الفاعليه لاعتماده و بالرفع هو

خبر ما بعده و الجملة بدل الكاف

قوله تعالى افرأيت من يقدر المفعول الثانى بنحو ايهتدى

قوله تعالى افلا تذكرون فيه ادغام احدى التائين فى الذال

قوله تعالى بينات حال

قوله تعالى يومئذ بدل يوم

قوله تعالى و الساعة بالرفع على الابتدا و النصب عطفا على اسم ان

قوله تعالى ننساكم ان نترككم فهنا مجاز مرسل من قبيل ذكر المسبب بالسبب
قوله تعالى فله الحمد جاز ان تكون هذه الاخبار مجازا عن الامر و الافيد ان تكون كناية عنه
قوله تعالى لا يخرجون بالبناء للمفعول و الفاعل

من الجزء السادس و العشرين سورة الاحقاف مكية

قوله تعالى من الله خبر تنزيل
قوله تعالى ارأيتم اى اخبرونى
قوله تعالى ما تدعون مفعول اول و الثانى ما ذا خلقوا ارونى تأكيد او بدل لارأيتم
قوله تعالى ام يقولون كلمة ام منقطعة
قوله تعالى ما يفعل ما اما موصولة منصوبة او استفهامية مرفوعة كما فى البيضاوى فادرى على الاول متعدد
الى واحد و على الثانى الجملة سادة مسد مفعوليه اذ رفع الاستفهامية بالابتداء و ما بعدها الخبر و هى
معلقة لادرى عن العمل كذا فى المزيل
قوله تعالى و كفرتم الجملة حال
قوله تعالى ان الله الجملة دالة على جواب محذوف للشرط
قوله تعالى جزاء منصوب على المصدر بفعله المقدر
قوله تعالى احسانا و فى قراءة حسنا
قوله تعالى فى اصحاب الجنة حال
قوله تعالى اف مصدر او اسم فعل او صوت دال على التضجر
قوله تعالى و ليوفيههم و فى قراءة بالنون
قوله تعالى من شئ فى محل النصب على المصدر او المفعول به اى شيئا من الاغناء او شيئا من العذاب و
كلمة من زائدة

قوله تعالى اتخذوا المفعول الاول محذوف و الثانى هو قربانا و الهة بدل منه او الثانى هو الهة و قربانا حال او مفعول له

قوله تعالى بقادر خبر ان و زيدت الباء فى المثلث لانه فى قوة اليس الله فلذا اجاب عنه ببلى

سورة محمد ﷺ مدنية

قوله تعالى من ربهم الظرف حال من ضمير الحق و الجملة اعتراضية

قوله تعالى فاذا عامله هو عامل المصدر لا نفسه على قول لانه مؤكد كذا فى المزيل و الاعراب و الكشف نحو ضربا زيدا و قيل العامل المصدر النائب عن الفعل

قوله تعالى ذلك خبر مبتدا مقدر

قول تعالى قتلوا و فى قراءة قاتلوا

قوله تعالى فتعسا مفعول مطلق و الجملة خبر الذين

قوله تعالى فيها انهر خبر مثل بمعنى صفة

قوله تعالى كمن خبر مبتدا مقدر

قوله تعالى انفا بالمد و القصر منصوب على الظرفية او الحالية

قوله تعالى ان تأتيمهم بدل اشتمال من الساعة

قوله تعالى فلو صدقوا جملة لو جواب اذا و الفاء غير مضر او الجواب محذوف

قوله تعالى اسرارهم بكسر الهمزة مصدر و بفتحها جمع سر

قوله تعالى و لتعرفنهم الواو لقسم محذوف و ما بعدها جوابه

قوله تعالى و لنبلونكم بالنون و الياء فى الافعال الثلاثة

قوله تعالى الى السلم بفتح السين و كسرهما

سورة الفتح مدنية

قوله تعالى ليدخل متعلق بمحذوف اى امر بالجهاد

قوله تعالى ظن السوء بفتح السين و ضمها فى المواضع الثلاثة

قوله تعالى لتؤمنوا بالتاء و الياء فيه و فى المواضع الثلاثة

قوله تعالى فسيؤتيه و بالياء و النون

قوله تعالى ضرا بفتح الضاد و ضمها

قوله تعالى بورا جمع بائر

قوله تعالى كلام الله و في قراءة كلم الله بكسر اللام

قوله تعالى تقاتلونهم حال مقدرة

قوله تعالى يدخله بالياء و النون

قوله تعالى يعذبه بالياء و النون

قوله تعالى و لتكون اى الغنيمة المعجلة و الكفة عطف على مقدر

قوله تعالى و اخرى صفة مغانم مقدر مبتدا

قوله تعالى سنة الله مصدر مؤكد

قوله تعالى بما تعملون بالتاء و الياء

قوله تعالى و الهدى عطف على كم معكوفاً حال

قوله تعالى و لولا جواب لولا محذوف

قوله تعالى ان تطوهم بدل اشتمال من هم

قوله تعالى حمية الجاهلية بدل من الحمية

قوله تعالى بالحق متعلق بصدق او حال من الرؤيا

قوله تعالى مبتدا رسول الله خبره و الذين معه مبتدا اشداء خبره و رحماء خبر ثان او محمد مبتدا رسول الله

عطف بيان و الذين عطف على محمد و الخبر اشداء و الرحماء

قوله تعالى شطاه بسكون الطاء و فتحها

قوله تعالى منهم لبيان الجنس لا للتبويض

سورة الحجرات مدنية

قوله تعالى فتبينوا و في قراءة فتثبتوا من الثبات

قوله تعالى فسوق مبتدا خبره بئس الاسم او خبر لمبتدا محذوف

قوله تعالى و لا تجسسوا حذف منه احدى التائين

قوله تعالى لا يلتكم و فى قراءة لا يأتكم بالهمزة و ابداله الفا

قوله تعالى بما تعملون بالتاء و الياء

سورة ق مكية

قوله تعالى فى امر مريچ فى اسناد الاضطراب الى الامر مجاز عقلى

قوله تعالى و الارض عطف على محل الى السماء او النصب باضمار العامل على شريطة التفسير

قوله تعالى تبصرة و ذكرى النصب على المفعول له او بفعل مقدر فى لفظهما او على الحال من الفاعل او

المفعول

قوله تعالى باسقات طولا حال مقدرة

قوله تعالى رزقا مفعول له او حال

قوله تعالى و نحن اقرب اليه جاز ان يكون هنا مجاز بالارسال من قبيل ذكر السبب الذى هو القرب المكانى

هنا و ارادة المسبب اذى هو العلم و التصرف

قوله تعالى كذبت تأنيث الفعل لمعنى القوم

قوله تعالى و نعلم حال بتقدير نحن ما مصدرية توسوس به الباء زائدة ان كان توسوس متعديا او للتعدية

ان كان لازما و الضمير للانسان او كلمة ما موصولة

قوله تعالى بالحق الباء للتعدية

قوله تعالى يوم منصوب باذكر او بظلام

قوله تعالى توعدون بالتاء و الياء

قوله تعالى و ادبار بفتح الهمزة جمع دبر و بكسرها مصدر ادبر

قوله تعالى تشقق بتخفيف الشين و تشديدها بادغام التاء الثانية فيها

قوله تعالى حشر عليها يسير قدم الظرف لاختصاص اليسر على الله و لا كلام فى الفصل بين الموصوف و

الصفة بمتعلقها و انما الكلام فى الفصل بالاجنبى

سورة الذاريات مكية

قوله تعالى ذروا مصدر

قوله تعالى وقرأ مفعول

قوله تعالى يسرا حال

قوله تعالى قتل الخراصون هنا استعارة مكنية و تخيلية حيث شبه من فاتته السعادة الآخرة بمن فاتته الحياة الدنيوية و طوى ذكر المشبه به و اشار اليه بذكر شئ من لوازمه على طريق الاستعارة التبعية و هو القتل فإثباته تخيل

قوله تعالى ما يهجعون كلمة ما زائدة و يهجعون خبر كان و قليلا ظرف للخبر و من الليل صفة الظرف
قوله تعالى مثل ما بالرفع مع المضاف اليه صفة حق و ما زائدة و في قراءة بالفتح لاضافته الى غير متمكن نحو كلها و قلها فالرفع باعتبار المحل او محلا منصوب صفة مفعول متعلق او انه لحق حقا مثل او حال من المستكن في حق

قوله تعالى في صرة اى صيحة حال اى جاءت صائحة او اقبلت بمعنى اخذت

من الجزء السابع والعشرين

قوله تعالى و من كل متعلق بقوله خلقنا

قوله تعالى تذكرون بحذف احدى التائين

قوله تعالى كذلك صفة مصدر قالوا و من لم يجوز عمل ما بعد ما النافية في ما قبل قال انه خبر لمخذوف
اى امر الامم الماضية مثل ذلك التكذيب في حق النبي ثم فسر

سورة الطور مكية

قوله تعالى يوم تمور معمول لواقع

قوله تعالى يوم يدعون بدل من يوم تمور

قوله تعالى و وقاهم عطف على اتاهم و كلمة ما مصدرية

قوله تعالى هنيئا حال

قوله تعالى كاسا مجاز مرسل باعتبار ذكر المحل و ارادة الحال و مستعار باعتبار جام اللذة

قوله تعالى الحقنا خبر الذين

قوله تعالى و ما التناهم بفتح اللام و كسرهما

قوله تعالى ام يقولون كلمة ام منقطعة

قوله تعالى و ادبار مصدر

سورة النجم مكية

قوله تعالى ما كذب بالتخفيف و التشديد

قوله تعالى اذ معمولة لراه او زاغ عند من يجوز تقديم ما بعد ما النافية عليها اذا كان ظرفا

قوله تعالى افرأيت المفعول الاول اللات و ما عطف عليه و الثانى محذوف

قوله تعالى ام منقطعة بمعنى بل الاضرائية و همزة الانكارية

قوله تعالى الا اللهم اللهم بمعنى القلة و الصغر و القرب فالاستثناء منقطع اى لكن الصغائر مغفورة او

متصل اى الا القليل من الجائر و جا ز ان يكون الا بمعنى غير صفة و حرف التعريف فى الموصوف

للجنس فهو فى حكم النكرة

قوله تعالى و اكدى استعارة تبعية تصريحية

قوله تعالى اعنده باعتبار الجملة مفعول ثان لرأيت

قوله تعالى ام بمعنى بل

قوله تعالى الا تزر كلمة ان مخففة من الثقيلة مع ما عطف عليها فى محل الجر بدل ما او الرفع خبر مبتدا

محذوف او النصب بفعل مضمير

قوله تعالى و ان ليس كلمة ان مخففة من الثقيلة

قوله تعالى و ان الى بالفتح على العطف و الكسر على الاستيناف و كذا ما بعدها

قوله تعالى النشأة بالمد و القصر

قوله تعالى و ثمودا بالصرف اسم للاب و بلا صرف اسم للقبيلة ففيه العلمية و التأنيث

سورة قمر مكية

قوله تعالى مزدجر اسم مصدر او اسم مكان و الدال بدل من تاء الافتعال و ما موصولة او موصوفة حكمة

خبر مبتدا محذوف او بدل من ما او من مزدجر

قوله تعالى فما تغن كلمة ما نافية او استفهامية للانكار و هى على الثانى مفعول مقدم سواء كان مفعولا به
اى فای شئ او مفعولا مطلقا اى فای غناء تغن النذر جمع نذير بمعنى منذر و من لم يجوز فعليا بمعنى
مفعل قال النذير مصدر بمعنى الانذار

قوله تعالى عيونا تمييز محول عن المفعول او عن الفاعل

قوله تعالى و دسر جمع دسار (ككتب و كتاب)

قوله تعالى جزاء منصوب بفعل مقدر

قوله تعالى و كيف خبر كان

قوله تعالى انا كل شئ منصوب بفعل يفسره ما بعده و فى قراءة بالرفع مبتدا و الخبر خلقناه

سورة الرحمن مكية

قوله تعالى يخرج بالبناء للفاعل و المفعول

قوله تعالى فاذا جوابه محذوف

قوله تعالى متكئين حال عامله محذوف او منصوب على المدح للخائفين

قوله تعالى على رفرف جمع رفرفة اى بسط او وسائد

سورة واقعة مكية

قوله تعالى اذا رجت بدل من اذا الاولى

قوله تعالى فاصحب الميمنة مبتدا ما اصحاب الميمنة خبر

قوله تعالى و السابقون مبتدا السابقون تأكيد و الخبر اولئك

قوله تعالى على سرر خبر ثلة و ما عطف عليها

قوله تعالى و لا ينزفون بكسر الزاء من الافعال و فتحها بزنة المجهول من المجرد

قوله تعالى عين كسر العين لمجانسة الياء جمع عيناء

قوله تعالى جزاء على المفعول له او المصدر

قوله تعالى سلا ما سلا ما بدل قيلا او نعته

قوله تعالى عربا بضم الراء و سكونها

قوله تعالى من زقوم بيان للشجر

قوله تعالى شرب بضم الشين و فتحها مصدر الهيم جمع

قوله تعالى قدرنا بالتشديد و التخفيف

قوله تعالى النشأة بفتح الشين و فى قراءة بسكونها

قوله تعالى فظلمت اصله ظللم بكسر اللام فحذفت تخفيفا تفكهون حذف منه احدى التائين

قوله تعالى فسبح باسم فى بعض التفاسير عن الفقهاء ان من وجد اسم الله تعالى مكتوبا فى ورقة فى قدرة و تركه فقد كفر

قوله تعالى فلولا ان تأكيد للولا الاولى و العامل فى اذا ترجعون و هو المحضض عليه

قوله تعالى فروح اى فله روح هل الجواب لا ما اولان او لهما اقوال

سورة الحديد

قوله تعالى سبح لله اللام زائدة للتأكيد او اصلية للتعليل اى فعل التسبيح لاجل رضا الله تعالى

قوله تعالى و هو معكم جاز ان يكون هنا مجاز على الارسال بذكر السبب و المعية المكانية و ارادة المسبب و هو المعية العلمية

قوله تعالى و ما لكم مبتدا و خبر لا تؤمنون بالله حال و الرسول يدعوكم الواو للحال فهنا حالان متداخلان

قوله تعالى و قد اخذ على بناء المعلوم و فى قراءة على بناء المجهول

قوله تعالى و كلا و فى قراءة بالرفع على الابتدا

قوله تعالى انظرونا و فى قراءة بفتح الهمزة و كسر الظاء اى املونا

قوله تعالى فاليوم لا يؤخذ بالياء و التاء

قوله تعالى و ما نزل بالتخفيف و التشديد

قوله تعالى ان المصدقين بتشديد الصاد من التصديق و فى قراءة بتخفيفها من التصديق

قوله تعالى لكيلا كلمة كى ناصبة للفعل بمعنى ان

قوله تعالى بالغيب حال عن مفعول ينصره او فاعله

قوله تعالى لئلا يعلم كلمة لا زائدة

قوله تعالى ان لا يقدر ان كلمة ان مخففة ان انهم

من الجزء الثامن والعشرين

سورة المجادلة مدنية

قوله تعالى يظاهرون من المفاعلة و في قراءة من التفاعل خذفت التاء و في قراءة يظهرون اصله يتظاهرون

من التفعّل ادغمت التاء في الظاء

قوله تعالى الا اللأئى بهمزة و ياء و بلا ياء

قوله تعالى لولا اى هلا

قوله تعالى فى المجالس و فى قراءة فى المجلس

قوله تعالى يفسح الله مجزوم فى جواب الامر الواقع جوابا للشرط

قوله تعالى فانثروا بضم الشين فيهما و فى قراءة بكسرها

سورة الحشر مدنية

قوله تعالى حصونهم فاعل مانعتم او مبتدأ له و الكل على الوجهين خبر ان

قوله تعالى الرعب بسكون العين و ضمها

يخربون بالتشديد و التخفيف

قوله تعالى كيلا يكون كى بمعنى اللام و ان مقدرة بعدها

قوله تعالى للفقراء بدل من لذى القربى و ما عطف عليه

قوله تعالى لئن اخرجتم اللامات الاربعة المذكورة و الخامسة المقدرة موطئة لقسم محذوف

قوله تعالى و قوتلتم حذف منه اللام الموطئة

قوله تعالى ليولن استغنى بجواب القسم المقدر عن جواب الشرط فى المواضع الخمسة

قوله تعالى جدر و فى قراءة جدار بالافراد اى السور

قوله تعالى كمثل خبر مبتدأ محذوف اى صفة بنى النضير فى سوء عاقبتهم كمثل الذين و هم اهل البدر

قوله تعالى كمثل الشيطان خبر مبتدا محذوف اى صفة المنافقين مع بنى نضير كمثل آه

سورة الممتحنة مدنية

قوله تعالى ان كنتم جواب شرط دل عليه لا تتخذوا

قوله تعالى يفصل بالبناء للفاعل و المفعول تخفيفا و تشديدا

قوله تعالى اسوة بضم الهمزة و كسرهما فى الموضعين

قوله تعالى الا قول مستثنى من اسوة

قوله تعالى لقد جواب قسم مقدر

قوله تعالى لمن بدل بعض

قوله تعالى ان تبروهم بدل اشتمال من الذين اى لا ينهاكم عن برهم

قوله تعالى ان تولوهم بدل اشتمال من الذين

قوله تعالى و لا تمسكوا بالتخفيف و التشديد

قوله تعالى يا ايها الذين امنوا لا تتولوا هنا بلاغة من قبيل رد العجز عن الصدر حيث ختم السورة بمثل ما

افتتحها به و هو النهى عن موالاة الكفار

قوله تعالى من اصحب القبور صفة الكفار بكون الظرف للاستقرار او لغو يتعلق بيئس

سورة الصف مدنية

قوله تعالى نور الله اى شرعه فهنا استعارة تصريحية و فى الاطفاء ترشيح

قوله تعالى مقتا تمييز

قوله تعالى ان تقولوا فاعل كبر

قوله تعالى صفا حال

قوله تعالى و قد تعلمون الجملة حال

قوله تعالى هذا سحر و فى قراءة ساحر

قوله تعالى ليطفؤا منصوب بان مقدرية و اللام مزيدة او للتعليل

قوله تعالى تنجيكم بالتخفيف و التشديد

قوله تعالى يغفر جواب شرط مقدر او جواب الامر المذكور بلفظ الخبر للاستعارة على المبالغة
قوله تعالى انصار الله بالاضافة و في قراءة بتنوين الراء

سورة الجمعة مدنية

قوله تعالى و ان كانوا ان هو المخففة بدلالة اللام
قوله تعالى و آخرين مجرور عطف على الاميين او منصوب عطف على المفعول يعلم
قوله تعالى بئس مثل المخصوص بالذم محذوف اى هذا المثل
قوله تعالى ان كنتم صادقين اى فى زعمكم هذا فالشرط الاول قيد فى الثانى
قوله تعالى فانه الفاء زائدة
قوله تعالى من يوم بمعنى فى او بيان و تفسير لاذ

سورة المنافقون مدنية

قوله تعالى خشبا بسكون الشين و ضمها
قوله تعالى لووا بالتشديد و التخفيف
قوله تعالى سواء عليهم اى لا يلتفتون اليه و لن يغفر الله مفعول له و الهمزة فى استغفرت و ان كانت هنا
للتسوية الا انها كانت فى الاصل للاستفهام استغنى بها عن همزة الوصل
قوله تعالى لولا بمعنى هلا او لا زائدة و لو للتمنى
قوله تعالى فاصدق بادغام التاء فى الاصل فى الصاد

سورة التغابن مكية

قوله تعالى ان لن كلمة ان مخففة اى انهم
قوله تعالى و يدخله و فى قراءة بالنون فى الفعلين
قوله تعالى خيرا مفعول فعل مقدر او انفقوا او حال او نعت مصدر محذوف او خبر يكن مقدرة جواب
الامر

سورة الطلاق مدنية

قوله تعالى و اللأئى بهمزة و ياء و بلا ياء فى الموضعين
 قوله تعالى من وجدكم عطف او بدل مع تقدير مضاف اى امكنة سعتكم لا ما دونها
 قوله تعالى و كاين هى كاف الجر دخلت على اى بمعنى كم
 قوله تعالى نكرا بسكون الكاف و ضمها
 قوله تعالى الذين نعت للمنادى او بيان له
 قوله تعالى رسولا منصوب بفعل مقدر
 قوله تعالى لتعلموا متعلق بمحذوف او بخلق او يبتذل

سورة تحریم مدنية

قوله تعالى ان تتوبا جواب شرط محذوف
 قوله تعالى و جبريل عطف على محل اسم ان
 قوله تعالى ان يبدله بالتخفيف و التشديد جواب عسى و الجملة جواب الشرط
 قوله تعالى ما امرهم بدل لفظ الجلالة فما مصدرية
 قوله تعالى توبة نصوحا بفتح النون صيغة مبالغة

من الجزء التاسع و العشرين

سورة الملك مكية

قوله تعالى ليلوكم استعارة تبعية و تمثيل باعتبار
 قوله تعالى بمصايح استعارة مصرحة
 قوله تعالى تميز و قرأ تميز على الاصل
 قوله تعالى فسحقا بسكون الحاء و ضمها
 قوله تعالى ذلولا فى لفظ الذلول استعارة تحقيقية مصرحة و فى المناكب تخيلية
 قوله تعالى ان يخسف بدل من من وقس عليه قوله تعالى ان يرسل قوله تعالى ام من قوله تعالى ان امسك
 قوله تعالى على صراط مستقيم هنا استعارة تحقيقية
 قوله تعالى فستعلمون بالتاء و الياء

سورة القلم مكية

قوله تعالى بايكم المفتون مصدر مبتدا مؤخر مع خبره المقدم في محل نصب معمول لما قبل مع التعليق باداة الاستفهام

قوله تعالى فيدهنون عطف على تدهن داخل في حيز لو المصدرية او باعتبار مبتدا جواب التمني المفهوم من ودوا

قوله تعالى ان كان بتقدير لام الجارة متعلق بلا تطع او بمدلول قال اساطير الاولين لا به لان ما بعد الشرط لا يعمل فيما قبله

قوله تعالى ان اغدوا كلمة ان مفسرة او مصدرية

قوله تعالى لولا اي هلا

قوله تعالى ياويلنا كلمة يا للتنبيه او للنداء

قوله تعالى خاشعة حال من فاعل يدعون او لا يستطيعون

قوله تعالى ليزلقونك بضم الياء من ازلقه ازلاقا او فتحها من زلقه زلقا

سورة الحاقة مكية

قوله تعالى ما استفهام فتفخيم شأنها مبتدا الحاقة خبر بوضع الظاهر موضع المضمرة والجملة خبر الحاقة الاولى

قوله تعالى ادريك مع مفعوليه خبر ما

قوله تعالى و من قبله وفي قراءة بكسر القاف و فتح الموحدة

قوله تعالى لا تخفى بالتاء والياء

قوله تعالى كآبيه اصله كآبى فادخلت هاء السكت لتظهر فتح الياء و كذا في البواقى

قوله تعالى هنيئا اي متهنين او صفة لمصدر محذوف اي اكلا و شربا هنيئا او مصدر فعل محذوف اي هنتم هنيئا

قوله تعالى يا للتنبيه او للنداء لمنادى محذوف

قوله تعالى فاسلكوه الفاء غير مانعة من عمل الفعل بالظرف المقدم

قوله تعالى فلا اقسم كلمة لا زائدة اورد لكلام المشركين او المراد عدم القسم لظهور الامر
قوله تعالى من احد اسم ما و كلمة من زائدة لتأكيد النفي و منكم حال من احد و الخبر حاجزين

سورة معارج مكية

قوله تعالى من الله معمول واقع
قوله تعالى لو يفتدى كلمة لو مصدرية
قوله تعالى يومئذ بكسر الميم و بفتحها باكتساب البناء من المضاف اليه
قوله تعالى فما مبتدا الذين خبر

سورة النوح ة مكية

قوله تعالى ان انذر كلمة ان مصدرية او مفسرة
قوله تعالى ان اعبدوا كلمة ان مصدرية او مفسرة
قوله تعالى ليلا و نهارا كناية عن الدوام
قوله تعالى مما كلمة ما زائدة للتأكيد و تعظيم الخطايا
قوله تعالى ديارا اى احدا يدور فى الارض او نازل دار و اصله ديوار ففعل به ما فعل بسيد

سورة الجن مكية

قوله تعالى فلا يخاف بتقدير هو بعد الفاء ليكون جملة اسمية و الا لحذفت الفاء و جزم المضارع جوابا
للشرط

قوله تعالى يسلكه بالياء و النون
قوله تعالى الا بلاغا استثناء من مفعول املك و ما بينهما اعتراض او الاستثناء منقطع اى لكن الابلاغ
هو الذى لى اجارة و الاتحاد

قوله تعالى عددا تمييز محول عن مفعول احصى او حال او مصدر

سورة مزمل مكية

قوله تعالى نصفه بدل من قليلا

قوله تعالى تبتيلا مصدر بتل

قوله تعالى و المكذبين عطف على المفعول او مفعول معه

قوله تعالى و ما شرطية و تجدوه جوابه و عند الله ظرف لتجدوه او حال من الهاء و خيرا المفعول الثانى و المراد خير مما خلفتم فتقدير من هنا يمتنع دخول ادات التعريف اى ال عليه فاشبه المعرفة فلا يقال ان ضمير الفصل لا يقع الا بين المعرفتين و هنا قد وقع بين المعرفة و النكرة

سورة المدثر مكية

قوله تعالى المدثر اصله المتدثر ادغمت التاء فى الدال

قوله تعالى تستكثر بالرفع منصوب المحل حال

قوله تعالى فذلك مبتدا يومئذ بدل او ظرف الخبر يوم عسير خبر و الجملة دالة على عامل اذا

قوله تعالى و من خلقت عطف على المفعول او مفعول معه وحيدا حال من الياء او التاء او من من او ضميره المحذوف

قوله تعالى اذ ادبر بسكون الذال بعدها همزة اى معنى و ذهب و فى قراءة بفتح الذال فدبر بمعنى جاء بعد النهار

قوله تعالى فما مبتدا لهم باعتبار متعلق به خبره و معرضين حال عن ضمير فى الخبر

قوله تعالى و ما يذكرون بالياء و التاء

سورة قيمة مكية

قوله تعالى و لو القى هنا استعارة تبعية حيث شبه المجى بالعدر بالقاء الدلو فى البئر و اشتق من الالتقاء القى بمعنى جاء

قوله تعالى لا اقسم كلمة لا زائدة فى الموضعين و جواب القسم دل عليه يحسب

قوله تعالى قادرين حال من فاعل الفعل المقدر المدلول عليه بحرف الايجاب اى بلى نجمعها قادرين

قوله تعالى ليفجروا اللام زائدة و النصب بان المقدرة

قوله تعالى برق بكسر الراء و فتحها

قوله تعالى بصيرة الهاء للبالغة

قوله تعالى اذا العامل

قوله تعالى اولى لك كلمة اسم فعل و اللام للتبيين

سورة الدهر مدنية

قوله تعالى نبئليه جملة مستأنف او حال

قوله تعالى من كأس مجاز على الارسال من قبيل تسمية الحال باسم محل

قوله تعالى عينا بدل من كافورا

قوله تعالى يوما عبوسا فى اسناد العبس الى الظرف مجاز عقلى كنهاره صائم

قوله تعالى متكئين حال من مرفوع ادخلوها المقدرة او من اول مفعول جزاء

قوله تعالى ودانية عطف على محل لا يرون اى غير رائيين حال داخلية فى متكئين او مترادفة له

قوله تعالى و اذا رأيت اى وجدت منك الرؤية ترك المفعول و نزل الفعل منزلة اللازم ليعم و ثم

منصوب على الظرفية و رأيت الثانية جواب اذا

قوله تعالى عاليهم منصوب على الظرفية باعتبار متعلق به خبر مقدم او حال من عليهم او من مفعول حسبت

او من مضاف مقدر اى رأيت اهل نعيم و فى قراءة بسكون الياء و كسر الهاء

قوله تعالى انا نحن تأكيد لاسم ان او فصل او مبتدا و نزلنا خبره و الجملة خبر ان ففى كل تقدير تكرير

الضمير مع التأكيد بان لمزيد اختصاص التنزيل

قوله تعالى و الظلمين منصوب بفعل يفسره ما بعده

سورة المرسلات مكية

قوله تعالى و المرسلات اى الرياح و الملائكة عرفا حال اى متتابعة او الملائكة للمعروف فهو مفعول له

قوله تعالى عذرا او نذرا بدلان لذكر او مفعول لهما للملقيات و قرأ بضم الذال فالنصب على الحالية على انهما

جمع

قوله تعالى كفاتا مصدر بمعنى الفاعل اى ضامة احياء مع المعطوف مفعول او كفاتا حال و احياء ثانى

مفعولى جعل

قوله تعالى فيعتذرون عطف على المنفى لا جواب النفى

قوله تعالى هنيئا حال

من الجزء الثلاثين

سورة النبأ مكية

قوله تعالى عن النبأ بيان لشان المفخم او صلة يتساءلون و عم متعلق بفعل يفسره ما بعده و قراءة عمه دالة عليه

قوله تعالى لباسا و الاصح انه تشبيه لا استعارة لان للمفعول الثانى تخبر كان و ان و الحال و الصفة حكم الخبر

قوله تعالى يوم ينفخ بدل من يوم الفصل او عطف بيان

قوله تعالى و فتحت السماء بالتشديد و التخفيف

قوله تعالى ابوابا اى ذات ابواب او لكثرة الشقوق كأن الكل ابواب

قوله تعالى حدائق بدل من مفازا او بيان له

قوله تعالى و لا كذابا بالتخفيف اى كذبا و بالتشديد اى تكذبا لغيره

سورة النازعات مكية

قوله تعالى يوم منصوب بمحذوف هو جواب القسم

قوله تعالى تتبعها حال من الراجفة

قوله تعالى اذ ناداه معمول حديث لا اتيك لاختلاف الوقتين

قوله تعالى متاعا منصوب على المصدرية او مفعول له

قوله تعالى يوم بدل اذا وجوبها محذوف دل عليه

قوله تعالى فاما من فهو لتفصيل ذلك المحذوف

سورة عبس مكية

قوله تعالى ان جاءه بتقدير اللام علة التوالى على قول البصريين و علة عبس على قول الكوفيين و هذا هو الحال فى مواضع التنازع

قوله تعالى و ما يدريك ما استفهامية مبتدا و جملة يدريك خبره و الكاف مفعول اول و جملة الترجى سادت مسد المفعول الثانى

قوله تعالى يزكى فيه ادغام التاء فى الاصل فى الزاى او يذكر فيه ادغام التاء فى الاصل فى الذال

قوله تعالى فتنفعه بالنصب جواب الترجى و فى قراءة العامة بالرفع عطفا على يذكر

قوله تعالى تصدى بتخفيف الصاد على حذف احدى التائين و فى قراءة بتشديدها بادغام التاء الثانية فى الاصل فيها

قوله تعالى يسعى حال فاعل جاء و هو يخشى حال فاعل يسعى

قوله تعالى فى صحف خبر ثان لانها و ما قبله اعتراض

قوله تعالى ما اكفره استفهام توبيخ من اى شئ خلقه استفهام تقرير

قوله تعالى يوم بدل اذا و جوابها دل عليه لكل امرئ

سورة التكويد مكية

قوله تعالى كورت المراد بالتكويد ذهاب النور على ان يكون المجاز فى الطرف مع المجاز فى الاسناد او تقدير المضاف كما فى الكمالين

قوله تعالى علمت جواب اذا اول السورة و ما عطف عليها

قوله تعالى و ما صاحبكم عطف على انه لقول و هو جواب القسم على ان يكون لا زائدة

قوله تعالى لمن شاء بدل من العالمين

سورة الانفطار مكية

قوله تعالى علمت جواب اذا و ما عطف عليها

قوله تعالى يوم لا تملك منصوب بمضمر و فى قراءة بالرفع بدل يوم الدين او خبر مبتدا محذوف

سورة المطففين مكية

قوله تعالى الذين بدل او بيان

قوله تعالى يوم بدل من محل ليوم فناصبه مبعوثون

قوله تعالى عينا نصبه على الحال او باعنى مقدرا

سورة الانشقاق مكية

قوله تعالى اذا جوابها و ما عطف عليها محذوف

قوله تعالى ان لن كلمة ان مخففة اى انه

قوله تعالى لتركن حذفت نون الرفع لتوالى الامثال و الواو لالتقاء الساكنين

سورة البروج مكية

قوله تعالى قتل دعاء دل على جواب القسم او هو الجواب و حذف اللام و قد

قوله تعالى فرعون و ثمود بدل من الجنود

سورة الطارق مكية

قوله تعالى ما الطارق الجملة مفعول ثان لا درى و الجملة الفعلية خبر لما الاولى

قوله تعالى من ماء دافق مجاز عقلى لاسناد الدفق الى

قوله تعالى ان كل جواب القسم فان نافية و لما مشددا بمعنى الا و فى قراءة بتخفيف ما فهى زائدة و ان مخففة و اللام فارقة

قوله تعالى من بين الصلب و الترائب كناية عن جميع البدن

سورة الاعلى مكية

قوله تعالى الا على مجرور بكسرة مقدرة على الالف صفة رب لا منصوب بفتحة مقدرة صفة للاسم مع جعل الذى رب لما يلزم عليه من الفصل بين الصفة و الموصوف بصفة غيره نحو جاءنى غلام هند العاقل الحسنة

سورة الغاشية مكية

قوله تعالى وجوه مجاز مرسل من قبيل ذكر الكل باسم الجزء

قوله تعالى تصلى بفتح التاء و ضمها

سورة الفجر مكية

قوله تعالى و الوتر بفتح الواو و كسرهما

قوله تعالى هل فى ذلك قسم لذى حجر كناية على تعظيم المقسم عليه و تأكيد
قوله تعالى ارم عطف بيان او بدل و منع الصرف باعتبار العلمية و التأنيث القبيلة
قوله تعالى صفا صفا حال

قوله تعالى يتذكر جواب اذا المبدل منه ليومئذ
قوله تعالى راضية مرضية حالان

سورة البلد مكية

قوله تعالى و انت حل جملة اعتراضية او حالية عن البلد
قوله تعالى ان لن يقدر كلمة ان مخففة من الثقيلة
قوله تعالى ان لم كلمة ان مخففة ايضا
قوله تعالى لم نجعل استفهام تقرير
قوله تعالى و ما ادريك جملة اعتراضية بين المبين و البيان او المبدل منه و البدل
قوله تعالى ثم كان عطف على اقتحم

سورة الشمس مكية

قوله تعالى و القمر اذا كلمة اذا فى الثلاثة لمجرد الظرفية و العامل فيها فعل القسم
قوله تعالى قد افلح جواب القسم و طول الكلام عوض عن اللام المحذوفة

سورة الليل مكية

قوله تعالى و الليل اذا كلمة اذا فى الموضعين لمجرد الظرفية و العامل فيها فعل القسم
قوله تعالى و ما بمعنى من او مصدرية
قوله تعالى و ما يغنى كلمة ما نافية او استفهامية

سورة الضحى مكية

قوله تعالى و لسوف الى هنا تم جواب القسم بمثبتين بعد منفيين و للام لا م الابتداء دخل على الخبر بعد
حذف المبتدأ لا للام القسم لعدم تشديد نون المضارع
قوله تعالى لم يجدك استفهام تقرير

سورة الانشراح مكية

قوله تعالى الم نشرح استفهام تقرير

سورة التين مكية

قوله تعالى ثم رددناه اسفل سافلين جاز ان يكون كناية من الهرم والضعف

سورة العلق مكية

قوله تعالى ان رآه اللام مقدرة على المفعول له واستغنى المفعول الثانى لكون الرؤية علمية فلذا جاز كون الفاعل والمفعول ضميرين لواحد

قوله تعالى ناصية كاذبة خاطئة اسناد الكذب والخطأ الى الناصية وهما لصاحبها مجاز عقلى

قوله تعالى كلا ردع للناهى لئن لام قسم

سورة القدر مكية

قوله تعالى من كل امر كلمة من بمعنى الباء السببية

قوله تعالى سلم خبر مقدم هى مبتدا جعلت سلاما لكثرة السلام فيها من الملائكة

سورة البينة مدنية

قوله تعالى من اهل الكتاب كلمة من للبيان والمشركون عطف على اهل

قوله تعالى منفكين خبر يكن اى عن كفرهم لدلالة الصلة

قوله تعالى رسول بدل من البينة

قوله تعالى ليعبدوا اى ان يعبدوا فحذفت ان وزيدت اللام

قوله تعالى خالدين حال مقدرة

سورة الزلزال مدنية

قوله تعالى يومئذ بدل من اذا و جوابها تحدث اخبارها

سورة العاديات مكية

قوله تعالى فوسطن عطف الفعل على الاسم لانه فى تأويل الفعل

قوله تعالى ان ربهم الجملة دالة على مفعول يعلم

سورة القارعة مكية

قوله تعالى ما القارعة الجملة خبر القارعة

قوله تعالى ما ادريك ما القارعة ما الاولى مبتدا و ما بعدها خبرها و الثانية و خبرها فى محل المفعول

الثانى لادرى

قوله تعالى يوم ناصبه دل عليه القارعة

قوله تعالى فى عيشة راضية فى الاسناد مجاز عقلى

سورة التكاثر مكية

قوله تعالى لو تعلمون جواب لو محذوف

قوله تعالى لترون اللام دالة على قسم محذوف فمدخولها هو الجواب حذف منه لام الفعل و عينه و القى

حركتها على الراء

قوله تعالى عين اليقين مصدر لان راى و عين بمعنى واحد

سورة الهمزة مكية

قوله تعالى فى عمد بضم الحرفين و فتحهما حال من ضمير عليهم او خبر مبتدا محذوف او صفة مؤصدة

سورة القريش مكية

قوله تعالى رحلة منصوب بايلافهم بدل من الاول من الف بالمد كامن من الافعال

سورة النصر مدنية

قوله تعالى اذا جاء فيه استعارة تبعية تصريحية

سورة اللهب مكية

قوله تعالى تبت جاز ارادة المضارع منه على طريق الكناية باعتبار النقل او على طريق المجاز ارسالا و

استعارة و كذلك فى ارادة الكل منه و فى الحمل بمعنى شلت فى ارادة انشاء الدعاء و فى قراءة ابولهب

كعلی بن ابوطالب و معاوية بن ابوسفیان لم یغیر لثلا یشکل علی السامع لکونهم مشهورا بذلك کذا فی
الکشاف فی فصار الکثایة اسماء فناسب عدم التغیر کذا فی تفسیر الکبیر
قوله تعالى حمالة الحطب جاز ان یكون فیه استعارة مصرحة شبه الخطیاء و الاوزار بالحطب بجامع ان کل
واحد منهما مبدأ الاحراق فما یأتی ترشیح لهذا المجاز
قوله تعالى حمالة منصوبة علی الشتم و الذم
قوله تعالى ما اغنی ای لن یغنی علی طریق الکثایة او المجاز ارسالا و استعارة

سورة الاخلاص مکية

قوله تعالى له و لو جعلناه ظرفا لغوا معمولا بكفوا فتقدمه عن الاسم لکونه محط القصد بالنفی و الا فحق
الظرف اللغو هو التأخیر لانه فضلة بخلاف المستقر لانه یكون خبرا او حالا فتقدمه هو الاصل لیعلم ابتداء
انه هو المحتاج الیه لا فضلة

سورة الناس مدنية

قوله تعالى ملک الناس الہ الناس بدلان او صفتان او عطفًا بیان
قوله تعالى من الجنة و الناس بیان للشیطان الموسوس او الناس عطف علی الوسواس.

,



القرء السبعة



مؤلف:

مولوى محمد سرور فيضى جيجه اى رحمۃ اللہ علیہ



مرتب:

مولوى ابوالحسن صاحب زاده

حق چاپ محفوظ و مخصوص کتابخانه مولوی محمد سرور فیضی جیجہ ای رحمۃ اللہ علیہ می باشد و هیچ مؤسسه، انتشارات و یا فردی در افغانستان و یا خارج از آن، حق ندارد بدون اجازه کتبی از ناشر، این اثر را چاپ و نشر نماید. این کار شرعاً ناجایز بوده و نیز پیگرد قانونی دارد.

القراء السبعة

♦ مؤلف: مولوی محمد سرور فیضی جیجہ ای رحمۃ اللہ علیہ

♦ مرتب: مولوی ابوالحسن صاحب زاده

♦ ناشر: مولوی ابوالحسن صاحب زاده

مرکز پخش:

- فراه، ولسوالی خاکسفید، قریہ جیجہ، کتابخانہ مولوی محمد سرور فیضی رحمۃ اللہ علیہ

تلفن: ۰۷۰۶۹۶۱۲۸۹ - ۰۷۹۸۴۶۵۸۶۹

بسم الله الرحمن الرحيم

الامام الاول: نافع المدني مات سنة ۱۶۹ علامته او راويه قالون مات سنة ۲۲۰ نام او عيسى علامته ب وورش مات سنة ۱۹۷ نام او عثمان جهت شدت بياض رنگ او ملقب بورش شد علامته ج

الامام الثاني: ابن الكثير المكي مات سنة ۱۲۰ نام او عبدالله است علامته د و راويه البزي مات سنة ۲۴۰ نام او احمد است علامته ه و قبمل مات سنة ۲۱۰ نام او محمد است علامته ز

الامام الثالث: ابو عمرو البصري مات سنة ۱۵۴ نام او كنية اوست علامته ح و راويه الدوري مات سنة ۲۵۰ نام او حفص است و دور موضع است ببغداد علامته ط و السوسي مات سنة ۲۰۲ نام او صالح است علامته ي

الامام الرابع: ابن عامر الشامي مات سنة ۱۱۸ نام او عبدالله است علامته ك و راويه هشام مات سنة ۲۴۵ علامته ل و ابن ذكران مات سنة ۲۴۲ نام او عبدالله است علامته م

الامام الخامس: عاصم الكوفي مات سنة ۱۲۸ علامته ن و راويه ابوبكر مات سنة ۱۹۴ نام او شعبه است علامته ص و حفص مات سنة ۱۹۰ شريك ابى حنيفة بود علامته ع

الامام السادس: حمزة الكوفي مات سنة ۱۵۶ علامته ف و راويه خلف مات سنة ۲۲۹ علامته ض و خلاد مات سنة علامته ق

الامام السابع: الكسائي الكوفي مات سنة ۱۸۹ نام او على است علامته ر و راويه ابو الحارث مات سنة ۱۴۰ نام او ليث است علامته ش و الدوري المذكور علامته في روايته عن الكسائي ت

القراءة على ثلاثة اقسام متواترة و هي ما يوافق العربية مطلقا (اي و لو كان له وجه واحد من الاعراب نحو قراءة حمزة و الارحام بالجر و لله الحمد) واحد مصاحف العثمانية لفظا (نحو قراءة

۱: قوله ابن عامر آه ابن عامر و ابو عمرو از عرب بودند و ديگران همه از موالى بودند آه ۱۲

ابن كثير جنت تجرى من تحتها الانهار بزيادة من الكائنة في مصحف ارسل الى مكة فقط) او تقديرا (قيد به ليشتمل قراءة ملك يوم الدين بالالف مع انها غير مكتوب في المصاحف لجواز ان يكون عدم الكتابة للرسم آه) و صحيحة و هي ما نقله عدل يوافق المصحف (اي العثماني) و العربية تلقته كثير من العلماء بقراءته في الصلوة و غيرها و لو مع تلقى القراءة^١ فملحق بالمتواتر و والا فلا و شاذة و هي ما يوافق العربية مع صحة الاسناد لكنه يخالف المصحف (اي العثماني) من زيادة كلمة او نقصانها المروية^٢ من بعض الصحابة رضي الله عنهم في البخارى و غيره فهذا لا يجوز ادراجه في القرآن و لا تجوز به الصلوة بخلاف استخراج المسائل على ضوابط الاصولية آه مأخوذ من كلام شيخ شمس الدين الجزرى على ما نقل عنه في الرياض مع زيادة ايضاح من الكاتب عفى عنه

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَبْطُلُوا صَدَقَاتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى كَالَّذِي يُنْفِقُ مَالَهُ رِثَاءَ النَّاسِ...﴾
[البقرة: ٢٦٤]

قوله يا ايها آه موصوف او موصول مبنى على الاول لكونه معرفة مفرد منادى و على الثانى لحذف صدر صلتها الذين فى محل الرفع اللازم لكونه مقصودا بالنداء فله الحمد ١٢
عن ابى هريرة رضي الله عنه انه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى اذا كان يوم القيمة ينزل الى العباد ليقضى بينهم و كل امة جائية فاؤل من يدعو به رجل جمع القرآن و رجل قتل فى سبيل الله و رجل كثير المال فيقول الله تعالى للقرارى الم اعلمك ما انزلت على رسولى فقال بلى يارب قال فما ذا عملت قال كنت اقوم به اناء الليل و اناء النهار فيقول الله تعالى له كذبت و تقول الملائكة كذبت و يقول الله تعالى بل اردت ان يقال فلان قارئ فقد قيل ذلك و يؤتى بصاحب المال

^١: قوله القراءة آه حمل سبعة احرف على قراءات السبعة جهل قبيح من العوام لانها على حرف واحد و هي لغة قريش و اختلفوا فيه على نحو اربعين قولاً و قيل انه من التشابهات و الاقرب ان المراد هو كيفية النطق به من ادغام (١) و تركه (٢) و تفخيم (٣) و ترقيق (٤) امالة (٥) و مد (٦) و تليين (٧) لان لغة العرب كانت مختلفة فيها و حديث اذا اختلفتم فاكتبوه بلغة قريش لا يناقض هذا لان الكتابة غير القراءة او الرخصة حصلت بعد ذلك او ان المراد ايراد الفاظ مختلفة نحو تعال و واقبل و عجل و اسرع و نسب هذا ابن عبد البر الى اكثر العلماء آه ملخص حواشى البخارى قلت ينبغى تقييده بما اذا لم يكن من اهل الهوى اراد تطبيقه بهواه بدون استشهاد من الشرع و لله الحمد و المنة ١٢ سرور

^٢: قوله المروية آه فالمنقول بطريق الاحاد مختص بمصحف ابى رضي الله عنه و بطريق المشهور بمصحف ابن مسعود رضي الله عنه (قوله ابن مسعود آه ففى مصحفه فى اليمين ثلثة ايام متتابعات فقيدوا به الاية المطلقة لشهرته قالوه الحنفية و اهل الآثار يناقشونهم فى شهرته آه ١٢ ففى مصحفه (شايد ابى رضي الله عنه) فى قضاء رمضان فعدة من ايام اخر متتابعات فلو يجوزوا تقييد المطلق به (١٢) كذا فى التلويح ١٢

فيقول الله تعالى له الم اوسع عليك حتى لم ادعك تحتاج الى احد قال بلى يا رب قال فما عملت فيما اتيتك قال كنت اصل الرحم و اتصدق فيقول الله ﷻ له كذبت و تقول الملائكة كذبت و يقول الله تعالى بل اردت ان يقال فلان جواد فقد قيل ذلك و يوتى بالذى قتل فى سبيل الله فيقول الله ﷻ له فيما قتلت فيقول يارب امرت بالجهاد فى سبيلك فقاتلت حتى قتلت فيقول الله ﷻ كذبت و تقول الملائكة كذبت و يقول الله تعالى بل اردت ان يقال فلان جرى فقد قيل ذلك ثم ضرب رسول الله ﷺ على ركبتي فقال يا ابا هريرة رضي الله عنه اولئك الثلاثة اول خلق تسعر بهم النار يوم القيمة كذا فى المعالم مع الاسناد ١٢

﴿وَإِنْ مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا نَحْنُ مُهْلِكُوهَا قَبْلَ يَوْمِ الْقِيَمَةِ أَوْ مُعَذِّبُوهَا عَذَابًا شَدِيدًا كَانَ ذَلِكَ فِي الْكِتَابِ مَسْطُورًا﴾ [بنى اسرائيل: ٥٨]

و عن مقاتل وجدت فى كتب الضحاك فى تفسيرها اما اهل مكة فيخربها الحبشة و تهلك المدينة بالجوع و البصرة بالغرق و الكوفة بالترك و الجبال بالصواعق و الرواجف و اما خراسان فعذابها ضروب و اما بلخ فيصيبهم هدة فيهلك اهلها و اما بدخشان فيخربها اقوام و اما ترمز فاهلها يموتون بالطاعون و اما صغانيان الى و اسجرد فيقتلون بقتل ذريع و اما سمرقند فيغلب عليه بنوا قنطورا فيقتلون اهلها قتلا ذريعا و كذا فرغانة و الشاش و اسيجاب و خوارزم و اما بخارا فهى ارض الجبارة فيموتون قحطا و جوعا و اما مرو فيغلب عليه عليها الرمل فيهلك بها العلماء و العباد و اما هراة فيمطرون بالحيات فتأكلهم اكلا و اما نيشابور فيصيب اهلها رعد و برق و ظلمة فيهلك اكثرهم و اما الرى فيغلب عليها الطبرية و الديلم فيقتلونهم و اما ارمنية و اذربيجان فيهلكها سنابك الخيول و الجيوش و الصواعق و الرواجف و اما همدان فالديلم يدخلها و يخربها و اما حلوان فيمر بها ريح ساكنة و هو نيام فيصبح اهلها قردة و خنازير ثم يخرج رجل من جهنية فيدخل مصر فويل لاهل دمشق وويل لاهل افريقية وويل لاهل رملة و لا يدخل بيت المقدس و اما سجستان فيصيبهم ريح عاصف اياما ثم هدة تأتيمهم و يموت فيها العلماء و اما كرمان و اصفهان و فارس فيأتيم عدوهم و صاحوا صيحة تنخل القلوب و يموت الابدان آه المدارك ١٢

قوله تعالى ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ١] اعلم ان معارف الايمان و اليقين ثلاثة الرتبة الاولى هى التقديس فاذا عرف ذاتا مقدسة فيعرف ان لا مقدس الا واحد فهو التوحيد و هى

الرتبة الثانية ثم يعرف ان الموجودات من ذلك الواحد و نعمته و الوسائط مسخرات منه فهي الرتبة الثالثة العليا و راء الاولى و الثانية و هما داخلان فيها فمن هنا عرفت معنى قوله ﷺ من قال سبحان الله فله عشر حسنات و من قال لا اله الا الله فله عشرون حسنة و من قال الحمد لله فله ثلثون حسنة فلا تظن ان هذه الحسنات بازاء تحريك اللسان بهذه الكلمات من غير حصول معانيها بالقلب بل بازاء مدلولاتها كذا في احياء العلوم في كتاب الشكر لله الحمد و المنة ١٢

قوله تعالى ﴿...وَتِلْكَ الْأَمْثَالُ لِنَاسٍ لِّعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [الحشر: ٢١] الفكر احضار معرفتين ليثمر معرفة ثالثة المعرفة الاولى هي صغرى القياس و المعرفة الثانية هي الكبرى التي هي القاعدة الاصولية فالقواعد هي القضايا الكلية التي تكون احدى مقدمتي الدليل على مسائل الشرع كقولنا هذا الحكم ثابت لانه حكم يدل على ثبوته القياس و كل حكم يدل على ثبوته القياس فهو ثابت آه ملخص التوضيح و احياء العلوم

قوله تعالى ﴿...فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانفَجَرَتْ...﴾ [البقرة: ٦٠] اى فضربه بها و يجوز ان يقدر فان ضربت بها فقد آه فعلى الاول المحذوف جملة سببية و على الثانى جزء جملة هو الشرط و مثل هذه الفاء تسمى فاء فصيحة قيل على التقدير الاول و قيل على التقدير الثانى و قيل على التقديرين آه التلخيص مع المختصر بتغير من الباب الثامن

بدانكه علماء كامگار فرموده اند كه مدار دين اسلام بر اين چهار حديث است:

كما نقل النووى رحمه الله عن ابى داود السجستانى رحمه الله

الاول: قال النبى ﷺ «من حسن اسلام المرء تركه ما لا يعنيه» من عناه الامر اذا تعلق عنايته به رواه الترمذى

الثانى: قال النبى ﷺ «والذى نفسى بيده لا يؤمن عبد حتى يحب لاختيه ما يحب لنفسه» رواه البخارى

الثالث: قال النبى ﷺ «ان الحلال بين و ان الحرام بين و بينهما مشتبهات لا يعلمهن كثير من الناس فمن اتقى الشبهات استبرأ لدينه و عرضه و من وقع فى الشبهات وقع فى الحرام كالراعى

يرعى حول الحمى يوشك ان يرتع فيه الا وان لكل ملك حمى الا وان حمى الله محارمه الا و
ان فى الجسد مضغة اذا صلحت صلح الجسد كله واذا فسدت فسد الجسد كله الا وهى القلب»
الرابع: قال النبى ﷺ «انما الاعمال بالنيات» قيل لها خامس وهو حديث ازهد فى الدنيا يحبك
الله ﷻ وازهد فى ما فى ايدى الناس يحبك الناس كما فى النووى ولا يخفى اندراجها فى الاربعة
١٢ تحرير

(ف) ولا يجوز الحال عن المبتدا والخبر اذا لم يكونا فاعلين او مفعولين معنى^١ الا عند مالك
فى التسهيل وعن المفعول فيه وله ١٢ حاشية جامى

(ف) والشرط والجزاء من قبيل الاخبار ٢٣ جامى وتركيب والجزاء قد يكون انشاء

(ف) كان فى ان كان مجزوم محلا كذا فى التركيب

وان تصوموا جملة اسمية وكذا هيات الامر ورويد زيدا جملة اسمية وقيل فعلية (لا محل لاسماء
الافعال من الاعراب كما فى الرضى) وكذا اقامم الزيدان قيل اسمية وقيل فعلية وكذا اختلفوا
فى نحو يا ايها النبى فقيل فعلية وقيل اسمية على ان الياء اسم فعل ونحو ففريقا كذبتهم وفريقا تقتلون
والانعام خلقها فعلية ونحو فى قلوبهم مرض ظرفية لو عمل الظرف والا اسمية ١٢

الامر والنهى والتمنى والترجى والعقود والنداء والعرض والتحضيض والقسم والتعجب
انشائية وكذا الشرط والدعاء (نحو بالله لافعلن كذا فاجملة الفعلية القسم مع الجملة الفعلية الجواب
انشائية كذا فى التركيب

^١: قوله معنى اه احتراز عن نحو المفعول معه والمفعول المطلق حيث جاز الحال عنهما

﴿...مَا هَذَا بَشَرًا...﴾ [يوسف: ٣١] و اذا زيدت ان مع^١ ما^٢ نحو ما ان زيد قائم^٣ او انتقض النفي بالا نحو ما زيد الا قائم^٤ او تقدم الخبر على الاسم نحو ما قائم زيد بطل العمل في ما و لا ١٢ ملخص الكافية و الجامى بزيادة من الحواشى

حتى فى الجمل حرف ابتداء و جوز شراح المفتاح كونها عاطفة و جوز آخرون كونها جارة (كذا فى المدارك فى سورة الانعام) فعمولها فى نحو حتى اذا جاؤها فتحت ابوابها مصدر الجواب العامل فى اذا و قال ابن المالك هى خارجة^٥ عن الظرفية معمولها و الجملة التى يتوهم انها جواب مستأنفة فله الحمد ١٢ المتفرقات

رب يسر^٦ و لا تعسر و تتم بالخير

اعوذ بالله انشاء كذا فى التركيب خبر صورة و انشائية معنى

بسم الله الجملة انشائية اسمية كانت او فعلية ١٢ و جاز الخبرية كذا فى التركيب

قل لا يكون^٧ المجاز الا عقليا و لو فى المفردات و قيل لا يكون الا لغويا و لو فى الجمل و المركبات فقيل فى المسند^٨ و قيل فى المسند اليه^٩ و قيل فى المعنى و الهيئة التركيبية و الاصح الراجح انه لغوى

^١: قوله ان مع آه و لا بأس بالفصل بالظرف قال الله تعالى ﴿فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ﴾ [الحاقة: ٤٧] ففى الجالين من احد هو اسم ما و من زائدة لتأكيد النفي و منكم حال من احد عنه حاجزين مانعين خبر ما آه و فى معرب القرآن و قيل هو منصوب بما و لم يعتد بمنكم فصلا و اما منكم على هذا فحال او تبين كما يكون من احد مبتدا و حاجزين خبره و جر على جوار جر لفظ احد جاز ان يكون الخبر منكم و لا يجوز ان يكون هو خبرا لما لتقدمه (قوله لتقدمه آه اى على الاسم فلا يعمل فيه كما مر و لا يخفى انه لا يلزم من نفي خبريته لما نفي خبريته مطلقا لما مر من وقوعه خبر للمبتدا ١٢) و جاز ان يكون صفة لمحذوف على الابتداء او مضمون الظرف مبتدا او هو آه العامل كالفعل بدون الاعتماد مع زيادة كثيرة ١٢

^٢: قوله مع ما آه خصت ما بهذا لعدم وجدان زيادة ان مع لا بالاستقراء فله الحمد و المنة ١٢

^٣: قوله خارجة آه اى يكون اذا اسما بمعنى الوقت لان حرف الجر انما يدخل على الاسم لا على حرف الشرط كذا فى المزيل فى سورة الانعام ١٢

^٤: قوله رب جملة انشائية مفتحة لا محل لها من الاعراب ١٢

^٥: قوله يسر آه جملة انشائية منقطعة لا محل لها من الاعراب

^٦: قوله قيل لا يكون آه و هو ان تقع اولاً فى المعنى ثم بواسطته فى اللفظ و بان يستعار الهيكل المخصوص للرجل الشجاع ثم لفظ الاسد له على انه فى ما وضع له و المذهب المنصور انه مجاز لغوى مستعمل فى غير ما وضع له كذا فى التلويح ١٢

^٧: قوله فى المسند آه على سبيل الاستعارة التبعية و اليه ذهب صاحب الكافية رحمه الله فله الحمد و المنة ١٢

^٨: قوله و قيل فى المسند اليه آه على سبيل الاستعارة الكناية و اليه ذهب السكاكى رحمه الله فالاستعارة على سبيل الكناية مجاز لغوى عنده كما هو المذهب عند الجمهور خلافا لصاحب التلخيص ١٢

في المفردات^١ والمعنى اعتبارا للهيئة التركيبية^٢ وعقل في الجمل والمركبات باعتبار الاسناد و عليه المحققون

و وجه الجميع^٣ ان النفي في الاستثناء المفرغ يتوجه الى مقدر هو مستثنى منه^٤ عام مناسب^٥ للمستثنى في جنسه^٦ وفي صفته^٧ فاذا اوجب منه شئ بالا جاء القصر^٨ آه التلخيص في باب القصر

وهذه الاربعة^٩ يجوز تقدير الشرط بعدها و ايراد الجزاء عقيبها مجزوما بان المضمره مع الشرط^{١٠} ويجوز في غيرها بقريته^{١١} كذا في التلخيص والمختصر

^١: قوله و المفردات آه يتأتى فيها الاستعارة و الارسال فلله الحمد و المنه ١٢
^٢: قوله للهيئة التركيبية آه يتأتى فيها الاستعارة و الارسال فاذا استعمل المركب في غير ما وضع له فلا بد من ان يكون ذلك بعلاقة فان كانت هي المشابهة فاستعارة و الا غيرها و هي كثير في الكلام كالجمل الخبرية التي لم تستعمل في الاخبار بل يراد بها الانشاء كذا في المختصر ١٢
^٣: قوله و وجه الجميع آه اى السبب في افادة النفي و الاستثناء القصر في ما بين المبتدا والخبر و الفاعل و المفعول و غير ذلك ١٢ مختصر ايضا
^٤: قوله و وجه الجميع آه و انما اقتصر على بيان الوجه في النفي و الاستثناء لان وجه القصر في العطف بين و انما يرجع الى النفي و الاستثناء او الى العطف و اقتصر على المفرغ لانه يرد الى غير المفرغ حالة الاظهار فيبانه بيانه ١٢
^٥: قوله مستثنى منه آه لان الا للاخراج و الاخراج يقتضى مخرجا منه فالقريته على المقدر و عمومه كلمة الا ١٢
^٦: قوله عام مناسب آه ليتناول المستثنى و غيره فيتحقق الاخراج ١٢ م
^٧: قوله في جنسه آه اى في كونه جنسه لا امر مشارك له في جنسه ١٢
^٨: قوله في جنسه آه بان يقدر في نحو ما ضرب الا زيد ما ضرب احد و في نحو ما كسوته الاجبة ما كسوته لباسا و في نحو ما جاء الا راكبا ما جاء كائنا على حال من الاحوال و في نحو ما سرت الا يوم الجمعة ما سرت وقتا من الاوقات و على هذا القياس ١٢ مختصر
^٩: قوله و في صفته آه يعنى في الفاعلية و المفعولية و الظرفية و اذا كان النفي متوجها الى هذا المقدر العام المناسب للمستثنى في جنسه و صفته فاذا الى اخره ١٢

^{١٠}: قوله جاء القصر آه ضرورة بقاء ما عداه على صفة الانتفاء ١٢ مختصر
^{١١}: قوله و هذه الاربعة آه يعنى التمنى و الاستفهام و الامر و النهى و اما العرض نحو الا تنزل بنا تصب خيرا فمولد من الاستفهام لان الهمزة فيه للاستفهام دخلت على فعل منفى و ليس هو بشئ اخر برأسه و لكن امتنع حملها على حقيقة الاستفهام للعلم بعدم النزول و اعتبر النحويون هذا الامتناع فعد الاشياء التي يضمن الشرط بعدها خمسة و لكل وجهة ١٢ ملخص التلخيص و المختصر
^{١٢}: قوله مع الشرط آه اليه ذهب الجمهور و قال الخليل انها تتضمنها معنى الشرطية عملت في الجزاء قال الرضى هذا ليس ببعيد لان الاسماء المتضمنة بمعنى الشرط اذا عملت في الشرط و الجزاء فلم لا يعمل الفعل المتضمنة له ١٢ حاشية المختصر
^{١٣}: قوله في غيرها بقريته آه اى في غير هذه المواضع التي يجزم فيها المضارع نحو استفهام ليس بعده مضارع مجزوم قال الله تعالى ﴿أَمْ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ...﴾ [الشورى: ٩] فالله هو الولي اى ان ارادوا وليا بحق و قس ١٢ حاصل التلخيص و المختصر و حواشيه

لا يقع^١ معمول في موضع لا يقع فيه^٢ عامله

لا محل لجملة المستأنفة المفتحة^٣ والمنقطعة^٤ والمعتضة^٥ والمبينة^٦ والمعلقة^٧ وجواب القسم^٨ وجملة جواب الشرط غير الجازم^٩ وجملة النتيجة^{١٠} والمعطوفة على ما لا محل له والصلة

^١: قوله لا يقع أه فلما منع عمل ما هو قبل ما يقتضى الصدارة في ما هو بعده لنقضها منع عمل ما هو بعده في ما هو قبله ايضا كما عرفت فلا تكون ما نافية (قوله فلا تكن ما نافية أه ونحو ﴿...أَذْنَاكَ مَا مِنَّا مِنْ شَهِيدٍ﴾ [فصلت: ٤٧] و ﴿...و ظَنُّوا مَا لَهُمْ مِنْ مَّجِصٍ﴾ [فصلت: ٤٨] العمل باعتبار المحل كما في الجالين والبيضاوى) في نحو ﴿...قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ [الأعراف: ٣] الا على ضعف ولا تكون كم معمول ليروا في الم يروا كم اهلكنا الا بعد اعتبار ولا يكون الظرف معمولاً للمبعوثون في قوله تعالى ﴿قَالُوا إِذَا مِنَّا وَ كُنَّا تُرَابًا وَ عِظَامًا أَعْنَا لَمَبْعُوثُونَ﴾ [المؤمنون: ٨٢] وقس ١٢ سرور رحمه الله

^٢: قوله تعالى لا يقع فيه أه ففي قوله تعالى ﴿...وَ إِنَّهُ فِي الْآخِرَةِ لَمِنَ الصَّالِحِينَ﴾ [البقرة: ١٣١] لا يعمل الصالحين في الاخرة لعدم جواز تقديم الصلة على الموصول فكذا معمولها ولهذا تمنع لام الابتداء ايضا من عمل ما بعدها في ما قبلها كما في المزيل والبيضاوى وجوز في الاعراب كون ليصبحن عاملا في عما قليل وكون لكافرون عاملا في بقاء ربهم وكذا اختلفوا في عمل ما بعد الفاء في ما قبلها ففي البيضاوى لا يلاف قريش متعلق بقوله فليعبدوا فليحمل المنع على الاصل الراجح وعدمه على الجواز والتأويل

^٣: قوله المفتحة أه هو ما لم يكن مسبوqa لكلام آخر من حيث اللفظ نحو زيد قائم او قام زيد او من حيث النية نحو راكبا جاءني زيد ١٢
^٤: قوله والمنقطعة أه هو ما يكون مسبوqa لكلام سابق مع عدم تعلقه به نحو مات فلان رحمه الله و ان العزة لله جميعا بعد ولا يحزنك قولهم وكذلك جملة معمولة لعامل ملغى لتأخره نحو زيد قائم اظن ١٢

^٥: قوله والمعتضة أه بين المضاف والمضاف اليه نحو هذا غلام والله زيد و بين الجار والمجرور نحو بوالله زيد وكذلك بين الفعل ومعموله والمبتدأ والخبر والموصول والصلة والقسم وجوابه والموصوف والصفة والشرط والجزاء ١٢

^٦: قوله والمبينة أه وتسمى المفسرة قد يكون مع حرف التفسير نحو زيد باذل اى زيد سخى و فواحينا اليه ان اصنع الفلك وقد يكون بدونه نحو خلقه من تراب بعد ان مثل عيسى ١٢

^٧: قوله والمعلقة أه نحو لا تصوموا في هذه الايام فانها ايام اكل وشرب ١٢

^٨: قوله وجواب القسم أه نحو ﴿وَ الْقُرْآنِ الْحَكِيمِ ٢ إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾ [يس: ٢-٣] ١٢

^٩: قوله وجملة جواب الشرط غير الجازم أه نحو اذا جاء او لو جاء او لولا جاء او لما جاء او كيف يفعل زيد لكرمه ١٢

احتراز عن نحو ﴿...مَنْ يَرِدْ ثَوَابَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا...﴾ [آل عمران: ١٤٥] و ﴿وَأَمَّنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَالَا هَادِيَ لَهُ...﴾ [الأعراف: ١٨٦] و اين قمت قمت فانها

مجزوم لفظا او محلا ١٢

^{١٠}: قوله النتيجة أه وتسمى الفصيحية نحو الخفض من خواص الاسماء والجزم من خواص الافعال فليس في الاسماء جزم ولا في الافعال خفض ١٢
مضاف اكثر ظرف زمان باشد و همچنين است لما نزد كسيكه باسمية او قائل است نحو لما جاء زيد جاء عمر و از ظروف مكان غير حيث مضاف بجملة نى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

العقائد



مؤلف:

مولوی محمد سرور فیضی جیجہ ای رحمۃ اللہ علیہ



مرتب:

مولوی ابوالحسن صاحب زادہ

حق چاپ محفوظ و مخصوص کتابخانه مولوی محمد سرور فیضی جیجہ ای رحمۃ اللہ علیہ می باشد و هیچ مؤسسه، انتشارات و یا فردی در افغانستان و یا خارج از آن، حق ندارد بدون اجازه کتبی از ناشر، این اثر را چاپ و نشر نماید. این کار شرعاً ناجایز بوده و نیز پیگرد قانونی دارد.

العقائد

♦ مؤلف: مولوی محمد سرور فیضی جیجہ ای رحمۃ اللہ علیہ

♦ مرتب: مولوی ابوالحسن صاحب زاده

♦ ناشر: مولوی ابوالحسن صاحب زاده

مرکز پخش:

- فراه، ولسوالی خاکسفید، قریہ جیجہ، کتابخانہ مولوی محمد سرور فیضی رحمۃ اللہ علیہ

تلفن: ۰۷۰۶۹۶۱۲۸۹ - ۰۷۹۸۴۶۵۸۶۹

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على سيد المرسلين وعلى آله واصحابه اجمعين وعلى من تبعه الى يوم الدين اما بعد:

این آیه مختصریست از نوشته های مرحوم پدرم مولوی محمد سرور فیضی رحمته الله که درباره عقائد اسلامی نوشته، بنده آن را به فارسی ترجمه کردم، خدا کند از جهت رضای او تعالی باشد و مرد و زن مسلمان از آن نفع بینند. ابوالحسن صاحب زاده.

الْحَمْدُ لِلَّهِ وَ الشُّكْرُ لَهُ وَ الصَّلَاةُ وَ السَّلَامُ عَلَى خَيْرِ نَبِيِّ أَرْسَلَهُ هَذِهِ نِقَايَةُ

همه خوبیه از خداست و شکر از برای اوست و درود و سلام بر بهترین پیامبری که او را فرستاد این
مِنْ عِدَّةِ عُلُومٍ يَحْتَاجُ الطَّالِبُ إِلَيْهَا وَ يَتَوَقَّفُ كُلُّ عِلْمٍ دِينِي عَلَيْهَا وَاللَّهُ

خلاصه از چند علم است که دانشجو به آن احتیاج دارد تمام علوم دینی به آن وابسته است و تنها از خدا سوال میکنم
أَسْأَلُ أَنْ يَنْفَعَ بِهَا وَ يُوصِلَ أَسْبَابَ الْخَيْرِ بِسَبَبِهَا أَصُولُ الدِّينِ عِلْمٌ يُبْحَثُ

که بواسطه آن نفع برساند و اسباب خیر را بسبب آن پیوست کند اصول دین علم است که در آن از آنچه
فِيهِ عَمَّا يَجِبُ إِعْتِقَادُهُ الْعَالَمُ حَادِثٌ وَ صَانِعُهُ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَدِيمُ لَا إِبْتِدَاءَ

اعتقاد آن واجب است بحث میشود جهان نو پیداست و سازنده اش خداوند یگانه است که قدیم است نه
لَوْجُودِهِ وَ لَا إِنْتِهَاءَ ذَاتُهُ مُخَالَفَةُ لِسَائِرِ الذَّوَاتِ وَ صِفَاتُهُ الْحَيَاتُ وَ الْإِرَادَةُ

ابتدائی دارد نه انتها ذاتش مخالف تمام ذاتهای دیگر میباشد و صفات آن حیات، اراده
وَ الْعِلْمُ وَالْقُدْرَةُ وَ السَّمْعُ وَ الْبَصَرُ وَ الْكَلَامُ الْقَائِمُ بِذَاتِهِ الْمُعَبَّرُ عَنْهُ

علم، قدرت، سمع، بصر، و کلام که قائم بذات اوست که بقرآن از آن
بِالْقُرْآنِ الْمَكْتُوبُ فِي الْمَصَاحِفِ الْمَحْفُوظِ فِي الصُّدُورِ الْمَقْرُوءِ بِالْأَلْسِنَةِ

تعبیر شده است در صحیفه ها نوشته شده است در سینه ها حفظ شده است و بزبانها خوانده شده
قَدِيمَةً مُنْزَهُ تَعَالَى عَنِ الْجِسْمِ وَاللَّوْنِ وَالطَّعْمِ وَ الْعَرَضِ وَ الْحُلُولِ وَ مَا

است تمام صفات او قدیم است خداوند تعالی از جسم، رنگ، مزه، عرض و حلول پاک است و آنچه
وَرَدَ فِي الْكِتَابِ وَ السُّنَّةِ مِنَ الشَّكْلِ نُؤْمِنُ بِظَاهِرِهِ وَ نُزِّهَهُ عَنْ حَقِيقَتِهِ ثُمَّ

در کتاب و سنت از شکل وارد شده است بظاهرش ایمان میاوریم و از حقیقتش پاک میدانیم او را سپس



نَفُوضُ مَعْنَاهُ إِلَيْهِ تَعَالَى أَوْ تَوَوَّلُ وَ الْقَدْرُ خَيْرُهُ وَ شَرُّهُ مِنْهُ تَعَالَى مَا شَاءَ
 معنایش را به خدا می سپاریم یا تأویل می دهیم و قدر خیر و شر آن از جانب خداست آنچه بخواهد میشود و
 كَانَ وَ مَا لَا فَلَا لَا يَغْفِرُ الشِّرْكَ بَلْ غَيْرُهُ إِنْ شَاءَ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ تَعَالَى شَيْءٌ
 آنچه نخواهد نمیشود شرک را نمیبخشد بلکه آنچه را که غیر از شرک باشد برای هرکسی که بخواهد میبخشد
 أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْمُعْجَزَاتِ الْبَاهِرَاتِ وَ خَتَمَ بِهِمُ مُحَمَّدًا صلی الله علیه و آله
 بر او تعالی هیچ چیز واجب نمیگردد پیغمبرانش را با معجزه های روشن فرستاد و تمام کرد به آنها حضرت
 وَ الْمُعْجَزَةُ أَمْرٌ خَارِقٌ لِلْعَادَةِ عَلَى وَفْقِ التَّحْدَى وَ يَكُونُ كَرَامَةً
 محمد صلی الله علیه و آله و معجزه امریست شکننده عادت بر وفق طلب مبارزه و کرامتی است از برای
 لِلْوَلِيِّ إِلَّا نَحْوَ وَلَدٍ دُونَ وَالِدٍ وَ نَعْتَقُدُ أَنَّ عَذَابَ الْقَبْرِ حَقٌّ وَ سُؤَالَ الْمَلَائِكَةِ
 ولی و دوست خدا مگر پسر بدون پدر و اعتقاد داریم که عذاب قبر حق است و سوال کردن نکیر و منکر در
 حَقٌّ وَ الْحَشَرِ الْمُعَادِ حَقٌّ وَ الصِّرَاطِ حَقٌّ وَالْمِيزَانَ حَقٌّ وَالشَّفَاعَةَ حَقٌّ وَ
 قبر از مرده حق است و زنده شدن در روز معاد حق است و پل صراط حق است و ترازوی میزان حق است و
 رُؤْيَا الْمُؤْمِنِينَ لَهُ تَعَالَى حَقٌّ وَ الْمِعْرَاجِ بِجَسَدِ الْمُصْطَفَى صلی الله علیه و آله
 شفاعت حق است و دیدن مؤمنان خداوند متعال را حق است و معراج بجسد مصطفی صلی الله علیه و آله
 حَقٌّ وَ نَزُولِ عِيسَى عليه السلام قُرْبَ السَّاعَةِ وَ قَتْلَهُ الدَّجَالِ
 حق است و فرود آمدن عیسی عليه السلام در نزدیکی قیامت و کشتن آن دجال راحق است
 حَقٌّ وَ رَفَعَ الْقُرْآنِ حَقٌّ وَ أَنَّ الْجَنَّةَ وَ النَّارَ مَخْلُوقَتَانِ الْيَوْمَ وَ أَنَّ الْجَنَّةَ فِي
 و بلند رفتن قرآن حق است و بهشت و دوزخ اکنون خلق شده هستند و بهشت در آسمان
 السَّمَاءِ وَ نَقِفُ عَنِ النَّارِ وَ أَنَّ الرُّوحَ بَاقِيَةٌ وَ أَنَّ الْمَوْتَ بِالْأَجَلِ وَ أَنَّ
 است و دوزخ را نمیدانیم و روح باقیست و مرگ به وقت است و فسق و بدعت
 الْفِسْقَ لَا يُزِيلُ الْإِيمَانَ وَ لَا الْبِدْعَةَ إِلَّا التَّجْسِيمَ وَ انْكَارَ عِلْمِ اللَّهِ تَعَالَى
 ایمان را نابود نمیکند مگر جسم قرار دادن خداوند متعال و انکار کردن علم خداوند متعال
 الْجُزْئِيَّاتِ وَلَا نَقْطَعُ بِعَذَابٍ مَنْ لَمْ يَتُبْ وَلَا يَخْذُ وَأَنَّ أَفْضَلَ الْخَلْقِ حَبِيبُ
 به جزئیات قطع نمیکنیم عذاب را به کسی که توبه نکرده و اگر هم عذاب شود جاودان نمی ماند و بهترین
 اللَّهُ الْمُصْطَفَى صلی الله علیه و آله خَلِيلُهُ إِبْرَاهِيمُ فَوَسِيٌّ وَعِيسَى وَ
 خلق دوست خدا مصطفی صلی الله علیه و آله میباشد سپس دوستش ابراهیم سپس موسی و

نُوحٌ وَ هُمُ أُولُو الْعِزْمِ فَسَائِرُ الْأَنْبِيَاءِ فَلَمَلَكَةُ وَ أَفْضَلُهُمْ جَبْرِيلُ ﷺ
 عیسی و نوح و آنها اولوالعزم هستند سپس باقی پیغامبران سپس ملائکه و بهترین شان جبریل ﷺ
 فَأَبُو بَكْرٍ ﷺ فَعُمَرُ ﷺ فَعُثْمَانُ ﷺ فَعَلِيٌّ ﷺ فَبَاقِي
 میباشد سپس ابوبکر ﷺ سپس عمر ﷺ سپس عثمان ﷺ سپس علی ﷺ سپس باقی عشرة
 الْعَشْرَةِ ﷺ فَاهْلُ الْبَدْرِ فَأَحَدُ فَالْبَيْعَةِ بِالْحَدِيثِ فَسَائِرُ الصَّحَابَةِ
 المبشرة ﷺ سپس اهل بدر سپس اهل احد سپس آنانی که در حدیثه با پیغمبر ﷺ بیعت کردند سپس سائر
 فَبَاقِي الْأُمَّةِ عَلَى اخْتِلَافٍ أَوْصَافِهِمْ وَ أَنَّ أَفْضَلَ النِّسَاءِ مَرْيَمُ ﷺ وَ
 صحابه سپس باقی امة بر اختلاف اوصاف شان و بهترین زنها مریم ﷺ و
 فَاطِمَةُ ﷺ وَ أُمّهَاتُ الْمُؤْمِنِينَ خَدِيجَةُ ﷺ وَ عَائِشَةُ ﷺ وَ
 فاطمه ﷺ و امهات المؤمنین خدیجه ﷺ و عائشه ﷺ میباشند و
 أَنَّ الْأَنْبِيَاءَ مَعْصُومُونَ وَأَنَّ الصَّحَابَةَ عَدُولٌ وَأَنَّ الشَّافِعِيَّ ﷺ وَ مَالِكًا ﷺ
 انبیاء از گناه معصوم اند و صحابه تماما عادل اند و شافعی ﷺ و مالک ﷺ
 وَ أَبَا حَنِيفَةَ ﷺ وَ أَحْمَدَ ﷺ وَ سَائِرَ الْأَئِمَّةِ عَلَى هُدًى وَ أَنَّ
 و اباحنيفة ﷺ و احمد ﷺ و سائر امام ها بر هدایت هستند و امام
 الْإِمَامَ أَبَا الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيَّ إِمَامٌ فِي السُّنَّةِ مُقَدَّمٌ وَأَنَّ طَرِيقَ الْجَنِّيدِ وَصَحْبَهُ
 ابوالحسن اشعری امامی مقدم است در سنة و راه جنید و اصحاب آن راهی
 طَرِيقُ مُقَدَّمٌ تَمَّ مَوْلَى مُحَمَّدٍ سرور ﷺ فَيُضَى جِيجَهُ.

پابر جاست تمام.

برادران و خواهران مسلمان بالخصوص اولاد جناب مرحوم بیدار باشید نشود که دیگران همراه خودها اعتقاد درست و عملهای صالحه را ببرند و ما و شما دست خالی فقط به آرزوی پوچ خود را بازی دهیم در حالیکه جناب مرحوم اینقدر به ما و شما شفقت نموده زحمت کشیده این گنجینه بزرگ اما بظاهر کوچک را برای خوشی دو دنیا به ما و شما جهت استفاده گذاشته و لو که ما و شما شعور هم نداشتیم ای خواهر مسلمان و مؤمن ای برادر مؤمن و مسلمان مثلی مشهور است که گویند سخنی که از دل خیزد بر دل نشیند این گفتار از دل کسی برخواسته است که عمری در بین ما بوده است لذا تأثیر بسیار خوب بر ما خواهد داشت بشرطیکه واقعاً مؤمن و مسلمان باشیم اللهم ربنا آتنا فی الدنيا حسنة و فی الآخرة حسنة و قنا عذاب النار. مترجم ابوالحسن صاحب زاده ابن مرحوم ۲۲ / ۱۱ / ۱۳۸۲ ش.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بحث الطلاق



مؤلف:

مولوی محمد سرور فیضی جیجہ ای رحمۃ اللہ علیہ



مرتب:

مولوی ابوالحسن صاحب زادہ

حق چاپ محفوظ و مخصوص کتابخانه مولوی محمد سرور فیضی جیجہ ای رحمۃ اللہ علیہ می باشد و هیچ مؤسسه، انتشارات و یا فردی در افغانستان و یا خارج از آن، حق ندارد بدون اجازه کتبی از ناشر، این اثر را چاپ و نشر نماید. این کار شرعاً ناجایز بوده و نیز پیگرد قانونی دارد.

بحث الطلاق

♦ مؤلف: مولوی محمد سرور فیضی جیجہ ای رحمۃ اللہ علیہ

♦ مرتب: مولوی ابوالحسن صاحب زاده

♦ ناشر: مولوی ابوالحسن صاحب زاده

مرکز پخش:

- فراه، ولسوالی خاکسفید، قریہ جیجہ، کتابخانہ مولوی محمد سرور فیضی رحمۃ اللہ علیہ

تلفن: ۰۷۰۶۹۶۱۲۸۹ - ۰۷۹۸۴۶۵۸۶۹

بسم الله الرحمن الرحيم

في تقييدهم وقوع الطلاق في نحو انت طالق او طلقتك او ياطالق او انت مطلقة او يا مطلقة آه
 اشارة الى^١ انه لو لم يذكر المحل لا يقع الطلاق وهو اصل المذهب و عليه المتون و الشروح^٢ الا
 انه ذهب جم غفير من متأخري اصحابنا الى انه يؤخذ المحل من فحوى الكلام^٣ (اي باعتبار القضا
 كما في رد المحتار) اذا كانت الجملة مذكورة بلسان الزوج باعتبار القضا فقط و اما اذا ذكر الزوج
 كلمة واحدة (المراد به المسند اليه او المسند) نحو انت انت او طالق طالق او مطلقة مطلقة فلا
 اعلم من اصحابنا الحنفية من ذهب الى وقوع الطلاق^٤ بذلك قضاء و ديانة و ان نوى^٥ ففي
 الفتاوى (كقاضيخان ورد المحتار و البحر) رجل قال طالق ف قيل (اي في الفور كما سيأتي بيانه)
 له من عنيت فقال امرأتى^٦ طلقت امرأته و ايضا في بعض الفتاوى كقاضيخان امرأت قالت
 لزوجها طلقني ثلثا فقال الزوج (اينك هزار^٧ طلاق) لا تطلق امرأته لانه كلام محتمل و فيه
 ايضا^٨ رجل اكل خبزا و شرب خمرا ثم قال نان خورديم و نبیذ زنان ما بسه ثم قال له رجل بعد

^١: قوله اشارة الى آه و اشارة الى ان الطلاق لفظي فقط ففي قاضيخان و الخلاصة امرأة قالت لزوجها طلقني ف اشار اليها بثلاثة اصابع و نوى به ثلث تطليقات
 لا تطلق ما لم يتلفظ به و ذكر في كتاب الطلاق اذا قال لامرأته انت طالق و اشار اليها بثلاث اصابع نوى به الثلث و لم يذكر بلسانه فانها تطلق واحدة آه^{١٢}
^٢: قوله و الشروح آه لكون المحل شرطا لصيرورة الكلام المخصوص ركنا للوقوع و الطلاق لفظي كالقراءة في الصلاة فيشترط ذكره في الانشاءات كذكر
 الجملة فلله الحمد^{١٢}

^٣: قوله فحوى الكلام آه ذلك لعدم كونه من نفس الركن اذا كانت الجملة تماما بدون ذكر المحل^{١٢}
^٤: قوله وقوع الطلاق آه فانتفاء الطلاق هنا من قبيل انتفاء الشئ بانتفاء ركنه فكما انه لا قدم للاشارة و النية و العلم و المعرفة في نفس الجملة كذلك لا
 قدم لها في اجزاءها من المسند اليه و المسند فلا يقوم شئ منها مقامهما و لا مقام واحد منهما لافضائه الى فوات الركن الذي هو التلفظ هنا^{١٢}
^٥: قوله و ان نوى آه ثم هذا كله في الانشاء و كثيرا ما يلتبس الامر بين الانشاء و الاقرار على كثير من ناظري الفتاوى^{١٢}
^٦: قوله فقال امرأتى آه ففيه اشارة الى انه لو سكت لا تطلق امرأته و ان اشار الى امرأته و نواها و ذلك لعدم وجود الركن اتفاقا مع عدم ذكر المحل بناء على
 اصل المذهب^{١٢}

^٧: قوله اينك هزار آه فلا يخفى انه لو قال هزار طلاق او قال طلاق لكان اشد احتمالا فكان عدم الوقوع حينئذ اظهر ففي الفتاوى للعلامة عبدالحفيظ
 الحنفى مفتى مكة المشرفة صفحة ٨٥ قال (اي الزوج عند مخاصمة الجيران في شأن زوجته) انت زدت في الكلام طلاق طلاق طلاق هكذا بهذا اللفظ و
 لم يزد على ذلك و لم يقصد بذلك طلاقا بل لم يقصد شيئا اصلا و انما قال ذلك للحمق الذي حصل له من كلام الاجنبية فهل و الصورة هذه يقع عليه
 طلاق ام لا (اجاب) لا يقع عليه شئ و الله اعلم آه قلت انما ذكر عدم النية هنا لخصوص الواقعة و الا فلا فرق بين النية و عدمها و ذلك لعدم ذكر المحل
 مع نقصان الجملة في الانشاء^{١٢}

^٨: قوله و فيه ايضا آه اي في بعض الفتاوى و هو قاضيخان و نقل عنه في العالمگیریة^{١٢}

ما سكت به طلاق فقال الرجل به طلاق لا تطلق امرأته لانه لما فرغ عن الكلام و سكت ساعة كان هذا ابتداء كلام ليس فيه اضافة الى شئ^١ آه وايضا في العالكمگیریة عن الخلاصة سكران هربت منه امرأته فتبعها ولم يظفر بها فقال بالفارسية به طلاق ان قال عنيت امرأتی يقع و ان لم يقل شيئا لا يقع^٢ فتحقيق المقام ان محل الطلاق لو وقع موضع^٣ المسند اليه او المسند فلا بد من ذكر اتفاقا^٤ و لو وقع^٥ فضلا فكذلك في اصل المذهب و عند بعض المحققين من متأخرينا و ذهب كثير منهم الى انه لا حاجة الى ذكره باعتبار القضا^٦ لكون القاضي مكلفا بظاهر العرف ثم هذا كله في الانشاءات بخلاف الاقرار و الاخبار لكون مضمون السؤال مأخوذا في الجواب هنا فلا بد من تلفظ الزوج بالمسند اليه مع المسند في الانشاء (و انما الاختلاف في ذكر المحل ليضاف الطلاق اليه) ففي البحر رجل له اربع نسوة فقال انت ثم انت ثم انت طالق طلقت الرابعة لا غير لانه^٧ ما اوصل الايقاع الا بالرابعة لان كلمة ثم تقطع الوصل آه و في المبسوط و غيره (نحو قاضيخان) لو قال انت طالق ثلثا فمات قبل قوله ثلثا لا يقع شئ آه و لا يخفى انها لو ماتت قبل قوله طالق فعدم وقوع الطلاق اظهر و في فتاوى العلامة عبدالحفيظ مفتي مكة المشرفة

^١: قوله الى شئ آه و لا يخفى انه لو قال طلاق فقط لكان عدم وقوعه اظهر هنا ١٢

^٢: قوله لا يقع آه و كذلك الحكم لو قال طالق كما مر او قال طلاق كما هو الظاهر ففي العالكمگیریة ركن الطلاق هو قوله انت طالق و نحوه كذا في الكافي آه و الطلاق لفظي لا يوجب جزء ركنه من النية و العلم و المعرفة و الاشارة ١٢

^٣: قوله وقع موضع آه سئل في رجل تشاجر زوجته و لفظ بالطلاق و لم يسمها و ظهر و قال طالق طالق طالق و زاد مثلها و ما عقد في ضميره على زوجته و لا سماها فهل تقوت عليه ام لا (اجاب) لا يقع شئ ان صدق في عدم تسميتها و عدم اضافة الطلاق اليها او الى ما يعبر عنها به او الى جزء شائع منها و الله رقيب عليه عالم بما صدر منه و الله اعلم آه فتاوى العلامة عبدالحفيظ مفتي مكة المشرفة صفحة ٨٨ قلت انما ذكر عدم النية لخصوص الواقعة و الا فلا يخالف الحكم بالنية و ذلك لفوات ركن الطلاق هنا ١٢

^٤: قوله ذكره اتفاقا آه بلسان الزوج لكون التلفظ بالكلام ركن الطلاق كالقراءة في الصلوة لا عبرة للاشارة و النية و العلم و المعرفة و نحوها هنا بدون ١٢

^٥: قوله و لو وقع آه اى محلا لطلاق بان كان الكلام مذكورا بلسان الزوج بدون المحل نحو على الطلاق او الطلاق يلزمني ١٢

^٦: قوله باعتبار القضا آه اما باعتبار الديانة فلا بد من ذكر المحل عند هذا البعض ايضا كما في رد المحتار و غيره ١٢

^٧: قوله باعتبار القضا آه ففي قاضيخان لو اخذته ام امرأته و قالت لا ادعك تخرج الى السفر حتى تطلق ابنتي فقال دختر ترا سه طلاق و قال لم انو امرأتی طلقت امرأتی قضا آه بخلاف ما لو قال دختر ترا سه طلاق هستش و ايضا في قاضيخان رجل قال لامرأته في الغضب از تو زن من سه طلاق و حذف اليا لا تطلق امرأته لانه ما اضاف الطلاق اليها آه و في الخلاصة و في الفتاوى رجل قال لامرأته اگر تو زن منی سه طلاق مع حذف اليا لا يقع اذا قال لم انو الطلاق لانه لما حذف اليا لم يكن مضيفا اليها آه و ايضا في الخلاصة لو قالت گران نخريده بعيب باز ده فقال بعيب باز دادمت ونوى يقع الطلاق و لو قال بعيب باز دادم بغير التا لا يقع و ان نوى آه ١٢

^٨: قوله لا غير لانه آه لعدم ذكر تمام الجملة بعدم ذكر المسند في البواقي ١٢

صفحة ٩٠ (سئل) في رجل تخاصم مع ابن زوجته فقال له والله ما عاد اكلمك ولا اهرجك ولا انصحك ولو يكون الطلاق بالثلاث ولم يشر الى زوجته ولم ينو عليها طلاقا ولم يسمها وقال الزوج للولد اذهب الى اهلك فظهر الولد فقال في يوم في البيت باق فقال لامه غطى وجهك والحال انه لم يهرج الولد ولم يكلمه ولم ينصحها فماذا يقع عليه بما ذكر ان لم يكلم الولد وماذا يقع ان كلمه افتونا (اجاب) لا يقع عليه شيء^١ ان كلمه الولد وان لم يكلمه وان قصد بقوله غطى وجهك ايقاع الطلاق عليها يقع طلاقه بائنة والله اعلم آه وايضا فيها صفحة ٦٥ (سئل) فيمن نشئت منه زوجته الملاية والمخدة فقال طالق بالثلاث ولم يذكرها ظاهرة (نحو امرأتى) ولا مضمرة (نحو انت) ولم يسبق لها ذكر بنحو طلبها الطلاق^٢ فهل ذلك لغو لا يقع به لعدم ذكر ما يسد الطلاق اليه ام لا (اجاب) لا يقع عليها^٣ الطلاق (اي اتفاقا لعدم الركن في الانشاء) والحال ما ذكر والله اعلم آه وفي كتاب الفقه الجامع للمذاهب الاربعة ويتفرع على اشتراط الاضافة الى المرأة ان الرجل اذا اضاف الطلاق اليه دونها يلغوان نوى نحو انا منك طالق^٤ او انا منك برئ آه ملخصا وفيه ايضا صفحة ٣٣٣ واذا قال على الطلاق لا افعل كذا ولم يقل من امرأتى او من هذه او من زينب مثلا او منك وفعل فانه لا يلزمه طلاق ولو نوى الطلاق وقال بعضهم اذا نوى طلاقها لزمه الطلاق^٥ وذلك لان نية الطلاق تجعل الاضافة

^١: قوله لا يقع عليه شيء آه اي اتفاقا ان جعل قوله بالثلاث حالا او صفة و عدم الاشارة و النية لخصوص الواقعة و ان جعله خبرا فعلى الاختلاف و لا يخفى

انه لو اختصر على قوله الطلاق فقط لا يكون لوقوع الطلاق حينئذ وجه اتفاقا ١٢

^٢: قوله طلبها الطلاق آه هذا لخصوص الواقعة كما مر عن قاضيه خان امرأة قالت لزوجها طلقني ثلاثا فقال اينك هزار طلاق لا تطلق زوجته لانه كلام محتمل آه فكيف هنا مع ان المذكور او كلمة فيما ترى ١٢

^٣: قوله لا يقع عليها آه ففي الفتاوى ان الطلاق لفظي لا يؤخذ ركنه من مجرد النية و العلم و الاشارة و في العالم المغربية ركنه انت طالق و نحوه كما في الكافي آه فلا يجوز ان يؤخذ المسند اليه او المسند في انشاء الطلاق من الدلالات و ذلك كركنية القراءة في الصلوات لا يجوز فيها ان تقوم الاشارة و نحوها مكان التلظ و لو نوى و عرف الناس ذلك منه ١٢

^٤: قوله منك طالق آه و لو قال منك طالق او قال طالق فقط فعدم الوقوع اظهر فله الحمد ١٢

^٥: قوله لزمه الطلاق آه و الاختلاف باعتبار القضاء واما باعتبار الديانة فلا تطلق اتفاقا و هذا ايضا عند تمام الجملة بدون المحل و اما اذا وقع المحل موقع المسند اليه او موقع المسند و مع ذلك لم يذكر لفظا فلا طلاق اصلا ١٢

الى المرأة موجودة فكانه قال حلفت بالطلاق منك او بطلاقك و لكن بعض المحققين من شيوخنا رجع رأى الاول و جعله مدار الفتوى مستدلا بان المذهب^١ اشترط اضافة الطلاق الى المرأة بذكر اسمها او ما يدل عليها من ضمير او اسم اشارة او لفظ عام اما نية الاضافة فانها لا تكفى^٢ وهذا رأى حسن و ينبغي ان يعمل به فى زماننا آه ملخصا و فى فتاوى العلامة الشيخ محمد طاهر المكي صفحة ٦٣ (سوال) فى رجل تشاجر مع زوجته و طلب اخوها منه الطلاق فاخذ ثلاثة اجار و قال فلانة بنت فلان على طلاق واحد اثنين ثلاثة مع رمى الاجار فماذا عليه (جوابه) الذى يظهر وقوع طلقة واحدة لانه المتيقن و غيره يحتمل الا اذا قال عنيت عدد الطلاق لا عدد الاجار كما يستفاد من فروع الخانية و غيرها آه ملخصا و فى فتاوى العلامة عبدالحفيظ رحمته الله مفتى مكة المشرفة صفحة ٥١ و ٥٢ (سئل) فى رجل تشاجر مع جدته ام امه بسبب من الاسباب فقال لها من شأنك طالق بالثلث^٣ و لم يذكر الزوجة و التشاجر لم يكن من جهتها اصلا فهل و الحالة هذه تنحل العصمة ام كيف الحكم (اجاب) لا تنحل العصمة و لا يقع عليه شئ و الحال ما ذكر و الله اعلم آه و ايضا فيها صفحة ٥٧ (سئل) فى الرجل اذا نوى بقلبه ان زوجته طالقة بالثلاث و لم يتلفظ به بلسانه بل اسرّ فى قلبه و اوقعه بقلبه من غير نطق به الا ان الاب سأل ما وقع منك فقال اعتقدت فى قلبى بانى طلقت زوجتى بالثلاث فهل و الصورة هذه يقع عليها الطلاق الثلاث و الحال ما ذكر ام لا ام كيف الحكم (اجاب) لا يقع عليه شئ و الحال ما ذكر و الله اعلم آه و فى الفصل الثالث من العالمكيرية صفحة ٦٢ ٤ قال لها

^١: قوله بان المذهب آه كما لا يخفى على من طالع متون المذهب و شروحه فله الحمد و اليه المتاب ١٢

^٢: قوله لا تكفى آه و لا يخفى متانة الدليل و ذلك لان الطلاق لفظى لا قدم للنية و الاشارة و العلم و العرف هنا بدون التلفظ و هذا كالقراءة فى الصلوة فلا بد من ذكر المحل و ان وقع فضلة من اجزاء الجملة ١٢

^٣: قوله بالثلث آه و لا يخفى انه لو قال طالق بالثلث او قال طالق فعدم الوقوع حينئذ كان اظهر ١٢

^٤: قوله جهتها اصلا آه فلم تكن مخاطبة بالضمير فى شأنك ١٢

^٥: قوله لا يقع عليه آه و ذلك لان الطلاق لفظى لا بد من التلفظ بالكلام لتحصيل ركنه كما صور فى المتون و الشروح ١٢

ان خرجت يقع الطلاق فخرجت لم يقع^١ الطلاق^٢ لتركه الاضافة كذا في القنية في باب فيما يكون تعليقا او تنجيذا آه وفي فتاوى العلامة عبدالحفيظ صفحة ٦١ (سئل) في الزوج اذا نوى بقلبه ان زوجته طالقة بالثلث و لم يتلفظ به بلسانه بل اسره في نفسه و اوقعه بقلبه من غير نطق به فهل و الصورة هذه يقع عليه الطلاق الثلث و الحال ما ذكر ام لا (اجاب) لا يقع^٣ عليه شئ و الحال ما ذكر و الله اعلم آه و ايضا فيها صفحة ٦٢ (سئل) في رجل تشاجر مع ام زوجته بسبب زوجته فقال لها هي طالق ثلاثا و قصد بذلك قطع الشر بحيث لا يقول لها انت و لا بنتك ولا فلانة و الرجل ممن تعتقد الناس الصلاح فيه (اجاب) ان لم يقع في كلام الزوج ما يدل على انه اراد باسم الاشارة الزوجة فلا يقع الطلاق و الا وقع و الله اعلم آه و ايضا فيها صفحة ٧٩ (سئل) في رجل قال لام زوجته اتركي زوجتي تخرج الى بيتي فامتنعت الام من اخراجها لانها نفسها فلما لم ترض قال طالق بالثلث و ما عاد الطلاق عند تسريحه باسمها و بعد ان انصرف لحقه شخص فقال قلت طالق بالثلث من تعنى فقال باسم زوجته و حال الوقوع ما سماها و لا اضاف الطلاق اليها و حصل منه ما حصل و هو سكران (هذا القيد لخصوص الواقعة) فهل يقع عليه الطلاق بما

^١: قوله لم يقع آه و كذلك في قوله ان خرجت الطلاق الطلاق او طالق طالق لا يقع اتفاقا لعدم وجود الجملة هنا ايضا ١٢

^٢: قوله الطلاق آه فمن هنا علمت ضعف ما قاله العلامة عبدالحفيظ رحمته الله في فتاواه من وقوع طلاق واحدة بقول الزوج عند التشاجر على الخروج ابتداء ان خرجت طالق واحدة فخالفته و خرجت و ذلك لعدم الاضافة مع عدم تمام الجملة الجزائية اللهم الا ان يحمل على الاقرار و الاخبار تأمل فالحاصل ان في كل موضع قالوا بوقوع الطلاق في نحو طالق طالق او طلاق طلاق فالمراد به ان يكون الزوج بصدد الاخبار عن جواب او المراد به ان يكون هذا القدر مذكورا في لسان الزوج مع قوله انت و انما لم يأتوا به في التصوير لعدم ضرورة بيان شروط المحكى في الحكاية و لا بد من هذا الحمل لان قوله طالق طالق او طلاق طلاق ليس بشئ في الانشاء كقوله انت انت اتفاقا ١٢

^٣: قوله لا يقع آه قلت و كذلك اذا قال طالقة بالثلث و لم يضيفه الى امرأته بل نواها بقلبه و قررها في نفسه و اشار به اليها لا يقع شئ و ذلك كقوله انت انت و نوى به وقوع الطلاق بقلبه و قرره في نفسه و اشار بيده بانها طالق بواحدة او بثلث فهذا كله ليس بشئ و ذلك لعدم وجود ركن الطلاق الذى هو التلفظ بالجملة في موضع الانشاء بخلاف قوله طالق في جواب من قال امرأتك طالق لان الجواب يؤخذ من السؤال او اقر بقوله انى قلت طالق اذا ادعت الزوجة ذلك منه و ذلك لان شروط المحكى قد لا تذكر في الحكاية ١٢

^٤: قوله و الا وقع آه اى اتفاقا لوجود الجملة مع وجود الاضافة ١٢

^٥: قوله و بعد ان آه قيد به لانه لو سماها في الفور طلقت امرأته ففى رد المحتار و البحر و قاضيهان رجل قال طالق فليل من عنيت قال امرأتى طلقت امرأته و كما سيأتى ايضا ١٢

ذكر ام لا (اجاب) لا يقع عليه الطلاق بمجرد ما ذكر و الله اعلم^١ آه قلت ذلك لانقطاع الفور^٢ ففات ركن الطلاق الذى هو التلفظ بالجملة فى انشاءه بخلاف ما لو سماها فى فور قوله طالق بالثلاث ففيها ايضا صفحة ٨١ (سئل) فى الزوج اذا تشاجر مع اخ زوجته فى شأن زوجة فقال الزوج طالق فقال له اخوها من هى فقال له اختك (و ان سكت فلا يقع شئ كما مر) فقال اخوها للحاضرين اشهدوا ثم قال اخوها للزوج بايش فقال الزوج بالثلاث فقال اخوها للحاضرين اشهدوا فهل و الصورة هذه تقع طلقة رجعية ام يقع الطلاق الثلاث (اجاب) يقع الطلاق ثلاثا و الله اعلم آه و ذلك لتمام الركن مع وجود الاضافة و فيها ايضا صفحة ٨٢ (سئل) فى رجل تشاجر مع ام زوجته من اجل كلام بلغه عنها فى حقه فقال لها بنتك طالق من اجلك ثم تشاجر معها فى وقت آخر فقال البنت طالق بالثلاث و لم يقل بنتك و لم يقصد بقلبه بنتها و لا غيرها بل تلفظ بها بديهة من غير اختيار لما فيه من الغضب فهل و الصورة هذه يقع عليها الطلاق الثلاث ام طلقة واحدة رجعية ام كيف الحكم (اجاب) تقع طلقة رجعية بالكلام الاول و لا يقع شئ بالكلام الثانى ان صدق فى عدم قصد زوجته (و الا وقع لوجود التلفظ بالجملة) فيما يظهر و الحال ما ذكر و الله اعلم آه و ايضا فيها صفحة ٨٣ (سئل) فيمن تشاجر مع زوجته فابراة فطلقها بطلقة ثم راجعها فى العدة بمهر جديد و عقد جديد ثم تشاجر مع جماعة فقال على الحرام ان اشتغلت بهذه الصنعة فاشتغل فيها و راجع زوجته بعقد جديد و مهر جديد ثم تشاجر معها فقال فى حال مشاجرتة معها طالق بالثلاث و تحرمى على و تحلى لغيرى و لم يقل انت و لم يشر اليها و لم يقصد بقلبه طلاقها بل جرى ذلك على لسانه بغير اختياره فهل و الصورة هذه وقع عليه الطلاق الثلاث ام لا

^١: قوله و الله اعلم آه و كذلك اذا قال طالق او قال طلاق بالاولى و ان كرر و ذلك لفوات الركن الذى هو التلفظ بالكلام فى انشاء الطلاق ١٢

^٢: قوله لانقطاع الفور آه فشرط الوقوع بالكلمة نحو ثلثا او ثلث او بالثلاث ان تكون مسبوقا بالوقوع مع تضمن السؤال الفعل ليبينى عليه كلام الزوج فلو قالت ابتداء طلقنى فقال ثلثا او بالثلاث او ثلث لا تطلق و لو اضاف الى هذه الكلمات لفظ طالق ففى قاضيه خان امرأة قالت لزوجه طلقنى فقال الزوج اينك هزار طلاق لا تطلق و لو قال انت طالق ثم قيل له بعد ما سكت كم فقال ثلثا او ثلث او قالت بعده طلقنى بالثلاث فقل بالثلاث وقع الثلاث فى الكل و كذلك اذا قيل له بعده قال بالثلاث فقال بالثلاث وقع الثلاث و لكن بحث فيه صاحب رد المحتار تأمل ١٢

(اجاب) لا يقع عليه شئ بما صدر منه في المرة الثالثة ان صدق في عدم قصد زوجته^١ و الله حسيه و الله اعلم آه و في كتاب الفقه الجامع للمذاهب الاربعة صفحة ٣٤٢ الحنفية قالوا اذا قيد الطلاق الصريح بعدد صريح فانه يعامل بذلك العدد فاذا قال انت طالق ثنتين لزمه طلقتان بذكر العدد فلو قال انت طالق و سكت ثم قال ثلاثا او ثنتين فان كان سكوته لضيق النفس لزمه العدد و ان سكت باختياره فانه لا يلزمه الا واحدة و مثل ذلك ما اذا كرر اللفظ^٢ بدون ذكر العدد كما اذا قال لها انت طالق فانه يلزمه بذلك طلاقان متى كانت المرأة مدخولا بها آه.

(سئل) عمن تشاجر مع زوجته على الخروج من البيت فقال ابتداء ان خرجت طالق واحدة آه ملخصا صفحة ٥٨ فتاوى علامة عبدالحفيظ رحمته الله قلت لعل الوقوع مع كونه مفردا لكونه جزاء يؤخذ تمامه من الشرط كالجواب عن الاخبار و الاخبار و الا فالانشاء لا بد فيه من تمام الجملة مع ذكر المحل عند المتقدمين و هو الظاهر من المتون و المتأخرون لم يشترطوا ذكر المحل في القضاء كما في رد المحتار و غيره و اتفقوا في اشتراطه ديانةً فله الحمد ١٢ محمد سرور جيجه رحمته الله سنة ١٣٤٤.

و لو قالت طلقني فقال انت طالق او قال طالق انت فماتت الزوجة قبل اتمام الجملة لا يقع شئ و لو قال انت طالا يقع و ان نوى كذا في العالمكية او قال انت طالق فماتت قبل قوله ثلاثا لا يقع شئ مفهوم مى شود و لو قالت لزوجها طلقني فاشار بثلاث اصابع اراد بذلك ثلاث تطليقات لا يقع ما لم يقل بلسانه ١٢.

^١: قوله قصد زوجته آه ثم هذا بالنظر الى قوله تحرمى على و تحلى لغبرى لانه كناية يحتاج الى النية و اما قوله طالق بالثلاث فعدم وقوع الطلاق فيه لفوات الركن الذى هو التلفظ بالكلام فى الانشاء فله الحمد ١٢

^٢: قوله اذا كرر اللفظ آه فاذا قال لها انت طالق و سكت باختياره ثم قال طالق لا يقع بالثاني شئ اتفاقا بين الحنفية و ان نوى بالثاني ايضا وقوع الطلاق و ذلك لعدم وجود الركن الذى هو التلفظ بالجملة فى موضع الانشاء فله الحمد ١٢ المحرر فصار هذا كقوله واحدة بدون انت ١٢

شرط الوقوع بالكلمة (اي نحو ثلثا او ثلث او بالثلث شرط الوقوع بالكلمة ان تكون مسبوقا بالوقوع مع تضمن السؤال للفعل ليبنى عليه كلام الزوج فلو قالت ابتداء بدون سبق الوقوع طلقني ثلثا فقال الزوج اينك هزار طلاق لا تطلق كما في قاضيخان و كذلك لو قال ثلث او بالثلث او ثلاث ولو اضاف الى هذه الكلمات لفظ طالق فما في رد المحتار من الفرق بين ما قيل للمطلق بعد ما سكت كم فقال ثلاثا او ثلث او طلقني بالثلث فقال بالثلث وبين ما قيل له قل بالثلث فقال بالثلث بعدم الوقوع الثاني بحثا لم نجد له وجه الاب و الجد اذا كانا معروفين بسوء الاختيار فللصغيرة الاختيار اذا بلغت لو زوجها من غير كفوء او نقصان المهر او فقير و كذا لها الخيار انكاح غيرهما الا اذا كان انكاحه من غير كفوء او بغبن فاحش فلا يصح اصلا فحينئذ لا يتوقف على الرضا بعد البلوغ آه حاصل الدر و الرد و اذا نكحت الكبيرة غير الكفو و للاولياء الخيار كما في ظاهر الرواية و المفتي به ان العقد فاسد كما في رد المحتار.